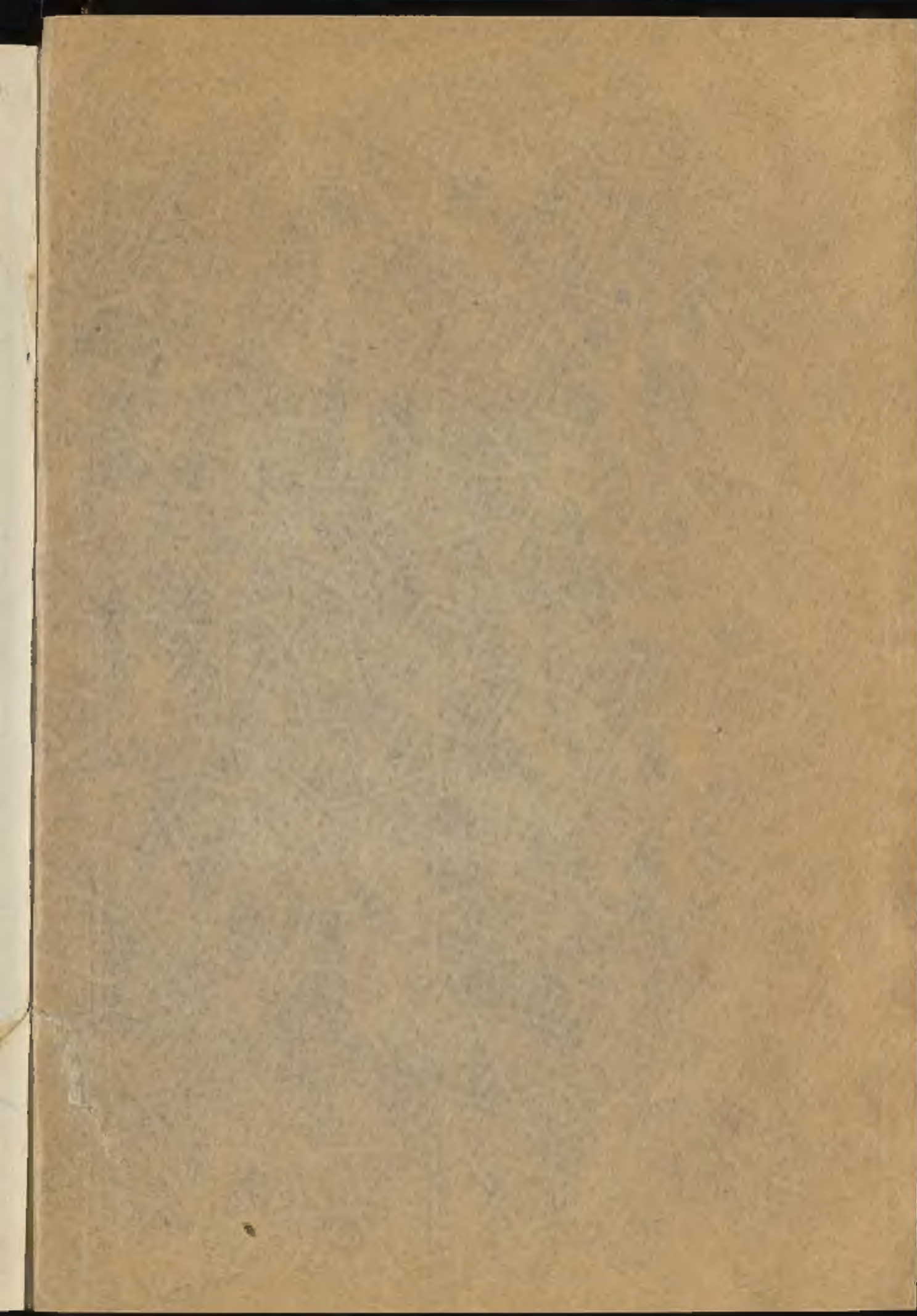


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







نَهَايَةُ الْمَحْتَأَجِّ

إِلَى

شَرْحِ الْمِنْصَلَجِ

فِي الْفَقْهِ عَلَى مَذْهَبِ الْأَمَامِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

تَأَلِيفُ

شَمْسِ الدِّينِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي الْعِمَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْرَةَ

ابْنِ شَهَابٍ الدِّينِ الرَّمْلِيِّ الْمُنَوِّفِيِّ الْمَصْرِيِّ الْأَنْصَارِيِّ

الشَّهِيرِ بِالشَّافِعِيِّ الصَّغِيرِ الْمُنَوِّفِيِّ سِتَّةً عَشْرَةَ عَشْرَةَ

وَمَعَهُ

حَاشِيَةُ أَبِي الْقِيَّامِ تَوْرَ الدِّينِ عَلِيِّ بْنِ عَلِيٍّ الشَّيْخِ الْمَلِكِيِّ الْقَاهِرِيِّ

الْمُنَوِّفِيِّ سَنَةِ ١٠٨٧ هـ

وَبِالْهَامِشِ

حَاشِيَةُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ

الْعَرُوفِ بِالْمَعْرُوفِيِّ الرَّشِيدِيِّ الْمُنَوِّفِيِّ سَنَةِ ١٠٩٦ هـ

الجزء الأول

مكتبة جامعة القاهرة - مكتبة جامعة القاهرة

١٣٥٧ هـ / ١٩٣٨ م / ٨٢٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شيد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والعاقبة للمتقين ولا عدوان
إلا على الظالمين وأشهد أن
لا إله إلا الله الملك الحق
المبين وأشهد أن سيدنا
محمدًا عبده ورسوله سيد
المرسلين وإمام المتقين
القائل وهو الصادق الأمين
«من يرد الله به خيرا يفقهه
في الدين» صلى الله وسلم
عليه وعلى آله وصحبه
أجمعين صلاته وسلامه دائماً
إلى يوم الدين .

[أما بعد] فيقول
العبد الضعيف «أحمد بن
عبد الرزاق بن محمد بن
أحمد المثنوي ثم الرشيدى»
هذه بنات أفكار وخرائد

الحمد لله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . هذه حواش مفيدة جلية
وفوائد حجة جميلة ، وتحقيقات ومخرجات ، وأبحاث وتدقيقات ، أفادها علامة الأنام شيخ الإسلام
أبو الضياء والنور ، نور أئمة الدين شيخ الشافعية في زمانه ، وإمام الفقهاء والقراء والمحدثين في
عصره وأوانه ، من إليه المنتهى في العلوم العقلية والنقلية واستخراج نتائج الأفكار الصحيحة
مترجمة للتلازمة القضية أستاذ الأئمة ، نور أئمة الدين ، الأستاذ أبو الضياء والنور [على الشبراملسى]
أدام الله النفع به وعلومه الباهرة ، في الحياة الدنيا وفي الآخرة . أملاها على شرح منهاج الإمام
النووى للعلامة شيخ الإسلام ، محمد شمس الأئمة والدين ابن شيخ الإسلام أحمد شهاب الدين الرملى
تفمداً لله وإياهم برحمته ورضوانه آمين ، ثم أشار بتجريدتها من هوامش نسخة مستملية
العمدة الشيخ أحمد المنهورى بعد أن كتبها من لفظه وقرأها عليه مرة بعد الأخرى عند
مطالعة دروسه وتقسيمه بالجامع الأزهر نفع الله بها بمنه وكرمه آمين (قوله الحمد لله الذي شيد)
أى رفع وقبه استعارة تصريحية تبعية وذلك لأنه شبه إظهار ما بين عليه الإسلام برفع البناء
وتقويته بالتشيد رفعا تاما واستعاره لاسمه وهو التشيد وفي المختار التشيد بالكسر كل شئ طليت

منهاج

أ بكر تتعلق بنهاية المحتاج إلى شرح منهاج سيدنا ومولانا شيخ الإسلام والمسلمين وعمدة الناس

في هذا الحين شمس الملة والدين محمد ابن مولانا شيخ الإسلام بلا تراغ وخاتمة المحققين بلا دفاع أبى العباس أحمد بن حمزة الرملى
تفمداً لله برحمته وأسكنهما فسيح جنته مما أجراه قلم التقدير على يد العبد الفقير غالبها ملتقط من درس شيخى وأستاذى
وقدوتى وملاذى البدر السارى والكوكب النهارى محقق الزمان ومدقق الوقت والأوان مولانا وسيدنا شيخ الإسلام الشيخ
عبد الرحمن بن ولى الدين البرلسى أمتع الله الوجود بعلومه وأقر أعين أهل العلم بوافر فهمه عند قراءته للكتاب المرقوم على
وجه العموم مع مذاكرة إخوان الصفاء وخلان الوفاء ممن عادت عليه بركة ذلك المجلس السعيد بشعر رشيد جعله الله وسائر
بلاد المسلمين دار إسلام إلى يوم القيامة وحماه من قصده بسوء ، ورامه دوتها لتستفاد ويعم نفعها إن شاء الله تعالى بين العباد
أقتصر فيها على ما يتعلق بألفاظ الكتاب وما فيه من الأحكام وأوجز الكلام حسب الطاقة إلا حيث اقتضى المقام لا أعرض
فيها لما تكلم عليه شيخنا بركة الوجود ومحط رجال الوقود المجمع على أنه في هذا الوقت الجوهر المفرد والإمام الأوحد قاموس
العلوم وقابوس النهوم البصير بقلبه مولانا شيخ الإسلام نور الدين على الشبراملسى أمتع الله الوجود بحياته وأعاد على وعلى
المسلمين من بركاته ولحظاته فيها أملاء على هذا الكتاب لأن ذلك مفروغ منه والغرض تحديد الفائدة للطلاب الإحيث سيج
للخاطر ما تظهر نكتته للناظر . وأنا أقول بدلاً للنصيحة التى هى الدين وإرشاد المسترشدين لا تبجحا وافتخارا لآتى دون ذلك رتبة
ومقدارا إن هذه الفوائد والصلوات والعوائد مما يتبعين مراجعته على كل من أراد الرجوع إلى هذا الكتاب الذى هو عمدة الناس
في هذا الحين من المستفيدين والحكام والمفتين فانها متكلفة حسب الطاقة بتتبع مواد الكتاب مع التنبيه على ما عدل فيه
عن صوب الصواب كما ستره إن شاء الله تعالى في مواضع من الأمر المستخرج من معادنه .

واعلم أنى حيث أنسب إلى التحفة فرادى تحفة المحتاج الذى هو شرح خاتمة المحققين الشهاب « ابن حجر الهيتمى » سقى
الله نراه . والله المأمول والمسئول فى التفضل بالانابة والقبول

(قوله رحمه الله ونفعنا به : بمنهاج دينه) أى طريقه بمعنى دلالته بقرينة مقابلاته بالأحكام فى الفقرة الثانية بناء على أنها جمع حكم فالمرعى شيد دينه بدلالته إذ الشريعة هى الدين ماصداً وهو احترام إذ التشديد لأركان الشيء بغير طريقه لا يأمن الخطأ وفيه استعارة بالسكنية شبه الشريعة بالبناء وأثبت له الأركان تخيلاً والتشديد (٣) ترشيحاً ومثله يقال فى نظائره الآية

وهذا أولى من جعل شيخنا من الاستعارة المصرحة التبعية كالإتيان بل هو المتعين (قوله بأحكامه) بفتح الهمزة جمع حكم فالضمير فيه للدين أو لله أو بكسرهما مصدر أحكم أى أتقن فالضمير فيه لأحد ذينك أو للتشديد المفهوم من شيد وهذا هو الأنسب كما لا يخفى وعلى الفتح فالمراد بالفروع موضوعات المسائل التى ترد عليها الأحكام وعلى الكسر فالمراد بها نفس الأحكام (قوله من عمل به) أى بالدين أو بالمنهاج والأول أنسب بما فسرت به آية ويتبع غير سبيل المؤمنين من أن المراد بسبيلهم ما هم عليه من الأعمال والاعتقادات (قوله ونورا) أى رحمة بقرينة نسبته إلى سائر الخلائق الشامل للدواب والجمادات وغيرها المستحل فى حقها معنى الهداية (قوله حين درست أعلام الهدى) أى الدين بمعنى الأحكام وقوله وانظمس منهج الحق

بمنهاج دينه أركان الشريعة الغراء ، وسدد بأحكامه فروع الحنفية السمحاء من عمل به فقد اتبع سبيل المؤمنين ، ومن خرج عنه خرج عن مسالك المعتبرين ، أحمدته سبحانه على ما علم ، وأشكوه على ما هدى وقوم ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له المالك الملك الحق المبين ، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله البعوث رحمة للعالمين ، ونورا لسائر الخلائق إلى يوم الدين ، أرسله حين درست أعلام الهدى ،

به الحافظ من حص و بلاط وشاده حصه من باب باع والتشديد بالتخفيف المعمول بالتشديد والتشديد المطول اه ومنه يعلم صحة كونه استعارة من حيث إنه شبه إظهاره بتشديد البناء الذى هو تطويله ، هذا ويجوز أن يكون مجازا مرسل من باب إطلاق المزوم وهو التشديد وإرادة لازمه وهو التقوية (قوله بمنهاج دينه) أى بالطريق الموصلة إلى دينه وهو ما شرعه الله من الأحكام والمراد بالطريق الموصلة إليه ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم من أحاديث الأحكام وغير ذلك من الأدلة والأئمة الذين قاموا بإظهار ذلك وتحريره ونقله وحفظه فالمراد بالشريعة مضافة للأركان هو ما شرعه الله من الأحكام فهو عين الدين المفسر بما مر فكأنه قال الذى أظهر بالطريق الموصلة إلى ما شرعه الله من الأحكام أركان ذلك الشرع وإنما أقام الظاهر الذى مرجعه الدين مقام المضمرة وهو لفظ الشريعة ليصفه بالغراء وحفظه فالمراد بالأركان الأجزاء التى اشتملت الأحكام المشروعة عليها كوجوب الصلاة أو الصلاة نفسها ويكون إطلاق المسك عليها مجازا من باب إطلاق اسم المتعلق بالكسر على اسم المتعلق بالفتح (قوله الشريعة الغراء) هى فى الأصل تأنيث الأغرة وهو اسم للفرس الذى فى جبهته بياض فوق الدرهم لكنها تطلق على الشهور والخيال وهو المراد هنا (قوله وسدد بأحكامه) أى الله أو الدين وعلى الثانى فالإضافة بيانية بناء على أن الدين ما شرعه الله من الأحكام وهو ما رجعه الشارح فيما يأتى فى شرح قول المصنف فى الدين الخ (قوله فروع الحنفية) أى الملة الحنفية والحنيف المائل عن الباطل إلى الحق (قوله السمحاء) أى السهلة (قوله فقد اتبع سبيل المؤمنين) أى طريقهم الموصلة إلى الحق وهو دين الاسلام (قوله ومن خرج عنه) وفى نسخة وقف أى حبس نفسه عنه بأن لم يعمل به (قوله على ما علم) ماصدريه أو موصولة والعائد محذوف والمعنى على تعليمه أو على الذى علمه (قوله على ما هدى) ماصدريه أيضا (قوله وقوم) أى أصالح وهذان الفعلان منزلمان منزلة لازم كما فى فلان يعطى والمعنى على هدايته وتقويته (قوله المالك) من المالك بالكسر وهو المتعلق بالأعيان المملوكة والمالك بالضم وهو التصرف بالأمر والنهى فكأنه قيل المالك لجميع الموجودات انتصرف فيها بالأمر والنهى (قوله ونورا لسائر الخلائق) عطف مغاير للرحمة منهوما فان النور فى الأصل كيفية تتركها الباصرة أولا وبواسطتها تدرك سائر البصريات وهو فى حقه صلى الله عليه وسلم بمعنى منور فهو مساو للرحمة من حيث المصادق أو هو من جزئياتها (قوله حين درست) أى عفت يقال درس الرسم عفا وبابه دخل ودرسه الرج وبابه نصر يتعدى ويلزم اه مختار فعلى المزوم هو مبنى للفاعل وعلى التعدى للمفعول (قوله أعلام الهدى) أى آثاره وفى المختار العلم بتحتين العلامة وهو أيضا الجبل

أى طريقه بمعنى دلالته بقرينة ما يأتى بعده وقوله فأعلى من الدين معاملة راجع إلى قوله وانظمس منهج الحق على طريق الفن والشر الرتب وقوله فأنشرح به أى بالدين وقوله وانزاحت به أى بأعلاء دلائل حكم الشرع إذ الشبه إنما تنزاح بالدلائل ففيه أيضا لف ونشر مرتب وإنما قال :

وأشرف مصباح الصدق على الانقطاع ولم يقبل وانظراً كسوابقه لأنهم كانوا في الجاهلية يحرصون على الصدق وعدم الكذب فالصدق كان موجوداً بخلاف ما قبله (قوله فأعلى من الدين) المراد منه ما مرجعه العقائد فلا يرد أنه يقتضي أنه قرر شريعة من قبله وهو خلاف المذهب (٤) (قوله فإن العلوم وإن كانت الخ) وقع مثل هذا التركيب في خطبة الكنز للحنفية

وظهرت أعلام الردي، وانظمس منهج الحق وعفا، وأشرف مصباح الصدق على الانقطاع، فأعلى من الدين معالمة، ومن حكم الشرع دلالة ما تشرح به صدور أهل الإيمان، وانزاحت به شبهات أهل الطغيان، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، خلفاء الدين وحلفاء اليقين، مصايح الأئم ومفاتيح الكرم، وكنوز العلم ورموز الحكم، صلاة وسلاماً دائماًين متلازمين بدوام النعم والكرم. [وإعداد] فإن العلوم وإن كانت تتعاضد شرقاً ونظراً في سماء كوكبها شرقاً وينفق العالم من خزانها وكلما زاد لزاد رشدنا

وعلم الثوب والزينة (قوله وظهرت أعلام الردي) بالانقراض يقال ردى بالسكسر كصدى أى هلك انتهى مختار وفي القاموس ردى كرمى (قوله وانظمس منهج الحق) أى خفي (قوله وعفا) أى ذهب (قوله وأشرف) أى قارب (قوله فأعلى من الدين) أى محمد صلى الله عليه وسلم وهو عطف على أرسل عطف مسبب على سبب (قوله معالمة) أى علامانة وفي المختار المعلم الأثر يستدل به على الطريق انتهى (قوله فانتشرح به) أى بالرسول صلى الله عليه وسلم وهو عطف مسبب على سبب (قوله وانزاحت به) أى الدفعت وهو مطاوع زاح تقول زحته فانزاح بمعنى تخيته قال في المصباح زاح الشيء عن موضعه يزوح زوجاً من باب قال ويزيح زيحاً من باب سارتحي وقد يستعمل متعباً بنفسه فيقال زحته والأكثر أن يعتدى بالهمزة فيقال أرزحه لإزاحته اهـ (قوله خلفاء الدين) أى الذين صاروا خلفاء على الدين بعد النبي صلى الله عليه وسلم أو الذين استخلفهم النبي صلى الله عليه وسلم أو الله، وفي المصباح خلفت فلان على أهله وماله خلافة صرت خليفته وخلفته جئت بعده والخلفة بالسكسر اسم منه كالقعدة لحيثة القعود واستخلفته جعلته خليفة خليفته يكون بمعنى فاعل وبمعنى مفعول (قوله وحلفاء اليقين) يحتمل أن الإضافة فيه لأدنى ملازمة وذلك أنهم لما عاهدوه ووقوا بههودم كانوا كالمقسمين بأيمان ووقوا بها فجعلهم حلفاء وأضافهم إلى اليقين ويحتمل أنه شبههم في انقيادهم لرسول صلى الله عليه وسلم وعدم مخالفتهم له بالمحالفين على أمر متيقن لا يتخلفون عنه فتكون استعارة تصريحية تبعية (قوله وكنوز العلم) وفي نسخة وكنوز أهل الحكم وعلى كل فالمراد بالكنز هنا الخلق الذي يحفظ فيه العلم وهو في الأصل المال المكنوز فهو مجاز من باب تسمية الخلق باسم الحال فيه ولو عبر بالمعادن لكان أولى لأنها جمع معدن وهو المكان (قوله ورموز الحكم) أى هم رموز الحكم لاستفادتها وأخذها منهم وسماهم رموزاً لأنهم يشيرون إليها ببيان بعض الأحكام لأنهم لم يتصلوا بتدوينها بل كانوا يجيبون عما سئلوا عنه بحسب الوقائع والرمز الإشارة والإيماء بالتفتين والحاجب (قوله تتعاضد شرقاً) أى في المقدار أى لا يعظم عندها شيء، لكن الغنة أشرفها كما يأتي في قوله فلا مربة الخ (قوله شرقاً) قال في المختار الشرف يفتح الشين والراء العلوي والمكان العالي ثم قال وشرفة التقصر واحدة الشرف كغرفة وغرف اهـ وعليه فينبغي أن يضبط قوله تتعاضد شرقاً بالفتح وقوله كوكبها شرقاً بضم الشين وفتح الراء، والمعنى أنها وإن تعاضدت في علو المقدار وطلعت في أما كن السكواكب المرتفعة فلا مربة الخ (قوله وكلما زاد) أى في الانطلاق (قوله لزاد رشدنا) (قوله لزاد رشدنا) وسكون الشين

سما، كوكبها شرقاً) أى في منزلة الشرف المعروفة عند أهل الهيئة ولا يضر كون الشرف هنا مأخوذاً من الشرف الأول لأنه صار في اصطلاحهم اسماً لأمر مخصوص وهذا أولى مما سلكه شيخنا في حاشيته.

وعدم سرفافلا مرية في أن الفقه واسطة عقدها ورابطة حلها وعقدها وخالصة الرائج من نقدها به يعرف الحلال والحرام ويدين الخاص والعام وتبين مصايح الهدى من ظلام الضلال وضلال الظلام ، قطب الشريعة وأساسها وقلب الحقيقة الذي إذا صلح صلحت ورأسها وأهل سرة الأرض الذين لولاهم انقضت بسيادة جهالها وضلت أناسها :

لاتصلح الناس فوضى لاسرة لهم ولا سرة إذا جهالهم سادوا

إيه ولولاهم لاتخذ الناس رؤساء جهالا فافتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وخبطوا خبط عشواء حينما قاموا وحاولوا وشكت الأرض منهم وقع أقدام قوم استزلهم الشيطان فولوا ، فقه در الفقهاء هم نجوم

وفتحهما وبشارة المختار رشد يرشد مثل قعد يقعد ورشدا يضم الرأ ، وفيه لغة أخرى من طرب اه (قوله وعدم سرفا) قال في المصباح أسرف إسرافا جاوز القصد والسرف يقتضيان اسم منه وسرف سرفا من باب تعب جهل أو غفل فهو سرف وطائيتهم فسرفتهم بمعنى أخطأت أو جهلت (قوله فلا مرية) الفاء زائدة في خبر إن وجملة وإن كانت معترضة بين الاسم والخبر والمرية الشك قال في المختار المرية الشك وقد يضم وقرئ بهما قوله تعالى - فلاتك في مرية منه - (قوله واسطة عقدها) أي أشرفها والعقد بالكسر القلادة (قوله به يعرف) أي بالفقه يعرف (قوله ويدين به الخاص والعام) أي يتعبد به الخ ويقال دانه يدينه ديناً بالكسر أدله واستعبده فدان اه مختار (قوله وتبين مصايح الخ) أي تظهر به ان قرئ بالثاء فإن قرئ بالياء كما في بعض النسخ فلا تقدير لأن فاعله يعود على الفقه ، والمعنى أنه يظهر مصايح الهدى ويميزها (قوله وأساسها) كالتفسير لأن قطب الشيء هو أصله الذي يرجع إليه ومنه قطب الرجا وقطب القوم سيدهم الذي يدور عليه أمرهم ويرجع إليه (قوله ورأسها) أي الذي هو منها كالرأس حقيقة (قوله سرة الأرض) أي ساداتهم جمع سري وهو بفتح السين قال في المختار وهو جمع عزيز إذ لم يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره اه بحروفه وفي المصباح والسري الرئيس والجمع سراء وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير لأنه لا يجمع فعيل على فعلة وجمع السراء سرورات اه (قوله لاسرة لهم) صفة كاشفة لغوضى وفي المختار قوم فوضى بوزن سكري لارئيس لهم اه (قوله إيه) اسم فعل أي زدني (قوله خبط عشواء) قال في المختار العشواء الناقة التي لا تبصر ما أمامها فهي تخبط بيديها كل شيء وركب فلان العشواء إذا خبط أمره على غير بصيرة ، وفي المصباح عشى عشاً من باب تعب ضعف بعصره فهو أعشى والمرأة عشواء اه (قوله وشكت الأرض منهم) هو استعارة بالكناية فانه شبه الأرض بالعتلاء الذين يتظلمون وأثبت لها الشكاية تخيلاً (قوله وقع أقدام قوم) بدل من المجرور عن بدل اشتغال فهو بالجر أو من الجار والمجرور فيكون منصوباً وقوله قوم من إقامة الظاهر مقام المضمر وكأنه ليصفهم بقوله استزلهم الشيطان الخ (قوله الشيطان) قال بعضهم الشيطان كل حتى كافر سمى شيطانا لأنه شطن أي بعد عن رحمة الله وقيل لأنه شاط بأعماله أي احترق بسببها . قال الجاحظ الجن إذا كفر وظلم وتعدى وأفسد فهو شيطان فإن قوى على حمل المشاق والشيء الثقيل وعلى استراق السمع فهو مارد فإن زاد على ذلك فهو عفريت كذا قاله بعض شراح البردة عند قول المصنف : وخالف النفس والشيطان واعصهما . (قوله فقه در الفقهاء) صيغة مدح قال في شرح التوضيح إنه كناية عن فعل الممدوح الصادر وإنما أضاف الفعل إلى الله تعالى قصدا لظاهر التعجب منه لأنه تعالى منشيء العجائب فمعنى قولهم ثم دره فارساً ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنة الذي ارتضعه من ندى أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا

(قوله وقع) معمول
لشكت كما هو الظاهر
خلافاً لجعل شيخنا له بدلا
من مجرور من بدل
اشتغال

السما تشير إليهم بالأصابع وشم الأنوف يخضع إليهم كل شامخ الأنف رافع حلقوا على
سور الإسلام كسوار المعصم قائلين لأهلهم والحق سامع :

أخذنا بأفاق السماء عليكم لنا قراها والنجوم الطوالع

زين الله الأرض بمواطى أقدامهم فالنقاء تقبل خلاصها وبأحاطة أحكامهم وإحكامهم تذكر
حرامها وحلالها وترشف من زلاتها ما حلالها . ولقد ساروا في مسالك الفقه غورا ونجدا
وداروا عليه هائمين به وجدا فمنهم من سار على منهج منهاج الطريق الواضح أحسن سير وجرى
في أحواله على منواله غير متعرض إلى غير ، ومنهم من جعل دأبه رد الخصوم وخضم المخالفين
فلا يثوته الطائف في الأرض ولو أنه الطائر في السماء يتحوم وإقامة الحجج والبراهين منها معالم
للهدى ومصاييح للدجى والأخريات رجوم ، وسيد طائفة العلماء من القرن السادس وإلى هذا

(قوله حرامها وحلالها)
أى الأحكام أو الأرض
وقوله وترشف بالبناء
للمفعول وقوله ما حلالها
أى منها أى الأحكام أو
الأرض ويحوز أن تكون
الضمائر راجعة إلى الشفاء
فيقرأ تذكر وترشف
بالمثناة الفوقية وهو
الأنسب (قوله وخضم
المخالفين) بمعنى قطعهم
وإطعامهم لا بمعنى عاصمتهم
التي هي معالبتهم وتقوم
لأنه يأياها اللفظ والمعنى
وإن قال به شيخنا (قوله
منها معالم للهدى الخ)
شبه الحجج والبراهين
بالنجوم وقسمها إلى ثلاثة
أقسام ثابتة لها في القرآن
بها العنوان وهذا أولى
مما في حاشية شيخنا (قوله
وسيد) مبتدأ خبره محبي
الدين أو قد ملا (قوله
من القرن السادس)
صوابه السابع

الولد الكامل في هذه الصفة اه (قوله تشير إليهم بالأصابع) فالأصابع فاعل أشارت
وبالأصابع كلف طرف مستقر حال منها أى أشارت الأصابع حال كونها مع الأصابع يريد أن الإشارة
وقعت بمجموع الأصابع والأصابع له دمايين وقال بعضهم إن فيه قلبا والأصل أشارت الأصابع
بالأصابع (قوله شم الأنوف) هو من إضافة الصفة إلى الموصوف واللام في الأنوف عوض عن
الضاف إليه أى أنوفهم شم جمع أشم قال في المصباح الشم ارتفاع الأنف وهو مصدر من باب تعب
قال رجل أشم والمرأة شماء مثل أحمر وحمر اه وقال في القاموس والأشم السيد والنسك المرتفع
(قوله شامخ) قال في القاموس شمع الجمل علا وطال والرجل بأنفه تكبر (قوله حلقوا) أحاطوا
به وداروا حوله كدوران السوار على المعصم وفي النهاية فتح اليوم من ردم بأحوج ومأجوج مثل
هذه وحلق أى بتشديد اللام بأصبعيه الإبهام والتي تليها وعقد عشرة أى بأن جعل رأس السبابة
في وسط الإبهام اه منه (قوله غورا ونجدا) المعنى يبحثون عن الأحكام خفاياها وجلالها كأنهم
ساروا في تحصيل ذلك في الطرقات للنخضة والمرتفعة والغور في الأصل تفر كل شيء والنجد
ما ارتفع من الأرض اه مختار (قوله من سار على منهج الخ) يتأمل معنى هذا التركيب فإن
كلا من المنهج والمنهاج معناه الطريق الواضح ولعله أراد بالطريق الذى عبر عنه بالمنهج ما يتوصل
به لاستنباط الحكم من الدليل وبالطريق الذى عبر عنه بالمنهاج الأدلة أنفسها كالكتاب والسنة
وبالطريق الواضح دين الإسلام كما أطلق عليه الصراط في قوله تعالى اهتدوا الصراط المستقيم (قوله
ومنهم من جعل دأبه) أى شأنه وعادته كالمنصف (قوله رد الخصوم) أى من أراد الطعن فيما
ذهبوا إليه من الأحكام الشرعية وقوله فلا يثوته الطائف أى لا يثوته من أبدى شبهة وإن بعد
وانتهى في البعد إلى أن أشبه الطائر في السماء (قوله وخضم المخالفين) أى غلبهم قال في المصباح
خاصته وخاصة وخصاما وخصمته أخصمه من باب قتل إذا غلبته في الخصومة وقال في غلب غلبه
غلبا من باب ضرب والاسم الغلب بفتحين والغلبة أيضا (قوله منها معالم للهدى) أى من
البراهين يعنى أن أدلتهم منها ما قصد به اثبات ما ذهبوا إليه من الحق الواضح ومنها ما قصد به إبطال
شبه الباطلين فأشبهت الشبه التي ترجع بها الشياطين المسترفون للسمع (قوله والأخريات رجوم)
أى كالحجارة يرمى بها وهي ما تقدم من قولنا ومنها ما قصد به إبطال الخ (قوله وسيد) مبتدأ
خبره قوله الآتى القطب الرأى الخ (قوله من القرن السادس) الصواب القرن السابع لا السادس
فقد صرح ابن السبكي وغيره بأنه مات في سنة ست وسبعين وستائة عن نحو ست وأربعين

انفتح وم تطلع الى المسح على منواله الطامح سر به الألباب وآتى فيه بالعجب العجاب وأبرز
عجب المسائل يحسن وجود كريمة لأحد أئمة فيه بأسف ورية تحسن الترتيب والبرصاف
وودعه المعنى له = لا حاجة الواحد وقرب المقادير بعده بالآقوب السعد بعد فهو ساحل
للمنولات على صغر حجمه وباشل محض من العزارد عنه وجمع كالنهر ساء ويشرق كاشمش
هجة وصفا ، وتقد أحد منه الذين حيث هو

قد صنف العلماء وحققوا في الآثار ما حققوه من كمالها
جمع النسخ مع النصيب وفاء به — ترجمت عند بلاغهم لأموالهم
بلاغيته مع البصيرة والبرهان — حذرنا من خراب كتابه
من قبله بعد موت المؤلفين — حفظ ومن على وسوء مزاج

وقتی لاجر

فمن حذر جري
فوقه من لوى
فقد بلى له
فصل آخر في

جاءه الله تعالى عن صبيحة يومه فوجده عند منتهى وسعته من كؤبه وم من لائمه لا يعلم
وسبب وحدته كل منهم من حبه ومحبته في نفسه وشبهه وعاد على كل منهم بركه من ماله و
فبلغ قصده وإعنا لكل امرئ ما يرى ويعيش له وجهه على العبد في ربه و
بنا على الدين والعباد هذه وقد أوردته بحسب ربه عما أورد وحسب ربه يوم بد عبده
في سائر اليوم سنور به ويستوفى شرح ما في الإسلام محمد الأئمة الأعظم

منه الخ وله مخرجه العين فعنه من كثرة لاداع به كما يقع في الصحاح الرأى وكون
استفاده مصرحة (قوله وقد تفتح) أي تفتح وسوره فتح صرح فيه في التمام ارفع وبانه حصر
وطحا حاندا الكسر اه (قوله يهزله) أي عذله هه مخبر وفي مساح يهزله هه من باب يقع
سنة وقصده ومعه قيل بفتح الهمزة يهزله على جميع الكواك (قوله بالفتح العجاف) أي
سعى العرب ساعته لأمته ما هو على حجة فالعجاف وصف قصده بالمانعة قال السماوي في
تفسير قوله تعالى من هذا شيء أي بلغ في الصحابة خلاف ما أطبق عليه آباؤنا وما
ساهده من شيء واحد في عامه وقصده باللسان الكثيرة اه (قوله والترصيف) قال التمامي
في لترصيف فاحصه جمع تصريف في هذه لاداع يقال رصفت الحجارة بالتحفيف رصفا
إذا وصبغ بعضها على بعض وقد في المعجم لاداع رصفت الحجاره بالترصيف اه (قوله
هو ساحل) أي يعطى كعصاه أي قد كادها وأضده عات في الأعتد فمعاب سوره وهو
الحجر مخدر (قوله ويهزله مخدرب) أي عات (قوله ويقنع) بانه دخل مخدر
(قوله كالمعراء) بانه أي شرف ورفعه مخدر فمع عات أو معصوب على رفع الخافض
(قوله مات) أي هلك حيره (قوله من حصب) وفي حصبه حصب ومعنى ما في الأصل فمات
من التبعير الذي حصره لأنه صوب ضمير ومعنى الذي يعينه قال حصب حصب من باب
نهر عات (قوله وعاد عاد) وفي حصبه عاد فعه أي عاد فضله على عادته (قوله برصكه
علامه يرى) كان الظاهر أن يقول كنه كنه أهد الظاهر مقاد الضمير له الشتم عليه من

(قوله طمع) أي رفع
كما في اختيار وهو مأخوذ
عما في حاشية شيخنا (قوله
الطامع) أي محلات
الطمع وهو الأعمار (قوله
يهم) بالجر وصف
الغنيات أو بالنصب حال
منه وهو أمد لأفادته أنه
الذي يصح بالترقية وكونه
وأظهر كرامة السب
(قوله من سقى) سب
ثم جاء وفي نسخة حتى
والأظهر أن يعنون
الإشارة في قوله وذلك
للمقاييس المفهوم من فاسه
أن السقى لا يؤدى إلى
أموال عادة وفي نسخة من
حسب تقديم الخاء على
السين ولها ركة في المعى
(قوله وقال الآخر : لقيت
عبدا يابى الخ) الأنسب
سابق هذا فيما مر في
مدحة أنصف لأن ما هنا
في مدحة الكتاب (قوله
علامة نوى) مقدم
بالظهور كما صعب الشارح
لأن ما قبله في مدحة
الكتاب حلاق من حسن
لقد انصاح (قوله وخصه
تقصير) وهو المفعول

(قوله كشفه بمعنى أخ)

أي ش من منه العبارات
وعبارة الإشارة إلى ذلك
عبارة وجيزة يوافق
قوله الآتي قوله عشر
الشمع أخ (قوله كشف
منه) في نسخة من بلد
منه في هذه النسخة وهي
بعدها وهي أنبأ بقوله
ومع أخ إلا أن نسخة
الأولى أنبأ أن من
الاستعمال مكسبة الأفع
من الحصة (قوله
مكتلاً) أي ما يوافق
لاستعمال الأفعال
عما عداها (قوله على
إيضاحه) أي الشرح كما
لا يخفى (قوله وسعه من
ذلك حصة أخ) فيه مع
صهر قال بركة على هذا
التمتع مقصود لأي مقصود
وبكاتب قصد الإيضاح
تعبه في هذه أقل من
مقدد إلى وقع له تعبته
من شهرته صفة
في أربع وعشرين عاماً
(قوله على إضاح) أي
أمر شاملاً رجوع
الضمير إلى شرح خلاف
(قوله كسره واستوعبه)
أي ما كثر وما سدد
أو على سكره لاستبعاد
وهو لا يسد الذكر لخم
(قوله لا أو رجحاً) أي
ويجوز أن فيه صير
تسعة

حلال الدين يعني نعمه الله تعالى برحمة وأسكنه مسجحه شرح كشفه بمعنى وحله المعنى
وفتح به مفتاح ثوابه ويرى لطافته سائر شانه وصمته من غلا لا تسمع والموخر وحق مقال
القائل بذكره الأول لا يخرج إلا أن القدر من عده على رتبه معلومة من ذلك حصة خذ المقصود
من محتوم حمامه فركه عشر الفهم كالأشياء المحوى عنه من غله الأكل وتعد صلب سائر الباده
الأفص والوارثون عبد الأوائ في وضع شرح على إضاح بوضوح مكسبه وهو بمصوبه فحتمهم
إلى ذلك في شهر القعدة حرم سنة ثلاث وسبع مائة بعد سكر روي ذلك على حصول
أرام وأردفهم شرح شمس لشمع محمديه وريح حبه كسره وسوسه فتح فيه الفهم من
الشمع ومير فيه المعمول به من حبه بوضوح من أورد لأحكامه فيه ببحر إضاح وأما
الشمع تتصلب افتصاحاً، أظن حيث يقتضي المقام وأوجز به إضاح الكلام خارج عن الإضاح من
وعن الإضاح المحل وأذكر فيه بعض القواعد وأضاحه ماضيه من انقضاء في ضمن بركب
رافقة وأسباب فائدة ليم بذلك الأرب وبعض المشاعون مدحون إليه من كل حبه مستقر
فيه على المعمول به في المذهب غير معتن بتحرير الأقوال الصعبة ومدرجها في لأعلى
غث ثخون فيه قالاً أو رجحاً ثم ردى به بما لذهب رافعي ومفسر بمذهب الله المعبود منه ومفسر
على ههنا شمس رفته وقصده، وحث شمس على الرجوع فمضى به تحقيق بوجود خلاف المحل
منه عنه العصور الودود وربما تعرض لحل بعض مواضع كما يسير على اليد مسعياً في
ذلك وعنده يعون الملك انواراً وحيث أصاب تحت السبع ثم رأى به شمس مباح الإسلام بركب
نعمه الله تعالى برحمة وما وجدته أيها الواقف على هذا الكتاب والتمسك منه بما يوافق
العواطف في دمي من إضاح أو قبيد أو صحيح معروفاً ولدى وسعى شمس مباح لإسلام نعمه
لأئمة العامة لأعلام شيخ السوي والسر من محل البروع والسفس شمس مباح مباح في
أهل خلاف والوافق نعمه الله تعالى برحمة وأسكنه مسجحه حبه فهو يعون عنه عنه لأن
رأيه عليه استقر وما عزى إليه مما يخالفه فمسبب ما هو شأن القدر ومحمد في العرو لم يورده
(قوله حلال الدين) كان مؤمنه سنة إحدى وسبعين وسبع مائة ومات من ثوبه من سنة أربع
وستين ونعماً عماته وعمره نحو ثلاث وسبعين سنة وأخذتته عن الشيخ عبد الرحيم العراقي وهو عن
الشيخ علاء الدين الططار وهو عن إمام السوي (قوله بمعنى) في بعض النسخ بعدد راجح به بدل
قوله وحلايه المعنى (قوله - أورد شانه) أي مرفعه لشمع كإضاح في تصحيح الشعب
بالكسر الطريق وقيل الطريق في الحبل والجمع شعاب وهو غلة شهر الشمع بصيغة على لدى
لأن من شأن الطريق بين الحبلين ذلك وأما على الأول فاستدركه مباح في لآئيه (قوله خذ
المقصود) عبارة مصحح شمس الرجل أخاه مهموم من باب يعوق لغمه شمس حبه حبه
والاسم المعادة بالصم والمذوق لغمه وزان غره وخنه لأم من إلى بعد سبع مائة وخمسة مائة
أي عاحله اه (قوله من محتوم حمامه) من إضاحه الفهم إلى موضوع وإضاح حبه خذ
مونه الخلق (قوله سنة ثلاث وسبعين) وهو من حجر راسه وشه في شانه كان
في ثوب عشر محرم غرام سنة ثمان وخمسين وسبع مائة (قوله وأردفهم شرح شمس) أي - من
(قوله العث من السمين) أي ثوب الجيد من الردى وأضاح شمس العث مفعلة وبشنة مبرول
(قوله بصادل) أي تصغف (قوله حال عن الإضاح) أي النصوص (قوله خوجه حبه) أي
وسمها (قوله ما هو شأن القدر) أي من أسه

واقصد به وجه الإله وضع من بعثه من ترو قد جهد

واترك كلامه خاسداً ونعيم عملاً بعد موت يقطع الخد

وأشأن الله تعالى إتمام هذا التوضيح على أساليب تدبوع وسن بسطة إلى كثير من أساء
الزمان مسرع مع أن التفكير عنه غير مقتطوع ولا يمكن تسرع صرف النظر به إلا ساعة في
الأشروع ، وهذا وإنما يعرف بالبحر والصور من حيث وقف عليه أن يصح ما يبدو له من
صور وأن يتضح عما فيه من رتب وأن يعلم بأصلاح ما شاهدته من حين مسلا على ذلك كرمه
مما لا كله قبل إجراءه ، فانه مستحضر أن لا يسأل محل السيل وأن التمتع عن غلب التبعات
من شيم الأشراف وأن حساب بدهي الساب ، والله في القائل حيث قال

ومن ذا الذي ترعى سخطاء كلها كفى المرء نبلاً أن تعتد معاييه

وسميته

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج

رحا أن لمصر عنه سعي به عن مضاعفة ما هو من أمثاله وأن يترك به ما هو من
قائه ولا يتبع ما ألف عنه د ، حد أخذ ما به بالقول ولا يصح مؤنه وقصر عهده في
السؤال في كل الفاعل

لا ريب من سكرى في حبه لا سها ، وسه فاحسر

عول من يشرق الشمس كمر ، ك الأول لا تحسر

فمن سكر من فصل الفاعل

(قوله الثاني) هو الفاعل

أي لمعنى في رأيه

كل شيء ومنه صحت (قوله) تصح ما سدوله من فطور) أي حل من فوره إذا شقه أي حله
وهذا من مؤنس كتابة عن طلب محاولة الأجوبة عما ورد عنهم من الاعتراضات وسن ذلك
بد ، في غير كتبهم على الخشنة ولو بفتح ذلك الباب لبطل الوردى بأحد شي ، من كلامهم وذلك
أن كل من صاع وصهر به شي ، عه إلى ما صهر له وحى ، من بعده نعم مثله وهكذا فلا يورق
سنة شي ، إلى لزوم الاحتمال أن ما وجدته مثلاً في كلامهم يكون من إصلاح بعض من وقف على
كتبهم ولا يبقى ما عر به قوله قبل إجراء قلعه الشعر بأنه يصلح ما فيه حقيقة لحواز أن يريد به
الأمر بالتمسك من إصهار الاعتراض عنه والبالغة فيه ، هذا وليس كل اعتراض سالك من الاعتراض
وإن سوع به عرض خمسة شروط كماله الأنشائي وعبارته لا ينبغي للعارض الاعتراض إلا
بشكل خمسة شروط ولا فهو آ مع رد عهده عنه كقول العارض أعلى أو مساوياً للعارض
عنه وكونه بعد أن ما أحده من كلام شخص معروف وكونه مستحضر بذلك الكلام وكونه
قاصد للصواب فقط ويكون ما عهده به يوحد له وجه في التأويل إلى الصواب انتهى أقول وقد
يموقف في البسط لأقول فانه قد جرى الله على سنان من هو دون عهده عر حل ما لا يحريه على
سنان الأصيل (قوله من شيم الأشراف) أي حسابهم (قوله كفى المرء نبلاً) أي شرفاً وفصلاً وهو
شم النون كما في مختار (قوله من بطرق) في بسطة من شرع وكل منهما يحتمل أنه بإياه
التحية و ، ماء التوقية فاعلم على الأول راجع بشكر وعلى الثاني تحية (قوله بعض أسائن) هو
بعضه معناه محض في رأيه حل في التماس في بعض الماء من باب اللام ظال رأيه بعض شونه وفيه

لاخصاص وأدخ في التعظيم وأوف بوجود فان سمع على منسب لأنه قديم واجب الوجود لذاته
ورفع كسرت الاء ومن جن حروف سرده أن تصح لاحتصاص بروم لخرقة وإخر كا
كسرت لام لامر ولام الخرد دحس على انصهر سرق بينهما ومن لام التأكيد ، ولسم نعة
مأبأن عن مسمى ، واصطلاحاً مادل على معنى في نفسه غير متعرض بنفسه لأمس ولأدس ح ، من
أخراته على جزء معناه والنسبة جعل ذلك اللام لا على ذلك المعنى وأسم الاء سمعه أو لب
الاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته فإنها الواقع على الشيء بحسب حرة ، من أحره ذاته نفسها الواقع
على الشيء بحسب صفة حسنة أو ذميمة ، فهي الواقع على الشيء بحسب صفة إضافية فقط بحسب
الواقع على الشيء بحسب صفة سلبية ، ووقع على الشيء بحسب صفة حقيقية مع صفة
إضافية ، ساهي ووقع على الشيء بحسب صفة حسنة مع صفة سلبية ، نفسها الواقع على الشيء
بحسب صفة إضافية مع صفة سلبية ، نفسها الواقع على الشيء بحسب مجموع صفة حقيقية وإضافية
وسلبية ، ولسم عند الضر من لاسم أي حذف أعجزها كثرة استعمال

(قوله لأنه قد يم) أي : به وهو غير لواء مسد (قوله لاحتصاص بروم لخرقة وخرقة مع) ثم
غيرها من الحروف ففيه ما ينفك عن الحرفية كالکاف وما ينفك عن الجر كالواو ، إن كان
برومها قد من مضافاً لكسرها قال النسخ بعد الذين التقاراني أما الحرفية فلا ، تقصص الاء ،
على السكون أي هو لاء الحركه والكسرة ، بعد لاءه لا يوجد في لاءه ولا في غير
مصرف من لاءه ، وفي الحروف إلا ، ولما الحركه وسبب حركتها أن هي الكسرة عنده
الذي لا ينفك عنه وهو الجر ، أي هو الكسرة أصالة انتهى عبد الحق السباني في شرح التسمية
(قوله دحس) أي لام حركه (قوله على الظهر) كما في قولك المال يزيد (قوله بينهما) أي لام
الأمر ولام الحركه (قوله مأبأن عن مسمى) أي أظهر وكشف (قوله مادل) أي لفظ دل على
معنى في نفسه أي نفسه (قوله غير متعرض) خرج به الفعس (قوله على حرة معناه) خرج
بتركيب الناقصة كالإضافة وإخره (قوله جعل ذلك المعنى) خرج به جعل الفعل والحرف دالين
على معناه فليس واحد منهما ساهي وإن كان ذلك جعل وصفاً معناه ومع الإشارة في ذلك
راجع لقوله مادل الخ (قوله وأقسام الاسم) أي من حيث هو سواء كان مسمى بذلك لباري أو
غيره سعة من سبب ومولاً النسخ أو تكرار الشوائب رحمه الله تعالى عن قول سيدياً ومولاه
النسخ لإمام الشرح في قوله هو وأقسام لاسم نفسه أولاً ، لاسم الواقع على الشيء بحسب ذاته
الخ أو صحوه لحو ، عن هذه لأقسام المذكورة فرداً على حسب حال فأجاب بما نصه الحمد لله
لوقوف المصواب أولاً ، تكو بحداب الشيء ، وحقيقته ونسبها نحو حيوب وناسخ من قولك لائن
حصول أو ناسخ ونسبها العدم وانذار وإيهي نحو نسب ، حجاب نحو مبي وشكر فاسم تصديق على
الأمر كمن المخصوصة لا باعتبار ما يضاف إليه واحتسابه نحو الأرض وهو مادل لاءه وسادسها نحو
للكون لاءه والموحدة به كان المحقق من المسكيات وهو لا ينفك عن أن السكون من الإصناف
والاعتبارات العقلية مثل كون الصانع قبل كل شيء واعداد وحاصل في الأرض هو مبدأ التحصيل ونحوه
وهي التمرة وسابعها نحو واجب لوجود وهو لئدي يكون وجوده من ذاته أي من أمره أنه كان
معدوماً وأوجده ذاته بل نرد أنه موجود بوجود هو أمره ليس مسبوقاً بعدمه وليس وجوده
شئاً من شيء وكأنه أشار إليه بقوله فلا يحتاج الخ إلا إن جعل ما ذكره كسر به يقتضي أن مبدوء

(قوله لأنه قد يم) الصمد
فهو الله تعالى (قوله
ولأدال حرة من أحره
الخ) يخرج التكرار منه

وهو من أسمائه وأسماءه واسمعه لا يقال منسباً إليه الاسم لأن يكون الاسم
 منه حاله من كونه من نفسه سم لا اسم كل حكم ورد على سم فهو في خمسة على
 مدونه إلا سريته كقول عن قوله سم الله أنشدني معناه أبدى يدل على اسمه وهو حجة
 حاله فكأنه عن الله أنشدني وإسم من الله لأن الله لا يسمعه به كبر اسمه أيضاً أو
 لا يرقى إلى عظمته ويسمى ثم يحصل من كونه لاجل التقدير والله عز وجل هو الواحد
 الوجود لم يسم جميعه . وكذا أنه لعيسى أنه سم الله لأسمه وقد ذكر في الترتيب
 العرفي في الترتيب وتثنية من من موضع . وأصله في حديث غيره وعوض بها ذهب والزم أنه
 يذهب ولا يوصف بغيره . سألته من اسم عيسى عليه صفاته ولا يصلح له . وفيه سوء
 ولأنه يوصف بغيره . كقول لا إله إلا الله توحيداً مثل لا إله إلا الرحمن فإنه لا يمنع أن يكون
 مرتباً . . . عن الشافعي وإمام الأئمة . . .

وهو من أسمائه وأسماءه واسمعه لا يقال منسباً إليه الاسم لأن يكون الاسم
 منه حاله من كونه من نفسه سم لا اسم كل حكم ورد على سم فهو في خمسة على
 مدونه إلا سريته كقول عن قوله سم الله أنشدني معناه أبدى يدل على اسمه وهو حجة
 حاله فكأنه عن الله أنشدني وإسم من الله لأن الله لا يسمعه به كبر اسمه أيضاً أو
 لا يرقى إلى عظمته ويسمى ثم يحصل من كونه لاجل التقدير والله عز وجل هو الواحد
 الوجود لم يسم جميعه . وكذا أنه لعيسى أنه سم الله لأسمه وقد ذكر في الترتيب
 العرفي في الترتيب وتثنية من من موضع . وأصله في حديث غيره وعوض بها ذهب والزم أنه
 يذهب ولا يوصف بغيره . سألته من اسم عيسى عليه صفاته ولا يصلح له . وفيه سوء
 ولأنه يوصف بغيره . كقول لا إله إلا الله توحيداً مثل لا إله إلا الرحمن فإنه لا يمنع أن يكون
 مرتباً . . . عن الشافعي وإمام الأئمة . . .

(قوله لا يدل مقتضى
 حديث التسمية الآتي
 أن يكون الاسم
 منزهاً عن غيره مع
 غيره لأن حديث
 أن كل فردى بال
 منزهة عنه الله
 الرحمن الرحيم
 وهو شافعي أن يكون
 له منزهة
 فلا شك
 فالحج إلى حرم
 وفعله وأنه لا
 فيه منزهة (قوله أنه
 بوجه الخ) وعلى قوله
 أن الله عز وجل
 (قوله لا اسم له) لا
 قوله عز وجل وأصم
 الخ الموافق لما عليه
 الأكابر والآتي في
 قوله مرحل لا اشتقاق
 له فلافة لأنه ركب أو
 أن قوله لا اشتقاق له
 مبيوم قوله مرحل وهو
 غير صواب وعرضه أنه
 مرحل لا مقول جامع
 لا مشتق

والعرض من الوضع أنه إذا
أصل ذلك العلم فهم منه
ذلك المسمى ويكنى في
ذلك عنه بوجه كما هو
صاهر (قوله اسمان بيا
للذات) يعنى صهي
منهس لأن الذمة
لشبهة هي التي تشبه
تكون من لازم ومما
غير عنه وإما آخر
العلم اسمين يدل على
الرحم من كون الرحمن
صار عنه بالذمة لاجبة
ومن غير مقتضى ليدل
لأن (قوله من رحم)
أي من مصدره وإما
غيره بالعلم بقرينة
واضحة العبرة بدس
له مصدر واحد حتى يعول
عليه فليس مبدئيا على
مذهب الكوفيين من
أن الاشتقاق من الفعل
ثم رأيت اشتقاق
عبد حق في شرح التسمية
سبق إلى ما ذكرته مع
زيادة لكنه جعل النكبة
في العدول إلى لفظ الفعل
عبد ماد كونه فيراجع
وسكان لا تراحم من
ماد كره عند التحقيق
يرجع إلى ماد كونه هذا
كله إن كان لفظ رحم
مفتوح الألف معكس
الثاني وإن جعل مضموم
الأول ساكن الثاني

وسمي به واس كمن وعبر عنه من عنده وهو النسيان وهو أعرف بالعرف عنه حكى
سبويه روى في سائر كتب الله بك فليس حرا كثيرا المعنى اسمه أعرف بالعرف
والأكثر من عن أنه مشتق ونقل عن الخليل وسبويه أنها واشتقاقه من أنه يعنى عبد وقيل
من أنه إذا حذر لأن القول تنحى في معرفة أو من أنشأ في فلاب أي سكنت الله لأن القلوب
تصلى بك كره ولا روح سكنى في معرفة أو من أنه يد فرع من أمر برل عليه وألحق غيره
أحار أو أنه الذليل يد أوع بأنه أو من ولد داخر وتخط عليه وكان أصله ولاد ففتت بوو
هجرة لاستئصال الكسرة عنه وقيل أنه لا مصدر له بيه وبها ولاها إذا أحضرت والرفع
في بعض محسنين والحق أنه وصف في فيه لكنه ما علم عنه حيث لا سمع من في غيره
وصار كالحكم أخرى محرومة في إحرا لا توصف عنه وامتاع الوصف به وعدم صرف احتيل اشتراكه
إليه لأن به من حيث هي لا اعتبار بمرآة حسنى أو غيره غير معنوية لأنه فلا يمكن
أن يكون عنه ولأنه لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لم أفاد ظاهر قوله تعالى وهو الله
في السموات معى صحت وذلك معنى الاشتقاق وهو كون أحد اللطيفين مشاركا للآخر في المعنى
والبركة حصل منه وبين لا حول بد كونه انتهى وهو عرى خلافا للبخي حيث رجم أنه
معرى ورحم رحيم تسمى به بماله من رحم تتزيلة منزلة اللازم أو يجعله لازما ونقله إلى
فمن رحم والرحمة منه به السبب والعطف يقتضى التمسك والاحسان فالتفصل غايتها وأحمد الله
بهي ما حو به من حيث هو لا يوجد مصدر العايات التي هي أفعال دون المبادئ التي تصفون

أي كونه عبد (قوله واشتقاقه من أنه الخ) أي بكسر الهمزة قال في المصباح أنه ياله من باب تعبد
لأنه يعنى عبد عنه انتهى وبسببه المحذور فتح الهمزة ومثله في ابن حجر (قوله وقيل من أنه الخ)
قال في المصباح أنه ياله من باب تعبد إذا حذر وأخيه وله أنه انتهى ولعل الفرق بين هذا وما يأتي
في قوله أو من أنه إذا حذر الدال له وعدمه (قوله يد أوع بأنه) الدال للمفعول قال في المصباح
أولع بالشيء الدال للمفعول بوع وبوعه سجع ووعى به في لغة وله سجع الهمزة وكسبه هبطت
فيهما مع سقوط أو ووعه سيكون الهمزة وصححه سبي (قوله وكان أخيه ولاد) أي عني هذا النون
الآخر وهو قوله أو من أنه إذا حذر الخ (قوله والحق أنه) أي الله (قوله وصف) أي معبود
(قوله معى صحت) أي لا صفاته أن ذاته كائنة في السموات وهو غير محيى بخلاف ما إذا جعل
وصفاً كان معه معبود في السموات وفي الأرض وهو طاهر وعبد في صاهر قوله بإمكان حسن
السرف متعبد بتدريج كالباقين الأصل وهو الله المعبود في السموات وفي الأرض (قوله الأصول
لأن كونه) أي في بونه واشتقاقه من أنه الخ (قوله وهو عربى) أي لفظ الله سبحانه وتعالى (قوله
من رحم تتزيلة) أي أن سنى على صفته غير متعلق بمفعول كغلاص يعطى فيقتل رحم الله أي
كثير رحمته وقوله كرهه لا رما أي أن حوون من فعل بكسر العين إلى فعل تصمى كما ذكره
توله ونقله الخ ثم ماد كره من جعله من رحم مسمى على أن النسخة مشقة من المعنى وهو رأى
والصحيح أنها مشتقة من مصدر كاتعز وعنه فيمكن تقدير مصدق في الكلام أي من مصدر
رحم الخ وهو الرحم بالضم وإن كان له مصدران آخران وهو رحمة ورحمة لأن الاشتقاق من
لمصدر المحذور وإن لم يكن فلا يكون محذورا للحذر (قوله وشبهه إلى فعل) عطف شبهة على معقول
(قوله والعطف) عطف مسبب على سبب (قوله من نحو ذلك) أي من كل ما استحال معناه

بما ألب فارحة في حقه تعالى معناه إرادته لأحسن فتكون صفة
 فعل فهو إما محار في لأحسن أو في إرادته وإما استعارة تشبيه من مبت حاله تعالى بحال ملك
 عطف على رغبته ورق لم نعمهم معروفة فخص عليه لاسم وأمره ساسه لي هي يردده أو
 فعل لا مبدؤه الذي هو الفعل والرحمن تلح من الرحم لأن يردد الله بل على يردده تعالى
 كما في وضع وضع وكبر وكبر وقصص حرقه أفع من حذر وأحسن من كثرة لا كثر
 وشبه لا يلقى أن تقع في لقص يردد معنى بعد آخر كما في حق بالأمور أحسنه من شدة وهم
 وبأن السكاد في هذا كان مذكور في الأشواق مذكور في نوع في معنى كعرب وسوثران وصار
 أحسن في الله سبحانه وتعالى كأنه في الزمان وعنه وخوفاً فإنه إن يؤخذ بالاسم العاد مثلاً
 بالرحمة هي رقة القلب غايها الأعم على من رحمه وعنه تعالى أي من عذب لأفعال وهو أحد
 قولين ثانيهما أنها من صفات الذات فتحمل على إرادته حقه تعالى بوجه من أرحم على الأول سحر
 وعلى الثاني مراد الأعم دور سادى التي تكون استعارة صفة الله وأشار الشيخ إلى
 القولين بقوله فالرحمة الخ (قوله أو في إرادته) والأولى أن يقال هو حصة شرسة في ذكر من
 لأحسن أو إرادته وعليه فقوله إما مجاز معناه بحسب أصله قبيل سبارة شدة في ذكر من
 التمام (قوله وإما استعارة تشبيه) ويرد عليه أن الاستعارة التشبيهية خاصة بغير ترك فلا بد
 فيها من كون شدة مذكور من عاد أمور وكذا لاسم يردده في كلام الله في حوشى
 الكسب عند قوله تعالى حم الله على قلوبهم بعد أن حم في حم الله على قلوبهم أن يكون
 استعارة وأن يكون تشبيهاً مانصه وإذا حمل على التشبيه كان اسماً بمركة فعنه مذكور
 وبعضه مذكور في الإرادة ويستعمل على أن ملاحظه تعالى قصد إما تشبيه مذكور أو مقابلة
 في حم الكلام أو مذكور لا ذكر ولا يقدر فيه وإلا صح بوجه وحده وبما يشوه وحده
 ذنهما الأصل في ثبت إخلاله مركبة فلا جد في آخر فاصلاً بالأمور مذكور لا بد في التركيب
 من ملاحظات فصيحة متعلقة بذكر الإحراء ولا يفسر في ذلك إلا بحسب ما يراه كما يفسره
 حريان العدة وشبهه به وجوزعت إلى وحداني ومن قور به هذه التسمية حقه على كل
 واحد من الاستعارة والتشبيه فعلى الأول يكون التحور في سنى حقه وعنه يردده تعالى لاحقاً
 فيهما من في المجموع التركيب منهما ومن أسوى معهما إلى آخر ما أضرب به مذكور وقد جعل بعض
 النبايين (١) هذا بحسب ظاهره تأييداً للاستعارة فادع ما حرق في سبارة الحزم بالحسية في لا يوافق
 معها مشكلة ما هو المقصود أي النص كان سبارة به ثبت المصاحبة أدعية من مصادره مرة
 أو في ما حوار سكر تأخره عن الغيب يقتضى أن يردد الله فاستحق حقه لا يقتضى في التسمي
 على مجرد الحسية كما في الاستعارة من يعبر معه حاله مخصوصة مركبة من أمور مذكورة على فسان
 مسمى حرقه وفي البيت الثاني نوع وشعار شعار بالركب مسمى (قوله بأن مذكور حقه)
 أي شارب (قوله مثل شره وهم) مثلاً من محلى . ومعنى أن جعل أحد العرف من كاسية حقه
 التي طبع عنها وقوله وهم صفة مشبهة من هم في التي يردد رغبته وعنده نسخ مسمى في
 انتهى بهم فحسين هممة مع غمته فيه فهو بهم وأنهم متحسين فورد الشهوة فهو مذكور من
 (١) قول الخشبي وقد جعل بعض النبايين الخ من هو إلى آخر النوبة سقط في بعض النسخ
 وفي نسخة إنشائها سكنها غير محرز

استعارة (بمعنى كسب
 يردد الاستعارة هي فوق
 ذكر كل من الشمع العاد
 يذوب فاد صبح صار أثر
 الشمع فيه كذا (قوله
 فاصق على الاسم وأريد
 عاقبه) يردد حقه أن
 يشبه في الاستعارة
 الحسية لا بد أن يكون
 مركباً ومذكور من عده
 مؤ كالتشبيه مذكور حقه
 لاسم فاصق مذكور
 يشبه هو على غير هذا
 حقه وشبهه شجوا في
 حاشية هذا عن حوشى
 لكتف للسند مذكور
 في مذكور في الاستعارة
 الحسية لاسم مذكور
 يكون من أعده كونه
 مذكور من مذكور
 من مذكور مذكور
 مذكور متحسين (قوله
 صبح وعاش) أي
 حيش وهو مذكور
 مشبهين كذا وصح
 أي عيش

لأن لام لله للاختصاص فلا يرد منه لغيره في حمد في حقيقته كونه في مدح من حمد إلا وهم موبه
بوسط أو غير وسط كما في هـ - وندكم من نعمه فمن الله وفيه شعر بالله تعالى في قوله
مراد عام إن الحمد لا يستحقه إلا من كان عبدا شاكيا أم يحبه كالمثل في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا
قل الله اشيع عن رسول من عند الله وأخبر به حسن بن علي بن محمد بن أبي محمد الله به نسبة
وحمده به أنبؤه وأوبأؤه مختص به والعبارة بحمد من ذكر فلا يرد منه غيره وأولى الشاهد حسن
ولما كان استحقاقه لجميع الحمد لله على حمد محال في نفسه في قوله تعالى لا يؤمن أن يستحقه
الحمد لذلك الوجه إذ بعض حكم بالحق به عبدة يستحق منه ذلك حكم وحمد لله بحسبه
أحرف وأبو الحجة بما به من فضل من صدق فيه شعر بالله أمرا أحبه (الله) سبح
الله أي تحسن وفن ينصف وفن المصدق في وعد وفن الله كك الله الذي هو سم
جامع للبحر وقيل الرقيق بعاده يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر وهو عن كثير من سبأهم
ولا يؤاخذهم بجميع خباياهم ويحريهم بالحسنة عند الله لا خير بهم بالحسنة إلا منها
ويكتب لهم الأجر بالحسنة ولا يكتب عليهم الأثم بالسبئية ذكره انتهى في كسبه الأسماء والصفات
(الحوادث) بالحقيق

(قوله لأن لام لله للاختصاص) قصيته أن الله وحده له الاختصاص لا غير المحسن وهو
يشكل في ذكره من إرادة الاختصاص من نحو الكبر في العرب كما كان سندا فيه معرفة
بلام حسن سواء كان خبر معرفة بها أم لا فلا يرد على لفظه فيه مسند من كون سندا
فيه معرفة بالامحس وهو أشرف أن يستأ معرف بالله حسن حمد في الحمد شعبة العظمة
الاجهوري قوله سندا بلام حسن عرفا محض في حمد لله وق

(قوله وفيه شعر) أي في حقيقته الله (قوله ولعله حمد من ذكر) أي ما حمد
غيرهم فكأنهم فإذا صدر منهم حمد لغيره تعالى لا يوجب الحمد من حمد له من غير
الاعتماد (قوله وأولى ثلاثة حسن) أي لا بد من حمد على حمد جميع الحمد بهم استدل
برهاني وهو كدعوى الشيء بعبدة الذي هو أقوى من لدعوه عبده (قوله وسجده) أي مادكر
(قوله استحق ثمانية أجواب) أي استحق أن يدخل من أمراء فحمد بها كرامته وإثبات
يختار منسب في حمد الله أنه يدخل منه قدر ما هو بين كونه إلهيا من حيث هو غير الله أنه
يدخل منه وبين غيره بين ثمانية أجواب (قوله وفيه نصيب) أشعر بحكاه معبد لأولى
أقبل نصيبه وبخاصة من يصحح به قول من حذر نفسه في وصف أو تعالى في صلاته أو الخلق
البر أو الصادق في وعد أوبأؤه بعيد أي لما قدمه من أن الله سائر موده يرجع بالاحسان كبر
في نفسه أي صدق وكبر الله حجه أي فيه وثرة بلان على أصحابه أي علام قال إلا أن يرد بعض
مصدقات أو عايات ذلك البر أنه لكن نازعه سم بأن رجوعها إليه أي لا حسن لا يقتضي
أنه المدلول لجواز أنها المدلول من حيث خصوصها بل ظاهر الكلام ذلك فتأمل (قوله وفيه وعد)
راد من حذر أوبأؤه (قوله ولا يكتب عليهم حمد بالسبئية) أي حثت عليهم غفها وإلا كتب
عليهم إثم التصميم دون إثم السبئية التي هموا بها (قوله الخوود) وإشعار العاصف بالعبدة الحقيقي
أو البرل مزلته حذف ما كتبه تعالى في ذلك القديس بمسببات مؤببات ، النشون العادون
الآلات وتبني في حمد الآؤ والآخرة نساب وأكرا ، لا مرون المعروف والبهون عن شسكر

(قوله بقر الحمد الخالق)
أي ابتداء فلا ينافية أنه
قال بعد ذلك البر الحوادث
الحق وأشار المصنف بهذا
سبح إلى استحقاقه تعالى
بالحمد لله تعالى وولات
وليس له ثانيا وبالعرض
(قوله أي المحسن)
رجع إليه الشهاب بن
حجر جميع الأقوال الآتية
في قوله فيها ما صدقات
أو غابات للاحسن
(قوله ولا يكتب عليهم
الاهم) أي وإن صمموا
لأهم إذا صمموا إثم
يكتب عليهم التصميم
المسعى بالعزم الذي هو
رغبة فوق هم وربما
يكتب عليهم ثم إذا
نقل بالعلم كما صرح
به عبارة جمع الجوامع
حرفات وقع لشكر في
حشبه

واسو الصيحة أى جوقها عن الين بعد ذلك وبن . رسمه فهو وكيف ما يختلف النى
 متى اليه وب كان التوفيق عرر لم يد كرى انقرن الا فى قوه معنى وما توفيقى إلا بالله بن
 بر يد صلاحه يوعى الله منهما إن رده إلا حباً وتوفيقاً ، وصهر أن لمرد ذكر قطه وإلا لايتن
 لتأخر من التوفيق لم كور . وسقته أجدالسه شيئاً قشياً والفق له العهم وقيل فهم ماذى
 قال الووى يقن فقه يفقه فقها كمرح بمرح فحرفين فقها ككون انقاف ومن القصع وعمره سن
 فقه بالسكسر إذا فهم وقته بالصم إذا صار الفقه سحة وقته بالسح إذا سى عنه إلى انهم ، وشه عا
 العلم بالأحكام الشرعية العممية المكتسب من أدبها النسبة وموضوعه نفس المكسب لأنه سحت
 فيه عنها وليس مشرعه لله من لأحكام وهو وضع إجماع سبوى عفتون باختيارهم محمود إلى
 ما هو حر بالآب عوقيل الصريقة المخصوصة المشروعة ببيان النى صلى الله عليه وسر لئتمه على الأصول
 والدروع والآفاق والآداب ستيب من حيث انقاف الخلق لله رب ومن حيث إظهار الشريع إلهها
 شرب وشرب الله ومن حيث إظهار الشريع إلهها منه (أحمد أبو محمد) أى شهاده (أو كنه) أى تمة فان

(قوله وإن لم يرسم فيها)

معلوف عن فصوله عن

لين

(قوله وإن لم يرسم فيها) أى ما يلقى اليه من العلم ولوطنه خطأ تم بعد انتهائه سبب فيه ثم عنده
 فان صهر به شهاده أوردها على معناه بربها أن مكى (قوله بن رب ، إلا حباً وتوفيقاً) سمع
 فيه بعضهم وفى ابن حجر أنه لعزته لم يذكر فى القرآن إلا مرة فى هود قال وليس منه إلا حسناً
 وتوفيقاً يوفى الله سبهما من الوفاق الذى هو ضد الخلاف انتهى رحمه الله وقد أشار إلى ذلك بقوله
 وصاهر الخ (قوله ومن فقها سكور التوف) صبه أن ذلك مع فتح الدلالة ولا راع منه (قوله بالأحكام
 الشرعية العممية) أى المتعلقة بكيفية عمل كوجوب الصلاة والسنة ومعه عرفت أن ما هم
 ما سبب عمل انقاف (قوله لأنه سحت فيه عنها) وسبب أدبه من الأدب المجمع عليها الكتاب والسنة
 ولا حرج والسبب والخلاف فيها كالاستصحاب ومما به كل متعجب حبرى برهن عليه فيه ، وفائدته
 امتثال الأمر وحضد النواحي ، وبالله استصدم أمر المعاش والأمر مع الموت كل حرد سبوى وأجروى
 انتهى من حجر حروفه رحمه الله (قوله إجماع سبوى عفتون باختيارهم محمود) فى بعض
 الحواشى على حواشى انحصار لبعضهم حبرى بقوله إجماع من لأوضاع السيرة عود رسوم السببية
 والتدبير . معشية وقوله سبوى الألباب اختيار عن الأوضاع القصعة انقاف سببى بها
 الحيوانات لخصائص مافها ومضارها وقوله باختيارهم محمود عن المعالى وساقته والأوضاع
 القسرية وقوله إلى ما هو خير بالذات عن كوصاعق الطب والساحة فاسها وإن نعمت بأوضاع
 الإلهي أعنى تأشير الأحكام العلوية والسفلية وكاتنا سالتى لأوى لآب باختيارهم محمود بن
 صنف من الخير ليسا يؤدبهم إلى الخير لخلق سببى أمو ما كور حرد سببى كل شئ
 وهو السعادة الأبدية وانقر إلى حلى التربية انتهى من سبب على من حجر (قوله وشرب عة)
 كما أن الشريعة مشرعة لله وهى مورد الشريعة انتهى مختار (قوله أى آتاه) هذا قد يصعب
 التدوير بين الأسع والأتم وتفسير الشارح بما ذكره ففهما يستصفي عنه التعاريد بر بالأم الذى
 مع عية الشئ هو حصة الهامة ثم ما ذكره من التعبير باسم النصيب سببى أن الهبة وانتماء
 لكل منهما أفراد بعضها أقوى من بعض وهو غير مر لأن هبة شئ وتامة لا سبب ففهما
 اللهم لأن يقن أراد عدم والنهاية ما يورب منها .

(قوله اقتداء بغيره)

وَمَا يَقْنُ اقْتَبَاءً
صلى الله عليه وسلم مع
صلى الله عليه وسلم كان
نأى بها كما سيد كره له
صلى الله عليه وسلم نائب
سها في نائب فالأقداء
التم إلى حسن التمسك
من الأئمة (قوله حتى رماه
القدح) لم يوجع بالقدح
أن اقتد كان في قوله وقد
كان يؤدى سواء
ولاسمير (قوله وجمع
سنة وبن عمه) ٥٠
عيسى معروف فانه قيل
دود (قوله مهم يكن
من شيء بعد احمد اخ)
استجيب أن بعد من
مستجاب آخر لا من
مستجاب الشرع فالقار
عنه مهم يكن من شيء
بعد اخ (قوله له
معنى انصاف) أي معنى
أنه معرفة كما أشير إليه
اقوله ههنا أي من هذا
أنه كسب أم إذا كان
انضاف إليه نكرة فإن
بعد عرب سواء يريت
معناه أم لا

فيها قبله بعد وقد كان على الله عليه وسلم أي في حصه وكسبه حتى رماه
عند القادر الرعوى غير أن بعض نحو واحتلف في قول من ذكره قيل دود وقيل
وقيل في من دود وقيل كلف من يؤى دود من محسن وقيل محسن من من والآخر
سنة وجمع فيه وبن بعد سنة يؤى سنة وسنة سنة في العرب وجمع
سنة سنة في أن من دود مهم ركن من شيء بعد سنة وسنة سنة في العرب
هو مستأوف هو الشرط وتضمن معناه مستأوف معنى الشرط برب الدار الزمة
عك وتضمنها معنى لا بد منها عوق الاسم الزمة للامانة الزمة مقدم الزمة لأن
في حقه من من الشرط وانضم فيها ثم عند سنة من الفعل والعن سنة عند
عنه ومعروف وقد ههنا على الصفة معنى انصاف سنة ونسبته وروى في حقه
قال من سنة على من حقه سنة سنة سنة سنة لا من من ولا رقة سنة
كسب سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
عوى) سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
في سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
عند السنة من سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
رهوى سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
داود أي سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
ويجمع بها) من سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
سنة في السنة من سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
ومن سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
من سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
ما وقد موحى من سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
أي سنة (قوله الزمة للشرط غالبا) وقد يقال حسب قول لأنه من السنة سنة سنة سنة
أحوال أو واجبة فيه فإن أراد الشرط المطلق فهو مقتضى سنة سنة سنة سنة سنة سنة
قسميه وهو ما يصلح لمباشرة الاداة وذلك لان الزمة الغاء بل هي متممة فيه وإن أراد القسم الآخر
وهو ما لا يصلح فيه حسب قول لا بل ومن سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة

من من احسب الله شكره في سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
الصور التي حدها سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
لا كذا حاله حاله هذا واستشكل ما قصده كلامه من أن أما حسب الله في جوابه دائم
والشرط إما حسب في جوابه عام سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
قوله الزمة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
كانت مرة صفت عن الأصل فاحتاجت نسبه سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة سنة
الاسم الزمة) أي معنى أن لا يكون إلا سم وهو غير التصوق بآما فإن المراد منه أن
لا يحصل بين أم وبين الاسم فاصل فيه مسبوحة (قوله عند غيره) ولا شكل عنه أنه يرم

(قوله كفصل على أدناكم) يعني أن يكون الصمد في أدناكم فصاحبه ولا يدرم تفصيل العبد على النبي صلى الله عليه وسلم لأنه إذا كان فصل العام على العبد يعني هو أقص من أدنا مساوية بسببه صلى الله عليه وسلم على أدنانا وفصل العالم على أدنانا فوق فصله صلى الله عليه وسلم عنه بضرورة قد فرض أن النبي صلى الله عليه وسلم يهصل على أدنانا بعشر در حاب مثلاً لرم أن العام (٣٤) فصل العبد منها الحق المتساوي وإذا كان العام بفصل العبد بعشر

فصل العلم على العبد كمنصلي على أدبه كم وخبر ابن حبان والحاكم في صحيحهما إن الملائكة لتضع
أجنحتها رجا لطاب العبد ما يصنع وذات الطعاب مفروصة ومدودة والمفروض فصل من المندوب
والاشتغال بالعلم منه لأنه يرفع من شأنه وعرفه تراه في أنه حكم المذهب حرم المظن
موجب، والسند في شرح انوارها بأنه صفة قائمة بحل متعقبة شيء. توجب تلك الصفة إيجابا ماديا
أو كون محقق غير للمعنى غير لا تختم ذلك المعنى حسن ذلك التخيير، واللام في العلم للحسن
والعلم الله كرى وهو الفقه مستخدم في فونه لنفسه أو العلم الشرعي الصادق بالتفسير والحديث
والسنة . . . في قوله تعالى أولاد استغاثوا أولاد العبد المذموم في الذي يسوع منه . . . في قوله
يعصمهم ويحفظهم على ما ينبغي أن يكون ولا يعكس عليه أنه يدخل فيه معرفة الله تعالى وغيرها مما لا بد من
معرفة ذاته أنفس . . . لأنه جعل حجة من الطاعات أفضل وجعل الاشتغال بالعلم منها وكون الجملة
فصل لا بد . . . كون بعضها نفس مستقلة (و) من (قوى) ما صنعت به من (أدوات) وهو العبد
شبه بعض الأدوات بها . . . في وجود الخير المسمى بالإنفاق فأطلق عليه لفظ الإنفاق محاربا
على ضد . . . العلم الذي ينتفع به وما عداه من الصدقة الجارية
ومحكما كجمع أن ما حرم من ذنوب وحرم من آثار وعمره من الأشجار وما في مسكنه ومركبه
والصالح الذي سبحانه أو اشتراه مثلاً ثم مات عنه ورثه بقصد الجهد في سبيل الله من بعض
نعمه للمسلمين بقوله كونه لوصل وقد يقال فيه إنه عذها أحد عشر وقد يقال إنه جعل بناء البيت
لعمركم وسائر المحل . . . كرو وحدا نظرا لكونه بناء فلا ينافي قوله إنها عشرة (قوله فضل العلم على
العبد كمنصلي على) . . . الصاهر أن المنصلي حصل كل عالم عامل على كل عابد وقوله أدناكم الصاهر فيه
جمع لأنهم صلبى الله عنه وسر أولادهم . . . يقول وهذا هو الأنفع لهم التفاوت من أدنى الصخرة
وأدنى ذمته (قوله رجا لطاب العبد ما يصنع) في من أعماله كلها لعدم خروجها عن الشرع
مع فدية سببها الذمعة (قوله وعرفه تراه في) أي العلم (قوله حكم المذهب حرم) أي
الأدراك الخاص في المذهب الخ (قوله نصيب لموجب) أي سبب أوجب ذلك (قوله وألعم
الشرعي) اقتصر على هذا المعنى (قوله في بعضهم وعنده) أي العلم لمشروع (قوله يريد على
أنه) غير أنها بعد الاعتدال لأن ما هو المشهور ما سلك من الفقه مثلاً جمع أنو ما كمال
مما يسمى باسمه عند من غيرها بذلك العبد (قوله ولا يعكس عليه) أي على كون اللزم
بالاستغراق الخ (قوله لأنه أفضل) عليه لا بد (قوله أفضل مطقة) أي من جميع ما عداه
(قوله لأنه حصل) عنه فلا يعكس (قوله لفظ الإنفاق محاربا) أي علاقته المشبهة فهو استعارة
تصريحاً بوجهه .

در حجاب فهو يصير الأدنى
 أكثر منها ما فيه ورد
 وقد نص في نسي على
 لله عليه وسلم بما يقتضيه
 عشر درجات فقط فقد
 يكون فضل العالم على
 الأدنى أكثر من فضله
 صلى الله عليه وسلم عليه
 وذلك يستلزم تناسل
 العالم على نبي صلى الله
 عليه وسلم وذلك باطل
 بالاجماع بمعنى ما ذكرناه
 أو أن المراد بالمباغة ومن
 حوز رجوع الصمير إلى
 الأمة مطلقا كشيخنا لم
 يقبض لهذا المعنى فتأمل
 قوله وعرفه الرازي
 الخ (اعلم أن ظاهر كلام
 الشارح أن هذا التعريف
 والذي بعده لمعرف
 واحد وليس كذلك فإن
 تعريف الرازي خاص
 بالمعلم المتصدق وعريف
 السيد عام به وللتصويري
 ثم إن التعريف الأول
 تعريف العلم بمعنى
 الإدراك لدى هو أحد

معانيه والمعرّيف الثاني تعريف له بمعنى ما به

معانيه والتعريف الثاني تعريف له بمعنى ما به
الادراك في الوصف القائم بالانسان يدرك به وهو معنى آخر لعدم وكل من المعنيين عن المعنى المراد من كلام المصنف فإنه
المسائل وهو معنى ثالث له في كلام الشرح مؤاحداث (عوله وهو العادات) من معنى قول المصنف ما سبق (قوله محار)
أي نوايا والمراد استعارة

أى نوعيا والمراد استعارة

(قوله على نفسه من البينة الخ) اراحح المشهور أن الاصل في البينة هي التي تكون على معنى من البينة للمعنى لا لمصداق
فهى قسم رأسه من ماد كونه صريفة أو أن مراده حكاية أقوال في المسئلة (قوله حور كوس رندة) أى على مذهب
الأحنس لشهر ريدى في الأنت لكن الأحنس يوفق جمهور على أنه (٣٥) لابد أن يكون محرره مكررة

ومذهب يس كذلك
وقصيه قوله لصحة المعنى
بدونه أن كل ما يصح
معنى بدونه يصح أن
يكون رند و رند عليه
نعم قوله تعالى لله الأمر
من قبل ومن بعد وقوله
نحو من نحو لأمر
وقد قال ما المذبح من
جعل من هنا للتعدة
وهو المذبح وأصبح إليها
يصعب العمل به لأنه ما فيه
السمانة (قوله والفرق
لأن) أى لأن يوم
المعنى طرف للمعنى
والصحيح بأن طرعا
للاكثر (قوله وهذا
للتجاوز ولاكثر)
عبارة الشهاب ابن حجر
كما أنهم أى الأصحاب هنا
طاوروا الاكثر قال
شهاب ابن قاسم فيه تأمل
اسمى وفوق عن وجه
أمره تأمل أن حاله ليس
حذو ليس على لغة
حبه لسان الله كونه
حذو عمرا الذى هو
مذحول من فيه مفعولا
فتميزه في أن يقر
حذو والتدقيق في

ووصف الأوقات باعتبار ذلك لا يمكن تعويضها بل اعتمادها والتعويض ما رغب فيه
وأضاف إليها صفتها بسجع في صحيح أن يكون من صفة الأعمى إلى أخص كسحا الجامع ونحو
أن يكون إصم به بانية لأن الاصل في البينة على نفس من البينة أو التعمية أو لاندثة
والكل يمكن هذا لأن الأوقات وإن كانت مفسدة كلها في الحقيقة لكن بعضها في العرف
مفسدة بالذات إلى بعض آخر وقد جاء المخرج شمس بعضها قوله أو عطف على أقص
كما قرر ولا يصح عطفه على آخر والمحرور لما في بعضها بدنه التقدير أن الاشتغال بالمر
أوى ما أضاف في بعض الأوقات من بعض التعويض إلى وصف وصف الأوقات بالسببية
ثم جمع السببية على نفس إذ لا يصح أن يخصص جملة نفس وإزاء هو جمع كل رندى
مؤثر بعدة قبل آخره محمودا التاء أو مجرد عبا (وقد) مع من هذا (أكثر) أكثرهم
لأنه من (يجوز كونه رندة أصح المعنى بدونه وفيه معنى في كونه بدوى صادرة من يوم جمعة
وقد تعسف وأرى لأصح وفيه لاجرة كما في بد أقص من عمرو أى حواره في الفصل وهذا
للتجاوز والذكا كما ذكر في قوله (النصيب من مفسدة) و قد صحت (في اللغة والصحة
هذا الصحيح في نسخ الإمام اعني في رند من دحاك حرا عن (صحيح) في الفقه وهذا
قال الشافعي العدم بين أهل العلم رحم متصلة والنسب جعل شيئا أصدا في مفسدة عن
نفس ونفسه ما كثر لفته ومعهما والخصر ما من مفسدة وكثير بعدة وقد من مفسدة
(قوله مفسدة من بلا عباد) أى أم الذي قال مفعولا بعدة فلا يصح هو مفسدة كونه عمده
وكان لأولى أن تقول بدل فلا يصح في وقت حتى خرب مع نفسه الخ (قوله وأضاف إليها صفتها
بالسجع) السجع سجع معناه محي الكلام على ورموزة فاعلمت بوارده في قوله وهذا
جواب عن سؤال مسير تقديره الناس صفة لأوقات وقال لا تصح الصحة إلى موصوفها لأن الصحة
صح أن يكون مأخوذة عن موصوفها أصبت إلى موصوفها كانت مفسدة مفسدة وهذا
وتقدير استوب أن الحاصل له على مثل ذلك رند السجع أنه كرى وفي مفسدة سجع سجع
سجع من سجع (قوله لكل يمكن هذا) وسببه فيكون بعض دود سجع (قوله وقد
للتخصص هذا) أى لا للتكثر وفي السجع عمده أنها له مع التحسين ه رحمه لله قول وقد
يقال لأحاجة إليه لاستعداده من قوله أكثر وجهها تلك أكثر صدر معنى وكثير أكثر أصحاب وهو
غير مراد (قوله أكثر أصحاب) أى مجموعهم لأكل قول فرد مفسدة ه أصبح عمده (قوله وفيه
نصف) هو الخروج عن الطريق المتعارف (قوله وأرى لأن) أى وهو في اليوم صرف خلاف
النصيب (قوله ولا أكثر من ذكر) عطف نصيب (قوله في اللغة) إثارة على أن هذا مراده
فكان يسمى كونه مكرى (قوله وهذا قال الشافعي) أى يكون الصحة مفسدة عن لاجتماع في
ع مع (قوله ونخصر ما من مفسدة وكثير معناه) أى في العدم ولا علة فيكون المعنى كالأصل

لا كثار ثم بعد ذلك يظهر له معنى هنا ولعل عدده الشيخ لجور الاكثر ارجع إلى عبارة الشهاب
من حجر وبن كان فيها ما قدماء ويكون الكسرة حرقها إلى ما هو موصوف في سجع السجع (قوله ثم ذكر في قوله) الأولى
حذف ذلك والاختصار على لفظ في .

بدل اشتغال بأعادة الخار والأصل وقد أكثر أصحاب التصانيف المنسوبة ويحور كون من يباينه
 وفيه من يجعل البدر محو اسم لمعروف بنظر ذلك التصنيف غير المنسوبة (وأقن) أي أحكم
 (مختصر المخر) أي مذهب النقي (للإمام) إمام الدين عبد الكريم القزويني (أي القاسم
 الرافعي) منسوب إلى رافع بن خديج المصفي كما وجد خطه ورثه عن من رآه أنه منسوب إلى
 رافع بن معروفه سائر قرويين وسكنة المصنف المرافعي أي القاسم حاربه على خصمه خرمها
 بزمن النبي صلى الله عليه وسلم وعلى خصص الرافعي جمع لاسم وسكنة وسكن المذهب
 التحريم مصدق ونشر مصنفه في محل الخلاف أي هو في وضعها أم لا وصحت لأساس
 واشتهر به فلا عزم ذلك لأن النبي ليس به وبصحته كما اعتزروا التبيين نحو الأعمش
 لذلك (رحمة الله على التحقيق) الكثيرة في العلم والتدقيقات الفريضة في الدين إذ لا بد من الاستعراق
 فادفع ما فيه من جمع إسلامه للقبلة على مذهب سيبويه وليس فيه تكبير مدح فلا عدل إلى جمع
 الأكثره كان نسب (وهو) أي المخر (كثير الفوائد) جمع فائدة وهي ما لا بد من علم
 أو غيره (عمدة في حسن المذهب) أي مذهب إليه النفاي وأصحابه من الأحكام في من
 محرا عن مكان مذهب رافع حبيبة عرقية فيه وإطلاق المذهب على السائل استدولة مقتصر
 فيه على مذهب السوي كما هو من باب ملاقى الشيء على ركنه الأعظم لأنها الأم لأهقيه بالنسبة
 (قوله والأصل) أي المراد من العبارة لأنه كان صفة في الأصل ثم صار بدلا في من قاسم على
 ابن حجر قوله أنه بدل اشتغال أي أو بدل كل على حذف مضاف أي من سبب المخر في كونه
 بالاشتغال بشر لا بدل لاشتغال خراج في صير فاجبه أنه بدل كل على حذف مضاف إلى قول
 التصنيف بالمصنف أو حروفه رحمه الله (قوله وفيه من لم يجعل الخ) يحذف عطف مضاف أي من
 تصنف بنسبه الخ (قوله من مختصر المخر) أي من مختصر المذكر كونه الخ (خ) عموما
 (قوله رافع بن خديج المصفي) رافع بن خديج وفي لسانه من حجر مائة مع من كان
 رافع بن خديج بن رافع أو عبد الله عريض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فاستشهدوه
 وخبره يوم أحد فخرج وشهد ما عايناه وفي ثبوت ابن عمر بن أبي حمزة فكان رافع بن خديج مائة
 حتى قام ابن عمر لمدينة فمات فبني عليه هـ (قوله وسكنة المصنف المرافعي) قال ابن حجر
 توفي الرافعي سنة ثلاث أو أربع وعشرين وسنة ثمان مائة وسبب سنة وله كرم مائة من أبل حجره
 غيب أمهات له نقد مائة حقه وف المصنف وولد المصنف له وقته نحو سبع سنين حتى من
 قرى دمشق ومات بها سنة ست مائة وهي وسنة ثمان مائة وسبب سنة هـ رحمه الله (قوله
 نقي القاسم) صاهر قومه نقي القاسم بالزنا نقي القاسم نقي القاسم لا غير فخر جمع (قوله
 حاربه على خصمه) أي المروى (قوله وسكن المذهب) من كلامه رحمه الله (قوله التحريم
 مظن) أي سواد كان منه محمد أولا في زمنه صلى الله عليه وسلم أم لا (قوله نحو الأعمش لذلك) قصيدة
 عدم رده أعيد وهو ظاهر لما وجه به رحمه الله تعالى لكن قال ابن حجر ويرد الأخير من الاستدالة
 المبررة في الأصول أن أعمد العموم يستدعي لا يسكو مكتفي لا خصوص البدر موضح من معنى
 يسمي فلا يسكني كسفي ومن اكتفى مكتفي فلا يسمي يسمي وهو صريح في الأخير لأن مكتف نقي
 لأول أصبح مذهب هـ (قوله في التحقيق) جمع خمسة وخمسون المسائل إثباتها بالأدلة والبرهان
 بالأدلة والبرهان الأدلة أخرى أم عمدة (قوله بدلالة لا شعري) وبمراد هـ لا شعري العرفي كما
 أنشأه به لمدح روح سوله الكثرة دون جمع التحقيق (قوله عمدة) حجر نال عمدة (قوله فيه) أي

(قوله بدل اشتغال) فيه
 نظر من وجوه نعم
 مراجعة كلام الحاق
 بدل الاشتغال ونبيه على
 على بعضها هنا الشهاب
 ابن قاسم (قوله وفيه من
 من جعل الخ) قال الشهاب
 ابن قاسم يجب بحذف
 المضاف أي من تصنف
 المنسوبة (قوله وفيه من
 النقي) رافع بن خديج
 اعتبر أصبه لا النقي
 لحال العمية (قوله مجازا)
 أي استعارة

(قوله كما يعلم مما بينه مراده بعد) أي فهو الترسية على التحصيل إذ عدم الخصوص محال فضعف لا بد له من قرينة (قوله ومن فوائد ذكر المجهول) لأن المراد بالمجهول مجبه لذهب السابق لأقول لعدم أو أن في المعركة مباحة إذ ليس مراد أن مجبه أعني صاحب مذهب يقول في المسئلة بولان منه الذي هو صخر العبرة كما لا يخفى على العبرة ومن ثم قلنا على الأصحاب أن قول المجتهدين مطلقان من غير ترجيح لأن هذا هو الذي يترتب عنه الفصل الذي الذي هو من جهة قوله ثم "راجع مذهب" نص على رجحانه الخ وعبرة جمع حوم مع فيه ويرى نص على مجبه بولان متعدي فالتأخر قوله الخ (قوله ثم راجح مذهب) نص على رجحانه وإلا فلا غير (آخره) (٥٠)

وحده ضعيف أو قول يحتاج أو جديده سبب أن تقدم حرقه أو ما فيه من وفي قول تقدم سبب أن الجديد جاء به في سبب في شيء من مراتب الخلاف كما نرى مما بين به مراده بعد ولهذا قال بعضهم بأن مؤلف وفي ما يلزمه في جميع اصطلاحاته في هذا الكتاب من غير شك ولا ريب ههنا وقع ما قبل ان ما دعاه من سبب ذلك في جميع المسائل مردود وأنه لا يرد عنه من مراتب الخلاف أشياء منها ما عرفت من مذهب أو النص أو جديده أو القديم وفي قول كذا أو قل كذا أو من قولنا ذكر المجهول في قولين لإبطال ما زاد لا العمل بكل منهما وبيان المدرك وأن من رجح أحدهما من مجبه مذهب لا يرد حرقه عنه ثم راجح مذهب ما نص على رجحانه وإلا فلا غير (آخره) وإلا فلا يرد عنه وحده وإلا فلا يرد عن مذهب المدحول أو يلزمه عباد وإلا فلا يرد في محل أو جواب وإلا فلا يوافق مذهب مجبه عقيدة في حرقه عن ذلك مجبه فهو لكافؤ بقية وهو يرد على سعة الفهم وسعة الفهم من ورثة هجوم على ترجيح من غير وصوح دليل ونقل القرائن لا يجمع على حرقه بل من قوى إيمانه أن على جهة استدلال لا يجمع إذ لا يثبت رجح أحدهما وإلا فلا (قوله مراده بعد) أي تنه خفيث قول الخ (قوله ولهذا قال بعضهم) أي لكونه عاما مخصوصا بمراتبه من مذهب (قوله وبيان المدرك) قال في المصباح للمدرك بضم الميم يكون مصدرا واسم زمان ومكان فهو أد كنه مد كأي إد كاه هذا مدركه أي موضع إدراكه أو من إدراكه ومدركه ليس هو موضع إدراكه وهو حيث سبب بالخصوص ولا أحد من مدرك الشريعة ويقعدها يقولون في الواحد مدرك بفتح الميم وليس لتحريمه وحده وقد نص الأئمة على طرد سبب فقال متعدي عنه من أقواله وسبب كتاب مسبوقة حرقه عن التيسر به مراد منه رحمه الله تعالى في حرقه الشورى على شرح سبب سبب سبب الأسارى كاهنرى على أحد - دي أن المدرك بفتح الميم (قوله ثم راجح مذهب ما نص) أي الشافعي (قوله ثم قال عن مثاله) أي مذهب (قوله مدحول) أي فيه دخل أي نص (قوله مذهب مجتهدين) أي وهو من غير الأربعة (قوله فهو لكافؤ بقية) أي فلا يثبت رجحانه رجح من ذلك الخلاف ولا يقدح في شأنه (قوله وهو يدل على سعة) أي ذكر الأصول (قوله من ورثة هجوم الخ) أي في مسئلة هجوم ورثة عنه خلافا في غير الورثة هذا ورثة وورثة مدركه أو وقع في الورطة فتورط فيها (قوله وسن القرائن) أي في سبب (قوله مدحهم رجح الخ) أي أما إذا صهر رجح

علم وإلا فلا نص على رجحانه انتهى وكتب عليه الشهاب أن قسم مذهب قوله وإلا فلا نص على رجحانه يقتضي أن الرجح متأخر إن عذر وإن نص على رجحان الأول وليس كذلك فضعف هو عكس فقال ثم الرجح ما نص على رجحانه وإلا فلا متأخر إن عذر نص وقد تكلم عنه أن قوله وإلا معناه وإن لم يعد تأخر وهو لا يخص فتأمل انتهى وما حاله مردود نقلا ومعنى استدلال قال مادكره الشهاب أن حرقه هو مذهب كسب مذهب كالروضة شجرة وغيرها وكتب الأصول كجميع خواص وعبره من غير خلاف مذهب وعبرة جمع خواص وإن نقل عن مجتهدين قولان معنيين فالتأخر قوله

وإلا فلا ذكره فيه شعر ترجحه ويد كان كذا فكيف يقول ومن كذا قطع وأما

معنى فلا فلا متأخر أقوى من الرجح لأن مجبه إيجاب رجح لأقول حسب مذهب كالمصالح الأول به حجة فلا يرى أن متأخر من أقواله صلى الله عليه وسلم بأسخ للمقدمة مضد وإن قال في مسئلة واحدة مستند أمدا كما هو متدرج في الأصول فغير أن الصواب ما صفة الشهاب من حرقه لا ما صفة الشرح موافق لأصحاب الشهاب من مذهب رجحهم لله أجمعين (قوله وإلا فلا) قال عن مقابلة مدحول الخ) قضية هذا الصنيع أنه إذا قرع على أحد التوابع من قبل سببه به مدحول أو بمراد منه تقدم وصاهر أنه غير مرد ثم رأيت الشهاب من قسم سبب إلى ذلك (قوله مدحهم رجح) أما إذا صهر رجح أحدهما فيجب التمسك به

وهو موفق في ذلك لقولهم العمل بالراجح وأما في أشهر من أنه يجوز العمل بنسبه لأوجه أصعبه كقتل لأصح غير صحيح هكذا في حاشية شحنا حسنة لله تعالى وفيه أمران الأول أن من أسأله في توسع نفسه وحده فلا يتبع أن لا يحسن إذا عاهد فاعدهم كذلك فتوجه في أشهر من أنه يجوز العمل بالراجح حتى يذهب في مضموع وقولهم العمل بالراجح واجب إن هو في قولين لإمام واحد كما هو من جميع الخوارج في هذه المسألة كعبه على أن المراد بالعمل في قولهم المذكور ليس هو حصص العمل للنفس بل مرد كونه معمول به متى كان لا يجرى (٤١) الأمر الثاني أن قوله في

شهر الحج كاصحح في
في هذه الشهادة
في أصل وليس كذلك
في قول العلامة
حجر رحمه الله وسواء
مما لا يحدده بعد كلام أسلفه
ثم مقتضى قول لروضة
وإذا احتلف مشحرا
في مذهب لأحلافهم
في نفس أصل إمامهم
ومن هذه تنويع وجود
الاصحاح في قولهم بأحد
العمل فيه ما في حقه
اختص به أي فيكون
أصح التحجير أنه يجوز
منه بوجه الضعيف
في العمل وتؤيده إفتاء
السفلى حواري فقه من
سرخ في لاور وأن ذلك
يقع عند الله ويؤيده
أي قول السبكي في الوفاء
في قوله يجوز فقيده
وجه الضعيف في نفس
لأمر منه بالعمل في
حق منه لا القوي
واحكم فقد عر أن

أرد جمع ثمة مدحه ولا يقتضي مذهب كما في السبكي مع ذلك في القضاء والافادون
العمل بنسبه وبه تجمع بين قول الماوردي يجوز عندنا وبصرى العري كما يجوز من أحد
الجهاد إلى سوى جهين في على إلى أهمها لا يجمع وقول العلامة مع أن كما في حكيم
متمم من كاحد وجرم خلاف خصا أكثره وأحدى السبكي ذلك ويعود في العمل خلاف مذهب
لأربعة أي في مذهب بنسبه من يجوز بنسبه وجمع شروعه عندنا وجمع في ذلك قول
في الصريح لا يجوز بنسبه عندنا لأنه لا يهتدى في قضاء وقضاء ونحن نأخذ من مذهبنا
بخصوص في سائر صور استيفاء تحت سحر ربة السبكي من مقتضى ذلك أنه لا يجرى مقتضى
في أنه متى ولاوجه خلافه ومن عمل خلاف في حقه يذهب من ذهب لأوجه العمل فيه ولا يجرى
ولا يجرى ذلك من أن يجب كالأقوى من عمل بنسبه ولا يجرى له العمل فيه ولا يجرى
الاصحاح في حقه على ما إذا لم يجرى من العمل لأور ما يجرى مع الذي ذكره حقه لا يجرى
ها كل من إمام من كعبه التبعي في مسيح بعض الراس ومالك في شهره " يجب في صلاة
وحدة وقد ذكر السبكي في ذلك في قوله يجوز ذلك مع ربه يشرح منه وجه جمع منه حيث
قالوا إنه يمنع عقيد النسيب في تلك الحادثة يجب لا يجرى خلاف ما يجرى في كل شيء شخص
سواءه وحدة سائرهما مكرها ثم كبح بعد ذلك أحد أحبه منه لأحبه في مذهب كره
له شافعي لعدم إحداهن فيمنع عليه أن يثبت لأور منه مشافعي وأن يثبت لأور منه مشافعي
أحد فيجب العمل به وهو موفق في ذلك لقولهم العمل بالراجح واجب في أشهر من أنه يجوز
العمل بنسبه لأوجه أصعبه كقتل لأصح غير صحيح (قوله مع ذلك) في سبكي (قوله ومول
لأمر) أي من قول الماوردي وقول لأمر الحج (قوله وأحدى السبكي ذلك) أي المذهب (قوله
حاشية السبكي) أي أخرى التفسير في مذهبنا لا يجرى (قوله ربة السبكي) أي
عنده (قوله ولاوجه خلافه) أي قد يكون فاسدا وإن كان حرام ولا يجرى من حرمة النفس
(قوله حاشية السبكي) أي في شرح جميع خواص (قوله عندنا عندنا مع) أي يذكر
هذا الذي من حواري فقه من أن أحبه منه سبعة كالحج إحدى لأحبه
بعد خلاف لأخرى انشاء عامة لطلقة سواء كان الصلح رجعي أم نائبا (قوله فيمنع عليه أن
يجب لأور الحج) أي في من هذه والصلح تنقمة بأن الصلح حال بنسبه لا يجوز واحد من
الأمرين التحجير وحاله ومنه كل واحد منهما يجوز فيها ما يجوز في الأمرين

الصلح الإجماع على أنه يجوز سبكي وكلام روضة السبكي في موفق ما في الشرح مع زيادة التصريح بأن وجهي القول
بنسبه للعمل بوجهين على وجهين في الواجب في كونهما غائبين أو غائبين في قوى إمام لأن مذهبنا بحرر الملة
نرى في مذهبنا في كونهما من أصل حرج كل واحد منهما من هو عمل مشحرا في حواري فقه من أنه لا يجرى
رحمة الله تعالى فيمنع من التمس واضطر إلى فقه حواري فقه من أن وجهي لثاني واحد والوجهين سبكي غير ما في ترويع شحنا إلى
في مذهبنا فيمنع من التمس واضطر إلى فقه حواري فقه من أن وجهي لثاني واحد والوجهين سبكي غير ما في ترويع شحنا إلى
في مذهبنا فيمنع من التمس واضطر إلى فقه حواري فقه من أن وجهي لثاني واحد والوجهين سبكي غير ما في ترويع شحنا إلى

لأن كلام الإمامين لا يقول به جيتد كما أوضح ذلك الوالد رحمه الله في فتاويه رادة على من رجم
 خلافه معناه بعد ما مر (حيث أقول في لأظهر ونشهور من القولين أو الأقوال) للشافعي رضي
 الله عنه ثم قد يكون لقولان حدسي أو قد يكون واحد وقد يفتي وقد يقوهم في وقتين أو وقت واحد
 وقد رجع أحدهما وقد لا رجع (فان قوي الخلاف) سورة مدركة (قلت الأظهر) لمنع بصهور
 من يله (وإلا) أن ضعف الخلاف (فمشهور) مشعر امرأته من الله لضعف مدركه (وحيث أقول
 لأصح أو الصحيح فمن وجهين أو لأوجه) لأصحاب الشافعي سحر حوسها من كلامه وقد يفتيهم
 في بعضها ويرى ما يحدود من أصبه ثم قد يكون وجهان لأن من وقد يكون واحد أو لئلا لا واحد
 يقتضيان كما سم القولان (فان قوي خلاف) سورة مدركة (قلب لأصح) مشعر تصححه مقابله
 (وإلا) أن ضعف الخلاف (فاصحح) وقد يفتي بذلك في لأقوال بأدلة مع لعدم الشافعي كما قال
 فان الصحيح منه مشعر صنادقه ومعه أن لشهور أقوى من لأظهر وأما الصحيح أقوى
 من لأصح (وحيث أقول مذهب من المذهب) وهي اختلاف الأصحاب في حكاية مذهب
 كثر على بعضهم في سببه فمذهب من سببه ويطع بعضهم أحدهم من المذهب الذي عنده
 مذهب وما مر من القطع أو الموافقة لما من طريق الخلاف أو مخالفة له كما سيظهر في المسائل
 مما مر من أن مرده لأول وأنه الأغلب ممنوع وإن قال الأسنوي والركنسي إن الغالب في المسألة
 أن يظهر من أن يكون الصحيح فيها موافق مذهب الشافعي فان لم يفتي في آخر ركعة
 (قوله من كلام من دعاه) فيه نظر في لأولى إذ قصة قول الشافعي فيها أن الروحة لأولى بأدلة في
 عصمه فارحون لأولى والأدلة من غير الله من غير إيد موافق لقوله فليأمن بشي من الله
 على من حذر (قوله معناه بعد ما مر) أي من حذر العبد نفسه (قوله للشافعي رضي الله عنه)
 استعمال الرضى في غير الصحابة حذر كما هو وإن كان الكثرة اسم الرضى في الصحابة وأما
 في غيرهم من رتب في كلام الشارح قبيل باب زكاة النبات ما نصه ويسن الرضى والترم
 على غير الأئمة من لأحد قال في المجموع ومعه بعض الأصحاب من أن الرضى محدث بالصحابة
 والرحم به هم ضعف شافعي (قوله حيث أقول) أي وإذا أردت معرفة ما أين خذ الخ
 (قوله وقد يفتيهم في بعض من يحدود من أصله) أي ولأدلة في نسبة ذلك لمذهب الشافعي
 من كونه موافق لأصوله ولا يفتي الله ولا يفتي من مذهبه رضي الله عنه كما صرح به في شرح
 نهج (قوله كما سمعنا من أبي) أي فدل فبهما لو جهل إذا كان واحد فقد تولهما في وقتين
 أو وقت واحد وقد رجع أحدهما وقد لا رجع على قول ما تقدم في نسبة القولين من قوله وقد
 يقوهم في وقتين أو وقت واحد وقد رجع أحدهما وقد لا رجع قال ابن حجر ثم إن كان من
 واحد فاصحح بما مر في لأقوال أو من أكثر فهو صحيح بحسب آخر (قوله كما قال) أي فإنه في
 الإشارات في روضة (قوله وث الصحيح أقوى من الأصح) ما نسبة للصحيح فتصحيح الأصح
 والأظهر أقوى صحيح من الصحيح ونشهور أن قوة مقابلهما مشعر تصرف العبدية لتصحيح شافعي
 صرفا كلب خلاف مشهور وتصحيح لضعف مقابلهما معنى عن عدم صرف العبدية لتصحيح شافعي
 كرى رحمه الله تعالى (قوله وهي خلاف الأصحاب) فان عمدة الظاهر أن مسمى الشريعة ليس
 لحكاية له كورد وقد جعلها الشارح اسما للاختلاف الزم حكاية لأصحاب شافعي (قوله مراده
 لأول) هو قوله أما صرح في التصحيح

جامعا بينهما كما هو صريح
 فتوى والده خلاف
 ما أعرض عن الأدلة
 أي وإن لم يفتي فان له
 وط الأولى بقية شافعي
 وث قول الشافعي
 حجر فإراد أن يرجع
 للأولى رضى عن
 نسبة من غير شافعي أي
 فسمع عليه ذلك فقال
 شافعي من فاسم فيه
 صرح بقصة قول الشافعي
 في الروحة لأولى
 بأدلة في عصمه وإن
 التمس تدخل في عصمه
 فأردح وخ لا روى
 ولا أعرض عن الأدلة
 من غير أدلة موافق قوله
 فليأمن بشي (قوله
 وقد يفتيهم في بعض
 ويرى ما يحدود من أصله)
 ولا يفتي حيث للشافعي
 كما صرح به في شرح
 نهج (قوله الأول)
 أي موافق لطريق التصحيح
 كما صرح به الشافعي من
 حجر وقول ابن حجر
 الأسنوي والركنسي الخ
 هو عن هذا قبل تحله
 غاية فيه فكانه قال
 وما قبل من كذا ممنوع
 وإن قال به الأسنوي
 والركنسي وكان مقفه
 بالأظهر كما عرفت فلهذا
 أظهر لأدلة حكاية شافعي
 فليأمن

(فوله كرمه كثر وفي عصفو صاهر) فالأول مثل يخطه والدن مثل لحوه وما ع من ن حية في عصفو ظاهر نلخ مراد هو
 شو من الوفع كافي ليدفن ووقع في الحجة ن سر د حد صر صط وشن بد كامه وبع حملنا النحوها على ما فوق السكامة
 أي ما ليس حكمًا متفلاً حتى لا يسكو مع فعل اسرج المس كتموه (٤٥) في فصل خلا ولا يتكلم

[illegible]

مستأصلا فاعداً أي وقوة أي مستأصلا مذهب أي سر محليته بل بقي الكلام في صحة كونه تفسيراً للمصدر وإن فهمه عبارة
اشتهرت في قاصم وغيره في كتب على الوجه قوله أي مستأصلا مع كمال أنه راجع للمصدر فقط وإن قدس المصدر به أوصل
عدم الخلاف أصلا فيكون مستأصلا مع كمال شعرة أنه ختمه رجومه للمصدرية أنه قال كل مراد
بعبارة الشرح هنا ولا فيجب إصلاحها .

[illegible]

(قوله انما الذي منه نصف رحمه الله) فان قوله منى حتى ان العصب على حمرة منسوق
فيكون المراد به العصب المعوي هو قول دفع به ما يؤيد على الصحيح من انه ان كان عصبه
على انه في قوته على الصحيح قوله كثر به يدعي بخلافه بك تكرير فيه منه للعصب لانه
باني منه لعصب وان اردته عصب على اخصه في صحيح انه ان العصب على كثر الدماء
به هو غير منصف لان الذي منه لعصب (قوله ويد عرض منصف) اي ولاجل (قوله وقوله به)
عصب منصف ويؤيد من هذا وفي ابي حنيفة جواب حديثه ومع السؤال عما هو ان دميا حنيفة
عند حمرة من منصف يدعي ان اوصاف لاسلام وحده به ويدعون المنصف به ويسبون
مبطلين عليها فقال الذي ان كان منسوقا في حديثه ان لا يله الا الله واشهد ان محمدا رسول
الله ثم وجدنا في دين المنصف به فيكون مراد به لا يحصل الجواب ان ما في به
لا حرم فيه من هو معلق له على شيء رغم انه لا يعرف حبه من عصبه صلاية وهذا مع من
الحدود في صحيح لانه في حكم رده وان كان معلق عليه حد في منسوق لا يستور بانه
في صحة الايمان ما بين على حرمه لا على ما هو من العصب من الامر ولا شك على هذا
الحكم بالاسلام المؤذن اذا نطق بالشهادتين لان نطقه لما لم يشتمل على تعليق حرمه على الحد
فاحبطه ولا تغير على من بعض أهل العصب من لا في حذره (قوله وفيه من من
الكيفيات) أي الايمان (قوله على أنه) أي الايمان

فعلى من أضاف
 شريطة قوله بعد كما مر به
 لا بد من ذلك العنصر الذي
 هو المعتبر عنه وهو
 حسن التصريح
 قوله لذلك العنصر الذي
 منه المصنف فانه أيضا من
 كلام الشارح الخلال
 بذلو أريد الاصطلاح
 كان على خصوص
 عن الذي هو المعطوف
 عليه وهو خاص بالمصنف
 لا بد من صح قوة ذلك
 العنصر الذي منه المصنف
 (قوله فلايمان تصديق
 القلب) أي الإيمان
 المنعنى عند الله تعالى
 وبعد عن الذي
 تأتي التصريح به في آخر
 السوادة (قوله تصديق
 القلب) أي إجمالا في
 الاحمال وتفصيلا في
 التفصيل (قوله كالتقاء
 المذهب) صرف أسرار
 لا يشك بأن الإيمان ضروري
 ضرورة أن ما يجب الإيمان
 به ضروري كما مر لأن
 الشروري أيضا متوقف
 على مستند ومفرق
 حقيق منه وإن المتأخر
 من مدعياته حتمية نعم
 لا يحد وجوبه بالنظر
 خلافا لمقدمي النظر
 فهي غير حاصلة وإلا

تیسرا ماحول (شولہ تھو تاسو واک) تعی کوئی دُعا نہ کرو۔ تمہارے ہونے کوئی کوئی نہ کہے۔
 اچانک اس کے پاس سے گزرتا ہوں۔

فيما يأتي أن القائلين بأن
 الإيمان ليس إلا تصديق
 القلب من مرتبة وحده
 بينهم بعد ذلك حيث
 أضاف الشارع أمره على
 الشهادتين هل النطق
 المذكور شرط لأجزاء
 الأحكام فهو خارج عن
 الإيمان أو جزء فيكون
 دحلا فيه فيحل كلامه
 في أنهم مخرجون أحدهما
 قائل بأن الإيمان مجرد
 التصديق المذكور والنطق
 جزء منه وهذا لا يقتل
 فإن قضية قوله هذا أن
 الإيمان ليس إلا التصديق
 أن النطق المذكور خارج
 عن مسماه وقضية كون
 النطق جزءا منه عنده
 أنه داخل فيه فيكون
 مركبا منهما لا مجرد
 التصديق وهذا خلاف
 ما سحر (قوله وعليه من
 صادق قلبه وميثاقه)
 مع تمكنه من الإقرار
 فهو مؤمن عند الله تعالى)
 هو مقصد إذ كان
 عرض عليه لصق
 الشهادتين لم يسمع فلا يرد
 عليه أو صواب (قوله)
 الأوتون) في هذا الإجماع
 ظاهر لأن فرض مسنده

وهو الأصل في الشهادتين أنه لا بد من أحكام معينة في ذلك من الصلاة عليه والتورث ولو لم تكن
 وغيرها غير داخل في معنى الإيمان أو جزء منه داخل في معنى قولان ذهب جمهور المحققين إلى
 أولهما وعليه من صدق عنه وهو جزء منه مع تمكنه من الإقرار فهو مؤمن عند الله وهذا
 أقوى من صحة والعرف به ذهب كثير من الفقهاء إلى أنهما وإن كانا من صفة قلبه
 فاحدهما نسبة من صدق عنه وهو جزء منه لا يكون كافيا وهو خلاف الإجماع على ما قلناه الأمام
 لا يرى وجه ذلك على من يرى أن كل واحد من الشهادتين الصحيح أنه مؤمن به - وجب لأجله
 حيث ثبت فيه حرمانه من العدم من النطق به أو حرمانه من سكنة أو حرمانه من قتل لمن كان منه
 فإنه يصح - أنه قوله - لا يكف الله عني ولا وسعه - وقوله صلى الله عليه وسلم - لا تكلموا
 بأمر تأثمون منه ما استطعتم وإنه لا بد منه فهو نعمان يخرج من الطاعات كاستصحاب الشهادتين
 والصلاة وركاؤه وغير ذلك وهذا مفسر في معنى الله عليه وسلم لما سألته حين صلى الله عليه
 تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وتيمم الصلاة وتوفى بركاؤه
 وضوءه ومضى ونجح السبب إلى استغنائه عنه لا يسكن لأمر الأعمال المذكورة في الخروج
 عن عهده التكليف لا بد له من ذلك وهو جزء من ذلك وهو شرط للاعتقاد بالعبادة
 وقد ثبت لا بد منه من ذلك من كان لا بد من ذلك في نفسه عنه كمن حرمانه نسبة قتل أو تسع
 وفي الاعتقاد به كمن لا بد منه من ذلك من كان لا بد منه من ذلك وهو شرط للشهادتين وقد
 قيل أنهما آخرت منه حكمه الذي لا بد منه وحكمه عليه كمن لا بد منه من ذلك من كان لا بد منه من ذلك
 كاستصحابه من الاستحسان في أو بالخص أو بالسكبة أو نحو ذلك والله أعلم

كتاب الطهارة

الكتاب منسوق من الكتب وهو قسمان جمع يعان كتب كتب وكسبه وكتبا .

(قوله مجرد حق) صحة خبره من جهة من عن قوله التمس (قوله إلى) وهذا هو قوله شرط لإحدى الأحكام
 الملح وهو جزء من جمع (قوله إلى) أيهما) هو قوله أو جزء منه داخل في مسماه (قوله فهو أعمال) فتح
 لهم جمع من قوله من (قوله) أي ما لا بد من (قوله وهذا مفسر في سوابق) أي لا بد من الله تعالى

كتاب الطهارة

هذا من حشر شمله على ما أن له ومضاد كذا وفردا من حشر دون تلك التي وكتب
 عنه من قسم على مراده بوجوب أن يقدم على غيره في شرح الأثر في وقال وهي أي الواسع
 منة وهي ماء ولابو في الإجماع والاحتساب هي في الحقيقة الوضوء والعسل والليمون والبركة
 الحسنة وحيدة في غير ذلك من الوسائل والمقدمات التي كسبه والاحداث كالاحتساب يمكن تشكيل
 على هذا قوله وأما هذه الناحية لإزالة الاحتساب لأن يزيد من الحسنة ذاتها وإزالة ويكون
 في راحة الإزالة في قوله قوله في هذا ما لا بد من كل التراب عررفع من هو مسح برأيه
 في هو رفع ولشهادته بوضوئه على حد ذاته في بوجده لا سبق حدث كالملود فإنه ليس
 محمدا وإن كان في حكمه ومع ذلك ظهره وبه إذا أراد الطواف به في توقف الطهارة عليه ومن
 شأن وسببه أن لا بد من (قوله وهو الصبر) أي مضى سواء كان لأشياء متباعدة أولا وقوله ولجمع
 من عطف لأعم على الإحصاء لأن كل صفة فيه جمع ولا عطف (قوله إلى) كمن كتب (أي يقان
 قولنا حشر على صفة منة وقوله كتب أي مكنت لأنه من مصدر الأول مجرد والآخرة من يدان

والشرط مقتضى على الشروط طبعاً فقتم عليه ، ولا شك أن أحكام الشرع إما أن تتعلق
بعدد أو بمكان أو بحال أو بحال أو بحال . لأن العرض من العينة نظم أحوال العباد في العباد
والعاش ، وتنظيمها يتم بحصول كمال فوائده الطبقية والشهوية والعصية ، فبحث عنه في الفقه
إن تعنى كمال اسطقية العبادات بدورها كمال أو كمال الشهوية ، فإن تعلق بالأكل ونحوه
بالعامية أو بالوحد ، ونحوه فالتد كمال أو كمال العصية فالعصية ، وأهمها العادة لتعنيها بالأشرف
ثم لعدم لشدة الحاجة إليها ثم لم تكن لأهل دورها في الحاجة ثم حبانة نسبة ونوعها
نسبة لمكانها فربما على هذا الترتيب ورسوم العادة بعد الشهادتين على ترتيب حبر الصحيحين
« في الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم
رمضان وحج البيت » وأحاروا هذه الرواية على رواية تقدم الحج على الصوم لأن الصوم أهم وحوماً
ولو حوياً على الصوم ولكن في كل عام . والنهار من صرع صرع النهار وصنعها والمسح فصبح يتنهر
تسميها وهي علة صرفة وخلاص من الأداس حبيب كات كالأحسان أو معصية كالعصية وشرعاً
ولا علة علة ، خلاف بعد شمس سنده حصة فإن كمالها مهم نصلي حرمة الوقت ويعمل ، بل
قد من واحد مهم صلاة على بيت الحائض ، والتبني لا شمره للسير في الفيل على ما هو مبين
في محله . ونوعاً يتم بوقوع الصلاة قرباً لا لطلق الصلاة حتى لو أحرم بها دخول الوقت
فإن خلافه يصح صلاة مثلاً (قوله مبدئ على لسرود سبع) وصانطه ما يتوقف عليه النبي
وليس عليه دالة (قوله في العدد وعش) كمالاً للعدد واسم برمان من قاسم على السبعة .
قول والأمر الثاني (قوله كمال فوائده الشقية) أي الإدراكية أه من قاسم على من حجر
وقال في كماله على شرح السبعة أي العقبة أه ومعناها واحد ، ثم قال وهو لرد كمالها
أه بل بقى كقول بولاه أو أنها تصد اعسارها والاعتداد بها فيه نظر . ولا مانع من إرادة
أمر أه (قوله لتعنيها بالأشرف) وهو الباري سبحانه وتعالى (قوله على هذا الترتيب) وهو
معرضاً في هذه الحكمة لفرض لعله يكونها عما مسفلاً أولعها من المعاملات حكماً إذ مرجعها
مسمة التركات وهي شبيهة بالمعاملات وأحروا القضاء والشهادات والاعاوى والسياسات لتعنيها بالمعاملات
ولما كانت وحده (قوله وتعنى رتبة تقدم الحج) يظهر من سياقها أنها في الصحيحين أيضاً وهو
كذلك فقد دفعه عنها في الأمر من الصوم (قوله تسميها فيهما) ويقال يصاهر يظهر بكسر هاء في ناصي
وفتحها في لصرع إذ على لا يصدق وعدم عمومها بهذا الاستعمال بل ذكرها الشرح رحمه الله (قوله
والخاص) عظم مصر (قوله وشرعاً) صاهره أن هذا الترتيب بالاحتجاب وقال من قاسم على المسيح إن هذا
التعريف للشهادتين برمى مسطاط من كلامهم . وعلى عدمه غير والشرح به بولاده يكونها كان مستطاب
من كلامهم صحيح سنده إليهم هـ ، وعبر عن معنى الظاهره الناس للعوى بقوله وشرعاً وعن معنى الكتب
بقوله واصطلاحاً ما عني ما هو معروف من أن الحقيقة الشرعية هي ما يتفق معناه من الشارع
وأن ما يتفق من الشارع يسمى اصطلاحية وإن كان في عبارات الفقهاء بأن صطلحو على استعماله
في معنى عني بينهم وإن سلموا التسمية به من كلام الشارع نعم قد يستعملون الحقيقة الشرعية
كقائه من قسم في حاشيته على السبعة في باب الزكاة مما وقع في كلام الفقهاء مطلقاً وهذا وسعي
أن يعرف أن القسم غير المعنوي في الأصل إنما هو للعرفية العامة والخاصة ، لكن عند استعمال

(قوله والشرع مقتضى الخ)
كان لأولى حادثة السكينة
بما قبله لأنه يقتض
بالشروط التي أحروها عن
أحكام الصلاة فالطهارة
إعنا قدمت من حيث
أعظميتها لا من حيث
شرعيتها وعظميتها من
حيث أن سقوط الفرض
مطلقاً بالمعنى المعنى عن
القضاء لا يقع بدورها خلاف
بقية الشروط فقد تقع
الصلاة بدورها معية عن
الاعادة في بعض الأحوال
كما يعلم من محملها (قوله
السطقية) أي الإدراكية
(قوله فالعصية) يعنى التحرر
عنها كما في التهمة (قوله
بالأشرف) أي كمال الطبقية
حلالاً بل وقع في حاشية
شيئنا (قوله والطهارة
مصدر الخ) كان الأولى
تقدمه على قوله في مر .
وقد افتتح الأئمة كسهم
الخ كما صرح عنه يكون
ذلك بعد التكلم على
جميع ألقاظ الترجمة

روان لمع على الحدث أو الحدث أو الفعل الموصوع لإفادة ذلك وإفادة بعض آثاره كالسهم
فانه بعد حوار الصلاة لدى هو من آثار ذلك فهي صلب ولهذا عرفها النووي وغيره باعتبار
القسم الذي تأتى رفع حدث أو له عس أو ما في معناه وعلى صورتها كالسهم والأفعال
المسوبة وتحديد الوضوء والغسل الذية والثالثة ويسمى الظاهرة في عبية وحكمة فاعلمة ملا
شعور على حلول موحى كمثل حدث والحكمة ما تجاوز ذلك كالوضوء وقد حارب عادة بمما
رضى الله عنه بأنه إذا كان في الماء أو حدث أو أثر ذكره سمى رب عليه مسائل الماء
وسعه ارفع في المخرج وحذف ذلك نصف من لم يحج حنظرا سمى أنه افصح بالآية الآية
مركا أو استدلالا وقسمها إلى المثلث إذا كان عما قرنته التمتع فيه قال (وب الله تعالى وثبت
من السماء ماء طهورا) في مظهر ويعبر عنه بالمسح وعمل من قوته تعالى ويزول عبيكم من
الماء لمظهر كونه وبه من مظهر حسب بسند حدث أن الظهور في المظهر بقوله تعالى وأوت
من السماء ماء دل على كونه مظهر لأن الآية سبقت في معرض الامتنان وهو سبحانه لا يسلح
وحشد فيكون الظهور غير المظهر وإذا لم تأكيدوا تأسيس حقه (شعره لرفع حدث أو الحس)
المرقة كما قال المضد على ما نقله ابن قاسم عنه في شرح ورقاب في الدمة وسمية الخاصة
بالاصلاحية في ذكره انشراح هذا بعد الشيوخ جرى منه على سبيل وف من حجر إصلاقي لظهوره
على لأول حقيقة وعلى الثاني محار من ملاق سمى الماء على اسم تهي. وهما مشه
أصولية ذكره برارى عند قوله تعالى أوتيت من الله كتابا فيه آيات للناس هي في السبع
الحرج معنى شرعية واستعمل فيها ألفاظ موصوعة في لغة معان أخرى هي حقائق شرعية
أو محارب لهو لأن الشرع إن غير وضع لغة ووضعه تلك المعاني له هي حقائق
شرعية إذا معنى الحقيقة الشرعية إلا المقتضى استعمال في وضع في السبع وإن سمى وضع
الامة واستعملها في تلك المعاني لعلها بينهما فهي محازات لهوية وحقيقة لو كانت المعاني
تكون اسعارا لا محالة انتهى (قوله روان لمع مبرر) وهو حرمه التمتع من (قوله
وهي صلب) أي الظاهرة (قوله ولهذا عرفها النووي ح) صريح في أن الرفع وإزالة
الذكر في تعريف النووي المذكورهم بسبب هو الوضوء والغسل وصلى الله على النبي
لكن قد يتوقف في أن الوضوء مثلا هو نفس الرفع من رفع غسله وليس فيه فستعمل هي
بن قاسم على شرح البهجة (قوله باعتبار القسم الثاني) هو عوبة أو الفعل الموصوع (قوله وإزالة
نحس) أي حكم الحج ويقال عينا أو أثر (قوله وعلى صورتها) مختلف سمى هي ابن قاسم
على من حجر (قوله كالسهم) مثال ما في معنى رفع حدث ومثال ما في معنى الحس لرفع وتاب
الحج خلا (قوله والأغسل السنونة) هو وما بعده من تحديد الوضوء مثال لما هو على صور ذرفع
الحدث (قوله والمسألة الثانية) مثال لما على صورتها (قوله فاعلمة ملا شعور) أي بمعنى
(قوله وهو سبحانه لا يمتنحس) يتأخر في المخرج من صحة الامتنان شئ. وبه قد عده مقامه
وهذا وجه الاستدلال بأن يقول ثبت الظهور بالماء ولم ثبت بعده ولا مدخل بنفس الظهور
الفرق انتهى ابن قاسم على المنهج (قوله وإزالة التأكيد) أي لحسن الظهور بمعنى المظهر
رم التأكيد لأن الظاهرة مستفدة من لغة الماء على ما مر بخلاف ما لو أراده به الظهور
تكون تأكيدا بن تأسيسا لأنه أفاد معنى لم يفهم ما قبله وهو المراد بالتأسيس

(قوله أو الفعل الموصوع)
شمل نحو وضوء المحدث
والاعتسالم المسبوبة فان
تلك الأفعال المخصوصة
موصوعة لإفادة ما ذكر
لو كان ثم منع وإزالة
بمنه بالفعل في نحو
الوضوء المحدث والأغسل
السنونة وذلك لعدم وجود
المنع فهو موقوف بما في
تعريف النووي لأن
خلاف لما في شرح البهجة
تأمل

قوله في دفع الحكمة أي الحسن تارة بعد عذره، وتأنيده مع أن نقادهم قد دفعوا بوجه العود إلى الحديث يصونوا عذره، وفي الحسن لأن
 أخذ منه أي لا يحتاج إلى (٥٢) هذا التمدد، أي قلده (قوله وهو يعني من غير الخ) أي حسب ما كان ولا داعي من أن يعي

بكسر الحاء وفتحها وباء كاي مع كسر النون وفتحها أي رفع حكمه وغو يعني من غير في الحسن
 الآية والشبهة في لغة العجم وفي الاصطلاح ما يرم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود
 ولا عدمه به، وإحدى عتاسي حدث وشرب حتى على ثلاثة أمور كما سيأتي في باب الأحداث
 تحدث وهو أراد بها أنه لم يسرى سوء بالأخص يمنع صحة نحو سلاحت حدث لمرحس يد
 لا فعه لا ب، ولا فرق في حدث بين أتعز وهو ما تنسب بسوءه وتنسب وهو واجب العسل
 من نحو جماع ولا كبر وهو ما أوجبه من نحو حصن، والحسن لغة الشيء، فعند وشربا مستقرا
 يمنع صحة نحو التصارفة حدث لمرحس (ما، صوب) أما في الحديث فتعبد بهي في نحو ما، فمما هو
 فوحد النعم على من يشاء فدل على أنه لا يحصل بغيره وأما في الحسن فلقوله صلى الله عليه
 وسلم ما بال الأعرابي في مسجد صومعيه روي من ما، ولا يجوز فتح اللام بضمها لأنه أمثلة
 (قوله بكسر الحاء وفتحها) أي مع فتح نون وقوله مع كسر نون مع فتح نون مع كسر نون
 الباء مع فتح نون في القاموس لغة حمسة وهو كفتح سهي (قوله أي رفع حكمه) أي حاج في هذه
 السند إذا أريد ما حدثت الأسباب أما أن أريد الأمر الاعتباري أو المنع فلا حاجة إليه بل لا سقم
 ولا في في الضم مع نون في الأمر الاعتباري وسهه فكان ذوو في هذه السند ولعله قدره
 عتبه بوجه اللغة برفع في الحسن كما أشار إليه بقوله وهو يعني من غير في الخ (قوله وهو) أي
 رفع حكمه (قوله والله في اللغة العلامة) سيأتي له في باب شروط الصلاة أن ما لسر به الشرط
 هو موافق ما خلاص قول شيخ الإسلام إن العلامة معنى الشرط بفتح وأما أنه لا يكون
 فعه إلا في الشرط والله مع (قوله لا لغة) أن هذا الأمر لا يدرى (قوله وهو ما تنسب بسوءه)
 إنما سمي سوءا لأنه لا يدرى به بسوءه من غير ما يحرم بالحياة والحيض وسمى الحيض أكبر سكرة ما يحرم
 به بسوءه بغيره وحده بسوءه من غير ما يحرم به من الشرط فإنه لا يدرى به بغيره ولا يدرى به ولا يدرى
 في مسجد ولا يحرم من الأمر، فخص بغيره بذلك والصوم والنوطه ونحوه (قوله لما بال الأعرابي)
 هو الأعرابي من حاسي أو ولو بقصد ذلك التاوي في شرح التحرير واقتصر ابن حجر في التحفة
 على ما في كنه هذه النجوى وهو مخالف لما في الإصابة وفي القاموس أنه قال دواخلو بصرة
 حاسي أي حاسي يعني الناسي الذي لا يدرى به حتى من سجد والثنائي هو النجوى الذي في المسجد
 انتهى يعني به جمع وعبارته دواخلو بغيره ثنائي يعني وهو لاش في مسجد والعمى حروف
 من بغير شخصه، فلو أخرج أي ضاه في البحري فإنه ذو نحو بغيره وقال مرة فلهذا الله
 أن يدرى نحو بغيره وبكأنه بغيره (قوله صومعيه روي من ما) على حذف منه أي
 مضروب عنه ومن معصية أو هي مع مسجد في محل نصب على حال انتهى بغيره انتهى
 روي لا حال لا حرج به مع قوله والله وب اسم للدواخل، لأنما تقول لما كان الدواب له إطلاقا
 مما أنه حسن في لغة عن الدواب لا بعد كونه ممثلا ماء وعليه يقيد شديد الحبل عليه فلهذا قيد
 في حديث غيره من ما، وفي نسخة سقط قوله ما، ونسب فلا حاجة ذكر (قوله الآية مختة)
 يفسد ما مؤنثة وفي نسخة ثبوت ويدكر وعبارته والله وب اسم وهو أيضا للدواب أي
 ما، وبالحسن السكيت انتهى فيها ما، فرب من ثبوت ويدكر ولا يعمل بها وهي فاعلة دواب
 انتهى وفي القاموس ما يصرح بأنه ثنائي معصية فيه ما، فلا يدرى

والشهاب ابن حجر حجر
الحسن هـ على معنى محمدي
له غير ما يأتي لبيان التعبير
بالرفع بالنسبة إليه على ظاهره
وعبارته وهو أي الحسن
مستقنر مع صحة نحو
الصلاة حيث لا مخصص
أو معنى يوصف به المحل
الملاقى يعين من ذلك مع
رضوية وهذا هو المراد
هنا لا أنه الذي لا يرفع
إلا الماء ولأن المصنف
استعمل فيه رفع كما
يعرف وهو لا يصح فيه
حقيقة إلا على هذا المعنى
أما على الأول فوصفه به
من مجاز محاورته للحدث
إلى حرم ذكره عنه على
(قوله أحدها وهو المراد
هنا أنه أمر اعتباري الخ)
إلى مخصص كلام المصنف
به لأن المعنى الثاني الذي
هو أوسع المترتب على ما
ذكر لا يختص برفع الماء
بل برفع غيره أيضاً على
الشهاب ابن حجر حور
إرادته هـ أي وقال إن
مراد بالرفع الرفع بعدم وهو
لا يكون إلا بالماء بخلاف
غيره فإنه رفع خاص
بصفة عرض واحد وهي
بمعنى أم بمعنى الذات
للحدث فلا تصح إرادة
هـ إلا تقدر كأن جعل

قول الشارح المارأي رفع حكمه واحال الحديث فيها لأشبعه هـ يسفه (قوله لا يلا) كد في السبح أو الفرية
وحق العدة إدهو لاى لا يفع لا ماء وتعلق السمر وموصول ستم من الكسة (قوله تأوحد النيمم) قد اماء (شئ
واماء ينصرف إلى انصاف في الادهن وكذا يضل مما شئ (قوله الذي المثلثة الخ) وعليه فقوله صلى الله عليه وسلم من

(لا فيد) في اللغة بحدته (قوله لزم) لاحاجة به لأن - القيد مستحق لنفسه مع ما لا فيه وإنما كان محذرا إليه
 نو قال خصص هو الذي يقيد بحد مثلا (قوله مؤثر هو العلة اللازمة) هذا مقدمه عقب المتن وقد كره هذا بوضوح بعد
 وتقدم ما فيه (قوله أن يحدث به سبب ذلك اسم) يعني تحدث به فيد بقرينة ما بعده أو أن الواو للتقيد فالعنى أنه يفسخ عنه
 اسم الماء كلية أو يرول عنه وصف الاملاق فتتبدل بغيره (قوله فرض وصف الخلط المفقود) أى تعرض جميع الأوصاف كما
 سيأتي في قوله ومعلوم الخ وحيث فاعص أنه لا يقع في الماء مانع يوقفه في جميع الصفات وكان ذلك مانع من شأنه أن يكون
 به وصف مثلا فقدانه تعرض تعرض جميع الصفات لكن ثبت العرض إنما هو عن الوصف المفقود الذي كان من شأنه الوجود
 كالماء في المذود المقطع الراتحة (٥٤) وكالصم الملح الجبلى لا أن كل وصف يدل عن نظيره من المانع وإن لم يكن

من شأنه وجوده فيه كاللون في المثالين المذكورين لأن ذلك بوصف يمكن فيه وفقد حتى صدر فرحب عبارته إلى قول العباب ولو خالط الماء القليل أو الكثير مانع طاهر يوافق أوصافه أو حبط الماء القليل مستعمل وم منع به قتل فيعرض وصف خلط المفقود محاذ وسطا في جمع لأوصاف هو جعل الصفات للأوصاف الثلاثة مثلا عن خصوص الوصف المفقود ومن شأنه في الماء مستعمل مع أن فرض المسئلة في كلامه كالشراح أن المانع موافق في جميع الأوصاف ووجه ما أشير إليه في مرر ووجه تقدير الأوصاف الثلاثة أن الأمر إذا آل إلى التقدير سلك فيه الاحتياط لا ترى أن وصف الحاجة المفقود يقدر بالأشد وإن كان

(قوله لا فيد) أى مع العوارض عند أهل العلم وبما (قوله) أى أعني حكمه هذا من غير الخلاف في المذود وما معه والذي في شرح الشيخ السبكي حديث الحذف بالربط والمطرح ما في وأن المصنف رحمه الله تعالى في مطلق قطعاً غير جامع (قوله القليل المتنجس) أى لأن من غير تحاشي منع من ملاقى الماء عليهما (قوله) إلا آخر في شروح كالرأس مثلا (قوله) وما يعتد مدحا) أى ويخبر أربع من بعد الخ (قوله وصاق الوقت) أى حيث لا يسى ما يرد على الصلاة كاملة بعد حصول وإدائه ذلك عند حب إدائه وإن حرج الوقت بشفائه بذلك ولا يسبب لأنه واحد لك (قوله وم على المحل) أى وسواء كان السدر محطلا بالماء الذي قصد التطهير به أو كان على المحل الذي قصد به (قوله لمسول) هو معبر في الجمع وقد فيد به في السدر خبر من العادة باستيفاء وحرج به مؤثر أريد تطهير السدر نفسه فتغير الماء به قبل وصوله إلى نفسه أخرجه فانه لا يصح سكونه ضروره في تطهيره (قوله وصف الخسوف المفقود) يعني أن المراد أنه لا يفتقر بعد ضروره ولا فقه لا عرض من التقدير واستعماله إذ غاية الأمر أنه شاك في التعبير بالمصر وان شئت لا يصح انتهى من وجه على من حذر وقوله المفقود قضته أنه لو لم يخالف الماء

تأثيره أصناف بأثر الوصف المفقود وحيث قد ليس في الشارح كالغياب وعبره تعرض لما إذا وقع في الماء ما وافقه في بعض أوصافه ويحاذيه في بعضه في كلامهم كغيرهم فهم أنه لا يقدم حسنة وهو صاهر إذ من البعد أنه إذا وقع في الماء مدح حتى مثلا باقي الطعم وما يعبره نطعمه لذي يسر به لا هو في الواقع تعرض به بول أو غير ذلك وكلامهم وأمثالهم كالصريح في خلاف ذلك وليس به وصف مفقود من شأنه الوجود حتى سدر مثله وليس لحبط الطاهر كالحسنة مما ذكره في الشهاب ابن حجر من أنها إذا وافقت بعض الأوصاف وحازت في بعضه أن تقدر في لأوصاف الموافقة إذا تعبر باختلافه في المصاهر وهو غلط أصح الحسنة ومن ثم لم يذكر هو غلظه عند فتأمل ذلك فانه عليه به ما يقع استعرض به على الشارح من دعوى التناقض في كلامه يتم تأخير قوله ومعلوم إلى آخره عما نقله عن الرواية يؤيد حريته فيه وهو غير مرد.

(قوله كلون العنبر)
 أي الأسود أو الأحمر
 مثلا لا الأبيض لأن
 العنبر من قنطرة
 الماء في اللون خلاف الماء
 حشة شبح (قوله كذا)
 قانه من أي عسرون ح)
 الذي في شرح الهبة شبح
 الأسرار كذا بعد ما نقله
 عن أبي عسرون
 أن ابن أبي عسرون
 إنما اعتبر وصف الخبيط
 المفقود وعدة الشرح
 المذكور كلون العنبر
 وعم الرمان وريح اللادن
 فلا تنبأ بالاشارة إلى أن
 في وعسر روياني
 ذاته بالخيط وبن
 أي عسرون وصفه خبيط
 المفقود وهذا لا يمكن
 في المستعمل انتهى (قوله)
 وله استعمال كله الخ) فيه
 شئت الصائر فالصنبر
 في كله لمجموع الماء
 والمخالط وفي به لخصوص
 لمخالط وفي فيه وما بعده
 لخصوص الماء (قوله بن
 تعين) أي بأن لا يجد غيره
 ويشترط أيضا أن لا يرد
 قومه لمع على ثمن ماء
 يظهره هناك فهذا
 لا يشترط قدر ثمن عسري
 الثمن المذكور لا يشترط به
 خلافا لما وقع في حاشية
 شبح (قوله وهو عسرون)
 أي مع قطع النظر عن خلافه

كلون العنبر وعم الرمان وريح اللادن كذا قاله ابن أبي عسرون وأما روياني الأشبه بالخيط
 ومعلوم أنه لا بد من عرض جميع الأوصاف على الماء من بعد حكم ظهوره فلو كان
 الخيط نجس في ماء كثير غير أنشأ الصفات كلون حه وعسر الخ وريح استعطيه وإما
 غير بعيد كونه لموافقته لا يعبر مكان كالحكومة بـ يمكن اعتباره في حد ذاته قدر ما
 رقيقا لتغير قدره في الماء فهو ظهور به استعمال كذا به يرمه كمن ماء النقص عن
 ظهوره الواحدة بين بعض الكسب وبعس منه حب روياني وهو ليس بـ مستعملا كما لا ينبغي
 عن منه الحاشية وحيث قد جعل سنهت كذا في حاشية النصهر به وم تعمله كذا
 في دفع الحاشية عن منه إذا وقع فيه وعدم منه مستعملا لا يعسر واستقر بينهما
 دفع الحاشية منوط بماء قنطين ومعرفة نوع الماء عند إمكانية مع الاحتياط والاستعداد
 ورفع حديث وحديث منوط باستعمال ما قلنا عليه سمعنا ومع لاستهلاك الإطلاق ثابت
 واستعمال الحاشية غير ممكن فيبقى به كلفه وكسب الإطلاق وبه حاشية لا سرب ماء مشرب
 في الأصل إلا في صفة واحدة فرضت دون غيرها كما هو حكمه في ربح وقد لا يقدر غيره
 وقضية قوله ومعلوم أنه لا بد من خلافة ثم قضية حاشية قوله ومعلوم من كلام الروياني ومن
 أي عسرون من بعده عسرها ويسمى حشيشه بكلام من أبي عسرون (قوله كلون العنبر)
 أي عسرون عسرون أو أسود (قوله وريح اللادن) هو بدل من منه حاشية كذا في القاموس
 (قوله وأما روياني) والفرق بين القويين أنه على كلام من أبي عسرون يعني توسط الصفات
 ومن منه صفة الواقع بماء بورد استقطع الرخعة فرضت على كلامه من اللادن وعلى كلام
 الروياني بعد منه ورد له راحة لأنه أشبه بالمخالط وقوله لا بد من عرض به قد خالف ما قبله
 قوله فرض وصف الخبيط المفقود إلا أن يخص ما هنا عما لو كان الواقع في الأصل له الحاشية الثلاثة
 وفقدت أو ليس له صفة كالاستعمال فتأمل قانه بعيد (قوله حكم ظهور به) قضية به لا تحكم
 ظهور به لا بعد فرض الأوصاف لكن في حاشية ابن عسرون على ابن حجر ما فيه معنى أن المراد
 إلى آخر ما تقدم (قوله كلون العنبر) وسكت عن حكاية الخلاف بين ابن أبي عسرون وروياني ولا
 مانع من محييه ثم ذكر هذه هنا للاستطراد وإلا فجلها قول المصنف بعد قال غيره (قوله)
 وإنما اعتبر بغيره أي الخبيط (قوله فان يؤثر) أي الخبيط (قوله عن مظهره الواحدة) أي
 المظهر الذي يؤثر في الماء باختلاطه به لأحد ولا سدر (قوله أن عسرون) أي ماء رده مؤنه على
 ثمن الماء المفقود كما يصرح به فيما يأتي عند قول المصنف أو وماء ورد فوضا بكل مره (قوله صر
 مستعملا) أي ورتفع حديثه (قوله ولو حاش لا سرب ماء) به مره أنه لا بد من حاش بالله والإطلاق
 وهو ظاهر وخرج بقوله ماء مالوا قال هذا ما به حاش به بن مريح غيره ونعت خلاف مالوا
 قال هذا الماء فانه إنما تحث به إذا شربه على حاشه حذوف ما مريح سكر أو غيره تحث به
 كثير وهذا التصحيح يؤيد بما لو حاش منه في حاشية حيث عرفوه منه بين مالوف لا آكل من هذه
 فيحث بالأكل منها ومن حرج عن صورتها صرحت دفعه أو حرجا وما قول لا آكل من هذه حاشية
 قانه لا يحث بالكل منها بـ صرحت دقيقتا أو حرج وهذا كله يشترطه قبل مخرج من شر إليه بعد
 فهو تحث بشر به منه أولا فيه بصر ولا يقر الثاني لأن المعنى يؤيد خلافا لشره لا يقره حاشية
 والأصح كل ما كان يوثق لا يقدح بـ منه ومن غيره به صرح حيث شئت لاشارة بـ حاشية حاشية

(قوله ما يمكن صول الساء عنه) أى وليس منعقدا من ماء سارية ما أتى في مدح السائى (قوله لتعبر صول ماء عنه الخ) عن الحق الخلال من هذا هما بقوله بقلته وعن ما سيأتى من المنعطات الثلاثة فتوجه لتعبر صول الماء عما ذكر فاشترى أن ماها محذور فو المنصف به يتبع بطريق اسم ماء أى سكرته وأن المنعطات الثلاثة لأية تعبر بقوله شمسى عنه وأن الخلع من الظهور لماوى للخص مناصفا وأما ماصعه الشارح هذا فانه يرمى أن ماصى فى المنعطات الثلاثة غير مهور ولا مطلق وإنما الخى بهما فى حكم ويرم عليه أن المنصف أهم محذور بعض القيود ويوافق قوله عنه فى مرغبت قول المنصف ما وقع عليه اسم ماء لا قيد فمنع المنعبر كثيرا لا تعبر كطليين وصحب و محاور إذ أهل المسار لا يمتعون من إبداع اسم ماء مطلق عليه تعبر الخ (قوله لأنه صلى الله عليه وسلم) كان يسمى العطف فى هذا

المنعبر من كور أو حوده حذو و هو كل من شربى ماء فاشد دابة يتبع لوكل وقد شرب إضافة مستند إلى أى الشيف وهو موضح ماء مضع على مفرده ومكر على ماء غير متعبر فغيره منه سبه الظهور لا سبه كل منهم من حصة لاح وقد أتى به قوله رحمه الله تعالى و مر به فيقال له من سبب التغير بها مرادا لاحتياجا ومراده بما يستعمله الماء ما يمكن صولته عنه فلا يعبر التغير بغيره لا شرب ماء دور معيه و من سبب و حصلت ولا يمنع أى لوكل كبر التغير به و صرح عارف الحق فيه حصد مضع عنه مضع من ماء و خلاف مدح الورق مستند فيه صواب أن يعمل كعقد مضعه محذوف في وسط في صفاته لا في تكرار ماء و صم أى ماء قد وقع به مضعه و من شرب ماء غيره محذوف (ولا تعبر) فى الظاهرة (يعبر) لا يمنع الاسم) يعبر صول ماء مضعه و قد أتى به ماء لا صلى الله عليه وسلم عدل هو و هو موهبة من مضعه فيه أى العجل وكذا مضعه مكوك فى كثره و لا يزال بعض النعماء الفاضله منه أو ماء مطلق وشرب فى هذا فى عن اسمه فمهور فى خلافه من شرب وقوفى فى الظاهرة بعد الشارح للردى عنوى الأذرى أن لا ترى حذو من قوله ولا يعبر عنك ومن قوله ولا تعبر محذور لأن (قوله يعبر من كور) أى و هو ماء مضعه موضح بالسك (قوله أو حوده) كالتعبر (قوله من حذو) بقا عنه الحذو من ماء مضعه وهو موضح به شرب الصلواوى تنهى من سبب على منهج (قوله و هو كل من شربى ماء) مضره السبب فيه فى سببه لوكل أو شربى له وكذا ماء مضعه بملا و هو ماء كثر وقع السبب به أى لوكل وهو يتعبر فيه بغير ولا يعبر بالمرح حدث احتلف العرض من سبب على شرح الهجة رحمه الله تعالى (قوله فاشترى) أى المنعبر وقوله مضع صاهره من حذو وكذا حذو الحذو وحده من لادن شمله بعد صادق سم ماء علمه فلا سبب فى ماء فى مكانه من ماء مضعه من شربى و أشربى معب لا يعبر عنه وقع للوكل سواء سبب شربى أى شربى أو مضعه (قوله مع للوكل) أى ولا يوكل من شربى على من شربى شربى فى سببه وقع به من سببى لوكل (قوله وقد أتى به قوله رحمه الله تعالى) قال من سبب فى حصة شرح الهجة بعد ما ذكر وقد سبب عليه أنه بوضه مضع فيه مالا يتسلى له حذو حذو من سبب على مضعه من سبب مع أنه إن سبب سبب لا أن يفرق بين إبقاء سببه من كورة بما يتسبب به كان قصد وهو سبب مع إبقاء سبب خلاف المحيط فانه يؤمر و من وقع سببه وقد وجد ذلك فلا من سبب وقد فوق فى حاشية على من حذر عرف آخر فقال وقد فوق شحنا فى سببه سبب من شربى ماء لا يفرق وقوله فكان حكمه أحسن (قوله مستند) أى ما مستوره من سبب و حذو مضعه مضر و قد فاز لأن التغير بها غير محذور (قوله غير منعقد) أى حذو لم ينج من غير التغير به لظهوره أصله وأحد منه أنه لو اعتقد المذبح من المستعمل وغيره يعبر كثره أصرا وحده من العبرة بغيره كونه مضر لسببه إلا حتى و غير سببه مضر مضر مضر مثلا من التغير به و يرضى محذوف وسط غير لأصله فلا سبب فيه غير والأقرب لأول مضمه مضمه حذو (قوله به حذو) فمضمه من حذو حذو إذا صرح ثم سبب لا يعبر عنه من حذو مضر و ورق مضر مضر (قوله فى كثره) أى كثره تعبره (قوله حذو للأذرى) عند الظهارى والبرماوى ما به للأذرى سبب من قاسم على المنهج (قوله وقوفى فى الظاهرة) وأمر دعى حصد فلا يحتاج إلى شرب مضاف أى تعبر المنعبر

(قوله ولقد قال السكي الخ) في ترسب هذه على ما فيه وفتحة و هـ قوعا و المشبه من حجر عتق فوق المنصب ويكرهه بعضه شرح
 لا طعا حسب انتهت فاشعر كلامه أن الله تعالى أناسك هة شرحه تعالى في المشابهة شمس حدث الطب وعل قول الشارح ولهذا الخ
 بالنظر إلى ذلك وإن كان في سياقه (٣٠) قوله (قوله شرحه في المنع) صدق به أن ما تبع الشمس جعل حال حرارته في

[illegible]

الطعام المنافع وطبخ
 مقرينة ماصوياني (قوله
 يداسح بالنار) أي مع
 بقاء حرارته ببلابه ما ثأني
 (قوله على الابتداء) أي
 لا بعد التبريد (قوله
 لا يقال الخ) هذا سؤال
 شأ من أخذ بقاء كراهة
 ماء الشمس وإن سحر
 بالنار من ثأنها في المنافع
 الذي منه ماء منس وإن
 طبخ بها حاصله وصوح
 الفرق بين السلتين وهو
 أن اختلاف ماء لشمس
 باططمه، فرقته الأحرار
 اسمية بأحراره فم يندر
 اسار على دفعها اختلاف الماء
 المجرد: أي فالأحد المذكور
 غير صحيح وحاصل الجواب
 أن شدة عليان الطعام
 بالنار يوجب حرج تلك
 الأحرار اسمية فقول
 فقول المعترض فلا تقدر
 النار على دفعها ممنوع أي
 أي ومع اقتضاء النار
 حراج ذلك مراعاة وسعي
 المكراهية بل أنسده
 فأنتهى في مسئله ماء
 الذي ينس فيه الأجرد
 السحبي أي ما صرفه
 الأحد المذكور والتفريفة
 التي هي حاصل السؤال

للشهاد ابن حجر في شرح الارشاد فانه أثبت ان هذه في حيز الرتبة ٤ في ٦.

للمجموع وهما في مسألة الماء فاعرف ذكره إشارة في قولك ريح من حيث هي من حيث كاعرف من (قوله) معرفة
نفسه أي ط لاخره (قوله) (ورد) لأولى من الصور اصدقه

[illegible]

وجوب كما سيأتي وأوجه
أولها وجوب لا يخرج لأجلها
إلا في موضعين إن كان معمولاً
تقول فيسبب فيها بوجه
عنه الثاني، وتعتبر العباد
لاحتياج في ما وجب
أدبه من حيث يستعمل أو
يتجنب إذا دخل الوقت
وهو حدته في بعض الأحيان
صافي وإلا فثمة انتبهت
(قوله) أنه قول العلامة
العراقي به واحد مطلقاً
في سائر أوجهه من
الطهارة أولاً بدليل قوله
ووجوده ميقن لا يمنع
وجوبه في الصورة أنه
بعد دخول الوقت وإلا
فالعراقي لا يسعه القول
بالوجوب قبل دخول الوقت
وإن فهم عن الشارح أنه
أراد ذلك قوله مطلقاً حتى
من نفسه ما في
ما ثبت في محله من عباد
العراقي وما قاله الشارح
لا ينافيه على ما فيه من
تواحيات العلامة لمن
أعلاه فلا يقبل منها (قوله)
عناصير لكل منها روما
فيه أن المختص به في الكفر
الغفيرة إنما هو الغدير مشترك
الحاصل في فرد ما لا كل فرد
وفي حاشية أبحاث جواب
عنه لا يشي (قوله) وما
هو (أي في باب الاحتياط
لما ذكر خصوص مسئلة

وجوبه في سائر على وجه
مهور عين كل كان على وجه
إلى مضمون مع وجوب
فإنه على التيقن وهو متضمن
في الأصل من وجوبه أحسن
كما لا يخفى أنه لا يجوز
هو ما صرح به في المجموع
أي الاحتياط لأن كلاً من
الواجب المحذور واضح، وهو
واجب، وأما ما في تحصيل
مع وجوب ذلك في سائر
(قوله وجوباً) معمولاً بوجه
وأي منه كونه بوجه
أن حجر مدمر كرمع
اشتهر بوجهه كونه
مع
عنوان الشهادة
فإن الأولى من هذه
برادة ضعف القول بعدم
عنه مذهب عليه لأن
على المقام في حكمه
طبعة (قوله إنه واجب
أن حجر ليس في محله
لذاتها والاحتياط وسيلة
في محله اهـ أقول : ولعل
من سبب وجوبه أن كلاً من
به أحداه وخروج من
حيث وجود اقتدر
بما في (قوله وهو أنه
ضمن القدر المقتضى
في صفة لأم حية
العقد (قوله لا معنى
كلامه اهـ) سواء كان
الوجوب

أما بدليل قوله بعد أو الظاهر .

عند برده ستمس أحد شديهيان ، قد ستمس أحدهم غيره حتى ستمس من ستمس به فسكون
متباعد فاستد ، وحسب ذلك ساقى من من ستمس بالخوف ووجوب ، لأن خوف من حيث
إن له لا عرض عيها ، ووجوب من حيث قصد برده ستمس أحدهم لا يقتل لاسي حلف
لأفضل في حقه لعن مع أن وجب عنه أحد الأمرين برده ستمس به ، لا بدول م يختلف
هناك في حوار المسح مع البردة على لعن حلفه ستمس به ، والحق في ذلك المحمود
في صلب المتصور (وعبره من صهاربه) ثم رده من حيث كان ثبات أو غير أو قرب كس
ولاحظه شروط أحد ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
ويستعمل ويبنى من ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
في ما شبه من وجوب كل موقع ظهور البردة ، إذ لا أصل لقول في حق ستمس به وهو التطهير
هنا ستمس به أن يكون بسلامة ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
سواء كان ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
وصلى والأوجه حاربه وستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
المصدر مشرك ، والأرجح جعل ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
برده لاستعمال أحد الأمرين من لأجهاد ، العدول إلى ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
استد ، ويعبره أن يكون العدول إلى ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
استعمال لستين العدول إلى ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
(قوله مع أن الواجب عنه أحد الأمرين) أي من معنى أنه ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
من قبل وجب عنه ، لأن شرط وجب عنه ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
ومسح حلف ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
الاستد ، ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
إلى ستمس به في حوار لأجهاد حيث ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
مع شهود عد وجه لا بعد رجاءه ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
المقصود) ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
(قوله وتظهر من صهاربه) ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
فيؤخذ منه أن ما من صهاربه ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
ذلك ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
من حذر رجاءه لله (قوله ومع ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
به أصل في التطهير لأن لأجهاد من وساء صهاربه فقط من ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
وساء لصهره كالمك (قوله وهو صهاربه) ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
حاربه وستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به ستمس به
عما تأتي في نحو حلف وجهر ومن أن وما سكون (قوله ولأوجه حاله) أي ستمس به ستمس به ستمس به
أجهاد إلى مروح وقف

(قوله ويستعمل ويبنى من
غير إعادة ح) فيه ن
الكلام هنا أعم من أن
يكون هناك صاهر
يقينين أولا ومن أن
يكون محل لعن فيه وجود
أولا فلا يصح إطلاق
عدم وجوب إعادة هنا
وهي تأتي (قوله وادعهم
سعة الوقت ح) لا يخفى أن
هذا شرط حوار الأجهاد
لأصلحه (قوله ولأوجه
حالاه) قد يشكك فيما إذا
خرج الوقت ولم يصهر له
الظاهر

قوله أن يكون الميسر
صهريه) ليس مرده
بالتيقن طهارته ما يظهر
له صهرته بالاحتياط وذلك
بأن يكون كل من الماءين
متمسكا فان ما يظهر له
طهارته منهما يمنع عليه
استعماله من جهة الشمس
على رأيه فلا فائدة للاحتياط
ولا يصح تصويره بغير ذلك
كما يصح التأمل لأنه إن
أردنا منقش الطهارة ماء
بالتامتين الطهارة قطره
أنه لا يدخل لتشميسه أو
عدمه في صحة الاحتياط
في ماء من تشبهين وإن
أردنا منقش الطهارة أحد
الماءين المشتملين فإن
أردنا من الاحتياط التامتين
طهارته منهما حينئذ وإن
أراد بعد الاحتياط وأراد
بالتيسر العين أي المصنوع
الطهارة بالاحتياط ينافيه
أنه حصل ذلك شرطا في
صحة الاحتياط والشرط
مقتضى الشرط وليس
من اللازم أن تظهر طهارة
الشمس ويمكن أن يلزم
هذا الأخير تنقذ في
كلامه كأن يقال وشرط
العمل بالاحتياط فأصل
(قوله ليس على مروج)
راجع للممثل فقط كما
هو ظاهر من كلامه

كل صفة كالو... كل من... وحده كذا...
على... وحده كذا...
صاح...
الشمس...
له شيء...
(فلا) أي فلا يجوز...
بريت...
وهم...
على...
والسمع...
لأن...
لا...
مهم...
(قوله والأوجه...)
فيكون...
لأنه...
الأحمر...
عنده...
صمها...
الرب...
يرسى...
أمر...
الألف...
والمعول...
اشك...
الإله...
هو...
لو...
ست...
حاص...
وكن...
فيه...
نص...
حر...

100

[illegible][illegible]

المقري شمس

نحو نحاس (و كذا) حرمة (إحدى) في قوله من حرمة استعمال (في الأصل) لأن حرمة حرمة في استعماله
 والثاني لا يقتصر على مورد انتهى عن الاستعمال ، و حرمة من حرمة في حرمة ، و حرمة في حرمة ، و حرمة في حرمة ،
 و حرمة في حرمة ، و حرمة في حرمة ، و حرمة في حرمة ، و حرمة في حرمة ، و حرمة في حرمة ، و حرمة في حرمة ،
 أي حرمة استعماله (في الأصل) لأنه لم يرد به مكانه مع عدمه ، و الذي حرمة الحرمة ، و كسر قلوب
 القوم ، فإن كسر حرمة به ، فإن كسر حرمة به ، فإن كسر حرمة به ، فإن كسر حرمة به ، فإن كسر حرمة به ،
 و مؤهله نحو نحاس فإن حصل منه شيء بالعرض على النار حلّ حرمة و إلا فلا و يحل ما ذكر
 بالنسبة لاستدائمه أما الفعل حرام مطلق و لا على سبب أو حرام ، و على سبب حرمة ، و ليس من حرمة
 لصق قطع نقد في جواب الإباء المعر عنه في حرمة حرمة (إمكان حرمة من حرمة حرمة ، و
 حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة ، و حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة ، و حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة ،
 ما يلحق بالإباء و إن كسر و نحو صريح في ذلك ، و هو حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة حرمة

كان خرج من فرجه مع نقص وإلا فلا ويعتبر أحسن من غير أخيه والنسب بالنسب إذ فرقة
ثلاث يخرج الناس من قس وواحد من ذر وشموله ما هو حسن في ذكره فانه ينقص الخارج من كل
مهم وكذا في حق المرأة خرج (إلا إلى) من عنه يخرج قول مرد فلا ينقص الوصو، كائن حتى
النائم قاعدا على وضوئه لأنه أوجب أعظم الأمرين وهو العسل خصوصه لأنه أوجب أدومهم وعمومه
كزنا الغصن وإنما أوجب الحيض والتغاس مع إيجابه غسل لابس يتبع صحة الوضو، مقتضا
فلا يحكمه بانه بخلاف خروج إلى صحيح معه يتوعد في صورة سلس حتى قد جمعوه ويؤقت ولد
حافا وحب عنده، لغسل ولا ينقص وضوؤه كما في رواية رحمه الله تعالى عن أبي بكر كشي وبخيره
وهو ويرى يعتقد من مهم ومعه سكن سبحان في أحسنه فلا مرد في معنى سائر أحكامه وبو
ثقت بعض رواة كذا انتقض وضوؤه ولا يغسل عليها ومن فوائده عدم النقض بالماء صحة صلاته بعض
بدون وضو، قطعه كما في كلام من أربعة رواة بعض كان منها بدون وضو، خلاف

(قوله في صورة سلس

الماء) (إنا قصر التصویر

عليه لأنه محل وفاق

خلاف موق السليم فانه

من محل النزاع فلا يحسن

به الإلزام وإلا فالحكم

واحد (قوله لكه

استعمال إلى الحيوانية)

ميت في ماء العسل

وحول العسل بولادة بلا

بال أنه غسل بها لا يجوز

غسل ثوبين وبها ك

لا يشهد وهو ساقى مذهب

من عدم النقض .

(قوله ما هو حديثه ذكره) أي أصله خارج من فمه فانه لا ينقص الخارج منه أي حيث خرج منه
ومعه ما هو حديثه ذكره وكان على أخيه وسور بالأخرة أي به هو بريد ومبول به لا ينقص
أهم رحمه الله أما لو كان أحدهما زائدا والآخر نقصا وانقصه فليس مما يوجب خروج روض من
أن الظاهر أن النقض منوط بهما لا بأحدهما أنه هنا إنما ينتقض الخروج من مهم لأن أحدهما
وعشرة من حروفه بعد حقت راءه أو حقت حكا منه خرج حب بهد ه حروفه
(قوله أول مره) حروف ما خرج من فمه من أحدهما في ذكره فانه ينقص ما خرج به بريد
العسل (قوله وهو العسل خصوصه) العسل هو من روض من جمع ثم به سلس الوضو
فانه يوجب الكفارة ويوجب القضاء فوجب عليه الأمر وهو الكفارة خصوص كونه حراما
فكيف يوجب ثوبين وهو الباطل وعمومه كونه مشكوكا وقد ثبت أن غسل هذا كسب اختلاف
وجب الأعظم والأدون ألا ترى أن القضاء غير الكفارة بخلافه هنا فانه يتحدد كذا في من
الشيخ حمدان أقول قد يمنع أن الكفارة أعنف من القضاء بل قد يفي أن القضاء أعنف من
الكفارة بالنسبة لبعض الأفراد فلا يوجه استدل من أخيه (قوله وميت ولد حاد) أي أو
مضعة حافة انتهى سم على حج وفيه راء وعلى قول حج أن ميت ولد أسب مضعة وحب سلس
العسل لا اختلاطها عن الرجل أي أو مضعة حافة فساد على أخيه ما في أن كلاً مضعة سلس
(قوله سائر أحكامه) أي إلى (قوله انتقض وضوؤها) وما مره أنه راء بعض العسل لا حكم
بالنقص بناء على أنه منفصل لأنها لا تنقض بالشك فإن تم خروجها من فمه حكمت بالنقص وإلا فلا
مر وو خرج جميع أوله مضعة على راءات فيدعي أن حال إن حصل خروج أخرته من مضعة
بحيث ينسب بعضها لبعض وحب العسل بخروج الأخير وسلس عدم انتقض بميت ولد لأن
خرجت تلك الأجزاء متعاضلة بحيث لا ينسب بعضها لبعض كان خروج كل واحد منهما ولا غسل
ولو خرج باقيه عنده فساد ما كان انتقضت به وحب عن خروجها من فمه العسل على
خروجها من راء سم على حج وقوله على خروجها أي على لابس العسل على مقدمه وإلا
ولا يحب غسل لأن كلا مهم بعض ولد وهو إما ينقص على ممره إلا أن تفرق أن خارج
ولا ل أسبق عليه سم أوله خرجا فوجب العسل خصوصه جيد خرج راءه مضيقا هدا وما قاله
من أن خروجها مسرفا يوجب العسل حتى بالخروج الآخر قد يقال فيه غير أنه يثبت تحقق

ولا يمكن من ما قد هرب لا أن بعض مقعده ومقره مخاف كما نقشه في الشرح الصغر عن
 روي في الفرد وهو مجموع وصححه في وصة من كونه متمكنا محمول على هرب ليس به بعض
 مقعده ومقره حتى وقد أنكره راجح رحمه الله تعالى لعدم التناقض بينهما بذلك ولعل مراد الأول بالتحاق
 ما لا يقع خروج شيء أو خروج من إحساس نادرة ولا يمكن من ما على فتاد مقعد مقعده ولو رأت
 إحدى أبيه أنه تمكن من المعاهدة نفس أو بعدد أو معه أو شئت في منه أو في أنه بأن أو منس أو في
 أنه تمكن أو أن ما حشر بالله رؤيا أو حديث نفس قد (الثالث النفس شرب الرجن والمراد) أي
 الذكر ولا في ولو لا الشهوة ولو مع سبيل أو كراهة سواء أكان التصور به أم نصيب منها أم
 شئ بقوله تعالى - أو لا منتم النساء - أي لستم كما قرئ به وهو الحسن باليد كما فسره ابن عمر
 لأحدهم لأنه حذف الضمير وقد سبقت على المحي من العاطف وسبقت على ما سبقت
 على ما سبقت على كونه حيا كاشفي من له نية ويعني أنه مقعد أو من السبوة وسواء
 كان الذكور فلا أنه سبقت أم محبوبا أم محصيا أم محسوسا ومواء كانت الأنثى محموزا فلا لا تشبه
 لها ثم لا يد من ساقطة لا في لافطة وسواء أكان للنفس السبوة أم غيرها والشبهة ما ليس
 سبوة ولا من ولا من فتعل مالو وصح عظم أنثى ولمسه أي فانه يقض كما أفق به الولد رحمه
 الله تعالى وذكره غيره في ديوانه ونسب إليه من الأستان واللثة واللسان وباطن العين
 (قوله من بعض مقعده) وذلك من المبرط (قوله من بعض مقعده) أي ولو مستقر من غير
 منبهج (قوله النساء روي رجن والمراد) قال من من شربه بحسبه وهو كذا في بعض كقول
 المتوسعة من حتى شئ منهم كما أنه حور روح الحسة حذفا عنهم من لاف مالو شئت في أنثى
 ما هو من منهم لا من لثنت في منه على مبرط ووقع استواء على ولو سبوة أو سبوة امرأة
 أو مسح رجل مراد من بعض أنه لا فوجبت عنه بأن الطاهر في الأولى عدم النقص للقطع بأن عيبه
 لا يوجب ويرتفع من صورته في صورة مع له صفة ككوره وأما مسح فالحاصل فيه محض
 سبوة من العين مع أنه قد زال فيه بعد النقص أثناء لأجل سبب النقص دون العين فإن من
 حشر فأنه مهمة لا في حشر في البرق فانه لا من وعيبه بما بين أن المراد به ما ينقدح على بعد
 دون ما بعد على النفس به أقرب من الجمع وعيبه غيره بأن كل فرق مؤثر ما لم يظلم على النفس أن
 الجامع ظهر أي عند ذوي السبوة السبوة ولا فوجبت عنه بأنه في ذلك ومن ثم قال بعض
 لثنت السبوة في جميع أنه (قوله محموزا) عبارة المختار المهم الشيخ القاني والمرأة مهمة أنه
 خروجه فكان لا في إحق الله (قوله لا من ساقطة) أي ما من فمرة أو محموزا ساقطة من أعين
 الناس لحسب الأول سبوة لافطة أي إلا وهو من مثل بقية اليها مع حسنها والمرأة وإن كانت
 غيور شوهة لا من وجوه من عيبها وتبين عيبها وفي المختار وهذا الفعل مسبقة
 بالأس من أعين الناس برون من ربه سبوة سبوة والسبوة والسبوة في حسنه وسبوة أنه
 رحمه الله (قوله عقيم شئ وسبوة) أن منه نقص وإنه منه منه قد سبقت على كان من
 روال الحدة وسبوة فرق النفس (قوله ومن به غيره لأبواب) وهي أراد بالشبهة أنه غير
 الشعر والنس والسر (قوله وإيناه) عصف حرة على كل إذ أئنة من حب الأس من إذ هي
 ما على أياها وما حولها فقط .

(قوله وشعر اللحم) أي
 المشمول بقوله والشبهة
 ما ليس بشعر الخ ويحور
 أن يكون اللحم منصوبا
 وما بعده بدل منه وإن
 كان قاصرا السكن وجه
 الاختصار على هذه
 المد كورات خفاء حكمها

ومح ذلك حيث لا حائل ولا فلاح من وجهه لا يبع إدراكهم ، وخرج من ذكره ما ذكر
ولو لمرد حسب واثبات واختيار واخشي ولا ذكر أو لا في القصور من لانه ، سنة اليهود
وشعر ينادي النصف وعنده بعض الناس غوسية او مسة واثباته ، وانه صريح في دعوى
كف ، بأنه يمكن أن يكون في وقت ، والد في بن النصف حرمه غوسية وجهها كاله كره
في حرم تلك الرحم في باب منطقة صاهر ، وهو أن ليس له أن يراه مشهورة حلا من
لذلك ولا يفر منه نفس أحد ، لانه شهاب ذلك كيه ، من اجل كلامه وصوبه ، حتى ومن
في بعض وصوبه ، حتى (لا يحرم في دعوى) فلا يخصص منها لها من محلا بمشهور ، ولا في
بعض نعوذ الله ، في الآية ، ودون سبب منها معنى خصها ، وعنده من حرم سكاها
سب أو رضاع أو مشهورة عن الأند سبب مباح لحرمتها ، واحده ، سبب من حرم حرمها
مع الروحة كأختها ، والمباح عن أم الموطوءة بشبهة ونسبها فانهما يحرمان عن النسب وبسب
محرم له لعدم إباحة السبب إذ وطه الشبهة لا يوصف بإباحة ولا يحريم ، ولا على التصايط
روحاته صلى الله عليه وسلم

(قوله سب مدح) للاحقة
إليه بعد قوله بسب أو
رضاع أو مشهورة لأنه
معناه فهما تعريضان
مستقلان مرجعهما واحد

(قوله ومح ذلك) عذره من حرمه من لانه ، أنه لا يصح بالنسب من ولد حليل مح وهي
تود من حرمه من حرمه من لانه ، أنه لا يصح بالنسب من ولد حليل مح وهي
إدراكها) راد حج بعد من مدرك ، ومنه ما حرم من غير يمكن فيه أي من غير
حسنة مسيح ثم فيها خبر أحد من أدق في وقتة وحيث ير له لامن حو حرق حتى صار كآخر
من اخلا سبى رحمه الله ، وكالمعروف ، الأولى في بعض ما توب من حد الإنسان حيث لا حسن
المسح ولا يتأثر بفرض نحو إبرة فيه لانه حرم منه حرمه فهو كالسبب له ، وسبب منها بعض
ويأتى من ذلك فيما لو يست حلة حته حتى صارت لا يحسن في نفسها ، فمسح اسجود عليها
ولا يكلف إزالة الحلة المذكور وإن لم يحصل من . انه مشته (قوله ومرد) أي ولو كان ياموس
أمره حسنا (قوله والأثنيان) أي ولو التدا بالنسب وكاتب مذهبهم اسجود (قوله والعصو حسن)
أي حيث لم يرد على النصف على ما يأتي له رحمه الله (قوله في باب بفضه) أي والرضع ، سبى حج (قوله
في بعض وصوبه ، حتى) أي لانه (قوله على الأند) أي في بعض مذهبها (قوله وحرم
بالتأيد الخ) ما أخرجه بقوله على التأيد خرج من فيه فلا حاجة إلى إخراجها من كل من
العبارتين يحصل للقعود فمما تعريض أحدهم يعني عن الآخر ، وما أحب بروحه فانه من سب
إعنا هو تحريم الجمع فلا حاجة إلى إخراجها (قوله ويسب محرم له) أي في بعض مذهبها (قوله إذ
وطه الشبهة لا يوصف) محل ذلك فيما لو شتهت عنه روحه ، فحسنة ونحو ذلك ، أما وصي
مة فرعه أو مشهورة ، فان وصاه حرم مع كونه شبهة ، فنحوه وطه ، الشبهة لا يوصف بحل ولا
حرمه ليس على خلافه من محله في شبه القاع دون المحل والتعريض (قوله ولا يرد على التصايط
روحه) وكذلك روحت سائر الأنبياء ، كما في عن القاصي لكن من خبر تنهى عن أهم لا يباح حصة
أولا حتى حرم روحت بعض الأنبياء ، على بعض من نظر وقصه كلامهم أنه لا يفرق ثم أسبق حواشي
الرمي على شرح الروض ما يسهل أما سائر الأنبياء ولا يخرجه سكاك أو واجبه بعد موهم على يؤمن
قوله التصايط في عيون العارف والأقرب علم حرمته على لأند ، وحرم من على حرمه خلاف روحه
صلى الله عليه وسلم حرام سبى غيره حتى الأنبياء سبى خروجه ، ومنه بعد أن ما قل عن التصايط
ولا مخالف له فيه الشهاب رمي به

فهو من العناء ولو كان يصدره في التوبة، وحش أن يكون كذا، وقوله تعالى - وحرزوا به
سجداً - مسجوح أو مفزول على أن شرع من قبله من شرب ما فيون ور - في شرب ما فيون ور -
بل ورد فيه ما يردده (والطوف) ثم لا بد في معنى السجدة من أن يكون كذا - الطواف
في السجدة إذا كان الله قد أحسن فيه نفس، ثم لا بد في معنى السجدة من أن يكون كذا (بحسن تصحيف)
وهو مثلاً من (ومن) وقوله (سجدة) وهو ما يردده تعالى لا بد من أن يكون
وهو ما يردده تعالى من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
دعك من ردة في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
يداعه مساجد أمة حمله حتماً في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
صحيح) كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا

السجود أولاً فيه حر ولا عد له فيه، وفي معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
واشكر، بخلاف الكون وهو طارئة في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
السجدة (قوله وحش) من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
لا بد في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
دفعه إلى (قوله أو موقوف) من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
فيه) لا بد في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
كان مسجوداً في الصلاة ثم حرم (قوله فلا) من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
- كما من مع كذا ليس، وبهي معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
والأصل من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
بين الدين هو ردي في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
وقال من وقد نزلت أمه، قال لا بد في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا

فروع من معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
تصريح بأن هو من حيث كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
مسجد مع الحب من كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
ولذلك قال كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
أو كذا مثلاً وكذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
ومن الناس من يستل الأتباع لا يتكلمون أحد من أهل البيت من كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
ولم يمد خلافه كما عنه شمس الرمي في شرح العباد من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
وامس به حيث قالو فيه - حرمه، وفي معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
(قوله معنى النبي) من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
وتجارة الصوفى في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
لقد لو جوده من بشر وعينه ورجع في وجوده من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
ير من هذه البنية في كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا
محور وفيه وكذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا في معنى السجدة من أن يكون كذا

والذي يحكى عن ابي وعمر معه في - على الصلاة وحمل الخلاف كما اهتمه التعليل وكلامهم
 ان هو في الحمل لتعني - من ربه فتمثل ذلك وسيلتها كحمله للكب والابن فيه العلم ليعلمه منه
 في ينظر في كان يرضى - آخر أولا ليرضى مع منه حرمه وحمل ذلك في المبرر فما عزم فيسمع من
 ذلك مثلا ينسكه ويشمل يحدث من غلبه حصة وهو كدث كما أتى به المصنف (قمت الأصح حل
 في ورقه يعود و به قمع العراقيون و به أعز) أنه غير حمل ولا ماس وسو في ذلك أكانت
 ورقة قائمة فيمنحها به - ككن كدث خلا لا من الأسد ومن بعده في القوم به من يحاله
 خلاف (ومن يقرن صبر أو حدث وشئت في صده عن بيعة) بد اليقين لا يرجع بالشك لقوله
 صلى الله عليه وسلم : إذا وجد أحدكم في بيعة فليأخذ بكل شيء أحسنه من شيء ، ثم لا يخرج
 من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا - روى مسير وأمره - شئت هو في معنى أبواب الفقه
 موضع يرد - سواء كان على السواء أم أحد طرفيه أرجح قاله في الدقائق ووقع الراجح أن يقرن
 الحديث نفس الفقه في من الرفعة وورد بعده وقد - منه من الروعة - وأحب عنه أن معه
 أن - رسول صديقه بالاحتمال - يرجع به عن الخبر - وأحسن منه أن يقال كلامه محمول على
 في ينظر بعد يقين حدث وشئت بعد صبر به في كل عضو من أعضاء الطهارة فإنه لا يقدح فيها
 وفيه فها هو شئت حدث من أخيه (في بيعة) وجهل أنت في سهم فصد ما قبلهما في الأصح
 صوره مستهجن في يقرن أنه أوقع طهرا وحدثا بعد طلوع الشمس مثلا ويحمل السابق منهما فيؤمر
 بأنه كذا كان حبه قلها فإن كان قلها حدثا فهو الآن متطهر لأننا نيقن رفع الحدث الواقع
 قلها بالبره - رفع بعده وشكك في رفعة والاصل عدمه - وإن كان قلها متطهرا وهو
 بمن يعاد الحدث - أحد - فلهذا يحطون من بعده - إن كان بمن لا يعتاده أحد - بل من فيكون
 مستهرا لأنه يقرن بوضع الحدث من التبر من باب - بعد كذا شئت - فلهذا يحطون من بعده التحدث
 (قوله من آخر) في كالتبر أو غيره من مكان في مكان (قوله شئت ينسكه) يؤخذ من العتبة
 أنه لو كان معه من شئت من أساء كذا بخبره (قوله كما أتى به المصنف) لكنه لا يأتى فيه التعليل
 السابق إذا شككته العين من حديثه لامتته فيه لعدم كونه من هو أولى من معناه من الصلاة
 بلا وضوء (قوله عن بيعة) أي حمله العين به ومع ذلك - من بوضوء - وشككته حج وشئت عنه
 فراجعته ومن ذلك ما في آخره عند من - امر أو مسه - - تنص بذلك ولو كانت على هيئة البناء من
 ويقال لمخر - غير أنهما لأن خبر العدل - عند منس (قوله فلا يخرج من مسجدا) في
 الصلاة (قوله في معتمد أبواب استه) شئت - قوله معظم أبواب الفقه إلى أنهم فرقوا بينهما في
 أبواب منها - (إلا - واحدة - حيوان المستبر - والقضاء بالبر والأكل من أموال المير وفي وجوب
 ركوب البحر للحج وفي لمخر - الخوف وفي وقوع الضيق) (قوله فلهذا - كذا - بوضوء) أي
 فالواجب وضوء - في ما عدا عندهما حائرا وصهرا وجهل - استههما فمخر ما قبلهما فلهذا كذا
 فقط أو حدث - كدث أحد - مثله أو صده على مخر ساه فان بينهما في أثب وجهل - استههما أحد
 - مخرهما إن ذكر أحدهما فيه وهكأ - أحد في - لا ي - مع فيه الاشتباه صده - كره
 في - واحد في الشئ - أي فيه الاشتباه شئت - الذي قبله مع - عسار - عسار - وعدمه
 فداستهما بعد - البحر وفيه وفيه - وغير أنه قبل مخر - حدث - أحد في الوتر وهو ما قبل العشاء
 - وهو - أو فاش الاشتباه عند الحدث فيكون فيه مطهرا - وفي الشئ وهو ما قبل البحر لأنه - شئت

وهو يذكرها في الرحمة

لأنها في القصر مع
بالاستحسان المقصود منه
بالإدراك أن الكلام في
الطهارة ولا يصير بقديها
عليه في الذكر لأنه بالنظر
لتقدمها في الواقع (قوله
الاستقلال والاستبعاد)
يعني ما ينبغي بهما لأدب
إنما هو تركهما لهما إذ هما
بما حرمان أو مكرهين
أو خلاف الأولى أو مباحين
كما يأتي (قوله والاستحسان)
مسدداً حرمه غير عه
ووقع في نسخ زيادة أو
قبل يعبر وهي غير صواب
والمراد بالاستحسان هما
الفعل المخصوص بقرينة
قوله بشروطه الآتية
ولم يرد به فيما بعده القسط
ولا المخادق المعبر به والمعبر
عنه (قوله عند إزاده
نقصاً حاجته) إما قيد به
لتكون المتعاطف آتية
في كلام المصنف على تيرة
واحدة إما من جهة اعتماد
اليسار والاستقلال وغيرهما
وذلك لا يكون إلا في فاصي
الحاجة وأيضاً لجميع ما في
المتن إنما هو بالنسبة إليه
لأن الكلام فيه وإن ردد
الشرح عنه ما شاركه
في الحكم وأما فاصحراء
المشهوره بغير إخلاء كما
نأتي لا يقدم فيها اليسار
لا بعد زيادة ما ذكر

و لا فتظهر بكل حال و سبب عدم مسجده و هو شرقة كما في نه ا و قد رخصه الله تعالى و وجده
منايا لا يستر في مذهبهم شرعة و خصوص كل حال و قد قال في روضة و هو الصحيح
جماعة من خلق الله

وهو في أحكام الأسدي.

اعلم ان جميع ما هو مذكور في هذا النص من آيات مخبوء عن الاسحاب ام لا سمح
والاستسار ولا استثناء شئ منها لأنه عرفت من الاستسار والاستسار والاستسار والاستسار
انما والحجر والثالث مختص بالحجر وهو من عتوت النخرة إذا قطعها كأن السحبي قطع لأدى عن
نفسه. وقدم هذا الفصل على الوصو لأنه يستلزم تقديمه عليه في حق السليم وأخره عنه في روجه. ثم
إني حوازه تأخيره عنه في حق من ذكره (سأله عن حقه) ثم إني حوازه تأخيره عنه في حقه

[illegible]

فصل في أحكام الاستنحاء

[illegible]

لاعد پر اردو مادہ کی

(قوله كالحلاء حديد) صاهر النسبه أن الحلاء حديد لا يصير مثله إلا بالردد فيه حجة فيه قد كفي سواء بالنسب بكون
بحث شيئا أن هذا هو الردد لا كونه وعينه ونسبه بعض (قوله إذ اليسرى للأدى) أي كل يسرى لكل
أدى مع فتح القصر عن حروف دخول وخروج ولا يترك من التي منه وحيث تقول الر كشيء من مالا مكرمة
فيه ولا يجهل بكون الحسن (١١٦) أحد من مدحون وأخره من مدح كاهو صاهر فتمثل نحو من أمعة

[illegible][illegible]

فائدة : وقوع البناء في حرم مسجد موضوع مكس منه : حرمه نفسه على نحو الأصل
والسبب في خروج من حرمه : أنه شاع على من دخله من غير أن يكون من بني أبي
مكارم جهل في ذلك الوقت فبني على البناء حرمه على مسجد بني مالك بن النضر
حرمه في مسجد بني سعد مسجد موضوع في حرمه : ذكره في حرمه لأنه حرمه لأنه حرمه
والأصل في حرمه : أنه وقع في الحرام كله حيث هو وفيه مسجد وشراؤه وحسنه
أمره بناء الله عليه وقع في حدود رتبة من بني حاتم حاكم وقت الحول من
شراؤه لأن في حرمه في الحرام

سنة د لا فالكسوت د ب صبح من أنه حتى لله عنه وسيد كان د: دحل الحلاء وضع حائه وكان
سنة محمد د ب لله . محمد ستر . ورسول ستر بوالله ستر قال في مهمات وفي حقها كتاب
تراء من أسس يسكن اسم الله تعالى فوق السجود وشيئ ذلك مالو حمل معه مصحف منه فذكره .
لا تال إنه حرام لأنه يرمه منه عاب حملة مع الحدث . لأ يقول بدم حكم ذلك وليس الكلام فيه
بعم يمكن حمل كالم النسخة ديت على ما راجح عنه السجود ولو لم يعبه حتى دخل عليه بعدا
سجود صم كنه عنه ولو حتم في سيرة : منه معهم وحب برهنة من الاستسقاء خرمه سجنه

الكلام في ب صدد أولا بدر المعظم ثم باعه وقصد به المشتري المعظم أو بعد فصد ه وفياس ماد كروه
في السجود من ثمة بعد السجود الكراهة في ذكر ما في ويسعى أن ما كنهه لدراسة لارول حكمه سغير
فصد لانه ديت أقصد صارت قرآنه معصودة فثبت له حكم الله . وان توب حكمه لارول
وعليه فيه حد ورفقة من السجود وصداد جعله ثيمه لاخوار مسلم ولا حياها مع حدث س وفي
كلام ابن حجر ماسية أنه وكه . ثمة لم يقدحها لدراسة لارول حكم اشيمه ه ولو كان
صاحب الاسم الذي كتب على الخاتم منه وبأسمه من غيره ومعه ديمه فهو يسأل بكره
له الدخول به نظرا إلى أنه معظم أولا لانه . سدد به نفسه من حيث التعظيم في يشتم على سجد
فيه نمر و ستر ب سم على حج الكراهة في راجح وقد يحمل إن وب ان صحاء لمؤمنين معصون
هو ه لانه وإلا فلا في السؤال من أصبه . وفي مالو حمل بولي ودخل به من بكره أم لا فيه
نصر والأقرب عنه الكراهة حب دخل بقاء حافة . وفي أن مالو اشترك الناس في حاتم وأمرها
من . ش عليه استهموا وهو متحد كأن كان اسم كل منهما محمدا لكن قصد أحدهما به سم بسبب التبرك
والآخر اسم نفسه فهل يكره أولا فيه نظر ولا يبعد الكراهة تعليلها للعظم و خدم أن يتبر فيه
سدد لمستعمل من مامر (قوله عنه) و غيره . عا فبنا على مامر في التسمية ه حج (قوله
ولا فالكسوت ه) وفي لافلاق ويسى عنه الكراهة مامر من ب لاصل الإباحة (قوله قال
في المهمات) في الاسوى (قوله وفي حتمى س كات ه) من سئل الخ (قال من حرموه يصح
في كسبة وضع ديت شي) (قوله ستر بكن حمل الخ) و يمكن أن يبقى على ه ه د و سل الواحد شخص
ه حتم وهو حرم من جهة من مع حدث مكروه من جهة من له في اعن المستدر ثم رأيت
في سمر على حج (قوله عنه د) فمر بفساد ح . ه و هو محمولاً معينا اه سم على تهجة (قوله
وحب برهنة) صاهره وإن د سدد التبرك باسم الله تعالى من بحر . ديم وهو ما اعتمد الشرح
آخر على ما به سم عنه في حاشية شرح البهجة (قوله حرمة سجدة صرح في الإغلام س كسر الله
ورقة فيها سم معه من أحمد . د . و اذ كنه ه ثم أوردها حرموا الاستسقاء . د فيه معهم
وهو معصوه كخرا ع فرموا أن بلك حاة حافة وأيضاً فالما يمنع ملاقة النجاسة فان فرض أنه قصد
تتميمه باسدة يثنى فيه ما هـ على أن حرمة لاسق الكسر اه وكلامه في لإيراد واحوب
شمل لغير الأئمة والملائكة اه . على حج . و يؤخذ من العهد أن الكلام عند حشنة النجس
أما عند سدمها كان سحر من التوب و د خشن وصورة إلى الكسوت ه خرمه و يصرح به قول حج
وحب نزعها عند استسقاء نجسه و يؤخذ من ديت أن حرمة التال سيف كتب عليه قرآن لما
ذكر ما لم ندع إليه ضرورة أن د حد غيره يدع به من سنة

(قوله والا فالكسوت له)
ظاهر سواء كانت الكتابة
تبرعا أو بأجرة ولا ينحصر
رحمة الله تعالى في ذلك
تفصيل قدمه في باب الحدث
وأحال عليه هنا وانظر
مالو كان يكتب بغير
علمه (قوله وشغل ذلك مالو
حمل معه مصحفا) يقال
عليه فليس قيد المص
بما يجوز حملة مع الحدث
(قوله سم يمكن حمل كلامه
التأنيخ) لا يثنى
هذا الحمل مع تعليله
الحرمة بأنه يلزم منه غلب
حماله مع الحدث .

(قوله أدنى في البيان) أي علة العلة، وهو أنه إذا أثر بالعين ما فيه ماء مقصد وهو سحرا، ملائمة فيه كذلك وهو الذي يدل عليه قوله أدنى سون ساء، ورد أن الساء من كبر حكته حكمة السحرا من كل وجه فإن كان منهما ساء على بوجه الآتي فلا حرمه وإلا حرمه منهما لاستقبال الاستقبال، والاسد رقب وجه حقيقته في البيان محرم، ذلك خلاف السحرا، وسأرد بسيان ما فيه سارة ساء كان في محل مسمى أوقى نحو أو سحرا، ملائمة فيه ساء كان في محل مسمى أوقى سحرا، وهو مسمى في شرح لجهة الكبر لا يتأتى قوله سون ساء ساء (قوله يعني المخرج) أي المخرج (١١٩) منه كما قاله الشهاب من حجر

ولا يخفى أن معنى لاس ساء
 يشرح المسمى كور جعله جهة
 الساء في قدره أن يكون
 لاس ساء به جعله جهة
 التي ساء من جهة الساء فدا
 يعبر وهو مستعمل القيد
 صبره وهو مستعمل القيد
 وعكسه عكسه حينئذ إذا
 كان ساء به وصهره لاقية
 وبالوتعوم فلا ساء حرم
 عنه مطلقا لأنه إما
 مستعمل أو مستعمل في
 ما به يلقب بذكره في
 مشية السون إلى جهة
 العين أو البصر ووجهه
 الشهاب بن قاسم في شرح
 العصب بما حاصره أنه إما
 مستعمل في المخرج لم يكن
 به وبين الساء ساء لا
 أنشأه وذكره أو أنشأه
 نفسه وذلك عند كاف في
 السائر بكنه بناء على ما
 مشى عليه كغيره من أن
 السائر في الاستقبال
 والاستقبال بالصبر لا

كما قاله لاس سون ويعبر (ويعبر حاشا ساء) صاء ساء أن يقع فضاء على الأرض و مع
 باقيها تكرر بما لا يبين وادنه أسهل مخرج مخرج ولو كان مخرج منهما واعتبرهما كما قاله
 الشارح خلافا لمن ذهب إلى أنه حرم على الذات (ولا يستعمل العبد ولا يستعمله) ذلك في
 البيان (و يحرم من سحرا) عين المخرج.

(قوله ويعبر) ساء في حال قضاء حاجته (قوله كما فيه) صاعده سون حتى التحسب، ساء
 على السري أم لا وقرى جميع منهما (قوله وبيان) ساء (سراج التعود) ويؤيده من كلامه
 جميع أنه من حاش التحسب اعتماد، وإلا اعتماد الساء (قوله خلافا من غير الخ) هو شيخ
 الإسلام في المنهج (قوله ولا يستعمل الساء) قال في الحاشية من جهة ساء، دال على هذا
 هو العين أو الجهة فيحمل العين لأنه ورد حيث ساء في غير هذا الباب وتحمل الجهة بقوله
 ولكن شرفه، وعبروا به، ولعل المسألة التي، ثم رأيت شعرا الزماني قاله وكذا مر اعتماد
 ثم اعتماد الأول

فرع — أشكل على كثير من الفقه معنى استقبال لجنبه واستدباره سون ويعانط ولا
 إشكال لأن المراد باستقبالها ساء استقبال الشخص لها حال فيه حاجة واستدباره جعل صهره
 إليها حال قضاء الحاجة اه سم على منهج.

تنبيه — ظاهر كلامهم عدم حرمة استقبال المصحف واستدباره سون أو ساء وإن كان
 أعني حرمة من القبة وقد وجه بأنه من المتناول ما لا يستلخص، نعم قد يستعمله أو يستعمله
 على وجه يعتد بإزاره فيحرم بل قد يكفر به، وكذا يقال في سائر الأشياء المذكورة، واستدبره اه سم
 على جميع (قوله أدنى في البيان) أي حيث كان ساء مستعمل كما مر من قوله أدنى أوقى حرم معاً
 يستدره خلاف الأولى (قوله يعني المخرج الخ) لو أساء بوجهه أو حتى ميسر المخرج المخرج من
 فيه فهل يحرم استقبال القبة به حال الخروج منه غير ساء على جهة قلب وهو مسمى في
 التردد فيه على ما مشى عليه جميع من أنه حرمه بنفسه، أما على ما مشى عليه الشارح من جهة
 كائنه فلا يتأتى فيه تردد أصلاً إذ هو كائنه أي جهة القبة وهو حاشا، وسأرد مر اعتماد
 المخرج واستخرج مخرج من يخرج لاستقبال به حال خروج المخرج منه فحاشا صهر من أنه إن
 كان الاستدبار عارضا محرم لأهم لم يعطوه حكم الأصل، لا في الشخص فقط أو أصلا حرم لأهم
 أعطوه حينئذ حكم الأصل اه سم على منهج في ثناء كلامه

المخرج ولا يخفى أن المخرج وحمد ساء وخلاف ساء هو في مجرد السجدة فاد جعل صهره لجنبه واستدبره كاستقبال
 من حجر سمي به مستعمل ولا جعل صهره نقية ويعطى بسمائه مستعمل واستقبال بن قاسم كغيره يعكسون ذلك ورد
 جعل صدره أو صهره للقبة واد فالأول مستعمل عداق والثاني مستعمل كذلك به يقع الخريف يعطى من لو جعل صدره
 أو صهره للقبة وأنشد كبره بسمه وشمالا واد فهو غير مستعمل ولا مستعمل عند الشيخ كالشهاب من حجر بخلافه عند الشهاب
 ابن قاسم وغيره فثأمل.

حمد الله تعالى بقلبه ولا خراء لسانه وفي رواية من حذر وحده حتى انتهى عن الحديث عن
 العائط (ولا يستحي عده في مجلسه) من ينقل عنه شيء يعود إلى نفسه فلا في الأحبة
 البعدة بقصة الحاجة فربما يدعى وشبهه يستحي بحجر من لو كان في الأحبة لمعده هو معكوس
 كره ذلك من كره في من الریح كما هو قصة عليهم وفي حديث لا يكره في حجر حيث لا ماء
 وهو الاستلصمح بالحسنة وهو من لا يكره في الحديث أو الماء أو الماء لا يكره في حجر (وسنة في
 من لول) من بعد اعتقاعه سحره من وضع امرأة سحرها على عاتق أو من ذكر تالاناً من
 مسج بهم يسره وسحب من شمع العرق في رأس ذكره وسرد خطف ولا حذبه خلافا
 للعوى لأن إدامة ذلك ضرر وموت في رقة جمع أصعده حب ذكره والسنة فوقه مردود بأنه
 من شرهاته ومن ذكره الصافي من وجوه في تحمل على ما إذا تاب على صفة خروج شيء منه
 الاستسجد إن لم يصبه وقصة كالهم استحب الاستسجد من الاستسجد ولا بعد منه ويكره غير
 السمن حشو الذكر سحره لانه ضرر (وتوب عن حوله) أي زده رجوه ولو لم يصبه
 الحاجة في شهر نفسه للعوة

(قوله والماء لا يكره)
 أي وقت دخول الوقت كما قاله
 الشهاب ابن حجر ووجهه
 صهر لأنه حينئذ صدق
 عليه أنه معه ماء يكفيه
 لطهارته فأثقله في الوقت
 بدلت في الشيء
 كما أنه

(قوله حمد الله تعالى بقلبه) وهل ثبت على ذلك أنه بشر ولا يراه ما في
 الأدكار للروى من أن لا يكره الصبر مجرداً لأن الله من عبده في صلاته وشدة
 فيه مخصوصه ثم ظاهر قول الشارح ولا حدث أنه لا يكره في الصلاة وإن لم يسمع منه ككر
 مذهب عنه قال من عبد الله وحده ككره من عبد الله وحده ككره من عبد الله وحده
 أطلق انصرف إلى ما يسمع به نفسه لأن التحريك إذا لم يسمع به منه لا يكره حتى لا يكره
 من حذر دسكاه ولا حذرته في الصلاة لكونه دسكاه ولا ذكر إلى غير ذلك من الأحكام
 وشبهه في حج (قوله خبر النبي) لعله إنباء من مذهب من في حديث من حذر في الصلاة
 لاختصاص النبي بالقائط والمدعى كراهته كالقول (قوله كرهت) مدقده وإن حذر وصول
 الحاسة إليه وسمى أن محله ما لم يدخل وقت الصلاة ولا ما من الحاسة به (قوله ولا
 لا يكره) أفهم عدم الحرمة إذا كان كافياً وإن لم يسمع الاستسجد في الصلاة ووجهه
 أن هذا لا يسمع منه لأن الاستسجد إنما يكره حيث كان عبداً (قوله وسنة في من البول)
 غيره المدوى في شرحه الكبير جامع عند قوله صلى الله عليه وسلم «يرهو من البول» فإن
 عامة عدد القبر منه «نصبه على نسك» وحذف عنكم في شرعاً ورفعت عنكم الأصغر
 والأعمال إلى كتاب على لأول من قطع ما أصاب البول من بدن أو ثوب أو غيره من
 النحر منه حمه فإن من أهم ذلك عدد في ثوب صارت الآخرة (قوله ويكره) هو صواب
 ونسبة الموقفة به محذر سعى (قوله ولا يكره) بأنه صواب له محذر (قوله أصعده) أي
 الوسطى كما في شرحه عن التهفة (قوله الاستسجد من الصلاة) بغير ما حصل في ربه
 ثبت وقياس ما في لم أنه صاع اليسرى على يمين العانة ومجانب عليه يخرج ماله من
 العسلات إن كان وقد يؤخذ ذلك من قول حج في حجة الصور المحصلة للاستسجد ومسح ركنين
 جامع العروق بيده (قوله بالنسبة للتعوذ) أي أما بالنسبة للدعاء كقوله عمر بن الخطاب في حجة
 ناصي الحاجة على ما فهمه التقييد بكونه بالنسبة للتعوذ به كره هذا التقييد حج وكتبه
 بهامته ما فيه قوله وعند خروجه قد شرب لخروج بعد دخول الحاجة أخرى من قوة السمن

إليه والاقبال لعموم الباري به ويلبى وضع الحجر على محل ظاهر بقرب الجاسة ويديره فيلا
 قسلا ولا يصير التمر حاصل من إدارة لى لانه منه كفى مجموع ومضى الروضة من كونه مصرا
 محمول على من من غير حذوره (ولا استنجد وحيد يود ويعر باللوب في الاظهر) إذ لا معنى له
 كالمخرج والذى به لا لا يحبه عن الرصوبه وعلى لاقول استحب ح واحد من خلاف وجمع من
 سود والعمر بعد أنه لا فرق بين السهر والحسن وقد من سمى وتيرة لاجتماع على أنه لا يحب
 لاستسجد من الله ويرجع قال من رفعة وتدرق الأنصاب بين أن يكون المحرطما أو يالسا
 ولو لم يوحده به مائة من الحن بعد كما قيل به في دحل النجاسة وهو مردود عند قال حرجى
 به مكره وصريح صحيح بغير شأنه فاعلم ونعمته الأول وعلم من ذلك عدم الاستحباب منه
 ثم وإن كان غير ذلك كما أوضحته في شرح العباد وقول بعد فراجع لاستنجد كفى الأحكام
 اللهم صل على من في دحس مخرج من عو حسن

باب الوصوة

هو اسم لاه من يعمل وهو من سبوت مسجده لا من جسدته في زعمهم
 وقيل من سبوتهم ومن بالضم فيهما وهو أصحها وهو اسم من سبوتهم من سبوت
 السكاه ويعبر وقد سبوتهم من سبوتهم من سبوتهم وهي السبوت
 (قوله ويسعى) أى سبوتهم من سبوتهم من سبوتهم ولا على من سبوتهم من سبوتهم
 ويضع حجر على محل سبوتهم (قوله ويعبر) سبوتهم معروف والسكون به وهو من كل دى
 مدح وجعل ه مدح وعنه فسعره في الأدب محار (قوله كما قيل به في دحل النجاسة) أى
 من أنه من أصاب محل سبوتهم وحيد عسى (قوله ويعبر) هو قوله قال الخرجى به مكره
 (قوله عدم الاستحباب منه) أى السنة ظاهر في أنه مباح لكن قال حج ويكره من الرجح لا
 من حرج وغيره ه (قوله بعد فراجع لاستنجد) أى وبوكان يحمل حيا المحل لى لى
 وه حاجته ومهره أنه لا فرق في ذلك من كونه لاستنجد أو لاه وقوله فراجع أى ولله
 شروح من عن وقد لحاجة من أنه لا يتكلم مادام فيه ويلبى أن يكون بعد قوله عفرانك
 حمد لله أن ذلك مقدمة لاستحباب الدعاء

(قوله ويعبر) (قوله ويسعى)
 أى قول الخرجى
 باب الوصوة

باب الوصوة

(قوله هو ضم لوان) أى به (قوله وفيه) ضم ل (قوله لاه ولاحة وصلة هذه بالوصوة
 من حارة في كل على وزن معوج نحو ظهور وسجور (قوله وهو اسم مصدر) أى لتوصا
 كما أشار إليه قوله إذ ليس بخ وسكبه مصدر لوصو كرى تعنى حسن لكن عباره حصار
 وصلة أحسن وتصفه به عرف وقضته أن مصدر وصو لوصه ه لاه وبعده فهو سم
 مصدر بضم أو توصا أو مصدر منه محدود برون (قوله أصبه) أى لغة وعنده الاءى فى
 شرح مسيح معادة على من بعض الأعصاب

والصلاة والصيام من صلاة يدور وفي الشرح فعل مخصوصة مسجلة سنة وكان فرصة مع
فرص الصلاة قبل المجرى سنة وهو معقول يعني خلافا لمراد ومن معه ورفعت احتسب رأس
بالسبح سرور عساه كثر في رآى مع. وليس من خصوصيات هذه الأمة كما أفق به الوالد
رحمة الله تعالى ورفعت الخاص به العبد والاحتجيل وموجبه الانقطاع مع القيام إلى الصلاة.
وشروطه كالعمل فيكون منها ليد ينطبق بمقتضى ما ذكره من عدمه صرف ويعتبر به سواء
النية حكما وعدمه صرف من جهة حصول في غير أعمال حج وخوفه إرادة النية على شيء
يأتي وأن لا يكون ممنوعا من غير ما ذكره من مقتضى وثق في سنة وهو من حيث الوضوء
إلا شيء الله تعالى ميسر إلا أن عند المزمع لا يدل له أنهم لإطلاق هذا بعدد العمل وفي
الضائق بعدد المبر

(قوله والصلوة) عطف عليه (قوله والصيام) أي سمي بذلك في سنة من الصيام من صلاة
اليدور والصلوة معنى من سنة (قوله وفي الشرح) أي شاملا للعقل ومسح
(قوله مع فرض الصلاة) يعني هذا فصلاته التي كان يفعلها قبل فرض الوضوء هل كان يتوضأ
في هذه الوضوء ولا وعلى سنة أنه كان يتوضأ فما حكمه هل كان مندوبا أو مباحا أو غير ذلك
في جهة واحدة خطية على أي شيء يتم لكل طريقة فلا ينطبق التيمم غير فرض ذلك الوضوء
كان الكل فرض بوجهه يعني به ثم رد السلام والتيمم من سنة ثم مسح ذلك في الوضوء. ثم
صلى الله عليه وسلم صلى يوم مسح حسن صلوات بوضوء واحد طبق التيمم على ما كان عليه (قوله
قبل المجرى سنة) أي قبل الصلاة. حج (قوله خلافا للإمام) حيث قال هو يعني لا يقتضيه مع
أن فيه مسح ولا عطف عليه اه شرح بهجة قال من همامه ما نصه قد منع من في المسح تطييف
لأنه مع تكرره وجوبه فيكون من السبب خمسة لكنه سويح في رأسه من جهة الخوف
عليه من العسر وكثرة اه وإراحم أن التيمم أفضل من معقول المعنى لأن فيه إرادة من
(قوله ورفعت) حصص (قوله رآى) من دلالة تعدي (قوله العبد والتجديد) أو الكيفية
وسمى حج والذي من خصائصها إما الكيفية المخصوصة أو العبد والتجديد اه (قوله وموجبه
الانقطاع) أي المخرج من مسجح حج (قوله منها) أي نصي (والعبد) بصلواته اه شرح
روض وبوعده كان أولى وقد أشرف على سنة. ثالث قوله ولو مطلوب (قوله وومسوبا) لا يخفى
أنه لا شك في صحته. به صرح بهود منه وإليه من إصلافة بل وإن ظن عدم إصلافة استصحابا
رخص فقهه ويوجب لعبه بالشر في محله وفيه وقع منه المطلق بغيره واحتجدها فيها اه
سم على بهجة قبل أو يراى من مسجح الشهادة محض من محجور أن رآى قوله ولو صا الأعم
من من سنة لاهم أو مستحبات الشهادة وتكر أن تمنع عند تفسير القول سم عليه بالصبر
إلى الخلة (قوله ويعبر عنه) أي عن عدم التصرف (قوله في غير أعمال الحج) أي في الوضوء
لغير أعمال الحج وموجبه على رآى أي هذا في إرادته أولا مسئلة مستقلة أما إرادته في الجملة ولو لمع
الوضوء بصلواته وحده فمعه من غير طه الأثره غير متقدمة بهذا الرأي اه سم على بهجة (قوله إلا
أن يعمد المبرش) أي وحده

(قوله والصيام من طاعة
للدنوب) لا يخفى أن كونه
من خصوص طاعة الله
بالمعنى الشرعي معنى
شرعي لا لغوي وفعل
لغوي لا لغوي الصيام لغوي
كالخبي مدخل فيه الصيام
من ثلثه الدنوب من
حيث كونه لغوي بمعنى
لا من حيث خصوص
المعنى الشرعي فيها أو أن
ارد الدنوب الدنوب
الغوي به (قوله لغيره
سما) أي وإلا فمسح
شيء من باقي البدن لأنه
لا يتكرر كنهه كالرأس
(قوله وموجبه الانقطاع)
شمل الحديث الأخير
وبعد فيقتضي أنه من
امرأة واسم واحد به
لا حب عليه الوضوء
وبه حج نوقت لأنه
مادم كذلك لا يقطع
حدثه فلا بد من شيء
يخرج به وخوفه (قوله
وإرادة النية) أي عدم
إرادتها معس غير عمل
الحج ولا فطاق
إرادتها قدر متفق عليه

[illegible][illegible]

(كثيفة) بالمشقة ولا شرها ككثافته ، وفي ثلث ثلثه غسل بالوجه (بالوجه) من الوجه
(إن حثت كنهه) فيجب غسل صاهرها وصي (وإلا) أن كنهه (فيجب صاهرها)
ولا يجب غسل بالوجه وهو مذهب «لأنه صلى الله عليه وسلم عرف عرفه وحده وجهه»
وكأن حثه كثة ، وعرفه بوجهه لا غسل بل غسل بالوجه ، وفي غسل بالوجه من
الشفة ، والأصح أن الشعر أصل لأصل ، وحاصل ذلك أن شعور وجهه من خارج عن حده ،
فإن كان كونه من الكثرة كانه من وجهه والعلة وجبه من وجهه وخشي فحب
عسها ظاهرا وباطنا حثت أو كنهه ، أو مسح بالوجه وكثافته وهي حثه

(قوله وفي ثلث يجب إن لم تتصل بالوجه) ومن لا يجب غسل بالوجه في جميع من
كثافته مائة من رؤسهم لا يجب له وجهه انتهى معنى (قوله ولا يجب غسل بالوجه) قد
يقول من كنى أصل طاهر فكيف يخرج من غير الوجه والعارض مع الاكتفاء بذلك في
أصل الذي في حده وإن كان كنهه إلا أن يجب أن يخرج عن وجهه الذي هو مسند
الوجوب أنخط أمره في مسح وجهه من غير وجهه ، وفي قوله في أصله الخ صريح
هذا الكلام أن صاحب من لا يجب له وجهه يخرج عن حد الوجه وكنهه فاشتر الخارج يجب
غسل ظاهره دون باطنه ، ومن لا يجب له في حد وجهه حثه عن صاهرها وبطنه جمع فلهذا
غير من رؤسهم إلا أن كان في حد الوجه وهو خارج منه شيء ، ويجب غسل صاهرها وبطنه ،
ومن يخرج وجهه عن كنهه سواء كان لمصول في حد الوجه أو خارجة عنه ، فإن
في أصل ما في حد وجهه من رؤسهم ما يخرج ، وما كان في الشعر من مسند الكنى أصل يظهر
من الخرج ، وفي صريح بذلك قول الشارح الآتي فإن خرجت عن حد الوجه (قوله وكأن
غير كنهه) قال بعضهم : ويسمى أن يقال كانت لحية صلى الله عليه وسلم حليلة عظيمة ، ولا
يقال كثة ولا كثيفة (قوله والأصح أن الشعر أصل لأصل) أي ومن ثم يجوز قول السنة به
وخاصة وإن لم يكتف غسله كما تقدمه (قوله من خارج عن حده) أي أن كان كنهه في
جهة من جهة لا يجوز مسحها ، والخارجة هي ما حذرت ذلك كذا في المسائل ، ذلك
أنه يقتضي أن يكون بالوجه حده من حد الوجه دون ما فيه فلهذا يجب أن يخرج عن
حده والله حبه في انتهى ، أثبت في مسعى مذهبنا في الرد خروج الشعر عن حد وجهه
أن أقوى عن اعتدال إلى تحت أو نحو ذلك ، وأما ما طال إلى جهة استقبال الوجه فكله في
حد الوجه فيه حكم ما في حد وجهه ، وهو ما لا يخرج منه الرق من حد وجهه من
للحية وبين ما خرج عنه ، وقال ابن حجر ، الخارج من اللحية عن حد الوجه هو الذي
إذا مده خرج بالمد عن جهة زوالة ، إلى أن قال : ويحتمل ضبطه بأن يخرج عن مدونه
أن طال على خلاف العالاه ، قلت ، هذا الاحتمال ضعيف ، وقد رد الشيخ رحمه في أحاشة
الكبرى عليه : لو كان الشعر في حد الوجه وليكنه طويلا مسجدا حيث ومدة يخرج من
منه حكم الخارج كما هو نصه فلهذا من شعور الرأس هو محض (قوله صاهرها وبطنه) وفي
شرح المصنف ، وإذا كان في حواشيه من الرأس بعض الوجه الذي في الصدر
منها ، فإنه يجب حزال الشعر وبطنه ، ولما ورد صاحب الشرة تحت شعره ، وبطنه حث

(قوله وهو مذهب)

الوجه ولا كاف حسن

باطنه وهو الشرة وداخله

وهو ما استتر من شعره

(قوله والأصح أن الشعر

أصل لأصل)

في مسعى الرأس أنه قال:

والأصح أن كل من الشرة

والشعر هو أصل ورث

عنه أنه يكون مسح أحده

ثم فرق بينه وبين وجهه

وفضة ماله هات على

الأصالة أنه لا يكون هنا إلا

غسل الشعر وهو ظاهر في

الوجه الكثيفة ، ونعاه

مراده وإن كان يعكز عليه

منه وليس من الأصل

ولا يجب غسل صاهرها

وبطنه من الشعور وقيل

ما يأتي أن الأصل فيها

المجموع فيحترق

ولو شئت في شهر غصو قبل الفراع صهره وما عده أو بعد الفراع ثم يهوى الكلام
على تركه شرع يتكلم على بعض سببه ، فقال (وسببه) أي الوصوه أي من سببه وقد
ذكر في الضرر ٢٣ نحو محسن سبه وما دون سبه صهر كلام المتكلم من خصص فقول على
إحدى سببه كورع (السوك) وهو في اللغة التثاق والشد وله . وفي الشرع استعمال عود
أو نحوه كأشياء في ألسن وما حولها لقوله عليه الصلاة والسلام « لو لا أن تشق على أمي
لأمرهم بالسواك عند كل وضوء » . وفي رواية : لعرض عندهم السواك مع كل وضوء « وضوء »
في استحبابه « كان حال شروعه منه ثم في أثناءه فاستحب على مسياتي في التسمية وضوءه بالسواك
يشعر بأنه أول السنن وهو ما جرى عليه جمع وحري بعضهم على أن أولها غسل كفيه . وأوجه

(قوله ولو شئت في شهر غصو الخ) قال حج في بحر الفصيح ما عده ولو شئت بعد الاستحباب
هل غسل كره أو هل مسح يمين أو . . . ثم عده كذا لو شئت بعد وضوء أو سترم الشاة
في وقت وضوء كره . . . فقول وهو يمكن في معنى صلاة أخرى حتى يستحبى بحدوده حال شروعه
في كل صهره ضعيف وربما كان ذلك . في أصل « شهره » حتى أن بعض محققيه في الأولى
وجوب الاستحباب في ذكره وليس قدس ما ذكره في بعض الوضوء والسنن فدل عليه . وقد
يقول لاس سبه خلافه . قال كرم من ذكره . . . قل نفسه فتيقنه مطابق الاستحباب
لا يقتضي . . . حول . . . كره فيه (قوله أي من سنه) هذا علم من قوله قبل على بعض سنه
وقال الخليل على كره من الطريق المعبدة لذلك (قوله وهو في اللغة التثاق) في حج قل
هد وهو مصدر ساءه سوكاه وسهه وهو مشترك بين مصدر والآلة ، وقوله معناه يجوز
أنه سري ولا يقبل من مصدر سوكا ، سكون لأن فعلا فاس مصدر الشاة في لغة بني همدان . هذا
ومصدره المصدر ساءه سوكاه أو . . . يجمع سوكا جمع سوكا . . . من كتب وكتب وسوكا
سوكا وسوكا . . . فاس سوكا أو سوكا . . . وفي المصاحح أنه يجمع على سوكا بالسكون
وأنزلهم من سبي أي فاس سوكا الصفة على الواو حدثت . وقيل أنه أن الاستعمال
بالسكون لأمر ، وفيه قول ابن دريد . . . سكت السبي سوكا سوكا من . . . قال هذا ذلك فقول
حج وهو مصدر ساءه سوكاه . . . مصدر متصور عنه ، من مرده أن هذا لاسم استعمال
مصدرا كما استعمال من الآلة

قائده - قال في لؤلؤ . . . قال من أساء إبراهيم الخليل وسبائتي في الشرح هي : أي
شجرة ريتون سواكي وسواك الأسماء من قبلي وبذلك يعلم أنه من خصوصيات هذه الأمة
من هو مشترك بين ديننا وسائر الأديان ، والأصل أن ما نلت لبي ثقت لأمتي إلا ما حرج بديس
فبدل من سائر أمت لأبي . . . هذا وقوله صلى الله عليه وسلم « وسواك الأسماء من قبلي » فديني
عمومه ساءه وهو مختلف لما تقدم عن الأوائل من أن أول من ساءك إبراهيم إلا أن يقال مرده
سواك لأبي أنه سواك مخصوصهم لا كل واحد فدراجع (قوله في ألسن) راد حج وقيل مرده
إلا أن كان شعر فلا بد من إزالته في سبب وختل لا كتب . . . فيه أيها تخلفه (قوله
وما حولها) فيه تصور يد لا شغل نفس ولا شغل الحنك مع أنه يلبس فيها . . . قال أراد
ما حولها ما سرب منها (قوله لأمرهم) أي أمرهم . . . ويحذف بين نفس الكفين ومضممة هـ حج
(قوله وفي رواية تعرضت) فإن قلت هو صلى الله عليه وسلم ليس به الاستعلاء . . . تعرض . . . وفي

ثم يقال أول هذه الفعلة متقدمة عليه السوء وتقول العبيد الى منه غسل كفيه وتقول القوية
التسمية فسوى معها عند غسل كفيه بأن سرهما من أول عليهما من ينقص من سر عقب
التسمية فادرك تقديم التسمية على غسل الكفين واتفق في كلامهم تقدمها على ما يقع منه ويقرر
يدفع ما قيل من أنها مسخيلة لئلا يفسد بها ولا يغفل التلطف مع القصة ولا يختص هذه
بوصفها فحسن لكل غسل أو تيمم أو غسل به وس كونه (حرص) أي عرض لأسس
ظاهرها وباطنها وكيفية ذلك أن يبدأ بحاجب فيه الأيمن ويذهب إلى يساره لا يسر ويسهر
بها ويكره طولاً لأنه قد يمدى الأيمن ويفسد به إلى اليسار فحسن فيه والكراهة لأن في إخراج
وكذا يتبين في استنباطه فذكره لإزالة حرجه وقد خرم من فعله من غيره في حرجه
المجوز لاعتقاده من إزاله السجدة

(قوله عقب التسمية)

لا يحسن أن حكم التلطف

بشيء مساعده اللسان

والقلب وذلك إما يحصل

عند تقارن فعل اللسان

والقلب أو تقديم التلطف

صحي هو واضح خلاف

ما حيز التلطف (قوله)

قرر يدفع ما قيل قررها

بأن مسخيلة (دفع

استحالة المقارنة لم يحصل

عما أجاب به وإما حصل

بين إيراد من يقع

التلطف بالنية والتسمية

من غير حصول انفارجه

المستحيلة فيه اعتراف

بإستحالة إضراره الحقيقية

التي قالها المعترض

يلزم ما أمر الله من الأحكام من الله تعالى . فبأن أحسن ما فعله من فوض إليه ذلك ما حذر
الله به أن يأمرهم بأمر يجب وأن ينهاهم عما حذر الله عليه وسر وعرفا رحمة
(قوله التسمية عليه) أي وليست منه دليل قوله بعد التي منه وقد شكل ما قاله إن
عقبه بعد غسل الكفين إلا أن من التسمية عنه أي على معصية وعنده من يردى قوله وانترد
لجها . فبأنه من الفعل التي منه ثم يفسد من المعصية التي ليس منه فأوله السوء . وثم
بالنية للسان والنية . فبأنه التسمية . فجمع بين الأقوال تحسنة انتهى معنى ومنه يعلم أنهم
من حرجي على أن قوله التسمية وهذا لا يفسد من كلام الشارح حب الفضة على قوله وحرجي بعضهم
على أن قوله حسن كونه وبأنه شعور الجمع بأن فيه الأقوال المذكورة (قوله فرها بها) التسمية في
قونها ليسه وفيها بالنية (قوله فحسن لكل غسل الخ) أي وإن ساءت بوصفها فيه على
الأوجه وفاقا لم ينهي عن حرجي وحجج . فبأنه يحجج فيها عند إرادة الشروع في الغسل
وإرادة الصلوة في التيمم وحسن أنه في الغسل غسل بضميمة بعد فعل ما بعده ثم فبأنه على
ما تقدم في الوضوء من حجج (قوله حرج في الأيمن) اليسار من هذا أنه بدأ بحده الأيمن
فيسوءه إلى اليسار يستعمل اليسار في لسان العبد والسفلى يهزأ ويضرب في الوسط وينق
الكلام حيث يعجز لسوء اللعب والعبودية في حالة واحدة هل يبدأ بالعليا فيستوعبها إلى الوسط
ثم يتي كذا وكذا حتى ويسوء من اليسار والعليا والسفلى ثم باطنها أو كيف الحال والأقرب
أنه خير من ذلك الكشف عنه ابرحج (قوله ويذهب إليه) هذا في صغر لسانه أما
بطنها فيسمى أن يذهب فيه بين الأيمن واليسار لكن إضافة لمتقدم حده (قوله ويكره سؤلا)
أي في عرض لأسس كما هو مقتضى قوله أولا أي عرض لأسس وعنده فعل إلا في قوله الآتي
بأن لسانه يعجز عن لسانه يسر وحجج في معصية ومعصية خصص العرض
عرض الأسنان والظن باللسان أنه يتعجز عما عداها مما يعجز عليه السوء . فبأنه يكون صولا
كاللسان في غير اللغة أما في معنى أن يكون عرض لأنه عن كراهة الصلوة في الأسنان وخوف
من إدماء اللثة (قوله في الأيمن) وسعد أن يتر السوء . على ما يفهمه بلفظ وعلى
كراسي فبأنه انتهى حسب فاق . فبأنه على أسس في كراسي الأصابع منه
بالأسنان بعد لأسس يسار وبعد لسان سقط حيث (قوله بغيره) كبر لأنه
أهم منه (قوله لإزالة حرجه) أي وإزالة حرجه بقضى إلى كبره (قوله كأن فعله صار)
كاحسان التسمية

أَوْ يَخْدِمُهُ مَسْرُودٌ وَعَلِمَ بِمَقَرِّهِ فِي كَلَامِي أَنْ الرُّبْعَ مِنْهُمْ مُسْتَحَقٌّ لِمُسْتَحَقٍّ، وَشَرَّيْتُ
رَبِّكَ سَوَاحِلَ نَحْلٍ الْأَصْحَى فِي حَرْفِهِ وَوَقْتُهِ مُؤَخَّرٌ كَأَنَّ سَمْعِي فِي حَرْفِهِ حِينَ يَدْعُوهُ وَهِيَ
مَا كَانَ يَحْتَجُّ عَلَيْهِ عَلَى الْأَصْحَى فِي رَوْضَةٍ خَلِيفَةٍ فِي الْمَجْمُوعِ وَبَعْدَ مَا قَدْ كَانَتْ فَادَهُ بِإِلَهِ رَحْمَةِ اللَّهِ
بَعْدَ نَبِيِّهِمْ فِي الصَّلَاةِ الثَّلَاثَةِ عَشَرَ تَرْتَبُ الْأَرْكَانَ خَرَجَ مِنْ مَحَبَّتِهِمْ مِمَّا أَوْفَعَهُ وَلَا
فَكَانَتْ تَرْكُ غَيْرِهِ فَلَا يَتَعَدَّى بَعْدَ ذَلِكَ كَمَا وَاعَدُوا عَلَى يَدَيْهِ لَفَتْحٍ وَفَوَافِدُهُ بِمَعْنَى حَصَصَهُ
وَالِاسْتِشْقَاقَ مَعْرِفَةِ أَوْصَافِ الْمَاءِ مِنْ طَعْمٍ وَرِيحٍ وَوَسْمٍ عَلَى أَمْرٍ لَا وَقَدْ أَمَرَ لَهُ
أَشْرَفُ مِنَ الْأَنْفِ لِكُونِهِ عِلَالًا لِلْقُرْآنِ وَلَا كَارٍ وَكَرْمٍ مَسْفَعٍ (وَأَسْمَى أَنْ قَدْ بَدَأَ أَفْضَلَ)
مِنْ جَمْعِهِمْ «لَا رَوْضَةَ حَصَصَ مِنْ مَعْرِفَةِ مَنْ شَاءَ مِنْ حَرْفِهِ رَحِبَ عَنْ عَنِ الْمَنْىَ عَلَى اللَّهِ
عِنْدَهُ وَسَمِعَ قَرَأَهُ يَحْتَسِبُ مِنْ حَصَصَةٍ وَاسْتِشْقَاقٍ» (لَا صَحَّحَ) حِينَ هَذَا الْأَوَّلِ
ثُمَّ (حَصَصَ حَرْفَهُ إِلَّا مَا سَمِعَ مِنْ أُخْرَى ثَمَّ) فَلَا يَتَعَدَّى فِي عَصْوٍ إِلَّا بَعْدَ كُلِّ مَا قَدْ

(قَوْلُهُ أَوْ يَخْدِمُهُ) بِهِ حَرْفٌ أَوْ يَخْرُجُ (قَوْلُهُ وَغَيْرُ مَقَرِّهِ) أَيُّ فِي قَوْلِهِ وَبَعْدَهُ (قَوْلُهُ
حَسْبِيَ مَدْرُهُ) حَيْثُ هُوَ حَيْثُ هُوَ قَدْ كَانَتْ شَبَّ عَلَى عَجَلٍ كَأَنَّ قَصْرَ عَلَى لَاسْتِشْقَاقٍ بَعْدَ
وَعِنْدَ مَا وَقَعَ عَدَدٌ فِي مَحَبَّتِهِ مِنْ عِلَلٍ الْكُفَى حَصَصَهُ هُوَ الْعَصَادِيُّ فِي شَرْحِ الْعَدَةِ فِي
فِي الرُّوسَةِ وَبَعْدَ مِ الْمَصْصَةِ عَلَى الْإِسْتِشْقَاقِ شَرْطٌ عَلَى الْأَصْحَى وَقِيلَ مُسْتَحَقٌّ ثُمَّ قَالَ : وَلَوْ قَدِمَ
لِلْمَصْصَةِ وَاسْتِشْقَاقٍ عَلَى عِلَلٍ الْكُفَى لَمْ يَحْسَبِ الْكُفَى عَلَى الْأَصْحَى وَفَضْلُهُ لَوْ قَدِمَ
لِاسْتِشْقَاقٍ عَلَى حَصَصَةٍ وَوَقْتُهِمَا مَعًا حَسَبَ لَاسْتِشْقَاقٍ وَهِيَ أَمْرٌ حَصَصَ فَيَكُونُ الْكُفَى
شَرْطٌ لِلْعَدَةِ وَبَعْدَ مَا عَكَسَ حَسْبَ مَقَرِّهِ عَلَى مَحَبَّتِهِ وَهِيَ مَا تُخَرِّدُ حَسْبَ الْكُفَى فَكُلُّهُ كَلَامٌ
الْمَجْمُوعُ أَنَّهُ شَرْطٌ لِلْعَدَةِ بِالْمُؤَخَّرِ وَأَنَّهُ إِذَا قَدِمَ لَهَا وَأَعَادَهُ إِذَا أَتَى عَلَى عَدَدٍ وَهُوَ الَّذِي يَنْبَغِي
مَالُوقَهُمَا مَعًا وَبَعْدَ مِ كَلَامٍ حَسْبُ أَنْ يَحْصَلَ مِنْهُمَا الْمَصْصَةُ وَوَقْتُهِمَا فِي مَحَبَّتِهِ دُونَ الْإِسْتِشْقَاقِ
بِوَقْتِهِ مِنْ مَحَبَّتِهِ وَهِيَ بَعْدَ مَا عَدَدَ مِنْ ثَمَّةٍ وَوَقْتُهِمَا أَمْرٌ حَصَصَ حَسْبَ وَجْهٍ دُونَ مَحَبَّتِهِ

لَا يَتَعَدَّى مِنْ مَحَبَّتِهِ إِلَى الْوَجْهِ حَسْبُ الْوَجْهِ وَهُوَ هَذَا عَرَفَ وَحَسْبُ (لَا يَتَعَدَّى) هُوَ وَبَعْدَ مِ كُنْ
وَحَالُ الْكُفَى وَتَحْتَ لِمُسْتَحَقٍّ فَتَحْتَ الْوَجْهِ وَوَقْتُهِمَا عَلَى مَا كَرِهَ الشَّرْحُ مِنْ ثَمَّةٍ لَوْ قَدِمَ
مُؤَخَّرٌ حَسْبَ مَدْرُهُ فَحَصَصَ مِنْهُمَا يَحْتَسِبُ فَيَكُونُ أَمْرٌ حَصَصَ حَسْبَ مَدْرُهُ شَرْطٌ حَسْبُ مَحَبَّتِهِ
سَمِعَ عَلَيْهِ مَدْرُهُ (قَوْلُهُ فَيَحْسَبُ مِنْهُمَا) فِي اسْتِشْقَاقِهِ مِنْ ثَمَّةٍ فَتَرَى أَنَّ مَحَبَّتَهُ وَجْهَ الْوَجْهِ
بِأَنَّ لِسَانَهُ لَا يَتَعَدَّى حَسْبُ مَدْرُهُ وَبَعْدَ مِ كَلَامٍ حَسْبُ مَدْرُهُ بَعْدَ مِ كَلَامٍ حَسْبُ مَدْرُهُ
وَصَلَتْ وَهِيَ كَلَامٌ يَسْمَعُ فَعَلْ مَدْرُهُ وَقَدْ بَدَأَ اسْتِشْقَاقٍ عَلَى الْوَجْهِ أَحَابَ عَلَيْهِ حَسْبُ مَنْ
بَعْدَ لَدَى شَرْعٍ لَدَى لَفَتْحٍ مَوْجِبٍ عَدَمِ التَّعَوُّدِ عَلَيْهِ لَدَى الْقَصْدِ لَدَى لَفَتْحٍ أَنْ يَفْعَلَ الْإِفْتِاحَ
بِهِ وَلَا يَسْتَعِينُ بِهِ عَدَمُهُ وَبَعْدَ مِ كَلَامٍ حَسْبُ مَدْرُهُ وَبَعْدَ مِ كَلَامٍ حَسْبُ مَدْرُهُ
الْقِرَاءَةُ وَقَدْ وَجَّهَ ذَلِكَ فَانْتَبَهَ لَوْ قَدِمَ فِي مَحَبَّتِهِ (قَوْلُهُ وَفَضْلُهُ) فِي الْخَلَاءِ

وَالِاسْتِشْقَاقِ أَفْضَلَ، لِأَنَّ أَمَّا تَوْرِيْقُوقُ : الْمَصْصَةُ سَفَى وَالِاسْتِشْقَاقُ وَحَسْبُ عَلَى أَنْ قَوْلَهُ
حَسْبُ لَدَى عِنْدَهُ وَسَمِعَ قَرَأَهُ يَحْتَسِبُ مِنَ الْوَجْهِ وَأَفْعَالُهُ عَلَى التَّحَدُّثِ وَالْمَصْصَةُ تَحْتَ مِنْ تَعْلِيلِهِ
وَالِاسْتِشْقَاقُ تَحْتَ مِنْ قَوْلِهِ «بَعْدَ مِ كَلَامٍ حَسْبُ مَدْرُهُ وَبَعْدَ مِ كَلَامٍ حَسْبُ مَدْرُهُ» (قَوْلُهُ وَأَكْرَمُ مَسْفَعَةٍ)
لَدَى مَحَبَّتِهِ بَعْدَ مِ كَلَامٍ حَسْبُ مَدْرُهُ وَبَعْدَ مِ كَلَامٍ حَسْبُ مَدْرُهُ

(قَوْلُهُ وَوَقْتُهِ مُؤَخَّرًا)

هُوَ لَدَى مَحَبَّتِهِ عَنِ

لِاسْتِشْقَاقٍ وَإِلَى لَدَى

بَعْدَ مَا دَهَبَ إِلَيْهِ

الشَّهَادَةُ مِنْ حَرْفٍ مِنْ أَنَّهُ

إِذَا قَدِمَ الْإِسْتِشْقَاقُ مَا

وَعِنْدَ الْمَصْصَةِ إِذَا فَعَلَمَ

بَعْدَهُ وَوَقْتُهِ فِي عَدَمِهِ

مُسْتَحَقٌّ (قَوْلُهُ إِذَا الْمَعْتَمِدُ

مَادِيهَا) أَيُّ هَذَا بِدَلِيلٍ

قَوْلُهُ لَقَوْلِهِمْ فِي الصَّلَاةِ الْحُجَّ

وَالْإِفْتِاحُ تَعَارُضٌ مَا فِي

رَوْضَةٍ وَالْمَجْمُوعُ فَدَمَهُ

مَدْرُهُ عَلَى أَنَّهُ مُتَشَعِّقٌ بِهِ

لِكَلَامِهِ لَا يَحْتَسِبُ لِمَحَبَّتِهِ

لِكَلَامِهِ غَيْرِهِ (قَوْلُهُ وَقَدْ بَدَأَ

بِقَدَمِ الْمَصْصَةِ الْحُجَّ)

عَدَمُهُ لَا يَبْرِي وَبِحُكْمَةٍ

فِي تَقْدِيمِ أَمْرٍ الثَّلَاثَةِ

بَعْدَ الْكُفَى وَالْمَصْصَةِ

وَالِاسْتِشْقَاقِ عَلَى الْوَصْفِ

أَنْ يَدْرُدَ أَوْصَافَهُ

الثَّلَاثَةِ

العرّة لحيوان يوم القيامة فمن شفع منكم فليصل عرته ويحجبه « ومعنى عرّة الخيل بيض
 وحوه والدين والرحبين كالفرس الأعزّ : وهو الذي في وجهه بياض ، والمحل وهو الذي قوائمه
 بيض . والإطالة هنا غسل نرائد على الواحد من الوجه من جميع جوانبه وغايته غسل
 صفحتي العين مع مقدمة الرأس (و) صاله (خجيد) غسل رأسه من الواحد من مساري
 والرحبين من جميع جوانبه وسدسه سدعت العبدس والساقين . وعلمك بقدر أن
 كلا من العرّة والتحصين شمل لكل واحد من الواحد والمسور . ولا فرق في شمل غلظيهم بين
 هذه من الترس وسوطه . لأن المسور لا يفتد بمسور حباله بالجمع (و) من سدسه
 (الموالاة) وهي تسريع حبله غسل العنق واليد من حذاف لأول مع اعتدال برمان

(قوله العرّة المحملون الخ) وفي رواية « إن أمي يدعون » نعم قوله أي يدعون أو يدعون
 فان الرغبة : الدعاء كالدعاء ، لكن الداء قد يسار إلى قيل ، من غير أن يصح به الاسم
 . لكنه لا يكاد يقال إلا إذا كان معه اسم حو فلا . وقد سعمل كل منهم على الآخر ،
 و سعمل اسمهم بضمهم كما هو في أي كلمة ه مسوون بضمهم شرح الرواية : كونه
 و كونه في محل هذا عند هذا الموضع شرح رواية مسوون في مسوون به كونه مائة . وعلمك بقدر
 من مسوون بضمهم . أن هذه التسمية تكون لمن يوصى في الله . وفيه
 في شرح الرشد في العرّة والتحصين هذه الأمة من توصى منهم ومن لا كما يقال لهم أهل القبلة
 من صلى منهم ومن لا وقال شيخ الإسلام في شرح البحاري : ولا تحصيل العرّة والتحصين
 إلا لمن يوصى . غسل من يوصى فلا تحصيل به من يوصى فلا تحصيل به
 لأنه قول لا يسبح على قول الشيخ في ذلك حذاف من وصو حال حذاف
 كما شعر تعسره توصى من مات من أولاد المسلمين بعد أن تم شمله
 كذلك وحصل حذافه لأن كان معدود فيه فلا يدخل من وصو العبدس
 ماله عنه وصو حصل من يوصى من يوصى
 ولم يجمع (قوله فليصل عرته ويحجبه) وسن يوصيهم في التسمية بعد كما سيأتي في
 ثم حذاف على ما سبى والعرّة والتحصين ولا بد منه في حديث من العيين قوله من آثار البوص
 لأنه للقال وما خرج مخرج القالب له (قوله في وجهه بياض) وقدره بضمهم كونه في
 حبه وكونه فوق وعنده لمصاح والعرّة في لحيته ماض فوق الدرهم (قوله الرشد على
 الواحد) ومن واحد له واحد بالإطالة غسل مراء على ذلك (قوله وهي
 التاسع) شرح المعنى فتأمل فيها على مهلة انظر حصول أولاده لأن هذا مع
 مافله كأنهم في زمان واحد بعدة غسل ومعلوم أن هذا في عصور لا يزيد بينهم
 (قوله قبل حذاف الأول) لو مسح رأسه بآدمي غسل رحيب وكان لتحصين من مسح رأس
 وغسل الرحيبين لو لم يفرض اشتاله على مسح الأذنين لجف الرأس وبواسطته لم يحصل الحذف للأذنين
 بغير غسلهما قبل غسل الرحيبين فهل جمع ذلك من أولاده أو لأنه نظر ولا بعدد سبى كما هو غسل
 وجهه ثلاثا وكان بحيث قصر على الأولى حصل الحذف منه وبين اليد الثالث لم يحذف
 محبه وقت حصول الموالاة وفي شرح الدهقة إذا غسل ثلاثا فاعادة بالأخيرة قل من عنه هل
 شمره الولد بها وبين الثانية وبين الثانية والأولى حتى هو يزال من الأولى والثالثة
 الثالثة والعصو لدى بعده حصل من أولاده فيه ضرر لا شرط في لاسحه غيره

في هبوب ريح سخن أو آية شدة نحو مرد وستانى أن ييب يسكن بغيره والتعبير بالشفيع
 هذا هو نفس الشفيع من من أن لأول أحد لك، خرفة وأما الثاني معنى الشرب فلا يظهر
 هذا إلا بوجوه سكاف وبنى من سن البصوة أشد كثره ذكر في المطولات وأشر إلى حتمها
 فقال (ويقول بعده) أى بعد عرض وصوته مسسب القصد إفعاله إلى الله (شاهد أن
 لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله) أخر من «نوصاً فقال شاهد
 أن لا إله إلا الله الخ فتحت له أبواب الجنة الثمانية يدخل من أيها شاء» (اللهم احصى من
 التوابين وحصى من الصالحين) روى الهمداني (سجدت لهم وحمداه شاهد أن لا إله
 إلا أنت أستغفرك وتوب إليك) أخر من «نوصاً فقال: سبحانك اللهم ويعمدهك الخ»

(قوله هبوب ريح سخن) هو شمس ما غلب على ظنه حصول النجاسة ويوحى بأن التصمغ
 بسحبه إما حرم إذا كان سعيد عشت واما هذا نفس من فعله وإن قدر على دفعه، نعم يسعى
 وحواله إذا كان يوب أو يكس، ما عسى به وقد دخل الوقت (قوله لا الشفيع) هو مسكون
 الشفيع وقوله شفع من باب فهم وقوله معنى الشرب قال في غير هذا يقال شفع الثوب العرق وشفع
 الخوص لك، شربه وشد فيه أحد (قوله وبنى من سن البصوة الخ) ومنها ترك الكلام وفي
 فتاوى شيخ الإسلام أنه من هن حرج السلام على المسجون بالبصوة وبسبب الرد أولاً فأجاب
 أن التضرع له شرع السلام عنه واجب عنه الرد، وهذا بخلاف الشفيع بالتفصيل لا يشرع
 السلام عنه لأن من ثبته أنه قد كسب منه ما سحى من لا يذبح عنه فإنه قد يفسد بحال
 حيث أنه في (قوله وتوب بعد) ما عسى به أى عتب بوضوء حيث لا يتلون بينهم
 فامس عرقاً عن جبهته ثم أتى بغيره من توب فو فليس أن تكلموا به وبعبارة بين ذلك
 وهو صريح في أنه من حال الفصل عرقاً لأن لا يأتى به بوضوء وقبل ما رس عن المسجون
 رملي أنه يأتي به ما لم يحدث وإن من التضرع سنة بوضوء كما أنك تكلمه قال في صلاة العمل
 بعد قول نصف وشرح النواص سدوح وقت التضرع بوضوء، هل توب سنة بوضوء بالآخر من
 عنها كما حثه بعضهم وقرئ مع وبن الصبح فإنه لا يهوت طلبها وإن فعل بعضها في الوقت
 فاصد (بإرض من ربه) من سجد فتدبره أو روى كما جرى عليه بعضهم أو يقول الله
 عرقاً حمالات أو حها نالهم كما أن الله قول نصف في روضه وشتج من نوصاً أن يعلى
 عرقه (قوله بعد سنة) أى كسبه الدار حتى عند قوله أشهد أن لا إله إلا الله، ثم
 السبب خلاف ما بعده صفة النفس من عذري اجمع ذكره (قوله أبواب الجنة الثمانية)
 أى إكرامه وإلا معلوم أنه لا يدخل إلا من واحد فقط وهو ما سبق في علمه سبحانه وتعالى دخوله
 منه وصاحبه أن لا يفتل من فعله وبمرد وحده في عمره ولا ما عسى به (قوله وحمداه) وأوه
 رنده بكل حمد وحده أو عاصية أى وخدائى سجدت جميع (قوله أستغفرك)

(قوله معنى الشرب) قال
 الطوهرى شفع الثوب
 العرق بالكسر وشفع
 الخوص مد بضمه شفا
 شربه وتشفه كذلك

نفسه معنى أستغفرك أنت مستغفرك أى سجدت منى من نفس تحو فهى
 لا يستدنى منى در خلاف من عمة وعاهر كدعهم بسبب وأول إسك وبمرد مسسب
 بالتوبة واستشكل أنه كذب وخطأ أنه خبر معنى لا شيء أى شألك أن توب على
 أوبق على حريسته ومعنى أنه عبادة لثابت الخضع للسلطان وفى وجهه وحصى وحض
 لك سمعى ما منى بعض ذلك هو حجب

كتب في ثم طبع تطابع فلم يكسر إلى يوم القيامة والرق يفتح الرأى والطابع يفتح الب
وكسرهما هو الخاتم ، ومعنى بكسر ه ينطق به : من واعتذر من حذف ه ، لأعضاء بقوله
(وحديث) بالمحكمة أى أسقطت (داء لأعضاء) وهو أن يقول عند غسل كفه اللهم
حفظ يدى عن معاصيك كما حفظت يدي عن معصيتك اللهم شئى نكروا وشكركم وعند الاستسقى
اللهم أرحم أمتك أرحم وعند غسل بوجه اللهم اغسل وجهى يوم تبيض وجوه وسود
وجوه وسيد غسل الدنئى اللهم اغسل كفى حتى وحسنى حسنا وسدا وعند غسل
اليدى اللهم لا تعطينى كفى شئى ولا من وراء يدي وعند مسح الرأس اللهم حرمت
شعرى وشعرى على النار وعند مسح ذى الين اللهم اغسل من يدي سمعون النور سمعون
أحسبه وعند غسل رجليه اللهم سبى على الصراط ما روى فيه رواه (لا تأكل له)
فى كثر الحديث وإن كان الرأى قد ساقى بحرف والشرح من سبى فى نصف فى كثره
وسقيحه د حتى فيه شئ من الشئ الذى لله عنه وسبى وأما الشرح أنه قال الرأى
والروى أنه روى عنه صلى الله عليه وآله من شرب فى شرب من وجوه وإن كان
ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف فى مسائل الأعمى وعنده غنىمة وقد سمع الله على سببه
وأقرب به وقد سجدت أيضا عند غسل كفه وسجدت وسجدت لحق السجدة على ما روى فيه
وفى نصف فيه باعتبار الصحة فإما سجدت وروى من الضعيف فبعضه بعد سبب سجد
ذلك ، أو يستحب سجد حسنة وأما شرب العمل بالحديث الضعيف عند شدة ضعفه وإن
يحدث تحت أصل عام وأن لا يفتقد سببه بعد سبب وفى هذا الشرح الإجماع لا حو

فائدة - من قرأ فى وصونه - إن أم - فى سببه لئلا يجره واحده كان من القديس
ومن قرأه من يمين كفى فى دواش شهادته ومن قرأه بارك حسنة الله بحسنة داء فومن
نس قال السيوطى فيه أو تحسبه بجهون داء من تحمى الله فى من حارث داء حارث
الناوى ثم رأت فى حجب داء داءه ويس أن يقول باسمه وصلى الله على سيدنا محمد وآل محمد
وسلم وأما أثره - شئ لا أن كاهو لئلا من شرب من الاغنى عالج بدت ه ه سن
بعد قرأة السجدة داء كونه أن يقول اللهم اغفر لى ووسع لى فى رزقى ووسع لى فى رزقى
ولا تغنى عا رزقى عنى ه سوسنى فى حسن مؤان داء وس أن شئى جمع ه داء كاهم
مسبب القدر لصد رداءه يد و عهده ووتعه أنمى ه حج كاه سن برار موسى على رأس
لدى لا شعر به (قوله كفى فى الحج) شئ وسجدت بعد وسجدت لأن الضم لا حصر عليه
(قوله دعاء الأعضاء) فبعضه أن هذه الأدعية كفى فى الحج وسجدت على سيدنا محمد وآل محمد
والصحة والاستسقى والأدبى من فيه لا أن شرب أراء داء داء كونه فى الحج
(قوله وحسنى) لا شك كل حمد شئ فيه داء بجماع مع شئ عهده شرب حسن فكان الرأى
طلب عهده كاد عليه الكتاب واسمه من حقت حسنة وأن حسنة على حسن إيا هو
دائمه واستهولة فكان صلب عهده داء كلة ضمت داء حسن على حذقه فراجع (قوله اللهم
حرمت شعرى الحج) رادى شرح السجدة وصلى تحت عا سبب يود لاص لا صبت (قوله
وباستحسبه) أى يستحب الله كذا الأوصاء وهو شهد شئ لا لله إلا لله الحج (قوله
شرط العمل ، حديث الضعيف الحج) شئ سوا كان العمل به شئ غنى عا داء داء قد نقل
يتأكل شئ من المقسدى به يكون عهده سبب فائدة عهده لحكم بعد من شئ تحت

(قوله وس كان الرأى)
(قوله عهده) أى دعاء
الأعضاء من حيث هو
ولا فالرأى م بد كفى
لحرف جمع الأدعية
بعضمة (قوله فاب
الرأى) أى لأنه قال
حج على الاستحباب
ثم بعد السبب والخلف
(قوله أنه روى عنه)
شئ من حيث هو ولا
الشرح م بد كرى جميع
داء كاهم وبتاد كرى
مادى للحرف فقط (قوله
وباستحسبه) أى قوله
أشهد ش لا لله إلا الله الحج
كاهو ظاهر وإن أوهمت
عاهه حله (قوله أما
دعاء ورويه الحج) كان
عرضه فيه خواب عن
قوله الشرح لئلا قال
الرأى والنووى أنه
روى الحج .

رافع للحدث لا مسح ولا تارة حوزة من نفسها من حيث في راحة ما يشاء ولا يمسح فيها
ويجعل الأخرى لم يجر كما سجد في معناه ما يرد لنفسها وأما من إحداهما في الحذف والمسح في
الأخرى فهو لم يكن له إلا راحل واحدة جار لمسح على جميعها ولم يمسح من راحل الأخرى أنه فلا
قد من سجد في حوزة مسح عنه موكب إحدى حصة عنه حيث لا يحسنها لمسح الحذف
في الصحيحة يجر مسح عنه لأنه حذ لمسه عن راحل العبد وهي كالحقيقة في السر في
شرطه وكيفية وحكمه وقد شرع في ذلك فقال (حوزة في المصنف) ولو جاز أن يمسح
بعد لمس فاسم وعبر بالحوار - به أن لا يحذف عما ولا من لا يحذف يكرهه إذا
المسح أفضل وهو كذا في أصالة وهو من كذا كذا راحة عن السنة لا يرد ثم لا يمسح عنه
أو شك في حوزة حوزة معروض كذا في لامي حيث حدد معه حوزة أو كذا من
يستدعي به

(قوله رافع للحدث الخ) أي على الأصح في الرواية حذله من راحل عنه كذا رافع في المصنف
هذا الخلاف ويمكن أن يقال من فائدة ما من من أنه غسل حصة في الحذف بعد مسحها من
إحدى المسح فلا يرد في راحة المسح ص مسحة راحة الحذف رافع في سر مستعملا
لرافع الحذف من استعماله وهو نعم أي حذ حوزة الخ (قوله به) محسن له إلا راحل
واحدة جار للمسح على جميعها

فرع - لو كان له أزيد من راحلين فسمى به لانه من أن يمسح في كل واحد حذ ومن
مسح كل حذ لأن مسح حذ واحد لرحل واحد من بعد مسح بعد الأرحل وهو كل واحد
رائدا فإن يجر فلا عبرة به ثم إن يوقف الحذف في الأصلية على راحة راحة معها حذ
مسح الحذف على الرائد ولا يكن عن مسح الحذف على الأصلية ولا يرد من نفس فيها ومن
مسحهما وهذا كله ظاهري ومأمور والرجوع لكن إن كان يرد راحلها في محل وحده يجر
لذلك أثر في المسح إلا إن يفرق مسح على راحل الأخرى من على مسح أقول فيس
ما من له في الوضوء أن عمل ذلك حذ كذا إن على سمب لأصله ولا يجب إترده حذ
حذ أمكنه وإلا أحدهم ومسح على كل منهما (قوله فلا من سجد) أي حوزة المسح
عنه (قوله مع حوزة مسح عنه) أي حذ حوزة الخ (قوله لمسح) أي في حذ حوزة
وأما ما روى الحسن البصري فمسح منه ما يدل على خصوص الوضوء (قوله بإشراة إلى أنه الخ)
لأن لتدبر من حوار المستوى الطرفين ولا يباقي أن الحوار يخلق على ما قبل حذ فصدق
لذلك كله (قوله وإي أن العمل الخ) تتأمل وجه الإشارة لأصلية العمل من حوزة قال المسد
منه الإباحة وهي لا تدل على أصلية غيرها إلا أن يقال ما ذكره من وجوب العمل من على
أنه الأصل وقد ذكر الحوار في مقابلة شعر تحبسه لأصل وهو شعر أنه متصل بنفسه يعمل
لأصله (قوله راحة من السنة) أي من تعرض عن السنة فخر أن في السنة يستص
لا فلا حصه أنه أفضل فلا يزال راحة من السنة قد تؤدي إلى الكفر لأن من يحذ إن كرها من
حيث نسبها للرسول صلى الله عليه وسلم (قوله مع معروض) وعقد حذ عبد أقل إراشت
في الحوار فكيف يقال الأفضل للمسح (قوله لا من حيث حدد معه حوزة) أي وإذ لا يكون
المسح بطلا لعدم حرمة بالية

(قوله به لا يحذف عيب)
أي من محضرا كما هو
صريح عبارته وحيث
ولا يمسح التعبد بالحوار
بالقبي الذي أروده الشارح
بأنه لا يمسح به أنه حوزة
له حذ والعقد إلى
المسح ثم من شحذ في
الحاشية رافع في كون
هذا من الواجب حذ
من من شربته أن لا يكون
حذ أو حذ من لا يمسح
الأخر (قوله وهو كذا في
أصله) أي في المسح
(قوله بإشراة من عدم
أفضل عنه) عبارة
عنه لا بإشراة العمل عليه
لا من حيث كونه أفضل
منه وفي بعض مسح
الشارح لا بإشراة وهي
مسووة بالعبارة المذكورة

أو وحده في أنه كونه في أن تروى وقد حب كل حب حوب حرفة أو إضاد أو إضاد أو إضاد
 مؤد عند حسن وحده ووجه لا يرد لا يرد مسح به أو حاق بوف وبو شعب بأحسن خراج
 بوقب أنه حتى أن يقع إضاد منه من ركوع الثاني في جمعه أو بعد عليه الصلاة على مس
 وحيف سجد من سجد أو كان لا يسحب شرحه محال وحين يوقت وعده ما يمكن مسح
 فقط خلافه من إضاده محال وهو مستهزأ ومعه ما يكفيه لو مسح ولا يصحبه من غسل فانه
 لأخر عنه من حب مسح عنه فانه من إضاد فعلى أنه قد ينشئ عنه ولأن في
 صورة إضاده من حب الطهارة وهو قادر على أداء طهارة وحب عليه بالماء باستصحاب حالة
 هو حب وفي صورة حب حرفة إضاد لا يرد لا يرد فلا وجه تنكبه في يأتي فعلى
 من إضاد محال وهو محال عند خراج بوضعه العسل وبه منه ما يرد به الحاسة (للحم) ولو عاصيا
 بوضعه والمساير غير غير محض مثله (بوضعه) غير من حب أنه صلى الله عليه وسلم أرخص
 للمسلمين لأنه لم يأتهم ولم يرد في غير حب من حب من مسح عنهما (والمساير) بشرط قصر
 (بوضعه) منه دهان به حدث ما يرد منه فانه من حب من الأيم ثم ما حرم وبو

(قوله أو وحده في أنه حب) قال حجاج م حاصد هذه هي غيب قوله حجة عن السنة لأن معنى
 الإضاد إضاده في حب الإضاد من حب كونه أفضل من أو وحده في أنه كرهته ب
 منه من عدم التفرقة مثلاً لا يرد في حرفة منه ثم من من حب من حب (قوله
 وحده حب) م يرد كرهه من حب ولا يرد في حب كرهته قال حجاج وقد حرم كل مسح محرم
 عند إضاده في الكلام في مسح الغريش من حب حوب الله وحده وهو في ذكره حب من حب
 م حبان من مسح من حب كرهته ولا يرد في حب كرهته (قوله أو إضاد أو إضاد)
 معطوف على قوله حرفة ثم على سبعة وفي حب وحده إضاده هو أفضل لا وحده ويتبع محله
 على محرم حوب من غير من حب من حب إضاد أو إضاد من حب إضاد أو إضاد
 إذا عارضه إخراج الفرض عن وقته قسم الانقاذ اه (قوله أو حب ماؤه) محرم حوب أو لا
 فلو كان ما معه من الماء لا يحصل منه بعد مسح الرأس ما يمكن العسل ومعه يرد فعلى أنه مسح
 به (قوله في الجمعة) أي وتعميت عليه فان كان مسافراً أو قريباً أو نحوهما من لا يرد عليه الجمعة
 يجب كما هو في حب (قوله من حب) أي وهو ليس لحسين (قوله وإزالة الحاسة)
 أي فلا يمكن مسح فيهما ويقتضي بوضعه أو يوترعها فانه من حب من حب لأن العسل
 لا يرد في حب كونه في حب واحد وأما الحاسة فمعتوب في حب مع بوضعه شرط العلو
 قد يعرض لحب ما سجد وحده العسل كالحوف من حبها م يرد في حب كونه فانه كان
 المسح عليها معرضاً لرد منه عنه (قوله حب محض بفضله) أي يكونه قصراً أو معصية
 أو سوء بفضله (قوله ولو دهانا إلخ) وصورة ذلك أن يقصد بخلافه وطيه نوايا أن
 لا يفيق فيه في حب على حب نقي ما سجد دهان فقط مثلاً كان فوق يوم ويبدد ودون ثلاث ه
 حب وحكمه أنه مسح من إضاده حب كان سفره مضافة قصر وأقصر من الثلاثة وإلا كان طول
 سفره مع كونه لا يرد في حب وهو مضافة قصر شيوخه كما يرد ذلك من شرح قوله الآتي م ستوف
 منه سفر

(قوله وقد حب) أي
 حب من حب
 حب من حب
 حب من حب
 حب من حب

أحد من بعضهم اليس وسو الخور لا ليس الخلف أن يحدد الوضوء قبل حدثه بل مسح كعدد كفى المجموع وأقرب كلامه نصف أنه يوجباً بعد حدثه وغسل رجليه في الخلف ثم أحدث كان ابتداء مدته من حدثه الأول وهو كذلك أنه يصرح انشراح ثوبه على شرح الفروع وثوب أحدث وهو مسح حتى انقضى لمدة لم يجد لمسح حتى يثاب على طهارة (فان مسح) بعد حدثه وثوب أحدث حليه (حضر من سافر) سافر قصر (أو عكس) أي مسح سافراً فأقام (لم يستوف مدته سافر) يعني بالحقير فيقتصر على مدته في الأولى وكذا في الثانية إن أقام قبل مدته وإلا وجب الرجوع وغير من غير مسح أنه لا يرد بالحدث حضراً وإن تنس بالمدة ولا معنى وقت الصلاة حضر وعقابه يثبت هو باسحق لا بالسر الذي به الرحلة (وشروطه) أي حواجز مسح الخلف ثوباً (١) أحدثه (أن تنس بعد كل ظهر) من الحدثين للبعد المار فلو غسل إحدى رجليه وأدخنها الخلف لم يمسح لأخرى لم يمسح بل سجد ربع لأن لم يدخلها لأن إدخال الأولى كان قبل كل شيء وهو مد المسح وهو منها مما يجب .

(قوله شدان (١) كذا في)

مسح وهو الأصوب لا ي
نزل عليه كلامه الآتي
هائلي الأول للنس على
كأن الظهر والثاني
الصلاحية بأن يستجمع
الشد من المذكورة في
كلام المصنف والأول
راجع للنس والذي يثبت
الخلف وفي مسح أمور يدل
شدان وقد علمت منها

(قوله أحد من بعضهم اليس) أي في قوله لا وف مسح رجل الخ (قوله ومثله) أي مسح
المس وسافر قصره على مدته كذا يصرح في أنه إذا كان من المسح قبل حدثه لا يجب المدة
ولا من لإضافة ثوباً آخر بعد حدثه الخلفي ثم لا يوجب أن يرد بالحدث آخر وثوباً
أولاً بعد جمع ما أخر من مسح ومس آخره بل كان لا ثوباً ثانياً أو حاداً أو حاداً أو حاداً ومن
أولاً بل كان ثوباً واحد أو ثوباً اثنين في المدة وقوله لا شياً وقاس عليه شيئاً
مس والمس واحد الكلاهما في وجبه يثبت بهي على وفي مذهب قارئ المس وحروج
الخارج هل يجب منه من ثوباً لأول ومن ثوباً ثانياً في غير الأقرب الأول لأنه لو ورد
كان قاصداً للمدة بل لم يمسح ابتداء خروج الثوب من الحدث والمس قبل أن يمسح فيكون
كحدث (قوله حتى انقضى مدته) أي وثوباً من غير من السهر بعد (قوله حضر) خرج ما لو حضر
الحدث في الحضر وهو مسح فيه فانه إن مضى مدته (قوله من السهر) وجب حدث المس وإن مضى يوم
مثله من غير مسح سافر ومسح منه من غير مسح له فانه سيقطع مدته سافراً واشتداه من
حدث الذي في الحضر هكذا يصرح في كلامهم وهو واضح يثبت عليه ببعض ولا بد من الوهم
إلى خلافه شحذ به من الخلفي ه سم على مذهب وما ذكره مسند من قول الشيخ وغيره
من اعتبار مسح من فونه أيت وثوباً أحدث وهو مسح حتى ينصب الخ (قوله ولا وجب الرجوع)
أي عند إرداء الصلاة (قوله لا علة بالحدث الخ) أي لا يضر في ذلك كون ابتداء المدة من الحدث
كما وسافر بعد دخول وقت الصلاة حضر فانه يجوز قصرها في السفر خلاف ما لو شرع فيها قبل
سفره قم (قوله وعقابه) دفع به ما يقال المسح رخصة وهي لا تنطبق بالمعاصي ووجه الدفع أن معنى
فولمه الرخص لا يسلط بالمعاصي أن الرخصة لا يكون سبباً بمعصية والسفر هنا هو الخور للمسح
وهو بعضه (قوله مسح الخ) أشركه إلا أن ذات الخلف لا تتعلق بشروط فإن الشروط إنما هي
في أحكام (قوله ثم غسل الأخرى الخ) ومثل ذلك ما لو قطعت الرجل اليسرى فلا بد لصحة المسح
من ربع الأولى وعوها وأما وليس انتهى غسل اليسرى ثم ليس اليسرى بعد طهرها فقطع اليمنى
فلا يكلف ربع حب اليسرى ثوباً بعد كل الظهر (قوله ربع لأول) أي من موضع القدم انتهى
على وإن لم يخرج من السابق .

فمن وصول الرجل إلى مثله غسل له بحر المسحوق ثم جمع عليه خديتان فغسل فغسل
 وضوءه عنهما أو عن الحصة وقيل لا بد من مسح الخديتين غسلهما فغسل غسله فغسل
 منه قبل كل صغيرة وقيل نصف كل شيء في كفيه بي مذهب ربي الشافعي ثم يغسل خلا
 وأدخنها فيه ثم الأخرى كذلك آخره ولا حرج في ذلك بعض وسكر الشاهد له من التيمم
 وحكمه أنه إن كان في ثوب الماء بكنة مسح به واحد به رغبة وضوء لكامل وإن
 كان مريض ونحوه فحدث ثم بكف وضوء مسح فهو كذا ثم حدث وقدمه وعن كذا
 أنه كور حائر أم لا فيه قد نال شوي وشوكة فيه حرمة وضوءه من غيره خلا للحي
 في شرح جمع الخو مع في الحصة على الكتاب لأن الذي يكون لما صلحا كذا كره قوله
 (سائر محل فرضه) وهو الرجل التي هي محل اللبس من ثوبه ومسح له من الأعلى فكس
 من العورة كافي الرشح النافذ حدث لا يمكن من خلافه هذا إن أمكن ما به انتهى عليه لأن
 التيمم بها مع شهودها وهذا مع الرواية وهو يخرق من محل الفرض وإن من حرمة أو يهرق
 من محل الفرض من موضع الخرج من موضع من وصول الماء منها لعسر الاحتراز عنه بخلاف
 وهو بعض الفرض وضوء المسحوق والتيمم أو ما لا على اعتدائه به بصر إن كان الباقي
 صافيا يمكن ما به انتهى من كذا فلا يكون حسن ولا مسح إلا في كذا من كذا
 انصبود الأقصى من كذا مع ما عاهد من من مسح وخو كذا مع كذا ولأن الحب يدل على
 الرجل وهي لا تظهر من تحت الماء بل غسها فكيف مسح على البدن وهو يحس العين

(قوله غسل وصول الرجل) خرج به من كذا الوصول أو مقرب به ويمكن توجيهه في المذاهب
 أنه بل وضوءه كذا مع كذا مع كذا وصول المذاهب على الحديث لقوله الفقهاء ووجد
 بعض أهوا مش حذمه من كذا كذا عند خوفه فيه (قوله وقت بالادراج) مع (قوله قبل
 كال مذهب) ويمكن أن يكون عدة فائدة بغيره كمال إلى الحاصل لهما مذهب كس كامل
 بعد الحدث الأكبر في عدة اللبس ما به من كذا لا تصح (قوله وجب الخ) مختلف على تأكيد
 تضمنين أراد معنى ذكر والمعنى كذا كذا ولا حرج في ذلك على كذا كذا كذا
 والتقدير وقول المصنف كذا لا بد من كذا (قوله الشبهة أو التيمم) بكسر أو ضم على
 (قوله ولأن الحب الخ) قصيته عدة نسخة مسح الحب إذا كان على الرجل حدث من شئ أو دهن
 حديد أو من شوكه صهري أو سود تحت أظفارهم سم على حجب ثم رأيه على مسح من فيه غل
 والقلب الآن إلى الصحة أميل وعليه فيمكن الفرق بين الحائل وجاسة الرجل بين السجدة
 مسافة لعدة إلى هي المتسودة أو نحوها ولا كذا لك الحائل هذا وقد يؤخذ من صحة مع
 وجود الحائل من قول الشافعي في مسئلة الحرموق فإن صلح الأعلى دون الأسفل صح المسح عليه
 والاسفل كاعتاده (قوله ما قيل بحاسنها) عمومته يشمل النجاسة المقتضية بها وعنده ولا يكون غسل
 الرجل مع سوء النجاسة كذا كرهه وعن وجهه أن ماء العين إذا حفظ بالنجاسة بشره قطع من
 الغسل عنها لكن هذا لا يشكل على ما تقدم في شروحه الصلاة في حوائج المسح من من أن يقرر أنه
 لا غسل ثوب فيه من الغسل داخل بطنه من الأوساخ لم يصرف ماء النجاسة وبقي عما أوردناه من

(قوله ولا حرج) معصوف
 على مذهب ربي لا
 الاضافة والتقدير كذا
 التي لمذهب ربي والحق
 لاحمال الخ ولا يحتاج
 حدث إلى تقدم مصاف
 من بعد حمل فهو أولى
 بما في حاشية التبيين (قوله
 وقد مر) لا يمكن أن من
 حمله ما مر فيه أريد أراد
 أن صلى فرضا ثانيا يرفع
 ويأتي بظهر كامل وظاهر
 أنه لا يأتي هنا لأن الصورة
 أنه غسل ما عدا الرجلين
 فالواجب عليه هنا بعد
 الترفع إنما هو غسل
 الرجلين (قوله لأن القصد
 هما مع شهود ماء) أي
 ومن لاربه مع الرواية
 (قوله فلا يمكن غسل أي
 قوله ولم تجس كالحسن)
 أي لا يمكن مسح عنهما
 كاهو صريح كلامه بعد
 فثبت الظهارة شرع
 للفس وإن امتنع جعل
 قول المصنف ظاهرا حالا
 من ضمير يلبس خلاف
 ذلك

فوق مسح كالمنح على العمامة ، و قد وجدته حور مسح عليه ، حمل اسمه وحمل رحمة
ثم وضع الخيرة ثم ليس الخفة لا تنقأ ما ذكر . كان في قوله رحمة الله على عبده حور
مسح لما ذكر . وذلك أن حصة لا يكون إلا مسح على رأسه . مسح فحمل ذلك
وضعها على المل اندكور ، و يجوز مستوف قسم من معنى في (مسح) حيث لا يظهر شيء من
عمل الفرس حصول السهولة لدراسق به في قوله مسح . من عند المعنى ، يكف
لظهور حمل الله من يد منى ، و من مسح المعنى ليس مسح ، بل مسح من رخص شيء له
إد مشى ظهر ، و كان في حور مسح عليه معنى موحى . في الخفة لا نقول على محمد اسمه
ونظ من ذلك معناه من مرادة الله . والى في حور مسح على مسح عليه (و ليس مسح)
مما هو (أعلاه) ، و يظهر لعمدة (و اسمه) و حرقه و اسمه (حنونة) ، لأن من غير
في الأول و قدس الله في حور . و قد وضع أصابع على يده من جهة على ظهر يده الخفة
والسرى على رأس العبد ، و مراراً ، فتنبهى أصابع اليمن إلى آخر الساق والسرى إلى يده
بين الخفة

طريف استطاع في الظهيرة فانه يصدق مع ذلك على الساق عدم الالتصاق (قوله فوق مسح)
أي من شأنه أن مسح فحمل ما كانت الحصة لا تحب مسحها لعدم أخذها شيئاً من الصحيح
كما قاله الشهاب إرمي به على وجهه ، لكن سيرة شيخنا في قوله مسح عليه مسح هو
مسح . قصته أنه مسح مسحاً ، و أخذ من الصحيح شيئاً . مسح مسحاً على الخفة
الملبوس عليها ، وهو مخالف لما قاله الشهاب إرمي به . و قوله مسح (قوله مسح على وجهه مسح)
قصته أنها لو مسح من الصحيح شيئاً لا مسح مسحاً على الخفة لعدم وجوب مسحها حينئذ ،
و جرى عنها اليمين ، ثم رتب سبحانه إلى حور على هذه النسخة في حاشيته و قدس قوله أنه
ملبوس الخ ، و قصته أنه مسح مسحاً ، و أخذ من الصحيح شيئاً . مسح مسحاً على الخفة
الملبوس عليها ، بخلاف ما لو غسل ما تحتها ثم وضعها فانه يمنع للمسح على الخفة . و من شأنه
مخالف مسحها به ، ذلك أنه وهو مخالف لعدم من مسح على وجهه (قوله مسح)
وهو سهولة الارتفاق في الشيء به مع استيفاء شروطه (قوله والسرى على رأسه مسح)
لا يظهر من هذه الكيفية شمول مسح العقب ، لأن برز أنسبه وضع اليد على مؤخر العقب
حيث يستوي مسح ، ومعنى حمل ذلك أنسبه أنه ليس من الساق مثلاً . هذا وجه أسكرى
ذلك مفيداً لدخوله حيث قال قوله مسح العقب إشارة إلى مسح مسح العقب ولا شعر به
لأنه وفي حمله مفيداً له تأمل كما علمته ، وكذا ذلك هذه الكيفية : حمل حرف (قوله
فتنبهى أصابع اليمن إلى آخر الساق) قصته فونه إلى آخر الساق مسحاً ، الصحيح لأن آخر
الساق مائل بركة ، كما في وقد سمع أن آخره ذلك وإف آخره ، يعني القدم لأن ما وضعه على
الاتحاد يكون أعلاه و له وأخره شبيهه ، فاعلى لأدى رأسه ، وآخره وحلاه كما قاله شيخ الإسلام
في شأنه على حرورية . ثم رتب مسح على حرق قال به كان مهربك استجاب التحجيل . ثم رتب
في المجموع التصريح بخلافه ، اه بالمعنى فراجعه ، وفونه إلى آخر الساق يحمل أنه أمر الآخر من
جهة مقدم ، ويحتمل أنه أراد بالآخر الأعلى إشارة إلى التحجيل حرقه ، و عبارة العبد إلى
الساق مسح على مسيح وهي تف عدم استحباب التحجيل وهو الموقوف على بقائه عن المجموع

(قوله مسح)
أنه لا بد من وجود الاسم
ليقتضى خلاف ما ذكره
و صريح المتن أنه يسمى
خفا و صرح به الشهاب
أن حور

استدحلته ثم خرج سواء في ذلك الرجل والمرأة جرح حر أو مكروه أو عتق أو غيره قوله
 صلى الله عليه وسلم « لا جرح في شيء من هذه » (من قوله) « ولو من غيري » (كل واحد)
 كبر أو شتم في بطن أو غيره في الجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 والمصلحة في الشرح البصر على جرح في الجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 الحديث فيعتبر فيه الجرح والاعتداء والاعتداء في الجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 المسمى على أن الاعتداء في الجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 المعتد هناك لأن كلامه مجموع من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 كما قال وعنه فترق في هذه ومما جرح في الجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 جرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 يعتبر بالرجل أنه إذا جرح في الجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 والتكرير يوزع عن الفرج إلى الصدر ويكنى في الجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 "حسن" نزول فيه فأمسك ذكره في شرح

(قوله استدحلته ثم خرج) قال حبيب بن أبي ذية في الجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 عليه فلا يعبه العسل إلا إذا نصبت شهورها في بطن أو غيره من الأعضاء (وغيره)
 لا إعادتها قال ابن داود نصبت شهورها في بطن أو غيره من الأعضاء (وغيره)
 إذ حدثها وهو جرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 التوشيح - أحيب أن نصبت شهورها في بطن أو غيره من الأعضاء (وغيره)
 وجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 العسل كما علم بمصر .

فائدة وقع السؤال عما يودخل في جرح امرأة هل جرحه يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 عليه أنه أدخل ذكره فوجها أم لا لأنه أدخله نابه لدمه . وفي غيره لا يدخله هو ذو . وفيه كونه
 فائدة أخرى - سئل الشهاب من أين ذكر في كبر آخر من حب عبيدها
 العسل أم لا . فأجاب بالوجوب وهو من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 موجب للعسل على كل منهما (قوله ثم سئم) قال في التفسير أنه من حيث معنى من جرح
 الأنصارية والدة أس بن مالك يقال استهاسه . أو ميه . منه . ومكة . أيسة وهي الممتدة
 أو رمته . شمر . بكتبتها وكاتب من الصلوات الفاصلات ماتت في خلافه عن (قوله حكم
 المقتض في باب الحديث) سئم . جرح أن لا يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 لا يوجب العسل فقوله فيها من كالدبر إن يأتى على ما عمنده جرح أو غير ذلك على أنه
 أراد بالمادة الأصلية الفم ونحوه وأما الدبر فهو من الجرح . أنه جرح في بطن أو غيره من الأعضاء (وغيره)
 غير صريفة معتاد (قوله والنسب) أي كله (قوله وهو كذا) في الجرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 المعتد فيقتض الجرح من نفس الصلب . وحالف فيه جرح جعل العمل محتمل . جرح من حب
 الصلب وتحت ثياب المرأة وتعه ابن عبدالحق (قوله وهي عصابة الصدر) أي كبر (قوله فأمسك
 ذكره مع) عصابة مع على مهبج وفيهم تعصب . يحتاج أنه لا يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 حكم ما يوشه ولا لقطعه وهو فيه إذا جرح من استحل منى . كما قاله ابن أبي ذية . وفيه

(قوله سبوا في ذلك)
 في جرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 جرح من غير أن يمس به شيء من الأعضاء (وغيره)
 ما في

في ظاهره فلا غش لاحتمال أنه أصابه من عذره (وامرأه كرحل) في من حصول الحسنة وما يعرف به الله من الخواص الثلاث عن الأصح من اضطراب حول عبود الأذن (وخدمه) في الحسنة (محرم المحدث) الأصغر لأنها أعظم منه (وسك) مسجداً بقوله تعالى ولا أحب إلا عذري سبيل - وقوله صلى الله عليه وسلم «إني لأرجو أن أسجد خائض ولا حب» ومنه رحته وهو أود وحاج حديده وإن كان كله في هواء الشارع كما تنصيه كلاًه مجموع ومن ذلك ما لو كان المسجد شامخاً في أرض بعض بلدان وبن في حده ملك في يظهر و يترك النفس الساس في التفسير مع أن حرمة الأرض تكفي من حرمة المسجد بأن المسجد من أهم في كل جزء من أجزاء تلك الأرض التي وقع فيها المسجد كان صدق عبده أنه كثر في مسجد شامخ بخلاف القبر مع التفسير فإنه غير مهم فيه بل من غير عبده في صدق عبده أنه من مسجد شامخ وأما فاحش المسجد بكونه ملك لا حرمة عن كونه يسمى مسجداً ولا كونه ملكاً بل كونه حائطاً يستعمل فإنه يخرج عنه كونه يسمى مسجداً إن رددناه إلى أنسبه كغيره من حرمة ما سجد

(قوله أي بالجانية)
وأما بالخيفض فيأتي في
بأنه وكذا استفسر وأما
أما فلا تأتي فيه من كره
(قوله وحاج حديده)
فيه أنه وإن كان حلاً
في وقفيه فهو مسجد حتى
إن المسجد اسم لهذه
الأنسية المخصوصة مع
الأرض وإن لم يكن داخلها
في وقفيه فظاهر أنه ليس
له حكم المسجد (قوله إن
راد عليه التفسير) لأدخلك
لهذا في التسمية وعدمها
وأن هو حكم شرعي
فقد به الحرمة .

ما اختاره لم أر في ذلك شيء وإنما قد خرج من الثاني لا يبره من ما نصه منه ملك وأنه لا يدي به في الصورة الأحرار هـ حجج وفي ما يرد كرهه من كونه من حرمة من حيث عليه إعادة العسكارية على ما يوافق من أن ما يوافق أنه لا يوافق ما يوافق من أن ما يوافق كان محاطاً بالأحبار وأما في بعض في بعضه هـ حـ وليس مسجداً بل من أنسبه ما يوافق صلاة من المجلس فمضى المجلس وسجد براه دونه من هـ حـ بذكر التسمية بعينها قال ما أتى به بخبره مع بده في السنة بخلاف وصو وحسب في هـ بيس الشهادة وسك في الحديث فإنه لا حب عليه شيء ثم رأيت في سم عن حجج فرع عمل تسمى ما اختاره ثم إن الحال على وفق ما اختاره فيتحقق أن حرمة المسجد في وقفيه بل من حرمة الإحرام إذا كان حلاً في وصو لا حرام والإحرام إذا كان محال في مسجده المسماة بأنه مخرج في وصو لا حرام (قوله في مخرج) في موقف فيه مع فرض السلام في كونه لا يمكن من مخرج ومن هـ حـ مخرج مسجداً ومن هـ حـ مخرج فرع كان في الروس وشرحه وإن أتى في دونه وأنه هو بظاهره منيا الخ اه قال حجج وعلمه حيث احتمل ذلك عدده في شهر اه (قوله وإسكث) رد حجج ومن هـ حـ كان في الأعسكاف أو يكتفي به بأدنى منه لأنه أعظم كل محتمل والثاني أمـ اه ويوجه فأنهم إنما اعتبروا في الأعسكاف لردده لأن مادوسه لا يسمى أعسكافاً ويؤاد هنا على عدم تعظيم المسجد بالمكث فيه مع الحسنة وهو حاصل بأدنى مكث ثم قال أمـ ومن حصله حل المكث له به حنيا وليس على مشهد في ذلك وحده وهو كافي في شرح العباد عن مجموع يا على لأجل لأجل في هذا المسجد عرى وعسكث صعب وإن قال الترمذي حسن غريب هـ وقصة قدس في الحسنة على المكث أنه صلى الله عليه وسلم بركه في الشريعة (قوله ومنه رحته) وهي ما وقف بانه حال كونه جزء من المسجد (قوله شامخ) أي فهو كالمسجد في حرمة مكث فيه على الحب وأخوه ونحو قسمته نور ويستحب لدخله النجاسة ودفع الأعسكاف فيه على تعظيمه كافي حشيه بادي قال سم والمفرق أن العرض من النجاسة أن لا يفتت حرمة المسجد برك الصلاة فيه فسجدت في التام لأن بعضه مسجد بل ما من حره إذ وفيه جهة مسجدة ورك الصلاة على تعظيمه والأعسكاف إما يكون في مسجد والشائع بعضه ليس مسجداً كونه جزء من حرج بعضه عن المسجد وتعظيمه فأنه - فإن المستوى في كنهه اسمي تفسر الوقوف على عوام من أحكام الوقوف ثم موضع

في ما يمكن له غير ان كان كعلاق يابه أو خوف لو خرج ولو على مال وتعار غسلة هناك
ثم جاء لغيره اسجد وهو الداخل في وقته فخرج به كبريت لمالك بعدد وبعث وعمله أيضا
في حق مسلم أما الكافر فله دحوله في أرض له فيه مسير أو واحد ما يقوم مسلم يابه فيه ودعت حاجة
في دحوله سواء أكان حب أم لا لأنه لا يبعد حرمة أم الكافرة إذا كانت حائضا وأمسك الثوب
فهل سمع كالمسلم في لزومه كالمسلم في شروط الصدق أولا كما صرح به في باب النكاح احتج
بالأخبار في الترحيح والفرق بين سمع على عدم حاجته للشرعة

القول صحة الوقت أي وقت الجزاء نشأ سجدا من أصله حيث أمكنت قسمة الأرض أحرار وإللا
يصح كما تحته الادعى وغيره وكأشبهه ويرى فيه عذره وهو محجب فقد صرح ابن الصاغ في فتاويه التي
جمعها من أحسنه فقال ومن التراب رد كان له حصص في أرض متعة وهي لا تقسم بينهم مسجدا يصح
(قوله إن لم يكن له غير) يعني أن يكون من القصد ورد وأما ما كان حرجا لم يجد ولم يمكنه المسير
إلا في الحرم لحوى له وأخوه وهو مسلم له واحد حرم إمام من المسجد فلم يجد من سافر منهم
اسجد على سبيل وهذا قياس قولهم رد كان مسلم واحد حرجا واحد شره أن يسمع ويكف
غيره لاسمائه فقتل ومعه يؤخذ أنه يسمع في مسجده إذا تمكنه من سبيل من أجل من أحسب له حول
للمسجد وهو حرج واحد حرم الحرم مثلا حرج الحرجين إن كانا في مسجدين واحد واحد حرج واحد
ثم حرج في أي واحد ما يمكن بعض أعضاء أو واحد ما كونه جميعا سكن معه حرج واحد من
سبعين في جميعها وبمعنى في بعضها فهو حرج في نفسه من سبيل المسير في الأحداث كمن أراد
السلامة ووجد ذلك في أومه لا يمكنه لا سبعين معه فيه بل لا يبعد بوجوب قتلهم سم على من حرج
فأما من لا ماء أحمد ربي الله عنه أن يحد أن يكون مسجدا سكن شره أن
يسوء ولو كان القتل تمكنه من سبيل فقه (قوله ولو على مال) أي وإن قل كسره وقوله
لا يبرأ مسجدا (ح) هل يرى به من حرجه كآخره أو كالأولى فقه به أحد من غير وقت فيه
غير والأول أقرب ولو شئت في كونه من آخره فقه بردد وعن المسجدين أقرب لأن يظهر أحدهما
وكونه من آخره حتى يمر مسوق واحد حاشية يصح جميع هذا وهو كره في التردد في المسعى
من حرجه يثبت باقي! فثبت أن له حرج في وقته لا يرى في التجمع وحج البردد على أنه هل يرى
ولا خلاف الخارج مما على ما ذكره الشارح من أن الداخل في وقته حرم ويصح التمسك به
بخلاف الخارج عنه كأي نهت به الرماح في ظهره يردد لأن مشرى على توجهه كره حرم استعماله
مطلقا وصح (قوله مسير) حرج وأمرأة حرج كان معه وحرج المسجد فقول لا يبرأ فلا حرج إلا أنه
في دحوله مضطرب عظماء في معنى الشارح (قوله ودعت حاجة) أي معنى مسجدا كسجد المسجد
ولو سجد غيره أو بعضه له لكن حضوره من جهته كاستفته أو يدعو عند قاض أماعير ذلك فلا
يجوز الإذن له فيه كدحوله ذلك في المسجد أو تفرج عنه في سبيله التي يدخل إليها ما أتى
لا يدخل إليها فلا ينعون من دحوله فلا إذن مسير لهم ولا على على النفس مسجدا بهم ماءها أو حرجها
معواولا حرج الإذن هم في الدحول (قوله لأنه لا يبعد حرمة) قول شيخنا زيادي بعد نقله مثل ما ذكر
عن حج وهذا بالنسبة لممكن أن هو محرم عنه الحائض مع الحائض لأنه محتجب بالبرقع فحجاب
عقبه أقول قد يشكل على هذا رضى صلى الله عليه وسلم لأسر من الكفار مسجدا فيه حيث كان
حراما وهو عسار آخره فقط لا يبعد عنه معواضي صلى الله عليه وسلم إلا أن يال فعل ذلك إشارة إلى أنه
يقول الكفار على ما لا يبعدون حرمة وإن كانوا يعفون عنه في الآخرة لكن يشكل على هذا
الجواب نصر يحكم حرمة إضمار إمام في رمضان مع أنهم لا يبعدون حرمة

(قوله له دحوله) يعني
أنا لا نمنعه وإلا فهو حرام
عليه بناء على أنه مخاطب
بشروط الشرعة (قوله
أما الكافرة إذا كانت
حائضا) يعني أنها
تسمع من فرائده الفرس
مطلقا وبه صرح الشهاب
ابن حجر لكن سيأتي في
الشرح خلافه في الكافر
الحائض معناه ما يشهد
عنه الحرمة هذا

كما لا يخفى وهو جامع روحه فيه وهما من أن لا يؤخره لخرمه كما يؤخر من كلام من عند السلام
 أنه لم يكتف فيه هو وروحه لعدم لم يحركه عما عتقها ومن كلامهم في باب الاعتكاف في توجيه
 يكون مسجد شريف صحته حيث قالوا لا يجاز أن يكون ذكر المساجد شرطا لمنع مباشرة المعتكف
 في المسجد لأن معها فيه لا يخص به فغير معتكف كذلك وحرج «مسجد المدرسة وارتباط
 ومصلى العبد وخوفه» وهل شرط الخومة تحت المسجد أو تكفي بادرنة فيه احتمال، والأقرب
 إلى كلامهم الأول، وعليه فالاعتكاف كافيه ما به من أصبه كالمسجد الحديث عن (والقرآن)
 حيث يقع به حيث يقع مع المسجد سمعته ويكنى به جو يعطى ويؤخر في ذلك بطقه
 حرف يقصد أن لا يقرأ في بعضه فالتحريم لذلك لا يكونه سعى فانه. والأصل في ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يقرأ أحب ولا الخوض فيه من القرآن» وهو وإن كان صغيرا
 له ما به من حرج صغره في حقه ليس به (وحيث أنه كاد) للحب (لا يقصد قرآن) كقوله
 في لا كل سم الله، وعند غيره من سم الله، وسند كونه سبحانه الذي سحرنا هذا وعند
 الصنفين لله وبالله تعالى بعدة لإحلال حلفه بالقرآن إذا كان يكون قرآن بالقصد
 وشمل ما إذا كان كره أو موعظه أو حكمة وحده أو أطلق كل حرج به سببه من غير قصد
 فلا حرج، وطاهر أنه لا فرق في ذلك بين ما لا يوجد حمله إلا أنه كآية الكرسي وسورة الإخلاص
 وبين ما يوجد حمله فيه وفي حقه كالحمد لله تعالى، رحمه الله تعالى وهو لأقرب للفقهاء
 ويؤيده أن الفصح على الإمام لا يقرأ فيه من قصد القرآن، وهو لم لا يوجد حمله إلا في القرآن.

(قوله الحديث) حرج به
 مسجد الحب كسره
 (قوله ولو يحرف) قال الشهاب
 ابن قاسم ولو يقصد أن
 لا يقرأ فيه وهو الصاهر
 انتهى (قوله إنما يكون
 قرآن بالقصد) أي عند
 قيام المصلي

(قوله لا يحركه) أي لا يقرأ فيه شيء كالحكمة المسجدة ولا جماعة فيه لا يقرأه على كونه
 حرجا مطلقا (قوله والأقرب إلى كلامهم الأول) وفي كونه حرجا مطلقا والى واستشهد به كلام
 السكي وارجع. وذكر ما لا يخفى (قوله والثاني) أي من غير قصد، وهو بدر فريده القرآن
 في وقت معين فحسب فيه وحده بعضه ولا يقرأ به من غير قصد، فالسمع عليه
 إنما هو السمع بالقرآن كما في الإرشاد وهو مدر، وحيث أنه على قرآنه لم كونه وهذا
 كقوله الطهريين حيث أوضحه عليه الصلاة والسلام في حق هذه الآية فيه، فالقرآن المسدورة هنا
 كما يلاحظ، وفي حق هذه الصلاة يتم وجوب حرمه وجوب، ومن ثم يجب إعادتها والتدليس له
 وجوب شيء أصبه حتى انتهى. وقبل ذلك كونه بالقرآن في حق هذه الطهورين حيث قصد القراءة
 كما قاله حجة الدين لأن حله مائة من صدق ما أتى به القرآن وهو تحفلوا الإحرام بالصلاة موجبا
 من الصلاة، أي يجب أن يقرأ القرآن، أي على هذا التقيل لكون الصلاة لا تصح بدونها وقياس
 مد كونه في قرآنه الآية في الصلاة في حق فائده الطهورين أنه لا بد له من قصدتها بالأولى فيما لو نذر
 الآية في وقت معين وقت الطهورين حيث قد سراً (قوله لا يقرأ الحب) بكسر الهمزة نهى
 وأصمها حجة بعده ه حرج (قوله لا يقرأ الحب) أي وذلك أن يرد معه من غير أن يحرم
 صحيح أو حسن (قوله لا يقصد قرآن) أي ويومع غيره (قوله إنما يكون قرآن بالقصد) أي مع وجود
 المسجع، أما سورة القلم بالقرآن مقصودا فإنه وإن قصد ويحب عليه، ثم رأيت في حرج
 نفسا محورا ما فيه لا في عدم وجوده في شيء يتصل به من موضوعه كاحسانه لا يكون قرآنا
 إلا بالقصد (قوله وفي حرج) كالمثل المدوس منه (قوله ويومع لا يؤخره بضمه الخ) ووجه التأييد أن
 تنصيصهم في المسح بين ما لا يوجد بضمه إلا في القرآن وبين ما يوجد فيه وفي غيره يدل على قوله
 القصر من كونه قرآنا، وحيث قصد لا يؤخره على حسب لسانه، القرآنية عنه.

قال خو حري وهو نفسه لسونه المموج بين الأدكار وغيره ، ثم قال إن كلام الركني من
 التفرقة بينهما ممنوع وضعفه ظاهر بشرط نفي أن قوله أدكاره مثل ،
 فواعنه وأحكامه وقصصه كذلك ، ومحل مع فرد حسب إن كان مسدودا فكأنه فلا يمنع
 منها لعدم عقده حرمه ، ولا يجوز تعليمه للكافر المعاند ، ومع نفسه في لأصح ، وغيره
 إن لم يرحح بالإسلام بحر نفسه ولا حرام ، وشمع من من منسحب من حرمه كدليل
 حرمه حملا مع حرمه من حرمه من خلافه إذ هو مع حرمه وشمع من منسحب من حرمه
 انقطاع ما في الإسعاد من أحد من كلامهم من قساستها كما ، ثم انهزمه الخو حري ،
 ويخو للحدب آخر ، والبر على نفسه من غير كراهة واضحة من حرمه نفسه إن لم يمنع
 نفسه واستمر في التصديق وفرد من روح النور ، وما ورد من كلام الله تعالى على رسوله
 صلى الله عليه وسلم النور والإحسان ، ثم مع كلامه على واحد من (وأفقه) أي وأفقه واحد
 العسل الذي لأصح بدونه (بمعنى حرمه) إن كان حرمه كان حرمه ، ورفع حرمه الحصر
 (قوله وضعفه حري) نعل وجهه أنه بعد ترك الكل في استثناءه لأوجه بمفرده من ما لو حرم
 نفسه فيه وغيره لأن الاستثناء لا ينافي من شيء منه والكلام في حكم الترتيب وضعفه لا يوجد
 فرق بين ما يوجد حرمه فيه وفي غيره ، ذلك (قوله وضعفه) أي وحرمه الترتيب لا يرحح
 عما ذكر فكأنه قال : نحل قراءة جميعه حرمه ، الترتيب (قوله فكأنه) مع (أي
 القراءة) بل يمكن منها ، أما قراءته مع الحذف فحرمه حرمه لا يرحح ، روح له معه حرمه
 عقابا ويريدى ، وظاهر كلامه اسرح أنه لا يمنع ويؤكد معده ، وحديثه على مسهقة ، ثم شرط
 يمكنه مكافئ من لغيره ، أن لا يكون معده أو حتى يرحح في محله ، واستثناس لها معده
 من كسبه القرآن حيث مع من قرأه (قوله وضعفه) (والذي من معده من أنه يرحح حيث
 كان معاده روح بدونه ، ولا شرط في مع كسبه من الإمام ، خو من الأخبار ، لأنه يهي
 عن منكر وهو لا يمتنع بالإمام (قوله يضعف) أي غير معده حرمه ، وعنده حجج في نفي
 الوصوه : ويحرم منه ككل اسم معظم يمتنع به معده حرمه ، وحرم بعضهم أنه لا فرق في
 له (قوله بخلافها) أي القراء (قوله وضعفه) ولو تمتع به ، وما فعل ذلك (قوله من
 قيسها) انظر مرجع الصمد فيه وفي بعده وفيه نفسه انصرفت في نفسه ، وشبهه نفسه قيسها
 للقراءه وصمد نفسه ليس انصرفت وحرمه (قوله من غير كراهة) أي فيه وفي بعده كما هو ظاهر
 غيره (قوله بتحريك شفتيه) أي من غير كراهة (قوله على أنه يرحح) كالأخبار
 القدسية (قوله الذي لأصح بدونه) قال حجج من حرمه أو غيره أو سلب ما من له النص
 إذ انصرفت لنسب كالمروص في وجب من جهة الاعتداله والنسب من جهة كراهة ، ثم تسرف
 في النية كما يعلم مما يأتي في الجملة ، وقد قرر هذا في عبارة شفه مستحد لأنه أراد انصرفت
 في الترجمة الأعم من بوجوب والنسب وانصرفت في موجه بوجوب وفي قوله وأكمله الأعم إذ
 الوجب من حيث وصفه بالوجوب لا أثر له ولا كراهة وكسب عليه من معده حرمه وفي
 بقرع نعم لم ، أقول : ماد كره فيه غير من الصمد في موجه بلا غير أي القدر منه كراهة ومعنى
 أن بوجوب الحس العسل أي هذه الحقيقة الثابتة الأمور لذلك ، من لا معنى رجوع الصمد
 للأخبار إذ نفسه المعنى الموجب للعسل ووجب ما كره ولا وجه له نفسه

(قوله من قيسها عليها)
 ينظر ما مرجع الصمد

على ذلك أحاديث مرّة في المسألة وفيما سنّ تعهد ما ذكر أنه أقرب إلى الثقة بوصول له، وأنه
عن إسراف فيه (نم بيبص) شيء (على رأسه ويحيطه) أي أصول شعره نصابه وهي
مساوية ألبان ونسج كذا في روضه أن يكون التحليل من الإفاضة ولا يعرضه بمصر لمصنف بالواو
لأنه لا يقتضي به ولا يتقدّم الاستصحاب، الرأس فبشر شعوره منه كذا (نم) بقصه (على
شبه الأيمن ثم لا سر) للاستماع وهو في من سب حيث لا يسقط للأجر، لا بعد الفرع من التقدم
سهولة ذلك على حتى هذا تحذيره ثم لا يرد فيه من كبره بقبيل لبس من الشرع في شيء
من الأيسر قبول الأسوي بأسوانها مراد وعلى الفرق، فمن هذا ما بقي ثم كان تأنيلاً بأصل
السنة في صهر، فبسه لندم شبه الأيمن دون مؤخره لا تحرد عن مقدم الأسير وهو مذكوره،
وهو كلامه أنه لا يسر في الرأس البقاء بالأيمن وبه صرح من عند اسلام واستعانة الرركشي
وهو صهر إن كان من سبه كأي رأسه وإلا بدأ بالأيمن كما يبدأ به الأقطع وفاعل التحليل
وقول شارح كاهنوه بعض شيء لا يرد به ثقة، بل لا يتم الأيسر ثلاثاً بالنسبة لأصل سنة
بشيء في شرح اروض، فبسه الكفاك (وعدت) منه خروجاً من خلاف من أوجسه
(وعدت) كالمصوء كما مر، وهو نفس في ما قال كان حراً، كأي في الشيث أن يترأ به
لأنه حراب من سبه لندم، فكيف سبه من حيث له، وإن كان راكداً بعد من
فيه ثلاثاً برفع رأسه من سبه ومن سبه، فبسه منه من سبه، وفي آخر ثلاثاً ولا خلاف في
فصل حمده ولا شيء كأي في الصهر من الحصة مدحه في حركته حب الله كحرى الله عليه
(وسمع) الذي عن محرمه وشهادة (حصى) أو ساس وبو حصة أو كرا أو محجورا أو ثقة أني
استمر في حجب، وحتى حكم تأنيبه خلاف من سبه، وغير ذلك (أنزه) أي الدم (مسكا وإلا)
أي وبين، لكن است (فجوه) من شعوره في نقطة وتدخله فرجها بعد غسلها ثم طيباً ثم طيب
بطيب المختل لا سر به الموقر فبكه، وكذا وأوجه أن الترتيب المذكور شرط لكان السنة أما
الحزمة فمنع عنها استعمال الصبر من سبه كما حبه بعض المشايخ وهو صهر وكذا الحصة
لكن يستحب لها تطيب المخل،

(قوله نم سبه) قدّمه
ش الصيب عن عوامك
والذي في الحصة يصير
الحج بالطيب

(قوله عن ذلك) أي التأكّد حاله حج (قوله تأنيبه) قال حج والمحرّم كدبره سكن
بحرى الرمي حشبه لا ينافى، وهو صهر إصديق مصنف وهو عدم تبيد الشرح له سكن
بضم مخرج في الوضوء، أن لمعند عدم سن التحليل ونسبه يمكن الفرق بين ما هو ووضوء
شبه حب، حال الماء إلى من شعره مطلقاً خلافاً في الوضوء لا يجب بصله إلى بين
الكسب على ما مرّ فبسه التحليل من المحرم استصحب، خلاف الوضوء (قوله على شقه
الأيمن) أي من أمامه وحلته ثم لا سر كذا كما اقتضاء إصلاحه وأفاده قول الشرح وفارق الخ
(قوله في شرح اروض الخ) أي من قوله بشتيت جعل جميع البدن (قوله والمجده) أي
وغير السائمة أيضاً أحد من قوله لأن ما الصائمة الخ (قوله أو تنسبه) أي وكان محل حبصه
ثقة أم (قوله وبين، لكن است) أي تأنيبه حده أو لم يسمح به أم حبصه على شيء شجع
وشبه قول حج وإلا - ده (قوله فجوه) أي تأنيبه حر رد كالتقصير وأصنافاً من خد طيباً فصياً
الخ حبصه على أي شجاع (قوله فرجها) وهو ما يفتح منها عند حبسها على صمها كما صرح به
قول حج أو حب عليه بعد قوله فرجها (قوله مصنف) أي فسط كان أو غيره طال مدة ما بقي
من إحرامها ثم لا

أما جوده بحسب لأعضاء مرسية أم لا لا هما صريان قد اختلفا ، وقد به الرافعي على أن الفصل
 إنما يقع عن الحادثة وأن الأصغر يصحح معه أي لا يبقى له حكم فيها غير انصف بقوله كفي
 ووجه الثاني لا يكتفي العن وان يوى معه الوضوء ، بل لابد من الوضوء معه ، والثالث إن يوى
 مع العن الوضوء كفي ولا فلا ، وفي الصورة الثانية طريق قاطع بالأكتفاء لتقدم الأكره فلا
 يؤثر بعده لأصغر فالنظر يقان في مجموع الصورتين من حيث الثانية لا في كل منهما كذا قاله الشارح
 جوده عن اعتراف من أورد عنه بقوله لا في كل منهما أي لا في جميعهما فكيف في صدق كونه في المجموع
 كونه في بعض الأفراد بخلاف كونه في جميع ولو وحد الحدثن مع فهو كما هو بقوله الأصغر ويباح
 للرجل دخول الحمام ، ويجب على داخله غسل البصر عما داخل وصور عورته عن كشفها بحضرة
 من داخل له البصر إليها أو في غير وقت حاجة كشفها وهي العن عن كشف عورته وإن عم عدم
 أمثاله وتحلل النساء دخوله أصاح مع الكراهة من غير عذر والحدثن كالباء كما استظهره الشيخ
 ويجب عليه الأصغر في ماء على قدر الحاجة فلا يتجاوز ولا العدة ومن آذاه فقد التهور
 والنصف ويسمى الآخرة من دخوله والتسمية للدخول ثم العقود كالخلاء وقد علم سراه دخولا
 وسمه خروج كما مر وأن تذكر بخرجه حر جهنم وأن لا يدخله يد رأي فيه عار ، وأن لا يعجل
 بدخول بيت الحارة حتى يبرق في ذؤن وأن لا تكسر الكلام وأن يدخل وقت خواتة أو مكاف
 إخلاء ، ثم إن قدر عليه ذنبه ورأى مكسبه بأذن الله فاستترى بالاندياب مكشوفة فيه ثوب
 من قبة حياء وأن يستعصر لله تعالى وبعد خروجه منه حتى ركعتين ، وكره أن يدخله فيمنع
 وبين العندين لأنه وقت انبساط الشياطين ويكره بعد أن وصفت الباء الدرد على الرأس وشربه
 عند خروجه منه من حيث الطب ولا بأس بذلك عند إلا عورة أو مطله شهوة ، ولا بأس كما
 في المجموع بقوله بعده عفاك لله ولا بالصاحفة ، ويسن من يتألف الناس التصفيف بأسواك وإزالة
 الأوساخ من رجليه كونه وشعر وحسب الأدب معهم

(قوله فلا عورته ولا
 العادة) عبارة العاد وأن
 لا يرد على الحاجة أو العادة
 انتهت وصار الشارح
 فتصير الحرمة مما فوق
 الحاجة وإن كان دون
 العادة كما إذا راد على الصاع
 في الفصل حيث كان يكفيه
 وظاهر أنه ليس كذلك
 (قوله إلا عورة) هو وإن
 كان محائل ، وما المراد
 بالعورة هنا

بعضها لا ينفك مكاف كالمشي واحد (قوله أنه سوء) أي من وقته ، ينفك ما سيأتي من
 اصطلاح الأصغر مع الأكره (قوله وفي الصورة الثانية) هي قول انصف أو عكسه (قوله وإن عم
 عدم مثاله) ومعوم أن النهي عن انسكر والأمر بالمعروف إنما يخص عند سلامة العافية ، وهو
 حاف ضرر لم يجب عليه (قوله والتسمية للدخول) ينسب أن يحجب عند الباب الذي يدخل منه
 للسلح لأن الكل مأوى الشياطين ويقول في اسمينه واستعداده كما في شرح الروض
 سم لله الرحمن رحم أعود بالله من الرحمن المحض المحض الشهد الرحمن (قوله وأن يستعصر)
 قضية قوله وبعد خروجه منه الخ أنه بعد الاستعداد قبل خروج وصيغة الاستعداد المشهورة
 استعصر الله العظيم يدى لإله ، لا هو حتى القنوم وثوب إليه ويتور عنه من كل ما بعد ذلك
 المعصية ، نحو المله عتري ، وقياس ما مر في الخلاء فإنه يقول عند خروجه غفرانك عفرانك الحمد
 لله الخ أن يكون هذا كذا لأنه كان متعمدا عن الذكر بالتطيف فبعد به معرض كما عند اشتغاله
 بغير نفسه في الخلاء معرض (قوله يتلى) أي في غير مباحه (قوله ركعتين) أي يسويهما سنة
 الخروج من الحمام أو يسن (قوله ولا بالصاحفة) أفاد قوله ولا بأس الخ أن ذلك ليس بسنة غاية أنه
 لا يلود عليه في فعله بحيث يكرهه وما أعاده الناس من نفس الإنسان يد نفسه بعد الصاحفة
 يسعى أنه لا بأس به أجد سياج أعيد ذلك للعظيم .

و بالاعتدال وهو ما يشي في مثل أي
وهذا وجه تقديم معرفتها
على إزالتها هذا مراد
الشارح فيما يظهر إلا أن
في ساقه صعوبة لا تحي
(قوله حرم سووف) أي
على حرمة ما قبل الخرج
فلا دور (قوله ولا
لاستقرارها) قضيته أن
النجاسة منها غير
الاستعداد وقصية
التعريف السابق خلافه
به عيبه الشهات ان
قام ثم أحب أن المراد
أن النجاسة مستفردة
إلا أن حرمتها ليست
لاستقرارها انتهى أي
وبسبب مع الصلاة على
الاستعداد غير ترب
الحرمة عليه فلا ساق
بين القصتين . وعرف أن
قصية العرب في أول أن
الحساب كلها مستفردة
ولك معه في الكلب
حي ولهذا يأنه من
لا يعتقد نجاسته ولا فرق
بينه وبين سائر الكلاب
ولا قبل أن يرد استقرارها
شرعا إذ يرم عليه اللوم
(قوله وعاله الاختيار)
أي وخرج عاله الاختيار
الح والمراد أنه احتد به
عمد كركا غير به غيره
ولا فهذا التقيد كاللدى
بعده للإدخال (قوله ويل
سهل) في هذا السياق
صعوبة وكان حوالا

باب النجاسة

وقه برأيه وهي موقوفة على معرفتها فتقول هي عة كل مستبر وشربة مستبر سمح صحة اعتداله
حيث لا مخصص، وعرفها بعضهم بأنها كل عين حرم تناوطا على دعوى في حله الاختيار مع سهولة
تخير لا حرمتها ولا لاستقرارها ولا لصرفها في بدن أو عقل خرج بالأطلاق ما سمح وبالله كعض
الساتات السمية ونحوه لا حرجها الضرورة فصح فيها سواء أسمية أو سهولة التمييز دود السالكه
وتنحوها فصح سوله معها وإن سهل غير ذلك فلا ينعى ما حرم من بصر أي أن شأنه غير النجس
ولا يفتحص فيه فلا يجب عليه غسله .

باب النجاسة

قيل كان مني تأخيرها عن التيمم لأنه يدل على أنها لا يجب أو تندم عند عدمه وقد حث أن
لندا الصبيح وحها أيضا وهو أن إرأها ب كات شرع بموجوه والفعل على ما مر وكان لابد في
انفسها من ر ب التيمم كات آخذه برفا ك قنبا وتم عدها فوسطت بينهما إشارة لذلك
صح وكسب عليه سم قد حث ألبس أنها أخرج عن الوضوء والفعل إشارة إلى أنه لا ينعى في
معتقها شديد برأها وأنه يكنى مقدره برأها له وقد تمت على السمع إشارة إلى أنه لا ينعى في صحة
قديم إرأها فتشأن منه في عنه حسن وقول سم وأنه يكنى مقدره مع أي في ب وكات فيما
يجب غسله في الوضوء أو الغسل أما نو كات في غير الوضوء فينبع مع وجوده كما يعلم من قدمه
من أنه لا يجب تقدم الاستنجاء على وضوء السجدة (قوله وفيه برأها) أي فترحم شئ، وراذ عليه
وهو غير معيب على أنه قيل إن هذا لا يعتد بإدلة فإن الكلام على شئ، سبب على ذكر مقتضاه
ولو لمه ووعرضيه وعارة السيد عيسى العنوي في كشته على حاشية استداره في صهيون
مرادهم يكون الباقى كذا، عصر من به التصود بالذات أو لعظم هو ذكر غيره بدار أو استلزاما
لا يضر لأنه بعت ترك ذكره في الرحمة اعتدادا على نوحه الذهني بأنه إما نظريي لمقاسة
أو الروم اه بحروفه (قوله كل مستقر) لقائل أن يقول اعسر الاستعداد فيها بقص اعتبار
عدمه في الحد الآخر لمذكور في شرح روض بقوله كل عين حرم ساوفا إلى أن قال لا حرمتها
ولا لاستقرارها لا أن يعان هي مستفردة لا أن حرمتها ليست لاستقرارها وهو بعيد عما مثل سم
على مسح (قوله وعرفها) أي شرعا (قوله بعضهم) هو بهذا العنوان مذكور في شرح الروض
وعنده وسه بعضهم للووى ولعكسه بمكره وإن أوجت سمه إليه ذلك (قوله الساتات
السمية) أي فإن قصها يباح فلا ضروره (قوله وعاله لا حبر) أي عن لا عار في تأثير
اخترمة لم يأتى أن هذا التقيد وما بعده للإدخال فلا يقال في كلامه سوف حيث جعلها في بعده
للإدخال وصرح هنا بأنها للإخراج (قوله وإن سهل تميزه) هذا التعميم ينافي جعله خارجا
بالتقيد التيمم إلا أن يقال إنه خارج بطريق الكون من شأنه غير تمييز كما أشار إليه بعد سوله
بصر ا مع والتعميم صر إلى حوز السؤل في سوارد على محن واحد (قوله ولا ينعى فيه)
قياس ذلك أن ما حبر بالسرحين ونحوه لا ينعى القم كلكه ولا يجب غسله منه إذ لا يرم من
النجاسة التمسح

و سهولة تمييز ما عسر غيره كدود الكه والبراد ما عسر من شأنه ذلك فلا تضر سهولته في بعض الأحوال .

كالاقيون ويريدون أو الذين كالماء والبر - وسواء تجرد الأرض عن غيرها نصف
 بعدها فقال (هي كل مكر مانع) حرم كان وهو من غير العيب وبه حرمة ومثنية
 وواحد حسب عقود أو غيره من شيء فيسكن من كان فيلزم أن حرم - ثوبها
 فحليظ وحر منها كالكسب ولأنه يحسن بعض البراءة وحسن العيب وحق يثبت غيرها
 من شيء مسكنا أو قنات عنها وجود لا يسكن استعد منه في كل منهما ولا يشكل على
 الاستدلال بالآلة عنده على غير ما من حسن - ولأنه استعمل برحس في معناه وهو
 حائر عند لثقي إذ الثلاثة مشروطة مع معارضة بالإجماع فثبت هي وحده - ولأنه
 على أنه مانع عنه كالمثنية والراجح والاقبول منه وإن استعبر صاع كما صرح به
 (قوله كالأقنون) وقصة غلبت بما ذكر أنه حرم منه به ككثيره لأن السور من حرم سوله
 على الإصراف وليس مرد فأن لمعنه منه يمكنه وإن السور بالنسبة عاب الناس لا السور
 ويمكن جواب حملها على من حد دونه وكثيره كما يأتي ومع ذلك كان لأقنون حمل
 بالنسبة إلى قصر قليله وكثيره - وفي ما يثبت في شيء من هذه صراحو لا على شيء من
 لأن الأصل - م انتهى (قوله وسواء الأرض) أي يربط كان فيلزم أن النسبة من
 صرحه ذلك كما صرح به في الأمثلة وغيره به لا حرج من التفسير لا تحجب - ب وحجر ومعه
 مدر ونص من نصه - يعني ذلك يحمل صريح جمع حرمه (قوله عرقه) أي سبها بالعد
 (قوله وهو المسمى من عصر الخ) أي شيء قدى بعد حرمه مسكنا (قوله مسمية) وهي التي
 أعيدت على الأرض حتى دهر أشبه (قوله راجح) عطف به - (قوله لأنه) هي قوله تعالى - تأني
 للناس أمموه في المسير والاحتياط والألزام (قوله في معناه) أي الحقيقي والعملي والبرهنة
 على الثاني ما سدد كره من الإجماع وليس برحس منه كما من الحسن وعنده وإن فهمه قوله
 في معنيته إذ لو كان كذلك لما صح الاستدلال به على خاصة تجزئ من اشترك به حمل على
 أحد معناه مرساة والشرح جعل من لأنه الآية على المحسوس والاحتياط مقتضا لإخراج ما من
 المحسوس من الرحس هذا وفي مختار الرحس المقتضى وقيل المراد قوله تعالى - ونحن نرحس على
 الذين لا يعقلون - أنه العقاب والعيب وهو معارض قوله راجح - وبما سدد ربه أنه حقيقة في سمره
 النفس وإن لم يكن حرج وعنده يمكن وجه الاستدلال بالآلة بأن الرجز وإن كان مسكنا
 لكنه أشهر في الرحس برأت في حرج ما حاصره أنه حرج منه من الحقيقة والاعتبار أنه من مشترك
 فاللأنه يتناول على معنى استتدر - وهو موقوف على ما في المختار (قوله كالمثنية) يوصار في
 الحشيش المذبذب منه مصر به آية المحسوس كالسكر مانع شدة من حرج وجوده وفاء لشبه
 الظلالى وحالف من ثم حرم بموقفة وفي الإجمال وانصب لشدة مظهر به عن حرج وجودها ووجد
 في الحشيشة لثوبها فالذي يظهر بناء حرج على عصبها لأنها لا تظهر إلا بالتحسوس وبوجود والحاسة
 نحو الحشيشة إذ لا يراها أنها صارت كما حرج وحسب فيه البتة مصر به ثم صاهر بتفسيره السكر
 بالخطي للعقل وإحراجهم حشيشة مانع أن يصير العبد - ب صهر فيه العبد وصار معصا يعقل
 ولم يقصر فيه شدة مظهر به صرح حرجه بقصص قوله الآتي في الرحس فحصل بشهارة الحرج ويكنى
 رواه النشوء - ح خلافه وأن لعصر به يصير فيه شدة مظهر به لا يحكم بحاشته وإن حرم تنوله
 (قوله والنسج) ينتج الباء كما في التاموس وإنما ما كسر فهو أصل الشيء وقوله والأقنون - ر د حرج
 وحجرة الطيب هـ

(قوله ثم عرقها المصنف)
 لاموقع ثم هنا فتأمل
 (قوله إذ الثلاثة) لوعبر
 بالواو بدل إذ يبيكون
 حرج عن سؤال ومصدر
 سكال واصحا (قوله لأنه
 استعمل الخ) كان المراد
 به أنه استعمل في كل
 من المعين بالنسبة للحرج
 وفي أحدهما بالنسبة ما
 بعده للقرينة

في الثاني وما وقع في بعض شروح خوى من حاسة خشنة عطف ، وقد صرح في المجموع بأن
 السج وخشنة صاهران مسكران ، ولا يرد على ما تقدم الخثرة لمعقدة فاعلم حادثة وهي تحفة
 وخشنة انداد فاعلم صاهرة ، لأن الخثرة لندوة في الأرض خلاف الخشنة لندوة . وقد
 سئل الوالد رحمه الله تعالى عن الكشك هل هو نفس ذاته يحجر كالنوصة ، وهل يكون حصة
 كالتحجر في حجر فظهر أو يكون كالحجر بعده فظهر . فاجاب بأنه لا يحجر بهول هذه النقاش ،
 فانه لو فرض كونه مسكرا ، لكان صاهرا ذاته نفس عطف فهي في حال إسكاره لو كان ، و لو أخذ
 منه أن النوصة تحفة وهو كذلك ، إذ لو تصور أن حمودها نفس إسكارها ورد على ذلك ريب
 والخم ونحوه من الخمداد ، وهذا صاهر حتى ، وما اعترض به من انقلب وحده خذ بأنه حدة
 للنفس لا للحاسة خلافا لقاله النووي لأن حسنها محرم ، ملازمة مستند به في حكم شرعي
 فكيف يحرم بالأعيان ، رد بأن الحاسة نفس على كل من الأعيان وعلى حكم الشرع في حاشيتها
 بالأعيان صرح في أن النووي : يرد بها معناه " في من الأول وهي حقيقة فيه أو محرم مشهور على
 أن نفس للغة فاه ، بن النحاسة والنفس بمعنى واحد ثم الأعيان حماد وحيوان فالحماد كله طاهر لأن
 الله تعالى خلقه مسجع عاده ولو من بعض الوجوه ولا يحصل الانتفاع أو يكلل إلا بالظاهرة إلا ما نص
 الشارع على حاشيته ، وهو ما ذكره نصف بقوله في من كل مسكر مانع والحيوان كله صاهر
 مرة بلا استثناء الرابع . وقد شبهه بالنفس فقال (وكاب) ولو معناه لغير الصحيحين « رد
 ونع الكاب في إياه أحدكم فذكره ثم لعينه سبع مرات « وجه منه « ظهور إياه أحدكم إذا ولع
 فيه الكاب أن يسهل سبع مرات « ولاهر بالراب « وجه الدلالة أن « يوم يكس بحسب الأمر ،
 بإقائه فيهما من إيفاد حال سبي عن بصغته والأصل عدم التبع إلا بالنفس وأن الظاهر يستعمل
 (قوله وقد صرح الخ) أشربه إلى جواب اعتراض وارد على من يفريه أن السج والخشنة
 محذوران لا مسكران فلا يحتاج إلى زيادة مانع لبحر به السج والخشنة لانهما خارجان قبيح
 الإسكار . فاجاب بأنه صرح في شرح المبدأ بأنهما مسكران لا محذور (قوله فاعلم طاهرة) أي
 ما يصرفها شدة مصر به « حج (قوله لو كان) أي مسكر (قوله وهذا طاهر حلي) «
 يفري بأن الخمر ونحوه يقيم به نفس حال كونه حامدا خلاف النوصة فإن الإسكار قدم بها حال
 حمودها فهي كالخشنة لنداء الماء (قوله معناه الثاني) هو قوله وعلى الحكم الشرعي والأول
 هو قوله يطلق على كل من الأعيان (قوله وبو من بعض الوجوه) أي فلا يرد أن في كثير منه
 صررا صاهرا لأن يقول . هو وإن كان منه صهر من تلك الجهة سكن فيه مع من جهة أخرى
 وهي المقصودة من خلقه . ويقال مثله في الحيوان وحماد ما ليس حيوانا ولا حرة حيوان ولا حرج
 من حيوان ، وأرادوا بالحيوان مانعا لحداد فحصل فيه حرؤه وما حرج منه كالبشر والنور (قوله
 ظهور إياه الخ) قال النووي في شرح مسلم : الأشهر فيه ضم القضاء ويقال بسحبها عنان هكذا
 نخط الزبدي . وقول المحلى أي مظهره ظاهر في المسح لأن حظير هو الآلة وعمل بلصم بأن يراد
 به الفعل المظهر (قوله أن يسهل) عبارة المحلى أن يسهل سبع مرات (قوله وجه الدلالة) أي
 من الحديث الأول (قوله عدم العبد) أي في حديث الثاني والأول أيضا (قوله وأن الظاهر
 تستعمل) أي والأصل أن الصاهرة واحتر بالأسل بالنسبة لها عن غسل الميت فانه لتكرمة ،
 وليس عن حدث ولا حث ومنه نعم دفع الطر الآتي عن ر يادى فانه إياه تم إذا عطف على
 الأصل أو جعل مستأثرا وحيث عطف على علم التعمد لم يرد .

(قوله وما اعترض به
 من القبح وغيره الحديث)
 أي قول المصنف في كل
 مسكر (قوله لأن حقيقته
 تحريم الخ) لا يخفى أن
 التحريم الذي هو الحكم
 الشرعي هو خطاب الله
 وفي إطلاق لفظ الحاسة
 على خطابه تعالى غاية
 البعد والشاعة فعمل
 المراد من العبرة عبر
 ظاهرها (قوله ثم الأعيان
 حماد) المراد بالحماد هنا
 ما ليس حيوانا ولا حرة
 ولا حرج منه بقريسة
 بقية كلامه لكن قد
 ينافي ذلك قوله في مسئلة
 الحسية لدحولها في الحد
 المتقدم (قوله وجه الدلالة
 أن الماء) لعله جرى على
 الغالب في ذكر الماء وإلا
 فالذي في الخبرين أعم

إد عن حدث أو حدث ولا حدث على الإماء فمبين صهره بحث فثبت خمسة منه وهو أطهر
أخرائه من هو أطهر الحيوان سكينة كثيرة ما ثبت فثبت أولى وبراءة ما وقع فيه وحة إن أثر يد
استعمال الآء وإلا فثبت كبر الحاسب إذا الحرة غير المحرمة صحت إراقها فورا لطلب النفس
مباولها وعم أن القسط الشرع إذا دلت من الحقة المعونة والشرعية صحت على الثاني إلا إذا
قال دليل وقد ثبت عن ابن عباس الصريح بأن العمل من ووع الكلب لأنه رخص وم يصح
من أحد من الصلابة خلافه وخبر السبي وغيره أنه صلى الله عليه وسلم دعى إلى إراقه فمحب وإلى
أخرى فمحب فثبت له في ذلك فقال في ذلك فثبت كلب فيل وفي دار فلان فهو فقل إنها ليست بخسنة
فدل بمؤه للعبة بأن التي هي من صبيح النعلين حتى أن الكلب يحسن (وحرر) بكسر الحاء لأنه
أسوأ حالا من الكلب لأنه لا يقتنى بحال وأنه ممدود في قتله من غير ضرر فيه ومخصوص
على بحرته ولا يستص بالخضراء ونحوها ولا تفصل الانتفاع والاقتناء بخلاف الكلب والخير
فمن كذا مهمم يقبل أن سمع به وحر ذلك في الكلب وامتنع في الحزير لما تقدم واستدل على
نكسسته بقوله تعالى - أو خم خبر برفاهة رخص - إذا أراد حملة لأن حمة دخل في عموم المنة وقد
بد وحه ذلك في شرح العباد (وهرهما) أي فرع كل منهما سقا لأصده ونعيبا للخاصة
و يدخل في ذلك ولد الولد لأنه فرع بالواسطة وبين سدن وسواء كان النحس أم أم أما بد القاعدة

(قوله إمامنا حدث) فيه نظر لأن الظاهر قد لا يكون عن حدث ولا عن كافي غسل لمست
ر بدي (قوله أصيب الحيوان سكينة) أي حتى من الأدمى (قوله فقيتها أولى) قيل قد تمنع
لأورنه بل والنسوة بأن فقه يخالط الخاصة كثير تسوله إياها ولا كدبت حمة أخرائه فاسها قد
لا تلاقى خاصة أئمة أو قدر مدها فف ويمكن الخواص أم أولا فإن من حملة أخرائه فصلاته
كالبول وروث ولا شك أن سفدرها أشد من سفدر أمه وإن كان ملايا للخاصة كثير وأما
نسا فلا أنه يوكا بالعبارة ملافة منه للخاصة قليل خاصة غيره من وحوش التي لا تسول إلا ذلك
فصلا عن كونه كثير فمحس الشارع لفقه دهن غيره من الحيوانات دليل على أن خاصته معي
فيه مع الصفة لطيف السكينة الموح ليرجح أنه على حمة أخرائه حتى نحو ظهره وذلك موح
لثبوت الخاصة في نية أخرائه بالاولى .

فرع - قال سمع عن حن الناهر أن مالكي الذي أضاه معتص وم سمعه مع انحراب محور
له دخول المسجد عملا بعدد الكس هل نجاكم سمعه لتصرف غيره بد حمة حيث يتوث المسجد
منه فيه نظر اه رحمه الله أقول أقرب لا يمتعه لتصرف غيره بأن ما وقع نفع صحيح لا يعرض
من الخاكم على صاحبه وإن دعوته الخاصة لا يدخل في أمور لا يحدده وقد يقبل حمل أن عن
دار في صرره فاصر على لافق كالأوم من فرجه ثم صلى بين مناهي لأمر من عبده أما ما يعتدي
صرره إلى غير المبدأ كما هيا فلا مانع من أنه يجب على الخاكم معفه ومن عن فصول حن أن له
معفه حيث خفف التوث ويوحه ما أتى به بأن عدده معفه يرد عنه إمساد عدده غيره اه وهو
نصريح بالاحتال الثاني وهو ظاهر (قوله كسائر النحاسب) ولو من معفه وعجه حشم تدع حمة
إلى استمها كاحياحه إلى السرحين (قوله فمحب) فيها فورا فثبت النفس ماؤها) هذا موقوف
في المحترمة فيراد لإحراجها من غير داع لقائها سمع على شرح السبعة (قوله صحت على الثاني) أي
لحقيقة الشرعة (قوله ممدود إلى قتله) ظاهر دونه كان غمرا الكس في العباد في باب السبع وحوث قبل

(قوله وأصم أن ألفاظ
الشرع الخ) توطئة لما
يتلى عن ابن عباس (قوله
حملت على الثاني) وهو
ها حمل الرخص على
خصوص النحس وإن
كان معناه كل مستقدر
(قوله لأنه) أي الكلب
(قوله فدل إمامنا للعبة
بأن) أي بكسر هززة إن
وتشديد وها (قوله ولا
يستقص) أي التعليل بأنه
لا يقتنى (قوله إذا نقص
الانتفاع والاقتناء) المراد
بالانتفاع ههنا يرادف
الاقتناء فقطعه عليه عطف
نفسر إذا الخضراء ينتفع
بها في الخواص (قوله المراد
حملته) أي فالإضافة تباينة
كما صرح به الماوردي
الذي هو أصل من استدلل
بذلك (قوله أي فرع كل
منهما) أي مع الآخر أو مع
حيوان يظهر وقوله سقا
لأصده يصح تعليلها
وأنه فوه وتعليل الخاصة
لا يصح إلا تعليل الثاني

أن الفرع يتبع الأب في النسب . وإلزم في رقي والخزنة وأشرقيهما في الدين . وإيجاب استدلال
وتقرير الجزئية . وأحقيهما في عدم وجوب تركاة . وأحقيهما في النجاسة وتحريم الذبيحة
العتور ووجوب من عهده سم على مسيح (قوله أن الفرع يتبع الأب الخ) وقد نظم ذلك بعضهم

فقال

يتبع الفرع في نسب أمه ودمه في رقي والخزنة
وأركاء الأحف ولا ينسب ولدى أشبه في حره ودمه
وأحسن لأصله حب وود وسكانه ولا كل ولا ضحية

(قوله وإلزم في رقي) قد شغل بطلانه موضوعه بذلك مع أن بطلانه لا يثبت في رقي (قوله
وأشرقيهما في الدين) معناه أن يتولد من كتابي ووثني ومجوسي كتابي لأنه أشرف . ولا ينافيه
تحريم سكاج المتولدة منهم حور . أن ذلك احتياطاً للسكاج مع كونها كتابية ولا يلزم من كونها
كتابية حين لا تحق فلتمسك بانه قد شكل منه غضب قوله . وإيجاب البدل عليه في المتولد
مذكور بانه وكان كتاب لم أحسب به ذكره . وقد ثبت أن ذكره بعد من ماله بولد صدق
أهلى ووجوب بانه بانه المحرم يجب فيه البدل وحكمه لا يعلم من تبعية الأشرف في الدين قال حجة
رحمه لله وقصده ما مر من الحكم بتبعيته الأحسن لأبويه أن الآدمي المتولد بين آدمي أو آدمية
ومعناه حكمه في ما أحكامه وهو وضع في النجاسة وجوهه وحب تطهرته بغير الصورة
عنه من كلامهم خلافه في التكليف من ماله العمل ولا ينافيه حاشه عنه نفعه عنها بالنسبة
بانه من ولى عهده بغير ما أتى في الوشم وبو بعضه إلا بغيره . وإدخاله في سجد وناس الناس
ولو مع الرضوخ . ومهم لأنه لا يلزم إعادته . وما لالأسوي في عهده حين ما كتبه وحرره به عهده
لأن في أحد أصله ما دخل رجلاً كان أو امرأة أو ولد من هو منه . وإن استواء في الدين وقضية
ما أتى في السكاج من أن شرطه حين بدري حين لم يكن له زوج له وطه أمته مالك أيضاً .
سكن . وفيه بسبب . هذا إذا عصى لعبه . يسجد . ه . بقر به كتاب أنى وحقق لعبه فهل
يحل له التزوج أم لا لأنه يمنع على العسر سكاجها لأن في أحد أصولها ما لا يحل سكاجه فيه
ظن . وأقرب الذي للعبه . مذكور . يسجد . بروجيه . ويجب عليها الصبر ومع نفسها عن الزنا
بغير الامكان . وكتب سم على مؤن حج ولو آدمي لعيب للنفس هو كما قال : وإن قنت تطهارة
آدمي بولد من آدمي أو آدمية وبه قد فحده في ذكره . إذا . يكن على صورة الآدمي خلافاً للشارح
والتيبس أنه لا يكتب حشفه . وإن سكاجه ومنه . ومع مدد . مع لآدمي إذا هو صورة السكاج أي
والخبر والأصل عند آدمية . ومصحح آدمي كتب فسمى صهاربه سمحاً بال كان وهو صاهر
على ما أتى في النسب . وثبت في بيت فيه حج . وكذا . سم على قول حج . ظهر ما أتى في
الوشم بتأنيده . يدكر في ساني في وشمه بغيره . بالعتو . بالنسبة بعده إذا منه مع الرطوبة
بلا حاشه . وقد يؤيد عدم العفو في أنه . من حاشه معبود على عهده مع الرطوبة بلا حاشه
فالظاهر أنه يتنحس إلا أن يفرق . سم قال حج قال بعضهم . ولو وصي آدمي مهمة فولده
لآدمي ميت ما سكاه وهو متنس . أقول . ولا تلحق أسكاه . وإن كانت أمه ما كونه لأن المتولد
بين ما شكل وعهده لا تلحق أسكاه . وحي ما لم يوطئ حروف آدمية فثبت بولد . لحكمه أنه
من سكاج سحر . لحروف . ثم إن كانت أمه حره فهم حره معها . وإن كانت رقيقة

على أن العرض منه كبرته وإيريه لأوضح عنه ، وأما قوله تعالى إني مشركون
بحسن - فالمراد بحسنه لا اعتقاد أو ثبات بحسنهم كالحاجة لأخيه الأبدن وهذا رطل على صلي الله
عليه وسلم الأسير في المسجد وقد أبح الله تعالى الكذب والخداع كما قال بركشي في غير
مئة الألباء جواب الله وسلامه عليهم ، قال ابن أبي عمير في غير المشبه قال لأدري وم
أره لعيره وأما مئة السمك والخرد فالأصح عنيهما ولو كان السمك طافيا وهو مائة كل
من حيوان البحر وإن سمى سمكا وتوله صلى الله عليه وسلم في البحر «هو الظهور ومؤيد الحق مبتدئ»
وسواء أمانا بصدد ثم تفتتح رأس ولو لم يزل دخل دمه من السمك أم ما جفت أهدت روى
عن عبد الله بن أبي أوفى غرونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع عمرو بن أم كلثوم
خروا وصح عن ابن عمر أهدت ب ميثاق السمك وخردوا والكمه والصلح والخراد اسم
حسن وحده حرقة طوى على الله كرو ولا يفي (و) السجيين في بطن بحر من حسن فمه (دم)
تخفيف اسم وشدها وهو كذب من سمك وكند وصحل قوله تعالى أو دمه مسودا ثي ساء
وخبر «فأعسى نكك آدم وصلى» وخرج بالمسفوح في الآية السمك والطحال وأما الدم الناقى على
اللحم وعنده من المذقة فحسن معناه كما قاله الخليلي ومعنا أن العفو لا ينافي النجاسة
ففراد من غير سببه أنه معناه عنه (وفتح) كونه دما سحريا في ناس ومسد وماء قرح وفتح
وحدرى معمر كما سألني في شدة اتصاله (وفتح) ناسا وهو راجع بعد الوصوف إلى المعناه
وعنه سند شيخ الإسلام عن أبي العباس إذا وقع فيه الكلب أو جوء وغرس سبع
مرات إحداها تقرأ فهل يكن يذبح من ذابره أولا فجاب بأن سائر أن العج ظهر
ذكر عن النجاسة المعلقة اه من باب الأوتى وهو لأقرب (قوله والخلاف الخ) به تقدم حكاية
الخلاف في كلامه في مئة الآدمي كنه نام وعنده لحلى وكذا مئة الأدمي في الأسماء (قوله
وفي غير الشهيد) ضعيف (قوله طافيا) بأن ظهر صدق الوصف على وجهه له (قوله جفت أسه)
أي بأن ما لا جديد (قوله بن أبي أوفى) هو عمرو بن أم كلثوم بن مولى في شرح جامع
الصغير لكن في القسطلاني «أبو أوفى» مدح بصره وسكونه وفتح الله متصور استعانة
ابن حبان (قوله وصح عن ابن عمر) بعيد أنه موقوف عليه ومن مرفوعا وبه صرح صحيح
قال لكن الصحيح كما في المجموع أن الله عز وجل أحب إلى الخ من عمر حتى الله عنهم لكنه في حكم
مرفوع ورويه رفع ذلك ضعف حد ومن ثم قال أحمد إنها مسكرة اه (قوله ولو تحلب) أي
سأل (قوله السمك وفتح) أي بن صحقا وصارا كالدمن فيما يظهر (قوله فحسن معناه)
صوره عنهم الله في أبي أحمد انتهى من تحاشي شيء كما دخلت شاء وقطع عنها حتى عييه
أن من اسم خلاف مرفوع خط عبره كما جعل في السير التي تدعى في حق الله لذاتها الآن من
صلى الله عليه وسلم إله الله الله من الذي من الدم على اللحم بعد صب الماء عليه لا يعنى عنه
وإن قلنا لا فإنه نأحي وهو تصور حسن فنياسة ولا فرق في عدم العفو عما ذكر بين
المتنبى به كالأخرين وغيرهم لكن يرد عليه أن من أبي نافع شواحه في قوله وعنده وإن
كثر كما صرح به الشرح فنياسة هذا أن يكون كذب ويكون الفرق بين أبي نافع كان ضروري
له ليس باختياره مع أنه مصنف خائف شديد كان يعيد عنه ولو شك في الاحتياط
وعنده لم يصح لأن الأصل الصحة (قوله كما سألني) عن أبي نافع الذي يأتي في كلام الشارح
ولا فالضعف إنما ذكر التعمير بفتح فقط أو أنه شاربى أن يربح في كذا نصف مثال فاهم
لم يفرقوا في التعبير الدل على الصحة بين الريح وعيره .

(قوله كما قال بركشي)
أي تبعه لتفسيره كما هو
مذكور في كلام غير
الشارح وإلا فالعربي
قبل بركشي بكتير
والعبرة بهم خلاف
ذلك (قوله لما روى عن
عبد الله الخ) الظاهر أنه
معطوف على قوله للاجماع
وسقطت الواو من الكثرة

على صرف الخمر وشئ نالمة خاصة انصرفت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما اتخذه وحمل
المقاتل بذلك الأحبار التي من مذهبهم يظهره كعدمه إنكاره عن الله عليه وسلم شرب أم شئ
نوله على التدوي ولكن حرم السعوى وعنه يظهره في نسخة النسخي وعنه وقد العبري عن
الخراسانيين وصححه السكي والبرقي وركبى وقال ابن بريفة به الذي اعتمدته وتلى الله به
وقال اسبقني إن به الفتوى وصححه القناني وعن ابنه حماد وقال الخزاز ابن حجر سكرت الأدب
على ذلك وعنه لأئمة في حواشي فلا يستت إلى حواشيه وبن وقع في كتب كثير من النافعة
وقد سمر الأمر من أئمتهم على النور في الجرد الهوى وأفق به وبن رحمه الله تعالى وهو
لعمد وحمل برهه على الله عليه وسلم منها على الاستصحاب ومريد النسخة قال انركشي
و بن في جرد الشهادة في صلاب - ثم الأندلس وبنه جوحري في ذلك - وأما حصاد النور
خرج مع البول أو بعده خيرا وبنها العمة الحقة فأقوى وبه رحمه الله تعالى أنه
إن حصر صب غسل بها مضمود من الماء فحقة ولا فائدة بحجته في حجة لمعده
حيث (ومدى) بمجموعه إسكانه ومن كسرها مع نصف الدونكر من وشهد
الياء للأمر بعمل الله كرمه في قصة على رضي الله عنه وهو ما أسرار من خرج بلا
شهود عند بوراه وفيه من الصلاح أنه يكون في الماء أنص حب وفي السيف أصغر
رفه ورعد لا حسن خروجه وهو أدب في الماء في أرخان حصوص عند هج من
(وودي) بمجموعه ومن كسرها وحقيق الماء ومن وسنددها بالجمع فيها وهو ما
يصل كدر حسن خرج عقب البول أو عند حمل شئ نفس (وكذا في غيره لأدى)

شبهة إلا بالنسب إلى أنه حديث كالمثل وهو من غيره كقول علي (قوله على صرف الخمر)
أي فلا يجوز التدوي به حرم صرف غيره من سائر الحساب فله جواز التدوي به حيث
يقم غيره مقدمه على ما في حديث قول النصف وبن وصححه الخ (قوله يظهره) يظهر أنه
لا فرق فيها بين ما كان قبل السوء وما كان بعده وهو ما سكر عليه صلى الله عليه وسلم ومنه
يقال في رواية الأنبياء شاء على إلحاقهم بنبينا صلى الله عليه وسلم كما أتى بصورة ما قبل السوء أن سقى
شئ من صلاته الخاصة قبل السوء بنى بعده نوبه من أفضاه شئ منها وفي بلاغ من
بعد السوء (قوله العمري) كسر العين في بن العمريفة قرية ساحه نوصل نسب للموسمي
(قوله جرد الشهادة) هذا ولا يرم من مذهبها حل سواه فيبقى خروجه لا عرض كالمذموم ولا
يرم من الشهادة أيضا حرامها عند سكره وسوؤه ووحى بنه وعنه فيجوز الاستصحاب
إذا حمل (قوله سائر الأنبياء) معتمد (قوله صب) ولعل الفرق بينهما وبين الخمر على ما أشعر
به نالمة فيما من أنه لا يشترط للحكم بحسب حصر صمد باعتقاده من النجس أن وجوده
في المرة دون غيرها من آخر الخبوس قريبة على اعتقاده من النجس دون الخصبة جواز دخولها
إلى الخوف من خارج كدخولها في الماء المشروب أو أنها كما شبهه عن وقد الشارح حصر حقيقه
الله في هذا المحل وليس منعقدا من سائر النور لكن تمكن أن ساق غشاه في الخمر فله من
المرق (قوله بالمجموعه) ويجوز إعمالها ابن حجر (قوله عند هج من) أي هيجان شهو من (قوله أو عند
حمل شئ الخ) أي فلا يختص بالعين وإنما مدى محتمل حفاصة بالعين لأن خروجه
ناشئ عن الشهوة .

(قوله بالمجموعه الخ) قال

الشمري فيه ثلاث لسان

أفصحها إسكان الدال وثانيها

كسرها مع تشديد الياء

وثالثها كسرها مع ضعف

الياء كشج وعم (قوله لا

شهوة) أي قوله كفاية

عنه فلا ينافيه ما بعده

(قوله بالمجموعه الخ) عبارة

شرح الارشاد للشهاب ابن

حجر بمجموعه ساكنة

ويقال بالمجموعه وكسرها

الدال مع تشديد الياء

وخو الكلب (في الصحيح) كذا في نسخيات. ثم متى نحو الكلب فيحسن بلاحلاف. واما متى
الآدمي فتدبر في الأخير، لأنه أعاد رجلا أو امرأة أوحش، وعائنه أنه خرج من غير طريقه
بعد وهو لا يفر، فانهم سجدوا على شيء، وسوء في الطهارة متى حتى ولست والحصى
والحوب ونسوح، فكل من تنقذ له متى منهم كان كعبه، وخرج من لا يمكن به عنه لو خرج
منه شيء فإنه يكون حسا، لأنه ليس متى. والأصل في ذلك ما روى «أن عائشة رضى الله عنها
كانت تتركه من رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو صلى الله عليه وسلم». وفي رواية من
«فصل في» قال بعضهم وهذا لا يدل على القول بسجدة صلاة صلى الله
عليه وسلم. ووجب صحة الاستدلال به مطقة وبوقفا يظهره صلاة، لأن منه عبادة صلاة
والسلام كان من جميع وحاط من لمرة فلو كان منها كما لم يكن قد تركه لاحلافه عليه
فيحسبه. وقد أوضح ذلك في شرح بعض، ومقابل الأصح أنه نجس مطلقا لاستحالة في
النسب. ومن سجدة من سره على كساة رصوة فرحها، ولو بال الشخص ولم يمس عجله
نجس منه وإن كان مستحمر بالأحجار، وعلى هذا لو جامع رجل من استنجت بالأحجار تنجس
منهما. ونحوه عليه ذلك أنه نجس كره (فت الأصح طهارة متى غير الكلب والخنزير
وفروع أحدهم، وثمة أعز) لكونه أصل حور صاهر كالبعض فأشبه متى الآدمي. ويسر على
من للخروج من الخلاف. ومقابل الأصح صهرته من كونه كونه من غيره كاللبن والبيض

(قوله وبه) أي بخرجه من الحس (قوله سجدة) أي من الحس (قوله لو خرج
منه شيء) أي على صورة التي، وفي نسخة بدل شيء متى. وينافيها قوله ليس متى (قوله ليس
بشيء) أي وإن وحد فيه خواص متى. لكن قوله بعد كعبه في التي يتصلى خلاله إلا أن
يخرج ما في مخصوص عند إذا خرج في من عكس كونه في من، لكن في من الحرم سجسته
حس خرج في دون التسع، ووجهه أن متى إنما حكم طهارته بكونه متنا لا آدمي وفيها دون
التسع لا يتبع ذلك، وهذا الوجه مغلوط فيه وحد في خواص متى وعبره (قوله كان من
جميع) أي لمن حلاله ولا أثر لأحكام كونه خرج عرض أو عراره متى لأنه نادر (قوله من
استنج بالأحجار) وكذا لو كان هو مستحمر بالبحر فيحرم عليه جمعا، وحرم عليها بمسكه
ولا عذر بالامتناع بشره، وعليه وبوقفا، امتنع عليه الجماع ولا يكون قتله عذرا في حواره.
ثم إن حاف الرأحة أنه عذر فيحور الوطء سواء كان مستحمر بالبحر الرجل أو امرأة، ويجب
عليها لتكفي في إذا كان رجل مستحمر بالبحر وهي سالمة (قوله وحرم عليه) أي وعليها
أصل (قوله ويسر على متى) أي متصفا بها كان أوحالا. وبوقفا قول الشرح عمرة بعد قتله
مقاله حج عن الشامي. قلت لو قبل باستحبابه مطلقا خروج من خلاف لم يكن عيب، لكن
يعارضه أن محل مرعاة خلاف ما ثبتت صحبته بخلافه، وقد ثبت تركه يابها فلا يلتزم
خلافه. وقال حج ورسن عنه تركه ياب لكن غسله أفضل اه. وينبغي أن يتأمن معنى
استحباب تركه مع كون غسله أفضل من كون التمسك أفضل يشعر بأن الفرق خلاف الأولى فكيف
يكون سنة إلا أن يقال إنهما سنان أحدهما أفضل من الأخرى كما قيل في الإقضاء في الخبوس بين
السجدة به سنة ولا يراى أفضل منه، ويؤيد ذلك ما تقدم له أعني حج عند قول المصنف:
ويسر مسح أعلاه وأسميه حظوظ من الاعتراض على من قال: الأولى للمصنف أن يقول والأكل
مسح أعلاه لأنه لا يثبت له سنة من الفرق بين العبارتين عجيب اه. فأثبت أن الأكل والسنة

(قوله رجلا أو امرأة) لم
يعين في الآدمي الخارج
منه (قوله وعائنه) أي متى
الحسني (قوله لم تكف به)
أي في منيه (قوله ومتاب
الأصح أنه نجس مطلقا)
صرح بقرينة ما بعده في
أن الصبر في أنه لطلق
التي الشامل لمتى الآدمي
وليه أمور منها أنه قدم
الكلام على متى الآدمي.
ومنها أن خلاف في متى
الآدمي أقول، لأوجه
منها أنه لأوجه جعل
خصوص هذا مقاس لأصح
مع أن من جملة مقابل
الأصح ما سبأ في تصحيحه
عند المصنف وما بعده كما
لأوجه جعل مقابل الأصح
الآدمي ما ذكره بعد وبالجملة
تصحيحه ههنا جلال من
وجوه بعد مراعاة كلامهم
وعادة روضة وأما التي
فهي الآدمي طاهر، وفيه
فيه قولان وقيل القولان
في متى لم يتخصص به ههنا
الأول ثم قال واما متى عبر
الآدمي من الكلب والخنزير
وفروع أحدهما نجس ومن
غيره فيه أوجه أصح
نجس والثاني طاهر والثالث
صاهر من ما كول اللحم
نجس من غيره كاللبن.
فت الأصح عند المحققين
والأكثر بين بوجه الثاني
والله أعلم انتهى.

لأخود من حيوان ماهر وإن يؤكل صغره ، ومنه أخود من مئة من كل صيد . وورث
ظاهر ، ولو استحال البيضة دما وصلح للتحلق فتعذر ، ولا ذنب (وإن ماذي كل مئة) (لذي)
كل من الأنان لكونه من المستحيلات في الباطن . أما لذي مائة كل مئة كمن الكس وبيد
بعل طاهر ، وكذا لذي الشاة أو القرية . ولذنب كذب أو حرم . ثم ظهر خلافه من كس في حذمه
ولا فرق بين لذي القرية والعلة والثور والعجل خلافه . ولا بين أن يكون على مؤن منه أو لا
إن وجدت فيه خواص اللز كنظيره في لذي . ثم ما أحد من صريح مئة مئة فانه حسن الصفا
كما في المجموع . والأصل في طهارة ما ذكره قوة من . حاشا ما عرفت . وأما لذي
الآدمي فظاهر أيضا إذ لا يليق بكرامته أن يكون مشوه . ولذنب . ثم إن النسوة ممن في
زمن باجتنابه وسواء أكان من ذكر أم من أنثى ومعترة . يسكن سبع سنين أو مشكل قدس على
الذكر ، وأولى الفصل في حياته أم بعد موته لأن التكرار الذي ذكره في مجموع
ولأنه أولى بالطهارة من أنثى . وقد شمل ذلك غير الحمري . قوله . لذي آدمي ولامد
لم يتخلف الذهب في طهارته وحيوان معها . والأشعة صاهرة وهي من في خوف خو سجد في حذمه
نسب أشعة أيضا إن كانت من مدكاه . طاهر غير مئة . وهو في أم من أم أو غيره مئة
أم سقى لها كان طاهرا أم نجس ولو من خوف كس خرج على هشته حاشا . لا . لا فرق في صوره
بعد توفر الشروط بين محاورها . وما يسمى فيه سجد لا في غيره . وقد كرت الفرق مئة وبيد
العسل من بول الصبي بعد حوائض وبيد . أن كل مؤن أم من في شرح العسل . ثم هو عن الحسن
العمول بالأشعة من حيوان الصبي . غير المئى عموم النبوة في هذا . من كذا قوة . لا .
رحمة الله تعالى إذ من التوائد أن مشقة حب السحر وأن لأمر إن . متى سبع وقت . من
معنى ، وظاهر أن الأصل كالأكل ولكن في مع على حج مائة قوة . من سجد سجد . حج
غيره شرح الإرشاد . وسن غسله وطهارة . ما حدث في مئة أحمد ولا غيره . حاشا
المعرك عند الغلاف لم يصبه سجد صحبة (قوة مئة) . ثم ما طهر في المدة . ولذا من
المدكاه فتعذر وإن . سجد كاعتقه وقصعه . ثم سم على حج (قوة . لا) . من ذلك السجد
الذي يخص من حيوان لا كس ذكره . لا . صر دما كل حب لذي . لا . من حيوان . حج
نسعى (قوله لذي) . ثم والحي أيضا . غير (قوله حوصر مئة) . سجد حوصر إلى واحد
فيه ولا توجد في غيره (قوله في حلة) . قال : أن إذا قضا بطهره لا . ثم كذا . لا . قال
الروى في تؤكل بر . ثم سجد سجد . حج وحده لأشعة من . كس مئة . لا . كل وك
ما فيها إن أخذت من مذبح لم يأكل غير لذي . وإن حاور سجد . كذا . سجد . والفرق مئة
وبين الطفل الآتي غير حي (قوله أول) . وإن حاور . حوصر . حج (قوة . مع) . حج
ويجب أن يكون مراده بالحق السهر . ثم على العبد أي يصح صلاته حاشا ولا يجب غسل
العم منه عند إرادة الصلاة وغير ذلك . وهو سجد . سجد . حاشا . لا . سجد
إلا على كذا . ثم على . لا . سجد . حج (قوله لعدم الصبي) . ثم ولا كذا . لا . سجد
بخصاله (قوله وأن لأمر إذا صبي) . أي ومن قوة عدة . لا . سجد . حج . لا . سجد . حج
فيه بحيث لا يكاد يتخلف عادة عما هو فيه من العباد كحركة الك في الصلاة أو غيره . لا . سجد
متوالية ولو سجدوا وعادة حج على العبد . ومن غير . لا . سجد . حج . لا . سجد . حج
شأنها ما سئل عن الوضوء من أواني الخرف العمولة بالمح . لا . سجد . حج . لا . سجد . حج

(قوله نعم يعنى حج)
قال في شرحه لآدمي كما
فهو عنه بعضهم . ويبنى
أن يكون مراده بالعم
الطهارة انتهى . وكان
الصغير في مراده راجع
لوالده الذي توفي بذلك
فراجع غيره وعنده
في حاشا طاهر . لا . سجد . حج
من غير تفصيل وهو
خلاف ما ذكره

في المجموع ، وفيه أن الخارج من أصل الفرج حصة والخاص أهمها في حرج من محس
لا يحب عليه فهي حصة من حصة صوته حفيه وهي إذا خرج إلى الصاهر حكم بحسبه
ولا ينحس ذكر الجميع عند الحكم يظهرها ولا يجب غسل يديه من غسل في حبه وأما
بعض الذكور محمول على الاستحسان ولا تنحس من المرأة على ما مر (حس في الأصح) من
كل حيوان طاهر ولو غير ذكوري من آدمي أو غيره ، وغیر الفرج من الأدمي أو غيره مع قوله
آخر المقالة والثلاثة من غير الأدمي أو غيره ، والحصة أن الحرف في الثالثة حصة ، سواء كانت من
الأدمي أم من غيره ، وفي مقابل الأصح في الثلاثة من غير الأدمي أو غيره من مسنده في من الأدمي
قد ذكره ليس بقييدا محرجا للثلاثة من غير الأدمي من الظاهر ، بحكمه أو غيره ، والله رحمه الله
تعالى في فتاوه ، وخرج الظاهر التحسين كذا ، وخود ومن اشكوه حذبه من حرج
من الحصة لتعدد عنها بواسطة بار إذا هو من حرجها ، فحسبه الله من لغوتها ، لأنه رماذ مستر
لكن يعنى عن قليله ، وشمل ذلك دخان السجور ، ومن حرج السجور لأن السجور
هما كالتحس ، ومالوا التحس ، حال من حرجه سمعه وقوده ، عس أو من دخان حرج أعاب وه

لجميع أولا لأن ما في الباطن لا ينحس ، يقول الصاهر أنه حرج كالحساب لق في الصاهر
فإنه محكوم بحسبه ، وكما لا يحس ما في باطنه ، إلا أن حرجه مع هذا فيسبى أن يعنى
عن ذلك فلا ينحس ، ذكر الجميع كثره الاستحسان ، ويبنى أن مثل ذلك أيضا ما لو دُخِبَ أصعب
له من ذنبه وإن لم يستد به كالحرج كهم قد حرج إياه كثر ، رت استامه في سقطه
الحل ، ويسعى أيضا أنه لو حال ذكره وحرج عن الاعتدال أنه لا يحس من أصبه من ريموه
لثبوته من الصاهر ، الذي لا يصل إليه ذكر الجميع ، يقال سقط منه فأنه ما لو دُخِبَ
الثامن سائر من من فانه يعنى عنه لشدة الإحراج عنه فذكره أحد (قوله والخاص) سائل
هذا مع قوله ، ثم وجوب غسل ذكر الجميع فانه من إلى ما لا يحس عليه من امرأة ، وعليه
فكان اليس حذبه ، هم في كلامهم على صحة ما مر ، وإن لم يحس به يعنى عنه ومن
بالرس عن ابن العماد أن محل الحصة ما يخرج عما لا يجب غسله من الفرج حيث حرج نفسه كأن
سأل ، أما ما خرج على ذكر الجميع ، وعنى أصعب ، راء إذا حرج في حرجه فصاره وفيه سر
والصاهر أنه حرج حبه أنه يعنى عنه ، ذكر الجميع كما فهم من حاشية الهجة لسم
(قوله فهي حصة) حذفاً حرج حيث قال الصاهر ، وإن خرجت مما يصل إليه ذكر الجميع ، وهو
الأقرب أي فلا يحس كما سدد عن شرح الغالب له (قوله يحس في الأصح) أي ومع ذلك فلا
يجوز أن كل أصعب ولشدة من بد كاه فيما صهر ، راء شرح روض شرح في الأصعب
والأصحية (قوله لكن يعنى عن صفيه) وهو من معتد وعادته وه ، فحبه وتكون بوجهه ، فحسبه
ذلك لكثرة الاستحسان ، فلا يبقى ما مر من أنه له أعنى صوته ذنبه مشححة نحو عاتق ، يعنى
عنه ومن سدد نظره ما أصعب من ذنبه فحبه ، ولو ثبت في الفقه وعندهما لا يحس عملاً ، لأصل
(قوله ومالوا التحس دحل) أنهم أنه ، شفت شفت رصا على يده ، فحسبه لا يحس
وهو صاهر ، ثم رأيت في ابن العماد من كساه «رفع لإساق من وعنه فوسا» فحسبه الصاهر ، إذا
أوقفه لأصل الحصة تصعبت له ، وبشدة من الدحل ، فحسبه من حكم الدحل ، وأما

(قوله ولا يحس من
المرأة) الصغير في تنحس
راجع إلى الرطوبة (قوله
ومن المحكوم بنجاسته
المنظر) يعنى الدخان

يقى فيها شدة مطرته بحاسة عيبها أو من دحان خطب أوقد بعد تنجسه نحو نول . وأما
 الوشادر وهو مما عيب به النوى من تحقق أنه انقعد من دحان الحاسة أو قال عدلان خبيران
 به لا يعتقد إلا من دحانها محض وإلا فالأصل الظهارة ويعنى عن سير شعر نخس من غير نحو
 كلب وعن كثيره من مركوب خشقة الاحمرار عنه وعن روث سخك فلا ينحس اسم لتعذر
 الاحترار عنه إلا أن يعذر فيحس . وببعل ترشحه كدمع وحقاق ومحط حكم حيوانه ظهارة
 وصتها (ولا يصح نخس العين) بالعسل مصفا ولا بالاسحالة كمنة وقعت في ملاحه فصارت ملاحا
 أو أحرفت فصارت رمادا (إلا) شثن أحدها (حمر) وابن كاس عبر بحمرة حقيقة كانت
 لخره وهي السحده من تتغير العيب أم غيرها وهي المعتصرة من غيره فقد ذكر في سديد الأسماء
 والعيب عن المتعدي ومالك وأحمد أنها سم لكل مسكر . ومن غرر من يهده البسبب التحس هو
 معتمد كالمحمدة في بني النزه والبر يطعمهم على صحة السم في حل النحر والرب المستمرة لظهورهما
 ذن الحس لا يصح بيعه ولا التبر فيه اتفاقا . ولا يصح حمل كلامهم ثم على حل ثم يتحمر لأنه
 يادر وإما صبر لأن لم من صر وربه بنفسه لإخراج ما بقى فيه لأمس أصل ضرورة عصره
 لسهولة بدونه ورد بسومج في عهد لم فب يوقف عليه أصل العصر بصرى الأولى (خللت)
 نفسها فظهر بالخلل لأن عيب الحاسة والحرم الإسكار وقد راب ولأن العصر لا يتحلل إلا بعد
 التحمر علما . ٢٥ . بقى بالظاهرة ربما يعذر لخر وهو حلال إجماعا ولو بقى في قعر الإناء دردى
 حمر فظاهر بسلامتهم كما قاله ابن العباد

(قوله إلا أن عيبه) أى
 والإذن يصح اسم في لم
 عينا كقدمه في أوائل
 كتاب الظهارة (قوله اسم
 لكل مسكر) أى حقيقة
 كالمظاهر في استشهاد
 الشارح به على ما قدمه
 صغوبة وفي مسئلة قولان
 هل لخر حقيقة في المعتصرة
 من العيب محر في غيرها
 أو حقيقة في كل مسكر

البر المتصاعدة في حال لو قد حسنت من نفس لو قود واعماهى تأكل الوقوف ويخرج منه الدحان
 والدحان أخرا طبقة متصل من نول . ولهذا يجمع منه طب و لدى يظهر أن البر المتصاعدة
 ضاهره حتى لو صعدت صافية من لدحان ومب نول . وبب يتحكم بسجسه إلا أنها في العاك تختلط
 بالدحان بدليل أن لدحان يسعد من علاه في حال التدهو والاحمال تختلط بها ولهذا إذا لاقى البر
 شيئا رطب سوت من لدحان الذى هو مختلط بها ، فعلى هذا إذا لاقها شيء رطب تنحس أه
 ومنه يعلم أن الحماة المعروفة تنحد من دحان السرجين أو الرست مسجس يد أوقده نخس
 كالزباد ، وقد قال يعقوب عن فائيه أحمد من قول النارج الساس . يد من اتقوا عدا أن اشقة
 تحلل التبشير (قوله نحو كلب) أى أما هو فلا يعنى عنه منه وإن احتج بلى ركو به لعينه أمره
 وسيرة وقوع مثله (قوله لمشقة الاحتراز) أى من شأنه ديث حتى لو كان تمكنه البحر عنه وأصده
 لم يصير (قوله لسهولة بدونه لبح) كأن المراد أنهم قالوا بظهوره لخر وإن احتلط به ما يوقف كمال
 عصره عنه ويد قوب بديث في لخر الذى يمكن استعاؤه عن لم فيبقو به في البعد ليكون الماء
 من ضرورياته الأولى (قوله بسب) قال مع في أثناء كلاء وحرم مدر في تفرره بحمرة لاستعمال
 وعتمده وإن منع النضير هو غل في حواشى حج عدم الحزمة فله جمع وعذره أهني صرحة
 في حرمة أصا حث جعل النول عديم مهارتها إذا نعت من شمس بلى ظل منب على حرمة
 الاستعمال بدلى (قوله دردى) هو ضم الدال (قوله فظاهر بصلهم لبح) ظاهره وإن
 أسكر وهو صاهر لأنه حكم بظهوره بهذه الصيغة كما حكم بظهوره بالثلا يؤدى إلى نجاسة لخل
 وعذبه أنه صبر كالحشة الحامدة على أن العيب أو بصره أنه إذا خال لاسقى لدردى مسكرا
 ونهيه إذا بقى فيه شيء من إسكار فهو أنه لا يريد على ما يحصل من الخشخشة ونحوه .

أنه يظهر تبعاً للإثبات سواء استحجر أم لا كما يظهر باطن خوف ليس من هدى أو صهر كلامهم
أيضاً أنه لا فرق في العصير بين المتحد من نوع واحد وعينه به من فيه عسلاً أو سكر أو غيره من
نحو عسب ورمال أو رز وريث صهر متحدة خلاصه حرم من العمد ونسب فيه تحلل بمساحة
عين لأن سس العسل أو البز ونحوها ينحصر كما روه ثودود وكذا السكر في يصحب الخمر عين
أخرى ولو جعل مع نحو الزبيب طيباً متنوعاً ونقع ثم صفي وصاروب رخته كزائحه الخمر فيجمل أن
يقال إن ذلك الطيب إن كان أقل من رزبب سحس وإلا فلا أحد من قوهم لو لقي على عصير
حتى دونه سحس وإذا فلا لأن الأصل والظاهر عند السحس ولا عند الرأفة حسنة وتختص
خلافه وهو أوجه وكفى روي المتنوعة وعينه لمجوده ولا شرط سحس تحت لاريد (وكذا إن
نقت من سحس في ظن وعكسه في الأصح) أو من دن يخر أو فتح رأس صهره للهو، زوال
الشمعة لظهوره من غير محاسة حلتها سواء أفصد بكل منها التحلل أم لا والى لا يظهر له سحس
(فإن حالت بطرح شيء) فيها ولو بنفسه أو بإلقاء نحو ريج (فلا) تطهر لأن من سحس شدة
قن أو به عوقب تحماته عدلاً سواء كان له دخن في التحليل كسحس وجهه حار ثم لا كخصاة ولا
فرق بين ما قبل التحمر وما بعده ولا بين أن يكون العين صاهرة أو نخسة نعم إن كانت صاهرة
ورعت منها قبل التحمر فلا بد من رعت منه لأن الدخن نفس السحس وهو
عصر نحو العسل ووقع فيه بعض حب لا يمكن الإحمرار عنها لا يصير فيها عطر وكالتحس
بالعين العاقيد وحاشاها إذا تحمرت في لبن ثم خلط وكذا لو صب عصير في رز مسحس أو كان

(قوله أنه يظهر) هو المصمد (قوله فيه حسن فيه) أي في الدن سحس فيه العسل (قوله ويحس
خلافه) أي وأنه ظاهر مطلق (قوله وهو أوجه) وحده حجج ما عصى (قوله ويكفى) أي في
الظهار (قوله لأن من سحس شدة) بطلان قول ابن قان حالت الخ سحس قطع العسل عن ربه
من نحو الرزح فإن ذلك لا يخفى فيه (قوله أن يكون العين) وليس من العين فيها يظهر سود
المتولد من العصير فلا يضرب أخذاً مما قالوه فيها لو تخمر مائ أخواف الحبات ثم عسل حيث قالوا
بظهارته وما يتساقط من العسل عند العصر من السوى فإن الآخر عن دنت أمهين من الآخر
عن السود فتنبه له (قوله قبل التحلل) أي إن لم يتحلل شيء من العين بقي مانعاً كان من شأنه
التحلل ثم أحمر معصوم بأنه لم يتحلل منه شيء هو يظهر أنه لا فيه نص والأقرب الأول لأن هذا
ليس مما أقاله الشارع فيه مظة هذه النفس من مبي فيه الحكم على ظاهره دخن من التحس
من العين وباختيار معصوم قطع ما تنفد ذلك فوجب الحكم بظهارته بالتحس (قوله ثم خلط)
فرر مر أنه يصير العاقيد وحاشاها إن تحمرت في الدن ونجست خلاف ما إذا حمر مائ أخواف
حبات ثم خلط يظهر لأنه كالمطروف لما في خوفها وهو في شرح أبواب ما يتخلل فرجه سم
والمظهر أنه لا محالة من مغلطه سم عن الشرح وما هو بإمكان حمل مذهب على ما إذا كان التحمر
العاقيد مع الحبات فلا يظهر مائ بطن الحبات وهذا هو النسخ الأول مما تنبه سم عن حر وما
ذكره بعد قوله خلاف الخ يحمل على ما إذا أحدث الحبات بمجرده عن العاقيد وصرح
في الدن إن تحمرت ثم خلط لكن بشكل إحدى المستثنى الأخرى فإن قشور الحبات المتخللة
على الخمر كالمطروف في المستثنى ومجوزها للعاقيد في الأولى لا يصير في صهارتها لأن عيناها
أن العاقيد محصورة للحبات ومجرد ذلك لا يقتضي تحاسة مائ الباطن . نعم إن فرض الكلام في لو

(قوله متنوعاً) ليس بقيد
في الحكم وإنما قيد به
لأنه الذي وقع السؤال عنه
لكونه الواقع (قوله
يحتسب أن يقال إن ذلك
الطيب إن كان أقل
أي عين الطيب لا مجرد
رائحته) قوله ويحتمل
خلافه) أي وهو الظهارة
مطلقاً كما حاشية الشيخ
(قوله وكالتحس بالعين
العاقيد الخ) مراده به
الرد على الشهاب ابن حجر
في شرح الإرشاد لكن في
عبارة مساهمة وعبرة
الشرح المذكور ونسنتي
العاقيد وحاشاها فلا يصير
مصاصها المحمر إذا خلط

سواء أذبح بشاة أم نحر أو غيره أو سكر أو غيره أو غير ذلك من كل شيء حيوانه
ما كولا لخروج حيوانه من أمه كقول الله تعالى (وما نحن بخلقها حتى من كل شيء ثمر من فصله
ثم نحن نبيهم كقولهم في قولهم أو ما أكثر متغير من حسنة ثم أضاف ذلك الذي
ولم فيه قولهم وهو معصية من صيد أو غيره . وسواء أكل حيا ولا في رطبا أم عكسه
(من سعا)

(قوله سواء أذبح) قصده أنه من الذبح لا يكون بغيره وبه صرح جح حيث قال فيجب غسله
ثم صهر مع التراب والسميع إن أصابه معاد . وإن سبيع وترى قبل الذبح لأنه حينئذ لا يقبل
الظهار . وفيه ما مر من قول المصنف ومنه غير الآدي والسميع (قوله عن أمه كولا)
عنه جح بأنه من عن صبيح . وهو في صبيح السباع وهو ضد حرمة أكل الثياب أيضا .
قوله لكن . عليه أن يجد أنه كاد إذ ذبح عن أمه مع أنه انتقل إلى طمع الثياب
ولا دونه على قول الشارح لخروج حيوانه من أمه . وقد قال إن جح أن كاد ما كان قد
الذبح ما كولا . صحح جح قبل الذبح ولا كذا في السباع (قوله عن) ناعيم والكسر كما
في مصباح القرطبي (قوله بملقاة نبي) . جح به دحر ما كثير كما اقتضاه كلام المجموع .
وكتب عنه سم قوله غير جح . وفيه من ذلك جهة الصلاة مع من الداخل في الماء الكثير
وهو حط لأنه من حسنة قطع . عنه الأمر من مدحه الماء الكثر مائة من النجس ومن
النجاسة في القدر من صبيح . جح كما ومن دحره الداخل في الماء الكثير لا ينتقض
وصوره وهو جح لأنه من صبيح . وفي ما صحح عما قاله جح في قول الشارح وتكون كثيرة
من مائة من نجسه

(قوله لخروج حيوانه
بأنه عن أمه كولا)
خرج به جح من كولا
كان مدحوا عنه خور
أكله كادونه في نبي
الاسمحة . ومن مائة
ورثا يوم مائة من
منه

خرج . ووصل . من معاد . من السباع من الترح فهو نجسه فيمنع ما ومن
به كذا . ثم مع قولنا لأن الباطل لا ينحصر بالآفاق كل محتمل فعلى الثاني يستثنى هذا من
من جح وكتب عنه سم مائة قوله فيمنع جح . أقول إنما أصل من جح ما ومن به
فإن معنى الوقف منه من ذلك بعد . ومن به كذا في على حسنة وبلقاء يظهر كذا
جمع من نجسه في النجس . معنى النجس . ومن كلامه في أصل النجس . بل قوله يعني الذي
جح . ومن نجسه من جح . ومن على أنه في كل مع . جح من جح . جح سبيع
الخرج ولا قال . ومن على الإختلاف وهو لمعاد . ومن (قوله كولا ولم في قولهم
كتب) في تأويله . إشارة إلى أن النجس . من النجس . ومن على لظهور منه ما مر عن
شرح . إسلام وغيره في قوله خلاف النجس . جح . ومن ومنه . لا آدمي (قوله متغير
منه) أو يظهر له . عنه على غير كثير . ما مر له . من ذلك كما أنجس من جح . مجرد بالآفاق
وإن قيد . من جح . من . إشارة إلى أن النجس . يقلل النجس (قوله ولو معصية)
منه . قول مصنف . ومن جح . أي . ولو كان ما نجس بعض الكلاب .

(إحدى) في غير أرض زينة (أرباب) ووضيعة رص كما أقرى به الله في لانه روت بالقوة
 وبكى العدد من كونه شربه وإن تعدد جمع أولاده حصة أخرى واصل في ذلك
 قوله صلى الله عليه وسلم «مهور يا أحدكم يا ولع منه النكاح أن يسهل مع مرث وأدهن
 بالتراب» وفي رواية «أولاهن» وأخرى بالتراب. وفي أخرى وعبرود النكاح بالتراب أي من
 تصاحب الساعة لروية الساعة بالتراب المعارضة برواية أولاهن في معنى فتبين في تعيين معنى وكفى
 في وحدة من اسم كافي رواية «أدهن» استحقاق على أنه لا عارض لأمكان الجمع تحمل رواية
 أولاهن على الأكل لعدم احتياجه بعد ذلك إلى ترتيب ما من شرب من جميع العسل ورواية
 الساعة على الحوار ورواية إحدى على الأكل وهو لاسيما حوار أكل وقد أمر بصل من
 ولوعه بفيه وهو أطيب أحرانه بغيره من بوله وشربه وروية وكوه أوى والسلاط أريه بغيره
 تعد واحدة وإن كثرت وإنما حسب العدد المأمور به

(قوله إحدى) وفي نسخة إحدى. واد واصل أولى لأن ما لا يقبل أن كان مبهمة مشبهة
 فسادون فالأكثر المطابقة وإن كان أقوى ذلك فأكثر إله. وقد حددت حتى قوله تعالى
 - إن عدة الشهور - الآية فأورد في قوله منها رجوعه ثلاثين مرة وجمع في قوله - ولا يصحوا
 فيهن - (رجوعه) مرة (قوله كما أقرى به الله) ومعناه أنه لا بد من مرحلة واحدة كما اعتد
 إحدى أرباب فانه جعل المهر لاد. لم يزوج بالتراب وإن كان الله الذي صرح باسمه
 رطباً (قوله شرطه) وهو امتزاجه بالتراب (قوله مهور) أحدكم هو المهر والفتح
 والأول من أولى للإشارة عنه بالنقل الذي هو مصدر وأما بالفتح فخرج إلى ما من المهور
 بالمظهر أو تقدير مضاف نحو استعمال ظهور إياه أحدكم للزيل للحدس أن يسهل له وعنده
 شرح مسد للووى الأشهر فيه صم الصم ونقل سجد في لسان (قوله إله) وفيه (قوله
 السكب وغيره من السماع يلغ ولما من - مع وولوه شرب - بانه وسقوط الواو كما في يقع
 وولغ يلغ من باب ورث ووسع لمة ويولغ مثل وحل يوحد لمة أعف ه مصباح (قوله
 يصاحب الساعة) أي قبل التراب يصاحب الساعة مبره التامة وسمها باسمها (قوله بالسطح)
 المراد به التراب وأصله مسيل واسع فيه دفاق الحصى قال في المختار الأطح مسيل واسع فيه
 دفاق الحصى وجمع الأصح والسطح بالكسر والسطحة والسطح كالأصح ومنه صفة مكة
 (قوله المزيلة للعين) هل المراد بالعين الحرم أو المراد بها ما ضمن الصفة الأوقى قوله في ثنى تفسير
 للعين وهي ما عس الخ الثاني ثم رأيت في كلامهم على شرح التهجئة ما ذكر نقله عن عمر
 ومثله على حجب وعليه فلو غسل النخاسة المعلقة ووضع له شروخ التراب في الأولى ولما رن به
 الأوصاف ثم صم إليها عسل أخرى بحيث رأت لأوصاف تتجمعها فهي بعد ما وضعه من
 التراب قبل روال الأوصاف وعد كاهة شبيهة صدى عنه أن التراب وحده في الأولى أولاً لأنه لم
 تزل به وضع فيه لكي واعتد به بعد فعد قال سم فيه نصر أقول ولا بعد القول بالاول

في الاستحشاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم هذا يدك ولو أكل
 لحم كلب لم يسمع دمه من حروجه وإن خرج بغيره قبل استحالة لحمه يظهر وأفق به
 النقي لأن اللحم من لحمه وقد أتى بولده رحمه الله في لحمه عن دمه كلب ومعه يهبط يظهره
 واسم اللحم على دونه ولا غسل فيه مده طويلا وينتشر الحاسة إلى حصره وقوته وكيفية
 من مفسد بصله شيء له من ذلك لحم ولا يظهر لأنه لا يحسن به شيء ويظهر اللحم مرور
 الماء عنه سبع مرات إذا حدث عن لحمه من حيث هو فيه لحصول التبريد كما صرح به جماعة ولو
 منب مدته يحمل من مائة مائة مائة وهو بواسطة الطين الذي في تعال داخله لم يحكم بالنجاسة
 لمأخذه كما في الحرة إذا شرب لحمه وعاب عنه كتمان ما صهره فيها (والأنهر يعني التبريد)
 وهو غير ممنوع وإن عدم أو أفسد الثوب أو راد في لعل لحمه فدية مثلا لأن القصد به
 التطهير لا رد وهو لا يحصل بغير ما تقدم وقد نص في الحديث عليه فلا يقوم غيره مقامه كالتيتم
 ولأنه من حيث هو في بيت جمع بين حديثين فلا يكتفى بأحدهما كركب الكبريط فيه ما جمع بين الحلة والتبريد
 فم يكف بأحدهما وخرج المزج بنحو أشنان وصابون وبحالة ودقيق وإنما لم يلحق بالتراب نحو
 الصدور وإن سواه في كونه حائلا وفي الأمر به في التطهير لأنه لا يجوز أن يستط من اللحم
 معنى سواه ومما أسس الأظهر لا يتعين ويقوم ما ذكر ونحوه مقامه (و) الأظهر (أن) التبريد
 ككف (أن) خبر بر أسوأ حالا من الكلب لأن تحريمه منصوص عليه في القرآن ومتفق عليه
 وتحريم الكلب معتد به ومختلف فيه ولأنه لا يحل اقتضاه حال خلاف الكلب ولأنه يندب
 له من اللحم وخرج بوصف آخره فلا يعد موضع التبريد قبل إزالته وسيأتي عن سم
 على جمع أن مثل وضع اللحم على الحرم وضعه على الحرم بعد رواه الحرم وسكن مع ققاء
 الأوصاف (قوله في الاستحشاء) أي المحرم لأنه لا يفتقر فيه عند (قوله ولو أكل لحم كلب)
 خرج به العثم لمحب التمسيع خروجه من الدر وهو على غير صورته ويسمى أن مثل اللحم
 العثم الرقيق الذي يؤكل عادة معه ولا غيره مما يحسن به على ما اقتضاه تعديله حتى لو شقأه بعد
 استحشاه عن التمسيع إلا أن يقال ما يشبهه بعدة بلغة إلى أسفل لما نقايأه لس من شأنه
 الاستحشاء لمحب التمسيع وإن كان مستحيلا وعادة شيئا الرادى خلاف ما نقايأه أي اللحم
 فإنه يحسب عنه سبع مائة مع التبريد به ومعهومه أنه لا يجب التبريد من القرد استحالة
 وهو ظاهر وما أفاده كذا من شيئا الرادى من وجوب التمسيع إذا خرج من شيء غير مستحيل
 فله قول آخر خرج عن سبع دمه من حروجه حيث فيه الخروج من الدر (قوله محيل)
 أي من شأنه لإحالة (قوله يطلع) ويشبهه في هذا الحليل كما فهم من قوله الآتي وبواسطة
 الصبي الذي في تعال الخ (قوله لمأخذه) أي أما هو فإني على نحاسه لتيقن وعدم انعم بما
 ريلها حتى لو صبي شخص فيه فلا حائل لم تصح صلاته (قوله وإن عدم) أي التراب فلا يكون
 عدمه أو الرد في العسل مسقط للتراب وعدم في كلامه مبنى للصول وفي المختار عدمت الشيء
 من باب صرف على غير قياس أي فقدته اه (قوله عليه) أي التراب (قوله حنين) أي وهما الله
 والتراب (قوله أشنان) يضم المعبره والكسر لغة معرب اه مصباح (قوله وفي الأمر به في التطهير)

(قوله لم يحكم بالنجاسة)
 يعني لم يحكم بالنجاسة
 ما أصابه كما في الحرة وفي
 نجاسة لم يحكم بالنجاسة
 لدخله وهي المودعة
 في فتاوى والده (قوله)
 أوراد في المسلات جعلها
 ثمانية (أي ولا يقال إن
 الثامنة تقوم مقام التراب
 (قوله ومتفق عليه)
 المتفق عليه هو تحريم
 لحم الخنزير لاجلته كما
 يرم بما قدمه آت

قتله لا لصروه والفرع مولد منهما أو من أحدهما يقع الأحس في الحصة عند الحاجة فتقدمه
والثاني يكنى غسل ذلك مرة واحدة من غير راب كذا الحساب لأن الوارد في السكك وما ذكر
لا يسمى كذا ولو غمس الشخص بماء ذكر في ماء كثير أكد وحركه سعا ووجد ظهر وإن لم
يحركه فواحدة ويقارن ما مر في النجاس المحدث من تدبير الميراث في التمسح صفة مائة
والعدد ذوات مقصودة فلا يتس أحدهما الآخر وسهر في تحريكه في الذهب مرة والعود أخرى
ويفرق بينه وبين ما يأتي في تحريك البدن الحلك في الصلاة بأن يدا على العرف أو في حرك
وحرى عليه سبع حريرات حيث سعا ووجد سكب في يده ماء كثير أو سقسق ولو عه
عن قتلين لم يغسل الماء ولا الإماء وإن أصاب حرمة المستور بالماء وكون كثيرة الماء مانعة من
تنجسه كما صرح به الإمام وغيره . وتوابع في إياه ما قبل ثم يقع غسل وجه الماء لا الإماء
(ولا يكنى تراب)

لأن المراد أنه إذا توقفت إزالة النجاسة على الماء أو نحوه وجب في الإخصوص السابق أو غيره
مرد أمرا لظهوره (قوله لا لصروه) أي فديه لا لصروه منه رجل على أنه نسوا حالا من
السكك (قوله فواحدة) أي وإن حال مكانه (قوله على العرف) أي على العرف في التحريك
وهو بعد الغسل والعود مرة وهب على حرى ماء والحاصل في العود عند الحاصل في السكك وكما
اعبر السكك والعود مرة في الصلاة اعتبر الماء كونه نيت واحد في لو غمس في ماء قلبي يحدث
وحرك الماء مرات كثيرة فإنه لا يتحكم عليه بالاستعمال لأن العرف لأية الثاني من الأول (قوله
وإن أصاب حرمة المستور بالماء) خرج به ما سحره ماء من أمي لاء فإن تحقق من السكك
له مع رطوبته من أحد الحاصلين نجس وإذا فلا سمع على مذهب بعض (قوله مانعة من تنجسه)
ومثله ما لا لاق منه شيئا من السكك في ماء كثير فإنه لا نجس لأن ما لا فاد من السكك متصل
بالسكك بعض الماء الكثير خلاف ما أمسكه سدد وتحمس عنه حيث لا يصبر منه ومن رحله
إلا بمجرد اللل فإنه يغسل لأن الماء لا يلقى يده الآن نجس وكتنجه عليه يده ما لا عما تحم
السكك على محل وقوعه كالأوص نجس لا يصبر من رحيبه ومقره حاش من الماء (قوله لا لاء)
فإنه لا يظهر بمجرد بلوع الماء قتلين بل إن ترب بأن مزج بالماء تراب بكبره وحرث فيه سبع
مرات ظهر ولا فهو ناق على نجاسته حتى و شمس عن القتلين عاد على الماء بالنجس (قوله
ولا يكنى تراب نجس) قال في شرح الروض في قول الروض بمروحا باماء مانعة من وضعهما على
المحل أو بعده بأن يوصعا ولو مترسعين ثم يترحا قبل غسل العسل وإن كان المحل رصا إلى الظهور بورد
على المحل ناق على ظهوريته وبذلك حرم من أربعة فيما وضع التراب وتولا ومثله عكسه لا ريب
وهو مقصود كلامهم وهو اعتماد كقوله اللقبى وغيره الخ وهذا الكلام كالنصيح في أنه إذا كان
المحل رطبا بالحصة كني وضع التراب أولا لكن أفنى شيحا الشهاب رمني أنه لو وضع التراب
أولا على عين النجاسة لم يكن تنجسه وظاهره المخالفة لما ذكر عن شرح الروض ووقع البحث
في ذلك مع م ر وحاصل ما يحزر معه أنهم أنه حيث كانت النجاسة عينة بأن تكون حرمة
وأوصافها من طعم أو لون أو ريح أو حود في المحل لم يكن وضع التراب أولا غسلها وهذا محل

(قوله يقع الأحس) لا معنى
له في التولد منهما فكان
يدنى إسقاط لفظ منهما .

مسعمل في حب أو غش ، ولا (غش) في الأصح ، من ذلك أن يكون على صحيح التيمم به
علا يكفي التراب ، الحق ولا مسح منه أو حكمة متوسطة أو غيره ، والأوجه أنه يكفي هذا
التمل الذي به غش ، وإن كان به ، وإني وإن ولو حفظ نحو رقيق حيث كان لو مسح
به ، لا سيما كذا ، الحق ووصول التراب لمعروج منه إلى جمع غش ، وإن لم يكف
في التيمم ظهور الناري ، وما إن لأصح أنه يكفي كالمسح به ، (غش) (ولا) يكفي (معروج
على) (في الأصح) ، لا يزا مرحلة بعد ذلك ماء وقد يغش به ماء نحو على ، ويكفي
مرح التراب خارج إلى مسح أو فيه سوء ، أص ماء ، ولا أنه التراب ، والعاطف نعم على

ما أفتى به شيخنا خلاف وضع له ، ولا أنه أقوى من هو من وإن التراب شرب ، وبخلاف
ما أورث أصحابها فكيف وضع التراب أو لا وإن كان الغش حب وهذا حمل عليه ما ذكره عن
شرح بروص وثم د كات توصفها في عمل من غير حرم وصف عليها ماء معروج بأسير كان
رأب الأوصاف هناك أصح حسب ولا فلا ، فالمراد بالعين في قولهم منيل العين وحيدة وإن
بعد ما سئل توصفها ، إن يكفي حرم ، ثم سمى حج (قوله مسعمل) قال في شرح الروص
في حديث أنه حدث أنه في صور مسعمل في حديث التراب به آخر ما ذكره في جملة
قال به مسعمل مسعمل ، ليس به غير كونه مسعملة ، إن قلنا إنه شطر في طهارة المطلقة
لا يرد ، لا يقول من هو مسعمل ، وإن قد شرب منه بوقف عنه روال الحاسة وإن
كان شرب وقد أدى به ما لا بد منه وإن مسعمل بذلك كما أن لا مسعمل به أيضا ، من
ويصور أيضا في صاحب له المسألة ، يظهر أنه غش مسعمل ، فإذا ظهر رال التمسح
دون الاستعمال ، أنه غش فظهر ، ومما به مسعمل ولا أنه أدى به ما لا بد منه لأن
بهاره الحق متوقعة على هذه المسألة ، وإن بوقف على غيرها أيضا ، نعم لو ظهر بعينه في ماء
كثير عاد ظهور كالم ، مسعمل إذا صار كثيرا ، كذا قاله بعض متاخذ ، وفيه نظر فائتأمل
فيه فإن الوجه خلافه ، في قول ، وإن كان الوجه خلافه لأن وصف التراب بالاستعمال
باق وإن ربت الحاسة ، وبؤسه أن التراب وكان في السابعة ، يتفحص وهو مع ذلك محكوم
عنه بالاستعمال وفي وصف أنه أن مسعمل فلا يكفي ما لو استنجى بطين مستحجر ثم
صهره من الحاسة ثم حقه ثم ذقه لأنه ال مانع كما أن ماء الاستحزاء كأن يال وحف البور ثم
استحى ماء ، فإنه صهر غير ظهور لأنه إن لم يقع وقفه ، فهو وقوف فيه
ثمهم م يعتبروا حجر ، لا مسح ، من المطهرات ، ولعل وجهه أن الحل باق على نجاسته ، ومن ثم لو
زل المستحجر في ماء ، فحل نجسه أو حله مص ، تصح صلاته ، وقد يقرب هو وإن لم يكن متهرا
للحل لكنه منيل للمانع فألحق ، ربت مسعمل في التيمم بذلك ، وهو مقتضى قوله في حديث
أو غش (قوله لظهور الناري) أي وهو أن بدوه الرمل ونحوه ليقين بمعدن من وصول التراب
إلى العصور ولا يمنعان من كثرة الماء ، التراب التي هي مقصودة هـ (قوله خارج الإاء)
أي وهو أوى خروجها من خلاف أه حج (قوله سواء أص ماء) أي وسواء ، كحل للحل رضا
أو حافا لكن يستثنى من ذلك ما عرفت عن الشهاب الرمل من أنه لو وضع التراب ولا على على
النجاسة لم يكف

الحاسة أن يكون قدرا يكدر الماء و عن بواسطته في جميع أحوال من ويتوقد مقام التربة
الماء الكدر كماء النيل ثم يذره ويكاد السيل المترب ، ومفاد الأصح يكمن التراب معروج
بالمنع لحصول مقصود بذلك و جرح قولنا في حيز أرض برية البرية إذ لا معنى لتترب التراب
ويؤخذ منه أنه لا فرق بين التراب المستعمل وغيره فلا يجب تربيته منطلقا ، بخلاف الأرض
مخترية والرمنية التي لا اعتبار فيها فلا بد من تربتها ، فلو أن الأرض تربة ما فيها تراب ، ولو
أصاب شيء منها ثوبا قبل ما لم يستعمل لم يضر في صفة تربيته ولا يكون معا لها لاستاء العبد فيها
وهي أنه لا معنى لتترب التراب ، وأيضا للاستثناء معيار العمود به ينسب من تربة الحاسة
المنعطة إلا الأرض المبركة كدفعه الوالد رحمه الله تعالى وهو المعنى بل لقول الله وإن سب
إليه أنه أتق قلبه بخلافه ، نعم و جمع التراب بظهوره و خرج إلى تربة أحد من
العلة السابقة كما هو ظاهر ثم ذكر الحاسة شعبة فقال (وما حسن قول صبي - نعم) نتج
أوله وثالثه : أي لم يأكل ولم يشرب .

(قوله إذ لا معنى لتترب التراب) أي ولا تفسد التراب مستعملا بحيث ذمه ، يظهر شئ ، و قد
سقط استعمال التراب فيه للعلة المذكورة (قوله و منه -) أي ولو جرح حيث قصد بصفه بصفه بل
على أنه من أنه لا معنى له بـ التراب (قوله حيز أرض برية) صافيه أنه إذ كان كالم
على حجر عنه تراب و وصل بوله إلى الحجر لا يخرج في بغير الحجر إلى تربة ، وقياس ما قاله
ثم قال و ليس من الأرض البرية شئ على أن يكون له في بغير الثوب إن أصابته رطوبة
من التراب من عسل المصونة إلى أصابعه و منه أنه لا بد في الحجر المذكور من عسله
إحدهما التراب وهو مقصبي التعبد بصفه أنه في الأرض البرية أنه لا معنى لتترب
التراب ، ويقال بالدرس عن سم على بجهة ما صح بذلك (قوله منها) أي الأرض البرية
(قوله تربة) أي تربة ما أصاب المتطائر من الأرض فليس للمفسد به في هذه حكم استقل
عنه نفسه بـ التراب ، حرف الله من سلال البو - من سلال البو - من سلال البو - من سلال البو
في مالو تراب الأرض البرية على خلاف ما أمر به في قصه من عسله شئ فيهن حيث تربيته
نعم لا علة في التراب المستعمل فيها قبل حيث و مبره أولا كنه - نوحوا التراب في أحده
وإن لم يكن مطبوعا فيه بصر ، والأقرب أن في سلال التراب فدخل في عموم قولهم نفس إنه
حكم استقل عنه (قوله من العبد البرية) هي قوله إذ لا معنى له بـ التراب (قوله وما حسن
قول صبي الخ) أجل في ما عبر الآدمي كإدراكه وأرضه بصفه - بصفه كما هو مقصود بـ التراب ولا
ينافي قولهم الآدمي وفارق له ذكر الخ لأن الأرض المذكورة حكمته في الأرض ساقى خدمه في عبر
الآدمي وعموم الحكم اه سم على حج ، قال شجب حتى - نوقعت قطرة من هذا البول في ماء
فلان وأصاب شئ وجب عسله ولا يكن بصفه ، وو أصاب ذلك البول الصريف شئ كفي الصبح
وإن لم يكن في وقت خروجه بأن كان في إياه كنه - به من أحد العمود قوجه - حسن قول صبي
لصفه بـ التراب أول خروجه ولا يوجب رحمة على ملاقه من عسله وبعده أقول - وما - تكلف
بالصباح في وصل من ما المذكور لأنه ما حسن - قول الذي وقع منه صديق عنه أنه سجن
بـ البول (قوله بصفه أي يأكل ويشرب) عما في الحجر والظم - بصفه الطعام وقد طعم بالكسر
طعما بصفه الطاء ، كل أوداق فهو صميم قال الله تعالى - ما - نعمتم فابشروا - وقال

(قوله لا تتعد العلة فيها)
انقطع فيها وصف العلة وليس
معناها تتعد

فيل مصي حويين (عبر لئ) على وجه العدي (نصح) تصاد معجده وحاء مهملة ، وقيل
معجده أيضا أم رصاع ههنا فسمونه الضعم ووجهه أنه إذا كثر غطت معدته وقويت على
الاستحالة وز عما كانت تحيل بطة مكروهة ، فاحولان أقرب مرت فيه وهذا يعين من قول
الأعراب الذين لا يتسبون ولا يلهي ولا يصبر تناول السوف ونحوه بلا صلاح ويؤخذ من ذلك
أنه لو أكل قلهما معهما لئدى ثم تركه وشرب من قط غس من بوله ولا يصح وهو الأوجه
وخرج الأئمة والخشي فلا يدرى بوجه من العسل ولا فرق في اللئ بين أن يكون طاهرا أو نجس
ولو من معلقة من دمي أو غيره والعرق بين الصبي وغيره أن لا تلاف تحمله أكثر ضعف
في بوله للقاعدة الصحيحة أن سفة حلب النسر وأن لأمر يد حاق تسع ويصدها أن أصل
الشرع وضع الخرج في شئ لا حذر عنه وأن بوله رقيق من بوله فلا يسب الخلل لصوق بولها
به وما تعرض به تركب حوله في شرح العبد ، وعدم مما تقر أن تناوبه مأسوى اللئ للعدي
مع تصحه ويوجب عسبه ، سواء سعى به عن اللئ أم لا ، ويتركى التصح حيث عساه
على الخلل ، ولا يشترط في تصح نحو الثوب السيلان بخلاف العسل فإنه لا يفسد منه ، وقسمة
إصلاقيهم والحديث الذي أن التصح يكتفى ببق الطعم واللون والريح ، وهو المناسب للرخصة
والأوجه كما قاله الشيخ حذافه ، ويبدو من قول الأستاذي المتحذ أن هذه النجاسة كغيرها وحمل
وحوب رآله أوصافها على سبب لثمة يحتاج لدليل ، ويحمل كلامهم على العاد من سهولة
رواها ، والأصل فيه تقدم خبر الشيعين عن أنه فس « أنها حاد من طاهر لم يأكل الطعام
فجلسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجره فقال عليه فدع عنه ونصحه » . ووجه الترمذي

« ومن لم يتعممه فانه مني » أي من لم يذوقه ، ويظهر أنه لا يفسد الطعام على المشروب إلا أن
يقال إن قوله أو دافق يدحس اشروب لأنه يصديق على من شربه أنه ذاقه (قوله قيل مصي
حويين) أي عدي ، أحد من قول لرمادي الآي لو شرب ثمان (قوله عبر لئ) أي ولو سمى
أو حساه حج وصاعره ونحو من أنه وهو كحديث فيعسل منه وكسب علمه سم قوله لم يصح الخ
من قسطة اللئ وسمه كاللئ أولا ، وهذا لا يخفى من حديث لأن كل لب فيه بقر ، وقوله أولا
يعتمدهم ، وروى بالدرس من شيخنا العلامة الحلبي أن مثل اللئ القسطة . أقول : وهو قريب
لا يتحذ عنه ، وإنما السمن فقد عانت من كلام حج وحب العسل بسبه (قوله وقيل معجده أيضا)
فإن الشيخ عجمه وقيل ما حكي كالصين ومعجده ومارق كالباء في اللمامة (قوله فسمونه الضعم)
أنه يوشرب قيل الحويين وبال بعدهم لا يعين من بوله وفي ريدى حذافه وعبارته وشرب اللئ قيل
حويين ثم بال بعدهم قيل أن كل عبر لئ فهل يكتفى فيه بالنضح أو يجب فيه الغسل لأن تمام الحولين
بالمرلة أكل عبر لئ الذي يظهر الذي كما عمنده شيخنا الصدوق ه وعسرة سم على شرح
المهجة الكبر قوله قيل سم حويين سعى أو مع التقدم بأن شرب اللئ مع تمامه مع تمامه ووشك
هل البول فلهما أو بعدهم فيسب أن يكتفى فيه بالصبح لأن الأصل عدم . نوع حويين وعدم كونه البول
بعدهم (قوله السوف) عبارة الخمار وكان مأجود غير معجود فهو سقوف ، فتح السمن (قوله وضح الخرج)
أي رعه (قوله لأنه فيه منه) أي من السيلان (قوله في حجره) هو بالكسر لا غير اسم دين حديث من
نوشك وتعني نفع مثلك ه قاموس وكذا حجر الأساس اسم لما ين الإله في الكشح مشك أيضا وفي
انتهية أن طرف الثوب ، امتح والكسر وفي لفتح وحجر الأساس بالفتح وقدي كسر حصه وهو مادون
إله إلى الكشح وهو في حجره أي في كنبه وحمايته واجمع حجور ثم قال والحسن مادون الإله إلى
الكشح وجمع أحصان مشر حمل وأحمل ه

من طعم أولون نغريفة
ما بعده (قوله ثم لا يكون
لحل صعبا) صريحه أن
حسة الثقيل حكيم ولو
قيل الحواف وليس كذلك
من حسته حينئذ عينية
وإنما صواعده بلاشارة
لبرد على الخلف العائن
أنه يكتفى به بالمسح
وعباره مروضة فت إذا
أضحت الشحسة شيئا صفيلا
كسيف وسكين ومراة
يطهر بالمسح عندئذ بل لا بد
من غسلها (قوله بعد
والها) أي زوال حرمها
وفي نسخة زوال عيناها
(قوله قال في الأنوار لولم
رب لا يقطع عن عه)
أي ولم يظهر بخلاف
ما سبق في اللون والريح
خلاف لما ذهب فيه (قوله
ويظهر تصويره) يعني
تصوير إدراك هذه العلوم
على وجه غير محترم ومن
قصر عه عباره (قوله
وليس في هذا دوق حاسة
توصفه لأنه الخ) هو حواس
مستقل لا على له تماثله
وكان الأولى له لا تعار
عنه لأن الكلام هنا في
حسة عيني وشئت في
طعمها لا في حاسة شك
وهي (قوله وتقدم
في الأواني الخ) مراده به
حواس آخر وهو أن لم يحج

يعمل من نول حارثة ويرش من نول انعام ثم ذكر الثالث وهي الحاسة الخمسة وهي
مقسمة كما قبلها إلى عينية وهي حكمة وقد شرع تشكيكها عن اثباتها (وما حسن معبرها)
أي غير الكلب وكون الصبي لتقدم (إلى سكن عيني) أي كات حكمة وهي ما لا يدرك
لها عين ولا وصف سواء أكان عند الإدراك حارثة أو حارثة كقول حارثة قد عهده ولا
أثر له ولا ربح قد عهده ثم لا يكون على صفة لا يستدعي الحاسة كالمراة والسيف
(كفي جرى الماء عليه) وإن لم يكن يعنى من كبر ووسكيب سبقت وهي محمد حارثة فلا يحتاج
إلى سقيها به ظهور أو حارثة صبح سحر فيصير عهده ولا حارثة لإدراكه ولا يعصره (وإن
كانت) عيني سواء أتوقف طهرها على عدد أم لا وهي ما تنعش طعما أو لونا أو ريحا كما يؤخذ
من تعريف قسطها المر (وحارثة) ولها (إدراك الصم) وإن عسر رواله سهولته
غالبها فألحق به نادرها لا سيما وبقاؤه يدل على بقائها. ثم قال في الأنوار لولم رب لا يقطع عن
عنه ويظهر تصويره فيما إذا دميته لثته أو تنحس منه حاسة أخرى وليس في هذا دوق حاسة
محقة لأنه إنما حصل بعد العمل وحسة التي حشوت الصهارة فلا يرد به به بصر عهده حرمه
دوق الحاسة ويراد بصره دوقه من العمل ولا شئت في معناه وقد قال الترمذي في كتاب
ظنه روال طعمها حارثة دوق الحارثة استهرا وشئت في الأولى أن مرجح في حواس دوق
وأن عمل معناه إذا تحقق وجودها في ريد دوقه أو قصره فيه (ولا يفسد) أي نول
لهم (أوريج) كريح الخمر (عسر رواله) حيث لا رول يستدعي حواس والبرص سواء
في ذلك لأرض والشوب والآلاء وسواء أنشأه زينة أو لا. ومعنى قوله لا يفسد أنه ساهر
حقيقة لا تنعش معتق عنه حتى لو أصابه بالمد ينجس إذ لا معنى له بل لا يشهارة
(قوله ولا أثر له ولا ربح) الحاسة حسة (قوله من يعرف حاشتها) أي في قوته في يعرف
الحكمة وهي ما لا يدرك له عين ولا وصف (قوله بعد رواله) أي رول معناه في العبارة
نسامح (قوله فألحق به) أي بالتألف وقوله نادرها أي الروال وأنت الصم لا بد تعني لا به
(قوله عن عه) أي فيحكم بطهارة عمله مع بقا الصم أحدهم ساقى مسارح في به عسر
روال الماون أو الريح من قوله ومعنى قوله الخ (قوله ويظهر صوره) أي به في ربحه حال
كيف يدركها الصم مع حرمه دوق الحاسة أو حارثة حرمه دوق حاسة إذ كانت حاسة
وما هنا اختبار عليها هل بقيت فيه الحاسة أو راسد كما تأتي (قوله وس في هذا الخ) لا عهر
ترتيبه على ما ذكره من التصوير بل هو حواس مستقل (قوله ويراد الخ) وعنه به أصب
الشوب سحاسة لا يعرف طعمها فمراد دوقه من العمل يستوفى الصم فيعنه وصف به حسة ثم قد
فطاهر عبارته امتنع ذلك لتحقق الحاسة حال دوق الحارثة فيصير على أن على العمل روال حاسة
ثم إذا دافعه فوجد فيه طعم حمله على الحاسة (قوله حارثة دوق الخ) ومعناه حارثة حارثة حارثة
حيث قال وظاهر أنه بعد ظن الطهر لا يجب ثم ولا نظر فعمد يعني حارثة حارثة حارثة أو
بصره حارثة أو تعرض به حارثة سؤل عهده أن يشم أو يسطر به (قوله وحصرته فيه) قصده
أنه لو دوق أحدهم امتنع عليه دوق الآخر لا تحصر الحاسة فيه. ومعناه حارثة حارثة حارثة (قوله والارض)
أي ما صاد بالهامة قال في الصالح حال الحيض المرص العن حارثة حارثة حارثة وقيل هو التبع
بالتصوير ونحوه

والأثر الباقي منه في شئ لا يخرج منه وهو بخله أنه لا فرق بين لم يطره وعبره ولو عسر
 برة لو لم يطره معناه أو ربحه وهو كذا خلافه وكذا في حادثة وإما لم يطره عن فصيل
 دمه أسهوله إرضاء حرمه وخروج ما سبب رواته فلا يظهر مع سانه لئلا يسهل على الله تعالى (وفي الریح
 قول) أنه عسر بقاؤه كسب روات (قيل كان شيا معاً) في محل واحد وإلى عسر رواتهما (صر
 على الصحيح) والله أعلم) ثم دلتهم على أنه ليس في محله لم يطره كما لو عرفت بطله
 الحب وبطهره من محله عن مسخريين لا تنفاه العلة التي هي قوة دلالتهما على بقائها ولو بوقت
 روات ذلك وكذا عن شئ أو صواب أو حب أو فرض أو حب ولا استحباب ولا تجمع بين قوى
 الوجب والاستحباب ولا وجه فيه. لو حوت نحو الصابون أن يفضل فيه عن حب عسر
 من الماء في اليوم وإنه قد روى على حب وعقد ربه أن يستأجر عليه بأجرة مثله إذا وجد
 فاصله عن ذلك أيضاً وأنه قد روى حب أو شئ أو حب من أن لا يطره استعماله بعد ذلك ولو وجد
 بطهره لمحل حسنة أو عمل البروم وأن كان من الظاهر والعموم أن كان للمعسر وقد روى
 هو بوقوعه في محله من الماء عند الحاجة ماء أظهر منه وهو لأوجه ومنه من الصحيح
 أنه لا عسر لأمرها منفردين فكذلك مجتمعين وأما الوالد رحمه الله تعالى في ماء نقل من
 البحر ووضع في ربة فلهذا فيه عسر بل أو ربحه أو لونه ينجاسته فقد قال الأصحاب وشرع بتقديم
 صبغة ولا يبق لعرف دم الماء ورائحه سبي وقصية هذا أنه لو وجد فيه طعم شئ
 لا يكون إلا لحسنه حكم حسنة وبه صرح المعوى في بعضه ولا يسكن عليه أنه لا يطره
 (عونه والأثر الباقي) أي وهو لا يحسن (قوله عن حب دمه) أي لم يطره وقوله أسهوله إرضاء
 أي في عوج أو رل كان في محله أي معنى عسر (قوله صر) قصده أنه لا فرق في الضرر
 إذا كان معاً من كونه من حسنة واحدة أو حسنتين ولا يؤيد ذلك قوله قبل يكون الدم وريح
 في الكس من عن بعضه عند الضرر إذا كان في محل واحد من حسنة واحدة وبوجه
 أن ما من حسنة واحدة دليل على قوة الحسنة بخلاف ما لو كانا من اثنين فإن كل واحدة
 منهما مسهولة لأثرها في الأخرى وكان واحدة مرادها صبغة (قوله وأنه لو عسر ذلك) أي
 نحو العسور (قوله وهذا هو الموافق للقواعد) الإشارة راحة لقوله ويحتمل البروم (قوله عدم
 الظهور مع) ومعنى هذه لأوجه أنه عسر في صلاة بعده لفقده لكن عذرة في قوله واحد
 أو صفة أي ولو لا سعة وجوب صواب حتى ولو عسر لم يظهر المحل كما لو لم يجد الماء أو التراب في
 بعضه وهذا في ذلك من كونه حادثة بياضاً ولو عسر عن تحصيله فالتحذير أنه يحكم بالطهارة للضرورة
 ونصح صلاة بلا فساد وهو قدر عليه وجب لاستعانة في إرضاء بصره الضرورة فيها
 لتعذر غيرها انتهى بعد ذكره أنه في شئ لا يطره ولا يطره أن في بطله الآن من وجوب
 الاستعانة ببعض شئ في التطهر وشرط التطهر إذا كان بعد الاحتضار عند الأمر نصح
 الصلاة بغير رده وينبغي فليحذر ثم اعرف بأن الأساس يقتضي أنه لا يطره من وأنه صاهر
 كلامهم (قوله أنه لا عسر) أي سواء (قوله بوجه فيه عسر بل أو ربحه أو لونه حسنة) نقل
 من عسر عن معوى وبه القول بعد الحسنة انتهى وبوجه أن هذا مما عسر به الباقى وما
 كان كذا لا يحسن (قوله حكم حسنة) ضعف

(قوله ولو بوقت روات
 ذلك) أي لو لم يطره
 أو ربحه وليس خاص بقول
 المصنف قلت فإن بقيا الخ
 وإن أوجه سيقه

لوصوح الفرق - وصوره لمشيته لا يكون بغيره حقيقة تختل من يكون ذلك منها ، ونظيره ماله
 رأى في فراشه أو ثوبه منيا لا يَحْتَمِلُ أنه من غيرِه فإنه يجب عليه الفصل ، وهذا الوجه خلاف
 ما قاله العوى لأن الأصل بقاءه ، وعدم وقوع الحصة فيه فاحكم مع ذلك بحصة ماله
 حكمه ، مستثنى و يفرق منه و من ماد كرم من نصه ، ولا رد عنه ما يقدر من تولد في له
 امريل لأنه عهد بول الحيوان في له المفعول منه في غيره ، فاشبهه بالنسب يظهر ولا كدك
 مستثنا فم يتقدم ما يمكن لإحالة عاقبه أصرا ولا من من الأصحاب من حكمه شروع بمصصة
 والاستشاق إلا من فيه بصرح من الطعام مقتضى لحياته لإمكان حملها على البحث من حله إذا
 وحدهم أو رغبه مفعرا ، نعم يمكن حمل كلام العوى على ما إذا عزم من ما يمكن عنه (و يشترط
 ورود ماله) على تحصيل ما كان قبل خلاف ما إذا وردت عليه فإنه يحس بالانقضاء كما في محرم
 والوطهر ، أما أدراسته على حواشيه ، وفيه كراهة لروضة أنه يظهر قبل أن تسب الحصة منه وهو كدك
 إذا لم يكن الحصة مانعة باقية فيه ، أما له كانت له حصة باقية فيه يظهر ما به عنها معمورا ، ماله
 (لا العصر في الأصح) فمما يمكنه سجد مما يمكن نصره حروجا من خلاف من رغبه ولا فرق
 بين ماله حمل كالنشاط أولا كما اقتضاه إصلاهم ، فعلى العرى يشهد له في الأول ضعيف ومما به
 في الأولى قول ابن سريج في له الأصل إذا وردت عليه من الحس يظهره كاشوب بعض في
 إحالة ماله لذلك أنه يظهره كما لو كان وارد ، وأما رغبه فيه فمحس به ، والخلاف في
 الثانية مبني على الخلاف الآتي في طهره العاقبة إن لم يظهرها وهو لا يظهره بشرط العصر
 وإذا اشترط ويقوم مقامه الحفاف في الأصح (و لا يظهر صهره عنه) فليبه (سجل
 (قوله لوصوح الفرق) أي وهو أن حد يسقط التهمة ولا كدك ها (قوله ولا كدك مستثنى)
 هي ماله وحده في له ، نعم لا يكون إلا للحصة (قوله وهو كدك) منه ماله يحس منه عدم لئنة
 أو يخرج سب الحن ، فتبه مخصص وأد ، ماله في ماله بحث عنه وه شعر بالحصة فإن
 شه يظهر ولا يتحس الماله فيحوز ابتلاعه لطهارته فتبه له فإنه دقيق ، هذا ، وبقي ماله كات بدى
 منه من بعض المالك بشو شبه على خم الأساس دون بعض من ماله في ماله في ماله به لئنه
 مشقة لا حرجا عنه أم لا إمكان لأصحاء عنه شمول بعض بدى لأخص منه ماله ماله به نظر
 والظاهر الثاني أنه من نعم به العوى حيثه ونقدرو وقوعه يمكن يظهره منه وإن
 حصل له منة بدرة ذلك في الحن (قوله كدك مستثنى) وعن الخلاف إن صبه عنه في
 حله مثلا فإن صبه عليه وهو ماله لم يحتج لعصره كالحصة المحقة والحكمة انتهى حج
 (قوله حروجا من خلاف الح) منه تعلم أن الاستحباب لرعاية الخلاف لا سلف على كونه من
 الأئمة الأربعة ، بل سبق الخروج منه وإن كان خلافا لأهل المذهب كاه ، لكن ذكر حج
 أنه يشترط لاستحباب الخروج منه قوة الخلاف ، وعمل ذلك فيما لم يصور على استحبابه حروجا
 من الخلاف ، أما هو نفس مراعاة وإن شد قبل حج : ويجوز أن يكون سهم له دليل قام
 عنده في ذلك إما بالأعرص على من حكم عنه بالشدود أو كونه مع شدوده عند موافقة
 بعض المذهب فيكون معه حروجا من خلاف ذلك المذهب (قوله مشترك) أي العصر ،
 وقوله في الأول هو قوله ماله حمل (قوله ويقوم مقامه) أي على القابل

(قوله لا يس فيه نصريح
 الخ) وحينئذ فلا شاهد
 فيه لإقضاء ماله على أن
 لإقضاء المذكور لا يعبأ
 عن توقف وإن وجهه
 الترخ بقوله لأنه عهد
 بول الحيوان الخ وعليه
 فقال مثله في نظائر ذلك
 ويكون تقييدا لكلام
 العوى

لا يمر وقد ظهر الخجل (لأن الدين الذي على الخجل هو بعض الفضل ، فلو كان الفضل نجسا كان الخجل منه فيكون بعض الفضل نجسا ، فظهر لا يستعمل في حدث ، والثاني أنها نجسة لانقال السبع إليها ، وهو فصلت متغيرة والنجاسة غير ظاهرة على الخجل أو عكسه فالجاء والخجل نجسان . ومثل ذلك ما لو نصاب رائحة أو وزن بعد اعتبار ما يقتضيه الخجل من الماء ويلقيه من الوسخ الظاهر . أما الكثرة فظاهرة ماء تنعمر وإنه يصير الخجل أحدا من مرتبة الطهارة ، ويظهر بانفس مصوع ومحسوب بمنحس أو محسب إلى الفضل السبع وإن بقي لونه المحدث كظاهرة الصنع المحدث إذ غمره ماء ، وقد أثبت الولد رحمه الله تعالى ضمن صانع رأسه أو ثوبه أو خيته نجاسة معلنة ، لأن ذلك وعنده الماء ، والبراب وغسله ، فخرج نون الصنع نظيره إذا انفصل صعبه عنه ، وبرد وزنه بعد غسله على وزنه قبل صعبه وإن بقي لونه لعسر رواه ، ويوصى على موضع نحو بول أو حمر من أرض ماء غمره طهر وإن لم ينضب فإن صب على عين نحو البول لم يصبر ، ويوجب بين نجاسة نجاسة حامدة كروث ، ويظهر وإن طلع بعد ذلك ، وإن حالته غيرها كبول مبردة ، وهو غسل وكذا نجاسة بالقيح في ماء ، ويومطوحا إن كان رخوا يصبه ماء أو مذبوقا تحت صابون ، وإذا حكنا بطهارة ظاهر الآخر بالفضل دون باطنه بخلاف ما مر في السكين حيث تظهر طاهرا وأما نجسها ، لأن الانتفاع بالآخرة متبذ من غير ملاسة ولا حاجة للحكم بطهارة نجسها من غير فصل الماء ، إنه بخلاف السكين ، ولا يؤمر بتجفيفه لما فيه من تهويل ماليها أو تقصيرها ، ويقتضيه ذلك أن يكون النجاسة داخل الأخر ، الصبر ، ويوجب رقيق طهر نجسها ، صهره إن نجس بين نجس وعنده قطع ، وإن اقتنع بينهما فلا ، وعلى هذا في الحالتين يحمل كلام من قال بعدم مكان طهره ومن قال بإمكانه ، ويستحب أن يغسل محل

(قوله لا يمر الخجل) وقع السؤال في لدرس عما يقع كثيرا أن اللحم يغسل مررا ولا يغسل غسله ثم يطبخ ويصبر في ممرته بول لدم هل يغسل عنه أم لا ، فأقول : الظاهر الأول لأن هذا ما يشترط لأحرازه ويحتمل عدم العقوبات على نجاسة إلى لدم لها سائل ، فإن محل العقوبة عنها حيث لم يصبر ما وقعت فيه (قوله مصوع الخجل) أي حيث كان الصنع نجسا في الخجل فإن نجس الثوب المصوع بالنجس كسب صاب الماء ، عليه وإن لم يصف غسله حيث لم يكن الصنع محبوطا بأخره نجسة العين ، وهذا حاصل ما كتبه سم عن الشارح على المسح (قوله إن الفضل الصنع) هذا قد يفيد أنه لو استعمل للصبوغ ما يمنع من انفصال الصنع عما جرت به العادة من استعمال ما يسمونه قطعا بالثوب كقشر برمان ونحوه ، يظهر بالفضل للمعنى بقاء النجاسة فيه ، وهو ظاهر إن اشترط رويها بأن كانت رطبة أو محبوسة بنجس العين ، أما حيث يشترط رويها بأن حقت فلا يصبر استعمال ذلك (قوله وبرد وزنه) أي الماء المنص (قوله وإن لم ينضب) أي لم ينشف في الصبح نص الماء فهو ما من باب فقد تدر في الأرض وينصب بالكسر لغة (قوله ولو عجن الدين) كسر الماء (قوله لم يظهر) أي وإن صبغ في الماء (قوله ظاهر الآخر الخجل) أي في باطنه نجاسة حامدة ، نعم من الشافعي رضي الله تعالى عنه على العقوبة عما عجن من الخرف نجس في يصبر إليه فيه واعتمده كثيرون وألحقوه به لآخر المعجون به تنهى حج وعليه فلا نجس ما أصابه مع توسط رطوبته من أحد الجانبين ويصرح به قول الشارح فيما تقدم ، ومعنى قوله : لا يصبر شيء نقاء لول أو ريج عسر رواه أنه ظاهر حقيقة الخجل (قوله رقيق) كسرهم ويرج مختار

(قوله وزنه) أي الماء كما في حاشية شيخنا وهو معين من حيث لم يرد الصورة أن الصنع الفضل ولم يبق إلا اللون المبردة لكنه لا تقبسه عبارة الفتاوى (قوله لم يظهر وإن أطبخ) أي لا طاهرا ولا باطنا كما هو صريح السياق وصرح كلامهم خلافا لما وقع في حاشية الشيخ (قوله وإذا حكنا بطهارة ظاهر الآخر) أي إذا خلطه بنجاسة عسر جامدة (قوله بخلاف السكين) أي فإنه لا يثبت في الانتفاع بهما علنا أي بالملاسة أي بالخل ونحوه

النجاسة بعد طهرها عسبب لتكامل التلوث ولو بحففة في لأوجهه أما المسحفة فلا كما قاله خنوصي
في غير الفتاوى في شر الحائض ، وبه جزم التقيّ ابن فاضل شبه في نكته النجاسة ، لأن النكح
لا يكره كالصبر لا يصبر ومعنى أن النكح لا يكره أن الشارع يبيح في نكحته فلا يراد عنه كأن
اشيء إذا صبر مرة لا يصبر أخرى ، وهذا بطريق قولهم الشيء ، انتهى بهاسة في التعليق لا يقبل
التعليق كالأعمال في القسامة وكقيل العمد وشبهه لا يعطى فيه النية وإن عطف في الحنفية وهذا
أقرب إلى القواعد ، ويترتب منه قولهم في الحرمة من الحرمان لا يصعب ولا يشترط في إزالته النجاسة
نية وتحب إزالته فور إن عصى بها وإذا فلتحو صلاه بعد غسل إزالته حيث لم تحب
وأما العاصي بخلافه فلا تحب عليه إسدادة بالعسل كما تحب لأسوي لأن النجس ملبس في
عصى به بخلاف العاصي وبوأصاب شيء من غلات الكلب شئت حكمه حكم الحلق المتنجس عنه ،
قال كان بعد نية عسبه قدر ما بقي عليه من السبع ولم يترتب ولا فعدد ما بقي مع الترتيب ،
أما التدبير من أرض ترابية فقد ستم الكلام عليه ، وهو في المسألة النجاسة ما سيعمل في واجب
الإزالة ، أما المستعمل في مندوبها فمعلوم وما عسبه به نجاسة معفو عنها كسلب دم غير ضروري كما
قاله ابن القيم ويتعين في نحو النسم إذا أراد عسبه بغير نية عسبه في نجاسة عسبه ، فليس إزالته عسبه
ولا نجس له ، به بعد استقراره معها فيها ، وما جمع من حروف إلى لمساحة مع زيادة الحروف في ذاته عند
عدم الزيادة النجاسة في ما ، وانحصر أو أحدهم ، وسكن أسفد النجاسة اعتبره فلم يفتقر الحال إلى الزيادة
وعندها ورد ما فيها حيث ، نوحدها فإلها قهر النجاسة وأعدمها فكأنها لم توحده ولا كذلك مع
وجودها ، وأقوى بعضهم في مصححها نجس معفو عنه بوجوب عسبه وإن أدى إلى بقاءه
(قوله لا تعلف فيه لأنه) أي وهو قتل محرما دارحم وفي أشهر الخوف عمدا أو شبه عمد لا تعمد
ديسه رودة على ما أوجهه الشارع بخلاف ما يوجب ذلك حنفاً فإنه يعلف فيه بنية (قوله فوهم في
الحرية الخ) وذلك فيما لو قال قوم يدفع لحرمة دمه تركاه ولم يفت ما يوجب منه دمه تركاه
بديار عن كل رأس من ركاة تصاعف عليهم دون الحرمان (قوله في إزاله النجاسة) أي
وبومفظة (قوله نية) وهل يستحب أولا فيه نظر ولا يبعد الأول (قوله بعد ما بقي) وعليه
فلا عسب سبعا من غير تراب وتصبر من الساعة وحب عسبه مرة فقط برب لأن الساعة لم تحدث
من التراب أصبت وكأنه دأب من السادسة وحكم فيها أن تصبر منها بعض مرة لأن التسفل
إليه حكم المتثقل عنه .

فرع — لو اجتمع غسالات الغلظة فأصابه شيء منها فالوجه وجوب ست غسالات مطلقا لأن
فيها غسالة الأولى والأصابة منها تقتضي الفصل ستا ، وأما الترتيب فعلى ما مر من شيئا
الزمي أنه أتى بوجوب سبع غسالات وفيه نظر لأن كل واحدة من السبع لو أصابه منها شيء لم
يجب التسليم فكذلك المجموع قد ، وأرادت من مذكره من أن الأوجه أنه إن كان ترتب في
الأولى لم يحتج للترتيب في شيء مما يأتي به من الغسالات الستة وإن لم يكن ترتب فيها وجب الترتيب
وإن كان ترتب في غيرها لأنه يترتب في الأولى وقد احتج ماؤها بعدد وجوب الترتيب (قوله في
مندوبها) كالتسلة الثانية والثالثة (قوله معفو عنها) وغسلها مندوب بل قد تحب كأن أراد
استعمال الثوب على وجه نجس به مالا فاه (قوله وما لجمع الخ) مقدس قوله أولا ومثل ذلك ما لو انصلت
رائدة بورن الخ (قوله في مصحح نجس) هن مثل المصحف كتب الغير الشرعي أم لا فيه بطر والأقرب الأول

(قوله وما لجمع) مقاس
لقوله فيما مر ومثل ذلك
ما لو انصلت رائدة بعد
اعتبار ما يشر به المخرج
فهذا الجمع يقول بطهارة
النجس وإن رد ورد
المسألة على الوجه أسر

ولو كان سقم وسعين فصره على ما فيه فيما رد مست الحاسة شيئا من القرآن بخلاف ما إذا كانت في نحو أحد أو الخوشى (و هو نفس مانع) غير الماء ولو دهننا (تعدى تطهيره) لأنه يطعمه مع إصده ماء بوله صلى الله عليه وسلم «ما شئ من القارة يموت في السم» فقال: «إن كان حامداً لم يموت» وما خوف وبك كان مائة فلا ضرر بوجه وفي رواية لا يخطئ في بقاء بقاء أمكن يظهره شرعاً من فيه دلت لما فيه من رصاعه حال وعين وحوب إرقه حيث لم يرد استعماله في نحو وفود وإسقاء نحو دابة أو عمل نحو صون له وبقي قبيل العيد حكم الإتيان في المسجد وتعدى وحسب في تطهير العسل استحسن يستوفى بالحامد هو الذي أخذ منه قطعة لا يتراد من الباقي ما يملأ محلها عن قرب ومانع بخلافه كما قاله في المجموع (وقيل يظهر الدهن بعسله) كالشرب النجس بأن يصب الماء عليه ويكره ثم يتركه تحته وحواها تحته يطق حصوله لجميعه ثم يترك ليعلو ثم يشرب أسنله قد حرج الله عز وجل خلاف كما في الكسبة إذا مسح بها لادنية فيه كاللؤلؤ والإلام يظهر ما خلاف

باب التيمم

هو في لغة القصد قول سمعنا وأطعنا ونحوه أي قصدته ومنه قوله تعالى - ولا تمسوا أعينكم من الماء - وقوله يعني فسموا بعداً من - وفي الشرع عبارة عن إصال الأيدي إلى الوجه واليدين شرطاً لمحموعة وهو من خصوصيات هذه الأمة وهو رخصة لا عزيمة

(قوله ولو كان التيمم) أي والماء له الأولى وهي بالأحصى فعل ذلك في متصرف التيمم من وفي غيره لأن ذلك من إزاله لشكر أو لا فيه سر والأقرب عدم خوار بعد غامض من إزاله الحاسة منه جمع عنه سائر وقد ف على ما فيه الشعر بالتوقف في حكمه من أصله (قوله على ما فيه) أي من الطل (قوله في نحو أحد) ومنه ما من السطور (قوله وعين وحوب الخ) يشمل العينين ونحوهما مع مقدمه من قوله في شرح قول ابن وكاتب وإزالة ماء ومع فيه واحدة إن أراد استعمال الإماء وإزالة رخصة كثر الحساب عند إجماره لمختره فيجب إزالته فور غسل اليدين ما وجد أسهبي ومنه فكان الأولى أن تقول وعين طيب لإزالة

باب التيمم

(قوله عن بعض الأرباب) غير ما لا شئ من أنه لو سبه ربح عليه فرددته ونوى لم يكف (قوله بشرط) هو جمع شرط بنية قول في المحار الشريعة معروفة وجمعه شرط وظ وكذا الشريعة أي معروفة وجمعه شرط نص أسهبي وليس منها أن يكون في الوجه واليدين يكون ذلك من الأركان (قوله وهو رخصة) أي مطلقاً أي سواء كان المقتد حياً أو شراً لأن رخصة هي حكم للمسلم إليه السهل لعدم مع قيام السبب للحكم الأصلي وقيل عزيمة وقيل إن كان تلفظ الحسنى فعزيمة وإلا فمحموعة وهذا الثالث هو لأدق من يأتي من صحة تيمم العاصي بالسفر قبل التوبة إن قصد الماء حياً ويطال منعه فيها إن قصدته شرعاً كأن عم لم يرض

باب التيمم

(قوله له بشرائط محصورة) المراد بالشرائط هنا ما لا بد منه (قوله وهو رخصة لا عزيمة) قيل رد عاينه محبة عم العاصي عند فقد الماء كما يأتي وهو مردود بأن العزيمة ليست من الرخصة وإنما السبب فقد الماء بدليل أنه يستوى فيه المسافر والمقيم

وصحته بالرب يعصوب لكونه آية الرحمة لا المحور فيه والسمع به هو كونه سببا لمحوه
معصية ، وفرض سنة شرع وفرض سنة سبب وأجمعوا على أنه يختص بالوجه والدين وإن
كان حديثه أكبر . والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى « وإن كنتم مرضى أو على سفر » الآية
وآخر مسلم « جعلت لنا الأرض كلها مسجدا » « وتبينه ما أتى من أحسن الآية في السبب
(يتيمم المحدث والحديث) بالإجماع ومثله الحائض والنساء ومن وثق به جاف والقياس في
الأمر ليس مسنون حكمه أو وضوه كذلك يتيمم أيضا وسيأتي أن السبب يتم وإن اقتصر
على الحدث والحب لأهل الأصل ومحل الأصل والأصل في ذلك خبر عمر بن الخطاب « يعني رسول
الله صلى الله عليه وسلم في حاجة فحلب فمررت في الصعد كما ترفع الدابة ثم أتيت النبي صلى الله
عليه وسلم فذكر ذلك قال يا أيها الرجل ما كنت تعلم ما كنت تعلم فذكر ذلك فذكر ذلك فذكر ذلك
لأرض صبرته واحدة ثم مسح التراب على يميني وشمالي كعبته ووجهه » وحين « أنه صلى الله عليه وسلم
صلى ثم رأى رجلا معه لاهي يمشي مع القوم فقال ما صنعت أن تصلي مع القوم فقال ما صنعت
خداه ولا ماء فقلت ما صنعت فقلت ما كنت تعلم فذكر ذلك فذكر ذلك فذكر ذلك فذكر ذلك
مع العجز لعدم وروده وتكون جعل قوله سبب بعد الحدث من عصف الحاصل على العام (لأسباب)
جميع سبب وفاد من يعرفه يعني لو اختلف منها ، وفي الحقيقة مسجع باسمه شيء واحد وهو العجز عن
استعمال الماء ، والعجز أسباب (أحدها .

(قوله والأصل في ذلك)
أي من الإجماع المتقدم
ذكره فهو مسند الإجماع
بالسنة للحديث (قوله من
عصف الحاصل على العام)
أي وسكنته وروده في
القرآن

(قوله وصحته بالرب) جواب سؤال متدرج تدبره فذكر إن التيمم حصة ورحص لأسباب
باعتباري فكيف يصح ، مرات يعصوب فثبت أن معنى قولهم الرحص لأسباب المعصية أن لا تكون
سببا معصية والرب من سبب التيمم في هذا الباب ، والرب آية تحفة يمكن برده عليه
الاعتصام بسفره من الأصح صحة التيمم مع أن سبب التيمم فيه وهو التيمم الذي هو مطلوبه عند
المجوز له معصية (قوله وفرض) أي شرع (قوله ومن ولد ولد حقه) أي لم تكف بذلك
خيانة عنه لما مر من أن الولادة سبب مستقل وأما إلقاء بعض وجه فهو بالنسبة لوصو فدخل
في الحديث (قوله والقياس الخ) سيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسل يمينه وعليه فكان
المسبب أن يقول وسيأتي في باب الجمعة أن من عجز عن غسل يمينه وعليه فكان
التصريح بكل ما شمله قوله والقياس أن الخ (قوله ووعود كحدث) أي مسنون وقوله يتيمم
أيضا ظاهره وإن تعدد ذلك منه مرارا كان يفي وضوؤه وحضرته صواب وفرض يتم على منهج
عن الشرح ما وافقه وأما لو كان همه عن حدث فز طلب منه بعد التيمم كما قدمه حج في
المسئل ولعن الفرق بين منه على وضوئه وقائه على همه حيث طلب منه تحديه التيمم مع بقائه
الوضوء ولم يطلب مع بقائه التيمم عن حدث منه هذا يدل على الوضوء بطلان فاعصى حكمه من
فعليه بكل صلاة مع هذه الطهارة وأما التيمم عن حدث فهو تكرار له فعليه مسقلا وهو حصة
طلب تحصيلها فلا ينكرها (قوله ثم ضرب بيده الأرض) أي بكل يده وهو مشكل على
مرجح النووي لأن من عدة الاكتفاء لصريته وسيأتي الكلام عليه في كلام الشارح في الفصل
الآتي (قوله فلا يتيمم مع العجز) أي لا عن غسل الحصة لأن الحديث فيه يأتي في كلام
الشارح بعد قول لم يصعب ويكون من التيمم (قوله من عصف الحاصل الخ) أي بأن يريد
بالحديث الأعم وعليه فدخل الحائض والنساء في الحديث وجعل هذا حائرا في مقام ما مر أن
الحديث عند الإطلاق يقتضي للأصغر .

(فقد الماء) لأية السابقة وانقضى الشرع كالحصى مدين مالو مرة مسافر على ماء مسلسل على الطريق فتقسم ولا تخور له التوضوء ولا إعادة عليه لقصر الوصف له على الشرب فيه صاحب البحر عن الأصحاب. وأما الصهاريج فتنسب للشرب فلا يتوضأ منها أو لا يتوضأ فمحور انوضوء وغيره وإن شئت اجتب الوضوء قاله العزيز بن عبد السلام وقال غيره تخور أن يفرق بين الحاية والصهريج من ظاهر الخلل فيها الاقتصار على الشرب والآوجه تحكيم العرف في مثل ذلك ويختلف باختلاف الحال (فان تنقش الماء) هو حرقى على العال فلقم منه (فانه) وعود الصهرج في كلامه للصاب إليه سبع من معين هذا سرية السابق (بجم بلا طيب) فتح اللام وتخور يسكنها يد صل ما يعين فقدمه عت لا فانه له ككونه في بعض رمال السوادي ومن حور يقي فقدمه كما في البحر مالو أحمر مدول فقدمه من الآوجه بخاف العدل في ذلك ما لمع إذا أفاد الفلن أحسنه ك ما يقي فيما لو عت البارول ثقة بطلب لهم (وإن بوجه) أي وقع في وجهه أي دعه أن حور وجود ذلك كما قاله الشيخ يعنى تخور راحنا وهو الخلق أو مرحوحا وهو الوهم أو مستويا وهو الشك فليس أراد بالوهم هنا الثاني وإن كان صحيحا (منه) أي بوجهه حتى وإن من عنده كما مر إذا التيمم طهارة ضرورة ولا ضرورة مع مكان انطهر ماء ولا من وقوع الصاب في الوقت لا تدهاء الضرورة فيه وأنه استبد منه موقوف به فبه خلاف الأصل ككوبه محمد فيه وماها محسوس ولا يكتفى به يدل أو من سطل له قبل وقت أو من له فيه وأصله فطلب له قبله أو ث كانه . ثم الأثر لا كسائه في حالة لا علاق بفسه في وقت كما لو وكل بحره خلا لا يعتد به السكاح ولو أذن له قبل الوقت ليطالبه له فيه كفى .

(قول المصنف فقد الماء) أي حيا أحد من قول المصنف الشرع كالحصى (قوله على الطريق) نفس عند وإما عروا به لأن نسبه على الطريق قرية على أنه يسئل للشرب لا لغيره (قوله الصهاريج) جمع صهرج كقديس وعلاط حوص يتجمع فيه الماء فاموس (قوله فلا يتوضأ منها) أي لا تخور به ذلك ومع ذلك لو حلف ونوضأ صح وضوءه كما تنقسم في الماء لمعصوب (قوله وإن شئت) أي تردد فمشمع الفلن ومنه عاب الصهاريج الموحودة بمصرنا فاما نعم فيها حال الوقف والعباد فصرها على الشرب ثم قد تقوم غريزة على أن الشرب منها خاص بمواضعها فبمعناها أي نقل الماء للشرب منه في البيوت وقد تقوم غريزة على أن الشرب منها غير خاص بمواضعها فبمعناها مأواها بشراب منه في البيوت ويختص به من أحده بمجرد خياره به وير لم يسلط (قوله اجتب الوضوء) أي مرحوحا (قوله للصاب إليه) أي كالماء في قوله هنا فقد الماء انتهى سم على حجج (قوله سابع) أي على حد قوله فانه أي الحرر رحس كما هو التحقق في الآية انتهى حجج (قوله بخاف العدل) أي ولو عدس روضة (قوله إذا أفاد الفلن) قضيته أنه لو بقي معه تردد لا يكون له الشرب والظاهر خلافه لما صرحوا به في مواضع من أن خبر العدل بمجرد مرل مرته التمس (قول المصنف وإن بوجه) يعنى أن إحبار الصبي أمير الذي لم يعهد عليه كذب مما نورت الوهم يجب الطلب وأما إذا أخبر بعدم وجود الماء فلا يقول عليه لأن قوله غير مقبول (قوله الثاني) هو قوله أي مرحوحا (قوله ولا يده من وقوع الطلب في الوقت) أي يسأل ما يأتي في قوله ولا يحرقه مع الشك لم (قوله موقوف به فيه) أي الغلب (قوله قبل وقت) أي قبل دخوله (قوله يطلعه له فيه) بقى مالو فاق له اصله لي قبل الوقت أو بعده ويسعى عدم لا كسائه بلث برديده من ما يكتفى وما لا يكتفى فيه راجع .

(قوله والفقد الشرعي كالحصى) مراده بالشرعي ما ذكره في قوله بدليس مالو مسافر الخ وليس مراده به ما يشمل احتياجه إليه بعطش محترم وحسوف استعماله مما يأتي لأنه سيأتي عطفهما في المتن على فقد الماء بهذين المعنيين (قوله هو حرقى على العال) فلقم منه قال الشيخ عميرة لك أن تقول قد حصر تخور المسافر ثلاثة . يقيق التقيد ونوم الوحود ويقين الوحود كما يعلم من كلامه رحمه الله وحينئذ فالحال الثالث لك أن تتوقف في كون المقيم فيها كالسافر من كل وجه بدليل أن المقيم يقصد الماء انيقس وإن خرج الوقت بخلاف المسافر انتهى (قوله وهو الطن) الطن تارة يستند إلى إحبار عدل فيدقق باليقين وتارة لا فهو كالوهم فلا ينافي ماها ما يأتي قريبا (قوله موقوف به) أي أن يكون ثقة لافسقا بدليل قوله الآتي ولا أثر لإحبار فاسق الخ وبدليل قوله فيما مر منها بوقت البارول ثقة فليحذر

لخاتمة بين هذا وبين ما في المتن أول وهلة ووافق قوله الآتي وقول الشيخ قيل الخ وإن كان فيه مؤخره نفي ويحتمل رجوعه إلى في المتن فيكون قد أشار إلى ما صرح به في شرح المسجع من نفي لخاتمة بين هذه العبارات لأن مؤداها واحد (قوله واضح) خبر قول المصنف وفي الحقيقة الوضوح إنما هو للقياس الذي حكاه الشيخ لا من حكايته وقوله ولايهه غير عنه بقيل لا ينحى أن الضمير في عنه للخاتمة التي أنبتها القيس بين ماها وبين وسطه لإمامه وليس فيه ما يحكم حتى يقال وفي غير عنه بقيل لأنه ليس في كلام الشيخين على أن حكوه ليس في كلام الشيخين لا يقتضي العبر عنه فليس ويلجأ في سرياقه إليه إلا لأنه مع أنه لا يعرف منه مراحته في وسطه ما يحل الردد إليه وليس عليه أن الشيخ الحلال إلى مراده وذكره عن الشيخ في الخاتمة بين ماها ووسطه الإجماع الذي قدمه عن شرح نهج حكاية للخاتمة قيس

فيجمع بينهما أنه قد بدله ولايهه ولا ينفعه وهو فتعبر على من يتخذه من سكت من لا يبدله على وعلى إطلاق السكت من غير اهتداه ولا سمح إلا ينفعه ولو بحث الدلول ثقة بطله لهم كنى (ونظر حوايه) من جهته ذكر مع (إن كان نسو) من لرض وعص مواضع الخصرة والأصبر ترم به حيرط وهو وحيد إن غلب على النص توقف عنه ظن النقد عليه (فإن احتاج إلى رد) مثل كان من سحر أو حيل أو هدهد أو نحوها (ردد في رده) أي قدر ما يستمر به في مسوى ونحوه من لعدن وحده لإمامه عند الموت وهو الموضع الذي لو استعانت برفقته لأعوبد مع دمه عنه من ثغيبه أحوالهم وتعاوضهم في أقوالهم وقول الشارح قيل وما هنا كالتحرر أنه من سكت كان واضح وذا عر عنه بقيل لعدم كونه في كلام الشيخين وإنما هو في كلام الشراح وعبر عنه في الشرح الصغير بفاوة سهم أي غاية رمية ويختلف ذلك بستوى الأرض واحتياط صغودا وهو طاق وقولهم إن كان يمتن من الأرض نظر حوايه ولا يدرمه مشي خلاص كان سريه من متعدد ونحو حوايه إن أمس قال الله في الله في الله على وليس عنه أن يدور طلب لما في ذلك أصغر عنه من سكت منه في مواضع العدة من سريه وليس ذلك عنه عند أحد من ركني وقد أشار إلى نقل الإجماع على عدم وجوب الردد هـ على جهة عني رد

وفس من أن من أنه في النص حبه في حال من الغناء أنه يقضى هنا ويحتمل أنه لا يقتضي وهو الأقرب منه حين الطلب صدق عليه أنه تجم وليس معه ما كالألفاء أثناء غيبا بعد دخول وقت (قوله فيجمع بينهما) أي وجوب (قوله وعلى إطلاق الردد سكت الخ) أي وعلى ذلك يمكن من معه ما يجوز به من معه ما ينفعه أو من معه ما ولو عنه (قوله ولو بحث الدلول) أي ومعهم أنه لا بد من البحث من كل واحد منهم وإن كان الغناء كالألفاء والعد ويؤيده قوله في ولا كنى إلا لأن (قوله ونظر حوايه) هل الشيخ عمده من حوايه وجوبه وحوله وحوايه هي على مسجع وفي الصحيح بين بعد حوله وجوبه وجوبه ولا قل حوايه كسب الالاء (قوله وهو وحيد) أي تخصيص مواضع الخصرة الخ (قوله والرداد نظر لمعنا) هذا صرح بخرج مخرج آتيا أي في قدر غيره إن كان معتدلا وهذا يحتاج عما ظهر به سم على حج من أن هذا وصف يفت إلى كان للرداد حسن النظر أما بعده تقييده كونه من مر السهم فبدر لا يكون ما يورد صغرا على حاله وحده وأما عنه في من مد كذا فبدر (قوله يفتي وسعد) يعني أن يفتي سدا هذا أحد من آخر الرتبة بين رمية مؤخره وهو نسو بول أنه ليس حر التوبة مشددا ولا قد تسع ما في حد حيث أحد قدر فوسج وكذا في اعتبار الحد من أحدهم رمية مشددة ورد على عني حد الغرب فبدر من سم على مسجع لكن بشكل من مرة عن ركني من وجوب الغيب ومن وجوب الغيب فبدر من سكت فبدر مد كذا ركني يفتي به بقبيل حج برفقة بالنسو بين لمره عادة لا كل تقييد من سكت كبرها هي لأن تاب مراد ركني فبدر كبرها مع سبهم إلى مدله (قوله أي عنه رمية) فإن في الصحيح العادة العامة وهي رمية سهم بعد ما يتروا على قدر ثمانية درج إلى أربعة وفتح حوايه مثل شهوة وشهوات (قوله وليس ذلك عنه) أي وحيد بديه (قوله تكن حمه) حوايه وقوله وقوله من كان يستولى الخ

بما هو بلاشدة ضعفه لا كما فهمه من الشيخ (قوله وقوله إن كان سكت الخ) مراد به الحوايه غير ما عرص به على من في إجماع الردد من أنه يحذف الكلام الباطني والأحد من عدم يحل الردد تحت الحوايه لشبهات من حذر بصرف

غير متعين بأن كان يوصف بأحد العت من الجهات لأربع بدلالة لغة مع ذلك لو جوب الردد
وحيث لأول على ما إذا كان نحو الصعود لا يتعدى الصور فمعين الردد ولا بد أن يأنس على حده وماله
وعصوه وخصه وخصه المخرج واقصاه عن رقبته وإن - سوحي خلاف جمعه لسكره كل يوم
بجملتها وفوت وقت تلك الصلاة بأن لم يمس من ذلك إلا ما سعى وتارق واحد منه كذا لو وصفاً
خرج الوقت ويوحده فانه يجب عليه الوضوء ولا يبيح له أن يمس منه الماء (قاله محمد) بعد
المحذ المذكور ماء (تيم) لأن القصد حاصل وتأخير التيمم عن الصب في الوقت حذر من أن يحدث
سبب يحتمل معه وجود ماء (فلو) صب كما مر وجهه و (مكث) بضم الكاف وقتحه (موضعه)
ولم يتحقق عنده بالصب الأول ولو وجد ماء على رقبته وجوبه (فلا يصح وجوب الصب) ثانياً (لم
نصراً) أى سواء كان طريقته للحدث أو للجمع بين الصلاتين ثم قصد صباً متواصياً ثم غير
متواليه ونحو ذلك لاحتمال اطلاعه على أثر حبس رقبته أو وجود من يملكه على ثوبه سكن الصب
الثاني أحق من الأول ، والثاني لا يثبت لأنه لو كان هذا ماء تصوره به صب لأول ومثله مكث
موضعه من رقبته على الخمر من غير ماء (فلو غير) استمر بعد (ماء صب مسافر حذره)
كاحتياط وحدث ش (وجه قضاء) أى يملكه منه لأنه إذا كان سمي إلى هذا الحد
لأنه الله يبيده فلهذا أقوى وهذا هو معنى حد الترت وهو أثر من حد العت
الذى يسمى إليه في حال توهج الماء كما مر . قال محمد بن يحيى ولعله يترتب من صب مسح
(قوله غير متعين) أى في أد ، المقصود من ذكره جواب ما سأل عن رقبته (قوله وجوب ذوب)
هو قول المصنف بردد في نظره لكن بردد منه ما ذكره لأنه لا ينعى من أن ذلك أثر عليه
من إنبه الماء في موضع المصنف (قوله لا يقصده السرا) أى إلى الجهات التى يحتمل وجود الماء
فيها فهو مصب على الدعوة (قوله المصنف) على قصد الاحتصاص بالمخرج سبب وقوعه فان غير
المخرج كالسكب العتور لا يثبت عليه فلا يكون احتصاصاً وأما غيره فلا يثبت من المخرج فلا يثبته
نحوه على راسه أو مخرجه أو نحوهما وعبرة حج حيث أمن الصبا ومخرجه بصب وعصوه وماله
وإن قل واحتصاصه به وعبره شرح الفروض عند من زاد كره الشرح بحرمات (قوله خلاف الجملة)
أى فان الاضطاع عن الرقعة لا يجوز السفر معهم بعد المعز حيث أدى إلى تواليها بل لابد من
صروته بدعوة إليه (قوله وفوت وقت) عطفت على قوله أن دمس (قوله إلا ما سعى) أى كماله
(قوله إن حدث سب) قيد لقول المصنف ثم لا لقوله حذر فانه يصح معنى عنه إنه يجوز التحيز
إن لم يحدث سب قال حدث وجب جعل التيمم به هو غير مراد قطعاً (قوله ونحو ذلك) كالسرا
والطواف الفروض أما النافذة فلا يجب التحديد لها بل يسلي منها ما شاء ما لم يحدث ويصل له فون
حج من نحو حدث أو إرادة فرض آخر (قوله قال محمد بن يحيى) قال الأسوي في الطبقات أبو سعد
سكون العين محمد بن يحيى الساجدي ففتح على العراى وصار كثر بلا مبدنه وشرح بوسيط
وسمه المصنف وعلق في الخلاف تعينه مشهوره ثم قال يوفى في رمضان سنة ثمان وثلاثين وخمسة
وكان مولده كما قال من حكاك سنة ست وسبعين وأربعين (قوله من صب فرسج) وقدره
سرا الأثقال المعتد به إحدى عشرة درجة وربع درجة وذلك لأن مسافة القصر يوم وليلة وقدرها
ثلاثمائة وستون درجة ومسافة القصر سنة عشرة فرسج قد فسمت غايها باعتبار المرح كان ما يخص
كل فرسج ثمان وعشرين درجة ونصف درجة ونصف الفرسخ ما ذكر .

النسج في إرادته بمسافة
تلافة (قوله وتأخير التيمم
عن الصب في الوقت حذر)
أى فلا يمنع صحة التيمم لأنه
لا معنى للحواز هنا إلا ذلك
كأهو ظاهر وهذا المصح
معنى يقبده بقوله إن لم
يحدث الحج وهذا أولى من
جعل شيخنا له بعد ذلك
لأنه خلاف الظاهر من
الساق (قوله محذ) الأولى
تأخيره عن قول المصنف
ما كاصح في التبعة

(إنه خضر من) أو حصى أو نضج (أو من) لا يح عليه بدله في تحصيل الماء ثمة أو أخره ولا بد أن
 من انتباهه عن نفسه وإن لم يتضرر بحسبه عنهم كما هو وحروج الوقت أيضا (فإن) حلف ماد كره
 أو (كان) ماء محال (فوق دمه) لم يستقدم ذكره وهذا يسمى حد العمد (بهم) ولا يكلف منه لما
 فيه من خرج وهو انتهى في آخر الوقت وما في حد القرب ولو قصد خراج الوقت قال الرافعي وحسب
 ضلوه ونصف لا في الشرح وكل منهما من مائة عن مقتضى كلام الأصحاب بحسب ما فهمه ويمكن
 أن حمل الأول على ما إذا كان في محل لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم والثاني على خلافه
 من بين قول نروضة ما التيمم ولا يتيمم وعليه أن يسعى وهو خرج وقت والتيمم بالتيمم حري على
 العبد والمعتول عساه عن كما يؤخذ مما فرقه وبوكان في سقاية وحاف عرفا لو أخذ من البحر
 ثم ولا عهد وخرج بالمال الاحتساب والمال الذي يحب بدله في تحصيل الماء ثمة أو أخره
 (قوله أو نضج) هو أو لعده أو حجج ومثله مال فما فيه كما صرح به الشيخ رحمه الله حيث قال وسكر
 السلس وغيره لا بد منه من حد الحصى به (قوله وحروج الوقت) عبارة سم على حجج يحتمل
 الأكسب بدارك ركه هو ولا يبقى هذا ما مر ذكره في العمد وماها في النوم وبقرب ما بينهما
 فإن صورة النوم حتمل فيها عدم وحدس ماء فحسب ماء على هذا الوجه هو وقت الوقت لمحقق فلا
 ما في فاشترط منه بدارك جميع الصلاة في الوقت وماها محتج فيه وجود الماء كما كثر بدارك
 ركه مع نوصه أو نوصه (قوله المصنف فوق ذلك) ظاهره ولو كان فوق ذلك يسير كقندم
 مثلا وفيه خبر فراجع بل الظاهر أن مثل هذا لا يعد فوق حد القرب فإن المسافر إذا عم مثل
 ذلك لا يسع من الذهاب إليه وإني تسع إذا بعد إضافة عرفا وفي بعض المواضع أنه إن عم
 ببلده في ذلك الموضع وهو في منزله لا يح عليه بدله وإن اتفق أنه طلب الماء فوصل إلى غاية
 حد القرب ثم عثر به فوفقه بذلك المدة وحسب منه وهو بعيد من كلامهم لما مر أن ذلك القدر
 لا يعد ربه على حد القرب فيمنه له (قوله لا يسقط فعل الصلاة فيه بالتيمم) أي أن كان محال
 بعد منه وجود ماء وقوله على خلافه أي بأن كان محال يطلب فيه القدر أو يستوى الأمران (قوله
 ثم فرزه) أي في قوته ويمكن أن يعمل في (قوله وحاف عرفا) قال في شرح العبد بعد
 ما ذكر ما منه وجود كالنقص حوب وسقوط متمول معه أو سرقته أو قضيته أنه لا قضاء في مسئلتنا
 بل فيمنه عدم القضاء في مقابلة الحوف على سس ومال فليظن رسم على حجج ومثل ذلك ما لو حال
 به ونى ماء سمع أو عدو فبنيهم ولا إعادة عنه كما سألني به بعد قول المصنف قضى في الظاهر
 وحينئذ يصح أن يامر بذلك ويقال لنا رجل سليم الأعضاء غير فاقد للماء تيمم وصلى ولا قضاء عليه
 وصورة له كان في سقاية الخ وقد نظم ذلك بعض إخواننا فقال :

ومرحل للماء من صدقده سليم لعصو من مبيح تيمم

تيمم لا يقضى صلاة وهنته لعمرى خفاء في حجاب مكنم

(قوله ولا يعد) أي وإن قصر السر قال مع على منهج ومحل عدم الإعادة إذا كان الموضع الذي
 صلى فيه بذلك التيمم مما لا يعد منه وجود الماء فجمع النظر عما فيه العمة أما لو عتب وجود الماء فيه
 قطع الشرع عما ذكره وحسب القضاء هو معنى وقوله تقطع الشراخ يمكن الإحرازه عما لو كان العبد في ذلك
 المكان وجود ماء في جميع السنة وأما احتياجه إلى الترويض في السقاية في وقت مع فيه من الطهارة
 بالماء لم يسق فحسب عليه القضاء خلاف ما لو كان محل يعمل فيه القدر في حال أسنة لكن
 اتفق وجوده من سبل مثلا في بعض أيام السنة فإنه في هذه حالة إذا بعد عنه استعمال الماء

(قوله وعليه أن يسعى)
 أي ولو لم يكن فوق حد القرب
 من بعد ما مر كما صرح
 به الشهاب ابن قاسم في
 حواشي النخبة

فلا أثر للحوف عليه من أين سار به ثم في جهة الوسط كما مر ولأن ذلك من أصل خبره من أين
كثرت وما رعمه بعضهم من أن هذا لا يأتي في الكلب إلا من حيث نفسه وإلا فلا طلب لأنه يرميه
سقيه والتيمم فكيف يؤمر بتحصيل ما ليس بحاصل وتضييعه غير صحيح ، لأن الحشية على
الاختصاص هنا إما هي جهة أحد الغير لو قصد الماء وتركه لأحشية ذهب روحه بالعطش وبذلك
يجمع بين كلامي المجموع (وأي بيقينه) أي وجوده (آخر الوقت) مع كون التيمم حائرا له
في أنشائه وفي وقت ما يعمى كالماء وطهره منه (فانقضاء فصل) من تعجيل التيمم لأن التيمم
مستحب والوضوء من حيث علمه أرض فتواتره أكثر ولجده تعذر التأخير مع القدرة على التقديم
تخالف التيمم عند القدرة على الوضوء ، ويراد بتيسير ما يتوقف حصول الماء بحيث لا يستحب
عادة لأدنى معه احتمال عدم حصوله ، ولا فرق في ذلك بين سبق وجوده في ماله أو غيره
خلافه للدوردي كما ترى ذلك أيضا ، لأن القدرة في الطلب ما بعد الرهبة وهو ما فائد الماء جدا
وشره ، وقد تعرض الدوردي لكون التيمم هو أول الوقت أو قبله أو بعد ذلك ، وفي وقت سيرة
وبو آخر مصلحتها أو كان قادرا على التيمم أو لم يكن ، وفي وقت وجوده أو غير وجوده
آخر الوقت (أوصيه) ما كان وجوده مبرحا عنه وأخره (تتعجيل التيمم أفضل في الظاهر)
لأن قصده أول الوقت محتمل تحريف قصده بالوضوء والذي التأخير أفضل ، ومحتمل خلاف إذا أراد
الانصراف على صلاة واحدة ، فإن صامه بالتيمم أول الوقت ثم أعاد آخره مع السكال فهو عليه
في إحمرار القصبة ، وتعد من السكال من برهنة أن الزمن الأول وله تنميتها قصبة
الوضوء بأن الثانية لما كانت عين الأولى كانت حاضرة لنفسها ، لا يقال الصلاة بالتيمم لا يستحب
إعادتها بالوضوء ، لأن سكون محله ضمن لا وجود له ، فبغيره ساق كالماء ، وعمل ما ذكر
في الأولى إذا كان يصلها في الحايين منبراً أو في حجرة أو كان إذا فعلها صلاة بالتيمم
في جماعة وإذا أحرها للوضوء انفرادي فلهذا من كلامه الأديب أن التيمم أفضل إنما
إذا ترجع عنده فقد أو بيقينه آخر الوقت فالتعجيل أفضل حرمه وخبره هذا التيسير في وصلي
أول الوقت منفردا وآخره في جماعة ، قال المصنف : ينبغي أن يقال إن غرض التأخير والتقديم
أفضل وإن حلف بالتأخير أفضل اه والتمتع الأول .

(قوله فلا أثر للحوف عليه)
(قوله أي على التأخير)
(ولأن ذلك من أصل خبره من أين)
حذف الواو (قوله خبر
منها) يعني الاختصاصات
(قوله مع كون التيمم حائرا
له في أنشائه) أي فإن لم
يكن التيمم حائرا له في أنشائه
فإن كان في محله فبغيره
وجود الماء فإن لا تقطع
وحيث علمه وإن خرج
وقت كما علم من نظيره
لما روي به صرح الرادى
(قوله أو بيقينه) أي التيمم

لأقصده عليه (قوله فلا أثر للحوف عليه) أي إذا كان يحصل الماء بلا مال ،
وقوله وإن علمه أي الحوف (قوله أو قصد) أي الماء (قوله خلاف الدوردي) ويمكن
حرم كالماء على ما إذا كان محل علمه فيه وجود الماء فلهذا حلف علمه التأخير حيث كما صرح
به شيخنا الرادى ، ويبدو ما جمع به بين كلامي الرافعي والنزوي للبار (قوله أول الوقت أفضل)
أي من الوضوء مع التأخير (قوله وهو شئت في وجوده) هذه الصورة بعد من قول نصف أو
صحة بالطريق الأول (قوله عند حرمه) لمراد بالآخر ما قبل الأول ، فلا فرق بين آخر الوقت
ووسطه ولا بين غرض التأخير ووجود الماء وعلمه على التيمم (قوله مع السكال) أي مع
الوضوء ولو منفردا (قوله في الأولى) هي قوله ولو بنفسه آخر الوقت الخ (قوله والتمتع الأول)
هو قوله ويجزى هذا التفصيل في الوضوء الخ

وإدراك ركعة الأحرد أولى من إدراك الصلح الأول وهو أولى من إدراك غير الركعة الأخيرة .
 وبحسب ذلك في غير الجمعة أما فيها عند خوف فوت ركوع الثانية وهو عن تركه الجمعة فالأوجه وحوب
 وقوف عنه متأخراً أو مسروراً بإدراكها وبين خلاف قول من أنه يشترط فيه ألا يرى له أن
 لا يتقدم في الصلح متأخراً ليصح جمعه إجماعاً وإدراك الجماعة أولى من تملك الوضوء واستئذان
 أدبه فادحاً قول جماعه سلام الإمام أو تكبير وضوءه أدبه ، فأدراكها أولى من كماله .
 ونحو ذلك وفيها أو لا ، عن سائر وضوء وحجب عنه أن ينصرف على تركه ولا يتركه البدوي
 الاستئذان بسطوره بقاءه عن التمسك ولو رجع مبادي على تركه أو تقدم لا يمكن أن يسهل ولا وح
 وحده من غير ذلك ولو سلم من الوقت بطلانها بل يصح مسامحة وعار بوقوعه من غير إعادة قول وقعه

(قوله وإدراك ركعة الصلح) صهره وإن أدركها على وجه لا تحبس معه الصلاة كأن أدركها في صلح
 به وبأن الصلح بعدى أتمه أكثر من ثلاثة أربع أو في صلح أحد واحد مع تقصير ما بين أيديهم
 من الصدوق وهو محتمل وحتم وعنه أو لا بعيد ذلك عما إذا كان الإفشاء على وجه يحصل
 معه قضاء الجماعة (عنه وهو أولى) أي الصلح الأول (قوله وفرضها) أي مع إدراك ركوعها
 (قوله فادحاً قول جماعه) محتمل أنه لو لم يخف فوتها بذلك بل حالف فوت بعض منها كالأول
 كان وقت تركه في التشهد مثلاً كان غيباً بوضوء أولى منه بغيره لأن الجماعة فرض فنواص
 ، بدعي وإن السليبي المحذور عنه في وقت من وضوء وفي مالو كان لو أدت فاسه الجماعة
 مع بقاءه عار وإدراكها مع غيره وسبب تركه الثالث فيه أفضل أيضاً (قوله ولا يلزم البدوي
 الاستئذان) أي وهو يمكن فيه مشقة عنه بغيره بمرافقة ما أخرجه في الجملة (قوله بل يصح مسامحة)
 صهره وإن كان في محل لا يستند ابتداءه فيه بغيره ، وعنه وهو رخص الختم وعدم عسائه في غيره ،
 وغيره من المودة لا ينبغي إسناده إلا بعد خروج الوقت تيمم وحلى في الوقت ثم أعاده لكن في سم على
 مسجع ما فيه فرع لو حلف بركعة وعمر عن سجدة في الحال لكنه بغير وجود حلف في مكان
 إذا ذهب إليه ذبح إلا بعد حرج وقت أو لم يخرج لكن لا يفرع من تسحيته إلا وقد خرج
 بقب فتنهه وفرض عليه ، أنه يجب عليه قضاء حلف في ركوع أو السجدة في الثانية وإن
 حرج الوقت ، ولا يجوز له التمسك أخذاً من قولهم إن القيم يجب عليه قضاء الماء الذي في حدة
 الأقرب من وفي حدة الماء وإن حرج وقت أن الإنسان لا يقدر والتسحيح لا يقص عن الذهب
 الماء في حدة العرب لكن لا سعد أنه يجب لأدرك من التيمم ومسافر بوجوب قضاءه وبأنه
 وقبسه أن في مشقة عدم مسير المودة وإن حرج وقت ولا يسم بوجوب القضاء عنه هذا ولو
 تمكنه الدخول مع غيره في حوض حله فليس مأمراً من وجوب الاستنجاء بحضرة الناس إذا
 صدق الوقت أنه يجب هذا كذلك ، ويجب على من اجتمع معه عصا البصر ، ثم رأيت في سم
 على حرج في آخره التيمم عند قول لصيف ومن ثم يرد في بقاءه ولو ساء جمع لا يستعمل
 من معتدل الحمام للخوف من البرد ، فإن علم أن نوته تأتى في الوقت وحسب التطاهره وامتنع
 التيمم سواء كان أخرجه عن غيره نحو تقديم صاحب الحمام السابق على غيره أو يعتد غيره عليه
 ومعه من التيمم وإن علم أنها لا تأتى إلا حرج الوقت حتى التيمم في الوقت ثم حجب القضاء ، بل
 كان ثم ما أخرجه ما سواه فيه كمن مشى استعماله سحره بركعة فلا ريب

(قوله وهو عن تركه)
 الجمعة) قيد في الوجوب
 وانظر لو كان غير من
 تركه الجمعة هل الأفضل
 بحصيل قصده الصلح وإن
 أتمها ظهراً أو خصها جماعة
 بإحرامه مفرداً عن
 الصلح الظاهر الثاني (قوله
 على تركه) أي ولو لم يجب
 فيه فتد المدة ولا وح
 الانتظار وإن حرج الوقت
 كما قبسه المور يريدى
 كالشهاب ابن حجر

في الوقت ربه لا يصر (ولو وحده) يصبح ناسي (لا يكتفي بالأصغر وحب استعماله)
 محدثا كان أو حيا ويراعى الترتيب إن كان حديثه أصغر وإلا فلا لقوله تعالى - فمعدوا ماء
 فيموموا - فشرط التيمم بعدم الماء وتكرار الماء في سياق التي فممتحن أن لا يحد ميسر ماء
 ولحقه «إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم» ولأنه لا يحد على غسل بعض أعضائه ثم سقط
 الوضوء بغيره عن باقي الأعضاء لا تحب من ميم كما لو وجد بعض الرقة في الكسرة فإنه
 لا يجب اعتداله بل يعدل إلى الصوم . ووفق ذلك من غسل بعض الرقة وبعض ماء ولا
 لو أوحى بعض رقة مع أشهر من غسل من لعل وتبين خلاف السمع فإنه سمع عن بعض
 الذي لم يغسل لأمر رسول . وحب أيضا غسل تراب الناص (أو يكون) استعماله (من
 التيمم) من السقي لئلا يكون متسما ومعه ماء . أما غير الصالح للغسل كشلج أو برد لا يذوب
 فلا يجب مسح الرأس به إلا لا يمكن هذا شيء مسح الرأس به في عسرة الغسل مبهورة متونة
 لا موصولة مثلا برد عليه ذلك . وله واحد محب غسل يديه ثم يغطي به ماء لا يكتفي بإحدى
 يديه لا يجب لأنه لا بد من إزالته خلاف الصوم والغسل وضوءه أن يغسل الثوب إزاء مكانه رعه
 كغسل البدن في ذكر وضوءه إياه فهم أنه لا بد من فيه من المقيم والمستقر . وهو صاهر كلام
 بروضة وبه وفق المعوى وهو الأوجه وإن قال القاضى أو التمسك إن من منه لمب في المسافر
 أما المقيم فلا يوجب الإعادة عنه كل حال وإن كان الوجه أولى وحري عليه لمصنف في مجموعته
 وحقيقته . وشهد صحة التيمم عدم إزالته الوجهة قبله . وبه سمع من بعض علماء الشافعية . يصبح سمعه كما
 رجه المصنف في روضته وخلفه في ذلك لا يفسد . وهو المعتمد من السمع مسح ولا يباحه مع
 المسح فاشبهه من يميم من وقت وإن رجع في هذا الأمر حوار (وحب) في الوقت (شراؤه)
 أي إن لم يكن يمكنه وكذا الدار وهو محب برمه فيه الغسل . ظهر (من منه) إن قدر
 عليه سقط أو عجز عنه قدر على استعمال الماء فإن مع من كان كاف شراؤه بضرورة . وإن
 فات الزيادة وإن مع سنة ربه شراؤه إن كان مؤمرا أو ماله حاصر أو عجز والأجل تمتد إلى
 وصوله له . وورد في منه سبب استحسان زيده لأنه لا بأس به خروج به عن كونه من منه .
 والمراد به القدر الذي لا بد من ذلك الرمي والساكن ولا يحد منه لاضطرار فقد فعل الشرع به دبر
 وبعد في الرخص إباحة مثل ذلك . من سله شراؤه إن رد على من منه وهو قادر على ذلك
 ويجب عليه تحصيل آلات الاستقاء كدو

(قوله وتكر الماء) أي في قوله تعالى - فمعدوا ماء - (قوله ولا) أو وحده (ج) قد قال فياس
 ما هنا أنه إذا وجد بعض الرقة يصوم أيما تعدل المصحف عنه من رفته وعنده فلا جمع بين الرقة
 وبذلها لكن مع من ذلك أن المعزى في الكفارة الشهريين ككاهن ومادوسه لا حقه (قوله
 ويجب أيضا الخ) أي قطعا وقبل فيه القولان اه محلي (قوله أما غير الصالح) محترق قوله يصبح
 بالغسل (قوله لا بد منه) أي لحث . وقوله لا بد منه يعني . وفي بعض النسخ يعني بحيث لا بد
 لا بد من إزالته وهو واضح (قوله إذا لم يمكنه نزعه) أي كأن خلف الهلاك جوعه فإن أمكن بأن لم
 يحش من نزعه محذور تيمم نوصا وترع الثوب وصلى عذرا ولا يحد عنه لأن فقد السعة مما
 يكثر (قوله كغسل البدن) أي فيغسله وتتم (قوله وإن رجع الخ) متى عليه حج (قوله
 أو عات الخ) أي وإما وحده ذلك مع احتمال تعدد مثل من وضوءه لأن أصل الغسل

ورشد عند حاجته إياه وحدها مع عن منها أو يؤخر تأخره منها (إلا أن يحتاج إليه)
 أي عن (دين) وبمؤجلا . فم يشترط أن يكون حلوله قبل وصوله إلى وطنه أو بعده ولا مال
 له فيه ولا وجه شرؤه في يظهر أحد من منه السنة البقرة ولا فرق بين أن يكون الدين
 لله تعالى أو لآدمي ولأن أن يعلى بدمه أو يعلى من ماله كعيسى أعاره فربها المستعير بآدمه
 (مستغرق) هو مستعير عنه غير أنه أتى به لزيادة الإصح ، وحيثئذ فهو في كلامه صفة كاشفة
 يد من لازم الاحتياج إليه لأحد سماعه (أو مؤجلا سماعه) مسحا كالأوصاف كإذن عليه
 بطلاق نصف لغيره ، ولا فرق فيه بين أن يرد في حال أو بعد ذلك ، ولأن الله وعمره من
 عباده وروحه ورفق ونحوهم عن حذف انتفاعهم وهو مخرج على النصيب الآتي في حج ويظهر
 في لقيم اعتبار اتصال من يوم ويلا كإقراره خلاف الدين فانه لا بد أن يكون عنه كما صرح
 به رافعي وشار إليه لنصف سوله يحتاج فانه لا يجب عليه أداء دين الغير بخلاف حمله عند
 لاقطاع (أو بقرينة حجب محترم) وإن لم يكن معه والشارح تبع في قوله معه الروضة ، وهو
 مثال لا قد ، وسواء أكان آدم لم غيره ، ولا فرق بين حسابه لذلك حالا أو مآلا ، ولأن
 عنه وعمره من رفقته وروحه سواء فيه الكفر والمسلمون ، ولأن أن يكون فاصلا
 أبعد عن مسكنه وحده ، فإيراد بالصفة في كلامه يؤيد مخرج ما عزم عرني ودريد ويراي
 المحسن وتارك الصلاة والكلب العقور . وثم غير العور فمحرم لا يجوز قتله على المعتد وإن
 (قوله ورشد) أي حل . قال في الخبر . والرشاء حل حممة أرسه وفي المسح والرش .
 الحبل وجمع أرشية مثل كساء وكسة (قوله أحد من منه) أي من قد يقال في هذا أنه ليس
 محالاً لأنه يسهل لو حود مدي به الدين (قوله لله) كإقراره (قوله صفة كاشفة) الصواب لا رمة هـ
 سم على حج أي لأن الصفة الكاشفة هي صفة الحقيقة مسوعم كصومهم خدم الصول العريض
 العميق يحتاج إلى ذراع شعاع والبرمة هي التي لا تحت عن مسوعمها ولست مبينة لفهومه كالصالح
 بالقوة بالصفة الزمان (قوله من أن يريده) أي السير وورد بالأرادة هو الاحتياج ووعمره به
 كان أوى (قوله ورفق) هو ماله . (قوله عن حذف انتفاعهم) أي فيجب خدمهم وقتما على
 صهاربه (قوله كاشفة) يؤيد من نفسه ما أنه يشترط فصله عن مسكنه وخادمه الذي يحتاجه
 وسأني التصريح به في كلامه (قوله بخلاف دين) مشق قوله . ولأن الله وعمره (قوله
 العير) أي ولو كان أصلا له (قوله تخرى حمله) أي حمل غيره عند انقطاعه عن الرفقة فانه
 واجب (قوله وإن لم يكن معه) أي أن كان به وهو تحت يد غيره أو كان بعض رفقته (قوله
 فإيراد بالصفة مؤيد) وعليه فتوله ها . ولأن الله وعمره حج مستند من قوله السابق
 ولأن الله وعمره من عباده وروحه الخ (قوله وتارك الصلاة) أي بعد أمره بها وامتناعه منها
 وعمارة حج ومنه أن يؤمر بها في الوقت وأن يستأنب بعده فلا يتوب بناء على وجوب استئنايته
 ومنه في هذا كل من وجبت استئنايته ورأس محسن (قوله والكلب العقور) أي فلا يكون
 احتياجه عند أنه يجوز قتله ، بل متى أن يس من ماله يمكن فيه عدم محب كذا قاله شارح
 في السير قبل يصل إلى الكفر وصياتهم الخ ويؤخذ منه أن الحرير إذا كان فيه عدو يجب
 قتله ، وعكس حمل مدي العاص في البيع من وجوب قتله على ما فيه عدو (قوله وأما غير العقور الخ)
 منه مبالغ فيه ولا صرح

(قوله كعيسى أعاره)

لعل الصورة أن الدين
 الذي على المستعير تعذر
 وأراد العير فك عليه دل
 من عنده وإن كان الدين
 إنما تعنى بالعير لأن
 إشارة العير لربها صرح
 للدين فيها ولا تصح
 احتياجه ببيع ذلك العير
 للماء بأن لم يكن معه
 مستعير عنه غيره لأنه
 ليس له تصرف فيها لأنها
 موهوبة ولا يشكل على
 ماصوره به قول الشيخ
 الآتي بخلاف الدين فانه
 لا بد أن يكون عبده لأن
 له غرضا في فك عينه
 هنا فليس محض أداء
 دين العير ويبرأح (قوله
 صفة كاشفة) الصواب
 لا رمة (قوله أن يريده)
 ظاهر السياق أن الصمير
 للسر ورجعه شيئا
 بمؤيد تصميم يريده
 معنى محتاجه

وقع الصنف في موضع حوره ولو كان معه ماء لا يحتاج به شيء لكنه يحتاج إلى شئ في شئ
 على سبب حارته التسم كما ذكره في شرح لمحمد - وهو واحد - وقد روي عنه في الدية أو على إيدائه
 في البئر وعصره أو على شقه وإيصال بعضه لبعض ليل وحيد - بر - تصد على أكثر الأمرين
 من ثمن مثل الماء وأجرة مثل الحبل - وهو واحد - من الماء وهو محض - في سحره يذوقه فدمه يذوقه
 النفع ١٣ - وهو قد مضى - وعلم أنه يوحى عنه وصل إليه من كان تحت حفر سحر من غير مشقة
 لزمه وإلا فلا ذكره في المجموع عن المأوردى وعن بدو - العبد الذي - يصحح له سكره
 المحترم المحتاج إلى طعام وجنان في المجموع أحدهما في كذا - فبهم سكره يذوقه - وعلى تقدير
 عن القاضي اقتصر الصنف في الروضة في الأطعمة وهو اعلم - وبهم لسكون الشاء راب حرمه
 أيضا (ولو وهب له ماء) أو أقرضه في الوقت (أو أقرضه) أو سحره من لاء لاء - فيه
 (وجب) عليه (القول في الأصح) أن سكره يذوقه - فيه سكره - في سكره يذوقه
 ويتم بعد فقد أو امتناع مالكه عن هبة أو ولا يذوقه - لاء لاء - والى لا حب
 قول الله لاء كائن ولا قول العربيه إذا ركب حصة سكر على من سكره يذوقه
 فيصمن ريدة على من سكره يذوقه - لاء لاء - وهو قد مضى - وسكره يذوقه - لاء لاء -
 تعان صرته - ولم يحتاج له مالك وقد صدق في وقت أو وقد صدق - لاء لاء - وهو قد مضى -
 الماء لم يزمه القبول ولو من نوعه أو أصبه أو كان مؤسرا - سكره يذوقه - لاء لاء -
 يكن له مال وعنده أمن متسلمه قبل وصوله - لاء لاء - وهو قد مضى -
 والاستحار كما هو ولو - لاء لاء - وهو قد مضى - وهو قد مضى -
 وسطيح يوب فلا قضاء - لاء لاء - وهو قد مضى - وهو قد مضى -
 في الشئ الأخير - لاء لاء - وهو قد مضى - وهو قد مضى -
 محتاج طهره - لاء لاء - وهو قد مضى - وهو قد مضى -
 لاء الاستسقاء (ولو سكره) في راحة أو فيه في سكره - لاء لاء - وهو قد مضى -
 (قوله قدمها) أي السرة (قوله لزمه) معنى أن لم يذوقه في سكره - لاء لاء - وهو قد مضى -
 أجرة مثله على ثمن الماء (قوله نعم كذا) ومعناه أنه يجب له سكره - لاء لاء - وهو قد مضى -
 يذوقه حار قهره على سكره - لاء لاء - وهو قد مضى - وهو قد مضى -
 أقرضه في الوقت - لم يبين مفهوم هذا القيد ومشقه أنه - وهو قد مضى - وهو قد مضى -
 قبوله وإن علم على صفة عدم وجوده في وقت وقد يسكن في عدمه من عدمه - وهو قد مضى -
 استيعاب الرقعة على الطلب قبل الوفاء وحده مع أن حصوله من حبه ماء وهو - وهو قد مضى -
 (قوله عن هبة) أي أو وصوله بعد مفارقة سكره إلى حد العبد - وهو قد مضى -
 أي صاب ذلك من سكره (قوله وحده) أي من سكره - وهو قد مضى -
 لا يذوقه قبل وصوله وحده فوله وقد قال الله أن الذي لا يذوقه - وهو قد مضى -
 يذوقه أو الحواله عنه فو يد أن لا يذوقه سكره ولا يذوقه - وهو قد مضى -
 منه حيلة احتمال الوحوب (قوله مطلق) أي لغير أول (قوله في السق الأخير) هو قوله وكذا
 لغير عرض مع (قوله وقاس به) أي في لائم (قوله ولا يذوقه من معه ماء) ومثل ذلك ما كان
 معه راب لا يذوقه يذوقه عردة - لاء لاء - وهو قد مضى - وهو قد مضى -
 فيصمن ويعد كما في في لاء لاء

(قوله حفر يسير من غير
 مشقة) لعل المراد مشقة
 لساويع غير راجع (قوله في
 الوقت) معهوده أنه لو وهبه
 أو أقرضه في وقت لا يجب
 عليه السؤل وهو كذا
 رده فطلب وعمر أن له
 إعدام الماء في الوقت
 فله هو أو وليس هذا
 يسير وجوب طلب ماء
 من الوقت إذا اتسعت
 الدواب كما لا يخفى خلافا
 في حاشية الشرح (قوله
 وإن لمع فيه) يجب
 حذف الواو في خلاف
 ما في المعنى في الصنف

وعب على منه قتله (فتعم قضي في لأصهر) بقدرته على الماء ولعنه في إيهام ذلك حق سبه
 أو أصبه إلى نقصه وذو الوصو شرط للصلاء فلا يسقط بالنسيان كسر العمرة قال في المجموع
 وأما خبر ابن ماجة «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» فقد حص منه غرامات
 لتقصير وصلاته لمحدث منه وعبر ذلك فيحص منه سبب الماء في رحله فيسأه ومثل ذلك لإصلا
 ثم ساء كما ذكره أبو نوري وغيره وسبب أنه لا ساء وإصلا كما صرح بهما الأذري بخنا
 ويؤخذ من النقص نقصه أنه لو ورث ماء وهو بعد أن لا تحب عليه الاعادة وهو ظاهر ومقابل
 لأصهر لأصه عنه في حديثي لأن النسيان في الأولى سبب حال سبه وبين له فأنه مالمو حال
 سبه سبب وذنه سبب في النسيان في الطيب (ولو أنس رحله في رحله) طاعة ونحوها وأمعن
 في السبب أوصل عن الرفقة أو أدرج ماء أو نسيه أو أنه الاستقاء في رحله بعد طلبه ولم يعلم به ولا
 سبب حمية وجهه وصلى (فلا) قصه وإن وجد ذلك لعدم تقصيره بخلافه في النسيان لتقدم علمه
 بذلك وفي لإصلا في رحله إذا علم الرفقة أو سبب من حمية فكان أبعد عن التقصير ويؤخذ
 منه كما قاله الشيخ أنه لو سبب حمية كما في حمية بعض الأمراء كان كحيم الرقة أما لو كانت ماهرة
 فإنه تحب التقصير ثم يطلبه من رحله لعلمه أن لاء فيه وأدرج فيه فكذلك أيضا لتقصيره
 وبوجه لإصلا من النسيان أو عن الماء أولعب مائه فلا إعادة قطعاً وختم السبب الأول بهاتين مع
 أهمهما آخر البس محسوب فيه عن القضاء أسبب كما يظهر ببادي الرأي تذيلاً لمجد البحث
 مستشهد به وإفادتهما من أن حصة في السبب وهي أنه بعد مع وجود التقصير وأن النسيان
 ليس عتراً معصراً ثمرة وأن لإصلا سبب سبه ولا يصح أخرى فادفع اعتراض الشرح
 عليه في ذكر هاتين هه ووضح أهمهما أنسبه ولو باع الماء في الوقت أو وهبه فيه فلا حاجة له
 ولا للثمن أو للمب

(قوله كما في حمية بعض
 الأمراء) ذكر الأمراء
 ليس بعدد وإنما هو مجرد
 التصور لأنه العال كما
 هو ظاهر وإن فهم منه
 شيئا القليل ورس
 عليه في حاشيته

(قوله وعب على ظنه قتله) قال الأسوي أنهم أنه لو تحقق قتله لا يتيمم ويستمر وجوب
 الصلوات وما رعه عبد أنه غير أن التوبة لا تنتهي إليه في البئر إلا بعد خروج الوقت جميع اه وقد
 يدمع بوفه تمام من سبب مشبه له بغير عدم وجوب قضاءه (قوله لو ورث ماء) أي
 أو نسيه أو أنه لا ساء (قوله في الخائس) وهو سبب وإصلا (قوله كان كحيم الرقة)
 وبق عكسه وهو ما سبب محمض بعض الفقهاء وضاق محمض بعض الأمراء هل يجب القضاء أولاً فيه
 صر وندي معنى أن يندار على لا يباع وعده محمض بعض الأمراء إذا ضاق حيث سهل مع رفاهيه
 وجب القضاء لتقصيره وعكسه عكسه لكن علل جميع ذلك بأن شأن محمض الرفقة أو العال فيه أنه
 توسع من حمية في سبب هه استعير ألبته اه وقصيته أنه لا يعتبر ما يعرف من ضيق محمض الرفقة
 ولا من اساع محمض فتبين ذلك حريته في محمض بعض الأمراء وبعض الفقهاء وأن الحكم ليس
 دأراً مع الاساع وعدمه بل هو دائر مع التمسك (قوله ثم لو كانت الخ) بخبر قوله ولا سبب
 حمية (قوله أو يطلبه من رحله) بخبر قوله قبل بعد طلبه ولم يعلم به (قوله ووضح أنهما هه أنسب)
 وذلك لأنهما لم كان مناسبين لمجد السبب وهو سبب سبه وقد شتم ذكرهما فيه على قوله
 ينبغي به كان ذكرهما فيه أنسب (قوله أو وهبه فيه) مبهومة أنه لو باعه أو وهبه قبل وقت صبح
 وسيأتي في قوله ووجهه على تحصيل الماء الخ ما يصرح به وفيه ما تقدم من إشكاله وجوب الطلب
 قبل وقت أو عتقت التافيه

لم يصح بيعه ولا هبته للعجز عنه شرعا لتعيينه للظهر وبقوله وبيع حجة عنة من رتبة كسرة
أوديون فهو ما يملكه بأن رب الدين رضى تعلق حقه بالقيمة فلا حرج له في العجز وبيع ذلك
حجة من تعلق عزمه بعين ماله وبيعه سررا دلت ، فإن سئل مع تمكنه من صحيح حقه لنفسه
على ملكه ، فإن عجز عن الاسترداد ثم وصلى وقضى تلك الصلاة التي وقع بموجبها ، في وقف
لتقصيره فيها دون غيره ، وبوجه الماء في يد المشتري أو المذهب ثم حقه وصلى ، فكيف حقه إعادة
ويعلم المشتري الماء لأشبهه إذ فاسد كل عقد كصحته في الصلح وعدمه وهو قدر على تحصيل
الماء الذي تصرف فيه قبل الوقت ببيع حائر وهبة لقرع رده لأصل الرجوع فيه عند احتياجه
به لصهارته ورم السبع فصح السبع في الماء المحتاج إليه فيما كان له حائرا كما تفرق به بولده
رحمه الله تعالى ، ولو مات مالك ماء وثم ظالمون شره وبيعه وصلى موارث عمنه لأشبهه حيث
كانوا يبرية له بها قيمة ورجعوا إلى محل لأشبهه له ، به وكان حقه مؤنه كما قاله من المعنى وإن
نوزع فيه وأراد الوارث تفرعهم مثله إذ هو راد الماء ، لكان استعانة بغير مال ملكه ، من فرص
العزم محل الشرب ومحل الحر له ، فيه قيمة وودون قيمة محل لأشبهه عزم من كسرة سلبات
ولو أوصى بصرف ماء لأولى الناس به فتم حقا ظاهري محترم ولو عجز آدمي حقا لمهجة ثم مات
وإن أحسنه ، حتى يظهره للصلاة عليه إما أن يعصب صلاته عليه بأن لم يوجد غيره كما فارد
الولد رحمه الله تعالى خلافا لبعض المشايخ ، إذ سئل أيب من كعدمه ، كان يداركه
مع كونه حجة أمره بخلاف البلاد عليه إذ كان يداركه على غيره ، وهو من أسس مراتب ووجد
ماء قبل موته فتم الأول لسقه ، فإن ماء معا ، أو جهل نسقهما ، أو وجد الماء بعدهم فتم
أصنافهم ، نسبة العلى فزبه للرحمة لأخيه ود كونه ونحوهما ، من أسسوا فرع منهم
(قوله لم يصح بيعه) مذهب أنه سئل في الجمع وإن كان راد على البذر المحسح إليه ، ولعله
عجز مراد من الظاهر الصحة فيما إذا كان مقداره معلوما أحدا مما دونه في طريق الصدقة ،
لا يقال مقداره ما يستعمله في نوصو ، عجز معلوم ، لأنه نفس محصور في قدر معين من الماء لا يريد
ولا ينقص ، لأن يقول بموجبه فانه قد يعجز مقدار ما يكفيه به صحة استعماله فيه سابقا ، ويؤيده
ما يأتي في قوله : ورم السبع فصح السبع في القدر المحسح إليه ، ووجه التمسك أنه وإن كان مقداره
ما يستعمله مجهولا لما تفرق الفسخ فيه دون ما أراد على حاجته (قوله من رضى) من الخ) وبين
الفرق بينه وبين الكسرة ، وبينه العراق في شرح الهجة حيث قال : وتكون أن يفرق بينه
وبين الكسرة ، أنها تست على الفور بخلاف الصلاة فإن وقفه محدود لأول والآخرة (قوله
لتقصيره الخ) وهذا طارق من عصب مؤنه حيث لا يحب عصبه القصد ، كما مر مع أن يعوض
بالشراء العاسد في حكم المعصوب (قوله سبع حائر) أي أن شره فيه خير للمشتري وحده
(قوله أو كان لعنه مؤنه) أي لما وقع وإلا فالش من حذر هو لا يكاد يحو عن مؤنه ، وعينه
فيعصب منه ماء بأرض المحار ثم وحده بمصر عزمه فاسد ، لأشبهه وإن كان لأشبهه له (قوله
وإن نوزع فيه) عنه لم يقبه (قوله وأراد وراث) عطف على كانوا بوجد كونه عصبه وأبدل
قوله تفرعهم مثله بقوله : وأراد الوارث تفرعهم بذلك كان أولى (قوله ولو دون قمته) أي
حيث لا مؤنة لقله إلى ذلك المثل (قوله سقه) أي وإن كان معصوبا

(قوله في القدر المحتاج
إليه) إنما يقيد به في
استثناة قلها لأنه صورها
باحتياجه لجميع الماء
فإن فرص احتياجه لبعض
فقط فسخ فيه فقط كما
هو مذهبنا فاستثنى في
ذلك سواء (قوله وأراد
الوارث تفرعهم مثله)
كذا في السبع ، ويحب
حذف لفظة مثله لإسهابها
المعنى ويست في شرح
الروض الذي هذه عبارته

ولا يشترط قبول وارث ذمت ثم شخص إذا دخل لظهور سواء ذواته حسنة لهنة وعندها
 خلافا لبعض متأخرين ، في منع النجاسة متى ، واحد خلافا لعدم نحو حائض على حسب ، لأن
 مانع الحيض ركنه على مانع النجاسة ، ثم الحائض كما هو في مرتبة والنجاسة بعد حدثها وعدم
 حقيقتها عن النجاسة ، لأن مانع حصة قسم فضلهما ثم تخرج منهما مع تساويهما ثم أخذت لأن مانعها
 أعظم من مانع الحدث الأصغر من كفى الأصغر فقط قدم لارتفاع كامل حدثه (الثاني) من الأسباب (أن
 يحبس) ، سواء للمعوق (لأنه) في (عص) حيوان (محرم) وهو غير رمي (و) ، كما في حديثه
 له (مألا) في في الممنوعين صبيته ، وروح ونحوه من النجاسة لأنه ليس له خلاف طهارة الحدث

(قوله) ولا يشترط قبول (الح) في كل عيبه ، أقبول (قوله) ثم لتنجس) أي النجاسة لتنجس الح
 من ثوبه على ما قصده قوله ، لأنه ليس بظهور (قوله) قدم أصلهما (قضيته) تقديم إزالة النجاسة
 على الحائض والنجاسة ، وهو وجه عيبه النص ، ثم لا ، وبه صرح حجج في شرح الإرشاد حيث
 قال ثم مستحسن من صوره ، لأنه وإن كان حاصرا كما سنه في شرح الأصل اهـ ، لكن قال
 حجج في شرح نهج قنا ووجه ، لا يكفي ما قصده ، أنه إذا اجتمع عليه حدثان سبق تقديم
 أحدهما وضوئه لرفع الحدثين عنها ، إذا حدث وحضر صلاة أخرى ومعه ماء لا يكفي للوضوء ،
 ورفع حادثة عنه البس من سيرة البدن عن الحاية وتبسم عن الحدث الأصغر ، ثم قال نعم ينبغي
 أحدا من قايده في النجس أن محل ما ذكره من إقصاء عليه فمن يقضي بتجبر اهـ ، وأراد بما قاله
 في النجس مذكوره في شرح الإشد قوله : ولو وجد محدث به أو شوبه الذي لا يمكن لرفع كما هو
 ظاهر حسن لا يفي عنه ماء ، كفى أحدهما ، وقد تعين الحدث إن كان مسافرا لاحتضار الوضوء الإعادة
 عنه على كل تدبير اهـ ، ثم قال فيه : وإنما قدم في الإقصاء الآتي لأنه أولى بالإزالة لفحشه وحب
 قصاه ، أم لا اهـ ، لكن تقدم شرح قسم واحد ماء ، لا يكفي أن يعتمد تقديم إزالته النجاسة على
 الحدث سواء وحب الماء أم لا ، وعنه مقدم الحادثة على الحدث الأصغر وحب القصاء ، أم لا خلافا
 لما عتبه حجج (قوله) مع تساويهما (الأولى) تساويهما (قوله) كفى الأصغر (أي) حدث
 الأصغر (قوله) سواء للمعوق (أي) لشمل غير ماله (قوله) لعص حيوان محرم الح) قال
 في شرح العنا ، وخرج بظهور غيره فلا يكون عطشه محذور ، بل له وهو يعتبر لاحترام
 في ذلك الماء ، أم لا فلا يكون حيوانه وإن كان مهتر ، رماه مع إحصائه أو غيره للظرفية محل
 وبعد الثاني أقرب لأننا مع ذلك لا نأمره بقتل نفسه وهو لا يحل له قتلها ، وفارق ما يأتي في العصى
 سفره بقدره ذلك على ثوبه وهي محذور تركه وثوبه هذا لا يمنع بهارة ، نعم إن كان إهداره
 رول ما ثوبه كتركه الصلاة بغيره لم يعد أن يكون كالعصى سفره فلا يكون أحق بماله إلا أن
 ر. على أن تركه شئ مستحيل عدم حل بدل الماء لمصر المحرم بأن عدم احترامه لا يحق
 عدم سقيه وإن قتل شرعا ، لأن مأمورين بحسن القتل ، بأن سلك شئ طرق القتل وليس
 العطش والجوع من ذلك ، وقد عاب بأن ذلك ، بما يجب أن يمتنع عنه ماء مع عدم الاحتياج
 إليه . وأما مع الاحتياج إليه للظهور فلا محذور في منعه إلى آخر ما أطل به في الجواب سم
 على حج

فرع — ظاهر قومه إبه شترط كون نحو عن الماء فاصلا عن مؤنة حيوانه المحرم أنه لا فرق بين كونه
 محتاجا إلى ذلك الحيوان ولا وقد قيدوا لمسكن والحذم المحتج لهما فيحرم سم على مذهب ، قول قد يحاب

وسوء الظن وجوده في عدمه أم لا عليه السبيل و يحرم نظيره نه و إن من حيث من وجود محرم
 محتاج إليه في القدره و إن كبر و حرجت عن الصط و كثير محرم من سقوطه من التبريد الماء
 مرة حيث هو حتى فيج كما به منه نصف في مسكه ولا يرمه استعماله في الصهارة ثم جمعه
 للشرب لأن النفس تعده و يحق باستعمل كل مستعمل غيره خلاف معر سخو ماء ورد مع لو
 احتاجه لعطش هيمه فالأوجه كما اقتضاه تعيينه لو وردت لاداء لعيافه ولا يميم بعرض أو مرض
 عاص بسفره حتى يتوب فإن شرب الماء ثم يميم بعد ، ولا يميم لاحد حه به معر العطش ما لا
 كبل كعك وقتيت و صرخ لم خلاف حاحه ذلك حاله السهم من أحده وعلى هذا الحكم كلام
 من أطلق أنه كالعطش والثاني بعدم حور السهم مع حضوره على الحاجة إنساكه وللصالح عصب
 الماء من مالك غير ظاهري ومقتلته عليه فإن قد هدر أو الصالح يميمه ولو احتاج منك ماء إليه
 ما لا وثم من يحتاجه حالا لزمه بدله له لتحقيق حاجته ومن عم أو من حاحه غيره له ما لا يرمه

بأن المانع هنا خوف هلاكه وهو موجود عند الحيوان أو بعدة والسكالك ثم في لم احتاج لسبع
 الخادم والمسكن لطهارته فلا جامع بينهما إلا أن يقال مراد سم منه كان معه حيوانات رقيقة
 على حاجته وأمكن بيعها لمن يسبقها لا يكف بيعها بل يسبقها ما يحتاج من حيوانه به ويميم
 فيأتي لاشكال ، وقد يجاب بأنه إن فرض ذلك كلف يميمه ويستعمل الماء في الصهارة وحتف
 تكون هذه من أفراد ماسين من أنه بشرط كون الماء غاصلا تحت جناح إيه وهذا منه (قوله
 وسوء الظن الخ) فيه رد على ما قاله أبو محمد لو عصب على منه من ماء عند الاحتياج إليه للعطش
 لو استعمل مامعه لزمه استعماله اه وما قاله أبو محمد لا بعد فيه بل قد يقال إنه حيث عصب على منه
 وجوده لا يكون محتاجا إليه في المستقبل (قوله وهو خطأ قبيح) أي ويكون كبيرة في يظهر
 لأن في بدله إنداء من الهلاك وتركه فيه نسب لاهلاكه من عدم احتاجه إليه (قوله كل مستعمل عرفا)
 أي فلا يكلف استعماله فيه شيء في الأمر مستعمل منه ثم جمعه أي بشرط أنه أن استعمل بعده وكذا
 لو كان معه مستعمل وطهور لا يكف شرب المستعمل واستعمل الطهور وقوله خلاف معر سخو ماء
 أي فإنه يلزمه شربه ويتوصأ بالطهور (قوله لا تنفاه العيافة) ومثل الدابة غدا الممر شيء من صبي ومحمور
 في المستعمل يظهر لا في السجس ه حرج وبقى ما ذكره نكس الاحتياج به حصره أهل يرم من معه
 الماء استعماله وجمعه ودفعه به لاستعماله عليه أم لا لأن من شأنه أنه مستعمل منه يصر ويظهر إطلاقهم
 الثاني وبقين الأول مع عدم التفاوت بين قيمته مستعملا وغير مستعمل لم يكن بعيد ودراجع
 إلا أن يقال المالك مع حضوره لا يجب عليه بذل الماء لطهارته غيره وإن لم يحتج إليه (قوله
 كل كملت) طهره وإن لم يسهل استعماله إلا بالبل وصرح حرج بخلافه فقيده بما لم يصر
 استعماله ه وأحد سم عصبه بمقتضاه عقل و عسر استعماله بدون السهل كان كالعطش اه
 (قوله من مالك غير ظاهري) أي تربية داله على ذلك (قوله يرمه بدله نه الخ) شيء وقدم
 الآدمي على الدابة فيما يظهر أحدا عما قالوه فيما أو أشرفت سبيته على العرق من إنشاء الدول لراحة
 الآدميين وهل يقدم الآدمي على الدابة ولو عزم هلاكها واستدعاه عن رفقة وتوله الصرير به أم لا فيه
 نظر والأقرب الأول لأن حشية الصرير مستتبلة وقد لا يحصل فتمس الحاجة الحالية عليها وضاهر
 إطلاق الشارح أنه يؤثر المحتاج إليه حالا وإن أخره معصومه بأنه لا يحد الماء في المال وهو صاهر
 للعلة المذكورة .

(قوله و يحق باستعمل
 كل مستعمل عرفا الخ)
 من الصورة ثم معه
 مدين أحده مستعمل
 عرفا أي لا يصح الطهر به
 لتغيره بما يضر والآخر
 ليس كذلك فلا يلزمه
 شرب المستعمل والتطهر
 بالآخر خلاف ماء الورد
 فيلزمه شربه عند الحاجة
 والطهر بالآخر ويدل له
 ما ذكره بعد وفي التبعة
 مثله وكتب عليه الشهاب
 بن قاسم ما يدل لذلك
 أيضا (قوله أو مرض)
 أي عصى به فلا تعق له
 بمسئلة السر (قوله عاص
 بسفره) أي أو مرضه
 (قوله وعلى هذا) أي
 الشق الثاني من التفصيل
 وهو احتياجه إليه لذلك
 خلافا لقوله والقائل معطوف
 على قوله من أطلق
 والتقدير ويحمل كلام
 القائل بعدم حواز الخ

البرودة في صدره، وإذا ترود لما آل فصاحت فصده في سارو على العدة ولم تات منهم أحد فالتصه وإلا فلا ومن معه في وقت ما آل صاهرو وحسن وبه ظمًا أو سوبعه ثم وشرب وناظر ولا يحور له شرب الحنن وخرج بالخرم غيره كما مرّ وحفظ العطش استبح السهم ما شق في خوف الرص ونحوه .
 (الثالث) من لأساب (مرض يخاف معه من استعماله) أي الباء (على مفعلة عصب) أي كعمى وصم وحرس وشغل لقوله تعالى - وإن كنتم مرضى أو على سفر أو لم تجدوا ماء - فإن شربوا من غير وضوء فليس عليه جناح .
 رحلا ضاه خرج على عهد صلى الله عليه وسلم ثم ضاه حنلا فامر بالاعمال فغسل فمات
 فمات ميت النبي صلى الله عليه وسلم فقال قتالوه قاتلهم الله أو لم يكن شعاء العتي السؤال «ووم يكن
 مرض انه كور حنلا عنده ولكن حاف من استعمال الباء الاضواء إليه تجم أيضا قياسا على
 الحاصل ونحوه تسعة عصب يؤخذ منه عدم الفرق بين روهة كناية كما سبق ونقصها وهو
 كدبث يؤخذ منه أحد الحوار عند الخوف على عس أو سقوطه من الأوى وذلك م يصرح
 بهما كما صرح بهما في الخبر نعم من عصى سلب الرص بوقت محد منه على و منه لتعديه
 والعصو صم المعى وكسرها (وكذا ساء الرء) وهو صول مدة الرص وإن لم يرد اللم وكذا
 زيادة العلة وهو

(قوله فافصه) أي في كتاب مكفه تلك المصنف باعتبار عده لغاية فيما يظهر حرج ورده
 من عند الحق فدل على الباء أي جميع الصور الباء ذات مكفه ميت اللفظ كما هو ظاهر
 رين و منه تعصيه ه قول ويوحه أن كل صلاة صار صدق عيب أم فعلت ومعهم ماء
 عه محاج إليه فوجوب قصه الأوى أو الأخره وهو سفيره سم من حنن أدها في كلام
 حرج محكم (قوله ما شق في خوف الرص) ومنه أنه لا شربة إلا بعد دبحر سمب حلال أن
 عامه الرص بولده منه محذور همه (قوله حاف معه) ثم بعده «خوف مانو كان ذلك مجرد
 التوهم أو على سبيل الدرر كان ولا نه العدل قد خشي منه التلف (قوله على مفعلة عصب) أي
 حنلا أو بعد عمره وسبق في قوله ونحوه تسعة عصب الح (قوله فامر بالاعمال) أي من
 بعض الصحابة منه أن السهم لا تكى وإن غسل واح عليه (قوله قاتلهم الله) في حرج قتلهم
 الله ه ولا شكل هذا لده وأما أنه لا يصحها حقيقها بل يقصد بها التمهيد (قوله أو لم يكن
 شعاء العتي) أي أو لم يكن أهده الحاه السؤال والمعنى أو لم يكن سب أهده الحاه السؤال وعبرة
 المختار العتي ضد البيان وقد عني في منطقته فهو عني على فعل إلى أن قال وعي أمره وعي إد م يهتد
 وجهه (قوله وعصها) أي قف ظهر به حال عدة (قوله نعم من عصى الح) هذه علامات
 بالأوى من قوه قبل الثالث ولا سمم لعطش أو مرض خاص يسترد حق يتوب (قوله ساء الرء)
 صم الباء وفنحها فهم حرج (قوله وهو صول مدة الرص) أي مدة يخص فيها نوع مشقة
 ويرى سترق وقت صاه أحدا من إصلاهم وهو الصاهر لسفن (قوله مدة الرص) فسره
 المحلى قوله أي صول مدته أقوم وعبره مر أوى من عصره الشارح لأن طول مدة الرء
 كما جاء بعض الحنن معاه استمرر السلامة رما غوبلا ومعهم أن هذا المعنى ليس
 مراداً وقد صحاح عن المحلى بأن الراد طول اللدة التي يعقها الرء والاضافة يمكن فيها
 أدى ملالة .

(قوله وتعصيه بمفعلة
 عضو يؤخذ منه الح)
 هذا إما يؤخذ من إطلاق
 الخوف لا من التعبير
 بالعصو

إفراجه ألام وكثرة لقدر وإنه يصل المدد (أو السيل الداحش) من نحو بحر لؤلؤ ونحوه
واستحشاش ونفرة سبي وجهه ريد (في مضمون صهر في الأضهر) بإعلاق نرص في الآية ولأن مشقة الردة
والنظر فوق مشقة صب الماء من قوسج وصرر انشئ له كور فوق صرر ريد السيرة على عن
مثل الماء وحذر رعن اليسير ولو على عضو ظاهر كآثر حدرى وسواد عين وعن الفاحش بعضو
باطن وهو ما بعد كشفه هتكا للبرودة بأن لا بد في بهمة عاب والظاهر بخلافه فلا أثر لحوف ذلك
فيهما إذ ليس فيهما كبر صرر كما في المجموع

(قوله إفراط الألم) أي ريدته على وجه لا يخفى من عادة خلاف أنه يسر فلا أثر له في حرج
وظاهره أنه لا فرق في ككون الألم أو زيادته مبيحا بين أن يكون حصوله حالة لا يستعمل سبب
الخرج وبين ككون الألم ناشئ من الاستعمال أو بكن حصوله ليسكن في سم على مهبج ماضيه
قوله ويريد الألم كد في روض وشرحه سم قد ولا بد منه الماء يستعمل الماء لخرج أو ورد
لا يخاف من الاستعمال معه محذورا في العاقبة اه والثاني لا بد من عمل من غير أن يشأ منه
لا غيره به بخلاف التأم النامي من الاستعمال فتد وعادة العاص أو ريدته العلة وهي إفراط الألم
(قوله وكثرة مقدار) أي شئ ينشأ من موضعه لموضع آخر (قوله ونفرة سبي وجهه ريد)
ظاهره وإن صرر كل من أبحمه والعمره ولا بد من ذلك محرد وحود في العضو يورث شئ
ولعل هذا الظاهر غير مراد لأن ما ذكره من شئ وهو لا بد منه محذره انشئ من كل
فاحشا ييم أو سر فلا يتو فيه وفيما قبله معنى أو وها غير حرج (قوله في عضو صهر) يدعى
أن يأتي فيه استعسيل السبي عن شرح العصب في حساحه لعطس يحرم من أنه ناره يكون
ماء معه وبردة يكون مع غيره فسوى من النفس والعصو وحج وصهر تقييد نحو العضو
هنا يحرم ليخرج حويد تحت قطعها السرفه أو محاربه حذوف واحده القطع لقود لاحتمال العضو
اه وهو منى على أن الثالث ليس محترما في حق نفسه وقد مر عن سم أن الأقرب خلافه
(قوله واحد) أي ذكره من تقييد السيل الداحش وكونه في عضو صهر (قوله حدرى)
الحدرى يضم الحيم وفتح الدل وحدرى معجهم تعان ه محذر (قوله هتكا للبرودة) يضم
الحيم كما في حصر تصط الفم وقال المصنف على اسم مروه صبح فتم وكسرها وبالضم وركه
مع إبدالها واوا ملكة صانية وعبارة الشهاب في شرح الشفاء المروءة تعوله ماضيه مهموز قد
تبدل محذره وواو وندعم وسهل معنى إلا أنه مأخوذة من امر وهي تعاضى امره ميسحسن
وتحس ميسر من كالحرف البسته ونلاس الحسنة والخوس في الأسواق اه وفي تقريب
التقريب لابن صاحب المصاح نور الدين خطيب البهشة ماضيه مروه رحن يضم مروه كسهوله
وفد يسهل ونشد ووه أي وشد لأن أو و والياء إذ ريدا ووقع بعدها حمزة أبدال من حسن ما فيها
واو أو ياء الخ ثم تدغم فيها الواو والياء حسنت هيئته وعنايه عم لا تل له (قوله الهية) عذره
اختار الهية بالفتح الخدمة وحكي أبو ريد والكسائي هية بالكسر وكسره الأصمعي وفي
الخصب وحكي صمها أيضا ه وفي القاموس الهية بالكسر والفتح والشجر يث وكلمة الخاق الخدمة
والعمل يقال مبهمة كسعه ونصره مبهمة ومهية ويكسر خدمه وصره نهم قل وامتهه استعمله للهية
فامتهه لأم متعة أي في مطوعة بكسر الواو لأم وقوله متعة أي في مطوعة فتح الواو كما تقول كسبه

(قوله وكثرة مقدار)

الواو للتقسيم (قوله فلا

أثر لحوف ذلك فيهما)

يعنى في استئتين ولاشارة

بتلك المحذرين

الذكورين والصمير

فيهما الثاني لا يثبت

المحذرين فتأمل .

ولا يضر كون تنصير قد يكون رفيقا ولو أمة حسناء فتقتصر قيمته بذلك تنصب فاحشا و يهارق
عدم وجوب بدل فاسر رثد على ثمن مثل الماء كما مر بأن الخسران ثم محقق بخلافه هنا وقصيته
حوار اليميم عند حرق النصب ورد بأنه يرميه ذلك في الظاهر أيضا ولم يقلوا أنه وليس في محله لأن
الاستسكال منه أحد و فرق بينهما أحد بأنه إما شمره هذا بالاستعمال و إن حقق نقص لتعدي
حقه تعالى بالظاهرة بالماء فمقتضى حق السيد بدليل ما لو ترك الصلاة فإيا قتله به وإن فات
حقه بالنسبة بخلاف بدل ريبه وتكفي بوجه ما أحسوه بأن اسبب عدم تأثير التمسك في
الظاهر والكثير في النظم بخلاف الكثير في الظاهر فأناطوا الأمر بالغالب فيها ولم يعووا على
خلافه و يفرق منه وبين بدل راند على التمسك بأن هذا بعد عسا في العامة ولا يسمع بها أهل
العقل كما جاء عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يشح فيها بالنسبة ويتصدق بالكثير فيقول له
فقد ذلك على وهذا حودي وإثني لا يسمع لذلك لاتقاء التالف وعلى الأول إنما يقيم إن
أخره يكونه تحصل منه ذلك ويكونه محوفا صلب مقبول الرواية ولو عدا أو امره أو عرف هو
ذلك من نفسه .

(قوله بأنه يارمه ذلك في
الظاهر) أي بالنسبة
للشئ اليسير (قوله لتعني
حقه تعالى بالظاهرة) هذا
يشبه المصادرة فإن
الاستسكال لا يسمع تعالى
حقه تعالى بالظاهرة بالماء
حيث قد (قوله أو عرف
هو ذلك من نفسه) أي
طبا لا بخبرة .

فأكسر وحده فاعتد وليس ياروم والنعدي في الفعل حاله كونه نعمة واحدة (قوله ولا يضر
كون لم ينصير مع) عرصه منه الرثد على أن عدا اسلام (قوله خلافه هنا) وقد يفرق أيضا
بأن الخسران في مثله النصب راجع إلى استعمال وهو ما كان ولا كذلك هذه المسئلة ه
كذا نخط شح لاسلام بهما من النصب (قوله وقصته) أي قصته قوله بأن الخسران ثم الخ
(قوله ورد الخ) أي ما قصاه كلامه من حوار اليميم عند حرق الخ (قوله وليس في محله) أي
الرثد ساقى منه في انصهر (قوله بوجه ما أحسوه) أي من أنه لا أثر للخوف في اليسير ولا في
القاحش ما ساقى لمذكور في قوله في غير ذلك من أثر الخوف ذلك فمهما (قوله فهو لعقل) أي حيث
فعوا ذلك جهلا بالنسبة أمالو فعوا ذلك مع فسر عدا فهو من الصدقة الحسية ولا عليها محمود
لامدوم (قوله شح بها) أي المصيبة (قوله لاسماء التام) أي لشيء من مسعة الوصف فلا يباقي
ما مر من أنه يقيم انقطاع المسعة فقط (قوله صلب) هو اسبغ من الإحار لا أخره وحب دفعها
له إن كان في الإحار كرامة كثر إحاح في إحاده على سبب حق الله ليرحب أولئك من كسب
لجوده مما سبق به وإن لم يكن في ذلك كرامة كثر حصل منه الخوف بكامة لا سمح لم يحب لعدم
استحقاق لأخره على ذلك فإن دفع إليه شئ لا يبعد بوجه حرق وقوله مقبول الرواية صهره أنه
لو أخره فاسر أو كافر لا يحدد بغيره وإن غلب على ظنه صدقه وينتفى خلافه فحق غلب على ظنه
صدقه فعمل به وحي ما لو يعارض عليه أخبار عدول ويبني تقديم الأوثق فالأكثر عددا أخذ مما
قاله التاريخ في الماء فهو اسبغوا ونوقا وعدا وعدا تساقطوا وكان كالوم يوحد بغير فيأتي فيه كلام
السجى وغيره و هو قبل تقديم خبر من آخر بالنسبة لم يكن بعيدا لأن معه زيادة ثم علم إن كان
أرض مصوبها لا يحتاج إلى مراجعة الطب في كل صلاة فذلك الإلزام عليه ذلك ومن التعارض
نصا ما لو كان يعرف الصب من نفسه أخره آخر بخلاف ما عرفه فيأتي فيه ما تقدم (قوله أو عرف
هو ذلك) أي الخوف (قوله من نفسه) هو واستا وانرد لمعرفة سبب الصب وفي حج ولو بالنسبة
وقد يتوقف منه بأن أخره قد لا يحصل به معرفة حوار أو حصول الضرر كان لأسباب لم توجد

عند غلبه فيه ح و ر محذور باعتبار ان السند والامساع مني به ومراده بالعصو الخس وخرج به امتناع استعماله في جميع اشياء طهارته فانه يكفيه التيمم (إن لم يكن) عليه (سائر وجوب التيمم) لثلاثي محذوراته صهارة ويترجمه بمرار الغالب ما أمكن على محل الغلبة إن كان بمحل التيمم ودخول محذوراته مرة وبصرف التيمم بالذات واللام بضرورة الرد على من ذهب إلى أنه يجرى الغالب على محل المحذور عنه (وكذا غسل الصحيح على المذهب) وله تأخره فاصلة عما مر في نظره في صفة الوضوء من حرفة وغسرها لتعسل تلك الحال بالمقارن فان تعذر أمسه ماء فلا فائدة وبدل ذلك ما روي في حديث عمرو بن العاصي أنه غسل معافيه ونوضاً وضوءه للصلاة ثم صلى بهم لا فان استيق معه أنه غسل ما أمكنه وطمأن في وجهه بل المذهب في وجوب غسله بالقولان غسل واحد من ماء ولا يكره وفيهم من كراهه لغسله أنه لا يجب مسح موضع الغلبة بالماء وبين ما جف منه وهو ما سجد في من لا يمتنع لأن يواحد إنما هو الغسل ثم يظهر استحبابه ولا يترجمه ثم يقع ما رواه عن العباس بن الساجي أن السائر إذا مسح رجلاه فلا يناسب وجوب ذلك .

(قوله عند غلبة فيه) أفهم أنه حيث يجب على من ذكر حركته التيمم وهو موافق لما انصاه تعذر التيمم بالخوف وحاشا حيث أحده الطيب من الغالب حصول لمصر حرم استعمال الماء وإن أحسن تحذور حصول الخوف واجب وخوف التيمم (قوله ومراده بالعصو الخس) أي فيصدق بما روي كات المخرجة في أكثر من عصو بسكن بر عايه أن تعذر الوضوء يأتي في كلامه وقد يقال أنه في كلامه لا مع حمله على غسل لأن غسل عند السجود عليه يجب ثلثاً وثلاثين مرة أو أن ما ذكره من تعذر التيمم (قوله ما أمكن على غير الغلبة) إن أمكن ولو على أنواع المخرج إلا لأصرفه من أروص وشرحه (قوله من مر) أي من الخوف على منفعة العضو الخ (قوله إشارة بحد الخ) موجه بحد أي مسح المحذور منه وحده لا سمي به شرعي والألفاظ المصنعة تحمل على ما هو معهود في الشرح (قوله وكذا غسل الصحيح على المذهب) قال في أروص وقد بين حيث يرى حكم الوضوء خرج من حلف من غسله من غير اه (قوله وبه شرعه فاصله) أي فإن عذر الاستحجار قصي لدوره اه حج (قوله عما مر) وهو ما مر في كفة التطار وقصته أنه لا يشترط فيه من ليس ماء على ما هو بعد عند المنارح في ركعة القنطرة وورد عليه أنه لا يشترط فيه شر الماء بل حجاج أنه في ليس مسروق فظاهر أن ذلك المنتهى به مرد عند المنارح وأنه لا يرد فيه عن الذي كسبه ماء (قوله من حرقه) متعلق بقول انصاف غسل (قوله من يوصيه الخ) أي وذلك غسل حفيف فلا يثنى ما يأتي من عدم وجوب المسح (قوله فلا يناسب وجوب ذلك) أي على أن المسح على الرأس هو بدل عما أحذره من الصحيح وهو ممكن من غسله في معنى وضع السائر عليه بل القياس منعه لأدائه إلى تقويت الغسل مع إمكانه وعذرة من قدس في كسبه على قول من حذر نعم سن سائر المخرج حتى يسمح عليه خروجاً من خلافه هو قد يقارن من أن المسح منه صهارة ما تحت الرأس من الصحيح أنه لا يمكنه غسل الصحيح لأسس السر المذكور عدم الحاجة إليه بل لا يجوز لأن يكون مخالفاً لما روي خلافه يرى ذلك وقد يمان كون الخائف يرى ذلك لا يقتضي وضع الرأس لأن رعيه الحرف بما قبله حيث لم يفتقر مضوءاً منه وهي هنا وجوب المسح له حيث أنه عليه غسل وجوب رفع حذره إذا أحدث

(قوله عند غلبة ظنه الخ)
لا يخفى أن هذا القيد لابد منه لامتناع استعمال الماء على كل من المعنيين
حاشا لما يوافقه كلامه

(ولا ترتيب بينهما) أي من التيمم وغسل الصحيح (لحسب) ونحوه من حصى ونحوه ومن
 طلب منه غسل مسنون لأن التيمم يدل على غسل العيين ويعدل لأجل فيه الترتيب وكذلك
 بدله ورد القول بوجوب تقديم غسل الصحيح كوجوبه ثم ما لا يكتفي بأن التيمم لها المعنى
 وهي مستمرة وهناك لعدم الماء فأمر باستعماله ولا يصح ما ذهب ويحمل الحسن القائل بأنه يستدل
 بالتيمم على الاستحباب ليدفع ما في التراب (فإن كان محدثاً) حدثاً أصغر (فالأصح) اشتراط
 التيمم وقت غسل العيين (لا اشتراط التيمم في صهره ولا بد من غسل عن غصو حتى يكتفي غسلًا ويممها
 عملاً بقصة التيمم، فهو كالتيمم في اليد فالواجب تقديم التيمم على مسح الرأس وتحريره عن
 غسل الوضوء وله تقديمه على غسل الصحيح، وهو الأولى به من ماء أثر التراب وتأخيرها عنه
 وبوسطه، إذ الغصو الواحد لا يربط فيه ووكالات العبد في وجهه ييمم عنه من غسل اليدين
 ويسن للجنب ونحوه تقديم التيمم أيضاً كما في المجموع عن أبي عبد الله رحمه الله ورضي عنه قال
 الأسوي وثناي أن يقول الأولى تقدم مذهب مدني في لمس، فإن كانت حراجه في أنه
 غسل ماصح منه ثم ييمم عن حرته ثم غسل في حبه وما نكته صاهر لا يعدل عنه. وإساق
 تحت تقديم غسل المقدور عليه من الأعضاء كلها لما مر في حجب، والثبات يتحرر من شاء قدم
 التيمم على المسحول وإن شاء آخر (فإن جرح عضواً قتيماً) يجان بناء على الأصح وهو
 اشتراط التيمم وقت غسل العليل بعد العليل، فهو كالتيمم في وجهه ويده ييمم في حديث

من الصحيح شيئاً ليعمل بها معهم، لأن من كان من الكلام مبرورين في إيدى بعد غسل
 ما حول الجرح من الصحيح فمسح وضع اليد بيمينه يدل الصحيح مصححاً ييمم من خارج
 (قوله ولا ترتيب بينهما الخ) فإن من جرح يديه فقدمه من أن تحت رد أحدث لا يرمه
 التيمم وإن كانت غتته في أعضاء موصوءة، شمل ما لو كانت غتته في يده مثلاً فييمم عن الجرح ثم
 أحدث فتوضأ وتعد التيمم عن الأكرار دونه فرضاً ثانياً فيدرج فيه ييمم لأصغر وإن كان
 قبل توضوء وهو مسحه يضر مأمراً في حجب بقى رجلاه فحدث له غسلها قبل بقية أعضاء وضوءه
 وهذا أولاً إليه كلام شارح أنه لا بد من التيمم في هذه الأمور عن الأصغر وقت غسل العليل فهو
 منافي لكلامهم أنه حيث اجتمع لأصغر ولا تكرار اصحح السنن إلى الأصغر مصححاً به (قوله
 للجنب) قال الشيخين وجوباً، أفق، أي من جهة الوجوب فهو غير ولا حذر له، إذ استكثر
 إسقاط حبرها بل قيل بوجوب استنائه، وحمل أن الخبر محذوف أي لا ريب وجب وجوبه
 (قوله ورد القول الخ) لم ينته له حكمه هذا القول لكنه ييمم من كونه ثوباً أحرف وإن لم
 يتكلمه انصاف (قوله لا يربط ليد) أثر التيمم (هذا لا يثني إلا تحت العلة الوجه واليدين، ونظر
 الرركشي في مسح السائر هل الأولى تأخيرها عن التيمم كما غسل ودي سحبه أن الأولى ذلك
 ممكن إن فعل السنة من مسحه بالتراب ليدفع ما، مسح حديث كذا في شرح القضاة به سم
 على حجب قول: وقوله هذا لا يثني الخ صاهر لكنه في بوجه تقديم التيمم فيه بما قاله الأسوي
 من أن الأولى أن يقدم أعضاء الوضوء على غيرها فتقدم التيمم حيث لا يكونه بدلاً عن غسل الوجه
 واليدين وهو مقدم على قيمة الأعضاء (قوله وبوسطه) أي من غسل بعض الأعضاء الصحيح ثم
 ييمم عن غتته ثم يغسل باقي صحبه (قوله ويسن للجنب الخ) هذا مستلزم من قوله السابق
 ويحمل الحسن القائل بأنه الخ ويحل ذكره هذا لئلا يكتفي على أنه مصرح به في كلامهم وتوضئة لم
 يقه عن الأسوي (قوله لما مر في الحجب الخ) أي من أنه يجب تقدم غسل على قول تقدم رده

(قوله قال الأسوي الخ)
 كان الأولى تقديمه على
 قول المتن فإن كان محدثاً
 الخ

لأنه سمع من الوجة عن الوجة إلى اليد وتعمد من اليد قبل الانسحق المسح لرأس
وله انواراة بين التيمم بعد فرائع الوجة ولو وجدت اليد في أعصائه الأربعة ولم يجد فرائع
صمات واحد عن وجهه وآخر من يديه وآخر عن رجليه ولا تحتاج إلى تيمم عن الرأس لأن
مسح الصحيح بها يكفي إن قلنا لم يلزمه خراجه خارج إلى سمع راسها وتعمت العلة
أعضاء الأربعة كسده سمع واحد عن بوضوء، فإن كان على كل عضو من سائر عمه ويمكن
من رفع السائر عن وجهه و يديه ورجليه فحينئذ ييممه وإلا لم يحسب تيمم ويقتضى كفاها
الغشور من ما يقتضى لكنه سن خروج من حد من وجهه واليدين ورجلها كل منهما كعصو
مع سن جعل كل واحد كعصو في التيمم من أحده ، ويؤخذ من عدم أنه لو عمد العبد وجهه
ويديه كسده تيمم واحد من ذلك سواء ارتب بينهما جند ، ومنه أتى بولاد رحمته لله تعالى
ومثل ذلك ما عمدت الرأس والرجلين قل في مجموع فإن قل إذا كانت خراجه في وجهه
ويديه وعن مسحه به خراجه أو إلى تيممهما فلا يكفيه تيمم واحد كمن عمدت الخراجه أعضاءه ،
فأجواب أن السمع في غير وجهه الترتيب فلو كفاها تيمم واحد حصل تطهير الوجة واليدين
في حالة واحدة وهو مسح طرف السمع عن الأعضاء كلها لسوء الترتيب بقعود العبد به ،
قال المسح وما قيل من أن هذا جواب لا يسد لأن حكم الترتيب باق فيها يمكن غسله ساقط
في عمره فكيف يعم واحد مردود من السبيل في العوض الواحد لا يتجزأ ترتيباً وعدمه (وإن كان)
على عصوره أي مسح متعمده له في سائر (كثيرة) ولصوق (لا يمكن نزعه) لحصوه
محدوداً من ، وبغيره ، ولا يمكن ، فإن أولى لإيهام ذلك أن ما يمكن نزعه
لا يسمى سائر اهـ ، وأما عرض وجهه من مسح في هذا قيد للمعك لا لتسميتها سائراً فلم
يخرج بل هو ، والخبر مسح جميع جنب أو فسطى يسوى وشدة على عمل الكسر أو الخلع
ليجوز ، وهو لم يردى الخبر ما كان على كسر والمصوق

(قوله لأن مسح الصحيح
منها) الصواب منه وكذا
يقال في عمته

(قوله بعد فرائع الوجة) وقد علم ما قيل يكفيه تيمم واحد عن الوجة واليدين لعدم الغاصل
سهما ، ووجه الرد أنه لما وجب غسل بعض كل من الوجة واليدين وجب الترتيب بينهما وهو إما
تخصيص يميني ، وإما ما يؤخذ منه ذلك في قول الشارح قال في مجموع الخ (قوله بوجعها)
أولى عمدته لأن الرأس مذكور (قوله كسده تيمم) وقصده ذلك أنه لو احتاج لأربع ييممت من
كان في كل عضو من أعصائه الأربعة علة غير عامة لغرض الرأس وعمته للرأس كفي بنية لاستحقة
عند سمع الوجة فلا تحتاج نية التيممات من يمين يوي عند سن صحيح الوجة رفع الحدث اهـ
أي قاسم على في شجاع أقول ، وقد سار لا يخفى لأن كل تيمم بهارة مستقلة بأربعة لغرضه وإما
اكتفى بنية واحدة وهو مجموع ما عند نية التيمم الأول في غير محلها إذ محلها بالنسبة لكل تيمم عند
قول العرب ومقارنتها للمسح به فلا كسده بالية الأولى عن نية التيممات يشبه ما لو يوي عند غسل
الكف بوضوء ، وبمسح نية عند غسل الوجة وهو ، أص فكذا هنا على أن التيمم الثاني
حيث خلا عن النية كان لخاص به مجرد تكرار مسح (قوله وجع عنه) أي رفع السر (قوله
سكة يمين) أي التيمم فوق السر (قوله كل منهما) أي اليدين والرجلين فبيد كعصو والرجل
كعصو (قوله ويؤخذ من تعدد) أي في قوله وعمت العلة أعضاء الأربعة كسده تيمم واحد الخ (قوله
تيمم في الترتيب) أي نظراً إلى الصحيح من كل من الوجة واليدين (قوله وهو متنع) أي بوجوب
الترتيب فيه (قوله فيما يمكن عسده) وهو صحيح لوجه واليدين (قوله ساقط في عمره) وهو غيرهما
(قوله في تحتج بمواو) أي ومع ذلك هي أوضح لاستعانتها عن الجواب .

ما كان على جرح ومنه عصابة القصد ونحوها ونحوها - من لم تقدم وحش عليه
عليه رجع ماد كـ (على الصحيح) كونه صهارة ضرورة فدمه أفضى ما يمكنه منها (وتم)
لحديث جابر في المشجوح الذي حرم غسله من الماء، شجرة قاتل صلى الله عليه وسلم
«إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيهِ أَنْ يَتِيمٌ» ونصب على رأسه حرقه ثم يسبح - يديه ويصلي - ثم حسده » (كما
سبق) حكاه من مراعاة المذهب في الوضوء، واعتاد للمسلم اعتاد من بعده وغير ذلك مما تقدم
وعلم من كلامه أنه إذا أمكن رجعها من غير خوف وحش وهو كذا (و تحب مع ذلك مسح
كل حبيته بماء) حتى مات تحت أطراف الماء منه ما سبب له من حيث أمكن ولا غيره لاقتصر
على مسح بعض السائر لأنه يبيح له ورد العجز عن الأصل فحب منه تسعة كالمسح في التيمم
وخرج الماء أطراف لأنه صعب فلا يؤخر من وراءه حتى خلاف الماء فإنه يؤخر من وراءه في نحو
مسح الخلف وشبهه في السائر أن لا يستتر إلا ما لا بد منه للاستمسك به استباح يد عنه حتى
لو فرض أنه لم يأخذ شئ من المسح أصلا سقط حسده مسحه لأنه إذا كان العوض حر حيا ووجه
التيمم عنه وغسل اليد في ولا فرق بين أن يستتر أولا فلا فلاحهم وجوب مسح حرى على العبد
من أن السائر يأخذ يده على من العبد ولا بد أن يوضع على وجهه كالحف وإلا وجب رجه والوضوح
على من يهرب من أمكن كان يمار مسح وقضى كما يأتي وأما ما استدل به لاثبات أن الموتى يرد
هنا بخلافه في الحنفية فله المسح إلى أن يبرأ ومسح غيره على أصحها دم من الجرح لأنه

(قوله ما كان على جرح) ظاهره وهو من جنب (قوله رجع) أي من الجرحه ويتوقف (قوله
وحيث عثر عليه) أي بأن خوف من رجع حسده فثبت عليه (قوله ونصب على رأسه) بأنه
صرت له تحتها وسائر من هذا رجل أي بعد عنه المشجوح في قصة جابر وبعد عنه بلمت
رجل في سؤال ابن عباس هو مقتضى في قوله ما روى عن ابن عباس أن رجلا ضربه جرح على
عهده صلى الله عليه وسلم ويكون قوله هذا إما يكفيه ما كثر مع قوله الكافي يوم يكن شفاء
الذي السؤال لكن جابر روى كيفية تعليم النبي صلى الله عليه وسلم التيمم وإن غسل بماء يعرض
لذلك وإنما اقتصر على اعتراضه صلى الله عليه وسلم على الأمر بل جاز (قوله من كلامه)
أي وهو قوله لا يمكن نزعها (قوله أن لا يستتر) الأول وشبهه لوجوب مسح السائر أن يأخذ
من الصحيح شئ منه المناسب لقوله حتى لو فرض أنه لم يمسح بعد وجوب القضاء أن يأخذ
من الصحيح إلا ما لا بد منه للاستمسك لكن من الكلام الآن في القضاء وعدمه (قوله غنى
صهر) في نسخة كامل لا يهر ذلك العوض (قوله ولو أصاب دم من الجرح) بأنه من فيه وعنده جرح
ولو نفذ إليها نحو دم الجرح وعمها غنى عن مخالطة ماء مسحها له أخذا بما يأتي في شروط الصلاة
أنه غنى عن مخالطة العوض عنه بأحصى يحتاج إلى مسحه له أنه كتب سم على قومه وعمها ما به
أظروا وعمها حرم الدم بحيث لا يصل لمسح لمسحها أي غنى عن مسحه أم لا فيه نظر
والأقرب أن قول أحدكم تستم في يوم محمد العرق على الرأس حتى صار كالجرح منه فإنه لا بعد حائل
من يكون جرح من ماء عليه في رفع الحديث ورد بعض إلى السائر يرميه جرحه منه فكذلك
هو وفي حاشية شيخ العلامة الشواري على المسح غنى عن مقتضى كلام العرب ما يوفقه ثم رأيت
ما ذكره الشارح في آخر باب التيمم بعد فصول الحنفية إلا أن يكون جرحه دم كثير من قوله
وتقيده بالكثير من يادته على الجرح إلى أن قال والأوجه حمل ما به على كثير جوار محله

(قوله حتى مات تحت أطراف
السائر منه) صهره بل
صهره أنه عاين في مسح
أي في مسح حتى مات تحت
أطراف السائر وليس
كذلك وفي العبرة سقط
ظهر من عبارة شارح
الأثر الذي هي أصل هذه
العبارة ونسبها بعد قول
ابن عباس سهر عنه مسح
ماء أنه غسل الصحيح
حتى مات تحت أطراف السائر
الحق فلهما سقط لغت
وغسل الصحيح من
الكسرة (قوله ولا بد) أي
لصحة المسح إذ هو قيد
له كما لا يخفى أي إلا عند
عدم إمكان نزعها كما يأتي
(قوله وإلا وجب نزعها)
وحسده فلا فرق بين
مبوضعهما على حدث
أو ظهر إلى القضاء وعدمه
كما سطره به في آخر
باب (قوله من بعد مسح
وقضى) هذا الفصل
فيما إذا كان في غير أعضاء
التيمم أم إذا كان فيها
فقتضاه لازم لكل حال كما
يأتي

معفو عنه ورسد من نام باسمه كما نطق به بولده رحمه الله تعالى بعد انما سجد الوضوء على دفع
مسدة حرد كوجوب مسح مثنى برص عند مسح الترابة الوضوء عليه . (وقول) يكتفيه
مسح (عنه) كاحف ورأس وفريق رؤوسه ورسد الرأس في تغميمه مشقة الذرع وبين
الحف تسمية ضرورية في الاستسقاء بسنه (هذا تيم) من غسل الصحيح وتيم من الخرج وأدي
فرصة (برص) في (والت) وهكذا (ولم يحدث) ولم يطرأ على تيمه مبطل له (ثم بعد الحنف) وتعوذ
(عنه) لم يمسح ولا مسح ما مسح به إلا تيم به رد مستقلة في الجملة فلا يلزم بارتفاع حكمها
بما يصح به أحدى كما لو غسل الحنف ثم أحدث برصه الوضوء ولا بد من غسله وإن كان
غسله الوضوء بعض المصنوع في حقه لأن الوضوء سادة من تيم في حقه (ويعيد الحدث) غسل
(بما بعد غيره) حرمانه من الماء كالمسح في الخواجة في اليد تيم وأعاد مسح الرأس ثم غسل الرجلين
في حكم الحدث على ما في بعض النسخ في حق من سجد الوضوء في سجدة واحدة (وقول)
(مسح) بعد المسح وهو واحد من (وولم يحدث كجب) فلا يعيد شيئا على الصحيح
(قلت هذا الموضع صحيح) والله أعلم (وهو قول) أن كثير من ورسد الاستسقاء عليه أنه لم
يجز إلى بعده ما بعد غيره من ورسد به رد العليل وظهارة العليل باقية بدليل جواز التفل
وإلا فلا يصح وهو سادة من ورسد وكان متفردا فمن بعده كذا في (ويعيد تيم) فقط
الأوجه كما أفرد بولده رحمه الله تعالى أنه مسح يمين واحد والظاهر تعدده على سرقة
الرابع لأن التيم وحرج قوله لم يحدث ما إذا أحدث فإنه يعيد جميع ما مر ولورفع الحبيرة
من موضع الكبر فوحده قد اندمل أعاد كل صلاة صلاها بعد الاندمال بالمسح عليها ولوسقطت
حبيرة في الصلاة مسح صلاته سواء أكان يرى أم لا كما لا يخفى بخلاف ما لو رفع السائر لثوم
البرص في حرقه فإنه لا يمسح بسمه ورسد صورة رفع السائر أنه يظهر من الصحيح ما لا يخفى عنه
أو حسن غيره أو على ما إذا كان حرج في غسل السهم وعنه دم كثير حائل يمسح الماء ويصل
التراب على الغصون وهو سادة من في أنه لا يمسح هنا لوجود الحائل فراجع (قوله معفو عنه)
أن سم على مسح ما ذكره عن من حرقه في فتوى شيخ الإسلام ورجعت فتاوى
شيخ الإسلام في ذلك الذي فيها على وجه آخر فراجع قال من فلا كان لومسحها انتقل الدم إلى
محل آخر حيث لا يمسح عنه مسح أي لأن غاية ما في الباب أنه نجس نفسه لحاجة وهو جائز ثم
يعمل المحل المستلزم منه كوراه وهذا لا ينشك على ما مر من أن الحنف إذا تنجس بمسح
عنه يمسح منه ملاحظة عليه لأن الحنف لا يجب استيعابه بالمسح بل الواجب فيه ما يسمى مسحا
فلا ضرورة بل مسح موضع النجاسة وأما الحبيرة فيجب استيعابها فالدم وإن كان في بعضها
أشبهت ما لو تمسح النجاسة الحنف وسد حور مسح حبيد ثم عن الشارح (قوله في تغميمه) أي
الرأس (قوله وتعوذ) من احداث والسم (قوله ما إذا أحدث) أي أو أجنب ثانيا (قوله بعد
الاندمال) أي ما بعد أن بعد الاندمال في رد في وجه الاندمال قارء أقرب من يمكن الاندمال
فيه (قوله ضلت صلاته) في جمهور ما يجب عليه كما أشير إلى ذلك الشارح بقوله الآي مع وجوب غسل
ما ظهر (قوله لا يمسح بسمه) أي ولا صلاته (قوله ولعل صورة رفع السائر) أي المذكورة في قوله بخلاف ما لو
رفع السائر (قوله ما لا يخفى عليه) بقرره يظهر من الصحيح ما يجب عليه كان أو مسح شموله ما لو يظهر

(قوله ورسد صورة رفع
السائر يظهر من الصحيح
ما لا يخفى عليه) عبارة
مقابلة لإدخال صورة
يظهر فيها من الصحيح
ما لا يخفى عليه وعبار
شرح الروض بعد أن أحاط
بالجواب الآتي في كلام
الشيخ بعد نصه ثم رتب
المراد من حيث تضمن
ما هاتين شبهة رفع
السائر على ما إذا ظهر
من الصحيح ما يجب عليه
وما هناك في مسألة الحبيرة
على ما إذا ظهر منه ذلك
وهو أولى انتهى

عكس صورة سقوط الحبرة إذا لم يكن مؤثراً مع وجوب غسل مظهر وكذا ما عده في
حدث الأصغر أو ما إذا تردد في بطلان جميعه وطرف التردد أومضى معه ركن وانقرر
عدم أن ملحق بطلان الصلاة غير ملحق بطلان التيمم وان مع قول بعضهم لا شيء له في شيء
من الصحيح في بطلان التيمم لأنه عن العبد ووجه دفعه أنه نحن هذا المظهر
لبطلان التيمم بل لبطلان الصلاة ومبطلهما واحد كما ذكره حتى أنه وهو عن حبرة
كان كوخدان التيمم الماء في تفصيله الآتي وبوكاتب لبوء برع وغير كل يوم أو أنه حكمه
كاحبرة الواحدة كما أفى به السكي وفيه بقر صريح في أوجه خلافه ولو كانت الحبرة على عضو
فرفع حدها لم يرفع رفع الأخرى خلاف ما سيج الحنف ولو رفع حبرة برمه برع الآخر لأن
الشرط في الأثر أن يسبقها جميع وهذا لا يرد في أحدنا أن جمع الحبرتين في موضع واحد
صاحب الحبرة غسل ويوم ولا يجب فيه رفع خلاف الحنف وفيه في التيمم في وجوب
الرفع هنا مشقة ثم الكلام في التيمم يحصر في أنه أضراف الأولى في أنه قد مر الكلام
عليه الثاني في كونه في أحكامه وقد شرع في الكلام على الطرفين الثاني فقال

فصل

في بيان أركان التيمم وكيفيته وغير ذلك مما يأتى

من الصحيح شيء أصلاً وإن كان مستنداً لاوى مما ذكره (قوله إذا لم يكن مؤثراً) أي الصلاة
وهو تعميل لكون سقوط الحبرة عكس ذلك (قوله وكذا ما عده) أي على قوله مع وجوب
غسل مظهر (قوله أو ما إذا تردد) أي على قوله في الصحيح ما لا يجب فيه (قوله
غير ملحق الخ) وهو أن ملحق بطلان الصلاة من التيمم من التيمم وهو أحد بطلان الصلاة وهو
غسله من الصحيح (قوله في بطلان التيمم) أي لا يطل بطلان الصلاة (قوله في ذلك) أي في ذلك
إن حقق ذلك ونسب في صلاة مع إحرامها أو غيرها فإن وجد مؤثراً ككون الأثر أحد
ريده على قدر الاستمسك به وإن لم يجد ككون الأثر أحد من الصحيح شيء أمها
(قوله الأوجه خلافه) أي من أن كل مرة في حكم مستقل على كلام السكي بعد انقضاء
لا يؤثر في طهارته السابقة وعلى كلامه ما يرجح يؤثر فيجب غسل الصحيح مع ما عده ولا ينسب
التيمم عليها (قوله ويجب عليه رفعها) أي ثم يرفعها بعد مسح يده ككيفية أحد رايده على
قدر الاستمسك به ولا بد (قوله على الطرفين) أي في معنى ما ذكره في معنى مسحه .

فصل في بيان أركان التيمم

(قوله وكيفية) لا يلائم الأركان داحية في الكيفية فلاوجه لطيف الكيفية نعم لا يقول مر
من كيفة الكيفية التي هو عنها ولا يرد من بينها بل ذكر في الأثر من سائر الكيفيات
أحرائه وإن كانت داحية فيه وهب بين الكيفية تتصل بأن سائر كيفية نفس الذات مع
أمية إلى نوحه والندس ويسبب كيفة الكل مكن بعض ما اشتبهت عليه الكيفية سائر بعضها
أركان ولا يرد من بينها كما سبق من سائر الكيفيات عن الأركان في (قوله وغير ذلك) كالنقص

(قوله أو ما إذا تردد) هذا

تصوير آخر للحبره فكأنه

قال وبصورة الحبره أنه ظهر

من الصحيح ما يجب غسله

أو ما إذا تردد الخ بدلس

فيه ما يصح غسله عليه

في المقصود وغيره الشهاب

ابن حجر في هذا المقام

ولو سقطت حبرة في صلاته

بطلت كنز الخلف وماله

ما إذا بان شيء مما يجب

غسله إذ لا يمكن بقاؤها

مع وجوب غسل مظهر

وكذا ما بعده في الحدث

لأصغر أو ما إذا تردد في

بطلان جميعه وطال التردد

أومضى معه ركن ثم إن

علم أنه بطل تيممه

أي فلا وبما تقرر

من أن ملحق بطلان

الصلاة غير ملحق بطلان

التيمم اندفع قول بعضهم

في حر مائتي في الشرح

فالشحيح تصرفه وفي

غبار شرح البروص على

بزي

[فصل]

الامتنان وكتب عليه
الشهاب ابن قاسم مائة
قوله في حيز لامتنان
فيه شيء وهو قوله كآرى
إمامه في كونه في حيز
الامتنان لا في كون
الامتنان دالا على
خصوص التراب خلافا
لما في حاشية الشيخ (قوله
كالوضوء) من التشبيه
في مجرد الاختصاص مع
قطع النظر عن كونه
بمعنى أو معقول المعنى
ولا ينفى ما مر له في الوضوء
وفيه شيء خصوصا مع
ما يأتي بعده فلهذا هذا
عنى على خلاف ما رجحه
ثم (قوله ما شئت) التوب
حدوده (قوله بقوله تعالى
الخ) لاحاطة به هذا كالحيز
لا لأنه يقدم لاستدلال
بهما وكان ينبغي أن يقدم
الكلام على الآية ثم (قوله
ولا يشترط تراب) من
صوابه عند من رتبته كحدث
في سحرة (قوله ويدل به)
أي ما في متن أي يدل له
من القرآن الآية للمارة على
ما مر فيها ومن السنة
قول النبي صلى الله عليه
وسلم الخ كما يصرح به
كلام الدميري الذي به
عبارة كالذي مر في الآية
وإن فهم سياق الشيخ
أن الصبر في به راجع لكلام الله تعالى (قوله ي) الذي صدم في رواية مسلم

(يشتم لكل تراب) فلا تحرى غيره من تحراء لأرض أو ما اتصل بها لقوله تعالى - فتيقنوا
صعد صبا - قال ابن عس ومن وعده أي ترابا طاهرا، ولحق مسلم « جعلت لنا الأرض
مسجدا ونزلتها صهرا » والبرية من أسماء التراب وحده التراب في رواية الدمريسي وصحتها
أبو عوانة « جعلت لأرض مسجدا ورابها صهرا » وكون مفهوم بمسلس نسخة محدث لاقرينة
كما صرح به القرطبي في التحول وهنا قرين بمسلس التراب في الظهور به بعد ذكر جميعها
في لسانه وكون السبق بالامس مقتضى ذكر ما بين به فلهذا يقتصر على التراب دل على
خصاصة بالحكم وطهارة التيمم بعده فاحتست ما ورد كالوضوء وحذف لئلا يقع فيه منع الاستحسان
وهو كقولنا أنواع (صاهر) أراد به ما يشتمل على ظهور بدليل قوله الآتي ولا يستعمل لقوله تعالى
- صعدا صبا - ومرسبه به التراب يظهر وقال الله تعالى ربي الله تعالى عنه راب له عند وقوله حجة
في الجنة وتؤيده قوله تعالى - فاصبروا وحوصلكم ويديكم منه - ولا يبين من لفظة بالامس
يستحق أن يشرح شيء يحصل على توحه والبدن لله وقول بعض الأئمة بأنها لا تشاء العينة
ولا يشترط راب صفة برعسرى من أحد من العرب لا أنهم من قول أنس بن مالك مسج راسه من
الدهن ومن ذلك ومن العرب إلا معنى التبويض والاذعان للحق أحق من الرأى اه ويدل له
من السنة قول النبي صلى الله عليه وسلم « جعلت لأرض مسجدا ورابها صهرا » رواه مسلم كما
مر وهي سنة برواية طائفة في قوله « وجعلت لأرض مسجدا وصبورا » وذكر في التراب
(قوله أو ما اتصل بها) كاشحروا أربع (قوله في الأرض مسجدا الخ) عبارة صحيح جعلت الأرض
مسجدا ومسجدا ورابها في رواية نسخة رواه بها وهما مترادفان كما قاله أهل اللغة خلافا لمن وهم
به لما ظهروا (قوله مسجول) بالنون والهاء المعجمة اسم كتاب للقرآن في أصول الدين (قوله
بالامس) في كون الامس قرينة شيء سمى على حيز أي منه حيز أفراد من بين أنواع ما بين
به حكمة ويمكن أن يكون هذا أمهال التراب فتوقف عدم جرحه (قوله فاحتست ما ورد
كالوضوء) يجب أن يهتد وضوء بعده وهو ما قلناه في الوضوء عن من أخر من كونه راجح
ثم أنه معقول المعنى من التشبيه في مجرد لا يقتصر على مورد أو أنه جرى هذا على غير ما رجحه ثم
أنه معقول المعنى (قوله وهو) أي البرع (قوله ما شئت) التوب (قوله في قوله تعالى
اه سمع على حيز بالمعنى يعني ذلك مراد من الترابين جراح استعمال وهو ما خرج حديث أريد
بظاهر الظهور لا ما شئت ويمكن أن يكون قوله ولا تستعمل في حكم لا تشاء فلا عذر من عيبه
(قوله وقوله حجة) معناه أنه ليسه ودهنه لا يستعمل في الصلاة ولا في الاستنجاء من لم يوفق بهم
فها فهو مبره أن قول حال من معناه كحدث فلهذا مع ما عساه من أن استافعي ونحوه من
ثمة التمة لا يحتاج مجرد صدور الكلمة مهم على من به العرب وإنما يحتاج منهم واستافعي
في هذه من قبل العرب كذا ومن (قوله صفة برعسرى) وكان حفيها أنصف من نفسه -
فأئده - ذكر في شرح يروى في هذا الفصل أنه إذا تعارض كلام شخص في إفتاء وتصنيف
له كان الأخذ بما في التصنيف أو في راجحه (قوله ويدل له) أي لاشتراط التراب (قوله كاسم) الذي
مر في الحديث جعلت لنا لآلى -

سائر أنواعه ولو أصغر أو أعظم أو أحر أو أبرد أو أبيض (حتى ما يدعى به) كالإرمي والسمج الذي لا يشتدون الذي يعالوه ملح وما أخرجه الأديب من مدر لأنه رب لا من حطب . ود لا يسمى قرا ولا أثر لا مزاجه لطعها كطين محج نحو حن تم حبة طيبة عري وإن أصرت رائحته وتلعمه ولونه . ثم لا بد أن يكون له غبار ولم يذكره كبر لأنه العايب فيه ولا يعبر حارة كطين شوي حتى سود لا إن صار رمدا ولا حري . الليمم سحس كـ ب مشر . غير مشها وإن ضاهه مطر . قال . نعم حار بل كراهة وكدراب على صير كـ ب أو حير . غير انصافه به رجا ولا محتاط سحس كدمات الروث . وقول في الطيب لو وقع درته حارة في صرة تراب كبيرة تحري ويهم مبي على ضعيف وهو عدم اشتراط التعدد في الحري . والأصح حار به . قال قسم التراب قسمين جاز نظير ما مر في فصل الكمين عن التميمص

(قوله سائر) أي جميع (قوله ولو أصغر) ومنه الصن المعروف به حج وقوله أو أعظم والأبيض وليس شديد البياض محار (قوله كالإرمي) كبر الهمزة حج . وقيل عنه سم في غير شرح لها حجبها هـ وكسر هم الهـ كما يدل من السوي سكن في اختار ماضيه . ويرميه بالكسر قرنه ساحة بروم . والسمجة بها يرمي سمج ثم اهـ وعسرة هم على حج قال في شرح العايب سمج هم وكسره نفس حاز لا شوي اهـ وفي السحج إرملة ناجية باروم وهي كسر الهمزة والهم . بعدها . آخر الحروف ساكنة ثم نون مكسورة ثم ياء آخر الحروف أيضا مفتوحة لأجل هذه الثابت . و ب سب إليها حذفت الـ التي بعد الميم على خلاف القياس وحذفت الـ التي بعد النون أيضا استئصالا لأحبار ثلاث . قال فتنو إلى كسرتان مع باء السب . وهو عسرة مستعمل فتمتج انيم حبيبة . وقال يرمي . وقيل الصن الإرمي مذموم إليها . وب سب على النفس قليل يرمي اهـ (قوله والسمج) هو بحر عظم من . يدوي (قوله وما أخرجه) أي وحق ما أخرجه الخ (قوله منها) أي ذرصة (قوله وهـ يذكره) أي هـ القيد وهو كونه له غبار (قوله العايب فيه) أي ومدلولات لأنه حجب على ما هو عايب فيها (قوله ولا لسير) أي ولا أثر لسير الخ وجمعه سمج أهمية وسكون ثابته شرح بروم . وفي القاموس : الخاة الطين الأسود ليس كالحج بحركة هـ وهو د عري في ثـ حـ . سكار (قوله طار) يع حار) أي بأن عدم عدم منشأ أو شت فيه . وظهر قوله لا كراهة شموله لكل من هـ من الصورتين . ولعن وجهه في صورة الثنت أن أصل السهارة وهـ د مبي عنه مع الثنت (قوله وكدراب) عصف على فونه كدراب منه هـ (قوله رعبا) أي فو حـ . لأنه به حـ وشت فيه جاز . وقياس ما مر في المقبرة التي لم يعر منشأ عدم الكراهة هـ . و عمل حذارة ذن العايب هنا الرطوبة ولعلظ لخصه السكاب (قوله قسمي حـ) أي حـ ب يمكن اختلاف الحاسة بكل من القسمين . ولعله لم يذكر هذا لعدم ربه بـ بـ لا يمكن انتماء . وقال إن حجر أي حـ لا يمكن بفرق لخصط من الحاسة فيهما اهـ و سر لو هـ و تم من غير جهاد هن يصح جمعه كالأو تيم من بـ بـ على صير كـ ب شت في انصاف به حـ و حاف أو لا يصح كالأو احتياط إياه صاهر سحس الطاهر الثاني مدح الحاسة فيما ذكر . و بـ في بين هـ أو بين ما وقع قطرة نون في ماء كثير حيث تصح فيه ربه هـ و هـ و تعرض عن التعمير . ثـ مد ر ثم على العبر . وهو غير محتق بل مشكك فيه . ويحس لا سحس بالشت

بعد سجن أحدهم (و يرمي فيه عمار) لا يصح «عصو حشا» كان أو باعما لأنه من جهة التراب
إذ هو من صلب الأرض ، وفي فتوى العصف و سجن الرمل الصرف وصار له عمار آخر أي
أن صار كله «سجن عمار» أو في منه حش لا يصح لصوق العمار بالعصو حتى لا يبقى ذلك ما يأتي فإن
خلاف «سجن سجن» وقد يؤيد قول «سجن» الرمل صربان ماله عمار فيجوز به لأنه من
حش التراب ومالا عمار له ورمي له التراب بالخروجه من حش التراب اهـ إذ ظاهره أنه تراب
حقيقة وإن لم يكن له عمار أم يدا يلقى برمن الذي له عمار فلا يصح التيمم به ، وعلى هذا
التصحيح حمل ما وقع في كتب التراب من إمارة الإجراء وإطلاق عدمه ، وفي المجموع ما يدل
عليه ، وغيره من التراب أن يصح الحكم بالتميم وحش التراب ولا يبقى ذلك إعادة الماء المفيدة
لغيره الرمل التراب لأنه باطل للصورة الرمن في السج . نعم التيمم حقيقته إنما هو بالعمار الذي
صار ترابا لا يرمي من في العمار نوع قس وهو مما تؤثزه المصنف لأعراض لا يبعد قصد بعضها بها
(لا معدن) كغيره من كونه و«كبريت» (وسحافة خرف) لأن ذلك لا يسمى ترابا ،
ولحرف ما أحد من الصل وثوى عمار طارا واحدة

تختلف ما بها فإيا حشا حلاله انحصار التربة و«ككك» فما ستمعه لكن قال بن قاسم
على س حجر . ويتجه في الكبيرة جتا جواز التيمم بلا خرف كما في التيمم حشة في مكان
وسع حقا تنور الصلوه اهـ (قوله بعد سجن أحدهم) فلهذا الشرح كان حجر إن قس
أحدهم مع نفاذ الحكم الذي مفعلا بالتيمم لا تكن في حوار الاحتياط ويسمى خلافه لتحقق التعداد
بما ذكر (قوله و يرمي فيه عمار)

فرع مستترادى وقع السؤال في التراب عما لو كان معه رمل عمار وحاش بالطلاق أو
بالله أنه ليس معه تراب هل ثبت لأنه من جهة التراب لاخرته في التيمم ولا نظرا للعرف لأنه
لا يسمى فيه ترابا ولا يمين مساه على العرف . أقول : والساهر الذي لا يخصص عنه هو الذي
للغة المذكورة فليراجع (قوله لا يصح) فتح الصدق في الصلوه وكسرها في الماضي اهـ عمار
(قوله بعد التراب) في سجة العمار وما في فصل شكل عليه قوله لا خروجه الخ (قوله نوع
هـ) ولا يبعد أنه من عمار حكما لأنه يساه انعت إلى غير ما هو له من الملاصق وفي سم على
حجج قد يوجه أنه لو قل و«عمار» من أوهم شدة تمييزه عن الرمل (قوله لا يبعدن) قال في العباب
ولا يبعد أي وإن كان رخوا كما كان : أي البلاط كما قاله في شرحه وزحاح وخزف وآخر
سحقت اهـ دل في شرحه وإن صار له عمار لأنها مع ذلك لا تسمى ترابا اهـ سم على حجج قال
في المصباح النكاح فتح الكاف وشدة التل المعينة حجر رخوا هـ (قوله كسر الدس)
أي أو فصح (قوله كسره) هو خير دل منه شرحا حتى ، سكن عبارة المصباح ، سورة
نصم لنون حجر الكس ثم عشت على حلاله تعدي إلى الكس من ربيع وغيره وتستعمل
إزالة الشعر وتنور حتى سورة اهـ وفي في المصباح الكس أي بالكاف مسكورة والتام
والسين المهمه للصروح يعني به قال غدي بن ربه :

شده مرمرًا وحيه كالتس في صدر في دره وكور

ومنه الكسه في النون نقل دس الكس اهـ وقوله الصروح قد في المصباح الصروح سورة
وأحلاها معرب لأن الصاد والهمزة لا تتصلان في كلمة غير سه .

حرفة (ويعتصم بدينه ويحجوه) كما يعدن بابه كزعمون وحسن لضعفه من تعميم العصور بالتراب
 بخلاف الرمل إذا خالطه التراب على مامر، وسواء أقل الخليلط أم أكثر (وقيل إن قيل الخليلط
 حذر) كما سماع القليل إذا خالط ماء، فإن القلة نصير لضعف التيبيل عدما. وأما الأول فإن
 لما منع لا يمنع من وصول الماء إلى البشرة متصافه، ولما يوقى وجوده يمنع وصول التراب إلى الخلل
 الذي يسرى به لسكته، وذرحج على هذا القول صسط التيبيل هما باعتبار لأوصاف الثلاثة كما
 في الماء (ولأن) تراب (مستعمل على الصحيح) لأنه أدى به فرض وعمادة فكان مستعملا
 كالماء الذي توصات به مستحاصة. والثاني يجوز لأنه لا يقع الحدث فلا يثبت الاستعمال (وهو)
 أي استعماله (ما في بعضه) حاله تيممه (وكذا ما سار) سلسلة بعد إماسه العصور حاله تيممه
 (في الأصح) كالماء المتقاطر من طهارته. والثاني لا يكون مستعملا لأن التراب كشف إذا غرس
 منه شيء ما من مع غيره أن يتسنى له، وإذ لم يتسنى له فلا يؤثر، بخلاف الماء فإنه رفيق
 يلاقي جميع المحل

(قوله حرفة) وقيل هو الحرفة خاصة، وما ذكره البرج مؤيد لنقول الترمذ في الحرف بحركة
 الحرف، وكل ما من من أصغر وشوى ناسا حتى يكون خيرا ويحذف من سداد من قول الساج
 الحرف الطين لمعمل تبة قبل أن يطلع وهو اتصال، فاما شوى فهو الحجر خاصة (قوله
 ومعتصم) أي يقب (قوله كما يوقى) فتح اللام من باب طرب يطر (قوله كزعمون) أي أو
 مسكت (قوله الأوصاف الثلاثة) أي مشروط كون بدينه مثلا بصر أحد أوصاف التراب (قوله
 ولا يستعمل) قال حجج في حدث وكذا حدث فيما نصير بأن استعماله في معطاه وكتب عليه
 سم قوله وكذا حدث اعتماده من وقوله أن استعماله أي ثم صهر شرطه اه ومعناوم أن
 نحن الاحتياج للتطهير إذا استعمله في غير لأخبره. أما إذا استعمله في فهو طاهر كالمسألة المنقصة
 منها. وأما حجر الاستحاضة إذا طهر أو سعمل في غير الأولى ولم يتوث فهل يكفي هنا إذا دق
 وصار ربا لأنه محض لأمرين أولا لإزالة الميع فيه بطل، وذوق الثاني أحدا عما تقدم عن سم
 في استحاضة الكسبة وتضمن الأول ويعرق بأن خاصة الحرافة هما وإنما تحت الصلاة مع بقائها
 تحفيها ورخصة. وما يدل على هذا الحكم سخاسة المحل أن المسحور لو حمله منقصة بطلت صلاته
 أو رل في ماء قين تحسه، بخلاف المسعمل في غلاب الكاب فإن المحل طهر باستعماله حقيقة
 (قوله فرض وعمادة) لعن لرد أدى به فرض هو عذرة قصد أنه لا يكون مستعملا في غير
 ذلك كما لو تم بدلا عن الوضوء لحد أو عن غسل الجمعة فإنه لا يكون مسعملا كالماء استعماله
 في غسل الطهارة وقد يفيد قول حجج في حدث وكذا حدث فيما يظهر (قوله فكان الخ) أظهر
 في التمر مع أن يقول فلا يجزى كالماء (قوله المستحاضة) قد يتضح أن ماء استحاضة مسعمل
 اتفاقا، ومقتضى قوله لأنه لا يقع حدث أصح خلافه. ومن ثم فإن عمده بعد نقل هذا التعليل عن
 رأيي قال لأسوى وقياسه حرمان الخلاف في ماء صاحب الضرورة (قوله ما في بعضه) أي حيث
 استعماله في تيم واحد، مما تقدم في قوله لأنه أدى به فرض وعمادة على مامر (قوله بعد إماسه)
 أي أما ما سار من غير من العصور فإنه غير مستعمل منهج وكتب عنه سم قوله من غير من شامل
 لما من مامس العصور عليه. ثم رأيت في البحر بداهة مشهور اه أي شامل لتراب من التراب لدى
 على العصور فإنه غير مستعمل لعدم صدق حذاه عليه، ويمكن نصب بداهة أن تكون ألوان التراب مختلفة

وهذا الوجه ضعيف أو غلط أم الذي سار وم يخص به مذهب الصوفيين مستعمل كالباقي على الأرض وقول الرافعي وإيضا يشبهه في حكم الاستعمال إذا عمل بالكتابة وأعرض التيمم عنه معناه أنه انفصل عن اليد الممسوحة والممسوح جميعا. وعاربه وإن قضا إلى أن يمسح مستعمل فأي يثبت له حكم الاستعمال إذا استعمل بالكتابة وأعرض التيمم عنه لأن في اتصال التراب إلى الأعضاء عسر لا يبي مع رغبة لاقتصر على صريحي معسر في رفع اليد وردّها كما تعذر في التقديف لدى يعل في أثناء ولا يحكم مستعملين المتقارفين وما فهمه الأسوي من كلامه ورب عيبه أنه لو أحده من الهواء قبل إرضاه عنه وسمم به حر شموع وعلم من حصر استعمال فيما ذكر أنه لو تم واحد أو جماعة مرات كثيرة من برب سار في نحو حرقه خارج حيث لم يثبت إرضاه شيء ثم ذكر كما يجوز الوضوء منكر من ماء واحد (و بشرط قصد) أي التراب لقوله تعالى - فيمض صعيدا طيبا - أي قصدوه (فلا يرضاه ربح عيبه) أي على عضو من أعضاء يمسح به (فردّه) عليه (و نوى له بحر) نعم قوله ونصح أن يفتح أوله بناء على أن تعاطى العبادة الفاسدة حرام وسواء أفتد بوقوفه في مهب اريح التيمم أم لا لاستدعاء القصد من جهة يتقصد التمسك تحت له ويحذر التمسك باليد كبر غير كاف وضاير أنه لو كشف التراب في الهواء ثمعت فيه وجهه أحرأ حيث ولا يبقى ما يشرع مالم ير للطر في الصبر بانه ويرى رفع الحدث أو الحاشية فاعتلت أعضاؤه لأن الأمور به فيه العسل واسعة بطلن وبو بعد قصد بخلاف التيمم (ولو يمس) ياذنه حاز (إقامة لفعل نائبه مقام فعله ولو صليا أو كافرا أو حائضا أو نفساء .

(قوله وهذا الوجه ضعيف أو غلط) أي فكان على المصنف أن يعبر بالصحيح أو أن يهمله (قوله بناء على الخ) أي والأصل في الحرمة إذا أضيفت للعبادات عدم الصحة وإلا فلا يلزم من الحرمة عدم الصحة (قوله ولو صيا) أي ولو عبر غير كما أفتى به الشيخ بل أفتى بأن البيهية مثله

كأصغر وأحضر مثلا وإذا فكيف يمكن غير أحدهما من الآخر أو يسوق لها ما لو كان على أعضائه رطوبة من عرق مثلا ولم ينق عليه التراب الأول ورد سم على حج بعد مثل ما ذكره على منهج كاتطعة الثانية وهو صريح فيما ذكرناه (قوله ضعيف) أي شديد الضعف على خلاف ما اقتضاه التعبير عن مقابلة بالوضح وقوله أو غلط أي من فاته بصادخر عنه على قوله لا مالم (قوله ولمسوح) أي والعصو ومسوح وجهه كان أو بد (قوله من كلامه) أي من كلام الرافعي (قوله شموع) أي وذلك لأن مراد الرافعي ما تقدم من أن التراب إذا لمس عن المسحة والمسحوة فيسندق ما كان في الهواء وم يعرض عنه (قوله حيث لم يثبت) أي بقيت فلو شئت في شيء هل تثار بعد مس العصو أو لا حار التمسك به لأن الأصل عدم لمس (قوله النسيئة) أي لأنه لا يلزم من الحرمة السداد كما في التيمم برب معصوب إلا أن يجب أن لا يردش عدم حوز العبادة يقتضي فسادها كما تقدم عند قول المصنف بشرط لرفع الحدث الخ (قوله حرام) معتمد (قوله ثمعت) هو تحميم العين وشديدها كما في اغتار وعاربه نفس معك يدينه أي مطلق وبابه قطع ور بما قالوا معك الأديم شيء ذلك وتعتك الدابة أي عرعت ومعك صاحبها تمسكا (قوله أحرأ) ولا يفيه فوهم لو وقف حتى جاء الهواء بالبار على وجهه لم يكف لأنه لا فعل له هناك بخلاف ما اقتضاه اه سم على منهج (قوله مالم ير للطر) أي أو أصابه اتفاقا من غير برور له (قوله ولو صيا) أي عبرا شيحا ربادي وحج ونقل سم عن مر أنه لا يشرع كونه يميزا بل ولا كونه آدميا وعارته فرع قال م ر لا فرق في صحة بين استدون بين كونه ذكر أو كونه أنثى ثم قال ولا بين كونه عقلا وكونه مجنونا وصليا لا عبر اه فقل لو كان دابة ش علم دابة بحيث تعسر بأمره فقال ولو كان دابة اه - لا يقال لا يصل له في هذه الحالة - لأن يقول بعض لدابة المعصاة شمه

حيث لا ينقص أما إذا لم يبدل فلا يصح لا تنقص منه . ويشترط أن يبنى الأدن عند النقل وعند مسح الوجه كما لو كان هو التيميم ولا فلا يصح حرما كما لو جمعه من غير بدنه فإنه يكون كتنصره للريح وسواء أكان له عذر في ذلك أم لا (وقد شرط) فبانو جمعه غيره بآدمه أن يكون له (عذر) لأنه لم يبعد التراب . ثم مسح على الأول تركه مع التربة المحروحة من الخلاف بل يكره ذلك ويجب عليه عند العجز ولو بأخره حيث قدر عجزه (وأما كونه نفس التراب) أي نحو أنه من نحو أرض وهو إلى العصور لمسه وحسب نفس ذلك العصور أو تعذر على مامرة وركن الشيء حبه الأقوى وجمعه أركان وذكرها حمله على التراب واليه ومسح لوجه ومسح اليدين والتراب واستثنى مره كذلك وراد في الروضة تثبيت التراب والتصدق . قيل ويسقطانها أولى لأن التراب كالماء في الوضوء وهو شرط لكن قدّم ثم أنه ركنه . وفي التصديق في النقل لأنه قد نقل التراب على الوجه المشروط وقد بوي كان قصدا . قال السبكي وحذف ذكر التصديق كراهة ذكر النقل فإنه يرمم منه التصديق . قال لولي العراقي وفيه نظر لأن كراهة التصديق عن النقل فيما إذا وقع في مهب ريح نية تحصيل التراب عليه فلما حصل توى وردده فإنه في هذه الصورة قصد ولم يبدل . ولو أن ما ذكره غير وارد على السبكي لأنه قد ذكر أنه يرمم من النقل التصديق لأن التصديق يرمم منه النقل وخرج بقوله من التراب ما لو كان على العصور وردده من حذاب إلى آخره فإنه لا يكره . ولو تنقّى ترابا من التراب مسح به وجهه أو فرغ في التراب ولو بلا عذر أخرجه لأنه من العصور لمسوح . إنه لا شأن لحديث بعد الضرب . وقيل مسح

وإشارته بغيره فليست . وقول ما قلناه في غير العصور هو الذي يظهر ولا يرد عليه قوه . به يشترط في نقل الغير كونه بآدمه وإدائه يكن العذر عاقرا . لا يجوز الأدن له . لا ما نقول إذا أشار لغير العصور بيده أو غيرها أو حركة بحيث ركب على ذلك ما كان بغير بدنه والأدنى . ثم اعتبر يكون ذلك مسوبا إليه والنسبة إليه حاصلة مع ما ذكر فليست . ثم سمى على مهب ومنه ما ذكره من أن مسح اللام كما نقل عن م . ر . بالدرس (قوله حيث لا ينقص) أي غسها بأن يكون بينهما محرمية أو صغر أو مسته محض (قوله وعند مسح الوجه) وإن ذكر اشتراط الاستدامة لما يأتي من أن الاعتماد عدم اشتراطها . ثم المراد بشرط البية عند المسح أنه ينحصرها ذكر لا معنى أنه يستأنف بغيره جديدة (قوله لأنه لم يبعد التراب) أي مع كون التصديق شرعا لصحة التيميم وهذا يفرق بين ماها وما في الوضوء من أنه لو وضأ غير بدنه أو بدون إيدى وبوي عند صب الماء عليه حار قطعا (قوله بأخره) أي فاصله عما يحاذيه في النظره قياسا على ما قلناه في الوضوء (قوله قبل) فإنه لا يرفعى . حج (قوله إنه ركنها) بخلاف الماء لأنه ليس حضا بخلاف التراب فإنه حاض بالتيميم لأنه في البهجة الغلظة ليس مطهرا من الظاهر إنما هو ماء والتراب شرط والخصائص لا يكتفى فيها به لأنه الالتزام بل لأنه فيها من الدلالة المصنعة دلاله للفظ على تمام موضوع له شعرا رادى (قوله وفيه نظر) أي فيه قاله السبكي (قوله ما ذكره) أي العز في (قوله لأنه) علة لقوله أو فرغ (قوله لا يقال) أي إيراد على قوله ولو تنقّى ترابا من التراب المسح وحاصله أن ما عطل به الإجزاء في مسئلة التمسك حاصل بالأولى فيما لو أحدث من النقل والمسح .

(قوله من ويسقطانها) (أوى) قضية حكايته ذلك يقين أنه لا يرتفعه في المشيئين سكن ينحط كلامه في الثاني على الرضا به (قوله فإنه يرمم منه) أي إذا وقع على الوجه المشروط (قوله لا يقال) سيأتي أن محل الجواب سلم الاشكال فتوداهما واحد فلا ينفى التعبير بلا يقين وعارة بروض واستشكل ذلك أي قول ابن قلاو باقاه من الريح نكته أو يده إلى آخر مامرة في الشرح بأن الحدث بعد الضرب وقبل مسح الوجه يصير وكذا الضرب قبل الوقت أو مع الشك إلى آخر ما يأتي ثم قال ويجاب بما نقول بحوره الخ

الوجه مسرّاً كالصبر قبل يوم أو مع الشئ في دخوله مع أن مسح الصبر لا يتقاع
عن الجمع والصبر على كنه أو يده فيسبى حواره في ذلك لما يقول حواره عند تجديده
النية ويكون كما لو كان الصبر على يديه إهداء وبحسب نفع عند عدم تجديدها بطلانها و بطلان
الشئ الذي قرره (وهو شئ) لتراب (من وجه إلى يد) بأن حدث عليه تراب بعد رواه
ممسحه به من التراب (أو عكس) بأن من يده إلى وجهه أو من يده إلى أخرى أو من
عصو ثم ردد إليه بعد المسح عنه ومسحه به (كفى في الأصح) لأنه مقبول من عصو عن
مسوح به خارج كدس من رأس والشعر وعرقه والثاني لا يصح فيهما لأنه من غسل من غسل
الفرص كأنهم من غسل العصور إلى بعضه مع برديده عنه من غسل شئ عنه ودفع يده بالانفصال
الصحيح حكم ذلك عصو عنه بخلاف برديده عليه ولو يمتعه غيره يده فحدث أحدهما بعد أحد
التراب وقيل المسح به بصر كما ذكره القاضي حسين في فتاويه وهو المعتبر أما الآذن فلا يغير
بإقوال وإنما ادّعى له ولأنه غير متين وكذا لا يصح حديثهما في إحداهما كدس أيضاً ثم أشار إلى
الركن الثاني منه (وبه مسحة الصلاة) ونحوه من غير استحبابه إلى طهارة كطلوات
وسجده تدرجه وشكر وحمل مصحف وكلامه هنا في صحة التيمم من حيث الجملة أما ما يستتبعه به
فيما لا يفرق بين شئ من أحدث أم لا حتى لو يمسح بنية الاستسحابة مما يكون حديثه أصغر
فتبين أنه أكبر أو عكس به بضر لأن موجبهما متحد بخلاف ما إذا كان متعدياً فإنه يضر
لثلاثة وهو كان مراً وأحب فيه وسى وكان يقيم وف ويتوضأ وقد أعاد صلاه الوضوء فقط
ما ذكر (٢) به (رفع الحجب) أصغر كان أو أكبر أو الطهارة عن أحب من ولا يكتفى
بأن اسم لا يرفع خطاه رواه من تنبيه وسوله صلى الله عليه وسلم بمروء من العوض وقد تيمم
عن الجبابة من شدة البرد لا يعمرو

(قوله حواره) أي مذهبك أي في ما أحدث من التراب والصبر (قوله عند تجديده النية)
أي قبل مسح التراب بالوجه كما هو المشهور من قوله ونظائر التراب في يوم حقه لا عند غسالة
التراب بل بعد الاستسحابة لكن في رسم عن مذهب ومذهب عن ما رواه أنه أحدث بعد
التراب فحدثها مع تبرج وجهه على يديه في الهواء كفى كالوجه بالأرض ما يوا تأمل اه
وفضينه أنه لا يشترط تجديده قبل المسح بل أن يقل إلى عريته للوجه على التراب قبل بالعصو
بخلاف ما يوم سوا بعد أحدث إلا بعد مسح التراب بالوجه مع ما رواه من كسافاته لا قبل فيه
لا بالعصو ولا بعده والقتل للأول بطل بالحديث (قوله عند عدم تجديدها) أي النية (قوله
فحدث أحدهما) أي وومع آخر فصدق حديثهما معا وقد صرح به في قوله وكذا لا يصح حديثهما الخ
(قوله بضر كما ذكره القاضي حسين) أي ودفع عنه تجديده النية كما يأتي (قوله أما الآذن) خلافاً
لحج حيث قال لمعتمد أنه بضر حدث الآذن لظلال يده بالحديث كما بحثه الشيخان (قوله في الحالة
لذكر كورة) هي قوله ولو عنه غيره (قوله لا يفتقر) بيان لنحوها (قوله لأن موجبهما) بفتح
الحجم أي وهو مسح الوجه واليد (قوله لما ذكر) أي من صحة تيمم المحدث حدثاً أصغر بنية
الذكر عطلاً وعكسه وقد أقر السيوطي بذلك فقال

ألمس عينا أن شخص مسافر إلى غير عشرين تساح له الرخص
إذا ما توضأ بصلاة أعادها وليس يعيد إلى تسابح حص
نقد كان هذا للجدية قد نسي وصلى مراراً بالوضوء إلى نص

(قوله بخلاف ما إذا كان
متعمداً) أي كأن نوى
استسحابة الصلاة عن
الأكثر مع غممه أيدلس
عنه أكبر قاله الشهاب
ابن قاسم وظاهره وإن لم
يتلطف بذلك (قوله ولقوله
صلى الله عليه وسلم الخ)
وجه لدلالة منه أنه أضاف
عنه جنباً في هذه الحالة
كما قاله الشهاب ابن حجر
ولك أن يقول هو صلى الله
عليه وسلم لا يعلق عليه
حسب ما عني عدم صحة
تيممه قبل غممه بالنسب
ومن ثم أخرجه به سكت

صليت شخصاً وأب حسبه وشخص كلامه ما لو كان مع التيمم غسل بعض الأعضاء وإن قال بعضهم إنه يرفع يديه عند قول الكمال ابن أبي شريف قال قبل أحدث الذي يوتر رفعه هو التيمم والرفع يرتفع بالتيمم ، فيما أحدث مع معنائه كل صلاة فريضة كانت أو نافلة وكل طواف فرضاً كان أو سجدة أو غير ذلك مما ذكر معه ، لأنه الذي يترتب على أحد لأسباب وهذا منع العام المتعلق لا يرتفع بالتيمم ، بل يرتفع به منع خاص معين وهو المنع من التوافل فقط ، أو من فريضة واحدة ويستباح معها ، والخاص غير العام ، ويؤخذ من هذا أنه يوترى رفع يديه عند خاص صحيح وهو كذلك كما تقدم أو لا رحمه الله تعالى (ويوترى فرض التيمم) وفرض الظهر والتيمم مفروض (لم يكف في الأصح) بخلاف قصره في الوضوء لأن التيمم إنما يؤتى به عن ضرورة فلا يصلح منعاً ، ولهذا لا يثبت تحديده بخلاف الوضوء . نعم إن تيممه هذا كان يعم للجمعة عند عصر عسبه آخره بنية التيمم بدل الغسل كما تحته التيمم ، والثاني نكح قياساً على الوضوء وفرق لأول ما تقدم . فاشكال لم تنسخ بنية التيمم أو فرضه مع أنه إنما يوترى الوقوع لأبنا يقول بمسوح بالطلاق لأنه وإن نواه من وجه يوترى خلافه من وجه آخر ، لأن تركه به الاستباحة وتعدوله إلى بنية التيمم أو بنية فرضه صاهر في أنه عبادة متعمدة في نفسها من غير تقييد بضرورة وهذا خلاف الواقع . ويؤخذ مما تقرر أنه يوترى فريضة الإندلس لا أمشول صحيح ، وبوجه أنه الآن يوترى بوقع من كل وجه فيمكن أن يطلق وجهه (وحب قرنها) أي السنة (يستقل)

(قوله العام المتعلق) من
إضافة اسم الفاعل للفاعل
المتعلق بفتح اللام وكذا
يقول في خاص المتعلق

كذلك مراراً بالتيمم يافتى	عندك تكب العبد من شخص
قضاء صلاة بالوضوء فوج	وليس معناه أن يقرأ حص
لأن مقام الغسل قام بيمم	خلاف وضوء هالك فرفقه شخص
ود ، فلم عند الله وهو ابن أحمد	قيارب سلحه من أهم والغصن

(قوله صليت) الذي تمام أصابته (قوله وأب حسب) قال حج سعاد حسب مع بيممه إفاضة بعدم رفعه ، وقد يقال يجوز أنه إنما سجد بذلك لأن اسمه يتردد لا يسلط معه القضاء فكأن وجوده كعدمه (قوله حص المذهب) أي خاص مذهبته فهو من إضافة وصف إلى فاعله (قوله رفع حدث) وهو منع المتعلق برفع وتوكل أو يوترى فقط (قوله فرض التيمم) أي أو التيمم فقط . مر سم على مذهب (قوله لم يكف في الأصح) .

فرع - صمم من الرمي على أن من عدم إذا كتم بنية التيمم أو فرض التيمم ، بل لم يصحها لنحو الصلاة ، فإن أصابها كسويت التيمم لم يصح أو فرض التيمم لم يصح حار أحد من العبادة لأنه إنما يصل هناك لأن التيمم لا يصلح مقصد ، ولا إضافة ، بل مقصد اسم على مذهب ثوبن ويستلحق به التوافل فقط تزيلاً له على أقل له . يجب إذ عده ذلك أن إضافته بفساده أحسنه من يوترى استباحها (قوله لأن التيمم) هذا العاقل يقتضي أن صاحب الضرورة لا يوترى فرض وضوء لأن صهره ظهر ضرورة فليس مراداً (قوله ولهذا) أي لكونه إنما يأتي به (قوله لا يثبت) وقضية عدم سه أنه إذا حذره لا يصلح لكن من عن الشارح كراهه فقط وهو صريح في الصحة (قوله أخرأه) وكذا إن ييمم في غير ذلك أي غسل الجمعة بدلاً عن الوضوء سم وصهر الشارح وإن لم يصح في الجمعة أو نسلها وعشرة حج ومن ثم إنه نكح في تيمم نحو غسل الجمعة استباحة حار له بنية تيمم الجمعة وسنة جميع الاحتياط الأخرى (قوله يصرفه) أي التيمم (قوله فريضة الإندلس) بأن يوترى فرض التيمم قاصداً أنه بدل عن الغسل أو بوضوء لأنه فرض أصح

الحاصل بالضرب إلى وجهه إذ هو أول لأركان (وكذا) يجب (سندها إلى مسح شيء من الوجه على الصحيح) فالعزيت قبل المسح لم يكن إذ النقل وإن كان ركعا غير مقصود في نفسه قال في المهمات : وأما إذا كثره استحصرت عندهما وإن عرت بينهما واستشهد له بكلام لأبي حنيفة الضري وهو التعمد والتعبر بالاستدامة كما في قوله رحمه الله تعالى جرى على العباد لأن من يمر لا يعرف إليه فيه عسا حتى إنه لو لم يبق بعد ذلك إلا عند إرادة المسح للوجه أخره كما يؤخذ من الفرق المنتهية ، ولا ينافيه قول الأصحاب بحب قرنها بسبق على الوجه لاعتد به ، وهذا لا يعتد به إذ المعتد به الآن هو النقل من اليدين إلى الوجه وقد افترت البنية به ومقتضى الصحيح لا يجب الاستدامة كما لو قاربت نية الوضوء أول غسل الوجه ثم انقضت والأول أحاب بما مر . ثم شرع في بيان ما مسح له به في قوله (من بوى فرسا وسلا) أي سندهما (أيح) له عملا عما يورد ولا يشترط بعينه الفرس كما يفهم من قوله (كما لا يشترط في الوضوء بعين) . حدث الذي بوى فرسه . فهو عن فرسا ولو بدورا وصلى به غيره فرسا أو سلا في وقت أو غيره أو صلى به الفرس النوى في غير وقته حار ، ولو عين فرسا وأحتمل في بعينه كمن بوى فائسة ولا شيء عنه أو ظهره وإعنا عليه عصر لم يصح تيممه بنية الاستسحاة واحدة في التيمم وإن لم يحس التيمم . فإدعاء وأحتمل في مسح ، وكذا من شك أن يوصى من غسله فائسة فيهم بها ثم ذكره لأن وقت النية بالذكر . ولو بوى فائسة استسحاة فرسين صح واستباح وحدا كما يستدرك عدم شرط بوحده من مسكه الفرس ، ولو بوى أن يصلى بالتيمم فرسا الشهر خمس ركعات أو ثلاثة . فلان معنى في فتاويه لم يصح لأن أداء الظاهر خمس ركعات غير مسح ، وكذلك لو بوى أن يصلى عرنا مع وجود النية (أو) بوى (فرسا فله النقل) قوله لا يعرف البنية فيه عاب (كقول التعبر بالاستدامة جرى على العباد وأن عروها من النقل والمسح لا يصح بعده فرض الخلاف بين الصحيح ومقابله في اعتبار الاستدامة وقوله ولا ينافيه . فبذلك هو لا يخص الفرس لأنه من حدد البنية عند إرادة المسح وقبل خمسة الدراب بالوجه اكتفى بذلك وإن دلل أن عروب البنية مصر لأن البنية على الوجه المذكور محصورة بالنقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المنتهية) أي في قوله لا يبول بخوارد عند تحديد البنية (قوله ولا ينافيه) أي لا حرج . المذكور (قوله إذ بلغت) عليه لقوله لا ينافيه (قوله استسحاة فرسين) أي كأن قال بويت استسحاة الظهر أو العنصر . وبني الصحة أيضا لو بوى أحد فرسين لا بعينه كأن قال : بويت استسحاة الظهر أو العنصر (قوله مسح) معتمد (قوله بوى فرسا فله النقل) أي مع الفرس بقده عليه أو بآخر . وقضية إسناده أنه يستصح بنية الفرس الصواب الخمس وغيرها من الفرائض وإن لم يقيد الفرس في بنية ما عني وأورد عليه أنه لو بوى استسحاة الصلاة وأدبى رلت على النقل ، لأن المطلق ينزل على أقل الدرجات ، وقياسه أنه إذا أطلق الفرض حمل على فرض الكيفية لصديق الفرض به . ويمكن إحوال أن الصلاة تصدق على كل من الفرس والبشر صدقا واحدا بأن يقال لكل منهما صلاة بخلاف الفرض فإنه اشتهر في الفرض العيني بحيث إذا أريد غيره لا يذكر إلا متبدا فوجب حمل المعنى عليه عند الإطلاق لأنه لشهره فيه صدر كل موضوع له بخلاف الصلاة كما شررهد وفي كلامهم على مسح أن البرسة الأولى مما سوي به الفرس العيني فمستصح بها كل ما توقف على تمامه وقضية بقاءه ما عني أنه لا يستصح ذلك عند إطلاق الفرس

(قوله حق إنه لو لم يبق بعد ذلك) الأولى حذف قوله بعد ذلك لأنه لا يصح إلا إن كانت الإشارة به إلى مجرد صورة النقل (قوله كما يؤخذ من الفرق المنتهية) أي قيل قول المصنف فالنقل من وجه إلى يد الخ وإن لم يمكن بعنوان الفرق (قوله ومقابل الصحيح لا يجب الاستدامة) أي بل يكفي قرنها بالنقل وإن لم يستحضر عند مسح الوجه (قوله إذنية الاستسحاة الخ) عبارة التهمة . والتيمم مسح وبالخطأ صدقت بنية استسحاة فلا يسماح

مالو تحرم الصلاة من صلاة يعقد فلا يكون المعنى بل للعموم إما يفيد فيها ما مرده على الألفاظ والسبب ليست كدلت على أن ما مرده على الاحتياط يمنع العمل فيها بمنزلة ذلك لو فرض أن الاحتياط فيها دخل ما دفع ما لا يسوي ونحوه هذا ، والثاني يستدعي الفرص أيضا لأن الصلاة اسم محسوس يتناول النوعين فيستبجها كما لو نواهها وهي استباح النفس استباح ما في معناه من نحو من مصحف وسجدة تلاوة أو شكر وقراءة نحو حب ومكنه في المسح وحمل ودهن وصلاة حارده وإن عرفت أن ثم لم يمسح مصحف ولو عند خوف عليه من كافر أو عرق أو حرق أو غشاة أو لسجدة تلاوة أو شكر أو من قطع حبصه من وطء ولو لحيل أو تيمم جب لا عتكاف أو قراءة قرآن ولو كانت فرضا غيبيا كتعمم الاحتياط لم يسح به فرضا ولا هلا ثم يصح أن الجميع في مرة واحدة كما أفاده ما مرده الله تعالى حتى لو تيمم لواحدة منها حركه فعل النية وفعل التارخ وسجود التلاوة والشكر ومسح المصحف وحمله لأن النقل أكد منها لا يقتضي شموله للحركة وأن النقل حينئذ أكد منها لفصله بين هذا وبين ما قبله بقوله كما سيأتي ثم أشار إلى الركن الثالث بقوله (ومسح وجهه) أو وجهته وصاهر لحينه وانقل من ثمة على شفته وبو يديه بقوله تعالى - فامسحوا بوجوهكم وأيديكم - ثم أشار إلى الركن الرابع بقوله (ثم) مسح (يديه مع عرفيه) لا بد والخبر ابن عمر « التيمم ضربان ضربة للوجه وضربة للدرعين إلى المرفقين » والقياس على وضوءه ولأنه مسح في التيمم فكان كعمسه ويأتي به ما مر في الوضوء من غسل من قطعت يده أو ركبها أو وضوءا وكذا رآه يد أو أصبع وبذلك حمله وأشار إلى الركن الخامس وهو الترتيب ثم فسر شرط التسليم مسح بوجهه على مسح اليدين كما في الوضوء وإن كان حديثه أكثر أو هم عن غسل مسحور أو وضوءه كذلك بخلاف الغسل من حدث الأكر من البدن فيه كعمس واحد وأما بوجهه واليد فمستحسن ومتساهل وحول الترتيب في التيمم وهو كذلك إذ تعميم البدن لا يجب

(قوله وظاهر لحينه الخ)
هو من عطف الخاص إذهو
من مشمولات الوجه
وسكتته لاحتياج بعض
عليها لخاصتها (قوله ولأنه
مسح الخ) لأنه فيه من
الواو لأنه مسلك آخر في
الاستدلال بقياس خلافا
لما في حاشية الشيخ لكن
لا بد من لفظ كالوجه بعد
قوله كعمسه لأن الدليل
لا يشتمل إلا على ما لمه فقط
من المسح (قوله من
حدث الأكبر) لا يخفى
أنه ليس بقيد ولهله احتراز
به عن الغسل الواقع عن
الوضوء بالصواب

(قوله تحرم الصلاة) أي وأطعن (قوله من المصحف) أي ورب يعين عليه حمله للحرف عنه من كافر أو محسن ولا يقرب إليه في هذه حجة صار فرضا عليه فلا يستباحه نية النفس ولا أنه عند نية يصير فرضا عليه فإذا نواه استباح غيره من الأراضي (قوله ولو لحيل) أحده نية دفع ما قد يوهى أنها الآن تيمم لواحد (قوله حركه فعل النية) أي مما ذكر من قوله فإن تيمم لمس مصحف الخ ومنه سجدة التلاوة وعنه وهو بوي استباحة من المصحف حركه فعل سجدة التلاوة والشكر بدت التيمم (قوله حينئذ) أي حين عن الحاجة مما ذكر (قوله ومسح وجهه)

فرع قال في الروض ولو مسح وجهه بيده لحنه ثم عر قال في شرحه ويعرى ذلك في محسن سائر البدن انتهى مع على مسح وقوله لا يخفى أي من أنه يشترط لصحة التيمم روال الخاصة عن بدنه لا لكونه مسح له بحجة وعنه « مسح ثوب تحس مع طهارة بدنه صح وهو ظاهر (قوله أو وجهيه) أي حيث وجب عليه ما كان أصيبين أو أحدهما رائدا وشتمه أو تيمم وكان على سمت الأصلي من تيمم به يمسح على سمتيه فلا يجب مسح (قوله ولأنه) أي ما ذكره الأولى حذف الواو لأنه غاية القياس (قوله كذلك) من ذلك مالو تواضاً وصلى ثم أراد صلاة قبل حدث وعلم له مسح أو عذر استعماله فإنه يسق له أن يتيمم عن الوضوء المحدد نقله سمع عن مر

في حاله حتى يكون كالغسل ثم يقدم اليمنى على اليسرى فغير واجب كالوضوء ولا سقط اليمين فبإسنانه
كسائر الأركان ولو مع شخص من الوضوء فلا مسكنا حصل له غسل الوجه ويصير للماء بعد جوده
عن الماء ولا إعادة عليه لأنه في معنى من غصب مأوؤه بخلاف ما نو " كره على الصلاة مجدداً فإنه
برمه لإعادته لأنه م يأت عن وضوئه سئل في هذه الخلافه في الأولى (ولا يجب إسنانه) أى الترتيب
(مست الشعر الخفيف) وإن بدرنا فيه من الغسل ولا يثبت أيضاً للثبوتة بخلاف الماء وعلم
حكم التكليف بطريق الأولى (ولا ترتب في تسبه) أى لا يجب ذلك (في الأصح) لكنه
يستحب (فلو ضرب يديه) التراب صرته واحدة أو ضرب يمينه قل يساره (ومسح يمينه
وجهه ويساره يمينه) أو عكس (حار) وفارق المسح بأنه وسيلة والمسح أصل . والثاني يجب كما
في المسح ، ولا يشترط قصد التراب بمضغ معين مسحه فهو أخذ التراب لمسحه به وجهه وقد ذكر أنه
مسحه حار أن يمسح بذلك التراب يديه أو أحده يديه طار أنه مسح وجهه ثم تذكر أنه لم مسحه
حار أن يمسح به وجهه خلافاً للفتاى في فتواه وإن حرم به في الغسل . ثم لا يسمي الكلام على
أركانه ذكر بعض سنده قوله (وسدت) لليمين (التسمية) قوله كالوضوء والغسل وهو نحو
حب والد ذكر آخره السابق ثم قد كره وجهه وأسدس والسوك والمرء والتجدين وأن ذرفع يده
عن الوضوء حتى يتم مسحه وتخليل أصابعه كما يأتي (ومسح وجهه وبديه بصرتين) لورود
ذلك في الأخبار ، ولأن المقصود إيمان التراب وقد حصر (ذات الأصابع انصوص وحو)

(قوله في حالة) أى من أحوال التيمم (قوله ولا إعادة عليه) ما مره وإن كان محل غسل
فيه وجود الماء ، وقدس ما تقدم بالمش عن ستم فمن كان في سببة وسند فيها لحوق العرق
أن محل عدم الإعادة حيث كان محل غسل فيه فقد له ، يقطع البصر عن الجرايدى فيه السببية
أن محل عدم الإعادة ما حيث كان محل لا يجب فيه وجود الماء ، ويحتمل عدم الإعادة مصفاً
لكون ما ع حسباً فأنشئه ما لو حال منه وبين الماء مسح ولعله أقرب (قوله ولا ترتب) مسئلة
حجج ما فتح ومفسر به مر يد على خلافه وهو أولى لأن استدلاله من لوجوب وأصل أنه
إذا أتى الوجوب بقى الاستصحاب بخلاف فرائده ما فتح فإنه يوم أنه لا ريب مطلوب وعلى ما مضى
حجج فلا بافية للحبس وترتيب استمها وبهم ، وللمحب معتقد ترتب وجوب لا محذور ولم يذكر
انصاف لأن حار لا إدادت القرينة عليه حار حدفه كثره عند الحجر بين ووجب حدفه عند
التميمين والنايين ، وعلى هذا فيحتمل مطلوب ويحتمل واجب وهو الظاهر (قوله كالوضوء)
يؤخذه أنه لو تركها قوله أتى بها في أنه (قوله وأسدس كرا) أى صلاة ركعتين سنة التيمم
(قوله ود كر الوجه الخ) ساء على يده حجج وتقدم بدي التسمية ولا يثبت في هاشى من نية أد كر
الوضوء لاختصاص التيمم بالوجه واليدن (قوله والسواك) ومحل بين التسمية والتل كما أنه في وضوءه
بين غسل اليدين وبمضغ انتهى حجج . أقول : وهو يفيد أن التسمية لا تستحب مقارنتها للنقل
على خلاف ما مر من استحباب مقارنتها لغسل اليدين في الوضوء . وفي س ما ذكره في التيمم أن
يقال مثله في الغسل فيسن التسمية له ثم السواك قبل استعمال الماء ، وعلى قياس الوضوء من مقارنته
التسمية لغسل اليدين فكيف ينسب أن يقارن بها أول النقل فيكون السواك قبل النقل والتسمية (قوله
قلت الأصح) هوها بمعنى راحح بقرينة جمعها بينه وبين المنصوص ولا يصح حمله على ظاهره
لما يلزم عليه من التناقض فالأصح من الأوجه بالأصح والمنصوص بالإمام وفي يوصفهما معا تناف

(قوله ولا ترتب) برفع
والتنوين عطفاً على قوله
إرسال كأشار إليه الشيخ
الشارح بقوله أى لا يجب
ذلك وقوله لكحه
يستحب وهو أولى من
ضبط الشهاب ابن حجر
له بالفتح لإفادته عند
مشروعية الترتيب أصلاً

صربين وإن أمكن نصره بحرقه ونحوه) كأن يأخذ حرقه كسيرة يضرب بها ثم يمسح
بعضها وجهه وساقها مثلاً به دفعة واحدة (والله أعلم) أخر الحاكم « التيمم صرتان
صربة للوجه وصربة بيدي إلى المرفقين » وروى أبو داود « ثم صلى الله عليه وسلم تيمم
نصرتين مسح بهما وجهه وبالأخرى ذراعيه » ولأن الاستيعاب عاماً لا يتأتى دونهما
فأشبه الأجزاء الثلاثة في الاستيعاب ، ولأن زيادة طائفة بالاتفاق ، ولو جاز أيضاً التقصير لم يبق
للتقصير العدد فائدة ، ومفهوم كلامهم واستدلالهم بتحديث عمر ونحوه يدل على أن الضرب باليدين
دفعة واحدة يجب صربة لكل يداً ثم يداً ، ونكره الزيادة على ضربتين .
ثم إن لم يخص الاستيعاب بهما نكره الزيادة بل يجب ٢ ولو ضرب شجوه حرقه صربة ومسح
بها وجهه وبذاته سوى جزء منهما فمن جدها كأنصع ثم ضرب صربة أخرى ومسح بها ذلك
الجزء ، فإن وجود الضربين كما هو صريح عبارة النصف وظاهر حديث السفي حاشيه ولا شك
على ما نشره حوار المحدث لأن مراد بالضرب النقل ولو بالعضو الممسوح كما مرّ لاحتقاة الضرب .
وآثروا التفسير بالضرب مؤنثه لفظة الحديث والمغرب ، يد تكتب وضع اليد على راب ناعم
بذاته (ويديم) يد (عليه) على يساره (وأعلى وجهه) على شفه كالوضوء ، وبقي به
على كعبه المشهورة ، وهي أن يضع يداً على أصابع اليسرى سوى لإصبعه على ظهور أصابع اليمنى
سوى الإصبع تحت لا يخرج أصبع اليمنى عن مسحة اليسرى ، ولا مسحة اليمنى عن شغل اليسرى
ومررها على ظهر كعبه اليمنى ، فإذا بلغ الكوع صمّ أطراف أصابعه إلى حرقه للأصابع وعمرها
إلى المرفق . ثم يدبر نفس كعبه إلى نطق الأصابع فيجمعها عليه رافع إصبعه ، فإذا بلغ الكوع
ثمرة بهما اليسرى على إصبعه اليمنى ثم يعقب باليسرى كذلك ، ثم يمسح إحدى الرأيتين بالأخرى

(قوله ثم مسح الخ) السطون على هذا الوجه واضح لكنه لعدم الترتيب لالعدم تعدد الصرب . وقد مر أن خصوص الصرب ليس بشرط بل المدار على تعدد القتل وهو حاصل فيها لو مسح بعض الخرقه وجهه ثم باقى يديه (قوله واستدلهم) أى ومفهوم استدلالهم وإعنا فلما ومفهوم استدلالهم ولم يقل واستدلهم ، لأن حر عمار « إنما كان يكسب الخ » وهى من المفهوم (قوله صرب يدا ثم يدا) أى فانه يحسب صرتين ، وعليه فلا مسح لأولى وجهه وإحدى يديه ، وباشية لأخرى أخرى (قوله ذلك جزء) هو وصح بانسبة لقوله أو أحدهما . أما قوله سوى جزء منها فشكل لأنه إذا ترك من وجهه جزءا وإن قل لا يصح مسح يديه لعدم الترتيب ، ويمكن الجواب بأنه صورته أن يمسح وجهه ببعض أجزاء الخرقه ثم يضرب بيده الأرض مثلا فيمسح بعضها بالوجه ثم يمسح باقى الخرقه يديه إلا حره ثم يمسح عما بقى من صرب به جزء الباقي من اليد إلا أن هذه فى الحقيقة ثلاث صربات لأنما فالأولى لاقتصر على أن يمسح بها وجهه جميعه واليدى إلا حره على ما تقر من أنه لو مسح وجهه ويديه بضربة واحدة لم يكف بالواجب إعادة مسح آخر حره من يديه والاكتفاء بانصره بواحدة فى مسح ما عدا الجزء الأخير (قوله الحديث الذى) وهو قوله روى أبو داود الخ فيحمل الحديث على أن المراد فيه تعدد الصرب فقط ولا يشترط أن تكون واحدة للوجه وأخرى لليدين حتى ينشئ الحديث (قوله ثانونه) أى انصرب (قوله ويأتى به الخ) قال حج وأسقط من أصله باب الكيفية المشهورة فى مسح اليدين لعدم ثبوت شئ فيها ومن ثم قل عن الأكثرين أنها لا تسب لكنه مشى فى روضة على سبيلها (قوله فإذا مع السكوع) أى فى العود (قوله ثم مسح الخ) أى يديه أحدا من قوله : وإعنا ثم الخ

(قوله كأن يأخذ حرفه الخ) سيأتي أن المراد بالضرب النقل وتصوره بما ذكر يوم أن المراد حقيقة الضرب فلو صور بقوله كأن معك وجهه ويديه في التراب معا كان أولى على أنا نضع اتصاف الضربتين إذا مسح وجهه ويديه معا للقطع بأن مسح الوجه غير مسح اليدين غاية الأمر أنه اتى الترتيب بينهما (قوله سوى جزء منهما أو من إحداهما) بانبت ألف مع الدال في إحداهما تأنيث أحد حلافا لما في نسخ فالضمير فيه كالضمير في منهما لليدين فلا يرد أن الترتيب واجب بين الوجه واليدين فلا يتصور بقاء جزء من اليدين مع بقاء جزء من الوجه لأنه مادام جزء من الوجه باقيا لجميع مسح اليدين باقى لعدم دخول وقته (قوله لأن المراد بالضرب العقل الخ) لا يخفى أن ماسر قوله إنما يأتي على أن المراد حقيقة الضرب . و حاصل أن التعريفات للمرة ولآلة إنما تأتي على ذلك

وإن لم ينسج لأن فرضهما حصل بصرهما بعد مسح وجهه وجر مسح رجليه برأيهما عدم
انحصاره مع الحاجة إذ لا يمكن مسح الشرع بكفها بصر كسفل اليد من بعض العصور إلى بعضه
قوله في المجموع ومراده كالحثه الشيخ بقول الماء تنده الذي يصب كما عبر به الراعي (والتحريم
العبر) بصره وبصر اليد إذا كان كثيرا تحت لا يبق إلا قدر الحاجة لأنه عليه الصلاة والسلام
بصر يديه وفتح فيهما وثما مسح يديه عن أعين السمع والأذن كما في الأثر أن لا يمسح حتى
يقرب من الصلاة (ومع ذلك اسم كالوصو) لأن كلاً منهما ظاهرة عن حدث ويأتي فيه القولان
المتقدمان ويقدر المسح مفسولاً كما مر. ويتحجب الموالاة بين التيمم والصلاة ونحو في تيمم دثم
حدث كما تحجب في وضوئه ونحو أيضاً في وضوء السليم عند حبس وقت العريضة (فت. وكذا
العسر) ثم تستحب موالاة كالوصو، ماد كرم من كونه طهارة (ويستحب تسريع أبعده تؤد)
أى أول كل ضربة لأنه أبلغ في براء العار فلا تنحسج إلى زيادة عيبهما ولتستحب في صلاة بالواصل
عن المسح بما على الكف ولا يمسح على السرة في الأولى لعدم صحة السمع لأنه لا يقتصر على
الفرق فيها أحرازه لعدم وجوب ريب النقل كما مر فصول التراب الثاني من رد الأول فوه
لم ينقصه والعبار حاصل من الأولى لا يمنع المسح بدليل أن من غشيه غبار الفل لا يكف نفسه
كما ذكره الراعي وقول العوى يكف بصر التراب محمول على راب مع وصول التراب إلى العين
وأما قول القائل أنه إذا فرق في الأولى لا يصح عمه فهو حار على ما مر عنه من اشتراط التقصد
لعصو معين وهو وجه ضعيف. ويستحب أن يحلل أصابع يديه بعد مسحهما بالتسليك كالوصو
ونحو من يفرقه في الصرتين بوصول التراب إلى الخلف واحد مسحته ووفر في الأولى دون
الثانية لأن ما وصل إليه قبل مسح وجهه لا يعتد به في حصول مسح حاجته إلى التحس ليحصل
ترتيب المسحين (ويجب نزع خاتمه في الثانية، والله أعلم) ليبطل التراب عنه بخلاف الوضوء لأن
التراب كنف لا يسرى إلى ما تحت الخاتم بخلاف الماء وأهم كونه عدم وجوبه في الأولى وهو
كذلك سكه يستحب ليكون مسح الوجه بعد مسح يديه وإنه راعه إنما هو عند مسح

(قوله وإنما لم يحس) أى مسح إحدى الراحتين (قوله أن لا يمسح) ما مره وإن حصل منه
تشويه وهو ظاهر لأنه أثر عبادة (قوله من الصلاة) أى التي فعلها فرضها ونقلها فيستحب إدامته
حتى يفرغ من الرواتب العبدية ومن الوتر إذا فعله أول المسح (قوله فيه القولان) الحديدين القائل
بمسحة والتقديم الثاني بالوجوب (قوله من كونه) أى العسر (قوله عدم صحة التيمم) أى بالتراب
الحاصل بين الأصابع لأنه وصل إليها قبل مسح الوجه وحدث لما أشير إليه من أنه حين وصل إليها
لم يزل المانع وإنما أزاله بعد مسح الوجه فالتقدم على مسح الوجه هو النقل لا المسح وترسب النقل
ليس شرط (قوله لا يكف نفسه) أى عند برادة التيمم (قوله محمول على تراب الخ) قد يشكل
عليه ما تقدم أن الحديدين يصر وإن قيل لمعه من وصول التراب إلى العصى للمسح تقصده هـ
وجوب الفض مطلقاً اللهم إلا أن يقال مراده بالتراب المانع ما عصى بالعصى فيجوز بين التراب
المسوح به وبين العصى ومراده بما لا يمنع تراب حش لا يفسد ما عصى فلا يجوز بين تراب التيمم
والعصى وهذه التفرقة كالتفرقة في الرمل بين ما يلبس وما لا يلبس ومع ذلك فقه شئ أن السرة
أن تراب السرة على العصى وهو يقتضى مع وصول تراب التيمم مطلق (قوله على ما مر عنه) أى
في قوله قيل قول المصنف وينتد التسمية فلو أخذ التراب للمسح به وجهه الخ .

(قوله بدليل أن من غشيه
غبار الفل لا يكف نفسه)
لا يشكل عليه ما مر من
كون الحديدين يصر مطلقاً
وإن قل للفرق الطاهر
بين ما على العصى خصوصاً
وهو من جنس التراب
المسوح به وبين خليط
حش طارىء فادفع
بما حاشية الشيخ هنا

بعد الغسل كما به عليه السكى وإباحته من لغيره من إباحة الثوب من تحته لأنه لا يتأني
علا إلا ما شرع حق لو حصل العرص تحريكه أو يخرج إلى واحد منهما لمسته كفى كما أنه لو كان
صفا تحت بعد عدم وصول الماء إلى ما تحته في الظاهر به إلا أن تركه واجب لا يقال تحريك
الخاتم غير كاف وإن سح إداً مثله المحرم ثم عوده بمصو من عملاً ومن كاستقاله للبد
مباحة ثم عوده لمباحة إلى هذا دون ذلك لما منع انتفاء الحاجة هنا لصيرورته نائباً عن
مباشرة اليد وما فوصول الثوب محل مع عدم الاعتداد به في حكم عدم وصوله ورفعه ثم عوده
به من كونه أول ما وصله الآن فمهم والخاتم أصبح الماء وكسرها . ويسن عدم تكرار مسح لأن
مطلوب فيه تخفيف العذر وإن غسل به القية . وشرطه عدم تعدد على السبب فلا مسح
وعلى يده خاصة مسح بيمينه لأن السبب لإباحة الصلاة ولا إباحة مع اتبع فأشبه التيمم قبل
وقوف كما من ولهذا لو تيمم قبل استسحانه لم يصح بيمينه كما صححه في التحقيق ثم وهو مخصوص
المقرب به ولو تحسن يده بعد بيمينه لم يستقل بيمينه من سر عورته وهو ممكن من سرها مسح
لأن مسافة المسح الصلاة أثناء من مسافة كسبب لغوة وتيمم قبل الاجتهاد في القبلة فالأوجه
الصحة لقية المسح في خلاف الحجة وهذا لو صلى أربع ركعات في أربع جهات تحت من
غير عادة ثم شرع في الكلام على أحكامه وهي ثلاثة . أحدها ما يذهب غير حدث المطلق له فقال
(ومن سجد لغيره فوجد) أو وجهه تنسمه كما يرى وإن رل سرها بوجوب طهه ولأنه
يشرع في المقصود بخلاف بوجهه العذر بعدم وجوب طهه لأن ادعاء عدم وجوبها باطل .

(قوله كما يأتي) أي

بقيدته (قوله بخلاف

توهم السرة) يعني توهم

بصلى لا يقيد كونه مسما

(قوله سحر نكه) خلاف الخج (قوله وعلى يده خاصة) حرج به ما لو أرادها ولو حكماً كما في الاستنجاء
بالخمر كما صرحوا به في استحبابه وعادة الترحيم ثم بعد فون المصنف فيحصل استحبابه فترجها
في إن أرادته وإلا استعمل لأحذر ماء على حوارها في الدبر وهو الأصح . ثم قال وبعد ذلك
أي الغسل أو استعمال لأحذر خصوصاً أو بيمين (قوله ويصح) أي سواء قدر على إزاله الاستحباب
أو لا وعنه ولو سحر عن إزالها صلى على حاله كقائد النهور من حرمة وقت ويعيد وقيد حج
الطائر ما به كان معه من الماء ما يكفي لإزاله الخبث القدر على إزالته انتهى . ومفهومه أنه
يؤجر عن إزاله الاستحباب صح نعمه (قوله فالأوجه الصحة) خلاف حج (قوله أو توهم) منه ما لو
توهم . وإن اتبع الخبي كس توهم . والسمع فيحصل نعمه بوجوب البحث عن ذلك خلاف توهم
روايل المانع الشرعي كنوهم الشدة فلا يظن به السبب كما تقدم . فالحج قيل الفصل في قوله
بخلاف ما لو رفع السائر لتوهم البره فإن خلافه فإنه لا يظن نعمه . ومنه كما قاله حج في شرح
العباد ما لو رأى رجلاً لا ماء داختم من تحت ثيابه ماء (قوله وإن رال) أي توهم (قوله
بخلاف توهم السرة) أي فلا يصح به صلاته منقطة . وعن هذا فكان لأولى تحريم هذه الخلة
للمكلام على بطلان الصلاة كما فعل حج ثم قال ومع ذلك ففرق بين توهم السرة وتوهم الماء
من هما على حد سواء في أن الصلاة لا تبطل بواحد منهما . وبالحجة فالتفرق بينهما هو من جهة أن
السرة بد توهمها لا تحط طهها بخلاف الماء فيمنع عليه لأحرم بالصلاة بد توهم الماء ولا يسمع
عليه لأحرم بها بد توهم السرة . فالخاصل أنه إذا توهم الماء قبل الأحرام امتنع عليه الأحرام بها
بخلاف ما لو توهم السرة والتفرق وجوب طلب الماء وعدم وجوب طلب السرة . ومثل ذلك توهمه
البره . فلا يظن به السبب وإعنا يصح ما نعم به كما يأتي في قوله واحترق بقوله بفقد ماء الخ .

للصلاة بها ، ويخص التوهم برؤية سرب أو عمامة مصفاه سربه أو رك صاع أو نحوها ، وهو سمع
قائلا يتولى عندي ماء بعثت أو ماء نحس أو مسعمن أو ماء ورد نص جمعه كما صرح به أبو ركني
وبن قاضي شهبة أو عندي سدر ماء وهو يعبر عنه فلا في كان يعبر حصوره أو يعلم من حاله
شيئا بطل لوجوب السؤال عنه ، ويحل بطلانه بالتوهم إن بقي من الوقت من لوسى فيه إلى ذلك
لأنه التضرع به والصلاة فيه قال في الخادم وهو قد لفلان عندي من ثمن سحر ماء بطل جمعه
لوجوب البحث عن صاحب الماء وطهه منه قال ، وهو سمع قائلا نقول عندي لمعتش ماء لم يصب
تيممه خلاف عندي ماء لمعتش أو تحمّل السائل في الأولى لاحتمال أن يعبده لمعتش غير محرم ،
ونظيره عندي ماء لوصوئي أو لوصوئي ماء فستحل في الأولى دون الثانية ، وإذا عبر بالوحدان
هذا لعطاه عنه قوته أو في صلاة وهي إما يصب بالوحدان لا بأس به (إن لم يكن في صلاة بطل)
تيممه ، وشمل ذلك ما لو وحده في أثناء تكبيرة الإحرام كاحرم به إراعى في كلامه على أنه محرم
والأصل في ذلك خبر أبي ذؤود « الترتب كافيته يوم تجد الماء عشر حجج ، فإذا وجد الماء
فأمسه حديثك » وخرج ما إذا كان في صلاة فلا سطل توهم ولا شئ ولا نص ، واحذر بقوله لقضاء
ماء عما يد كان درس وتحوه فلا سطل جمعه إلا بأسره على استعماله ، ولا أثر بوجوده فيها ،
وإما يطلبه وجود الماء أو توهمه (إن لم يضر) وجوده (يمنع كعتش) وسبع وتعذر
استقاء ، إذ وجوده حيث كانه عدم .

فرع - ذكر شرح هذا كلاما عن الحنفية أنه متى ما تمكن بماء ثم سبه وعلمه بعد
عبده عنه هل يطل جمعه ولم يبين حكم ذلك عبده . وأدبر - أحاديث كلامهم في ما أدرج ماء
في رحله ولم يقدر في طلبه أو كان يقربه بشر خفية فقيم غير عالم بها وانتقل عنها أو رأى وسمى
مسيمة الماء دونها عدم بطلان تيممه (أو) وحده (في عبده) فربما أو فلا كعباده حبرة

(قوله للفتنة) أي البسطل (قوله سرب) وهو ما يرى وسط النهار شبه الماء وليس ماء كما
في التماموس ، وعارة شيخ الإسلام على البهجة في شرح قولنا نصف ماء مع ركب أو آل الخ مذهب
والآل السرب أو ما وجد أو ن النهار قاله صاحب التماموس . وقال أبو هري هو ماء يؤول النهار
وأحره كأنه يرفع الشحوص وليس هو السرب وكل صحيح ها (قوله يعبر عنه) أي وعدم رصاه
بأحده حجج ومفهومة البطلان بالشك في السورتين (قوله أو لم يعلم من حاله شيئا) ومثله في البطلان
مالو قال عندي لحاضر ماء ليسطل تيممه لوجوب السؤال عنه (قوله لا يمكنه التضرع) وهو صافي
لوقت عن ذلك لم يطل تيممه (قوله واستارة منه) أي ساهبه حج وهو مقتضى بعد الشرح
بالصلاة (قوله عن صاحب الماء) أي الذي شرده وصع اليد على ماء منه ثمن الحمر (قوله لا سطل
تيممه) معتمد (قوله وتحتمل البطلان) ضعيف (قوله في الأولى) هي قوله عندي لمعتش ماء (قوله
وشمل ذلك) أي عدم كونه في صلاة (قوله تكبيرة الإحرام) أي ولو مع الرء من أكبر كما أفهمه
قول حج في بين عدم البطلان بأن كان بعد تمام الرء من تكبيرة الإحرام (قوله فيها) أي التذكرة
(قوله فرع ذكر شارح هنا كلاما عن الحنفية الخ) في نسخة بدل ما ذكر وذكر بعض الشراح عن الحنفية
أنه لو مررنا بممكن بماء ثم نفيه وعلمه بعد عبده الخ (قوله ولم يضر) أي البعض (قوله عدم بطلان
تيممه) قال سم على منهج نقلا عن م ر بعد ما ذكر لعدم علمه وشعوره كأنه كان هناك شر حبة
فانه لا سطل تيممه ولا قصد عليه وقد يفرق بتقصير التام بخلاف الترخية اهـ وت : وقد

(قوله وشمل ذلك ما لو
وحده) أي أو توهمه
(قوله وخرج ما إذا كان
في صلاة الخ) في هذا الصنيع
نظر ولعل المراد أنه خرج
بالتوهم في غير الصلاة لئلا
يذهب التوهم فيها وأن مثل
التوهم فيها الشك والظن

أو عيّد (لا يسقط) أي لا يسقط قضاؤها (به) أي بالتيميم ثم كاس بمكان يسد فيه فتد الماء
 (بطلت) صلاته وتيممه (على شهور) إذ لا فائدة في استمراره مع لزوم الإعادة ، والثاني
 لا يسقط بحفظه على حرمة ما ويعدّها (وإن أسقطها) أي أسقط التيميم قضاؤها (فلا) تبطل
 صلاته لنفسه بالتصود من غير مانع من استمراره كوجود المكبر الرقعة في الصوم ولأن إحاطتها
 أشد من يسير عن شرائه وخالف السر فيه بحق قصده لأنه بطل بدل ولأن وجود الماء ليس
 يحدث غير أنه مانع من إساءة التيميم وبس كالحصى بالحق فيتحرق فيها لأنه لا يتصور تبدل افتتاحها
 مع تحرقه لأنها مع ستمه إلى تصير بعدم نفعه ولا كاعتقده بالأشهر هو حاصتها فيها بقدرتها على
 الأصل قبل العرض من البدل بخلاف التيميم فيهما (وقيل يسقط البطل) الذي يسقط بالتيميم
 وتصور حرمة العرض ، إذ العرض يلزم بالشروع فيه بخلاف الفعل ولو وجد إساءة

بدفع الفرق بعدم إعلان تيميم المكنة حيث لم تر الماء فانها أقرب للعم به من النائم .
 سبه لو رغب في الصلاة ووجد ما يمكن التيميم فقط بطل تيممه . قال شيخنا كذا ذكره
 في المسألة . قال أبو الدرهم لله ولا وجه بطلان تيممه ، ويمكن الجواب عنه بأن يحمل ذلك
 على ما إذا كان كافيا بعدم فقط من نفس الأمر ورتبه هو في كونه فصلا عنه أولا فيبطل تيممه
 لذلك اه حواشي شرح روض (قوله بطلت صلاته وتيممه) عبارة جمع بطلت الصلاة لبطلان
 تيممه كما علم من سياق كلامه ، إذ البحث في مطلبه لا مصلحه فلا اعتراض عليه ه أي بأنه كان
 الأولى أن يقول بطل . أي التيميم (قوله إذ لا فائدة الخ) هذا التعليل لا يأتي في الدلالة فتأمل ،
 وعليه فكان الأولى أن يقول مع صحت الإعادة ، إذ أن كان هذا يعطل سلطان الأمر من الواقع في كلام
 نصيب و بطلان الفعل إنما هو بغير من السعي بغيره وبس معلا في كلامهم عند ذكر (قوله
 على حرمة ما) أي حرمة ما أنه يحرم فعلها (قوله فلا يسقط صلاته) سنشكل ذلك الأسوي
 عما أو أبصر الأعمى في الصلاة بعد التقيد في التيميم اه عمدة . قد في شرح الروض . ويجب أنه
 هذا قد فرغ من البدل وهو التيميم بخلافه ثم فانه مادام في الصلاة فهو مقفله اه أي وبالإبصار زال
 ما يعبر عنه التقيد قال في حاشية الروض ويجب أيضا أن صلاة الأعمى مستندة إلى غيره فإذا
 أنصر وحب عليه الاجتهاد ولا يمكن شاء اجتهاده على اجتهاد غيره (قوله ولأن) عطف على قوله
 لنفسه بالتصود (قوله بدنها) أي بإطاعتها (قوله من يسير عن شرائه) وهم لم يكفوه ذلك لما فيه
 من شدة عليه (قوله وعنه) أي التيميم (قوله فانه يجب) أي البدل ثم بإمكانه حاله بعد ستمت
 صلاته على الصحة ولا يصح (قوله ليس بمحدث) أي وانما بطلت حيث لم تسقط بالتيميم لما مر من أنه
 لا فائدة في استمراره مع روم لإعادة (قوله قبل العرض الخ) انظر مفهومه بالسبب للتيميم مع أن وجدان
 الماء بعد الفراغ من البدل وهو التيميم وقبل الشروع في لصاحه ستم التيميم فلا بد من رعاية شيء آخر
 سم على جهة وقوله فلا بد الخ كأن يتبدل بخلاف ما لو رتبته بعد لأشهر من البدل وأثره على هو كالعرض
 من الصلاة هنا انقصي بخلاف رؤيته بعد التيميم فإن ما صاب التيميمه وهو الصلاة في وقت وكتب عليه
 سم على جهة أيضا وهو مستفيض بتمرد على الرقعة في أثناء الصوم اه وقت . هو مقتضى به كما
 قال لكه قدس في سهمها مستند مشرح يحيى شيخ الإسلام في شرح المسألة الكبير من أنه لو وجدت
 الرقعة لكان جمعا بين البدل وبدل ولا يرد منه في الحائض لأنه يضر في الخيض بين آه من دوات
 لأفراء فما مضى محسوب من العدة (قوله البطل) أي لموقت وغيره .

في صلاة سقطت باسم وهو مفسر قاصر فبوي الإقامة أو كانت متصوره فبوي إتمامها تطلب
تقليبها لحكم الإقامة في الأولى ولحدوث ما يسهلها فيها في الثانية لأن إتمامها كافتتاح صلاة أخرى
فالو تأخرت الرؤية لله عن بنية الإقامة أو الإتمام لم يحل صلاته وبوقامت الرؤية الإقامة أو
الإتمام كانت كسقطها فنصرت كما تنصبه عباد بن القزوين وهو للمعتمد كما أفاده الوالد رحمه الله
نعم وشيء لم يرض من مريضه في الصلاة كوجود الماء في النقص المانع (والأصح أن يقطعها)
أي المريضة التي سقطت باسم ، ويجوز حين كونه على الصلاة التي سقطت باسم ولو صلاة واحدة
حمداً بعبارة على الفرض لأن من جملة مقابل الأصح وحها بحكمة القصر وهو لا يأتي في السبل
والثاني إتمامها أفضل (ليتوضأ) ويصلي بدلها (أصل) من إتمامها كوجوده كغير الرؤية
في أثناء الصوم ولخرج من خلاف من حرّم إتمامها قال في استيعاب أو قلها صلاة ، وقد يقال
الأفضل قبلها صلاة قال لم يرض بالأفضل لخروج مفسر . قال الأذري وكأنه أراد أن أصبح الأوجه ما
هذا أو هذا لأن ذلك مقالة واحدة ولم يرض من رجع فيها بعد وعبراً عن أن يشارك النول بأن يقطعها

(قوله فبوي) وسيأتي له أن مقارنة بنية الإقامة أو الإتمام للرؤية كتأخيرها فتسقط به الصلاة (قوله
في الأولى) هي قوله قاصر (قوله فنصرت) خلافاً لحجج في المقارنة (قوله وشيء لم يرض الخ) أي حيث
علم بخلاف ما لو توجه أو شك فيه أو ظنه فلا تسقط به كما في ١ . ومن شيء لم يرض انقطاع دم
المستحاضة (قوله كوجود الماء الخ) أي فإن كانت الصلاة تسقط بالتيمم لم تسقط ولا تطب (قوله
والثاني الخ) الأولى تأخيرها بعد قول لم يصف أفضل ثم رتبته في محله كذا (قوله يسوعاً) يعني
بدلها أفضل (قوله طاهره) وهو صلاة حارة وهو قريب من لم يشئ بعد قال خفف عنه بعد ما بالإتمام
أفضل بل قد يقال بوجوبه . وقد عمل أن يدل إن الإتمام أفضل وإن . حش بعد أصلاً مسارعته
إلى دفعه (قوله في أثناء الصوم) أي فإن إتمامها وفتح اليوم أفضل ، وكالصوم لإتمامه ، قد قدر
على عمره بعد الشروع فيه لأجل العود له . ويسمى أنه أفضل كما قد عني الإمامي بعد الشروع
في الصوم ، وعبرة الشارع في آخر كتاب الكسرة بعد قول لم يصف أو تعبراً بغيره ولا . قدرته
على صوم أو عني هذا لإتمامه ولو شك كما هو شرع في صوم يوم من الشهر فقدر على العن أه
وقسمه أنه لو قدر على بعض الأمداد فخرجه ثم قدر على الصوم أو العن لأجل العود له وإن
عجز عن بقية الأمداد بل يستقر الطعام في دمه إلى القدرة ، ومرد الشارع بذلك هذا . ما بعد
الشروع ولو في أول يوم وهو يقع الصوم فرضاً أو سلافة نص ، وقد رتب الثاني وإن كان بوي به
الفرض لثلاث يالوم عليه الجمع بين البدل والسند وهو لا يجوزون ذلك وبوي به . ومع تناسل الكسرة
هن بعض عني العن حيث وجد الرقعة ثم سأل من غطى ولا فرق لأن (قوله قال) أي
لم يصف (قوله أو قبل) عطف على قول لم يصف فنصبت (قوله أم هذا) رجع هو في قطعها ،
وقوله أو هذا راجع بقوله أو قبل (قوله لأن ذلك) أي لأجل ذلك (قوله مسألة واحدة) قد
تخالفه حتى للمعري فإنه بعد أن ذكر الأصح ومساوئه من وأنشأ أفضل أن يجر مريضه فلا
ويسم من ركعتين ه وهو صريح في أن الأول الأفضل قبلها لأجل مطاهاها ، وقد يجب بأن
كون الثالث يقول لأفضل قبلها صلاة لا يسيء ماد كره لأنه من رجع قبلها فلا من قوله لم أر
من رجع شعر شيء رأى من قال به هذا وقوله وكأنه أراد أن أصبح أو توجه الخ يستصحب أن كونه أرد
ما هذا أو هذا لا يكون مقالة واحدة وفيه تأمل فإن مدد الحجة بين هذين الأمرين والتخير بينهما

(قوله أو كانت مقصورة)

لا حاجة إليه

أصل بينهم أنه لا فرق بين من يكون في جماعة أو مسرد ويظهر أن يقال إن شدتها في جماعة ولو قطعها وتوصاً لا انفرد ، فالنصي فيها مع الجماعة أصل وإن ابتدأها مسرداً ولو قطعها وتوصاً نصلاًها في جماعة أو ابتدأها في جماعة ولو قطعها وتوصاً نصلاًها في جماعة أو ابتدأها مسرداً ولو قطعها وتوصاً نصلاًها مسرداً فصنعها أصل ، وعمل حوزة قطع التريضة مأمون بقولها فإن صاق حرم مثلاً بحر حها عن وقتها مع قدرته على ذاتها فيه كما حرمه في التحقيق ونقد في المجموع عن الإمام ، وقال إنه معين ولا غير أحدنا خاصة وإن جعله في الروضة وحها صعباً ، وهو عم ميت وصلى عليه ثم وحده له ، كالحكم يمدحه كتم الحلق وحكم الصلاة عليه حكم غيره من الصلوات ، وقول ابن حبران يس لحاصر أن يقيم ويبتلى على لسانه مردود قيل حيث لم يكن ثم عسره وإن تمكن توحجه بأن صلته لاسمى عن الإعادة وليس لها وقت معين يكون بعده قضاء حتى يقعها لحرمته بأن وقت الواجب فعلها فيه أصبه من لدن فتعين فعلها قبله لحرمته ثم بعده إذا رأى إساءة لاسقاطه العرص على أن عاربه أولت تأم في حاضر أي أو مسافر وأحد للء حاف لو توصاً فانتته صلاة الحاضر فهذا لا يسم عداً خلافاً لأبي حنيفة . أما إذا كان ثم من يخص به العرص فليس له اليمين لعلها لأنه لا ضرورة به إليه انتهى هذا والأوجه حواز صلته

مقابلة واحدة ، وما يتو كرهه مسألة واحدة يد كان بعضهم يقول من فيها صلاة أفضل ، وبعضهم يقول إن قطعها أفضل وهو لم يستطع ، ويمكن أن يقال إن في المسئلة أوجها . منها أن قطعها أفضل . ومنها أن قطعها أفضل . ومنها غير ذلك وهو ضعيف ويسبق الأولان وأحدهما لا ينعيه هو الأصح . والحاصل أنه يحمل عبارة النووي في أنه يقول ما عدا بوجهين الأولين ضعيف ، وأما الأولان فأحدهما هو الأصح لكن لم يحررنا شرح خصوص لأصح منهما (قوله أفضل) خلافاً لحجج (قوله في جملة) ما عدا ذلك كانت الثانية مفصلة ، وبني خصصه بما إذا سبوا أو كانت الثانية أفضل من الأولى (قوله فإن صاق) أي عمى بعض كالمه حجج سكن قال قم عن الشارح أنه مال من أن أراد صبي وقت عن وقوعها أداء حتى لو كان إذا قطعها ونوصاً أدرك ركعة في الوقت قطعها ، واستدل على ذلك بعبارة الشري في ذلك ، وما يقوله سم عنه يفهم من قوله مثلاً الخ (قوله صعباً) في شرح الإرشاد شجها وسأله به لم أنه لم يسمعوا إلا من حيث أن مقتضاه حوز قطع الرخص مطلقاً من غير فرق بين التيمم وغيره قبل صبي الوقت ثم رأيت في الاسعاد أشار إلى ذلك اه (قوله ولو سمعت) قال سم عني حجج ولو تيمم ويتم البيت وصلى عليه بحيث لا تسقط الصلاة بالتيمم دفعه ثم وجد أنه نوصاً وصلى على وجهه وهو يتوقف على نبش البيت وغسله حيث لم يتغير فيه بغير وقا من يسعى أب لا سوف وقدم عن شرح ما قد يقتضي خلافه اه . أقول وأغرب ما تقدم عن حجج وقد يؤخذ ذلك من كلام المصنف في الحائر حيث قال متى دخل لا غسل وجهه وشمله ثم يتغير (قوله كسبهم حتى) أي فإن كان في محض يغلب فيه فقد ائتم أو سبوا فيه لأمرين فلا يحد ولا وجب عليه والصلاة عليه (قوله وقول ابن حبر) هذا قد يشعر أنه يعقل له فيه ولم يظهر فيه ذلك فظاهر أنه كلام مستأنف قصد به بيان حكم ييمم الحنفي (قوله حيث) صرف لقوله مردود (قوله بأن وفيها) صفة مردود (قوله قبله) أي الذين (قوله حوازي صلانه) أي التيمم

(قوله وحكم الصلاة عليه
حكم غيرها) وهم من
إطلاقة محبة الصلاة عليه
بالتيهم للمسافر والحاضر
شعره، ولما كان ابن
خيران يخالف في ذلك
بالسنة للحاضر رد
بكلامة وردة فانصح بإرد
كلام ابن خيران عقب
هذا، واندمع ما في حاشية
الشيخ هنا (قوله قيل
حيث لم يكن ثم غيره)
القاتل لهذا قيل هو
الشهاب ابن حجر فان هذه
عبارته في التحفة ابن قور
الشيخ به لكن في سياق
الشح له على هذا الوجه
وحكاية جميعه بغير مع أن
الضعيف عند الشارح
إنما هو تقييده بقوله حيث
لم يمكن ثم غيره نظرا لتخ
وصدر عبارة الشهاب
بـ كور وقول ابن خيران
ليس الحاضر أن يتهم
ويصلى على الميت مردود
حيث لم يكن ثم غيره وإن
يمكن نوحه الخ

عليه مطلقا وإن كان ثمس يحسن الترخص به ، ويصن اليمم سلامه من صلاة سقط به رؤيته
فيها وإن عم بطله قبل سلامه لصعته رؤيته الماء وكان مقصي إعمال بطلها لكن حائضه
لحرمتها ويسم الثانية لأنها من حملة الصلاة في التوب وبعت منها عند عروض الماء ولو رأب
حائض متعممه لفقد الماء وهو تعامله برع وحويا لظلال طهرها حيث عم رؤيتها لا إن
رآه هو ولا يجب رعه سقاء طهرها خلافا لصاحب الامور ولو رأى ماء في أثناء قراءة قد سمع
ها بطل تسمه بالرؤية لا فرق في ذلك بين أن يسوى قراءة قدر معلوم أم لا لعدم ارتباط بعض
بعض كما قاله الروباني (و) الأصح (أن المستحسن) الواحد بماء في صلاه الذي لم يسو قدر
(لا يجوز ركعتين) لأنه لأحب واليهود في السور فإعادة عليهما كافتتاح صلاته بعد وجود الماء
لافتقارها إلى قصد حديد ثم نو وحده في ثالثة أيها لأنها لا بعض كما قاله القاضي أبو الطيب
والروباني والثالثة مثال لما فوقها له حكمها (إلا من نوى عددا)

(قوله ولو رأت حائض)

أي من انقطع حيضها

(قوله الذي لم يسوقدرا)

لأنه من ذكره ها خلافا

لما في حاشية الشرح لأنه

سيعر من حكاية الشرح

للقال أن المستثنى

والمستثنى منه كل منهما

مسئلة مستقلة لما خلاف

بخصوص صورة قول المصنف

لا يجوز ركعتين أنه لم

يسو قدرا كما مسؤره به

الشارح وصورة قوله إلا

من نوى عددا عكس

ذلك

(قوله عليه) أي أبيت (قوله مطلق) أي في محل يعل فيه فقد الماء ثم لا لكن إذا لم سقط
الصلاة بعده وكان ثم من سقط بعده وجب على من سقط فعله وصحت من لا سقط بعده
كساقاته (قوله سقط به) أي اليمم (قوله ويسم الثانية) قال حج بعد ما ذكر لا سحود
سهو تذكره بعده وإن قرب الفصل لفصله حب بالسلام صورة وإن بان بالعود لوحظ أنه لم يخرج
به اه ومثله في حاشية شيخنا الرادى وفي من بعد اغنى وهو مفهوم من كلام الشارح أيضا حيث
اقتصر على التسمية الثانية وبه عم ما في كلام شعب العلامة النورى من الوقوف في كلام حج
رحمه الله وبقى ما لو تذكر فوات ركبن بعد سلامه هل يأتي به أم لا فيه نظر والأقرب أنه إن قصر
الفصل أتى به وإلا فلا لأنه كأنه لم يخرج منها (قوله سقاء طهرها) قال حج لأنه لا بد من الماء إلا رؤيتها
دون رؤيته اه . وكتب عليه سم قوله لأنه الخ صاهر كلامهم أنه لا يبرمه إعلاما بوجود الماء
ووجهه أن طهرها باقية ووضوءه حار وفيس ماها أنه لو اقتدى بتيمم يسقط صلاته بالتيمم وقد
رأى هو أعنى المأموم الماء قبل إحرامه به دون الإمام صح اقتداؤه وم تكن إعلامه بوجوده
لأمر اه أقول : وفيه أنه قد يقال إن الظاهر من كلامه أنه رأى بعد إحرام الإمام وقبل إحرامه
هو فإن كان كذلك فلا وجه للتردد لأن الإمام لو رأى الماء لم تسقط صلاته ويصح لاقتدائه به مع
العم بأنه رأى الماء فأى فائدة في إحرام المأموم له بأنه رأى الماء ثم إن كان التيمم في إحرامه
راجعا للإمام على معنى أنه قبل إحرام الإمام رأى المأموم الماء اشبه السؤال (قوله قد تيمم) أي
أن كان حسا (قوله لعدم ارتباط بعض ببعض) قال سم على الجهة قد يؤخذ منه عدم السطلان
إدراؤه في أثناء حمله يرتبط بعضها ببعض مبتدأ أو حرا اه . أقول . قد يجمع هذا الأحاد ما أراد
بالإسناد أن لا يعتد بما فعله قبل رؤية الماء واقتصر عنه وذلك إما يكون في الصلاة دون غيرها
(قوله الذي لم يسوقدرا) هذا التقيد لا يثبت قول المصنف الآتي إلا من نوى عددا وكان
الأولى للشارح بقية من على إطلاقه (قوله لا يجوز) أي لا يجوز له ذلك لما عدل به الشرح
(قوله في ثالثة) أي أن وصل إلى حد تحريمه فيه القراءة وذلك أن كان للقمام أقرب من كان
يصلى من قيام وأن يستوى حسب وإن لم يشرع في القراءة إن كان يصلى من جلوس ونقل عن
العباد ما يرويه (قوله إلا من نوى الخ) قبح أقول : استثناء هذا من عدم مجاوزة ركعتين بقادر
منه أن المثلث به مجاوزتهما فلا يثبت من العدد المسمى على ما شمل الركعة فتأمل اه وقد يقال

أى شيء وبوركته كما هو اصطلاح الفقهاء فلا اعتراض عليه اصطلاح الحساب غير سديد (قوله)
 كاسر من الاعتقاد منه على ما نوه ولا يريد منه زيادة كافتتاح صلاة أخرى بعد وجود الصلاة
 لافتتاحها إلى قصد جديد وبور أى الصلاة فى ثبوت صوابه بوصفها على حود بقرينة وهو الأصح
 كما قاله الثوري ومقابل الأصح فى الأول أنه شورى ركعتين مما شاء وفى الثاني أنه لا شورى ركعتين
 ثم شرع فى الحكم الذى وهو ما يفسحه التيمم فقال (ولا صلى تيمم غير فرض) سواء أكان
 سميعة عن حدث أصغر أم أكثر وسواء أكان لفرض أم بغيره وسواء أكان بعد ثم صيب، نعم
 لو تيمم بفرض ثم لم يمسك به الفرض لأن صلاته من كل صححة فى التحقيق عملاً بالاحتياط وفى
 حقته فى الموضوع وسواء أكان الفرض أد، أم قضاء سوله تعالى «يدغم إلى الصلاة» - أى قوله
 فيتمموا فاقضى وحب الظهور بكل صلاة خرج الوضوء سنة فى التيمم على مقتضى ولا يروى
 السهقى بإسناد صحيح عن ابن عمر قال «تيمم لكل صلاة وإن لم يحدث» ولم يرواه إلا فى
 عن ابن عباس «من السنة أن لا صلى تيمم واحد ولا صلاة واحدة ثم يحدث الثانية تيمم»
 والآلة فى كلام الصحاح تصرف إلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم قوله صلى الله
 عليه وسلم «أبى أذكر كفى الصلاة بيمين وصاليت» يدل عليه ولأنه شهادة صرورة فتشترط قصرها
 لا بد لولا غير سوله ولا يؤدى تيمم غير فرض كان أولى ليشمل الفرض والتلواف والصلاة، لأن
 سور لو غير بدت لورد عليه يمكن لمرأة حلها مرر متعددة تيمم واحد فإنه حائز مع كل
 مرة فرض عليها وعبارته حشد تقضى عدم ذلك وليس صحيح تخلاف ما عر به فإنه سام من
 هو سكتة مستطع وكأنه قال ومن بوى عدد تخه (قوله فتممه) أى حوزر والأصل قطعه
 ليصلية بوصفها كما يفهمه قوله كاعتراض وما من من صلاته على وجه (قوله تفرقة) أى الطواف
 فيبوصاً وبأى بقية طوافه لأن لمؤالاة منه سنة (قوله سواء) كان بعد ثم صيب (أى ووجه
 ذلك فيه أنهم أخذوا صلاته باعتراض حيث لم يحوزوها من فعود ولا على الدابة فى السفر بغير القعدة
 ويؤخذ من ذلك أن السبى والمخول لو هما صلات وأراد الذى قضاء ما فات بعد بوعه وذهنون
 قضاء بعد بفاعه عملاً بالسنة فهما وحدهما التيمم لكل فرض مع وقوعه فلا يلهى لليلة السابقة
 (قوله ثم بلغ) خرج به ما لو سعى فى ثنائها فتممها بذلك التيمم به حج بالعمى وفى فساوى مر ما ووجه
 (قوله لأن صلاته تل) رد م على مهب بعد ما ذكر وبما صحت بية فروض مع أنه لا يستتبعها
 لأنه بوى فرضاً وإرادت الزيادة وفارق ما لو بوى اسفحة النهار خمس ركعات لأنه لا يتصور معه
 اسفحة كله ولا معه شرح الإرشاد لنسبها به وقضية قوله وبما صحت بية فروض مع أنه
 لا فرق فيما بوى فروضاً من إمكان صلاة كل منها وقت البية يكون بعضها أداء وبعضها قضاء
 وبين ما لو أمكن فعل بعضها وقت السنة دون بعض كما بوى التيمم لمؤداة وأخرى لم يدخل وقتها
 وقد يفهمه قوله أيضاً لأنه لا يتصور معه اسفحة كله ولا معه (قوله لكل صلاة) بطلاقة يشمل
 الفل وعبارته حج ولأن الوضوء كان يحل لكل فرض ففسح يوم الحديق فى التيمم على
 الأصل من وجوب الظهور بكل فرض به وهو صريح فى السج ولا يفهمه قول الشارح خرج
 الوضوء بالسنة بل قد يفيد خلافه وهو أن السنة يثبت عدم وجوب الوضوء لكل فرض فتكون
 محصية لآلته (قوله يدل عليه) وجه لدلالة أن عموم قوله أم أذكر كفى الصلاة الخ يشمل
 ما لو كان ميمماً قبل (قوله حشد) أى حين ادعى يؤدى من صلى وقد يقبل مسئة يمكن
 الحليل مستثناة فلا ترد نقضاً.

(قوله أى شيئاً وبور
 ركعة) كلام مشتبك
 إذ هو حاصل جوابين
 مشتبك فلا يصح أحد
 أحدهما غابة فى الآخر.
 والحاصل أنه لما اعترض
 على المصنف فى تغييره
 بالعدلية لا يشمل الركعة
 سلكوا فى الجواب عنه
 مسكين ففهم من سلم
 الاعتراض قول لفظ عدد
 إلى لفظ شيء ومنهم من
 منع الاعتراض بأنه مبني
 على طريقة الحساب وأن
 طريقة الفقهاء تخالف
 ذلك على أن هذا
 الاعتراض كما قال بعضهم
 لا يأتى من أصله حق
 يحتاج للجواب عنه إذ
 كلام المصنف مفروض
 فى الزيادة على الركعتين
 بدليل الاستثناء كنه
 إنما يأتى إن حسب
 الاستثناء هو حقيق
 وتقدم فى الحاشية قبل
 هذا أنه من كذلك وأنه
 مسئلة مستقلة (قوله أم
 لعقد ماء) كأنه سقط
 قبله لفظ وسواء أكان
 لمرض لأن هذا ليس
 قبيحاً قبله

ذلك عديته أنه لم يندحر في العارء ماسوى الصلاة من حكمه مكتوب عنه وليس عصره ، ولا تجمع بين الجمعة وحظتها تيمم واحد كما رخصه وهو لعمري لأن الخصة وإن كانت فرض كفاية قد التحقت بفرائض الأعيان لم يقبل بها بدل عن ركعتين والصحيح لا يقطع النظر عن مقايده وإعفاء جمع بين الخطبتين تيمم واحد مع أهمها فرضان لكونهما في حكم شيء واحد وعلم من ذلك أن الخطيب يحتاج إلى تيمم وأنه لو تيمم للجمعة فيه أن يحسنه ولا يصلى الجمعة به وأنه لو تيمم للجمعة لم يخطب فيه أن يصلى به الجمعة وإن كانت دون ما يفعله به ما تقدم من أنها أختت بفرض العين وشعر كلامه لتيمم للحاجة عند غزوه عن الماء إذا غردت حديثه عن الحديث فإنه لا يصلى به غير فرض كما مر في باب أسباب الحديث ولو تم عن حديث كبر ثم أحدث حدث أصغر انتقض ظهره لأصغر لا لأكبر كما لو أحدث بعد غسله فحرم عليه ما يتخير على الحديث ويسمى بجمعة عن الحديث ، ألا كبر حتى يجد الماء فلا مانع ولو غسل حسب كل بدنه سوى رجليه ثم فقد الماء وحصل له حديث أصغر وعم له ثم وجد ماء يركب رجليه فقط تعين له ولا سئل بجمعة ولو تيمم أو لا يخدم غسله ثم أحدث وسمه له ثم وجد كافيها بطل بجمعه ونحوه للرجل جماع أهله وإن علم عدم الماء وقت الصلاة فسمم وبصلى من غير إعادة (ويصل) مع التريضة وسومها بجمعة (ماشاء) لكثرة الوافق فشد المشقة بإعادة التيمم

(قوله في باب أسباب الحديث) في وفي صدر هذه السوادة (قوله بطل بجمعه) أي الأول كما صرح به الخطيب

(قوله الجمعة وحظتها) أي ولا بين خطبتين في محبين كما هو حسب في موضع ولا يصح فيه ثم انتقل الآخر وراد الخصة لأهله وفيه كلام لعمري (قوله على الحديث) أي من صلاه ومطواف ونحوها بخلاف ما لا يتخير على الحديث حدث أصغر من فرائض ومكت مسجدا ولا يحرم لفاء ظهره بالنسبة فلا يحتاج لتيمم آخر ما لم يفرص له حياته (قوله ويسمى بجمعه) أي بغير القرآن ويمكث في المسجد بهذا التيمم (قوله يجد الماء الخ) وعليه قد أراد صلاة النافذ وبوصف لم لم يحتاج للتيمم حيث كان بجمعه عن حديثه لعمري نصف الوضوء وكذا لو كان سممه عن الحياة لعقد الماء ثم أحدث حدثا أصغر فيممه بنية رول مانع لأصغر وصلى بذلك التيمم الوافق بقده سممه بالنسبة للحديث الأكبر (قوله ولا سئل بجمعه) أي فيصل به ماشاء وبصلى به الفرض إن لم يكن صلاه بذلك التيمم قبل (قوله بتمام غسله) أي بأن كان معه ماء يركب به وسمه له شيء للحديث (قوله وجد كافيها) أي الحديث الأصغر والحاجة (قوله بطل بجمعه) ولا فرق بين هذه والى قبلها وأن اتروا التيمم الأول وهو الذي عن الحاجة كما صرح به الخطيب الشريف وعادته ولو غسل نحو حسب جمع بدنه إلا رجليه فقط تعين له ولا يستل بجمعه ولو تيمم أولا فتمام غسله ثم أحدث وتيمم له ثم وجد كافيها بطل بجمعه الأول وهذا كله على أن الصمير في قوله كافيها للرجلين ولا يتعين ذلك من يجوز أن الصمير فيه رجع لحديث الأصغر والحاجة كما قدمناه و بطلان التيمم حيث ظهر لوجود الماء (قوله وإن علم الخ) هذا ظاهر حيث كانا مسبحين بالماء وإلا لم يجر له جماعها كما مر لما فيه من التصرح بالحاجة ولو يرتب عليه من بطلان بجمعه إذا علم أنه لم يجد ماء في وقت الصلاة هذا وقد مر أنه لا يكف الاستحاضة من الذي لأنه يصعب شهوته فيعني عنه لكن بالنسبة للجماع لا لما أصاب بدنه منه أو نوبه وعليه فهو عم أنه لا يجد ماء يغسل به ما أصابه منه بعد الجماع فيسبى حرمة إذا كان الجماع بعد دخول الوقت لا قبله فلا يحرم عدم محافظته بالصلاة الآن وهو لا يكف بحصول شروط الصلاة قبل دخول وقتها .

لها تحف الشروع في حكمها كما خفف ترك القيام فيها مع انفسه و ترك استقبال القبلة في السفر
ولأنها وإن تعددت في حكم صلاة واحدة بدليل أنه لو أحرم ركعة فله أن يجعلها مائة وبالعكس
ولو قدر أن يتم كل صلاة يدخل فيها كائنه أن يجمعها مع فرض أو ابتداءه بشك أو ذكره الروياني
إدعى في الحقيقة نيل والفرض إنما هو إتمامها كافي حجب الفعل ووصله بيمين مكتوبة مسرودة أو في
جماعة ثم أعدها في جماعة من حر ذمه جمع بين فرض ونية أو صلاحها حيث يرميها أعدها كمر بوط
ثم أعدها به حر أو يثبت له نية على أن فرضه المعده وهو الأصح لا يقال لأولى أن يها فرض
والفرض لا يجمعان بيمين واحدة لأنما يقول هي كائنية من خمس يجوز جمعها بيمين وإن كانت
فروضا لأن الفرض بالذات واحد ويؤخذ منه أن مصلى الجمعة باليمين لو لم يرمي إعادة الظهر صلاحها
بذلك التيمم كما تقرر (والندب) بالمعجمة (كفرض) عينة (في الأظهر) على النادر مساو كما به

(قوله بدليل الخ) هذا التوجيه لا يثبت في غير الفعل مطلقا كالأرواب (قوله أن يجمعها الخ) وعليه
ولو أنزلها بعد الشروع فيها فهل إذا أعدها جوزه له أن يجمع بينها وبين فرض آخر أولا فيه نظر
ولأقرب الأول لأنه وإن وجب إعادتها فهو مريب في إتمامها سكن في حجب ما منه ثم إن قطعها
أي الدقة التي يترتب إتمامها بنية الإعراس ثم أراد إتمامها احتمل وجوب التيمم لأنه بالاعراض
عن النية صيرها كالعرض لستعمل ومنه ما يورد سورين في وقتين فيحتمل وجوب التيمم لسلك
لأنهما لا يسميان الآن فرضا وحدا هو وقياس ما ذكره فيما يقطع بنية الإعراس ثم أراد أن يسمي
أنه لو أنزلها ثم أراد إعادتها وجوب التيمم .

(قوله بدليل الخ) هذا
تعليق للسفر من حيث
الجهة وإلا فهو خاص
بالنيل المطلق

فروع حكم للفرض وأحرم به ثم بطل أو شططه فوجه حوار إعادة ذلك الفرض لأنه لم يؤت به
العرض خلافا لما نقل عن بعض شراح الحاوي (قوله حر أيضا الخ) ومثل ذلك ما لو تيمم ثم نزل
فيه وحواله وصلى ثم نزل إلى محل بعد فيه القدر أو يستوى فيه الأمران فله إعادتها بذلك
التيمم الأول سواء على أن العبرة في سقوط النقاء بحمل الصلاة وهو لا يعتمد لا بحمل التيمم (قوله والندب
كفرض الخ) قال في شرح العنا كالأبرشي في أنه كله فرض واحد وإن اشتمل على ركعات متعاقبة
فيما يظهر لأنه مع ذلك سمى صلاة واحدة متدورة فم يرمي بركعة التيمم بركعة الفصل ويحتمل
خلافه أنه وفان مر إنه شيء الاحتمال ليس بعدا فانظر سنة الظهر الأربع القليلة أو المعدلة
م على حجج أقول قوله فلم يلزمه الخ هو للمعتمد وعمله في غير التراويح ما لم ينذر أنه يسلم من كل
ركعتين فإن نذر ذلك وجب لكل تيمم سواء بركعة واحدة أو بركعتين لأنه أحرجها بسدر السلام
من كل ركعتين عن كونها صلاة واحدة وثم التراويح فلا يعقد نذر السلام فيها بوجوبه شرعا
وواجب لا يعقد بركعة وعنده فيمكن الفرق بين التراويح حيث صحح أن يصليها كلها بيمين واحدة
على ما في فتاوى حج و بين الوتر مثلا حيث وجب تعدد التيمم فيه بأن الوتر مثلا لا نذر السلام
فيه كان الحسن متصوفاً من التزمه فوجب العمل بمقتضاه لكونه من فعله والتراويح لم يكن
السلام فيها معتبرا فصالحه مع صديق اسم الصلاة عنها حسنت على أصح من عدم تعدد التيمم بها
بصدق عليه اسم الصلاة الواحدة وقوله فانظر سنة الظهر أقول: الظاهر في سنة الظهر في النذر
أنه يكفي فيها تيمم واحد كالأبرشي صورته كأن يقول لله عني أن أصلي سنة لظهر لقليلة وللعدي

مسلك وحب اشترع فلا تجمع بينه وبين فرض آخر يسمى أداء كان وقضاء والثاني لا لأن وجوبه لعرض فلا يلحق بالفرض أصالة فيه ما ذكر (ولأصح حجة حائز) أو حائزين أو واحده كما فهم بالأولى (مع فرض) بتمام واحد ولو تعينت عليه بأن لم يحضر غيره بعدم كونها من حسن فرائض الأعيان وإنما تعين القيام فيها مع القدرة لأنه معظم أركانها وتركه يحوي صورته واشتد لا تصح لأنها فرض في الجملة والفرض بالفرض أشبه. والثالث إن تعينت عليه فيصير فرضاً وإلا فكأنه (و) الأصح (أن من سعى إحدى الخمس) وإن يعلم عسها وحب عليه أن يصلي الخمس اتبهاً ذمته بيقين وإذا أراد ذلك (كفاه بيمين لمن) لأن الفرض واحد وماعداه وسيلة وقوله لمن متعلق بكفاه إذا أصر في العمل أصغر فادفع ما قيل: إن عذره يوم أنه يكفيه بيمين إذا بوى به الخمس وليس بمراد. والثاني بحسب خمس تسميات لوجوب الخمس وهو برتد هل ترك ضواف فرض أو صلاة من الخمس صلى الخمس وطاف بيمين واحد وحده وماعداه وسيلة وقوله لمن شئت أنذر صدقة ثم عتقت أم صلاه أم صوماً قال العمري في فتاوى به تختم أن يقال عنه إيمان نعمتها كمن سعى صلاة من خمس ويحتمل أن يقال عهد بخلاف الصلاة لأنها سقيا هناك وجوب الكل عليه فلا يستدعي إلا بالتقنين وهما بقا أن الكل مترك عليه وإعنا وحب وحدة واشتدته فيجهد كالفساد والأواني اهـ والراجح الثاني ولو جهل عدد ما عليه من الصلوات وقال لا ينقص عن عشر ولا يرد على عشر من لزمه عشرون ولو سعى ثلاث صلوات من يومين ولا يرى أساليباً مختلفة أو ثلثان من حبس واحد

(قوله فادفع ما قيل)
لا يلحق أن الإيهام لا يندفع
بذلك.

ونكوى للنية تسم واحد وإحرام واحد على كلاله رمي خلافاً حجج رجبهم الله وكسة التهنير الصبحي وإن سعى من كل ركعتين وأما التراويح فتبلى بحسب أن تسم فيها بكل ركعتين بوجوب السلام فيها سكر قل عن فتاوى حجج أنها كالوتر فتكتفى لها بيمين واحد لأن اسم التراويح يشملها كلها فهي صلاة واحدة وهو ظاهر قال حجج في التراويح وبها سأنس به فلا كنفاء تسم واحد للتراويح قولي في شرح العباب والظاهر أن القراءة كهذه الحارة فإن فرض نعيمها أي القراءة خوف نسيان فهل يستباح منها بيمين لها ما نواه وإن بعدت الخمس أو ما دام المجلس متحداً أو ما لم يقطعها بسبب الاعتراض كل عمل والذي يفسد الحدث ولا يقال إن قراءة كل آية فرض فيحتاج إلى بيمين آخر لما فيه من اشقة التي لا تنطق هـ (قوله بالأولى) أي في الحائزين والواحدة (قوله لأنها فرض في الجمعة) نصية هذا أن الخلاف حار حتى في الحارة الواحدة فليس له أن يجمعها مع فرض آخر مطلق على الثاني ولا إن تعينت عنه على الثالث (قوله كفاه بيمين لمن) أي ويشتد في السنة أن يقول نويت استباحة فرض الصلاة أو الصلاة التي سبقتها من الخمس في يوم كذا مثلاً فوعين صلاة من اليوم لدى سعى الصلاة فيه كأن بوى استباحة صلاة التسبح مثلاً لم يكن له أن يصلي غيرها به من صلوات ذلك اليوم لاختيار أن المسألة ليست عليه فلا يكون متبيحاً في بيته لفرض (قوله والراجح الثاني) قول الشارح في باب التبرقعات قول المصنف وأن يعلمه شيء الخ بعد مثل ما ذكر من احتج ولم يظهر له شيء وأنس من ذلك بالآوجه وجوب الكل إذا لا يتم له الخروج من واحده تقيماً للامتثال لكل وما لا يتم لواحد إلا أنه فهو واحد (قوله لزمه عشرون) أي صلاة.

وحب عشر أيضا فله انسان في فتوبه من وإن سى أرعا من يومين ولا يدري أنها محتقة أو من
 حبس واحد أو حبا أو سارمه صلاة يومين وكذا في السبع والنهار من يومين وثما الثلاثة من
 ثلاثة أيام لا يدري أنها محتقة أو متعقة فانه يقضى ثلاثة أيام وكذا أربع وأحسن من ثلاثة أيام
 (وإن سى) صلاتين وعلم كونهما (مختلفتين) كعصر ومغرب سواء أعلم بهما من يوم أو يومين
 فإن شاء (صلى كل صلاة) من خمس (بيمين) فيعلى لخمس خمس سمات وهذه طريقة من
 القاص (وإن شاء) سمح مريين وصلى بالاول (من اليمين) (أربع) (ولاد) كالصبح والظهر والعصر
 ومغرب ولولاء مثال لافيد (وثلثي) من اليمين (أربع) يس منها السق بدأها) كالظهر
 والعصر والمغرب والعشاء وهذه شرع لاند منه فيخرج من عهدة ما عليه يقيم لصكونه فاصلى
 الثلاثة المتوسطة وهي الظهر والعصر والمغرب مريين بيمين فإن كانت العاقباتان في هذه الثلاثة
 فقد نذرت كل واحدة منها بيمين وإن كانتا الصبح والعشاء فقد نذرت الصبح باليمين الأول والعشاء
 بالثاني وكذا لو كانت إحدى الساتين إحدى الثلاث ونذرت الصبح أو العشاء وهذه طريقة
 ابن عداد وستحسبها لأصحاب وفرعوا عليها وفي صدق ذلك عداها منها أن نصرت للمسي في
 المسي فيه وتريد على الخاص عدد المسي ثم نصرت للمسي في نفسه وتسقطه من الخاص وتبقى
 بعد الباقي في سائر صلاتين نصرت نين في حصة يحصل عشرة ترد عليه اثنين ثم نصرت
 فهي وسقط الخاص وهو أربعة من انى عشر يبقى ثمانية ونقتم أن اشترط أن يترك في كل مرة
 ما بدأ به في المرة قبلها (أو) سى صلاتين وعلم كونهما (متفقين) ولم يعلم بهما كعصر من
 ولا يكون ذلك إلا من يومين (صلى الخمس مريين بيمين) يخرج عن العهدة منقن وكفى هن
 بيمين وإن قيل لاند من عشر بيمين فإن شئت هل هامستقن أو عداها أحد بالأخوند وهو
 الاتفاق ولو تذكر النسبة بعد صلاته الخمس .

(قوله ولا يدري أنها)
 محتقة أو من حبس واحد)
 يعنى كل اثنين منها من
 حبس واحد .

(قوله وحب عشر) أى عشر سمات (قوله صلاة يومين) أى عشر بيمين أيضا (قوله فانه
 يعنى ثلاثة أيام) أى ثلاث سمات (قوله وهذا) أى قوله لس مس الح (قوله لاند منه) أى
 وباحتاج ذلك حرم عليه ولم يفتد صلاته ثم رأيت الشيخ عميرة صرح بالخبر أى والأص عدم
 الاعتقاد (قوله وهذه طريقة من عداد) هى قوله وإن شاء بيمين مريين (قوله منها أن نصرت
 للمسي في المسي فيه الح) أى ومسا أن يقال بيمين عداد للمسي ويصلى بكل بيمين عدد غير
 مسى يزيد واحد فبى صلاتين بيمين بيمين وعلى بكل بيمين عدد غير مسى وهو
 ثلاثة زيادة وحده فتصير الحجة أربعة بكل بيمين وتجويعها ثمانية ومسا كما في شرح الروض أن
 تزيد في عدد المسي فيه ما لا ينقص عفا بى من مسى فيه بعد اسقاط المسي وتقسم المجموع
 صحيحا صحيحا عليه في مثل المسي انسان ترد على المسي فيه ثلثه وهي أول عدد بوحده
 لشرط المذكور والمجموع وهو ثمانية ينقسم على الاثنين صحيحا وعلى العشار كلها
 بشرط أن يترك في كل مرة ما بدأ به في مرة قبلها كما عرف (قوله في سائر صلاتين الح) أى
 وفي سائر ثلاث صلاتين نصرت ثلاثة في حصة خمسة عشر ثم تزيد عدد المسي وهو ثلاثة
 نصير الحجة ثمانية عشر تسقط مس ثمة وهي الخاص من صرت مسى في نفسه تبقى تسعة ومثله
 يقال في سائر أربع (قوله بيمين) ولا يكتبه نعم بالطريقة السابقة على هذا التقدير لجواز
 أن يكون السبعان صحيحا أو عداها وهو إما فع وحادا منها .

لم تحب عليه إعادتها كما رخصه في المجموع وإن نزل بعضهم عنه خلافه (ولا يقيم تعرض قبل وقت فعله) لقوله تعالى - إذا قمتم إلى الصلاة - الآية ، والقيام إليها إنما هو بعد دخول وقتها ، خرج الوضوء بالليل وبقي التيمم على صفة - وقوله صلى الله عليه وسلم « لا تجتمع في الأرض مسجدا وتراهما ظهور » ثم ذكر كسب الصلاة تمت وصيت « وأما قبل الوقت مستحب عنه في صحيح كمال وجود الله ، ولأنه يصح من معرفته دخول وقت يسا أو قبل كسب الزمان المعتبر به بینه ، ولو تم شاكاهه فيصبح وإن صادف الوقت ، ولا فرق في الرض بين زادا ، والنقص ، فوفت السعة بتدكرها ولو تذكر فاتتة تيمم لم يصح في حصره وعكسه حرمه وتيمم مع العصر مع المصير تقديمه عقب الظهر في وقتها فإن دخل وقت العصر قبل أن يصيب بصل التيمم ولا جمع روال السعة ومقتضى كلام الروضة أنه لو لم يدخل وقت العصر سكن بصل الجمع لظن انفصاله لا يصح عنه حتى يصل في حصة غيره وفيه وفيه السعي بإياه . قال من سري في شرح إرشاده اقتضوا على ، لأن التيمم بحول وقت ، والذي يذهب القياس أن السحر المتصل للسعة المانع من الجمع بصل التيمم أيضا لأنه مما عطف قبل وقتها ولكن التعذر بطلان التيمم لم يذكره الرافعي من كلامه يقتضي قتاده وإن خرج الوقت حتى يصل في مذكر صحيح . قال الرافعي وهو المواب ويظهر فيه الشيخ بأن التيمم إنما يصح تبعا على خلاف الناس ولأن ذلك يستلزم أن يسليح التيمم غير ما نواه دون ما نواه والأوجه ما حرم عنه من القري حرم ما لو تم لهاته قبل وقت الحاضرة فإنها صح به وخرج بالصلوات أنه لم يسبح ما سوى التسبيح غيره بدلا وهو ميسر ما سوى الصلوة إلى سوى التسبيح غيره ، وشمل الصلاة في سورة في وقت معين والحاضرة ودخل وقتها تقدم ظهر ليت من عسل أو تم وإن لم يكن . ثم ذكره التيمم فيه . وهو مراد العبد الواحدة وبأنه قد عسله أثناء أو تم الثلاث . قال بعض مشايخ السهر الذي سكن قول المحاربي في مختصره وقت حذره تمام الفصل وحب حذره وهو لأوجه . ووجه شخص بعد تيممه لجذره حذره أن يصل عليه بذلك التيمم لم يتم ، وهو ممنوع من زوال السحر بطهر للعصر في وقت العصر حذره في وقت السهر عكسه أيضا منه وفيها أصبه حذره ما لو تم للعصر (قوله لم يحب عنه إعادتها) والفرق بين هذا وبين وضوء لأحد أنه معصية ثم بإمكان إياه بالظهر المتيقن بإبطال وضوئه بالنس ولا كذلك هنا وأنه في وضوء لأحد مستترج السهر وههنا منزم بالصلاة ثم رأيت الفرق الأول في صحيح (قوله ثم صلى في حاصرة) أي وله كان التيمم قبل دخول وقت الحاضرة كما تسمى (قوله وعكسه) مرفوع والعاب أن حسن عكسه أو كان يصلي عكسه (قوله وفيه التعذر) هو قوله روال السعي (قوله بطل التيمم) معتمد (قوله والأوجه ما حرمه ما حرمه عليه ابن القري) أي من كسب القياس أن السحر المتصل للسعة لما عساه من الجمع يبطل التيمم (قوله فإنها) أي الحاضرة (قوله أنه ثم استباح) أي في السعة (قوله وهما) أي في مسئلة الجمع (قوله في وقت معين) أي فلا تيمم قبل مجئته (قوله فيه) أي الكسب (قوله وهو أراد العبد) معتمد (قوله بعد سعة) أي سعة الحجي (قوله حذر له) أي التيمم (قوله أن يصل عليه) أي سب (قوله ما قتاده) أي في ما لو تيمم لهاته ثم دخل وقت الحاصرة من قوله وخرج بالصلوات (قوله بعصر) متعلق بتأخير (قوله في وقت العصر) متعلق بقوله ويؤيد مع

(قوله ولو مات شخص بعد تيممه) أي التيمم

فيه أنه لا يصح لعدم دخول وقتها ، ولو يميم لتصوره فبطلت به تامة حار ، ووثيم للحظية بعد روال
صح أو قبله فلا ، أو جمعة قبل خطبة حار ، لأن وقتها دخل الرول وتقدم الخطبة إنما هو شرط
لصحة فعلها كما وثيم لمكونه مثلا قبل سر عوربه أو احتجاده في القبلة كما حار ، ومثل ذلك
ما لوثيم الخطيب أو غيره من تمام العدد الذي سمي به الجمعة (وكذا النفل المؤقت) كالرواتب
مع الفرض وثيم في كل وقت (في الأصح) قياس على الفرض وأوقات الفرض المؤقتة
مقرونة في أبوابها ووقت تحية المسجد دخوله له وصلاة الاستسقاء لم يدها جماعة لأصابع لها ويظهر
أن لمزاد في اجتماع نعمهم فإن أراد أن يصيبها مسردا يميم عند إرادته فعلها ، وظاهر أنه يباحق بها
في ذلك صلاة الكسوفين فيدخل لوقت لمزادها وحده بمجرد التعبد ومع الناس باحتياج معظمهم
وما اعترض به الموقف على الاحتجاج من أنه يرم عبه أن من أراد صلاة الحارة أو العيد في جماعة
لا يميم إلا بعد الاجتماع ولا قبل به يرد بالبرق إن صلاة الحارة مؤمنة معلوم وهو من فرع الفصل
إلى الذي والعيد وفيها عاود الصوفيين كما كسبه في يتوقف على اجتماع وإن أراد خلاف الاستسقاء
والكسوفين إلا لأهلية لوقتها معلومة فطرهها مسرعا عليه ، والثاني تخورقته لأن أمره أوسع
ولهذا احتار جمع بين نوافل وحرج المؤقت الذي المصطفى وما أخر سببه أنه فثيم له متى شاء إلا في
وقت الكراهة فلا تصح يميمه له ، والأوجه كما دله أن ركعتي أن يحمله فيما يد يميم في وقتها ليصل فيه
فوثيم فيه لبس من أن في سرده فلا يميم معه ولو يميم في غير وقت الكراهة ليصل فيه لم يصح .

(قوله فيه) أي في وقت الصبر (قوله ومن ذلك) أي مثل التيمم للجمعة قبل الخطبة في عدم
الصبر (قوله قبل وفه) أنار به أي أن الصبر في كلام المصنف بوقت الصبر ليس فيدا فتصح
ببينة استدحة منه الصبر البعدية قبل فعل الظاهر لدخول وقتها الرماني (قوله عند إرادته فعلها) أي
ثم له عن أنه أن يصيب معلوم أو صلاتها منفردا ثم أراد إعادتها مع الجماعة بذلك التيمم لم يمنع (قوله
ومع ذلك الخ) أنه أراد لخرجه معهم إلى البحر ، وحج حار التيمم إليها على الأوجه كما لا يميم
لتحية مسجد لا بعد دخوله اه شرح الإرشاد ، ومنه فهم قوله معهم أنه لو أخر عن موافقتهم في
الخروج إلى وقت عاب على منه اجتماع نعمهم في الصحراء حوار التيمم له قبل خروجه من بيته
منه ولا بشرط وصوله إلى الصحراء وهو وصح (قوله مؤمنة بعموم) اعترضه سم على حجج
في قوله مؤمنة بعموم الخ في ينظر فيه بأنه إن أراد أنه معلوم بالوصف بمعنى أن بدايته معلومة
بالوصف وهو فراع الفصل ، وسببته معلومة بالوصف وهو لدفع فلا يستدسه والكسوف كذلك ،
لأن بدايته الأولى معلومة بالوصف وهو استطاع له مع الحاجة ونهايته معلومة بالوصف وهو حصول
الشفاء وبدايته الثانية معلومة بالوصف وهو الصبر ، نهايته معلومة بالوصف وهو زوال التفسير ،
وإن أراد أنه معلوم بالتحصن عنى أن وقت بدايته وسببته معيّن لا يتقدمان ولا يتأخران فهو
ممنوع كما هو معلوم وقوله الآتي إلا لأهلية لوقتها معلومة قال عليه رب تريدونها غير معلومة
بالوصف فمنوع أو بالتحصن فصلاة الحارة كذلك فليأمل اه أقول ويمكن الجواب بأن
اللفظ لما كان وقته معلوما ، يعتبر العاقل وهو ما يريدون دفعه فيه بل مرة معلوم لكونه
موكولا إلى فعلهم ولا كذلك الاستسقاء ونحوه (قوله وما أخر سببه) كركعتي الإحرام والاستسقاء
ومن أراد السير (قوله أن محبة) أي محن قوته فلا يصح تسميته له

(قوله إن صلاة الحارة)
مؤقتة معلوم الخ (لا يجوز)
أن صلاة الحارة مؤقتة
معلوم أيضا وهو من التعبد
إلى الاستسقاء ولا فرق بينهما
وبين صلاة الحارة ، فإن
قيل : الاستسقاء غير معلوم
الوقت فقد يتقدم وقد
يتأخر . وما كذلك لدفع
بالنسبة لصلاة الحارة إلا
أن يفرق بأن الدفن
متعلق بالاختيار ولا
كذلك الاستسقاء ثم رأيت
الشهاب ابن قاسم ذهب
إلى نحو ذلك إلا ما ذكرته
أخرا

لا يقال هي مؤقتة أيضا بمقتضى ما يترتب فيصبح التيمم لها مطلقة ، لأنها بقول مراد « المؤقت ماله وقت محدود الطرفين ، والمؤقتة ليست كذلك لأن ماعد وقت الكراهة يريد ويستقصى في يتي أن منه ما يتعلق بالفعل وهو قد يريد وقد يقص ، ثم شرع في الحكم الثالث وهو وجوب التيمم فقال (ومن لم يجد ماء ولا ترابا) لكونه في موضع لب فيه ، أو وحده ومع من استعمله مانع من نحو حاجة عطش في الماء أو مداوة في البراء ممانعة من وصول الماء للمصوم ولم تمكنه تحصيله سحوا ما (ربه في حديث أن صلى الفرض) الأداء ولو جمعة لكانه لا يحسب من لأر يعني لأقسه حرمة الوقت لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فإن كان حسا وجب عليه الاقتصار على قراءة الفاتحة ، وصلاته متصفة بالصحة فتبطل بما يبطل به غيرها من بقية الصلوات وهو ممن أحدث كما هو نصه كلامهم خلافا لبعض المتأخرين ، ولا يشترط لصحة صلاته سبق الوقت بل إنما يقع عليه الصلاة مادام به نحو أحد السهورين كما قاله الأذري

(قوله لا يقال الخ) هذا

(قوله لا يقال) وورد على قوله ، ولو علم في غير وقت الكراهة ليصلي الخ (قوله هي) أي الدائمة انطقه (قوله ما يقرر) أي من أنه لا يتعدى في وقت الكراهة فكانها مؤقته مع وقت الكراهة (قوله ولم تمكنه تحصيله الخ) أي فإن تمكنه وجب ، ومنه يؤخذ أنه لو كان به حرج في يديه فصل وجهه ثم أراد التيمم عن حرجة اليدين أنه كلف بشيف الوجه واليد قبل أحد البراء لأنه إن أحده مع بل يديه صار كالبراء الذي انحود من الأرض فلا يصح التيمم به فتنبه له فانه دقيق . ويعني أن محل مكيفه بشيف الوجه منه شق في مهب الزرع ، من وقف فيه وحرك وجهه لأحد البراء من لهواء فلا لوصول البراء إلى جميع أجزائه وجهه في جهة المذكورة (قوله لا يحسب من لأر يعني لهضه) ويعني أن مثله ما لو علم محل يعلف فيه وحود الماء فلا يحسب من الأثر يعني لأنه إنما يصلي حرمة الوقت ونصى بعد ذلك (قوله لحرمة الوقت) متعلق بصلى فهو عية للتعبد مع قدسه فلهييد وهو الفرض وقوله مع قدسه وهو الأداء وقوله لنوله صلى الله عليه وسلم هو علة لقوله ربه أن يصلي الخ (قوله وجب عليه لا يقتصر على قراءة الفاتحة الخ) عبارة الشارح في شرح العباب بعد قول انصف نعم فقد انطهريين يقرأ الفاتحة فقط حتى في صلاة الفرض صها . قال في الإسعاد وهو بحق الفاتحة به حطبة الجمعة والسورة تبعية لمندورة كل يوم ساقط الطهورين يوما مكاله ، أر فيه ملا وقصة كلام الإرشاد نعم وهو متحة في آفة الخصة وفيه في السورة مندورة ردّد إد البدر سلك به مسك حائر الشرع والأوجه إلخافها مع قلها ،

إد مذكور في التردد خلاف الأصل اه قول ونقي ما يوافق بقصد القرآن مع الحدية مع القدرة على الظهارة باسم من تحرره التردد مع حرمة ذلك كالصلاة في النار المصومة ولا أحدا بما قالوه في الإحارة من أنه لو استأخره لقراءة شيء من القرآن في وقت معين وأحب فيه فقرأ وهو حب حيث قالوا لا يسحق لأخره لأن المقصود من القراءة التوب وقراءته لأثواب بها فيه بخر ، ولأقرب الثاني ما ذكر ، وليس هذا كالصلاة في النار المصومة لأن ذلك لها جهن : كونها صلاة وليست بها عها من هذه الجهة ، وكونها شعلا للث العر وهو محرم وهو بصلاة فليست الحرمة من جهة الصلاة بخلافها فإن الحرمة من جهة القراءة (قوله لبعض المتأخرين) هو الأسنوي .

وارد على قوله : ولو تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه لم يصح ، وحاصله أنها مؤقتة بغير وقت الكراهة والمؤقت يصح التيمم له في وقته مطلقا سواء أصلاه في وقته ثم في غيره وهو إذا تيمم في غير وقت الكراهة ليصلي فيه كمن يتيمم في وقت العصر ليصلي به وقت المغرب ، وحاصل الجواب مع كونها مؤقتة (قوله المطلق بالتأويل

وهو ظاهر وأتى به لوالده رحمه الله تعالى (ويعيد) رد واحد الماء أو ثلثي غسل تستحق به الصلاة
والإحرام عليه وضوءه وإما وحسن الإعادة لأنه مدرج في رد واحد الماء أو ثلثي غسل تستحق به الصلاة لأن النبي
صلى الله عليه وسلم لم يأمرهم بها في حديث عائشة وهو مخرجه في كل صلاة أدت في الوقت مع حبل
وهو مذهب الرقي وحذره في شرح المهذب لأنه أدى وضوء الوقت ويغني عن القضاء ثم حذره
وم ثبت فيه شيء ولو رأى أحد الظهورين في أثناء هذه الصلاة بطلت وتجب الإعادة على من
عنى بدنه بحصة يتخلف من غسله مبيح عم أو حسن عساه وكان لو سجد لسجد عليها فإنه يصلي
وحيوا بإعادة بأن يتحمله بحيث لو راد قضاءه ويعيد كإحرامه في التحصيل والمجموع وهو المشد
وخرج بالفرض التعليل فليس لمن ذكر فعلها إلا لصورة إلهائها ولو كان حدثه أكبر امتنع عليه
مس المصنف وحمله والمحلوس في السجد وفراء شيء من غير أن سوى النسخة في الصلاة كما مروى
أن صلاة الحارث كالنفل في أنها تؤدي مع مكوثه بيمينه وحده وفيما هو أن هؤلاء لا يصحون وهو
كذلك إذا حصل فرضه بعدهم ويؤخذ مما ذكر أن من صلى هذه الصلاة لا يسجد فيها ثلاثاً ولا
سهو وهو كذا كذا كذا في قوله رحمه الله تعالى أما فقد أسره فيه التسليم لعدم روم الإعادة له
كدائمه حدث وعود من يستطفره مع وجوده في وقت وفي كذا المصنف
ما يحمله ومراعاة الإعادة لها القضاء كما في غير (ويعيد) بيمينه (وحيوا) (لقد الماء)
لأن فسخه في الإقامة بدر تحذره في أسره في قول لا تعني (لا أسافر) التيميم لفقد الماء
وإن كان أسره فسخاً وعموم فسخه في ما روى «أن رجلاً أتته في سفر وصلى ثم وجد الماء في
وقت فإعادة أحدهما بوصوه روى الآخر ثم ذكر أن ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
ليس في أعاد لك الآخر مربي ولا أحرق أصت السنة وأحرأنت صلاتك» وبعدهم يمكن التيميم

(قوله والثاني يجب الصلاة
بلا إعادة) هو أحد أقوال
ثلاثة في القديم . والثاني
منها تدب فعل الصلاة للفاقد
المذكور . والثالث حرمة
مع وجوب الإعادة فيهما
(قوله تعيد) الصبر فيه
للتفصل بالتأويل (قوله
ومر دعه لإعادة هذا القضاء)
قال الشهاب ابن حجر بل
مراده ما يشترط الأمرين
فيأمره فعلى في الوقت إن
وجد ما مرفيه والإفراجه
(قوله وتعيد) يمكن
التيميم (لأن) كان يسعى له
أن يعيد لهذا ما يرتبه عليه

(قوله وهو) في هذا الثاني (قوله وورأى الخ) أي أو يومه كما تحته شيخنا بن الرمي ريادة (قوله
فليس لمن ذكر) أي من فاقده الظهور من ومن عنى بدنه بحصة أو حسن عساه (قوله فعلى) أي صلاة
المن (قوله ولو كان حدثه أكبر) أي فاقده الظهور من (قوله من التيميم) يسعى أن يستني من
ذلك ما لو حاق بسببه لو لم يقرأ وكان لا يدفع خوف سبانه إخراجاً على قلبه (قوله هؤلاء) أي
فاقد الظهورين ومن بدنه بحصة أو حسن عساه (قوله لا يصحون) قضية حصره فيما ذكر
أن غيره من يصح منه الفرض بفعل ويدخل فيه من تحب في التثنية ولم يوطأ على حشنة ونحوها
وفيها بعد لأهم بما يصحون بضرورة ولا ضرورة بفعل (قوله إذا حصل فرضها غيره) كذا في
سجدة وبشكل على هذه السجدة أن صلاة حارة حيث كانت كالفعل فجعلها لا يصحون مطابقاً إلا
أن يقال إن هذه فرض في سجدة ولا يلزم من تشبيهها بالنفل إعطاؤها حكمه من كل وجه (قوله مما
ذكر) هو قوله إذا لضرورة إليها (قوله وهو كذا) أي من تمكن مأموماً وإلا وجب للتأخر (قوله
لروم لإعادة له) نصته أن من تم في محل نصب فيه وجود الماء لا تفعل وصبر مع ما مرفي في قوله أو
وحده في صلاة فرضاً أو سجدة لا تسقط الخ خلافة قلت من (قوله انقضاء) الأولى ما يشترط انقضاء لأنه
لو غلب على صفة في أول الوقت عدم وجوده أو ثواب به صلى الله عليه وسلم إن وجد أحدهما في الوقت
على خلاف صفة وجب فعلها فيه (قوله لئلا يناء) وقع السؤال عما وكان محل وضوء قريب بحيث
لو حتر الأرض حصل اناء هن يكلف ذلك ولا يصح ممه حسنة وإن كان غير لائق به الحظر أم لا
فيه نظر والصاهر الأول وإن لم يلق به الحظر لأن مثل هذا يستعمل في حاش الإعادة

حرى على العالب من عدم اختلاف مكان التيمم والصلاة به في ندرة الماء وعدم مسيرته فان اختلف في ذلك فالاعتبار حينئذ مكان الصلاة به كما في يدك لو ادرجته لله ولو دخل المسافر في طريقه قرية وعينهم الماء وصلى بالتيمم وحسب القضاء والتغير بالاقامة والسفر جرى على العالب إذا المدا في القضاء على مسرة فقد الماء لا بالاقامة وفي عدمه على كثرة فقد الماء لا يسفر وأما في مغارة وطيات إقامته وصلاته بالتيمم فلا قضاء ولو استوى الوجوه والعدم فامسحه بدم القضاء (إلا العاصي مستره في لأصح) كعند أبي ومرة ما شره لأن عدم القضاء رخصة فلا يباطل ستر العصابة ولأنه لما ربه فعله خرج عن مضاعفة رخص المحضة قاله الامام قبل ويؤيد منه أن يوجب ليس رخصة محضه ومن ثم قال السبكي هو رخصة من حيث قيام سبب الحكم الأصلي وعمره من حيث وجوبه وتحتله اهـ وبه جمع بين من عذر في أكل المضطر للينة بأنه رخصة ومن عذر بأنه عزيمة وأما تردد الامام في موضع أن الوجوه هل تجامع الرخصة فيحصل على أن مراده هل تجامع الرخصة المحضة وقد يقال لأوجه ما صرح به كلامهم أن الوجوه تجامع رخصة المحضة وأنه لا ياتي تمثيلها إلى سهولة لأن الوجوه فيها ما كان موافقاً لمرس النفس من حيث إنه أحب إليها من الحكم الأصلي عاصم كمن مضى في السهل وسحق معه في إن فقد الماء حساً لا شرعاً لنحو مرض وعطش فلا يصح تجمة حتى يتوب لقدرته على زوال مانعه

(قوله ولأنه لما لزمه فعله
الح) هو تابع فيه للشهاب
ابن حجر ولم يظهر له معنى
هنا لأنه مساو لتعجيل الثاني
الآتي ويوقف فيه أيضاً
الشهاب ابن قاسم .

(قوله حرى على العالب اع) ومعنى أن يعتبر لأحرام الصلاة إذا شرب في نيتها في محرم يصب فيه العقد (قوله فالاعتبار الح) .

فيه - إذ اعتبر بما عجز الصلاة فهل يعتبر في زمن الصلاة حتى لو وقعت في صيف وكان العالب في صيف ذلك لمحل العدم وفي شأنه الوجوه فلا قضاء وإن كان لأمر بالعكس وحسب القضاء أو في جميع العام أو عاده أو جميع العمر أو عاده فيه ضرر وعن الأوجه الأول وعنده فهو على الوجوه صيغاً وشأنه في ذلك أهل سبب العالب في خصوص ذلك السبب الذي وقعت فيه فهل يعتبر ذلك فيستقط القضاء فيه ضرر ولا بعد اعتباره وبخري جميع ذلك في عجز التيمم إذا اعتبرناه هـ سم على حج أقول وما ذكر أنه لأقرب مستعاد من قول حج وقت التيمم وهو مراد الشرح فإنه لا يخالف إلا في كون المكان معتبراً فيه التيمم أو الصلاة ومنه يستعاد أن من سافر إلى بلد وأدركه الصلاة عشرة بطر يقها لا ماء في تلك المغارة لا في مكان الذي أراد الصلاة فيه ولا في حوله إلى حد يجب تخصيص الماء منه وهو حد التراب إذا صلى في ذلك المكان بالتيمم لا قضاء عليه حيث كان العالب عدم وجود الماء في ذلك الوقت ويستعاد أيضاً أن ما بعض أهوامش من أن العبرة في التقيد أو الوجوه بعباب السنة خلاف ما بينهم من كلام حج وما استدرجه، فحسب فتبه له فإنه يلاحظ فيه كثيراً من صعوبة الطلقة (قوله على مسرة فقد ماء) فإن سم على حج يحتمل تقييده بندرة فقد الماء بعلمه فإن كان لما عصى كسبح خائف وتأخر موته في أثر سوء بوه عن الوقت لم يعد عدم القضاء (قوله فامسحه بدم القضاء) أي لأن الأصل رخصة لا قضاء (قوله فلا يباطل) أي بعلق (قوله ولأنه الح) هو يعين لصحة الصلاة بالتيمم مع كونه رخصة وهي لا تباطل بالعاصي فكان مقتضى الضمان بطلان التيمم حتى يتوب من معصيته (قوله فعله) أي التيمم (قوله ويصح تجمة) أي العاصي وقوله فيه أي السفر .

بالتوبة ولو عصي بالإقامة محل لا يعلب فيه وحوادثه ، وتحم لعقده لم يرمه القضاء لأنه ليس
محلًا للرخصة بطريق الأصل حتى يعرق إحالته على العاصي وغيره ، بخلاف السر فلا يدفع ما نسكى
هذا وخرج العاصي في سره كأن رقى أو سرق فيه فإنه لا قضاء عليه لأن المرحص غير مأنه المعصية .
والثاني لا يقتضي لأنه لا وحيد عليه صريح عزيمة ، ومعلوم أن الجماعة لا تعصى في نفسها ولا يقتضي الظهر
كما قاله بعض المشايخين (ومن عم يرد) ونحوه في سر وصلى به (ففى في الأصهر) لندور فقد
ما يسحق به إساءة أو يذتر به أعضاءه ولو وقع لا يندوم . والثاني لا يقتضي لحديث عمرو السابق .
وحجب عن الخبر بأنه عساه الصلاة والسلام ينف لم يجره بالإعادة لأنها على الترخي وبأخبار البيان
إلى وقت الحاجة حائر وأنه يحمل أن يكون عالما وحوث القضاء . وأما احتمال فيحتمل عدم
معرفة الحكم وجههم بحله وقت القدومه (أو) يوم (لمصر مع إساءة مطلقا) أى
في سائر أعضائه به (أو) عساه (في عصى) من أعضائها (ولا سائر) عليه من صوق
وتحويه (فلا) قضاء عليه حاصرا كان أم لا ، لأن المرحص من الأعداء العامة التي تشق معها
الإعادة والمرحص هو من أن يكون حرا ثم عده (لأن يكون خروجه دم كثير) فيقتضى لأن
الخبر عما ربه به من حو ما من محض نادر ، ونقصه ما سكت من زياده على الخبر لأنه حينئذ
حاصل خاصة من معتقدها ويكون التيمم بهارة ضعيفة لم يقتصر فيه الدم الكثير كما لا يقتصر فيه
حور ناخير الاستسقاء عنه بخلاف الظهر الماء . وذو حه من ماها على كثير حاور عنه أو
حصل بغيره فلا حذف ما في سر وجه الصلاة أو على ما إذا كان المرحح في عصى التيمم وعليه دم
كثير حائل مع الماء . وبما قال الرب على العصى وحده على ما وافق رأيه الآتي في ما به أولى من
جميعه على غير ذلك ومن حمل الشرح له على أنه حار هو على مراد الرافعي ثم التفرع في أصل
السنة ظاهر إذا صحت صحة التيمم أما إذا قلنا من على يده خاصة لا يصح بيمينه وهو
الأصح كما مر في مقالاته بالسهم في هذه خاصة بالصلاة والقضاء حينئذ نسفوت وحينئذ فلا يقال لاحاجة

(قوله فيحتمل عدم
معرفة) كذا في النسخ
ولعل الصواب حذف
لفظ عدم (قوله أو حملهم
بحاله الخ) أى فاقتداؤهم
به صحيح ولا قضاء عليهم
كما يعلم مما يأتي في صلاة
الجمعة (قوله وعليه دم
كثير حائل) وعليه شراد
المصنف بكثرته حيالته
(قوله ثم التفرع في أصل
السنة ظاهر إذا قلنا الخ)
هذا مبني على الجواب
أن انفراد الكثير لحصل
بفعاله أو الذي حاور محله
أما على الجواب الثاني
فهو ظاهر مطلق

(قوله نسوة) قضية ما ذكر أن عصبية بالسر مانع من بيمين المرحص وفيه نظر لأن المرحص
الذي هو سبب التيمم لم يعص به والسر الذي عصى به ليس مقتضيا للتيمم حتى يقال إنه قادر على
معه بالتوبة ، وأحب بعضهم عنه بحوث ليس بشئ (قوله ولو عصى) أى شخص (قوله
لأنه) أى المحل الذي أقام به (قوله لا تعصى) أى جمعة (قوله سندور فقد ما يسحق به الماء)
وإن تناوب جمع لا عدل من معنى المحرم للحوث من البرد ، فإن عم أن يوشه ما في الوقت
وجب انتظارها وامتنع التيمم سواء كان تأخره عن غيره فهو تقديم صاحب الحرم السابق على
غيره أو شدة عده عليه ومنعه من التقدم ، وإن عم أنها لا تأتي إلا خارج لوقت صبي التيمم
في الوقت . ثم يحق القضاء إن كان ثم ماء آخر غير ما سبوا فيه سكت مع استعماله نحو ورد
ولا فلا راء سم على حج (قوله أو جهنهم الخ) أى فلا يجب عليهم القضاء لأن عية أمرهم
أنه بين لهم حدث الإمام وهو لا يقتضي وجوب القضاء ولو قيل بوجوب الإعادة هنا بتقصيرهم
عدم عهدهم بحال التيمم لم يعد وعليه فيعرق به وبين نفس حدث شحدث عى يحى فلا
يطلعون عليه بخلاف التيمم للبرد أو في محل يعلب فيه وحوادثه (قوله ثم التفرع) أى
في قوله فيقتضى (قوله كما مر) أى في قوله ونحب الإعادة على من على يده خاصة .

لاستثنائه لأن من صلى بحسنة غير معتق بها يرميه القضاء وإن لم يكن متيمما ، لأن نقول فيه
فائدة وهي التفصيل المذكور في مفهوم الكثير نعم يمكن حملها على ما إذا ضربت الحسنة
بعد التيمم (فإن كان) أعضائه أو بعضها (سار) من نحو تصوق (لم يصح في الأصهر
إن وضع) أي السار (على طهر) لأنه يفعل للصورة فهو أقوى من المسح على الخفة ، وهل
المراد بالطهر الطهر الكامل وهو ما يبيح الصلاة كالخفة أو طهره ذلك المثل فقط لأوجه
كما صرح به الإمام وصاحب الاستقصاء الأول حلاقا للزركشي . وهل من الاستداد . يسى
أن يضعها على وضوء كامل كما في لمس الخفة هذا كله ما لم تكن استبرأ وعوها على محل
التيمم وإلا لم القضاء مطلقا كما في لزومة ستر البدن واستدل جميعا ، وهو المعتمد وإن قال
في المجموع إن إطلاق الجمهور ينص على عدم الترق ، ومقابل لأصهر شول مسحه للمعد وهو نادر
غير دائم (فإن وضع) السار (على حدث واحد رعه) إن أمكن من غير مسح تيمم
لكونه مسح على سار فستدركه الوضوء على طهر كالخفة سواء أكان في أعضاء التيمم
أم في غيرها من أعضاء طهره ، وقوله على حدث مثال يجب رعه عند لا مكان ولو كان
موضوعا على طهر وإن كان غير طهر عند بعد رعه في القضاء وعدمه كما أشار إليه بقوله
(وإن تعدر) رعه ومسح عليه وصي (قضى على المشهور) لقواب شرع الوضوء على طهارة
فم ينق كالخفة . نعم مرة أن مسحه إن هو بدل عما أحده من الصحيح وأنه لو لم يأخذ شئ
منه لم ينق مسحه حينئذ فيجوز حمل قومه بوجوب الترع فهما يتصل بهما من الوضوء على طهر
وعلى حدث على ما إذا أحدث شئ منه ، ولا يجب رعه ولا قضاء لأنه حينئذ كعدم السار
والذي لا يقتضي للعذر ، وكان يسمى له أن يعبر بالذهب لأن لأصح النسخ بالقضاء فإن
الشرح واستثنى نصف غيره المشهور مشعر تصعب خلاف عن بعد العذر كما شرح
أصح الطرق يبين ، ووجهه أن التعبير به في اصطلاحه دلالة على ضعف مثله في بعض ذلك في الدلالة
على إيمانه وإن فيه خلافا وأنه ضعيف وإن كان ، سعى بذلك في إعادة كون خلاف طريقين
وحينئذ فالاعتداد بما ذكر ضعيف .

(قوله في مفهوم الكثير)
أي وهو أنه إن كان حائلا
نحو التيمم ضروريا فلا
(قوله من أعضاء طهارته)
يشترط طهارة محلها فقط
كما نقله الشهاب ابن حجر
عن رحيب الزركشي
(قوله كما أشار إليه بقوله
الح) فيه نظر ظاهر

(قوله فإن كان سار الح) والخاص أن من صور الحنث في روم القضاء وعدمه شها إن كانت
في أعضاء التيمم وحس القضاء مطلقا سواء أحدث من الصحيح شئ أم لا وسواء وضعها
على طهر أم لا ، وكذا إن كانت في غير أعضاء التيمم وأحدث من الصحيح قدر ارادة على
الاستمسك فإنه يجب عليه القضاء مطلقا وإن تعدر عليه رعه ، بخلاف ما إذا كانت غير
أعضاء التيمم ولم تأخذ من الصحيح إلا قدر الاستمسك ووضعها على طهر فلا قضاء ، وكذا
إن لم تأخذ من الصحيح شئ ، سواء وضعت على حدث أو طهر حدث كانت في غير أعضاء
التيمم ، ولا يجب مسحها حينئذ (قوله مصت) أي سواء وضعت على طهر أم لا (قوله سواء
أكان الح) أي وسواء أكان الحدث أصغر أو أكبر .

باب الحيض

وما يذكر معه من الاستحاضة والنقاس ، ورحمه الحيض لأن أحكامه ثعلب ، وهو مصدر
 حاضت حيا وحيا ومحيا ومحيما ، وهو لغة سيلان ، يقال حاض بويدي يدل وسال وحاضت الشجرة
 يدل سال صمغها قال في الشرح الصغير ، ونقل ابن الخوص من الحيض الماء أي سيلانه ،
 والعرب يدخل الواء على الياء ، وبالعكس لأنها من حبر واحد وهو المصوء اهـ . وشرعا دم
 حية يخرج من أقصى رحم المرأة بعد بلوغها على سبيل الصحة في وقت مخصوص ، وله عشرة
 أسماء حيض وصمت ، ثلثة وصحت وعصار وإكرار ودرس وعراك بالعين المهمه وذكر
 أبا عطاء وطعن بالبين انهمة ونس ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم بعائشة كما في الصحيحين
 «أمنت» قال في المجموع ولا كراهة في سميته نهي منها ، والاستحاضة دم تلي يخرج من عرق

باب الحيض

(قوله لأن أحكامه ثعلب)

أي من حيث الوقوع وال

فأحكام الاستحاضة أكثر

كلا يعني (قوله لأنها من

حيز واحد) أي في الجملة

إذ لا يكونان من حيز

واحد إلا إذا كانا حيزي مد

(قوله على سبيل الصحة)

قد يقال لا حاجة إليه

للاستعانة به بقوله دم

حيلة وبقوله أقصى رحم

المرأة بل لا يظهر له معنى

باب الحيض

والحكمة في ذكر هذا الباب في آخر أبواب النجاسة أنه ينس من أنواع الطهارة من الطهارة تبرز
 عنه وهو مخصوص بالنساء (قوله أغرب) أي من أحكام الناس وذلك لكثرة وقوع الحيض
 لا زيادة أحكام الحيض في أنفسها على أحكام الناس كما ذهب إلى أن أحكام
 الحيض تقطع النظر عما ذكره في هذا الباب أكثر إذ يتعلق به البلوغ والعدة والاستبراء وغيرها .
 فإن قلت الحائض نفسي عما بها من الحيض ، فبما نسب العدة موطئة بالناس بل يوضع حتى لو ولد
 ولد حلا انتصت به العدة (قوله مصدر حاضت) هذا ما ينسب للغة لما يأتي من أنه شرعا دم حيلة
 الخ . وكذا أن الحيض مصدر يستعمل أيضا باسم حيض ولما كانه لدى هو الخارج (قوله
 ويقول إن الخوص منه) أي من الحيض بعده المسمى (قوله سيلانه) أي إلى الخوص (قوله
 يدخل الواء) أي سمعناه في موضع البناء (قوله من أقصى) أي أعلى (قوله رحم المرأة)

فائدة : هو خلق المرأة فرحان فيسعى أن يأتي منه ما ينقسم في المنتصف بينهما من أنه إن
 تغير الأصل من الرائد فالعبرة بتخروجه من الأصل وباشتبه الأصل ما رآه فذلك الحكم بأنه حيض
 من خروجه منهما وإن كانا أصليين فالخارج من كل منهما حيض (قوله بعد بلوغها) لا حاجة إليه
 لأنه إن لم يكن بعد البلوغ على أنه قد يكون الحيض محض البلوغ فلا يكون بعده (قوله وله
 عشرة أسماء) وقد نظمها الشيخ نجم الدين بن قاضي عجلاون في قوله :

أسماء الحيض العشر إن رمت حفظها مفصلة حيض نقاس وإكرار

وطمث وطمس ثم صحت وعصار عسرة فرار ولدراس وعصار

(قوله أمنت) هو فتح النون وكسر الباء في الأكثر ، وفي شرح البخاري خرج ما نصه قال
 الخطابي : أصل هذه الكلمة من النفس وهو الدم ، إلا أنهم يرفقوا بين ماء الفعل من الحيض
 والنقاس فتدعى الحيض بفتح النون ، وفي الولادة بضمها قاله كثير من أئمة اللغة ، لكن
 حكى أبو حاتم عن الأصمعي قال يقال نصب المرأة في الحيض والولادة بضم النون فيهما ، وقد ثبت
 في روينا ما وجه فتح النون وضمها اهـ وفي شرح النهاية الكبير لشيخ الإسلام ما نصه ،

فه في أدنى الرحم سعى العدل بالمال للصحة ، وحكي من سدد إصمط والجوهري مع إعطائها بدل اللام راء ، والنفاس ، الدم الخارج بعد فراع رحم من الخن ، فخرج بذلك دم النفس والخارج مع بولده فليس يحصى لكونه من ثمار الولادة ولا نفاس لنفسه على خروج الولد بل هو دم فساد إلا أن يتصل بحيضها المتصدم فانه يكون حيا . قال الملاحظ : والذي يحيط من الحيض أربعة : لآدميات ، والأرب ، والصبع ، والخناش . وراى عليه غيره أربعة أخرى . وهي الباقية ، والكيسة ، والورعة ، والحجر . أي أدنى من الخن ، والأصل في الحيض أنه - ويسنلوث عن الحيض - أي الحيض - قر هو أدى - وحذر الصحاح عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض « هذا شيء كتبته الله على بنات آدم » ثم الكلام في الحيض يستدعي

ويقال في فعل النفاس بفت برز بضم النون وفتحها وكسر الاء فهما ، والضم فصيح ، وفي فعل الحيض بفت بفتح النون وكسر الاء لاسر ذكره في المجموع (قوله في أدنى رحم) ومن انطرق التي يعرف بها أرة ككون الخارج دم حيض أو استحاضة أو أحد من قام بها ما ذكره بأسورة مثلا ونصها في رحمها ، فإن دخل بدم منها فهو حيض ، وإن صهر على حواشيها فهو استحاضة ، وهذه علامة سبية فقط لا ديمية وإلا يوحى له استحاضة (قوله بعد فرع الرحم من الخن) أي ونو عاقبة أو مصعة وفصل معنى خمسة عشر يوما كما يأتي (قوله مع الولد نفس حيض) أي أو بين توأمين فليس نفس بل حيض إن يورث منه ثمومه (قوله إلا أن تنصل) أي كل من الدم الخارج مع الصلى أو الولد فهو قيد فهما (قوله ول أحد الخ) والظاهر أن ذلك لا أثر له في الأحكام حتى لو علق بحيض شيء من المذكورات لم ينع وإن خرج منها دم مقدار أقل الحيض مثلا أما أولا فكون هذه المذكورات تقع في حيض ليس أمرا وتعلبا وذكر الملاحظ أو غيره له لا يقتضي ثبوته في الواقع ولا التطلع به . وأما ما في يجوز أن يكون حيض المذكورات في سن وعلى وجه مخصوص لاسحق بعد النفاس ، ثم إن أراد بحيضها مجرد خروج الدم منها اعتبر به سم على جمع (قوله الخناش) نون الخناش أو بخار (قوله والحجر) بكسر الاء انفس لأنني سمعتها بحجور وأحجر كما في الصباح وملا هـ ، كما في المختار ، وفي التاموس أنه بإهاء الخن (قوله خبر الصحاحين) فهو له فيه (قوله في الحيض) أي في ثبته (قوله كنهه) أي قتره (قوله على بنات آدم) .

فائدة نقل البخاري عن ابن عباس أن قول ما وقع بحيض منهن ثم طهره يقول صلى الله عليه وسلم « إن هذا شيء كتبه الله على بنات آدم » وفيه قول من حاصت حق ، بل لا كسرت شجرة الحطة آدميتها ، فقال الله تبارك وتعالى « وعزني وأدركت كما آدميت هذه الشجرة » انتهى . انتهى ، وجمع بينهما أن الإصاغة للحيض أي حيض بنات آدم أو كحل قصة بني إسرائيل على أن المعنى أنه أول ما فيها فيهم وحل من قصة حق ، على أن أول الحيض لا يزال مرد على ما ذكره في حديث ما ذكره الشرح من الحيضات التي يحصى لها قول من في الحديث حصره حكم بأنه كتبه على بنات آدم لا يفي أنه كتبه على عدهن أيا .

معرفة حكمه وسه وقدره وقدر الطهر ، وقد شرع في بينها مسدداً معرفة سه قتل (أقل سه
 سبع سنين) وبو بالبلاد الردة للوجود لأن ماورد في الشرع ولا ضابط له شرعي ولا نقوى يتبع فيه
 انوجود كالنقص والحرر والاحياء وحير الخاس . قال إمامنا رضى الله تعالى عنه أعجل من
 سمعت من النساء يخص ساء مهامة يخص تسع سنين أى قرينة لقوله تعالى - يستأنثك عن
 لأهلك قل هي موافقة للناس - واعتبر في التسع التقرب لا التحديد كما في الرضاع فيعتبر انقص
 زمن دون أقل حيض وطهر فيكون الدم للرئي فيه حيضاً بخلاف الرئي في زمن يسعهما ولا حد
 لآخره كما قاله الماوردي بل هو ممكن ما دامت المرأة حية خلافاً للحمل حيث ذهب إلى أن آخره
 ستون سنة ولا ينفى تحديده سن اليأس ، سن وسين سنة لأنه باعتبار العال حتى لا يعتبر النقص
 عنه كما نرى ثم وإمكان إزالته كما كان حيضها بخلاف إمكان إزاله الصبي لأنه فيه من تمام
 الناحية والفرق حرارة طبع النساء كذا قيل والأقرب عدم الفرق نعم سيأتي في باب الحجر أن
 التسع في الحيض لا يقرب وانسع في كلامه ليست ظرفاً من حرمانه قيل من أن قائل ذلك
 حصها كلها ظرفاً للحيض ولا قائل به ليس شيئاً ولو رأيت لدم أياماً بعضها قبل زمن إمكانه وبعضها
 فيه حمل الرئي في زمن إمكان حيضها من يوجب شروطه الآية (وأقرب) ربما (يوم وبيلة)

(قوله معرفة حكمه) إجماعاً قدم الشارح هذا لأنه لتصور بالذات إذ معرفة الحيض إجماعاً هي وسيلة
 لترب أحكامه وقدم المصنف السن لأنه لا يمكن تصور الحيض بدون (قوله أقل سه سبع
 سنين) أى وعاله عشرون سنة أحد مما ذكره في غريب الرقيق في باب الخيار وأكثره
 اثنتان وستون سنة (قوله للوجود) أى الاستقراء (قوله يسع فيه الوجود) أى العرف وهذا
 صريح في تقدم الملة على العرف والمصرح به في الأصول حلالة فيقدم الشرع ثم العرف ثم الملة
 ثم رأيت ما يأتي من الجواب بما عساه (قوله أعجل من سمعت من النساء يخص ساء مهامة)
 فعوله من اسم موصول وسمعت صلة والعائد محذوف وسمعت بمعنى علمته ومن النساء متعلق سمعت
 وحمية يخص حال من النساء وقوله ساء مهامة حرام استبد وهو أعجل (قوله يخص تسع سنين)
 جواب سؤال بقدره ما سب كونهن أعجل (قوله أى قرينة) أى هذلية لأن السنة الهلالية
 ثنتان وأربعة وخمسون يوماً وخمسون يوماً وسدسها بخلاف العددي فأنها ثنتان وستون يوماً والشمسية
 ثنتان وخمسة وستون يوماً ورابع يوم إلا حرم من ثنتان حرم من اليوم هـ شبحار ردى وعشرة
 عميره في الهذلية ثنتان وخمسة وخمسون وسدس يوم هـ (قوله أقل حيض وطهر) أى وهو ستة
 عشر ليلاً حـ (قوله ولا ينفى) أى قول الماوردي لا حد لآخره (قوله والأقرب عدم
 الفرق) أى فيكون تعريفاً فيهما كما نقله سم في حاشية حج وعبارته قوله والأوجه أنه لا فرق
 إلخ أى في اعتبار أشكال التسع الترتيب أحد ما يأتي وقد اعتمد ذلك مراه وعليه يذهب
 أن حروجه من رحن قبل استكمال التسع عما لا يسع حيضاً وطهراً للمرأة يقتضى الحكم بدوغيه
 لسكن ما ذكره هنا من الاستعراك بقوله لم سيأتي إلخ بخلافه وهو ساقط من بعض النسخ ولعله
 حاشية أدرجت (قوله تحدد) أى في لمي لرحن ولرأه ويظهر من كلامه حيث حرم به اعتداد
 أنه تحددى فيقدم على ما شبهه سم عنه هنا من أنه قارى (قوله جعلها كلها) أى السنين التسع
 (قوله ربما) غير محمول عن المصنف أى أقل زمنه يوم إلخ ورفع به ما أورد عنه من أن الصمير
 في أقله راجع للدم واسم التفصيل بعض ما يضاف إليه فكانه قال وأقل دم الحيض يوم وبيلة وهو

(قوله يسع فيه وجود)
 انظر ما معنى الوجود
 بالنسبة للنقص وما بعده
 واشتهر يسع فيه العرف
 وعبارة الامداد يرجع فيه
 إلى التعارف بالاستقراء
 (قوله فيعتبر نقص زمن)
 راجع للدم واللبن وإن
 كان التعريف الآتي خاصاً
 بالدم ووجهه في اللبن
 احتمال الملوغ (قوله
 والأقرب عدم الفرق) أى
 فيكون تعريفاً فيهما كما
 أفصح به الشهاب في قاسم
 في حواشي الحقة عن
 الشارح

أى قدرها متصلاهما أربعة وعشرون ساعة كثر أثناء يومه إلى مثله من اليوم الآخر ولهذا قال الشارح
 أى قدر ذلك متصلا كما يؤخذ من مثله تأتى آخر الباب أى وهى قوله والبقاء بين أقل الحيض
 حيض ومراده بما ذكر أن أقل الحيض من حيث الزمان مقدار يوم وليلة على الاتصال وليس
 المراد أنه لا بد في زمن الأقل من بواى الدم من غير تحلل بقاء كما يتوهم من لفظ الاتصال بل متى
 رأيت دما متقطعا ينقص كل منه عن يوم وليلة غير أنه إذا جمع بضع يوما وسببه على الاتصال كان
 كافيا في حصول أقل الحيض (و كثره خمسة عشر يوما لياليها) وإن لم يتصل دم اليوم
 الأول بليته كأن رأيت الدم أول النهار للاستفرغ ، وإنما حذر أقل الحيض ثلاثة أيام وأكثره عشرة
 أيام فصعب كما في المجموع (وقر طهر بين الحيضين) ربما (خمسة عشر يوما) إذا الشهر
 لا يغلو غالبا عن حيض وطهر فإذا كان أكثر الحيض خمسة عشر

(قوله كان كافيا في
 حصول أقل الحيض)
 يشكل عليه تسميته
 البقاء الحاصل بين أوقات
 الدم حيضا والتعين حكما
 لا يخفى ما يهمله الشهاب
 الرسى من كلام الشارح
 المحقق ونعم عليه نصيده
 الشهاب ابن قاسم من أن
 ذلك يكون كافيا في تسمية
 ما ذكره حيضا ولو كان
 لا يكون الأقل وعبرة
 الشهاب البرلى بعد أن
 قرر كلام الشارح المحقق
 على ما ذكرنا نصها :
 فأحصل أن تحقق وجود
 الأقل فقط لا يكون إلا
 مع الاتصال إذ لو فرض
 بقاء في خلال دم اليوم
 والليلة زاد الحيض عن
 الأقل انتهت

لا يجوز له فيه من الاحتمار باسم الزمان عن حنة وإيثار ذكر التغير على تقدير انصاف لما
 فيه من الاحتياط وعدم تغيير الأعراب لأنه إن قدره بين المتصاين فقال وأقل ربه غير صورة
 امتن تصوير الهاء مكسورة بعد أن كانت مصمومة وفصل بين المتصاين وإن أحر البيان عن
 المتن فقال أى أقل ربه بعد وأقله أذى إلى طول فما ذكره أحضر ووفى (قوله أى قدرها)
 فسر بذلك لبس نحو من الظهر لئله من اليوم الثانى اه سم على منهج (قوله متصلا) فيد
 به لأنه في بيان الأقل ولا ينصّر الأقل إلا مع الاتصال إذ لو تحلل بقاء فاما أن يبلغ مجموع أسماء
 المتفرقة يوما وليلة ثم لا فإن كان الأول له الزيادة على ذوق لأن البقاء حينئذ حيض وإن كان
 الثانى فلا حيض حينئذ ثم رأيت شيخنا البرلى ذكر نحو ذلك لله الحمد مثل اه سم على
 منهج (قوله ومراده) أى الشارح (قوله في حصول أقل الحيض) فيه نظر فانه والحالة ما ذكر
 يكون رمن البقاء والله حيض على لأظهر لآنى فلا يكون ذلك من لأقل بل من إذا كثر
 أو العاين ومن ثم قال عميرة فالخاضل أن تحقق وجود الأقل فقط لا يكون إلا مع الاتصال إذ لو فرض
 بقاء في خلال دم اليوم وليلة راد الحيض عن الأقل اه . أقول ويمكن الجواب بأن هذا
 المجموع هو أقل دم الحيض ثم إن قلنا باللفظ كان هو الحيض دون البقاء استحل وإن قل
 بالسحب وهو الأشهر كان هذا المجموع أقل دم الحيض وحكم على البقاء بأنه حيض نعم فرس الدم
 والبقاء كله حيض شرعا والدم الخاص فيه هو أقل دم الحيض (قوله كأن رأيت الدم الخ) أى
 فتكسر الياى لليلة السادسة عشرة فليس المراد أن أكثره ينتهى بعروب شمس الخامس عشر
 في هذه الصورة كما قد يتوهم ويوقال وأكثره خمسة عشر ليلا وإن سخرت ليلا اليوم الأول عه
 كان أوضح (قوله الاستقراء) قال الشيخ عميرة قالوا لأن ما لا يابط له في اللغة ولا الشرع
 يحسم على العرف وهذا يقتضى تقدم اللغة على العرف ومخالفه قول الأصوبين إن اللفظ يحمل
 أولا على الشرع ثم العرف ثم اللغة اه سم على منهج ويمكن الجواب بأن العرف يقدم على
 اللغة في بيان مدلول اللفظ وما هما ليس منه بل من بيان الصابط المطرد الذى هو كالتقاعدة
 ويجوز أن أهل الأصول لم يعرفوا (قوله إذا الشهر الخ) اطر أى حاجة لهذا الفيد وهلا
 اقتصر على أن الشهر قد يجتمع فيه ذلك فإنه يثبت المطلوب اه سم على منهج . قلت : قد
 يقل ذكره لكونه المطابق للواقع وإن لم يتوقف ثبوت المطلوب عليه .

لرم أن يكون قبل الظهر كذلك ولأن ثلاثة أشهر في عهده الآية في مصابه ثلاثة قراء وذلك لأن الشهر إما أن يجمع أكثر الحيض وقبل الظهر أو أقله أو أكثرها لاسيما إلى الثاني والرابع لأن أكثر الشهر غير محدود ولا إلى الثالث لأنه أقل من شهر معين الأول ثبت أن قبل الظهر بين الحيضين خمسة عشر يوما وخرج بقوله بين الحيضين الظهر بين حيض ونفس فيحور كونه أقل من ذلك سواء كان الحيض مقدما على النساء أم متأخرا عنه وكان طروقه بعد بلوغ النفس أكثره كما في المجموع فإن صرنا من سبع أكثره لم يكن حيضا إلا إذا قبل بينهما خمسة عشر يوما وعاب الحيض ست أو سبع وبقى الشهر عاب الظهر بقوله صلى الله عليه وسلم خمسة بنت حنن «تحيض في عم الله ستة أيام وسبعة كما تحيض النساء ويطهران بمقاييسهن ويطهرهن» أي التي الحيض وأحكامه فيما أعلمك الله من عادة النساء من ستة أيام أو سبعة والمراد غالبهن لاستحالة هاق الكل عادة (ولاحظ ذلك كثرة) أي الظهر إجماعا فقد لا تحيض المرأة في عمرها إلا مرة وقد لا تحيض أصلا ولو اطردت عدة امرأة من تحيض دون يوم وليدة أو أكثر من خمسة عشر يوما أو يظهر دوسها سبع ذلك لأن تحت الأولين أمه وأوى واحتمال دم وسد المرأة أقرب من حرق العادة ولا يشكل على ذلك حرمه لما روي أنه إذا نزلت من اليأس حيث حكموا بأنه حيض وأطروقه تنجس به

(قوله لم أن يكون الحيض)
فيه نظر ظاهر وكذا في
التعليل به (قوله تحيض
في عم الله الحيض)
فتح أوله وتشديد التحية
المفتوحة أيضا أي أقعدى
عن الصلاة

(قوله لم أن يكون قبل الظهر الحيض) لا يمنع هذا البروم من توقف على كون الشهر لا يتغير عاب عن أكثر الحيض وهو مجموع لأن هذا التوقف باطل ولا يصح حلقه علنا عن أكثر حيض فإنه لو حلا عن الأكثر لم يجره عنه دائما أو عاب وهو باطل في الأول بالوجود غير مصر في الثاني للحصول لظهور في الرد الدر اه سم على مسيح (قوله لاسيما إلى الثاني) هو قوله أو عاكسه وقوله والرابع هو قوله أو أكثرهما وقوله ولا إلى الثالث هو قوله أو أقلهما وقوله فتبين الأول هو قوله أن يجمع أكثر الحيض (قوله إلا إذا فصل بينهما الحيض) كون الفاصل خمسة عشر يوما محله إذا كان الدم الطاري قسسا محاورة سنين يوما أما لو كان بعدها كأن انقطع دم النساء في حامين يوما ثم عاد في واحد وسنين فإنه حيض مع كون الفاصل في هذه أقل من خمسة عشر ثم رأيت في سم على مسيح ما يصرح بذلك (قوله وعاب الحيض) سيم الأنف ولعل الحكمة في عدم ذكر نصف له أنه لم ينص به حكم بم قصد المصنف ذكره (قوله خمسة) هي بالهاء المهملة المفتوحة والهمزة الكسرة (قوله تحيض) في المصار وعيبت أي فعدت أيام حيضها عن الصلاة به وعليه لمعنى تحيض أقعدى عن الصلاة أي تركها ولما أن يقر كما تحيض نصح الله وتشديد الياء ولكن المجموع من أقوه لمشاخ فتح الياء وسكون الياء وهو مناسب لقوله ويطهران (قوله في علم الله) أي فيما علم الله لك من المدة (قوله ميقات حيضهن) أي ذلك ميقات الحيض ونحوه بغيره بدلا من ستة (قوله من عادة النساء) هذا بتدليل ظاهر فيما قصده المصنف من أن عاب الحيض ست أو سبع لكنه لا يطابق ما يأتي في بين أحكام المستحاضة لأن مقتضى الحديث أنها تنحصر بين الست والسبع وإن لم يسس له عادة وهو كما ترى مخالف لما يأتي في كلام المصنف (قوله لاستحالة الحيض) فديقال كما يستحيل اتفاق الكل عادة مستحيل عادة اطلاعها على حال عاب جميع النساء فكيف تؤمر بموافقة ما لا يمكنه الاطلاع عليه إلا أن من من يعاها حاله من بواسطة استقرار المستقرتين سم على سبعة (قوله لم تسع ذلك) أي ولا يحكم بأنه دم حيض بل استحالة (قوله وتوفي) عطف نصير

بحكم لأن الاستقراء وإن كان ناقصاً فيهما، لكنه هنا أمر بدليل عدم الخلاف عندنا فيه بخلافه ثم لما أتى من الخلاف انتهى في سه وفي أن لردد ماء عثرتها أو كل أساء وعليه المدار في سائر الأرمه أورمها فهذا كله يؤيد ضعف الاستقراء فيم يدروا فيه ما الترموه في الخيض . ثم شرع في أحكام الخيض فقال (ويحرم به) أي الخيض (ما يحرم بالحنابلة) من صلاة وعبادتها لكونه أعظم منها بدليل أنه يحرم به أمور رادة على ما يحرم بها كما أشار إليه قوله (وعصير المسجد إن حافت تلوينه) صيانة له عن تلويينه بالحنابلة فإن أفت بآلوه حرمة العصور مع الكراهة كما في المجموع وبعدها عند انتهاء حجة عصورها ولا يختص ما ذكره بها من به حدث دائم كاستحسانه وسلس بول ومن به حرمة تصاحبه بالحنابلة وكان متعللاً به بحسنه رطبة وحشيت تلوين المسجد شيء من ذلك

(قوله بحكم) أي وهو ثمان وستون سنة (قوله فيهما) أي في الخيض وسن الشئ (قوله عدم الخلاف) أي الخلاف المشهور وإلا فهاك قول لشافعي بأن قوله يوم وفول من آفته حجة وهي عريسان (قوله بدليل أنه يحرم به) هو عنه لكونه أعظم وحاصله أنه لا حرم به عصور المسجد ونحوه مما لا يحرم على حسب كل أصل من أصنافه فاستدل على أنه يحرم به ما يحرم بالحنبلة (قوله كما أشار إليه) أي المراد (قوله عصور المسجد) ولو بالمثل ومراده بالمسجد المسجد نفسه ويكون في ذلك الاستعانة (قوله تلوينه) قال شيخ الإسلام بمنة من الماء قلت وعكس دفع يوم فرائده بالنون الموه أنه إذا تلوينه من غير مشهور بول فيه كحبرة لم يحرم (قوله وبعدها) أي الكراهة (قوله حجة عصورها الخ) وهل من الحاجة المرور من المسجد بحاسة بعد منه من طريق خارج المسجد وقرنه من المسجد أو من ذلك من الحاجة لأن فيه قطع هواء المسجد بالحاسة وهو حرام فيه بغير والأقرب الأول ويؤيده نصريحهم بأنه يجوز إدخال البع إلى المسجد حيث أمس وصول بحاسة منه للمسجد وكذا دحوه شوب متحس بحاسة حكيمة وإن راد على ستر العورة وتحمل الثاني وبقرب بأن النعل ونحوه ضروري بخلاف ما ذكر ولعله الأقرب فليراجع .

هائدة قال حج تحت حر دحون مسنري يدع على ذكره لمنع ما يخرج منه سواء السلس وعبره به وأقره سم . أقول : ويسى أن لا كراهة في دحوه أيضاً ومراد حج بالحوول ما مشتمل المسكت ومثل المسنري الأولي المستحى بالأحجار ووقع في كلام بعض المتأخرين خلافه وقوله بده الخ أي سواء كانت مع نحو حرقه على ذكره ثم لا (قوله صاحبة) بالحاء المعجمة وفي المختار عين لصاحبة كثيرة ألباه وقال أبو عبيدة في قوله تعالى لصاحب أي قواربان أه تكروه ومثل ذلك بالأولى ما يقع لاحول بالحوار من حصول التشويش لهم وإفادتهم في المسجد مع علة بحاسته فتحرم عليهم الإقامة فيه ويجب إخراجهم منه فنهله (قوله وحشيت الخ) أي فإن أمس التلوين بذكره عصوره بخلافها حج أي بخلاف الحائض .

فرع - سئل مر في درسه عن غسل الحاسة في المسجد وفصال الصلاة فيه حيث حكم بظاهرها كأن يكون الحاسة حكيمة فقال ينبغي التحريم للاستقراء وإن حوزاً لوصوه في المسجد مع سقوط ما نه الاستعمال لأن المستعمل في الحاسة يستقدر بخلاف المستعمل في حدث الساقط من الوصوه وقوله وإن حوزاً لوصوه في المسجد أي حيث لم تكن بأعضائه ما تستدركه .

(قوله بدليل أنه يحرم به)
أمور رادة الخ أي بالنظر
للمجموع والإحزمة عصور
المسجد عند خوف
التلوين لا يقتضي أنه
أغلظ لأنه لأمر عارض
بدليل أنه لا يختص بها

فله حكمها وحرج المسجد غيره كمنى العيد ومدرسه والرباط فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر (والصوم) فلا حرج على نحره وعدم اعتقاده وخبر الصحيحين « أليس إذا حاصت امرأة لم تصل وه تصم » وهل عدم محبة منها بعد لا يعد معه كما « دعاه الأمام أو معقول ليعي الأوجه الثاني ، لأن خروج سد مصعب والصوم مصعب أيضا فهو أمر بالصوم لا اجتماع عليهما مصعبان

فرع - يجوز إلقاء الطهرا كغشور الصبيح في المسجد إلا إن قدره بها أو قصد الإرداء به والامتناع بجرده ويحرم إلقاء نسعمن فيه ويجوز نوصوه فيه وإن سقته الماء المستعمل فيه والفرق بينهما أن في الأول امتنعا من غير حاجة مر .

فرع - قال مر يحرم الصبيح في المسجد ويجوز إلقاء ماء المصصة في المسجد وإن كان تحت الصبيح لاستهلاكه فيه اه وحرج بسهولة كونه فيه ما إذا كان الصبيح متمرا في ماء المصصة طائعا بحيث يحس وبترك منفردا فليأتمل .

فرع - الذي ظهر حرمة الصبيح على حصر المسجد أو على شيء باقي فيه خشية وجعل لآله في هواء المسجد هو المسجد ومن ذلك الصبيح على حرائر الجامع الأزهر لأنها في هواء المسجد نعم إن يسوق بين حرائر بحيث صار مدفوعا غير مدور في الهواء فلا يعد حوار لآله في معنى اللعين وكذا لو نوى حب الحصر بشرط أن لا يكثر به عابها أو غيره وإلا فهو التحريم . وأما تصفه في المسجد في ثوب عنده فيسمى حوار لآله محل حاجة ونسأفيا في المسجد فهو عملة أسفه في نحو كنه . ثم رأيت مر كنعج حج يخاف في جميع مافئه أي يقول الحوار في جميع ذلك سواء في ذلك الصبيح على الحرائر أو منها أو على الحصر أو غير ذلك وشكل عيه أنه وإن لم يكن من المسجد لكنه ميث لعير الناس أو وقف . ونعج عيه مما سبق في كلامه عند قوله : وحرج بالمسجد غيره أنه لا يحرم من حيث المسجد وإن حرم من جهة أخرى وقوله - لأنه ليس جزءا من المسجد أي لا حصص المسجد بأرض وما فيها مما أشاء بوقف مسجدا ، وخصر والحرائر إنما حدثت بعد الألف ولا شملها بوقف وهي بعد ذلك إما بقة على ميث لشترى أو موقوفة لمصالح مسجد وليست مسجدا . فت والأفرب ما قاله سم (قوله له حكمها) أي في حرمة الدحول إن حاف التلويث . فممع فسه فليس له حكمها إذ لا يكره له الدحول مصدا اه حج بالمعنى (قوله ولا يحرم عبوره على من ذكر) أي عند مجرد خوف التلويث ، فإن تحقق التلويث أو عد على طيه حرم من يحترى ذلك في دحوله ماك غيره مطلقا اه حج بالمعنى وقال سم على منهج . وظاهره عدم الحرمة مع خشية التلويث وهو مشكل ويتجه وفقا لم أن المراد لا يحرم من حيث كونه مدرسة أو رباط ، ولكن يحرم من جهة أخرى . وكان مما كاوم يثدن لما لك ولاطن رصاد وموقوف مطلقا . سم إن كان موقوفا وكان أرضه ربة وكان لدم يبرا فلا يعد وفقا لم حوار ه (قوله أليس) استعمال تقريرى ، وهو جواب سؤال من فأت حين قال النبي صلى الله عليه وسلم « الباء باقتضت عمل ودين » مامعاه . أما نقصان العقل فمشهد وأما نقصان الدين فما وجهه (قوله الأوجه الثاني) هو قوله أو معقول المعنى

(قوله فلا يكره ولا يحرم عبوره على من ذكر) يشكل عليه تصرعهم شجرهم أسراج المذكورات بالنسب إلا أن يقال ذلك عند تحقق النجاسة وما هنا في مجرد الخوف وقد قال الشهاب ابن حجر بن عمل عندم الحرمة في الحائض إذا عبر الرباط ونحوه من حيث الخيض وأما من حيث التلويث فيحرم انتهى وظاهر أنه إنما يتأني في الحائض لكونها لم جهن كما قررنا معرهم الخلق بها ممن به حدث دائم ونحوه فلا يتأني فيه إذ ليس فيه إلا جهة التلويث والشارح كعبه مصرح فيه بعدم الحرمة ثم رأيت الشهاب ابن قاسم نقل عن شيخه الشهاب ابن حجر ما قدمته من الجمل بقولى إلا أن يقال الخ

والشارع باصر إلى حفظ الأسس وحمل ثقلها على البرك كما يشاء امرئ يصح على السواحل التي كان يفعلها في صحته وشعبه مرصه عنها . فإن المصنف لا لأن المرء يصح سوى أنه يصح لو كان سلباً مع بقاء أهليته وهي غير أهل فلا يمكن أن تنوى أنها تفعل لأنه حرام عليها (ويصح قصوه خلاف الصلاة) لحر عائشة « كما يؤمر قضاء الصوم ولا يؤمر قضاء الصلاة » ورك الصلاة يستلزم عدم قصائها . لأن الشارع أمر برك ومبروكه لا يجب عليه تركه قصاؤه وإنما سكت عن قصه خلافه ولأن أمرها م ين على أن يؤخره ويؤخر ثم يقضى بخلاف الصوم فإنه عهد بأجره بعد التسليم والمرص ثم يقضى وقد انعقد لإجماع على ذلك والأوجه كما فاده الشيخ كراهة قصائها من قال بعض المتأخرين إنه المشهور المعروف ولا يؤثر فيه هي عائشة الآتي . والتعليل المذكور مستقص بقضاء المحن وانعقد عليه خلافاً شبه الأسوى عن أن الصلاة وبصرف عن المساوى أنه يحرم لأن عائشة هي المسئولة عن ذلك ، ولأن القضاء محرم في أمره بخلاف المحن والمعنى عليه فيسبب هي القضاء وعلى الكراهة من انعقد صلاتها أولاً ، لأوجه من إدامهم من عدم طلب العادة عدم انعقادها ، ولا يقدح في ذلك أن وجوب قضاء الصوم عليها بأمر حديث ، وأنه يرم على القول بعدم الاعتقاد استواء الدول ، حرمة والكراهة لأنه حيث قيل بعدمه كلف عبده

(قوله يسوي أنه يصح الخ) ما لم يصح أن يقال وهي سوى فعل ذلك فهو محض (قوله ورك الصلاة الخ) كان مراده أن مجرد عدم الأمر بالقضاء لا يستلزم عدم وجوبه كـ هو معلوم أن الواجب إذا لم يفعل في وقته وحقق قصاؤه . وحاصل ماوجه به أنه لم يرد الأمر برك الصلاة أى في غير هذا الحديث من معنى الصلاة في من الحيض غير واجبة وذلك يقتضى عدم وجوب القضاء إلا بتدليل ولم يثبت (قوله ولأن أمره) أى الصلاة (قوله والتعليل) أى في قوله لأن الشارع أمر بالترك الخ (قوله مستقص) مبني على المحن والمعنى عليه لا يجب عليهما القضاء كما أن الخاص لا يجب عدم القضاء . ثم يدرى أن الخاص على ما اعتمد الشارع من أنه يكره قضاء الخاص وينبذ قضاء المحن والمعنى عليه . لكن هذا لا دلالة له في التعليل المذكور لأن الخاص يحرم عليها الفعل للنهي ، ولا كذلك المحن إذ غاية أمره أنه غير مكلف بالفعل مادام محنوا ولا بد في استحباب القضاء منه برؤال ما يصح الفعل (قوله عن المساوى) هو أن يكره وهو مقدم على الشيخين وليس هو لمفسر المشهور لأن كذا مبني صحيح (قوله الأوجه من) خلافاً حج أى وسعقد مثلاً فتجمعها مع فرض آخر عدم واحد كما وقع في كلام شيخ الشوري . والفرق بين الخاص والكافر على ما اعتمد الشارع فيها تأتي من عدم اعتقاد الصلاة إذ صحتها للكافر كان محظوظاً تلك الصلاة في حال كفره وإن سمع ويأثم بها . فما أسبق سقط عنه القضاء للإحار نعم إن ما سلف به ، فإذا قصاها كان مراعاة لمصلحة في تركه ولا كذا خاص فانهما استلزم عنها في من الحيض عرقة والقضاء بأمر حديث وم يشب في يمكن في قصائها مدنية لمهمة لعدم ورود شيء فيه عن الشارع وأن الكافر يسمي به حاله قبل إسلامه يكون فيها أهلاً بخلاف الخاص فانها أهل للصلاة في الجنة ولكنها هيبت عنها من الحيض ، والناس أنها لا تثب على صلاحها هذه لأنها مبنية عليها لأنها ونهت عنها لأقواب فيه (قوله إذ لا يلزم من عدم طلب العادة عدم انعقادها) قد يتوقف في هذا التعليل أنه ليس الخاص بما مجرد عدم التمسك بالنهي عن الفعل والنهي عن العادة له ما يقتضى الفساد ومجرد عدم التمسك لا ينصه وإن كان الأصل في العادة أنها إذا لم تطلب لا تنعقد .

(قوله التي كان يفعلها الخ)

نظيره وإن كان غافلاً

عن نية أنه لو كان صحيحاً

صحة وكلام المصنف الآتي

يفيد أنه لا بد من هذه

انية وعليه إذا لم تكن

له عادة لم تكن كان في نيته

ماد كره يكون كذلك

(قوله والتعليل المذكور)

يعني الآتي في قوله ولأن

القضاء محله الخ فان العبارة

لشرح الروص والشرح

تصريف فيها بما ترى

ووقع خلاف هذا في

حاشية الشيخ (قوله

بجلاف المحن الخ)

مقابل قوله والأوجه كما

فاده الشيخ كراهة

قصائها (قوله إذ لا يلزم

الخ) لك أن قول يرم إذا

كان النهي راجعاً للذات

العبادة ولازمها على أن

ما هنا طلب ترك لا عدم

طلب وشتان ما بينهما

(قوله ولأنه يلزم على

القول الخ) قد يقال

لا محذور في الاستواء

المذكور بتدليل ما يأتي في

التفسير في الأوقات

المكروهة

فاسدة وباطنها حرام ، فمضمم الخلاف بينهما دال على نهار حكمهما ومع يحرم عليها لظهاره عن
 لحديث بقصد التعمد مع علمها بالحرمة لئلا عنها فإن كان انقشود منها الطافة كأعس الحرج لم يتمتع
 كما سيأتي ثم (و) يحرم به أيضا مباشرتها في (ما بين سرتها وركبتها) وومن غير شهوة
 لآفة - فاعتزلوا النساء في الخبيص - وهو الخبيص عند الجمهور ، ولخبر أبي داود « أنه صلى الله
 عليه وسلم سئل عما يحل يرحل من امرأته وهي حائض فقال ما فوق الإزار » وخص مفهومه
 عموم حرمة « اصعوا كل شيء إذا السكاح » ولأن الاستمتاع بما تحت الإزار يدعو إلى
 الجماع حرم ، لأن من حام حول الخبي يوشك أن يقع فيه ، على أنه نكس أن يريد به اصطاحته
 والفتنة ونحوهما جمع منه وبين الأول وهو أقوى من رد الحديث الأول إليه ، ويعصده فعليه صلى الله
 عليه وسلم وعم بما تفرز حرمة وضئها في فرجها ولو تحائل بطريق لأوى وحوار النظر ولو شهوة
 لم يدبس هو أعظم من تقبلها في وجهها شهوة وإن كان بعد الرمي في الشرحين والمحرر
 وسعه في الروضة بالاستمتاع يقتضي تحريمه . قال الأسوي : إن من التفسير بالاستمتاع
 وللمباشرة عموما وخصوصا من وجه أي يكون لمباشرة لا يكون ، لا بالنسب سواء أكان شهوة
 أم لا ، والاستمتاع يكون بالنسب والبصر ، ولا يصحوب إلا شهوة . أما الاستمتاع بما عدا ما بين
 السرة والركبة وهو بوطء ، فثابت وإن لم يكن ثم حائل ، وكذا ما بينهما تحائل بعد وطء في المخرج

(قوله مباشرتها) يجوز
 أن يكون المصدر مضافا
 لمفعوله أي أن يباشرها
 بما بين سرتها وركبتها
 ولما عليه أي أن تباشره
 لكن على الثاني تكون
 في بمعنى الباء (قوله ولو
 بوطء) المراد به المباشرة
 بالذكر

(قوله لم يتمتع الخ) أي من نكس (قوله وتحرم) أي على الزوج والسيد (قوله ما بين سرتها الخ)
 بومات في رمن الخبيص فوجه حرمة مباشرة ما بين سرتها وركبتها كما في الحياة بل لأوى لأنه يحرم
 بعد لبس من ما بين سرتها وركبتها إذا لم يكن حائضا بخلافه في حياة كما سيأتي في الحديث ،
 قال الموطأ أصيب فكانت الحرمة فيه فيما ذكره أوى ه سم على حرج ، أقول . وبما إطلاق
 الصعب حرمة من التمر الذي في ذلك المخرج ومن قال وهو قريب لأنهم لم يبيطوا الحكم
 بالشهوة وعدمها وليراجع وظاهره أيضا حرمة من ذلك بظهوره أو شره ولا مانع منه أيضا
 لأن من حام حول الخبي يوشك أن يقع فيه ، لكن في بعض الموهوش نقلا عن شيخ العلامة
 الشو برى أنه لو من بسنه أو شره أو ظفره لم يحرم وفيه وقفة .

فرع - لو حاف ربا إن لم يطل الخائن أي نأى بعين ومؤده لدفعه خار ذنه بربك تحف
 الصدتين لدفع شدة ما ، من يسمى وحوه ، وقباس ذلك حل استثناء بيده تعان لدفع الرأاه سم
 أيضا على حرج وقوله لدفع أشدها يسمى أن مثل ذلك ما لو عارض عليه ووطؤها والاستثناء بيده
 فيقتسم الوطء لأنه من حسن ما يباح له فعليه من هو مخصوصه مناح لولا الخبيص ، ولا كذلك
 استمناؤه بيده وقوله بل يسمى وحوه أي ولا يسحب له يصدق حيثما لعدم حرمة وقوله
 وقباس ذلك حل استثناء بيده الخ ويد روحه مقدما على وضئها حيثما فيجب عليه ذلك من بعين
 لدفع الرأاه . أما بدون بعين دفع الرأاه فثابت مصدق . وبقي ما لو در الحلال من وطء روحته في دبرها بأن
 بعين طرفه كائن استقلها وبين أراهل تقدم الأول أو كوني فيه نظر والأقرب الأول لأن له
 الاستمتاع بها في حمله ولأنه لا حجة عليه بذلك . وبقي أنه ما لو تعرض ووطؤها في الدبر ولا استمناؤه
 بيده فعليه دفع الرأاه فيه نظر ولأقرب يقتضي الوطء في الدبر أيضا ما تقدم من أنه محل تمتعه في
 الجملة . ويسمى كسر من يعتقد حل ذلك لأنه يجمع على تحريمه ومعلوم من الدين بالضرورة (قوله
 الحديث الأول) هو قوله ما فوق الإزار وقوله إليه أي إلى قوله « اصعوا » في خبر مسلم ،

ومحل ذلك فيمن لا يمس على طه ثمة بن بشرها وصلى له عرفه من عادته من قوه شقه وقلة هواء ، وهو أوى ، تسحر من عن حركت القشة شهوته وهو صائم ، وأما نفس السرة والركبة فمنها كما فوق السرة ونحت الركبة قبل في الممدوع والتسقيح لا تر لأصحاب كلاما في الاستمتاع بالسرة والركبة ، والمختار الجزم بموازاه وبعبارة الأتم والسرة فوق يزرر قال الأسنوي : وسكنوا عن مباشرة المرأة بأرواح ، والقياس أن مسها لا يكره ويحرم من الاستمتاع المتعلقة بما بين السرة والركبة حكمه حكم نفعاته في ذلك المحل ، واعتبر من عليه ثمة غلط عجيب فانه ليس في الرجل دم حي يكون ما بين سرتيه وركبته كما بين سرتيه وركبته فمسها لا يكره عاينته أنه استمتع بكفها وهو حائر فظن أنها إذا مست ذكره بعدها فقد استمتع هو بها بما فوق السرة والركبة وهو حائر وثمة كان الصواب في عدم القياس أن يقول كل ما مسه منه معها أن يمس به فيجوز له أن يمس بجميعه سائر مسها لا ما بين سرتيه وركبته ، ويحرم عليه تمكينها من لمسها بما بينهما ، وله منها من استمتاعها به مطلقا ، ويحرم عليها حينئذ ، وقد يدل إن كانت هي المسعة تصبح مائة الأسوي لأنه كما حرم عليه استماعه بما بين سرتها وركبتها خوف الوطء المحرم يحرم له مسها بما بين سرتها وركبتها لأنك وحشة التلويث بالدم ليس عليه ولا حرم عليه لوجود الحرمة مع تنق عدمه وإن كان هو المستمع يحرم على أنه مستمتع بما عد مسها هذا ، والأوجه عدم الحرمة في جانبها خلافا للأسوي ووطؤها في فرجها غالبا عامدا بخلاف كبره مستحب واستحار الواسي مع العمر وهو عامد محذر .

وقوله ويعصده . أي قوله على أنه يمكن أن ، أدبه الخ (قوله الحيرة بخورده) معتمد (قوله في فرجها) أي في زمن الدم سم على حجج عن عبد (قوله كبره) بانهه ولو فيما راد من حبسها على عشرة أيام ، وبعبارة سم على حجج فرع أكثر الخيض عند أي حبيبة عشر من الوطء كبره فيما راد على العشر أولا بغير خلافه فيه غير وسمي أن يجري فيه ما نقوله في شرب النيد حيث يحمره أبو حنيفة فراحه ، وفيه على مسج أو وضأ بعد انقطاع الدم كبره حيث لم يحقره أبو حنيفة اه . أقول : ويؤخذ منه أن وطأها بعد محوورة العشر ليس كبره لتحويل إلى حبيبة له إلا أن يفرق بين من حريان الدم وانقطع أن ما بعد الانقطاع ظهر حكما ولا محوورة فيه للدم أصلا بخلاف من حريانه ، وقوله حدث أبو حنيفة بعد حرمة هذا انقطع قبل العشر لكن كان انقطاعه في زمن لا شئ أو حبيبة بخور الوطء فيه

فرع - قال م ر المعتمد أنه لا يحرم على الخائف حصول المختصر اه سم على مسج ، ويوجه بن المختصر من شأنه الاحتياج من بعده ويريد منه الوحشة في ربه ، ذلك لما انقض وبما أن الله تعالى يعوض المختصر من حصول الماشكة ما هو حر منه (قوله ويستحب للواطئي) ومثله تارك الجمعة عمدا فيستحب له التصديق بذلك كذا في بعض بعض العصا ، ثم رأيت في سم على حجج فراجع وليطير إن كان ذلك مخصوصا بالجمعة في وجهه وإن كان في الجمعة وغيرها من سائر الكسب قاسما على الوطء في الحبس اه (قوله مع العمر) أي يستحب لم ويؤخذ منه أن الواسي لا يظن من ولله التصديق عنه ، وكذا لا يظن منه التصديق بعد كراه سم على حجج بالمعنى

في أول الدم تصدق ونجس ولو على نحو صغير واحد متفاضل إسلامي من النجس لخاص أو ما يكون
بقدره وفي آخر الدم يصح سواء أكان روحاً أم غيره وقد نددى ابن الحوري في الفرق بينهما معنى
لنفيها فقال إنما كان هذا لأنه كان في قوله قريب عهد بالجماع فلا يدرى وفي آخره قد بعد
عهد خفيف ومحل ما شق في غير التجربة أما هي فلا كفارة بوطئها وإن حرم ولو أحبرته بالحيض
فكذبها لم يحرم أو صدقها حرم وإن لم يكذبها ولم يصدقها فالأوجه كما قاله الشيخ حله للشك بخلاف
من على به صلاتها ونجسها فها نص وإن كذبها فإنه منصرف في تعليقها عما لا يعرف إلا أنها
وقاس الناس على الحيض في ذكر ونسء بعد انقطاع الدم إلى المظهر كالوطء في آخر الدم كما في
الجموع ولا تكره طمسها ولا استعمل ما سبه من نجس أو غيره (وقيل لا يحرم غير الوطء)
واختاره في التحنيق وغيره وسبأ في باب انطلاق حرمة في حيض بمسوسة لنصرتها بطول
الدم فإن رمان الحيض لا تنكس من العدة فإن كانت حاملاً لم يحرم طلاقها لأن عدتها إلى سقضي
بوضع الحمل (فاد استطاع) دم الحيض في رمس إمكانية ومنه النكس (م يحرم قبل العسل) أي
أو السهم (غير الصوم) لأن حيض قد رل وصار كالحمل وصومه صحيح بالاجماع
(والطلاق) هو من بدنه رواه النجس لنتنقى سحره من تطو من العدة سبب الحيض وبما
يجوز له أي صحة طهارتها وصارها عند فقد الظهور من س يحرم وما سوى ذلك من تنجس ومن
منجس وصحة ونحوها باق حتى يعمل أو تيمم أما غير المتنجس فطهارة حديثها ، وأما المتنجس فنقله

(قوله في أول الدم) أفرد لمحة الطهرى أنه بد وطئها في وسط الدم تصدق شق ديبر ولم يكره
لأن كثرة من اه مسطر لاسحاق المقدسي قلت : من ذكر سم على حج ما يقتضي خلافه حيث
قال أراد بأول رمس قتله وقوله أراد من صفته وهذا منه يصحى عدم الواسطة وأنه
مارء الدم فهو يستحب التصديق بالديبر وإن مشى غالب مدة الحيض (قوله تصدق) وقضيته
سكر طيب التصديق بما ذكر سكر الوطء وهو صاهر لأن ذلك كفارة حرمة الوطء وهي
متعددة بعدة وتعمد أن تفسر عدم التكرار بما على ما قلوه في حد الرد من عدم تكرره
بد في مرات قبل الحد وصدقه لها أنه تصدق وإن وطئ الخوف الرد وتقدم ما فيه وهو عدم
احرمه فلا يتب من التصديق وفي حج سبه ذكروا في الجماع في الحيض يورث علة مؤنة حد
للجموع وحدام لوبه (قوله أو صدقها الخ) لو وافقها على الحيض فادعت قتاده وعدم
صناعه فاقول قولاً ذل لأصل تنوّه م ر ه سم على شرح اسبح رحمه الله تعالى وطاهره
وإن حدث عدتها (قوله بما ذكر) أي من سحبت التصديق بديبر أو نصف ديبر وكون
لوصه في رمسه كبيرة وقوله كالوطء في آخر الدم أي من استحباب التصديق بنصف ديبر (قوله
حرمة) أي انطلاق وهو تومئة أوله بعد فاد استطاع لم يحل قبل العسل غير الصوم الخ اه ابن
عبد الحى (قوله بمسوسة) أي موسوء (قوله فإن كانت حاملاً لم يحرم) لا يقال قد تطول
العدة مع نية رمس الخ أكثر منها مع نية حيض ، لأن قول حاملاً لم يتحقق وقت الطلاق
لا قبل أن ماضيه حاملاً بس عمل بخلاف حيض للحكم أنه حيض بمجرد طروء (قوله في رمس)
أنظر ما خرج به ولعله لا يحذر عما استطاع قبل فرغ عادتها وصت عوده فلا يجوز له الصوم (قوله
صحة صاهرها) لأولى إسقاط صحة فها لا يوصف بحل ولا حرمة .

(قوله في رمس إمكانية)
أي أن كان بعد مصى
يوم وبيلة (قوله لأن
الحيض قد رل وصارت
كالخمل) هذا التعليل
يدخل حل نحو الجماع
(قوله وما يحرمها أم)
أي لا يقتض مع منع
الطهر عن قول المصنف
فيل العسل ولا يصير له
لم حرم العسل غير الصوم
والصلاة والعسل إذا اراد
بالطهارة في كلامه الفصل
أي أو بدله كما لا يخفى

(قوله ويخرج عليه مائة نحو الآفة) فثبت أن الآية إذا رأت دما وحوار أكثر الخيض لا يحكم على ما استوفى شروط الخيض منه أنه حيض وهو الذي يأتي للشارح في الرد على النقي (٣١٥) ومعارضه والذي في شرح

الروص أن الخلاف إنما هو فيما تراه الصبية التي لم تنع نحر سين (قوله) ليس ذلك تفسير بالاستحاضة الخ) اعلم أن حصل ماقرره من حجر في هذا المقام أن قوله حدث دائم تفسير للاستحاضة وقوله كسس شبهة بالاستحاضة في أنه حدث دائم أشار به مع التفريع بعده إلى بيان حكم الاستحاضة الاحتمالي ثم أشار إلى حكمها التفصيلي بقوله فتعسف المستحاضة فرجها الخ وما مقرره الشرح فيه أمور منها أن قوله ولا رم الخ ظاهر البطال ومنها أن جعله كسس شبهة بعد ماقرره في معنى قول النصف حدث دائم يحل المعنى عليه إلى قولنا السلس منه بالاستحاضة في أن حكمه حكم الحدث الدائم وسيدكر أن المراد بالسلس هو سلس البول والمذي والقائط والريح وحديث يقال كل من الاستحاضة والسلس الشامل لما ذكر يعطى حكم الحدث الدائم وليس حدثا دائما فكذا

تعالى ولا تقر بوهن حتى يطهرن - فإنه قد فرغ من التحصيف والتشديد والفرمان في السبع فأما قرينة التشديد فصرحة فيما فاده وما التحصيف فإن كان الرد به أثب الاعتيال كما روه ابن عباس وجماعة بقرينة قوله فإذا تطهرن فواصح وإن كان المراد به انقطاع الخيض فقد ذكر بعده شرط آخر وهو قوله فإذا تطهرن فلا بد منهما معا ثم شرع في الاستحاضة وأحكامها فقال (والاستحاضة) هي ما وقع في غير زمن حيض ولو من آفة على المشهور وقول الشارح وهي أن يحوار أكثر الخيض ويستمر حار على اصطلاحه بمقاس المشهور ويخرج عليه ما تراه نحو الآية (حدث دائم) ليس ذلك تفسير بالاستحاضة وإلا لزم كون سلس البول استحاضة وليس كذلك وإما هو بيان حكمها الاحتمالي أي حكم الحكم الخارج بالصفة المذكورة حكم الحدث الدائم (كسس) تشبيه لا يمتنع وإثبات الاستحاضة دم تراه المرأة غير دم الخيض والنفس سواء اصلهما ثم لا كالدائم الذي تراه المرأة قبل سبع سنين والسنين منقطع اللام أي سلس البول والذي والقائط والريح والاستحاضة أربعة وثلاثون حكما مذكورة في المطولات (فلا يمنع الصوم) فرضا كان أو علا كما هو صرح كلامهم وصرحوا به في التحيرة كما سيأتي خلافا للرركشي في المنع (والصلاة) كسائر الأحداث الدائمة بخلاف الخيض وأمره عليه الصلاة والسلام حمة مهم وهذا بيان لحكمها التفصيلي (فتعسف استحاضة فرجها) إن أراد به وإلا استعمل الأحرار به على حوارها في النادر وهو الأصح فتعريف المصنف بالسلس حرى على الدب والسلس أو مقام مقامه يكون قبل طهرها وضوءا كانت أو تحما (ومعصية) فتح التاء ويسكن العين وكسر الصاد المهملة المحقة على المشهور أن تشدد حرقة

(قوله فلا بد منهما) أي من انقطاع الدم والطهارة (قوله ولو من آفة) أي ولو بلغ يوما وليلة وإلا كان حيضا كما تقدم (قوله على اصطلاح) أي وليس ذلك الاصطلاح عاما بل يقتضيه حال في المختار وتنجيحت المرأة استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة ه فقوله بعد أيامها ظاهر فيما حرى عليه الشارح (قوله لا يمتنع) ويحور أن يكون مثبلا للحدث الدائم الذي اشتمل عليه التشبيه (قوله والريح) أي وغيرها كالودي والدم إلا أن سلس الريح لا يجب عليه الاستحاضة منه بل بكرة له ذلك كغيره (قوله خلافا للرركشي في المنع) ظاهره أنه يقول بحرمه صوم المستحاضة ولو غير التحيرة وهو كذلك وعادة حج وبه تعلم رد قول الرركشي بمعنى منعها من صوم الليل لأنها من حيث أفطرت ولا صيغت فرض الصلاة من غير اضطراب لذلك ووجه رده أن النوسعة هي في طرق الفصائل تدبيل ما يأتي من حوار التحير بصلحة الصلاة وصلاة الليل ولو بعد الوقت كما في الروضة وإن حاله في أكثر كتبه اقتضت أن يسمح بذلك (قوله وهذا) أي ما تقدم من قوله والاستحاضة الخ بيان لحكمها الاحتمالي وهذا هو قوله فتعسف الخ بيان لحكمها التفصيلي (قوله وإلا استعملت الأحرار) ع قد صرحوا بإجراء التحريمها فكان المراد هنا عند انتشاره فوق العادة سم على مذهب فقول الشارح هنا وإلا استعملت الأحرار مقيد بما إذا لم يشتر دما فوق العادة وهو ظاهر لأن أجزاء الحجر في جميع صورته مشروطة بأن لا يحوار الخارج الصفحة والخشعة ولعله أراد بقوله فوق العادة (قوله على المشهور) ومما يله ضم التاء وتشديد الصاد فال في الصحاح عصب رأسه بالعصاة بعصب

يكون الحدث الدائم ثم لدى أعطى حكمه ومنها قوله بعد التفريع المذكور وهذا بيان لحكمها التفصيلي يقال عليه حيث بين حكمها إجمالا بقوله كحدث وتعصلا بهذا التفريع فما يكون موقع قوله فعلى المستحاضة فرجها الخ فتدبر

كالسكة توسطها وينتهي بأخرى مستقيمة الطرفين تجعل إحداهما قد منها والأخرى ورءها وتشده
 شئت الحرقه فان دعت حاجتها في دفع الدم وتغلبه إلى خشوه نحو قتل وهي معطرة ولم تأنده
 وحب عليها الحشو قبل الشد والتلجم ويكتفى به إن احتج انهما فان كانت صائمة أو تأدب واحتج
 الدم ثم تك عليها الحشو من تك على الصائمة تركه هرا وإعما راعوا مصدحة الصوم دون
 مصدحة الصلاة عكس فعلهم فمن اتبع بعض حط من الفجر وطبع عليه الفجر وطرفه حارج
 لأن الاستحاضة على مرسة والظاهر دواهما فلا رعا مصدحة الصلاة هنا لتعسر قضاء الصوم بالحشو
 ولأن المحذور هنا لا يدق بالسكينة فان الحشو ينحس وهي حاشيته بخلافه ثم ، ولأنها لم يوجد منها
 تقصر حجب عنها أمرها وصحت من السدتن قطعاً كما يصح صلاحها مع الحاشية وحدث لدم
 للضرورة ولأن استحاضة ينكر عند انتهاء فبشي بخلاف مسئلة الحط منه لا يقع إلا نادراً
 (و) بعد ذلك (توضيحاً) أو تنميم وناديه وحوا عقب الاحتياط ويكون ذلك (وقت الصلاة)
 (قوله كالسكة) قال في القاموس السكة بالكسر رابط السراويل والجمع سكك (قوله ويكتفى
 به) أي الشد (قوله إن محتج اليهما) أي الشد والحشو .

فرع - هل يشترط في صحة صهاره المستحاضة ونحوها إرازه الحاشية التي على البدن كما
 يشترط ذلك لصحة التيمم لا بعد لا شرط أحداً من تعيين ذلك بأن التيمم بلا حاشية ولا إحداه مع
 الحاشية فليحذر ثم رأيت السيد السهودي في شروط الوضوء نقل عن الأسوي أن ذلك هو
 القياس وأقره فأنظره اهـ سم على مسجع (قوله أو تأدب) أي تبدأ لا تحتمل عادة وإن لم يسج
 التيمم (قوله من تك على الصائمة تركه) أي الحشو فهو حاشية للصوم فالظاهر عدم حوار
 رعه لأنه لا يبطل صومها باستمرار الحشو واندمع معه خروج الدم بسطل بصلاتها وفي بعض
 لمومش مائه بوحشت باقية الصوم ووحشت ليلاً وأصحت صائمة مائة له الحشو ووحب عليها
 فاعه قياساً على الحيط في الصوم اهـ . تقول : وجه نظر لانتفى على أن قوله قياساً على يقتضي
 وحب قطع الحيط وهو ممنوع ثم رأيت قول الشارح بعد فان الحشو ينحس وهي حاشيته وهو
 قد يقتضي وحب الردع فبشي وما يأتي عن سم على متعج (قوله وإعما راعوا) هما مصدحة
 الصوم دون مصدحة الصلاة الخ) المراد أنهم راعوا مصدحة الصوم حيث أمرهم بترك الحشو لئلا
 يفسد به صومها ولم راعوا مصدحة الصلاة حيث ترب على عدم الحشو خروج الدم المقتضي لفساده
 بخلاف مسئلة الحيط فأنهم لم يقتفروا إخراجاً في الصوم بل أوجبوه رعاية لمصداحة الصلاة وأبطلوا
 صومه قال بعض مشايخنا قوه وإعما راعوا الخ فبه نظر فأنهم لم يبطلوا الصلاة بخروج الدم كما
 أبطلوا ثم ساء الحيط بل في الحقيقة راعوا كلا منهما حيث اعتصموا ما ينافيه وحكموا بصحة كل
 منهما مع وجود الباقي (قوله وطرفه حارج) أي حيث حكموا بطلان الصلاة إن لم يرعه

فرع - لو وحشت ليلاً وأصحت صائمة والحشو باق في فرجها فهل تحب رعه بصحة الصلاة
 تردد فيه بعض المتأخرين . وأقول - إن كان رعه لا يبطل الصوم فالوجه وحب الردع لئلا
 يصير حاشية للحاشية في الصلاة بلا حاشية وإن كان يبطله فهو كسنة الحيط إذا أصبح صائم وطرفه
 محبوه وطرفه الآخر حارج من فله فليحذر هل ربع الحشو من انخرج يبطل الصوم أولاً سم على
 مسجع قلت : توجه أنه إن توقع على إدخال شئ ما من انخرج لإخراجه بطل والا فلا وهو مخالف
 لما يقتضيه قول الشارح فان الحشو يقتضي وهي حاشيته .

وبو بانه لا قبله كالتيتم وتجمع بظهورها بين فرض وواف ولا يجب عليها لا قصر في وصولها
على مرة واحدة بل لها التثليث قبيح خلافا للركعتين حيث مع ذلك وسنشهد بحسب استمات
القول بالتعود قال فاذا سجدوا في فرض الصلوات لحفظ الشهادة في التثليث لم يرد أولى فقد
فرق بين ما هناك برفع الخش أصلا وما ههنا بغيره ولو نوصف قبل رواه مثلا لكانت قرأت الشمس
فهل هذا أن يصح به الظهور قال الأذرعى شبه أن يكون على خلاف في بظهورها من التيمم ولم
يحضرنى فيه نقل (و) بعد ما ذكر (سدرها) أى بالصلاة وحواها بصلال للحدث بخلاف
التيمم السليم (فما أحرقت لمصلحة الصلاة كسائر) لمرة وأذان وإقامة (وتتعارف جماعة) ودها لمصلحة
وتحصيل سيرة واحتياط في قوله (مبصر) وإن خرج لوقت لكونها غير متفصرة بذلك قال في المجموع
وحيث وحيث انقضاء قال الإمام ذهب داهون من أثبت إلى المصلحة واعتبر آخرون الفصل السبر
وصطه بقدر ما بين صلاتي الجمع هـ وذو حه الثاني واستشكل التمثل بأذان المرأة لعدم مشروعيته
لها ، وأحب بحمله على الإجابة وبأن تأخيرها للأذان لا يستمر إذا ما قال لأذرعى يسى من
الأذان في كلامهم على رجل السلس دون المسحاة وقال العرى مر دم الرجل إذا كان سلس
البول أو الریح أو الودي ولو عتادت الانقطاع بقدر ما يسع وصووا والصلاة فاقطع لزمها المأذرة ومنع
عنها التأخير لا سطر جماعة وعو ذلك (والا) بأن أحرقت الصلاة كمثل وشرب وحوها
(فيض) التأخير (على الصحيح) .

(قوله أى في الوقت (١))

كما يأتي في المتن فتنبيه

(قوله وحيث وجبت

للمأذرة الخ) كان الأولى

تقديمه على قوله فلو أخرت

الخ كما صنع الشهاب ابن

حجر أو تأخيره عن قوله

والا مبصر .

(١) (قوله أى في الوقت)

ليس موجودا بنسخة

الشرح التي بأيدينا اهـ

مصححة .

(قوله حيث مع ذلك) أى تثليث (قوله من التيمم) والراجح منه أن التيمم صلى فكداها وقد
يفرق بينهما بأن التيمم لم يصر بعد جمعه ما يزال بهاربه بخلاف المسحاة وهو الأقرب (قوله واستطار
جماعة) ماهر بإطاره كبيره أنه لا يصر انتظار الجماعة وإن مثل هذا واستغرق أكثر الوقت وهو
محتمل ويحتمل أن محل ذلك حيث كان لا يتصور مطوياً ، فيبأن من سمع على منبهج أى بخلاف ما إذا لم يكن
الانتظار مطوياً ككون الإمام فاسقاً أو مخالفاً أو غير ذلك مما يكره فيه لا بد ، وليس ماد كرم
قوله ويحتمل أن محل الخ مقادير لقوله قبل وهو محتمل بل هو متعلق بأصل الاضطراب (قوله وب
خرج الوقت) أى كانه حيث عذرت في التأخير نحو عدم قيامت في الاجتهاد في القضية أو طلب
السيرة والا بأن علمت صبق الوقت فلا يجوز لها التأخير والقيس حينئذ امتناع صلاتها بذلك
الظهور لأنه يصدق عليها أنها أحرقت لمصلحة الصلاة وإن اقتضى اختلافهم الحوار (قوله بقدر ما بين
صلاتي الجمع) وهو القدر الذي لا يسع صلاة ركعتين تأخراً ممكن (قوله والأوجه الثاني) والكلام
كما هو المأذرة حيث لا عذر في التأخير أما معه فيحتمل فوق ذلك كما علم من مر (قوله والأوجه
الثاني) هو قوله واعتذر آخرون الفصل السبر الخ (قوله قال الأذرعى) هو صحيح ولكنه لا يأتي
مع جعلهم الأذان من أمثلة تأخيرها لمصلحة الصلاة به هو صريح في البراءة وقد يحسب بأن التأخير
بالمرأة لمجرد الخش وكأنه قيل فإن أحرقت المرأة أو غيرها من دام حدثه ، وأحب بعضهم بأن الأئمة
لم يصرحوا بالبراءة وإنما علامة البأس وهي التاء نصح بذلك لكن القائل يمكن أن يكون غيرها
وتقدير الكلام فلو أحرقت لمصلحة الصلاة شيء مما تقدم وكل مثال يرجع إلى سائره اهـ وهو
واضح في غير عبارة المصنف أما فيها فلا يتأتى ما ذكر لغيره بالاستحابة إلا بملاحظة ما تقدم من
أن ما ذكر للتتمثيل (قوله وقال العرى) هو مساو للمعنى لم يقله الأذرعى .

و يبطل مهرها ويحب إعادة و إعادة الاحياء لتكرار الحدث ولحسن مع استعانتها عن احوال
ذلك تقدرها على اعادة والثاني لا يقصر كالنسيم ولوحرج دمه من غير تقصير منها لم يصرف
كان تنصير في الشد ونحوه نص مهرها وكذا صلاتها ان كانت في صلاة ويبطل مهرها أيضا
شأنها وإن اصل ما حره (و تحب الوضوء لكل فرض) ولوليدرا كالنسيم لتقاء حديثها الخبر
فاظمة ست أي حاش « بوضي لكل صلاة » وخرج ما عارض النص فيها أن بعض ما شاءت في وقت
وبعد على ما صرح به في الروضة من الصواب المعروف أنها سبيح التوبن مستقبلة وبعد للفرصة
مادام الوقت باقيا وبعد على الأصح لكه حاله في أكثر كتبه فصحيح في التحقيق وشرح
المهند ومسلم أنها لا تستمعها بعد وقت وخرق بها وبين النسيم لتحديد حديثه وتريد بحجاستها
وجمع الوالد رحمه الله تعالى بينهما نعم وذوق على روائع الفرائض والثاني على غيرها (وكذا)
تحب لكل فرض (تحدد العبادة) وما يتعلق بها (في الأصح) وإن مرل عن محلها ولا يهر الدم
نحوها تقبلا بحسن كالأوصياء قبلها بالحدث والثاني لا تحب لتحديد لأنه لا معنى للأمر بالرائها
مع استقرارها ومحل الخلاف عند عدم ظهور دم على جوانبها مع بقائها على موضعها من غير
روان له وقع ولا وح تحب بعدها لأن الحاجة قد كثرت مع التمكن من تقليلها ويؤخذ
من التعليل أن محل وحوب تحديدها عند ماؤها لا معنى عنه فإن لم تثبت أصلا أو ثبوتها
يعنى عنه لفتته فالواجب فيما يظهر تحديد رباطها لكل فرض لا يسييرها بالكلية وما يقرر من
العفو عن قلن دم الاستحاضة هو ما أفق به بويد رحمه الله تعالى واستشه من دم اسعد التي حكمو

(قوله و يبطل اح) نصيبه أنها حيث أخرت لا مساحه الصلاة سمعت الصلاة في حقها فرضا أو نهلا
وهو روى بقوله لآتي وخرج الفرض بدل الخ إلا أن قال ما يأتي من حوار النص في الوقت
وبعد محمول على ما إذا نوح لا لمصلحة الصلابة بقرينة ماها أو يقال انورد سلطان الظهور صعبه
عن ذم الفرض به (قوله ويحب إعادة) أي التهر من وضوء وبهم (قوله وإعادة الاحتياط)
أي وهو الفصل وحشو والعصب (قوله يبصر) أي في الصلاة ونفسها (قوله وإن يصل الخ) أي
أحده عايد لتلا بتره أنه حيث نفس « حر الظهر لا يقصر لعدم تعلق حدث بين الشفا والظهر
ولكنه نظري : بطله أي ما تقدم من الحدث من فرع الظهر (قوله لكل فرض) وكذا الواحدت
فإن أن تصلى حدثا خاصا على مسجع (قوله وبوسرا) نص وحه أحده عايد أن فيه خلافا كالنسيم
له و تقدر عبيد الخلاف فوجه أحده عايد دفع بوجه عدم وحوب التحديد بكونه من فرض
أصليا سم وهو من الأتوب التي لا يطلق فيها القول بترجيح فكثيرا ما يكون به مسلك حائر
الشرع وحديث كقول كالفن (قوله روائع الفرائض) أي ما لو توصأ لا لفريضة والمتبادر أنها
سبيح من المواضع ما شاءت مادام مهرها باقيا (قوله مع استقرارها) في سعة استمرارها (قوله
من التعليل) هو قوله تسلا بحسن الخ (قوله هو ما أفق به) أي وبقي أيضا عن قليل
القول بالمسبة للسلس كما في حج وعذرتة قل حلال الملقى ولواضح في مقعده دمل خرج
منه عايط لم يعرف عن شيء منه وقال والله بعد قول لأسوى إيم يعني عن قول السلس بعد
الظاهرة ما ذكره غير صحيح بل يعني عن قوله أي الخارج بعد إحكام ما وح من عصب وحشو
في الثوب والبدن كما في اتدبه من الطيارة وبعده وتقييدهم بها روى هو ليس أن ما يخرج
بعده لا يستصحب ونحوه في الخدم بل قال ابن الرضا سلس البول ودم الاستحاضة يعني حتى عن

فيها بعدم العقوبة حرج منها (وإن شئت معها بعد) نحو (أوصوه) وفي الصلاة أوفى أنشأه
 أوفى أنشأها (ولم تعد انقطاعه وعوده) ولم يحضره ثمة عارف بعوده (أو اعتاد) ماد كـ
 أو أحدها من ذكر بعوده (ووسع) بكسر السين (رسم الانقطاع) بحسب عدها أو ما حذر
 من ذكر (وصوه) والصلاة وحده (وصوه) وورثة ما على طرحها من النجاسة لاحتمال شأها
 في الأولى مع أن الأصل عدم عودته وإمكان أداء الصلاة على وجه الكمال في الوقت في الثانية
 فوصلت من غير وصوه، صبح صلاحها امتنع الانقضاء أم لا يرددها في غيرها حتى شرونها
 ولو عاد دهر فور استمر وصوهها لعدم وجود الانقضاء المعنى عن الصلاة بالحدث والحسن، ولم يرد
 سلطان وصوهها عما ذكر حيث حرج منها دم في ثباته أو بعده، ولا فلا سلطان وتعليق به فصلا كما
 صرح به في المجموع، لأنه ما أن ظهرها رافع حدث، وشمل كلامه ما اعتاد بعوده على يدور
 وهو مانعه الرافعي عن مقتضى كلام معظم الأصحاب وهو الأوجه ويرى تحت أنه لا يبعد إحقاق هذه
 الدرة بالمعدومة وأنه مقتضى كلام العراقي، وبوعدت بعوده عن قرب فاصد من سبع ما ذكر
 وقد صلت بغيرها، وما سلطان بغيرها، وصلاها بغيرها عما في نفس الأمر، فإن اعتاد انقطاعه
 في ثناء الوقت ووثقت بانقطاعه فيه وأمس التواب وحدها بغيره لاستعانتها حيث عن
 الصلاة بالحدث والحسن والإفصاح في النجس فيمن روى ما أخر أبو بكر المصنف
 عن التتمة وهو المقتمد وإن حرم صاحب الشامل بوجوب التأخير، وقد الركني، أنه الوجه
 كما لو كان على بدنه نجاسة ورجى الماء آخر الوقت حيث يجب التأخير عن أول الوقت لإزالة النجاسة
 فكذا هنا لوضوح الفرق

كثيره لكن عطفه انت في أي دلالة لكن البور اه وقصة فتساره في التعليق على كثير
 البول أن كثير منهم يعني عنه، لكن تقدم بشارح تخصص العوالتين وهاه، ففسد العقو
 عن القليل بالبول أن الفائط لا يعني عنه مطلقا وإن على خروجه
 فرع استغردى - وقع السؤال عن ميت أكل لحما محرجه ولم يكن العاسل قطع
 الخارج منه ثا الحكم في الصلاة عليه حينئذ، قول واحد في حال الميت المذكور أن يسلم
 ويسلم محرجه قنر لا مكان ويسلم محرجه بقطر أو نحوه، وشد عليه عب الحشو عبادة أو نحوه
 ويصلى عليه عقب ذلك فوراً ولو قبل وضع الكفن عليه حيث خيم خروح شيء منه حق لوعبه
 شيء في هذه الحالة وحرج منه قهراً على عه لمصرورة (قوله أوفى أنشأها) أي الصلاة (قوله
 ولم يحضره ثقة عارف) أي بو مرته، ويعني أن مثل الثقة السابق قد اعتدت صدقه (قوله
 في الأولى) هي قوله وم تعد انقطاعه وعوده، والثانية هي قوله أو اعتاد الخ (قوله حيث)
 حرج قوله والمراد (قوله في ثباته) أي بوصوه، وم مع البعض الآخر (قوله وشمل كلامه) أي
 فإنه يجب فيه الوصوه (قوله عما في نفس الأمر) أي فتعيد (قوله وحدها بغيره) وهذا
 مخالف لما تقدم في استيم من أنه لو تبين أنه آخر الوقت كان استغاره أفضل لا وحاً إلا أن
 يفرق بين المستحاضة وحدها ما يلقى بناء الطهارة من غير ضرورة في اغتارها والميم لم يوجد
 منه ذلك (قوله فيمن روى ما) قال في المصباح: رجوه رجوه رجوه على فعل والاسم
 الرجاء بالمد ورجيسته أرجيه من باب رمى لغة اه فعل رسم الشارح لأنها تاء على هذه النجاسة لأن
 لأف يدا كانت مقسة عن ووتكتب أعاً أو مقبلة عن ياء كسبت به (قوله آخر الوقت) أي
 فيكون التحجيل أفضل (قوله صاحب الشامل) هو ابن الصاغ.

سهما وهن امرءة تقولن بسم التمهارة والصلاة على الوجه الأكل سهما أو يسبح أقل ما عرى
الأقرب الذي ويشهد له ما ذكره النوى في مسئة السلس في صلاته فعدا وطهارة استحاضة
مسيحة لأربعة ولو استمسك السلس بالعود دون القيام حتى فعدا وهو كافي الأتوار حفظ
لظهوره ولا إعادة عليه وإن فهم أن أربعة أنه مسح وصرح به في الكافية وسند للروضة
بحسب فهمه ودو الجرح السلس كاستحاضة في السند وعسل الدم لكل فرض كما في المجموع ،
ولا يجوز للسلس أن يعرض في ضرورة ليقتر فيها بوجه لكونه يصير حملا خاصة في غير معدنها من
غير ضرورة ، ويجوز معه المستحاضة وإن كان دمها حار في رمل يحكم به فيه بكونها طاهرة
ولا كراهة فيه .

فصل

إذا (رأى) المرأة من دم (لسن الحيض فيه) فذكر (ولم يعرف) أي يحاور (أكثره فكله حيض)
أي سواء ، كانت متباعدة أم معادة وقع الدم على صفة واحدة أم تقسم إلى قوى وضعيف وفي ذلك

(قوله سهما) أي بين التيمم والمستحاضة وعليه فيكون قوله بوصوح الخ من كلام الركني ،
ويحتمل أن الصمير راجع للمستحاضة ومن على أنه خاصة فيكون من كلام الشارح رداً على
الركني لكن في الفرق حيث حقاء ، ولعل وجهه أن هذه معدورة كالتيمم فاعتقرها التاخير
خلاف من على أنه خاصة . ثم رأيت في حجج ما يصرح بأن قوله ، بوصوح الخ ليس من كلام
الركني بل سبق للرد عليه (قوله أقل ما عرى) بالنسبة للحيض (قوله مسيحة لأربعة) أي ومن
ثم يوجب رفع الحدث ، يصح وضوؤها لأنه لا يرفع (قوله ولو سمسك السلس) هو يفتح الهم
(قوله ليقطر) من باب نصر اه عتدر أي جرح الصلاة أو فيها وينقض بخوار ذلك جرح الصلاة
للاحتراز عن إصابة النول لبدته أو ثيابه لم يعدل قد يقتضيه تعليلهم بأنه يصير طاهر خاصة في
غير الخ فإنه حيث علم أن النجاسة لا تندفع إلا بذلك كان خاصة أي خاصة

فصل

(قوله إذا رأى المرأة الخ) وجرح المرأة الخ في فلا تتكلم على ما آراه أنه حيض لأن مجرد خروج
الدم ليس من علامات الانحاض وفهم من الذين كور رأى امرأة شاء التأنيث في رأيت (قوله سن)
أي في سن (قوله فذكر) أي أو أكثر (قوله ولم يعرف الخ) أي الدم لا يقيد كونه أقله لاستحاضته
فمن يحتاج للاحتراز عنه على أنه يصح أن يرد بالأفلس هما ماعداً لأكثره ويحتمل لا يرد على العارة
ثم اه حجج وكتب عليه سم قوله على أنه الخ قول ، من النوحيات القريفة السهية أن يقال
المراد برؤية أقل الحيض رؤية أقل قدره وهو أربع وعشرون ساعة وهذا صدق برؤية مراد
على قدره فقط إلى الأكثر وموقفه إذ رؤية جميع ذلك يصدق معها رؤية لأقل ، فصح تقسيمه
إلى عدم عبور لأكثر وإلى عبوره من غير سكام ، وعلى هذا فراجع الصمير في يعبر بالسم
المرفق ، ويذكر أن نصن أن هذا النوحية هو معنى العلوة المذكورة فإن ذلك غلط كما
لا يخفى (قوله فكله حيض) هو ظاهر حيث تحققت أن أوقات الدم لا تنقص عن يوم ويلة ،
وأما إذا شككت في أنه يبلغ ذلك ، أو ماتت قبل مضي ذلك فهل يحكم عليه بأنه حيض

عادتها أم حائضها لأن الشروط قد جمعت واحتمل بعد العادة تمكن و شرط أن لا تكون عينا
بقية طهر فإن كان بأن رأت ثلاثة دما ثم اثني عشر نقاء ثم ثلاثة دما ثم اشبع فالثلاثة الأخيرة دم
فساد لا حيض كذا كره في المجموع معرقا (والصغرة والكبرة) كل منهما (حيض في الأصح) سواء
المتداة وغيرها حائض عادتها أم لا كما مر وهي ليسا من أول الدم وإيها كالصديد تعبه
صغرة وكبرة ويدل لذلك ما رواه البحري « أن النساء كن يعثر بعائنة السرحة وهي الكرسف فيه
الصغرة من دم الحيض فتقول لا نعلم حق ررر القصة البقاء » ررر الطهر من خيفة
والسرحة نادى مصومة مهله وراء مهله ساكة بعدها حيم حرفة وشوها بدحيها المرأة
في فرجها ثم تخرجها لتطرح هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا واقصة شح اعاف الحصى

لأنه الأصل في ررر المرأة ما يصدق قصه عن يوم وليلة ثم لا لأن الأصل عدم حيض فيه نصر
ولأقرب الأول لأنهم صرحوا بأن تحكم على ما ررر المرأة بأنه حيض ما لم يوجب كلامهم
حق يصدق ما يبعه فلا تنصى ما فاتها فيه من الحيض ويحكم « سواء عدها سنة و تقع الطلاق
العلق به إلى غير ذلك من الأحكام وسيأتي ذلك عن مم على حج (قوله و بشرط أن لا يكون
عليها بقية طهر) هو مستعنى عنه بقول الأصنف أقل الطهر بين حيضين خمسة عشر يوما (قوله
ثم تقطع) وخرج ما قطع ما لم يسم من كانت مسداة فعمر عمره أو معادة عمت عادتها كما قاله
فيها لورأت خمسها المعهوده أول الشهر ثم ساء أربعة عشر ثم عاد الدم و سمر يوم وسد من أول
الاعتاد طهر ثم حيض خمسة أيام منه ويستمر دورها عشر ساء حج (قوله فالثلاثة الأخيرة)
شامس للبندأة أيضا وكتب شيخنا بر بهامش شرح بهج ما ساء انظر همد مع قولهم آخر الباب
في مسألة العلماء المتخلفة بالنقاء إذا زادت على خمسة عشر بالنقاء فهي استحاضة هـ . أقول :
يخص ذلك بهذا وانظر لو كان الدم المرئي بعد البقاء سنة مثلا فهو نجس يراند على سكر الطهر
حيضا لا يبعد أن يحصل اه سم على حج . أقول : قوله ذلك بهذا أي فصل إن استطع على
رأس خمسة عشر أو فيها كان الدم مع البقاء حضا وهذا التحصيل في الحنفية هو مفهوم فوهم
إذا زادت على خمسة عشر وقوله لا يبعد أن يحصل الخ و صهره أنه لا فرق بين المتداة والمعادة
سكن فيما تقدم عن حج من قوله كما قاله فيما لورأت خمسها المعهوده أول الشهر الخ ما يستعنى بخصيص
ذلك بالمعادة وأن للبندأة حيض يوما وليلة من أول الشهر (قوله والصغرة والكبرة) طوى
الصغرة والكبرة على دي الصغرة والكبرة محار أو قدر نصف أي دوا ه سم على حج (قوله
كالصديد) نقل هذا في شرح الروض عن المجموع عن الإمام وقول به الأصح ونقل عن الشيخ
أي حامد أنهما ماء أصفر وماء أكدر (قوله ويدل لذلك) أي لقول حصف والصغرة والكبرة
حيض (قوله ما رواه البحري الخ) ويدل على ذلك أيضا حـ « إذا وقع الرجل أهله وهي حائض
إن كان دما أحمر فيصدق بهسر وإن كان أصفر فيصدق بهسر ديار » رواه أبو دود و ساء كرم
وصححه اه سم على حج وجه الدلالة به أنه سمي الأصفر دم حصف على ما هو الصهر من قوله « إذا
واقع الرجل أهله وهي حائض إن كان دما أحمر » ونحن استأرج لم يستدل بهد لاحتمال أنه سمي
حائضا محار وأن استحاضا التصديق بهسر ديار أو وقع له عند شحاح الحيض وقيل الشهر ثم
اعسار نصف الديار في الأصفر ساء على الباب من أن الأصفر لا يوجد في أول الحيض بل في آخره
وعليه ما كان كل حيضا أصفر ووطى في أوله من الصديق بهسر .

(قوله وهما ليسا من أول
الدم) عبارة القوت وهما
شيء كالصديد وما رواه صغرة
وكبرة وليس بدم كما قاله
في شرح المهذب انتهت
(قوله والقصة) أي فهو
تفسير مراد من القصة
والحصى فميرطنا اعتبر
أصل اللمة

وهي القطعة أو الخرفة البيضاء التي عثروا بها امرؤ عند الحيض شهت رموه في القبة بالخص
في الصفاء ، والكربف الطن ، ومقابل الأصح لا يكون ذلك حيفا لأنه ليس على لون الدم ،
وعن ثمة عصاة كذا بعد الصفرة والكثرة شت ، وأجيب عنه بأن قول عائشة أقوى لكثرة
مدرمها صلى الله عليه وسلم ثم شرع في بيان ماله حاور دم المرء خمسة عشر يوما ، وتسمى
استحاضة ، وهب سمع أحوال لأنها إما عمرة أولا وكل منهما إما مبتدئة أو معتادة وغير عمرة
الاسمية بعددتها وهي مستعمدة إما بسبب القدر والوقت أو بالأول دون الثاني أو الثاني دون الأول
فقل مبتدئة مستعمدة عمرة (هي من سبعة) أي جاوز الدم أكثر الحيض (فإن كانت) أي
من حاور دمها أكثر الحيض (مستعمدة) أي تكرر ما ابتدأها لدم (عمرة فإن ترى) في بعض
أيام دم (فويار) في بعضها (ضعيف) كالأصفر والأحمر فهو ضعيف بسبب الأسود أقوى
بالسنة للأشقر ، والأشقر أقوى من الأصفر وهو أقوى من الأحمر ، ودو رائحة الكريهة
أقوى مما لرائحة له ، والشحبي أقوى من الرقيق ، ولأقوى ما جمع من هذه الأقوى أكثر ، فإن
ستوى في الصفات كأن كان أحدهما سودا عن وعن والأحمر أحمر بأحدهما أو كان الأسود
أحدهما والأحمر بهما اعتبر النسب لقوته (فضعيف) من ذلك (استحاضة) وإن امتد رمه
(وقوى) منه (حاض) ثلاثة شروط أشار إلى أولها بقوله (إن لم يذهب) أقوى
(عن أقله) وهو يوم وبينة كما مر ، وي نالها بقوله (ولا عم) أي حاور (أكثره) وهو
حصة عنه يوما متصلا لأن الحيض لا يزيد على ذلك ، وي نالها بقوله (ولا من الضعيف عن
أقل الطهر) وهو خمسة عشر يوما ولاه ليكون طهرا بين الحيضتين ،

(قوله وهي القطعة) رحمه الله لا يثبت ما سألني من قوله شهت رموه في القبة بالخص الخ .
ومن ثم قال لحافظ حيج في معج الدري والقصه ما أيضا يدفعه الرحم عند انقباض الحيض اه
بقوله به هو كسر الك . وصمها ، وعندها لا تموس دمه يدفعه ويدفعه صه اه ويمكن أن
يتر في كلام الشارح محذوف كأن يقال وان رد به على عصاة فلا يحذف ما في المتن (قوله وغير)
أي والمعتادة عن الخ (قوله أو الثاني) والصورة ساعة أن تكون معتادة غير المبررة حافظة للقدر
والوقت وعنده ترك التصريح بها لاستفادتها بالمفهوم من قوله الثانية لعادتها أو لتصريح انصف
بها في قوله ورد إليهما قلدا وقتنا (قوله أي أول ما ابتدأها الدم) هذا التفسير يستفاد منه أنه
صلا من شتج بد ، وعمدة شتج عمدة قول الشارح أي أول الخ فهي شتج الدل في عمدة
لن ، وتوقف من الصلاح في صحة قولك ابتدأه الذي وقال لم أجده في اللغة ، وعليه فيقرأ في المتن
كسر بد أي ابتدأت في لده هو معنى الشارح ، شرح علمه لأنه يحوج إلى تخو في إسناد
لبد ، معنى الشروع إلى امرؤ (قوله بأن ترى) ع هو تفسير للمبررة لا للمبتدئة المبررة اه
سم على مهبج (قوله فهو ضعيف) أي الأحمر (قوله وهو) أي الأصفر أقوى من الأحمر
(قوله أكثر) أي أكثر من مفاهه (قوله امتد رمه) قال الشيخ عمدة سين وسيأتي أيضا
في كلامه (قوله متصلة) أي بهذا الشرط في الحقيقة شرطان هما كونه لم يحاور أكثر الحيض
وكونه متصلا (قوله ولا نقص الضعيف الخ) فإن الرمي رحمه الله لا يريد أن يجعل الضعيف
طهرا ولتقوى بعده حيصه أخرى وي يمكن ذلك إذا دفع الضعيف خمسة عشر ، ومن الأسوى
لذلك ما لو رأى يوما وليلة أسود وأربعة عشر أحمر ثم الأسود ثم قال فلو أحدهما بمنزلة

فلو رأت يوما سوادا ويوما حمرة وهكذا أبدا لم يكن تمييزا معينا ، وإنما كان حميد الضعيف م
 تنقص عن خمسة عشر يوما لعدم اتصالها ، وفق احتملت الشروط المذكورة كان الضعيف
 ظهرا وإن طال حتى يورأب يوما وليه سود ثم اتصل به الضعيف ويمدى حتى كان صهرا إلى
 كانت ترى الدم دائما إذا كثرت الطهر لاحذله ، وشمل قوله والقوى حيض مالم يقدم القوى وهو
 كذلك قطعا ، وما لو تأخر أو توسط كمالو رأب حمرة حمرة ثم حمرة سواد ثم أصغت الحمرة وهو
 كذلك على الأصح ، ولو اجتمع قوى وضعيف وأضعف وهوى مع ماسسه في القوة من الضعيف
 حيض ثلاثة شروط : أن يقدم القوى ، وأن يتصل به المناسب الضعيف ، وأن يصح معا ينحصر
 بأن لا يربط مجموعهما على أكثره خمسة سوادا ثم خمسة حمرة ثم أصغت الصفرة فالأولان حصص
 وإن لم يصحبا معا للحيض كحمرة سوادا وستة حمرة ثم أصغت الصفرة أو صحت لكن
 تقدم الضعيف خمسة حمرة ثم حمرة سوادا ثم أصغت الصفرة أو تأخر لكن لم يتصل الضعيف
 بالقوى خمسة سوادا ثم حمرة صفرة ثم أصغت الحمرة فالحيض السواد قديد ، وما ذكر في الثالثة
 هو ما صرح به الرويان وشرح حاوى الصغر ومحملة بالنسب في تعيينه كونه في المجموع كالروضة وأصلها
 جعلها كنوسط الحمرة بين سوادين وقال في ثالث لو رأب سوادا ثم حمرة ثم سوادا كل واحد سبعة أيام
 حيضها السواد مع الحمرة . وأجاب الوالد رحمه الله تعالى عن ذلك في الحمرة إما صحت حصصا مع السواد
 لقر بها منه لكونها تليق في القوة بخلاف الصفرة مع السواد ، وعلم من ذلك صحة ما في التحقيق والمجموع

(قوله وعلم من ذلك صحة
 ما في التحقيق والمجموع)
 مراده بصحة ما في المجموع
 بالنسبة للقياس عليه بدليل
 ما قرره ويدل قوله وأما
 الحاصل الخ

واعتبرناه لهذا القوى حيا والضعيف ظهرا وانتوى بعده حيا آخر فيرم سببان الظاهر عن
 أقله اه عميرة (قوله يورأب يوما سوادا) أى مع ليلته ، وأما لو رأب لدم بالظهر دون الليل
 أو عكسه فلا حيض لها لأنه لا حائل أن يحكم على يوم وبيلة من أول الشهر بأنها حيض دون
 ما بعدها يكون النقاء على هذا ليس محتملا بين دمي حيض ولا أن يحكم على ما يكمل به يوم وليه
 مع بعد النقاء من الدم لأنه يلزم أن يكون حيضها أكثر من يوم وليته قال في الهجة من
 لا حيض للقي تردها الأقل فأصرت يوما دما وأنصرت ليلا نقاء عنه حتى عرفت ه عميرة رحمه
 الله (قوله لم يكن تمييزا الخ) أى من هي فاقده شرط التميز وسيأتي حكمه (قوله ومالم تأخر) أى
 وإن وقع بعده ضعيف أيضا فيشمل مالم توسط وهو ما مثل به (قوله وما ذكر في الثالثة) هى قوله
 أو تأخر لكن لم يتصل (قوله وقال في تلك) أى توسط الحمرة بين سوادين (قوله مع الحمرة) أى
 فيكون حيضها في هذه الصورة السواد مع الصفرة (قوله وأجاب الوالد) لتبادر منه أنه جواب عن
 المعارض بين ما في التحقيق والمجموع لكن سألني له أن ما تقدم من الحاصل غير صحيح مع أنه
 عين ما استشكل به المعارض ، وبعبارة سم على جميع بعد نقل مثل ما ذكره الشارح عن شرح
 الروض ماسسه . أى فيكون حيضها السواد مع الصفرة فقد سم . أى صاحب الروض . إلى
 تصحيح التحقيق وعبره أن حيضها السواد فقط وإلى المجموع ، وأصل أن حيضها السواد مع
 الصفرة ، وأجاب شيخنا إلى آخر ما ذكره الشارح وهى ظاهرة في أنه ليس جوابا عن المعارضة بل
 هو جواب عما وجه به في المجموع . وحاصله يرجع إلى اعتماد ما في التحقيق (قوله نقر بها منه) لكن
 يشكل على جعل الحمرة مع السواد حيا أن الحمرة وإن كانت ماسة للسود لكن لم يتأخر عنها
 ما هو أضعف منها مع اعتبارهم في المناسب (قوله ما في التحقيق) أى من أن الحيض السواد فقط ،

ويُفرق بينهما ، وإنما جعل الذي ذكره مصر مسلم . ثم شرع في الاستحاضة الثانية وهي
المتداة غير المبره ، فقال (أو) كانت الحاضرة معها أكثر الحاضرات (متداة لا عمرة بأن
رثته نصية) واحده (أو) رآته بصفات مختلفة لكن (فقدت شرط تمييز) من الشروط
المتداة ، ويحتمل أن قوله فقدت معطوف على لا عمرة لا على رأت فأندفع ما قيل إنه يقتضي
أن فاعله شرط تمييز تسمى غير مميزة ، وليس كذلك بل تسمى عمرة غير معتدة بتمييزها ،
عني أن قولهم لآتي وحيث الخ يقتضي أنها تسمى غير مميزة ، والخلاف في النسبة مع كون
الحكم صحيحا . ثم يـ يعرف وقت استدعاء الدم فيكتسبة وسيأتي حكمها وإن عرفه
(فالأظهر أن حبسها يوم وبينة) لأن سقوط الصلاة عنها في هذا القدر متيقن وفيها سواء
مشكوك فيه فلا يترك البتة إلا بثبوت أو أمانة صاهرة من تمييز أو عادة لكنها في الدور الأول
تتم حتى يعبر الدم أكثره فتعسل وتغسل عيادة ما ردد على اليوم وثانيه وفي الدور الثاني
تغسل مجرد مصى يوم ودله على الأظهر إن استمر فقد انجبر (وطهرها سبع وعشرون)
لأنها حصة الدور والقول الثاني أنها ردت إلى عادته النساء ، وهو ست أو سبع وثم حذر
حمسة لمقدم هناك ذهب كانت معتدة على الأصح ، ومعناه ستة إن اعتدتها أو سبعة كذلك
وباق الشهر طهر فهو للسبع لا للتحريم ، ويحتمل أنها شكت في عاديها فقل لها ستة إن
لم تذكرى حديث وسعة رذكرها ، ويحتمل أن عاديها كانت خمسة فقل ستة في شهر الستة
وسعة في شهر السبعة ، ونص على أن طهرها ذلك لدفع بوجه أنه أقل الطهر أو عاله وأنه
يرمها أن تحتاط فيما سوى أقل الحيض إلى أكثره كما قيل بكل منهما ويـ لم يقل وطهرها
بقية الشهر لأن الشهر قد يكون ثلث فخص على المراد ، وقوله وطهرها سبع وعشرون غمئل

(قوله ويفرق بينهما)
أي بين القيس والمقبس
عليه في كلام المجموع أي
يفرق بينهما بما قدمه
عن والده عني أنه كان
الأولى حذف قوله وعلم
الخ لا حاجة إليه مع
ما فيه

وما في المجموع من أن السواد مع الحرة حبس الذي عر به عنه بقوله وقال في تلك
و رأت الخ (قوله ويفرق بينهما) أي بالفرق المتقدم عن بوجه أن الحرة لم جعلت الخ
(قوله الذي ذكره) أي المصنف في المجموع والروضة من أن الفسرة المذكورة كتوسط
الحرة بين سوادين (قوله مصر مسلم) أي لمصنف الفسرة بالنسبة لما بعدها (قوله قوههم
الآتي) ونصه وحيث أطلقت المبره ، فالمراد إخماعة للشروط السابقة اه حيج (قوله
فيكتسبة) إعا جعلها كالتحريم ولم يعلها بها بل يأتي من أن التكتبة هي الثانية لعدمها
قدر ووقف ، وهذه ليست معتادة كتب منها في الحكم (قوله لكنها في الدور الأول)
الدور فيمن لم تحلف عاداتها هو ستة التي تشمل على حبس وطهر كاشهر في المتداة
وفيمن احتسب عاداتها هو حمزة الأشهر المشمية على العادب مختلفة كثرت الأشهر أوقات ، ثم
إن لم تنكر ردت إلى المودة الأخيرة على ما يأتي وإن سكرت أن انتهت إلى حد في اختلاف
ثم جاء الدور الثاني عني بوب مختلفة أيضا فرق بين الانتظام وعدمه عني ما يأتي (قوله إن اعتدتها)
يخبر في مثله مما نصت فيه ماء الخاصة بهاء العبير الفصل بينهما بباء الاشاع عني لغة قلبية ،
وانتصيح بعدمه كما هو كذا ذكره برصي ، ونقله عنه الشواني في حواشيه على الأحرومة
في باب استدعاء الحرة ، وقصيته أنه لا يجوز الإشاع بالياء في غير ذلك فراجع (قوله فقل لها ستة
إن لم تذكرى) أي وعلى هذا لا تحتاط في السبع بل تعصه طهرا محضا (قوله ونص) أي
انصف (قوله بكل منهما) أي أقل الطهر ، وغالنه مع الاحتياط فيما راد عنيها (قوله ونص لم
يقن) أي المصنف (قوله سبع وعشرون) ومقابله قول بأن طهرها خمسة عشر احتياط ه ع .

عود الأظهر إليه أيضا . أي الأظهر أن حصص الأقل لا العلب . والأظهر أيضا أن صهرها مع
وعشرون ، وحينئذ يقرأ وطهرها بالنصب . و يحتمل كونه مقروء على القول الأول فيقرأ بالرفع
قال المسكت . والأقرب في عبارة محرر الأول . قال الأسوي : كلام المحرر والمسكت ظاهر
في عود الخلاف إليهما ، ثم عمل ما تقرّر مالم يطرأ له دم في ثناء بتمرها ، فإن طرأ كذلك
ردت إليه نسجالت مصى بالتمييز . ولما كانت المصني مراده مع الأيام راء التاء من سبع لأن
العرب تغلب التانيث في اسم العدد إذا أرادت ذلك ومنه قوله تعالى - يرسل ناسهين
أربعة أشهر وعشرا - مع أن العدد إذا حذف كما حذف التاء ، ووردت البدأة
خمسة عشر حمرة ثم خمسة عشر سود تركب الصوم والصلاة في جميع المدة المذكورة . أما
في الخمسة عشر الأولى فلائها كانت برحو الاسطاع ، وأما الثانية فلائ السود نيين أن ما قبله
استحاصة ، فإن راد السود على خمسة عشر فلا تغير معدّ من أول حمرة إلى يوم وليلة ويكون
ابتداء دورها الحادي والثلاثين . قال الأئمة : ولا يصور مسجحة تدع الصلاة هذه لئلا يلا هذه
وورد على ذلك أن المعادة يتصور فيها أن تدع الصلاة حمرة وأربعين يوما بأن تكون عادتها
خمسة عشر من أول كل شهر حرّ من أول شهر خمسة عشر حمرة ثم خمس السود مؤمرا بترك
في الخمسة عشر الأولى أيام عاديها ، وفي الثانية لتوقها راحة استقرار التغير ، وفي الثالثة لأنه لم
استمرّ السود نيين أن مردها العادة ، وقول الأسوي . وث أن يقول قد مؤمرا بترك في أصعاف
ذلك كما إذا رأت حمرة ثم حمرة ثم حمرة ثم سوادا بلا حمرة ولا رائحة كريهة ثم سوادا فأحدها
ثم سوادا بهما معا . وعو ذلك وأقام كل دم خمسة عشر يوما فترك في كل واحد ليعي الذي
ذكره وهو كونه أقوى من لدى فيه رده من العباد أنهم إنما أقصروا على هذه المدة لأن الدور
وهو الشهر لا يخلو عن حيض وطهر عسا ، والخمسة عشر الأولى نيت حكم بحبس فيها بالظهور ،
فإذا حاد بعد ما يسحب لأجل التوبة ربما الحكم عليه ، ولم حاور الخمسة عشر عامت أنها غير
مبيرة . ثم شرع في المستحاضة الثانية وهي المعادة غير لمبره فقال (أو معددة) غير عمرة
(بأن سبق لها حيض وطهر) وهي ذا كرتيها (فترد إليهما قدر ووقف) خمسة أيام من كل
شهر مثلا لقوله صلى الله عليه وسلم في المرأة التي استفتت لها أم سلمة وكانت تهراق الدم على عهد
صلى الله عليه وسلم « لتسطر عدا السبى والأيام التي كانت يحبسها من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها
فلتترك الصلاة قدر ذلك من الشهر فإذا حلت ذلك فلتعصر ثم تستنثر ثوب ثم تعصر » وتهراق دم
ثناء وفتح النساء . أي نصب ، والدم منصوب بالشيء المنعول به أو بالتغير على مذهب الكوفي

(قوله وطهرها بالنصب) أي وعليه فيقال الأظهر يقول دورها ستة عشر لم تقدم قبله عن ع (قوله
على القول الأول) أي الأظهر (قوله قال المسكت) أي من الشيب (قوله ما يطرأ له الخ) الأولى
مالم يطرأ في ثناء دمها تغير لأن فرض المسئلة أنها غير مبيرة ثم رأت الخطب صرح بذلك حيث
قال مع إن صرأ لها في ثناء الدم غير عادت إليه سجالت مصني بالتخير . هـ . وحيث عرفت ذلك
فيقال المراد من طرأ له دم يصح للحبس (قوله ابتداء دورها) أي الثاني (قوله فإن لئمة) أي لئمة
الشهوية (قوله وأورد الخ) ويمكن أن يحاك بأنهم أرادوا ليس لتأمتدأ ترك الصلاة شهر إلا هذه
(قوله وفي الثالثة) أي وفي الخمسة عشر الثالثة التي هي بقية الحق ولأربعين (قوله أصعاف ذلك) أي
الثلاثين وهو سبعون (قوله فإذا حلت) أي تركته حتمها بأن حاورته (قوله تستنثر ثوب) أي
تلتحم به (قوله أي نصب) هذا التفسير موافق لما يأتي عن زرركشي ،

(قوله فيقرأ بالرفع) عبارة
الشهاب الدرلبي ينبغي أن
يقرأ بالنصب لأننا وإن
فرعنا على الأظهر لنا قول
بأن طهرها خمسة عشر
احتياضا انتهت وما ذكره
أما يتم إن كان الخلاف
قويا نظرا لاصطلاح
المنصب

واعترضه الزركشي بأنه لا يحتاج إلى هذا التكلف وإنما هو معمول به ولعل في تهريق الدم قاله السهلي وعده قنوا عريان العربة تعدل بالكلمة إلى وزن ما هو في معناها وهي في معنى استحاض و استحاض على وزن مالم يسم فاعله . واعلم أن المعتادة إذا تجاوزت عاداتها أسكت عما تمسكت عنه الخوص فصلاحيين سطاغته على خمسة عشر قنوا نقص على خمسة عشر فأقل فأنكل حيض وإن غيرها فصت ما وراء قدر عاداتها في الدور الثاني وما بعده إذ غير أيام عاداتها عشتت وصفت وصفت لصفو . لا مسخضة لأشبهت مرة حرم ولا فرق بين أن تكون عاداتها أن تحيض أياما من كل شهر أو من كل سنة أو أكثر وتسمى كلامهم هذا الآفة يد حصلت وحاور دمها خمسة عشر مرة لعادتها من الناس . في العدد ثمانية عشر حيض برؤيد الاسم وسين أنها غير آيسة فم كونه مسخضة بخوبة دمها إلا أكثر وقول القلي وكثيرين من معاصريه إنه دم فساد عنه عمد كروه في العدد أنهم أرادوا حكم على خمسة بذلك والافهو تحكم بحالف لتصرييحهم هذا أن دم الخوص اعور استحاضة ويكن لحول . عنهم بأنه طلق على الاستحاضة أنهم دم فساد فم عموهم (وشب) العدد من نصف (مرد في الأصح) لأنها في مشابهة لانتداء من حصلت في شهر خمسة ثم ستحيضت ردت في خمسة كما د بها وسكرت ومقدس الأصح لانتت إلا عريان لأن العادة منتنة من العور . وأجاب الأول بأن لفظ المعتادة لم يرد به نص فيتعلق به أما إذا احتست عاداتها وصفت بأن كانت حصص في شهر ثلاثة مثلا ، وفي الثاني خمسة ، وفي الثالث سبعة ، وفي الرابع ثمانية ، وفي الخامس خمسة . وفي السادس سبعة ثنت هذه الدور من مرة ثنت من عاده ثنت عريان والعدد خمسة إبت شب عريانين وأقل ما يحصل ماثلنا في ستة أشهر وفي سبعة في شهر . من عاده فان . ندر الدور الثاني على العظم لاني كأن ستحيضت في الشهر الرابع .

(قوله ونستحاض على وزن مالم يسم فاعله) أي وهم عدلوا إلى وزنه فقط في تهريق الدم إلى عمه الخاص لابقوه على عمله الأول من نص المفعول به فتأمل

(قوله وعرضه) أي اعرض قوله ودم مصوب الخ (قوله إلى هذا التكلف) والذي أحوج القائل به إلى ذلك التكلف أنه جعل تهريق منيا للمفعول وشب فاعله ضمير يعود إلى مرأه فلا يكون الدم في ذلك معولا به . وحاصل ما شاع به الزركشي أنه متى لباعل وإن عدل به إلى صبيحة نسي للمفعول مكانه قال : مرأة أي من الدم من ريق أي نصسه (قوله على خمسة) أي على رأس خمسة عشر . والمرد أن لا يجوز (قوله إذ غير) أي حاور (قوله أنه) أي ما تراه الآفة (قوله منه الخ) قد يمنع بمنع أن ما قالوه غفلة وأن ما يأتي في العدد يرد ما قالوه حوار أن يكون ما في العدد إذ غير وجود دم الخوص بشرطه بعد من اليأس والدم فيها نحن فيه مشكوك فيه . سم على حج . أقول : وقد سوقت في قوله مشكوك فيه مع قولهم إن الآفة رد رأب دما لم ينقص عن يوم وليلة حكم بأنه حصص ما معنى كونه مشكوكا فيه مع أن هذا لو وجد مثله لغير الآفة جعل مشكوكا فيه بل يحكم بأنه حيض بالنسبة لقدر عاداتها وبأنه استحاضة لأن ثنت لم تحضت من ثنت لها بالاستقراء اليأس في هذه المرة أوردنا لثنت فيما رأه من الدم حيث جوار أكثر الخوص (قوله ثنت عريانين) أي فترد إليها على هذا الوجه الذي ثنت لها قبل الاستحاضة .

ردت إلى السعة دون العادات السابقة فإن لم تنضم ش كانت تمت هذه مرة وهذه أخرى
 ردت إلى ما قبل شهر الاستحاضة إن ذكرته لسوء العادة مرة وبمرها لا احتياط إلى آخر أكثر
 عاداتها إن لم يكن هو الذي قبل شهر استحاضتها فإن نسيب من شهر لاستحاضة أو سبب كيفية
 الدوران دون العادة حيضت في كل شهر ثلاثة لسكونها السمين وتحدث إلى آخر أكثر العادات
 وتعتس آخر كل نوبة لاحتمال شتت دمها بعد ثم شرع في مستحاضة رابعة وهي العادة المتعددة
 فقال (ويحكم للعددة) لميرة (بالتحريك لا العدد) عدة له (في الأصح) إلى ما يحسن بهما أو
 الظاهر أن التحريك أقوى من العادة بظهوره ولأنه سلامة في الدم وهي علامة ولأنه علامة
 حاصرة والعادة علامة مستقصية فلو كانت عادتها حصة من أول الشهر وبقية طهر فوأت عشرة
 سود من أول الشهر وبقية أحمر حكم ش حيضها العشرة الأولى منها والثاني تأخذ
 بالعادة لأنها قد ثبت واستقر وحسنه اسم بعد الزوال وذلك عند نقصانه عن أقل الحيض
 أو محاورته أكثره أما يد نفس بهما أو الظاهر كثر رأب بعد حمتها عشرين ضعيفاً ثم حصة
 فوياً ثم ضعيفاً فقدر العادة حصص للعادة والتوى حصص آخر لأن بهما سهرام كامل وأما أن
 المرأة مستعدة كانت أو لا ترك ما تركه الحائض بمجرد رؤيتها اسم حملها على الشهر من كونه حصة
 ولها حكم الحائض حتى يحرم صلاحها حينئذ فإن انقطع لدون يوم وليلة حكمتا بعدم كونه حصة
 ليسين أنه دم فساد فتقضى الصوم والصلوات كان كانت ساعة أو يوم قبل وجود دم أو عليها به
 أو طست أنه دم فساد أو حصة الحكم صح خلاف ما لو يوم مع العدم بالحكم لتلاعها . ثم شرع
 في المستحاضة الخامسة ،

(قوله ردت إلى السعة) استعفي في هذا مثال في أكثر النوب ولو كان الشهر الثالث ثلاثة أو خمسة
 ردت إليه واحتاطت في الرتبة على ما بعده كلام صحيح لكن قد سمع عليه سبب في العباد وغيره أنه
 حيث لم يكرر الدور ردت نسوة لأخيرة ولا احتياط عليها مطلقاً وهو مقتضى إطلاق النهاج (قوله
 أميرة) ش ردت قويا وضعيفاً ورد الفتوى على عادتها البتة وسبب في مساله (قوله وحدث) ش
 الزوال (قوله ترك ما تركه الحائض بمجرد رؤيتها) وعساره صحيح بمجرد رؤيته اسم لمن إمكان
 الحيض يحكم الزمان أحكامه المي وكتب سبه سم قوله المره أحكامه ومبها ونوع الطلاق ليس
 به فيحكم بوقوعه بمجرد رؤية الدم ثم إن استمر إلى يوم وليلة فحكم الحكم بالموعد
 وإن انقطع قبل يوم وليلة بأن لا وقوع فلو مات قبل يوم وليلة فهل سمر حكم الطلاق إذا
 حكمتا بمجرد الرؤية بأن الخارج حيض ولم تحقق خلافه ومجرد الموت لا يمنع كونه حصة خلاف
 لا تقطع في الحياة أولاً يستمر لاحتمال أنه غير حيض والأصل أنه لا كاخ فيه بصره وعساره
 الشارح في نفس على محسن ماله ألا ترى أنه يعلق بالحيض وقع بمجرد رؤية اسم كأي شيء حي
 لو مات قبل مضي يوم وليلة أجريت عليها أحكام الطلاق كما اقتضاه كلامهم وإن احسن كونه
 دم فساد أو بقي ما لو كانت ساعة أو أن الدم قطعه حصة وفطرت ثم نسيب كونه غير حيض
 فهل فطر وبمرها انتفاء ولأنه بصر والأقرب الأول فساداً على ما لو ص ش ليس فكل فساد
 سهاراً وعلى ما لو أكل سبباً فساد بطلان صومه ثم أكل ما بعد (قوله فتقضى الصوم والصلوات)
 أي ولا يتم عليها في الترك لأنها مأثورة به

وهي المنجيرة فقال (أو) كانت من حور دمها كثيرة (متحجرة) سميت به لتجبرها في أمرها وسمي
 بالمنجيرة أيضا لأنها حبرت العتية في أمرها وهذا وصف البارمي فيها بخلاف صاحب الخص المصنف مقاصده
 في المجموع وهي المنجيرة غير المنجيرة ولك ثلاثة أحول : لأنها إما أن تكون ناسية لتقدرها
 ووقتها أول قدرها دون وقتها أو بالعكس وقد شرع في الأول فقال (من سبت) أي جهت (عندما
 قدرا ووقتها) لنحو عمله أو نية عارضة وقد نحن وهي صميرة وتندوم لها عادة حيض ثم تنقبض
 مستحاضة فلا تعرف شيئا مما سبق (في قول) هي (كسداة) لأن العادة النسبية لا يستفاد منها
 حكم فتكون كالعدومة ولأن لأحد بالاحسان الآي به حرج شديد وهو متى عن الأمة نعم
 لا يمكن بحقتها بالمتدأة في استدعاء دورها لأن استدعاء دور استدعاء معانوم يظهر الدم بخلاف
 الأساسية فيكون استدعاء أول هلال ومتى طلقوا الشهر في مسائل الاستحاضة بموايد ثلاثين يوما
 سواء كان استدعاء من قول ليل أو لا في هذا الموضع (ولمشهور وحب الاحتياط) عليها
 لأحوال كل زمان عمر عنها نحيط والضرر والاعتطع ولا يمكن جعلها حائضا دائما بقيام الإجماع
 على بطلانه ولا طاهرا دائما بقيام الدم ولا التبويض لأنه تحكم فاحتاطت بالضرورة نعم تعدد
 لو صلت ثلاثة أشهر

(قوله وهي المنجيرة) أي لطفة ولا ما فيه ما سباني من أن لها ثلاثة أحوال لأن ذلك في مطلق
 المنجيرة وهذا في المنجيرة للطفة وكان الأولى أن يقول في الأقسام الثلاثة الباقية (قوله أي جهت)
 غير اللسان بالجهل إشارة إلى أنه لا يشترط سبق العلم كما يشير إليه قوله لنحو عملة أو عملة (قوله
 ويندوم) الأولى ونسفر (قوله مسكون) أي عبي هذا القبول (قوله أو الهلال) قال ع لأنه
 الأغلب قل الرمي وهي دعوى محضة للحسن قال وهذا هو العمدة في ريب هذا القبول هو
 رحمه الله (قوله في هذا الموضع) أي مراده ما شهر الغلای بقص وكس (قوله واشتهور وحب
 الاحتياط) وعن وحب ما ذكر عام كما أهده الناشرى ما لم تصل إلى سن اليأس من وصلته
 فلا وهو ما شرحه م . وقول مقل مقل الناشرى متى على ما هو ماسق عن الحق وغيره ه
 سم على حج وما ذكره عن شرح م . بوحدي في بعض النسخ متصلا بقوله كما سيأتي في
 دمه والصواب استاضه وقوله ماسق عن الذي أي من الآفة د حور دمها خمسة عشر يوما
 يكون دمه ماضا قال سم أنه منهم إلا أن قال يجوز أن يكون ذلك مبروصا في دم متغير عم
 أنه حصص وحوادث شروبه بخلاف المشكوك فيه لمحاوخته أكثر الخيض كما هنا ثم رأيت الشارح
 يعرض لهذه فيما مر ه . أقول . ويمكن أن يجاب بأن ما قالوه مفروض فيمن علمت بحدتها
 الماضية وماها في غيرها فعدم علمها بمدة أصف شأنها فلم يصلح أن يحصل ما أصابها خارقا
 لاستقرار المتعدي ومن ثم جرى فيها قول بالحاقها بالمتدأة بخلاف العالمة فإن حالها أقوى بعدت
 غير متحجرة ويمكن جعل ما أصابها رطب بالاسفراء (قوله لقيام الدم) أي لوجوده وهذه بمجرد
 لا يصلح مائة من كونه مهر دائما لحوار أن يكون كونه دم بعد إلا أن يمنع هذا بأن مائة
 المرة في سن الحيض يجب أن يكون حيا ما منع من منع والدع هنا إن منع من الحكم
 على الشكل بأنه حيض ومنع من أن نعنه حيض ونعنه غير حصص (قوله ولا السعيس) أي
 في سن الحكم على بعض معين بأنه حيض وعلى آخر أنه مظهر .

عساراً بالغالب ودفعاً للصبر كما سيأتي في بابها وإذا تمهد أن مشهور وحب الاحياء (فيحرم
الولد) على زوجها أو سيدها والباشرة لها في من سهرها ورخصتها ويستمر وحب نفسها
وكسوتها على زوجها ولا خيار له في مسح سكاها لأن وعظاً متوقع (و) تحرم عليها (من
المصحف) وحمله الطريق الأولى (والعراء) للفتحة والسورة .

(قوله عساراً بالغالب) أي إذا طشتها في أول الشهر أما إذا صفتها في أناته فإن كان معنى منه
خسة عشر أو أكثر لعمامتي واعتدت ثلاثة أشهر بعد ذلك ويحرم طردها حينئذ من
نطو بين العدة وإن في من لشهر ستة عشر يوماً فأكثر فمشهر من بعد ذلك فقوله كما سيأتي
معناه على ما سيأتي (قوله ودفعاً للصبر إلخ) لك نفسه عن انقطع حبصها لعمته ولا يعلم يعرف
حيث قالوا فيها كما سيأتي نصير حتى تحيض وتعتد بالأقراء وتشتت بالأشهر ومضطروا
لصبر فيها فإن فات الصبر فيها غير محقق لمؤثر أن تحيض بعد قليل إن لم تكن فترة نياش
أوبياش إن كانت فترة . قال . هو معارض هذه فله عور أن تشق وتذكر عدها قدر
ووقت فتأمن إلا أن يقل إن هذه لخمسة أعصاء عدها (رؤسها اسم إذا الصاهرته شتمت
على حبص وظهر من أمر أن الشهر لا يخفى عاك عن صهر وحبص . قلت بأعصاء عدها ثلاثة أشهر
بخلاف من انقطع دمها فإنه ليس ثم ما يحتمل معه انقضاء العدة مع كونها من دواب الأقراء لعدم
بأنواع سن اليأس (قوله فيحرم الوطء) لإصلاحها لأن عده عزمته من نطو بين العدة لا سيأتي هذا
لما نقرر في عدها أنه حج وقصية قوله لأن عده إلخ أنه لو صفتها وقد بقي من الشهر ما لا سبع
حبص وظهرا حرمة ذلك عليه لتضررها بطول العدة عما بقي من الشهر وهو كذا (قوله على
زوجها) لو اختلف اعتقادها فالهبة بعقيدة الروح لا لروحه وفي حج ما صرح به في باب ما يحرم
من السكاك وفيما لو يمكنه عملاً بعقيدة الروح فهل يحك عنها التقليد من هذه زوجها أولاً قال في
الإيعاب فيه بطرولاً بعد وحب التفسد أقول وقد يقال في وحب التمسك بطرولاً ، حيث قلت العدة
بعقيدة الروح صارت مكروهة على التمسك شرعاً والمكروه لا يحك عنه الزور به وإن أمكنه لأن
فعله كلاً من فكذلك يقال هذا لا يحك عنها التمسك لأن معها كلاً من لا يقال برده على ذلك مقالوه
في الإطلاق من أنه لو اختلف الروح والروحة في وقوع الصلاق وعدمه من أن الروح يدس وعدها
الهرب لأنها تقوى لامتداده لأنها تمت له توقعه على ممتد وإلا فلا بد من ولأن معقده ثم لا يقر عليه
ظاهراً فلهذا المذهب منه لذلك بخلاف ما هنا فإنه يقر عليه فلهذا يمسكه رعيه لا عتده ثم رأيه
في حاشية شيخنا العلامة الشوبري على مذهب نقلاً عن العباب (قوله وكسوتها) أي وسائر حقوق
الروحانية كالقسم (قوله لأن وطئها) قصية هذه العدة أن روحه الآن لو تحرب لا يحك على فرعه
لإعصاف امرها لتوقع روال التحير كل وقت ثم يلحق أنه لو أضرت به ترك الجماع وه نظير فربما
على توقع شغلها غير ما يجب لإعصاف أخرى ويدفع بقعة واحدة على ما رثي ، وقصته أيجب أن
خائف الرابح له نكاح الأمة المتحررة للعنة المذكورة ومن عن إحلال السوطي أنه يحرم عده
نكاحها قال إذا لاقته فيه وأنه لو كان تحت متحررة لم يحرم له سكاك الأمة عليها لأن انقضاء اسم
عنها متوقع كل وقت . وأورد عليه أنه حيث مع سكاك الأمة على المتحررة لهذه العبة فالقياس حوار
سكاك الأمة اسد ، حيث لم يكن تحت من يصح للوطء ويؤيده أنهم نظروا لاحتمال الانقضاء
في المتحررة فم يشترط له الخيار فيما وبكها جاهلاً بخلاف ما ثبت متحرره .

(في غير الصلاة) كخاص وبين حثت بسبب القرآن فيما ظهر لنفكها من إحرته على قلبها
أما في الصلاة فثبوتها مطلقا فائقة أو غيرهما تفارق بقا الطهور بن الحب حث وحل عليه ، لاقتصار
على الصلحة بأن الحب حثته محقق وحدث هذه في كل وقت غير محقق وشمل كلامه تحريم المكث
في المسجد عيبا وصرح به في الروضة قال في المهمات وهو متحبه إن كان لعرض ديبوى شى أو
لا لعرض فإن كان بمصره فكقراءة السورة فيها أو لاعتكاف أو طواف فكالصلاة فرضا وملا. قال :
ولا على أن محل ركعت إذا أمس التلويت هـ وبأهمه كذا من حور دخولها للصلاة فرضا
أو سلا ردة التواتر رحمه الله تعالى مفهوم كلام الروضة من أنها لا تخور لها دخوله لثبوت لصحة
الصلاة بخارجه بخلاف التوف ،

(قوله في غير الصلاة) يظهر أنه لا يخور لها التفرده السعي ويسعى خلافه لأن نعم القراءة من فروض
استكماله فهو من مهمات الناس فكما حذر لها السفل للصلاة فلا مانع من حور فرائها للعلم من
ويسعى لها حور من المصنف وحيد إذا توقفت فرائه عليها وأنه يوم يكف في دفع النسيان
إحروا على قلبها وه ينسحب لها فرائه في الصلاة مانع قائم كاشتغالها بصناعة تمنعها من تصور
الصلاة والدية حذر في القراءة ثم إذا فضا حور القراءة لها خوف النسيان فهل يجب عليها أن
تصدق سادها الله كز أو يطلن لحصول المقصود من دفع النسيان مع ذلك . قلت : الطاهر أنه
لا يجب عليها ذلك بل حور لها قصد القراءة لأن حدثها غير محقق والعذر قائم بها فلا مانع من
قصد التفرده المحصل للتواتر ثم كانت فرائها مشروعة سن للسمع لها سجود التلاوة وإلا
ولا (قوله فيما ظهر) وفي حج الحرم حوارته شى وتتاب على هذا الإحراء ثوب ، بقراءة (قوله
بمكثها من إحرته) شى وبقرده في الصلاة كما يستفاد من قوله أما في الصلاة الخ وقوله ثابرة
مصدق أن الأسوى وقيل بحرم تزيده على الفاتحة هـ سم على حج (قوله على نفسها) أى
وشت على هذا لحر ، (قوله حدثه محقق) شى قد لم يرد على الفاتحة هـ سم على حج
(قوله وشمل كلامه) ماوجه شموله . هل قالت من قوله وشهور وجوب الاحتياط . قلت : حذر
أن يكون معنى حذرة الصلاة كالقراءة في الصلاة كما ثبت مما سيد كره عن المهمات ، لا أن
يقض الأصل عدم الاستثناء في غير ما مضوا عليه (قوله قال في المهمات) أى لأسنوى (قوله إن
كان لعرض ديبوى الخ) أيهم حوارا مكث إذا كان لعرض شرعى كسماع درس أو استفتاء أو نحو
ذلك وهو ظاهر وقوله فإن كان نافلة فكقراءة السورة فيما بهم خلافة فليراجع (قوله وما أهمه)
شى دل عليه (قوله لا يخور لها دخوله) وعليه ولو بدر الصلاة فيه فيسبى أن لا يعتد بشرها لعدم
حور حول المسجد للصلاة . نعم ، بشر الصلاة فيه معسكة فالذى شجته لأنها متمكنة من
فعل ذلك بالاعتكاف وفي ابن حجر ما يسه بعد قول المصنف فيحرم الوطء ومس المصحف والمكث
بالمسجد إلا الصلاة وطواف أو اعتكاف ولو نفل اهـ وعليه فلو تدرت الصلاة فيه اعتقد اهـ
شيخنا عيش (قوله لصحة الصلاة الخ) قضيته أنها لو أرادت فعل الجمعة بل أو غيرها وتعتبر
عنها لافه ، حارج استعد جاز لها دخوله لفعلا ولا يرد على ذلك أن الجمعة ليست فرضا عليها
لأن دخول المسجد لا يوجب على كونه العمدة التي تدخل لفعلا فرضا بديل دخولها لطواف النافلة
والاعتكاف غير المنصور .

(قوله وشمل كلامه)
تحريم المكث في المسجد
عيبا (يعني قوله وشهور
وجوب الاحتياط)

ويحويه فإنه من ضرورته (وتفصيل الفرض) خارج المسند (أند) وحويا مكسوبة ومبدورة لاحتمال الظهور والقياس كما قاله الأسوي أن صلاة الحبرة كذلك (وكذا الفصل في الأصح) لأنه من مهمات الدين فلا وجه حرمانها بذلك والثاني لا بد لأصروا إليه كمن تصعب والقراءة في غير الصلاة وشمل إطلاقه التيمم بعد خروج وقت الفريضة وقد علم ما فيه من وجوبها صوم النفل وطواف النفل له كالصلاة وسأني في صلاة الجمعة روم فصاها الصلاة وما يتعلق به (وتفصيل لكل فرض) لاحتمال تعدد الاشتغال وبما تفعله بعد دخول وفيه لأنه جهارة ضرورة كالتيتم . نعم إن علمت وقته كعبد العروب لم يقتل إلا له وخرج بالفرص النفل فلا يجب عليها الاغتسال له كما اقتضاه ظاهر كلام الأكرس وحرره في الكفاية وصرح به ابن المقرئ في شرح إرشاده وهو اعتمد وإد اعلمت لاسرها المنادرة للصلاة لكن لو أحرر لزمها الوضوء .

(قوله وعينه) أي كالاتكاف بخلاف نية السجدة فلا يجوز لها فيها إلا إذا دخلت بغير غيرها كالاتكاف فتعطلها بطلانها منها حينئذ أما إذا دخلت بتعمدها فلا يعينها لأن دخولها لمجرد التحية غير مشروع (قوله أن صلاة الحبرة كذلك) أي كصلاة الفريضة في وجوب العمل بها لا في صفته الخاصة وهي وجوبها كالفرص ولو شبهها بالنفل كان أولى وأبعد ترك ذلك فلا يعتقد حوار فعلها قبل الفرض قال سم على حج ويسمي أن لا يسقط الفرض معها لعدم إتمام صلاتها عن القضاء اه وعليه فيعرف بها وبين اسمها بأن شهر التيمم محقق دون هذه (قوله لأنه من مهمات الدين) أي من الأمور التي اهتم بها الشارع وحث على فعلها (قوله ثم مرة) أي في شرح قول المصنف وعب الوضوء لكل فرض من أنها بعد خروج الوقت إن كانت راتبة بخلاف النفل لمطلق (قوله وسباني) أي في كلام الشارع (قوله لكل فرض) أي ولو بدر وصلاة حبرة اه رابدى وظاهره أنها تصلى على الحبرة ويومع وحوو الرجال والفرق على ما قاله بين المتحيرة والتيمم أن التيمم ربل المانع نفس تأنه أنه يصعب عن أداء فرضين بخلاف المتحيرة فاسما في كل وقت يحتل الحيف والظهور ولا يقطع ثم قوله وصلاة حبرة هو ظاهر حيث لم تعدد أكثر من تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كعدها غسل واحد كما هو ظاهر (قوله بعد دخول وقته) ظاهره أنها إذا اغسلت ثالثة وأراد أن تصلى به حاضرة بعد دخول وقتها يمنع عنها ذلك وقياس ما قدمه عن الأدرعي بعد قول المصنف ويتوضأ وقت الصلاة أنها تيمم كالتيتم وتقدم سهمة أنه قد عرق سهما قال ويأتي مثله هنا فلراجع وسأني (قوله فلا يجب عليها الاغتسال) أي ويكفيها له الوضوء وظاهره وبين فعنه استقلالاً كالصحي وصفة شرح البهجة أن عمل الاكتفاء بالوضوء حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر أما لو فعل استقلالاً سواء كان في وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل وعبارته قال في المجموع قال القاسمي: كل موضع قلنا عليه الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجوز العمل إلا بالغسل أيضاً . قال وفيه نظر ويحتمل أن تسبيح النفل بعد الفرض . وأقول وقيل فيها (قوله وإذا اغسلت الخ) عاب أي لأن الغسل إما أوجبه لاحتمال الانقضاء وهو لا يحتمل تكرره بين الغسل والصلاة ولو بدر فمن احتتمل أن الغسل وقع في الحيف وانقطع بعده هذا ولكن الاحتمال في الرسم القصر أقل منه في الزمن الصواب رافعي اه اه سم على منهج .

(قوله أن صلاة الحبرة كذلك) قال سم ينبغي أن لا يسقط الفرض لعدم إتمام صلاتها عن القضاء (قوله وشمل إطلاقه) التيمم بعد خروج وقت الفريضة (قوله وسباني) أي في كلام الشارع (قوله لكل فرض) أي ولو بدر وصلاة حبرة اه رابدى وظاهره أنها تصلى على الحبرة ويومع وحوو الرجال والفرق على ما قاله بين المتحيرة والتيمم أن التيمم ربل المانع نفس تأنه أنه يصعب عن أداء فرضين بخلاف المتحيرة فاسما في كل وقت يحتل الحيف والظهور ولا يقطع ثم قوله وصلاة حبرة هو ظاهر حيث لم تعدد أكثر من تعددت وصلت عليها دفعة واحدة كعدها غسل واحد كما هو ظاهر (قوله بعد دخول وقته) ظاهره أنها إذا اغسلت ثالثة وأراد أن تصلى به حاضرة بعد دخول وقتها يمنع عنها ذلك وقياس ما قدمه عن الأدرعي بعد قول المصنف ويتوضأ وقت الصلاة أنها تيمم كالتيتم وتقدم سهمة أنه قد عرق سهما قال ويأتي مثله هنا فلراجع وسأني (قوله فلا يجب عليها الاغتسال) أي ويكفيها له الوضوء وظاهره وبين فعنه استقلالاً كالصحي وصفة شرح البهجة أن عمل الاكتفاء بالوضوء حيث فعل بعد غسل الفرض سواء تقدم على الفرض أو تأخر أما لو فعل استقلالاً سواء كان في وقت فرض أو لا فلا بد له من الغسل وعبارته قال في المجموع قال القاسمي: كل موضع قلنا عليه الوضوء لكل فرض فلها صلاة النفل وكل موضع قلنا عليها الغسل لكل فرض لم يجوز العمل إلا بالغسل أيضاً . قال وفيه نظر ويحتمل أن تسبيح النفل بعد الفرض . وأقول وقيل فيها (قوله وإذا اغسلت الخ) عاب أي لأن الغسل إما أوجبه لاحتمال الانقضاء وهو لا يحتمل تكرره بين الغسل والصلاة ولو بدر فمن احتتمل أن الغسل وقع في الحيف وانقطع بعده هذا ولكن الاحتمال في الرسم القصر أقل منه في الزمن الصواب رافعي اه اه سم على منهج .

حيث يلزم استحصاء النوحرة ومعلوم أنه لا غسل على ذات التقطع في اللقاء إذا اعتسفت فيه ويرمها إذا لم يحسن أن ترتب بين أعضاء الوضوء في يظهر لاحتمال أنه وحدها والعبادة يحاط لها ولا يرمها بية الوضوء في يظهر أيضا إذا جهلها ما دخل بصرها كالعالط وهو تحركه الوضوء بية نحو الغسل (وضوء) لروما (رمضان) لاحتمال أن تكون طهره في جميعه (ثم شهرا) آخر (كاملين) حال من رمضان وشهرا ونكبره غير مؤثر لتحصيله

(قوله حيث يلزم استحصاء) أي غير المتحد سفع قياس هذه عليها وإلا فهي قسم من مطلق المستحصاة فيبره قياس الشيء على نفسه (قوله النوحرة) وهي ما لو أحرقت المصلحة الصلاة بقدر ما يمنع الجمع بين الصلوتين كما تقدم له بعد قول المصنف ولو أحرقت الخ (قوله أنه لا غسل على ذات التقطع) أي لا واجب ولا مندوب من الوضوء لم يكن بعيدا لأنه تعاط عبادة فاسدة (قوله ولا يرمها الخ) قال من عني حج قوله ولا يرمها الخ يشعر بخوارقته والوجه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب العمل وأن الواجب الوضوء وعمل جميع النكس لا يكفي فيه بية الوضوء ولو عطا خلاف الوضوء بية رفع الأكر غلطا فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعيين سنة الأكر فلتأمن اهـ ويمكن أن يراد لا يرمها بية الوضوء مع سه رفع حديث الغيل لأن المراد من رومها مستفاه مع ترك سنة رفع الحدث الأكر (قوله لاحتمال) قد يشك لا يتوقف النوحرة على حصول ما ذكر بل يكفي في النوحرة أن يقل لأن كل يوم مه يحتمل أن تكون طهره فيه وأن تكون حائضا في عمره (قوله ونكبره الخ) حص الأيراد لفظ الشهر دون رمضان لأن رمضان عم التعريف لارمه وقد يرد عليه ما قيل إن رجا إن أريد من سنة تعيينها كان مسموع من الصرف وإلا صرف وفسته أنه إدام يرد من سنة تعيينها كان سكره فقياسه أن رمضان هـ سكره إدام يرد من سنة تعيينها إلا أن يقال إن أريد منصرف في ربح كونه من سنة تعيينها لما قيل إن المنع له من الصرف العصة والعدل عن المعروف بالام ولا يتأتى العدل عن المعروف إلا إذا أريد من سنة تعيينها وحيث أريد من سنة غير معينة فالعلمية باقية لكن انتهت العبة الثانية ورمضان المنع له العلمية والزيادة والعلمية باقية وإن أريد من أي سنة فهو معرفة دائم لأن المراد منه ما بين شعبان وشوال من جميع السنين ثم رأيت عن الفقهاء في حواشي الكشف أن ربح وصبر إن أريد بهما معنى فهما غير متصرفين وإلا فمتصرفان قال الناصر للقاضي وكان وجه ذلك أنه في المعين معدول عن الصبر والرحم كما قالوا في سحر إنه معدول عن السحر فصيها العصة والعدل وقد شأن من المنع العلمية والتأنيث باعتبار لسنه والقياس صرفه حيث لم يرد من سنة تعيينها لأنه متى نوى تكبره رات العلمية (قوله لتحصيله الخ) قد يقال لاحقة إلى هذا لأن ضعف السكره على المعرفة كضعف مسوع الحجة الحان منها وفي سم على حج قوله لتحصيله عما قدره هذا محتمل من المسوق موحود من غير تقدير وهو مشاركة في الحان المعرفة فافهم صرحوا بأن ذلك من مسوعات محجة الحان من السكره وبذلك غير في التفسير . وعن السيوطي في مسوق خال بمسوعات الانتداء ، وصرحوا في مسوعات الانتداء بأن من أن يعطف على سائح الانتداء بخوارقته ورجل قائم به وعادة الأمتوني في

(قوله ولا يلزمها بية الوضوء) يشعر بخوارقته بية قال سم ولو حه خلافه لأنه يحتمل أن الواجب العمل وأن الواجب الوضوء وعمل جميع النكس لا يكفي فيه بية الوضوء وهو غلطا بخلاف الوضوء يكفي فيه بية رفع الأكر غلطا فالاحتياط المخلص على كل تقدير تعيين بية الأكر فلتأمن انتهى

عما قدرته وهي مؤكدة لرمضان لئلا تنوهم اطلاقه على بعضه بل مؤسسه كما نعلم من قوت الآتي
فالكمال إلى آخره ومؤسسة لشهر الاقالاتها أن المراد به ثلاثون يوما بأن تكون رمضان ثلاثين وثاني
بعده عشها متوالية (فيحصل) لها (من كل) مهيما (اربعة عشر) يوما لاحتمال أن يكون حيصها أكثر
لحصى وأن يسدى في أثناء يوم وحيد فيقتصر في أثناء السدس عشر من ذلك اليوم ووجود
لحصى في بعض اليوم مستل له فيرم مقاسه فالكمال في رمضان قد تعرض حصول الأربعة عشر
لألفه اليومين كما لا يخفى فلا اعتراض على انصاف كما لا يعترض عليه أنه لا يبقى عليها شيء إذا علمت
أن الانقطاع كان لئلا لو صوحه يوم واحد ركنين عن الشهر النقص قد نقص رمضان مثلاً حصل
لثمانه ثلاثة عشر يوماً وانقضى منه بكل حال ستة عشر يوماً فإذا صامت بعد ذلك شهراً كاملاً
بقي عليها يوماً وإد بقي عليها يوماً فطرية راءه ذمها منهما أن تفعل ما ذكره بقوله (ثم نسوم من
ثمانية عشر) يوماً (ثلاثة أوهاون ثلاثة آخرها فحصل) لها (اليومان الباقيان) لأن الحصى ين صراً
في الأول منها فماتته أن ينقطع في السادس عشر فيصبح له اليومان الآخران وإن مر في الثاني
صبح الصفران أو في الثالث صبح الأولان أو في السادس عشر صبح الثاني والثالث أو في السابع عشر
صبح السادس عشر والثالث أو في الثامن عشر صبح للدين منه وحصل اليومان أيضاً بأن نسوم
هما أربعة أول الثمانية عشر، وانين آخرها أو بالعكس، أو اثنين أولها وثنين آخرها

(قوله بما قدرته) تبين فيه
الشهاب أن حصر وتعجب
منه صم فإن المنقوع
موجود سبوه وهو عطفه
على المعرفة

مسوعات لا تدرء بالسكرة صبح الخامس العطف بشرط أن تحد لتعاطفين بحور الاسداء به نحو
طاعة وقول معروف أي مثل من غيرهما ونحو قول معروف ومعمره حصر من صدقه بعبها ذي-اه
وسواء تقدمت المعرفة على السكرة أو تأخرت كما أشرف الله أو لا بقولنا كعكسه ويدل لتقدم
المعرفة على السكرة بمنس السبوطي بقوله بحور يدور حصر ولنا آخره قول الأشموني بما رده في
التسهيل في باب الحار ثبها أي ثبت المسوعات لوقوع خلل من السكرة أن يشرك السكرة مع
المعرفة في الحار نحو هؤلاء من وعد الله مطلقاً اه (قوله بما قدرته) أي من خط آخر
(قوله وهي) أي الحال (قوله ومؤسسة) أي محضة معنى لم تحصر بدونها (قوله فلا اعتراض الخ)
قد يقال بقي الاعتراض عليه من جهة أخرى وهي مهامه أن رمضان في حقه يوم ثلاثين كما شهر
آخر وإن كان ناقصاً إلا أن يقال هذا الإيهام ضعيف (قوله لو صوحه أيضاً) لا موقع له أيضاً
ولا أن يكون رجاءه في قوله كما لا اعتراض الخ وفيه أن التشبه معن عنه وقد يقال وصف ماصر
بالوصوح مأخوذ من قوله كما لا يخفى (قوله من ثمانية عشر) عباد هي كتب بالألف إن كان
فيها تاء التأنيث فإن لم يكن فيها ثا كان المعدود مؤنثاً بغير رأس باب فقامت على عشرة فمعرأف
والألف ألف نحو خمس عشرة قاله من قتيبة في أدب الكاتب اه سم على مهبج وساقه قول
النساجد أصفت الثمانية إلى مؤث ثبت الياء نونها في الفاصي وأعرب إعراب المقوص بقول
حاء ثمانى سوة وثماني مائة ورتبت ثمانى سوة تظهر الفتحة وإداه نصف قت عسدى من
النساء ثمان ومررت منهن ثمان ورأيت ثمانى وإداه وقت في المركب تخيرت بين سكون الياء
وفتحها والفتح أفصح يقال عسدى من النساء ثمانى عشرة امرأة وتحذف الياء في لغة شرط فتح
النون فإن كان المعدود مذكراً قلت عسدى ثمانية عشر وحلا بآيات الهاء اه في فرق في ثبوت الألف

وتسعين وسطها وأن الصوم خمس الأول والثالث والخامس والسابع عشر والتسعين عشر ،
ولا يتعين هذا المذكور في محله بل ذلك كما هو مفقود في المطبوعات ، بل بلغ بعضهم فقال : يمكن
تحصيلهما كسبب مبلغ ألف صورة وواحدة ، وعليه في جميع مسائل الصوم بأنواعه لا في هذه
الصورة مخصوصها لصهور فسادها (ويمكن قضاء يوم بصوم يوم ثم الثالث) من الأول (والسابع عشر)
منه لأن الحيض من صرا في الأول من الأخير أو في الثالث من الأول ، وإن كان آخر الحيض
الأول من الثالث والثالث من الأخير ، ولا يتعين اليوم الثالث للصوم الثاني ، ولا السابع عشر
للصوم الثالث بل هنا أن الصوم بدل الثالث يوما بعده إلى آخر الخامس عشر وبدل السابع عشر
يوما بعده إلى آخر تسعة وعشرين بشرط أن يكون الخلف من أول السادس عشر مثل ما بين
صومها الأول والثاني أو قبل منه ، ولو صامت لأول والثالث والتمس عشر لم تخر لأن الخلف من
أول السادس عشر وما بين وبين الصومين الأولين إلا يوم ، وإنما امتنع ذلك لجوار أن يقطع
خص في أثناء الثالث ويعود في أثناء الثامن عشر ، ولو صامت الأول والرابع والثامن عشر
حار لأن الخلف في يوم بين الصومين ، ولو صامت لأول والخامس عشر فقد عصى بين الصومين
ثلاثة عشر فلها أن تصوم التسع والعشرين لأن الخلف ثمانين وأن تصوم فيه لأقل ، ثم
لا يمكن أن تصوم التسع عشر لأنها خفي شفا ويذكر لمصنف وغيره ذلك بيان أن
السبعة عشر أقل مدة يمكن فيها قضاء اليوم الواحد . وصارت الطريقة الأولى أن تصوم قدر
ما عليها موالها في خمسة عشر يوما ثم تصوم قدر موالها من سابع عشر صومها الأول ثم
تصوم يومين بين الصومين سواء أصلا بالصوم الأول لا سواء ، وقد عتصمنا أم متفرقين .
وصارت الطريقة الثانية أن تصوم قدر ما عليها معرقا في خمسة عشر يوما مع زيادة صوم يوم
ثم تصوم قدره من سابع عشر صومها الأول من غير زيادة فصوم يوما وثلاثة وسبع عشرة ،
والطريقة الأولى في أربعة عشر يوما فدونها والسابعة في سبعة أيام فدونها . هذه

(قوله الأول والرابع)
في نسخة والخامس بدل
الرابع وهي الصور

بين ثوب آباء وحدها ، وقد بينت لأمة أن كلام ابن قسمة في حذف ألف حيد ولا يلزم منه
حذفها من اللفظ ، وكلامه ليسح إلى هو فاسطى به فيها من الحروف (قوله وانسين وسطها) أي
لف متصين باليومين الأولين ولا الأخير سواء ، ولت سهمي في أنفسهما أو فترقهما (قوله
تحصيلهما) أي اليومين (قوله أن يكون الخلف) أي التبرك صومه بعد الخامس عشر (قوله
يومان) وهما السادس عشر والسابع عشر (قوله لأن الخلف أقل) سأل قوله أخر فإن الخلف
من أول السادس عشر إلى الثامن عشر قدر ما بين الصوم الأول والثاني ، ثم رأيت في نسخة بدل
رابع لخامس وعسى فلا يشكال (قوله وأن تصوم قبله) أي التاسع والعشرين (قوله لم تخلف)
أي لم تترك شفا بعد خمسة عشر (قوله الطريقة الأولى) هي قول المصنف : ثم تصوم من
عديسة عشر ثلاثة أربع والثسعة هي قوله : ويمكن قضاء يوم الخ (قوله الطريقة الثانية أن
تصوم الخ) بشرط أن يكون أول النوبة السادسة سابع عشر بطوره إلى خامس عشر ثمانية ، ١٥٥
صامت الأول والثالث والخامس والسابع عشر والتسعين عشر وقد صامت قدر ما عليها وهو اليومان
معرقا في خمسة عشر ورادت يوما وصامت قدره أيضا من السابع عشر وهو سابع عشر لأول من
النوبة الأولى وخامس عشر الثاني منها فافترقت ما كثر من يوم كأن صامت الأول والرابع والسابع
تخبرت في الصوم الثاني من صوم السابع عشر والثامن عشر ، لأن الثامن عشر بالنسبة للرابع
خامس عشر وللأول سابع عشر

كله في غير المتتابع أما هو بندر أو غيره ، فإن كان مساعداً يومه صامته ولاء ثلاث مرات الثالثة
مها من سابع عشر شروعا في الصوم بشرط أن تفرق بين كل مرتين من الثلاث يوم قد أكثر
حيث يأتي لأكثر ، فإن كان أربعة عشر يوم فم دونه صامت له ستة عشر ولاء ثم الصوم
قدر لمساع أيضا ولاء ، فإن كان ما عليها شهرين صامت مائة وأربعين يوما ولاء ثم شرع في
الحالين الباقين للتجربة فقل (وبن حنبل) من عاداتها (شئ) وجهها حرش د كرت
الوقت دون القدر أو بعكس (فليس) من حيض وصبر (حكمه) ومقتضى كلامه بعد معاري
تسمية هذه متجربة ، والجمهور على خلافه ، ويمكن حين كلامه على التحريم لئلا وهذه نعيرها
سعى ما مرة أن للتجربة ثلاثة أحوال (وهي) أي المتجربة له كرت لأحد (في) الزمن
(المحلل) للحيض وانظر (كذا في النوط) وما أعقب به من (وصبر في العادة) ما
تقتضيه من وجوب الاحتياط في حيض (وبن حنبل) اقتضا وجوب الفصل لكل فرض (بخلاف
ما إذا لم تتجمله فإنه لا يجب عليه بد وضوء فتظ وسمى ما تختم الاستطاع بغيرها مشكوكا فيه

(قوله أو غيره) كأن كان عليها كرتة من وضوء عن قريب فإنه يجب عليه التسع كأن كان
يجب على من صامت تسعة وعشرة سم على العبد قال بعضهم وبخلافه أي عدم وجوب التسع في
صوم لم يجب فيه المتتابع اه وهو محتمل اه لكن عدله التراج في فصل هذه الصوم الواجب
بعد قول ثلثي وضوء أحسن بإذن ولي صبح نفسها وفي المجموع مذهب الحسن البصري أنه
ليرصام عنه بإذن ثلاثين في يوم واحد آخر وهو الظاهر لدى أئمتنا وسكنم أرضه كلاما
لأصحابنا اه قال لأدري . وأشار إليه من أئمتنا فقها إلى أن كان وضوء في فصل الصوم
أ كان قد وجب فيه التسع أم لا ، لأن المتابع بم وجب في حق الميت لمع لا يوجد في حق
الغريب ، ولأنه ألزم صفة زائدة على أصل الصوم فسقطت بموته اه ففيه تصريح بعدم وجوب
التتابع على الغريب مطابقا (قوله صومه) أي ما عسى (قوله بشرط أن تفرق الخ) ولا يمكن
الزيادة في التفرق عليه في السعة الكاملة (قوله قدر التسع) أي الذي عليها (قوله ما أنه
وأربعين الخ) أي فيحصل لها من المائة والعشرين ستة وخمسون يوما لحصول أربعة عشر من
كل ثلاثين ومن العشرين الناقبة أربعة لأن عامه ما بعد منها ستة عشر (قوله وسمى ما يتجمل
الخ) أي كما بين اليوم الأول واليلة والنصف الثاني في مثال الدائرة للوقت ، وقوله وما لا يتجمل
أي كما قبل السادس في مثال الدائرة للسراي ، وقوله حيض سفيان بصر كيف يكون بينين
مع احتمال تغير العادة فليتأمن ، والاحتياط لا يمنع بين العدة كما بصر من صفيح مسانها فليحذر
الحوار ، ويمكن أن يجب أن أراد أنه حيض يتبين صاهرا لأن حكم الله في حق العدة صاهرا
أنها تزداد عاداتها فليتأمن . وقوله وصومه الثاني ظهر بيقين فيه تحت أمه اه سم على مسجع
(قوله ويسمى ما يتجمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه) والظاهر أنها لا تفعل حوار الإفاصة
في هذا الحال ولا في احصاشكوكا فيه ولا في لوست تنص عاداتها فرتب لأقل النوب
واحتطت في لزوم ، وذلك لأن الطواف لا آخر وقته وهي في زمن الشك تحتمل فاد
طوافها فيجب تأخيرها نظيرها المحقق بخلاف النامية بعدا فدا ووقا فإياها مضطرة إلى
فعله ، إذ لا رمن لها ترحو الانقضاء فيه حتى يؤمر بالتأخير إليه ، وهذا يوم يعرضو لما
لو طافت طواف الإفاصة رمن التحريم هل يجب إعادته في رمن على الظن معه وقوعه

(قوله ومقتضى كلامه الخ) هذا على وجه الصبر
فيه راجعا إلى التجربة قال
سم ولا يتعين بل يجوز
أن يكون راجعا إلى ما رجح
إليه ضمير كانت في قوله
أ وكانت متجربة وهي من
حاور دمها أكثر الحيض
الذي هو مقسم لجميع
الأقسام المتقدمة ودعى
أنه المتبادر ولا يخفى أنه
يسعد الإتيان به بصيغة
الفعل دون المتقدمة حيث
أتى بها بصيغة اسم الفاعل
وأبضا مقابلة للسبين
بالحفظ ولهذا عدل عنه
الشارح كاشهاب ابن حجر

ومما لا يخفى حيا مشكوكا فيه ولذا كره لمؤلف كآن يقول كان حيضى سدى أول الشهر فيوم
وليه مه حيض يتيقن ، وصحة الثاني طهر يتيقن ، وما بين ذلك محتمل الحيض والنهر ولا يقطع
والذا كره للمؤلف كآن يقول كان حيضى حصة في العشر الأول من الشهر لا أعلم اشتد بها ، وعلم أنى
في اليوم الأول طهره فالسادس حيض يتيقن والأول طهر يتيقن كالعشر من الآخر من وثنائى
إلى آخر الخامس محتمل بحيض والطهر والباقى إلى آخر العاشر محتمل لهما ، ولا يقطع ،
ووقال كس أخطأ شهر شهر أى كسب في آخر كل شهر وأول ماعدته حائض ف لحظة من أول
كل شهر لحظة من آخره حيض يتيقن ولحظة من آخر الخامس عشر لحظة من أول ليلة
السادس عشر طهر يتيقن وما بين اللحظة من أول الشهر ولحظة من آخر الخامس عشر محتمل
لحيض والطهر ولا يقطع وما بين اللحظة من أول ليلة السادس عشر واللحظة من آخر الشهر
محتملها دون الانتضاع . ولو قال كس أخطأ شهرا شهر مبرأ فليس له حيض يتيقن ولها
لحظتان طهر يتيقن في أول كل شهر وآخره ثم قدر أقل الحيض بعد المحظتين لا يمكن فيه الانتضاع

في الطهر كما في قضاء الصلوات أولا ، وقاس ما في استلزامه وجوب ذلك لأنها إذا سافت رمت التحريم
احتمل وقوع الطواف رمت الحيض فليست من . وعموما لا آخر لوفه لا قال انتطهرها بظهرها المحقق مع
الإحرام فيه مشقة شديدة . لأن سؤل يمكن دفع المشقة بماد كروه من أن الحائض حيض محقق
سحب من الإحرام بالحقوم على الطواف مقبلة مذهب الحنيفة أو غير ذلك مما يأتى في الحج كآن
ترحل إلى أن تصل إلى محل سجد عليها الرجوع منه إلى مكة وعشرة اشراج في فصل للوقوف
بأنواعه واحدا نصها . وسيأتى أيضا أن من حاست قبل طواف الركن ولم يمكنها الإقامة حتى
نظهر لها أن ترحل ، فإذا وصلت إلى محل سجد عليها الرجوع منه إلى مكة حار لها حينئذ أن
تدخل كالمحصر وتكمل حينئذ من إحرامها . ويبقى الطواف في دمها إلى أن تعود ولا تقرب أنه على
انفراجي وأنها تحتاج عند فسخه إلى إحرام لمزوحها من مسكها بالتحلل بخلاف من صاف شيم
تحت معه لإعادة لعدم كونه حصة . وقول الرافعى ليس لها أن تسافر حتى تغتسل ، قال غيره
أنه عند منه اه وقوله بخلاف من طاف بشيم الحج أى أنه لا يحتاج إلى إحرام جديد لما عطل
به (قوله وما بين ذلك) الذى يظهر أنه ليس مراده باختيار الطهر لها طهر أصليا لا يكون بعد
الانتضاع كما تنوهم من عتف الانتضاع عنه وحصل كل منهما أحد الخيارات فإنه مستحيل بعد
فرض تقدم حيض ينسب إلى مردد الصبر في حقه ، فالمراد باختيار الطهر ولا يقطع احتمال طهر
بعد الانتضاع أو معه الانتضاع والحاصل أنه ليس المراد أن كلا منهما حصل حصوله على الانفراد
فإنه غير ممكن كما سبق ، بل المراد احتمال طهر معه انتضاع فليأتمل . وبعبارة أخرى قال انظر
ما مراد بالطهر بدون انتضاع مع تقدم حيض يصح في مثال ، وكان المراد بالطهر والانتضاع الصبر
بعد الانتضاع ، فالطهر قسمين طهر أصلى ثأن لا يتقدمه انتضاع حيض كما بين لأول والسادس في
مثال ذا كره التمسر لآتى ، وظهر بعد الانتضاع كما هنا ، ويحور أن يراد بها باختيار الطهر احتمال
الصبر إن حصل منها غسل بعد اليوم والنية اه سم على مذهب (قوله في العشر الأول) هو عصم
لحمرة وفتح الوو وفتح الحمرة وشديد الوو كما يفيد له صاح ، وسيأتى ساقى الاعكاف
زيادة بصاح

و بعده يحتمل والحاجة للتقدير إني تخرج عن التحرج لطلق تحتفظ قدر أسير واستدائه وقدر الحيض ، فاد غالب دورى ثلاثون أولاً ، كما وحصى عشرة عشرة في أولها ، لا تحتمل الانقطاع والباقي تحتمله واتجمع يحتمل الحيض والظهر ، ولو قالت حيضى إحدى عشر الشهور فهدد كالأولى إلا أن احتمال الانقطاع هنا لا يكون إلا في آخر كل عشرة ، ولو قالت حيضى عشرة في عشرين من أول الشهر فاعشره الأحرار طهر يتيقن والعنبرون تحتمل الحيض والظهر والعشرة الثانية تحتمل الانقطاع أيضاً ، ولو قالت كان حيضى خمسة عشر من العنبرين لأولى فالعشرة الأخيرة طهر يتيقن والخمسة الثانية حيض يتيقن والأولى تحتمل الحيض والظهر دون الانقطاع والرابعة تحتمل الجميع ، ولو قالت حيضى خمسة وكنت في اليوم الثالث عشر طاهراً خمسة من أول الدور تحتمل الحيض والظهر دون الانقطاع وما بعده تحتمل الجميع إلى آخر الثاني عشر ، ثم الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر طهر يتيقن ، ومن أول السادس عشر إلى آخر العشرين تحتمل الحيض والظهر دون الانقطاع ، ومنه إلى آخر الشهر يحتمل الجميع ، ومن كان القدر الذي تحسه رائداً على نصف الضل فيه حصل حيض يتيقن من وسطه ، وهو رائد على النصف مع مثله (والأظهر أن دم الحامل) حيض إذا توفرت شروطه وإن عقته انطلق لعموم الأدلة لحبر « دم الحيض أسود يعرف » ولأنه دم لا يمنع الرضاع بل إذا وجد معه حكم كونه حيضاً وإن بشر فكذلك لا يمنع حمل وإني حكم الشرع بدمه الرحم به بناء على الثالث لكن لا يحرم ملاقا فيه لأسفاء نسوة العدة به ولا سقوى العدة به إن كان له حكم الحمل في انقضاءها بالحمل بأن كانت صاحبه ، فإن لم يكن له فإن كان الحمل من ربا كان فسخ نكاح صبي تعيب أو غيره بعد دحوه وهى حامل من ربا أو بروج زحل حاملاً من ربا ثم طلقها أو فسخ نكاحها بعد الدحول

(قوله إذا توفرت شروطه)
 خلاف ما إذا اتى شيء منها
 كأن رأت يوماً فقط ثم
 وضعت متصلاً به كأنه
 عليه سم

(قوله و بعده الخ) أى فصوصاً في اليوم وبذلك لا يبين لمحة ذل كل فرض ذل ذلك حيض مشكوك فيه ونفس في بعض لكل فرض إلى محضة لأخيرة من الشهر لأنه سهر مشكوك فيه (قوله لا تحتمل الانقطاع) أى فصوصاً فيها لكل فرض ، وقوله والباقي تحتمله أى فتعمل لكل فرض لاحتمال الانقطاع (قوله يحتمل الحيض والظهر) أى فصوصاً في جميعه لاحتمال الحيض (قوله إحدى عشر الشهور) أى عشرة من العنبرين الثلاث اشتمل عليها الشهر (قوله كالأولى) هى قوله فإذا قالت دورى ثلاثون أولاً كذا الخ (قوله إن دم الحامل الخ) أى وإن خالف عادتها حيث لم ينقص عن يوم وليلة ولا رد على خمسة عشره ونو بصفة غير صفة الدم الذي كانت راه في عذر من غير ، وقوله إذا توفرت شروطه منها أن لا تنص عن يوم وليلة ، وعليه فهو ربا دون يوم وليلة ويعنه النسي واسمى به لا يكون خارج مع المطلق حيضاً ، وبطريقه سم على حج والأقرب أنه حيض لأنه مجرد رؤيته حكم عليه بذلك فيستصحب إلى تحق ما يوافيه (قوله وإن عقته انطلق) أى جاء بعده فذل في نكاح وعقته تعقبت فهو معتق جاء بعده ، ومنه ما لو خرج مع الصبي (قوله لا يحرم ملاقا فيه) أى الحيض ومن الحمل (قوله ولا سقوى العدة) أى بالحيض إن كان الخ (قوله وهى حامل من ربا) بقى ما لو لم يعلم هل هو من ربا وشبهة ، وحكمه أنه إن لم يكن حوقعه بالروح حمل على أنه من ربا ، وعسارة الشارح في كتب العدد بعد قول صنف وعدة حرة ذاب أفواه ثلاثة مائة .

نفقت العدة بالحيس مع وجود الحمل وإن كان من غير ما كان صلتها حملا منه فوطئها غيره
شبهه أو بالعكس لا تنقص به حلاله بقضي ، والذي وهو القديم أنه ليس بحصن بل هو حدث
دثم كس البول لأن الحمل يستخرج الحيس وقد حصل دليلا على براءة الرحم فدل على أن
حصن لا يحبس ، والأول أحاط به أنه إذا حكم براءة الرحم عملا بالعباب كما مر (و) أن
(البقاء بين) دعاء (أقل الحيس) فأكثر (حيض) مع انقضاء البقاء عن أقل الظهور
فأشبه البرء بين دفعات الدم ويسمى قول السحر والثاني أنه يظهر لأنه إذا دل لدم على حيس
وجب أن يدل البقاء على الظهور ويسمى هذا قول لملقط وقول التحقيق ، وعن القولين في الصلاة
والصوم ويحكم فلا يجعل استاء طهرا في انتهاء العدة إجماعا . وشرط حيس البقاء بين الدم حيسا
أن لا تدور خمسة عشر يوما ولا ينقص مجموع الدماء عن أقل الحيس ، وأن يكون البقاء رتبا
على العبارات المعددة بين دفعات الحيس فإن تلك حيس قطعيا ، وانفرد بين استاء واستاء أن
البرة هي الحالة التي يستع فيها حرمان الدم ويبقى أثر لو أدحت قطعة في فرجها طرحت ملوثة .
واستاء أن يخرج بنية لأشئ عنها ولو عبر التفتيح خمسة عشر جزءا ما مر في الاستعاضات والدم
أثر في النوى من سر وط الحيس حصن كالحارج بعد عضو مفصل من بولك اغتسل لأنه حرج
فإن فرج رحم كده الحامل من أولى أن يكونه حيسا إذا إرجاء الدم بين الولاديين أقرب منه فبهما
لا يحتاج من رحم الولادة ، وقول نصف بين لدم ، قال انه هاهن القررى كده هو في عدة مسح
وقيل إنه كان هكذا في نسخة المؤلف برأضحة بعضهم على ما ذكرناه بقوله بين أقل الحيس لأن
الراجع أنه إذا لم يصب إلا بضع مجموع الدماء أقل الحيس اه وهذه نسخة هي التي شرح عليها
السكي وقول السكي قد رأيت نسخة المتصنف إلى حصن وأصلحت كما قال غير حظه . ثم شرع
سكلم على الناس ، فمن (وقول لفسخ خمسة) نة في فعله ، فسدت المرأة ضم البول وفنحها
وكسر الدم ، فمنهم والضم أفصح ، وعمر يدل الملاحظة في التحقيق كالتسوية بالحلة : أي لدفعة وفي
بروضة لاحقة لأبيه . أي لا تنتشر من ما وجد منه وإن لم يكن نفسا ولا يوجد أقل من حمة ويعبر
عن رمها بالحنة ، فالمراد من العبارات واحد ، وهو بنية الولادة ، وشرع ما مر قول الساب .
وسمى بذلك لأنه يخرج عن النفس أو من قوتهم نفس الفسخ إذا ظهر وأول وقته بعد خروج
ولد وفيه قبل انبهر وإن كان عنفة أو مضمة قال القوم بل إنه مبدئ حيس آدمي ، قال مأخر
حروجه عن الولادة

ولو حمل حال حمل ولم تكن حوفة بزوج حمل على أنه من ربا كما نقله وأقواه أي من حيث
نحة كاحبا معه وحواروص ، الزوج لها . أما من حيث عدم عمومها سببه فيحمل على أنه
من شبهة ، فإن أثبت به لا يمكن منه لحته كما اقتضاه إيمانهم وصرح به البلقيس وغيره ولم يشك
عنه إلا بعضان اه (قوله انقضاء العدة بالحيس) أي ويجزئ طلاقا فيه لتصررها بطول العدة
فإن ربه لا يحبس من (قوله بفسخ به) أي الحيس (قوله والفرق بين البقاء والبقاء) أي
على الثاني (قوله وهذه نسخة) هي قوله بل أقل حيس الخ (قوله يقال في فعله) أي في الفعل ليس
على الدم خارج بعد فراغ الرحم . أما فسدت بمعنى فسخت فيعمل فيه بفتح النون وكسر الهمزة كقائه
بعضهم وقد مر دفعه (قوله لدفعة) أي بضم بدل عميره (قوله من العبارات) هي حمة والحطة ودفعة
(قوله قال القوم) صغره أنه لا بد من أربع مهن ، ويسمى لاكتفاء بواحدة لأن المدار على

فأوله من حروجه لاسمها كما صححه في التحقيق وموضع من المجموع وهو النعنع وإن صحح في الروضة
وموضع آخر من المجموع عكس ذلك ، إذ يترى عليه حسن النقاء الذي يسهل دم بقاء فتح
عليها الصلاة في النقاء المذكور ، وقد صحح في المجموع أنه صحح عسها عتف ولادتها ، ولا شك
على ما رجحاه قول الصنف بطلان صوم من ولدت ولدا حافا لأنه لما كانت الولادة مطه حروج
الدم أيسر البطلان بوجودها وإن لم يتحقق كما جعل اليوم ناقضا وإن تحقق عدم خروج شيء منه
وكلام ابن المقرئ في روضه محتمل لكل منهما لكنه إلى الثاني أقرب ، وصلة الأحد بالأو أن
رمن النقاء لا تحبس من السنين لكن صرح اللقبي بخلافه ، قال : أشد السنين من ولاده
ورمن النقاء لافس فيه وإن كان محسوبا من السنين ولم أر من حقق هذا ، ونوم ر ناسا
أصلا فهل يساج ويؤها قبل الفصل أو التيمم بشرطه أولا أم لا الوالد رحمه الله تعالى يحوره كالأول
كان عليها حانة من علوا لا تحبس حروج الولد عتف العسل منه من معتقد ولو لم يرد ما إلا بعد
مضي خمسة عشر يوما فأكثر فلا بأس لها أصلا على الأصح (وأكثره سون) يوما (وعاله
أر بعون) يوما اعتبارا بالوجود في كل ذلك ، وأما خبر أبي داود عن أم سمعة رضي الله عنها
« كانت النساء تجلس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أر بعين يوما » فليس فيه ما يدل على
نفي الزيادة أو يكون محمولا على العاقل أو على سوء محضورات ، وأندى أو سهل الصواب في كون
أكثره ماد كرم معنى لطيفا ، وهو أن الذي يمكث في الرحم أر بعين يوما لا ينصرف ثم يمكث مثله عتقة
ثم مثله مصعة ثم تنفخ فيه الروح والولد بعدد يمدد الحيض من حينه فلا يجمع من حين الفصح
لكونه عدا له وإنما يجتمع في المدة التي قبله وهي أربعة أشهر ، وأكثر الحيض خمسة عشر يوما
فيكون أكثر النفاس سنين (ويحرم به ما حرم بالحيض) لأنه دم حيض يجمع ولقد قال الرعي وحكم
النفاس مطلقا حكم الحيض إلا في سنين أحدهما الحيض بوجع البلاع والنفاس لا بوجع ثبوت فيه
بالانزال الذي حدث منه الثاني أن الحيض يعلو به العتة والاستبراء ولا يتبعان بالنفاس لخصوصهما قبله
بمجرد الولادة ويحمله أيضا في أن أقل النفاس لا يفسد الصلاة كما أنه إن الرفعة عن السديجي وأقره
ما يفيد الطهر والوحدة تحمله ، وعادة جمع عتقة أو مصعة فيها صور حفية أحد مما مر في الفصل
إد لا تسمى ولادة إلا حينئذ كما صرح به فلا يخالف بين ما ذكره ها وفي العدد خلافا لمن حله
(قوله فأوله من حروجه) أي من حيث الأحكام وقوله لاسمها : أي الولادة (قوله في النقاء المذكور)
أي الذي بين الولادة ورؤية الدم (قوله محتمل لكل منهما) أي من قوله فأوله من حروجه ، وقوله
لاسمها (قوله وإن كان محسوبا) معتمد (قوله أمي الوالد الخ) قد يشكك هذا بطلان صومها
بولادتها ولد حافا حيث علل البطلان بأن الولادة مطه لخروج الدم فأقاموها مقام اليقين فانه
يقتضي حرمة الوطء ولعل الفرق بين بطلان الصوم وحوار الوطء الاحتياط للعادة (قوله وأكثره
سنين) عاب حاله في ذلك أبو حنيفة وأحمد فقالا الأكثر أر بعون وذهب للري إلى أن فيه أربعة
أيام لأن أكثره قدر الحيض أربع مرات فيمكن فيه كذلك أه . قلت مقصود هذا التحريم أن
يقول عاله ستة وعشرون أو ثمانية وعشرون أه سم على مهبج (قوله تجلس) أي يدوم بنفسها
(قوله وأندى أو سهل) نعه الأسوى وغيره واعتصره ابن العباد عافيه نظر . ثم أسكر القاضي أبو الطيب
كونه عدا للولد لأنه يولد وثمة مسدود ولا طريق يخرج من الدم وعلى وجهه المشيمة ولقد أحسن الهائم
نعش في البطون ولاحيص لها أه وما استدلل به لأحقة فيه فانه لا يبر من كونه عدا وصوله للعدة
من الدم لاحتمال وصوله إليها من السرة المتصلة بالمشيمة أه حج في شرح العباد . أقول : وأحقة الهائم
يحور أن تعدد بعد دم الحيض لاتفاته في حقه .

(قوله فيكون أكثر
النفاس سنين) قال الشهاب
البرسي قضية هذا أن
يكون غالب النفاس أربعة
وعشرين ولم يقولوا به

وذلك لأن أقل الناس لا يمكن أن يستغرق وقت الصلاة لأنه إن وجد في الأثناء فقد تقتم وجوها
وإن وجد في الأول فقد لزمت بالانقطاع بخلاف الحيض فإنه يم الوقت ولا رد شيء من ذلك على
عبارة التهاج (وعبوره ستين) يوما (كعبوره أكثره) أي كعبور خمس أكثره وهو خمسة عشر
وحينئذ فيطرأ مستدأة هي أم معتادة مبره أم عبر مبره وبقاس ع د كرهه في الحيض وفاقا وحالها
لأن النفاس كالحيض في غالب أحكامه فكذلك في الرد إليه عند الاشكال ولا يمكن تصور متغيرة
مستتقة في النفس ماء على الزاحج من عاداتها وعدم رؤية نفاس أصلا إذا ولدت قرأ الدم
وحاور السنين ثوبا كالمستدأة لأنه حينئذ يكون شدة نفاسها معلوما وبه ينشئ التحريم المطلق ،
ومن أحكام الدم أنه يحسب على امرأة أن تعلم ما تحتاج إليه من أحكام الحيض والاستحاضة
والنفاس فإن كان روحها عا وحب عليه أن يعلمها ولذا في الخروج لسوء الغضب ويحب عليه
تمكينها من ذلك وتحريم عليه معها إلا أن سأل وأجبرها في ذلك عتية عن خروجها ولا يجوز
لها الخروج إلى محس دكبر ويحوى الأبرصاء وتحمل وماء من طهر عتق بقطع حيضها
أو نفاسها حالا ولا كراهة فيه فإن حافت عوده استحب له التوقف في يومه احتياضا

كتاب الصلاة

هي لغة : الدعاء بخير قال تعالى - وصل عليهم - أي ادع لهم ، وفي الشرع :

(قوله وذلك لأن أقل الناس لا يمكن أن يستغرق) قال حج ولك معه أن يصور مسافه لها
أن يكون محبوبة من أول الوقت أي أن يبقى لحظة تنفس حينئذ فقاربه انفسا لهدء للحصة
أسقطت إيجاب الصلاة عنها حتى لا يبرها فصورها ثم رأيت بعض الشرح أشار إلى ذلك أنه (قوله
وحينئذ فيطرأ المستدأة) أفاد هذا التفصيل أنه لا يمكن على المصور أنه حيض من يصبر فيه لأحوال
المسحاضة المتقدمة ومعه إزاء يتحسن منه وبين السنين بقاء ، وعليه فيسرق ذلك ماو رأيت الحامل
دما وانفس به دم طلقها أو ولادها فإن لم ينس يكون حيضا وإن لم ينس بينهما بقاء ، وعبرة سم
على حج قوله نفس أي الخارج مع الطلق أو الولادة حيث الحج محله ما ينس بحيض متقدم على
الطلق وإلا كان كل من الخارج مع الطلق والخارج مع ولاد حيض أيضا حتى لو استمر الخارج مع
الطلق وخروج الولد إلى أن أصل بالخارج بعد تمام الولادة كان جميعه حيضا وإن لم تنال
النفس بالحيض بدون فاصل طهر بينهما فإنه يجوز خلاف ماو حاور دمها النفس استين فانه يكون
الاستحاضة ولا يحس ما بعد السنين حيث متصل بالنفس واعتبر النفس بينهما إذا تقدم النفس
دون ما إذا ما حصر حو به (قوله محس دكر ويحوى) منه ربيعة الأولي ، وانظر .

كتاب الصلاة

(قوله كتاب الصلاة) أي ما يتعلق بها من بيان حقيقتها وأحكامها (قوله هي لغة دعاء بخير)
وعبرة شرح لم يبع هي لغة ما مر أول الكتاب وأراد به ما قدمه من أنها من الله رحمة ومن الملائكة
ستعاز ومن آدمي نصرع ودعاء الله وعبره لصباح الصلاة قبل أصلها في اللغة الدعاء لقوله -
وصل عليهم أي ادع لهم واتحدوا من مقام أراهم صلى - أي دعاء ثم سمي بها هذه الأفعال المشهورة

(قوله ولا يمكن تصور)

متغيرة مطلقة في النفس

الحج قال الشهاب حج

قد تصور بأن تقول ولدت

محوبة واستمر في الدم

وأنا مستدأة في الحيض

فإنها تحتاط أندا

كتاب الصلاة

أقوال وأفعال مخصوصة مفتوحة بالتكبير محتمة بالتسليم بشرط مخصوصة ، وعرض عليه بأنه
غير مانع لدخول سجود السلاوة والتكبير مع تسليما ليسا من شوع السلاوة وغير جامع أيضا لخروج
صلاة لأحرس فانها صلاة شرعية ولا أقول فيه قال في العماد بعد - كرهه - لا - اد الأول : هذا
اعراض بحجب عن التعبد بالأفعال محرر لحد فان سجود السلاوة والتكبير فعل واحد مفتوح
بالتكبير محتتم بالتسليم وعرضا فعال أيضا فالعبر بالأقوال محرر أيضا وإنما صلاة لأحرس فلا ترد
سدرتها ولا أصل في السلس لإجماع آيات قوله تعالى - وفيصلي الصلاة أي خافضو عندها كما قال

لا شريك على الله وهل سببه التسل حتى تكون الصلاة حقيقة شرعية في هذه الأفعال محارا
لعموم في الدعاء لأن النقل في اللط كالفسح في الأحكام أو يقال ستمنع البعض في اسقوط إليه محار
راحيح وفي سقوط عنه حقيقة مرحوحة فيه خلاف بين أهل الأصول وقيل الصلاة في لغة مشتركة
بين الدعاء والتعظيم والرحمة والبركة ومنه «المهم من عني آل أني توفي» أي «ارك عليهم وأرحمهم
وعني هذه» ولا يكون قوله بصلوات على النبي مشركا بين معنيين بل مفرد في معنى واحد وهو
الاعتصم والصلاة تجمع على صلوات هـ (قوله أقوال) قال الحنابلة الشرع بين إن امره بالأقوال
ماعد التكبير والسلام لا يمتثلها وإلا لم يحج بكونه مصححة بالتكبير الخ وثم هـ تحقيق
لم يره لغيره وثم ذكر الافتتاح يدل على خروج التكبير عن الأقوال اهـ وقول هـ «هذا كله غلط
واضح واللاتي إله الله والحاء من لفظ الحقيق المذكور وديث أن قوله مصححة بالتكبير
محتاج إليه إذ لا يخر تلك الأقوال والأفعال إلى هي الصلاة عن غيرها الامتداد الفيد فهدا صرح به
مع القطع بقول التعريف أقوال التكبير والسلام وذن اقتضج الشيء يكون من غيره كما يدل
عليه ماد كروه في حصة العبد في التكبير فلهذا حارج عنها وأن الشيء قد هسح بالاسم منه
فان هذا يدل على أن الافتتاح قد يكون عما هو منه بل وعلى أنه لأصل ما منه ولهذا كانت أم
الكتاب فائدة الكتاب مع أنها حرة منه قطعا فأمم اهـ سم على مبعه (قوله «تسليم») آل في
في التكبير والتسليم للعهد أي اليهوديين شرطهما الآتي وقوله «تسليم» زاد حج عاب فلا رد صلاة
الأحرس وصلاة المريض الذي يعجزها على فله بل لا رد أن مع حذف علما لأن وضع الصلاة ذلك
فما حارج عنه يعارض لا رد عليه اهـ وكتب عليه سم قوله فما حارج منه يعارض لا رد عليه
يقال عليه هـ الذي حارج يعارض من هو من الأفراد حقيقة أولا وهل شمله لفظ التعريف أولا
فان قال من الأفراد حقيقة ولا يشملها فهو وارد قطع وإلا فهو مجموع قطع فأمم اللهم إلا أن
يكون المراد أنه شيء وضعه ما ذكر وفيه حجة لا يلبق بالتعريف (قوله «عرض») أي التعريف
(قوله فعل واحد) قال سم عني حج بل كل منهما فعل لأشألهما عني «هوى» والرفع ولما من
مسمى السجدة اهـ بالمعنى قال في لمصاح هوى هوى من «ب» صرب هوى «بضم الهاء» وقتها ورد
اس القوطية هوى بالمد سقط من أعني إلى استل قاله أبو زيد وغيره قال الشاعر

هوى لدلو أسامها رشاء هـ يروى بالفتح والضم واقتصر لأهوى على الفصح وهوى يهوى
أيضا هوى بالضم لا غير ، ارفع قال الشاعر هـ يهوى محرمها هوى الأحذل هـ وقال الآخر هـ
والدهر في اصعدا نحي هوى هـ وفي شرح لمصاح ما معنى أن يرجع (قوله محرر له)
أي للأول (قوله فلا ترد لسدرتها) قيل عليه قد العلة لأشعر به التعريف فلا بد في تحده قيدا من
الإشعار به - قسا بما يقتصر الإشعر به في التعريف الحقيقية كسعاريف الماشقة والحكماء - وثما

(قوله مفتوحة بالتكبير
الخ) قد يقال لأهمية
إليه مع قوله مخصوصة فهو
أدله بقوله على قول
مخصوص لكان أولى إذ
هو صادق بما إذا أتى
بالأفعال المخصوصة من
غير ترتيب مثلا واقتضجها
بالتكبير واحتتمها بالتسليم
(قوله فلا ترد لسدرتها)
وأيا هي صلاة «سقط
إلى أصلها فلا ترد ما سقط
لغيره»

واحباتها وسبها وخبر كثر الصحاحين أنه صلى الله عليه وسلم قال « فرض الله على أمتي ليلة الاسراء خمسين صلاة فمزل أراحته وسأله التحصيف حتى جعلها خمب في كل يوم وليلة » وكانت ليلة الاسراء الى فرض فيها خمس قبل المحررة سنة كما قاله السديجي وقبل سنة عشر شهرا كما حكاه الموردي ولا كثر من على الأول أو وحمة أشهر أو ثلاثة أو ثلث سن وقال الحرى في سبع عشرى ربع الآخر وكذا قال المصنف في تناوبه لكن كان في شرح مسلم ربيع الأول وقيل سبع عشرى رجب وخارجه خافه عند القى من مرور السديجي وبدأ بالكتوب ههنا بها إدهى أفضل مما هو فقال (المكتوب) أى المفروضة العينة من الصلاة في كل يوم وليلة (خمس) معاومة من الدين بالضرورة أما الجمعة فتأتى في بابها ولم تدخل في كلامه

الشماء والأصوليون فهم مسامحون في عدم ذكر فيه العدة في كلامهم ويقنون عليه محذوف إشارة إلى أن الشرع عندهم كالعدوه (قوله واحباتها وسبها) أى عطفوا اللبب ألسا اه سم على سبعة أى كما أنه للوجوب فيكون من استعمال المنكر في معية أو سعمس لا يقط في حقيقته ومجازة (قوله خمسين صلاة) نقل السوطى أنها لم تكن صلوات أخرى في أوقات مختلفة من هي الخمس مكررا كل منها عشر مرات وأنها بحث في حق فقط دونه لكن قال بعضهم المشهور بسحب في حقنا وحده وقصة قوله في حنا وحقة مسلم ماد كره السبوسى من أنها لم تكن في أوقات مختلفة ونسح النفس بذلك إلى نقل عن الشراخ (قوله حتى جعلها) اعتمد أن الخمسين صلاة سحت في حنا وفي حنه صلى الله عليه وسلم ولكن كان يعلمها على وحده البقية وسط السبوسى في الخصائص السمرى الصلوات التي كان سبها سمعت مائة ركعة كل يوم وسبعة ولا دلاله فيه على أن تلك المائة هي التي فرضت عليه لاسراء هذا وفي كلام السبوسى في سمر قوله تعالى « ولا تحمل عليا يرا - أن من الإصر الذي كان على بن سرتين وحف عن هذه الأمة أن الصلاة التي سكات معروضة عنهم خمسون صلاة في كل يوم وليلة وسمره ماى معراج العبطى من أنه لما أحر موسى بذلك قال له ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف عمت وعن أمك فان تمتك لا يمتك ذلك فاني قد حبرت الناس فيك ونبوتى اسر تيل وعماختم شد المعصية على أدنى من هه فصعتموا اه ويمكن أن تحاب أنه فرض عليهم الخمسون ثم يقوموا بها فسأل موسى التحصيف عنه فحلف باستقامه البعض ثم يقوموا بما بقى عليهم بعد التخفيف فلا يعارض بين ما نقله السبوسى وما نقله العبطى (قوله والأكثر من على الأول) معتمد (قوله أو وحمة) أى سنة وحمة الحج (قوله ثلاث سن) ونقل من أنى شرف في حاشية شرح العقائد عن القاضى عاصم في الشفاء أن المعراج كان قبل المحررة خمس سن وقصر عليه (قوله أى المفروضات) لما كان الكتب عبر المفروضات وأعم منه شرعا فسر ابرادها فتونه أى المفروضات سم على حج وحرر بالمفروضات الروايات والوتر فتمست معاومة من الدين بالضرورة .

فرع - سئل ابن الصلاح عن الملبس وخنوده هل يصلون ويقرءون القرآن بينفروا العالم ابراهد في الطريق إلى بسلكتها . فأجاب بأن صاهر القول يبي فراءتهم القرآن وقوعا وينزم منه هذه الصلاة لأن من شرعها الناحية وقد ورد أن اللائكة لم يعطوا فضيلة قراءة القرآن وهي حرة لتلك على سماعه من الامن قال فراءة القرآن كرامة أكرم الله تعالى بها الانس غير أنه معاشل المؤمنين من الجن شرهونه اه حاشية شرح الروص للمبلى .

(قوله أو وحمة) لعمله معطوف على مقبول الأكثر من أى سنة أى وقيل سنة وحمة أشهر في العبارة مساهمة (قوله ولم تدخل في كلامه) أى لآتى في قوله الظاهر الخ

على أنها خمس في يومها والأصل في ذلك ما سجد وحجرا الأعرابي «هن على غيرها قال لا بد أن تطوع»
وقوله لمعاذ لما بعثه إلى اليمن «أحبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة» وأما
قيام الليل فنسخ في حقنا وكذا في حقه صلى الله عليه وسلم على الأصح وصدر تعدد لأكثر من
عوقبها لأب أمم شروها إذ بسجودها تحب وتزوجها فهو - وأصل فيها قوله تعالى - فسجد
الله حين تمسبون وحين تصبحون - الآية أراد بالصلاة المغرب والعشاء والصباح صلاة الصبح
وعشب العصر وتظهرون الظهر وقوله تعالى - فسبح محمد ربك قبل صلاح الشمس وقبل
العروب ومن الليل فسبحه - وأراد بالأول صلاة الصبح والثاني صلاة الظهر والعصر والثالث
صلاة المغرب والعشاء وفي شرح النسب للرافعي أن الصبح صلاة آدم والظهر له ود والعصر لسمان
والعرب لعقوب والعشاء ليونس وأورد منه حديثا والحكمة في كون المكتوبات سبع عشرة
ركعة أن زمن البقعة من اليوم والسنة سبع عشرة ساعة تلك اثنا عشر نهارا ونحو ثلاث ساعات
من العروب وسبعين من قبل العروب ثلث ساعة ركعة حركت بقع فيها من التفسير وحكمة
اختصاص خمس بهذه الأوقات بعد كفاية أكثر العشاء وأشدى عجزه له حكما من أحسن مذكر
الأسان بها شأنه إذ ولادته كصواع الشمس وشؤه كارباعها وشبهه كوقوفها عند الأسوء

(قوله إذ ولادته كطلوع
الشمس الخ) لم يظهر
فيه تخصيص الأوقات
الحقة إذ ينزى عليه
زيادة الصلوات على خمسة

روى ابن حبان في صحيحه من حديث عبد الله بن مرفوعا «ن العدد إذ هو صلى في بدو يومه
فوصفت على رأسه أو عاتقه فكما يكبر أو يسجد يسقط عنه» حاشية شرح بروص أيضا وفيه
ذكر على أن يسجد وحده لا يسجد لعدم عن رحمة الله فلا تسجدون ما هو مروي للعروة
(قوله على أنها) أي المكتوبات (قوله في حقنا) أي قطع (قوله أراد بالصلاة) عباره شرح
السهلة أراد عجب سمون قال سم عنه أي تسبح حين تسبون اه والمراد بالصباح في كلامه
المعهوم من قوله تعالى فسبح الله الصلاة وكما يقال فيها هذه (قوله وعشب العصر) عبارة
القلموس : العشب الصبح الطامة كالغشوة أو مدين أول ميل إلى ربه ثم قال والعشب والعشاء
آخر النهار اه أي وعباره الشارح من الأصل الثاني (قوله أن الصبح الخ) قال سم على
حج قوله وورد أن الصبح إلى آخر ما في الشرح من وهذه الصلوات سرت في الأبيات فاسفر
لآدم والظهر لأبراهيم والعصر لسمان والعرب لعقوب عن نفسه وركعة عن أمه والعش
حصت بهذه الأمة وحالف الرافعي في شرح أسند بعض ذلك ثلث الظهر لسود والمغرب لعقوب
والعشاء ليونس وأورد فيه خبرا والأصح كما مر أن العشاء من خصوصياتنا اه والتبادر أنها
كانت واحدة عليهم فلراجع أي وحيث كان كذلك ما الخواب مما ورد من أنها سونس . أقول
ويمكن الخواب أنها كانت سونس دون أمه أو يوم يصلي هذه المكتوبة أو لا يصلي في هذا
لوقت ، وقوله ركعتين عن نفسه أي مكبره لما لبس إبه من دعوى لأتوبة وركعة عن أمه م
سب إليها من ربه الألوهية أيضا وفي سيرة حنفي وفرضت الصلاة في لعرج ركعتين ركعتين حتى
المغرب ثم زيد فيها عدا الصبح ركعتين والمغرب ركعة اه أقول - وعلى هذا فيمكن حمل
ما وقع في كلام السيوطي من أنها لم تنسخ في حقه وأن كل صلاة كانت فعل عشرة ، وأن حمه الركعات
إلى كان يصليها مائة على ما كان مفروضا عليه عند الأسراء (قوله شأنه) قال في التصحيح
والعشاء وران القرة والصلاة وثبتت في بي فلا شأن ربت فيهم والاسم الشهوران عن ه .

وكيونه كينها وشيحوته كثر به بحروب وموته كعرو به ويراد عليه وفاء جسمه كاعتناق
أثرها وهو النعم الأحمر فوجب العناء حينئذ يذكرنا بذلك كما أن كاله في البطن وتنهشه
للخروج كطوبع الصخر الذي هو مقدمة طالع الشمس لشبه ما ولادة فوج الصبح حينئذ لذلك
أيضا، وكان حكمه ككون الصبح ركعتين قدام كسل اليوم ولعصرين أربعا بوقت العشاء عندها
تعداة الأسبب والمغرب ثلاثة أيام وتر النهار وم كس وحده ذاتها بمرء من البر وهو التقطع
وأحقت العشاء بعصرين ليحجر نقص من عن النهار إذ فيه فرص وفي النهار ثلاثة ككور
الشمس على حركة فيه أقوى واعلم أن مح كور حمت في اليوم والسنة في غير أيام الدخان أما فيها
بعد ورد أن قوله كسة وناسها كشيهر وناسها كجمعة ولأمر في اليوم الأول بالنقصد وناس به
الأخبار من بحر قدر أوف السلا ونصلى وكذا لسوم وسائر العبادات الرمائية وعمر العادة
كقبول الآمال ويحري ذلك فبما مكنت الشمس عند قوم مدة ولما كانت الظاهر قول صلاة
صبر ومن ثم سبب ذلك ولعلها وقت الظهيرة أي شدة الحر وقد بدأ لله بها في قوله - أقم
الصلاة لنبوت الشمس - وكانت أول صلاة عامها حبريل النبي صلى الله عليه وسلم بدأ كعمره به
وبوقتها فذل (الظهيرة) خير حبريل لآي ويبدأ بها وإن كان أول صلاة حضرت بعد الانتخاب
في بيته الأسراء الصبح لا حبل أن يكون حله الصبح من قول وجوب خمس من الظهر أو أن
لاسان الصلاة موقف على ساق ولم يكن لا وقت الظهر (وأول وصفه) أي الظهيرة (روايل
الشمس) أي عقب وقت زوالها يعني يدخل وقتها

(قوله وفاء جسمه) هي مسج ونذكر في التاموس وأما بكسر هاء لم اسع فهم القادر
(قوله لأمه) أي الواحد (قوله الدخان) هو نشر من بي آدم وموحد الآن وسنة صاف من
الصيدا وكنته أبو يوسف وهو يهودي ه مسوى (قوله والأمر) عظم على قوله أن تؤما
(قوله بالنقصد) أي لورود الحدث بذلك في شرح الروض مائة واعلم أنه قد ثبت في مسلم عن
النؤس بن سمعان قال «ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم الدخان» قال يا رسول الله مالئته
في الأرض فان أربعون يوما يوم كسة ويوم كشيهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم
قال يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسة أبيكم فيه صلاة يوم قال لا أفدروا له قبره» ه
وعليه فكان الأولى لما راج ذكر ذلك لأن يقال أشار إليه بقوله ويتناس الخ (قوله أول صلاة)
يمكن أن يكون من حكمه الأولى أحياحه عليه الصلاة والسلام إلى تعليم حبريل كيفيتها والتعليم
في أشهر الأوقات أشهر وأبلغ ه سم على مسج (قوله أول صلاة حضرت الخ) فان قلت لم لم
يتعرضوا لقضاء العشاء مع أنه صلى الله عليه وسلم رجع من الأسراء آخر الليل قلت يجوز أنهم
لم يقنوا عليه خوفا أنه لم تمكن من فعلها قبل الفجر حين رجع من الأسراء أو أن وجوبها مشروط
بتمكن من إعلام منه ولم يتحقق ذلك لعدم رجع من ثاني فيه الاعلان بعد عودته أو لعدم ذلك (قوله
وم بين الخ) والأول أولى لرد على الثاني من أنه لو كان كذلك لوجب قصاؤه وم يقتل
ومثله ما تنوع لدواعي على فيه وفي سم على حج جواب حر هو أن الوجوب كان مطلقا على بيان
الكيفية (قول لم يفسد قول وقته) جمع على وقت جمع قلة ووجوب جمع كثرة اه شرح العباد لاس
حجر (قوله روايل الشمس) ذكره حملا للظهر الذي هو مرجع الضمير على الوقت أو حين قال في الصباح
الظهر مضمونا أي مصدا إلى الصلاة مؤثمة فعدل دحلت صلاة الظهر ومن عيه إضافة حور لتدكير

بالروا كما عرفت في لوائح وعبره وهو ميثها من وساء الله اسمي موعده اليه تحالة لاستواء
إلى جهة انحراف في الظاهر لزيادة الضعف عند هي نفسه وهو الأكثر أو حدوثه من يمكن
لا نفس ليس فانه يوجد قبل ظهوره من وليس هو أول الوقت هو آخره قبل ظهوره ثم يصل
الظهور بالتحريم على قرب لم تعتقد وكذا يقد في البحر وعشره لأن مواسم الشرع مدينة
على ما يدرك بالحس قال في الروضة كصلها وبذلك يتصور في بعض البلاد كمكة وصعاء الثمن
في أطول أيام السنة دل على دخول وقتها من تقدم خبر «أما خبر بل عند ليت مرتين

والتأنيث فلناثبت على معنى ساعة رول والدكبر على معنى انوف واحد فيل حين الشهر
وحاسب الشهر ويقاس على هذه باقي العتبات (قوله رول) أي فاره ال سلامة على دخول
الوقت ويقال لها أيضا سب وعلة كما في شرح جمع خواص للحلي (قوله على ما يدرك بالحس)
أي لا على ما في نفس الأمر حتى يوضع التحريم بعد ميثها في نفس الأمر وقبل ظهوره لم لم
يعتقد وإن أحده هناك وفي أو معصوم لم يعد به الخارج من قوله لأن وقت الشرع مسعة
على ما يدرك بالحس ويبقى أن يقال مثل ذلك في وعلى خلاف روحه بروا فلا وقوع وإن
عرف ذلك بالبعد من نفسه بل وإن أحده معصوم أيضا بعد كورده (قوله وديث) أي
حدوثه إن لم يكن وقوله في أطول أيام السنة قال حج واختلفوا في قدره في كل يوم واحد هو
أطول أيام السنة وقيل جميع أيام الصيف وقيل ستة وخمسون يوما وفي ستة وعشرون قبل
انتهاء النور ومنها عقبه وفي يوم من أيام سنة وستة وعشرين يوما وبه بعده ستة وعشرين
وما عدا الأخير والأول غلط والذي بينه أئمة الفلك هو الآخر وقول بعض محضنا إن صعد كمكة
في ذلك لأمر في محرمه أئمة الفلك لأن عرض مكة أحد وعشرون درجة وعرض صعدة على
ما في من الشاظر خمس عشرة درجة تقريبا ولا ينعدم الظل في إلا في الأصول نحو
خمسين يوما وبعده نحوها أيضا وقد بسفت الكلام على ذلك وما سعى به وبوصحه في شرح
العقاب (قوله أما خبر بل) قال في شرح العباد وبين من سعى في معاربه أن هذه انحراف
أبى صلاحه خبرين به كانت صلحة يوم فرضه لم أمري به وأنه صبح صلاة جامعة في ذلك
الأداء لم يشرع بالمدينة بعد وأن خبر بل صلى الله عليه وسلم وهو شخصه أي كان
مقدم عليهم ومبغاهم كما يعلم من رواية السباني السبعة وديث مر رد على من علم أن من
الأوقات ١٤ وقع بعد المحررة فخصره ذلك باطل اه اه سم على حج . أقول . وابت بعد خبر بل
وصلى بالنبي صلى الله عليه وسلم مع كونه صلى الله عليه وسلم أفضل منه لعرض النعيم لا سال كان
يمكن أن يقتدى خبرين بسى صلى الله عليه وسلم وبعمه السبعة قبل ذلك . قول أو أنه صلى الله
عليه وسلم يصلي به إماما ويعلمه خبر بل مع كونه مقدما بالاشارة أو نحوه . لأن يقول لعن ساعة
خبر بل في شهر في التعليم منه في واقتدى به خبر بل وعمه بالاشارة أو نحوه وموقده . كان العد
أي فلما جاء القد صلى في الظهر فيه أن أول اليوم الذي يوم . قول هو الصبح وعينه فكان
يقول فلما كان العد صلى في الصبح إلى آخر العت . ثم يقول فب كان العد أي بعد اليوم الذي
صلى في الصبح لأنه حقيقة من اليوم الثالث . قلت : يجوز أنه جعل اليوم ملفقا من يومين فيكون
الصبح الأول من اليوم الأول والصبح الثاني من اليوم الثاني .

(قوله وذلك بضمير الخ)
راجع لقوله أو حدوثه إن
لم يكن

فصل في الظهور حين زالت الشمس وكان النبي قد اشرك والعصر حين كان ظله أي الشيء مثله
والعرب حين أوتر الصائم أي دحر وقت إتيانه والعشاء حين ساءت الشمس والنحر حين حرم الصيام
والشراب على الصائم فبما كان الحد في الظهور حين كان ظله مثله والعصر حين كان ظله مثله
والعرب حين أوتر الصائم والعشاء إلى ثلث الليل والنحر فاشهر وقال وقت ما بين هذين الوقتين
رواه أبو ذؤود وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم حين كان ظله أي فرع منها حينئذ كما شرع في العصر
في اليوم الأول حينئذ قاله إمامنا رضي الله عنه ما بين ما يشرك في وقت ويدل له خبر « وقت
الظهور إذا زالت الشمس ما لم يحضر العصر » (وآخره) أي وقت الظهور (مصير ظل الشيء مثله
سوى من استواء الشمس) أي غير من الشيء حاله الأسواء إن كان واعتبر المثل فقامت أو
غيرها في أرض مسوية وعلم على رأس الصائم أن الظل سيقطع عن الخط فهو قبل الروال وإن
وقف لا يريد ولا يقص فهو وقت الروال وإن أخذ الظل في الزيادة عم أنها رالت قال العلماء وقامة
الظل ستة أقدام ونصف ختم منه قال الأكرهون ويظهر ثلاثة أوقات وقت فصلة أوله ووقت
احتمار إلى آخره ووقت عند وقت العصر لم يجمع وقال القاضي هاتر بعة أوقات وقت فصلة أوله إلى
أن يصير ظل شيء مثل ربعه ووقت احتيار إلى أن يصير مثل نصفه ووقت جواز إلى آخره ووقت عند
وقت العصر من يجمعها أوقات ضرورة وسبب في وقت حرمة وهو القدر الذي يسعها إن وقعت أداء

(قوله فصل في الظهور) أي إمامنا كاهوش المعز حين ويرد عنه أن صحة شرط القدوة العلم بدكورة
الأمم وبلائكة لا يتصور بدكورة ولا بلائكة والحجاب أن الشرط عدم اعتقاد الأئمة وهو
مستبعد في حق الأئمة نعم الله من سماهم بأنهم هو مشكل من وجه آخر وهو أن الشرع في
وجه الصلاة أن يعرف كسبه فروصا وسبب من لأحرارها وكونه علمه قبل الإحرام ثم صلى به تحت
لدليل من تلي صحيح وأقول أنه عليه صلى الله عليه وسلم وعليه لا يكون على مذهب معين يرد بأنه
لو صح ذلك ما حاشه الشافعي لا إن قال أن هذا غير في بدء الإسلام بضرورة علم الكيفية
وبعد فقرر الإسلام وحب العلم بكسبه قبل فساد لأنه حينئذ حسب الدليل لما قبل العلم إلى
بصير (قوله النبي) أي الليل وعباره انصباح قل من قسمة يذهب الناس إلى أن الليل والنبي
معنى واحد وليس كذلك بل الظل يكون عشوه وعشة والنبي لا يكون إلا بعد الروال أي فهو
أخص من الليل فلا يقال له من روي في رواية ما سمي بعد الروال فيئلا به ظل فاء عن صاحب المعرب
في حاشية الشرق والنبي يرجوع م قال وفل روي من العجاج كل ما كانت الشمس عليه فزالت
عنه فهو ظل وفيه تكرر عليه الشمس فهو ظل ومن هنا قيل الشمس تنسخ الظل والنبي
ينسخ الشمس اه وقد ذكر غير ذلك (قوله قدر الشراك) الشراك بالكسر اسم للسير الرقيق
صغير الحمل (قوله عن الصائم) كان قيل الصوم إنما فرض بعد الصلاة فكيف قال حين أوتر
الصائم فأخواب أنه يحمل أنه كان هم ذلك بعد فطر الصوم بالمدينة أو المراد حين أوتر
الصائم الذي تعهدونه أنه كان مفروضا على غير هذه الأمة أنت (قوله أي فرع منها) هو ينسخ
قدومه على صاهره فإنه بعد مصير ظل الشيء مثله يبقى من الوقت مقدار قدر الأسواء يستأمن به
سم على مذهب وقد يقال لا يصح قدومه على صاهره أما أولا فإنه يتوقف على أن يكون ظل لاستواء
بعد ما سعى الصلاة وأما ثانياً فإنه يتوقف على دخول وقت العصر إذا صار ظل الشيء مثله مع بقاء
عن لاشتهاء فيكون صلاة العصر في وقت الظهور وهو منافي لقوله قاله إمامنا .

(قوله وعن علي رأس الظل)
محل هذه في شرح قول
الملك المبر وأول وقتها
رواى الشمس

لكنهما يحريان في غير وقت الظهر قال الشيخ وعلى هذا في قول الأكثرين والنصي في آخره
 سمح (وهو) أي مصر ظل الشيء مثله سوى مأمرة (أول وقت العصر) للحدث المار ولا
 يشترط حدوث زيادة فاصدة منه وبين وقت الظهر وأما قول الشافعي فإذا حاور من الشيء مثله فأقل
 زيادة فقد دخل وقت العصر فليس محالاً لذلك من هو محمول على أن وقت العصر لا يكاد يعرف
 إلا بما وهي منه (ويبقى) وقته (حتى تقرب الشمس) «لحرم من أدرك ركعة من الصبح قبل
 أن تصيب الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تقرب الشمس فقد أدرك العصر»
 وقوله في حر حرين «لئلا يسأها وإي العشاء والصبح» وأوقت ما بين هذين «محمول على وقت
 الاختيار جمعاً بين الأدلة (والاختيار أن لا يؤخر عن مصر الظل مثلاً) غير من الاستواء إلى
 كان للحر حرين. وسعى مختاراً لأرجحته على ما عده أو لاختيار حر من إياه. وبمضترعة أوقت
 وقت فضيلة أوله ووقت احتسار ووقت عند وقت الظهر لمن تجمع ووقت ضرورة ووقت حوار
 لا كراهة ووقت كراهة ووقت حرمة آخر وقتها تحت لاسع جمعها وإن وقعت أداء ونظر بعضهم

(قوله وعلى هذا) أي أن ما أتى وقت ضرورة الخ سم على مذهب (قوله في قول الأكثرين)
 يسعى على قول الأكثرين أن يكون ما أتى وقت حوار في آخر الوقت فينجد ما دلت وقت
 الاختيار والحوار كما اتحد كذلك وقت العصبية والاختيار في الحرب كما سيأتي اه سم على مذهب (قوله
 سمح) هو مقول القول ووجه السماح أنهم أذعن في وقت حوار والاحتسار وقت الضرورة والحكمة
 اه سم على مذهب (قوله وهو أول وقت العصر الخ) عدة السمع وشرحه بوقت عصر من آخر وقت
 الظهر إلى غروب الشمس وكسب عليه سم أوضح من قول المصنف وأخره مصر ظل الشيء منه
 سوى الخ لأنه إن أراد بقوله مصر ظل الشيء أي وقت ضروريته آخر حر من وقت الظهر
 يصح قوله وهو أول وقت العصر وإن أراده الحر الذي يتحقق فيه ضرورة حل الشيء منه
 سوى ظل استواء الشمس أي الحر الذي يعقب آخر حر من وقت الظهر فإن عسده يتحقق
 ضرورة ظل الشيء منه سوى ظل استواء الشمس لم يصح قوله وأخره مصر ظل الشيء الخ فلا
 بد من التمسح من يراد لأول ويكون معنى قوله وهو أول وقت العصر أي أنه يدخل وقت العصر
 أي يتحقق بدخول ذلك أو يراد الثاني ويكون معنى قوله وأخره مصر ظل الشيء إلى مثله الخ أن
 آخره يتحقق بتحقيق هذا الوقت فيأمل وفي حكاية المحلى عبارة الوجيز إشارة إلى التأويل الأول
 (قوله وقت العصر) قال حجة سمحت العصر لمعاصرتها الغروب وكذا قيل ولو قيل لنافع صواب
 الشمس منها حتى هي تسمى بنافع العشاء من الثوب بالعصر حتى هي مكان أوضح (قوله
 وسعى مختاراً) قال حجة سمته لمراد بوقت الفصلة ما يريد فيه الثوب من حيث الوقت ووقت
 الاختيار ما فيه ثوب دون ذلك من تلك الحنية ووقت الحوار ما لا ثوب فيه منها ووقت
 الكراهة ما فيه ملام منها ووقت الحرمة ما فيه إثم منها (قوله ونظر بعضهم) من العظام
 استشكل بعضهم تسمية هذا الوقت بهذا لأن الحرمة ليست للوقت وكأن هذا المستشكل
 ما فهم قط معنى الإضافة وهو تعلق ما بين المصاف والمضاف إليه وأن هذا معنى مشهور مطروق
 لا يقع فيه استشكل إلا بمن لم يسمعه أو لم يفهمه قط ولا حياء في ثبوت هذا العلق هنا فإن الحرمة

(قوله وهو أول وقت
 العصر) لا يناسب التصدير
 بقوله حسن وأظهر
 ما أعرب المتن

في ذلك فانه ليس بوقت حرمة وإيم محرم التأخير إليه ، وهذا الوقت وقت إيجاب لأنه يجب فعل الصلاة فيه ، فمضى التأخير هو المحرم لأن الصلاة في الوقت انتهى . ويجوز عنه بأن مراده وقت الحرمة من حيث التأخير لأن حيث الصلاة وبسطه يحرق في وقت الكراهة أيا ، ومراده بعضهم من وقت القضاء فيما لو أحرم الصلاة في وقتها ثم أفسدها عمدا صار قضاء فروعته على رأى مرحوح ، والأصح أنها أداء كما كانت قبل الشروع فيها (ولعل) يدخل وقتها (بالمعروف) خبر خبر من : سميت بذلك لكونها تفعل عقب الغروب ، وأصل الغروب بعد يقال غرب فتح الفاعل وراء ، إذا بعد ، والمراد تكامل غروبها فلا يحكم بخروج وقت العصر بعبارة البعض من لاند من الجمع وبخروج وقت الصبح بظلول بعضها ، والفرق بين رؤية البعض من رؤية سمع في الموصفي وإن ثبت قلت إعيانا اسم النهار بوجود البعض وهو يؤيد ما قاله كثيرون من المومنين وغيرهم إن النهار أوله طلوع الشمس ، ويعرف الغروب في العمران رواه الشجاع عن أبي الحيطان وفي الحسن عن عليهما وإقبال الظلام من المشرق (ويبقى) وقتها (حتى يذهب النور الأحمر في القديم) خبر مسلم « وقت المغرب ما بين يذهب الشمس » ويبقى ترجمته ، واختار بالأحمر عن الأصغر والأصغر ولم يذكر في المحرر لا تصرف الاسم بـ « إيه إله المعروف في اللغة كما ذكره الجوهرى والأزهري وعبرهما أن الشمس هو حمرة فهو في كلامه صفة كاشفة (وفي الحديث تنص) وقتها (بمعنى قدر) زمن (ووصوه) وعسل أويم (وسر عورة وأدان وإفامة وخمس ركعت) لأن خبر من صلاها في المومنين في وقت واحد بخلاف غيرها ورد الاستدلال بذلك بأنه إيم من الوقت المختار لمسمى بوقت الفصيلة . أما وقتها الحاضر الذي هو محل النزاع فم معروض له فيه وإعما استثنى قدر هذه الأمور للصورة ، ومراده بالخمس المغرب وسبها إلى بعدها وراى الإمام ركعتين فلهذا على استحسانهما لآق ، والأعبر في جميع ذلك بالوسط المعتدل كما أسلفه زاعمى كالجوهر وهو المعتدل خلافا لمتفق في اعتباره فمن يسهل ما يلزم عليه من اختلاف وقته باختلاف الناس ولا يطبقه في بقية الأوقات ويعبر أيضا بمقدار زمن استماع

وصف للتأخير إليه فيه وبين الحرمة ملاسة ، لأنه وقت ثبت الحرمة عند التأخير إليه اه سم على سهجة ، وهذا معانوم من قول الشارح ونظر بعضهم في ذلك الخ (قوله في ذلك) أى وقت الحرمة (قوله قبل الشروع فيها) أى فلا يجب فعلها فوراً وإن وقع ركعة منها في الوقت فداء وإلا فقصا (قوله ولم يذكره) أى الأحمر (قوله صفة كاشفة) الأولى أن يقال صفة مؤكدة اه سم على حجج . قول : الأولى أن يقال صفة لازمة وهى التى لا تنفك عن الموصوف . وأما الكاشفة فهى المنة الحقيقية موصوفها وهى هـ ليست كذلك فالمعبر بالكاشفة واللامنة بغير حقيقة كل منهما عن الأخرى . وأما المؤكدة فابها تجميع كلا من اللامنة والكاشفة (قوله زمن ووصوه) المراد من ووصوه المعروف والمسبون أى ما عرض منه ومنس منه كماله ، لأن القصص منبى عنه قتله الناشئ عن بعض أهل النجى وهو ظاهر اه سم على سهجة (قوله أو عسل) الأولى وعسل ونجم لأن الثلاثه بعد معا فيما لو عرضت الحانة لمى في بدنه حراقة فانه يجمع بين الوصوه والتيمم والعسل (قوله بالوسط المعتدل) أى من غلب الدس على ما هو الظاهر مما ذكر وقال حجج : الوسط المعتدل من فعل كل انسان واعرضه سم بأنه يؤدى إلى اختلاف الوقت باختلاف الناس .

(قوله وإقبال الظلام من المشرق) راجع للسائلين (قوله أو عسل أو تيمم) صريح العطف بأو أنه يعتبر قدر واحد من المذكورات وكان المراد أنه يعتبر واحده منها فيمتنقده وإن كان قد أتى به قبل الوقت وعبر الشهاب حجج ما يوجب (قوله ولا يطبقه في بقية الأوقات) هذا لا يرمك ذكره عقب هذا أيا

وإذا أله نحاسة من سبه أو يؤذنه ويحفظ دمه حدث وما يمس من بشره كنعيم وقمص وتشت
وأكل نغم أكسرها سورده خوع كافي الشرحين والروضة ، وصوب في المجموع وسره اعتبار
الشمع لما في الصحيحين « إذا قُسم العشاء فإدءوه به قبل أن تصبوا العرب ولا يحزنوا عن غنائكم »
وقد رده في الحادق وقال به وحده خرج عن المذهب وإياه لا يدل في الحديث إذ هو دليل على
امتداد الوقت وهو يكبر على قول الصديق ، وأجاب القاضي أبو الطيب عن الحديث أن
عشاءهم كان شرب اللبن أو القرباء السبعة ، وذلك في معنى المصنع لعشره لا أن يرم على الحدة
امتناع جمع التقديم إذ من شرط محته وقوع الصلوات في وقت التسوية وقد حصر وقتها في ذكره
لأننا نقول بعدم روم ذلك لأن وقت سبع الصلوات لاسما في حابة تقدم الشرائط على الوقت
وإستجماعها فيه ، فإن فرض صبغه عنهما لأشغال الجمع ، ولو غرت الشمس في
الغصبي لعرب ثم سافر إلى مد آخر فوجد الشمس لم تغرب فيه وجب عليه إعادة الغرب كما أفق
به الوالد رحمه الله تعالى . وعلم أنه جاء في حديث مرفوع أنها إذا طعت من معر بها تسير إلى
وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع من المشرق كما حدثها وبه من أنه يدور وقت النهار
بحرورها أنه مدبرة رواها ووقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله ولغرب مغروب . وفي حديث

(قوله وإذا أله نحاسة) عبارة شرح السبعة . وكتب عليه سم يسمى اعساره
معصدا لأنه قد يصبه كما تحته الأسوى ، وقول سم يسمى اعساره معصدا حرم به حج في شرحه
هذا حيث قال : واتقد معصدا ، وعبارة الإرشاد إلى معنى فسر أدتها شروط وسن اه ومن
السن الأذن حتى في حق المرأة كما يحته الأسنوى خلاه لا تدعى لأنه يندب بحسب اه بحروقه .
أقول : ومثل الأذان تجديد الوصوه أيضا كما يحته قول الشارح . وبسم لف الح (قوله
وتحفظ الح) زاد في شرح السبعة : تحترق القيلة ، وكتب عليه سم . وهل يعتبر مع ذلك من
المضى إلى الجمدة فيه نظر . وقال الشيخ أبو الحسن النيرارى في التعليقة : ويضاف إلى ما ذكرنا
قصد المسح اه (قوله وقمص) ولوللمص (قوله سورة الخوع) فتح أوله وسكون ثابته
من عسر هم وبالحصم ثابته أي حثته قال في القاموس : سورة الحمر وعبرها حثتها كسوارها
بالصم اه وقال في المصباح : وجمع سوران ، وسكون للتخفيف اه فقوله بالتخفيف شصى أنه
سم لاصفة (قوله وهو) أى السوى في المجموع (قوله إذ من شرط الح) قصده أنه لا بد لصحة
جمع التقديم من وقوع الثانية كتابته في وقت الأولى ، وفي المسح وشرحه في باب صلاة المسافر ما نصه :
وراعها أى شروط التقديم دوام سفره إلى عقده ثابته فوائده فله فلا جمع لروال السب فتعين تأخير
الثانية إلى وقتها اه وعليه محتاج يسرى بين وقت حيث لم يكتبوها به بإجماع الناس في وقت
التسوية وبين السفر حيث اكتفى بصحة جمع التقديم عقد الثانية في وقت الأولى ، ثم رأيت في
باب صلاة المسافر في سم على مسج حثلين عن والده ابروا إلى أحدهما يكون ركعة والثاني أنه لا يشترط
ذلك بل مادون الركعة كاف في صحة الجمع وذكر أن در اعتمد هذا الثاني وهو يعتمد وفي حاشيته
على حج عن شرح العباد ما حاصره اشتراط كون الثانية تمامها في وقت وذكر عن والده الحلال
أنه رده واكتفى بإدراك مادون الركعة قال وسعه إليه ابروا إلى وأطال في تقريره وعليه فلا فرق
بين وقت السفر وحيد فيسقط السؤال من أصله (قوله وقوع الصلوات) أى وقوع الأولى
تامة ووقوع عقد الثانية على المعتمد (قوله إعادة المغرب) أى وتقع الأولى سلا مطلقا

(قوله ولشروطها
إلى وتثليث) وأنه مسنون
للوصوه الذي هو شرط
لها

« إن سبحة صلواتها من معربها تطول بقدر ثلاث لير » لكن ذلك لا يعرف إلا بعد مصيها لاسيها
على الناس ، حيث قد قاس ما سأل في كلام بعد يسير أنه يرمه قضاء الحس ، لأن رائد لستان
فيستتر عن يوم وليلة وواحبها الحس . واعلم أن المواقيت مختلفة باختلاف البلدان ارتفاعاً فقد
يكون زوال الشمس في بلادها بعد آخر وعصر ما حر ومعرباً ما حر وعشاء ما حر (ولو
شرع) فيها (في وقت) على الحد (ومدة حتى) - الشع حار على الصحيح) سواء كان
تراءة أم ذكر من أم سكوب فيها يظهر « لأنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بأذعرب في الركعتين
كاتبهما » والثاني لا يجوز لوقوع بعضه خارج وقت ماء على أن الصلاة إذا خرج بعضها عن
الوقت سكوب أو ما خرج منه قضاء وحكم غير المعرب في حوار الله كالنحر لأن الصديق رضى الله
عنه طوى مره في صاه الفصح فضل له كاد الشمس أن تضع فقال لو طعت م حده عافين ،
ولا يكره ذلك على الأصح أما الجمعة فممنوع تنو يلها في ماعد وقتها بالاحلاف ، والفرق بينها
وبين غيرها بوقف صحتها على وقوع جميعها في وقتها بخلاف غيرها ، وعلماً بما ينبغي أن يحل الحوار
حدث شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها ولا فرق حيث بين أن يوقع مساه ركعة في الوقت أولاً كما
هو ظاهر كلام الأصحاب خلافاً للأشوس . ثم يظهر أن إلقاء ركعة فيه شرط لتسميتها مؤداة
وإلا فسكون قضاء لا يم فيه وقول الشارح هنا من الخلاف المسمى على الأصح في غير المعرب أنه
لا يجوز تأخير بعضه عن وقتها أي بلامه كما في قوله والثاني لمع كما في غير المعرب أي بلامه أيضاً
فكلام المصنف من الخلاف مسمى على القول بعدم حوار ذلك في قبة الصواب غير المعرب . أما
إذا حوار ذلك في غير المعرب حارها قطعاً وعادة روضة ثم على الحد لو شرع في المعرب في

(قوله بلامه) هو حر

قول الشارح

(قوله فيستتر) أي يحسب (قوله باختلاف البلدان) هو تضم الماء كما صطله ما قم في
الصالح والمختار ، ويصريح به قول الأشتوني في شرح قول الخلاصة :
ومعلا اسما وفيلا وفعل غير محل العين فعلان شين

نصها من أمثلة جمع الكثرة فعلان تضم الماء وهو مقس في اسم على فعل نحو نطن و نطنان
ومعرب وضيران أو فعل نحو فصل وقصان ورعيان أو فعل صحيح العين نحو ذكرود كران
وحمل وحملان (قوله ومدة الح) حرج محمّد الإنسان بالنسبة إلى بقى من الوقت ما يسع جميع
واحدها دون سبها ، فإن الإنسان بالنسبة محمّد مسبب فليس خلاف الأولى كالمدة ، وقد صرح
في الأتوار أنه لو أدرك آخر الوقت حيث لو أدى العريضة بسبها لغات الوقت ولو اقتصر على
لأركان تقع في الوقت أن الأقصر أن يتم السس . وصهره أن الأقصر ذلك وإن لم يدرك ركعة
في الوقت وهو قضية كلام الدعوى المقول عنه هذه المسئلة كما بناء آخر سجود السهو ، لكن
فيه مر بأن يدرك ركعة ثم سم على مسيح (قوله قضاء) أي على مدحرج فيها لما يأتي
من أنه إذا وقع في الوقت ركعة فسكها أد . (قوله بالاحلاف) بمعنى إلا في حق من لا ترمه أنه
سم على جميع وعليه فسبب ظهراً بخروج الوقت (قوله وفي وقت ما يسع جميعها) هذه بخلاف
ما تقدم شبه عنه في كلام سم على حج من أنه يكفي لحوار الله إدراك ركعة في الوقت إلا أن
نقال ما تقدم مفروض فيما لو شرع فيها وقد بقي من الوقت ما يسع أركانها ، لكن اشتغاله بالنس
مع من إدراك ركعة في الوقت (قوله أي بلامه) حر قوله وهو الشارح . وكأنه قال معه
بلامه .

الوقت لمصروف فهل له استدامها إلى انقضاء الوقت من قبل الصلاة التي يتبع بعضها في وقت و تعصب
بعده أداء وأنه يجوز تأخيرها إلى أن يخرج عن الوقت تعصب فله : يك قطعاً وإن لم يحقر ذلك في
سائر الصلوات في المغرب وجهه أحدنا يجوز مده إلى معيب الشئ ، والثاني معه كغيرها
(قلت القدم أظهر والله أعلم) بل هو حديث أيضاً كما قاله في المجموع لأن التام في رضى الله عنه
علق القول به في الاملاء على صحة الحديث وهو من الكتب الخدسة وهذا قال في الروضة به الصواب
وفي شرح المهذب والسقيح إبه التصحیح وقد صححه حماد كثره من كبار أصحابنا الحديث .
وأجاب في شرح المهذب عن حديث حريش بن عمار من أنه إنما في الأوقات المختارة ويحسن
بقوله : إن وقتها المختار مصيب مساو لوقت النصيبه وثبت حديث حريش في أبواب الأمر لأنه ورد
بثبته وأحاديث الامداد بالمدينة فهي مأخوذة بحديث صحيح وثبت حديث لا ممدد أقوى من
حديث حريش لأن رويته أكثر ولأنه أصح إسناداً وقد أخرجه مسلم في صحيحه دون حديث
حريش . ولما حصة أوقات وقت نصيبه واحتمل أول الوقت ووقت حوازم ما يعيب الشئ الآخر
ووقت عدم وقت العشاء لم يجمع ووقت ضروره ووقت حرمة وقول لأسوى نقلاً عن الرمدي
ووقت كراهة وهو تأخيرها عن وقت الحديد طاهر مرة للقول بخروج الوقت (والعاء) يدخل
وقتها (معيب الشئ) لأخر لا ماعده من الأصغر ثم الأصغر وسمى ذلك تأخيرها روال الأصغر
وتحريم حرواح من خلاف من أوجبه ومن لا يعبأ لهم لكونهم في بواحي تقصر لئلا يعبأ ولا يعيب
عهم الشئ تكون العشاء في حتمهم بمعنى روى يعيب فيه الشئ في ثبوت البلاد إليهم وقد سنن

(قوله إلى انقضاء الوقت)
يعني غروب الشئ كما علم
من المتن (قوله لا ما بعده)
من الأصغر ثم الأيض
يعني أنه لا ينسب لدخول
إليهما لشيء عليهما والمراد
من هذا أن مذهب من
قال : إن الوقت لا يدخل
بلا تعييبهما

فرع - شرع في المغرب مثلاً وقد بقي من وقتها ما يعبأ ومد إلى أن بقي من وقت العشاء
ما يعبأ العشاء أو ركعة منها فهل يجب قطع المغرب وفعل العشاء مطلقاً أو يفعل من أب يكون أدرك
من وقت المغرب قدر ركعة فلا يجب قطعها بل لا يجوز لأنها مؤداة وبين أن لا يكون أدرك من وقتها
قدر ركعة فيجب قطعها لأنها حينئذ فائتة والعائتة يجب قطعها إذا حلف فوب الحاصرة على ما يثني
فيه نضر وطاهره حرمة الله إلى أن يبقى من وقت العشاء ما يعبأ ه سم على حج وقوله فيه
نظر لا يبعد إحقاقها بالعائتة في وجوب القطع إذا حلف فوب الحاصرة وإن تمكن الفرق من المغرب
ها أحرم بها في وقتها واستحققت لأتمام فبعدد به وإن حلف فوب الحاصرة (قوله نصيبه واختصار)
عنده واحد لا يتأخر بها بالذات وقد جعل أوقافاً خمسة وذلك أن نجعل سنة لاختلاف وفق النصيبه
ولاختيار بحسب المفهوم سم على مذهب (قوله ومن لأعشاء لهم الخ) عدة شرح الهبة وفي بلاد
المشرق بواحي تقصر بينهم فلا يعيب الشئ عندهم إلى آخر ما ذكره الشرح وكتب عليه سم قوله
في بلاد الخ لاختلاف الناس يعيب الشئ عندهم عوف العشاء لهم عموماً عندهم وإن تأخرت عن
عمومته عند غيره تأخيراً أكثر كما هو مقتضى الكلام اه . نقول : وعلى هذا فينبغي أن يعتبر
كون الباقي من الليل بعد عيونه الشئ عندهم ربما بسع العشاء والاعتدال أن يعتبر شئ أقرب
البلاد إليهم خوفاً من فوات العشاء .

تسبيه - لو عدم وقت العشاء كأن طلع الفجر كما غرت الشمس وجب قضاءها على الأوجه
من اختلاف فيه بين المتأخرين ولوم نفي إلاقتدر ما بين العشاءين فعلق الشيخ أبو حامد أنه يعتبر
حاطم تأخر الله إليهم وخرج عبيد الركشي ومن العباد أنهم يندرون في الصوم ليلاً تأخر الله
إليهم ثم يتسكون إلى الغروب تأخر الله إليهم وما قلاد إن يظهر إن لم يسع منه عيونه بها كل

(قوله وقول من قال) أي
 في صاوي والده (قوله
 الشئ الأول) أي المذكور
 في قوله من مقتضى ذلك
 أنهم يصلون بعد غروبهم -
 وحاصل ما ذكره أن والده
 سئل عن قضية ما قدمه
 هو في قوله ومن لأعشاء
 عندهم الخ هل يقتضى
 أنهم يصلون العشاء بعد
 الفجر أو قبله فأجاب
 بأن فرض كلام الأصحاب
 فيه في الشئ الثاني أي
 بأن يفضل بعد الزمان الذي
 يجب الشفق فيه في أقرب
 البلاد إليهم من من
 الليل قبل طلوع الفجر
 يمكن إيهام العشاء فيه
 وإنما كان فرض كلامهم
 ذلك للدلائل التي ذكرها
 من كلامهم وإن كان
 كلامهم في مسنده محتملا
 للشق الأول أيضا أعنى
 كونهم يصلون العشاء
 بعد الفجر فهو غير مراد لهم
 (قوله) أي وجود الشق
 الأول) أي لم يصح رمس
 عيسويه الشفق في أقرب
 البلاد إليهم إلا وقد طلع
 الفجر عندهم فكيف أنهم
 يصلون العشاء حينئذ أي
 بعد الفجر وبعد التقدير
 المذكور وتقع هم أد -
 فنحصر من كلامه أنه
 لا بد من ذلك التقدير
 مطلقا وإن لم عليه

وهو قول من قال الخ (قوله اتحاد أول وقتي العشاء والصبح) سطر أول ليس

الوائد رحمه الله تعالى من مقتضى ذلك أنهم يصلون العشاء بعد غروبهم ولا وقول من قال بل يقتضى
 أنهم يصلون مبين له وجه أولا . فثبت أن كلام الأصحاب المذكور محتمل لكل من الشقين
 لكنه محمول على الثاني لأنه في بيان في دخول وقت أدائها ولم يستثن من أوقات صلاتهم إلا وقت
 العشاء إذ وحمل على الأول لزم منه اتحاد أول وقتي العشاء والصبح في حقهم ولزمهم أن يسيروا
 أيضا أن وقت صبحهم لا يدخل إلا متى قدر ما يجب فيه الشفق في أقرب البلاد إليهم وأيضا فقد
 انتقوا على أن صلاة العشاء سبعة وحسبهم ثم تكون سهرية في حقهم قال فعق وجود الشفق
 الأول عندهم أن طلع غروب متى قدر ما يجب فيه الشفق في أقرب البلاد إليهم صلا العشاء حينئذ
 أداء سكت لا يدخل وقت صبحهم ولا تنقضي ماض (ويقتضى) وقتها (أي الفجر) الصادق لخبر خبرين
 مع خبر مسلم (ليس في اليوم سربط إلى السربط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى)
 صاهره يقتضى امتداد وقت كل صلاة إلى دخول وقت الأخرى من الخمس أي في غير الصبح

ما يتيم بنية الصائم لعدم العمل بما عديم فاستقر في ذلك السند خلاف ما إذا وسع ذلك وليس
 هذا حينئذ كأيام له حال لوجود أصلها وإن قصر يوم سبغ ذلك لا قدر المغرب وأكل الصائم
 قديم أكله وقضى المغرب فيه يظهر حج وكسب عليه من قوله وحسب صلاتها على أدومه لم يبين
 حكم صوم رمضان هل يجب بمجرد طلوع الفجر عندهم أو بعد قدر طلوعه أقرب البلاد إليهم فإن كان
 الأول فهو مشكل لأنه يرم عليه سوا الصوم القابل أو انقصر ضرره فيحتمل عدم التحكمين من
 رسول ما يدفع ذلك بعدم استمرار الغروب وما سبغ ذلك وإن كان الثاني فهو مشكل ما حكم
 ما عديم وقت العشاء بل قدس اعتبار قدر طلوعه أقرب البلاد إليه وقت العشاء ووقعها أد - في
 ذلك القدر وهذا هو المناسب لما تقدم عن بعضهم وما يدعيه الشفق حيثما لم تراءت قول
 الشارح لآتي وفرع عليه أن ركعتي الخ ويؤخذ منه حكم ما عني فيه أي وهو أنهم يتدبرون في
 الصوم إليهم فأقرب بلاد إليهم (قوله) لكه تخمخون على الثاني) أي قوله وقول من قال الخ وصورته
 أن يجب الشفق في أقرب البلاد إليهم وقد بقي من صبحهم ما يمكن فيه فعل العشاء بدليل قوله الآتي
 فإن أعق وجود الشفق الأول الخ (قوله الشفق الأول) أي الأخر (قوله) قدر ما يجب فيه الشفق
 بعد قدر ما يطلع فيه الفجر (قوله في أقرب البلاد) أي ما لو سوى في أقرب البلاد إليهم بل إن كان
 يجب الشفق في إحداها من الأخرى هل يعتبر الأول أو الثاني فيه نظر والأقرب الثاني فلا يؤدي
 إلى فعل العشاء من دخول وقتها على احتمال (قوله) يقتضى ماض (أي ما سبغ العشاء بعد طلوع الفجر
 على ما هو الصاهر من عبارته) وتحمل أنه يدخل وقتها متى قدر ما يجب فيه الشفق في أقرب البلاد إليهم لكنه
 يشكل أنه قد يؤدي إلى خروج وقت الصبح عندهم بطلوع الشمس عندهم قبل طلوع الفجر في
 أقرب البلاد إليهم وعادة حج ما يصح الذي يقتضى أن يجب وقت المغرب عند أولئك أي بينهم فإن
 كان السدس مثلا حضا ليل هؤلاء سدسه وقت المغرب وبقية وقت العشاء وإن قصر جدا
 وأصل في بيان ذلك ورد ما ذكره الشارح هذا ترجعه والأقرب ما قاله حج ويرم على ما قاله
 الشارح بعدم وقت العشاء وقد يؤدي إلى أن الصبح إذا دخل وقتها بعد طلوع شمسهم نعم إن
 حص كلام الشارح في ثواب الشفق في أقرب البلاد إليهم وبق من لباهم ما يتكلم فيه فعل العشاء
 فقريب كما مر الإشارة إليه قرب

طالع الفجر قبل فعل العشاء ولا ينبغي بعده حينئذ ومن ثم اعتمد الشهاب حج لأحد المسألة في هذه المسألة (قوله) لخبر خبرين
 أي بالنسبة لأول الوقت إذ لم يقدم دليله وقوله مع خبر مسلم أي بالعصية الآخرة .

ما سيحىء في وقتها وخرج بالصادق الكاذب وهو ما طلع مستحيا شعله ضوء كذب السراج
وهو الالف ثم ذهب وتغصه ظلمة ثم طلع السراج الصادق مستطير، وراء أي مستطير وسبح الأول
كاذبا لأنه يضيء ثم يسود ويذهب، والثاني صادق لأنه يصدق عن الصبح وبسه وقد ورد في الخبر
إطلاق الكذب على ما لا يعقل وهو «صدق لله وكذب ظن أحييت» ما أوعمه من عدم حصول
الشقاء بشرب العسل وذكر في المجموع لعشاء أربعة أوقات، بوقت لما كوران ووقت فصله أول
الوقت ووقت عصر ووقت مغرب لمن يجمع (و لا حصر أن لا يخرج عن ذلك الليل) الخبر حري
السن (وفي قول عن سبعة) خبر «لولا أن أشق على مني لأخرب صلاة العشاء إلى نصف الليل»
ورجح المصنف في شرح مسلم وكلامه في المجموع يقتضي أن ذلك كثير من عليه قال السكي قد ترى
تصحيحه عن محمد فيكون محتملا في كونه ثلثا وهو الأقرب (والصبح) يضم الصاد وحكي
كسرهما سنة أول النهار ويدخل وقتها (بالعجر الصادق) الخبر جبريل قاله عن الوقت الذي
يحرم فيه الطعام والشرب على الصائم وإنما تزمان بالصادق (وهو المنتشر ضوءه معناه بالافق)
كما يتم ويدها بالصدق وأما في خروج وقت العشاء إشارة إلى أن حكم دائر على الصادق
الآتي في كلامه (ويش) وقتها (حتى تطلع الشمس) خبر وهو «وقت الصبح من صواع السراج من
طلع الشمس» أي بعضها كما مر (و لا حصر أن لا يخرج عن (استمر) أي الاضائة لخبر حري
السراج وله أربعة أوقات فضيلة وهي أوله ثم خبر إلى لا يخرج عن ذلك كراهة إلى الجرد التي قبل
طالعها ثم حواز مع الكراهة بمعنى أنه يكره تأخيرها عنه ومن الساعي على أمه الوسطى بموته
تعالى - حافظوا على الصلوات - الآية لإدلائقوت ادتها وخبر مسرعات سنة لمن يكسب لمصنعة
(قوله لما سيحىء) أي في قوله وقت الصبح من طلوع السراج (قوله كذب السراج)
أي من حيث الاستطالة وصكون النور في أعينه بمجرد وقوع كسر السراج والصدق السراج
بالكسر الالف والأسد والجمع سراجين وثقل بذكر الكاذب على التثنية اه (قوله يصادق عن
الصبح) أي يكذب (قوله وبسه) عطف بسير (قوله أربعة أوقات) أي رابعة على وقتي
الضرورة والحرمية (قوله بوقت لما كوران) أي وهو قوله فيما مضى في أوقات النهار ولهذا أيضا
وقت ضروره وسبأ في وقت حرمة وهو التبريد لا يسع وإن وقع أداء بعضهما يتحرران
في غير انظر وقوله ووقت فضيلة أول الوقت ووقت حذر الخ شغل عن القتل (قوله ورجحه)
أي القول بأنه إلى نصف الليل (قوله عن الاستمر) يتن سر الصبح وأما وح حذر من
لاسر على استعمال عن معنى إلى حوافل عذره ثروسة وعشره أورد الجزء الأول من
لاسفار فاما إذ وقت فيه صدق أنها أخرت عن الجزء الأول لكن هذا لأخر يستحق أن
مقدرة آخره للجزء الأول من الاختيار، فإذن الأول قوي من بعضه اه عمده (قوله
ثم) اختيار العبير ثم يبدو أن وقت الاختيار لا يشرط وقت الضيق وهو السبح في وقت
العصر والاختيار من ذلك أي آخر وقت انظر الخ وتعتبر شاذ في وقت العشاء والصبح فخصي
أن وقت الفصيلة مشترك بينهما وبين الاختيار وما زاد عليه اختار لا غير ومثل ما في المصحح
في متن الروض .

(قوله لما كوران) أي في
المتن قبل وبعد فقوله
ويبقى إلى العصر الصادق
هو وقت الحواز والآتي
وقت الاختيار (قوله ثم
اختيار) أي فقط والا
فهو يشارك الفصيلة في
وقتها .

اكتب والصلاة الوسطى وصلاة العصر ثم قلت سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا العطف
يغشى عايزه . قل لمصنف عن انوردي في الخبوي تحت الأحاديث أنها العصر كثر شعاعوا
عن الصلاة الوسطى صلاة العصر ومدفع الشافعي ابع احدث فصار هذا مذهبه ولا يقال في
منه قولان كما وهم فيه . من محاب . وفي شرح من لم يصح أنها العصر كما قاله انوردي
ولا كراهة في سمي الصبح غداة كما ذكره في الروضة . ثم الأولى عدم تسميتها بذلك وتسمى
خرا وصحا لورود البحر في الكتب والسنن بهما معا (فب . يكره تسمية المغرب عشاء) و تسمية
(عشاء) عمة) قوله صلى الله عليه وسلم « لا تملسكم الأعراب على اسم صلاتكم المغرب »
فد وتقول الأعراب هي العشاء . وتقول « لا تملسكم الأعراب على اسم صلاتكم » لا أنها العشاء وهم
يعمون « لأن » وما ورد من تسميتها عمة في الأحاديث الصحيحة محمول على بيان خروج أو أنه
حاصل به من تسميته عية العشاء بالمغرب أو أنه كان من النهي وما ذكر من كراهة تسميتها
عشاء هو ما في الروضة والتحقيق لكه في اشموع نقل عن نص الأم أنه يستحب أن لا يسمى
بذلك وذهب إليه المختصون من أصحاب واد طائفة فبها سكره من في المصالح فظهر أن القوي
على عدم الكراهة وقد فهم أكثر اسخري من الجماعة وقاد الوالد رحمه الله تعالى عليها إذ ليس
في « من حكم سميها بذلك وقد سكت عنه المحققون وصرحت الطائفة الأخرى بتركها وهو
الوجه لورود النهي حاش فيها (و) يكره (النوم قبلها) أي صلاة العشاء لما فيه من خوف
استمراره إلى خروج الوقت ولأنه عليه الصلاة والسلام كان يكره النوم قبلها والحديث بعدها
ولقد قال من المذبح إن هذه الكراهة غير سائر السبوت وسبق كلامهم بشر تصوير المسئلة
بما يعد دخول الوقت من الأسوي ويسمى أن يكره أيا .

(قوله يكره تسمية المغرب عشاء) ظاهره ولو بالتغليب كالعشاءين واقتضاه كلام شرح النهج في
صلاة من حدث من وغاب في التثنية العصر لشرافها والمغرب للنهي عن تسميتها عشاء لكن
من سمى في حاشية شرح النهج عن النسخ أنه لا يكره أي مع التغليب (قوله وتسمية العشاء) لا يقال
كان لأوى عدم بقدر التسمية لأن العامل في العطوف هو العامل في العطوف عليه لأننا نقول القرض من
الكره الإشارة إلى أن العمل به لا ينافي كراهة في ذلك كما هو في أمثال ذلك كما في قول لم يتم
ولم يقد . من فهم ذكر لم ينس لماد منه صدر عام عن الأول بل مراده به مجرد بيان
العمل بمقدم (قوله عمة) أي عدم الخلقه (قوله وهي) أي الكراهة وقوله الوجه معتمد (قوله
قال الأسوي) معتمد (قوله ويسمى أن يكره) عبارة شجنا الريادي في أثناء كلامه بل ولا يكره
اليوم من دخول الوقت رملي وهو شامل للعشاء فلا يكره اليوم من دخول وقت وشمل الجمعة
أما فلا يكره اليوم قبله وإن خاف فوت الجمعة لأنه ليس مخاطبا بها قبل دخول الوقت وإن قلنا
بوجوب السعي إلى عيادته ، والفرق أنه لما كان بعيد السار لا يمكن الذهاب إلى الجمعة
ولا يسعى فيها بل ما يمكنه فيه السعي مرله وقت الجمعة لأنه لو لم يصح لأدى إلى عدم
صيامه واليوم لم يمكن مسترما ثبوت الجمعة غير حرمة خطبه بالجمعة وهو
لا يمتنع من دخول وقت كره في سم على حج أن حرمة اليوم قبل الجمعة هو قياس

(قوله لورود البحر في)
الكتاب الخ) عبارة
شرح الروض لأن القرآن
حاء باثني أي البحر
والسنة بهما معا (قوله
عدمها) أي المخالفة لما
بينه . بعد وحاصل كلامه
أنه لا عاقبة في حكم
النوى الذي فهمه منه
أكثر المتأخرين لأن
ما نقله عن الأم ليس فيه
بعض لحكم التسمية
إذ الذي فيها أنه يستحب
أن لا يسمى قسما إذا
سميت من كره مكرها
أو خلاف الأولى لا يعرض
في النص لذلك وكذلك
المحققون الذين ناسوا
ما كتبه عن ذلك
فرجعا إلى الكراهة
المصرح بها في كلام
النوى في الروضة
والتحقيق لورودها النص
(قوله وسبق كلامهم شعر
تصوير المسئلة ما بعد
دخول الوقت) أي
فالكراهة خاصة بذلك
بعد عن بحث الأسوي
مخالفة له ومن ثم اعتمد
الرأي خلافه وسبق أن
من الكراهة إذا ض
نقصه في الوقت ولا حرم

قله وإن كان بعد من المغرب للفقهي السابق (والحديث بعدها) مكروهها كان أو مباحا للحديث
المأثور ولكن المكروه أشد كراهة هذا ، وعند ذلك بأن يومه قد يتأخر فيجوز قوت الصبح
عن وقتها أو عن قوله أو يقوته صلاة الليل بن اعتدائها وتنتج الصلاة التي هي نفس الأعمال حاشية
عمله ، واليوم أحق بالنوم ، وربما مات في يومه وأن الله جعله سكنا وهيدا ، يخرج من ذلك
قال ابن العماد ، وأظهر المعاني لأول ، وشمل إطلاقه مالم يجمع الغناء مع المغرب بقدر واستجبه كما
قاله الأسوي خلافه ، ومحل كراهة اليوم فيها إذا ضيق بعبه في الوقت والأحرى كراهة ابن الصلاح
وعيره ، فإن لم يفسد دخول الوقت ، لم يفسد على صفة عدم بيقظه فيه لأنه لم يخطئ
بها ولو غلب عليه النوم بعد دخول الوقت وعمره على الفعل وأزال غيره فلا حرمة فيه مطلقا
ولا كراهة وأقبح كلام النصف عدم كراهة الحديث قلها لكن قضية التعليل بخوف النوم عدم
الفرق . قال الأسوي ، وقد بحث بأن إباحة الكلام من الصلاة ينتهي بالأمر بإباحة الصلاة
في وقت لأحضر ، وثما بعد الصلاة فلا صابط له خوف الصلاة فيه أكثر (إلا في حبر ، والله
أعلم) كقراءة قرآن وحديث وعدم كراهة فيه وإسناد صيف وسكهم مما دعت إليه حاشية ككتاب
فلا كراهة فيه لأن ذلك خير نأخر فلا يترك لمفسده مشوهة ما روى عن عمران بن حصين قال -
كان صلى الله عليه وسلم يحدثنا عامة ليلة عن بني إسرائيل ، وسئس بعضهم من ذلك لما فر
ومن كراهته قلها ،

وحول اسمي على عيد النصار قال وظاهر أنه و كان بعد النحر وحسب عليه السمي قبل الوقت وحرم
النوم انقضت لذلك السمي أو حسب (قوله قلها) قد يشكل عليه عدم تحريم النوم قبل الوقت و
علم أنه لا يستيقظ فيه لأنه لم يحاطب بالصلاة قبل دخول وقتها ويمكن الخوف بأن الكراهة لحقة
أمرها توسعوا فيها فأفتوها لمجرد الاحتياط ولا كذلك التحريم (قوله وحديث بعدها) أي بعد
بعدها . قال في شرح العباب - والمراد الحديث - مباح في غير هذا الوقت . أما المكروه فهو هنا أشد
كراهة وكذا المحرم . قال ابن العماد كسيرة النصار وعيره والأحضر الكاذبة هذه لا يحسن سماعها
بعدم صحتها كما في المجموع في الاعتكاف ، وعدم صحتها لا يكفي في المنع إلا إن أريد به تحس
كذبها كما هو الواقع في سره البطلان وعمره اه وألحق بالحديث نحو الحياطة قاله في شرح الإرشاد
وعيره اه سم على حج (قوله كما قاله الأسوي) أي فلا تكره قال ع - وهذا قال . أي
الأسوي فإن قلنا بعدم الكراهة فهل يكون بدخول الوقت أو محض قدر من الفعل محل نظر
والأقرب الثاني ، ونقله سم - عن حج في شرح الإرشاد لكن حرم في حاشيته على المنهج الأول
حيث قال إلا إذا جمعها فقدما مع المغرب فلا تكره بعدها قبل دخول وقتها اه ومتهومة أن يمتد
الدخول بكره وإن لم يمتد من يسع بعدها (قوله ولا حرم) منه مالم يوه عدم استيقاظه قبل
خروج الوقت (قوله وإسناد صيف) أي ماله يكن فاسقا ولا حرم إلا بعد خوف منه على
نفس أو مال وهذا إذا كان إباحة له بكونه فاسقا . أما لو كان من حيث كونه شبيحا أو معصية
فانه يجوز ، فإن لم يلاحظ في إباحة له شيء من ذلك فيصير إباحة الأول فيحرم (قوله مما دعت
إليه حاشية) ومنها محادثة الروحة (قوله عامة ليلة) أي كثره (قوله مسافر) أي فلا يكره
في حقه الحديث بعدها مطلقا - أي سواء كان السفر صويلا أولا ، وسواء كان في حبر أو
لحاجة السفر .

إن قسائها المستر جماعة بعد مضي وقت الاحتيار لحدث «لاستر بعد الغشاء إلا لمصل أو مبذر»
رواه أحمد في مسنده ، ونحو الصلاة بأول وقتها وهو ما موسعا فلا يأتي تأخيرها إلى آخره إن عزم
في أوله على فعلها فيه وإن مات وذيقت من وقتها لا يبيحها فيه بخلاف الحج فإنه موسع ولكنه
ثم يأمور بعد تمكن من فعله ولم يقبله إذ لو لم يحكم بصيانته لأدى إلى فوات معنى الوجوب ،
وأما الصلاة فيها حالة أخرى يعصى فيها وهو إخراجها عن وقتها ، فإن غلب على ظنه موته في أثناء
نوبته أو شك في ذلك فعلى من لم يمض في أثناءه م نصرت فعلها في ما فيه نص ، والأفضل أن
يعملها أول وقتها كما قال (وسن تعجيل الصلاة لأول وقت)

(قوله إن قلها) أي الذي هو مقتضى العمل (بوقت مضي وقت الاحتيار) أي فلا يكره ،
ومعوم من هذه العبارة أنه لا يكره قبل وقت الاحتيار بطريق الأولى ، ولعله إنما قيد بذلك
لفرق الأنسوى من حديث فعلها و بعد مقتضى كراهة فعلها بعد وقت الاحتيار هذا ، وفي حجب
ما فيه ، وأما ما قبلها من قول وقت الاحتيار كره أي كل خلاف الأولى ، ونسب كراهة حقيقة
وإلا فلا ، المستر جماعة سمعها معهم ولو بعد وقت الاحتيار والمساو ، ثم قال والإلحاح أو في حجب
كعدم شرعي اه ومراده بالسري الذي له معنى بالشرع لا خصوص الشرعي بالمعنى اصطلاح عليه
وهو التمهيد والحدث والنصر ومنه النحو والصرف وغيره وهو ظاهر أو صريح في أن الحديث
بعد الاستطراد جماعة يعملها معهم عند مكروه وهو خلاف ما قرأنا في إخراج الكلام فيه من أن
الخطر الجماعة فيها لا يكره فيصير حاصل منهما أنه لا يكره الحديث لاستمرار الجماعة لأقل فعملها
ولا بعده (قوله لاستر) أي لا حديث (قوله أو مساو) مراع فيه في شرح العمل بعد نقله عن
ابن العماد بأن مقتضى إظهارهم أنه لا فرق بين استمر وعمره ، ثم حمل الحديث على ما حصله أن
يحتاج إليه لدفع الإغارة على السر للتحاشي منه على حجب (قوله إن عزم) أي قال لم يعزم
أنهم وإن فعلوا في الوقت وهذا عزم خاص ، ويحجب عليه أيضا عزم عام ، وهو أن يعزم عقب السماع
على فعل كل الواجبات وترك كل المعاصي كما صرح بذلك من في آداب البيات (قوله بخلاف ما)
أقول ، والفرق بينهما أن الصلاة لها وقت محدود فيتحقق الإنتم بفواته بخلاف الحج فإنه لا آخر بوقته
ولو لم يؤتممه بالموت لم يتحقق وجوبه (قوله إذ لو لم يحكم بصيانته) يؤخذ من التعليل أن ما فات
بعد من صوم أو صلاة كالحج ، وبه صرح ابن حجر حيث قال ومثل الحج فائتة بعد لأن وقتها
العمل أي اه ومقتضى تشبهه بالحج أنه بالموت يبين إنتم من آخر وقت الإمكان قال ابن حجر
أي ما فات . مرة في اليوم أنه يوم النوب معه حرم فهل قبله هذا حتى يتصدق بتوهم الفوات
فت نعم إلا أن يفرق بين شأن النوم التعويم فلم يحز إلا مع ظن الإدراك لعلها بها وقعية
قول الشارح إن عزم على ظنه موته في أثناء الوقت يشك في ذلك بحيث فيه أنه يوم موته لم يأتي
بالأحرار على ما اقتضاه العطف للشك على الظن أن امرده سواء الضمير فلا يكون النوم
ملحقا بتوهم الفوات بالنوم فإن حصل الشك على مطلق التردد فتعصى النسوية بين الفوات بالنوم
وعمره (قوله وسن تعجيل الصلاة)

نسبه فرق بين التيمم بين المبادرة والحاجة بأن المبادرة استهاز الفرصة في وقت فلا يتركها
حتى إذا قامت طلبها فهو لا يطلب الأمور في إدارها ولا قبل وقتها إذا حصر وقتها بادر إليها ووثب
عليها ، والحاجة طلب أحد الشيء قبل وقته اه مساوي في شرحه للجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم

وبعد لقوله تعالى حافظوا على الصلوات - ومن لم يحفظه عذب تعذيبها ، ولقوله تعالى - فاستبقوا الخيرات ، وقوله - وسارعوا إلى مفترقه من رحمتكم - والصلوة من الخيرات ، وسبق المقصود ، وخبر من مسعود رضى الله عنه « سألت النبي صلى الله عليه وسلم أى الأعمال أفضل ؟ قال : الصلاة لأول وقتها » وثم خبر « أسفروا بصلواتكم فانه أتمم للأجر » فمعارض بذلك وغيره ولأن المراد بالإسفار ظهور النحر لدى به نه م حرمه فالتأخير فيه أفضل من تعجيله عند ظن طلوعه ، وأما خبر الصحيحين « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستحب أن يؤخر العشاء » خوفاً من أن تعجلها هو الذي واجب عليه صلى الله عليه وسلم . وروى عن ابن عمر مرفوعاً « الصلاة في أول الوقت رسول الله ، وفي آخره عموماً » قال : مما روى أن الله عليه إيعا يكون للمحسنين ، والعفو يشبه أن يكون للمعسرين ، ولا يمنع تحصيل فضيلة أول الوقت لو اشتغل بآئله أو شأنا من طهارة وأذان وسر و كل لقم وتقديم سنة راسية من له آخر .

(قوله وأكل لقم) يؤحد
فيه أن المراد بالأسباب
أعم مما تتوقف عليه صحة
الصلاة أو كمالها بخلاف
صحيح الشهاب حيث
جعلها من الشغل الخفيف
إذ مقتضاه أن انفراد
بالأسباب ما تتوقف عليه
صحة الصلاة محسب

« يادرو صلاة العرب » الخ وعليه قلعل التعبير بها بالتحصيل للبالغة وهو محاز عن المددرة لكنه لشدتها كأنه صب الصلاة حين وقتها أو أن التعبير به بسببه على أنه ينسب له الاشتغال بأشياء قبل دخول وقتها فذلك كالطلب لها من وقتها (قوله وبو عشاء) أي حدها فيه وطئه لقوله بعد وفي قول الأخير عشاء الخ (قوله ولقوله تعالى «استبقوا الخيرات») أي سددوها قال السبكي في تفسير قوله تعالى في سورة المائدة - فاستبقوا الخيرات - « تدبروها اشهدا للفرصة وخيرة فصل السبق والتقدم اه والفرصة كما في الصباح مأخوذة من يفرص التوم الماء القليل لكل منهم نوبة ، فيقال يفرص حارب فرصتك - أي تو تبت ووفقت لدى سئق فيه فسارع له وتهر الفرصة . أي شمرها مبادراً ، وجمع فرص من معرفة وعرف (قوله وقوله - وسارعوا -) قال النسفي في تفسير هذه الآية معنى المسارعة إلى المدة والخفة لإيمان على ما يصل إليها ثم قبل هي الصلوات الحسن أو الكسيرة الأولى أو الطاعة أو الإحسان أو التوبة أو الجمعة والجمعة (قوله هو الذي واطب عليه) أي وأما التأخير فكان لعذر ومصلحة تقتضي التأخير ، ولا يشكل عليه أن كان بعد التكرار . لأن يقول : أما أولاً فإدائها التكرار ليس من وضعها من تحسب الغرائل لثمة بالاستعجال ، وأما ما يقول سمع فإدائها التكرار يمكنه صدق ثلاث مرات وتكررها بتكرار العذر والأكثر التحصيل بل هو الأصل (قوله لو اشتغل) هي مصدرية أي اشتغاله لأن لو من الحروف المصدرية التي تستلزم المصدر (قوله وأكل لقم) أي موفرة بالحشوع كما في حجب وعن حجه سبب لا يترك عليه من تحصيل الحشوع فيها ولا فلا كل ليس من شأنها . وقصته أن الشيخ يفوت وقت الفضيلة وقد يخالفه مامرله في وقت المغرب ، والأدب إلحاق ماها بماهاك أحداً من كلام سم على حجب المذكور ، وهذا يدفع ما قاله حجب في شرح العباد بقلا عن زر كشي ، وعلل العبرة في ذلك كله بوسط من مالب الناس لئلا يحلف وقت النصيحة باختلاف أحوال الصبيان . وهو غير معهود وعمومه شامل لهذه ، فلو خالف عادة الوسط القتل فيغير عذر هاتنه سنة التحصيل فإن كان لعذر وبوى أنه لو خلا عن العذر عجل في الظاهر عدم حصول السنة ولكن لا مانع أن الله يكتب له ثواباً مثل ثوابه لو عمل لامثاله أمم الشارع

يهدر ذلك وإن لم يحتج إليه ثم أحرم بها حصل نصبة أوله كما في السحائر ، ولا يكلف السرعة على خلاف العادة ، ولو فعل مع ذلك شعلا حسنا أو أتى بكلام قصير أو أخرج حائبا يدافعه أو حصل ماء ونحوه لم يجمعها أيضا (وفي قول تأخير العشاء تفصيل) ما من تجاوز وقت لا خيار لأحد المتقدمه التي يجب عليها ، واشتهر استحباب التعجيل لعموم الأحاديث ، وعن استحباب التعجيل ما من يعارضه معارض ، فإن عارضه وحدث في نحو أن يعارضه فلا يكون مطلوبا منها بذات التأخير لمن يرى الجار والمسافر سائر وقت الأولى وموقف معرفة يؤخر لعرب وإن كان نازلا وقتها ليجتمعها مع العشاء بمزدلفة ومن يتقن وحوداله أو السيرة أو جماعة آخر الوقت نعم لأفضل كما حاربه المصنف ش. يصلي مريين مرة في أول الوقت مستردا ثم في الجماعة أو القسمة على القسم آخر الوقت ولذا لم يحدث إذا رجا لا تقصع ولم يشبه عليه الوقت في يوم عجم حتى يقسمه أو يرضى موافقه أو أخرها وصاطفه أن كل

(فونه بقدر ذلك) أي أساسه ومنه في حج لكن حج من في وقت المغرب أن المراد بالأسباب اعتباره في وقت النصيبه ما يحتاج إليه ، وعن مراد ما من شأنه أن يحتج إليه بالفعل حتى لا يبق ما ذكره ههنا من أنه لو قدم لأسباب على وقت وأخر قدره من أوله حصل سنة التعجيل وأن اعتبر في وقت المغرب على الحد من ما يجب وسبب تقدير وقوعه وإن نذر (قوله وإن لم يحتج) أي ما كان متظفرا (فونه حصل نصبة أوله الحج) أي لكن الفعل في قول الوقت تفصيل وإن كان لو فعل بعد صدق عليه أنه فعل في وقت الفضلة كمن أدرك السحرم مع الإمام ومن أدرك الشهد فالخاضل لكل منهما ثواب الجماعة لكن درجات الأول أكل (قوله كما في السحائر) هو الدال للجمعة (فونه ولا يكلف السرعة الحج) عبادة حج ويدب بالإمام المحرص على أول الوقت لكن بعد معنى قدر اجتماع الناس وجمعهم لأسبابه عادة وبعده صلى عن حصر وإن قل لأن الأصح أن الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخرة ولا يتطرق ولو نحو شريف وعالم فإن شتر كره . ومن ثم ما شنع صلى الله عليه وسلم في حيث تأخر عن وقت عادته أقام الصلاة فقدم أو بكر مرته وإن عوف أخرى مع أنه لم يطل تأخره من أدرك الصلاة بهما واقتضى بهما وصوب فعلهما . نعم تأتي في آخر الروايات تفصيل لأسبابه ههنا بعينهم منه صلى الله عليه وسلم يحصر من على أول الوقت اه وقد يشكل قوله أن الجماعة القليلة أوله أفضل من الكثيرة آخرة الحج على قوله كالزملي أن كل كان افر من تأخير وحلاعه للتقدم كون التأخير معه أفضل إلا أن يقال إن مراده بالكمال السنة التي تحصل مع التأخير وهو من أصلها بالتقدم ، بخلاف صورة الجماعة فإنها حاصلة مع كل من التقدم والتأخير وإن قال بتقدمه صحة كان فيها ويعارضه ما قاله حج في شرح العباب حيث قال ولو قصد الصلاة في نحو مسجد بعد لحوق كرهه أو فقهه إمامه بذات له الإبراد وإن أمكنه في قريب على لأوجه اه (قوله وللواقف معرفة بمؤخر الحج) بيق ماله تعارض عليه فوب عرفة وأصحراست فهل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر ، والأقرب تقديم الثاني لأن فيه هسكا لحرمه ، ولا يمكن تداركه بخلاف الحج فإنه يمكن تداركه (قوله ثم في الجماعة) ومنها السيرة والماء بعد إذا وحده في الوقت ولو معردا ويكون ههنا مستثنى من توقف صحة للعادة على جماعة (قوله إذا رجا) أما إذا تحققه فحب عنه لتأخير كاتقدم له وهل الخرج التيمم عن الجراحة إذا تحقق المره آخر الوقت يجب عنه لتأخير يصلي بالوصوء

ما ترجمت مصلحة نفسه وبوأخره مات بعدم عني الصلاة وأن كل كمال جماعة قرون بالتأخير
 وحلا عه التقدم يكون التأخير معه نفس ، وقد أشير لبعض الصور قوله (ويسن الإبراد
 بالظهر) أي تأخيره عن أول وقته (في شدة الحر) أي أن يصير للحيطان ظل عني فيه طاب
 الجماعة لغير الصحيحين « إذا اشتد الحر فأبرءوا بالصلاة » وفي رواية للحري « بالظهر فإن شدة
 الحر من فسخ جهنم » أي هيجانها وانتشارها . والمعنى فيه أن في التحيل في شدة الحر مشقة
 تسلب الخشوع أو كماله فمن له التحير كمن حضره طعام ونحوه سوى إليه يؤدعه الخشوع ، وما ورد
 من يخاف ذلك فمضوح ولا يجوز به نصف الوقت وخرج صلاة الأذان كما أفهمه كلامهم وصرح
 به في المتن وحمل ثمره على أنه عليه وسيل بالبرد به على ما إذا علم من حال السمعين حضورهم
 عقب الأذان لتدفع عنهم المشقة ثم قال : وحمله بعضهم على الإقامه ولا بعده وإن أدى بعده

الكاس أو يكون أولى له فسط لأقرب الذي كما ويبقى ماء آخر لوقت والبرق أن دائم لحث
 يصح مع حدث فاقباص عتلات صلواته دون نسم عن الجراحة فإن اليمين صهارة شرعية (قوله
 يكون التأخير معه) زاد حجج : لمن أراد الاختصار على صلاة واحدة حتى لا يبقى ما يأتي في
 الإبراد معه اهـ . وبعبارة قول الشرح قس : سم الأخص كما احتذر المصنف (قوله ويسن الإبراد
 الخ) استدل من قوله : ويسن تحيل الصلاة لأول الوقت . وقد سه عليه قوله : وعمل استحباب
 التحجيل الخ وهذا محله في غير أيام السجال . فما هي فلا تس الإبراد فيها لأنه لا ربح فيها روي
 الحر في وقت يذهب فيه عن الجماعة مع فقد الوقت مستر ، ومن يدرس مثل ذلك عن شيعة
 الرابدي معللا باسمه الطل اهـ . نقول : وأما السوي الذي ليس فيها حيطان عني فيها طاب
 صلاة فظاهر كما هو قضية إصلاهم سن لا بد منها لأنه وإن ، يوحد فيها من يشي فيه طاب
 الجماعة يسكن سورة الحر وقد تكون فيها ظل عني فيه طاب الجماعة أن يكون فيها شاخص
 له ظل كالأشجار (قوله في شدة الحر) .

فخرج سأل سائل هل سن تأخير الصلاة في شدة البرد إلى أن يخف البرد الساع الساب
 للخشوع قياسا على ما ورد في الحر . فأجاب : أنه لا بأس لأن في الحر رحمة فلا يقاس
 عليه اهـ سم على منهج . أقول : لأولى الخوف أن ردة الطل محقة فيروا لحر أمدا يسطر
 ولا كذلك البرد فإنه يختم ردة مع التأخر وعدم وجود علامة يدل على رواه عادة . وقد قل
 هذا أولى لأن الصحيح حوار حريين القياس في ارجح على ما في جمع الخوامع (قوله صل عني
 فيه الخ) ولا يخار نصف الوقت حجج وسبب (قوله من فيج جهنم) فإن في انهية . الصحيح
 سطوع الحر وفورانه وقيل بالواو وقد تقدم وهاجت التدر سيج ونسوح بد علت وقد أخرجه
 عرج التشبيه والتشبي أي كأنه نار جهنم في حرها اهـ وقال النواوي في شرحه : استشكل بأن
 فصل الصلاة مطقة وجود الرحمة فبعدها مضى شدة العذاب فكيف أمر بتكررها . وجيب أن
 وقت ظهور العصب لا سحج فيه الطلب لأن من أدنى له فيه اهـ رحمه الله . وقد ينوب في هذا
 الاشكال من أصله ، فإن مجرد شدة الحر قد تكون نعمة من الله تعالى على عباده لإصلاح
 معيشتهم فلا تكون مجردة علامة عن العصب وكوّن الإنسان قد يحصر له مشقة منها لا يسي
 كونه نعمة من الله عز وجل وإن صحها مشقة (قوله أي هيجانها) هو من كلام الرزوي وظاهره
 أنه على كل من الروايتين (قوله وانتشار) عطف تحير .

في رويته الترمذي الصريح به، وبالصبر الجمعه فلا إيراد فيها لغير الصحيحين « عن سامة كذا تجمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا رأت الشمس » وشدة الخطر في قوائمه تؤدي إليه تأخيرها بالنكاس ولأن الناس مشغورون بالشكر إليها فلا يتأخرون بالخروج وما في الصحيحين من أنه صلى الله عليه وسلم كان يرد بها من ثحوار فيها جمع بين الأربعة (والأصح اختصاصه) في الإيراد (بشد حارة) كسكة وبعض الفرق (وجماعة) نحو (مسجد) من رباط ومدرسة (يقصدونه من بعد) فلا يسبق الإيراد في غير شدة حارة وبو شطر حار ولا في قطر بارد أو معتدل وإن أتى فيه شدة الحر ولأن من صلى معتدلاً وجماعة منه أو محل حصره جماعة لا يأنسهم غيرهم ويأنسهم سائرهم من قرب أو من بعد لكن بخلاف ما ينشئ فيه إدا ليس في ذلك كبير مشقة وقصبة كلامه أنه لا يسبق الإيراد لغيره من الصلاة في المسجد وفي كلام الرافعي إشعار بسببه وهو المعتمد ولو حضر موضع جماعة أول الوقت أو كان مباحاً به لكن سطر غيره من له الإيراد يسبق كان أو أموماً كما افصاه كلام الرافعي وهو صاهر النص، ويؤخذ من مر أن المراء بعد ما ذهب معه الخشوع وتكلمه شأته بالنسب ومقدس الأصح لا يخص بذلك، فليس في كل ما ذكر لإطلاق الحر (ومن وقع بعض صلاته في الوقت) وبعضها حارحه (فالأصح أنه إن وقع) في وقتها

(قوله الصريح) أي شأته الإقامة (قوله كان يرد بها) سبكه يعارضه حرسمة السبق بالأول يقال به كان يفعل هذا مرة وهذا تارة (قوله فلا يسبق الإيراد في غير شدة الحر) محقق قول النصف في شدة الحر (قوله ولا في قطر بارد) انتهى وقع التعبير به في المتن الشد فالتناسب له أن يتول: ولا في بارد، فعليه حمل الشد على القطر أو أنار إلى أن في المتن حدي، والأصل والأصح اختصاصه بقطر حار شد حار، أو إلى أن محل عشار القصر فمن عده به حيث لم يخاف الشد، فإن حالته فهي المعتدلة (قوله وهو المعتمد) أي من الإيراد (قوله يسبق كان) والذي يتجه أن لأفضل له فعلها، ولا يتم فعلها معهم لأن سن الإيراد في حته يعترق التسع كما يقرر، وشمل ذلك قولهم: يسبق راحي الجماعة أثناء الوقت فعلها أوله ثم معهم اه حج، فإن قلت: غير لازم لا محذور يرب على إعادته بخلاف الإمام فإن إعادته يحمل على قضاء المترص بالتسفل وفيه خلاف، وقت ذكره في صلاة بطل عن أن خلاف محله في غير لمعدة لأنه قيل إن النسبة هي العرص (قوله وهو ظاهر النص) إن كان المراد أنه من صلى أول الوقت صلى معتدلاً وإن صلى بالإيراد صلى جماعة فظاهر وإن كان المراد أن الإيراد يحمل معه كثرة الجماعة بخلاف عدمه أشكل على تقدم حج من أن الجماعة القلبية في أول الوقت أفضل إلا أن يقال لا إيراد هنا ليس لحصيل فضيلة في صلاته هو من رعيه لمن لم يحضر أول وقت وعدم حضورهم بعد ومع ذلك فيه شيء (قوله، يؤخذ من يقرر) أي من التعوين على محو شدة حر (قوله ما ذهب معه الخشوع) وهل يعتبر حضور كل واحد على أسراة من المصلين حتى لو كان بعضهم مريضاً أو شيخاً يرذل خشوعه بحيث في أول الوقت ويؤمن قرب يسحب له الإيراد أو العبرة بالنسب فلا يلتفت لمن ذكر فيه نظر ولا يبعد الثاني ثم رأيت حج صريح به (قوله فالأصح الخ) فائدة الخلاف أنه إذا شرع المسافر في الصلاة بنية التقصر فخرج الوقت قبل فراغها، فإن قضاها الصلاة كلها أداها، فيه التقصر وإلا لزمه الإتمام في قول أي ضعيف يأتي به ابن عبد الحى وقوله جميع أداء الخ نقل تركشي كالقمولي عن الأصحاب أنه حيث شرع فيها في الوقت نوى الأداء وإن لم يسبق من الوقت ما يسع ركعة وقال الإمام: لا وجه لسنه الأداء إذا عم

(ركعة) أو أكثر كما علم بالأولى (فجميع أداء) خبر «من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة» أي مؤداة (وبلا) شأن وقع فيه دون ركعة (فقص) كلها ليهوم الخبر لئلا ولا اشتغال الركعة على معظم أفعال الصلاة، وعاد ما بعدها مكررها لما فيها فكان تابع لها، ولم يرد بالركعة لتحصيل جميعها مسعديها، وإثنائي لجميع أداء مطلق، وفي وجهه أن ما في أيوف أداء وما وقع بعده قضاء، قيل وهو التحقيق، ومن كان نواقتصر على أركان الصلاة أدركها وهو حافظ على سببها فاب بعضها بالإتيان بالسنة أفضل كما أتى به السوى وحرم بمصاحب الأول، وهو اعتماد ورب شوح فيه، ونحو بعضهم عنه شأن صورها ما إذا شرع فيها وقد بقي منه ما يسعها، وهذا خلاف ما يرد صق وقت مكتوبة فإنه يجب عليه الاقتصار على فرائض الوضوء، ونحوه عليه فعل سنه التي يخرج الوقت لو فعلها.

(قوله فجميع أداء) أي

وينوي به الأداء (قوله

ونحو بعضهم) هو فرض

قوله في صدر المسئلة ومن

كان لو اقتصر على أركان

الصلاة أدركها (قوله وقد

بقي منه ما يسعها) أي يسع

كل عري من أركانها

بالسنة بحد الأوسط من

فرضه كما قلناه سم عن

نحو شيخه الشهاب حجج

أن الوقت لا يسعها من لا يصح، واستوحه في شرح العباد حمل كلام الإمام على ما إذا نوى الأداء الشرعي، وكلام الأصحاب على ما إذا لم يسو أي بأن نوى أداء السوى أو أنس أم يرد على فيلدى عدم الصحة، والصواب ما قاله الإمام، وبه أتى شيخ الشهاب الرضى به سم على حجج (قوله ركعة) أي شأن رفع رأسه من السجدة الثانية وإن جعل إلى حد تحركه فيه القراءه كما يأتي، وبقي ما لو قرر رفع رأسه خروج الوقت من يكون قضاء أم لا فيه سر، والأقرب الأول ويبقى على ذلك ما لو علق طلاق زوجته على صلاة الصهر مثلا قضاء أو أداء (قوله أي مؤداة) أي وبلا لظن إدراكها لا يتوقف على ركعته في وقت تأمل سم نبي منهج (قوله ولا اشتغال الركعة الخ) فيد به لأن الركعة نفس فيها شهيد، وقوله مكرر أي كالذكر، كما عبر به الخى وإلا فليست تكريرا حقيقة لأن كل ركعة متصودة بأفعالها متفقه بالقصد، ويرتب منه التكرار صورة (قوله مكرر لما قبلها) ليس قبل الركعة الأولى شيء حتى يكون هي مكررا لاله، فالأولى كما في المحلى وغيره أن يقول، بدع ما بعدها مكررها، ويمكن الجواب عنه بأن الصبر في فعلها راجع لم، وبمعنى وعاد الفعل إلى بعدها مكررها قبل تلك الأفعال ويبقى فعلها هو الركعة الأولى مسوى مدكره بغير غيره (قوله فإليس بالس) ومبدأه لافتتاح يأتي به (قوله كما أتى به السوى) صاهره وإن لم يدرك ركعته في وقت، سكن فيده مكررا بدراك ركعة سم على منهج بالمعنى، أقول: وهو خلاف ما أقسام كلامه هنا، وبما اقتضاه كلامه ظاهر (قوله وأجاب بعضهم الخ) شأن هذا من الكلام متروك من ضمن كان نواقتصر على الأركان أدركها في الوقت ومن لازمه أنه أحرم بها في وقت سمعها في معنى الجواب (قوله على فرائض الوضوء) أي وفرائض الصلاة أتم (قوله ونحوه فعل سببه) صاهره وبوقت ماخرج منها عن الوقت كركعة أو أقل، وعليه فما الفرق بين هذه وبين ما قبلها من قوله ومن كان الخ حيث قيده مكررا ركعة، ولعل أن المقصود من الوضوء ما يصحح الصلوة، وليس مقصودا أنه فالعرض منه حاصل بفعل العرض بخلاف الفتنة إذ اشتمل بها ما مقصود لئلا يهاوم ويد للحاصرة في عريضتها حيث حصل ما قصر به مؤداه في وقتها كتنى به ولا كذا مذهب، ونقته به نحو من عهده حرم الصلاة إلى وقت لا يسعها وعنه وهو اتفق له ذلك فهل يجب عنه لاقتصر على الأركان سببلا لا يقع خارج الوقت أو يجوز له الاشتغال بسبب لأن حرمة التأخير حيث وبدا ركعها غير ممكن فيه بطر

(ومن جهل الوقت) نعم أو حس في مكان مظم أو نحوها (جهل) ما يعيب على ظنه دخوله (يورد ويخود) كدوب ذلك حرت إصابته للوقت وصعته وحوه إن نحر عن اليقين وحوه إن قدر عليه هذا كنه إن لم يحره ثقة عن مشاهدة فإن أخبره عن علم امتنع عليه الاحتياط كوجود النص لأنه حذر من أخبار الناس فرجع منه اجتهد إلى قول الثقة كحذر رسول ولا فرق بين لأعمى والبصر في ذلك ومقتضى كلام الروضة العمل بقول الخبر عن علم ولو أمكنه هو العلم بخلاف القضية ، وقرئ بينهما تكرار الأوقات فيعسر العلم كل وقت بخلاف القضية فإنه إذا عم عينا مره واحده اكتفى به بقية عمره مادام مقبلا بمكة فلا عسر ، ومن قدر على الاحتياط لم يقلد مجتهدا ، لأن المجتهد لا يقلد مجتهدا ، نعم لأعمى البصر والبصيرة تقييد بصير

وقيل سمع على مسجع الذي وعاربه كما تقدم عند قول المتن ومدة حتى عاد الشفق حاز على الصحيح بعضها خرج مجرد الأيمان بالناس بل بقي من الوقت ما يبيع جميع واحتياطه دون سببها فإن الأيمان بالناس حينئذ مندوب ليس خلاف لأولى كالمدة وقد صرح في الأور أنه لو أدرك آخر الوقت بحيث لو أدى الترخيم سببها نكح الوقت ولو اقتصر على لأركان شفع في الوقت بأن الأفضل أن يتم بالناس أنه وصهره أن الأفضل ذلك وإن لم يدرك ركعة في الوقت وهو قضية كلام المعوى لمقول عنه هذه المسئلة كما صرح بحر سحود السهو لكن قدمه من أن يدرك ركعة اهـ (قوله ومن جهل الوقت اجتهد) .

(قوله امتنع عليه)
لاحتياط (لعل امرأه امتنع)
الأخذ بقضية الاحتياط
حينئذ

فرع . سنن من عمن اجتهد في الوقت سحر عم وصلى ولم يقين له الحال لكن غلب على منه أن صلاته قبل الوقت هل نكح عليه الإعادة وعمن فاته الظهور والعصر مثلا بعدد وامعرب والعشاء بعد عصر فهل سحبت له التريب أم نكح عليه تقدم ما فاتته بعد غادر . فأجاب بما نصه أنه استثنى الأولى فمن غلب على منه فيها وقوع ما فاتته قبل الوقت وحت عليه الإعادة وأما الثانية فتشصى بملاق الأصحاب استحب التريب القديم الأول فالأول متصفا وإن خالف الأدرعي في ذلك اهـ سمع على مسجع وفي يوصف في أحب به عن استثنى لأولى أنه حيث سبب على الاحتياط لا يقصص الأيمان خلافه ومجرد من أنها وقعت قبل الوقت لا أثر له بل القياس أنه لو اجتهد ثانيا بعد الصلاة فأراه جهاده في خلاف ما سبب عليه فعله الأول لا يلتفت إليه لأن الاحتياط لا يقصص بالاحتياط (قوله كدوب ذلك) صهره أنه صلى بمجرد سماع صوت الديك ونحوه وقال شيخنا الحلي وهو غير مراد من أراد أنه يحتمل ذلك علامة نكحها كائن تأمل في الخطيئة التي فعلها هل تسرع فيها عن عادته أولا وهل أدرك الديك قبل عادته أو كان ثم علامة تعرف بها وقت أذنه المعتاد إلى غير ذلك مما ذكر قال ويدل على ذلك قوله اجتهد يورد ونحوه جعل الورد ونحوه به للاحتياط ولم يقل اعتمد على يورد ونحوه اهـ وهو صاهر حلي (قوله إن نحر عن اليقين) أي انصرف حتى يدخل الوقت بحيث إنه لو صر ضا لتحقق وقت لا رحو به معرفته حال في شرح السهجة أو نحروجه من ظمسة ورؤيه الشمس اهـ (قوله إن لم يحده ثقة) وفي معناه مروه وضعها عدل أو فاسق ومصى عليها من عكس فيه صلاح أهل المعرفة والعدول عينا ومه يطعمو فيها (قوله في ذلك) أي الاحتياط والعمل بقول الثقة (قوله ولو أمكنه) معتمد ومنه ما لو كان بحيث لو خرج من محله الذي هو فيه رأى الشمس وأمكنه النبيق (قوله والبصرة) ابو و معنى أو فالمراد أن لكل منهما التقليد .

ثقة عارف وأدس العبد العارف بالمواقف في الصحيح كالأخبار عن عدمه في العيم لأنه لا يؤمن عادة إلا في الوقت ولو صلى من غير احتياط لزمه الإعادة مطلقا لركه بوجوبه ويرمى العهد التمتع إلى أن يعلل على صحة دحوه وتأخيرته إلى خوف الفوت فصل ويجوز للمحرم وحسب العمل معرفتهما وليس لأحد تقليدهما فيه والحاسب كما سيأتي في الصوم من يعتمد مسار القمر ويصدر سره. ولتنجهم من يرى أول الوقت طوع الحزم الغلاني (كان) صلى باحتياط ثم (يقول) أن (صلاته) وقعت (فمن بوقت) أو بعضها ولو كبره التحريم أو أحمره به مقول رواه عن مشهدة وعلم بذلك في وقتها أو قبل دحوه أعده قضاء أو عم به بعده (قضى) الصلاة المذكورة (في الظاهر) بموافاق شرعها وهو لوقت ومقتضى الأنهر لأفشاء اعتدله بما في طسه (ولا) أي وإن لم يتيقن وقوعه قبل بوقت بأن لم يزل داخل أو بان وقوعه فيه أو بعده (فلا) قضاء عليه وبوقعة هذه قضاء لكن لا يتم فيها (ويبادر بالاعتناء) استحسانا مبارعة لردة منه إن فات بعد كموم وسيلان ووجوب إن فات بعد عدر تعجلا براءة الدمة لحزم «من نام من صلاة أو سها

(قوله ثقة عارف) أي بدحوه الوقت كما تأتي نظره في أن له تقليد الثقة العارف بأدله القليلة بالاحتياط (قوله الإعادة مطلقا) أي تبين أن صلاته في الوقت أولا (قوله ويجوز للمحرم) من تعب عليه ذلك كما عهده سم على مسجع عن الشارح وغيره فرع قالوا للمحرم اعتماد حسبه ولا يقدر غيره واعتمد مر أنه يجب عليه اعتماد حسبه على طريق ما اعتمده من أنه يجب عليه صوم رمضان إذا عرفه بالحساب ويجزى به كما يأتي (قوله وليس لأحد تقليدهما) سيأتي في الصوم أن لعنه العمل به فيجتمل بحسبه هذا وأن يفرق بين ثمرات دحوه بوقت أكثر وأيسر من أمارت دحوه رمضان اه سم على حج والأقرب عدم الفرق فإن ابدى على ما يجب على بطلان دحوه وقت وهو حاصل حيث اعتقد صدقه ثم رأت مر صرح به في فتاويه هذا وقصة ما ذكر أن لا عهد على مسار القمر وعلى أن دحوه لوقت يكون عند طوع الحزم الغلاني ليس اعتماد على أدلة القليلة لأن أدلتها غير ما ذكر لم يقدم من أن سمع المؤدس الثقة العارف بالأدلة كالأخبار عن عيم (قوله فلا قضاء عليه) ظاهره لا وجوبا ولا ندبا ولو قبل بالندب بتردده في الفعل هل وقع في الوقت ولا لم يكن بعيدا (قوله والواقعة هذه قضاء) قال حج ونواب القضاء دون نواب الأداء وإن فات بعد اه ويسمى أنه إذا فات بعد وكان عزمه على الفعل وبما ركه نقيام العذر به حصل له ثوب على العزم يساوي نواب لأداء أو يرد عليه (قوله وسيلان) يدعى إلا أن يشأ السيلان عن مسمى عنه كلف الشطرح فلا يكون عدرا اه سم على مسجع به صرح حج وهذا يخصص خبر «رفع عن أمي الخطأ والسيلان» وبقى ما لو دحر لوقت وعمره على الفعل ثم تشدد في مطاعة أو صفة أو نحوها حتى خرج الوقت وهو عاقل هل يحرم عليه ذلك أم لا فيه نص والأقرب الثاني لأن هذ سيلان لم يشأ عن تقصير منه كما حكى عن الأسوي أنه شرع في المطاعة بعد العشاء فاستغرق فيها حتى لدعه حر الشمس في حيثته (قوله ووجوبا إن فات بغير عذر)

فرع — العتمد فيما لو أفسد الصلاة عمدا أنه لا يجب إعادتها فورا وأنه إن فعلها في الوقت فهي أداء وإلا قضاء اه سم على مسجع ونفسه حكم هذا الفرع بعد قول المصنف والاحتياط أن لا يؤخر عن مصير الظل مثلين .

(قوله خبر من نام الخ)
هو دليل على أصل المبادرة
نقط

فليصليها إذا ذكرها » (ويسر ترتيبه) أي الغائب يصلي الصبح قبل الظهور وهكذا للخروج من خلاف من أوجسه وأصلي الأصحاب ترتيب الفوائت فاقضي أنه لا فرق بين أن يموت كلها بعد أو عمدا وهو لعبد خلافا لبعض المتأخرين حيث قال فيها بوفات بعضها عمدا إن قيس قولهم إنه يجب قصاؤه فوراً أن يجب البداءة به وإن فات الترتيب المحبوب قال : وكذا يجب تقديمه على الحاصرة المتع وبقائها وقد عارض بحثه المذكور خروجاً من خلاف الأئمة في الترتيب إذا هو خلاف في الصحة فوعيته أولى من رعيه التكميلات التي يصح الصلاة بدونها (و) نس (تعدد على الحاصرة لئلا يخاف فوتها) الحديث الخندق أنه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب فانحرف قوتها وحج تقدم الحاصرة لأن الوقت عين له، ولئلا تنصر الأخرى قضاءً وبغيره بالعبادة يقتضي استحباب الترتيب أيضاً إذا أمكنه إدراك ركعة من الحاصرة لأنها لم يفت وبه حرم في الكسابة وانقضاء كلام المهر والحقين والروص وأقضى به أبو عبد الله رحمه الله تعالى للخروج من خلاف وجوب الترتيب إذا هو خلاف في الصحة كما تقدم وبه قال الأسوي إن فيه نظراً لما فيه من إخراج بعض الصلاة عن وقت وهو ممتنع ، والجواب عن ذلك أن محل تحريم إخراج بعض عن وقتها في غير هذه الصورة ولو شرع في الحاصرة ثم ذكر الغائبة وهو فيها وحج انقضاء الحاصرة سابق وقتها أم اتسع ثم ينقض الدتة

(قوله كلها عذر أو عمدا)

أي وبعضها بعذر وبعضها

عمدا ليتأتى قوله خلافا

لبعض المتأخرين (قوله

وقد عارض بحثه المذكور)

لعل المراد ببحثه المذكور

ما ذكره بقوله حيث قال

فيما لو فات بعضها عمدا

أن قيس قولهم الخ

(قوله أولى من رعاية

التكميلات) لا يحمل له

هذا

(قوله فليصليها) دل على طيب الصلاة وقت بدكرها وهو بعيد وجوب الصلاة وكون القضاء على الفور صرف عن الفور أنه ما صلى الله عليه وسلم هو وصحبه في الوادي حتى طلعت الشمس أرغل هو وأصحابه ثم سار مدة ثم رل وصلى فدل ذلك على عدم وجوب فورية القضاء وبقى وجوب القضاء على صهره (قوله كلها) أي أو بعضها بعذر وبعضها به وهذه هي التي حالف فيها بعض المتأخرين كما هو صريح قوله حيث قال فيها بوفات بعضها عمدا الخ (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حجج (قوله في الترتيب) ولم يذكر ما يعارض وجوب تقدم ما فات بعذر على حاصرة لأن يقال قوله من خلاف الأئمة في الترتيب شامل له (قوله صلى يومه العصر) لا خصوصية للعصر بل ذكر الشارح له مقصرا عليه إنما هو كونه محل الاستدلال على تقدم الغائبة على الحاصرة وتقدر خصوصية فيحمل بعد الواقعة لأن أيام خندق كانت حجة عشر يوماً فلا محالة من هذا وبين الخبر الذي رواه الشافعي عن أبي سعيد الخدري ولقبه « حسب يوم الخندق حتى ذهب هوى من أنس حتى كتبنا قد دعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالا فأمره فأقام الظهر فصلاها كما كان يصلي في وقتها ثم أقام العصر فصلاها كذلك ثم أقام المغرب فصلاها كذلك ثم أقام العشاء فصلاها كذلك » اهـ شرح النهج قال في القاموس وهوى كعوى وبضم وهواء من اللس ساعة منه اهـ قلت : والليل يدخل بالعباد فيصدق قول الشارح بعد ما غربت الشمس نعم من عن الجوهري عصر الهوى شئت للسن وجيئد فيشكل قول الشارح بعد ما غربت الشمس والاستدلال لأن المغرب حينئذ ليست حاصرة فلا يخلص من ذلك إلا ما حمل على تعدد الواقعة (قوله فان حاف فوتها) أي عدم إدراك ركعة منها في وقت على ما يأتي (قوله وأقضى به الوالد) حالف فيه حجج قضا : أما إذا حاف فوت الحاصرة ثم يقع بعضه وإن فات خارج الوقت فيبرمه البداءة بها لحرمة خروج بعضها عن الوقت مع إمكان فعل كلها فيه

ويس له عدة حاضرة ولودح في الصلوة معتقدا سعة الوقت فإن صيته وح قطعها والشروع في الحاضرة ويسن إسقاط السامين للصلاة لاسما عند ضيق وقتها فإن عصى نومه وح عني من عزم حاله إيمته وحكد اسحب إسقاطه إذ رآه ثأب أمامه يضل أو في الصف الأول أو محرب لمسجد أو على سطح لا إحار له أو بعد طوع النحر ومن طوع الشمس لأن الأرض تعج إلى الله من نومة عام حيث أو بعد صلاة العصر أو حال في سب وحده فانه مكروه أو ما لم يراه مستلقية ووجهها إلى السماء قاله الحليمي.

(قوله ويس له) أي ولو متفرد وبعد خروج وفيها خروج من خلاف من قال سطلها بدع
باعتة قبل فروع الحاضرة (قوله سعة الوقت) مسح السبيل وكسرها ونعم للعتين شيخ
الدنوشري بقوله :

وسعة بالفتح في لأوران والكسر محكي عن الصالح

(قوله وح قطعها) هلا سق فلها فلا والسلام من ركعتين فراجع ثم رتب هر قبل إنه يس
قنها فلا سم على مهبج ومكي حمل قوته وح قطعها على معنى مسح يمامها فربا فلا ساق
سن قلمها فلا (قوله لاسما عند ضيق وقتها) فسمه أنه سحب إسقاطهم في أول الوقت وإن عرف
من عدهم أنهم يستعطفون وقد في من نوقت ما يتكلم فيه الفعل وأنه لا فرق في ذلك بين أن
يكون هم عرص يحكمهم على اليوم في ذلك الوقت أم لا ولعن هذا لأحر غير مراد (قوله أمام
المصلين) أي حيث قرب منهم بحيث بعد عرفه سوء ذب (قوله أو محرب اسجد) أي في الوقت
الذي يريد الإمام الصلاة فيه حتى يواعد الإمام الصلاة في غير المحرب لا يس إلقاء الشئ فيه
وقت صلاة الإمام في غيره (قوله لا إحار له) أي لا يحاربه ووحيد بعض المواضع ما به وحد
يحط بعضهم مسلحا لا يحاربه كسر الحدة لهمنة وتحييف الحزم وبعد الألف ر جمع حجر يكسر
الحاء وهو الخط المهيطة بالساحة والرد منها ما يحجر لإسكان الشئ وسمعه من الوقوع والسقوط
مؤلف وفي المختار والإحار اسطح وعيه فيصير التقدير هنا وعلى سطح لا سطح له وهو غير صحيح
فالأولى ما ذكر عن المؤنص (قوله أو بعد طوع النحر) أي ولو كان صلى المسح (قوله لأن الأرض
تعج إلى الله) أي رفع صوتها قال في لصاح عج عجا من باب ضرب وتعجها أي رفع صوته بالتسمية
وفي المختار العج رفع الصوت ه فلم يقده طلبة ولا غيرها وفي القاموس عج يعج ويعج كيمر
(قوله من نومة عام) أي أنه مهبي عنه (قوله أو بعد صلاة العصر) أي أو بعد صلاة الناس
العصر أي ووصلها أيضا (قوله فانه مكروه) اطر وجه الكراهة ونعله بوحشة التي تخص للناس
وحده فاما ربما أتت إلى حلال عقبة وفي الحديث «لو نعم الناس سقي بوحدة ماسر راك
بيل وحده أبدا ولا نام رجل في سب وحده» طس عن حارح عن ابن عمر اه در النحر ومن
ذلك ما لو شتمت الناس على سوب متفرقة فنام وحده في ذلك منها ما في ذلك من الوحشة (قوله
مستلقية) ولعل وجهه أن هذه الهيئة لما كانت تعلل المراه عند حماها فهي عنها لأنها مطلة
لتذكر تلك الحالة منها أو عن براف ثأمة أو أنه مطلة لاكتشاف شئ من يدها ولطوب منها
السر ولا يختص ما ذكر بالامة لأن هذه الهيئة فاحشة للأشئ من حيث هي ولكن الكراهة في
حق غير النالعة تتعق بولها لأن حطاب غير انكف يتعق بوليه

(قوله فإن صيقه) أي
عن ركعة ثالثة مامر

وأنهم راحل مسطحا على وجهه فأيها صحفة بعضها الله ، وليس بإقظ غيره أيضا لصلاة الليل
والسحر ومن نام وفي يده عمر والنائم يعرف وقت الوقوف لأنه وقت طلب وتصريح ، ومن فاتته
صلاة العشاء هل له صلاة أو رقل قضائها ؟ وجهان أو جههما عدم الخوار ، ولو كان عليه فوات
وأراد قضاءها هل يبدأ بالسج أو الظهر حكى الصري شرح التنبيه فيه وجهين وأوجههما أنه
يبدأ بالتي فاتته أولا بحذقة على الترتيب . ومن عيه فوات لا يعرف عددها قل القصد ، يقضي
ما عصى تركه . وقال الأصمى الحسن يقضي ما راد على ما عصى فعليه وهو الأصح ، ولو تيقظ من نومه
وقد بقي من وقت الصلاة المفروضة ما لا يسع إلا بوضوء أو بعضه حكمه حكم من فاتته بعد
فلا يجب قضاؤها فورا كما أتفق به الوالد رحمه الله تعالى . ولو شك بعد خروج وقت العريضة هل
عليه أولا رمة قضاؤها كما يشك في اليقظة ولو بعد خروج وقتها بخلاف ما لو شك بعد وقتها هل
الصلاة عليه أولا فإنه لا يبرمه شيء كما أوصح ذلك في شرح العباد (وتكره الصلاة) كراهة
عزيم ،

(قوله أنام راحل مسطحا) أي أو امرأة (قوله أيها صحفة) بالكسر سم للهينة (قوله
بعضها الله) بضم الباء وكسر الهمزة من الألف . قال في التصحيح بعض الشيء ، بضم ناعمة
فهو بعض وأعضه إضاعه فهو بعض والاسم المص قالوا ولا يقال بعضه بغير ألف اه وفي
القاموس : أن بعضى بضم الهمزة لغة رديئة (قوله ويسن) أي للشخص بضم الخ (قوله
لصلاة الليل) أي إذا عزم منه أنه يفعلها (قوله ومن نام وفي يده) التقيد بها للعالم ، ومثله
نماه وفيه يده . والحكمة في طلب إيقاظه أن الشيطان يأتي للعمرور في دى صاحبه ، وربما
حصى اليد ورد في الحديث « من نام وفي يده عمر فأصابه وصح فلا يؤمن إلا الله » اه
ووصح هو الرص ، وقوله : عمر هو كما في القاموس ربح والخم وعلمه انه بالتحريث ربح
البحر وما على ما يد من دمه (قوله أو جههما الخ) ليس ههنا أحد الوجهين خوفاً أن ما فاته
أولا هو المغرب أو العشاء وعنه فكان لأولى أن يقول « وأوجه أن يبدأ بما فاتته أولا بلا إضافة
الأوجه للسمر فإنه ردت في الوجهين بين الصبح والظهر ، ونحتمل أن أول ما فاته غير الصبح
والظهر ، اللهم إلا أن يقدر الوجهين في كلام شارح التنبيه عمر هذين الوجهين وقد يشعر به
قوله وجهين يشوب كل (قوله وهو الأصح) ويترق بين هذا وما قبله أن ما شك في فعله لا يقصيه
على الأول ويقصيه على الثاني (قوله ما لا يسع إلا الوضوء أو بعضه) فهم أنه لو سبقت وقد بقي
ما يسع الوضوء . وبعض الصلاة كاسحبه وحف فعليه حتى لو أخر حتى حرج الوقت عصى بذلك
ووجب قضاؤها فورا . ومثل الوضوء المثل من حنابة ، بل كل ما يتوقف عليه صحة الصلاة
كإزالة الحنابة من يده أو سر عودته (قوله لا يبرمه شيء) هو فعله في هذه الحالة وتبين أنه
عليه لا تخبره فحب بإعادتها اه سم على حجب بالمعنى وهل الفرق بين هذه وأتق قلها أن الشك
في كونه عليه أولا شك في سب الوجهين كما هو قطع دم الحنك وأفاق المحسوس وشك في أن
ذلك قبل خروج الوقت أو بعده فلا وجوب ، لأن الأصل براءة الذمة بخلاف من شك هل فعل
أولا فإنه عزم باشتغال الذمة وشك في المسقط وأصل عدمه ، ويؤخذ هذا التوجيه من قول حجب
ويترك بأن شك في المروم مع قطع النظر عن الفعل شك في اجتماع شروط المروم والأصل عدمه
بخلافه في الفعل فإنه مستمر ليس المروم والشك في المسقط والأصل عدمه .

(قوله غير) بفتحين
أي دهن وعوه (قوله
وقت الوقوف) على مراد
الوقت الذي يجتمع الناس
فيه للدعاء والتضرع
بقربة ما بعده لا مطلق
الوقت الذي يصح فيه
الوقوف (قوله أو جههما)
ليس هذا أحد الوجهين
حتى يقال به أو جههما في
العسارة مساهلة (قوله
بخلاف ما لو شك بعد
وقتها الخ) لعل صورته
أنه حصل له مانع في الوقت
كما عجمه وشك هل حصل
له فيه إفاقة فزومته
الصلاة أولا

(عند الاستواء) لما رواه مسلم عن عتبة بن عامر رضى الله عنه قال «ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيها أو نغير فيها حين تصبح الشمس بارعة حتى ترتفع وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس وحين تصيب الشمس مغروب» والظهيرة شدة حرّ كما مرّ وقائمها هو البعير يكون مركبا يقوم من شدة حرّ الأرض وتصبف شدة من فوق ثم صد معجزة ثم مشاة من تحت متددة أى غير ومنه الصيب تقول أصبت فلانا إذا أملت عليه وأرسته عندك وما دلت عليه حديث من كراهة لدنّى بحبه إذا نحرأ كما سيأتى في بابه . وعدم أن وقت الاسواء لطيف لا يتسع لصلاة ولا يكاد يشعر به حتى يرول الشمس فلا أن التحريم قد يمكن ويقاها فيه فلا يصح الصلاة (إلا يوم الجمعة) وإن لم يحصرها لحرّ أنى داود وغيره في ذلك ولا يصر كونه مرسلا لا اعتناده أنه صلى الله عليه وسلم استحلت السكر إياها ثم رعب في الصلاة إلى خروج الأمام من غير استثناء (و) مكره أَيْض (بعد) ثناء (الصبح حتى ترتفع الشمس كرمح) في رأى العين ولا فالساعة بعيدة حد وهو شرب (وبعد صلاة العصر) أداء ولو مجموعة في وقت الظهر (حتى تغرب) للمهى عن ذلك وروى مسلم ما فيها طلع وتغرب بين قرني شيطان وحيث يسجد لب الكعبة . وفي تلك كراهة وقتان حران ذكرهما لرفعى في المحرر وغيره ونصف في الروضة وهما عند طلوع الشمس حتى يرفع وعند لاهرار حتى تغرب ويمكن اندراجهما في عبارته .

(قوله عند الاستواء) أى تقبلا فلا شك في ذلك لم يكره لأن الأصل عدمه (قوله أو تغرب) أنه ضرب وبصر اه مختار (قوله وحين تصيب الشمس) معنى تميل وهو المشاة الموقفة المصوحة ولصان المعجزة المصوحة فانشاء الحجة السددة وأضحه نصف حذف مه إحدى الناس اه من المحر شرح الأكثر رى الحق والتدبر من قول الشرح ومنه الصبف أن الماء مصومة والباء المشددة مكسورة وهو غير مردفان قوله حتى تميل الظهر أنه مسح الماء وبه مأخوذ من تصيفه فصيفه إذا صب انقربى قربه (قوله وإن لم يحصرها) لا يقال الغبة لأنة تحرجه لأنها تقول لما كان الأصل حضورها لمن نازمه وتغيره توسعوا في جواز استئصاله وأخفوه عن حصرها فاعمل (قوله بين قرني شيطان) ع وفي رواية لغيره أن الشمس تطلع معها قرن الشيطان فإذا ارتفعت فارقها فإذا استوت قارنها فإذا زالت فارقها فإذا دنت للغروب قربت فإذا عرفت فارقها واحبب في القرن فقين قومه وهم عباد الشمس يسجدون لها في هذه الأوقات وفيه بدنى رأسه من الشمس في هذه الأوقات يكون السجود ساجدا له اه وأخر قرني في الرواية الأولى اه سم على مذهب . قلت . يمكن أن المراد هما الرأس وعذرة حج ومعنى كونهما بين قريبه أنه يلصق ناصيته بها اه وهي ظاهرة فيما وراءه وعذره حج وأصل ذلك ما صرح من طرق متعددة أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة في تلك الأوقات مع التبيد بدمع أو الرمح في رواية أنى نعم في مستخرجه على مسلم سكنه مشكل ما يأتى في العرايا بهم عند الشك في الخسة أو البس أحذوا بالأكثر وهو الخسة احتياطا فتباسبه هـ ممداد الحرمة لمعنيين لذلك وقد يجب أن الأصل حوز الصلاة إلا ما تحقق معه وحرمه ربا إلا ما تحقق فيه فشر الشك هـ الأحبار اند وثم الأحد بالأقل عملا بكل من الأصليين فتأمل (قوله وعند الاصفر حتى تغرب) أى هو أحرم صلاة لاسب قبل الاصفر أو الطلوع وعدم أنها لاسب إلا بعد الاصفر أو الطلوع فقياس ما هو أحرم صلاة لاسب ها قبل صعود الخطيب المنبر وعلم أنها لا تتم إلا بعد استقراره .

شأنين غير أن الكراهة بعد أداء الصبح والعصر خاصة من صلى وعند الطلوع والاصفرار
لا فرق في ذلك بين من صلى الصبح والعصر ومن لم يصلهما وسع وقت الكراهة في لأولين لمن
بادر فعل العرض أول وقته ويصلي من آخره إلى آخر الوقت ويجمع الكراهتين فمن فعل
العرض ودخل عليه كراهة الوقت فإن الأسوى وإيراد محصر الكراهة في الأوقات مع هو بالنسبة
للاوقات الأصبى فأن كراهة السنن في وقت إقامة الصلاة ووقت صعود الإمام لحظتها الجمعة اه
والأولى إما رد ما إذا كان الكراهة للسنة وهو بدى صحته في التحقيق وحرمه في الظهارة
من شرح المذهب أما إذا ما أنها محرم وهو لمذهب فلا ولا ترد الثانية أيضا لا كراهة في
نفسها وورد بعضهم كراهة وقتين آخرين وهو بعد طلوع الفجر إلى صلاته وبعد المغرب إلى صلاته
والشهور في لذهب أن الكراهة فيها للتربة (بالسب) غير متأخر متقدما كالأخرة والعائنة
وسجدة التلاوة والذكر أو مقارنا ككسوف واستسقاء وإعادة صلاة جماعة ومقيم وأشر إلى
بعض أمثلة ذلك قوله (كفائنة) وبوابة فتى لخر «فكدرتها أن يصلها يد ذكرها» وحذر
«نه صلى الله عليه وسلم على بعد العصر ركعتين وهن هما للثان بعد الظهر» وفي مسير لم ير يصلهما
حتى فارق الدنيا أي لأن من خصوصياته أنه بدأ عمل عملا دائما عليه فتعديها أو حرمة قضاء وهذه فلا
فمن لم يقص فيها فائدة لتداومة عباد وحسنه ورد ونقل من ليسر الإجماع على أن الكفائنة تفعل
بعد الصبح والعصر مع تكره بأحر السنة لتعديها في هذه الأوقات (و) صلاته (كسوف
واستسقاء) وركعتي وضوء (وحقه) مسجد لم يدخل عليه بعبده فقط (وسجدة شكر) وتلاوة
لم يقرأ آيتها بيسجد وإن كانت اشترط في وقت الكراهة لأن بعضها له سبب متقدم وبعضها
سنة مقارنا إذ نحو النجبة والكسوف معرض بمغوب ومن فعل صلاة حكم بكراهتها في الأوقات
بعدمه أنهم ولم ينفرد للأخبار الصحيحة وإن قلنا إن الكراهة للتنزيه لأن النهي إذا

(قوله شأنين غير أن الكراهة الخ) أي أن سأل المراد بالكراهة فيها ذكر أنه لا فرق فيما بعد
طلوع الشمس واصفرارها بين من صلى ومن لم يصل وفي فعلهما في حين من صلى صحح إضافة الكراهة
من صلى العصر والصبح إلى الاربعاء والغروب على السجدة وفي شاركة في ذلك من لم يصل بعد
الطلوع والاصفرار (قوله وهو) أي كونه الصلاة مكروهة (قوله إلى صلاته وبعد المغرب الخ)
ظاهرا ونو من سنتها من وطأه أيضا الكراهة وإن عرض مقتضى التعلل لدخول المسجد أو
الوضوء قبل فعل السنة أو بعدا ويسعى خلافه في الأحرار (قوله كفائنة) أي وكفاية
اتخذها وردا قاله الرامي اه سم على منهج .

فرع يذكر وقت الخطية ترك فائنة عمدا بغير عذر هل يجوز فعلها قال شيخنا صب
ببني أنه لا يجوز اه سم على منهج (قوله أي لأن من خصوصياته أنه الخ) قال حج وورده
ما يأتي في معنى الراتب المؤكد وغيره ودعاء في رواية أنه صلى الله عليه وسلم في يومهم عن الصبح
قصي سبها ولم يداوم عليه إلى آخر ما ذكره (قوله في هذه الأوقات) أي في وقت فعل ذلك لم
يعقد وعبارته حج أما إذا جرى يتقاع صلاة غير صاحبة الوقت في الوقت المكروه من
حيث كونه مكروها أحدا من فروع تركت الصواب الحزم بالمنع إذا علم بالنهي وقصد
تأخيرها ليفعلها فيه فيجزم مطلقا ولو فائنة بحج قصاؤها فوراً لأنه معاند للشرع وعبر

(قوله شأنين) انظر
ماوجه وفي حاشية الشرح
ملا يشق (قوله إذا قلنا
بأن الكراهة للسنة)
أي هنا (قوله ككسوف
واستسقاء) جعلهم
الشهاب حج مما سببه
متقاسم بناء على أن التقسيم
وقيمية بالنسبة للصلاة
ووجه ما صنعه الشارح أن
السبب الذي هو الكسوف
أو القحط موجود عند
الصلاة وإن تقدم ابتدائه
والصلاة إما هي هذا
الموجود بدليل أنه لو زال
استنعت الصلاة وأما
الصلاة المطلوبة بعد السبق
فإنها هي للذكر لا يطلب
النيث فتأمل (قوله ومقيم)
عبارة حج والمعادة لتيمم
أو انفراد انتهت ومقيم
في عبارة الشارح معطوف
على صلاة جماعة وانظر
ماوجه كون هذا من
السبب المقارن مع أن
السبب فيه وجود الماء
مثلا (قوله إذ نحو النجبة
والكسوف معرض
للمغوات) ينظر ما موقعه هنا

رجع إلى سبب انعاده أو لأمرها أصحى السبب سواء أكل بغيره أو شربه وأب فاحشة الصلاة على القول بکراهة التزیه من حيث ذاتها لأنما حرمة لأقدام عليها من حيث عدم الاعتداد مع أنه لا بعد في إباحة الأقدام على ما لا يعتد إذا كانت الكراهة فيه للتزیه ولم يقصد بذلك التلاصق و الفرق کراهة الزمان کراهة المكان حيث انتقلت فيه معها بأن القفل في الزمان يذهب حرمة منه فكان انتهى منصرفا لأذهاب هذا الخلق انتهى عنه منه وصف لازم لا دستور وجود فعل لأذهاب جزء من الزمان وأما المكان فلا يذهب حرمة منه ولا يثبت ما لم يثبت فالتزیه لأمر حرجي محذور لا لازم لحق ذلك فانه ليس وهذا قال بعضهم في سرق ثياب المبرود وعدمه وخشوعه في الأفعال الاختيارية للعاد تقتضي زمانا ومكانا وكل منهما لازم بوجود الفعل سكن الزمان كما يرد عليه دون المكان ولهذا ينقسم الفعل حسب حصة زمان إلى مطلق ومستثنى واحد فكان أشد ارتباطا بالفعل من المكان فافترقا وانما السبب في قسمه بنفسه إلى الصلاة كما في المجموع وهو الاعتماد على الأوقات المکروهة على ما في الروضة وعشر من محبة شكل مهمما قل مسح وذوب مهمما ظهر كقائه الأسوی وحرقه من الزمان ومن من رخص الصلاة لأخذ في وقت الكراهة حتى لا ينعقد ما حرم به انعاده من أحر الخرد على عليها بعد صلاة العصر لأهم به يستدون بذلك كثرة الفصيل عنها كما في ذلك لو الله رحمه الله تعالى ما سببه من أحر كسره لاستحارة والإحرام فيمنع في وقتها مطلقا وقد تنق الكراهة للمكان كما في قوله (و.د) في (حرمة مكة على الصحيح) خبر «يا بني عهد صاف لا تمعوا أحد من عهد البت وعلی نه سبعة من بين أو شهر» وما فيه من ردة فعل الصلاة فلا يكره على جهي حلف ذوب كفي مسح غصبي حروجا من الخلاف والثاني أنها تکره لعموم الأخبار وحملت الصلاة كما يرد في حديث من ركعى الصوف قال لا بد وهو بعد أن الصوف يذهب فاحشة إلى حد من الصلاة وحرج تحریم مكة حرم المدينة فهو كمره . ثم شرع في الصلاة على من حب عنه ومن لا حب عنه دل

الركعتي وغيره مما شرع بالصلاة وهو مسك كمره من قبله فصل في تفسر فقال لأفهم رعدة عن السنة قد اقتضت الرعدة عن السنة السكتة فأولى هذه العادة والمراعاة ويحب تعين حمل هذا على أن البرد أنه سنة راعه وبعده لأنه موجود فيه حقيقته وقول جمع المکره تأخيرها إليه لا إيقاعها فيه مردود بأن انتهى عنه تأكد لا سماع لا أحر (قوله يذهب حرمة منه) أي يذهب فعل الصلاة فيه حرمة هو من الفعل لأن الفعل أذهب بده شيئا من الزمان (قوله ومسيمه) وهو التأخير وسببه (قوله على ما في الروضة) الأول أن يقول بعد قوله وإلى الأوقات المکرهة وعبارة الروضة محسب الخ أو نحو ذلك وأما بعد قوله على ما في الروضة المفيد للعزم بكونها كذلك لا يحسن قوله وعشر الخ (قوله والأول مهمما أشهر) هو قوله بالنسبة إلى الصلاة الخ (قوله وحرق عليه من الزمان) ر. شيعه برادي وعنه صلاة الحارة منها متقدم وعلى الثاني قد يكون متقدما وقد يكون متأخرًا حسب وقوعه في وقت أو قبله اه (قوله فيمنع في وقتها مطلقا) قصد التأخير الله أولا (قوله حروجا من الخلاف) لا يقال هو مخالف للسنة الصحيحة كما عرفت. لا يقال قول من قوله وعلی صريحا في إرادة ما يشمل سنة الصواف وغيرها وإن كان ماهر فيه نعم في رونه صححة «لا تمعوا أحد صلي» من غير ذكر الصواف وبها يصعب خلاف اه حرج .

(قوله وأيضا فاحشة الصلاة على القول الخ) ظاهر التقييد وأيضا أنه توحية بأن لعدم الاعتداد مع القول بکراهة التزیه وليس كذلك كالأغنى ولو أسقط اعتد أيضا ليكون جوابا عن سؤال مقدر شأن من ثاب لأنهم مع القول بکراهة التزیه يعدمه كيف تنصف بالإباحة والخروسة لكار وصحا وحاصل جواب أن الجهة مسفكة (قوله وهذا ينقسم الفعل الخ) الفعل المنقسم إلى هل هو الفعل الاصطلاحي عند استحالة الفعل المراد به كالأغنى

فصل

(في تح الصلاة على كل مسلم) ولو فيها مضي كما سيأتي ذكر أو غيره فلا تجب على
كافر ضلي وحوب منة بها في الدنيا لعدم صحها منه وإن وجب عليه وحوب عقاب عليها
في الآخرة كما ذكر في الأصول لمكانه من تعنها بالسلام (بالغ) فلا تجب على صغير لعدم تكليفه
(عاق) ولا تجب على محزون كما ذكر ولو حلق أعشى أصم أخرس

فصل : إغما تجب الصلاة

(قوله فصل) إن قلت البصير بالعين لا وجه له لعدم مدرجه تحت باب البصيريات
قلت يمكن الجواب بأن الموقوف على ما يمكن معرفتها متطابقه لذاتها بل يعرف بها وحوب
الصلاة على مكاتب عند دحوقه من معرفة وحوب الصلاة مثله مسائل إندرجة تحت إندرجة
على أنه يسعى بقدر باب إندرجة تحت مكاتب الصلاة وبه عرفت في المحرر فالتصريح بالفصل في محله
أو أنه غير متصل عن الباب على خلاف العاد (قوله إغما تجب الصلاة) أي السامية اه حج
قال سم علمه أي دل العهد (قوله على كل) أشار بمضد كل إلى عموم مسلم لأنه بدونها مطلق
محتمل لإرادته لنهاية في ضمن بعض الأورد (قوله ولو فيها مضي) هذا محار يحتاج في سائر
المتطالع إلى قرينه اه سم على مذهب قس يمكن جعل التسمية بوجهه في إثني فلا قضاء على كافر
أصله فانه يخرج المراد من عدم وحوب التمس وهذا جواب عن المنهج بتفصيله الكافر بالأصل
وأما الجواب عن الترخيص فالمرسية التي هي عنها التعميم هي قول المصنف إلا المتمد (قوله
ولا تجب على كافر الخ) يسعى أن يرد لا خلاف ما ولا يجهل بمصداق شرع إذ لو لم يرد ذلك
فلا معنى للعقاب عليها سم على حج (قوله وحوب تعنيها) كسائر العروق المجمع عليها كما
هو صريح في آخره الخ حج وقوله المجمع تعنيها أي كاستلابة والركاة وحرمه بربا خلاف المصنف
فه كسائر ما لا يسكن من السد والسبع بالتعدي ولا تعاقب عليه (قوله ولا تجب على صبي الخ)
ذيل لأجوبة إلى ذكر هذه المخبر فها هي في قول المصنف ولا تصد على الكافر الخ لأن
قول ما تأتي في القضاء وعدمه ومذهب في عدم وجوبها ومختلفان (قوله لما ذكر) هو قوله
لعدم مكانته (قوله ولو حلق أعشى أصم أخرس) منهومه أنه لا حلق أعشى أصم بالكل
مكانا وعليه سم مراد لأن المتن يحدد لا يكون من بعد معرفة الأحكام الشرعية بخلاف
البصير والسبع بتعريف التمييز لأنه لازم للتعلم الحقيقي والبراجع وخرج بقوله حلق الخ مانو
صرا عليه ذلك بعد التمس فها كان عرف الأحكام قبل صفة ذلك عنه وحجب عنه العمل بتعدي عنه
بحسب لا يمكن فيجوز أنه وله به أراد بحسب لا يمكن وإداه يعرف أوقات الصلوات احتجده
فيها فإذا أداه احتجده إلى شيء به ولا وجه لعدم البصير لاستقرارها في ذمته بعدم أدائها
في الوقت وقول لمكانه قال في تصحيحها بحجة مشرفة على الحق في أقصى التمس واتسع لمحي
ولحجب مثل حجب وحصى وحجب وحجب أعشى على الأصل

(قوله وحوب مضافة)
أي من وإلا فهو مطالب
من جهة الشرع والمصداق
عقوب

(قوله ورد الكافر أي
 أنه ثم يترك فورده
 هذا بالنظر للثبوت لأول
 (قوله ورد غيره)
 الشهاب بن حجر هو سهو
 والعبوب ورد النصي
 تنهى أي لأنها مطلوبة
 منه وبواسطة وليه
 قال سم نخلاف المحو
 وخص والنساء فإياها
 غير مطلوبة منهم من
 جموعة على الأحبار
 وفي نسخة من الشرح
 ورد النص وهي تصرف
 من عبارة المعترض لأن
 المعترض إنما قال ورد غيره
 ومن ثم اعترضه الشهاب
 بن حجر بكسر (قوله لأننا
 نقول بمعه الخ) قال سم
 في حواشي التحفة لعل
 الأوجه في جواب هذا
 القيل أن المصنف أورد
 بالحوجب معه الشرعي
 الذي هو الطلب الجازم مع
 أثره الذي هو توحه
 عطانة في الدين وحسنه
 يتضح اتساقه عن الأضداد
 بانتفاء حزمه أو أحدهما
 انتهت (قوله إنما يصرف
 لمندلوله الشرعي) أي
 أي الطلب الحارم (قوله
 إن في الكافر تفصيلا)
 صوابه أن في المعلوم تفصيلا
 (قوله على أن دعواه عدم
 إثم الكافر) يتأمل فانه
 إنما ادعى إثمه حتى أوردته

فهو غير مكلف كمن لم يلقه الدعوة (ظاهر) فلا تكف على حائن أو نساء عدم تحببها من
 توفرت فيه هذه الشروط وحت عليه الصلاة جماعة. لأجل أن حمل عدم وجوب على أعداد
 من ذكره على عدم الإثم بالنسبة وعدم الطلب في الدين ورد الكافر أو على الأول ورد أي أو على
 الثاني ورد النص. لأنما يقول بمعه إذا وجوب حيث أصح إما أن يصرف مندلوله الشرعي وهوها
 كذلك ثبوت وانتفاء عنه ما فيه أن في الكافر تفصيلا. والاعتماد أن المعلوم يد صك فيه
 تفصيل لا يرد فضل لإيراد. على أن دعواه عدم إثم الكافر مسببة على عدم محاصته
 بأسرود (ولا قضاء على الكافر) إذ اسم كعبها من العبد رب يسب له في الإسلام
 (قوله فهو غير مكلف) أي فلا إثم بترك (قوله سمعة الدعوة) سكن أو اسم من سمعه
 الدعوة وحب عليه القضاء خلاف من حتى أسمى أصم فانه من ران ما به لافض. عنه لعدم
 تكليفه سم على حجب وقد يورث في وجوب القضاء على من سمعه الدعوة فيه على
 كفه عنه أنه غير مبرر كما سأل في كتاب الدين وسكليه كسكبه عنه من الكفر بروع
 الشريعة. فأى فرق بينه وبين اليهودي أو النصراني وقد يورث بينهما على بعد. فان الأسمى
 الأصم الخ لس فيه أهلية لخطاب خلاف من سمعه الدعوة. وقد يورث بين من سمعه
 الدعوة وبين غيره من الكفار بأن العلة التي لأجلها أسقطت الصلاة عن الكافر وهي الفتره عن
 الإسلام مسببة في حق من لم سمعه الدعوة. وذلك أن الكافر الأصلي كان عبده عند رل
 بالإسلام. وورد عاد بالأمر بانقضاء فيمنع عن إسلامه. وأما من لم سمعه الدعوة فليس عبده
 عباد يعود بالأمر بانقضاء فيمنع عن الإسلام بسببه والمانع له عن الإسلام ليس هو العبد كالكافر
 الأصلي. بل المانع له هو جهل بالدعوة ليرل مرتبه سم نأ بعد عن العبد. (قوله وعدم الطلب
 في الدنيا) أي مجموعها وهو الطلب في الدين والإثم في الآخرة. وقوله ورد الكافر أي ذنبا
 م يتجسعا فيه (قوله أو على الأول) أي عدم الإثم الخ وقوله وعلى الثاني أي عدم الطلب الخ
 (قوله لأنما يقول بمعه) أي الورد (قوله مندلوله الشرعي) وهو الطلب في الدين والإثم في الآخرة
 (قوله عامة ما فيه أن في الكافر تفصيلا) أي وهو أنه يرد بحسب عليه القضاء وسرعة لأجل ما عتبر
 وجوب انقضاء وعدمه جعله قسامين الأصلي قسم ومرتبه قسم وبين كانا مستويين في الوجوب
 عليهما سواء على أن الكفار محاسبون بروع الشريعة. وهذا بخلاف عدم عريضه سم على
 حجب حيث قال قوله تفصيلا يتأمل ما المراد بذلك التفصيل؟ فانه إن أراد به التفصيل بين المرتبة
 وغيره فيه أمران. أحدهما أنه أدخل المرتبة في اسم حجب قال ولو لم يصح الخ فلا بد من
 حجب في أعداد من ذكر. والثاني أن الوجوب مندلوله الشرعي وهو الطلب فلهذا حرمانا في
 حق المرتبة وغيره من الكفار ضرورة أن الجميع مكلفون بروع الشريعة. وإنما انقضاء ما ضم
 بذلك أو عدمه. فأمر آخر خارج عن معنى الوجوب وإن أراد التفصيل بين العقاب والمصالحة في
 الدنيا بمعنى أن الأول ثابت في حق الكافر دون الثاني. فبمع أنه كلا منهما خارج عن مندلول
 الوجوب شرعا الثابت في حق الكافر لما نقرر وإن أراد التفصيل في الإثم لم يصح لأنه إثم مصت
 دائما (قوله على أن دعواه عدم إثم الخ) يتأمل مذكروه من المعترض لم يتبع عدم إثم الكافر
 بل قوله أو على الأول ورد أيضا الخ صريح في أنه قائل بإثمه. وفي قوله على أنه الخ إشارته إلى
 حاصل ما قاله سم على حجب

وقوله تعالى - من يلدن كبروا بن شهوا يعتر لهم ماقد صاف - ولأنه لو صب منه قضاء عبادات
 ومن كفره وحوها وندبا لكان سببا لتغيره عن الاسلام لكثرة المشقة فيه خصوصا إذا مضى
 عات عمره في الكفر ، وهو صاهما لم يمتد ولو أسم تيب على مفعله من القرب التي لا تحتاج إلى بية
 كصدقه وصاه وعسى في المجموع (إلا المرتبة) بالجر كما قاله الشارح أي على البذل على مذهب
 القسرين من أن الأرحح في مثله لا يصره عليه لكونه الأرحح وإلا فيحوز نصه على

(قوله وهو قضاها الخ) أي على عامد وإذا وقعت به فلا مظنة

فرع كذا شخص مسلم بالغ عاقل قادر لا يؤمر بالصلاة إذا تركها وصورة أن يشته
 صغر إن مسلم وكافر مسموعا ويسمى الأسماء من اسم مسموع بالغ عاقل قادر ولا يؤمر لأنه لم يعمر
 عليه مراهق سم على مسمع ، فب هو أسد أو أحدهم فهو يجب عليه قضاء ما كانه من الدواع
 إلى الإسلام لا حين كونه مسموعا في ذلك أولا لعدم تحقق إسلامه فيه نص ، والمظاهر عدم الوجوب
 أحدهم مما قالوه في يومك بعد خروج وقت الصلاة هل هي عليه أولا من عدم وجوب القضاء
 لثبوت في اجتماع شروطها بل هذا مرد من ذلك لأن عدل عنه فمن شك إذا استمرت شكته ،
 فإن زال بها بوجوب عليه وهذا منه ولأول أقرب لأنه يسب عن اسم مسموع في الأصل وإما
 حكمها بالإسلام من وقت التلف بالشهادتين ، وعينته أنها تحكم الآن بالإسلام مع اعتقادها أن
 أحدهم كان كافرا قبل ، ويسب أن سن لها القضاء ، وفي ما لو ماتا هل يصلى عليهما أولا فيه
 نظر ، والأقرب أن صلى عليهما ونصب السنة ، سواء ماتا معا أو مرده ، ويفرق بين ذلك وبين
 صغر المالك حيث قدما بعدم صحة الصلاة عليهم بتحقيق إسلام أحدهما وذلك بوجوب الصلاة عليه ،
 لكنه لم يصح شيء ما لو أحبط مسلم بكافر (قوله لم يمتد) خلافا للحلال السيوطي فإنه قال
 باعتقادها كاصوم وركاة سم على حج وقتل سم عن الشارح أن قضاءه لا يصب وحوها ولا
 فديا لأنه يعتر ، ولأصل فيما لم يصب أن لا يمتد اه لكن قد يشكل ذلك باعتقادها من اختصاص
 إذا قصت فإن الفص غير مطلوب منها بركزة ، وقد يفرق بينهما بأن اختصاص لم كانت من
 هن العدة في إجماع صح منها النص ، بخلاف الكافر فإنه ليس من أهل العدة أصلا كما تقدم
 في باب اختصاص هذا واثر حكم الصوم والركاة هل يصح قضاؤها أولا قال قال بالصحة التي قال بها
 السيوطي خبيج يفرق بينهما وبين الصلاة ، وقد يقال في يفرق بين الصلاة والركاة أن المقصود
 من الركاة مواساة الفقراء وبحرفهم ويعنى حقهم بالنال وبحولان الحول فالتحقت بتحقيق الآدميين
 التي لا سقط بالإسلام واعتد بدفعها منه بعد الإسلام لأمر ما به قوله بالنال وبحولان دخول ، أي
 كليهما ، والمراد بالنال النص وذلك لأن الأشياء إنما تعنى تأسيسها وشروطها والنصب سلب ،
 وبحولان الحول شرط فيما يتعلق به وجوب الركاة (قوله وهو أسم أنت الخ) معنونه أنه لو لم يسب
 لأشأن على شيء منها في الآخره ولكن يجوز أن الله يعوزه عنها في السب مالا أو ولدا وعصرها ،
 وقوله على مفعله أي في الكفر (قوله إلا المرتبة)

فرع نو استثنى المصرا في إلى اليهود مثلا ثم أسلم فأنطهر أنه لا قضاء في مدة اليهود أيضا
 بر محطه اه سم على مسمع ، وقد ذكره بسببه قصر الاستثناء على المرتبة فإن الاستثناء معيار
 العموم ، وإنما قتميتهم للقضاء على الترتيب بأنه التزمها بالإسلام الخ يفيد في القضاء عن المتقل
 لند كور (قوله من أن الأرحح) وهو مقول عن خط انصف اه حج

لاستثناء أيضا فيبرمه قضاء ما فاتته من بعد إسلامه بعيت عليه ولأنه التزمها بالإسلام فلا سقط عنه بالوجود حتى الأدنى ولأنه عند وجوبها قدر على السب إلى أنها فهو كالحديث نعم لا ينقص البركة من الحصى ونحوه بخلاف رمي الحصى والفرق أن الحصى محاسبة برك الصلاة في رمي الحصى فهي مؤنة ما أمرت به . والعمود من محاسبة برك الصلاة في رمي حصىه حتى يقال إنه أدى ما أمر به ، وما وقع في المجموع من قضاء الحصى البركة من الحصى سبق قبح (و) لا على (الصبي) الشامل للصبي بعد بوعه برك (و) (و) (الصبي) المذكور (٣) حيث كان مجيرا ما يسير أهلا لأن يأكل وحده وشرب وسبحى كذا (سبح) من السنين : أي بعد سبكه وعمره أنه لا بد من سبكه وسبكه التسع وهو كذا كما افتتاه كلام المجموع (و) بصرف حبيب (أي على تركه) (لغيره) لأنه منسوبة السبع فيجوز صرته في أثناء العاشرة كما صححه الأسنوي ، وحرم به ابن القري في روضه ، وهو للتعديل خلافا من شرط سبكه (قوله ونحوه) وهو الناس (قوله خلاف رمي الحصى) أي حتى من الحصى ونحوه (قوله ما أمرت به) أي وهو الترك ، ولما كان ما بعده فعله ، والله أنه كذا التسع لعدم الفعل ، ولا بعد الحصى لا يكون مناط للتسكيف أصرا (قوله سبق قبح) يمكن جملة على أن المراد بالحصى التسع كما في حديث « لا ينس الله صلاة حائض إلا حبرا » فإنه يدل على أن المراد بالحصى التسع أو أن المراد بقضاء الحائض من الحصى : أي في غير زمن الحائض والناس ه كذا ما مضى أقول : وكلا الجوابين بعيد (قوله لما أمر) أي من عدم سبكه (قوله مذكور) أي الثمن للصبي (قوله لأن يأكل وحده) وهذا أحسن ما قيل في حديثه ، وقيل أن يعرف منه من مثاله وقيل أن يفهم الخطاب ويرد الجواب اه شيخنا الرضوي ، ونريد تعرفة منه من مثاله أن يعرف ما بصرته وما يفعله ، وعبارته حج ويؤاخذ . أي منه اسمه . ذكر حبر أي دود أنه صلى الله عليه وسلم سب من يؤمر الصبي بالصلاة . فعل « إذا عرف منه من مثاله » أي ما بصرته مما يفعله (قوله وعم) أي من قوله حيث كان مجيرا . (قوله سبكه التسع) أي فلا يجب أمره بها إذا مير من التسع سبكه لأوجه كما قاله حج في فن صمد . عرف إسلامه بعد أمره ليكنه بعد المأوع اه . ونسب أن نسج به في ذلك من مير دون التسع (قوله وبصرف علقه) أي وحوها ، راد من حبر . أي صرنا غير مخرج ولو . بعد إلا شرح : كذا وهو لأن بعد السلام انتهى ، وقوله غير مخرج أي وإن كثر خلافا لما نقل عن ابن عباس من أنه لا يصرف فوق ثلاث ضربات أحدا من حديث غط جبريل للنبي ثلاث مرات في أثناء الوحى . وروى ابن عدي في الكامل بسند ضعيف « من أن يصرف مؤذات فوق ثلاث ضربات » قوله الأسنوي في المجموع ، وكتب عليه سم يتجه أن المراد أنه تركه وتوقف فعليه على الصبر صرته بعد لا أنه بمجرد تركها من عمر سن طمأنينه حتى خرج وقها مثلا بصرت لأجل البركة فيأمل ه (قوله فيجوز صرته) فعل المراد الوجوب لأن ما كل تمتعا وحروا ولا يظهر قوله خلافا لمن شرط استكمال الحج على أن الأسنوي لم يصر بالخوازل بل قال بعد كلام قرره حتى يصرف باستكمال تسع اه ثم محل مدرك من وجوب الصبر ما به برك عليه ه ربه وصياغه ، فإن برك عليه ذلك تركه (قوله في أثناء العاشرة) المراد بالأثناء عدم التسع فلا يشترط مصى مدة من العاشرة لأهم عدوا وجوب الصبر باحتيال البلوغ بالاحتلام وهو حاصل بالتسع ثم رأيه في شرح الروض وعبارته في أثناء العاشرة وهو عقب استكمال التسع اه .

والأصل في ذلك خبر «أمروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع وصر بوجه عيب وهم أبناء عشر وفروا
سهم في التصحح» وقيل بالصلاة الصوم والأمر والصر وأحيان على الولي أبا كان أوحدا أو وصيا
توفي ولتقط ومات رقيب في معنى الأب كما في المهمات وكذا المودع والمستعير كما أفاده بعض
المتأخرين وإمام وكذا المسمون ضمن لأولاد له ولا يقصر كما قاله الطبري على مجرد صيغته بل
لا بد معه من التهنيد والصوم كالصلاة فيما ضرر إن أخذه بأن لم يحصل له به مشقة لا يحتمل عادة
والصوم التمتع فيما ظهر وسنن من أمره ما من لا يعرف دينه وهو يميز بصف الإسلام فلا
يؤمر بها لأجل كونه كافرا ولا يهيئ له لا يستحق كونه وهذا كصغار المماليك قاله الأدرعي
تفتها وهو صحيح وهل يصر به على الصاء ويأمره به وتصح منه الصلة المفروضة على المكلف
فقدما وجهان أو جهتها ما اقتضاه كلامهم أنه يصر به ويؤمر به كما في الأداء وبه صرح

(قوله وفروا سهم) أي وحوه (قوله على الولي أبا كان أخ)

فرع يجوز للأمة الصر مع وجود الأب من ولاعت عيب لأمر والصر لا إن فقد
الأب لأن هذه الولادة الخاصة مع وجوده ذلك هكذا قوله مر على جهة اسحت واللهم
أقول لكن قوله في روضة كأصلها يجب على الآباء والأمهات إلى آخر ما حكاه الشارح يقتضي
الوجوب مع وجود الأب فمحذور هو سم عن مبيع كمن وحوه على الأم من ولاتها على
الصق من لكونه أمرا بالمعروف وذلك لا يخص بآله من شركها من الأخاب وأما الوجوب على
ذات الولادة الخاصة وإيم ذكر ذب والأمر لقرهم من الأولاد لا اختصاص لحكم سهم ه
سم على منهج المعنى وكلاهما في ذكر كبير الأخوة وشقة لعنة حيث لا وصاية هم (قوله واحد)
أي وإن علا قال في شرح العباد وهو من قبل الأم كما قاله الشيخ السكي اه سم على حج لكن
الوجوب عليه بد كان من جهة الأم ليس للولاية الخاصة بل لوجود القرابة (قوله وكذا المودع
والمستعير الخ) غيره شحنا الرادي قال الأسوي وسعى بذلك المتنط والموع والمستعير ومالك
مرفيق اه راد حج وقرب الأولياء (قوله وكذا المأمون فيمن لا ولي له) قضية هذا وجوب
الصر على المأمون حيث لا ولي له من قصة كون ذلك من لأمر بالمعروف وحوه وهو مع
وجود الولي حيث سم به (قوله من لا بد معه من مهاديد) أي حيث خشي عيبه (قوله إن
أماقه) ويعرف عنه من لاصقة وعدمها بالتران حيث صر بوجه عدم مفاقته امتنع عليه أمره
وحيث يبرر وجه أمره ولولم يصر له شيء منه بأن يرد في حاله فيمنع امتناع لأمر أيضا لأن
الأصل عدمه لاصقة ويقتضي بون أن سمه من ذلك حيث علم أنه يصره (قوله وهذا كصغار المماليك)
قال حج وأذوجه بآمره ما بأسها بعد الموع هو ه الشهاب الرملي في حاشي شرح الروص
ثم يجب أمره ما بطرا الصغر لاسلام ومثله في الخصب على إسحاق أي ثم إن كان مسلما في نفس
الأمر يجب صلاته وأذولا وسعى أنه لاصح الاقتداء به (قوله وتصح منه) أي وهل
يصح الخ وكان الأب أن يصر بالولي (قوله أنه يصره ويؤمره) هذا ضار في فاته بعد بلوغ
العشر أم فاته بعد السبع وم يقصه حتى دخل العشر فهل يصر على قضاءه كالذي فاته بعد
بلوغه ولا فيه يصر والأقرب سم لأنه إنما لم يصر قبل العشر لعدم احتمال الصر ونقله شيخنا
العلامة الشويزي عن بعضهم

فرع — قال مريخور مؤدب الأصقال الأيتام تكاتب الأيتام أمرهم وصر سهم على نحو الطهارة

ان عبد السلام في الأمر وأن لا يصح منه قنصا ورب كتاب عز في حقه ولا اقل في البحر أصح
الوجهين أه لا يصح منه حب مع قدومه على القيم قال لا سوى وحرين الوجهين في الصلاة
لمعده محتمل وكلام الأكثرين منصرف عنهم وعنهم عن المحرمات ونعيمه الواحات وسائر
الشرائع كالمساكن وحضور اجتماعهم ثم نال بلغ رشدا اتفق ذلك من الأوبى أو بعضها فولاية الأب
مستمرة فيكون كالصبي وأخره نعيمه التواحد في ماله فإن يكن فعلى الأب ثم الأم ويخرج من
ماله أخره نعيم القرآن والآداب كركابه وسنة عمه وندب منه معنى وحواس في ماله ثوبتها في دمه
ووجوب إحراقها من ماله على وليه فإن بقيت إلى كماله وينصف الأب لزمه إخراجها وهدب يجمع
بين كلامهم استقص في ذلك وليس للروح تصرف بروحه على ترك الصلاة ونحوها إذ عمل حور صر به

والصلاة وإن كان هم أوصى لأن حكمه في تركه لتعلمهم كان مباح له على ذلك فثبت له
سببه في الآية في وقت التعلّم وأنهم صاعقون في هذا الوقت بعد الوصي عنهم وقطع تصرف عنهم
في هذا الوقت فكان من المصلحة لهم ثبوت هذه الولاية في هذا الوقت المؤبد . قول يؤبد
المحور تأييد صاهر أن المؤبد في وقت النعيم لا يتصل من المودع يرفق والمستعبر له فليست من .
والمؤبد أيضا . ينبغي أنه نحو المؤبد من سببه إليه وله ذلك كتمه وصرفه لأنه أمر من
المودع في هذا الوقت أه سم على مسجع (قوله ويؤمر به) أي وإن يسبق أمره بسبق قبل خروج
الوقت ولا ضرره عليه (قوله وجران الوجهين) أي في الصفة وعددها (قوله وكلام
الأكثرين منصرف مع) معتد (قوله فيكون كالتصديق) وقصته أن سائر الأب من ذكر ليس كالأب
في ذلك أه سم على حج وقصة كلام حج خلافة وذلك أنه قال ولا يتسبى وجوب دينك أي
الأمر والتصرف على من ذكر الأب بعد رشده فبأنه على من ذكر شمس لهم لأن من الوصي
والقيم وغيره عامر وهو واضح فإن ولده غير الأب لاستلامه رشيدا وهوها منتف
(قوله وأخره نعيمه لو حلت) أي من صلاة وصوم وغيرها من سائر الشرائع كأمير في تفسير
الوجبات (قوله فعلى الأب ثم الأم) أي ولا يجب لأخره على غير الأب والحد من الأقارب
وثبت المال وميسير المسكين ويمكن توجيهه بأن ميسير مسكينين في تحب عليهم الضرورى كصحة
المستطير (قوله ويخرج من ماله) أي ولا يجب ذلك على الأب ولا الأم (قوله أخره نعيم القرآن) ثم
ينبغي أن يحس نعيمه القرآن ودفع أخره من ماله أو من ماله منه أو لا أخره حيث كان في دين
مصاحبه ظاهرة للصبي أما لو كانت مصلحة في نعيمه صفة سوى على سببه منها مع خياجة إلى دين
وعند ميسر الصفة له يد شمس سائران فلا يجوز . وله شعبه سائران ولا تنفع العسر من شمله على
يعود عليه منه مصلحة وإن كان ذكيا وظهور منه علامة النجدة والاشغال بقرآن أو العمل
ملاذ منه لصحة عبادته يجب نعيمه له ووصيه ويصرف أخره النعيم من ماله على ماحر
ولا ينظر فيما ذكر من التفصيل بين كون أبيه قتيلا أو لا بل يد رعى ماله من مصلحة الصبي فقد
يكون لأب نصيبا ويدعو لضرورة إلى غير ذلك صفة سوى على سببه منها (قوله في دمه)
أي الصبي (قوله وليس للروح تصرف بروحه) أي لا يجوز له ذلك بل يحب عليه أمره بذلك
حيث لم يحس شورا ولا أمره لوجوب الأمر المعروف على عموم المسلمين وأرواحهم (قوله
ضرب زوجته) أي النافذة العاقلة أما الصغيرة فله صرفها به كانت عقدة الأبوس سم على
مسجع بالصبي .

(قوله كالسواك) لكن
لا يصرف على السواك
ونحوه من السنن كإفهامه
سم عن الشارح (قوله
ويشرب لروح الخ) صاهر
وإن كانت صغيرة ولاوى
فخاص وظاهر أنه ليس
كذلك إذ هو من جهة
المسلمين على أنه يتوهم
فيه أيضا مع وجود الوي
الخاص بدلائقاعده عن
المودع والمستعبر بل يمكن
أوى منها وعلى كلام
الشارح محمول على غير

هذا

لم في حق منعه لا في حقوق الله تعالى وفي فتاوى من يرى أنه يجب عليه أمرها الصلاة
 وصبرها عليها (ولا قضاء) (على) شخص (دي حيص) أو فاس ولو في ردة إذا طهرنا
 كما مرّ وبين استحب بدواء وسد الكلام على حكم قصاتها في الباب للبار (أو) دي (جنون
 أو إغماء) أو سكر أو غيب أو نحو ذلك بعد إقامته حيث يمكن متعدد لغيره رفع القم عن ثلاثة.
 عن الصبي حتى يبلغ وعن النائم حتى تستيقظ وعن المصون حتى يبرأ «محضه ابن حبان والحق كم
 ورد النص في المصون وقس عليه كل من زال عليه سب بعد منه وسوء أقلّ من ذلك ثم
 طار وإعما وحب قضاء الصوم على من استعرق بجموه جميع النهار لما في قضاء الصلاة من الحرج
 سكرها سكره بعد عذوبة الصوم وصهر كلامهم أن الإغماء يقضي طرّو إغماء آخر عليه دون
 المصون وأنه يخصّ عن سبّه. لأول بعد طرّو الثاني عليه وفي تصوير ذلك بعد إلا أن يقال إن
 الإغماء مرض ولا طرّو بل في غير أنوعه ومسدّها بخلاف الجنون وعلم بما مرّ
 أن الجنون الذي يبيح الرّد يجب معه فدية أيام الجنون الواقعة في ردة تعييطا عليه بخلاف
 من كسر رجليه بغيره صلى الله عليه وآله عليه لانتها معصيته بها كسره ولا بد منه بالبدل حالة
 العجز قال في الحدم كذا: «سوءه ويبقى أن سبّه منه ما إذا أسلم نوره فانه يحكم إسلامه بما له
 فلا يجب عليه القضاء من حين أسلم نوره بل يسرّ لأبعد عنه انتهى ويستحب للمصون
 وأعمى عليه

(قوله وظاهر كلامهم الخ)
 لم يظهر لهذا موقع هذا
 والشهاب ابن حجر إماما
 رتبته على قوله وكذا
 يجب القضاء على من
 أعمى عليه أو سكر بعد
 ثم حرّ أو أعمى عليه أو
 سكر بلانعة مدة ما تعي
 به إلى آخر ما ذكره
 (قوله كذا أطلقوه)
 الذي تقدم في كلام
 الشارح ليس فيه إطلاق
 بل هو مقيد بقوله الواقعة
 في ردة فهو مخرج طرده
 المسورة فكلام الخادم
 إماما ينزل على عبارة
 من لم يذكر هذا القيد
 وبين الشرح بلفظ
 كذا في قوله كذا
 أطلقوه بعد إرادته الحكم
 مقدما فيه فلا يخفى

(قوله من يرى) كسر الد وسكون يرى منه يرى الكسب كما سئل عن مؤلف وهادي
 في تاريخ من حكاك وسبب الشافعية توسلوا للكي بما هو صحيح الباء موحدة وفي لصاح
 الربرر انقل ونحوه سكره والفتح عة في ابن السكيت ولا يسوله التصحيح إلا بالكسر فهو
 أفسح (قوله أنه يجب عليه صبرها) ضعف (قوله ولا قضاء) (عن شخص) دفع به كاشفي
 ما ورد عن ابن من أن الحيص صفة أربعة فاسب بمسب أن يقول ذات حيص وإعما غير
 نصف بذلك فخرج ما قبل لعطف الجنون الشامل للذكر والأنثى على حيص (قوله وتقدم
 الكلام على حكم قصاتها) وهو معتاده على نفسه مع استول سكره (قوله أو دي حيص)
 «نظر من من حيص ما تعي الجنون حصص من سبب الجنون والأورد غير من موص
 ذلك أولا لأمر الثاني لأن صاحب المعنى أن بعد رتب الجنون على ما تعي ويتعل وهذا
 نفس كذا (قوله أو غيبه) نوع من الجنون (قوله خلاف الجنون) قد يعارضه قولهم في
 ردال العقل إذا حذر لأمر يعود اسطر وقد يخاف أنه لا يرم من ظهور علامات هم يستدلون
 بها على إمكان العود حوار دخول جنون على جنون لأن الأول حصل به ردال العقل وحيث رال
 ولا يمكن تكرره عداه الجنون فأنه من العقل شيء واحد فلا يمكن تكرر رواه (قوله يجب
 معه قضاء أيام الجنون) ويحده حيث له حكم إسلامه ومن حو به فإن حكمه كان أسلم أحد أصوله
 فلا قضاء له قال بعد الأساء وسيأتي ذلك في قوله ويستثنى الخ (قوله كذا أطلقوه) أي حيث
 قال من رتبته من وجب عليه قضاء ما كان في زمن الجنون فإن فصله أن الترتيب هو حق ثم أسلم
 أحد أنواعه لا يفسد عنه القضاء يمكن بغير الشرح سوله أم الجنون الواقع في ردة يخرج
 ما ذكره فانه إسلام أحد أنواعه لا يصح من دفع بغير الأصحاب لاني ستنى منه الركني لم
 تبع فيه التصدي سوله في زمن رتبته (قوله من يستثنى منه) أي من الجنون الواقع في زمن ردة.

وتحوي القضاء (خلاف) دى (السكر) أو لحوب أو لاعف، تتعدى به فيرده انشاء بعد
إفادته فإن جهن كونه محرماً أو أكره عليه أو أكله لينطع حربه بعد روال عمله بذلك مثلاً
مثلاً سكة لم يحسن متعدياً فيسقط عنه القضاء لعدمه أما إذا سار أن حربه يربى العنق ومن أن
مأذوله منه لا يبرأه بقلته منه يجب منه القضاء فتدبره وهو حرٌّ يحسب على السكر لتعدى به وجب
قضاء امدة الى يسبى اليها السكر سار ثم سار لصعب رى بيان وف الصلوة وانبرده وقت
روال مواضع توحوب وهى الصلوة والكفر والاعف والخيص وسنحس فاب (وهو رات
هذه الأسباب) أى اموح (و) قد (فى من اموح فى السكر) أى قد رماها فى السكر
(وجبت الصلاة) أى صلاة ذلك الوقت غير . من أدرك ركعة الفجر جامع يدرك سبع ركعات
وقياساً على اقتداء المسافر بالتمتع بجميع الأركان وإنه يدرك جمعها بدون ركعة لأن . ك أدرك
إسقاط وهذا إدراك إيجاب فاحتيط فيهما ومفهوم الخبر لا على النسخ المذكور لأن مفهومه
لا تكون أداء لا أنها لا يجب قضاء أما إذا بقي دون نكته . وهو روى . ومن أنه لا يجوز
(وفى قول بشرط ركعة) بأحد ما يمكن كما أن الجملة لا تدرك أقل من ركعة ومفهوم خبر « من
أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك » صحيح . ومن أدرك ركعة من العصر
قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك « العصر » معنى عامه . وتدرج الوحوب على الترتيب بناء
السلامة عن المواضع

(قوله وتحوي) وهو السكران بلا تعدى وانسب كفى بالمدفوع أمر به وهو ما فيه عيب
واسكال السبع، أما ما فيه قبل غيره فلا يبعد منه له قضاء (قوله أو كره) ومنها ما لم يسمعه
غيره لذلك ولم يهر به فلا يعتد منه لعدمه . أو كره . وفى الكلام فى أن النسخ هل يجوز
له ذلك لما فيه من المصلحة للأكل أولاً لأنه ليس له التصرف فى بدن غيره فيه نظر ولا يجب
لأول لقصد الإصلاح المذكور حيث كان على ناسب لمصلحة أو أخره بها فية (قوله روى العنق
وظن) وظاهره وإن استدل به خبر عدل أو عدول ومعنى خلافه (قوله الذى يسبى إسهاب
السكر عالماً) أى حقيقة أما مادة المشكوك فيها فلا يجب قصاؤها جميعاً بلقى (قوله والسكر)
أى الأصل (قوله ولا عمد) أى والسكر بلا عمد ولعمدة . يدكره لعدم ذكره فى النص (قوله فى
المواضع) بين به أن فى التعبير بالأسباب بخوراً وتعدى علافة الخبر الصفة فى النسخ معاد لمذهب
(قوله خبر من أدرك) قد يناقش بأنه إن كان الخبر فى إدراك الوحوب فى قوله الآتى لأن
مفهومه الخ أو فى إدراك الأداء لم يهتد الاستدلال ولا طريق القياس ههنا على مهجة . فقول
قوله ولا نظر فى القياس أن يقال ثبت كونها مؤداة إدراك ركعة فتدرك الوحوب إدراكها على
عدم انبهاص أنها إنما جعلت أداء بمعنى ما بعد الوقت لها فيه وهذا ليس موحد فى الوحوب فلا
يقال وجبت الصلاة بأدراك الركعة بقصة ما بعد الوقت لها فيه لأن وجوبها فى الوقت من الركعة
لم يثبت فهو قياس مع اتقاء العلة (قوله بجميع الأركان) قال صحيح وكان قدس الوحوب بدون
تكثيره لكن لما لم يظهر ذلك عالماً هنا أسقطوا اعتداله حكمه بتدبره إدراكه على إدراكه قدر
حره محسوس من الوقت وبه يفرق بين عبار التكثير ههنا دون لفتس منه لأن انداز منه على
مجرد ربط (قوله لا يباى القياس المذكور) أى فى قوله وفيما على اقتداء أسافر بالتمتع (قوله لا يجب
ما يمكن) أى لا ي شخص وعبرة الخلى أحف ما يقدر عنه أحد .

(قوله قس) الذى أدجه
فى حلال كلام المصنف
يدبره عليه تعبير إعراب
الثقن (قوله أى صلاة
ذلك وقت الخ) عبارة شرح
الروص أى صلاة الوقت
كما يلزم وقد بقي منه قدر
ركعة الخبر الخ جعل الخبر
دليلاً على الوحوب بأدراك
الركعة المتفق عليه بن
المقولين ثم قس عليه
إدراك الركن والفتس فى
الشرح سقط (قوله خبر)
نقل هذا من باب البرل
مع أصول الثبوت المستدل
بالخبر المذكور كما يأتى
والإفسائى فى الشرح
أنه بالنسبة للأداء
لا للوحوب وهو نافع فيها
ذكره فى شرح المهجة
واعترضه سم قوله قد
يشأنه إن كان خبر
فى إدراك الوحوب وفى
قوله الآتى من مفهومه
الخ أو فى إدراك الأداء
فهو لاستدلال ولا
صريح القياس به

من فعل الظهر والصلاة بأحد من العشر قبل ذلك من تحت الصلاة قال في انهم
والناس عشر وقت الظهر ولو قبل عشر من الحرة في القصة فكان مسحها منى وفيه نظر
والذي بين عشر من الصورة وعنده عشر من السار أن الظهر تختص بالصلاة بخلاف
الغير وقد شرع من رتبة في هذا الفرق فإنه يقل عن بعضهم فيما إذا طرأ العذر بعد دخول
لوقت أنه لا يصح مضي قدر القصة لتقدم إيجابها على وقت الصلاة. وبما حصل ذلك أن الأوجه عدم
اعتدال كل من السرة والحرة في القصة ولا يشترط أن يدرك مع التكبير أو الركعة قبل الطهارة
على الأصح لأن السرة شرط لصحة لا للزوم ولا أنها لا تختص بالوقت (والأظهر) على الأول
(وحيث أنها) مع العصر (بدرج كسرة آخر العصر) وحيث (المغرب) مع العشاء
بدرج ذلك (آخر) وقت (الاعتدال) لأن وقت العصر وقت الظهر ووقت العشاء وقت المغرب في
حالة العذر ففي حالة الضرورة أولى لأنها فوق العصر والدلالة مع الكسرة التي في آخر العصر
من أربع ركعات لأن إيجاب الصلوات به على الجمع كما ذكرناه وصورة الجمع إنما يحق
إذا وقع إحدى الصلوات في الوقت وشرع في أخرى وفيهم من كلامه نصف أن السرة التي لا تجمع مع
ما قبلها وهي الصبح والظهر والمغرب إذا زال العذر في آخرها وجبت هي فقط وهو كذلك لا انتهاء
العلة وهي جعل الوفاء كالوقت واحد ولا بد في إيجابها من زوال المانع مدة تسعها معا فقد
صرح الرعي بأنه بدو العصر وعنده أنه لا بد من ذلك قال لأسوي ومثلهما هذه أولى
من تلك لا يشترط لأن الإدراك في الوقت أولى منه جرح الوقت وهو ثبوت من وقت العصر
(قوله بعد فعل الطهارة) صهره وبمكة بقسم الطهارة على روال مدع أن كان المدع
الصبا أو الكبر وهو مشكل على ما ذكرناه من أن المدع لا يصح فيه الخوف بعد صبره يمكن
تدبيره وسبأني عن حجج الفرق منهم في قوله ويمكن أن يتوهم مع (قوله وسبأني بأحد من الخ)
كأنه في اسمه والنسب في السرة وبمكة لا بد من أن شرع فيها على قصد الأئمة فعاد
بمع بعد بخلافه ركعتين في وقت (قوله بأحد من الخ) أي من فعل نفسه لأن المقصود
مضي من يمكن منه من السرة ولا يمكن بدون ذلك وعليه في فرق بين هذا وبين ما تقدم
حيث أنه بعد فعل منه أن لا بد من أن يوجب من يكون فيه من أهل العبادة والمدار هنا
حيث ما يمكن فيه من الفعل ثم مدرك من استبراه بين من يوجب ومن استقرار العمل في ذمته
أحدهما الشيخ عمدة من كلامه التي حيث قال استمرار السلامة أحف ما يمكنه أي من فعل نفسه
وفي آخر الوقت بالمدع من يوجب أحف ما تدبر منه أحد من يديه بفعل نفسه ولا يجوز
اعتدال وقوله ولا يمكن بدون ذلك أي والأحد يمكن عمله فسر روال المدع وقد يوجب
في ذكر بالنسبة لنحو المحدثين فإنه لا يمكنه الاحتياط في العذر من حوجه (قوله وفيه نظر) يقل
سم عن الشارح لجرم غشفي السيرة ثم رأت قوله الذي وحصل مع (قوله قدر الطهارة) أي
في وقت فلا يبقى ما يمد من السرة والسلامة ما مع العذر والقهر لأنه غير من أن يكون
في وقت وعنده (قوله وشرع في أخرى) قد يخالف هذا ما تقدم الشرح في وقت المغرب
من أنه يعتبر صحة الجمع وقوع الصلوات في وقت الأولى لكن ما هنا موافق لما في صلاة المسافر كما
مر فلا عن شيخ الإسلام إلى آخر ما مر فانه جمع (قوله ومثلهما هذه) هي ما أفهمه المتن (قوله
أولى من تلك) أي ما صرح به

(قوله والفرق بين اعتبار
من الطهارة الخ) لم
يتعرض للفرق بين الطهر
والحرة (قوله تختص
بالصلاة) فيه وفيه (قوله
لتقدم إيجابها) يعني أن
وحيثما سبق على الصلاة
لأن الصلاة تلذاتها وإن لم
يرد الصلاة وفرق بين تقدم
إيجابها وإيجاب تقدمها
فاندمع ما توهمه بعضهم
هذا فافهم (قوله زال العذر
وعاد) أي في وقت
معرفة ما يأتي في كلام
الأسوي

قدر تكبره ومضى بعد المغرب ما سعى العصر معها وحتى دون الظهر ولو أدرك ركعة آخر
العصر مثلاً وحلا من أنواع ما سعى ومبهرها بعد ما سعى بعد أن أدرك من وقت المغرب
ما سعى فيعين صرفة إلى المغرب وما فصل لا يكتفى للعصر فلا يكدر العوى في فتوييه
وظاهره أنه لا فرق بين أن يشرع في العصر أولاً وهو لم يعد وإن قل من العباد إلى ما ذكره
ظاهر إذا لم يشرع في العصر قبل المغرب ولا يفتحن صرفة لما لعدم تمكنه من المغرب لا شتعاله
بالعصر التي يشرع فيها وجوباً قبل المغرب ويضرب ذلك في عصره أيضاً (ولو سعى فيها)
في الصلاة حسن كما في الحرر ولا يتصور بالاحكام إلا في صورة واحدة وهي ما إذا رزق إلى
ذكره فأمسكه حتى يرجع إلى فانه يحكم ببلوغه وإن لم يدر منه في حرج كافى به والله رحمة الله
على (أي) وجوباً (وأجرأته على الصحيح) لأنه ما مور بها مصرود على فعله وقد شرع فيها
بشرطها فلم يمتد لها وأجرأته وإن تغير حاله إلى السكال في أنشائها كأنه إذا شرع في الظهر يوم
الجمعة ثم عثى قبل إتمام الظهر وقوات الجمعة وودوع أولها بعد لاسمع وقوعها فيها وحج
التطوع وكانو شرع في صوم التطوع ثم يدر تمامه أو في صوم رمضان وهو مريض ثم في
لكن تستحب الإعادة ليؤديها في حال السكال وهذا ما نقله الراعي عن الجمهور وإن لا يجب
بعدمها من يستحب ولا تعرفه لأن انتهاء وقع في حال السكال (أو) سعى (بعدها فلا إعادة)
لازمة له (على الصحيح) وإن كانت جمعة لأنه أدى وظيفة الوقت كما أمر به بمره لأعده كما

(قوله أوفى صوم رمضان
وهو مريض ثم شق) فيه
وقفة إذ أوله ليس بعمل
وإن كان جائز الترك
للمريض كما لا يخفى

إذا صلت الأمة مكشوفة رأساً ثم عثت ، وإن شق لها شيء من ثوبت فيل
أو كثيراً لأن المأثري به نفس فلا يسقط به الفرض كما لو حجب ثم ملع . وأما الأولون من المأثري
بما منع من الخطأ بالفرض لا يسقط له وانعرق بين الصلاة والحج أن الذي ما مور به صلاة
مصرود عليها كأم خلاف الحج وأما فلا أن الحج ما كان وجوبه مرة واحدة في العمر اشترط
وقوعه في حال السكال بخلاف الصلاة وسواء في عدم وجوب الإعادة على الأول أو كان بوى القرصية
أم لا بناء على ما سياتى أن لأرجح عدم وجوبها في حقه نعم لو صلى الحنفى الظهر ثم بان رجلاً

(قوله فأمسكه) أى عائل (قوله وإن لم يدر منه أى حرج) أى كما يحكم به على وعلى وإن
لم يدر منها ومن صورها ما قد اشتهر من يدر حرج منه أى في أثناء الصلاة يصيب لأنه بناء على
مردود من الصواب وجوب استئذنه لأنه عيب النحر في دوامها عن المنطق وله الألفهسى اه سم
على منهج (قوله وأجرأته) أى وإن كان متيمماً كما اختاره طبر ومرو وإن لم يكن بوى امر بصة
بناء على عدم اشتراط بنتها في حقه كما سأتى مر وهو معنى اه سم على منهج ثم ريت ما سياتى
في قوله وسواء في عدم وجوب الإعادة الخ (قوله وقوع باقياً واحداً) قصة ذلك أن يثاب على
ما قبل البلوغ ثواب الفل وعلى ما بعده ثواب الفرض (قوله ثم فذر تمامه) أى فإن أوله يقع
بعلا وسفيه واحداً وعليه ثواب على ما قبل ثواب الفل وعلى ما بعده ثواب الواجب وكبرته
ذلك (قوله لكن تستحب الإعادة) صاهره أنه يحرم قطعها وسقطها لكونه أحرم بها مستحبة
للشر ود لأنه جعل سبحانه القطع مثلاً صحيح وعليه فيعرق بين هذا وما مر فيها لو وجد التيمم
الماء في صلاة تسقط بالتيمم حيث قيل إن قطعها ليتوصاً فصل بأنه ثم قيل بحرمه تمامها فكان
القطع أصل حرمها من خلافه أى من خلاف من أوجب القطع ولا كذلك ها صاهره أيضاً ولو
مفرداً (قوله وهذا) أى وجوب الإتمام .

وأمكنه الجمعة رتبته (ولو حصلت) أو نصب (أو حن) أو أجمعي عليه (أول الوقت)
 واستغرق الساعات فيه (وحيث نكح) الصلاة الثانية إلى تجمع معها (إن ترك قدر العرص)
 من عرصه نه ذلك قبل عروضة ، فالأول في كلامه سوى دليل ما علقه به فلا اعتراض عليه ،
 ولعل أحسن ما يمكن لأنه أدرك من الوقت ما يمكن فيه فعل العرص فلا يسقط عن قطره بعده
 كما هو هلك النصب بعد تحول وأمكن الأداء فإن ركاه لاستيف وقت العرص الذي فعلها أيضا
 إن كان يجمع معها ، وأدرك قدره كما مر فحكمه من فعل ذلك ، وإما لم يجمع الصلاة الثانية التي
 جمع معها إذا خلا من الوقت ما يجمع ، لأن وقت الأولى لا يصلح للثانية إلا إذا صلاهما جميعا بخلاف
 العكس ، وفي وقت الأولى في الجمع وبثلاثية تبعا لاختلاف العكس دليل عدم جواز تقديم
 الثانية في جمع التقديم وحوار تقديم الأولى بل وجوبه على وجه في جمع التأخير ، ولا يعتبر قدر
 الصلوة عني لأصح إلا إذا عجزت عنها كالتيقن ودائم الحدث فلا بد منه فإن لم يلبث حينئذ ما يسع
 ذلك فلا روم إلا أن مع العرص الثاني يجب فقط لأن الوقت له أو الأول بأن لم يحركه لفصل
 وأدرك ثلاث ركعات في التهديب يجوز أن نكح المغرب وكان القاضي يتوقف فيه لسقوط التابع
 بسوء مسبوقة ، والأوجه كقوله النسخ عدم وجوبه (وإذا) أي وإن لم يترك قدر العرص
 كالمس (ولا) ثم عساه كما هو في النصب قبل لم يكن ومعه أنه لا يمكن صرمان الصلاة لاستحالة
 ولا الكفر الأصلي .

(قوله ما سعى ذلك) أي

ما قدر ما تجمع معها أيضا .

(قوله وأمكنه الجمعة رتبته) لتبين كونه من أهلها من وقت عقدها ، وحيث ، ومفهوم قول
 الشارح وأمكنه الجمعة أنه لا يرمه بإعادة الظهر بل لم يمكنه ، وهو مشكل فإن مقتضى بيان
 كونه من أهلها وفي الصبح بطلان صهره مطلقا ، وذلك يقتضي وجوب الإعادة أي للظهر
 سواء أمكنه الجمعة أم لا ، وبعد خروج الوقت ، ولا يختص ذلك الجمعة إلى الصبح في يومها بل
 جميع ما فعله من صلاة الظهر قبل فوب الجمعة انقياس وجوب ، عادته على مقتضى هذا التمسك ،
 وقد يجب بأن إلى وقت ما هي الأولى وما بعد الأولى من صلوات الظهر كل صلاة واحدة
 تتبع قضاء عما فعلها قياسا على مسألة البارز في الصبح ، وبأنى هو ما نقل عن من يسه
 الأد ، والإطلاق (قوله ونكح) أي خرج منها بدم بعد الوضوء ، وحيث في قوله ، فليل
 للصاع أو للصاع ، وتقدم ما في ضطره في باب الحيض فراجع (قوله فالأول) أي لفظ الأول ،
 وقوله في كلامه . أي النصف ، وقوله سوى . أي إذا المراد به مفاصل الآخر دون حقيقة الأول لأن
 حقيقة الأول لا يمكن أن يدرك معها فرضا ولا ركعة (قوله واعتبر تحت ما يمكن) أي من فعل
 نفسه فيما يظهر له وغارده المحلى أحسن ما يمكنه ، وهي صريحة فيما قلده (قوله وأدرك
 قدره) لا يصلح . لا حاجة إلى إدراك قدر العرص الثاني من وقت العصر لأنه وجب بإدراكه
 في وقت نفسه ، إذ الفرض أن الساعات إنما طرأ في وقت الثانية فيبرم الخوفا في وقت الأولى .
 لأنه يقول لا يبرم ذلك لحوار أن يكون الساعات فثبت به في وقت الأولى كما لو أتم الكافر أو سعى
 الصبي بعد دخول وقت العصر مثلا ثم حن أو حصلت فيه

فصل في بيان الأذان والاقامة

(أذان) والأذان والتأذين منجمة لغة لإعلام هل لله تعالى - وأذان من الله ورسوله - وشرع قول مخصوص بعد به وقت الصلاة لمخروصة - ولأصل فيها قيل لاجتماع قوله تعالى - إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة - وقوله وإيا ناديه إلى الصلاة وما صبح من قوله صلى الله عليه وسلم «إذا أقيمت الصلاة فمؤذن لكم تحدثكم» وفي أني داود بن أسد صحيح عن عبد الله بن زيد بن عبد ربه قال «لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالمقوس يعمل لصبر به الناس لجمع الصلاة طاف في مكة ثم رحل نحو مكة فاقوا في مكة فقامت بأمر الله أنسمع المقوس

فمن

(قوله يعلم به وقت الصلاة)

قال حج أصالة انتهى وظاهر

أن مراده بذلك إدخال

أذان للمعوم وعونه بما يأتي

أي وهو أذان حقيقة وليس

القبض شقيد يعلم به وقت

الصلاة إخراجاً وإعقاد

به لأنه الأصل والشهاب

مهم فهم أن مراده به

إخراج ما ذكر فكتب

عليه ما نصه قوله أصالة

إقراراً عن الأذان الذي

يسن لعبر الصلاة واستدل

بأن ذلك كلامه في شرح

الارشاد بلفظ الاحتراز

فمن

فصل في بيان الأذان والاقامة

(قوله في بيان الأذان) قال الخطيب وشرع الأذان في السنة الأولى من الهجرة هـ . أقول هل يكبر جاحده لأنه معلوم من الدين بالضرورة أنه لا فقه نصر والأقرب الأول للعبارة المذكورة (قوله الأذان والاقامة) أي وما بينهما كاحده المؤذن وانضم والصلوات على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الأذان (قوله الأذان والأذان) أي مصدر وقوله والتأذين مصدر (قوله وأذان) أي إعلام (قوله وشرع الخ) أعلم أن المقام في كل حقيقة عرفية أن تكون أحص من المعنوية خصوصاً مطلقاً أن يكون المعنى فرداً من أفراد المعنوية وماها من غير اعتبار لأن القول أي اللفظ مخصوص ليس فرداً من أفراد المعنوية وهو الإعلام بالمعنى لصدرى بل هو من استعمال الشيء في سببه فيكون المعنى العرفي بالسبب للقوى محمداً مرسلات بعضهم عرف بالمعنى الاصطلاحي بقوله لإعلام بدخول وقت الصلاة فيكون من لسان فتنس وعادة حج وشرعاً ذكر مخصوص شرع أصالة للإعلام بالصلاة المكتوبة اهـ وأشار بقوله أصالة إلى إخراج ما شرع به لأذان لعبر الصلاة كالأذان للمعوم الخ كذا عليه سمع عن شرح لإرشاد الحج وعقده بقوله ويثبت به أنه لا حاجة لهذا الإخبار لأن الأذان بعبر الصلاة ذات حقيقة وأن هذا القيد لا يخرج له صدق التعريف عليه اهـ ولعل هذا حكمة يستلزم الترخيص لهذا القيد (قوله قول مخصوص) أي الاتيان بقول الخ اهـ سمع على حج (قوله وقت الصلاة) أي وقت دخول (قوله إذا أقيمت الصلاة) أي دخل وقتها (قوله قال لما أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالمقوس الخ) عبارته حج بيته تشاوروا وهي بقية عدم أمره عليه السلام والسلام ووافقه ما في سيرة الشافعي حيث قال. نعم صلى الله عليه وسلم كيف جمع الناس للصلاة فاستند الناس فيقبل نصب راية يوم يعبره ذلك فذكر له القمع وهو الموق فقام هو من أمر اليهود فذكر له المقوس فقام هو من أمر النصارى فقالوا لورعنا ما هذا فقال ذلك للمحوس فقال عمر أو لا تعشرون رجلاً ينادي بالصلاة فقال صلى الله عليه وسلم يا بلال قم فاد بالصلاة. قال النووي هذا البناء دعاء إلى الصلاة عبر لأذان كان شرع قبل الأذان قال الخطيب من حجر وكان الذي نادى به بلال الصلاة جامعة اهـ وهو كما ترى مشتمل على النهي عن المقوس والأمر بالذكر ثم رأيت في سيرة يجب الحلي بعد نحو ما ذكر ما نصه

فقال وما يصنع به؟ فقلت يدعو به إلى الصلاة قال أولا ذلك على ما هو خير من ذلك فقلت بنى قال
يقول الله أكبر لله أكبر إلى آخر الأذان ثم استأخر عن غير بعيد ثم قال ويقول إذا قلت إلى الصلاة
الله أكبر لله أكبر إلى آخر الإقامة فهاهنا صحت أنت التي صلى الله عليه وسلم فأجبرته بما
رأيت فقلت إنها رؤيا

وقيل هم رسول الله صلى الله عليه وسلم هو وأصحابه بالنفاق من أي اتفقوا عليه فنحت لبصر به
لسامعون هـ وبعد الكلام منهم يفهم أنه من خصوصيات هذه الأمة فليراجع ثم رأيت بهما شئ
سعة صحة والأذان هـ لادمه من خصائص هذه الأمة كما قاله السيوطي في الخصائص اهـ ثم
رأيت شئ بعد الخبي صـ ج حديث في سيرته هذا وقال ابن حجر في شرح العباب مانعه وإنما ثبت
حكم الأذان هـ وما عند الله مع شـ رؤيا غير الأنبياء لا يدين عليها حكم شرعي لاحتمال مقاربة الوحي
لحديثه وتأييده رواية عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمر البجلي أحد كبار
الصحابة «أن عمر بن الخطاب رأى الأذان جاء ليحضر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي» قد ورد بذلك
ثم راعه بالأذان بل قال له النبي صلى الله عليه وسلم سمعت بذلك الوحي وهذا أصح مما حكى
له داود أن خبر بل أنى به قبل هذه الرؤيا ثم أتم اهـ وأخذ ذلك من كلام الحافظ في فتح
الباري حيث قال وقد استشكلت حكم الأذان هـ رؤيا عند الله من ربه لأن رؤيا غير الأنبياء
لا يدين عليها حكم شرعي وأحب ما خلت مسرته الله حتى بذلك أولاه صلى الله عليه وسلم أمر عقابها
ينصرف إلى ذلك أي من الله أولا ولا سيما رأيي خطيب بعد دخول «سواس فيه وهذا سوس
على القول بمجاوز اجتهاده صلى الله عليه وسلم في الأحكام وهو المنصور في الأصول ويؤيد الأول
مرواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل من طريق عبيد بن عمر البجلي أحد كبار الصحابة
«أن عمر بن الخطاب رأى الأذان جاء ليحضر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي فورد بذلك ثم راعه
بالأذان بل قال له النبي صلى الله عليه وسلم سمعت بذلك الوحي» وهذا أصح مما حكى الداودي
عن ابن اسحق أن خبر بل أنى النبي بالأذان قبل أن يخبره عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب أيام اهـ
وفيه أيضا أنه ورد أحداث يدل على أن الأذان شرع بمكة قبل الهجرة منها للطبراني «أنه لما
أمرى بالنبي صلى الله عليه وسلم الوحي الله إياه لأذان فمرل به صلته بلالا» وللدارقطني في الأفراد
من حديث أنس «أن خبر بل أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالأذان حين فرغت الصلاة» وإسناده
صحيح أيضا والمرار وغيره من حديث علي قال «ما رآه الله أن يعلم رسوله الأذان أثناء خبر بل
بداية بل الدارقطني فكما فقال لله أكبر الله أكبر وفي آخره ثم أخذ للكتاب يسنده فأقام أهل
السماء» وفي إسناده مرواه أيضا ويمكن على تقدير الصحة أن يحمل على تعدد الأسراء فيكون ذلك
وقع بالمدة والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحداث اهـ ما حصر وذكر الشئ منه مع زيادة
وليراجع كل منهما هـ أصول هـ وسقدم صحة محي الوحي قبله ثماسة أيام يمكن حميد على أنه
وحي إياه بن عمر الناس نوقت الصلاة من غير بيان يعرف به ثم سب هذا الاحتمال وقعت مشورة
فيما يعرف به ثم بعد المشورة جاء الوحي بخصوص كتاب الأذان بينة الرؤيا هـ فما أخبر بالرؤيا قال
سئل الوحي هذه الكلمات ويرد سئل في هذه السلسلة هذه الكلمات وعلى تقدير صحة حديث
أن خبر بل حين أراد أن يعلم الأذان أثناء ما لم يكن في إمكانه أن يعلمه ليدق به في ذلك الموضع
ولأنهم منه مشروعه لأهل الأرض (قوله فهاهنا صحت) في رواية أنه جاءه ليلا وعكس الجمع

حق إن شاء الله قم مع لبال فألقى عليه ما رأيت فإنه أنقذ منك صوتاً سمعت مع رجل شغلني عنه
عنه فيؤذن به فسمع ذلك عمر بن الخطاب وهو في بيته خرج يجرده وتون والذي عن
ما سمع يارسون الله قد رأيت مثل ما رأي في حال صلى الله عليه وسلم فله الحمد ولا رد على ذلك
الأحكام لا تلتزم الرؤيا ذات قول من مسند الأذان الرؤيا وبها وفيما روى الوحي والحكم نت
به لاها فقد روى البراء «أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأذان ليلة الإسراء وأسمعه من صوته
فوق سبع سموات ثم قسمه جبريل فأم أهل السماء وفيهم آدم وروح عليه أفضل الصلاة والسلام
فأكل له الشرف على أهل السموات والأرض» وخرج يقول عمنه وقت الصلاة ليس لغيرها
وله أنواع يأتي بعضها في العقبة ومنها أنه من الهموم أن تأمر من يؤذن في آية فله من أهم
كما روى ليلالي عن علي بن ربيعة وروى أحمد «من سمعته من أسب وسهمة فله يؤذن في
أذنه» وبسن أن هذا قول العبد أن عذب من لأن ذلك يدفع شره من الشيطان
بدا سمعه أذنه

بسم الله الذي على الوقت الذي جاء فيه ليلاً صباحاً لقره منه (قوله فيؤذن به) ذكر بعضهم
في مسألة اختصاصه بالأذان دون غيره كونه من جملة جميع من الاستماع ثم جمع وجعل تون
أحد أحد حوري بولاه الأذان يستعمل على التوحيد في آية وسبانه اه حوشى لموهب
شبحاً مشهور (قوله لتدريث مثل ما رأي) في آية ما أخرجه من أي ما يؤيد استدعاء الخ
ولا قال من أي عرف ذلك (قوله فقل صلى الله عليه وسلم فله الحمد) في رواية سبقت به الوحي
وله يدفع السؤال الشارح إليه بقوله ولا يرد الخ (قوله أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى الأذان الخ)
ليس هذا بياناً للوحي بل إشارة إلى أنه عذب به ليلة الإسراء وعنه وفيه إيتاء خبره عقب الإسراء
لأن الوحي به يمكن حصوله وقت الرؤيا (قوله وخرج يقولاً يعلم به الخ) قال
سم على جميع الأحكام التي لا خبر لأن من سار الصلاة من حشته وأن هذا اليد لا يخرج
يعلى التعريف معه عليه اه والتعريف هو قوله من محض (قوله في آية) انظر أي من
مهما (قوله فله من أهم) أي فله من عذب وقت سبانه وكما يدل من بعدد (قوله
إذا تولى العبدان) رداً من حجر ومصرع ومصرع ومصرع من حشته وأن هذا اليد لا يخرج
وعند الرمال الميت التي في أول حجرة تبتدئ سكن ربه في شرح القصة به وقوله سوى
أن مولود قال شبحاً مشهوراً - هل ولد كافر أم لا ولا يفكر ولا بعد في أول أحد منهم
أن كل مولود ولد على الفطرة اه أقول - وقد قال الله عز وجل «فمن آمن به فليؤمن به» على أولاد
المسلمين ومعنى ولادتهم على الفطرة أن فطرتهم على الفطرة ووجه التبع ومن ثم يفتلوا
في الدنيا شيئاً من أحكام حتى يداينوا لا بد مني عندهم ولا يفتلوا في الدنيا من المسلمين (قوله فان
الشيطان إذا سمعه أذنه)

قائمة - قال لمسوى في شرحه التعريف على جميع أصناف عذب قوله صلى الله عليه وسلم
«إن الشيطان إذا سمع النداء بالصلاة حال له صراخ حتى لا يسمع صوته» الخ ما سمع من الحصى
أو روعة إما يكون أي يذره من أثار شرعى بجميع الشروع وقع محله أريده الاعلام
بالصلاة فلا أثر خرد صورته اه أقول - ويمكن حمل ما جاء في آية على ما فهم من الحديث من
أنه من روى صراخ حتى لا يسمع صوته وهو لا في أنه إذا سمع الأذان على عسر بيت لمسته يده
فيكنى شره وإيت لم يكن يذره تلك الصفة

قوله فسمع ذلك عمر بن
الخطاب الخ (التبدر من
الرواية أولاً أن الإشارة
راححة إلى الأذان خلاف
التبدر منها آخر في قوله
خرج يجرده اه الخ فان
الظاهر منه أن الإشارة
راححة لأمر الرؤيا ويؤيد
هذا ما في رواية فسم
بذلك بزيادة الباء في اسم
الإشارة ويؤيد الأول
بسم ما ذكر على عذب
الأذان وقوله وهو في بيته
فسحر (قوله وإما وافقها
زول الوحي) فالحكم
نبت به لاها لكن لك
أن نقول لو كان الحكم
نبت بما ذكر لعل به
صلى الله عليه وسلم
صبيحة الإسراء فليعلم
أن جبريل أخبره عند
الرؤيا المذكورة أن ما سمعه
في ليلة الإسراء شروع
بالصلاة وعليه فالوحي
في الحقيقة إنما هو إخبار
جبريل المذكور فراجع
(قوله وخرج يقولاً يعلم
به وقت الصلاة ما يس
لغيرها) قصته أنه لا يسمى
ثاناً لكن الذي يأتي
عنه محاذاه

وسائر السوئل فلا يؤذن لها ولا يقيم لعدم ورودها فيها من كبرهون لغير المكروه كما صرح به في
الأنوار وغيره بشرعان دون يسنان إشارة إلى أن ذلك جار على القولين (وقال في العبد ونحوه)
من كسوف واستشفاء ورويح وكل من شرعت له جماعة وكذا وتر من جماعة وتر حتى يعينه
عن التراويح كما هو صريح خلاف ما يدعى فعل منها فإن النداء لها نداء له كذا قيل والأقرب أنه
قوله في كل ركعتين من التراويح والموبر مطبأ لأنها بدل عن الإقامة لو كانت مطلوبة هنا (الصلاة
جامعة) نصب الأول بالأعراف وبأشياء الخسنة ومعها على الاستدعاء والخبر ورفع أحدهما

أهل الله قوتها، عليه سكر الحروف في غير جماعته عليه شرب الصفح في ذكر كروه (قوله وسائر
الحوادث) شين لعدده فلا يؤذن به وإن لم يؤذن بالأولى لأنها من وحسن وهو الصاهر أن يتل
حيث لم يؤذن للأولى سن الأذان لها قيل إن فرضه الثانية وفي كلام سم على حجج البرد في
ذلك فيراجع وقياس ما تقدم من أنه لو ادعى في محل بعد أن صلى المغرب فوجد وقتهم بدخل
من وجوب الإعداد للعرض فيه إعادة الأذان في وانس إلى محل المد كرو ووجد الوقت لم يدخل
(قوله من كبرهون غير مكتوبه) هذا يشكل على ما في شرح من حرمة الأذان قبل الوقت
بشيء معلل له بأنه معتمد على عدة فاسد إذ أن ما من مطبأ يتحول على ما يراه أو يترى منه
وبين ما يأتي بأن هذا أدنى تأخره في وقتها وهو مشروع في حقه خلاف ذلك ولعل هذا الترق
قرب من ذكره حجج جواب عن إيراد ما ذكر على أدنى تأخره من حيث رفعه صوتها
وقصدت به الأذان من أن الأذان قبل الوقت فيه مسدده سرعة من يخلاف هذا يدل على
اقتضاء الدليل فيه عدم ندبه لا غير (قوله جار على السوئل) وهي السنية والدراسة ثم رد ما توهم
الخلاف المذكور لكنه على ما يفيد اصطلاح المصنف وجهاً دون (قوله ويسر في المبدأ)
ويبنى ندبه عند دخول الوقت وعند الصلاة ليكون نائباً عن الأذان والإقامة اه حجج والمصنف
أنه لا يقال إلا مرة واحدة بدلا عن الإقامة كما يدل عليه كلامه ذكر كراهة لمؤوي رملي اه ريدى
هذا وقد يقال في جعلهم إياه بدلا عن الإقامة بشرطه وكان بدلا عنها لشرع لا شرع من الصاهر
أنه ذكر شرع لهذه الصلاة استنهاضا للحاضر من وليس بدلا عن شيء (قوله ونحوه) هو يس
إجابة ذلك لا يبعد منها بالأحوال ولا قوة إلا بالله ويسمى كراهة ريت بحوالج سم على حجج
وقوله كراهة ذلك أي قوله الصلاة جامعة لا كراهة قوله لأحوال ولا قوة إلا بالله بل يبنى من عدم
كراهة إجابة نحو الحاضر بذلك ونحوه ويسمى أن نوحه استحباب إجابة ذلك بالأحوال ولا قوة
إلا بالله بالقياس على إجابة المقيم بذلك عند قوله حتى على الصلاة حتى على المصالح فجمع أن
كلا يستهين الحاضر من التقسيم إليها ، وأما أخذها من إجابة المؤذن بذلك إذا قل : الأصل في
رحالكم ، فعليه أن ذلك إما قبل نواصيص صور جماعة عليهم (قوله وكل على شرعت له الجماعة)
أي وإن شرع له ، وعليه فالمراد بالمتدبرة التي لا تسق فيها الجماعة صلاة سم من فيها الجماعة
بدون التندر ونذر فعلها كسنة الطهر (قوله بخلاف ما يراهها عتسها) قال سم على حجج
وقد يقال هذا ظاهر إن كان قوله الصلاة جامعة بمره الأذن ، من كان بمره الإقامة فقد
يتجه أنه لا فرق بين تراخي فعله وعدمه وقياس كونه بمره الإقامة الإتيان به لكل ركعتين
من التراويح أي كما تقسم اه وهو مضمون قوله والأقرب أنه يتوله في كل ركعتين من
التراويح الخ .

على أنه مستند حذف حرمه نوعه وتب الآخر على الإعراء في الأول والخاتمة في الثاني لورود ذلك في الصحيحين في كسوف الشمس ونفس به الذي وكالصلاة جامعة ههنا إلى الصلاة أو الصلاة رحمكم الله أوحى على الصلاة كما في العبد خلاف بعضهم وخرج بقوله في العبد ونحوه الدلالة التي لا تنس الجماعة فيها والتي تنس فيها إذا صليت فردى والمسورة وصلاة الجاهل لأن المشيعين لم يحضروا ولا حاجة لإعلامهم (واحد من) أي الأذان (المفرد) بالصلاة في محرم أو غيره ومن سمع أذان غيره كما في التحسين والنسج وحرم به ابن لقري في روضه وهو اعتمد ومضى شرح مسلم من أنه إن سمع أذان الجماعة لا يشرع وقوله لأدري يحمل على ما إذا أراد الصلاة معهم ، في كلام ابن الرقصة ما يفسر به ذلك ، ويكنى في أذان المفرد بإجماع نفسه بخلاف أذان الجماعة كما نرى والعدم لا يثبت له لأن مقتضود من الأذان لإعلام وهو مشتق في المفرد . قال رافعي بعد ذكر التولين في حديث كالأجر واحتملوا افتضروا على أنه يؤذن ومن يتعرضوا للخلاف وتفسحوا في روضة برحمتهم وكفى بها من ذكر الحديث كالخروج (ورفع) المفرد (صوته) به بالأذان فوق ما يسمع نفسه . ومن يؤذن جماعة فوق ما يسمع واحد منهم ، وسع كل منهما في الجهر منه بجهد من له في البخاري عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة « أن سمع الحديث قبله في أراك حب الغم وسادته فادا كنت في عملك أو أدبك فادب الله فرفع صوتك بالدعاء فإنه لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا إنس ولا شيء إلا شهد له يوم القيامة » سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم أي سمعت جميع ما قلته ذلك فحفظت به أي من التي صلى الله عليه وسلم كما فهمه الإمام والمحدث والمؤرخ ووردوه باللفظ الدال على ذلك أي ، وردوه بلفظ يحدث من سمعه فاستأذن إلى صلى الله عليه وسلم قال لأني سمعته إلى آخره لم يصر به الاستدلال على أن المفرد ورفع صوته (إلا مسجدا) أي ونحوه من مدرسة ورباط من أمكنة الجماعة

(قوله مستند حذف حرمه) لا يثبت في جامعة (قوله يحمل على ما إذا أراد الصلاة معهم) المراد وصلى معهم ويؤخذ من مفهومه أن جماعة التي لم رد الصلاة مع جماعة الأذان كالمفرد (قوله من مكة جماعة) لا موقع هذا الباب المتقدم

(قوله على أنه مستند حذف حرمه) فيه عسر ، يمكن فهمه هنا أي سا جماعة أي كأن له عبادة جماعة أي وفي الصلاة بدليل السابق أو مع جماعة ومنه شيء . ههنا سمع على حج (قوله وكالصلاة جامعة ههنا) أي في أذان أصل السنة وإلا فالأذان نفس لوروده عن الشارع (قوله أو الصلاة رحمكم الله) أي والصلاة فقط على ما عيده كلام شيخنا ، أو الصلاة الصلاة على ما في حج قال والأول فصل (قوله إلى ذنبا جماعة فيها) أي وإن صلت جماعة (قوله ولا حاجة لإعلامهم) يؤخذ منه أن المشيعين لو كثروا ولم يسمعوا وقت تقدم الإمام للصلاة سن ذلك لهم ولا مد فيه (قوله يحمل على ما إذا أراد الصلاة معهم) أي وصلى معهم أي لكن لم يتفق^(١) ذلك له قال لم يبق صلاته معهم أذن وظاهر ذلك أنه لا فرق بين رك الصلاة معهم لم يرك أم لا وأنه لا فرق في ذلك بين كونه صلى في سنة أو المسجد لكن قد بعضهم كلامه لأدري عما إذا صلى معهم كالتقدم وعليه فيسبب المفرد مطلق سمع أذان غيره أولا أراد الصلاة معهم أولا (قوله وينبغي كل منهما في الجهر ما لم يجهد نفسه) أي فيحصل له أصل السنة بمجرد الرفع فوق ما يسمع نفسه أو أحدا من المسلمين وكالاستدلال بالرفع طاقته بلا مشقة ومع ذلك يوم يسمع من البلد لأحباب يستأ الطلب عن غيرهم كما من (قوله مدى) أي عتبة صوت المؤذن فلهذا منفتح لم يكسب به وهو عتبة النبي (قوله ولا إنس) ظاهره ويوكان كافر أو لا مانع منه (قوله) لا شهد به يوم القيامة أي وشهادتهم سبب لقرنه من الله لأنه يقلل شهادتهم به انقيام شعائر الدين فيحرم به على ذلك وهذا الثواب العظيم يستحصل للمؤذن احتسابا له أو مدعيه وإن كان غيره يحصل له أصل الثواب

(١) (قوله أي لكن لم يتفق الخ) لا معنى له اه من هاشم .

(وقعت فيه جماعة) فلا رفع صوته به وقول أروضة كأنه يصلي وانصرفوا من أن لا يرفع صوته يوم يصرفوا
فالحكم كذلك لأنه إن كان الركن بين الأذانين نوح السمعون دخول وقت صلاة أخرى ولا يهرمون
وقوع صلاتهم قبل وقت لاسي في يوم العلم (ويقيم بقائته) أروضة من يريد فعلها لأجلها
الصلاة وهو موجود (ولا يؤذن) لها (في الحديث) روى وقتها «وقد فاته عليه الصلاة والسلام صلاته
يوم الخندق فقصد ولم يؤذن بها» روى الشافعي وأحمد في مسندهما ما ساد صحيحه قاله في المجموع
وحارهم تأخير الصلاة لاشتغالهم باستئذان ولم يكن ريت صلاة الخوف والغدوم يؤذن لها أي حيث
تقع جماعة يجتمع القديم السابق المؤداه فإذ يؤذن المنرد لها فإساسة أولى كما قاله رافعي
وعنى ما تقدم عنه من قصر الجمهور في المؤداه عني أنه يؤذن بحري التمسك بها على إطلاقه كما
قاده الشارح (قلت) القديم شهر والله أعلم) وهو أنه يؤذن بها وإن سئل جماعة لحدث
مسلم «أنه صلى الله عليه وسلم نام وهو وأصحابه من الصبح حتى طلعت الشمس فداروا حتى ربهت
ثم برن فتوضأ ثم أذن ثلاثاً بالصلاة وصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين ثم صلى صلاة
العباد وصبح كما كان يصبح كل يوم» والأذن حتى يفرقة على التقديم لأصح وعنى الحديث للوقت
(من كان نويت لم يؤذن) من أردتها في وقت واحد (لغير الأولى) لا خلاف كما في
المحرر والروضة. أما الأولى ففيها خلاف المتقدم، وبو كات الأولى فاته وقدمها على الحاضرة أو
كانت عبر فرصة الوقت وقد قدمها في جمع الناحر دون للأولى فقط كما رجحه المصنف لأنه
الثابت من فعله صلى الله عليه وسلم. أما إذا لم يوال فيؤذن الثانية. وبو صلى فاته قيل الروال

(قوله وقعت فيه جماعة) راد حج أوصوه فيه فردى ومثله في شرح روض وعنه أيضاً أنه أذن
لثلاث الصلاة وعنه فوصوا ملاذان اسحب لأذان والرفع مع أن عليه لمع موجوده انتهى مع
(قوله فالحكم كذلك) أي أنه لا يرفع (قوله وقد فاته عليه الصلاة والسلام صلاته) قال اعني
وهي الظهر والعصر والمغرب انتهى وقد يعارض هذا ما مر من شارح بعد قول المصنف ويسر
تقديمه أي القات على حاضرة التي لا تعرف موتها من قوله «سند لا على ذلك الحديث الخندق
«أنه صلى الله عليه وسلم صلى يومه العصر بعد ما عرفت الشمس ثم صلى بعدها المغرب» انتهى فاته
صريح في أن المغرب لم تقم ويمكن أنه بعد الغروب في ثامه فلا يعارض (قوله أنه صلى الله عليه
وسلم نام) مستشكل هذا الحديث «نحن معاشر الأنبياء سام أعيننا ولا سمعنا» وأجاب عنه
السبكي بأن الأنبياء نوميين فكان هذا النوم من النوم الثاني وهو خلاف يوم العبي. وأجاب
غيره بخواب حسن وهو أن دخول الوقت من وسائط الأعين والأعين كانت بأتمه وهذا لاسي
استيقاظ القلوب انتهى، وقد يتوهم في هذا أن بنطة القلب يدرك بها الشمس كما يقع ذلك لبعض
أئمة فكيف هو صلى الله عليه وسلم، وقد جاب أيضاً أنه فعل ذلك للتشريع لأن من نام عبادة
لا يخاطب بأداء الصلاة حال يومه وهو صلى الله عليه وسلم مشترك لأمه إلا فيما احتضن به ولم يرد
احتضانه بالخطاب حال يوم عبيه دون فيه فتأمل (قوله ثم أذن ثلاثاً) أي بأمره صلى الله
عليه وسلم (قوله ثم صلى صلاة العدة) أي الصبح (قوله كما كان يصبح كل يوم) أي من تقديم
سنة الصبح والاشتغال بالنسيح مثلاً بعد الفرض إذ كان (قوله فإن كان نويت لم يؤذن) أي
لم يشرع لها الأذن وهو ترفع على التقديم الراجح وعلى مقابله (قوله في وقت واحد) أي بأن
كان والاه (قوله أما يدالم يوال) محبراً بالوالة المشار إليها فتونه في وسواحد كما مر وهو بصري مولاة
رواتب الفرض أم لا فيه نظر ويؤخذ من قول حج بعد قول المصنف الآتي وشرحه الوقت الخ
ما به وبه تعلم أن الكلام لحاجة لا يؤثر في قول الفصل وأن القول إما يحصل بالسكوت أو الكلام غير

أذن لها ، ثم إذا دخل وقت الصبح عقب سلامه من الثالثة أذن للصبر أيضا وكذا لو أحر مؤذنة
لآخر وقتها وأذن لها ثم عقب سلامه دخول وقت مؤذنة أخرى فيؤذن لها كما قاله المصنف ،
ويؤخذ من قولهم أنه لو وثق بين صلاتين لم يؤذن بعد الأولى ما لم يدخل وقت الثانية أنه يوصى
بحصره وأذن لها وتذكر فائته ومعلها عقبها ، يؤذن بمائة لأن يدكرها بين نوبت حقيق لها ،
وهو ظاهر ، وحيث لم يؤذن بمائة في بعض أقالم لكل «لأنه صلى الله عليه وسلم جمع بين المغرب
والعشاء بمردفة نادان ويومين» . واد الشيخان من رواية حار ورواها من رواه ابن عمر أنه صلاها
بأقامين ، وأحوا عنه أنه إن حبس الإقامة وقد حذا حار الأذان فوجب تقديمه زيادة عامة
وأن حار استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم وأتبعها فهو قوي بالاعتماد (وسد جماعة
النساء بإقامة) بأن فعلها إحداهن ، فوصفت وحدها أقامت لنفسها أيضا ، ولو أقامت رجل أو
حتى لم يصح (لا أذان على المشهور) فهما لأن الأذان حثي من رفع المرأة صوتها به القصة
والإقامة لاستصحاب الحصرين ، وليس فيها رفع كالأذان ، والثاني سدس بأن تأتي بهما واحدة
مبين سكن لأرفع صوتها فوق ما سمع صوتها ، والثالث لا يبدل الأذان لما مر والإقامة سبع
له ولو أذنت المرأة للرجال أو الخلق لم يصح أذانها وإنما

(قوله لأنه صلى الله عليه
وسلم جمع بين المغرب
والعشاء بمردفة) هذا
إنما ساقه في شرح
الروض دليلا على سن
الأذان في أولى المجموعتين
وهو ظاهر ، وأما ما صعبه
الشارح فيرم عليه ضياع
(قوله وأجابوا الخ) فيه
أن المسمى هنا سن
الإقامة لكل وكل من
الروايتين متكفل به فلا
حاجة للحجوب (قوله
فيهما) أي ما سطر للمجموع
بتدليل حكاية المقلين
الآيين

المندوب لا حاجة انتهى أن الفعل بالروى لا يصح في الموالاة لأنها مندوبه ويؤيده قوله بعد
من الفصل بين الجماعة وحضتها يصح إذا كان تقدر ركعتين تحجب عنك كالفصل بين صلاتي
المجمع ، بخلاف الفصل بين الإقامة والصلاة ، و بخلاف الفصل بين الأذان والاحاد فانه لا يندفسه
من زيادة على ذلك بحيث لا يسب الثاني للأول أصلا . قال وفرق بين الواجب والمندوب (قوله
عقب سلامه من الثالثة) فصد أنه لو دخل وقت حاضرة وهو في ثناء العائنة أو قبل
أن أحرم لكن بعد الأذان لا يؤذن للحاضرة ، وقصة قول الشيخ لم يدخل وقتها قبل شروعه
في الأذان الخ خلافه ، وهو نوحه فيتم ، فتقوله عقب سلامه مثال لا قيد (قوله أذن للظهور
أيضا) لعل وجهه أنه إذا كان الأذان قبل دخول وقت الحاضرة لم يصح كونه من ضمنها (قوله
ويؤخذ من قولهم) وجه أحده أن الوقت حيث يطلع في عمارة الفقهاء انصرف للحقيق (قوله وتذكر
فائته ومعلها عقبها يؤذن) بقى ما لو أذن وأراد أن يصي ثم عرض له ما يقتضي التأخير واستمر
حتى خرج الوقت فهل يؤذن لها تحدا من إيتائهم الأذان للعائنة أولا فيه نظر ، ولأقرب أنه
لا يؤذن لأنه وقع منه أذان لهذه الصلاة وإن شحرت عنه والموالاة بين أذان والصلاة لا تشترط
(قوله استوفى حجة النبي صلى الله عليه وسلم) أي بدعها واستمرافه فحصل جميع ما وقع له فيها
من لأفعال الصلوة (قوله ولو أقامت لرجل أو حتى لم يصح) وقيل حرمة لأذان قبل الوقت
لكونه عبادة فاسدة حرمة إقامتها لمن ذكر ، وحصل خلافه ، وهو لأقرب ما مر عن حج
في أذن المرأة (قوله لا لأذن) أي فلا سدس لمن وإن فقد رجال (قوله لأن لأذان يحثي
من رفع المرأة صوتها به القصة) الأولى التعليل بقوله لأن الأذان من وظائف الرجال وذلك لأن
ما ذكره يقتضي أنه لو لم يكن ثم أحس استحبابه ، وهو خلاف ما اعتمده (قوله ولو أذنت امرأة
لرجال الخ) المتأخر من السابق أن الكلام فيما لو أذنت لرجال المربدين للصلاة ، وهو يفهم أنه
لا يحرم أذانها خلف المسافر ونحوه ولا في لو نعتت العبدان ونحو ذلك مع شرع فيه الأذان
لغير الصلاة ، وهو ظاهر سواء على أن العلة في حرمة أذنها من وظائف الرجال ، وفي بعضها له شبهة
سواء على ما هو الظاهر أن الذي من وظائفهم الأذان للصلاة لا مطلقا . أما على التعليل بحرمة

لحرمة نزعها عنها ، وكذا لو أذن الخنثى للرجل أو النساء ورفع في هذه صوته فوق ما سمعهن أو الخنثى كما هو ظاهر لحرمة نظر الكل إليه وقياساً على ما يأتي في الإمامة وإن يرفع في تنبؤ ، ولا فرق في الرجل بين المحرم وغيره كما تقتضيه كلامهم ، وهو المعتمد خلافاً لما أشار إليه لأسوى وإن قال النسخ إنه انقبس لأن الأذن من شعر الرجل ولا يسمع لهم من غيرهم ، لا سيما وفي دفعه الصوت به تشبه بالرجال ، أما إذا أذن كل من المرأة والخنثى لنفسه أو أدت المرأة للنساء كان جائزاً غير مستحب كما مر ، ولا يشكل حرمة أذنانها بحواز غناها مع استماع الرجل له لأن النساء تكره للرجل استماعه وإن أمن الفتنة ، والأذان يستحب له استماعه فلا حوز به بغيره لأذى يئى أن يؤمر الرجل باستماع ما يخشى منه الفتنة ، وهو مسمع ولأن فيه تشبهاً بالرجال بخلاف النساء فإنه من نهار النساء ولأن النساء ليس بعبادة والأذان عبادة ولم ترد لست من أهله فيجوز عليها تعاطيها كما يحرم عليها تعاطي العبادة الفاسدة ولأنه يستحب النظر إلى المؤمن حاله أدنى منه في استحباب المرأة لأمر السمع باسطار اليها وهذا بخلاف لقصور الشارع ولأن النساء مباحات لا تحجب الدين يؤمن فتتأخر صوتهما ولأذن مشروع غير معين ولا يتحكم بالأذن من الأذن سمعت منه وفارق برفع هذا الرفع بالنسبة لأن الأصوات منها غير مسموعة ، ويؤخذ مما تقدم في الفرق بين عباها وأذنها من نظرم إليها فقتضاه حرمة ذلك حيث كان ثم أحس مطلقاً ، إلا أن قال إنما يسر السر للؤذن حيث أذن للصلاة وليتأمن ، ونقل عن شيخنا الرياى بالدرس حرمة أذنها في ذلك سمع وأن م ر سر عن ذلك وأجاب بأن ظاهره يلائم أنها لا تؤذن بشئ ، وما قيل عن م ر لا يبعد حرمة أذنها وإنما يبعد عدم طهارة تلك الأخوان ، وعدم الصب لا يستدعى الحرمة (قوله لحرمة نظرها) أى استب من أذنها فإنه يسر النظر إلى يؤذن كما يأتي ، وهل يحرم على سامعها السماع فيجب سد الأذن أم لا فيه نظر ، والأقرب الباقى لأنه لا يحرم سماع النساء منها وخوفاً إلا عند خوف الفتنة . قال في الإحصاء وحديث حرم عباها ذلك فهل يجب أم لا كما في الجهر محل نظره والأقرب الأول كالصلاة في العصبون شئى أقول وقد تقدم من الأقرب الثاني ، ويفرق بينهما بأن الصلاة مطلوبه منها شرعاً ومعاينة على ركعها فأنبت على فعالها في مكان العصبون وحار أن يكون العقاب غير حرمان الثواب بخلاف ماها فإنها مهيبة عنه فلا شاب عليه (قوله في هذه) هي قوله أو النساء (قوله كما هو ظاهر) ظاهره وإن لم يرفع ، وبشكل عما قدمه في أدانه بنساء حيث قد قيد رفع الصوت مع أمن يحرم نظرها إليه إلا أن قيل مراده شبيه أذن الخنثى للخنثى بأدانه للنساء في جميع ما قدمه ، وقوله لحرمة الخ أى لأن أدانه قد عكر إلى نظر الرجال إليه فلا تتوقف الحرمة على نظرها إليه بالفعل (قوله أو أدت المرأة) أى أما إذا أدت الخنثى للخنثى فيحرم على ما اقتضاه كلامه ، وفيه ما مر من قولنا أن يقدر مراده تشبه أذن الخنثى الخ وقوله كان جائزاً أى لا كراهة حيث أدت فقدر ما يسمع به قصد لأذن الشرعى ، وإن رفعت فوق ذلك أو أرادت الأذن الشرعى حرم وإن لم يكن ثم أحس (قوله والمرأة ليست من أهله) أى من أهل تلك العبادة وجعل الأذن عبادة لا يأتى بناء على ما ذكره النسخ في شرح لمسرحة من أن العبادة ما تتوقف على نية قلعلها إطلاقاً أو في المسئلة خلافاً منهم من اعتبر في العبادة مجرد الثواب على الفعل ، ومنهم من اعتبر مع ذلك التوقف على الية (قوله بأن إحصاء إليها) أى التلبية .

(قوله ورفع في هذه صوته فوق ما يسمعون)
أفهم عدم الإثم عند انتفاء الرفع المذكور وهو مشكل مع التعليل بعده (قوله ولا يصح لهم) قد يقال لاحجة إلى قوله لم (قوله وإن أمن الفتنة)
لأن الصوت إسقاط الواو (قوله ليست من أهلها)
بأن ليست من أهل هذه العبادة المخصوصة

قولنا إن الأذان عبادة ولست من أهلها ومن ثم فيه شبهة بالرجال ومن ثم يستحب النظر إلى مؤذن عدم حرمة رفع صوتها بالقرء في الصلاة وخارجها وإن كان الأصغر للترادة مسدودا وهو ظاهر وأتى به والده رحمه الله تعالى فقد صرحوا بتركها جهرا بها في الصلاة بحضرة أحسن وعملوه بخوف الافتتان (والأذان) أي معطمة (متى) معطول عن شيء شيء لأن كلمة التوحيد في آخره مفردة والتكبير في أوله أربع بلاغات (والاقامة) أي معصمة (فرادي) لأن لفظ الاقامة والتكبير في أولها وآخرها معنى للأنواع أيضا وكبب الأذان مشهورة وعندها بالجميع تسع عشرة كلمة وعدة كلماتها إحدى عشرة لأن الأذان والاقامة أمران يتقدمان الصلاة لأحدهما فكان الثاني منهما أنقص من الأول كخطبي الجمعة ولأن الاقامة ثان لأول ويستحب كل منهما تسكيرا متوالية فكان الثاني أنقص من الأول كتكبيرات صلاة العبد ولأن الأذان أقوى صفة من الاقامة لأنه يؤتى به عربلا ورفع به الصوت فكان أقوى قدراتها كالركعتين لأوسى ما كان أقوى صفة بالظهر كانت أقوى قدرها بالسورة (إلا لفظ الاقامة) خبر أسس «أمر بذكر أن يشفع الأذان ويوتر الاقامة إلا لفظ الاقامة» متفق عليه واستثناء لعدم الاقامة من ريدته (ويستدراجها) أي إدراج كلماتها وهو الإسراع بها إذ الإدراج الطي ثم يستعمل لادخال بعض الكلمات في بعض ما صبح من الأمر به ولأن الاقامة للحاضر من الدراج فيها أشبه بالأذان للعائين فالربيل فيه أبلغ وما فاته المروى من أن عوام الناس يقولون «كبر نصم راء إذا وص هو القياس كما قاله الشيخ وابن ذهب المرد إلى فتح الرء من «كبر الأولى وسكن الثانية وقال لأن الأذن سمع موقوفا فكان الأسس إسكانها لكن ب وقعت قبل صفة حمزة لله الثانية فحذف كقولها تعالى - أم الله - وحرى على كلامه أن تقرى في روضه إذ ما عدل به ممنوع لأن الوقف ليس على «كبر لأول وليس هو مثل ألم» .

(قوله ومن أن فيه شبهة بالرجال) أحد تعصيم من هذا عدم حرمة الأذان على الأُمرد خليل لأنه من رجال فلس في معية شبهة بغير حصة وساء على أن علة تحريم الأذان على المرأة مركبة من التشبه بالرجال وحرمة النظر إليها وحرف النفس سماعها واحكام بدعس بغير مركبة من عليين ينتج استثناء إحداهما والنفس منه في حق لأمرد فنتج تحريم الأذن عليه (قوله وتسع عشرة كلمة) بالترجيع (أي وهو ستة كما يأتي في كلامه انصف وهو تركه صح أدبه) (قوله تسع عشرة كلمة) أي وتترك كلمة من غير الترجيع لم يصح أدبه وقصة قول صحيح أنه لو أتى بكلمة منه على وجه يحل بمعناها لم يصح أنه إذا حلف مشدد بحيث يحل معنى الكلمة لم يصح أدبه ويسعى أنه ليس من ذلك عند الادعاء في تشهد أن لا إله إلا الله لأنه أتى بالأصل ولا يحل فيه وعيه فيعرق به وبين ذلك الادعاء في التشهد حيث فيه أنه نصر بأن أمر الصلاة أصبح من الأذان فيحافظ فيه على كمال صفاته (قوله وعدة كلماتها) أي الاقامة (قوله كخطبي الجمعة) فصيته أن الثانية أقصر من الأولى وفيه أن الأركان فيها ثلاثة وأن الآنة تكفي في إحداهما وأنه يحس السعاء للمؤمنين في الثانية فالثانية أطول من الأولى إلا أن يقال يستحب تطويل الأولى على الثانية بأدكار زيادة على الأركان فليراجع من ماله أو للرد أنها نقص باعتبار ما حث به عادة الخطباء من المداومة في إعط في الأولى والاحتصار في الثانية وتخصها ما يمكن (قوله إذ ما عدل به) أي المرد .

(قوله تكبيرات) فيه تساهل بالنسبة للاقامة (قوله هو القياس) الصبر في المعنى راجع إلى قول العوام الذي حكاه المروى في العبارة مسامحة (قوله لأن الأذان سمع موقوفا) لعل مراده بالموقوف ما قبل المعرب والمبني وإلالم ببعض ما قاله لأن من العلوم أن المعرب إذا وقف عليه ثم حرك إن لم يحرك بعركة إعرابه وعليه فلا يتوجه عليه رد الشرح الآتي نعم في حله ذلك من الوقوف بالمعنى الذي ذكرناه مع وجود العارض وقفة فتأمل

كما هو ظاهر للتأمل (ورسله) وهو الثاني (والترجيع فيه) أى الأذان كما رويته مسلم عن أبي عبد الله وحكته بدر كلّي الاخلاص سكوتهم المحدثين من الكفر للدخول في الاسلام وتذكر حداثتهما في أول الاسلام ثم ظهورهما وهو الاسرار بكهفي الشهادين بعد التكبير ، متى بذلك لأنه رجع إلى الرجع بعد أن تركه أو إلى الشهادين بعد ذكرهما فهو اسم للأول كما في المجموع والتحقيق والدقائق والتحرير وصية كلاء روضة كاضها أنه لما ذكره في شرح مسلم من أنه اسم للثاني سب فيه إلى اسهوا ولأوجه ما في المجموع وانورد بالإسرار هما أن يسمع من قرأه أو أهل المسجد إن كان وقتا غايهم والسجدة موسط الحطة كما تصح من الرعدة ونقله عن النص وغيره وما ذكره مسلم مراد وإلا فحققة الاسرار ثم يسمع منه لأنه صد الجهر (و) يس (التثويب) ويقال التثويب بالثنية فيها (في) أدنى (الصبح) وهو أن يقول بعد الحيلتين الصلاة حرم من اليوم مريض أى البيضة للصلاة حرم من الراحة التي تحصل من النوم لوروده في حرم في دود وغيره ما صد جيد كما في المجموع وهو من ثاب إذا رجع لأن المؤذن دعا إلى الصلاة بالحيلتين ثم عاد فدعا إليها بذلك وحسن بالصبح لما يعرض للنائم من التكاسل سب النوم وينوب في أدنى القناعة أب كما صرح به ابن عجيل النعمي بطرا لأصله ويكره تثويبه لغيره لحذر الصحيحين « من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد » ويسن في التثوية المصرة أو المصصة أو دوت الرجع أن يقول بعد الأذان وهو الأول أو بعد الحيلتين كما صار في رجالكم لما صح من الأمر به وقصة قولهم في قول ابن عباس رعدة لا فعل حتى على الصلاة أى لا تفسد ذلك مقتصر عليه أنه لو قاله عوضا لم يصح أدائه وهو كذلك وبه صرح ابن الأستاد خلافاً في الاستعداد وشرح المنهاج للمكالم يسمي ويكره أن يقول مع الحيلتين

(قوله كما هو ظاهر للتأمل)

وجهه أن الأصل في ميم

السكون حرك بالفتح

لالتقاءه مع الميمرة التي لأصل

فيها السكون أيضا إذ هي

همزة وصل وإنما لم تحرك

بالكسر لتوالي كسرتين

وهو ثقل بخلاف الراء

من أكر فال الأصل

فيها التحريك (قوله فهو

اسم للأول) لا يخفى أن

الناس لهذا التوجيه

أن يكون اسما للثاني لأنه

الذي رجع إليه وحيد

تسمية الأول به جاز من

تسمية السبب باسم السبب

إذ هو سبب الرجوع

(قوله لوروده) أى

التثويب (قوله أو المصصة)

قال شيخنا في الحاشية أى

لنحو سحاب لالتقية القمر

في آخر الشهر (قوله أنه

لو قاله) أى لأصله في

رجالكم عوضا عن حتى

على الصلاة حتى على الفلاح

كما أفصح به اللبيري وغيره

(قوله كما هو ظاهر للتأمل) أى قال وضع ميم على السكون ولا كذلك التكبير (قوله وترتيله) يستثنى التكبير منه جمع كل مكبرين في نفس الحنة لئلا يترك الخط شحار على الصبي سم على حج وقوله في نفس قال حج أى مع وقفة لطيفة على الأولى فإن لم ينفذ الأولى الصم وقيل الفتح (قوله والترجيع فيه) أى الأذان الخ سئل من هو يسن الترجيع في الأذان في أدنى انوبود ونحوه أم لا فأجاب بأنه لا يسن فيه وإنما يسن في الأذان للصلاة هكذا قرأه بعض الطلبة بالدرس وقرأ بعض أئمة خلافة رجعه (قوله وهو الاسرار) أى قبل الأذان بهم جهرا أو بآتي بالأربع ولا قال في العبد وإنما بآتي بهم سر أو لا أى بهم بعد الجهر اسمي (قوله فهو اسم للأول) أى للقول سرى بكن التعيين ما ذكره من قوله لأنه رجع الخ لئلا يسه (قوله متوسط الحصة) أى غير كبير (قوله وهو من ثاب إذا رجع) وأصله أن يحكى الرجل مستصرا يلقح ثوب ليرى قسمي الله ثوب لذلك وبلا ما أحمل ركسته انتهى سم على مهبج (قوله وشوب في أدنى الثالثة) أى في كل من أدنى الصبح على ما يأتي ويؤتى بين أدانيه (قوله فهو رد) أى مردود (قوله أو المصصة) لمرادها بطلان يشأ عن نحو سحاب أم المصصة لعتادة في أواخر الشهر لعدم طواع التمر فيها فلا يستحب ذلك فيها (قوله أن يقول بعد الأذان) أى بدل التثويب (قوله الأصل في رجالكم) أى مريض لأنه بدل عن التثويب (قوله أنه لو قاله) أى التثويب وقوله عوضا أى عن حتى على الصلاة .

حي على خير العمل فان اقتصر عليه لم يصح كما صرح به ابن الأستاذ أيضا خلافاً لمن وهم فيه (و)
 بسن (أن يؤذن قائم) لأمره حتى الله عليه وسر إلا بالقيام ولأنه أبلغ في الإعلام فيكره للقائد
 والمصطحع أشد وبما رك اسم بخلاف لما في كره له ذلك حديثه للركوب لكن الأولى له
 أن لا يؤذن إلا بعد رويته لأنه لا بد له منه بتربعة وقصة كلامه برفعي أنه لا تكره ترك القيام
 وبغير راك ويوجه من شأن السفر التعب والمشيقة فسمح له ومن ثم قال الأسوي ولا يكره
 له أيضا ترك الاستقبال ولا انتهى لأحباله في صلاة النفس في الأذان أو في الإقامة كالأذان فيما
 ذكره والأوجه أن كلامهما بخلاف من المشي وإن بعد عن محل استدائه بحيث لا يسمع آخره من سمع
 أو له إن فعل ذلك نفسه فان فعلهما بعده كأن كان ثم معه من مشى في محل استدائه غيره شرط أن لا يبعد
 عن محل استدائه بحيث لا يسمع آخره من سمع أو له وإن كان يتوجه (للصلاة) لأنه
 استعمل بعد وحال ولا يشرع في الخفاء فلو ترك ذلك مع القدرة كره وأخره لأنه لا يخل به وسن
 أن يستحب في الأذان والإقامة بوجهه لا بصدده من غير أن يسقط عن محله ويوصل مسدده بحافضة على
 الاستقبال يمينه مرة في قوله حي على الصلاة مرتين ويساراً أخرى في حي على الفلاح كذلك حتى يتمهما
 في الاستقبال لمرور الشيطان عن أي جهة كان لا يؤذن بغيره أسبغ فاه بهما وهما
 بقول يميناً وشمالاً حي على الصلاة حي على الفلاح وفي رواية لأبي داود وسناد صحيح «فامسح حي على
 الصلاة حي على الفلاح لوي عن يمينه يميناً وشمالاً ولم يسجد» وحسب جبهتان بالانقباض لأن غيرهما ذكر
 الله تعالى وهما حصص الأدمي كإسلام في الصلاة استفت منه دون مساواة من أد كراهوا بمارق كراهة
 انقباض الخشب في الحظيرة أنه بعد احصاء من فالأدب في حقه أن لا يعرض عنهم ويترك يكره
 في الإقامة بل يندب كما مر لأن الصدق منها الإعلام فليس فيه ترك أدب ولا يلتفت في قوله الصلاة
 خير من الصوم كما انفصل كلامهم وصرح به ابن عجيل النجفي ، ويستحب أن يؤذن على حال

(قوله يكره) لعدم نسبة
 من في محل استدائه
 لا يوقف في حرمانه لمن
 يمشي معه ومن ثم يحذر
 بالصورة المذكورة
 إذا أدن لمن يمشي معه
 فقط كما هو ظاهر ثم رأيت
 سم توقفي عبارة الشارح
 وذكر أنه تحت معه فيها
 حاول تأويلها بما لا يخفى
 مافيه انتهى، والحاصل أنه
 ينبغي حذف قوله كان
 كان ثم معه من يمشي إذا
 حكمه حكم ما إذا كان
 يؤذن لنفسه

(قوله حي على خير العمل) أي أقبلوا على خير العمل (قوله فان قصر عنه لم يصح) والقياس حينئذ
 حرمة لأنه به صار معصية لصدقة فاسدة (قوله وللراكب المقيم) أي جالساً أحداً من قول ع بعد
 راك جالساً (قوله بخلاف السفر) أي فلا يكره له الأذان راكياً جالساً محمياً (قوله لا بد له
 منه) أي من البرون (قوله ترك القيام) أي للسافر كما يشعر به قوله ويوجه الخ فلا يساق ما عرى
 قوله فيكره للقائد الخ (قوله والأوجه أن كلامهما بخلاف من المشي) قد شعر بغيره «تخصيص الأحرار
 على هذا الوجه بالسافر ونعله خرى على الدلب من أن غيره لا يمشي في أذانه ولا إقامة» (قوله
 وإلا لم يكره) أي من غير من لم يسمع الكل ووجد منه أن محرب به العادة من الدوران في الأذان
 أنه إن سمع آخره من سمع قوله كفى ولا فلا وسبب ذلك عن سم (قوله مباره) أي وسمى شدة أيضاً (ولا
 يلتفت في قوله الصلاة خير من الصوم) أي وسمي على عدم الاستماع بعدهم بغيره (قوله ويستحب
 أن يؤذن على حال) جاهره وإن لم يحتاج إليه ويدل له قوله بخلاف الإقامة لا يستحب فيها ذلك
 إلا إذا احتج إليه وعنده حج وإن يؤذن ويقيم قائماً وعلى حال احتياج إليه اه وظاهره رجوع
 التقيد لكل من الأذان والإقامة وهو مخالف لمقتضى قول الشارح بخلاف الإقامة والأقرب ما اقتضاه
 كلام الشارح لأن الأذان شرع للإعلام والقرض به إظهار الشعار وكونه على حال أظهر في
 حصول المقصود به وفي سم على مسيح قال مر ولا بدور عليه فان دار كفى من سمع آخر أذانه من
 سمع أوله وإلا فلا

كثرة وسطح بلاع وبرودة لإعلام بخلاف الإجماع لا يسحب فيها ، إلا أن احتج إليه
بذكر مسند كافي المجموع ، وفي الخبر لو . لكن للمسند مبررة من أن يؤخذ على الباب ويسرى
تقييده عند عدد في سطحه ، ولا فهو أقوى مما ينسحب . وسن للمؤلف جعل تضعيه في صحاحه
لما صح من فعل لئلا يحصره صلى الله عليه وسلم . ووردت عند سفيان ولأنه جمع لمصوب ،
وهو يستدل الأصم أو من هو على بعد عن كونه ، فكون أجمع في الإجماع فصحب في فعل
الصلاة لأنه يسرى به إجماع المؤثر . حول خلاف الإجماع لا يسحب فيها ذلك ، ولو عذر به إحدى مدته
لعلة جعل السليمة فقط . نعم إن كانت العلة سلبية فمضهر جعل غيرها من شيء أصابعه
(ويشترط ترتيبه) أي الأذان ومثله الإجماع بلاع ، ولأن تركه يوم الجمعة وتحليل الصلاة
فإن عكس ولو ناسيا لم يصح . وعلى على التمسك منه والاستدراك أقوى ، ونورد بعض الكتابات
في حاله أتى ما يروى وأعاد مسنده (و) منه (و) وكذا لإجماع ذلك برأيه من
بالاعلام فلا يفصل بين كتابته بسكوت أو كلام طويل . نعم لا يضر سنده ، وهو عمدا كسر يوم
والإجماع وحسن لعدم إجماعه بالاعلام . وسن أن تناف في غير الأولين ، وكذا فهم في إجماع
فكأنها تقر بها من الصلاة ، وأما كذا لم يسمع منها صاحب سنة حروف الأذن ، وهو عداس من
له أن يحمده الله في نفسه وأن يؤخر رد مسنده ونسب العداس في الإسراع وإن حال استدراك
هو مقتضى كلامهم ، ووجهه أنه لما كان معذورا سُمح له في الترك مع دولة لعدم تنسده
بوجه فإن لم يؤخر ذلك للعراق بخلاف السنة كاللهم ولو لمصلحة

(قوله ويبنى على المتظن)
(منه) ظاهره وإن قصد
التكثير ، والفرق منه
وبين القاطعة لأشع (قوله
طويل) وصف للسكوت
والكلام إذ العطف أو
(قوله) يسمع فيها ما حصل
البتة) لعله بالسلبية للسنة
قرينة ما قبله أي فالأذان
سُمح فيه بالسكوت
والكلام القصيرين فلم
يسن الاستدراك لأجلهما
تدليل الإجماع يسن
الاستدراك منه مقصود وم
سامح فيها بذلك (قوله
وأن يؤخر رد السلام)
هذا ظاهر إذا كان المسلم
يمكث إلى الفروع فإن كان
يذهب كأن سم وهو مارة
فهل يرد عليه حالا أو
يترك الرد

(قوله كسرة) ظاهره وإن فرت ، وأصح لأذان وكثرت ، ولما دسح سم سمع من صور ، وورد
لأنه من الصور ومن قال مسند وهو مدسح الأصل ما رواه كذا في مصنف للمعمر ، وأصله مصوب
(قوله وسطح) للاتباع الشيخ عميرة . وورد أيضا في حديث عبد الله بن أبي أن قال « رأيت في منام
رحلا قام على حرم حائط قدس الخ » رواه السهقي . والخبر الأصل هو سم على مسجع (قوله من
هبة أصابعه) قصته استوائها في حصول السنة كل منها وأنه لو قصد أصابعه الكل لم يصح
السكف ، وفي حاشية سم على حجج قوله سلبية ، فهو معذرا لنحو قوله سم جعل غيرها من
أصابعه بل لا يبعد حصول أصل السنة جعل غيرها ولو لم يضر . وعليه فعل الفرق بين هذا
وما قالوه في الشاهد من أنه لو قطع سبانه لم يضر غيرها من غير السنة طلب له صفة تكون
عينا فرجع بدل السنة يهوت صفتها بخلافه هذا (قوله في ملكه) أي حاشية . بلان الفصل
عما أتى به من غير المتظن من التمسك وما كمل به (قوله أو كلام صواب) مدهره وإن كان ذلك
لعسر كما يدار أعني أو يدار من صديقه حية . وقصة ما مر عن حجج من قوله لا حاجة حذوه ،
وكذا ما يأتي من قول النارج وقد يجب الإبداء لنحو حجة سم (قوله لا يضر) الأولى أن يقول
وخرج بانطوين الخ (قوله لعدم إجماعه بالاعلام) قال حجج فإن غش ثلث معنى ذلك أي من
الذي يحل بالاعلام أعاده ، وظاهر أن الكلام في غير الجمعة : أي في غير خطبة الجمعة والصلاة
لوحوب لمؤالاة فيها ويحاط للوائح ما لا يحاط بمعه ، ومن سم معنى أن يضبط الأصول لمصر فيها
أي في الجمعة بقدر ركعتين بأحد ممكن أحد من يصعد في جمع التقدمة ولا يصح القول به بذلك
لما تقر من الفرق بين الواحد والعدد (قوله في غير الأولين) هما يسر الكلام والسكوت (قوله
وأن يؤخر رد السلام) أي وسن له أن يؤخر الخ (قوله لكان معذورا سُمح له) قصته وحوب الرد

وقد ثبت الإيدار لبحو حيه تنصده محرمات أو رأى نحو أعشى بر بد ن يقع في نحو شر ، ولا يشترط
بلاذان بية بل عدم التصرف فهو من أنه يؤذن بظهر مكات العصر صبح ، ويشترط في كل من
الأذان والإقامة عدم ساء غير على ما أتى به لأن صدور ذلك يورث اللبس غالباً فلا فرق بين أن
شتمها صواب أو لا (وفي قول لا يصح كلام وسكون صواب) بين كتابهما كقضية الأذكار ، ومحل
الخلاف حيث لا يفتى في الصلوة ، فإن حشيت بحيث لا يسمى مع الأول أذاناً في الأذان وإقامة
في الإقامة شتم حرم (، شرط للتؤذين) والقيم (الإسلام) فلا يصحان من كافر لأن في إتيانه
بهما نوع اسهر ، إذ لا يفتى بحسنة ذلك ، فلو صل الكافر ذلك حكم بإسلامه لنطقه بالشهادتين

بعد فروع الأذان ، وهو محض في الأساس مشهوره إلى أنها رتبة السام والحب والإعلى الخ حيث
ثبتها الأذان من الصور المقتضية بحد كنه موافق له هو يعتمد من وجوب الرد على خطيب
إداسر عليه (قوله وقد ثبت الإيدار) أي وبطل ولا يطل به الأذان حتى مامس (قوله بل عدم
التصريف) قال حج وشرفه عدم التصرف وكذا الإقامة ، فيه قصد نفي غيره لم يعتد به لالنية على
الأصح ، ومن ثم سعى بها وفرح على الأصح أنه لو كبر تكبيرين بقصد ثم أراد صرفهما للإقامة
م بغير فاعله فليس علمهما ، وفي التصريح بغيره وم سأل وجه التصريح ، والذي يظهر عدم تأني
الطريق في قوله ذلك التصرف إنما يقع الصحة إذا كان مقارناً للفظ أما بعده فلا حيث قصد الأذان
بالتكبيرين حسب منه فلا تأني صرفهما معاً بل يطل الفصل فلا وجه لمنع البناء ، وبقي ما لو
أذن بدفع بقول العنان مثلاً وصادف دخول الوقت فهل يكفي أم لا فيه نظر ، والأقرب الأول (قوله
وإقامة عدم ساء غيره) ومنه ما يقع من المؤذين حال اشتراكهم في الأذان من تقطيع كلمات الأذان
حتى يذكر واحد بعض "كلمة وعمره ما فيها" بمعنى حرمة ذلك لأنه يعاند بعده فاسده إلا أن
يسأل صواباً من خصوص الأذان ويبقى كونه ذكراً فلا يحرم لكن مقتضى تعليل حرمة
الأذان من دخول الوقت بكونه عدده فاسده حادثة (قوله بطلان الشهادتين) هذا ليس على أنه
لا يشترط في صحة الإسلام عطف إحدى الشهادتين على الأخرى لأن الشهادتين في الأذان لا تعني بينهما
وقد حكم بالإسلام بغيرهما ويؤيد من ذلك ما سارح في باب الرد أن الشافعي قال إذا ادعى على
رجل أنه ربه وهو مسلم لم أكسب من حرقه وماله من أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول
الله وأنت أي من كل دين خالف دين الإسلام اه ولا يبقى ذلك قول مروية كأشهادي بالانكسار
أنه ذكر الشافعي أن الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله الخ ظهور أن ما وفي هذه
العبارة من كذا في التمسك بالحكمة صيغة الإسلام لاس من صيغة الإسلام المحكية فتدبر اه سم
على حج وما ذكر في صدر القول من قوله لا يشترط الخ هو ما ذكره شيخنا رابدي أن الشيخ يعي
أمر على رجوع إليه آخر بعد أن قرر أن صورة المسألة أنه أي الوأو عاصمة وأنه لو تركها لم يحكم بإسلامه
ثم قال أما مع ترك أشهد فلا بد من الوأو وعاصمة العلقى عند قوله عليه الصلاة والسلام «أسعد
اللسن شهد على يوم القيامة من قال لا إله إلا الله عخلصاً من قلبه» نصها : ومنه يؤخذ أنه لا يشترط
في اللفظ عند الإسلام بكلمة الشهادتين أن يقول أشهد وهو الراجح المعتمد بل هو الصواب ولا يترتب
ذكره بعض أهل العصر وأفتى به من أنه لا بد من لفظ أشهد تبعاً لظاهر كلامهم في مواضع ومواضع
آخر لم يصححوا فيها بذلك بل اكتفوا بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله من غير ذكر أشهد ، قال
الأدعي ذكر ابن الرفعة نفي ما على أنه لا بد من الشهادتين ، وقول الإمام إن قائله يراه باباً من التعبد

ملم يكن عيسوي لا اعتقده ش محمد رسول الله إلى العرب خاصة ولا يفتي نادان غير العيسوي الأول
فإن أعاده اعتد بأشائي بخلاف ما يعتد به ويختلف العيسوي وإن أعاده ووردت لمخبر ثم سرق
من لأن الرد لا ينط مامضي إلا إلى أصل المطلوب وإن ردت بعدة ثم سرق ولو بعد حصول حرب
بقامته . ثم سيق أن يعيد ذلك غيره لأن رده يورث شبهة في حبه (و) شرع من ذكر (التميز) ولو
صليا فيتأدى بذهنه وإفاته الشعار وإن نفس حربه بدخول الوقت ومضى المجموع من قبول حربه
فما طريقه امشاهدة كروية السجاسة ضعيف كاد كره في مح آخر ثم قد ينط حربه في محقق بقوية
كاد في دخول در وإرسال هدية وإحصاء خالدي ولتمة له فصح الإحالة إن وقع في التمسده
أما غير المميز كالمجنون والمغني عليه فلا يصح أذانه لعدم أهليته للعسده . ثم صرح أن سكران
في أوائل نشأته لا تنظام قصده وفعله حينئذ

أنه لا بد من الإسن بلفظ الشهادة حتى يوافق أعين وتحقق أن لا إله إلا الله وأن محمد رسول الله
لا يكون ذلك مسما أي خلافا لاس حصر على ذكر بعض من أن كل بدل على العم والإقرار
يسلم به كما أن المذهب أن الشاهد لو قال أعز وأتبعني لا غوم مقام أشهد لأحد التمسده بلفظ الشهادة
ثم قال إن صفة في المختصر والأهم هنا يعني في كتاب بعض طاهره اعتبر لفظ الشهادة وصفا في باب
المرتبة طاهره تقتضي أن الإقرار بالشهادتين يكفي في حصول الإسلام وإن أخرى كل نفس على طاهره
حصل في مسته قولان . قال الأدرسي قلب : والوجه عدم اشتراط بلفظ الشهادة كما تضمن كلام
الخليفي هل الاتفاق عليه ، وكتسابه كلام القائل وعده وهو قصة الأحاديث وكلام الشافعي في مواضع
وكلام محمد والأحاديث للهاته على ذلك كثيرة . نضر إلى قوله همه أي بدل . ما عم قل لا إله إلا
الله» ولم يقل لفظ أشهد بل من جهة الاعتراف بالوحدانية والسوء لمسلمة لصديق لرسول فيها حجة
به كما بينه الإمام هنا ، ومنهم من قال لا يحصل الإسلام إلا بالشهادتين ورأى ذلك ما من التمسده
حق إذا قال لعن الله لا إله إلا الله لم يحكم . سلامه لم ينش محمد رسول الله اه وهذا استدراك على
أنه لو قال لا إله إلا الله محمد رسول الله حكم بمسلمته وإن ارد بالشهادتين ذلك لأن بقول بلفظ
الشهادة فاعلمه . ولا راع فيه ولا مريه ونص في المختصر في اليهود عليه لرده قبل لا إله إلا الله
محمد رسول الله وحري عليه الاتحاق وما روى في الأحاديث من بلفظ الشهادة فليس المراد منه إلا أن
بلفظ أشهد ، ومن وقف على صرق الأحداث علم ذلك به كلام الأدرسي بحروفه . قلت . وفي
الحديث الصحيح « أمرت أن أقاتل الناس حتى يتولوا لا إله إلا الله » . قال بعض شيوخنا هل قبل
فكسب لم يذكر الرسالة فالحوب أن الرد المجموع وصار الحرم لأن عمه عليه كما تقول قرب
هل هو الله أحد أي السورة كلها . قلت . فصرح بذلك أن المراد من موقع الشهادتين أو كلمة
الشهادة لا إله إلا الله محمد رسول الله لأنه لا بد من لفظ أشهد كما تقدم به بحروفه (قوله ما يمكن
عيسوي) قال ابن شبهة في شرحه طائفة من اليهود منسوبة إلى أبي عيسى سحوي بن يعقوب
الأصفهاني اليهودي كان في خلافة منصور وكان يعتقد أن محمد صلى الله عليه وسلم بعث إلى العرب
خاصة ، وله كتاب وضع فيه الدائع وحاشي اليهود في أحكام كثيرة (قوله لأن الرد لا ينط مامضي)
أي من الأعمام أما الثوب فيستمر بالردة مطلقا حتى إلى الإسلام ولا (قوله ذلك) أي الأديس (قوله
ثم قد ينط حربه) أي فإن قوبال الثرية بها على صدقة قد حربه وقاس ما يأتي به في الصوم أن الكافر
إن أجز بدخول الوقت ووقع في القلب صدقه قبل ولا فلا وإن الفاسق كذلك .

(و) شرعه أيضا (له كونه) ولو عده ، فلا يصح أدان غير المذكور كما تقدم بصرحه . نعم يؤدى الحق فاستدركونه عقب دانه فالوجه إحراؤه كما قاله الأدرعي في غنيته . ويشترط في حوار صب مؤدى راس من قبل الإمام أو نائبه أو من له ولاية النص شرعا كونه عارفا بما يوقفت بأمره أو بحرقته عن علم ، وإن يكون بالغا ميب فعبر العارف لا بحرقته وإن صح أدانه بخلاف من يؤدى بسبه أو حرقته من غير صب فلا يشترط معرفته بها ، بل متى علم دخول الوقت صح أدانه كأدان الأعرجي ، ههنا حاصل مبادي عليه كلام المجموع خلافا من فهم من كلفه ما يتخلف ذلك ، واعتبر من عليه كصاحب الاعتقاد يؤدى من علمه ما يوقفت فصادفه عند تأدانه بناء على عدم شروط البينة فيه وبه فارق التميم والتملاة (وه كره) الأذان (لمحدث) حديثا أصغر الخبر « كرهت أن أذكر لله إلا على طهر » وقال « على طهارة » روه أبو حنيفة وروى في المجموع أنه صحيح فيستحب كونه متديرا ، نثبت ولأنه يدعو إلى الصلاة فيمكن نسيه من يمكنه معها والإلهو واعط غير متعبد

قاله الراعي

(قوله وشرعه الله كونه) صرح بإطلاقه بشرط ذلك في أدان الصلاة وإن عدها من الأذان في أدان الموبود وغيره من مرة ولو قبل بعدم شرعه في أدان غير الصلاة لم يكن بعيدا وقد تقدم ما فيه أيضا (قوله عقب أدانه) يعنى بعد أدانه متبعية على أنه إذا لم يكن حالا طلب الأذان من غيره بعدم الاعتداد بأدانه طهرا ونس مراد أنه إذا نسي ذكر كونه بعد مدة لم يعتد بأدانه (قوله من قبل الإمام) عبارته حجج ويشترط صحة صب نحو الإمام انتهى وهي صريحة في عدم الاعتداد بسوابعه بخلاف قول الشارح ويشترط لحوار الخ فإنه يقتضى ذلك إذ لا يبرم من عدم حوار الظلال لكنه لتدبر منه لاسيما وقد صرحوا بأن الإمام يكفى مع ما فيه مصلحة للمسلمين ومتى فعلن خلاف ذلك لا يعد فعله وعلى ما أفهمه إطلاق الشارح من الاعتداد بتوبيته في الفرق بين ذلك وبين عدم صحة بولية إمام يد ، يمكن أهله لذلك ولعمري أن خلل في صلاة لإمام الذى يحتمل من غير الأهل بعد علم المؤمنين به ولا كدنه المؤدى فإن أدانه قبل الوقت لو فرض يسهل علم الناس به فلا يتبدونه في أدانه ونفس عن مر ما يؤدى إطلاق شرحه من جهة توبيته (قوله أو من له ولاية النص شرعا) كالناظر المتقوس له ذلك من قبل الوقت (قوله وبه فارق التميم والصلاة) وقضية هذا الفرق أنه لو حطت بمجموعة جاهلا بدخول الوقت فتبين أنه في الوقت حره لعدم اشتراط بية حطية وتحتمل عدم إحراؤه لأن الحطية أشبهت الصلاة . وقيل لا بد من ركنين انتهى حجج رحمه الله وقوله فتبين أنه في الوقت حره هو المعتمد (قوله ويكره الأذان للمحدث الخ) أى بخلاف غيرها من الأذكار لا يكره للمحدث لأن القرآن الذى هو الفصل الأذكار لا يكره له فقيه الأذكار ما ذوى . قال في التبيان . فصل ويسحب أن يقرأ وهو على طهارة فإن قرأ محدثا خارجا جماع المسلمين هاله لإمام الحسين ولا يقال أركب مكروها بل هو تارك للأفضل انتهى . وفي العنا : ولا يكره أى التلاوة لمحدث فإن في شرحه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ مع المحدث كما صح عنه ، ولا ينافى ذلك كونه في حق المحدث خلاف الأفضل انتهى ومن قبل ذلك أن ما ذكره العنا نقله في المجموع عن الإمام والعرالى فهم أنه ليس عليه كراهة الأذان والإقامة بمحدث مجرد كونهما ذكر كما توهم والله تعالى أعلم . وفي فتاوى السيوطي في باب الأذان . ولا يكره له كونه للمحدث بل ولا يوجب انتهى وسأبني أنه لا يكره إبطاء المخلص والصبه للمؤدى انتهى سم على حج

(قوله وشرعه) أى المؤدى المذكور في المتن فقطع الخبر عما قدمه الشارح (قوله فلا يصح أدان غير المذكور) أى للرجال وللخائف بخلافه للمسلم بالرفع صوت على ما مر فيحور ولا يستحب ويكون ذكر الله تعالى كما ذكره حجج وعنده بعدم الصحة في كلام الشارح على خلافه (قوله لم يكرهت أن أذكر لله إلا على طهر) قضية الاستدلال به أن الكراهة مع الحدث من حيث كون الأذن ذكر وليس كذلك لأن القرآن الذى هو فصل الأذكار لا يكره مع الحدث كما منه الشهاب سم ومن ثم حكم الشهاب لمذكور بوجه من ادعى ذلك والشهاب حجج استدل بحج « لا يؤدى إلا منوصى »

(قوله من لا ساج له الصلاة) فلا كراهة في أن
فأخذ الصلوة من كان يحثه
الشهاب سم وصرح به
الدميري وإن أخرجه
عبارة العباد المذكورة
لكن بحث الشهاب
لمذكور في محل آخر
الكراهة ، وينبغي أن
يقال إن كان يؤذن له
فلا يكره بل طلب نحو
السورة منه وإن كان
أذانه لتأديبه الشعار كره
إلا أن يكون مثله فتدبر
(قوله وقضية كراهة) أي
بالنظر لما قرره هو به حيث
أطلق في الأذان من قوله
من الأذان وأما غيره
فأما هو للصبر فقال من
أذانه ، لكن يبقى النظر
في المتن في حد ذاته في أي
انعيس أظهر (قوله فتكون
الكراهة معهما أشد)
مراده أذهما بعير رفع
صوت وإلا فقد مر أن
أذان المرأة والحثي برهه
حرام كذا حمل عليه
الشهاب سم عبارة شرح
الروص وفيه نظر إذ
لا يسمى أذانا وأما هو
مجرد ذكره فالأولى
الجواب أنه بالسنة
للاقامة

وصيه أنه يسن له التطهر من الحث أيضا وهو كذلك (و) الكراهة (للحث أشد) منها
للحدث لكون الحث أغلظ وما يحتاج إليه الحث ليتمكن من الصلاة فوق ما يحتاج إليه الحدث
والمراد بالحدث من لا ساج له الصلاة ، وعادة العباد دالة على ما ذكرناه حيث قال يكره أذان
محدث غير متميم (والإقامة) من كل منهما (أغلظ) من الأذان سرها من الصلاة ، فإن
انتظره القوم ليتطهر شق عليهم وإلا ساءت به النصوص ، وقضية كلامه كقضية أن كراهة إقامة
الحدث أشد من كراهة أذان الحث وهو الأوجه لما تقدم من قررها من الصلاة ، لكن قال
الأسوي بنحو مساواتهما ، وقياس ما ذكرناه أن يكون أذان المحدث أحب أشد من الحث ،
وبتقدم أن يحصى واسم من أعظم من الحث فيكون الكراهة معهما أشد منها معا ، وعم
ذكر صحة أذان الحث وإقامته وإن كان في مسجد ومنه مكتوف العورة لأن الحرمة لأمر خارج
عن الأذان والإقامة ، فإن حدث ولو حدث أكره في أذنه استحب إمامه ، ولا بأس قطعه ليتطهر
ثلاث يوم الثلاثاء ، فإن تطهر ولم يصح زمنه بقي على أذانه والاستئناف أولى (ويسن) للأذان
مؤذن (صحت) أي على الصوت لقوله صلى الله عليه وسلم « إني أذان » « ألقه على لئلا فإنه
أشد صوته منك » روى ثوبان وصححه ابن حبان ، والأشد هو الأشد مدى ، ولأن حكمة
الأذان هي إطلاع دحور الوقت وهو في الصلوات أكثر (حسن النصوص) « لأنه صلى الله عليه وسلم
حذر أن يحدو دحور حسن صوته » ولأنه أرق لسمعه فيكون مسموعا إلى الإجابة أكثر (بدل) أي عمل
رواه باللسنة لأصل السنة ، وأما كمالنا فيغير فيه كونه عدل شهادة به تسمع بين كذا لوالد
رحمه الله تعالى في شرحه على الرائد وكلام شيعه في شرح مبهجه لأنه من على الوقوف ، فإن أذن
الفاقد كره إذ لا يؤمن من أن يؤذن في غير الوقوف ولا أن يعثر إلى العورات لكن يحصل بأذانه
السنة وإن لم يقبل خبره ، ويكره تعطيط الأذان أي مدسه

(قوله وقضيته) أي قصة قوله ولأنه يدعو إلى الصلاة (قوله والمراد بالحدث من لا ساج له الصلاة)
أي فالتيميم ليس محدثا لأنه ساج له الصلاة ، وقضية النعير من لا ساج له الصلاة أن فخذ الصلوة من
كالتيميم وبه صرح شيخنا الزيدى (قوله فإن استصره) أي استصروا من قام وذهب لفسفهر
شخ (قوله ولا ساءت به النصوص) أي وإن لم ينتظروا أن أذنه هم وهو محدث أو حث به
يصل ساءت به النصوص (قوله وقضية كلامه الخ) في كون ما ذكره قصة كلام المصنف حماء
فيستأمل ، وقد يشق وحجه أن حذف لعمول في قوله والإقامة أعيد بعد أنها أعطت من كل من
أذان المحدث والحث (قوله لكن قال الأسوي يشبه الخ) ضعف (قوله أشد من الحث)
أي التوضي (قوله ولو حدث أكره في أذنه استحب إمامه) أي فوكان لأذان في مسجد حرم
المكث ووجب وضع الأذن أسفلى سم على حجج بالنعى . قول وينبغي أن يحل وجوب التطهر
حيث لم يتأ به فعله فلا مكث بأن لم يتأ سماع الجماعة له إلا إذا تكلمه عنده مثلا وإلا فحب
خروجه من المسجد وتكمل الأذن في مروره أو ساءت المسجد إن أريد ، كاله (قوله هو الأشد مدى)
وقيل هو لأحسن صوتا (قوله في شرح مبهجه) أي حيث اعتبر كونه عدل شهادة (قوله لكن
يحصل تأدبه) أي الفاسق ، وقضية ما ذكر من التعليل أنه لو تحقق أن أذنه في الوقوف وبه يرتب
على أذنه نظر إلى العورات كأن أذن بأرض المسجد بعد عماء بدحول الوقت ، يكره ، ووقيل
بالكراهة لم يبعد لأن الداعي للصلاة ينبغي أن يكون على أكمل حال

والنعم به أى التضرع . و مسحان يكون المؤذن من ولا مؤذنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
كلال وإن أم مكثوم وأبى محدورة وسعد القرظى قال لم يكن ممن أولاد مؤذنى أصحابه فإن لم يكن
أحد منهم من أولاد الصحابة فى مجموع و سن أن يحول المؤذن من مكان الأذان للإقامة ولا يقيم
وهو عثمى وأن يخص المؤذن والامام بين الأذان والإقامة بعد جمع لباس فى محل الصلاة و يقدر
فصل السنة التى قبلها ويصل فى المغرب بينهما نحو سكة شينة كعمود يسر يصل فيها ولا اجتماع
اللباس له عادة قبل وقب وعلى تصحيح المصنف من استحباب سنة المغرب قبلها يصل بقدر
أدنى ألف ويكره أذان الأعشى حيث لم يكن معه من يعرف الوقت لأنه رأى عبطه أو يثوب
على الناس أول الوقت (و إقامة فصل منه) أى أذان (فى الأصح) بقوله صلى الله عليه وسلم
« مؤذن لكم أذكركم وليؤمكم أذكركم » رواه الشيخان وذاق السبى صلى الله عليه وسلم والخصاء
الراشدين وانقلوا على الإمامة دون أذان وإن كان صلى الله عليه وسلم قد أذن فى السفر رك
وذاق انقيام بالشئ أولى من الدعاء إليه (فى الأصح أنه فصل لله علم) فقد نقل عن
النسب وأكثر الأصحاب أنه علامة على الوقت فهو أكثر سعيا منها ولما صح من قوله صلى الله
عليه وسلم « لو نعم الناس منى الداء والصف الأول لاسهموا عنه » أى اقرعوا وقوله « إن حار
عبد لله أسرى من عيون الشمس والقمر وسحور الأمانة له كره لله » وقوله « المؤذنون أطول أعناقاً
يوم القيامة » أى أكثر رجاء لأن رضى النبى بعد عنته إليه وقيل مكسر لعمرة أى إسراعاً إلى
الحلة وقوله « الامم صامس ومؤذن مؤمن » هم أرشد الأئمة واعرف المؤذنين والأمانة أعلى من الصلوات
والعمرة أعلى من الإرشاد وجبر « المؤذن يقر له مدى صوته

(قوله والنعم به) قال حج من لم يتضرع به المصطفى والاحقر من كثير من كبر فينتبه لذلك سبى
(قوله من أولاد الصحابة) قال حج و صهر تقديم دريه صلى الله عليه وسلم على دريه مؤذنى
الصحابة وعلى دريه محمد بن سبى من أولاده عليه السلام (قوله ويصل فى المغرب
منهما) أى الأذان والإقامة (قوله وإن كان صلى الله عليه وسلم قد أذن فى السفر) روى الترمذى
« أنهم كانوا مع النبى صلى الله عليه وسلم فى مسير فاستأجروا إلى مصفق وحضرت الصلاة فتلطوا فاذن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأقام فصلى على راحته فبقيهم يومئذ » قال عبد الحق
استاده صحيح وقال النووى بسنده حسن وضعفه السيوطى وابن العزنى وابن القيس وقدره
الدارقطنى من هذا الوجه لم يقدّر المؤذن فاذن وأقام أو أقم سبى أذان وكذا هو عند أحمد
ورجح السهلبى هذه برواه لأما بيت ما أخرجه فى رواية الترمذى وإن كان الراوى عنده شديد
الضعف سبى من بعض من الحريج أيضاً سكن قال النمس الشافعى حرم النووى فى شرح نهج أنه
أذن مرة وسبعة من أربعة والسبى قال الخافض السوطى من قال إنه لم يباشر هذه العبادة بنفسه
والفرق ذلك بقوله مائة أمرها النبى صلى الله عليه وسلم ولم يجمع فقد عصى سبى (قوله
قلت الأصح أنه أفضل ، والله أعلم) ويؤخذ من اعتباره عن عدم أدبه صلى الله عليه وسلم
والخصاء بعده لاشغالهم جميعاً الإسلام أن الأذان لو وقع منهم كان أفضل من إمامهم سبى
تركوه لأمر مهمة حر أن يكون هم فصل على الإمامة يريد على فصل الأذان لو وقع منهم (قوله
لا سهموا عنه) الصبر فى عليه راجع لنا من قوله ما فى الدعاء (قوله مدى صوته) انظر ما معنى
ذلك وسبق لمراد أنه عجمت دونه و بلغت بتقديرها حياء مكاناً هو غاية صوته لفتر له تلك

ويشهد به كل رطب وناس « وإني واصلت صلى الله عليه وسلم والخلفاء الرشدون بعده على
الإمامة ولم يؤدبوا لاشعاعهم عوجاب الناس التي لا تقوم غيرهم فيها مقامهم ولهذا قال عمر رضي الله
عنه لولا الخلق لأدست، وعرض أن لا شغل يملك إنما جمع لإدانة لا الفعل في بعض الأحيان
لأسماء أوقات الفراغ كما تعرض الخوارج في شأنه لو أدن صلى الله عليه وسلم كان في رسول الله وهو
لا يحرق أو أن محمد رسول الله ولا حلاله فيه وأنه في سنة خروجه ككل إقامة صاهر مقام مصر
سكنة والأحسن في خوف أن عدم فيه لأذن لإدانة فيه لأحد التوليد لأحماله، وأما أنه عليه
الصلاة والسلام لو أدن لوحد حضور جماعة فتدرد الأسوي في شأنه أدن في بعض أسفاره ورد عليه
أن جماعة الناس أدن لهم كانوا خاضعين معه على أن معنى أدن عند بعضهم أمر كما في رواية
أخرى وسواء عني رأي المصنف قائم الإمام بحقوق الإمامة أم لا وسواء انضم إليه الإمامة أم لا
حالا للمصنف في بكت التمس وإك كان الأذان أصل مع كونه سهو والحاجة فرض كفاية لأن
النسبة قد تفصل الفرض كرد السلام مع استدائه وإبره العسر وإضاره فإن الأولى سنة والثاني
فرض على من مرحوحية لإمامة سب من جهة الجماعة من من جهة خصوص كونه مظنة التقدير
وأيضا فالجماعة ليست خاصة بالإمام لأنها قدر مشترك بين الإمام والمأموم وتعمل كلام المصنف الإمامة
الجمعة فالأذان أفضل منها ألف وظهر أن إمامها أفضل من حطتها ويرى من تفصيل الأذان على
إمامته تفصيله على حقيقتها بطريق الأولى - ويس للتشهر أن يجمع بين أذان وإمامة وأن يكون
المؤذن متطوعا به قال أي ررقه الإمام من مال صالح ولا يجوز أن يرق مؤذنا وهو بعد مترعا فإن
تطوع به فاسق ونم أمي أو ثمن ونم أمي أحسن صوابه وفي الأئمة في الأولى والأحسن
صوته في النية إلا يرق ررقه إمام من سهم المصالح عند حاجته فسرهما أو من ماله ماشاء ويجوز
لواحد من الرعية أن يرقه من ماله

لأنه سب الأذان ويجمع ثم رأيت في شرح العباد لطج ما فيه ومعنى يعمر به مدى صوته
أن دونه لو كانت أحدا عذبه بها قدر ما عدا أسافة أبي بيته وبين مسه صوته وقيل تعد به
الرحمة قدر مدى الصوت وقال الخصامي يبلغ حمة فقرة إذا سمع ما به رفع الصوت ذكره في مجموع
اتهم بحرقه (قوله ويشهد له) أي بالأذان ومن ذكره إني به مظنة بالشهادتين فيه (قوله لولا
الخلق) أي انقياد ثمر الخلافة وفي النهاية الخلق بالكسر والتشديد والتقصير الخلافة وهو وأمثاله
من الأسرة كالرما ولديلي مصادر بدل على معنى السكندر ربه به كثرة الجهاد في صسط الأمور
ونصر من أعينها (قوله في سنة الخوارج) صه تعرض الخوارج الخ (قوله ككل إقامة طاهر
مقدم مصر لسكنه) راد حج على أنه صح أنه أدن مره في العر را كما يقال ذلك ونقل عنه
في شهد الصلاة أنه كان تأتي أحدهما تارة والآخر أخرى انتهى وقوله فقال ذلك أي أن محمدا
رسول الله (قوله والأحسن في الخوارج) أي عن نوحه أفضلية الإمامة موصاة التي صلى الله عليه
وسم والخلفاء على الإمامة وعدم الأذان (قوله لأحد التوليد) أي التوليد أفضلية الأذن والتوليد
أفضلية الإمامة (قوله انضم إليه) أي الأذن (قوله بين الأذان والإمامة) وفي نسخة والإمامة وماي
لأصل أو لى يثنى من أن الراب أي المؤذن الراب أولى بالإمامة (قوله ررقه الإمام) أي وحويا
(قوله عند حاجته) التقييد بالحاجة يعصى أنه لو كان عسا أو راد ما طلبه على الحاجة لا يجوز دفع
شيء له من سهم المصالح وهذا وأمثاله حق عمره كان فيه حفاء بالنسبة لتدائه وقد يقال ما المناع

(قوله الخلق) بكسر

الخاء واللام المشددة وفتح

الفاء مصدر دخله بتشديد

اللام لإرادة السالبة كقوله

خنيص وحده حيصي

(قوله أن يجمع بين

الأذان والإمامة) أي

حلافا لمن منع السنية

في ذلك ولمن أثبت فيه

الصكراة وفي نسخ

والإمامة بدل الإمامة

وأدب صلاة الجمعة أتم من غيره وسلك من الإمام وعنده الاستحجار عليه والأحرار على جميعه
وكفى الإمام لأمره أن يستأجر من يرب المال أن يقول استأجرت كل شهر كنكدا فلا يشترط
بين الأمة كالحرة والخراج بخلاف ما إذا استأجر من ماله أو استأجر غيره فانه لابد من ملئها على
الأصل في الإجارة وبذلك الإقامة في الاستحجار على الأذان ضمنا فيسقط إفرادها بإجارة إذ لا كلمة
فيها وفي الأذان كلمة لرعاية وقت حال في الروضة ولست هذه السورة صافية عن الأشكال .
وأجيب عن ذلك بأن الفرق بين الأذان وبين الأذان من وجهين أحدهما أن الأذان فيه مشقة الصعود
والهروب ومراعاة الوقت والاحتياط فيه بخلاف الإقامة الثانية أن الأذان يرجع للمؤذن والإقامة لا ترجع
للمستمع بل تنعق بمصر الإمام بل في محنتها بعد إدارته خلاف ، وشرط لإجارة أن يكون العمل متوقفا
بإجارة ولا يكون محجورا عنه فيه وهو محجور عنه في الإنسان بالإقامة لتعلق أمرها بالإمام
فكيف يستأجر على شيء لم يخصص اليه وكيف تصح إجارة عين على أمر مستقبل لا يمكن من
فعله نفسه، ويستحب أن يكون الأذان قرب المسجد وأن لا يكتفى أهل المسجد بالمقارنة الأذان
بعضهم من يؤذن في كل مسجد ، ويكره خروج المؤذن وعنده بعد الأذان من محل الجماعة فمس الصلاة
لا يصح وعنده مما يترتب وقت الأذان مبوط بمصر المؤذن ووقت الإقامة بمصر الإمام لم يصح من
قوله صلى الله عليه وسلم « المؤذن ملك الأذان والإمام أمك الإقامة » ولأنه بيان لوقت يتعلق
بمصر الرصد له وهو المؤذن وهي لعينه أن الصلاة فلا يتم بدشركه فإن أقيمت بعينه أحرار
ولا يصح الأذان لغيره بالعصبية وهذا من محسن العربية بخلاف ما إذا كان من لا يتعصب وإرادن
لنفسه وهو لا يحسن العربية صح وإن كان هناك من يحسنها .

(قوله الاستحجار عليه)

أي على مطلق الأذان

(قوله الثاني أن الأذان)

يرجع للمؤذن الخ) في

هذا الوجه نظر يعلم

بحر حجة كلامهم في باب

الإجارة .

من أنه يعطى قدر أحده مثله وإن كان غير لائق ما أحده في مسألة عمل فيه مصلحة للسامع
وما فيه لمصلحة لم يعط عليه فعلة هذا ، وقد يدل ما ذكره من قوله عند حاجته بقدرها لا يباقي
ما ذكره لحوار أن إذا كان عند أحد تدبر حاجته والأحد راحة مثله (قوله وأدب صلاة
الجمعة أتم من غيره) أي فربما نوانه على غيره (قوله الاستحجار عليه) أي على الأذان (قوله
والأحرار على جميعه) أي وفائده ذلك يظهر فيما لو أحسن به في بعض الأوقات فسقط ما يقوله من
المسمى نفسه لما لو أحسن بعض كلفه فلا شيء له في مسألة الأوقات التي أحسن فيها لأنه ترك كلمة
منه أو بعضه مثل الأذان خمسة (قوله وبذلك الإقامة في الاستحجار) أي فلو تركها سقط من
الأحرار ما يربطه وأما ما اعتمد من جعل المؤذن من المسيحيين والأدعية بعد الصلوات فليس
داخل في إجارة في الأذان فإذا لم يصح لاستقضاء من أحراره للأذان شيء (قوله إفرادها) أي الإقامة
(قوله لا كلمة فيها) يؤخذ منه أنه يترك فيها كلمة كأن احتج في إسماعيل السبي صعود
محمداً في صعوده مشقة أو مابة في رفع الصوت والآخر في الكلامات يمكن السبي من سماعه
صحت الإجارة له (قوله ولست هذه السورة) أي قوله فسقط أفرادها بإجارة (قوله بل في محنتها
بعد إدارته خلاف) وراجع الصحة فلا يحتاج إلى إدارته لو وقعت بين يدي الإمام (قوله وشرط
الإجارة الخ) يؤخذ من إطلاق من خلاف الذي ذكره ويؤخذ من قبل سلطانها عند عدم
الأذان لأن شرط لإجارة أن يكون العمل الخ لكان أوى (قوله المؤذن ملك الأذان) أي أنه
مستحقاً للظرف في دعوى وقته فلا يرجع غيره فيه (قوله فإن أقيمت بغيرها أجرات) ولا يتم على
العدل (قوله ولا يصح الأذان لغيره) أي غير نفسه .

وعليه أن يتعمد حكاية في المجموع عن ما ورد في أخره (وشبهه) أي الأذان (وقت) وشبه الإقامة لأن المقصود به الإعلام ولا معنى له قبل الوقت مع ما فيه من التبدل وأقبح كلامه محبة مدام الوقت فيه به صرح المصنف في مسئة الولادة أخره واقتصر كلامه الزاوي فتعد من الرفعة بوقت الاحتياط محمول على من الأصح بهم عن مشروعه فعل الصلاة كما فعله لا سوى عن السويطي وصاهر كما قاله الخواري أن ذلك والله إلى من صلى في ثبوت الصلاة ولو أن قبل الوقت منه حرم عليه ذلك لأنه معطى عبادة فسد (ولا الصبح) أي أدبه (لمن صب الليل) شئت كان أو صب لما صح أنه صلى الله عليه وسيرده إن لا يؤذن بين فلكو وشرا حتى يؤذن من أم مكثوم وشم ذلك أن جمعه فهو كغيره والقياس على الصبح غير صحيح أما الإقامة فلا تصح إلا في الوقت ولو للصبح، نعم شرط أن لا يتصل الفجر عرف بها وبين الصلاة وحاصت الصبح عرفها لأن وفيها تدخل على الناس وفيهم الحب والشم فاستحب تقدم أدائها يتسهيوا وتأهوا لدركه فيه أول وقت (ويس مؤثر من المسجد) وخوفاً فداء به صلى الله عليه وسلم ومن فوائده أنه (يؤذن واحد) للصبح (قبل الفجر وآخر بعده) للحجر لمتقدم وتستحب الزيادة عليهم بحسب الحاجة وبمصلحة ويردون في أدائها أن اصبح الوقت له لأنه أبلغ في الإعلام فإن صاق بوقت والمسجد كبر عرفوا في فطره كل واحد في قطر وإن صغر اجتمعوا إن لم يؤذن جماعة إلى صطراب واحتلام ويقومون معه كفة كفة فإن أدى إلى شوش أن بعضهم بالقرعة إذا تنازعوا نعم لما صورته فسحبها أحدهم على الأذن مع اتساع الوقت وهي أدان يوم الجمعة بين مدى الخطب نص عنه النافعي في الموطأ وسنة الترمذي إلى الحاضر من فائهم عندهم في ذلك الوقت عاد سما من امتثل السنة وكره كل الأصح حذره لتصرفهم ثم أن السنة كون المؤذن من يديه واحد قال في المجموع وعند الزيد لا يشرع منهم عن بعض لئلا يذهب أو الوقت فإن لم يكن لا يؤذن واحد من له أن يؤذن امرئ

(قوله وعيه أن يتعلم) أي يسن له (قوله صحبه) أي صحبة أدان (قوله نعم تظن مشروعه) فعل الصلاة (أي الجماعة معهم واستعده) قوله لأنه معطى عبادة فسد فيه ما مر عن شرح المبرحة (قوله لمن صب الليل) قال حج واحد تحدد به بالحر وهو البدن لا خير هو وكس عليه سم ما حاصله لو أن قبل نصف الليل هل يحرم أولاً فيه نظر وقصة قول الشارح قبل ولو أن قبل الوقت منه حرم أن يقال له بالتحريم حيث أدان منه (قوله فهو كغيره) أي فلا يصح قبل الوقت ولو قدمه على قوله إلا الصبح فكان أولى (قوله نعم يشترط أن لا يتصل الفصل) أي وذلك في الجمعة أن لا يزيد على فسر ركعتين تأجب ما عكس وفي عرفه أن لا يتصل الفصل عرفاً لأنه يعتبر في السجود لا يعتبر في الواجب كما تقدم عن حج (قوله في قصر) أي حاجة قال في مختار الفطر الحاجة والحاجب وجمعه فطر (قوله إن صطراب واحتلام) عطف معيار يحتمل الاضطراب على اختلال الأذان والاختلاط على اختلاط الأصوات وشبهها (قوله وسنة التطويل) الأولى عدم التطويل ووجه ما ذكره أن المراد التطويل لو ترمسوا في أدائها (قوله لسكن الأصح خلافه) معتمد (قوله أن يؤذن امرئ) أي فلو لم يؤذن قبل الفجر فهل يسن بعده أداناً نظراً للأصل أولاً وبحكم تنويع السجود ولو قصي فائتة الصبح فهل يسن لها أداناً أو وحده فقط قال سم على صحة في كل منهما بقر والأقرب أنه يسن أداناً نظراً للأصل كما طلب الشوب فائتها نظراً لذلك

(قوله به صرح المصنف في مسئة الولادة أخره) هو تابع في هذه العبارة للشهاب حجج في شرح الارشاد ببعض تصرف لكن الشهاب المذكور ذكر قيس ذلك مانعه وكذا هو حرموداة لآخر الوقت فأذن لها ثم عقب سلامها دخل وقت مؤداة أخرى فيؤذن لها قاله النووي تنهى والشارح قدم هذا في أوائل الفصل عقب قول المصنف فإن كان فوائت لم يؤذن لغير الأولى ثم ذكر ما ذكره هنا فأشكل مراده (قوله وسببه التطويل) أي حشبه

فإن اقتصر على مرة فأدلى أن يكون بعد الفجر والمؤذن لأولى بالإقامة ما لم يكن الرب
عمره فيكون الرب أولى (ويسر لسماعه) ومستمعه ومنه المتبع (من قوله) وإن كان حيا
وحائض ونحوها خلافه يسكن في قوله لا يجيز الحبر «كراهة أن ذكر لله إلا على ظهر» قال والتوسط
فيه بسبب الحديث لا المحب والخائض لأنه صلى الله عليه وسلم كان يذكر الله على كل أحيانه إلا
حماه ولاه في التوشيح في قوله ويمكن أن يتوسط فيتأخر الحائض لطول أمدها بخلاف
الحبر والخبر لا يدلان على غير الحياه وليس الحصى في معناه لما ذكرته في ذي دعواه
أن الخبر لا يدلان على غير الحياه بطريق ظاهر الأول الكراهة لثلاثة وقد يقال يؤيدها
كراهة الأدان والإقامة لهم ويزرق أن المؤذن والمقيم مقصران حيث لم يظهرهما عند مراقبتهما
الوقت والمحب لا يقصر منه لأن إجابته تابعة لأدانه غيره وهو لا يعلم غالب وقت أدانه وشملت عبارة
الصعب المذموم وقاصي الحاجة غير أنهم إى حيان بعدد معهما كما في المجموع وظاهر أن محله

(قوله فإن اقتصر على مرة) يؤخذ من هذا أن ما يقع للمؤدين في رمضان من تقديم الأدان على
الفجر كما في أد. اسمه كعه خلاف الأولى وقد نقل ملاحضة مع الناس من وقوع هذا يؤدى
إلى الشر إن أخر الأدان إلى السفر مانع من كونه خلاف الأولى لا يقال لكه يؤدى إلى مقصدة
أخرى وهي صلاحهم قبل الفجر لأنه يقول. عنهم «مراد العادة بالأدان قبل الفجر مانع من ذلك
وحامل على تحري تأخير الصلاة لئلا يدخل وقت أو غيره (قوله أولى بالإقامة) أهله لأنه تقدمه
استحقاق الإقامة فادى الثاني بعده لا يسقط ما أتى بالأول (قوله ويسر لسماعه) شمس للأدان
للصلاة ولغيرها كالأدان في أد. مولود وحرف لسافر ويوافقه عموم حديث إذا سمعتم المؤذن الخ
الآتى فإن أنشأه أن الصلاة ولا يسعرك فكأنه قد إى سمعتم أى مؤذن سواء أدان للصلاة أو
غيرها لكن أتى عن مر أنه لا يجب إلا أدان الصلاة وعنه في قوله إذا سمعتم المؤذن للعهد
وإجماع وظاهر قوله لسماعه أنه يجب ولو شوب لا يفهمه كاحرمه من الرخصة حج انتهى سم
على مذهب وغيره على أنها وجب وليس له معه كإقامة بأن يفسر اللفظ وإلا لم يعتد بسماعه
بغيره ما أتى في السورة بلامه انتهى وفي سم على الجهة قال في العتب ولو شق حتى احتمل أنه
لا يجب في الزيادة لأنه برها خلاف السنة وفيما على الاعتناء بعقيدة المؤمن وكما يورد في الأدان
كبير أو غيره فإن الظاهر أنه لا يتابعه انتهى وهو متجه جدا وإن أحب بعضهم تأمسه في
في اعتقاد الآتى بها وقد أدى ما سأل الإقامة فينبى إجابته وفرق بينها وبين عقيدة مؤمنه
من الإمامة لا فيها من رطة وهي متعبره مع اعتقاد مؤمن بطلان صلاة الإمام وهو لا يحتاج لرحمة
بها وبين الزيادة في الأدان بأنه لا قائل بها يعتد به فلم يراع خلافه بخلاف تنبيه كلام الإقامة
تهى فسماعتم ثم رأيت قول الشارح الآتى فلو كان المؤذن يلى الإقامة فهل يلى السمع الخ وهو
محال له

(قوله ومستمعه) لاحاجة
إليه (قوله ولاه) أى
وخلافا لآين السبكي في
كتابه التوشيح (قوله
والخبر لا يدلان) أى
من حيث المجموع إى
الأول وإن كان عاما فهو
مخصوص بالثاني هذا هو
مراده مما يظهر وإلا فهو
لا يسه أن يسكر عموم
الأول في حد ذاته وهذا
يُدفع نظير الشارح الآتى
في كلامه فسم

فرع - لو دخل يوم الجمعة في أثناء الأدان من يدى الخطيب في العتب بعد احتضاره
أو شكبه أنه يجب فسم ثم صلى التحية تحية لسمع قول الخطبة سم على حج وهو قيل بأنه
يصلى ثم يجب ثم يكن بعدا لأن الاحتمال لا تعوت بطول الفصل ما لم يفحش الطول على أنه يمكنه
الإتيان بالاحتمال والخطيب يحجب بخلاف الصلاة فما يتبع عليه إداها الفصل (قوله ونحوها) أى
كانتاء (قوله على كل أحيانه أى في كل أحيانه وقوله ولاه أى أسكن في التوشيح وهو التامح السكى

(قوله ومن في صلاة الخ)
 عبارة الامداد للشهاد
 ابن حجر بعد قول الارشاد
 ويجب لا مضيا ونحوه
 نصا بمن يكره له الكلام
 كقضى حاجة ومجمع
 وغيرها ممن يأتي فلا تنس
 لقوله الاحاطة بل تنكره
 بل إن كانت إحاطة المصلي
 بحديثه أو تنوي أو
 صدقت وبررت أو قد
 قامت الصلاة نطقت بخلاف
 صدق رسول الله صلى الله
 عليه وسلم وأقامها الله
 وأدامها وتأكده
 لاحاطة بعد الفراغ إلى أن
 قال وكذا يقال في كل من
 يسببه ترك الاحاطة بعد
 كقاضى الحاجة والمجامع
 ومن يعمل النجاسة إلى
 آخر ما ذكره رحمه الله
 (قوله في هذه الحالة)
 معى حالى المقارنة والتأخر
 وذلك لأنه إما أن يكون
 السنية لا الاجزاء (قوله
 والذي أفق به الشيخ
 عز الدين أنه تستحب
 إحاطتهم) والصورة أن
 الأذان مشروع إذا الصورة
 أن كل واحد يؤذن على
 حدة بكنهم تقاروا
 فاشبهت أصواتهم على
 السامع .

مالم يطل الفصل عرفا وإلا لم تستحب فيها لاحاطة ومن في صلاة لكن الأصح عدم استحباب
 الاحاطة في حقه بل هي مكروهة فإن قدر في التنوي صدق وبررت أو قد حتى على الصلاة أو
 الصلاة خير من النوم نطقت صلاته بخلاف ما لو قال صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا نطق
 به كما في المجموع ولو كان المصلي يقرأ في النجاسة فأحاطه فبلغ موالاته ووجد عليه أن يستشهد وو
 كان السامع ونحوه في ذكر أو قراءه سن له لاحاطة وفتح ما هو فيه أو في صواب أحاطه فيه كما قاله
 لموردى ويستحب أن يجب في كل كلمة عقبها ش لا يضره ولا يتأخر عنه في في المجموع قال
 الأسوى ومقتضاه الإجزاء في هذه الحدة وعدمه عند السامع وهو كذلك وما ذهب إليه من العدد
 من عدم حصول سة لاحاطة في حاله بقدره محمول على نى القصيدة الكافية وأقرب كلام المصنف
 عدم استحباب لاحاطة إذا علم نادان غيره أى أو إقامته ولم يسمع ذلك لسمع أو بعد وقار في
 المجموع إنه يظهر أنها معلقة بالسامع في خبر « إذا سمع مؤذنا » وكان في قدره في سميت المصنف
 قال وإذا لم يسمع الترحيع فاعطه شة تنس لاحاطة به بقوله صلى الله عليه وسلم « قولوا مثل
 ما يقول » ولم يقل مثل ما تسمعون وصرح برر كنى وغيره باستحباب الاحاطة في جميعه إذا لم
 يسمع إلا بعضه وهو ظاهر كما يؤخذ من كلام المجموع قاله وإذا سمع مؤذنا بعد مؤذنا فاعطه
 أن أصل القصيدة في إحاطة شامل للجميع إلا أن الأول ما أكد بذكره تركه وهل العرس
 عند السلام إن إحاطة الأول أصل إلا أن في الصبح ولا أفصلة فيما تقدم الأول ووقع الثانى
 في الوقت إلا أن الجملة لتقدم الأول ومشروعة الثانى في رمة عليه الصلاة والسلام وما
 عمت السوى ما إذا أدن المؤذنين واحتلفت أصواتهم على السامع وصار بعضهم يسوق بعض وقد
 قال بعضهم لاستحب إحاطة هؤلاء والذي أفق به الشيخ عز الدين أنه يسحب إحاطتهم (يلاقى
 جميعته) وما حتى على الصلاة حتى على الملاح (فيقول) بدل كل منها (لا حول) عن
 العسية إلا عصمة الله (ولا قوة) على الطاعة (إلا بالله) للحبر السبق وذو الجيعتين دعاء
 إلى الصلاة فلا يبين غير المؤذن إذا نطقه السامع فكان الناس كلهم دعاء لمن غيب فسن
 للمحيط ذلك لأنه هو يصح محض إلى الله تعالى (قلت : وإذا في التنوي) في دار الصبح
 (فيقول) بدل كنيته (صدقت وبررت ، والله أعلم) بكسر الراء الأولى وحكى فتحها أى صرت
 دار أى خير كثير للناسية ولورود خبر فيه قاله أن الرفعة وأدعى لمبىرى أنه غير معروف .

(قوله مالم يطل الفصل) قد يخالف هذا ما مر له بعد قول المصنف ومولاه من أنه إذا عطس
 أو سب عليه شخص حمد لله ورد السلام بعد الفراغ وإن طال الفصل وقد يجمع بينهما عمل ماها
 حتى ما إذا غش الطور وما مر على خلافه ش سال لا غش (قوله أو هل حتى على الصلاة) خرج
 به ما لو قال في إحاطة المحيطين لا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم فلا يضر ولمن هذا هو انرد من
 قول حج ويكره لمن في صلاة إلا الجعية والتنوي أو صدقت فانه يطلها إن علم ويعمد (قوله
 قطع موالاتها) أى قطع معه وهو لاحاطة موالاتها (قوله في هذه الحدة) وهي لتقاربه والتأخر
 (قوله إذ لم يسمع إلا بعضه) أى سواء كان من الأول أو الآخر (قوله إلا أن الأول متأكد)
 أى جوابه (قوله ما إذا أدن المؤذنين) أى في محل واحد أو محال وسمع جميع (قوله والذي
 أفق به الشيخ عز الدين) معتمد (قوله أنه يسحب إحاطتهم) أى إحاطة واحدة ويتحقق ذلك
 ش يتأخر نكل كلمة حتى يعلب على طه أنهم أنوا بها بحيث شغ إحاطته متأخرة أو مقارنة (قوله
 وبررت) راد في العباد والمحقق نطقته به

ويحاط عنه بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ فلو كان للتؤذن بنية الإقامة فهو يفتي السامع
باعتقاده أن نال أم ويحتمل أن يخرج فيه خلاف من أن لا اعتبار بنية الإمام أو المأموم وقد
تعرض لهذه المسئلة ابن كنج في التعرُّد وحرم فيها المؤذن وعبره وإذا نوى المؤذن الإقامة يستحب
لكل من سمعه أن يقول مثله ويحسب سامع الإقامة من سامعه إلا في كنف الإقامة فانه يقول قائمها
الله وأدامها وحسن من صالحي أمها (و) يستحب (لكل) من مؤذن وسامع ومستمع وكذا
مقيم الحديث ورد فيه رواه ابن السني وذكره الصنف في أذكاره (أن يصلي) وسم (على النبي
صلى الله عليه وسلم) لم يرد من كراهة إثر دأدهم عن الآخر (بعد فرائضه) أي من ذلك

(قوله يحتمل أن قال) معتمد (قوله وأدامها) ردح مادامت السموات والأرض وقوله وحسن
من صالحي أمها ردح حج لخير أبي دودنه (قوله أن يصلي) وسم على النبي صلى الله عليه وسلم
ونحسب المسئلة أي بعد أي بعد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ومعناهم أن أفضل السبع
عنى الرجوع صلاة الشهادة فسمى شدتها على غيرها ومن المبرر ما يقع بمؤذنين من قولهم بعد
الأذان : الصلاة والسلام عليك يا رسول الله إلى آخر ما يأتون به فيمكن.

قائمة قال الحافظ ابن حجر وبت كذا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في موضع ورد
فيها أحبار خاصة كثره تأسد حاد عقب إجماع مؤذن وأول الدعاء وأوسطه وآخره وفي أوله
أكده وفي آخر الصلوة وفي أثناء تكرار العبادة وعد دخول المسجد والخروج منه عند
الاحتياج والتفرق وعند الضر والقنوم منه والقيام للصلاة ببيت وحتم الفرس وعند أهم والكرب
والثبوت وفرة الحديث وسبع العم والدكر وسبيل الشيء، وورد أص في أحاديث ضعيفة عند
اسلام حجر وسبيل الأذن والتسعة وعقب الوضوء وعند الدخ والعصا وورد سبع منها عندها
أي انتهى مسوى عند قوله صلى الله عليه وسلم «صلى على من صلاتكم على ركعة لكم» وقال
بعد ذلك يحدثين في شرح قوله «صلى على أئمة الله ورسله قال الله تعالى كما يعني» ملح وحكمة
مشروعية الصلاة عليهم أنهم لما بدوا أعراضهم عنه لأعدائه فأنزلهم منهم وسبهم أعظم الله الصلاة
عليهم وحسن لهم أطيب النساء في السماء والأرض وأخصهم خاصة ذكرى الدار فالصلاة عليهم
مبدوءة لا واحدة بخلاف الصلاة على من لم يبق أن الأمم الله كان يحب عليهم الصلاة على
أنبيائهم كما يحسنه القسطلاني انتهى ونقل بالفرس عن الشيخ حمدان نقلا عن الشيرازي أنه
نسخ الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل الإقامة وانظر هل يقال مثله في الأذان أم لا ثم رأيت
هامش نسخة صحيحة من شرح المنهج عطف بعض الفصلاء ما نصه قوله بعد فرع من الأذان والإقامة
هذا هو لمقول لكن في شرح الوسيط وتبعه بعضهم أن الصلاة المطلوبة للإقامة إنما تكون قبلها
قال السيد السمرودي في حواشي الروضة ولعله سعى قن في المعروف وما ورد في حديث بعض
في التصائل أنه بعد وقد أفق شيخنا الشوري بسببها من الإقامة كان كان مستنده ما تفقه
السمرودي فقد نهت ما فيه والإمكان عليه أن يثبت على المشهور من طلبها بعد الإقامة انتهى
مخروجه (قوله بعد فرغه) ولو كان اشتعاله بالإقامة يموت بكثرة الإحرام مع الإمام أو بعض
الفتحة بل أو كلها فقياس ما تقدم للتأخر في باب التيمم من أنه تقدم سن الوضوء على ذلك أنه يقتضيه
لاحقه على أنه قيل بوجوبها (قوله أي من ذلك) أي المذكور من الأذان والإقامة.

(قوله أي من ذلك)
أي الأذان والإقامة
والإقامة.

(ثم) يقول عقب ذلك (اللهم) أصله يا الله حذف يؤذ وعوضت عنها نعم ولما منع جمع بينهما (رب هذه الدعوة) بفتح الدال : هي دعوة الأذان (الثامة) سميت ثمة لكها وسلامتها من شخص يتطرق إليها (والصلاة الثمينة) أي التي ستقام (آت) أعط (محمدا الوسيلة) منزله في الجنة (والفضيلة) عطف بيان أو أهم ، وحذف من أصله وغيره والدرجة الرفيعة، وختمه يا رحمن الرحيم لأنه لأصل لهما ، ويقال إن الوسيلة والفضيلة قتان في أعلى عيسى . حذاء من يؤذيه يعبأ بسكها محمد وآله ، والأخرى من بأفوه صغرا يسكب إراهم وآله عليهم السلام (واعنه مقما محمود) هو مقام الشامة في فصل القضاء يوم القيمة (الذي وعدته) الذي مسوب بدل مما قسمه أو بتقدير أعنى أو مرفوع حر مستند بحسوف ، والأصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم كما في حر مسلم «إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا عني فإنه من صلى علي صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا الله لي الوسيلة فإنها منزلة في الجنة لا تنبغي إلا لعبد من عباد الله تعالى وأرجو أن أكون أنا هو ، فمن سأل لي الوسيلة حلت له الشامة» والحكمة في سؤال ذلك له وإن كان واجب بوقوع بوعده الله تعالى لإظهار شرفه وعظم منزلته ، ويسل الدعاء بين الأذان والإقامة لما ورد «أن الدعاء بين الأذان والإقامة لأردت فادعوه» ، وأن قول المؤذن ومن سمعه بعد الأذان أمر الله بهم هذا إقبال بياك وإدراك مهادك وأصوات دعائك عند لي وتول كل منهما بعد أذان الصبح اللهم هذا إقبال مهادك وإدراك ليك وأصوات دعائك اغفر لي وآكد الدعاء كما في العباد سؤال العافية في الدنيا والآخرة .

(قوله ثم اللهم) وظاهر أن كلاً من الإحانة والإسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والدعاء سنة مستتقة ، وهو رك بعصم سن له أن يأتي بأشقي (قوله عطف بين) لعلى يرد به من هذا التفسير وإلا فالناس لا يقترون بالواو (قوله يسكبها) إراهم وآله (ولا سأل هذا سؤاله صلى الله عليه وسلم هما على هذا حوار أن يكون السؤال لتجبر ما وعد به من أمهات له ، ويكون سكبها إراهم وآله فيها من قبله صلى الله عليه وسلم إظهار شرفه على غيره (قوله مقما محمود) وفي رواية صحيحة أيضا مقام محمود هو حج (قوله إظهار شرفه) ومن لازم ذلك له مثالا حصول الثواب للداعي (قوله وعظم منزلته) عطف بغير (قوله ويسل الدعاء بين الأذان والإقامة) أي وإن حال ما منهما ، ويحصل أصل السنة بمجرد الدعاء ، ولأولى شغل من تمامه بالدعاء ، لا وقت فعل الراتبة على أن الدعاء في سجودها صدق عليه أنه دعاء بين الأذان والإقامة ، ومفهوم كلام الشارح أنه لا يطالب الدعاء بعد الإقامة وقبل التحريم ، ونوجه بأن المطلوب من المصلي المبادرة إلى التحريم لتحصله الفضيلة الثمينة (قوله بعد أذان المغرب) أي وبعد إقامة المؤذن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وكل من هذه سنة مستتقة فلا يتوقف طهر شيء منها على فعل غيره (قوله عصرى) عبارة شرح البهجة فاعترض لي (قوله بعد أذان الصبح) إنما حصل المغرب والصبح بذلك لكون المغرب خاتمة عمل النهار والصبح حاتمة عمل الليل ومتقدمة عمل النهار (قوله سؤال العافية) أي كأن يقول اللهم إني سألك العافية في لدي وآخرة .

(قوله عطف بيان) يعني عطف تفسير وليس المراد عطف السبب الاصطلاحي وهو لا يقترون بالواو (قوله يسكبها إراهم وآله) يقن عليه وحيداً فما معنى سؤالها لسيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حاشية الشيخ في الحواب عنه ما لا يشي

فصل : في بيان القبلة وما يتبعها

(استقال) عين (القيد) أي الكعبة صدره لآلوجهه (شرط صلاة القادر) على الاستقبال لقوله تعالى قول وجهك شطر المسجد الحرام وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره - أي جهته ، والاستقبال لا يجب في غير الصلاة فتعين أن يكون فيها ، ولحق الصحاح « أنه صلى الله عليه وسلم ركع ركعتين قبل الكعبة وقال هذه القبلة » مع خبر « صلوا كما رأيتموني أصلي » وقبل بضم القاف والياء ويحور إسكانها . قال بعضهم ، معناه مقابلتها ، وبعضهم ما استقبلت فيها : أي وجهها ، ويؤيده روى ابن عمر وصلى ركعتين في وجه الكعبة ، وروى أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه « أن النبي صلى الله عليه وسلم

صل

(قوله صدره لآلوجهه)
إنما قيد به لأن الكلام
هذا في صلاة القادر
في المرض كما هو نص المتن
ولا يرد أنه قد يجب بالوجه
بأنه للتلقي لأن تلك
حالة يحز وسيأتي لها حكم
يخصها فاندفع ما في حاشية
الشيخ عن النبي مع
الجواب عنه

فصل : في بيان القبلة

أي في بيان حقيقتها وحكم استقبالها (قوله وما تبعها) أي كوجوب إتمام لأركان كلها أو بعضها في كل السفر ، واستقبال صوب مقصده في كل السفر أيضا (قوله لآلوجهه) أي ولا يقدمه أحدا بإطلاقهم وهو الظاهر وإن استبعد من على حج وظاهره أن الوجه لا يجب الاستقبال به مطلقا وليس كذلك ندين بل ما قالوه مما لو صلى مستلقيا من وجوب الاستقبال بالوجه لأنه قادر على استقباله بما ذكره كدساش عن الشيخ سليمان السبي . أقول . ويمكن الجواب عنه بأنه إنما قصر على الصدرها وإن كان الأولى التعيم لأن الأدلة الواردة من الآيات والأحاديث يجب تحمل على الغالب من المقام والقاعدة مما يحمل عليها فلا أدلة المذكورة وهو كونه مطلقة ، والمسبق يحتمل على الغالب فيه ، وأما التوجه بالوجه فهو دليل خارجي كما سيأتي الكلام عليه ودفع لما قد يشوهم من ظاهر قوله تعالى - قول وجهك - أن الاستقبال به واجب أيضا (قوله أي جهته) لا يرد أن هذا التفسير لا يوافق مذهب القيس من اشتراط استقبال العين وعدم الاكتفاء بالجهة لأن المقصود هنا بيان استقبال الكعبة في الخلعة دليل قوله الآتي فلا يصح الصلاة بدونه إجماعا ، وأما تعين العين فمستند آخر لما طرأ من آخر من الاستدلال ، على ما مع الجهة الفسر بها الشطر في الآية مقابلة العين فقد كان حد شيئا الشرع عيسى في مصف له في وجوب إصابه عين القبلة مانعه بل التحقيق أن إطلاق الجهة في مقابلة العين إنما هو اصطلاح مدافعة من الفقهاء ، وأما بحسب أصل اللغة فليس كذلك فإن من انحرف عن مقابلة شيء فهو نفس متوجه نحو ولا إلى جهته بحسب حقيقة اللغة وإن أطلق عليه معسجة أو اصطلاحا فالتامعي لاحظ حقيقة اللغة وحكم بالآية أن توجه أصالة العين ، ومعناه أن يكون بحيث يعتد عرفا أنه متوجه إلى عين الكعبة كما حققه الإمام في النهاية . ثم على منهج وقوله أي جهته المراد بها العين لما يأتي عن حج وهو سر به الشارح كان أولى ليطابق قوله الناس عين القبة الخ ولعل الحاصل به على ذلك أنه من كلام المفسرين وحمل القبة على العين هو بيان المراد بها (قوله وقال هذه القبلة) قال حج فالحصر فيها داعي لجل الآية على الجهة .

دخل البيت في اليوم الأول ولم يصل ، ودخل في اليوم الثاني وصلى ، وفي هذا جواب عن بن أسامة الصلاة ولا يصح ومهم المصنف في شرح المذهب قد أحاطوا بحيل التحول مرتين ، وقد ثبت ذلك بالنقل لآمالاحسان ، وأما خبر «ما بين الشرق والغرب قبة» فمحمول على أهل المدينة ومن داناهم ، وسميت قبة لأن أصلها يقاسها وكعبة لارتفاعها ، وقيل لاسدورها وارتفاعها ، وكان عليه الصلاة والسلام أول أمره يستقبل بيت المقدس قبل شمر ، وقيل رأيته ، وكان يحجر الكعبة بيه وسه وثقف بين يمينه ، فها هنا اسدورها فتش عليه قبة حبريل ثم يقال له التحول إليها فنزل - قول - وجهك - الآية ، وقد صلى ركعتين من الظهر

(قوله دخل البيت في اليوم الأول) أي من الأيام التي أقامها بعد الفصح (قوله وقد ثبت ذلك) أي دخوله مرتين (قوله بالقتل) أي السابق عن الإمام محمد وابن حبان (قوله وأما خبر) مقابله قوله أي الكعبة الح (قوله ومن داناهم) أي قرب منهم من كل جهة بحيث بعد على سمتهم (قوله وقيل لاستدارتها وارتفاعها) عبارة حج سمي البيت كعبة أحدنا من كعبة ربه ، والكعبة كل بيت مريم كد في القاموس ، وهذا أوضح من حمل سبب ارتفاعها كما سمي كعب الرحمن بذلك لارتفاعه وأصوب من جعله أي جعل سبب التسمية استدارتها إلا أن يريد قائله «لاستدرا» ويرى محمداً أو يكون أحد الاستدرة في الكعب سبب التسمية لكنه مخالف لكلام أئمة اللغة (قوله وقيل برأيه) أي لا تنقيد أهل الكتب الذين يصلون إلى بيت المقدس بتقدير أن ذلك شرع لهم لأن الصحيح أن شرع من قبله ليس شرعاً لامتطافاً أي سواء ورد في شرعاً ما يقرره أو ما يسحه فهو على تقدير أن لا يكون بوحى فهو «جهاد» منه عاينه أنه اتفق موافقه لمن يستقبلها شرع (قوله فها هنا اسدورها) أي الكعبة بوحى ، والظاهر من قوله فها هنا أنه مع ذلك مجرد حروجه من مكة ، وعبارة البصاوي «روى أنه عليه الصلاة والسلام قدم المدينة فصرى نحو بيت المقدس ستة عشر شهراً ثم وجه إلى الكعبة في رجب بعد إروال من قال بدر شهرين» هـ والظاهر من قوله قدم أنه مع ذلك بعد دخوله المدينة فيحجر ما بعده في مدته لذهب (قوله فشق عليه) قبل لكونها قبة إبراهيم ، وقيل لأن قبة بيت المقدس قبة اليهود فشق عليه ذلك لإيهامه اليهود أن المسلمين يحتمون دينهم حتى رجعوا إلى ملهم (قوله فبال حبريل) حكمة سؤاله حبريل أنه الذي يرسل بالوحى وإلا فهو صلى الله عليه وسلم أقرب منزلة إلى الله من حبريل ، ولا يعكر على هذا مراحته صلى الله عليه وسلم به لسبب المعراج بسبه لحور أن حبريل أخبره بأنه لا يجوز مقامه لدى النبي انتهى أو لأنه صلى الله عليه وسلم طلب منه في تلك الليلة المصاحبة بسبه (قوله وقد صلى ركعتين) قصده أن التحول كان في إهداء الركعة الثالثة ، وفي الموضع ما مضى : خمسة أي من الفوائد في أي ركعة وقع التحول . الجواب أنه في الركعة الثالثة السادسة في أي ركع وقع الحبوب في الركوع ، والله أعلم اهـ ، وعليه فمن قال صلى ركعتين لبيت المقدس وركعتين للكعبة لعل وجهه أن الركوع لم كانت تدرك به الركعة للمسوق وكان التحويل فيه حين الركعة كما في الكعبة مع أن قيمها وعوائدها واستداده ركوعها لبيت المقدس .

فتحول وما في البحري « أن أول صلاة صلت للكعبة العصر » أي كأمه وكان التحويل في رحب بعد المحرقة سنة عشر أو سبعة عشر شهرا وقبل غير ذلك واحد ر لنصف بالقادر عن الفاجر كمر يصحح عمر عن يوحنا ومربوط على حشة وعمر بن علي يوح عن خوف من استقالة العرق ومن خوف من رواله عن دانتة على ماله أو ماله أو انقطاع عن الرقة فانه يصلي على حسب حاله ويعيد على الأصح ندره ، وقول من الرقة وحول الامادة دليل لاشراط أي ولا يحتاج للتقييد بالقادر مردود بأنه لو كان شرعا لم يصح الصلاة بسوءه وإن وجوب الصلاة لا دليل فيه وهذا قال الأدرعي يحدث حديث حكما صحة صلاة فاد الظهور في فلو أمكه أن يصلي إلى القبلة قاعدا وإلى غيره قائما وحب الأول لأن فرض القبلة أكد من فرض انقدم بدليل سقوطه في العمل مع السيرة من غير عذر ، واعلم أن الفرض في حق القريب من الكعبة يصاحبه عيب وكذا العبد

(قوله فتحول) ولم يبينوا ما فعلته الصلاة في تلك الصلاة هل تحولوا أو أمكنهم من غير تأخر أم تأخروا أم كيف الحال ثم رأت في السيرة الشامية في بحث تحول القبلة ما نصه يستندارو إلى الكعبة فتحول النساء مكان الرجال لرجال مكان النساء ، وذلك أن لأمام تحول من مقامه في مقدم المسجد إلى مؤخر المحل لأن من استقل الكعبة بالمدينة فقد استندر بيت المقدس وهو لو دار كما هو مكانه لم يكن حلقه مكان سبع الصفوف وما تحول لأمام تحولت الرجال حتى صاروا حدهم وتحولت النساء حتى صرن حدهم الرجال وهذا يستدعي عملا كثيرا في الصلاة فيحتمل أن ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان من تحريم الكلام أي كالحكم الذي كان من تحريمه وهو راحته ويعلم أن يكون اعتراف العمل المذكور لأجل الصلابة المذكورة ولم تنال الخطأ عند التحويل في وقعت مشقة (قوله أي كاملة) حذر لقوله وما في البحري الخ (قوله وكان التحويل في رحب بعد المحرقة الخ) حرم كون التحويل في رحب مع حكاية الخلاف في ائدة هي ستة عشر أو سبعة عشر يقيد أن في وقت المحرقة خلافا فراجع (قوله كمر يصح عمر عن يوحنا) أي أن لم يحده في محل يجب حسب إمامه لا فعل هو عاجر فكيف يمكنه البطل ، لأنما يجوز يمكن تحصيله بمأذونه (قوله ومن خوف من رواله عن دانتة عن سنة الخ) قد قال هذا ليس حارحا بالقادر لأن إرادته القادر حسب دليل استثناء شدة الخوف وكان الأولى إدخال ما ذكر فيه وقد قال ك كانت الإعادة في ذكر واحدة بخلاف شدة الخوف لم يدخلها في شدة خوف (قوله أو ماله) قصده أن الخوف على الاحتصاص لا أثر له وإن كثر (قوله أو انقطاع عن الرقة) أي إذا استوحش كما يأتي بعد قول لنصف أو سائر فلا (قوله على حسب حاله) مدهره ولو كان بوقت واسع وقياس ما قدم في فاد الظهور من وعده أنه إن رجا روال العذر لأصلي إلا إذا صاق الوقت وإن لم يرج رواله صلى في أوته ثم إن رال بعد على خلاف منه وحت الأعداد في الوقت وإن ستمر العذر حتى هات الوقت كانت فائتة بعد فيسبب قصده فورا ، ويحذر التحريم بشرط أن يعلمها قبل موته كسائر الفوائت (قوله ولا يحتاج بتقييد) الأولى فلا يصح التقييد لإخراجه ما هو داخل حيث جعل شرعا في المحر (قوله لو كان) أي الاستئصال (قوله يحدث ذلك) أي قول من الرقة وبانه ضرب كما في الصباح والقاموس (قوله به أمكه أن يصلي الخ) تفريع على كلام المصنف ولو صار لو كان أولى (قوله وحب الأول) أي ولا إعادة كالمصر

(قوله لأن المسامة تصدق مع العدد) الذي صدق مع العدد إما هو المسامة المعروفة بالحقيقة كما حقه إمام الحرمين وحيث كان المراد المسامة العرفية فلا يرد عليه ما ذكرنا ولا يحتاج بحجبه عنه يد كل ذلك (٤٠٩) متى على إرادة المسامة الحقيقية

الغير المختصة بالقرب والعدد

(قوله ويرد الخ) هذا

لابتلاق كلام الفارق كما

نعم بالنسبة وقوله فالمص

مهم ممنوع بل هو معين

وإيما المهم من حصل

به لمطل في صلاته منهما

والفرق بين ماها ومن

صلى أربع ركعات لأربع

جهات أن ذلك في كل

استقل على حدة يحتص

أنه مصيب وأنه محطى فم

يتعين الخطأ في حالة معينة

وأما هنا فإنا على تسليم

ما مر نعلم أن أحدهما في

هذه الحالة للعينه خارج

عن سمت الكعبة ولابد

من تصح القدوة والحاصل

أنه متى اعتبرنا المسامة

الحقيقية فإبرام الفارق

لا يبعد عنه فالتعيين

الاكتفاء بالمسامة

العرفية التي قال بها إمام

الحرمين وسيعقون الشرح

عليها فيما يأتي في شرح

قول الأصم ومن صلى

في الكعبة واستقبل

جداره الخ (قوله لاتساع

المسافة) كد في مسح

والصواب ما في نسخة

أخرى لاتساع المسامة

في الأظهر لك في القرب يتبين وفي العدد ظاهرا ولا يفتقر على ذلك الحدث السابق « ما بين المشرق والمغرب فيه » ولا صحة صلاة الأصم المستقبل من المشرق إلى المغرب لأن المسامة تصدق مع العدد وردت بأنها إما تصدق مع الانحراف وأما من التساع من الخطي فهي غير معين وردت المشرق بأنه ينرم عليه أن من صلى مأموما في صف مسطيل وسه وبين إمام أكثر من سمت الكعبة لأصح صلاته لخروجه أو خروج إمامه عن سمتها ورد وإن « به جمع وأفرود من التلزم من سلم ما ذكره من الصلوات خروج أحدهم فقط لا عليه فاستلزم مهم وهو لا يفتقر نصرا مادني في الوضوء لأربع جهات وعلى تقدير عدم كونه مسافا لأصح الصحة ، لأن المسامة من عمره لاتساع المسافة مع العدد ، فأحدهم وإن كان سه وبين ، وآخر قدر سمت الكعبة مبررا ، فاحتمل أنه وبماه من المسامتين ولا يطلان مع الشك في وجود المطلق (إلا في) صلاة (شدة الخوف) من مساح قتل أو غيره سواء أكانت الصلاة فرضا أم نهلا ولا يكون التوجه شرط . نعم إن أمس مسح عليه فعل ذلك حتى لو كان ركعا وأمن وأراد أن يترك التمسك لاستقل أن يكون شخص في استدبرها نصت صلاته بالصدق . ومن خوف المخور لترك الاستقل أن يكون شخص في أرض معصومة ويخاف فوب الوقت أنه أن يحرم وتوجه بالخروج وصلى بالإمام (و) إلا في (من السهر) المساح لمن به متعدد معلوم فلا يرد فيه الاستقبال فيه أن يصلي غير الفرائض

(قوله لأن المسامة تصدق) أي في فوه من أن صحر حرم كل راد بعده تسع مسامته كالمر الموقدة من بعد وعرض برماه حج (قوله ويرد بأنها) أي مسامة (قوله وأجاب) أي عن الرد (قوله ويرد) أي الخوف (قوله ويرد) أي رد المشرق (قوله لا لا نعلم المسامة من عمره) وقع مثله في حج حيث قال : وصحة صلاة المستقبل من المشرق إلى المغرب يجوز على انحراف فيه وعلى أن الخطي فيه غير معين وكتب بإمامته سم ما حصله أن هذا لا يلتزم مع قوله : والمعتبر مسامته عرفا لأحقيقة أنه يعني أنه إذا فسد الغرض مسامته عرفا وهو ما عده إمام الحرمين صدق على الكل أنهم مستقنون كذلك فلا يتأني حجه على الانحراف ولا على أن الخطي فيها غير معين إذا نكل مستقنون عرفا (قوله إلا في صلاة شدة الخوف) فصيحة هذا الاستثناء أن شدة الخوف لا تمنع من القدرة وفيه نظر فإن شدة الخوف مانعة شرعا من القدرة على الاستقبال وقد ذهب من أراد بالقدرة المذكورة في المتن القدرة الحسية والخيالية قادر حسا ويرد عليه ما مر في الشرح من أنه لو خاف من روجه عن ذاته على نفسه أو ماله أو ماله عن رفقته كان عاجزا وتقدم الخوف عنه قريبا (قوله فعن ذلك) أي فرضا أو نهلا (قوله اشترط أن لا يسرر) فصيحة أن مجرد الانحراف لا يضر . وقال سم على حج . يعني وأن لا يحصل فعل مساح أو أي وهو صدق بالانحراف فحصر (قوله فيه أن يحرم) فصيحة أن هذا الفعل لا معين عنه وحسنه فهل يخرج وتؤخر الصلاة إلى ما بعد الوقت أو يصلها ما كثر في المصوب أو كيف الحال . ويحتمل أن نقل هو حوار بعد مع فصدق بالوجوب (قوله ويصلى بالإمام) أي ويعيد لندرة ذلك وتفهيم سم على حج عن م

٥٢ . مهية المحتاج - ١ (قوله يحتمل أنه وإمامه من المسامتين) إن أراد المسامة الحقيقية وهو الذي هو فقه قوله لأننا لا نعلم المسامة من غيره فالاحتمال ممنوع وعدم مسامة أحدهما أمر مقطوع به وإن أراد المسامة العرفية وهو الذي هو فقه قوله لاتساع المسافة مع العدد فالمسامة بهذا المعنى متحققة لا محتملة فتدبر (قوله من مساح قال) لعن من عمى في

ولوعبد، نور كفى الشوائب وخرج بالسر الخضر فلا خور وإن احتج فيه إلى الرد كاسم
لعدم ورود (المسافر) السر بد كور (السر راكبا وماش) «لأنه صلى الله عليه وسلم كان
صلى على أحبه في السر حتى توجهت به» أي في جهة مقصده رواه الشيخان وقد فسره
قوله صلى - فحب تولوا فتم وجه الله - وليس يراك لشيء، لأن المثنى أحد السمرين،
وألف مشهور في صدارة الخوف فكذا في الدفء. ولعل فيه أن السمر يحتاجون إلى الأستار،
فبوجه صافيه لاستقبال الشمس لأذى إلى بره نور دهم أو مناج معيهم وشرط ترك الأفعال
الأكثرة من غير ركركص والعدو، ويشرط ألب دوام السر فيوضر مقيا في أثناء الصلاة
وحب عليه يتأتمها على الأرض مستسلا، وقد يشمل إضافه رك السقيمة، ولا يجوز له التسل
حيثما توجهت لغير الاستقبال، واستثنى منه مراح لدى سيرها وهو من له دخل في سيرها وإن لم
يكن رئيس الأهل فإنه يذهب إلى جهة مقصده كما صرح به صاحب العدة وغيره

(قوله ووجه) أحده ما به خلاف فيه (قوله فيمسافر استقبال)

مراعى تمام كل عمل شرع فيه فشرع في السفر نافية فهل يلزمه الاستقبال والاستقرار
على ما هو عليه من حج أو غيره من عدم وجوب ذلك لأنها وإن بشر إتمامها لم يخرج
عن كونه سلا ومن ثم جاز أن يجمع بينها وبين فرض عيسى بيمين واحد، وأما يوفست وأراد
قد ها فهو له صلاتها على الله وجمعها مع فرض آخر بيمين واحد أم لا فيه نظر والأقرب
الأول لأنها حب أو حب لله في ركوع وسجدتها، ما فاته من الواجب (قوله أي في جهة
مقصده) ونقر به سيئ في جهة أراد أن لا يلبق بحاله صلى الله عليه وسلم
من ذلك بعد أن ذهب أنه لا يسيرها جهة مقصده (قوله وقد فسره) أي بالتوجه في نفل
السفر (قوله كركص والعدو) أي بالحاجة على ما في وقوله والعدو رد حج والإعلاء ونحو ذلك
برحس الحاجة (قوله ويوضر مش) أي ويوصل الخط عند طبع به السر كما قاله الشارح مما يأتي
حجها وبعبارة موجبة الحظ لا تطع به السر أو صرف عن إقامة أو بوجهها كذا نحن صالح
هازل، نعم، ركانها للقمة ما لم يمكنه ذلك عليها وحب استقبال راكبا إلى عتبة إلا ملاح وهو من
«دخل في دبره» يعني جهة مقصده ولا يرمه لاستقبال إلا في التحريم إن سهل ولا إتمام
لراكب وإن سهل لأنه يقطع عن عمه اه حج مخوفة، والظاهر أن المراد به خصوص المحل
لدى السير بعده من يزل فيه وعينه وبوكان لحظ مدع ويوصل إليه يتحصى إلى وصول خصوص
ما يريد التروك فيه (قوله على الأرض) ليس بقيد كما يأتي له (قوله ولا يجوز له) أي وحكمه أنه
لا يجوز له الخ وسيأتي للشارح جعل هذا داحلا في قول المصنف فإن أمكن استقبال راكبا
ولا يرد عنه إمكان حرمها على ما إذا تسرع عليه الاستقبال كما يرشد إليه قوله يسير الاستقبال
عائنه ش حكمه نعم من قوله بعد فإن أمكن استقبال راكبا (قوله من له دخل في سيرها) أي
وإن لم يكن من المعتدين لسييرها كما لو كانوا بعض ركاب أهل العمل فيها في بعض أعمالهم (قوله
وإن لم يكن رئيس ملاحين) فصية ما في الخبر أنه لا يبقل رئيس وعبدته ورش فلاز القوم
برئيسهم بانفتح رأسه فهو رأسهم ويقال أيضا رس نور فيم هذا إذا قرى بصيغة اسم الفاعل فإن
قرى نور فعل كذا في التصاح وغيره رأس الشخص برأس مهمور هتختين رئاسة شرف قدره فهو
رئيس والجمع رؤساء مثل شريف وشرفاء، م يرد عليه شيء ومثل ما في الصباح في القاموس والتصاح

(قوله وحب عليه تمامه)
(مع) أي لصحة

قال في الروضة لابد منه وحرم به في التحقيق وإن صحح في الشرح الصغير أنه كغيره وأحق صاحب
 مجمع البحرين بيمين ملاحها مسير الرقعة ثم أنه بعد ذلك وسجدة الشكر والثناء المتعملة خارج الصلاة
 حكمها حكم الدفعة على الصحيح لو حذر أي وقد ذكره الأصحاب في ماله وخرج بالنسب الفرض ولو
 منقورة وحجارة كاسياتي تجوز في أداء الفرض على الدابة (ولا يشترط سكون سجد على المشهور)
 لعموم الحاجة وقبائلا على ترك الجمعة وعدم القضاء على التيمم والرد الفرض. من الشرح أبو حامد
 وغيره مثل أن يخرج إلى ضيعة مسيرتها ميل أو نحوه، والقاضي والغوي أن يخرج من مكان لا يبرمه
 فيه الجمعة لعدم سماعه السد. قال الشرف لهوى وهذا ظاهر لأنه في حكم التيمم في اليد
 ونحن كلام غير مرجح إليه إلا أن العوى اعتبر الحكمة وعبره اعتبر نسبة انتهى. والذي
 شترط كالتقصير وفرق الأول من السبل أخص ولهذا حذر في الحصر مع القدرة على التيمم
 (فإن أمكن) يعني سهل (استقل راكبا) ومنه راكبا ذلك سوى التلح (في مرفد)
 كهودج وتحت واسع في جميع صلاته (وإن لم يركبها كلها أو بعضها فهو ركوعه وسجوده لزمه)
 ذلك لتيسره عليه فاشبهه ركبا السبية (أو لا) أي ولو لم تكن ذلك كله كأن كان على مرجح
 أو قس (فالأصح أنه إن سهل الاستقلال) كأن كانت سببه غير مقصورة من كات وافقة وسببه
 ورمائها بيده أو يستطيع راكمها الانحراف من الصلاة بنفسه (وحيث) يكونه مسيرا عليه

(قوله قال في الروضة لابد منه) أي من الاستثناء (قوله وأحق صاحب مجمع البحرين) معتمد
 (قوله وعدم القضاء على مسير) قد يثبت عدم قصد التيمم من رخص السفر إذا لم يدر فيه
 على غلبة فقد لزم وعنده ولو في الحصر (قوله لا يبرمه فيه الجمعة) قال حج ويترق بين هـ
 وحرمة سفر المرأة وليس شرهما فيه يكتفي به وجود مسمى السفر بأن الحضور هو الحاجة وهي
 تستدعي اشتراط ذلك وتم تعويت حتى السفر وهو لا يتعد بذلك (قوله وهذا ظاهر) معتمد (قوله
 إلا أن العوى اعتبر الحكمة) وهي مفارقة حكم التيمم في اليد والحصة هي السبل وجوده فانه
 مطلقة لعدم سماع السد وقد يفيد ماد كره أنه لو خرج إلى بعض سبل اليد أو عبطها السعيد
 لا يجوز له التمسك لغير التمسك لأنه لا يثبت مسافرا عرفا ويحتمل أنه جعل ذلك ضابطا لما يسمى سفرا
 فيعيد التمسك عند قصده ذلك سواء كان ما قصد الذهاب إليه من مرفق اليد أو من غيرها وقد
 يشعر قوله لأنه فارق حكم التيمم باليد الثاني ويؤيد من ذلك أن من أراد ربه الإمام الشافعي
 رضى الله تعالى عنه وكان بين مسيرته ومقام الإمام ليس وعونه حار له المرحض بعد محوارة
 اسور إن كان دحبه ومحورة العمران إن لم يكن له حرج منه سور ومثله يعاد في التوجه إلى
 بركة المهور من الجمع الأزهر ونحوه (قوله من أمكن) يتصل بين به ما أحبه أولا في قوله لا
 في شدة الخوف ومن أح (قوله ومنه راكبا التلح) إطلاق التراكب على من في السبية عمار
 في القاموس وراكب للغير خاصة (قوله وإن لم يركبها كلها) عميرة صبية كلامه إن أنه يسهل
 الاستقلال في الجميع ولم يتيسر سوى إتمام ركوع أو سجد لاستقلال في جميع والأعم في ذلك
 الركوع فقط وهو كلام لاوجه له اهـ وقوله وإن لم يكن مثك، دخل في ذلك ما إذا سهل التوجه
 في جميع الصلاة دون إتمام شيء من الأركان وما يسهل إتمام الأركان أو بعضها دون التوجه
 مطلقا أو في جميع صلاته فتقصه كلامه أنه في جميع ذلك لا يجب إلا الاستقلال عند المحرم إن
 سهل هـ سم على مخرج وقوله لا يجب إلا الاستقلال عند التحريم معتمد

(قوله مسير الرقعة) بطر
 ماصورته فإن المسافر ماشيا
 يقتل لصوب مقصده
 وإن لم يكن مسيرا للرقعة
 ولا لفرضه لما المراد
 بالالحاق وما الحاجة إليه
 (قوله ذلك كله) أي
 الاستقلال وإتمام الأركان
 أو بعضها لم يمكنه شيء
 من ذلك أو يمكنه الاستقبال
 فقط وإتمام الأركان
 أو بعضها فقط وحديثه
 خلاصه ما ذكره الشهاب
 حج. قوله وهذا صريح
 لما أنه لا يجب الاستقلال
 في الجميع وإتمام الأركان
 كلها أو بعضها إلا إن قدر
 عسما مع والالتفات إلى إتمام
 مصفقا ولا الاستقبال
 إلا في تحريم سهل قال وفي
 كلام غيره ما يؤيد ذلك
 انتهى وتكمل البعض في
 كلام الشرح الركوع
 وحده أو السجود وحده
 مثلا وأصرح منه في ذلك
 ما في شرح المنهج بخلاف
 ما في التخصة وقد قال
 الشهاب سم إن ما اقتضاه
 كلام المنهج أي كالشارح
 لاوجه به.

وشمل ما لو كانت معصونه (ولا) بأن لم يسئل من كانت الله عليه سيرة وهي مقصورة وعسرة
أو لا يستطيع لأحرف بعينه (ولا) يجب لاستقبال الشقة واحلال أمر السير عليه وفيه يجب
عليه مطلقا وقيل لا مطلقا كما في دوام الصلاة (ويختص) وجوب الاستقبال (بالتحريم) فلا يجب
فيما سواه لوقوع أول الصلاة بالشرط ثم يجعل ما بعده تابعا له «لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا سافر فأراد
أن يتطوع سئل سابقه القلة فكفر ثم صلى حينئذ وجهه ركابه» رواه أبو داود بأسناد حسن ويدخل
فيها على أتم الأحوال واعتبر أن الله عليه المصنعة إذا عزم فيها بعدد ثم نوى الزيادة عليه فهو يجب عليه
لاستقبال عند الية نظرا إلى أنها إنشاء ولهذا لو رأى الله في أثناء مسافرة ليس له أن يريد في الية
أن لا يتقبل نظرا بدوم وذلهم يعطوها حكم الانتداء من كل الحدود فإنه لا شرع دعاء الاستفتاح
بعد الية هذا في رد في النظر والأوجه عدم الوجوب (وقيل بشرط في السلام أيضا) يستقبل
لاستقبال في طرق الصلاة وهو صعب، أما في غيره فذهب إليه لا يجب فيه لاستقبال وفرق
بين التحريم وعينه بأن الاحتياط طاله يعتادها أو لم يعتادها في ذلك كانت سهلة أنه لا يبرمه
لاستقبال في سائر المحرم وإن كانت واقعة في فاني لمعها وهو بعيد والقياس كما قاله ابن الصانع
أنه مادام واقعة لا تنافي إلى القصة وهو معين وفي الكهانة عن الأصحاب أنه لو وقع للاستراحة
أو استأثر رقة ربه لاستقبل مادام وقفا في سائر صلواته إلى جهة سفره إن كان سيرا لأجل سير
الرفقة وإن كان مختاراً له بالضرورة لم يعتد أن سائر حتى تنتهي صلواته لأنه لو وقف لزمه فرص التوجه
وفي شرح المذهب عن الحارثي نحوه انتهى وصورة المسئلة كما فاده الإمام رحمه الله تعالى إذ استمر على
الصلاة ولا يخرج من الصلاة لا تحرم وله كما في الشرح اندك كور أيضا أن تمها بالإيماء (ويحرم اعتداله
(قوله وشمل ما لو كانت معصونه) أي الله عليه فلا يصح اعتداله في حوار النسل وإن حرم ركوبها
لأن الحرمة فيه لأمر خارج (قوله خص وجوب الاستقبال بالتحريم) أي إن سهل (قوله وهو
صعب) لم يظهر للتخصيص على صحة حكمة فإن هذا معلوم من فاعده المصنف في عارضة تقييد
وعن رجوعه للتعليل وعارضة حج بعد قول المصنف أيضا كالتحريم لأنه طرفها الثاني ورد أنه
يحتسب بالاعتقاد لا بحاطب محروج ومن ثم وجب افتراق الية بالآب دون الثاني وهي ساهرة
في رجوعه للتعليل (قوله فذهب حرم) هذا قد يقتضي أن يما بينهما خلافا أيضا وأن عدم
الاشتراط طريقة فاطمة لكن عسره المحلى ولا بشرط فيما بينهما حرما أه وهي صريحة في نفي
خلاف فعمل مراد الشارح بالمذهب المستعمل في كلامهم فلبأس (قوله أنه مادام وقفا) أي طويلا
على ما عساه شارح وعينه يظهر أن المراد به ما يقطع تواصل السير عساه حج (قوله لا يصح إلا إلى
القلة) لكن لا يبرمه بماء الأركان ه حج أي يصلي بالإيماء (قوله وهو متعين) معتمد
(قوله أنه لو وقف للاستراحة) سبب في ما يوافقه عن المجموع ويسمى تقييده بما لو وقف طويلا
يحد من كلامه اندك كور (قوله وصورة المسئلة) أي وجوب لإتمام للقصة (قوله أن يما
بالإيماء) أي وإن كانت واقعة كما تقدم عن حج وظاهره أنه لا فرق في الاكتفاء بالإيماء بين
كونه عارضا على السفر سير الرفقة إن ساروا، وإن عدمه وقد يتوقف في حوار الإيماء حيث
أراد ترك السرقة فرائع الصلاة إلا أن يقال اعتمر ذلك لما في الأعمام على الدعة أو التبول
من المسئلة .

(قوله وهو صعب) أي
لا بطل كما قيل به وهذا
وجه تمسكه على أنه
ضعيف مع فهمه من تعبير
المصنف عنه بقليل
ويجوز رجوعه للتعليل
وفي التحفة ما يؤيده (قوله
فذهب الخ) هدم
لا خلاف فيه وإن أوجه
كلام الشارح .

(عن) صوب (طريقه) أصبح ربه لا عن القنينة (إلا في السنة) ولو ركعته مقبوض فلا يصح لأشبه لأصل وسواء أكانت عن يمينه أم يساره أم خلفه خلافا للأدريكي لكونه وصية للأص بذكر لا يثنى الرجوع إليه إلا أنه فيكون معتقدا كما لو تعرب منه عن مقصده أدى صلى إليه وعرفه أن سافر إلى غيره أو الرجوع إلى وطنه فإنه يصرف وجهه إلى الجهة الثانية ويغضي في صلاته كما صرحوا به وسكون هي فسه وسمى سكون ذوي قنينة ما تنعم العزيمة ، فإن بحرف إلى غيره عمدا عاك ولو قهرا بطلت صلاته ، وإن عزم على العود إلى مقصده أو بآسيا أو بصلاته الطريق أو حجاج اللهانة بطلت بحرفه إن ضل من كالكلام الكثير ولا فلا يصح كالتعريف بها وسكنه سجد للسهول لأن عمد ذلك مطلق وفعل لئلا يفسد به من السجدة وصحبه في الحج والرفعي في الشرح الصغير في النسيان وقوله الخوارزمي منه عن الشافعي ، وقال لأشوي نعين الفتوى به أنه القياس وحرم به أن يرى في روضه وهو لعدم وإن سلا عن الشافعي عدم السجود وصحبه المصنف في المجموع وغيره ، وفي الحرف سفسد بعد حجاج وهو عاكف عباد ذكر الصلاة في الوسيط إن قصر برمان سمن وإلا فوجها وأوجهها كما قاله الشيخ السطاس ولو خرج الزاكر في معاصف الطريق أو عدل رحمة أو غير وخوفها من ضرر وإن بوى الرجوع من سفره فيسحرف إليها فورا أحدا مما مر ، ووكان لمقصده طريقا يمكنه الاستقبال في أحده فقط فذلك الآخر لأنصرص فهو له السمن إلى غير الشبه يحتمل تحركه على بصره من القصر ويحتمل تحركه له قطعا توسعة في المواضع وسكتها في هذا حارب كدناك في البحر القصر وهذا أصح ، فإن لأدريكي ، ولم أرى ذلك شئت وفارق مع القصر في بصره عزمه التوسعة في المواضع كثرها (ويسمى ركوعه وسجوده) أي ويكون سجوده (أخص) من ركوعه ، وفي بعض النسخ : وسجوده وحواليه يمكن من ذلك تمييزا بينهما للتابع ، ولا يبرمه السجود على عرف لئلا يركع به يكفيه الإيماء

(قوله أو الرجوع إلى وطنه) انظر هو معطوف على ماذا وليس لفظ على ساقط من النسخ عقب قوله عزم (قوله ولو قهرا) في أحده عمدا للعمد وقلة (قوله ويكون سجوده) أعرب الشهاب حج أخص حالا وعليه فقرا سجوده بالحرر وأما صيغ الشرح فيقصي قراءته بالرفع

(قوله خلافا للأدريكي) أي في قوله أو خلفه ، وما قاله لأدريكي هو لموافق له فتمه في شدة الخوف من أنه إذا أمن واستدبر في ركوعه بطلت صلاته ، وقد يتفرق أن ذلك حاله ضرورة وقد رآته وماها في السمن في السفر وقد يوسعوا فيه ما يوسعوا في غيره ، على أنه قد يقال ، أدى يستدبره ما فيها لو كانت القنينة حنيفة والتعب إليها هو مقصده وليس هو قنينة بل يذهب والذي استدبره في النزل في شدة الخوف هو القنينة وفرق ما بينهما (قوله لكونه وصية) أي طريقه (قوله ولو قهرا) أي شئت أو كره (قوله وإن عزم على العود) أي بعد الانحراف فلا تخلف مامر (قوله لم يصح) أي ولا سجود عنه وإن خرج عن جهة مقصده (قوله فيسحرف إليها) أي إلى الجهة التي قصد الرجوع إليها (قوله يحتمل عزمه الحج) أي يسمع عنه ذلك (قوله ويسمى) أي بالمر كما في الخبر (قوله وفي بعض النسخ وسجوده) وعسى فأخص حال وعلى الأولى فيحور رفعه كما أشار إليه الشرح وحره عطف على ركوعه ولا يصح عدم إعادة الحار لعطفه على ظاهره ولا شذوذ فيه على أن في الرفع تقدر يكون كما ذكره الشرح وهو قليل بدون ولو (قوله ولا يبرمه السجود على عرف الدابة) شامل لغير الفرس وفي المختار - العرف ضد السكر إلى أن قال - والعرف أيضا عرف الفرس اه وقصيه أنه لأصاف لغير الفرس من الدواب ، ثم قال والمعروفة بفتح اراء انوضع الذي سكت عليه العرف اه وفي الضموس : والعرف ، لضم شعر عن الفرس وتضم راؤه اه وفي المصاح - وعرف الدابة الشعر الباس في محب رقبته اه وهو موصى بإطلاق الشارح

ولا يبرمه إمامهما لتعذره أو تفسيره والبرول لهما أعسر . قال الإمام والطاهر أنه لا يبرمه بدل وسعه في الاحتياط « لأنه عنه السلام كان يصلي على رجليه حيث توجهت به يومئذ الإمام إلا الترائص » رواه البخاري . وفي حديث الترمذي : في صلاته صلى الله عليه وسلم على رجليه بالإمام يحسن السجود أحسن من الركوع (وأظهر أن الماشي يتم) وحوا (ركوعه وسجوده ويستقل فيها وفي إحرامه) وحوا (بين سجديته لأنه يبرمه إمامها ما كثر السجود عنه بخلاف الراكب ، والثاني يكفيه أن يرمي بالركوع والسجود كراكب ويبرمه أن يستقل فيها ويبرمه في إحرامه على الأصح ولا يبرمه في السلام على التولين ووكأن يمشي في وحل وسجود أو ماء أو نسيج فهي يبرمه ! كان السجود على الأرض ؟ طاهر بإسلامهم رومه واشترطه . ويحتمل أن يقال وهو الذوخر يكفيه الإيماء في هذه الأحوال ما فيه من مشقة الظاهر وتاثير بدنه وشدة بالطين وقد وجهو وحوا ! كماله بالنسبة وعدم المشقة وهي موحودة لها وإلزامه بالشكال يؤدي إلى الركن حجة (و) الأظهر أنه (لا يمشي) أي يحرم عليه المشي (إلا في قيامه) مثل اعتكافه (وشهده) وهو ذوون فلا يمشي في غيرها ووفق منه وبين الخوف بين السجدين بأن مشي القائم سهل فقط عنه النوحه فيه لئلا يفتن من شدة من سهره قدر ما يأتي بالذكر استسوى فيه ومنى الخالي لا يمكن إلا بالنسب وهو غير حار فبرمه التوجه فيه ويبلغ المسافر المحط لدى ينقطع به سهره أو بلغ طرف بين له قيامه أو يرمي وهو مستسوى ما كثر محل الإقامة به وإن لم يصح له رومه البرول عن ذاته إن لم يستقر في نحو هودج ولم يمكنه إتمامها مستقلا وهي واقعة

(قوله ولا يبرمه إمامهما) لا يقال هذا عام من قوله . ولا يبرمه السجود على عرف الخ . لأننا نقول لا يبرم من عدم السجود على عرف الدابة عليه منقطع حوار أن يكفيه على نحو السراج و تقدير رومه وقد ذكره نوصة لقوله والبرول لهما الخ (قوله يحسن السجود أحسن من الركوع) أي فيحمل الرواية الأولى على هذا (قوله أن الماشي يتم وحوا (ركوعه) قصته أنه لو عسر عليه إتمامها أو عدمه لاستقبل فيها لحوه على نفسه أو ماله مثلاً لم يتصل بهم على مسجع بالحق . أقول . ووفق يستدل وحده ماد كرم يكن بعيد من المشقة المحورة لترك الاستقبال في السفر في حال الراكب موحودة لها فبرجع وقد يشهد له ما يأتي في قوله . ولو كان بالطريق وحل الخ (قوله ولا يبرمه) أي لاستقبال (قوله يكفيه أي الإيماء في هذه الأحوال) أي ولا يسن إعادة النفس الراس به وظاهره أنه يكفيه مجرد الإيماء من غير معالجة فيه ويحتمل أن يقال يسمع في ذلك بحيث يقرب من الوحل كمن حبس بموضع حبس وكافي من يصلي النفل قائداً إذا عمر عن الركوع والسجود . والأقرب الأول ، لأن العمل في السفر ضعف فيه ، وحيث وحسب مشقة سقط الركوع والسجود فيمكن مجرد الإيماء (قوله وشهده) أراد به ما يشمل سلام التحلل والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله وما ينصلح من الأدعية (قوله فبرمه التوجه فيه) ويؤخذ منه أنه لو كان يرحل أو نحو حركته ذلك فيه اه حجة أي ولا يشترط أن يكون حاله في السفر الحيا أو يرحل من أراد ذلك في خصوص الخيوس حر وقوله أنه وكن يرحل قيامه أنه وركع وشمي في ركوعه لم يمتنع حيث آتاه للنسبة (قوله أو بلغ طرف بين له قيامه) أي البلد الذي يرمي الإقامة فيه أو الذي هو مقصده فلا يفي ما ياتي في البر به (قوله رومه البرول عن ذاته) هو شرط أن لا يستدبر كما تقدم فيمن آمن راكباً فترى ينبغي نعم سم على حج

(قوله وفي حديث الترمذي)

هذا بيان الاتباع المتقدم

(قوله لأنه يبرمه إمامها)

ما كثر السجود عنه

هذا جعله في شرح روض

تعليلاً لوجوب الاستقبال

فيما ذكره لوجوب إتمام

الركوع والسجود والشرح

سعه في ذلك فبرم عليه

إتمام تعليل إتمام

الركوع وإتمامه أنه تعين

له أيضاً مع أنه غير صحيح

(قوله ووفق به الخ)

هذا فرق بين الاعتدال

والخوف بين السجدين

كما في شرح روض

وعسرة الشرح لا تقبله

لا سقطاع سفره الذي هو سبب الرخصة بخلاف المار بذلك ولو تقرية له أهل من فلا يدرمه التزول
وعلم أن الشرط في حوار تنقله را كما وما في دوام سفره وسره في رل في ثناء صلته لزمه
انها للقبلة قبل ركوبه ولو رل ونى أو استأها للقبلة ثم أراد الركوب والسر فيبتمها
ويسمى منها ثم ركب فإن ركب سقطت إلا أن يضطر إلى الركوب ذكره المصنف في مجموعته وله
الركن لينة والعدو خدعة سوء أن يركض والعدو خدعة السر كحرف حسه عن لرفقة أم يعبر
حاجته كتمسكها نصيب يريد مسا كذا فمضى ذلك كلامهم وكلام من المقرى في روصه وهو يعتمد
وإن قال الأذرى إن الوجه بطلانها في الثاني بحرف ملو أخرى الدابة أو عدا الماشى في صلته
لا حاجة لها بتطل كما مر ولو كانت أو رانت دة أو وضعت نفسها أو أوصها بحاسة ثم يضرب لانه
لم يلاقه وودى فم لينة وفي يده لحافه فيبق كلامه قد فهم صحبها ونى أوردته في شرح
الهدى عن الأئمة أنه كما هو على يده حين عاخر على تحفة وقصبة بطلان الصلاة على لأصح
ويظهر أنه يحنى عما ذكر كل حاسة انصت بالنية وعدها بيده أحدا مما تقرر أما انشى فبطل
صلته من وطى حاسة عمداء وباسة وإن لم يحد عنها معدلا كما حرم به ان لمقرى وقصه كلام
التحقيق بخلاف وندى سببا وهي باسة للجهنم مع مفارقتها حالاً وشه مالو وقعت عليه صحبها
حالا فان كانت معفوا عنها كذوق طيور

(قوله لا سقطاع سفره) معناه بقوله رمة التزول (قوله ولو تقرية له) معناه وإن كانت وطنة
وبين مراد لم يأتى للشرح في صلاة السفر من أنه ينقطع سفره بمروره على وطنة وعذارته بعد
قول المصنف ويدرج انتهى سفره لوجه ما شرطه محاورية استدعاء نصها فعم أنه انتهى بمجرد
مروره بدأ سفره من وطنة ولو كان ماراً به في سفره كأن خرج منه ثم رجع من بعد فاصد
مروره به من غير إقامة الله رحمه الله (قوله إلا أن يضطر إلى الركوب) أى فركب ويكفلها
(قوله ذكره المصنف في مجموعته) لقائل أن يقول إن كانت صورة التزول مقيدة بعدم الأفعال
المطابقة فيسمى خروج الركوب بعد التقيد فقد يتصور فلم يفرق بينهما وإن كانت غير مصورة بذلك
فهو مشكل مع أنه يسمى أن يكون الركوب كسنة ولا فم تعتبر الأفعال المطابقة في التزول
دون الركوب ولعل المراد الأول وركب فرفق باعتبار ألعاب فيبطل فله شعبا الشورى في حاشيته
على التحريم. تقول وقد يجب أنه لا تعتبر الحركات المنطوية عند إرادة التزول لأنه لا
انتقل إلى ما هو وحده طريق الأصله تعتبر ذلك في حته والركوب لا كان لا يجوز ابتداء صديق
فيه ولم يعتبر له إلا ما كان ضروريا (قوله وله الركض للدابة والعدو) أى ولو كثر (قوله في
الثاني) هو قوله أم لغير حاجة (قوله أو أوصها بحاسة نص) أى حيث لم يكن رماها بيده
أحداً من يأتى (قوله كما لو صلى ويده حمل) وخرج به مالو كان احلى تحت رحله مثلاً
(قوله وفصلته بطلان الصلاة على الأصح) معتمد (قوله وعساها بيده) أى وإن طال وهل مش
العسا الركاب ثم لا فيه نص والأقرب أن يقال فيه إن يعتمد عليه من غير حمله على رحله ورفعها
وهو عليها لم يضرب وإلا ضربه لأنه يعتد متصلاً به عرفاً.

(قوله ولو تقرية له أهل
فيها) في حاشية الشيخ
تقييده بما إذا لم يرد
التزول بها أحد مما يأتى
في الشرح في صلاة السفر
فيضطر معه (قوله أو
أوصها بحاسة لم نص)
لأن الصورة أن اللحام
مثلاً ليس في يده ليلاقى
ما يأتى في شروط الصلاة
وما يأتى قريباً من قوله
ويظهر أن يلحق بما ذكر
كل حاسة انصت بالدابة
الحل ثم رأيت الشهاب سم
قال عقب قول الشهاب

حجج ومعه نجس حرج
أيضاً الدابة ليكن إذا
موت رحلها صر إصداك
ماربطها كما في مسألة
الساخور (قوله انصت
بالدابة) أى وإن لم تلاق
اللحام كما هو ظاهر لأنه
فانص متصل بالنجاسة
(قوله فان كانت معفوا
عها الحل) هذا لا يختص
بالمسافر كما يأتى في شروط
الصلاة عما فيه على أن
قوله ولم يجد عنها معدلا
م بشرطه ثم وحيداً
فالعمد عما ذكر ليس
لخصوص السفر فقوله لأن
سكايه ذلك الحل لم يجد
ها شيئاً

عنتها النوى ولا رصونه ثم وم نحمد الشئ عينا ولم نحدد لها معذلة لا يصح ولا يكاف التحفظ والاحتياط في مشه لأن بكليته ذلك شئ عرص سره (و هو صلى) شخص (فرصا) عيبا أو غيره (على دونه واستحسن) التساهل (وأتم ركوعه وسجوده) وبقية أركانها بأن كان في نحو هودج (وهي واقعة) وإن لم تكن معقولة أو كان على سرير يمشي به رجل أو في رورق أو أرجوحة معقولة كحال (حار) لاستقرار ذلك في نفسه (أو سائرة فلا) لأن سره مرسوم إليه وإن تمكن من إتمام الأركان عليها. نعم إن خاف من التزلزل عنها على نفسه أو ماله وإن قل أو قوت رفقته إذا استوحش وإن لم يتصرر أو خاف وقوع معادله ليل الحل أو تضرر الدابة أو احتاج في رولة بدا ركب إلى معبر وليس معه أحد لذلك ولم يتوسم من نحو صديق إغاثة له في جميع ذلك أن يلقى العرص عينا وهي سائرة إلى جهة مقصده ويؤم ويعيد وعلم بما تقدم في مسئلة السرير صحة ما أفاده الدرر من شبهة حيث قال وقصة هذا صحة الصلاة في المحفة السائرة لأن من بيده رصم لده برعى التمسك وهي مسئلة عسيرة تحتاج إليها ، و الفرق انتهى بين الدابة السائرة نفسها وبين الرجل السائر بالسرير بأن الدابة لا تكاد تثبت على حالة واحدة فلا تراعى جهة تغلاف الرجل قال حتى لو كان يده من يلمر حامها ويسرها بحيث لا تتحلف جهة حار ذلك وسببه إلى هذ الأخير القاصي أو العيب واعتمده الأدرعي وما نظره في كلام انتهى صاحب لاسعاد بأن المظن أنه مراداه السائر نفسه لاستقلال اختياره ولا اختيار للدابة وليس سرها كاحص للسائر نفسه يرد أن العلة ليست هي اختيار السائر بل لا يصح مساواة النفس بالحكم به من دأ من من التحول عن القسلة بالانحراف المبطل لصلاته وهذا موجود في المسائلتين و الفرق عبر انتهى بأن السرير مرسوم لحامه دون ركه وهذا حقيق في وقوع الطوف للحمول إلى قرية صرفه عن الحرم كاستثنى وقصة بعضهم بأن سر الدابة مرسوم إليه أنها لو مشيت به في بناء صلاته بطلت بثلاث خطوات متواليات .

(قوله عنتها النوى ولا رصونه) أي من أحد حادين والبراد بعمومها كثرة وقوعها في الحل بحيث شئ بحري الحل الظاهر منه وقوله ولم نحد عنها معذلة لعل امر دونه أن لا يكون ثم جهة حانية عنه رأسا سهل المرور بها بدلين قوله ولا يكاف التحفظ الخ (قوله فرصا عيبا أو غيره) كصلاة خيرة اه رادى وحج (قوله أو أرجوحة) هي مصم همة كما في المختار (قوله يد استوحش) أي خلاف مامر في التمسك في لو يرمي به فانه لا يحذر طلبه إن خاف تقطاعه عن الرفقة وإنه يسوحش كما شدد في الشرح ولعل الذي أن ذلك ما كان مجرد التوهم وقد لا يخفى معه انه بالطلب روى حسب الرفقة متفق بخلافه ها (قوله ولم يتوسم) أي لم يحقر من نحو صديق ذلك علامة (قوله في المحفة) هي في الحجر والمخنة بالكسر مركب من مراكب النساء كاهودج لأنها لا تشبهه ومثله في السموس (قوله وهي مسئلة عسيرة) وهي مأخوذة مما يأتي عن القاصي (قوله بأن الدابة لا تكاد تثبت) وقصية هذ القري أن الحكم كذلك ولو كانوا على كس للحمول أو مأمورين له وإن كانوا أعمى يعتقدون وحب طاعته فتأمل سم على مسجع أي فلا يقال مسكه لهم واعتقادهم وحب طاعته صير سيرهم مرسوموا إليه ، ألا نقول العلة في الصحة رومهم جهة واحدة وعقبتهم تنصى ذلك وإن كانوا ملكا أو اعتقدوا الوحوب (قوله حاز ذلك) معتمد .

(قوله أو في رورق) أي كانت الصورة أنه في البحر فلا حاجة إليه لأنه قدم مسئلة المسئلة وإن كانت الصورة أنه في البر فإن كانت صورته أنه تحرك رجالا فكان ينبغي تقديمه على قوله يمشي به رجال وإن كانت صورته أنه تحرك دابة مثلا فهو من أفراد مسئلة المحفة الآتية (قوله لأن سيره مرسوم إليه) هو تعليل لمسئلة المأين خاصة مع قطع النظر عما أدرجه فيه كما هو ظاهر على أنها مقيدة بما إذا لم يكن من يلمر زمامها كما يأتي (قوله ويؤم) لانحاة إليه بل هو مصر لأن الاعادة لأمرة حيث تد وإن أتم الأركان (قوله أنها لو مشيت) أي حيث اشترضا وقودها فهو راجع إلى مسئلة المأين ومكانه أخرجه بقوله مشيت ما إذا تحركت إذ تحركها ليس مرسوموا إليه فراجع

ومثله الوثبة العاشة وهو محتمل ، وشمل كلامه الصلاة المسدرة ولاحق به صلاة الحارة ساوكم
بالأولى مسلک واجب الشرع ولأن الركن الأعظم في الثانية التيمم وقعها على الدابة نحو صورتها
ولمدره هذه الصلاة واحترام ليست حق لو فرض يتمم عليها فكذلك كما اقتضاه كلامهم وصرح
به ابن القري في شرح الإرشاد كانه موقوف وسدده وهو المعتمد لأن لرحمة في النفس إلى كانت
لكثرته ، وهذه مدره وإن صرح الإمام ، حوار ، وصوته الأسوي وادعى أن كلامه رافعي
يقتضيه ، وقياسه حوار ذلك في حق المثنى إذ صلى على عاتق مثله لك في شرح المهذب هناك
قد صرح بامساع المثنى وهو المعتمد ، ولا يصير إحالة سنة في التيمم صامته أنه قدمه ولم يستقم
له ذكر فيه ويصح على من صلى فرضاً في سفيته برك القيام بالأعذر كدور رأس وجوده ، وهو
حولها الرخ فتحوّل صدره عن التيمم وحب رده إليها وله الباء إن عاد فوراً وإلا نطت صلاته
(ومن صلى) فرضاً أو صلاة (في الكعبة) وشمل حدتها (وس) حب كونه (مردود) ومن
ترتفع عتبة إن سمعت بعض الباب كما هو ظاهر (أو مفتوحاً مع ارتفاع عتبة نقي درج)
تقريباً فأكثر بذراع الأدنى وإن بعد عنه ثلاثة أذرع فأكثر . ولفق صدره في سيرة المصلي
وقاضى الحاجة من التصدّق سره عن الكعبة ولا يحل له مع القرب وهو بخاصة عيبها وهو
حاصل في البعد كالقرب (أو) صلى (على سفيته) أو في عرضها لو أهدمت ، والعيد لله تعالى
(مستقلاً من مأثها ماسق) وهو قدر نقي درج أو استقل شاحصاً

(قوله وشمل كلامه) أي
في خصوص قوله أو سائرة
ولا وإلا يلزم عليه حل
لا يحق (قوله ويلحق بها
صلاة الجنزة) أي فلم
يشمها كلامه لكن
بما فيه قوله فيما مر في حل
التي عيب أو غيره وكان
الأولى بساكنها فيما مر
لأنه لا يثبت قول المتن
وأتم ركوعه وسجوده
(قوله بأن القصد ثم) أي
في قاضى الحاجة وسكت
عن سائر المصلي

(قوله ومثله الوثبة العاشة وهو محتمل) معتمد (قوله وسائرة هذه الصلاة) قال حجج
والفرق بهذا أولى من الفرق بين الجوس نحو صورتها لأنه متضمن بامساع فعلها على السائر على
المعتمد مع ثناء القيام (قوله حق لو فرض يتمم) أي الصمد (قوله فكذلك كما اقتضاه كلامهم)
أي لا يصح حيث كانت لغير التيمم والدة سائرة أمّا بد كانت لها وهي واقعة فلا وجه لعدم الصحة
ولا يبايه قوله إنهم لأن الصمير فيه رجع لاسام ولا يدر منه استسكان التيمم ، وغاية حجج
وبصلى شخص قادر على التناول فرضاً أو بدر وكذا صلاة حارة على المعتمد إلى أن قال وهي
واقعة حارة (قوله وإن صرح الإمام بالحوار) أي في الحارة (قوله ولا يصير) أي الموقوف (قوله
كدور رأس) أي ومع ذلك لا يجب الإعادة بحره عن التيمم (قوله فتحوّل صدره عن الصلاة)
أي بقيت فالتفت لا يؤثر (قوله وحب رده) أي رجوعه (قوله وله لسائر عاد فوراً) وقدر
ما مر فيها لو انحرفت به دأته خطأ أو لمجاها وعاد فوراً من أنه سجد يسبو أن حال الأولى مثله
هنا (قوله أو في عرضها لو أهدمت) تدبر لو هدم بعضها ووقف حرجها منه . فلا هو المهدم
دون شيء من الباقي بل يكفي لأنه بعد مستقلاً كما لو أهدمت كلها . ولا تقدرته على استقبال الباقي
فظاهر إطلاقهم الأول فقد يقال سعى أن يكون كما إذا ارتفع على نحو حل أن قفس واستسكان
هو ، مع إمكان الاحتصاص بحيث يستقل بنفسها عند رجع ه من على منهج (قوله واستقل
شاحصاً) وهو أزيل الشاحص في أثناء صلاته بطلت بخلاف ما إذا ركب الرابطة ، والرقب أن أمر
الاستقبال فوق أمر الرابطة أه من على منهج بالمقابلة خلا عن مر ، وفيه أيف لو كان استقبال
في جانب فقط هل يكفي الحال عنه اه . أقول . قد يؤخذ لا كس ، بذلك من قول شحار ، أي
أو حرج بعض يديه عن محاذة الشاحص لأنه متوجه ببعض يديه حزمها وبما فيه هو ، ما سكر
تبعا لكن هذا المأخوذ قد يحلله ما قاله حجج من أنه استعمل طرقاً منها بعض يديه وحرج

بشرط أنه كور مغللاً بالكعبة وإن لم يكن قدر قامه طولاً وعرضاً فمن مالو انحصص موضع موقفه وارفعت أرض الحجاب لآخر كشجرة دائمة وعصا مسمرة أو منية وبقية حنار (جاز) ما صلاه ، بخلاف ما إذا كان الناحص أقل من ثني ذراع فلا تصح الصلاة إليه لأنه ستره أصلي ما عر فيه قدرها ، وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها فقيل « كئو حرة الركن » روى مسلم ، وقول الشرح ، وهي ثلثا ذراع إلى ذراع تقصر ما ليس يخرج من راد عليه ، وإي هو بيان لقدر مؤخره لركن أو يمينها نحو ذراع . قال الإمام وكأنهم راعوا في اعتبار ذلك أن يسامت في سجوده الناحص تعظم منه لا تقصر نحو حشش بابت وعصا معرورة لكونه لا يعتد من أحرأها ، ويخالف اعتبار الأوباد المعرورة في لدر حيث يعتد منها بدليل دخولها في بيعها خريان العادة بعروها للصلحة فصدت من الدار لذلك وإن جمع ترابها أمامه أو رل في منحصص منها ككثرة كوي أحد من مزل لكونه يعتد من أحرأها ومن وقف خارج العروة ولو على نحو حل أي ليس أحرأه وإن لم يكن شاخص لأنه يعتد متوجهاً إليها بخلاف من وقف فيها ونوجه إلى هوائها ، ولو خرج عن المحاذاة للكعبة بعض منه بأن وقف بطرفها وخرج عنه بعضه بصلت صلاته ، وانما هرتن الشدروان كالخحر فيما يأتي فيه ، ولو استقبل الركن فالوجه كما قال الأدرعي عدم الصلحة لأنه مستقيم لفساد المحاور للركن ومن كان بعض منه خارجاً عن الركن من حدين وإن امتد صفة طويل بقرب الكعبة وخرج بعضهم عن المحاذاة بطلت صلاته بعدم استقبالهم لها ، ولا شك أنهم إذا عدوا عنها حدودها وصحت صلاتهم كما مر ، ونو استدبرها بأسيا وطول الركن بطلت بخلاف ما إذا قصر ومن أميل عنها فبها بطلت وإن من الركن لدرة دائمة ولو استقبل الخحر بركن الحد دون الكعبة لم يحركه لأن كونه من البت مطعون لا مقطوع به لأنه إلى ثلث الأقدام واستقبل من غنيتها قدر ثلثي ذراع

باقه عن استقباله لم تصح صلاته اه وقد يفرق بينهما أنه كان داخل الكعبة ها قويت التبعة بخلافه ثم (قوله بشرط المدكور) وهو كونه منها ويرفع المني ذراع فأكثر (قوله وعصا مسمرة) من سمره ، وأنه قبل وانقبيل مسامة كما في المصاح لو سمرها ليصلي إليها ثم يأخذها فاعطه أنه لا يكتفى ويحمل حذره اه ويرى م ر هـ الخلاف فيستأنس هـ سم على مهبج (قوله وقد سئل صلى الله عليه وسلم عنها) أي سمره أصلي (قوله كئو حرة الركن) بكسر الخاء والهمز ، وهي معه قليلة والكثير أخره الركن ، ولا تقل مؤخرة الركن اه مختار (قوله لا استقبال نحو حشش) مصب على قول المصنف واستقبل حذره الخ ، وكان لأوى أن يقول لا لأن استقبال نحو حشش الخ (قوله وإن جمع ترابها أمامه) يدعي أن يكون منه أحد رها لقبوعة اه سم على مهبج ونو شك في انفراد هل هو منها أم لا لم تصح صلاته فيما يسهل (قوله وخرج عنه بعضه بطلت صلاته) ما مل بصورة وقد نقل ابن تيمية وقف في مثالبه كان مستملاً لماق منه للمجاورة إن كان خارجها لأن وقف داخلها واستقبل حذره منها بعض منه وفاقه هوائها أن كان في مقابلة منها متوجهاً لم تصح لكن تقدم فرينا عن ريدي ما يؤخذ منه الصلحة في هذه حيث قال وفاقه هوائها لكن تبعه (قوله والدع أن الشدروان الخ) حريمه حجج (قوله كالخحر فيما يأتي) أي من عدم الأحرأه (قوله ومن استقبل الركن) أي ركن كان (قوله لأنه مستقيم لبناء المجاور) أي وهو الذي في حاني الركن (قوله بخلاف ما إذا قصر) أي وسجد يسجد لأن عمده مطلق .

(قوله وكأنهم راعوا الخ) هذا حكمة في اعتبار الثلثي ذراع والكفاية بذلك (قوله لا استقبال نحو حشش الخ) بيان لمعنى قول المصنف واستقبل حذرها الخ (قوله أن وقف بطرفها وخرج عنه بعضه) صورته كأن جعل بعضه كأحدثه متوجهاً إلى أحد وجهي ركن الكعبة ، والثنى لآخر متوجهاً للهواء خارج الكعبة بأن لم ينحرف إلى جهة ركنها وهذا صاهر وإن توقف فيه الشيخ في الحاشية (قوله من عتبتها) ليس المراد العتبة التي يطؤها الداخل بقرية ما بعده بل المراد بها نحو الحشمة الآتية وكان يسمى بخلاف هذا التعبير

سكن لم يجاد أسفه كخشة معرصة بين سائر بين صلاته كما أفق به الولد رحمه الله تعالى
لاستقباله فيها الكعبة ويتجه حمله على ما إذا كانت صلاة جنازة بخلاف غيرها لعدم استيفاء بحيث
في بعض أفعالها . وانعم أن العمل في الكعبة أفضل منه خارجها ، ومثله البدر والشمس في فيه من
البعد عن الرياء ، وكذا صلاة من لم يرج جماعة خرج الكعبة بأن يرجح أصلاً أو يرجحها
داخلها أو داخلها وخارجها ، فإن رجاها داخلها فقط خارجها ، فصل لأن المحافظة على قضية تهو
نفس المعادة أولى من المحافظة على قضية تتعلق بكافها كالحجعة منه فأبها فصل من لا يهراد
في المسجد وكالباقة عليه هاتما أفضل منها بالمسجد وإن كان للمسجد أفضل منه ، ويجب أن يرجح خلاف
من قال بعدم صحة الصلاة في الكعبة عدلته لسة صحجة فإنه صلى الله عليه وسلم صلى فيها
وقد نقل الطرطوشي مالكي الإجماع على أن الصلاة السنية في البيت أفضل منها في سائر المساجد
حتى في المسجد الحرام (ومن أمكنه غير التنية) بأن كان بالمسجد حرام أو نكحة ولا حائل ، أو على
حل أي قيس ، أو على سطح وهو متمكن من مايتها وحصل له شك فيها لنحو صحة لم يخر له
العمل بغير علمه و (حرم عليه التقليد) أي لأحد يقول بمحمد (والاحكام) ولا يجوز له العمل
به كالحاكم إذا وجد النص ، ويتمتع عليه أيضا لأحد بغير الغير

(قوله سكن لم يجاد أسفه) أي ما استقبله في نسخة لم يجاد أسفه أسفه وهي ماهرة (قوله بخلاف
غيرها) ظاهره أنها لا تستند وقيل الصحة فيها لو أخرج وحيد معصوم صحة إجماعه هي إلى أن
يخرج عن استقبال الخشة المذكورة إلا أن يفرق بسهولة الدراك فيس أحرم مفتوح الحجب
وعسره هما وهو الظاهر (قوله لما فيه من البعد عن الرياء) الأولى التعليل بأصليتها على قضية
المسجد لأن ما ذكر لا يأتي في قوله وكذا صلاة من لم يرجح جماعة الخ بل قوله لأن المحافظة على
صريح فيما ذكرناه (قوله أو رجحها) أي ثوبان يرجحها الخ فهو عطف على لم يرجحها (قوله
أفضل منها بالمسجد) أي ولو الكعبة اه حج (قوله وقد تن الطرطوشي) الطرطوشي بافتح
والسكون والقسم آخره مهمته إلى طرطوس مدينة بالشام وبالحكمة آخره إلى طرطوس مدينة
بالأندلس اه س اللاب سكن في التي آخرها معجمة بصم الطائين وقد يشحن قال في القاموس
طرطوسة بالصم ويشحن بالأندلس اه قال ابن حنبل ما كتبها نوكر الطرطوشي مالكي
مصنف كتاب سراج النبوة (قوله أفضل منها في سائر المساجد) هو لعدم (قوله ومن أمكنه
عم القلة) أي سهل عليه أحدا من قوله الآتي أو ماله مشقة وعارة حج أي ش كان بالمسجد
الحرام أو خارجة ولا حائل أو وتم حائل أحدث لغير حاجة أو أحدثه غيره بعداً وأمكنه بذلك فما
يظهر به (قوله أو نكحة ولا حائل) أي بأن كان يحمل شهده في الكعبة ولا يصح أما كن
نكحة إذا كان فيه لا يشهد الكعبة (قوله أي لأحد يقول بمحمد) هو بيان للتعليل اصطلاحاً
وإلا فالمراد أنه لا يجوز لأحد يقول الغير مطلق كما بغير من قول الشارح فصل لم يخر له العمل بغير
علمه ومن قول المصنف الآتي وإلا أحد يقول ثقة يخرج عن علمه فإنه يفيد أنه مع إمكان العلم
لا يجوز له الأخذ بقول الثقة (قوله العمل به) أي مما ذكر من التقليد والاجتهاد (قوله
الأخذ بغير الغير) ظاهره ولو معصوماً ومقتضى ما علق به في الفرق الآتي من أن القلة مساهة على
البيقين الأكفاء بذلك وعدد النوار ولومن كعاد وصيان فليراجع .

(قوله البعد عن الرياء)
هذا إما علل به صلاة
الإنسان في بيت نفسه كما
يأتي في كلامه في آخر
صفة الصلاة . أما هنا فهو
مموع كما لا يخفى (قوله
من لم يرجح جماعة خارجها)
أي فقط بقربة ما بعده
(قوله على أن صلاة
البيت في البيت أفضل
الخ) المراد بيت الإنسان
كما سيصرح به آخر صفة
الصلاة لا الكعبة وسيأتي
ثم إنه لا يزم من كثرة
النواب أي الواردة في
المسجد الحرام التفصيل
وبدل لما ذكرناه أنه المراد
أن الطرطوشي مالكي
فهو قائل بحرم الصلاة
داخل الكعبة (قوله
وحصل له شك فيها لنحو
طامة) مراده بالطلبة
انظمة الماسة من المدينة
في الحال مع التمكن من
التوصل إلى المعاينة بغير
مشقة إذ هو عرض مسئلة
وسيأتي ما يدل له في
كلامه

كما يعلم من نأى أى ووعى عن غير وفتوى من هـ واكتفاء الصحابة رضى الله عنهم بالاحرام عنه
حتى الله عليه وسلم مع إمكان اليقين بالبيع منه والأحد شوق العير في المياه وخوفه من الماء في
القبلة لكونها أمرا حيا مشاهدا على اليقين بخلاف الأحكام وخوفه ووعى بحرامه على المعايمة
صلى إليه أبدا من غير احتياج إلى المعانة في كل صلاة ، ومن ذلك ما لوصى بالمعانة لم يحتاج إلى
المعانة في كل صلاة منه بـ في محبه وسفر في إليه للاحتيال ، وفي معنى المعاس من شأ مكة ونقص
إصابة الشبه وإين ، معانها حال صلاته ولو كان حاصر بمكة وحس منه وبين الكعبة حائل حتى
تكون أو حائل كعبه حارة الاجتهاد ، في مكانه المعاسة من لشقة ذكره في التحقيق وهو مفيد
من رد مدنية تحريمه عن غير وإلا فهو مدم على الاجتهاد كما سبى ، عما إذا كان ماء الحائل حادثة
فإن كان لمصر حادثة لم يسبح صلاته بالاجتهاد بعريضة ولا اجتهاد في محرمات المسلمين ومحرر
حدهم أى معظم من بينهم وقراه القديمة التي شأها قرون من المسلمين وإن صعدت وحررت
حيث سبعت من التبعين لأنها ، حسب إذا تحصره جمع من أهل تعرفه سميت الكواكب والأدلة
على ذلك محرمي البحر وفي معناه حرم عدل ، على جمع من المسلمين على جهة وحرم صاحب الدر
وهو مذهب غير من صاحب حرم عن غير اجتهاد ، وإلا لم يحرم نفسه ثم محل امتنع الاجتهاد

(قوله كما يعرف نأى) أى في قول من وإلا أحد شوق ثقة تحريم عن علم ويمكن حمل كلام
المصنف عليه من سر القصد بالأحد بقول الغير متبعا وبدل به بغير الروضة بالتحريم له اعتماد
قوله غيره (قوله أى ووعى عن غير الخ) لأولى أى ممن يحرم عن غير لأن لمجرد تقديم حرمة عقيدته
فم يسبق لا تحريم عن غير (قوله ووعى) أى شخص يحرمه أى أو نصب علامة (قوله على المعايمة)
أى قسا (قوله ويقضى إصابة القبلة) أى بأن رآها بعينه فصرف عينها ليستقيها أو أخبره بذلك
عدد التور (قوله وهو متباعد) أى مالى التحقيق من الجواز (قوله كما سبى) أى في قوله
وإلا أحد بقول ثقة الخ (قوله فإن كان غير حادثة) أى ولم يصرأ لاحتياج له كما صرح به حجج
في نأى بعد قون لمصنف وإلا الخ (قوله بعريضة) مبدئ الدين له مع حادثة هو المسمى حتى
وسه غيره بالاحتاجة لا يكلف صعوده ووقوفه فوق شرح لمصنف ومحل حوار الاجتهاد ، إذا كان
ثم حائل أن لا يسيه بالاحتاجة (قوله ولا اجتهاد في محرمات المسلمين) أى فالخارج للمعتمدة في
معنى المعايمة قال سم على حجج في أثناء كلام ، ويجب على الأساس قبل الإقدام أى على اعتماد
الغراب البحث عن وجود الشرط المذكور وهو السلامة من الطعن ، ويد على فيه بدون جهاد
بـ يعتقد صلاته اهـ ويسمى أن محل ذلك في محرم يكتر صار قوه واحتمل الطعن فيه ولا فصله
صحيحة من غير سؤال (قوله ومحرر حديثهم) أى معظم من يقبلهم قال في المصباح ، والحادة
وسط الطريق ومعظمه والجمع الخواص منس دابة ودوب (قوله التي شأها قرون من المسلمين)
أى جماعات من المسلمين صعدوا إلى هـ محراب ولم يقبل عن أحد منهم أنه طعن فيه ويكنى الطعن
من واحد ذكر له مستندا أو كان من أهل العلم بالبدقات بذلك يحرمه عن رئاسة اليقين الذي
لا يجهد معه اهـ سم على حجج (قوله وفي معناه) أى المعاس (قوله يحرم عن غير اجتهاد)
أى بأن أخبر عن معايمة أو مالى معناها كروية القطب أو الخارج للمعتمدة (قوله وإلا لم يحرم
تعليله) أى بأن غير أنه يحرم عن اجتهاد أو شئت في أمره .

(قوله ووعى عن غير) الأولى
إسقاط ولو لأن المحرم عن
غيره هو المجهد وستأى
مستثناة في التي (قوله
في المياه) أى مع إمكان
الطهارة من ماء متيقن
الطهارة (قوله قرون
من المسلمين) في فتاوى
السيوطى أن المراد بهم
جماعات من المسلمين
صعدوا إلى هـ محراب ولم
يقبل عن أحد منهم أنه
طعن فيه وليس المراد به
ثبوت سنة ولا ما لا يصح
(قوله إن عـ لم من
صاحبها يحرم عن غير
اجتهاد) ومن غير
الاجتهاد أخذوا مما قبله
استناد احرامه إلى اتفاق
أهل البلد على جهاتها
وأوضاعها المعلوم منه جهة
القبلة في الدار وإن كان
مستندهم الاجتهاد فم أن
هذا لا يختص بدور مكة
فمنه .

فيما ذكر بالنسبة للجهة أم بالنسبة للثامن والنياس فيجوز به لا بعد الخطأ فيها خلافة
في الجهة وهذا في غير محاربه صلى الله عليه وسلم ومساعدته أما هي فمتبع لأحدها فيها
مضنة لأنه لا يهرع على خطأ ولو تحمل حادق فيها بحسب أو سرقة خبائه باطن ومساعدته هي التي
صلى فيها إن ضطت ومحاربه كل ما ثبت صلاته فيه بل يكن في رسمه محاربه ولا يلحق
بذلك ما وصفه الصعابة كقتلة الكوفة والبصرة والثام وبيت المقدس وجامع مصر المدينة
وهو الجامع العتيق لأنهم لم ينسوه إلا عن إحياء واحدهم لأنوح النطق بعدم محاربه
وإن قرئ ومحاربه الإحياء في حربه أمكن أن يأتيها الكفار وكذا في طريق يسر مرور
المسلمين بها أو يستوى مرور الكافرين بها كما صرح به في روضه (وإن) أي بأن لم يمكنه عدم
القبلة شيء مما ذكر

(قوله فيما ذكر) أي في قوله والاحتياط في محاربه المسلمين الخ (قوله مطلقا) أي جهة وبجهة
ويسرة (قوله لأنه لا يقر على خطأ) يعني أنه إن وقع منه صلى الله عليه وسلم خطأ به عليه
بلا وحى وهذا ما صلى الله عليه وسلم قد يقع منه الخطأ لكنه لا يتر عليه والاحتياط خلافة فهو لعينه
كعبه من الأبناء لا يقع منهم الخطأ لا عمدا ولا سهوا إلا أن رسمه نشرع كما في سلامه
عليه الصلاة والسلام من ركعتين (قوله ومساعدته) المساعدة بين المسعد والمساعد أي هي تحسب
الجهوم والإفادته على صسط ما استسبه في صلاته حتى لو ماتت صلاته في مكان وسط خصوص
موقعه عليه الصلاة والسلام فيه ولم يصط ما استسبه فيه لم يكن ما دعا من الإحياء من تحسب معه
الاحتياط (قوله كل ما ثبت صلاته فيه) أي ولو خسر أو خسر كما هو ظاهر حججهم (قوله)
إذ لم يكن في رسمه محاربه) إذ اغتراب الخوف على هيئة المعروفة حدث بعده ومن ثم قال
الأدري يكره الدخول في طرفة المجراب ورأيت بهامش نسخة مدينته ولا يكره الدخول في الصافة
خلاف للسيوطي (قوله ومحاربه الاحتياط) أي يجب عليه إن أراد الصلاة فيها وليس له
اعتقاد المجراب المذكور لأنك في بانيه المديد للتردد في التوبة ويحتجدها مطلقا جهة وبجهة
ويسرة وقضية إطلاقها وتفصيلها عندنا أنه حديد في هذه وإن كثر مرور المسلمين بها
(قوله أو يستوى مرور الكافرين) قال سم في حاشية شرح السبعة قوله أو يستوى مرور الخ
قال في شرح الروص كما صرح به لأصله وهو صادق بكثره مرور المسلمين بأن كثر مرور
الكافرين مع الاسواء وقوله السابق يسلكه لمسلمون كثير صادق مع سلوك غيرهم أصافلا أو كثيرا
فيحتاج لمن أحد الموصفين على الآخر وهل الأوجه حمل هذا على ذلك فتبين هذا إن كان يكثر
مرور المسلمين وإن كان خلافه هو العبرة وكتب أحد قومه أو يستوى كما صرح في عدم
الاعتماد هنا وإن كثر مرور المسلمين وفيه نظر وإن أمكن أن يوجهه وعنه فيقيد عدم اعتماد
محاربه الكفرة التي استوى مرور الكفار والمسلمين بطريقها إن لم يكثر المسلمون أم لا كثر أو
فلا يكثر مرور الكفار معهم قولا أو كثر (قوله بأن لم يمكنه غير القبلة شيء مما ذكر) أي من رؤيته
والخبر وقصته أن المحاربه ومحاربه تقدم على الخبر عن علم وقد يتوهم فيه بأن الخبر عن علم
قوى بدليل أنه لا يحتجده مع إحصاءه عنه ولا سره كما قلناه سم على مذهب عن صنف الخلاف المحاربه
وعبارة حجج ولا يمكنه عدم عيبها أو أمكنه وتم حائل ولو حدث فعنه لحاجة لكن إن لم يكن
تعدى ما حدثه أو رآه فعليه فيما ظهر فيها وهو ظاهر في محاجة كلام الشرح في المجراب

(قوله ومحاربه الاحتياط
في خربة الخ) هذا وما بعده
محاربه لقوله فيما مرولا
احتياط في محاربه المسلمين
ومحاربه جادتهم

أو باله مشقة في تحصيله (أحد) وحوماً (تقوى نسبة) يصير مقبول الرواية ولو عدا أو امرأة (يخبر عن علم) بالقبلة أو محراب معتمد سواء أكان في الوقت أم غيره ويجب عليه السؤال عن خبر بذلك عند حخته إليه ولا ينافي ذلك ما مر من أن من كان بمكة ومعه وبين القبلة حائل له الاجتهاد لأن السؤال لا مشقة فيه خلاف الطلوع فإن فرض أن عليه مشقة في السؤال لعدم المكان أو نحوه كان الحكم فيها كما في ذلك من عبء الركشي وهو ظاهر وخرج بمقبول الرواية غيره كمنى ولو عبراً وكافر وفاسق فلا يقبل إحصاءه عما ذكر كغيره لأنه منهم في حجر الدين . نعم قال ماوردى نواستعمل من من منكر دلائل القبلة ووقع في نفسه صدقه واحتج لنفسه في جهات السجدة حر لأنه عمل في القبلة على حثه نفسه وإعاقب من حر أشرك في غيره قال الأذرى وما أسهم يومئذ عليه وبصرفه الناشئ وقال إذا لم يقبل خبره في القبلة لا يقبل في أدلتها إلا أن يوافق عيب من وسكون نفسه إلى خبره لا يوجب أن يعول عليه حكمه وهذا هو المعتمد وعلم في تقدم من عدم حوار الاجتهاد مع القدرة على الخبر عدم حوار الأحاد بالخبر مع القدرة على اليقين وهو كذلك فلا يجوز للائتمى ولا لمن هو في ليله مطالعة

(قوله أو باله مشقة) قال حج أي عره (قوله أحد بقول ثقة) أي ومعه وفي خبره عن كشف أي وإذا سئل الثقة هل حب عليه الإرشاد لها أم لا فيه بطرول أقرب الأول لأن إرشاده من فروص الكفائات ومن سئل شئت منها بعين عليه فيه حيث لا قدر له في الاستماع ثم من لم يكن في إحصاءه مشقة لاستحقاق حرة وإلا استحقاقها (قوله ويجب عليه السؤال عن خبر بذلك) أي ويجب تكرير السؤال لكل صلاة محض كما يجب تجديد الاجتهاد اهـ حج وكتب عليه سم وظاهر أنه لا علة بخلافه استدلالاً للاحتياط السابق إذا لم يكن ذلك دليله اهـ (قوله لعدم المكان) أو نحوه كتحجب استئصال (قوله كما في تلك) أي في حثه (قوله وكافر) فإن حج إلا أن علمه قواعد صيرت له ملكة يعلم بها القبلة حيث يمكنه أن يبرهن عليها وإن نسي تلك القواعد كما هو ظاهر وكلام ماوردى الخاف بذلك ضعيف اهـ وقول ولعل مراده بمخالفة ماوردى أن كلام ماوردى بعيد أنه إذا تعذر منه الأدلة وقدره في العمل بمقتضاها كان أخيره بأن النعم الغلاتي إذا استفسره أو استدبرته على صفة كد كبت مستقلاً للكعبة وهو على هذا التقدير ضعيف أما إذا تعذر أصل الأدلة منه ثم توصل بذلك إلى استخراجها من الكتب واحتج في ذلك حتى صار له ملكة يقدر بها على معرفة صحيح الأدلة من فاسدها ويتبع عليه العمل بمقتضاها بل يجب عليه الأحكامه وماتقرر بهم أنه لا مخالفة بين ما ذكره الخارج وما ذكره حج (قوله لأنه منهم) طهره ولو وقع في قلبه صدقه وقياس ما يأتي في الصوم الأحاد بخبره حيث لا أن يفرق أنه ما كان أمر القبلة مبني على اليقين وكانت حرمة الصلاة أعظم من الصوم بدليل أنه لا يعتد في أحبارها بحال بخلاف الصوم احتياطاً لها ويؤيده تصعيف كلام ماوردى فيما توهم الأدلة من كافر مع فرضها فيما وقع في نفسه صدقه (قوله لو استعمل) أي تعذر (قوله أن يعول عليه) أي أن يسي عليه (قوله وهذا هو المعتمد) هو قوله وبصرفه الناشئ (قوله مع القدرة على اليقين) هذا الحكم تقدم النصريح به في قوله ويتبع عليه الأحاد بخبر الغير الخ فدل ذلك كره هنا لبيان للأخذ لا لأفاده الحكم

(قوله إلا أن يوافق عليها) (سم) لا ينبغي أن منه بل أولى ما إذا كان للمسلمين في ذلك قواعد ملزمة كما هو الواقع وكان لا يستقل منهم في وقته على بهم معانيها كافر فليس ذلك من محل النزاع (قوله وعلم بما تقدم من عدم حوار الاجتهاد الخ) لاحتجاجه إليه لأنه نص المتن وعذره أنه تابع في هذه العبارة لشرح الروص سكن عبارة المتن هناك معبرة لما هنا (قوله فلا يجوز للائتمى الخ) في حواشي التحفة للشهاب من ماله يؤخذ من جواز الأخذ بقول الخبر عن علم عند وجود الخائل المذكور أي للمشقة حينئذ ومن قوله أي الشهاب حج الآتي إن لم يكن فيه مشقة عره أن لائتمى إذا دخل مسجد الحرام أو مسجداً محراباً معتمداً وشي عليه من الكعبة في لأول أو آخره في الثاني لا امتلاء المحل بالباس أو لاستعداد الصفوف للصلاة أو نحو ذلك سقط عنه وجوب المنس وحال الأخذ بقول الخبر عن علم قال وهذا ظاهر وفي ذلك مزيد في شرحنا لأبي شعاع انتهى

الأحد به مع القدرة على اليقين بالناس وعدم كل منهما نفس وإن لم يره قبل العيني وهو شبهه
عنه مواضع لمساها صر فإن حاف فوت وقت صلي كيف انتهى وعدد كما يؤخذ مما يأتي (فان فقد)
ماد كـ (وأمكنه الاجتهاد) أن كان يصير يعرف أدلة الفسلة وهي كثيرة وأصعبها رياح
لاحتلافها وقواها القلط قالوا وهو نعم صغير في باب بعض الصغرى بين الفرقين والحدى
ويختلف باختلاف الأقسام في العراق يجعله انتهى حاف أدبه انتهى وفي مصر حاف اليسرى وفي
البحر قائله ثم يبي حاف الأيسر وفي الشام وراءه وبحران وراء ظهره ولذا قيل إن قتلها تعد
القتل وكأنهما سمها نعم لمخاوريه به والا فهو كما قال السكي وعنه ليس نعم وإنما هو نقطة
تدور عليها هذه الكوكب قرب الحرم (حرم) عليه (التأيد) وهو قول قول من يحرم عن
اجتهاد إذا اجتهد لا يقلد مجتهدا وتحت عليه الاجتهاد إلا إن صاق الوقت عنه فلا اجتهاد بل يصلي
على حسب حاله وترمه الأعداء وتكون الاعباد على بيت الازد في دخول الوقت والقبلة

(قوله مع القدرة على
اليقين بالناس) ثم مالو
كان من يقينه اليقين
في الجهة دون العيني كما
في بحران بلادنا رشيد

انطوى فيها ما هو أسوأ
لاحة وهو مفهوم بما مر
فليكن له وحيد فيجب
على الأعمى ليس حوائطها
لستفيد اليقين في الجهة
ثم يفتد في التماس والتيسر
هكذا ظهر فليحرر (قوله
وأمكن الاجتهاد) أي
والصورة أنه عارف بالأدلة
بالعمل بقرينة ما يأتي
(قوله وبحران^(١)) وراء
ظهره) لاحاجة اليه مع
قبله لأن حران من أعمال
الشام والحكم واحد

(١) (قوله وبحران) الذي
في الشرح بحران لآخران
ليحرر اه مصححه .

(قوله الأحد به) أي بالحر (قوله مع القدرة على اليقين) عبارة حج بعد قول المصنف والاجتهاد
فعل أن من بالمسجد وهو أعمى أو في جماعة لا يعتمد إلا بالناس لدى يحصل له به اليقين أو إحد
عدد التوار وكذا قرينة قطعة بأن كان قد رأى عملا فيه من جعل بهره له مثلا يكون مستقلا
أو أحده بذلك عدد التوار هـ (قوله بالناس) أي حيث لا مشقة عليه فيه كما يعم بما قدمه في
وجوب سؤال من يحرم عن علم وفي عدم كلف صعوده من ودخول لمسجد معلا ذلك يحصل
المشقة وفي حاشية سم على مخرج مانعه . قوله ولا حائل سهو وبأي أي ولا مشقة عليه في عمله
بغلاف الأعمى مثلا إذا أمكنه المحسس علم لكن بمشقة ككثرة الصفوف والرحم ويكون
كالخائض هكذا ظهر وعرضه على شحذ لب قواي عليه اه وعادته على أي شعاع نصها
وقياس هذا لدى مرة أن الأعمى ومن في جماعة إذا كان بمسجد الحرم أو مسجد به محرم معتمد
وشق عليه الوصول للمسكنة أو المحراب فلا نقمة إن وحده وإلا فله الاجتهاد وهو قريب لكن قد
يخالفه قوما ولو اشتبه عليه أي على الأعمى مواضع لمساها أي بأن شبهه عليه لمحراب بعينه
فلا شك أنه يصير حتى يحرم عنه صر على فان حاف فوت الوقت صلي على حسب حاله وأعاد اه
وقد مضى الاجتهاد عند تعذر اليقين بالناس بالمشقة فكيف عند إمكانه لأن يفرق بأن ليس
ثم في مشقة لا مشقة فيه لكن مع منه الاشتباه بالنسب فيه إن يصير ثم بعد بخلافه ها فإن
فيه مشقة بعد فيه وبولا النظر إلى المشقة لأوحا صعود الخائل كما لا يخفى اه (قوله من العيني)
أي أو قبل الصلوة (قوله فان حاف فوت الوقت) أي بأن لم يدر كماله مما فيه (قوله فان فقد
ماد كـ) أي أن كان في محل لا تكاف بخصيص الله به (قوله بأن كان أصرا) مثله في المعنى
ومفهومه أن من لا يعرف أدلها لا يحرم عليه التقيد وبه قول المصنف الآتي ومن يحرم عن
الاجتهاد وتعم الأدلة كأعمى قد ثقة عرفا وإن قدر فالأصح وجوب التعم . وأجاب عنه الشيخ
عميرة عما حصله من المراد بالمعرفة أعم من أن تكون حاصلة بالفعل أو بالتوبة بأن أمكنه العلم
(قوله وأقواها القلط) عبارة حج وأقواها القلط الثماني بتلخيص القاف (قوله في بنات بعض)
انفق سيبويه والفراء على ترك صرف بعض المعرفة والتأنيث صحاح (قوله وبحران وراء ظهره)
لا يظهر من هذا محالة بل قبله فكأن الظاهر أن يقول وفي الشام وبحران وراءه لكن في حج
وقيل يحرف بدمشق ومقار بها ثم أفرد بحران بالك كلعلم الخلاف فيها (قوله وكأنهما سمها) إنذاره

لأفادها الصن بذلك كما يفهمه الاجتهاد في نه الولد رحمه الله تعالى وهو ظاهر (وبن تحبير)
 عهد فم يظهر به شيء نحو عم أو تعارض أدلة (لم يقل في الأظهر) لأنه عهده والتعبد عرس
 يرحى رواه عن قرب عاد (وصلى كيف كان) طرفة الوقت (ويقصى) لتدبرته والقول الثاني
 يقيد بالأفناء لأنه لا يحرر عن معرفة الصور فأنه الأعمى ومحس خلاف كما قاله الإمام عن
 صنى الوقت أما فيه فبمسح التقيد قطعاً لعدم الحاجة إليه ودارعه في شرح الوسيط وقال ابن مائة
 إمام شد والمنهور التعميم (وحب تحديد الاجتهاد) أو ما تقوم مقامه كالالتقليد في نحو الأعمى
 (لكل صلاة) مفروضة عينية أو أوقاف ولو مندورة (تحضر على الصحيح) سعي في إصابة
 إلى دفع اعراض موحه على كلام التمسح رحمهما الله (قوله لأفادتها الصن بذلك الخ) هذا
 التعليل يقتضى أن يت الأثر في مرسى العهد وليس مردد وكان في مرسته حرم عليه العمل
 به إن قدر على الاجتهاد كما يحرم الأحد قول عهد لكن بعده تنوار لا عهد يشعر بأنه محبر
 بين العمل به وبين الاجتهاد فيكون مرسى بين المحبر عن غير وبين الاجتهاد (قوله كما يفهمه
 الاجتهاد) قضيته أن يت الأثر ليس كالحجرات للعمد فإن ذلك غير من غير عن غير حتى لا يتصور
 الاجتهاد معه جهة ولا غيرها على مامر ويدعى أن مرسى بعد مرسى محراب وفي سم على حج
 ماضيه انظر بوعرضت هذه لأدور ما لثمة وقوله الحزم الفقير لصل المراد به عدد التواتر اهـ
 وأقول . يدعى أن عدد التواتر مقدم على غيره ثم الاحصاء عن غير رؤية الكعبة ثم رؤيته
 المحارب للعمدة ثم رؤيته العظم ثم لأخبار رؤيته الحزم العبد وذلك لأن التواتر يفيد اليقين وحبر
 اهد عن غير بعد انظر فيقدم عليه التواتر ورؤية الكعبة أعيد عن العاط من رؤيته اقتطع
 لأنه وإن كان غير العاص كنه قد يقع الخطأ في رؤيته لأشبهه على الرأى أو مانع قام بالرأى
 ورؤيته اقتطع أقرب أخرى ماضى إلى أنه عند الرأى فإن غير بأنه رأى الحزم العبد يصاوب رما
 يكون مستنده رؤيته صلاحهم لثمة الخبة فامضى في الأحد بقوله من لأخبار عمة أو سيرة (قوله
 لم يقل في لأظهر) ظاهره أنه لو أخرجه عنه بأن القلة في هذه الحجة خارجة العبدول إلى غيرها
 ولو قيل إنه بأحد سيرة لأنه أقرب إلى الصور من كونه ماضى إلى جهة لم يظهر له ولا لغيره دليل
 على أنها التمهيد وصلى بعده حرمه نسبة مكنى عدا ومن ذلك ما يرى محراب لأخبار اعتماده
 (قوله وصلى كيف كان) وهل تحب غاية التزم ماضى إليه أم لا فيه نص والأقرب الأول لأنه
 باختياره التزم اسمه ولا يتركه إلا لما يرحم غيره عليه (قوله كما قاله الامام) معتمد (قوله عند
 صنى الوقت) تقر سم في حاشية المنهج عن الشارح اعتماده اهـ ويمكن حمل كلام الامام على ما إذا
 رجا رواه التحريم وكلام غيره على حذره (قوله ودارعه في شرح الوسيط) أى السوى (قوله
 والمنهور التعميم) أى صنى الوقت أو اتسع (قوله لكل صلاة تحضر على الصحيح) هذا
 الخلاف غيرى في التفرق في الأحكام الشرعية وفى الشاهد إذا ركنى ثم شهد ثانياً بعد طول
 زمن . أى عرفاً وفى صلب التعميم الذى يدعى يقتضى عن موضعه اهـ عمده (قوله ولو مندورة)
 فإن حج ومعه مع جماعة اهـ وعليه يهدد مشقة من عهده وحول تحديد الاجتهاد
 للباقي ويمكن توحىبه من إعادة له قبل عرسه وعده صحتها من يعود مع السيرة أشبهت
 الفرائض فلم تلحق التواتر وكتب عليه سم فونه ومعه مع جماعة سمي وتواردى لصاد الأولى
 ثم رأته في شرح الارشاد غير تونه ومعه لفساد الأولى كما اقتضاه كلام المجموع وفى جماعة اهـ
 ونحو ما لو سبب إعادته على الأفراد لجريان قول بطلانها على ما أتى في الجماعة فهل يحد لها أيضاً لا يحد

(قوله لكل صلاة تحضر)
 ظاهره أن الصلح مثلاً إذا
 نذرها يكفي لها اجتهاد
 واحد وإن عدد سلامها
 وترد فيه شياً حاشية

الحق لنا كره الطن عند الموافقة وقوة الثاني عند المخالفة لأنها لا تكون إلا عن إمارة أقوى ، والأقوى أقرب إلى اليقين ويمكن حين قوله تنحصر على حضور فعلها بأن يدخل وقته فلا اعتراض عليه وقول الشرح من الخمس توطئة لغول نصف تنحصر لا يخرج لها ، ومحل ما ذكرناه يكن ذا كراهة للدليل الأول وإلا فلا إعادته ، وخرج المعروفه الدفعة ومثلها صلاة الحارة كما في التيمم ، وخرج بالقصة ثبوت فلا يرمه إعادة الاجتهاد فيه كما تقدم في ما به ، والثاني لا يجب لأن الأصل استمرار العلق الأول (ومن عجز) مسح الحزم (عن الاجتهاد) فيها (و) عن (تعمير لأدلة) كأعنى البصر أو البصيرة (قد) حتى (تقاة) ولو عند وامرأة (عازة) تجتهد له ولغيره لتوابع تعلى - فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون - أما الأول فلا من معظم الأدلة تعلى بالمشاهدة وانخرج صيغة كما مر والاشتباه عليه فيها أكثر وأما الثاني فلا أنه أسوأ من فساد البصر بخلاف العاسق والبصر وغير المعروف ولو صلى من غير يقيد ربه الإعادة وإن صادف القنلة أما ما صلاه بالتقليد وصادف فيه القنلة أو لم يتبين له الحال فلا إعادة عليه فيه بل قال المحرر رأيت التفت أو الحزم المعمر يصون هكذا فهو يحرر عن غير

أنه يجتهد اه وكتب عليه أنه قوته ومعدة ماهرة ولو عجز السالم من غير خاص أقول : وقد يتوقف في وجوب إعادة الاجتهاد فيما كانت لإعادته عباد لأولى أو الخروج من خلاف من أقدمه من الأولى حيث بين فسادها كانت كما هو متعل عليه الأمر من المعادة هي الأولى وقد تأخر لإحرامها عن الاجتهاد وهو لا يصح وهو يجب تجديد الاجتهاد لكل ركعة إذا سهر منها كأعنى أو يفرق بين ما نصح انمعه فيه بين ركعات بإحرام واحد كأعنى فيمكن له اجتهاد واحد وبين ما لا يجوز الإحرام فيه بأكثر من ركعتين كما هو روي فيجب فيه تجديد الاجتهاد لكل إحرام فيه ينظر ، ولا يبعد إلحاقه بما في التيمم تعلى ما تقدم أنه راجح من أنه يكنى ، أو عجم واحد لا يجب تجديد الاجتهاد به ما مر أي أنها كلها صلاة واحدة والكلام في أسدوره (قوته فلا اعتراض عليه) أي ما قال قصة التعمير تنحصر أن الكلام فيما هو حقه قبل دخول وقت صلاة من الخمس ثم دحر ومما يجرى بذلك أسدوره ومما في الحاصرة إذا اجتهد في وقتها وصلى فاتتة بذلك لاجتهاد ثم أردف فعل الحاصرة فيه ثم يصدق عليه أنها عصرت بعد الاجتهاد (قوله توطئة) التوطئة هي التهيئة للنشئ وهو ما يكون في الاستنداء على الشيء وعط الخمس متأخر عن تنحصر إلا أن يقال المراد بالتوطئة مجرد البين تقدمت على المنع أو تأخر ، وقد قيل تنزل ذلك في سوي من قوله تعالى - فتمثل لها بشرا سويا - حيث قالوا إنها حال موطئة للبشر (قوله وخرج بالمروضة السابقة) شملت المعادة ، ومرة عن حج فيها ما يندعه (قوله ومن عجز) مسح الجيم أصح من كسرها اه منهج (قوله ولو عسدا أو امرأة) قد ينسحب العسر بسقفة دون مقبول الشهادة من يرتكب حرم المروءة مع السلامة من الفسق وهو ظاهر ، وينسحب به قول الشارح بخلاف الفاسق الخ ، ويحتمل أن يقال بعدم قبول خبره ، وهو الأقرب (قوله أما لأون) هو أعنى البصر (قوله ولمير وغير المعروف) أي فلا يقيد واحد منهم ، وكان لأولى أن يقول أما العاسق والدمير الخ (قوله فهو يحذر عن غير) يتأمل هذا مع حقه فيما مر من أدلة لاجتهاد لكنه موافق فيه لما تقدمه من قوله وفي معناه حذر عدل ، عاق جمع من المسلمين فتقوله فهو يحذر عن علم معناه أنه كالإخبار في تقدمه على الاجتهاد

(قوله توطئة لاول المصنف)
تنحصر أي بناء على جملة
على ظاهره (قول المتن
ومن عجز عن الاجتهاد)
أي لعدم عهده بالأدلة كما
هو ظاهر من كلامه إذ
العام بها يمنع عليه التقيد
كما مر . قال الشهاب اسم
في حواشي التحفة قوله
ومن عجز عن الاجتهاد
تأمل هذا مع ما تقدم به
أن العام بالفعل بهذه العبارة
يمنع تقيد مطبقا وإن
كان التعمير فرض كفاية
وغير العالم بالعمل بغيره
فإن كان التعمير فرض كفاية
في حقه وجب عليه التعمير
وامتنع التقليد ، فإن قلد
ربه النصاء فإن وعارة
الروضة ظاهرة في كل ذلك
(قوله أكثر) أي من
البصر (قوله بخلاف
العاسق) يحذر المتن

فالأحد به قول جابر لا تقليد ، وبو اختلف عليه في الاجتهاد ، فإن قلد من شاء منهما لكن الأولي والأعم عنده أولى وبحسب عليه إعادة السؤال لكل مرة خاصة فخصر سوء على خلاف انتقدهم في تحديد الاجتهاد كما ذكره في الكيفية (وب قدر) الكلف على تعلم دلالتها (فالأصح وجوب التعلم) عند إرادة السفر لعموم حاجة المسافر إليها و كثرة الاشتباه عليه فكان فرض عين فيه بخلافه في الحضر فخصر كفاية إدامه بقول عنه صلى الله عليه وسلم ثم استألف بعده أنهم أرموا اتحاد الدس تعلمها ، بخلاف شروط الصلاة وتركاتها ، وانصب على الكسب وصحح في غيره كونه فرض عين فيما ذكر كتعمير أوصوه وغيره ، وحمل السكينة وغيره النوى أنه فرض عين في السفر على سفر يقين فيه العار فون بأدائها دون ما يكثر ون فيه كركب الحاج فهو كالخضر اه وهو ظاهر ، ولو سافر من قرية إلى أخرى قرىة بحيث سقطت المسافة قبل خروج وقت الصلاة فهو كالخضر كما استظهره الشيخ ، ويسمى أن الحق بالمسافر أصحاب الحيام ،

(قوله فيما ذكر) أي عند

إرادة السفر فهو الذي

إرادة السفر في غير هذا

الكتاب وعبارته شرح

الروص بعد قول من تعلم

الأدلة عند السفر فرض

عين وهذا ما صححه

النووي في غير المنهاج

وأما في المنهاج تبعاً

للراعي تصحيح أنه فرض

عين كتعمير أوصوه وغيره

انتهى لخص النظر بتعمير

أوصوه وغيره بالنسبة

لتصحيح إطلاق أنه فرض

عين وهو واضح ، وأما

الشارح رحمه الله فعمله

في حيز التفصيل فأشكك

(قوله قلد من شاء منهما) لو اختلف عليه دليلان أحدهما أو صحهما ويترق منه وبين أوليه بالأحد قول لأعلم أن الظن استمد لنفس النفس أقوى من مستند بعين فان سويها بحسب ، راد العوى ثم يعيد لتردده حالة الشروع اه حجج (قوله لكن الأولي الخ) قصبه أنه لا يطرهما لكثرة العدد ، وبه صرح سم على حجج حيث قل لو أحد أحدهما وبعد الآخر قلد من شاء منهما ثم قال قال في شرح الإرشاد فان كان أحدهما أولى وآخره فالظاهر استوائهما الخ اه وفي شرح العباب الأولى تقدم الأولى اه وهو يعتمد هذا ويشهد شارح في إساءة أنه لو اختلف عليه ثمان أحد قول أو اتفهما فان استويا فالأكثر عدداً فان استويا بساقط وعمل فصل الطهارة اه وعليه في الفرق بينهما ، وبه كس الفرق في الإخبار عن النجاسة لما كان مستنده الحسن روى فيه كثرة العدد ليعتد شدة الشاهد على الكثير من لو حد (قوله ولأعم عنده أولى) نقله سم على منهج عن شرح روض وطر فيه أنه إذا وجد أحد قوله في الصلاة خارجها من باب أولى فيتحه أنه يجب عليه لأحد قوله أيضاً كدخولها . ثم قال وسئل من عن مسألة فوافق ما قاله الشارح بالدهن على النديهة اه وبقى مالمو ختمت عليه بحران عن عم أو ما هو غير له كأن قال له شخص القطب في هذا الموضع يكون أمامك وقان آخر يكون خلف ذلك السرى مثلاً فهل يحد بقول أحدهما كالمتهدين أو بساقصن عنده فيه بطر وعن الثاني أقرب ويعرف منه وبين لمتنهدين بأنه هما عكسه الاجتهاد سمعه بعد خلاف لمتنهدين وبه لا يأخذ بقول أحدهما إلا عند العجز عن الاجتهاد فاضطرراً للأخذ بقول أحدهما ، وأما ما هما ختلفاً في علامة وحده لعرص فيها وهو موجب للتساقط وكتب أيضاً وإذا أحد بقول أحدهما وحسب عليه إعادة الصلاة بعد تردده في النية حين التقليد اه سم على حجج ومن اعتمده عن م ر وفيه وقفة ، ولأقرب عدم إعادة فيما لو كان أحدهما أعم أو أولى وأحد بقوله عملاً فهو أولى لأن اختياره زيادة عمه يعني ثم مداهيه فلا ترد في النية عنده واحتمال حفظه كاحتماله فيما لو اجتهد هو وإذا اجتهد به في حبه فبلى إياها (قوله ويجب عليه إعادة السؤال) هذا حكم عم من قوله أو ما يقوم مقامه قد ذكره هنا نصريح بما عم (قوله فرض عين فيه) أي السفر (قوله دون ما يكثر ون فيه) يعني أن المراد بالكثرة أن يكون في الركب جماعة متفرقة فيه بحيث يسهل على كل من أراد السؤال عن الصلاة وجود واحد منهم من غير مشقة قوله يخص في فمده له

والسجدة إذا قويا وكند من قرض تموضع بعد من يديه أو فريه ونحو ذلك ، وإيراد شعر الأذنه نعم
 الصاهر منها دون دقاتها كما صرح به الإمام والأربعاني في فصوله (محرم) عليه (التقليد)
 فإن قيل لزمه التقيد بأن صاق أوقف فكثير المحرم ، وقد مر ، ومقتضى الأصح أن نعم الأذنة
 لا يجب بخصوصه بل هو فرض كفايه فيجوز له التقيد ولا يقتضي اتصاله به (ومن صلي بالاجتهاد)
 سه أو بمن قلده (فتيقن الخطأ) في جهة معينة أو سنة أو سنة بعد الصلاة وقبل خروج وقها
 أعادها أو بعد خروجها (قضى) حتما (في الأظهر) لأنه يتقن الخطأ في يؤمن منه في الإعادة ،
 كالخاكم يحكم بالاجتهاد ثم يجد النص خلافه ، ولأن ما لا يسقط من الشرع ما لا يسقط
 ما عطف كالمطهرة ، واحترروا عولم في يؤمن منه في (إعادة عن الأكل في الصوم) والخطأ
 في الوقوف معرفة حيث لا يجب لإعادته لأنه لا يؤمن منه فيها ، وخرج يتقن الخطأ منه ويتعين
 الخطأ إجماعه كما في الصلاة إلى جهات بالاجتهادات فلا إعادة فيها كما سألني ، وإيراد ما يتقن ما يتبع
 معه الاجتهاد فيدخل فيه خبر العدل عن عثمان ، والثاني لا يقتضي لأنه ترك القضية بعد فاشه ركه
 في حال النقل (ووبتقه فيها) أي الصلاة (وح استند بها) وإن لم يظهر له الصوت ما
 على وجوب قضائها بعد فراغه منها لعدم الاعتداد بما مضى وإلى هذا أشار المصنف بحوله وهو ،
 فإن لم يوجه انحراف إلى جهة الصواب وإن ظهر مع ذلك جهة الصواب لأن لصحي معتده ،
 وشملت عبارته يتقن الخطأ سنة أو يسره ، وهو كذلك كما مر (وإن سجد اجتهاده) ثبت فظهر
 له أن الصوت في جهة أخرى غير الجهة الأولى (عمل ثانئ) حتما إن صح ولو في الصلاة وعمل
 بالأول إن رجع ، وفترق بين عمله بالثاني وعدمه وعمله به في السجدة أنه يتم تقضى الاجتهاد
 بالاجتهاد إن غسل ما أصابه الأول والصلاة بحسن إن لم يغسله ، وهذا لا يرمي الصلاة إلى غير السجدة
 ولا بحساسة ، ومع أن الصانع ذلك بأنه يتم التقضى ولو بعد ما مضى من ظهره وصلاته ولم
 يغسله بل أمره بغسل ما مضى من نجاسته كما أمرناه باحتساب بقية الماء الأول وأحب أنه يكون
 في التقضى وجوب غسل ما أصابه الأول واجتناب البقية ، ولو دخل في الصلاة بالاجتهاد فعلى فيها
 أمها ولا إعادة ، فإن در أو أداره غيره عن تلك الجهة استأنف بالاجتهاد غيره بقية في المجموع عن
 نص الأم ، ومنه يؤخذ أنه :

(قوله والسجدة) عطف تفسير (قوله ونحو ذلك) كما هو الحال في أيام العيدة أو من أقام مجلس أو
 عار لعيد (قوله والأربعاني) بالفتح فاسم لون وكسر المعجمة وفتح التحتية إلى أربعين من واحد
 يساوره سوطي في الأنساب ، وسنة أبو بكر ، ونسبه على ولده سهل بن أحمد المعروف بالخاكم
 كما في طبقات لأسوى (قوله في جهة معينة) إنما قيد بها لقول نصف بعد وإن تعبر اجتهاده
 عمل بالثاني الخ فإنه يتقن الخطأ ولا إعادة عليه لكن الخطأ غير معنى كما سألني في قوله ويتعين
 الخطأ (قوله ولأن ما لا يسقط من الشرع) فصيحه أن من الشروط ما لا يسقط بالبيان ولعله غير
 مراد إلا أن يقال من البيان أو أنه أراد بالشرع والمعتد وإن لم يكن شرعا (قوله وإن لم يصر
 له الصوت) إن قيل كيف يجب الاستئناف مع عدم ظهور الصوت وما الفرق منه وبين ما قد انظر من
 حيث قالوا لا يقتضي بالتيمم في محل لا يسقط الفرض بتميمه فيه وما لا يشكال وهو على حد سواء
 والمراد بقوله وجب استئنافها استقرار وجوب استئنافها في ذاته يمكن لا يعجزها إلا بعد ظهور الصوت (قوله)
 وشملت عبارته يتقن الخطأ) هذا الحكم غير من قوله البق أو سنة أو يسره قد كرر تصريح معلوم ،
 وقد أشار إلى ذلك بقوله كما مر (قوله وعمل بالأول إن رجع) أي أو استوى الأمران على ما يأتي.

بح إعادة الاجتهاد للمريض الواحد إذا فسد (ولا قضاء) لأن الاجتهاد لا يقتضى الاجتهاد كما مر (حتى لو صلى أربع ركعات لأربع جهات بالاجتهاد) لتؤدي إلى ذلك (فلا) إعادة ولا (قضاء) لأنه وإن ييقن الخطأ في ثلاث قد أدى كلامها بالاجتهاد لم يتعين فيه خطأ فإن استويا ولم يكن في صلاة تحرر بينهما لعدم منزلة أحدهما على الآخر أو فيها وجب العمل بالأول ويترق بينهما أنه التزم بحوله فيها جهة فلا يتحول إلا بأرجح مع أن التحول فعل أحسن لا يباين الصلاة فاحيط به وهذا التفصيل هو ما غلبه عن العوى وقرره وعندنا جمع متأخرون وهو القمى ثم في المجموع وغيره من وجوب التحول أحثنا من إطلاق الجمهور ضعيف إذ إطلاقهم محمول على ما إذا كان دليل الثاني أرجح بدليل سيدهم فإن ظهور الصوت بظهور الخطأ إذا كيف ظهر له الصوت مع السأوى المسمى بنسب ويؤيد لأول بل هو فرد من أفراد قول الجمهور عن لأم وتوافق الأصحاب لو دخل في الصلاة بالاجتهاد ثم شك ولم يرجح له جهة أمه في جهته ولا إعادة وفيه أمر أن يحسن العمل بالثاني في الصلاة واستمر صحتها إذا سبق الصوت مقارنا لظهور الخطأ ولا أن لم يظنه مقارنا بطلت وإن قدر على الصوت على قرب لمضي جزء منها

(قوله بح إعادة الاجتهاد للمريض الخ) قد عجم لأحد أن لأعنى إلى وجب عليه الأجد قول الأمر لأنه محوله عن القصة ولا يفتدى بالعود إلى محل من كان مسبقا له بخلاف التصير إذا فسدت صلاته فإنه يمكنه فعل إعادة بجهة التي كان يصلي إليها وقد يفرق بين من يمكنه العود إلى جهة والغير بجهة التي صلى إليها أولا ومن غيره فيقال من فسدت صلاته ولم يعلم الجهة التي كان متوجها إليها قبل ذلك يحس عليه تحديد الاجتهاد ومن علم الجهة التي كان متوجها إليها لإعادة عقب الصاد لا يحس عليه التحديد لبقاء منه الأول (قوله فلا إعادة ولا قضاء) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن جماعة مكثوا يصومون في قرية إلى تحرابها مدة طويلة ثم مر بهم شخص وأخبرهم بأن في القرية عكر ما كثر فهل ينزهم إعادة ماصلاه في المدة الخاصة أم لا وهو أنهم إن بقوا لخطأ في وضع المحراب الذي كانوا يصلون إليه وحتت لإعادة بكل ماصلاه وإن لم يتفقدوا ذلك ولا صوا خلافه فلا إعادة شيء ثم صلوا واستمروا على حالهم لأن الظاهر من تطاول الأيام مع كثرة انطراقين للحس أنه على الصوت وأن المصير هم هو بعضي وإن رجع بدليل غير قطعي كالحجر من يوثق به من أهل المعرفة عملا بالثاني ولا إعادة لم صلاه لأن الاجتهاد لا يقتضى بالاجتهاد (قوله فإن استويا) أي الاجتهادان وهو قسم قوله قبل حين إن رجع (قوله وهذا التفصيل) أي ما بين مالو حصل اختلاف لسنتين وهو في الصلاة وبين مالو حصل قبل الإحرام بها (قوله ويؤيد لأول) أي التفصيل بين كونه فيها وحارجها (قوله وبما تقرر) أي من قوله فظهر له أن الصوت في جهة الخ ومن قوله عمل بالثاني حين إن رجع فإن معنى العمل بالثاني أن يتحول إلى جهته فورا ومعالم أن ذلك إنما يتأتى حيث كان ظهور الصوت مقارنا للخطأ (قوله مقارنا لظهور الخطأ) يسمى أن يراد بالمقارنه ما هو الأعم من المقارنة حصعة أو حكما بأن لم يمتض قبل ظهور الصوت ما يسع ركبا كما لو تردد في البينة ورال تردده فورا وكما لو انحرف عن المسار سبيبا أو دارت به السقبة أو غير ذلك حيث لا تنطلي صلاته بعوده فورا

(قوله للمريض الواحد إذا فسدت) وكذا إذا أعاده في الجماعة كما صرح به الشهاب حج .

إلى غير ذلك ولو جهل ناس في التسمية وانفق اجتهدوا وقصدوا أحدهم ، الآخر فغير اجتهد واحد منهم لزمه الانحراف إلى الجهة الثانية وسوى لأموه استقامة ودين اختلص سمعاً وبسراً وذلك عند في معارفة الأئمة ولو قال محمد نقله وهو في صلاة خطأ بك فلان والجهل الثاني أعرف عنده من الأول أو أكثر عنده كما اقتضاه كلام الروضة أو قال به ثبت على الخطأ قطعاً وإن لم يكن أعرف عنده من الأول بخلاف من كان له الصواب مقرباً ، يقول بأن آخره وبالخاصة به بطلان تقيد الأول بقول من هو أرجح منه في الأولي وسمع التسمع في الثانية فهو كان لأول أيضاً في الثانية قطع بأن الصواب ما ذكره ولم يحسن الثاني أعظم لم يؤثر فيه إمام من بين له الصواب مقرباً بطلت وإن كان له الصواب عن قرب من ولو قيل لأعني وهو في صلته صلاته إلى الشمس وهو يعلم أن قبلته غيرها ساءل لصلى تقيد الأول بذلك وإن أنصر وهو في أثناءها وعلم أنه على الأصالة لا نفسه لمحراب أو نعم أو خير نعمة أو غيرها أمم أو على الخطأ أو ردد بطلت لاتقاء ظن الإصابة وإن ظن الصواب غيرها انحرف إلى ما ظننه .

(باب صفة) أي كيفية (الصلاة)

اشتد على واحد ونقسم لدخل في ماهيتها وسمى ركها والخارج عنها ويسمى شرط وسأني في الباب الآتي وعلى مندوب ونقسم أيضاً لما خرج بالسجود ويسمى بعد سأكده بأنه آخر لشبهه بالعص حقيقة وسيأتي في سجود السهو ولما خرج ويسمى هنة وهو ما عدا الأعضاء

(قوله وإن احتل) عليه أي ولا يكون النقص ممب عن بية لمارقة وهند محله حيث حر بالحرارة فإن لم يعلم به هل يجب عليه الإعادة أم لا بيه نهر والأقرب الأول لأن الانحراف من شأنه أن يظهر وإن كان الأئمة أعمى ويهرق منه وبين عدة فرصة صرا على القربة عند سبب بحاسة ثوب الامم بأن الشعور بالانحراف أقرب من الشعور سبحانه ثوب الإسم في حق الأعني لأنها لا طريق لادراكها إلا البصر والانحراف قد يسرركه بالسمع (قوله ودك عنتر) أي فلا تعونه فصيلة الجماعة (قوله تتعول) أي وحوها ويهرق هذا مام من نذب الأخذ بقول الأعلم إذا احتلها عليه حارجها بأنه ليس هناك دعوى أحد المجتهدين الخطأ على الآخر ولا دعوى خطأ الخلاف مطلقاً فيشمل سم على مذهب وإعالة وجب الاستئناف لأن مجرد قوله ذلك لا يحد تدقن خطأ الأول (قوله ولم يكن الثاني أعني) أفهم أنه لو كان الثاني أعني أثر وهل المراد منه وجوب الأخذ بقول الثاني أو الأولوية فقط فيه نظر والصادر لأول (قوله انحرف إلى ما منه) أي ولا إعادة عليه كما تقدم .

باب صفة الصلاة

(قوله أي كيفية الصلاة) عبارة الأسوي المراد بالصفة هنا الكيفية اه أقول غرضه من سوقها الإشارة إلى أن تفسيره بكيفية تفسير مراد (قوله التمهله) في التعبير عن الشرط الخارج بالاشتمال تسمح وكأنه أراد به مطلق التعق ودك يستوي فيه الركن والشرط (قوله وينقسم) أي الواجب (قوله وينقسم) أي التندوب .

(باب صفة الصلاة)

(قوله ولما خرج عنها)
ويسمى شرطاً وسيأتي في
الباب الآتي (لك أن
يقول لو أراد بالصفة هـ
ما يشمل الشرط لترحم
للتسروط فصل أو نحوه
ولما ترحم له بباب على
أنا منع تكون الشرط
الخارج عن ماهية من
جملة الكيفية

ويعبر عنه بعدد ركعات أخرى فيقال ما أسرع للصلاة إن وحدها فشرط أو فيها فركن أو سن وحبر
معص وإلا فبسته وشبهت الصلاة بالإسناد فالركن كركته وشرط كحياته والسن كالعضائه
ولهيبة كشمعه (ركعاتها ثلاثة عشر) ركعاتها كذا في المهور يجعل الطمأنينة في محالها صفة
سعة وتؤيده ما أتى في التعميم والآخر ركن وصار عبارة الخوى أنها أربعة عشر جعل
الطمأنينة في محالها لأربع الآسنة ركعات وحدا وفي الروضة كأصلها سبعة عشر بجعلها في كل من
محالها ركعات وتختلف لصي قين ويصح أن يكون معصوا أيضا بديل أنه لو شئت في السجود في
عمامة الاعتدال مثلا قال جعلها سبعة يؤثر شكها كما لو شك في بعض حروف الفاتحة بعد
فراغها أو مقصورة لزمه العود لا يعتد فوراً كما لو شئت في أصل قراءة الفاتحة بعد الركوع فإنه
يعود إلى ما كان في السجود ويؤثر شكها في غير جعلها سبعة فلا بد من تداركها ويترق
بها وبين ذلك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغها منها أنهم اعتبروا ذلك فيها ككثرة حروفها
وعدة الحروف فيها وبعد الصلوة ركعاتها كركعاتها حيث عد ركعاتها والنازع ركعاتها تكون الجملة خمسة
عشر وقد يتبين من هذا الفرق بينهما بأن الدعاء بعد جعل ركعاتها في البيع بغير العقد انتزعت
وجوده عليه كالمعقود عليه ولهذا كان التحقيق بينهما شريفاً لأنهما خارجان عنه وفي الصوم لأن
ماهية غير موجوده في الخارج وإما بعض شغل الدعاء فجعل ركعاتها لتكون سبعة له بخلاف نحو
الصلاة لو وجد حرجاً في استخراجها لم يطرأ عليها ثم الركن كاشترط في أنه لا بد منه ويترق بما مروى أن
الشرط ما احتج في الصلاة حيث يبارك كل معتبر سواء والركن ما اعتبر فيها لأنه لا يهدى الوجه ولا
يرد لاستقباله وإن كان حاصله في التيمم والعود حقيقة هو حاصل في غيره عرفاً مع أنه
بعض مقام البدن حاصل حقيقة أيضاً وشمل هذا التعريف له وث كرك الكلام ونحوه وهو
ما في الروضة كأصلها لكن صوب في المجموع

(قوله ويعبر عنه) أي هذا الفصل المتقدم من قوله التتمية على واجب ويقسم الخ وقوله وعلى
مدون الخ (قوله وشبهت الصلاة) هذه حكمة لتقسيم ما شتم من عبادة الصلاة إلى أقسام لأربعة
المدكورة (قوله في) فإنه حجة (قوله أيضاً) الأولى بسقطها لأن القائل أنه يعطى لا يجعله
معصوا وكذا عكسه ثم رُيت في نسخة صحيحة إسقاط يعطى أيضاً (قوله ويرد بتأثير شكها فيها)
أي في تمامية الاعتدال (قوله اعتبروا ذلك فيها) أي الفاتحة (قوله واعتد) مستأنف وقوله
بصل ركعات أي مع جعل الطمأنينة في محالها لأربعة ركعات (قوله لارتب وجوده عليه) قد
يتقال إن كان لم يرد برب وجوده عليه أن العقد فعل وهو لا يوجد بدون فاعن فالصلاة كذلك
(قوله ولهذا) أي يكون النفع إما عند ركعات في البيع لزمه عليه كان التحقيق بينهما شريفاً
لأنه حيث كانت العلة ترتب العقد على وجوده كان حرجاً عن العقد (قوله أنهم شرطان) أي
العقد والمعقود عليه (قوله وفي الصوم) أي وإما عند الصائم ركعات في الصوم الخ (قوله توجد
حرجاً) أي عن القوى أي المذكورة ومن ثم كانت التيمم والأفعال مشاهدة
(قوله ومارفه مع) أي من أن الركن داخل فيها والشرط خارج عنها (قوله وأن الشرط
ما اعتبر في الصلاة) أي كالظهور (قوله وشمل هذا التعريف) أي قوله وشأن الشرط
ما اعتبر في الصلاة.

(قوله تكون خمسة خمسة عشر) أي بناء على ظاهر
عبارة الخوى وظاهر
تحويله عليه دون ما قبله
وما بعده أنه مختاره (قوله
غير موجودة في الخارج)
ردّه الشهاب سم بأن
ماهية الصوم الإمساك
المخصوص ببعض كعب
النفس على الوجه
المخصوص وهو فعل كما
صرحوا به في الأصول
انتهى وقبول الصاهر
أن المراد من كلام الشارح
أن صورة الصلاة تشهد
بخلاص صورة الصوم (قوله
لكن صوب في المجموع
أنها) يعني الإحلال

(قوله والأوجه عدم
صحتها مطلقا) أي لأنها
لا تصح بالمقارنة للتكبير
وهي ركن بالاتفاق
فيشترط فيه توفر الشروط
واتقاء الواجبات ثم رأيت
بعضهم وجهه بما ذكرته
(قوله وهي هنا ماعدا
السنة) أي إذا قطع العسر
عما قدمه من قوله ولك
أن تقول الخ (قوله كما قاله
الشارح) يعني قوله من
ظهر أو غيره كما هو ظاهر
إذ هو الذي يحصل به
الجواب عما ذكر أي
يعين العرض لمن حيث
كونه فرضا بل من حيث
كونه مظهرا أو غيره . واعلم
أن قول الشارح الحلال
من ظهر أو غيره بين
لما قدمه من قوله أي
أراد أن يصلي ما هو فرض
عنه قول المصنف فإن
صلى فرضا والشرح هنا
أحد الجواب من مورد
الناس ومعلوم أنه متى
على المسكين فاندفع مالي
حاشية الشيخ هنا (قوله
جوابا عن عبارة المصنف)
يخص إلى تقدير مضاف
يعلق به (قوله أنه الخ)
أي جوابا عن اعتراض
عبارة المصنف (قوله قصد
بعض) يعني الصلاة المتقدمة
في الترجمة (قوله فعلها

أنها مطلقات. لأول (السنة) مخر في بوضوه وهي فعل قبي إذ حقيقته التمسك بأعضائه فبقب معها فلا
يجب استلزامها كما سأل ولأنها وحدة في بعض الصلاة وهو أولها في جميعها فكأن ركبا
كالتكبير والركوع وغيرها وقيل هي شرط إذ الركن ما كان داخل مبهية ومغراة السنة بدخول
في الصلاة وحواله أنه ينبغي بمرادها دخولها فيها فأولها وفائدة الخلاف فيما افصح السنة مع
مقدومه مانع من نكسة أو سبدر مثلا ومقتضى ولا مانع. فإن قيل هي شرط صحة أو ركن فلا كذا
قيل والأوجه عدم صحته مضاف قال برافعي وذنب بعض الصلاة فيكون حرجة عنها وإلا
لتعقبت نفسها أو افقرت إلى سنة أخرى قال والأظهر عند الأكثرين ركنيتها ولا يبعد أن
يكون من الصلاة ونعني بغيرها من الأركان أي لا يفسد أيا ولا يفر إلى نية ولك أن
تقول يجوز تعنها بنفسها أيضا كما قال المصنفون كل صلاة نعمة ولا تؤخر عن غيرها بنفسها
وتغيرها كالعلم والنية وإنما لم تقتصر إلى نية لأنها شاملة لجميع الصلاة فتحصل بنفسها وغيرها
كشدة من أربعين فأنها تركي بنفسها وغيرها وقد أحمت الأمة على اعتبار البنية في الصلاة وسأ
بأن الصلاة لا تعقد إلا بها (فإن صلى) أي أراد أن يصلي (فرض) ولو بدرا أو قضاء أو
كفارة (وحيث قصد فعله) أن يقصد فعل الصلاة بغير عن سائر الأفعال وهي هنا ماعدا
السنة لأنها لا سوى كأمري (و) (وحيث) (تعيه) (بأمر) من ظهر أو غيره كما قاله الشارح
جوابا عن عبارة المصنف بأنه كان حجة أن غير بقوله قصد فعلها ويعنيها وظهر كما بحثه بعضهم
أنه يكفي في الصبح صلاة الغداة أو صلاة الظهر لصحة فعلها وفي إجراء سنة صلاة يشوب في أدائها
أو يقف فيها أبدا عن نية الصبح تردد والأوجه الآخر . ويظهر أن نية صلاة يسق الذرارة لها

(قوله أنها مطلقات) أي فهي مواضع لا شروط (قوله فلا يجب الصلوة) أي على الرخص
(قوله ولأنها واحدة) عطف على قوله لم يرد (قوله فيس والأوجه) هو صهر ووجه بأنه إنما
يتم القول بصحتها على الشرعية لو كان من السنة والتكبير برر حرجي وليس كذلك بل هي
متشابهة في الشرعية المفسدة بمرارة مفسدة التكبير وعبرة حرج بعد أن حل فائدة الخلاف
كالشرح بعضها وفيه نظر لأنه إن أراد افتتاحها مسمى بكثرة الإحرام فهو غير ركن ولا شرط
أو ما يمارها صرعيهما لمقارنته لبعض التكبير اه وهو عين ما فسد (قوله مطلقا) أي سواء
قبل هي شرط أو ركن (قوله ولأنها) عطف على قوله إذ الشرط الخ (قوله ولا يقتضي سنة)
أي فلا يؤدي ذلك إلى استسكان (قوله ولم يقتصر) أي السنة (قوله فأنها تركي بنفسها) أي
بظهر عسها (قوله وقد أحمت الأمة) أي من ثلاثة أذرع وغيرها (قوله أي أراد أن
يصلي كأنه دفع لما اعترض به الأسوي من أن صمعه لآي لا يصح عوده على الرخص لأن ذلك
سيأتي في قوله والأصح وجوب بنية العزيمة قل القياتي كلام المصنف وذلك في باب العرض لا في
صفته ونابيا على العكس فلا يرد ما فله الأسوي اه ع (قوله وهي) أي لأفعل (قوله لأنها
لا سوى كأمري) أي في قوله ولأنها تتعلق بالصلاة لكن تقدم في رد القول بأنها شرط أنها شاملة
لجميع الصلاة وعليه فيكون لم يرد ما فله ما شملها (قوله كما قاله الشارح جوابا) في كون جواب
ما جودا من الرفع بصر ويك هو ما جود من قوله أي أراد أن يصلي ما هو فرض كما بعد من كلام
الشيخ عمدة وابن عبد الحق (قوله أنه يكفي في الصبح) أي فرض الصبح (قوله أو يقف فيها أبدا)
أخبر به عن الفتوى في وتر رمضان وفي شبه الصلاة لبارية رتب .

وتعني (أي لأنه يرد من إعادته الصلوة على فرض إتمامه قوله والأصح وجوب العزيمة لأنه يعماه

(قوله مع ما ذكر) أي من قصد الفعل والتعيين وما ذكر الفرض المتقدم في كلام النصف فليس من جهة نسوي كما هو ظاهر فاندفع ما وقع في حاشية الشيخ هنا مما حصله السوردي على الشرح خلال الجواب عنه بناء على أن مراده بقوله مع ما ذكر الفرض وقصد الفعل والتعيين (قوله لتعين بنية الفرضية) أي إعمالا وحسن نية الفرضية لأن ما ذكر من قصد الفعل والتعيين يصدق بالمعادة فاحاج الأمر إلى ما عرجها وهو نية الفرضية أي وأما غيرها من النواص مثلا خارج بالتعيين هذا تقرير كلام الشارح خلال وانظر ما عرجه انوحوب على مرجح الشرح ها من وحوها حتى في الصلاة المعادة ثم رأيت في النسخة (قوله بخلاف المعادة ولا يصرف إليها إلا بقصد الإعادة) هذا لا يثبت ما عرجه من وحو بنية الفرضية في المعادة وعنده أنه تبع فيه الشارح خلال وهو إنما ساء على مذهبه

عند نوفر شرطه معصية عن بيه الظهر وم أرفيه شئت (والأصح وحو بنية الفرضية) مع ما ذكر وقول الشارح الصادق بالمعلاة المعادة لتعين بنية الفرضية للصلاة الأصيلة تقتضي عدم وحو بنية الفرضية في المعادة وسيأتي في كلام النصف في صلاة الجماعة أن مرجح خلافه ومقابل الأصح لا يحب لأن ما عرجه يصرف إليها بدون هذه السلة بخلاف المعادة فلا يصرف إليها إلا بقصد الإعادة وتكفي على لأول مرة الدر في الدور عن بنية الفرضية كما قاله في المسحور بد الدر لا يكون إلا فرضا ثم عمل وحو بنية الفرضية في حق السبع أما السبي فلا تشتبه في حقه كما صححه في التحقيق وصوبه في المجموع وهو اعتمد خلافه في الروضة وأصله لوقوع صلاته فلا فكيف يسوي الفرضية والعادات التي تحب فيها السلة تنقسم بالنسبة لوحوب بنية الفرضية إلى أقسام منها الخج والعمره (قوله عند نوفر شرطه) أي الإراد والمراد من هذه العبارة أنه يقول بوقت أصلي صلاة يسن الإراد ها عند نوفر شرطه ومنها (قوله عن بيه الظهر) أي وإن كان في قطر لا يسن الإراد فه ه مؤلف (قوله مع ما ذكر) أي من قصد والتعيين (قوله الصادق) أي ما ذكر (قوله يقتضي عدم وحو بنية الفرضية الخ) يخاف حمل الفرض في كلام النصف على ما يثبت على وجهه ويعاقب على تركه فتخرج المعادة ولا ينافي ما سأل في صلاة الصبي من وحو بنية الفرضية حتى عند الحل في الفرض فيما يأتي على الفرض في الجملة ولا يصح أن يعمل كلامه هذا على الفرض في جملة ما عرجه بقوله ليس بنية الفرض للصلاة الأصيلة (قوله فلا يصرف إليها إلا بقصد الإعادة) قصده أنه لا بد من قصد الإعادة في المعادة والرجح خلافه كما تقدم عن حج (قوله كما قاله) أي القاضي عبي (قوله بد الدر لا يكون إلا فرضا) يؤخذ منه أنه لو قال أصلي الظهر مكتوب به الصلوة بد الكتب بنية الفرض كما في أنه الضيم وأقول قد يمنع هذا لأحد بأن الكتب لم يثبت بين جعل كما في قوله تعالى ~~لا يصح~~ لا يصح أن يصرف ولا يصح أن يكون كما في قوله ليس يجب إلا ما كتب الله سبحانه من فائقة عدم الفرضية لهم إلا أن يقال إن الكتب لم صار حكمة شرعية في لسان حكمة الشرع مصرفا للفرض خاصة من عليه ولم يصح الاشتراك بحسب الأصل وبقي ما لو قال أصلي الظهر الواجب أو لم يصح من تكفي أم لا منه نظر وأقرب لأول الأمر الفرض والواجب وذو معنى التعيين أنه محاسب به بخصوصه بحيث لا يسقط عنه عمل غيره وهذا عين الفرض ها وقد أطلقوا وحو بنية الفرضية في الدور حال الشبه الزملي وهل هو عهد في كل من سواء كان له وقت أو سب أو لا حتى لو بدر صلاة الصبح أو روات الفرائض لا يحب فيه بنية الفرضية قل ثم أرفيه شئت وفيه وقفة ه أقول سكن لمجرد صحيح على الأول فلا عن حصه (قوله وصوبه في المجموع) توهم انصافهم أن قدس لصوب المجموع عدم وحو بنية الفرضية في الجملة على من لا يحب عليه كالعد وبرة وهذا قدس فسد لأن الصبي لم يحتاج لفرض الوقت فلا معنى بوحوب الفرضية في حقه بخلاف المذكور من بالنسبة للجمعة ها هم حو ضوا فرض الوقت الصادق الجماعة فهي فرض الوقت بدلا أو إحدى حصصه ه سم على حج (قوله فكيف يسوي الفرضية) هذا يقتضي امتناع بنية الفرضية لأنها على هذا الوجه مذهب وليس ذلك مراد إذا الخلاف إنما هو في وحوها وعدمه لكن يتعين في حقه حيث بوي الفرضية أن لا يريد أنه فرض في حقه بحيث يعاقب على تركه وإعمالا

والركاء لا يشترط فيها، بل خلاف خلاف وقع ليدعى ومن سعه ها في الركاء ومنها ما يشترط فيه على لأصح وهو الصلاة والحكمة منها ومنها عكسه الصواب كما صححه في شرح فهدى وإن اقتصب عبارة السكتاب ثم خلافه ومنها عبادة لا يكفي فيها ذلك بل يضرب على الصحيح وهي اسمها فادى بوى فرضه يكف (دون الإضافة في الله تعالى) لأن عبادة الله لا تكون إلا له والثاني يحق يستحق معنى لإحلاص ونحوه في سائر العبادات ولا يشترط العرض لاستقلال الله ولا لعدد الركعات فإن عين الظاهر مثلا فلا أو حجب متعمدا لم تعدد لإلزامه أو محجب فكذلك عين الراجح أحدا من القواعد أن موجب العرض له حجب أو تحصيل حجب الحجب فيه والظاهر مثلا يحجب العرض لعدده حجب فيصير الخطأ فيه د قوله الظاهر يقتضي أن يكون أربعة (و) الأصح (أنه يصح الأداء بنية القضاء) حيث جهل عدل نعم وحوه ففرض حروج وقتها فهو قضاء فليس يتوهم (وعكسه) كأن ظن بقاءه فهو أداء، وبين حروجه إذ يستعمل القضاء بمعنى الأداء وعكسه تقول قضيت الدين وأدبته معنى قال تعالى - فإذا قضيت مناسككم - أي أدبتم - والثاني لأصح من يشترطان ليميز كل منهما عن الآخر كما في الظاهر والظاهر سكتاب العرض لهما على الأول ووبوى الأداء عن القضاء وعكسه عمدا عاكف يصح سكتابه كما بقه في المجموع عن نصريحهم ثم إن قصد بذلك

يدوى بانقراض بيان الحقيقة الأصلية أو عين ويحتمل ذلك منه على عكسه المذكور، ووبقى ميو صلى الصبي ثم بلغ في الوقت وأراد إعادة هل يجب عليه نية الفرصة بصر، بوف لدى أعباده فيه أم لا نظر إلى أنه إعادة لما سبق وهو كان صلافة نصر فيجسد الأول بمعنى كورة والأقرب الثاني لأنه يست فرضا في حقه لا بد من ذلك ولحل وقضية قوله لوقوع صلافة سار أنه يصرح بذلك من قول من أتى الظهر مثلا من الأربعة وهو مذهب حيث (حذف أمها عن واحدة) به ونفس أما لو أراد أن يفسر لظاهر الأصح صدره وأما حاشي والمحبوب فإن قولنا تصحفتا فمهما على ما عتده الشارح فالظاهر وحوب نية الفرضية في حقيهما وعرف منهما وبين الصبي منهما من حيث أنس كانا محلا للتكليف في الجملة بخلاف الصبي (قوله والركاء لا يشترط فيها) أي نية الفرصة (قوله ومنها ما يشترط فيه) أي بنية الفرصة (قوله ومما عكسه) أي لا يجب فيه نية الفرصة على الأصح وقوله الصوم أي وهو الموم (قوله فادى بوى فرضه لا يكف) أي منه يصح للصلاة (قوله لا يكون إلا له) أي لا يكون وقية إلا له سكتابه يحجب عن إصافها له فليس ملا حظها ليتحقق إضافتها به من البوى (قوله كأن ظن بقاءه) مفهوم قوله من ينصني عدم الصحة فيما لو نوى مع الشك الأداء أو القضاء وبان خلافه ومفهوم قوله ولو نوى الأداء عن القضاء وعكسه عامد عالما أن الصحة فقد تنازع المهوران في صورة الشك والأقرب صحة لتعديدهم بالطلاق مع العلم بالسلامة وهو مصف بالثبت ونحوه أن يقال بالصحة في الشك إذا قال أداء وقد خرج بوقت لأن لأصل ناء الوقت وعدمه بد هل قضاء لأن لأصل عدم حروج الوقت (قوله ولو نوى الأداء عن القضاء) ذكره بوضحة بعده والافق عدم ذلك من قوله فليس حيث جهل حاشي (قوله لم يصح لإلزامه) ولو لم يؤداء ولا قضاء من ضلوق وعليه فائدة من حاشي صاحبة وقت صح وحمات على المؤداء التي هي صاحبة الوقت وعكسه أنه لو نوى فرصة الوقت أو الفرضية التي هي صاحبة الوقت لم يصح بردد موقوفه من مؤدة وبين النصية لأنها يصحح عليها أنها صاحبة الوقت

معناه الموعود بمصر كما قاله في الأتوار ولا يشعر أن يتعرض للوقت كاليوم إذ لا يجب التعرض
للشروط فهو عن اليوم وأخص صبح في الأداء لأن معرفة الوقت المتعين للعمل بالشروع تلي حصته
فيه وكذا في النساء أيضا كما يقتضيه كلامهما في التيمم وهو المعتمد ووقع في المساوي السارري أن
رحلا كان في موضع مند عشرين سنة يرى له الدخول فيصلي ثم تنال له حصوه فمدا يح عليه .
فأجاب أنه لا يجب عليه إلا قضاء صلاة واحدة لأن صلاة كل يوم تكون قضاء عن صلاة اليوم الذي
قبله ولا يشك على ذلك فوهم وأحرم بمرصة من دخول وقتها ظاهرا دحوله انعقدت صلاته فلا لأن
ذلك عليه فمعن لم يكن عليه مقتضية بطريق ما يراه خلاف مسئلتنا وما أفتى به السارري أفتى به الوالد
رحمه الله تعالى وإن يورع فيه وسئل الوالد رحمه الله تعالى عن عديده قضاء ظهر يوم الأربعاء
و يوم الخميس فصلى شهر بوي به قضاء متأخر هل يقع عنه أم عن الأول . فأجاب بأنه يقع عن
بواه وسئل أيضا عن عديده قضاء ظهر يوم الأربعاء فقط فصلى ظهر بوي به قضاء ظهر يوم الخميس
عاطفا هل يقع عما عليه لأنه عين ما لا يجب عليه وحظ فيه أولا كما في الإمام والحارث . فأجاب
بأنه يقع عما عليه لما ذكر كما اقتضاه كلام الشرحين وإن خالف فيه بعضهم .

(قوله ولا يشترط أن
يتعرض للوقت) أي
الذي يدخل به فعل الصلاة
ويتخرج بتخروجه حتى
يتأني قوله إذ لا يجب
التعرض للشروط إذ
الشرط إما هو الوقت
مذكور كما لا يخفى وحينئذ
فتوله كاليوم بطريق لا ينبغي
(قوله ما إذا دحوله) أي
تسقط شرعي كما هو ظاهر

فأى فرق بين مالو أمضى حيث حصل على صاحبة الوقت فصح وبين مالو صرح بصاحبة الوقت
حيث قبل بالقبول لردده بدهم وقد قال في فريضة الوقت أو صاحبه فقد تعرض في لفظة
لم يشترط القاتنة فصعب حمل على صاحبة الوقت دون غيرها بخلاف مالو أطلق فإنه لم يبعد حموله
على صاحبة الوقت لأن لفظك تحمل على ما هو المتبادر منها مما نوحه قرينة صارفة عن إرادته
وفي سم على حج بقى مالو أعاد مسكونه في وقت جماعة أو مفرد حيث نطقت بإعادتها كذلك
ولم سؤداء ولا فساد وعديده سنة وبوي ما يصلح الأداء والتمسك يوم يعرض لواحد منهما فهل
تقع فعه إعادة والقاتنة صافية عاطفا أو يقع عن القاتنة فيه نظر وقد يرجح الأول أن الوقت
بالإعادة وقد رجع الثاني وحول القاتنة دون الإعادة اهـ (قوله معناه الموعود) أي خلاف ما إذا
قصد لمعنى الشرعي وأما في ذلك صرح شحنا برأدي (قوله لا يجب عليه إلا قضاء صلاة
واحدة) صاهره وإن عين كونه عن اليوم الذي من دخول وقته و بواقته ما صرح به من
أنه لا يبصر الخطأ في اليوم وأنه لو كان عليه شهر يوم الأربعاء فقط فصلى شهر بوي به قضاء
شهر يوم الخميس عاصم أنه يقع عما عليه لكن في حاشية سم على مذهب مائمه بعد كذا ذكره
والوجه أن يقال إن قصد الصلاة فرض ذلك الوقت الذي من دحوله خصوصه فالوجه عدم
وفوعها عن القاتنة في الموضعين لأن التصديق المذكور صرف عن القاتنة وإن لم يلاحظ كونه
فرض ذلك الوقت الذي من دحوله فالوجه وقوع عن القاتنة فليتأمل ثم رأيت شيخنا حج سئل
عن مسألة لسارري فقل عنه ما تقدم وعن ابن المقرئ خلافه ثم حملها على الحائض للدين
ذكرها وذكر مر في مسألة السارري ونحو ذلك اهـ أي من مسألة السارري على ما لم يلاحظ
فرض الوقت الذي من دحوله ولكن ما تقدم سم عن مر لا يوافق ظاهر ما في الشرح كما تقدم
ومعلوم أن لمعول عليه ما في الشرح (قوله يقع عما بواه) بقى مالو أصلى في بيته فهل يصرف
للاول لاستحقاقه ذلك بالسبق أو مشى لثمة منه وسئل لدهن إليه فيه نظر فليراجع (قوله
بأنه يقع عما عليه لما ذكر) أي لأنه عين ما لا يجب .

وقد عرفت مرة (والفعل ذو الوقت واجب كالمعرض في سقي) أي من شرائطه فعل الصلاة والتعيين فينوي في ذي السبب سببا كصلاة الكسوف والاستسقاء وغيره العصر والأضحية وسعة الطهر مثلا القسمة أو العدة سواء أكان صلى الله عليه وسلم قد انقضى ثم لا حلا في بعض الشرحين ووجهه بأن تعيينه إنما يحصل بذلك لا بشرط كهما في لاسم الوقت كما يجب تعيين الصور لئلا يلتبس بالعصر وكما يجب تعيين عيد الفطر لئلا يلتبس بالأضحية ولأن الوقت لا يعين وما يشبهه من عندنا سلام من أنه يسمى في صلاة العيد أن لا تكون التعريض لكونها فطرا أو نحرًا لأهمها مستوفى في جميع الصفات فيسحق بالكفارة رد بأن الصلاة كذا هي عدة مدته لا بد لها البنية ولا يجوز تقديمها على وقت وجوبها بخلاف الكفارة - ويستثنى من ذي السبب تحية المسجد وركعتا الوضوء والإحرام والاستحارة والطواف وصلاة الحاجة وسعة الروال وصلاة الغلة بين المغرب والعشاء والصلاة في بيته إذا أرد الخروج للسر والمزيد إذا ورد معركته كما في الكفاية في الأولى والإحياء في البداية وفيها عنهما في التنية وإراعاة كما تحثه بعضهم لحصول المقصود بكل صلاة وإن قل في الكفارة عن الأصحاب في الثالثة أنه لا يكتفى بها بذلك والحنس في هذا ينقام بعدم الاستثناء لأن هذا المفعول ليس عن ذلك لعدم وإما هو نقل مطبق حصل به مقصود ذلك المقيّد والوتر صلاة مستقلة

(قوله سببا) أي الصلاة
(قوله وعيد الأضحية إلخ)
هذا من ذي الوقت لا ذي

السبب ولعل في نسخ
النساج سقطا (قوله
وسعة الروال وصلاة الغلة)
هاتان ذاتا وقت لاسب

(قوله وقد عرفت) أي ما أفق به وبه وقوله مما مر أي من قوله ولا يشترط أن يتعرض بوقت (قوله لبعض الشرحين) أي حيث قال إن يمكن على التعريض لا يحتاج تنية القلبية لأن العدة لم يدخل وقتها فلا يشترط ما يؤه عبيره (قوله ووجه) أي اشتراط التعيين ولو قل فعلى التعريض (قوله إنما يحصل بذلك) أي تعيين القلبية والعددية (قوله بخلاف الكفارة) أي هي عدة ماية وتدخلها البيانة ويجوز تقديمها على وقت وجوبها في جهة أن كانت بالماء وقدمت على الحث (قوله تحية المسجد) أي فلا يشترط تعيينها بالإضافة إلى السر في شيء من المذكورات (قوله وصلاة الحاجة) وأقلها ركعتان (قوله وسعة الروال) سبب أن ذلك السبب بثبوت برواه وعنه فيسقط مدد بقرب سعة الروال هل صلاة الطهر أو يطول الزمن أو غير ذلك فيه نظر والأقرب عدم وجوبها لأنها طمئت بعد الروال فإروال سبب لطلب فعلها وهو حق وإن طار الزمن فليراجع ، وهذا كله حيث دخل الوقت ولم يصل ما يحصل به ، فإن فعل ذلك كان صلى سعة الطهر أو تحية المسجد مثلا بعد الروال ثم أراد أن يصليها فهل يعتد صلاته أم لا فيه نظر والأقرب عدم الاعتقاد لأن الأصل أن العدة إذا لم تقب لا تعتد وهذه غير مطلوبة حينئذ لدخولها فيها صلاة وإن لم يتوجه بقياس عدم حصول تحية المسجد إذا انتفاء سعة الروال إذا فعل سعة الطهر مثلا وبقي سعة الروال عنها (قوله والصلاة في بيته) وأقلها ركعتان (قوله والمسافر إذا رز) وأقلها ركعتان (قوله في الأولى) أي تحية المسجد (قوله في الثانية) أي ركعتا الوضوء (قوله لحصول المقصود إلخ) ويعني أن يبحق بذلك صلاة التوبة وركعتا التمس وعبد الرفاف ونحو ذلك من كل ما قصد به مجرد الشعر بالصلاة (قوله حصل به مقصود ذلك) كشمع البقعة في حق داحل المسجد وإيقاع صلاة بعد وضوء في حق المنوصي وأثر قوله المقصود إلى أن المطلوب منه لم يحصل فلا يقال صلى تحية المسجد مثلا وإنما يقال صلى صلاة حصل بها المقصود من تحية المسجد

فلا تحب إضافته إلى العتاء ، من سوى سنة نور ، ويسوى خدمته من نور ، أكثر من ركعة الوتر
أحد وإن عتسه كما يسوى الترويع جميعها ، وخص أنه يسوى في الأخيرة منه وفي سواها الوتر
أوسطه ويتحرر من سوى الأخيرة منه إذا قصد بينية صلاة الليل ومقدمة الوتر وسنته وهي أولى
قال في المهمات : وحمل ذلك إذا جرى عددا فإن لم يتوهم أن ينفو لإيهامه أو يصح ويحمل على
ركعة لأه ، فيبقى ثلثا لأنها تحصل كسبة الصلاة فأما تنعقد ركعتين مع صحة الركعة
أو إحدى عشرة لأن الوتر له عدم هي فصل حمل الإجماع في ذلك خلاف الصلاة منه نظر اه قال
في العماد : هذه الردودات كلها باطلة ، لأن الاحتجاج بها للوتر أقل وأقل وأدنى كمال وصريحوا
أن إطلاق السه إلى يصح في النقل المطلق ، ثم إن ما ذكره من الحمل على إحدى عشرة إن
كان في إذا سوى مقدمه الوتر أو من الوتر ، يصح ذلك وإن كان فيما إذا أطلق وقال أصلي الوتر
فالوتر أهية ركعة من الإجماع عينا حمل على أدنى التراتب اه واستظهر الشيخ أنه يصح ويحمل
على ما يريد من ركعة أو ثلث أو خمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ، ورجح أن قوله رحمه الله
على الحمل على ثلاث ومعه أنه قد مضى الشارع قد صرح بخلافه إذا ركعة قيل يكره
لاقتضائها في كل مظهر له بسبب (وفي) شرائط (سنة العتاء وحدها) كما في شرائط
به الفحصة في الرض ووقع في بعض النسخ تبعا للحرر الوحيان وكشط المصنف الألف واللام
من سخته ، فمنها من إيهامه اشتراطها ، وقد صوب في الروضة ومجموع عدم اشتراطها كما أشار

وعلى هذا لو حذف إحدى سنة الوضوء ، وتبعية المسجد مثلا لا بحث في صلاة من يحصل به مقصود
ما حذف على عدم فعله ، وكذا لا بحث في نواحيها حيث لم يسو وإن سقط الصلابة كما صرح به جمع
رحمه الله وعنه فهو أر د ن بعد النجدة هل يسح أم لا لا يحول في ضمن ما بعده منه ، مصر والأقرب
الثاني حصوله في فعله أولا ، ولا يبايعة ما قبله في حاشئ من أنه لو صلى على الميت ثم أعاد مرارا
ولومسردا صحب سترته وإن سقط فعلها ، لأن تلك حرجب عن الشائر تعرض حصول رحمة
لبيت (قوله فلا تحب إضافتها) أي في إضافتها ما يصح كأن في وتر العتاء ، والمعنى حينئذ الوتر
مطلوب بعد العتاء ، بل قد شعر سن الإضافة اقتضائه على بني الوحوب حيث قال فلا تحب دون
فلا يثبت (قوله وسنته) هذه عمت من قوله أوسطه ولعل قد ذكره هنا بقوله وهي أولى (قوله
كسبة الصلاة) أي في النقل المطلق (قوله ما يعتد ركعتين) قصده امتناع زيادة عليهما حيث
أطلق البية وليس مرادا أنه واحد مد كرى معنى ماشاء استأنس به فاهل العرص من هذا أنه لا يتعين
حمل ما رواه على ركعة من إن شاء ، اقتصر على ركعة أو يزيد كما فهم من قول لمصنف الآتي ولا يحصر
للسن المطلق وقوله مع صحة الركعة المراد به أنه إذا أصح السنة سبعين حمه على الركعة وإن صحت
بنتها استعلا (قوله على ما يريد) أي يحاربه بعد إطلاق البية (قوله ويوجه أنه المصح) وقدر
ذلك أنه لو سوى سنة الظهر العتلة مثلا فركعتين أو الصبح فكذلك اه مؤلف ، ومثله في حاشية
شيخه ر يدي بالنسبة إليه الظهور ثم رأيت في كلام سيم على حج في صلاة الصبح نقلا عن مر
ما يصح فرع ، بخور أن يطلق في سنة سنة الظهر لمقدمة مثلا ويتحرر بين ركعتين وأوسع اه
مر اه ونقي ما لو قدر الوتر وأصح في حمل على ثلاث قيات على ذلك أو على ركعة أو إحدى عشرة
أو تسع سنته فيه نظر والأقرب الأول وعنه معنى أن الثلاثة شئت في دمه وبقى الوتر باق على
البدن ولا يجوز حمل على أن المعنى أنه يفعل الثلاث ويجمع مراد عليها لأن عدم زيادة الوتر باق
لكان من بدر ما ليس بقرينة ونادر ما هو كدنت لا يعتد

(قوله فلا تحب إضافتها)
إلى العتاء () فهم أنه يجوز
وصرح به الشيخ في
حاشية والمصنف أنه قال
الوتر سنة العتاء فلا يصح
إذا لم يدكر لصد الوتر كما
هو ظاهر ولعل هذا مراد
الروضة وغيرها بقولهم
ولا تصاف إلى العتاء (قوله
فأما تنعقد ركعتين) أي
تصرف إليهما فليس له
الزيادة عليهما ولا النقص
عليهما إلا بنية جديدة كما
هو ظاهر وبه يدفع ما في
حاشية الشيخ (قوله كلامها
باطلة) أي إلا الأول منها
كما يعلم من باقي كلامه
(قوله ويحمل على
ما يريد) إن كان مراده
ما يريد في ابتداء نيته
خالفه من المسئلة وإن
أراد ما يريد بعد حالف
ما قبله من العدد من
الحصر في كلامهم

إليه هو قوله (فت الصحيح لا يشترط فيه العفة ، والله أعلم) بدنية التلبية ملازمة لنفس
 خلاف العصر ونحوها فاما قد يكون فرضا وقد لا يكون بدليل صلاة لشي كما مر وفي اشتراط
 بنية لأداء والتقاء وإضافة إلى الله تعالى الخلاف يستقيم (ويكنى في الفعل المطلق) وهو
 ما لا يتقيد بوقت ولا سبب (سنة مع الصلاة) لأن الفعل أدنى درجات الصلاة ، فإن بواها وحسب
 أن يحصل له (والنية بأدب) إجماع فلا يكتفى بطريقها مع عتق وجهه ، وهذا حار في سائر
 الأبواب ولا يصرفه بطلان الخلاف متى كان بوى النهار وسبق له إلى العصر (وسد
 ليطبق) بالوى (قبيل الكبر) لأنه عند حسن القلب ولأنه أعمد عن الوسوس والمخروج من
 خلاف من أوجه وسئل صلاة له منعه بالنية فيها أو سببها من قصد التعمين أو تطبيق الشافعية
 وسنة الخروج والتردد فيه خلاف الصوم والاحتجاب لأن الصلاة أصلى وسبقته شيء
 وإن لم يحصل من غير وفاء من بوى وهو في أدنى مطلب في النية بأنه حار وانعقد عن حرم
 والوسواس القهري لا أثر له ولوطن أنه في صلاة أخرى فرض أو نفل فأنه عنه تحت صلاته ولا تسئل
 بشك جالس للشهد الأول

(قوله فت الصحيح لا يشترط فيه العفة) أي وعلى هذا ومما سبق من أن عدد ركعات لا يشترط
 فاعلم صورة بنية سنة يظهر منها لا بد منها من سوى سنة الصلاة المتبوعة من الشهر فستعقد منه
 وتحرر من ركعتين أو أربع على ما تقدم عن مر (قوله ملازمة لنفس) عبارة حجج لأن التلبية
 لازمة له وهي أوضح من عبارة التخرج إذ الازمة له كونه ملازمة كونه موصلة فلا (قوله
 واجب) أي ثبت وفرضه المعنى لأنه مناسب لذهابها وعبارة اعني على جمع خواص بعد قول
 لمن والمرص ونحوه مراد فان خلافاً في حبيته وهو أي الخلاف لفتي أي عند أي للفظ
 والتسمية ، إذ حاصله أن ما ثبت بطلاني كما سمي فرضاً هل يسمى واحداً وما ثبت بطلاني كما سمي
 واحداً هل يسمى فرضاً فعده لا أحداً والمرص من فرض الشيء مع حرمة أي فضع بعضه ولو وجب
 من وجب الشيء وجبة سقط وما ثبت بطلاني ساقط من اللغو وعنده من أحد من فرض الشيء
 فصره ووجب الشيء وجوباً ثبت ، وكل من القدر والثابت أعم من أن ثبت بعض أو طي وما جدد
 أكثر استعمالاً (قوله وسبق لسنة في العصر) وكذا ما بعدهم لم أعرض عنه وقد ما بوا
 عند تكبيرة الإحرام (قوله والمخروج من خلاف من أوجه) أي هنا وفي سائر ما يقتضيه فيه
 أسية (قوله أو سببها من قصد العتق) أي ولو لمع التبرك بخلاف ما إذا قصد التبرك وحده والتسادر
 أن هذا قيد في النية بخلاف المقصود بالنية فيها أن وقع بعد التحريم لأنه كلام أحسن (قوله والتردد
 فيه) أي حيث طال والتردد في تردد بعد قراءة الف تحه مثلاً ومن ركوع أو مضى ركناً في حاله ترده
 (قوله خلاف الصوم) أي فلا يفسد سنة الخروج (قوله وتنعسه شيء ظاهره) وهو مستحيل عقلاً
 سم على مهجة ووجه بأن التعليق من حيث هو مضاف للنية (قوله وإن لم يحصل) كأن بوى أنه إن
 ناء فلا أنطاه (قوله لم مر) أي من أن الصلاة أصلى أو من لهاذا وهذا أقرب (قوله وهو في
 الأولى) أي الركعة الأولى (قوله فرض أو نفل فأنه عليه) دخل فيه ما لا كان في سنة الصحيح فطها
 الصحيح مثلاً وعكسه فيصيح في كل مهلة وتنع عما بوا واعتبار نفس الأمر ثم إن تذكره فذلك
 وإن لم يتذكره أعاد السنة منه والصحيح وجوبه لأن الأصل قضاء كل مهلة وخارج ما يظن ما لو شئت
 في أن ما بوا ظهر أو عصر مثلاً فيصير حيث طال التردد أو مضى ركناً (قوله للشهد الأول) أي
 أهو الأول أو الثاني

(قوله فان بواها) أي الصلاة
 وقوله واجب أن يحصل له
 أدنى مراتب أي الفعل
 فاعلم (قوله شلعه بالنية)
 عبارة لا يبرى ولو عتق
 أسية بأن شاء الله سبحانه
 أو قسه بركاً لم يصرف وإن
 على أو شك ضرر

في صهره مقام ثالثة ثم تدكره ولا بالقوت في سبه الصبح نفس أنها الصبح وان طال الزمن وأتى
ركن فيها غيره خلافاً للتسوية ومن نفعه ، ولا بنية الصلاة ودفع العريم أو حصول دينار فيها إذا
قبل له صل ولك دينار بخلاف به فرض ونقل لا يندرج فيه للتشريك بين عبادتين مذكورتين
و بخلاف بية الصواب ودفع العريم لأنه من حسن مبدع فيه عادة بخلاف الصلاة ، ولو قبل
افضل صلاته التي هو فيها صهره أخرى عامداً غلطت أو أتى بما في الفرض لا العقل كأن أحرم
العادر بالفرض قاعداً أو أحرم به في وقت غامداً غلط لم يعتمد صلاته لتلاعبه ، فإن كان له عذر
كفسه دخول وقت فأحرم بالفرض وقسمه فلا يدرأك جماعة مشروعة وهو مفرد قسم من
ركعتين لسركه أو ركع مسوق من عدم التكبير جهلاً بحسب فلا بعده ، إذ لا يبرم من
بطلان الخصوص بطلان العموم ، ولو قلنا فلا معصية كركعتي الصبح لم تصح لافطاره إلى تعيين
ولو لم يشرع في حقه ، * * * وكان في صلاة الظهر مثلاً فوجد من صلى العصر لم يحرك له فعلها كما
في المجموع ، ولو عذر كونه أحرم قبل وقتها في نسبها لم يجهل بين بطلانها ، وإنما وقعت له فلا
لقيم عذر كما لو صلى جهداً بعد الفقه ثم بين له الحلال ، فإن كان بعد فراغها وقعت له فلا
في أنسها بطلت كما مر ، وأمسع عنه الاستمرار فيها ، ولو صلى لقصد ثواب الله تعالى أو لم يبرم من
عقابه بطلت صلاته كما في رواية رحمه الله تعالى بخلاف الفجر الرزوي ، ويمكن حمل كلامه على
من محض عبادته لذلك وحده

(قوله في صهره) هو بالطاء
الهمزة وعشرة لروض
كعبه الظهارة والنيح
في الحاشية فهم أنها بالظاء
المشالة فترتب عليه
ما هو مسطور فيها (قوله
إذ لا يبرم من بطلان
الخصوص) أي الفرضية
وقوله بطلان العموم أي
عموم كونها صلاة المنزل
على أقل المراتب وهو
النفل

(قوله في صهره) قصة هذا أنه لو تردد فيها بوجه الظهر أو سبته ثم قام مع التردد لم يصح حيث
بدكر ما يواه يعني عن قرب وقد سببه فيه بأنه حيث تردد فهو حد أن لا يبرم حتى يدكر
ثم بدكر عن قرب استمررت صلاته على المسحوق وإلا بطلت (قوله ثم تدكره) أي إنه
الشهد الأول (قوله وأتى ركن فيها بظهر) أي لأنه بطل من ركن فسير سبوا (قوله لا يندرج
فيه) كسبة الظهر مع فرضه أما ما يندرج كتجنية المسجد فلا يصح التشريك بينه وبين الفرض
وكتجنية المسجد ما مر أنه مستثنى من اشتراط التعيين كركعتي الطواف الحج فلا يصح التشريك
في سبه وبين صلاة الفرض ولا بينها وبين الرسة أو نحوها (قوله و بخلاف بية الطواف) أي
فلا يعتمد (قوله صلاة أخرى غامداً) يستثنى من ذلك ما لو أحرم بالفرض مفرداً ثم رأى الجماعة تقام
فانه يس له قلها فلا والسلام من ركعتي كما سبقت (قوله قسم من ركعتين) صاهره أنه لو قلها في
فصل من ركعتين أو أكثر قبل ناسه بالناشئة لم يصح وهو كذلك (قوله في عدم التكبير جهلاً)
أي ولو بين شهر لعمد لأن هذا من دقائق العلم (قوله إذ لا يبرم من بطلان الخصوص) وهو
الفرض ، وقوله بطلان العموم هو الفرض (قوله ولو لم يشرع في حقه الجماعة) أي التي أراد فعلها مع
الإمام كما يعلم من مثله (قوله فوجد من صلى) تصوير للشيء (قوله كما لو صلى باحتياج) قد يهرق بينهما
بأن بين الخطأ في العمل يمنع صحة العمل وإن كان بعد انقضاء رسم على حج في بخلاف ما مر سيما
وقد قلنا الشارح إذ لا يبرم من بطلان الخصوص الحج ومراده بالخصوص كون الصلاة أسبوبة فرض ،
وبالعموم مطلق الصلاة وهو إذا أطلق الصلاة حملت على العمل (قوله ويمكن حمل كلامه) أي
الفجر وقوله على من محض عبادته قل سمع على حج قوله على من محض الحج لعل الوجه أن يقال إن أريد
بمحض المذكور أنه سببه إلا الأصل ذلك بحيث أنه لو لم يبرم مع اعتقاده استحقيق الله ذلك لكانه

وسكن يبقى انظر في بقية إسناده . ومما يدل على أن هذا مراد المتكلمين أنه محط بصرهم لمناقشة
لاستحقاقه على العادة من الخلق لديه . أما من لم يحصها فلا شبهة في صحة عبادته كي قرأه ، إذ
ظمعه في ذلك وصلبه بيده لا ينافي صحبها (الثاني) من تركها (بكثرة الإحرام) في قيامه أو
بدله لخبر أبيه صلواته « إذا قلت في الصلاة فكرر ثم قرأ ما تيسر معك من القرآن ثم أركع حتى
تطمئن رآكها ثم ارفع حتى تعدل قائم ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن حالاً ثم
افعل ذلك في صلاتك كلها » رواه الشيخان وفي رواية البخاري « ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم
ارفع حتى تطمئن حالاً ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى يسوي قائم ثم افعل ذلك
في صلاتك كلها » . وفي صحيح ابن حبان يدل قوله حتى تعدل قائم حتى تطمئن قائماً ، وسبقت
لكثرة الإحرام لأنه حرم بها ما كان خلافاً له فمنها من مفدت الصلاة كل شرب وكلام
وعبرها (ويتعين) فيها (على التقدير) بـ « مطلق بها » (الله أكبر) لأنه ما يورث من فعله عليه
الصلاة والسلام مع خبر البخاري « صلوكم رأيتوني أصلي » أي كما غنموني حتى لا يرد
الأقول وصح خبرها الكبير وهي صيغة حصر فلا تحرى الله كبير لقواب معي ففعل ولا يرحس
ولا الرحيم أكبر أي ولا الله أعظم وأجل منه لا يسمى بكبيراً (ولا ينصرف ردة لاسم)
أي اسم الكبير (كالله لا أكبر) لأنها لا تعبر المعنى بل بقوة ، فإدعاء الحصر لكنه خلاف الأولى
فالوجه صحة عبادته كما قد بصرح بذلك بعض العرب والبرهيب . إذ ما به الأمر أنه يعتمد
الإحلال بحق الخدمة مع اعتقاده ثبوته ، وعمر ذلك لا ينافي الصحة ولا الإيمان ، وإن أريد أنه
لم يفعل إلا لأجل ذلك مع عدم اعتقاد استحقاق المذكور فالوجه عدم إثمائه وعدم صحة عبادته
انتهى (قوله وسكن يبقى البصر الخ) قد يقال حيث اعتقد استحقاقه على العادة فلا وجه
إلا إسلامه لأن غاية الأمر ارتكاب لمسة ، وهي مع اعتقاد حتى لأمره لا يندرج في الإسلام
فليتأمل سمع عن حج (قوله عن أن هذا) أي من محض عبادته بسبب وحده (قوله لخبر
المسي صلواته) واسمه جلادس رافع برقي ه عميرة . أقول . وإيت ذكر خبر عميرة ، ولم
يقصر عن قوله إذا قلت في الصلاة فكرر على عادته من الانصراف في الأحاديث الصواب على محل
لاستدلال ليحيى عليه في الاستدلال على نقيصة الأركان ، ولم يذكر له الشاهد وحسبه من نقيصة
الأركان لكونه كان عالماً بها ، وقوته ثم قرأ ما تيسر معك من القرآن أي وكان يندى معه منه
امتناعه فقط (قوله ثم اسجد حتى تطمئن أي قوله حتى تطمئن حسناً) لأجابه لأنه عليه السلام
عليه الشيخان . فالأولى الانصراف على ما بعده كما فعل الشيخ في شرح منهجه (قوله من مستجاب
الصلاة) أي وتحريم ذلك عليه لدخول به في أمر محرم : قال ع يقال أحرم الرخص إذا دخل
في حرمة لا يمتنع قاله جوهرى قال الأسوى لما دخل هذه التكره في عبادته يحرم فيها
أمور قيل لها تكبيره إحرام (قوله الله أكبر) قال الأسوى هي موضوعة في هذه العبارة لأن ظمعهما على
الحكاية يوم أنه يحب على الصلوة إيقاعها : أي الإتيان بها مقطوعة وليس كذلك إذ يصح أن
يقول مأموماً الله أكبر بوصفها جزم به في شرح الهند اه عميرة وبقى ما لو فتح عاء أو كسرهما
من الله وما لو فتح الرأه أو كسرهما من أكبر هل يضر أو لا فيه بصر ، ولأقرب عدم الضرر
بأنى من أن اللحن في القراءة إذا لم يغير المعنى لا يضر ، ونقل بالدرس عن شاوي وبه الشارح
ما يوافق ما تقدم في مسألة النية .

(قوله أن هذا) أي الحل

وقوله مراد المتكلمين :

أي الذين منهم الفخر

الرازي على أن الفخر

المذكور ناقل لما ذكره

عن المتكلمين خلافاً لما

يؤممه كلام الشارح . واعلم

أن لك أن تمنع هذه الدلالة

بأنك أن تدعى دلاله كلام

المتكلمين على أن كلام

الفخر على إطلاقه

خروج من الخلاف وهو أن كل بحرف من الله كنه المحرم صر ومثله كنه لا تنقلات في
عند الاعتماد بها ونصر زيادة حرف هي بمعنى كنه حمرة الله وألف الله لأنه بعد جمع كبر
بالفتح وهو الظن الذي له وجه واحد ورادة أو قبل خلافه كما في صدى البصر ومثله الباء
أو الزاء من كبر كما أقي به من زرين وهو صغر في الشيء الأول أما الثاني فمردود كما قاله ابن
العماد وغيره إذ الزاء حرف كبر من فريادته لا بعد الباء والباء كبر ولو أم من العالم دون
الجاهل ومن كان ظاهر كلامه جمع الصفة مقصد لأنه بعد وابدل الكاف حمرة وخلص واو بين
الكامنين ساكنة أو متحركة لأن ذلك لا يسمى كبر وإنما كبر ووراد في الله على الألف التي
بين اللام والهاء إلى حد لا أحد من المقر وهو عا، وخلص بها يظهر صر ووصل حمرة الله كبر
في قسده كما مر خلاف الأولى وذهب ابن عبد السلام إلى الكراهة ويمكن رده إلى الأول وإما
لم يستل لأنه لم يثبت حرفا ناسيا في حال الرفع ولا ينصر صر راء، كما أقي به قوله رحمه الله
بمعنى خلاف ما اعتمدته جمع متحرون بعد محبي النقل له عن ابن أبي عمير قد رده الخليل السقيي
شبهه بريدك في الألف والباء الحبي لا يعتمد عليه في وأما ما روي من قوله التكبير حرم فعهده
لا يعتمد على أي ويكون معناه المحرم بسوى لخرج به الله قد فقه على أن الحافظ من حرمه على
ذلك في تحريم أحداث الرمي بأنه لا أصل له وإنما هو قول الجمهور السقيي (وكذا) لا ينصر
(الله الحبيب أ كبر) أي الله عز وجل أ كبر معناه الصام والمعنى (في الأصح) والناسي ينصر
زيادة فيه لاستقلالها بخلاف الأولى ومثل ذلك كل صفة من صفة الله تعالى زيادة على الأصل
عرفا بخلاف ما إذا طال كالله لا إله إلا هو أ كبر والتثنية عما ذكرته

(قوله خروج من الخلاف)
أي المذكور في غير هذا
الكتاب وعدة الرواة
ولو قال الله الأ كبر
أجراه على الشهور (قوله
إذ الزاء حرف تكبر راجح)
لا ينعى أن التكرير غير
التشديد ويظهر ذلك في
حالة التحريك (قوله وصل
حمرة الله أ كبر) في قسده
كأموما أي كوصفها بعد
مأموما وأوحد في صحيح
الشرح لفظ كما مر تعريف
من الكتابة فإن العبارة
للإعداد وهي كما ذكرناه
(قوله بخلاف الأولى)
أي الزيادة الأولى المذكورة
في قول المصنف كالله
الأ كبر إذا اللام لا تستقل

(قوله خروج من الخلاف) لم يذكر فيها خلافا من قسده قوله الآتي في بوجه معادل الأصح والثاني
ينصر الزيادة فيه لاستقلالها بخلاف الأولى حرم نفسه فليست بكبر في الدير في قول ضعيف
ينصر الفصل باللام (قوله وينصر زيادة حرف) صهره ولو جاهلا به (قوله ورادة ووقيل خلافه)
بدهره ولو جاهلا (قوله وتشديد الباء) صهره ولو جاهلا (قوله وهو صغر في الشيء الأول) أي
تشديد الباء (قوله أما الثاني فمردود) أي تشديد راء (قوله دون الجاهل) صهره بعد مدرك
بالعلم أن يعبر عن العلم ينصر مطا في غير هذه الصورة ولو قيل بعدم الضرر في بقية الصور مع
الجهل يبعد لأنه مما عني إلا أن يقال ما يعبر به بمعنى يخرج الكلمة عن كونها كبرا وينصيرها
أحذية والزيادة وإن لم تنقل ساكنة لأحسنه لكن مثل ينصر ركن مطلب كالو جهل
وحوب الفاتحة عليه فصلى بسوها وتعمل أن يراد بالجاهل هو ما لا يدرك حكم ثم نسبته (قوله
لا يراه أحد من القراء) أي في فرائده غير متواتره إذ لا يخرج ذلك عن كونه لغة وعامة مقبولا ما نقل
سهم على ما نقله من حصر سبع ألف وسدس كل ألف سركتين وهو على التقريب وينصر ذلك
تحرير الأضاح متولة متواتره نطقا عند (قوله بما فيها) كان يقول مقصد الله كبر
(قوله كما مر) انظر في أي محل مر ونعاه في قول المصنف ويعني على النادر الله أ كبر حيث
ينطق بها موصولة ومن ثم قال الأسوي هي موصولة في هذه لغة حسب وصفه للأصناف (قوله
ويمكن رده إلى الأول) أي بأن من رده كراهة حتمية لم يرد فيها نهى خاص ولكنها استبعاد
من الأمر بالمحافظة على حروف التكبير (قوله لأنه لا أصل له) أي قوله التكبير حزم (قوله
بما ذكرته) أي من قوله كالله لا إله إلا هو الخ .

هو مافى التحقيق فقول الماوردى فيه إنه يسير ضعيف وأولى منه زيادة الشرح الذى بعد الحلافة ولو تعال غير العوت كالله يا أكبر صر مصف كفاة من رتبة وعده ومنه قد مر حتى أكبر ويحوى فيما يظهر لإسهامه الآخر من عن الكبر إلى الله (لا أكبر الله) فإنه يصير (على الصحيح) أو الأكر لله فلا يعتد به لأنه لا يدرى كبراً بخلاف عليكم السلام فى التحليل فإنه يسمى سلاماً كما سيأتى والله لا يصر لأن تقديم الخبر جاز والحكمة فى افتتاح الصلاة بالكبر كما ذكره القاضى عيسى استحصار لعل عظمة من تهباً لخدمته ولو فوف بين يديه بمضى همة فحصر قلبه ويخشع ولا يعثر. من فى. اح من عقاده سبب التكبر دون سبب التعظيم قساً. إنما اختص به لأن الله يدل على القدم والنعمة على وجه الخدمة والأعظم لا يدل على القدم وكما يتضح التمجيز ولا أنها معزوب ولقد قال صلى الله عليه وسلم «سبح الله تسبى ليرى ولحمد لله تلاءم» والله أكبر من ما بين السموات والأرض «وقال صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله عز وجل «الكبرياء ردائى والعظمة رزائى» من رأى فى شئ منهما قصته ولا رأى «سبح للكبيرة الرداء والعظمة الإزار والرداء أشرف من الإزار، وعلم مما قدم وحبوب التكبر فأنك حث بركة الداء وأن يسمع به نفسه بد كان صحيح السمع لا عارض غيره من لفظ أو غيره وليس أن يصره حيث لا فهم وأن لا يظلمه وقصره أن يسرع به أولى وأن يظهر بالكبرياء

(قوله يدل على القدم) أى
إن نظر إلى الكبر من
حيث الزمان يقل فلان
أكبر من فلان أى أقدم
منه فى الزمان (قوله وأن
يسمع نفسه) هذا لم يعلم
بما تقدم فيه مسافة إذ
اللفظ لا يستلزم استماع
نفسه

(قوله هو مافى التحقيق) وفيه رد على ما قاله الماوردى من أنه لا يصر وعده الشرح وعده وحسن الماوردى من أنه عدم الضرر لله لا به لا هو أكبر ه (قوله وأولى منه) أى بالضعف وقوله رتبة الشرح الذى أى لست الذى مع لا إله إلا هو (قوله لا أكبر الله) من ولو أنى أكبر نانياً كان قال أكبر الله أكبر فيه صر ولا مر. أن يقال إن هذا الله صر ولا أن قصد الاستئناف أو التلوى فلا (قوله والأعظم لا يدل على القدم) سأل وجه الشبهة بينهما قال بعضهم لعل وجهه أنه لما شاع أن مال من هو أقدم من آخر أنه أكبر منه على أن فعله من باب عم دون أن يقال أعظم منه نادراً وصف سبحانه ونهى بعد حذف لتعمل عليه دلالة على العموم صر معناه أنه أقدم من كل قدم خلاف أعظم اه وجهه عزوفى طبع الناح السكى فى رحمة العزالي فقال يعنى أباً حنيفاً للقعود من كلمة التكبير الشاء على الله بالكبرياء فلا فرق بينه وبين ترجمته بكل لسان وبين قوله الله أعظم فقال الشافعى وبم علمت أنه لا فرق فى صفات الله بين العظمة والكبرياء مع أنه تعالى توب «العظمة رزائى والكبرياء ردائى» والرداء أشرف من الإزار الخ فليراجع (قوله فمن رأى) أى أن حول انصافه بواحدة منهما بأن يعتقد فى نفسه أنه أعظم من غيره أو أكبر من غيره أو أنه عظم وإن لم ير أنه أعظم من غيره ومعلوم أن ذلك حرام إن أدنى رى سلف من غيره من الناس معاً أما فى الحبوب من حيث الحق حرام أيضاً (قوله وعلم ما تقدم) أى من قوله فى قيامه أو بدنه (قوله وسبق أن لا يصره) عبارة المصاح فصر الصلاة ومما قصراً من باب قبل هذه الامة العافية الى جاء به القرآن قال تعالى - وليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة - وقصرت الصلاة بالساء للقول فهى مقصورة وفى حديث «أقصر الصلاة» وفى رواية يتعدى بالمهرة والضعيف فيقال أقصرها وقصرها اه (قوله أولى) أى لأنه يكون أقرب لاستحصار السنة فى جميعه .

الإمام لا غيره إلا أن لا يبلغ صوت الإمام جميع المؤمنين فيجهر بعضهم واحد أو أكثر بحسب الحاجة ليبلغ عنه ولو كره لإحرام تكبيرات تلاويها بكل منها الافتتاح دخول الصلاة بالأوتار وخرج بالأشباع هذا إن لم ينو بينهما خروجاً أو امتناعاً ولا فيخرج بالنية ويدخل بالتكبير فإن لم ينو بغير الأولى شيئاً لم يصح لأنه ذكر فلا تسطل به صلاته هذا كله مع العمد كما قاله ابن الرفعة ، أما مع السهو فلا تسطل ، ولو شك في أنه أحرم أولاً فأحرم قبل أن يسوي خروج من الصلاة لم تعتد لأما شك في هذه النية أنها شفع أو وتر فلا تعتد الصلاة مع الشك ، وهذا من الفروع البغية ، ولو اقتدى بإمام فكبر ثم كبر فهل يجوز له الاقتداء به حملاً على أنه قطع النية ونوى الخروج من الأولى أو منع لأن الأصل عدم قطعه للنية الأولى يحتمل أن يكون على الخلاف فيما لو تسخخ في أثناء صلاته فإنه يحمله على السهو ولا يقطع الصلاة في الأصح ، ومقتضاه البقاء في مسئلتنا وهو الأوجه وإن ذهب بعض التأخرين إلى أن لصحة الامتناع لأن إفساد ما لم يتحقق صحته لا يتابعه فيه خلاف ما يعرض في الأثناء بعد عقد الصحة . اللهم إلا أن يكون فقهاء لا يفتي عليه مثل هذه المسئلة اه على أنه قد يمنع قوله في فرقة إمام بتحقيق صحته ، ولو أحرم بركعتين وكبر بإحرام ثم كبر له أيضاً بنية أربع ركعات فهذا يحمل الإطال لأنه لم يرخص النية الأولى بل راد عنها فتسطل ولا تعتد الثانية وهو الأوجه . ويحتمل الصحة لأن بنية الزيادة كنية صلاة متأمة (ومن عجز) وهو ما طعن على زياده بالتكبير بالعبادة ولم يحكم من العمل في وقت (رحمه) حتماً بأي لغة كانت من فارسية وسريانية وعبرية وبأني بدلول الكبير تلك اللغة

(قوله الإمام لا غيره) أي وإذا جهر اشترط أن يعتد بتكبيره الذكر وبومع الإعلام ، سواء في ذلك تكبيرة لإحرام وغيرها (قوله هذا إن لم ينو بينهما خروجاً) أي ولم يحصل منه تردد في النية مع ينوي (قوله أما مع السهو) أي كان سعي كونه أحرم أولاً فكبر فاصداً للإحرام (قوله فأحرم قبل أن ينوي) أي من بدلول الفصل ، فإن سال بصدقت صلاته للتردد (قوله لم تعتد) أي هذه النية ، ثم إن عجز عن قرب أنه أحرم قبل بين اعتد صلاته ولا فلا (قوله ولو اقتدى بإمام) أي أراد الاقتداء لقوله بعد فهل يجوز به الاقتداء الخ ، ويمكن نقضه على ظاهره ، ويحتمل قوله فهل يجوز له الخ على معنى فهل يجوز له البقاء على القدوة ، ويشعر به قوله الآتي ، ومقتضاه البقاء في مسئلتنا الخ (قوله فكبر ثم كبر) أي الإمام مرتين (قوله ونوى) عطف على قطع عمدت سب على مسبب (قوله لأن إفساد ما لم يتحقق) أي إفساد فعل لم يتحقق صحته ، وإراد أنه هنا شك في انعقاد صلاة الإمام فهي حسد على احتمال فلا يتابعه فيها ، بخلاف ما لو تسخخ في صلاته فإنه تحقق منه الصحة وشك في تسطل بالإمام بالنسبة والأصل عدمه . لا يقال : هوها كذلك لأنه هنا عدم الصحة بينه الأولى وشك في تسطل بالإمام بالنسبة لأن يقول يجوز أن يتابعه بالنسبة لعدمه أو طئه فإد الأولى فتكون الثانية الصحيحة وإن قصد بها الإفصاح بعد صحة الأولى فتسطل ولعل ما ذكر من السؤوس هو المعنى بقوله على أنه قد يمنع (قوله اللهم إلا أن يكون) أي الإمام فقهاء . أي فلا يصح ما يؤدي لتطلان صلاته (قوله لا لم يحقق صحته) أي لا تحقق صحته بالأولى وشكك في التسطل (قوله فهذا يحتمل الإبطال) أي إبطال الصلاة بالتكبير الثاني (قوله فتسطل) أي النية الأولى (قوله كنية صلاة متأمة) أي فيصمن قطع الأولى (قوله رحمه حتماً بأي لغة كانت) أي فهو عجز عن الترجمة هل ينقل إلى ذكر آخر أو بسقط التكبير بالكتابة فيه نظر ، والأقرب الثاني أحداً

إذ لا يخار فيه خلاف الناحية حيث لا يرحم بها لأن القرآن معجر (ووجب النعم إن قدر) عليه سواء في ذلك التكبير والناحية والشهادة وما بعده ولو ستر أضاده وإن ضل كما فصاه كلامهم ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ، وإعماله تحت السمع لاء على فاعله لغوهم يقع هذا بخلافه ، ويجب عليه تحريك الصلاة لأجل النعم إلا أن يصق وقتها فلا يجوز الصلاة لا تقدر عليه مادام الوقت متسعاً ، إذ لو حارب له حينئذ يرميه التعبد أصلاً لأنه بعد أن صلى لا يرميه النعم في هذا الوقت وفي الوقت الثاني منه ، وإعماله حر السمع أو الوقت مع يقين له آخره لأن وجوده لا يتعلق بغيره ، فإن صاق الوقت صلى لحرمته وأعاد ككل صلاة ترك النعم لها مع إمكانه وإمكانه معسر من الإسلام فمن طرأ عليه وفي غيره يحبه كما قاله الأسوي وغيره أن يعسر من تمييزه يكون الأركان والشروط لا فرق فيها بين الشيء والناحية ، ويطرد ذلك في جميع نظائره وقد يراجع فيه ، والأوجه خلافه في من مؤاحدته بمصطفى في زمن صلاه ، ويجب على السيد نعيم غلامه العربية لأجل التكبير ويحويه أو يحسنه بكتف أحرة معمه ، فإن به معه و يستكسبه عصي بذلك . فما العاقر ليجو حرس فيجب تحريك لسانه وشعبه وهاتيه بالتكبير قدر إمكانه . قال في المجموع : وهكذا حكم تشهده وسائر أذكاره . فإن ابن الرضا : فإن عجز عن ذلك نواه بقله كما في لم يصح . قال بعضهم : إن كان مراراً الأولى والأصح بذلك من طرأ حرسه أو حل سببه بعد معرفته الزاوية وغيرها من الأذكار الواجب فهو واضح لأنه حينئذ يحرك لسانه وشفتيه ويطوته بقراءة على محارج الحروف ويكون كمن انتطع صوته فكمال بالقوة ولا يسمع صوته وإن أرادوا أعم من ذلك فهو بعيد .

(قوله واستكسبه)
الظاهر أنه ليس بقيد
في العصيان بل العصيان
ثابت إذا لم يعصه ولم يحبه
ليكتسب أجرة العلم كأن
حبسه كما علم مما قدمه

قل هذا

من مقتضى عدم التعرض له فلراجع ، سكن فصيحه فوه بعد قول نصف الآتي . وفي الأصح بالمعصية حوار التفرقة الخ من قوله ، ومثل ذلك قدرته على الذكر قبل أن يعصى وقعة تقدر الله التحية فيرميه الإتيان به ، وهذا غير خاص بالصحة بل يطرد في التكبير والشهادة . يقتضي خلافه (قوله إذ لا إجماع فيه) أي التكبير (قوله ولو ستر أضاده) الظاهر من إطلاقه أنه لا بد من الراحة لما في الشيء من اشتقة حيث تعدد المسافة كما في الحج ، وتحتل الفرق فيجب السير ماشياً حيث قدر عليه لأن الصلاة فورية حيث قدر على يحصل ما يعتد بها وحب مطبق ، ثم رأيت في حج منعه ولو ستر سكن إن وجد لئلا يفتنة في الحج مما يظهر وإن أمكن الفرق أن هذا فوري لأنه لا حظ يظهر هذا إلا ما قالوه ثم . نعم نوقيل لها عيب انتهى على من قدر عليه وإن ضل كمن لزمه الحج فوراً لم بعد ، وذهب لأن ما لا يتم الخ وهو صريح فيما قلناه (قوله والأوجه خلافه) أي خلاف قوله من التمييز فيكون من الدعاء (قوله لأجل التكبير ويحويه) يؤخده منه أنه يخص من الإتيان بعبادته من العزيمة ما يمكن به من ذلك (قوله فإن لم يعصه واستكسبه) أي حيث لم يستكسبه فلا عصيان لإمكان أن ينعم ولو باختياره . ولا يقال العبد لا يؤخر نفسه لأننا نقول الشرع جعل له الولاية على نفسه مما يضطر إليه ، وهذا منه لأن الشرع ألحاه لذلك (قوله ويطوته بالقراءة) وهي المنة المطفئة في أقصى سقف العلم كما قاله شيخنا الربادي (قوله أعم من ذلك) أي بأن أرادوا ما يشمل الحرس الصاري والأصلي .

والظاهر أن مرادهم الأول والأوحيوا بحريكته على الساطع الذي لا يتحسن شيئاً إلا بما بعد حاله
عن الآخر حسنة وعنى تدويره من يد الأئمة من وراء حرسه فقل الله سبحانه أن يدل لا بد
بسمع الآخر حسنة الذرة والذكر بعد يحفظهما سانه (وسن) للعلی ولو امرأه (رفع يديه) وإن
صطحع (في كسبه) للأحرام بالجمع كما في يد من يند وعره مستقبلاً بكفيه القيد بميلاً أطراف
أصابعهما نحوها كما ذكره الخليلي وإن ذكر القيد وعنده أنه عرب كلمة لهما فإن لأدعى
وصرح بحسنة كراهة خلافه معروفاً أصابعه ترميقاً وسط كفي في روضة وإن فاف في المجموع إن
المشهور عدم التقيد به وللإمام باليدین هما السكتان ويرفعهما (حدو) بالدين لمعجمة أي مقابل
(مسكية) تحت تكون رأس إسماعيل مقاد شجرة رأسه ورأس يديه أصابعه مثلاً لأعلى رأسه
وكفاه مقادس مسكية وهذه الكيفية جمعها الشافعي رضي الله عنه بين الرويات المختلفة
في ذلك وأصل في ذلك خبر ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم «كان يرفع يديه حدو مسكبيه إذا
افتتح الصلاة» مسكبيه «قال البخاري يروي الرفع سعة عشر سجدة ومثبت عن أحمد من
الصحابه خلافه وحكاه كفي قال الشافعي رضي الله عنه إنضم بحلال الله تعالى ورحمة
ولا بد منه عليه محمد صلى الله عليه وسلم ووجه الاعتناء بمسكبيه الجمع بين ما يمكن من التمسك القلب
على كفه بالله تعالى وعظمته والرحمة عنه بالناس وإنه يركب استهارة به من الأركان وقيل
بالإشارة إلى وحده وقيل بهاء من لا يسمع تكبيره فيقتدي به وقيل إشارة إلى طرح ما سواه
من وادع بكاه على صلته ولو اعدل عليه الرفع إلا بزيادة على المشروع أو نقص عنه أتى بما
يمكنه فإن تمسكاً أي بزيادة على المشروع قال بعد أو يرفع يديه يحدو يديه رفع الأخرى
ويرفع الأقطع إلى حد وكان سبب وصل كفه وأصابعه الهيئة المشروعة ولو ترك الرفع ولو عمد حتى
شرب في التكبير رفع أثناء لا بعده رواه سبه وعمرهما يحدو رأس كلا من رفع ويحدو
أصابعه وكوبه وسطاً وإلى الهيئة سبه مستقلة وإذا فعل شيئاً منها ثبت عليه وفاته المكان قاله
الموتى وأفروه ويسعى أن سطر قبل الرفع والتكبير إلى موضع محدود ويطرق رأسه قليلاً
ويرفع يديه (وأنصح) في من ذلك (رفع مع ابتدائه) أي التكبير وسهولة مع سبائه أي
شبه الرفع مع سبائه التكبير ويحتمل بعد ذلك كفي في التحقيق وجمعهم والتشيع خلاف لما في

(قوله ووجه الاعتناء بالح)
سكت عن وجهه الثواب
وعن إيراد وجه الثواب
بذلك الاعتناء (قوله
على كسبه يائه) لفظة على
تكسر اللام اسم بمعنى عاب
فهو مفعول اعتقاد (قوله
وقيل للإشارة إلى توحيد)
الطرم ووجهه (قوله وقيل)
أي في حكمة غير ما
عن الشافعي (قوله ويرفع
يديه) أي الرفع المطلوب
مع التكبير وإن أوجعت
العبارة خلافه

(قوله والظاهر أن مرادهم الأول) أي من طارأ حرسه وجرح به الخلق فلا يحب معه بحريك ذلك
لأنه لا يتحسن شيئاً من حروف حتى يحركه سبه به في حركه سبه وشفيه من غير شعور شيء من
الحروف لم تنطق كما لو حررت أصابعه في حركه أو غيره لأن هذه حركات حقيقة وهي لا سلطان وإن كثرت
وفي سبه على سبه ويشه أن يكون مستلاً اه وقد يتوقف فيه ويقال بعدم البطلان بعبارة كورة
بم إن فرض تصوره للحروف كأن سمع على خلاف العادة فانتقش في دهه صور حروف العانة وحسب
الحركت (قوله متم على) أي من الحارثي ومسلم كفي هو اصطلاح لمحدثين (قوله وحكته كما
قال الشافعي) وهذه الحكمة مطردة في جميع المواضع التي يطلب منها الرفع (قوله إعظام إحلال)
ما مترادف والمراد بالناس في الإحلال وهو التعظيم (قوله وعلم بما قرر) أي من قوله رفع يديه
الحكاه على هذا كان الأول أن يقول رفع يديه وكوبه مستقبلاً الخ بزيادة العطف في كل
(قوله ويسمى أن سطر الخ) أي لا محال أن يكون فيه حسنة أو نحوها بعبارة السجود .

بروضة وأنها من أنه من بعده في الأسماء دون لأسماء وإن حرم به جوحري وصاحب لأسماء
والخلاف في الألفاظ فقط (ونحو قول أبيه التكبير) أي جميع بكسر التكرار لأنه أول
أفعال الصلاة فوجب مقارنتها لتلك كالحج وعبره إلا الصوم ما عرفت أن ينحصر في ذهنه في
الصلاة وما يجب التعرض له من صفاتها ثم يقصد فعل ذلك المعنى ويجعل قصد هذا مقارناً لأول
التكبير ولا يعنى عن تذكره حتى يتم تكبيرة ولا غيره بغيره عليه فهو عرب في نفسه
ثم ينصح صلاته لأن السنة معتبرة في الاعتقاد ولا تخص بإتيان التكبيرة وصاهر كلامهم أنه يشترط
مقارنة النية للحليل مثلاً قال الله أحيل كبر وهو ما تحته صالح النفس قد ولا يصدق أنه
يحلل في التكبير عدم المقارنة كمن أعاده كما أنى به أو الله رحمه الله تعالى خلافه وأن كلامهم
حرج مخرج السالك من عدم رده شيء بل يخطئ التكبير ولا دلالة له على اشتراط المقارنة فيه
عدم لفظي التكبير بغيره للفقهاء إذ اعتبر قراءتها بالسط الذي يتوقف الاعتقاد عليه وهو الله كبر
ولا يشترط اقترانها بما نحن منهم وإن كان الركن سراً لم يدرج عروها سبها لشبهه بكنهه
النفس والعقل ولا يجب استصحاب بعد التكبير للتكبير كنه يس (وفيه كفى) قرنها (بأوله)
ولا يجب استصحابها إلى آخره وفيه يجب شرطه (الثالث) من أركانها (السام في فرض القادر)
عنه من فرض الصبي والعري والذرافة المعادة والسنودة ، فبحر حبه الحزم إجماعاً وهو مرد
أروضة وأصداً ، فلو لم يكن شئ من تكبير فأنه حجب القيام ولحقه الجحري « ص » قائم
فإن لم يستصحب فاعلم أن لم يستطع فعله حب ، « راد السام » « ص » - طبع نفسه لا يكلف الله
شئاً ولا وسعها » وإلى آخره انقياد عن أبيه والتكبير مع تقدمه عنهما لأنها ركبت في كل
صلاة بخلافه ولأنه قبلهما شرط وركبته في هي معهما وبعدهما وعنه شئاً أو حواً الذكر في
قيام الصلاة :

(قوله وما يجب التعرض له
من صحتها) أي من
التعيين أو والفرضية
ومراد بذات الصلاة
الأفعال والأقوال المخصوصة
(قوله ولا يحصل) أي
الانقضاء (قوله تشمل
فرض الصبي) فيه وقعة
خصوصاً على طريقته
لمقدمة من عدم وجوب
نية العرضية عليه

(قوله مقارناً لأول التكبير) فيكون كما لو نظر بقصد إلى شيء ، فسد المشروع في التكبير ، وأدم
نظره إليه إلى تمامه ثم ما ذكره الشارح أحد وجهين دل على أن التكبير احتجب في هذا
الاستصحاب فقل ما أراد أن يستمر استصحابها إلى آخره ، ولكن استصحاب النية ليس بنية
وإيجاب ما ليس بنية لأدليل عليه وقيل يوالى أمثالها فإذا وجد القصد المعتد أولاً حدد مثله
وهكذا من غير محل من وليس بتكرار النية ككسر التكبير كي نصر لأن الصلة لا تعتد
لا ما فرغ من التكبير قال وهذا الوجه فيه حرج ومضعة لا ينطبق له كل أحد ولا يعتد (قوله
وقيل يكفي قرنها بأوله) عند هذا الوجه أن استصحاب النية ذكرها في دوام الصلاة غير واجب
ورده من طرف الأول لأن النية شرط في الاعتقاد ، وهو لا يحصل إلا بإتمام التكبير وذهب الأئمة
الثلاثة إلى الاكتفاء بوجود النية قبيل التكبير اه عميرة (قوله وقيل يجب سبها عليه) بأن
يتروى كل جزء واحد من قصد الفعل والتعيين وسنة الفرضية (قوله وبما أخرجه الفاضل) أي
في الذكر (قوله ولأنه قبلهما شرط) ينتج ذلك ، فثبت ما قبلهما فقط وإن لم يتقدم عليهما
لأن يكون ما قاله معقولاً فلا بد من قبوله مع إشكاله أو يكون شرطته قبلهما لتوفيق مقارنته
لهما عادة على ذلك فإن أمكنت بدونه لم يشترط اه سم على حجج (قوله أو حواً الذكر)
أي قراءة الفاتحة

وحالوس التشهد ولم يوحىوه في الركوع ولا في السجود لأن القسم والتعبد يقعان للعبادة وإعادة
 واحتج إلى ذكر تخلفهما للعبادة والركوع والسجود يقعان حالصين لله تعالى إذ هما لا يقعد
 إلا للعبادة غير تحريك ذكرهما ونسب أن سرق بين قدميه شر حلقا لقول الأنوار أربع
 أصابع فقد صرحوا بآشرف في نرى ركبيه في السجود (وشرطه نصب قدمه) فتش التاء أي
 عظمه التي هي مفاصله لأن اسم اليتم دائر معه فلا يصراط في الرأس بل يس ولا الاستناد إلى
 نحو حصار دين كان بحيث لو رفع لستط لو جود اسم القسم لكن يكره الاستناد . ثم لو استند
 بحيث تمكنه رفع قدميه نطلب صلاته لأنه معنى نفسه وليس بقائم ومنه يؤخذ صحة قول العبادي
 تحب وضع القدمين على الأرض فهو أحد ثمان عصبه ورفعه في هو ، حتى صلى لم يصح ولا يصح
 قيامه على ظهر قدميه من غير عمد حلقا لبعضهم لأنه لا يفي اسم القيام وإنما لم يحرك نظيره
 في السجود لأن اسمه يبقى وضع القدمين لأمره ثم وخرج بالعرض أسفل وبقادر العاشر
 وسبق في حكمهما واستثنى من كلامه مسائل منها ما لو طاف ركب سميعة عرقا أو دوران رأس فانه
 يعلى قاعد ولا إعادة عليه كما في المجموع راد في الكفاية وإن أمكنه الصلاة على الأرض ومبارعة
 الأدرعي والركشي فيه صدره ذلك مجموعة وقول ماوردى تحب الإعادة تحمل على ما إذا كان
 الحجر للرحم لندوته ومنها ما لو كان به سلس بول ولو قام سال بوله وإن فسد لم يس فانه يصح
 قاعد وحويا كما في الأنوار ولا إعادة عليه ومنها ما لو قال له طيب ثقة إن سميت مساقبا أمكن
 مد ورك وبعده مرض فله رك النيام ولو كان أعز له عدل رواه فيما يظهر أو كان هو عارفا
 ولو شرح في السوية بعد النسخة ثم عمر في أنانها بعد ليكملها ولا تكلف قطعها لركع وإن كان ترك
 القراءة أحب ولو كان بحيث يقتصر على النسخة تمكنه القيام وإن ردد عمر صلى بأسانحة ذكره
 في الروضة وقصيته لزوم ذلك لكن صرح ابن الرفعة قلا عن الأصحاب

(قوله للزحام) أي
 والصورة أنه في السفينة

(قوله وحالوس) أي وأوحىوا ألفظ التشهد في حالوس الخ وقوله التشهد أي الأخير (قوله بين
 قدميه شر) أي نسبة للوسط المعتدل لا بالنسبة لنفسه (قوله فقد صرحوا بآشرف الخ) أي
 يقاس عليه ماها (قوله لكن يكره الاستناد) يعني حيث لا ضرورة إليه (قوله فهو أحد
 اثنان عصبه) نكل واحد من عصبه ولو عذر به كان أوضح (قوله وإن أمكنه الصلاة على
 الأرض) أي ولو بلا مشقة فلا يكلف الخروج من السفينة للصلاة خارجا على ما هو مظهر عبارة
 الشارح لكن قال سم على حج مباحه قوله حاف نحو دوران رأس الخ أي فيصلي قاعدا
 وإن أمكنه الصلاة قائما على الأرض كما في الكفاية ولعل محبة إداثق الخروج إلى الأرض
 أو قواب مصحة اسمها محروقه (قوله ومبارعة الأدرعي والركشي فيه) أي في عدم
 الإعادة (قوله وحويا) قال سم على حج مباحه قوله حاف نحو دوران رأس الخ أي فيصلي قاعدا
 ربعة ندوا وإن شفه عن الروضة ووجه ركشي سنده إليها ذلك وقيل عن لكافي مساعدته
 وخرى عليه بعض المتكلمين على استباح ولا إعادة عليه اه وظاهر أنه على الوجوب لو صلى قائم
 مع رول حول لم يصح صلاته اه محروقه (قوله وبعينه) لو أو للحال (قوله فله ترك القسم)
 أي ولا إعادة عليه (قوله بعد ليكملها) ثم تقوم بركوع كي يعلم من كلام سم الآتي .

أفصينه وهو واضح وإعنا اعصرو ترك القيام لأحر سنة الجماعة ولم يعترفوا الكلام السابق عن
التصحیح سنة لظهر للفرق بينهما وهو أن القيام من باب المأمورات وقد أتى بدل عنه والكلام
من باب التنبیہ واعتناء الشارع بدفعه ثم وأيضاً فإن الكلام مضاف بالصلاة بخلاف القعود
فإنه يكون من أركانها ولو أمكن الریض القيام مفرداً من غير مشقة ولم يمكنه ذلك في جماعة
إلا بفعل بعضها قاعداً فالأفضل لأفراد وتصحیح مع الجماعة وإن قصد في بعضها كافي زيادة
الروضة وكان وجهه أن عذره اقصى مساعده تحصيل الصلوات فادفع قول جمع لا يجوز له
ذلك لأن القيام كسكن من الجماعة ومما مالو كان يعزاه رغب يرف العدو ولو قام لآراء العدو
أو حسن العزة في مكمن ولو قاموا برأهم العدو لهم وقد يدير الحرب صلوا قعوداً ووحشت الاعادة
لندرة ذلك بخلاف مالو جافوا قصد العدو لهم ولا إعادة عليهم كما في التحقيق وتسه في الروضة
عن تصحيح انتوى وإن نقل الروضة عن النص الثبوت والرفق على لأول شدة الضرر
في قصد العدو وقد جمع استثناء ذلك من ذكر عذر لصورة السداوى أو خوف العرق
أو الخوف على السنين أو نحو ذلك فكلامه مسؤل لها (فإن وقف محسناً) إلى قدمه
أو حقه (أو مانلاً) إلى يمينه أو سره (بحيث لا يسمي قائم لم يصح) قيامه بركعة الواحد بعد
عذر والاعتناء السالب للزم أن يصير إلى الركوع أقرب فإله في المجموع لا إن كان أقرب
إلى القيام أو استوى الأمران كما أنهم كلام الروضة أثبت ويب نظر فيه الأدرعى وهو لم يمكن
من القيام لا متسكناً على شيء أو إلا على ركبة أوله بقدر على الهبوط الاعيين وهو مأخرة مثل

(قوله لأحر سنة الجماعة)

أى فيما سيصرح به قريباً
ولو آخر هذا عنه كان
أولى (قوله والاعتناء
السالب للاسم) وهو الميلاق
على وزانه أوله ضابط آخر

(قوله أو إلا على ركبتيه)

أى أوم يمكن من القيام
إلا على ركبتيه كما سيعلم
من بقية كلامه في آخر
السودة وعارة الروض
وشرحه صريحة فيه

(قوله بأفصيته) وهو واضح وعبارته حجج ومن ثم لو كان هذا قرأ الساعة فقط لم يقعد أو أو السورة
قعد فيها حذره قرءتها مع القعود وإن كان الأفضل ركبتها وكتب سهمته سم ماضه قوله سار له
قرءتها مع القعود فيه حيث لم يقل حذره الصلاة مع القعود تصرح بأنه إما تقعد عند العذر
لا مصنف فإذا كان يقدر على القيام إلى قدر الساعة ثم يعجز فسد السورة قام إلى تمام الساعة ثم
قعد حال قرءة السورة ثم قام بركوع وهكذا (قوله لأحر سنة الجماعة) أى حيث يستندى بالامم
فإذا عرض له العجز لتطويل الامام مثلاً جلس إلى ركوع الامام منوم ويركع معه (قوله بتحصيل
النصائل) أى سبب تحصيل النصائل أى لأحبه فحذر له القعود في بعض الصلاة تحصيل نصيحة
الجماعة أو السورة (قوله من ذكر عذر) أى حكمه مستند من قول المصنف الآتى ولو عجز
عن القيام بعد كيف شاء ه ولو أخر الكلام على هدد إلى هناك لكان أولى (قوله أقرب)
أى منه إلى القيام (قوله لا إن كان أقرب إلى القدم) هذا إما دنى في الاعتناء إلى قدمه
إلا أن يقال أراد سنة اعتناؤه إلى الركوع لو كان على الهيئة المخصصة له أقرب إلى الركوع (قوله
ولو لم يمكن من القيام إلا متسكناً) ظاهره وهو في دواء فيه وفي كلام سم على مخرج نقل عن
الشارح أن عجز ذلك في الهبوط فقط شحاح إلى ذلك حال الهبوط هذا استوى قائم استوى
عنه وعبارته قوله أو يعجزه اعلم أن النووي رحمه الله قال في الروضة وشرح لمهدد وهو لم يقدر
على القدم إلا عجز ربه ذلك قال السكى ويحذر إن كان يقدر على القيام بعد الهبوط فإن
القاصي الحسين قال في تعليقه إن العجز عن القيام إذا أمكنه القيام به عجزه وإن يعتمد على
شيء لا يلزمه ذلك اه والذي في الروضة خلافه ، وكذا مشبه الاسكاء بعد القيام مذكورة
في الروضة في مح آخر وأوجب ذلك فيها اه ع وعجز أن منه العكارة لها حالان أحدهما

وحدتها فاصبه عم يمشي في ركاد القصر في شهر في يومه وسدسه لزمه ذلك لأنه مقصور
وقول القاضي يجوز صعود في الناسة وصوبه ابن التركاج لأنه لا يسعي قياما مردود بوجوب
الغراءة في الهوى كما يأتي ويكره ينصاق رجليه وتديم إحداها على الأخرى (فإن لم يطق
انصبا) ليجزى أو مرض (وصار كرا كع والصحيح أنه يقف) وجوبا (كذلك) لأنه
أقرب إلى النماء من غيره (ويريد انصبا ركوعه إن قدر) ستمر عن قيمه والثاني لا يبعد
فإذا وصل إلى الركوع لزمه إلا رماح لأن حد الركوع يهراق حد التيم فلا يتأدى حد يدا (و)
أمكته النماء دون الركوع والسجود) عليه شهرة مثلا تنصه الانصبا (قام) وجوبا وهو معين
وإن كان مانلا على حد بل ولو كان قرب إلى حد الركوع في يظهر (وفيهما يندر إمكانه)
لغير «إد» أمركم بشركوا منه ما استطعتم» ولأن المسور لا يقط بانصبا ولأن القيام تك
مهما وسقوطه في القبل دونهما لا يسعي ذلك خلافا لما روي عنه كما لا يخفى ولو أنصاق التيم والانصبا
دون الخلو من قام لأن النماء يعود ويرده كما في الروضة عن السعوى ويعمل ما أمكنه من
الانصبا (ولو عجز عن القيام فعند) للحديث اسفهم ولا جمع (كف شاء) لاصلاق الحديث
وثواب انتاعده يندر كنوب القنم وير لم تكن حتى فصل مرضه لكثير أو تهوى في يظهر
خلافا للأدري . نعم إن عصى بحرف قطع رحله به ثم نوانه وير كان لا قضاء عليه قال الرافعي

(قوله ولو معين) يعني في
التهوض لأني دوام القيام
كما عزم على مر (قوله بل
ولو كان قرب إلى الركوع
فيما يظهر) انظر ما موقع
هذا البحث مع أنه نص
قول المتن فيما مر فإن لم يطق
انصبا وصار كرا كع إلا
أن يقال هذا في المي إلى
حب بخلاف ما في المتن
فإنه في الانصبا وعيه
فليست ما إذا صار في ميله
إلى حد الركوع وقضية
كلامه أن الميل لا يعطى
حكم الانصبا فليراجع

أن يحتج بها في التهوض وإد قام أمكته النماء بدونها ونسبها من صحاح البيه في التهوض وفي
القيام بعده أيضا تحت لا تكفه القيام بعد التهوض بدونها فيجب في حال الأول دون الثاني
أقول : وكذا قال في بعض اه وعنده سم على جهة قوله لا تعين وجب خلاف ما هو احتج به
في جميع صلاته لا يجب من وعنده الروض وشرحه نو يندر العجز عن التيم مستقلا على القيام
متكنا على شيء أو على القيام على ركعته أو قدر على التهوض معين ولو شجرة مثل وحدها
فاصبه عن مؤنه بمونه يومه وسنه ربه ذلك اه وخرج قوله أو قدر على التهوض معين ما لم
يقدر على القيام لا تعين فلا يرميه كقوله العري وسحصل منه مع قول الروض مسكت على شيء
أن من قدر بعض التهوض على القدم معصدا على نحو حداد وعنه ربه أو معين به ربه (قوله
وتقديم إحداها) وهذا لا ينافي ما مر من سن التعريق بين القدمين بقدر شرا لأن ترك السنة
قد يكون مكروها وقد يكون خلاف الأولى فذكر الكراهة هنا بيان ما استعمل من عدم
السنة (قوله ويريد انصبا ركوعه إن قدر) قال حج فاه يندر لزمه كاهو صاهر إد خرج من
قدر القيام أن يصرف ما بعده من ركوع بظمانه ثم لا غنداد بظمانه ويخص قولهم لا يجب
فقد الركع بخصوصه بغير هذا ونحوه لتعدد وجود صورة لركع لاسية (قوله وهو معين) أي
في التهوض دون ما بعده على ما مر (قوله لا يسعي ذلك) وذلك لأن الركوع وير لم يسقط
في الدنيا سكه شرع بها على وجه دون من ركوع انقضى فكان كل من حمية التيم والركوع
سقط في الدنيا وثما عدم سقوط السجود في الدنيا فلا يفسد حاله دون بعد مع سجد (قوله
لأن التيم يعود زيادة) سجد اه سم على حج أقول أي لأن حقيقة القعود مائة
حقيقة القيام ويمكن أن يوجه أن يعود شمل على شمس مائة الفحدين وهذه حقيقة
موجودة في القيام ويريد عليها انصبا الفحدين مع الظاهر .

ولا يعنى بسحر عدم الإمكان فقط بل في معناه خوف الملاك . وتلحق ، وتزاد المرض ، أو لحرق
مشقة شديدة ، وتدور في الرأس في حق ركب المشقة كما تقدم بعض ذلك . قال في مادة
الروضة الذي احتاره الإمام في صلب العجز أن يحله مشقة ذهب جنونه كنه قال في المجموع
إن لمذهب خلافه نهى وأجاب واسترحم الله تعالى عن ذلك بأن يذهب الخشوع يثبات عن
مشقة شديدة وهو تحت صلاة من صلى قائدا . ولا يحل في غير موضع الركوع إلى حد ركوعه
أم لا . قال أوشكين لا يطل إلى مكان جده . ولا تحت وإذا وقع انصر وهو في يده لا سمح
فامه وليس هناك مكتن عره فهل يكون ذلك عذر في أن يصلي فيه مكتوبه بحسب الإمكان
ولو قعودا أم لا إذا ضاق الوقت كما فهم من الروضة في مسند اسمه أم يرمه أن حرج منه وصلى
فأنما في موضع يسببه الطر . فإن قيل بالترخص فهل يلزمه الإعادة أم لا . فإن أوشكين إن
كانت المشقة التي تحصل عليه في الطردون المشقة التي تحصل على الرخص الوضعية فأنما عره أن
يصلى قائدا وإن كانت مثلها حار له أن يصلي في البيت المذكور . ثم هل لأصله التقديم
أو التأخير إن كان الوقت متساويا ما في التيمم في أول الوقت إذا كان . جواب . آخر بوقت
والأصح أن التقديم أفضل ولا بعده عنه لأن الحرم الأعدى العامة ويست يجوز الجمع به ولا تحت
الإعادة . وقال ابن العراق . لا يحل في ذلك بل القام شرعا بعينه مع الصلاة فأنما والأول أوجه
وعنى القول بأنه لا يتعين للعود كيفية فالدوى ما ذكره . قوله (والله شئ نفس من راعه) وعبره
(في الأظهر) وسيأتى بيان ذلك لأنها هيئة منه وعة في الصلاة . وكاتب أولى من غيره . والى
التربع أصل ومجمعه جمع واختاره السبكي وأدعى وثمن إسلافة ابنه وهو كذا . ووجهه من التبع
والتورث فتم التبع خريص لخلاف التوى في أصله على ما عرض في حديث في التورث . وفي ظاهر
(وكره الإعادة) . وفي سائر فساد الصلاة انتهى عنه كما أخرجه الحاكم وصححه (بأن تحسن على كنه)

(قوله بالانحناء) متعلق بطلان وعمله فصوره أن يحرك قائدا . ويقرأ التامحه ثم سحى بعد الترمه
إلى حد ركوعه لأعلى بنية الركوع بل تحيا التيمم . أما . أخرجه صاحب أو حتى غلب إحرمة وقرا
فإن كان عامدا علما بطلت صلاته وإن كان سببا أو جهلا فإن صدق وأعاد ما فعله من الجهر
استمرت الصلوة واعتقد بما فعله وإن سلم بأنما على ما فعله وحبت الإعادة لأنه ترك ما هو بدل التيمم
مع التمرة عليه (قوله وإلا طلب) أى بأن كان عالما أى وفعل ذلك لالعد . أما لو كان بعد
كان حسن معتد . فبعث رجلاه فأراد التورث . فحصل انحاء سبب الإيس . والتورث فلا يصح
(قوله وليس هناك مكتن عره) أى مكان يكن فيه (قوله لأن نص من الأعداء العامة) قد
يشكل . فإن نظر وإن كان من الأعداء العامة لكن قد انكسر . بدر كما قيل وحوب القضاء على
من تيمم للرد لندرة فقد ما يسحن به وإن كان الجرد غير نادر . لأن الجمع من حد انكسر نادر وهو
مثل انصر ما لو حسن في موضع لا يمكنه القيام فيه صلى قائدا . أم لا لندرة حسن . فبينة للصرفه
نظر والأقرب الأول (قوله وقال ابن العريق) وفي نسخة ابن العراف (قوله والأول أوجه) أى
ما قاله أوشكين (قوله وفي سائر فساد الصلاة) وحرج الصلاة غيرها فلا يكره فيها لا قضا
ولا غيره من سائر الكيفية . ثم إن بعد على هيئة عزيمة أو شعر بعد أكثراته بالخاص من وهو
من سحى منهم كره ذلك وإن نادوا بذلك ، لأنه ليس كل إبداء محرما

(قوله عن ذلك) أى
عن كلام الإمام الذى
ردّه في المجموع وفي سح
وجمع الوالد رحمه الله
تعالى بين كلامي الروضة
والمجموع إلى آخره وما هنا
تعد (قوله وعنى القول
بأن لا يتعين بالعود
كيفية) أى أنه
حلال وليس كذلك
(قوله فالأولى ما ذكره
بقوله) حق . وعبره
فالأصل الأخير من كنه قال

هناك خديه (باصاً ركبيه) ثم يصبق إليه عوصع صلاته ويصب ساقه وخديه كهيئة المستور
 وهذا أحسن ما مر به ووجهه للهوى عنه مائة من لثنيه باسكال والقرن كما وقع التصريح به في
 بعض الروايات ، وقد من إلقاء في الخلو من المحدثين ثم يصب أطراف أصابع رجليه
 وركنيه على الأرض وثنيه على عقبه ومع صكبه ستة الأقدام أقصى منه وثلث بالخلوس
 بينهما كل خلوس صير كهيئة لاسراحة ، ويكره أن يقعد ماذ رجليه (ثم يسبح) لمصلي قائداً
 (ركوعه بحيث يحاذي) يقابل (جهته مقدم ركبيه) في الأقل (والأكثر أن يحاذي)
 جهته (موضع سجوده) وركوع السجدة في الدور كذلك وذلك قياساً على أقل ركوع القائم
 وأما كنه إذا الأول يحاذي فيه ما أمام قدميه وإثني يحاذي فيه قرب محل سجوده ثم قال إنهما
 على وزن ركوع النائم أردنا لئلا يحد الأمر التقرب لا التحديد (قال عمر) لمصلي (عن
 السجود) ثم ناله منه لثنية الحاصلة بالقيام (صلى لحسنه الأمن) ويكره من غير عذر على
 الأسير كما في المجموع (قال عمر) عن الحب (ثم سجد) على ظهره وأخصاه للقبض كالمختصر
 ورأسه أرفع من سجود بده بنوحه بوجهه الفلاة قال في المهمات هذا في غير الكعبة أما فيها
 فالتوجه حوز استلقائه على ظهره وعلى وجهه لأنه كيفما توجه فهو متوجه لحوز منها نعم إن لم
 يكن لها سقف سجد مع الاستلقاء أي على ظهره واستلقاء عظمته ولعلها يرداد فيها عما أوشهد فيها
 نقلاً اه وما ذكره ظاهر وإن ردد ابن العماد ولو قدر لمصلي على الركوع وسط كركه للسجود
 ومن قدر على زيادة على أكل الركوع بحيث يثبت الرعدة للسجود لأن الفرق وحسبهما على
 التمكن ويحذر عن السجود لأن يسجد بمقدم رأسه أو صدعه وكان بذلك أقرب إلى الأرض
 وحسب ، قال عمر يوماً رأسه والسجود أخص من الركوع ، قال عمر عن الإمام رأسه فطره
 أي قصره ومن لأمره الإمام عنته وحده وجاهه كلامهم أنه لا يحب هذا إيماء للسجود أخص
 وهو متوجه حلالاً للحوادث لظهور التمسك بهما في الإمام ، رأس دون الطرف ، ثم إن عمر عن
 الإمام قصره صلى تنه في بحري أركانها وسبها على قدمه قولية كانت أوقعية إن عمر عن
 المطلق أيضاً بأن يمثل نفسه قائماً

(قوله وقد بين إيماء)
 أي بالكيفية الآتية
 فالإيماء المفسر بما مر
 مكره مطلقاً (قوله وكان
 بذلك أقرب إلى الأرض)
 سقط منه سقط جهته من
 السجود عقب قوله أقرب
 كما هو كذلك في عبارة
 العاصم . وعلم أن من
 الواضح أن كلام الشارح
 هو أنهم من صلاة
 الله ثم والقاء وغيرهما
 في حاشية الشيخ من
 قصره على المستلق ليس
 في محله على أن كونه
 يصب مقدم رأسه على
 الأرض وهو مستلق على
 ظهره غير ممكن كما لا يخفى

(قوله ويكره أن يقعد ماذ رجليه) أي في الصلاة وأما في غيرها فلا إلا إذا كان عند من
 يسبح منه ، ومثل ذلك حيث لم يكن له ضرورة تقتضي ذلك (قوله قال في المهمات) أي لأسوي
 (قوله بحيث تلك المادة) أي من يسجد على زيادة كركه الأقل ولا كاف الإقتصار على الأقل
 للركوع وبمثل الزيادة للسجود (قوله أقرب إلى الأرض) وصورته أن يصلي مستلقياً ولا يركبه
 الخلو ليسجد منه ولكن قدر على جعل مقدم رأسه على الأرض أو صدعه دون جهته وحسب أن
 يأتي بتدويره حيث كانت جهته أقرب إلى الأرض في مثل الحالة ثم كانت عليه قبل السجود
 (قوله فطره) أي قصره . وعدة المختار . الطرف النمين ولا جمع اه (قوله الإمام بحقه)
 قال ع على بهجة : فالوصل بجفن واحد فالظاهر الاكتفاء (قوله قوسه كانت أوقعية) وهو
 يحب عليه مراعاة صفة القراءة من الإدغام وغيره ، لأنه لو كان قادراً على النطق وحسب عليه ذلك
 أولاً فيه نظر والأقرب الثاني لأن المصنف إنما اعتبر عند النطق بتميز بعض الحروف عن بعض
 خصوصاً التثنية ولتقاربه ، وعند الفجر عنها يأتى بها على وجه الإشارة إليها فلا يشبه بعضها
 بعض حتى يحتاج إلى تمييز .

وقارنا ورا كما لأنه ممكن ولا إعادة عليه وانقول سدره مجموع ، ولا يلزم نحو القاعد والموى
إحراء نحو القيام والركوع والسجود على قلبه كما قاله الإمام وغيره من أن لا يسقط عنه الصلاة
مادم عقله نات لوجود مصاد التكليف وهو قدر في أثناء صلاته على القيام أو القعود أو عجز عنه
أنى مقصوره وسى على فريده ويستحب له إعادتها لتفيع حال المكان وإن قدر على القيام أو السجود
قبل القراءة فقرأ قائم أو قاعد ولا تحركه قرءته في ههوه تقدرته عليها في هو ككل منه ولو قرأ
فيه شيئاً أعاده وهو فرع وهو أنه يد فم هل يتوهم مكرهاً قال بعضهم القيس المسع لأن المودة
شرط في الفاتحة من يقوم ساكتاً ونظر فيه بأن الصلاة ليس فيها سكوت حقيقى في حق الإمام
وتحب القراءة في هوى العاخر لأنه أكل مما بعده . وإن قدر على القيام بعده وجب فيه تلا
طمأنينة لركع منه تقدرته عليه وإع لم تحب الطمأنينة فيه لأنه غير مقصود لئله أو قدر عليه
في الركوع قبل الطمأنينة ارفعها إلى حد الركوع فإن انصب ثم ركب اطلت صلاته فيه من
ردة ركوع أو بعد الطمأنينة فقد تم ركوعه ولا يرمه أن يسقط إلى حد الزا كعلى صرح به
في الروضة ومعهم أنه محذور له ذلك وبه صرح الرافعى وقده مما إذا انتقل منحيب ومنعه مما إذا
انتقل منحيباً وعلى الأول تحمى إطلاق الروضة الخوار وعلى الثاني تحمى إسلاق لمجموع اسع أو
قدر عليه في الاعتدال قبل الطمأنينة قام وسمان وكند بعنهما من أراد قنوه في عجزه وإلا فلا
يلزمه القيام لأن الاعتدال ركى قصر فلا يطول ، وقصة لعل حوار السام وقصة التعليل معه
وهو الأوجه كما أفاده الشيخ رحمه الله تعالى فإن وقت قاعد اطلت صلاته (والقدار) على القيام
(البس قاعداً) إجماعاً ربما كان أم عمره لأن المولى من سكر فاشترط القيام بها يؤدى إلى خروج
أو الترك ولهذا لا يجوز القعود في العبد والكسوفين والاستسقاء على وجه صعب لمؤداه .

(قوله ولا يلزم نحو القاعد)
(والموى إحراء الخ) لعل
المعنى أنه لا يلزم القاعد
إحراء القيام المعجوز عنه
ولا حوى إحراء نحو
الركوع والسجود المعجوز
عنه على قلبه مع إتيائه
بالإيماء وإلا فهو من
أفراد ما قبله (قوله
ويستحب له إعادتها) أى
فما إذا قدر على القيام
أو الركوع .

(قوله وقارنا ورا كما) أى ومعتدلاً على ممر أى نظره عن حج أى بعد قوله ويرد اعتداله
لركوعه إن قدر اسع ولكن قال ابن المقرئ سقط الاعتدال فلا توقف النجدة على تمثيله
معتدلاً ولا على مصى رمن يسع الاعتدال (قوله لأنه ممكن) ولا شرط فيما سدره تلك الأفعال
أن يسعها لو كان قادراً وفعلها بل حيث حصل تغيير بين الفعل في شبهه كأن من شبهه ر كما
ومضى رمن نفس الطمأنينة فيه كفى

فائدة — قال حج فإن عجز كان أكره على ترك كل ما ذكر في الوقت أخرى لأفعال على
قلبه كالأقول إذا اعتدل لسببه وحوا في الواحدة وبدا في المدونة ولا إعادة ويوقف سم في عدم إعادة
وتقل عن فتاوى الشارح وحوب لإعادة وهو الأقرب . أقول : لأن الإكراه على ما ذكره بادر
يد وقع لا يدوم وإعادة في منه وحجة (قوله هل يوم مكرهاً) أى وهو في أثناء فريده الفاتحة
(قوله من يقوم ساكتاً) معتمد (قوله في حق الإمام) وعليه فيقوم مكره ويسى أن لا يتقطع
المودة لأن الله كرم مطوب لا يقطعها كالتأمين والتمسح على الإمام (قوله في هوى العاخر) أى
فما تركها عائد علما بطلت صلاته لأن فوب القراءة الواحدة تنويعت مجها (قوله بعدها) أى
انقراءة (قوله لا طمأنينة) أى لا وحوب طمأنينة وعليه فبو صمآن في قيامه لم يضر (قوله
وإنما لم يجب الطمأنينة فيه) أى القيام (قوله وعلى الأول) أى إذا انتقل منحيباً (قوله
وقصة لعل) هو قوله فلا يرمه القسم (قوله وقصة التعليل) هو قوله لأن الاعتدال الخ .

(وكذا) له الفعل (مصطحا في الأصح) مع قدره على الاسم الحز «من صلى فمعه فهو أفضل
ومن صلى فمعه فيه نصف أجر الفهم ومن صلى بأشياء أخرى مصطحها: «فله نصف أجر الفهم» وهو
وارد فيمن صلى الفعل كذلك مع القدرة وهذا في حثنا أما في حثه صلى الله عليه وسلم فلا بد من
حسابه أن تطوعه فاعدا مع قدرته كتنطوعه فأما وأهم قوله مصطحها امتناع الآية اتفاقا وهو
كحديث ورد أن ركوع والسجود لعدم ورود خلاف لأحد فانه لا يتبع فيه بظاهر خلاف
الاستوى لأنه أكل من القعود. ثم إذا قرأ فيه وأراد حمله للركوع اشترط كما هو ظاهر معنى
حر، منه بعد القراءة وهو مطمئن يكون عن الركوع إذا قرأها فيمكن حسابه عنه وإذا صلى
مصطحها وجب أن يأتى بركوعه وسجوده قامين ومقابل الأصح عدم صحته من اضطجاع لما فيه
من العجز صورة الصلاة وسئل أبو بكر رحمه الله تعالى عن معنى الفعل قائم هل يجوز له أن
يكبر للإجراء حال قيامه من سجده وسجدته أولا، فجاب أنه يجوز له سكرته المذكورة
وسجدته صلاة له يجوز له أن يأتى بها في حاله الذي من حاله وبو في حال اضطجاعه ثم يصح
قائم ولا يفي هذا المعنى به سائر من إجراء قراءته في هو به للحدوث دون عكسه لأنه لم
يحدث في الصلاة بل لا يتم دحونه فيها إلا بعدم سكرته خلاف مسئلة التروء فيومحها ما لم
يسامح به ثم ولو أراد عسر من ركعة فاعتد وعشر قائما فتمسه أحدهما في الجواهر وأفق بعضهم
أن العشر من الفهم من ربه الركوع وعنده وخمس حرفة لأنها كحل وظاهر حديث
الاستواء واعتما كما نفي به ولما رحمه الله تعالى بسبب العشر من قيام عنها لأنها أشق فقد قال
الريكني في قواعده صلاة ركعتين من قيام ففعل من أربع من قعود. ونو أنه حديث «أفضل
الصلاة قول السوء» أي التيمم وصورة استنبه ما روى سنوى ارمين كما هو صاهر (برابع) من
أركانها (القراءة) للعامة كما سيأتي (ويش)

(قوله امسح الاستسقاء) أي إذا كان قدرا على الاصطجاع (قوله بعدم ورود) هذه الخاف
ما مر له عن أبي شبيب من أن من صلى بالاحياء فاعدا في غير موضع الركوع بسطط صلاته إن
كان عالما لا جاهلا إلا أن يقال ما مر متروك في الفرض وما في الفهم وهو توسع فيه
ما توسع في غيره فلا يعرض على أن الكلام فيها من عن أبي شبيب موقوف على إذا قرأ الصلاة
قبل احتوائه فلا تعارض (قوله بخلاف الاحتناء) عذر قوله امسح الاستسقاء (قوله ثم إذا قرأ
فيه) أي الاحياء (قوله بركوعه وسجوده قامين) أي بأن يقعد وأتى بهما (قوله من اعتدله)
أي استصافه قائما (قوله لأنه لم يحدث في الصلاة الخ) يعني أنه لو أراد أن يصلي الفهم من قيام
فأحرم به حالاً ثم أراد القيام بنفسه أن شر في هو صفة لعدم ذلك صفة لأكل ما هو فيه أقول
وفيه نظر لأنه وإن كان جائزا هو أكل فليس بواجب عليه لجوار فعل الفعل حاله فصر ورته
ل هو ألا كمن لا يتعصب وجوب الصلاة عليه في الأدب فالفهم حوز قراءته في الهوص كما يجوز
في الهوى من القعود (قوله من قيام عس) أي على العشر من من قعود أما نو كات الكل من
قيام وسنوى من العشر والعشر من العشر من أفضل لما فيها من زيادة لركوعات والسجودات
مع شترائط الكل في القيام (قوله كما هو ظاهر) والكلام في لعل لنقص ما عره كالروايات والنوتر
فالمحافظة على العدد المطلوب فيه أفضل فعلى الور إحد عشر في رمن القصير أفضل من فعل
ثلاثة مثلاً في قيام برده على رمن ذلك العدد لكون العدد في ذكر خصوصه مطلوباً للشارع
(قوله ما سيأتي) أي في قول المصنف وتعين النسخة (قوله وسن) قال حج وقيل كتب

(قوله من إجراء قراءته
في هو به للحدوث دون
عكسه) والصورة أنه في
الفعل كما هو فرض الافتاء
وفيه نظر ظاهر لأن الحالة
التي منع القراءة فيها أكل
تكل حال من القعود الذي
له القراءة فيه في الحال
(قوله إذا سنوى ارمين)
يسمى أن الراد استواء
زمن كل ركعة من
ركعات القعود مع كل
ركعة من ركعات القيام
لتحصل العاقلة بين نفس
القيام ونفس تكثير
الركوع والسجود وإلا
بأن كان المراد أن الزمان
لدى صرفه لمجموع العشر
مسار للزمان الذي صرفه
للعشرين فينبغي التقطع
تفصيل العشر من
قيام والتقصير حيث
عارض من تصويين القيام
لا من دونه فقام.

(قوله أي عقبة) مراده بهنية أن لا يقصص منه وبين التحريم تعود أو قرأه لا العقبة الحقيقية (قوله دون الاعتدال) أي
في بعده ، وكان لأولى أن يكون من التيمم دون ما بعده على أنه (٤٥٣) سيعدد قريبا منحو ما ذكرته (قوله

وأمن فوت الصلاة) أي
أن لا يخاف الموت بأن لم
يحصره ما يحصى منه
الموت عاجلا ، وأما من
صوّره بخوف المرأة نزول
الحصى أو خوف حوص
يعتاده في هذا الوقت فيرد

عليه أن العائت في ذلك
بما هو الآد فقط . و عمر
أن هذا واستثنى بعده
لا يختص بالمأموم وإن
توجه كلامه بخلاف الأول
والخامس (قوله وقد شرع
فيها وفي وقتها ما يسع جميعها)
هذا قيد رابع وهو الراد
بقول غيره وأمن فوت
وقت الصلاة . فالخاصل أنه
لا بد من منه فوات الصلاة
من أصلها كما مرّ تشبيهه
وفوت الأداء كأن لم يسق
من الوقت إلا ما يسع ركعة
وفوت وقت الصلاة بأن لم
يس من وقت إلا ما يسع
الصلاة لكن يرد عليه
أن هذا ينفي عماله وفي
حاشية الشيخ الجواب
عن هذا بما لا يشق (قوله
ويأتي به سرا) لا حاجة
إليه لأنه سيأتي في المتن
(قوله أو يدرك إمامه
في غير قيام) هذا مفهوم
قوله فيها مرّ بأن يدرك

بعد التحريم) أي عقبة ولو للتل (دعاء الافتتاح) لم يرد وإمامه وسامعه يمكن منه بأن أدرك إمامه
في التيمم دون الاعتدال وأمن فوت الصلاة أو أداء ، وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها أو تل على
منه أنه مع شتاعه لا يدرك إلا ركة قبل ركوع إمامه ، ويحذف في غير الحارة وهو على قدر أو
عاب كما يقتضاه إطلاقهم خلاف لأن العباد كما سألني فيها و تأتي به سرا ، إن يسعود أو يدرك إمامه
في غير القيام وإن أمن منه ، وهو وجهت وجهي . أي قصدت جهاد في ملدي فطر السموات
ولأرض أي أذعنهما على غير مثال سبق حسا . أي مثلا عن كل الأديان في دين الإسلام مسما

(قوله بعد التحريم) على بعد بعد بالمدح على أنه لا سبب ، سأحرر حيث لم ينسج عليه وعليه
تفسيره شارح ما بعد . بدلالة على أنه يسحب المديرة به عقب التحريم وإن ، بهت بالتحريم ، ثم
رأيت سم على مهج قال قوله عقب التحريم . نظر المصنف بعقب فإن مقتضاه الفوت إذا طأ
الخص ، وقد سعه عدم الفوات مصنف فذراحي (قوله يمكن منه) أي ولو مع سماع قرأه إمامه كما
سألني (قوله أن أدرك إمامه في أيام) خرج به ما يؤدكه في عدد ، ومنه الحواش في الشهد
الأول فلا يأتي به بعد التحريم ولا بعد قيامه من الشهد وصاخره ولو قام إمامه قبل حواش المأموم
معه لكن قصة قوله الآتي ما بعد حواش معه أنه موقوف الخ عدم فوته حيث لا حواش منه ،
وهو صاخر ، ثم رأيت في سم على مهج عن ع التصريح بذلك (قوله وأمن فوت الصلاة)
أي أن خاف أنه لو اشتمل بدعاء الافتتاح لا يمكنه فعل الصلاة فضلا عن حواش الموت عليه فيها أو
طردم الحصى أو نحو ذلك ، وعاربه أروص وشرحه لأم حاف فوت الراد ، حسب الإمام أو
فوت الوقت . أي وقت الصلاة أو وقت الأداء ، بأن يس من وقتها إلا ما يسع ركعة فلا بد له
دعاء الافتتاح الخ . وتردد سم على مهج في رد بقوت نوبت من رجح . أقول : يمكن حمل
فوات الوقت على أنه ين اشتمل بدعاء الافتتاح خرج بعض الصلاة عن وقتها وإن قل فيكون
معناه معبرا إلى خوف الأداء ، وإن كان خوف الأداء ، يعني منه (قوله أو الأداء) أي بأن كان
لو اشتمل بدعاء الافتتاح لا يدرك ركعة في الوقت لكن هذا إشكال فيه بالمراد في روض
وشرحه المذكور قبل ، وأما بالنسبة لقول المصنف وقد شرع فيها وفي وقتها ما يسع جميعها الخ فعليه
نظر لأنه حيث شرع فيها وقد بقي ما يسعها كاملا لا يتأخر أن دعاء الافتتاح بقوت عقبه الأداء ،
الاهم إلا أن هناك قد بشرع فيها وبقي من الوقت ما يسعها للوسط اعتدال ولا يسع إلا ركعة بالنسبة
له وكان اشتماله بدعاء الافتتاح يمتعه من أدرك ركعة مع الإمام ، وقوله أداء أو الأداء أي أن
كان بحيث لو اشتمل به لم يدرك ركعة في وقت ، وهذا نعم أن ما ذكر من أمن التواتر يس
معتبرا في منع المأموم بل معتبرا لأصل استحباب دعاء الافتتاح (قوله ب - يسعود) ظاهره وإن
اشتمل بأذكار غير مشروعة ، ونظر فيه سم على حج . أقول : وأنتى يدعى أحدا من هذه
العبرة ونحوها عدم التواتر (قوله أو يدرك إمامه) هذا غير من قوله الخ أي أن أدرك إمامه
في القيام فهو بصرح بالمأموم (قوله وإن أمن لنفسه) أي أن شرع الإمام عقب التحريم فأمن
المأموم فإنه لا يكون مانعا من إتيان بدعاء الافتتاح

إمامه في القيام وما ذكره عقبة فاصر كما مرّ البسه عليه ، وجه الشبهة حج على أن محل هذا إذا لم يسب الإمام قبل حواشه (قوله
أي مثلا عن كل الأديان الخ) غيره لشبهة عمرة والحيف تطلق على المائى والمستقيم فعلى الأول المراد المائى إلى حق ،
والحيف أيضا عند العرب من كان على ملة إبراهيم عليه الصلاة والسلام است

أى مقدر إلى لأوامر والنواهي وما أنا من المشركين إن صلاتي وسجدي وعيبي لله
 رب العالمين لا شريك له وذلك أمرت وأنا من المسلمين لما صح من أنه صلى الله عليه وسلم
 كان يقول ذلك . وفي رواية : وأنا أول المسلمين . وكان صلى الله عليه وسلم يأتي بها تارة لأنه أول
 معنى هذه الأمة فلا يقول غيره . ومعلوم أن المراد أتى بجميع ذلك بالفاظه المذكورة للتعليل
 النافع لعمامة واستعماله وإزالة الشبهة في نحو حصة محاطة على لفظ الوارد فاندفع بذلك قول من
 قال إن القياس مراعاة صفة النبوة وليس للأمام الإصرار به إذا كان يسمع قراءة إمامه ولا يأمم
 ولا يصدر عليه إلا أن كان كس إمامه جمع محصورين لم ينعن بعضهم حق فإن لم يكونوا بموكلين
 ولا مستأجرين بحالة على عمل ماهر ولا ساء مرقحات ورسو بسطوين ولم يظروا غيرهم
 وقبل حضوره ولم يكن استعد مصروفه فربما كان يردد : اللهم أنت ملك لا اله إلا أنت إلى آخره .
 وهو مشهور وصح فيه أحبار آخره . الحمد لله حمد كثيرا طيب مباركا فيه . وسبح الله كثيرا
 كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله

(قوله لأنه أول معنى هذه الأمة) أى في وجوده الخ لا ينافي أنه أول المسلمين مطلقا كما
 في حج لتقدم خلقه به وإبراز السورة عنه قبل حجب جميع الخوارج (قوله فلا يقول غيره)
 أى لا يجوز له ذكره إلا أن صدق لفظ الآية اه حج وكس عليه سم صهره الحرمه عند الإطلاق
 وقد تقتضي الحرمه الطلاق لأنه حينئذ كلام أحسن محض الوارد في حق هذا المقاتل وقد يتوقف
 في كل من الحرمه والطلاق لأنه لفظ قرآن ولا صرف إلا أن يدعى أن قرينة الافتتاح صارفة وفيه
 ما به وسق ما لو أنى معنى من المعنى كقوله وأنا مسلم ، أو وأنا نبي المسلمين في حق الصديق اه
 أقول : والظاهر لا اكتفاء به لأنه مساو في المعنى لقوله وأنا من المسلمين (قوله وإرادة الشخص)
 لعل المراد أنها تقوله ويحمل ذلك منها على ردة الشخص لأن مشروعيته في حقها تتوقف على
 الإرادة (قوله فاندفع بذلك قول من قال الخ) فأنزل ذلك الأسوى وغيره وعمارة حج و به يرد قول
 الأسوى القياس اشركك السموات . وقول غيره : القياس حسيمة مسمة ه ومع ذلك لو أنزلت
 به حصة السعة (قوله وسى للأمام الإصرار به إذا كان الخ) صريح في أنه يقرؤه وإن سمع
 قراءة إمامه وعليه لعل الفرق منه وبين قراءة السورة أن قراءة الإمام تعد قراءة للأمام فأعست عن
 قراءته وسق استعدها ولا كذلك الافتتاح فإن انقصور منه الدعاء بالإمام ودعاء الشخص لنفسه
 لا يعد دعاء لغيره (قوله وللإمام) أى يسق له وقوله الاقتصار عليه أى ما تقدم من دعاء الافتتاح
 (قوله وقبل حضوره) عبارة حج وإن قل حضوره اه وهى تفيد التعميم في الغير وكلام الشارح
 بعيد التقييد بقية حضوره (قوله إلى آخره) وهو مشهور تيمنه : سبحانك وحمدك أنت ربى وأنا
 عندك ظالمت نفسى واعرفت بدينى فاعترى ديو فى جميعا به لا يفر الله يوب إلا أنت وأهدى لأحسن
 الأخلاق لا يهدى لأحسنها إلا أنت وأصرف عني سببى لا يصرف عني سببى إلا أنت سيك وسعديك
 والخير كله فى يدك والشر ليس إليك أنا بك وإليك ساركت وتعاليت أستعرك وأتوب إليك اه
 شرح الروض (قوله ومنها الله أكره الخ) والظاهر أنه لو سقط الله أكره ووصل كبير تكبيرة
 الاحرام لاستل صلاته حيث أصح ثم قصد به التحريم ولا افتتاح مع كونه قاصدا للفعل مع التعيين
 وبية القرصية ولا يشكل هذا مما يأتى من أن المسوق لواقصر على تكبيرة واحدة وطلق لا تعتد
 صلاته تعارض فربما لا افتتاح وهو الخوار أن يقال إن تكبير الأولى ثم مطلوب مخصوصه

(قوله ولم يظروا غيرهم)
 أى الجمع (قوله وقوله)
 حضوره (عبارة الإمداد
 التى هى أصل هذه وإن
 قل حضوره انتهت بفعل
 لفظ إن سقط من نسخ
 الشارح

(قوله بالشروط المتقدمة)
يعنى في قوله تمكن منه
أن أدرك إمامه الخ ويعنى
عن هذا قوله فيمكنه تمكن
إذ الشروط بيان للتمكن
كما أسلف على أن الشهاب
ابن حجر ترك هذا كله
هنا كأنه لقصر رمن
التعوذ (قوله كما ذكره
في بعضها) حق العبارة
كما ذكرها بعضنا فيه
(قوله بأعدا الحائض معه)
أى لا يأمروا أن يكبر مذكور
انكالا على فهم المراءى . ثم
حق الاستثناء عما مر أن
يقول الإمام إذا أدركه في
غير القيام (قوله وأفضل
صبيحة على إطلاق) أى
بالسنة للقرعة أى أو مصفا
والإفلاخفاء أن التعوذ
الوارد لدخول المسجد أو
خروج منه أو لدخول
الحلاء الأفضل المحافظة فيه
على لفظ الوارد (قوله
ولو للقيام الذى) لا موقع
لهذه الغاية فى المتن فكان
يدبني أن يمد بقوله للقرعة
وتحذرك (قوله استح
بهذا تدا) يؤخذ منه مع
قوله سواء اقتضح أنه
لا يستحب التعوذ سائر
الأساء ولا افتتاح كال
شرع في قراءة بعد أن
كان في قراءة أخرى وبه
يعم ماى حاشية الشيخ

بكرة وأصيلا . ومنها . اللهم باعد بينى وبين خصائى رى آخره . وأنها افتتاح حصل أصل السنة .
لكن الأول أنصها قاله فى المجموع وظاهره استحباب . جمع بين جميع ذلك لمجرد ويسمى من ذكر
وهو ظاهرا خلافاً للأدري (ثم) يستلزم بعد الافتتاح وسكبر صلاة العيد (التعوذ) ولو فى حارة
بشروط المتقدمة فى الإفاح كذا ذكره فى بعضها . ونسب به الذى ما عدا الحائض معه لأنه مقبوع
ثم يقول . افتتاح به لأنها لأنه قراءة بشرع فيها وإمامه ثم لسبب رتبته إذا أرادها لالتى
سببة التعوذ لو أراد الإقصر عليه . ويقتضى بالشروع فى القراءة ولو سهوا (ويسرها) أى الافتتاح
والتعوذ مستحب فى الجهرية والسرية كسائر الأدكار مستحبة بحيث يسمع منه بواحد سميها
ويحصل لكل ما شتم على التعوذ من الشيطان وأفسسه على لأفلاق . أعوذ بالله من الشيطان
الرجيم . ويشارك ذلك التامى أن تسميته أوضح نوروده بعد المأخذه عقب الجهر بخلافه . وبش
الأميين تستحب فيه مقربة ميانى به . لا مقام يأتى به التسميه فى الجهر لأنه شعور فى الإتيان
بالأفراق بخلافه فيهما . (و سعوذ كل ركعة على سبب) . ويؤيدان الثاني من صلاحة الحسوف لأنه
مأثور به للقراءة وقد حصل الفصل بين التراتيب بركوع وعمره . والأصل فى ذلك قوله تعالى - هذا
قرأت القرآن - أى أردت قراءته . فأسعد الله من الشيطان الرجيم - حتى لو قرأ خارج الصلاة
استحب له الاستدعاء

وفصلح معارضا للتحريم بخلاف ما هنا فان اختلفوا فيه الافتتاح وهو كما حصل بقوله . الله أكبر كبيرا
يخص بغيره . وحملت أقوى منه فاحتجب رتبته عن سكر الركوع فرب يصلح معارضا . يؤيد ذلك
ما قاله سم على حج من قوله فرع . بوى مع الله أكبر من قوله الله أكبر كبيرا الخ فهو مع تصلاحه ولا يصير
ما وصله بالتكبير من قوله كبير الخ لوجه نعم مراره (قوله كبره وأصلا) وفى شرح الروض رواه
مسلم (قوله اللهم باعد بينى وبين خطاياى الخ) تمته كما فى شرح الروض . كما عذب بين المشرق
والغرب اللهم تقى من خطاياى كما تقى الثوب لأص من الدس منهم اعساى من خطاياى بالماء
والنرج والبرد . رواه الشيخان . وانراد للمعزة لا للميل الحقيقى بها (قوله ثم التعوذ) نقل عن
خصائص الشافعى أن من خصائصه عليه الصلاة والسلام وحب التعوذ . رواه عنه عليه الصلاة والسلام .
وقل عن خصائص الصبرى للسيوطى . وظهره أنه لا فرق فى ذلك بين الصلاة وخارجها (قوله
فى الافتتاح) أى فى قوله وأمن قواف الصلاة أو الأداء الخ (قوله ما عدا الحائض) أى أما وذكره
فيه فانه يحسب معه ثم إذا قام يعوذ بخلاف ما مر فى الافتتاح فانه حيث أدركه فى غير القيام لا يأتى
بالافتتاح كما تقدم . قول . وه تقدم بالحائض معه ذكر فى كلامه فعليه مذكور فى الشروط فى
كلام غيره ومثل الحائض ما لو أدركه فى غيره مما لا يقرأ فيه عقب إجماعه كالاعتداء وسببه فيه
(قوله ويحب) أى التعوذ (قوله ولو سهوا) . حرج به ما سبق له فلا يتوب . وكذا يصح
إذا تعوذ قاصد القراءة ثم أعرض عنها سمع قراءة الإمام حيث حال الفصل يستحبه بقراءة إمامه
بخلاف ما لو قصر الفصل فلا يأتى به . وكذا لا يبعد لو سجد مع إمامه ثلاثا أو قال حج انصر الفتن
وقصيته أنه لو طال الفصل بالسجود أعاد التعوذ وهو ظاهر . ثم رأيت ميثاقى عن سم (قوله
بحيث يسمع نفسه) أى فلا يريد على ذلك . وظهره ويؤيد عنهم التامى من التعوذ والافتتاح
لا مكان ذلك إما قبل الصلاة وإما بعدها (قوله ويشارك ذلك التامى) أى حيث يحجر به التامى
فى الجهرية نعم إمامه

بالتعوذ والتسمية سواء افتتح من أول سورة أم من أنشأ كد رأسه في ريدب أي غاصم
العبدى فلا عن الشافعي ، والحد في التسمية قريب منقطع له (ولأولى أكيد) ثم بعدها
بالاتفاق عليها ولا يستحب إعادة بعد سجدة التلاوة ، ويستحب لغيره أن يذكر بدل القراءة فيها
يظهر خلافاً صاحب إلهام ، والطريق الثاني قولان أحدهما هذا والثاني تعوذ في الأولى فقط
لأن القراءة في الصلاة واحدة ولو أمكنه بعض الإفصاح أو التعوذ أي به محضته على أمور
ما أمكن وعدم عدم بهما غير ممكن لأن أحسن منه شرب في ذكره بل قد يحرم أو أحدهما
بعد خوف صبي وقت

(قوله بالتعوذ والتسمية) وهو ما بين قراءة إن سر سر وإن جهرا فخير سكن استثنى من الجوزي
في النشر من الجهر بالتعوذ غير الأول في قراءة الإدارة المعروفة الآن بالمدرسة فإن يستحب منه
الإسراع لأن المقصود جعل المؤمن في حكم القراءة واحدة وهو يسمى حر من مثله في التسمية
للعلة المذكورة فليراجع (قوله من أنشأ) أي والفرص أنه خارج الصلاة وفي كلام حج
أن السنة لمن ابتدأ من أثناء السورة أن يسلم وكتب عليه سم سكن حقه من عارجهما
فليحذر . أقول : وبوجه ما حقه من شأن ما أتى به بعد السجدة من التلاوة في صلاة يعنه مع الاعتناء
كأنه قراءة وحده والقراءة الواحدة لا تطلب التعوذ والتسمية في أنشأ . ثم يعرض للصلى ما معه
من الفردة بعد السجدة ثم رل وأراد القراءة بعد سلك الإتيان بالمدح لأن ما بعده ابتدء ، قراءة
الآن (قوله ولأولى أكيد) لو عارض عنه التعوذ ودعاء الإفصاح بحث لا يمكنه لأحدهما دون
الجميع منهما فهو برأى الافتتاح لسته أو التعوذ لأنه للسجدة الفصل والواحدة فيه نظر اه سم على
حج . أقول : لأقرب الثاني لأن المقصود منه التحفظ من الشيطان وأما فهو مصوب لكل قراءة
وفي حاشي ثريح لروص بوالد النارج لو أمكنه الإتيان ببعض التعوذ في به أقول وهو
صديق بأن تأتي بالشيطان ويبرحم فقط ولعله غير مراد وأن المراد الإتيان بالتعوذ بالله (قوله
بعد سجدة التلاوة) أي لقرب الفصل ه حج وكتب عليه سم قصبت أنه لو أطاله أعاد التعوذ وهو
الأوجه في شرح العبد وقبسه إعادة التسمية اه قال حج وسجدة التلاوة كل ما يعنى بالقراءة اه
أي كسليح من به شيء في صلاته وقوله ويستحب أي التعوذ (قوله أحدهما هذا) أي أنه يتعوذ
كل ركعة (قوله الافتتاح أو التعوذ) أي بأن حاف من الإتيان ههما ركوع لتمام وهو في أثناء السجدة
(قوله أو أحدهما بعد خوف صبي الوقت) أي بأن أحرم بها وقد بقي من الوقت ما لا يسعها والإفصاح
مرتبه يأتي بالسكن إذا أحرم في وقت يسعها وإن لم صبر ورثها قضاء لكن يشكل عليه ما مر من
أنه يد حاف فوت الوقت لأن حاف خروج بعض السجدة من وقتها على ما اقتضاه كذا الروص
السابق فانه صريح في أنه إذا شرع فيها في وقت يسعها كما به دون دعاء الافتتاح ويخرج بعضها
تقدير إتيان به ركعة وصريح عنه حج ومن ثم قال سم في شرح العبد يستثنى من السجدة
دعاء الإفصاح فلا تأتي به إلا حيث خرج خروج شيء من الصلاة عن وقتها اه وبعبارة فيمكن
الفرق بينه وبين بقية السن أنه عهد صل برك دعاء الافتتاح في الحرة وفي لو أدرك الإمام في
ركوع أو اعتدال فأنحط ريقه عن بقية السن أو بأن السن شرعت مستقلة وأست مقدمة
لشيء بخلاف دعاء الافتتاح فانه شرع مقدمة لغيره

(قوله بعض الافتتاح)
أي إن أتى به كما أتى

(وتعين الماتحة) في السرية والظهر به حرفاً أو حساً أو نصراً في مصحف (في كل ركعة) في قيامه
ومنه القسم الثاني من ركعتي صلاة الخسوف أو بدنه للمغرب وغيره فرص كانت أو سبلاً ، لغير
« لا صلاة لمن قرأ فيها فاتحة الكتاب » ويدل على : حول المؤمنين في العمود ما صح عن
عبادة كنا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة المغرب فثبت عليه السواء . وهو فرع
قال « لعليكم تقرأون خلقي » . نعم . قال لا يعبأ إلا فاتحة الكتاب فانه لا صلاة من لم يقرأ بها »
وحبر « من صلى خلف إمام فقرأ الإمام له قراءة » صعب عند الحديث كما به له رطلين وغيره
وأما قوله تعالى « فقرأوا ما نزل من القرآن من قبل أن يحبسكم » فوارد في قيام الليل أو يحجبكم « ثم قرأ ما نزل من القرآن »
من القرآن « على الصلوة ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام « كبر ثم اقرأ » أم
القرآن ثم فعل ذلك في كل ركعة « أو على العاشر « جمع بين الأدلة . وحبر مسر « وإياها قرأ
فأصغوا » فحول على السورة حدث عبادة وغيره ، وقد عني أن يحجب « فقام فلا تحرى » في نحو
الركوع ما صح من قوله عليه الصلاة والسلام « إني نهيته أن أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً » ولشرف
الماتحة عني غيرها كثر أخذوه عند ذكرها في شرح شروط الإمامة ثلاثاً (لا ركعة
مسوق) بها حجية أو حكماً فلا تعين فيها بل تحملها عنه إمامه ، إذ الأصح أنها وحيت عليه

(قوله وتعين الماتحة في كل ركعة) .

فرع - وقع السؤال في الدرس عم وسهت عنه الماتحة في القرآن . كان نحو مقت
السور ولا يعرف شيئاً وأعم من الصلاة وحده عليه وأهم لأصح مدون . دعه به يتحد من
توقعه عليها فهو يتحد أم لا منه بطور . ويمكن لحول عنه أن الأثر أنه يتحد فان لم يظهر له
دليل لأصح صلاته ، لا تراه جميع القرآن ليعتق تراه أنه أتى ما وجب . قد ساعى ما لم
اشتبهت دعتهم عند روايتهم عليه هي هو عني أو صلاة أو كاه . قد لا يخرج من ذلك ، لا بأس
بالجمع (قوله فتدبر عليه) أي ثاب عنه سكتة لأصوب دعتهم . وقوله لعليكم تقرأون حتى
ويعلم بهم عن القراءة حلقه . سدد مع أن الشاهر من حاله أنه سمع قراءتهم بلصق بهم عني
ما حارب به عاده صلى الله عليه وسلم معهم في تعليمهم الأحكام (قوله ما صح من قوله) أي
في رواية غير الشيخين لما مر له من أن روايتهما ثم قرأ ما نزل من القرآن (قوله فتد
ذكرت لها في شرح شروط الإمامة) عارته ثم والماتحة ها ثلاثون آية . أشهرها الدخلة . الثاني
الحمد لله . الثالث أم الكتاب . الرابع أم القرآن . الخامس الشفاء . السادس الشافية . السابع
بسم الله . الثامن الواقعة . التاسع سورة براء . العاشر الكافرة . الحادي عشر سورة الكافرة
الثاني عشر الرقية . الثالث عشر الأبرار . الرابع عشر الصلاة . الخامس عشر سورة الصلاة
السادس عشر سورة الكبر . السابع عشر سورة التوبة . الثامن عشر سورة البقرة . التاسع
عشر لثاني . العشرون القرآن العظيم . الحادي والعشرون الحجر . الثاني والعشرون سورة
الأحرار . الثالث والعشرون سورة . الرابع والعشرون البقرة . الخامس والعشرون سورة
رحمة . السادس والعشرون سورة البقرة . السابع والعشرون سورة الأعراف . الثامن والعشرون
سورة الحديد . التاسع والعشرون سورة الحديد . العاشر والعشرون سورة التوبة . الحادي والعشرون
سورة لشكر مثلاً بصرف إلى سبعة (قوله حقيقة) أي كأن واحد راكعاً وقوله أو حكماً أي
كأن رحم عن اسحقوا

(قوله فثبت عليه) أي
ثبتت سكتته الأصوات
حلقه قاله شيخنا في الحاشية
ولا يشافيه إلخ حتى في قوله
صلى الله عليه وسلم
لعليكم تقرأون حتى
لاحتمال أنه كان يسمع
الأصوات حول غيره . يقولون
(قوله ولا تعين) أي أنه
إلى دفع مدون أن « عمر
عبادة بصرف عدم
وحولها عليه ما كاهة

فبذلك الركعة بدره كما ذكره معه ركوعه المحسوب له كما نرى في الجمع ذكر من في معناه من كل متحلف بعد ركعة وسبيل للصلاة لا لقراءة الفاتحة وبطء حركة وشك في قراءة الفاتحة بعد ركوع الإمام ثم يزل عذره حتى يسبقه الإمام بأكثر من ثلاثة أركان طويلة وزال عذره والإمام راكع أو هو راكع وحيد فقد تصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات وما قررناه هنا هو المعتمد كما يعلم بما ذكره الشبان وإذ وقع في عبارة الشيخ ما يخالفه ولو بوى مفارقة الإمام بعد الركعة الأولى ثم اقتدى الإمام راكع وحيد بحيث استقام الفاتحة عنه صحت في توجه أحباين كما أفتى به الولد رحمه الله تعالى واستقر رأيه عنه آخر (والسنة آية) كاميه (مها) أي الفاتحة عملا بما صرح من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا قرأتم الفاتحة فقولوا بسم الله الرحمن الرحيم فإنها أم القرآن

(قوله فبذلك الركعة بدره) أي وهل يناب على القراءه التي فاتته في هذه الحالة أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن النواص على الفعل ولم يوجد منه ومن ثم قالوا يتحمل عنه القراءة والتحمل عبارة عن عدم المؤاحدة بركه وصحة الصلاة بدون القراءة (قوله من كل متحلف بعد الركعة) الأولى إدراج هذا في السوي حكما كأن يقول وسيأتي أن من السوي حكما كل متحلف بعد ركعة أو تعمله مثلا بقوله أو حكما تصور كتحلف بعد (قوله لا يرد به الفاتحة) محتررا للصلاة أي فلا يكون محتملا بعد من إذا يذكر الفاتحة وحده عليه أن يتحلف ويقرأها فإن فرغ منها قبل تمام ركعتين فعليين من الإمام فذلك وإلا وحسب المفارقة فإن لم يفعل حتى هوى لإمام السجود سقطت صلاته كما هو شأن كل متحلف بعد ركعة لكن من عن الريادي أن يسبيل القراءة ككسبان الصلاة وهو استدرك من يسبق غير الشارح رحمه الله تعالى فيتحلف لقراءتها ويقدم له ثلاثة أركان طويلة وهو ظاهر وبذلك قول الشارح في فصل عن ساعة الإمام بعد قول النصف وإن كان قدر الخ أو منها أي القراءة حتى ركع الإمام هو وهو محتمل ما هو وفي بعض النسخ إسقاط لا لقراءة وسبب فلا عذرة من كلامه وتبين تسليمها يمكن أن يفرق بين سبيل الصلاة بكثير خلاف سبيل سرية فانه بعد متصرف فيه (قوله و بطء حركة) عطفت على قوله كركعة (قوله ولم يزل عذره) أي وهو ما شغل به من القراءة أو حصل الأركان فيها لو كان بطيء الحركة (قوله أو هاء) أي من الركعة الثانية مثلا وقوله لم يزل عذره فحصله أن صورة المسئلة أنه إذا رجع عن السجود فاستطرد في الركعة أو شك في القراءة فشرع فيه فبذلك الركعة ولا فرغ من القراءة حتى سبقه الإمام بأكثر من ثلاثة أركان صر مسوقا وما يأتي في متابعة الإمام بصور ذلك مما إذا رالت الركعة أو فرغ من القراءة فبذلك يستدرك الإمام ما ذكره فسي على نظم صلاة نفسه حتى فرغ ثموم من السجود فقام وحده الإمام راكع فركع معه ومن ثم صور شيخنا الريادي كونه يصير مسوقا بما ذكر (قوله فقد تصور سقوط الفاتحة) أي شمس محتصة بأن أدركه في ركوع الأولى فسقط عنه الساعة كونه مسوقا ثم حذر به ركعة عن السجود فيها فتمكن منه قبل أن يركع الإمام في الثانية فأنى به ثموم من السجود وحده ركعة في الثانية وهكذا تأمل ه ريادي (قوله ولم يقع في عبارة الشيخ) لعله في عر شرح المسح (قوله ثم اقتدى الإمام راكع) ومنه ما لو حصل ذلك في بقية ركعات .

(قوله كما يأتي بيانه) أي المسبوق الحقيقي بقراءة قوله مع من في معناه في عبارته مساعة لأنها توم أن المسوق الحكمي غير من في معنى المسوق وظاهر أنه هو (قوله لا لقراءة الفاتحة) أي ما يأتي له في صلاة الجماعة وهو ساقط في بعض النسخ (قوله فلم يزل عذره) يعني لم يفرغ من قراءته في مسائل الشك والنسيان ولم يزل الركعة من مسئلتها ولم تتم الأركان في مسألة البطء (قوله حتى سبقه الإمام بأكثر من ثلاثة أركان الخ) يعني أنه فرغ من قراءة الفاتحة قبل إكمال الإمام عن السجود الثاني واشتغل بالركوع وما بعده فلم يفرغ من ذلك ولا الإمام ركع في مسائل الشك والنسيان (قوله وحيد فقد تصور سقوط الفاتحة في سائر الركعات) هو ظاهر في مسبق الركعة و بطء حركة لا في مسبق الشك والنسيان إذ يتصور في الأوليين أن يكون مسوقا في الركعة الأولى فسقطت عنه الفاتحة ثم حصل له العذر في غيرها فسقطت عنه الساعة أيا خلافا الأخيرين إذ يجب عليه القراءة عند التذكر كما في

والسبع السائل ، وسم الله الرحمن الرحيم إحدى بآهـ و تحمى بها حية يحمى بها سبع
رواد أحد وعشرون صاحب طريق ثالثة كاهن بن عبد البر ، وقول أس كان صلى الله عليه
وسلم وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما يقتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين في سورة الحمد
لما صح أنه كان يحمى بالبسملة وقال لا آلو أن أقتدى بصلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
وقوله صليت مع هؤلاء وعينهم لم تفتح أحد منهم رسول سم الله الرحمن الرحيم رواه لم يظ
الأول ما يعنى لدى عمر عنه الراوى مما ذكر تحسب منهم ، وأما فهو معروض بقول ابن عباس
رضي الله عنهما كان صلى الله عليه وسلم يفتتح الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم وما تدمع
الصحابه المذكورين على أن ابن عبد البر قال لا يجوز الاحتجاج به لقوته واضطراره قد صح عنه
صارت مخالفة لمعاني ، منها أنه قال كبرت وسبب وأنه سن كان عليه الصلاة والسلام يفتتح
بالحمد ثم بالبسملة ، فقد ثبت تناسي عن شيء لا يحفظه وما نأى عنه أحذقك قد مرده بالإتيان ،
وبارة بالحق ، وبارده بوقف وكلها صحيحة فلا اضطراب وتعارض سقط ورحبت بالإتيان لأنه عده
و ظهر لأن رونه أكثر وتركه عنه السلام للمحرم في بعض الأحيان لسان المحرم ، والبسملة آية
أول كل سورة سوى براءة لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « نزلت على آية سورة فقرأ
سم الله الرحمن الرحيم ! أعطيتك الكوثر - في آخره » ولأن الصحابة أجمعوا على إنساب في
المصحف بخطه في أوائل السور سوى براءة دون الأعراس وراحم السور والنقود ، فهو لم يكن قرأ
لما أجازوا ذلك لكونه يعمل على اعتقاد ما ليس قرآن ، ووكالت فصل ذلت أول براءة
ولم تثبت أول الفاتحة ، وما قيل من أن القرآن إنما ثبت بالتواتر رد من عبده فما ثبت قرآن

(قوله لتلونه واضطراره)
أي المحرم

(قوله والسبع الثاني) أي لأنها تنفي في الصلاة (قوله أي سورة الحمد) حد لقوله وقول أس الخ
(قوله لا آلو) أي لأقصر من أحتج حد الاحتجاج في الاقتداء به صلى الله عليه وسلم وهو فتح
الحمرة للمعدودة وصم الزم (قوله لتلونه) أي لحدث (قوله وصبر به) أي صبر (قوله عنه)
أي أس (قوله فقال) أي للسائل (قوله والبسملة آية أول كل سورة) وهو السور في السبيل
ما حاصره ، وعلى هذا هو استقط القرى البسملة في قراءة لأساع أو الأحرار لا يستحق شيئاً من
المعلوم الذي شرطه الواقف ، ويوجه بأن الواقف إنما شرط من يقرأ سورة بس منزه ، ومن ترك
البسملة يصدق عليه أنه لم يقرأ السورة مشروطة ، وبس ما في الإحرة من أن من استؤجر لعمل
فيأتي بعصه ووقع مساهل المستأجر استحق القط من اسمي أنه كدك ، وقد يفرق بأن
مدر الاستحقاق هنا على ما شرطه الواقف وهو لم يوجد فلا يستحق شيئاً (قوله سوى براءة) أي
هو في أي أول كل مكرها حلالاً لحج حيث قال بالحزمة (قوله بخطه) أي المصحف
في الكيفية واللون لا متغير عنه بل أو كصفة (قوله وراحم السور) واثبت نحو أسماء السور
والأعراس من يدع الججاج به حج ومراده يثبت إنسابها في المصحف لأنه أحضرع أسماءها لم يصح
أنها كلها توقعية (قوله ولو كانت للفصل) أي كما قوله الحمية (قوله إنما ثبت بالتواتر)
قال الزركشي في البحر قال سم الراوى في القريب لا يشترط في وقوع العلم بالتواتر صفات
المحدثين بل يقع ذلك بأخبار اللعين والكفار والعدول والفاق والأحرار والعبيد والكبار

قطع أنه مذهب قرآن، حكما فيكن في الظن كما يكرى في كل ظني على أن إيمانها في المصحب بخطه
من غير ذكر في معنى التواتر، وأيضا فقد ثبت التواتر عند قوم دون غيرهم، لا يقال لو كانت قرآنا
سكروا حدها، لأن نقول ولو لم تكن قرآنا لسكر مشيها وأما فانسكسر لا يكون بانطس
واعلم أنه قد نسخ قراءة الفاتحة في ركعة الواحد مرتين أو ثلاثا أو أربعة داخل في الصحة
وبناء هي خيرة فضيلة كل صلي امرئ فاعلم ثم وحده بعد مرة واحدة فانه يجب عليه
أن يقوم بركعة واحدة استجب له زيادة الحجة لتعريف حال الكمال كما أقامه ابراهيمي قال وهكذا
كل موضع تقف إلى منه على منه كما وصلي منصفها ثم قف على التعمود وحيد إذا قرأها
ثلاث بعد ثم قف على السجدة لوحود من عنك أو غير ذلك فيجب أن يقوم وتستحب له إعادتها
وإن صممت أي ذلك قدرته على السجدة إلى حد ركنين قبل قدرته على القيام فربما أيقن
سجدها، وتضمن منه مقدمه وأطلع مما سبق وحب تكرير الفاتحة في الركعة الواحد
أربع مرات أو أكثر كما بدت في قراءة الفاتحة كلما عطس فطس في صلاته فإن كان في غير القيام
وجب عليه أن يقرأ إذا فرغ من الصلاة وإن كان في القيام وجب عليه أن يقرأ حالا لأن تكرير
الفاتحة لا يقسم كما ذكره القاضي حسن من فتاويه (وشهدتها) منها معنى أنه يجب عليه
رعاها فلا تخل شيئا منها حيث كان قادرا لأنها هبات خروجه

والصبر إذا اجتمعت الشروط اه وعنده من في شرح ورفات الصبر وهو أي التواتر أن
يروي جمعة يبدون على ذكره كما اعتمد في جمع الخوامع حيث كان ولا يسكن الأربعة وثلاثا
بعضي أي حسن إذا هو التواتر عند الاتصال والتسعة ومما راد عليها صلح اه ولو قد فاكهرا
وثقاه وإمانا وشملت العبارة الصبيان الصبر من (قوله فانسكسر لا يكون بالصبر) قال حج
ولا يشيخ لم يصحبه تواتر ون أجمع عليه كما سكر أن ليست الأذن السلس مع ذلك الصبر اه وقصيته
أنه لا فرق بين الفاتحة وعنده (قوله فطس في صلاته) أورد عنه من أن شرط بصر التمر أن
يكون على عنه مرعوبه فيه والعناس ينس مرعوبا فيه فقل من مرعوب فيه لأن فيه راحة
للنفس اه سم على مخرج عن من (قوله أن يقرأ إذا فرغ) ينبغي أن المعنى أنه يعدل في التأخير
إلى فرغ الصلاة ولا يكلف القراءة في الركوع وسواء في حاله أو قرأ في ركوع أو عده عند قراءته
(قوله وجب عليه أن يقرأ) ينبغي أن محل ذلك في المأموم مام بعارصه ركوع الإمام فإن عارصه
فيسعى أن يتابعه فيها هو فيه ويتذكر بعد ثم قوله حالا ظاهر إن عطس بعد فرغ القراءة أو حجة
ولا يسعى أن يكمل الفاتحة عن القراءة الواجبة ثم يأتي بها عن النذر إن أمن ركوع الإمام كما
تقدم وإذا أخرها إلى تمام الصلاة، وبقى مالمو عرض له ذلك وهو حب هل يقرأ وهو حب أو
يؤخر القراءة إلى أن يعقل ويكون ذلك عدرا في التأخير أم لا فيه نظر والأقرب الثاني لأن
القراءة لمدة لسها وقت محدود فهو منه فهي من السبر لمطلق ولا يجب فيه فور حق
لو بد أن يقرأ عقب العناس كان محولا على عدم المنع وهذا عدل في التأخير وبقى أيضا مالمو
عطس قبل الشروع في القراءة فهل يشترط لوقوع القراءة عن الواجب التقصد لأن طلبها للعناس
صارف عن وقوعها عن الواجب أم لا فإذا قرأها مرتين وقعت إحداها عن الركن والأخرى عن
السبر وإن لم يكن مالمو فيه نظر ولأقرب الأول لأنه حيث لم يقصد وقعت القراءة لسواها وأما
لو اقتصر على مرة واحدة وركع من غير قصد فانه سطر صلاته

وحرف المشدد بحرفين وهي أربع عشرة شدة منها ثلاث في السجدة ويوحى فيها شدة
لم تصح قراءة تلك الكلمة بغيره تنصيح من ركة الشدة من إيتك بعد معدا عارفا بعد
تكفر به كما قاله في عاوى وسحر لأن إيتا صوت الشمس فكانه قد بعد صواتها فان كان ناسيا
أو جاهلا سجد بسهو وبوشد بحسب نساء وأحرأه كما - كرد لموردى و روى (و نوأبدل صدا)
مها أى أتى بذلك (نساء تصح) قرءته لتلك الكلمة (في الأصح) لتغيره النظم مع اختلاف
لمعنى و الضاد من الضلال والنساء من من سجد كاطول يد فعله سجد و قيات على باقي الحروف
والنساء تصح عرب المخرج وتغير النسخة منهما و لاختلاف خاص بقدر لا يعتمد أو عاخر
أمكنه النعم في بعض أمانا عاخر عن البعد فحرف به قطع وهو أى والتقدير على النعم لا تخريه قطعا
و نوأبدل الضاد بغير النسخة تصح قرءته و عا أو راد المعجمة مهملة في النسخة تصح أيضا كما
قتضى إطلاق الرافعي وغيره الخبر به خلافا لبركنى ومن نفعه و هو تصح بالثاني مردده منهما
وبين الكاف :

(قوله والحرف المشدد بحرفين) لأنه حرفان أو طما ساكن لا عكسه اه حج (قوله لم تصح
قراءة تلك الكلمة) أى فمعناها على الصواب ولا سطل صلاته وإن كان عمدا عا حث لم
يعبر المعنى ومن تحذف المشددا ما قرأ الرحمن بك إذ عدم ولا سطل يكون ألف صهر حلت
الشدة في تحذف ثانيا لأن ظهوره عن وم يمكن و به مقامه اه حج (قوله بغيره نطقها)
خرج به ما لو لم لح لا يعبر المعنى كصحيح اللون من مالك يوم الدين فان كان عمدا عالما حرم
ولم تنص به صلاته والإفلا حرمة ولا سطل ومنه فتح د ب بعد ولا سطل رادة باء بعد كاف
مالك لأن كثيرا ما يتولد حروف الإشباع من الحركات ولا سطل بها المعنى وفي حج أن عملا بغير
المعنى قرءة العدين الواو أى بدل الياء اه أقول و يسمى بطلان صلاته إذا كان عمدا عالما
لأنه تبدل حرف بغيره (قوله لأن الإيا) أى انقصر (قوله وإن كان ناسيا أو جاهلا سجد بسهو)
أى في تحفيف يك ومنه كل ما سطل عمده ومنه كسر كاف إيتك بعد لاصها لأن الكسر يعبر
المعنى ومعنى سطل أصل المعنى أو اسحقا بى معنى آخر كان مستظلا مع التعمد وهذا السجود بعين
عاصل عا فعبه وليس يردته للسجود معيبة عن إعادته على الصواب (قوله نساء) أى فى سبلة
(قوله ولو أبدل صدا بطاء لم تصح قرءته)

فرع — حيث بطلت القراءة دون الصلاة متى ركع عمدا قبل إعادته التردد على الصواب
بطلت صلاته كما هو ظاهر فليتأمل سم على منهج (قوله وقيا على باقي الحروف) ومنها كما قاله حج
ابن حاد الحمد ه فسطر به خلافا لمقاصى حسن في قوله لا سطل به لأنه من الملحق لدى لا يعبر
المعنى (قوله والتقدير على النعم لا يخبر به قطعا) من سطل صلاته إن تعمد وعم ه حج ونقل سم
على منهج عن مر عدم البطلان ومقتضى قوله إذا الضاد من الضلال الخ اصطلاح فيه من
تغير المعنى (قوله أو راد المعجمة مهملة) أى أو رى وقوله تصح أى قرءته أى العبر العاخر
عن النعم .

(قوله فان تعدد تركه) ليس بقيد فان لاستيف لابد منه بكل حال حيث قصد التكميل الذي هو فرض المسئلة كما يعلم من يأتي وأما أخذ الشارح مفهومه فيما يأتي فهو مبني على ما زاده من القيد الآتي وستعلم ما فيه (قوله ولطواف) لم يظهر صورته ان ترتيب الحقيق فيه (قوله ولم يطل غير المرتب) هذا قيد زاده تعالى لإمداد على ما في كلامهم وهو يخرج عن صورة استه إذ صورتها كما يعلم بترجمة كلامهم أنه أتى بصف العائنة الثاني مثلاً أولاً ثم أتى بالنصف الأول وأصل هذه اسوادة للروض وشرحه وليس فيها هذا القيد وهو إنما يناسب مسائل قطع لوالاة الآتية (قوله فان طال غير المرتب) مبني على القيد الذي زاده وما فيه

كما يطلع بها بعض العرب صح مع الكراهة كما حرم به الشيخ نصر الميسري والرويني وابن الرصعة في استكافية وإن نظره في المجموع وإدخال نصف اسم على أنشئ به صحيح كما تقدم الكلام عليه في حذبة الكتاب (وكتب رتبها) بأن يأتي بها على نظمها انعمود لأنه مناط البلاغة والإعجاز فإن تعدد تركه ولم يتغير المعنى استأنف انعموده وبصرف نحو وصوء والأذان والطواف والسعي فإن لم يتركها لم يكن مناط البلاغة والإعجاز كان الاعتناء به أكثر جعل قصد التكميل بالترب صارها عن صحة البناء بخلاف تلك الصور ومن صرح بأنه ينبغي هنا مراده ما إن لم يقصد التكميل بالترب ولم يفل غير المرتب أحد مما شئى أما إذا عسر المعنى فنقص صلته وشأن إذا سبها تركه في حال غير المرتب استأنف وإلا سي (و) كتب (مواظباتها) من بعض كتبها بعض من غير فصل لا قدر نفس وئى فلا عسر وإن حال لأنه معدوم كما تقدم في المجموع عن حاله وإن أشعر كلام الروضة بخلافه انمع مع حيز «صاو» كما «أخوى» «صلى» «فوا» «أحسن» «ها» «هيا» لم يصر كما يوظفون ركناً فسر اسماها بخلاف ما لو «العائنة» سهواً فإنه يقصر لأن الموازنة صفة والقراءة أصل ولا يرد على ذلك سبيلان الترتيب حيث كان صار لال أمر لوالاة ليس من الترتيب لم مرت من أن يصو من الركن القصر لا يصر بخلاف الترتيب فإنه لا يعتد بالمقدم من سجود على ركوع مثلاً ولو شئت هل «ك» حرفاً أكثر من العائنة بعد تمامها لم يؤثر لأن الظاهر حيث مضى تامه وأن است في حروفها يكثر سكتها فعلى عنه لاشقة كسبها عملية النفس

(قوله كما سطق بها بعض العرب صح) أي خلاف خج فان وورد بالعرب معسوه بهم أحاديثهم الناس لا يعتد بهم وهذا سبها بعض الأئمة لأهل العرب وصعيد مصر اه والبرد بالصحة في كلام الشارح الصحة مع الكراهة (قوله لأنه مناط البلاغة) أي مرجع وعبرة المصاح بانه نوب من باب قال عليه واسم موضع التعليق مناط صحح «ه» وقوله وإعجاز عطف معار لأن البلاغة مطابقة الكلام مقتضى أحسن مع دأسته والإعجاز مقتضى «ها» (قوله فان تعدد تركه) ليس بقيد إن متى قصد التكميل بم آخره لا يعتد به كما يعرف شئى (قوله و يفرق نحو الوصوء) أي حيث ينبغي على مستظم وإن قصد به تكميل غير المستظم ومن النحو رعى الحيز (قوله لا لا قدر نفس) أي وعنة معال وعطس وقوله فلا يصر وإن كان ومنه التناوب (قوله خلاف ما لو ترك العائنة سهواً فإنه يقصر) أي يصر في عدم حسن ما فعله سهواً فمن قراءة الدخلة فلا يحسب ركوعه الذي أتى به قبل العائنة لسهوه عنها .

فرع لو سكت في ثب العائنة عمد بقصد أن طيل السكوت هل ينقطع لوالاة بمجرد شروعه في السكوت كما لو قصد أن يأتي ثلاث خطوات متوالياً سطر صلاته بمجرد شروعه في الخطوة الأولى ولا ينقطع إلا إن حصل الطول بالفعل حتى لو عرص ولم يطل لم ينقطع ويشارك ما ذكره من ذلك يتم صر لأنه ساقى أشترط دوام ثب الصلاة حكماً لأن قصد البطل ينال الدوام ولا كذلك هـ لأن المقصر وجود ما ينقطع أو السكوت بتشد القصع ولم يوجد واحد منهما وبمجرد الشروع في السكوت قصد إحصاءه لا يسرم وجوده لحوار الاعراض عنه فيه نظر وينتج الآتي الثاني والفرق مسخر هـ مع على مذهب وقد قيل ينتج الأول لأن السكوت بقصد إحصاءه مستلزم لقصد القطع فإنه ما لو سكت يصر بقصد قطع القراءة .

بإحلاف بقية الأركان أو ثبت في ذلك قبل علمها فهو فرضها أولا ستأب لأن الأصل عدم فرضها والأوجه إلحاق التشهد بها فيما ذكر كما قاله الركني لا سائر الأركان فيما يظهر (فإن نحن ذكر) أحسن غير متعلق بالصلاة (قطع الموالاة) وإن كان فيلزم كحكم عاظم وإن من حرجها وكما حدة مؤذن لأن ذلك ليس محتسبا من صلحتها فكان مشعر بالأعراض ونعمته لنص من غير عذر بخلافه مع البيان فلا يقصها لي يبي ولا ذكر كسر عدس بالنسب ضد الانصاف والنصم بالعار ضد البيان قاله السبكي وقد عيبره إمامنا بقول يبي (فإن تعوق بالصلاة كتمانها لقراءة إمامه وقتحه عنه) سيد توفقه وسكونه بإد الصبح بالنسب الآله ولا رد عنه مادام يردده، وكسحوده لنزوة إمامه معه وسؤال رحمة واستعاذة من عذاب عند قراءة آيتهم (فلا) يقطع الموالاة (في الأصح) لأنه من مصالحها فلا يحسب استثناءها، وإن كان هو الأولى كما في المجموع حرجها من خلاف من قطع الموالاة به، وكتمانها إمامنا يسوا بالقول بصلوات الصلاة.

(قوله غير متعلق بالصلاة)

بيان للراد من الأجنبي

وسبقي ما يوضح معنى

تعوقه بالصلاة في قوله لأن

ذلك ليس محتسبا بها

بصلحتها إذ يعلم منه أن

المتعلق بهما كان محتسبا

بصلحتها (قوله وإن سن)

أي حمد العاطس وقوله

حارجها أي العائجة (قوله

ردّ عليه الخ) أي فإن

رد حيثئذ انقطعت

الموالاة كما هو ظاهر

(قوله خلاف بقية الأركان) أي يقصر الشك في صحتها عند فرائض ومنها البنية يقصر الشك في بقية بعد فرائضه منه على ما اقتضاه كلامه هو سبكي لما في أدومه خلافه (قوله استأب) أي وحوما (قوله لا سائر الأركان) أي أنه إذا شك فيها أو في صحتها وجب إعادة مطلق كما مر فورا ومن ذلك ما لو شك في شيء من الأعضاء السبعة من وضعه أولا فيبعد السجود وإن كان الشك بعد الفروع منه هذا إن كان إماما أو معتقدا أو بعد صلاة الإمام إن كان مأموما أي حيث امتنع عنه الرجوع إليه بالنسب مع الإمامة بعده (قوله وبما من حرجها) أي حارج قراءة العائجة لأحارج الصلاة فلا يبقى ما صرح به في النصب من أنه إذا عطس في الصلاة سن له الحمد وقال في بيانه ثم لعل أراد أنه سن له في غير العائجة والإكساف سن له فيها ما يقع موالاتها (قوله وبخلافه مع النسب) أي فلا يقصها، أي وإن سن ما أتى به جهلا أو سبانا حجج (قوله وقصحه عليه عند بركته) صهره وإن كان التوقف في قراءة غير العائجة وهو ظاهر إعانة للإمام على القراءة بطوره قال الشيخ رحمه هذا التوقف تقول العرب فيه أريح عنه محققا مسيا للجهول برباط من أرتكب الذب أغلقته ولا حرج أريح عنه بالشد كما قاله خوهرى ه سم على مسجع ولا يد في الفتح عيبه من ضد الفتح مع الفتح وإلا طأت صلاته على المعتمد اه زبادي وعليه فلو فتح عليه وشك بعد الفتح هل ضد الفتح أم لا هل ضد صلاته أم لا فيه نظر وأقرب عدم السطرن لأن الأصل دوام الصلحة (قوله فلا رد عليه) أي لاسي فأن فتح عليه حيث انقطعت الموالاة بأمر ه سم على مسجع (قوله واستعاذة من عذاب) ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند فرائضه ما فيه اسمها فيما يظهر بناء على استحباب ذلك وهو ما نقل سم معتقده عن الشارح وسبكي فيه كلامه شارح عند قول نصف والصحيح سن الصلاة الخ (قوله عند فرائضهم) فضنه أن المأموم إذا سمع سؤال الإمام رحمة والاستعاذة من البرأس ولا يشاركه في الدعاء وهو قدس ما أتى في النصوص إن كان الإمام أتى به لنفسه الجمع (قوله فلا يقطع الموالاة في الأصح) فإن الأسوى مقتضى كلام الشيخين عدم انقطع ولو كان وفيه نظر اه عمدة ومقتضى النظر هو المعتمد.

(قوله إن كان بعد فراغ
الصلوة) أي الصادق له
أولوية الاستئناف إدهو
أعم من أن يكون تم
الصلوة أولا لكن محل
الخلاف إذا استأنفها بعد
تمامها كما عليه الترخ
(قوله ويستثنى من كل
من الصائطين الخ) هو
تابع في هذه العبارة لتشرح
الروض لكن ذلك مقدم
على المتن والتشرح ما صحح
له الاثنان باللام العهدية
بخلاف الشارح فإنه لم
يتقدم له الا الإشارة إلى
صابط واحد فيما يقطع
الموالة وما لا يقطعها وهو
قوله فيما مر من عرض
الا بعد تنفس وعي الخ
وعبارة الروض وشرحه
قال سكت بسيرا مع بية
قطعها أي القراءة أو سويلا
عمدا بحيث يريد على
سكينة الاستراحة وإن لم
يواصل قطع استأنف القراءة
إلى أن قال الشارح وما
صبط به المصنف الطول
أخذه من المجموع وعدل
إليه عن ضبط الأصل له
بما أشعر بقطع القراءة
أو إعراسه عنها مختارا
أو عائق يقيه أن السكوت
بالإغناء لا يؤثر وإن طال
لأنه معدور ونقصه في
المجموع عن نص الأم ثم
قال ويستثنى من كل من
الصائطين الخ

بالسكرير حيث إن كان بعد فراغ الصلوة لأن مدركه أصعب من مدرك خلاف الأول ويؤخذ
من ذلك أنه إذا تعارض خلافان يقدم أقواهما وهي مسألة فدية وإن اقتضى كلامه رركني أنه
عند التعارض يترك رعاية الأول مع وأقد يفرض محل مراعاة خلاف إمكان الجمع بين المذهبين
وإلا قدم مذهبه ومذهب الأصح ينطعم لأنه ليس بمدون كالجمد عند العطس وغيره ورد أن ذلك
ليس من مصدحة الصلاة (وسط) (الواد) (الكوب) (العمد) (الطوبى) فإن أراد على
سكينة الاستراحة وإعلاء لشعاره بالإعراس وإن لم يوقف على ما الناسي فلا يقطع على
الصحيح (وكذا) ينطعمها (سمر) قصد به قطع القراءة في الأصح) لأقرب الفعل بنية النطق
كالو نقل الودعة بنية السكوت فيها خلاف ما يذهب هو النطق لأنه قد يكون نحو نفس أو
كسرة بنية نية تعدد بخلاف ما لو جاز بلا سكوت لأن القراءة باللسان ولم يقطعها وبخلاف
ذلك بنية قطع الصلاة لأن النية ركن فيها يجب إدامتها حكما ولا يمكن ذلك مع بنية القطع وقراءة
الصلوة لا يقتصر إلى سنة حصة فلا بأس به النطق فلا رافى وحده قال الاسوي ومفسده
أن بنية قطع الركوع أو غيره من الأركان لا تؤثر وهي مسئلة مهمة وما قاله ظاهر والرد عليه
مردود. والثاني لا يقطع لأن قصد النطق وحده لا يؤثر والكوب السمر وحده لا يؤثر
فاحتجهم كذلك ورد بالنقض ويستثنى من كل من الصائطين ما لو نسي آية فسكت طويلا
تذكرها فإنه لا يؤثر كما قاله القضي وعنده ولعل وجهه أن السكوت من مصلحتها ويؤثر
تكرره فيها للثبوت والتفكير أو لالتفات عمده في المجموع عن جمع أنه من وعن أن

(قوله بالسكرير حيث) أي حين كرها لاسانه تذكر المرات وقوله إن كان بعد فراغ الصلوة فصدده
أنه وكرر أنه من الصلوة قبل السراعه أو قرأ بعضها بعد إتمامها من سطل قطع ولكن قوله وكأسم
إعالم ياتوا الخ لا يظهر وجهه لأن الكلام هو في بوضوح منه وهو في أثناء القراءة (قوله وأقد
أبعد) أي رركني (قوله وما مل لأصح قطعها) أي مدكر من الذكر المتعلق بمصدحة الصلاة
(قوله كالحمد عند العطس) أي فإنه ينطعم بولاد (قوله ليس من مصدحة الصلاة) قصة
الانصر في الرد على مدكر سليم أن ما يتعلق بمصدحة الصلاة من التيميم والتسبيح ليس بمدون
وليس مراد لما في استثنى من أنه ليس له أن يؤمن مع إمامه وعنده الخ لا يقطع بولادة
في الأصح بل على أن ذلك بمدون وفعل من مدون فمقطعها (قوله على سكينة الاستراحة
ولاعبد) أي العبد كل منهما فلا يبقى ما مر من أنه إذا سكت بالنفس أو إلى لا يضر وإن
طال الخ ما مر على حصول التسبب بالفعل فسكت بمرور خلاف ما هو (قوله ويستثنى من كل من
الصائطين) هما قوله لا يضره بالإعراس الخ وقوله لأنه قد يكون نحو نفس الخ ومثله في سم على
مصح وعنده ويستثنى ما لو نسي أنه فسكت بولادة تذكرها فإنه لا يؤثر كما قاله القاضي وغيره
سهي وعنده مر حيث دل على ما تخلفه من وجهه بأنه عزوه لمصلحة القراءة انتهى وفي
قوله حيث قال لا يضره ما تخلفه بشعر برده في إمامه وهو خلاف ما فهم من كلامه هنا من الحرم
به وإن تردد في التعليل حيث قال ولعل وجهه الخ (قوله فإنه لا يؤثر) أي في الموالة (قوله أو
التفكير) أي في معاده أو بعد مدكر ما بعد تنبي ما هو مستند من غيره

سرع أنه يستأنف ولا يصح الأول وصحته في التحقيق ويمكن حمله على منسبين المتولى وهو أنه
إن كرر ما هو فيه أو ما قبله واستصحب بنى وإلا كان وصل إلى - أعمت عليهم - فقرأ ما يك يوم
الدين - فقط فلا يبي أن كان عالماً متعمداً لأنه غير معهود في التلاوة وعتمده صاحب الأئمة وعن
النعوى أنه إن كرر آية مهام يؤخر وإن قرأ بعدها ثم شك من سئل فقامها ثم ذكر أنه سئل
أعاد ما قرأه بعد الثالث فقط . وعتمد لأسوى وعمره الثالث وحسن إطلاق ذلك عليه والأوجه
في صورة النعوى أن يعيدها كلها ويستحب له - ص - أعمت ثم بعد ذلك بس بوقت ولا منتهى
آية (من جهل فاتحة) ولم يتمكن معها بس وقت أو بلاء ولا فراء في نحو مصحف ولا
النسب إلى حصوله نحو شراء أو وحده ما كتبه به فاصلاً عما يعتد به في النسخة حتى لو لم يكن بالبدل
بلا مصحف وحده يمكن العلم بلامه لم يرم ما كتبه بإمارته وك أن لم يكن بالبدل إلا معل واحد
م يرمه التعيم بالأخرة على ظهر مذهب كالأحوال حاج إلى السعة أو الوضوء ومع غيره ثوب أو
ماء فينتقل إلى البدل (السع - آية) عدد آياتها أنه أشبه بها واستحسن الشافعي فراءه خمس
آيات لتكون النسخة بدلاً عن السورة فمادون السع فلا تحركه وإن حال له من العدد فيها في
قوله تعالى - واقد آياتك سبعاً من لسانى - وقوله صلى الله عليه وسلم « من السع لسانى »
وفي اشتراط كون البدل مشتملاً على ثناء ودعاء كما كتبه وجهان لمصرى وجههما عدمه ومضى
أمكنه التعلم ولو بالسفر زمة .

(قوله ولا التسبب إلى
حصوله) أى فيما إذا لم
يكن حاصلًا وبقدر نقيضه
في قوله ولا فراءتها في نحو
مصحف أى إذا كان حاصلًا
والمعنى ما لم يصحح الذي يح
عليه النسب في حصوله
ما به فاتحة فقط كما هو
ظاهر (قوله حتى لو لم
يكن إلخ) لا موقع للتصريح
بالغاية هنا (قوله لم يرم
ماله إعادته) أى ولا
بحارته كما في حواشى سم
على لهج ورفق به وبين
وحيث التعيم بالأخرة
الذى أهمها ما بعده (قوله
فيقتل إلى البدل)
لا يسعهم مع المتن بعده
وبل فاء فينتقل هي فاء
التي كتبت بالأحرار
مكون الاء لمصلحة سمع
زاده السامح لكن كان
عليه أن يأتي قبل المتن
لفظ وهو لئلا يتغير
بعرانه وبحور أن يكون
قد جعله حوالاً بشرط
محدوف .

(قوله الثالث) هو تفصيل المتولى (قوله والأوجه في صورة النعوى) وهو قوله وإن قرأ بعدها
ثم إلخ (قوله ليس بوقف ولا منتهى آية) فلو وقف عليه لم يضر في صلاته والأولى عدم إعادته
ما وصف عليه ولا يشد . ثم هذه لأن ذلك وإن لم يحسن في عرف القراء إلا أن تركه يؤدي إلى
سكران بعض مركب القوى وهو مستل في قول فركه أولى خروجاً من الخلاف ثم رأيت في جمع
ما نصه بعد قوله ولا منتهى آية فإن وقف على هذا لم يسأل له الإعادة من أول آية وهو صريح
في قلته (قوله لم يرم ما كتبه إعادته) ولا إعادته سبى سم على مهج وعمرته قال مر وصحح
أنه يرمه التعيم بالأخرة ولا يرمه بدوها خلاف مصحف لا يرمه بدورها ولا إعادته والفرق أن
البدن محل التكليف ولم يعهد وجوب بدل مال الإنسان لغيره ولو عوص به في لمصر انتهى
مخروفاً ، وعمل عدم وجوب الإعادة والإحارة ما لم تتوقف صحة صلاة المالك على ذلك ولا وجب
كأن توقفت صحة صلاة الجماعة على ذلك يكون من لم يحفظها من الأثر يعنى (قوله فينتقل إلى
البدل) وهذا مع قول المتن فسع آيات لا رطة سهماً ويتبدل له ذلك فمضى فينتقل إلى البدل
الذى أشار إليه المصنف بقوله فسع آيات إلخ (قوله عدد آياتها) أى التي هي سبع الأولى
سم لله الرحمن الرحيم . الثانية الحمد لله رب العالمين الثالثة الرحمن الرحيم رابعة مالك
يوم الدين الخامسة إنا لله وإنا إليه راجعون السادسة هذه الصراط المستقيم . السابعة
صراط الناس - إلى آخر السورة ، ويعنى لما رأى مرة ذلك لأن الذى صلى الله عليه وسلم كان
يفعل ذلك (قوله وجههما عدمه) أى عدم شتره (قوله ولو بالسفر زمة) أى ويرى صان
كما قدمه في سكرته الإحرام .

ولا يكتفى عنها بالرحمة بعد العربية لنوله تعالى - إنا أنزلناه قرآنا عربيا - فدل على أن المحكي ليس بقرآن بخلاف ما إذا عجز عن التكبير أو الخطئة أو الإيذان بالشهادتين فإنه يحركه الرحمة عنها لأن نظم القرآن معجز كما مرّ بعض ذلك (متوالية فإن عجز) عن التواضع (شعرقة) لأنه مقدوره (فت الأصح المخصوص حوار المتفرقة) من سورة أو سور (مع حفظه متوالية) والله أعلم (كما في فضاء رمضان وسواء أفاد بالمتفرقة معنى مطبوعا أم لا كما احتاره في المجموع واقتضاه إطلاق جمهور إطلاق لا حذر وهو قياس حرمة قراءتها على الحطب ويلزم القائل بالمنع أنه لو كان يحفظ أو نزل السور خاصة كلمة وار وار وستم أنه لا يح عليه قراءتها عند من يجعلها أسماء لسور فإن بعضهم وهو بعيد لأنها متعددون بقراءتها وهي قرآن متواتر ، وادعى لأدري أن المختار ما ذكره الإمام وأن إطلاقهم محمول على الغالب وما احتاره المصنف إنما يصدق إذا لم يحس غير ذلك إنما مع حفظه متوالية أو متفرقة مسطحة بمعنى فلا وجه له وإن شمله إطلاقهم انتهى واعتمد الأول مطلق ولو عرفت بعض النسخة فقط وعرف بعضها الآخر بدلا أتى بدل البعض الآخر موضعه مع رعيه الريب بين ما يعرفه منها والبدل حتى يقدم بدل المصنف لأول على الثاني فإن كان وسطها أتى بدل لأول ثم قرأ ما في وسط ثم أتى بدل الآخر ولا يكفيه أن يكرر ما يحسه منها غيرها إذ لا يكون الشيء الواحد أصلا وبدلا بلا ضرورة بخلاف ما إذا لم يكرر عليه لا قال كيف يحس بربك ذلك ، وقد أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يحس

(قوله مدكره الإمام)
يعني انقلب لما اختاره في
المجموع وهو وجوب
إفادتها معنى مستوعبا وإن لم
يصرح به (قوله وما
اختاره المصنف) ينبغي
أن يزيد قبله لفظ قال .

(قوله ولا يكتفى عنها بالرحمة) أي بل لا يجوز لأن القرآن معجز والرحمة بحس ما يحاره وعارة شرح الإرشاد لحج بعد قول المصنف ورحم عاخر لا يقرآن أي فيه ولا يجوز الرحمة عنه مطلقا لأن الأحبار يختص سطحه العربي دون معناه انتهى وعلمه هو ترجم عامدا عنه بطلت صلاته لأن ما أتى به أحس (قوله فإنه يحركه الرحمة) أي بل تحس كما تقدم (قوله أم لا) لكن يتح في هذا أنه لا بد أن يسوى به التفرقة لأنه حينئذ لا يصرف للقرآن بمجرد اللفظ نه انتهى حج وعينه فلا أصل بطلت صلاته لأنه كلام أحس .

فائدة - لو لم يحفظ غير النعوت من تكرره قدر النسخة وهل يطلب منه الإتيان به أولا بعد النعوت المطلوب أم لا فيه بطر وأقرب فيهما مع (قوله بعيد) معتمد (قوله أن المختار ما ذكره الإمام) لم يتقدم هنا شيء عن الإمام لكن قوله واقتضاه إطلاق الجمهور مشعر بوجود خلاف فعل الإمام من غير الجمهور فيقول بعدم إخراج المصرفة حيث لم تعد معنى مستوعبا وتحمل إطلاقهم على الغالب ثم رأيت شارح الأرواح صرح بذلك بعد قول اثنين إن أفاد معنى متعلوما وبمع خلاف ما إذا لم تعد معنى كنتم بطر كذا شرطه الإمام فإن في المجموع وعنده واختار ما أطلقه الجمهور بإطلاق الأحبار انتهى (قوله وما احتاره المصنف) أي من آخره لمتفرقة وإن لم تعد معنى مطبوعا (قوله إنما يصدق) أي بظهر (قوله ويعتمد الأول) هو قوله سواء أفادت المتفرقة معنى مطبوعا الخ حفظ غيرها أم لا (قوله وعرف لبعضها الآخر بدلا) شمل القراءة والذكر عند المعجز عن القرآن ويصرح به قوله في شرح النسخة الصغر وهو حفظ أولها فقط أحر الذكر عنه أو آخرها فقط قدم الذكر انتهى فتبيد حج البدل من كونه من القرآن لعله مجرد تصوير ومن ثم قال بعد فإن لم يحس بدلا كمر ما يحفظه منها ولم يقل فإن لم يحس قرآنا (قوله فإن كان) أي ما يعرفه (قوله بخلاف ما إذا لم يقدر عليه) أي بدل البعض الآخر فإنه يصحكر ما يحفظه من التامحة حتى يبلغ عند حروفها .

الفاخرة بأن يقول : سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ، ومن جعلتها الحمد لله وهو من الفاخرة ولم يأمره بتقديم قلرب البسملة عليه على أن من له قدرة على حفظ هذه الأذكار له قدرة على حفظ البسملة من العباد حفظه هو و لا يأمره بها فعلا عن تنبيهها لأما قول الخضر صديق وعبي قدس سره فيجوز أن لا يجوز كان عاقل بالحكم على أن الحمد لله بعض آية فإن عرف مع الذكر آية من غيرها ولم يعرف شيئا منها حتى لم يذكر قدس سره بحسن على غيره ولو عرف بعض آية لمه أن تأتي به في بيت دون هذه كما اقتضاه كلام الروضة وحالفت ابن الرفعة لم يزم بعدم لزومه فيهما قال لأنه لا إجماع فيه أي مع كونه بعض آية ولا فائدة والآيات من الثلاث المتفرقة لا إجماع فيها مع أنه يلزم الإتيان بها وهذا ولكن قد الأذري والدمري وفيما زعمه ابن الرصة نظر ظاهر لاقتضائه أن من أحسن معظم آية بدين آياته - كان الس أمة واحدة - أنه لا يرمه قراءته وهو بعد من هو أولى من كتب من الآيات القصير ، فإن لم يعرف لم لا يحسنه منها بدلا كتره ليسلغ سبعا ولو قدر على قراءة السبعة في أثناء السبع أو فيه لم يحرمه البديل وأتى بها أو بعده وقيل الركوع حرمة ، ومن ذلك قدرته على الذكر قل أن يصح وقفة بقدر السبعة فيلزمه الإتيان به وهذا غير خاص بالسبعة بل يعمد في السكر والشهد ومراد المصنف بالتوالي التوالى على رتب المصحف فاستند الترتيب مع التوالى جميعا بخلاف ما لو عرف بالمرتبة لم يستفد منها التوالى (فإن صحز) عن القرآن (أتى بذكر)

(قوله ولا قوة إلا بالله) راد الشيخ عمدة العلى العظيم ما شاء الله كان وماه شام يكن ، كد ورد انتهى وفي جمع مثل كلام الشرح ثم قال أشار فيه إلى السبعة في الأنواع السبعة بذكر خمسة منها ولعله لم يذكر له الآخر لأن الظاهر حفظه للبسملة وشيء من دعاء انتهى (قوله على أن الحمد لله بعض آية) هـد إلى أن يتم على القول بأن بعض الآيات لا يجب قراءته وسبق ما فيه قريب (قوله ولو عرف بعض آية لمه) وعينه بشكل قوله قل على أن حمد الله بعض آية (قوله في تلك) وهي ما لو عرف بعض السبعة وعرف بعضها الآخر بدلا وقوله دون هذه أي قوله فإن عرف مع الذكر آية الخ (قوله هذا ولكن قال الأذري الخ) هذا الاستدراك هو المعتمد كما قاله في شرحه على العباد من أنه إذا ذكر كلاما وعقده على حاشية كان الثاني هو المعتمد (قوله لاقتضائه أن من أحسن الخ) أي وجبت لم يحسن لا ذلك قراءه فإن بلغ عدد حروف السبعة فذلك وإلا كرره بعدد حروفها (قوله كرره لسلغ سعا) ويصير لو عرف بدل بعض ما لا تحسنه بها كأن عرف منها آيتين وقدر على ثلاث من البديل أو عكسه فهل الذي يكرره مما يحسنه بها أو من البديل فيه نظر والأقرب أن الذي يكرره من البديل أحدا من بعينه الذي بأن الشيء لا يكون أصلا وبدلا لا ضرورة وهذا لا ضرورة إلى سكر ر الفاخرة التي هي أصل حقيقة ويحصل التحجير بينهما لأن البديل حيثد منزل منزلة الأصل في وجوب الإتيان به عينا (قوله وقيل الركوع) أي وقيل الركوع كما صرح في شرح الروض (قوله قل أن تصح وقفة الخ) خلاف ما لو قدر عه بعد وقفة تسعها فلا يلزمه لأن الوقوف بدل وقد تم لكى رد على حص الوقوف بدلا مما أتى من قول الشارح لأنه واجب في نفسه فلا يسقط بسقوط غيره .

(قوله ولم يأمره بتقديم قلرب البسملة) أي بل إلى أمره سبحان الله وهو قل من البسملة (قوله فيجوز أن لا يجوز كان عاقل بالحكم) أي الذي هو تقديم البسملة لكن يشكل عليه حينئذ يقدم سبحان الله على الحمد لله والقرآن يح تقدمة ، ولا يقال سيأتي أنه بعض آية ، لا بأقول هذا جواب آخر والكلام في هذا الجواب على حديثه على أن ذلك مبني على كلام ابن الرصة الآتي وهو خلاف الراجح (قوله في تلك) يعني فيها إذا كان المحفوظ من الفاخرة وقوله دون هذه يعني فيها إذا كان المحفوظ من غيرها لأن هذا هو محل كلام ابن الرصة وغيره كما يعلم بمراجعة شرح الروض وبس المراد ما في حاشية الشيخ كما هو ظاهر (قوله دون هذه) أي وإن كان ذلك البعض معظم آية الدين أو نحوها وإن استبعد الأذري والدميري كما يأتي كما هو الطاهر من سياق الشارح

كنسيح وسهل ونحوه أودع، أخرى كما في المجموع وغيره لا يحل لبس الدل على ذلك ونحوه
سبعة أنواع من التذكير كما قاله العوى وهو العتمد حذفاً من الربعة، وحدث لاحقة منه لأن
ظاهره وجوب ثلاثة أنواع ولم يقل به أحد. نعم حديث «سبحان الله» إلى آخره أقرب في الدلالة
سكاته العوى قل الإمام. وهو يعرف سير الدعاء المتعلق بالدنيا أتى به وأجزأه وهو العتمد
وإن ورع فيه (ولا يجوز نقص حروف السدل) من قرآن وغيره (عن) حروف (الماحة في
الأصح) وهو إدغام حذفاً لبعضها لأن سببه أن يجعل المدغم مشدداً وهو حرفان من الماحة
والمدن وسما السند والمشددات أربعة عشر وحمل الحروف مائة وستة وخمسون حرفاً قراءة
مدت، والراد أن المجموع لا ينقص عن المجموع وإن نزلت ذات ونحوه شدد بحرفين
من الماحة والسدل والذي يجوز سبع آيات وسبعة أذكار أم من حروف الماحة كما يجوز
صوم يوم فطر قضاء من صوم يوم طويل وردت في الصوم يختلف زمانه طولاً وقصراً في بعض
قضاؤه من أوانه بخلاف الماحة لا يختلف فاعلم في ذلك مسأله، ولا يشترط في السدل عند السنية
بل الشرط أن لا يندفع غيرها فقط (فإن عكس شئت) عما تقدم (وقف) وجوبه (قدر
الماحة) في منه لأنه وحيد في نفسه فلا يستند يستود غيره. ويسن أن يقف بعد ذلك ربما يسع
قراءة السورة في محل طلبها، وبقاها سبب سبب وسبب، فصح والنعوذ، وسنن لاحتساب
وما التامين والسورة، ولما فرغ من ذكر السائقين شرع في اللاحقين فقال (ويسن عقب
الماحة) بعد سكة طليعة أو مدب

(قوله كنسيح وسهل ونحوه) أي ولا ح فيه البس كترتب الماحة (قوله أودع) عطف
الدعاء على التذكير يقتضي تعديها، فالتذكير مدلل على بناء عليه سبحانه وتعالى كنسيح الله وحمد الله
والدعاء مدلل على صلاته إن كان لطلب ثواب الآخرة فهو أخرى، وإن كان لطلب الدنيا فهو
دسوى، لكن في جميع في الحقيقة ما يسهل بعد قول النصف. وما وجدته من الأذكار الخ وهو
أي لا ذكر لعة كل مدكور وشرب فوق سبق للدعاء، وقد يستعمل شرب أيضاً بكل قول
يناب فأنه انتهى وعنه فالتذكير شاملاً للدعاء (قوله يحل الماحة) ينظر في أي محل مرر وليس
مراده ما تقدم من أنه عليه الصلاة والسلام أمر من لم يحس للماحة أن يقول سبحان الله الخ
وقد حرم جميع الاستدلال به على ما ذكر (قوله ولا يجوز نقص حروف السدل) هل
يكفي بطله في كون ما أي به قدر حروف الماحة كما اكتفى به في كون وفوقه بقدرها كما
سبق في السبب على جميع ونسب لا كسبب حقيقة عما أتى به من الحروف بل قد يتعدى
ذلك على أكثر من لسان (قوله شرارة مالك) أي لألف (قوله والسبب) أي حيث لم ترد
التشديدات في السدل عن تشديدات الماحة وإلا حسب حرفاً وحداً (قوله^(١)) ونعوذ بقصد
السنة والسدل لم يكف) يسعى أن مثل ذلك ما لو قرأه بشئ من الدعاء وفصد بها الدعاء
لنفسه والقرآن فلا تكفي في أداء الواحد إن كانت بدلاً ولا في أداء السورة إن لم يكن لأنه
لم يرد بذلك القرآن والدعاء أخرجهما بالنقص عن كونها قرأاً باحكاماً فلا يعتد بها فيما يتوقف
حصوله على القرآن (قوله ويسن عقب الماحة) أي لقارئها محلي

(قوله واحدث لاحقة فيه) مراده به حديث
الترمذي «حدثني أبي
الصلاة فتوضأ كما أمرك
الله ثم تشهد وأتم ثم كبر
فركل معك قرآن طاهر
وإلا فاحمد الله وهدى
وكبره» فكانه يوم أنه
تقسم في كلامه وقد ساقه
في شرح الروض وليس
مراده الحديث المتضمن في
السؤال وجواب لأنه
سبق في الإشارة إليه بقوله
نعم حديث سبحان الخ
ويدل لما ذكرته قوله
لأن ظاهره وجوب ثلاثة
أنواع لأن ذلك فيه خمسة
أنواع (قوله^(١)) بقصد
السنية والسدل لم يكف)
نعت الشيخ في الحاشية
أن مشيئتهما إذا شرب في
آية تنصص الدعاء بين
القرآنية والدعاء لنفسه
وفي وقفة للفرق الطاهر
إذ هو هنا شرك بين
مقصودين لانهما للصلاة
هما السنية والفرصة فإذا
قصد أحدهما فاب الآخر
بخلافه في تلك مع أن
موضوع اللفظ فيها
الدعاء

(١) قوله بقصد الخ غير
موجود بنسخ الشرح
التي تأييدنا اه مصححه

(قوله إلا بالشروع في

عمره) أي أو يقول
العقل بحث تقطع سنته
عن الفاتحة (قوله
ويحور القصر) أي هو
لغة وإن أوهم التعليل
حلافه ويدل على ذلك
قوله بعد وحكي مع المدلعة
ثالثة وهي الإمالة (قوله
أي قاصدين) ظاهره أنه
مسير للتشديد بقسبه
القصر والمدة وقد صرح
به في الإمداد لكن في

التحفة وشرح الروص
وعبره أنه عسر للمدود
فقط (قوله أن نجيب)
لعله سقط قبله بعض من
وهي كذلك في عبارة
التحفة (قوله وهو لحن
من قيسل شاد مكر)
صوابه وهو شاذ منكر
من قيسل لحن ثم لا يخفى أن
الشدود أو اللحن لك هو
إدخال حركات في آمين
عنى سم الفعل لا سم على
عنى قاصدين وإن لم يقبله
كلام الشارح أولاً وآخره
(قوله لكن لا تبطل به
الصلاة) ليس من مقول
القبيل (قوله ولورد الحمد لله
رب العالمين) هو تابع فيه
للإمداد لكن الذي في
كلام غيره الاقتصار على
رب العالمين وأصل ذلك
قول النبي صلى الله عليه
في الأم بوقال آمين رب
العالمين وعمره من ذكر
الله تعالى كان حسناً .

إن تضمن دعاء فيما يظهر عما كاة للبدل (آمين) سواء أكان في صلاة أم لا لكنه فيها أشد استحسانه
لحيز «أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا قرع من قراءته الترتيل رفع صوته بدل آمين بعد ما صوته» ومراوده
بالعقب أن لا يتخلل بينهما لفظ إذ تعقب كل شيء بحقه فلا ينافي ما نقرر من من السكينة اللطيفة
بهما إذ لا محذور إلا بالشرع وعمره كما في المجموع أي ويوسهوا فيما يظهر واحتصن بالفاتحة لشرعها
واشبهت على دعاء فاستأنس الله تعالى بإحاطته وخوف في عقب ضم العين وإسكان القاف
وقول كثير بناء بعد الصاد بعد ضعيفة وآمين اسم مسمى على السمع مثل نبي وكيف عني استحب
(خفية الميم بالمد) هو الأصح الأشهر (و يحور القصر) لعدم إحلاله بالمعنى وحكي مع المدلعة
ثالثة وهي الإمالة وحكي التشديد مع القصر والشد أي قاصدين إليك وأنت أكرم من نجيب من
فصدك وهو لحن من قيسل شاد مكر لكن لا تبطل به الصلاة لعدم الدعاء كما في المجموع خلافاً
لما في الأثر وغيره ونورد الحمد لله رب العالمين وعمره من الله كرخس (و يؤمن

(قوله إن تضمن دعاء) ظاهره أنه لا فرق بين تقديم الدعاء وتأخره لكن في سم على مذهب عن
الشارح مانعه قال هو لو أتى ببديل الفاتحة فإن حتم بدعاء آمن عقبه سهى وهو يقتضى أنه لا يؤمن
حين قدم الدعاء وقد يشير إليه قول الشارح عما كاة للبدل (قوله فقال آمين) ظاهره أنه كان يقولها
مرة واحدة سكن طاق في الإيعاب ما عه وأخرج الطبري عن ابن مسعود عن أبيه عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم دخل في الصلاة فقرأ من فاتحة الكتاب قال آمين ثلاث مرات «و يؤخذ
منه أنه ينشد تكرير آمين ثلاث حتى في الصلاة وما راجحاً صرح بذلك السهوى . قول واحد
أحده من الحديث لا يقتضى أن النامعي يقول به حوزر أنه يمنع عنه ويظهر له أنه ما يمنع من
الأحد به وقوله إذا صح الحديث فهو مذهبي ليس على اختلاف من اعمره أمور ذكرها حجج في
الإيعاب في الكلام على وقت المعرب (قوله أن لا يحل سبها لعد) نعم بمعنى استثناء نحو رب
اعمرى لبحر الحس «أنه صلى الله عليه وسلم قال عقب ولا الصالحين رب عظمى آمين» حجج ويسمى
أنه يورد على ذلك وبوالدي والجميع السامعين بصر أعما (قوله إذ لا يتوب) أي التائبين وقوله
إلا بالشروع فيه ظاهره أنه لا يتوب بالسكوت ويرى حال ولا بد منه بعد ما يعقب بخوار حمله
على أن الأولى لمادته إنه لا شرط لكن قال حج إنه يتوب بالسكوت بد حال صرح ما مر
في أمواله (قوله ويحور في عقب ضم العين لح) لم يذكر عقب صحت عقبه حتى يكون ما ذكره
مقابلاً له وفي المختار العقب بكسر «ناف مؤخر القدم ثم ذكر بعد كلام طويل مانعه . قلت :
قال الأزهري في آخر عقب قال ابن السكيت : فلان سبق عقب آل ومن أي بعده ولم أحذف
الصحيح ولا في الهندس حجة على صحة قول الناس جاء وزن عقب فلان أي بعده إلا هذا وأما
قولهم جاء عقبه عني بعده فليس في الكسبيين حوزر (قوله وهو لحن) بل قيسل شاد
منكرة أي التشديد مع المد والتقصير به صرح في شرح الروض (قوله أي قاصدين) تفسير
للشد (قوله لقصد الدعاء) قصده أنه لوم يقصد به الدعاء بطلت وبه صرح حج حيث قال في
شرح الإرشاد فتبطل الصلاة ما لم يرد قاصدين إليك انتهى ومثله في شرح النهاج (قوله ولوراد)
أي بعد آمين .

(قوله والأصل في ذلك خبر موافقة الإمام في التأمين هي موافقة تأمين الملائكة والإلم يكن له كره فائدة فيعلم منه أن تأمين الأمام يوافق تأمين الملائكة (قوله فظاهرهما الأمر) أي بالآلزام وضبط التثنية للعبيرين الحارثين اللذين أعطى مسلم عبارة عن تأنيهما ولك أن تمنع كون ظاهرهما ذلك وتدعي أن ظاهرهما طلب التأمين وهذا قال هو فيما يأتي وبذلك علم أن المراد إذا أمس إذا أورد الخ وهو كان ظاهرهما ماد كره هما لم تمنع لبيان المراد إذ هو إما يكون فيما أريد به غير ظاهره (قوله ولأن التأمين) دليل ثان لطلب المقارنة في التأمين فهو معطوف في المعنى على قوله والأصل في ذلك (قوله وأجاب الأول بأنه) بإقافه واخطفة قائم من فقههم الخ) هـ في الحقيقة جمع بين القويين فينتج به ككون الموافق خصوص الحفظة فإن قلت: وجه تخصيصهم بالموافقة أن تأمين غيره إنما يقع بعد علمه فيبرم تأخره وقت يبا فيه نص الخبر الذي استند إليه القول الثاني المخصوص فيه على موافقتهم. فان

(الخ) وجه الدلالة منه أن قوله فإنه من وافق تأمينه الخ يدل دلالة برهنة على أن علة طلب

مع تأمين إمامه (لأنه لا يسه ولا يسهه) وثمن ذلك ما وص التأمين بتسعة بلا فصل وهو كذا في الصلاة ما نس مقارنته به غيره. والأصل في ذلك خبر «إذا آمن الإمام فأمسوا فإنه من وافق تأمينه تأمين الملائكة عسر له ما تقدم من دسه» وحسن «إذا قال أحدكم آمين وقال الملائكة في السماء آمين فوفت إحداهم الأخرى عسر له ما تقدم من دسه» روي الشيخ والمراد لصعته فقط وإن قال ابن السكيت في الأشباه والنسابة إنه يشمل الصائرين وسكندر بن قيس «إذا قال أحدكم في الصلاة آمين» فظاهرهما الأمر بالمقارنة بأن يقع تأمين الأمام والتأميم وتلك دفعة واحدة ولأن التأميم لا يؤتى لتأمين إمامه بل لقراءته وقد فرغت وبذلك علم أن المراد بقوله إذا آمن إذا أراد تأمين ويوضحه خبر الشيخين «إذا قال الأمام غير مصوب عنهم وذ الصائرين مصوب آمين» من تحسب ومعنى موافقته للملائكة أنه وافقهم في برهن وفيل في الحساب من الأحارص وغيره من وهؤلاء الملائكة فيل في الحصة وفي غير غير «فوافق قوله قول أهل السماء» وأجاب الأول بأنه إذا قالها الحفظة فالحق من فقههم حتى ينهي في السماء ولو قيل أنهم الحفظة وسائر الملائكة لكان أقرب من فائدة من تأمينه تأمينه أي به عتسه. وإن شرع لأمام في السورة في ظهر ولو أخرجه عن الزمن استسوى من فقهه وبه سطره اعتلوا بالتأثير ولا تأمينه ما يأتي في جهر لأمام أو إسراره من أن يعرفه فيها فعليه لا بالتأثير لأن السبب للتأمين وهو قضاء قراءة الأمام وحدهم توقف على شيء آخر والسبب في قراءة التأميم للسورة موافق على قول الأمام فاعتبر معه قل في المجموع وتو قرا معه وقرأ معاً كفي تأمين واحد أو فرغ قبله قال العمري بسطره وعتره أو الصواب أنه يؤمن لنفسه ثم للتأنية (و يحذر به) التأميم في الخبرية (في الأظهر)

(قوله مع تأمين إمامه) يخرج ما لو كان حارج الصلاة فسمع قراءة غيره من إمام أو مأثوم فلا يسب به التأمين وفيه كلام في حجج وراجع (قوله لا يسه ولا يسهه) قال العمري فان لم يتفق ذلك من عتبه تأمينه (قوله تأمين الملائكة) أي وهم يؤمنون مع تأمين الإمام قال العمري عبيد مع المراد بتأمين الملائكة استعانتهم انتهى. يقول فله أنه إن كان مأثوم فوهم تأمين الصلاة من الملائكة الاستعانتهم تعني أنه متى ذكر عن الملائكة شيء من أنواع الدعاء يكون محتملاً على الاستعانتهم فبه فهم بما جعلوا ذلك بصرا صلاة الملائكة أي دعائهم وهو ظاهر في تأمينهم الدعاء من بعض مخصوص فإذا أسد اللهم كذا وكذا وح حمد على صاهره حتى يوحد صارف ومعلوم أن معنى تأمين الملائكة فوهم تأمين وشرح به قوله في الرواية الثانية وقالت الملائكة في السماء آمين وإن كان مسنده في ذلك أنه ورد أن تأمين الملائكة استعانتهم لا فوهم تأمين قسم لكن كان عليه أن ينفاه (قوله ويوضحه) هو خصم الياء وكسر الصاد محقة من أوضح إذا من قاله في المختار بمعنى (قوله ولو أخرجه) أي لأمام عن الزمن أفهم أنه لو لم يؤخره من قصر الزمن بعد فراغ القراءة لأفهم حيثئذ وعليه فلو أسرع بالتأمين قبل إمامه فهو يفتنه في أصل السنة ولا يحتاج في ذلك إلى إعادة مع الإمام فيه نظر والأقرب الأول لحصول ما يقتضي التأمين وهو قراءة الإمام (قوله كفي تأمين واحد) أشعر بأن تكرير التأمين أولى وعدم تأمين قراءته.

تبعاً لإمامه والثاني يسر كائناً أذكاه وقيل إن كثر الجمع جهر وإذا فلا وهو حاصل أن المصلي مشغول
أو غير يجهر به إن طلب منه جهر وسر به إن طلب منه الإسرار أم الإمام قلب مرت وأما المأموم
فما رواه ابن حبان عن عطاء قال ذكرت مائتين من الصحابة إذا قل الإمام ولا الصالحين رفعوا
أصواتهم بآمين، وضح عنه أن ابن جرير أنس من وراءه حتى أن السجدة مائة وأما المنفرد فبالقياس
على المأموم وجهر الأئمة والخلفاء به كجهرها بالقرآن وسبب أن الأئمة كمن التي يجهر بها المأموم خفف
بسمه خمسة تأمسه مع إمامه وفي دعائه في قنوت الصبح وفي قنوت الوتر في الشفيع الأخير من
رمضان وفي قنوت الدرة في الصلوات الخمس وفي فتح عليه (وسن) الإمام ومنفرد (سورة)
يفرؤها في صلاته (بعد الصلوة) مكتوبة أو مسبوقة خلافاً للأنسوي أو نافذة أي قرأه شيء
من القرآن فأكبر والأكثر ثلاث وأوجه حصول أصل السنة كدونه أنه إن أهد وأنه
لو قرأ السجدة لاقتضت أنها إلى قول الفاتحة حصل أصل السنة لأني آت من كل سورة وأتبعه قوله
بعد الصلوة أنه لو قسمها عليها لم يحسب كالمكرر مرة واحدة إلا إذا لم يحسب غيرها فما يظهر ودليلاً
ما صرح من قوله عليه الصلاة والسلام «أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها عوضاً عنها»
واقدم في التسميم حرمة ما ردد على الصلوة على حسب إفراد فتد التهورين وسورة كاملة أفضل من غيرها
من طويها لأصولها لأن الأسدية بها ويوقف على آخرها فخص بها بالتشجيع بخلافها في بعض
الصورة فانها قد خصصت ثم جعل تخصيصها في غير الموضع أم فيها فتد به بعض الطويها أفضل كما
أقوى به ابن عبد السلام وغيره

(قوله بعد الإمام) أي جهر متوسلاً وبكره لمسه فيه (قوله عن عطاء) عبارة حجج عن
عطاء أنه أذكر مائتين صحابي بالمسجد الجهر إذا قال الخ (قوله من وراءه) فاعل من (قوله
للحجة) هي الفتح والتشديد خلافاً لأصوات حجج (قوله سورة) قال الشيخ عميرة بخور
الهمز وتركه وهو أشهر وله جاء القرآن سمي سم على مسجع (قوله مكتوبة) حال من قوله في
صلاته (قوله أنه في أكثر) مبهمة أن مادونه الآية لا عبرة في هذه السنة وسبب ذلك في قوله
والأوجه الخ (قوله لا يقصد أنها إلى قول الصلوة) أي قال كان يقصد ذلك ثم تحصل به السنة
بل تطل به الصلاة بل قلنا أن تكرار بعض ركن أسوي مقصود (قوله إلا إذا لم يحسب غيرها
فما يظهر) أي فيكررها تمامها إن أراد تحصيل سنة السورة الكاملة أو بعضها وإن قل أن أراد
أن أصل السنة هذا وقد يقال الأولى عدم تكريرها فإن ذلك يبطل الصلاة على قول إلا أن يقال
على حريان القول بالاطلاق في غير هذه الصورة (قوله ودليلاً) أي لسن السورة بعد الصلوة
وعبارة حجج وم تنفي أي السورة بالحديث الصحيح «أم القرآن عوض عن غيرها وليس غيرها
عوضاً عنها» انتهى وهي ما يسم في الموضع والبرج ذكرها «العين فيها وبعضها رواه ابن جرير (قوله عوض
عن غيرها) يسم معنى قوله عوض عن غيرها قال حيث وحيث كان وجوبها أصلياً وليست
عوضاً عن شيء وفي شرح الجامع الصغير ما حاصله أنه ليس المراد بالتعويض أنه كان م واجباً وعوض
هذه عنه بل المراد أنها اشتملت على ما حصل في غيرها من اللات والصفاء والثناء وغير ذلك فقامت
مقام غيرها في إفادة المعنى الذي اشتمل عليه غيرها وليس غيرها مستملاً على ما فيها حق يقوم مقامها
(قوله وسورة كاملة أفضل من غيرها) أي ومع كون السورة الكاملة أفضل من البعض
لو تد بعضاً معين من سورة وجب عليه إتمامه ولا تقوم السورة مسمه وإن كانت السورة أصول
وأفضل كما لو تد التعديق قدر من العصة ويصدق بذهب فانه لا يحسنه وخرج بقوله
معين من تد بعضاً منها من سورة بأن قال الله عني أن أقرأ بعض سورة فبدأ من

(قوله أما الإمام فلما سر)
أي في خبر «كان إذا فرغ
من قراءة أم القرآن رفع
صوته فقال آمين بمد بها
صوته» (قوله للحة)
بالفتح فالتشديد وهي
اختلاط الأصوات

وعلاوه بأن السنة فيها التيام بجميع القرآن وعمله لا يختص ذلك بالتراخي بل كل محل ورد فيه
الأمر بالعصر فالتقصير عنه أفضل كقراءة أبي الفرة وآل عمران في العصر ولو كرر سورة في
الركعتين حل أص سنة الصلاة (إلا في الثالثة والرابعة) من الرابعة والثالثة من المغرب (في
الأظهر) بلا مع في الشقي رواد الشجوت ومقابل الأظهر دليله الاتباع في حديث مسلم والاتباع
في العصر والعصر وبقاس عهدهما ويسن تطويل قراءة الأولى على الثانية في الأصح وكذلك
الثالثة على الرابعة على الثاني ثم في رحيبهم الأول سدر بسببه الثاني على دليل الثاني للثالث عكس
الراجح في الأصول لم يتم عدده في ذلك كد قاه الشرح قلت هو أن من طرق الترجيح
اتفاق الشيخين وقد اتفقا على الرواية لأوى وثما فائدة فروعه مسلم فقط قدمت الأولى على الثانية
لأنها أقوى وأهم من الأولى فثبت من حشون المس على الأولى وهذا سن تطويل لأوى على
الثانية وليس عنه في يظهر سوى الشار وكون الفرع فيها أكثر وحشد فقره عنه الصلاة
والسلام في غير الأوبين بين محوا وأنه كل طلب صلته ردت مرة عنه بخلاف غيره
وهذا ظهر قولهم بخبر أن سجد من الحسن معنى نفسه وشكل كلام نصف مالو نوى رابعة
لتشهد واحد خلافا لقصة كلام الركعتين في التبع (فت في سننهم) أي بالثالثة
والرابعة من صلاة نفسه بأن لم يتركهما مع إمامه كما أوضحه الوالد رحمه الله تعالى في فتاويه أتم
إيضاح (فراهما فيهما) حتى تداركهما (على النص) والله أعلم) فلا يجوز صلاته عنها وقبل لا كما لا يجوز
فيهما وفرق الأول يستحب باستمرار في آخر الصلاة خلاف لقراءته فيه لا قال يستحب تركها بل
لا يستحب فعلها وأما فافرة سنة مسندة والخبر صحة بقراءة فكانت تحف ومحل ما قرر حيث
لم يقرأها في نوبته فإن قراءتها فيها سرعة فزده وطء قراءة الإمام أو يكون الإمام قراءتها فيها
لم يستحب له قراءتها في الأخيرين ،

(قوله وعلاوه الخ) يؤخذ
من التعليق أن محس
الأصلية إذا قصد القيام
بالقرآن ودكر الشهادتين
أن الشارح قد وافق عليه
(قوله مالو نوى الرابعة)
يعني فعلها كذلك إذا
الكلام في الفرض بقرينة
ما يأتي له فيل قول
المنصف الخامس الركوع
والفرض لأدحل لنية
ذلك وعدم بيته فيه .

عهدت الدر قراءة حص من نى سورة وقراءه الصورة الكامله أنه صدق على من قرأ سورة
كاملة أنه قرأ بعضها بحشون الجزء في ضمن الكل (قوله وعلاوه بأن السنة الخ) يؤخذ من
ذلك أن محس كون العصر نفس إذا أراد الصلاة بجميع شتر فيها فإن لم يرد ذلك فالسورة أفضل
ثم رأيت في سم على مذهب التصريح بذلك وعنده وافق من على أن محل تضليل قراءة بعض
الطولية في التراخي بد قصد القيام بجميع القرآن في رمضان فإن قصد ذلك فهو كغيره كما هو
ظاهر تنهى (قوله في الشقي) هما قوله وسن سورة بعد الثالثة وقوله إلا في الثالثة والرابعة
(قوله فت هو) نى لدى فم عدده (قوله راب قوة حيه) ونقصه رضى الله عنهم لا تعرض
لهم من الكس حيه عليه الصلاة والسلام ما يحسن بعدهم (قوله مالو نوى رابعة) وخرج
مالو فعل أربع ركعات من النفس مشهد واحد كما نى قبل قول المنصف رحمه الله الخامس الركوع
(قوله بل لا يستحب فعله) أي وفرق بين قومه لا يسن فعل كذا وبين قولهم يسن أن لا يفعل
كذا فإن الأول صادق بكون الفعل مسحا والثاني محتمل لكونه مكروها أو خلاف لأوى (قوله)
وطء قراءة الإمامه) قصده أنه لا يمكن من قراءتها فيهما ولم يشع فقرأها في الأخيرين وفي كلام
شيخنا الريادي ما حله حيث قال وفي شرح لم يرد عن التصريح من يمكن التسوق قراءة السورة
في أوليته نحو طء فزده إمامه فقرأها مأموم معه ولا يعيده في آخره أي وإن لم يقرأها معه
ويوجه بأنه لما تمكن فتركه عند مقصره ثم شرع به من ترك انتهى

ولو سقطت قراءتها عنه لكونه مسوقاً أو نظيراً آخر كونه تقرأها في الأخيرين (ولا سورة المأموم) في جهريه (من يستمع) وتكره له قراءتها كما هو ظاهر انتهى الصحيح عن قراءتها جلقه والاصل في ذلك قوله تعالى - وإذ قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا - والاستماع مستحب لا واجب واشتهر أن السنة في حقه تأخير قراءة الفاتحة في الأوسين إلى ما بعد فاتحة إمامه فإن لم يسمع بعد أو غيره فقد قال حتى يتقدر ذلك ما نحن ولم يذكرنا بقوله غير السامع في رسم سكونه وينبغي أن يقال يطيل دعاء الاستفتاح الوارد في لأحدث أو تأتي بذكر حر أم السكوت المحض بعيد وكذا قراءة غير الفاتحة فيعين استحباب أحد هذين (فإن) لم يسمع قراءته كأن (بعد) عن إمامه أو كان ضم أو سمع صوتاً لم يهمله (أو كانت) صلاته (سرية) وأسر فيها إمامه أو جهريه ولم يجهري فيها كما مر (قرأ) المأموم السورة (في الأصح) إذا سكونه لأمع له ومقال الأصح لا يقرأ مطلقاً بإطلاق النبي و من لكل من إمام وسعد جهري في صح وأوسين معرب وعشاء وإمام في جمعة للاستماع والجماع في الإمام وقس عليه لتعدد ويسر كل منهم فيما سوى ذلك ثم ما تقرر في المؤداء أما الفاتحة فابعد فيها وقت التفتت بجهري من غروب الشمس إلى صواعدها ويسر فيما سوى ذلك وحده من ذلك أنه لو أدرك ركعة من الصبح قبل مدح الشمس ثم طمعت سر في السنة وإن كانت أداء وهو لأوجه - ثم يستثنى صلاة العبد بجهري في قضائها كالأداء كما قاله الأسوي هذا كله بالنسبة لذكر أم الألف والحق فيجهريان إن لم يسمعهما أحدهما ويكون جهريهما دون جهري الله كذا قال كان ثم أحس بسمعهما كره من يسر فإن جهري لم ينظر صلاحهما ووقع في المجموع والتحقيق أن لحن يسر تحصرة الرجال والنساء وردة في المهمات لأنه تحصره الله إما ذكر أو نسي ويستحب له الجهر في خالتيه ونحو حسن كلامهما على أسراره حال اجتماع الرجال والنساء والجهري في نحو سيد وحسوف ثم وسبقه وروى في رمضان وركعتي طواف وقت جهري فإن كانت مطلقه وفعلها للاستين له بوسط بين جهري وإسرار وإن لم يخف رياء أو شوبت على مص أو ما من وإلا سن له الإسرار كما في المجموع ويقاس على ما ذكر من يجهري بذكر أو قراءة تحصرة من يشغل بمصلاة أو تدرس أو يصيب كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى قال : ولا خفاء أن الحكم على كل من الجهر والإسرار ،

(قوله ولو سقطت قراءتها عنه الخ) انظر هل هذا في الواقع أو في المسبوق أو فيما هو أعم (قوله فإن كانت مطلقة) أي الصلاة لههومة من المقام (قوله ويقاس على ما ذكر من يجهري الخ) أي فيطلب منه الإسرار في حالات لمذكورة (قوله إن لم يجب الخ) هذا لا يأتي على ما احتاره فيما يأتي في تفسير الواسطة (قوله ولا خفاء أن الحكم على كل من الجهر الخ) أي الواقع ذلك في كلامهم أي فلا يناق طلب الإسرار فيما ذكره العارص

(قوله ولو سقطت قراءتها عنه) أي المأموم (قوله وكذا قراءة غير الفاتحة) أي بعيد وعادة حجب استحباب قراءته غير الفاتحة بعيد والظاهر كرهته (قوله أحد هذين) هما قوله يصبر دعاء لافتح وقوله أن يأتي بذكر حر (قوله فيجهريان إن لم يسمعهما) أي في محل الجهر (قوله فإن كانت) أي الصلاة التي يصليها نافلة مصدقة وهو محذور قوله والجهر في نحو عبد الخ (قوله سن به بوسط) قضية تخصيص ذلك بالنسبة لمطلق أن ما طلب فيه الجهر كالعشاء والبراءيج لا يترك لمذكر وهو ظاهر لأنه مطلوب لذاته فلا تترك هذا العارص وخرج بالفعل بطلان روايات الفرائض فيسر فيها وتعلل الفرق بينها وبين الذين انصروا بها شرعت محصورة في عدد معين أشبهت الفرائض في بعض عمار ورد فيها عن الشارع والموافق المتصقة لاحصرها فهي من حيث عدم العقاب عليها أشبهت الروايات ومن حيث أن المكلف يشترط احتياجه وأنها لا تحصرها كانت وسطه بين الروايات والفرائض ولم يرد فيها شيء بخصوصها فطلب فيها الوسط لتكون آخذة من كل منهما وحصل الوسط فيها من الميل لأن الميل

يكونه سنة من حيث ذاته والمراد بالتوسط أن يراد على أدنى ما يسمع نفسه من غير أن يبلغ
 لريده إلى سماع من يديه وفيه عسر ولعل من محظ قول بعضهم لا يكاد يتحرر وفسره بعضهم بأن
 يحضر نزه ويسر أخرى كما ورد من صلى الله عليه وسلم واستحسسه الركني قال ولا يستقيم
 تفسيره بعد ذلك بناء على ما اختلف من عدم بعض واسطة بينهما وقد عزم فقلها ويستحب سكوت
 الإمام بعد تكبيرة في الجهرية قدر ما يقرأ المأموم الفاتحة ويستحب حينئذ بدء أود كر أو قرأة سرا
 قاله في المجموع والقراءة أولى والكتاب لمنحة في الصلاة ثم مع على المشهور سكتة بعد تكبيرة
 الإحرام بفتح هاء وثلاثة بين ولا لصين وآمين، وثلاثة للإمام بين التمين في الجهرية وقرأة
 السورة قدر قراءة المأموم الفاتحة ورابعة قبل تكبيرة الركوع ونسبة كل من الأولى والثالثة
 سكتة بخلافه لا يسكت حقيقة لما تقرر فيهما قاله في المجموع وعده ركني حصة الثلاثة الأخيرة
 وسكتة بين تكبيرة الإحرام والافتتاح وسكتة بين الافتتاح والقراءة وعليه لا يحار إلا في سكتة
 الإمام بعد التمين (وبين) للمرد وإمام محصورين مصدقين بمردصو بالتصديق (للمصح
 والصهر طوال الفصل) تكسر الفاء جمع والمرد طويل (وللعصر والعشاء أو ساطع والمغرب قصاره)
 ويستحب له أن يقرأ في الصهر بقرب من أطوال كما في الروضة ويطلق المصنف محمول على
 ذلك والحكمة فيها ذكر أن وقت الصبح طويل وصلاته ركعتان فاسب نصوبيهما ووقت
 المغرب صبي فاسب فيه القصار وأوقف الصهر والمغرب والعشاء طويلة ولكن الصلوات طويلة
 أيضا فبعارض ذلك رب عيبه التوسط في عصر الصهر وفيه قريب من الطول ويستثنى
 كما قاله الشيخ أبو محمد في مختصره والمرد في عقود المختصر وإحيائه صلاة الصبح للمسافر
 فإن المستحب

(قوله للمرد وإمام
 محصورين الخ) هذا
 بالنظر للمجموع والأفلا
 يفتقر الحال في القصار
 بالنسبة للمغرب كما هو
 ظاهر

محل الجهر والتوسط منه، وبني حكمة الجهر في محل الجهر ما هي ولعلها أنه لما كان الليل على الخوة
 وبصيص فيه السمر شرع الجهر فيه إظهاراً لسنة مساجد العدد لربه وحسن بالأولين لشباط المصلي
 فيهما والمهذب كان محل الشواغل والاحتياط بالناس طلب فيه الأسرار بعدم صلاحيته للتعرج
 للباحة وأحق الصبح بالصلاة الدينية لأن وقته من عملاً للشو عن عادة كيوم الجمعة (قوله
 يكونه سنة) من حيث ذاته والافتتاح يعرض له ما ينص كراهته أو وجوبه كرويه مشرف على
 هلاك وأمكن معه الجهر (قوله وقد علم بعلها) أي من قوله والمرد بالتوسط أن يراد على
 أدنى الخ. أقول: وأولى منه أن يقال للراد بالتوسط أن يرفع صوته بها رفعا لا يقصد به سماع
 من عنده وإن سمعه بالفعل (قوله والقراءة أولى) أي قدرأ مثلاً بعض السورة التي يريد قراءتها
 سراً من قراءة المأمومين ثم يكلمها جهراً وفي الركعة الثانية يقرأ بم يلى السورة التي قرأها
 في الأولى سراً قدر من قراءة المأمومين ثم يكلمها جهراً وقوله بقدر قراءة المأموم الفاتحة أي
 باعتبار الوسط بعدل (قوله طوال الفصل) فإن قلت طيل طول الفصل في النصح ياق ما قبل
 في حكمة مشروعيته ركعتين من كونها عقب نوم وفطور - قلت كونها عقب نوم وفطور نفسه
 التخفيف فيها جعلت ركعتين وجهر ذلك بمن التطويل فيها ووكل إلى حيرة النصلي حيث لم يحتم
 عليه فإن حصل له شاط أن به والاقتصر على ما يحرى (قوله تكسر الفاء) وكذا ما نصم ك
 في شرح الروض وشرح النهج لشيخ الإسلام

أن يقرأ في الأولى منها قرأتها الكافرون والثانية الإخلاص وتول لمعصر المحررت على الأصح من عشرة أقوال وطواله كما قاله من اربعة وعشر كتاب ولرسلا وأواسطه كاجعة وقصاره كالعصر والإخلاص والمفضل ابن قيس قال تعالى - كتاب فصلت آياته - أي جعلت باصبع في معان مختلفة وسن له أن يقرأ على ريب لمصنف لأنه إن كان توفيقيا وهو ما عليه جماعة فواصح أو احتشاديا وهو ما عليه الجمهور فقد وقع إجماع الصحابة ومن بعدهم عليه وفراسته صلى الله عليه وسلم خلاف ذلك بيان حوار أما ترتب كل سورة على ما هو عنه الآن في المصنف فتوفيق من الله تعالى فلا خلاف وحده لأدري ما إذا لم يكن اسمه لمأصول كالأنفال ورءه لثلاثصول الثانية على الأولى وهو خلاف السنة وقد تنال لبرد ذلك على كلامهم لأن قول الثانية لا ينافي ترتب المصنف ويقتصر على بعضها فقد جمع بين برسه وصول الأولى على الثانية (ولصح الجماعة) في الأولى (ألم يرد في الثانية هل أتى) فكاملها بلا سماع رواد الشيعين وسن لمداومة عنيهما ولا ينظر إلى كون العامة قد يعتقد وحوهما خلافا لمن ينظر إلى ذلك وشمل ذلك ما إذا كان إنما يعبر بمختصين ولو صاق الوقت عن قراءة جميعها قرأ ما أمكن منها ولو أيد السجدة وكذا في الأخرى يقرأ ما أمكنه من هل أتى فإن قرأ غير ذلك كان باركا لمسة فانه اسرق وغيره وهو المعتمد وإن يورع فيه ولو قصر انقل على تشهد سنت له السورة في الكل أو أكثر سنت فيما قبل التشهد الأول (الخمس) من أركانها (الركوع) المكتوب والله وإجماع

(قوله أن يقرأ في الأولى منها) سهره ولو يوم الجمعة ويروى أنه لاشعاله ثم المصنف منه التحصيف ثم ما ذكره شامل لما لو كان سائر أو بارا ليس ميث في وقت الصلاة يسر ولا متوقعا له وتوقيل إذا كان بارا كما ذكر لا يثبت منه خصوص هذين السورتين لأطمئنه في نفسه لم يعد ثم رأيت في حجج ما عساه وأما المصنفين له في صحته في جمعة وعمره الكافرون ثم لإخلاص الحديث فيه وإن كان صحيحا وورد أيضا أنه صلى الله عليه وسلم صلى في صبح العر بالمعودتين وعنده فيصير المسافر محيرا بين ما في الحديثين لكن نصية كون الحديث الثاني أقوى سندا وإشراهم التحصيف للمسافر في سائر فريضة أن المعودتين أولى (قوله وسن له أن يقرأ على ترتب المصنف) أي وأن يقرأ بين السورتين ولو ركعة كان قرأ في الأولى المزمرة والثانية لإيلاف قریش كان خلاف الأولى مع أنه على ريب لمصنف ومنه يعلم أن ما يتعلق الآن في صلاة التراويح من قراءة ثهما كم ثم سورة الإخلاص الخ خلاف الأولى أيضا بترك الموالاة وسكرير سورة الإخلاص (قوله توفيقيا وهو ما عليه جماعة) معتمد (قوله عن قراءة جميعها) الأولى جميعها لكنه رجحه هنا للسجدة لقوله بعد وبآية الخ ثم ذكر السورة الأخرى (قوله سنت له السورة في الكل) ظاهرا وإن قصد الاتيان فتشديد ثم عن له الاقتصار على تشهد وقياس ما يأتي في الفضل من أنه إذا قصر على تشهد بعد أن قصد الاتيان فتشديد من له سجود السهو أن يترك هما السورة فيما بعد محل التشهد لأول لأنه يقصده كونه الثمرة فأحق بالعرض (قوله الخمس الركوع) وهو من حصائص هذه الأمة وأول صلاة ركع فيها التي صلى الله عليه وسلم صلاة العصر صليحة الأسراء انتهى مواعيد بالمعنى واستدل البيهقي لذلك بأنه ثبت أنه عليه الصلاة والسلام صلى الظهر صليحتها فلا ركوع وثمة قبل ذلك كان على صلاة النبي كذا لم يكن الركوع من خصوصيات هذه الأمة لعمه لما كان بعده قبل الإسراء وفي ظهر صليحتها ونظر

(قوله وإن يورع فيه) لعل وجه المنازعة أن فيه منافاة لما مر من أنه لو تعارض إيقاع جميع الصلاة في وقت بالاختصار على واجباتها مع فعل سنتها يترك الذي عليه إخراج بعضها عن وقت أنه يأتي بالسنة وإن حرج بعضها عن الوقت سكن العرق لأنح بين ذلك وبين ما هنا لأن التعارض هناك حاصل بين فعل أصل السن وبين فعل الصلاة في الوقت المستلزم لترك جميع السنة كما هو فرض ما تقسم بخلاف ما هنا فإنه إن حافظ على إيقاعها في الوقت أتى بأصل السنة والفائت له إنما هو كمالها وهو الإتيان بالسورتين تخامها بالتعارض إنما حصل بين فصل بعض السنويين إكمالها وقدموا الأول لأن فيه إحراز فضيلة فعل الصلاة جميعها في الوقت مع الاتيان بأصل السنة فتأمل

(واقفه) في حق القائم المعدل الحققة (أن سجد) السجدة حاله لا احساس فيه (قدر يرفع راحته ركعته) لو زاد وضعهما عنهما فلا محصل لاحتاس ولانه مع السجدة أما ركوع القاعدة فتقدم ولو صالت بقائه أو قصره أو قطع شيء منهما لم يعتبر ذلك ولو عجز عنه إلا بمعي أو اعتداه على شيء أو سجدة على شقة لزمه والعاجر سجد قدر إمكانه فإن عجز عن السجدة أصلاً أو ما برسه ثم بطرفه ولو شك هل انتهى قدره يصل به راحته ركعته لزمه إعداده ركوع لأن الأصل عدمه والراحة بطن الكعب وتعددها يشترع بعدم الاكتفاء بالأصابع وهو كذلك كما اقتضاه كلامهم وقال ابن العماد إنه الصواب وإن أمضى كلامهم إلا اكتفاء بها ويشترط صحة الركوع كونه (بمطمئنة) لخبر السجدة صلواته المارة وأقلها أن تستقر أعضاؤه راعها (بحيث ينفصل رقبته) من ركوعه (عن هويته) بفتح الهاء

بعضهم في دلاله ما ذكر على كونه من خصوصيات هذه الأمة كد بعض المومنين أقول ولعل وجه النظر أنه لا يبرم من ركعة الركوع أن لا يكون مشروعاً لأحد من الأمم بل يجوز أن يكون مشروعاً لبعض الأمم وسكنه صلى الله عليه وسلم لم يؤمر به في أسد الأمر ثم أمر به بعد هذا وفي التساوي في تفسير قوله تعالى سجدوا معي مع السجود على الركوع إما سكونه كذلك في غيرهم أو لم يسمي على أن نوا لا نوح الترتيب وليقرر أن ركعتي بالركعتين لا بد أن تكون من نفس في صلاته ركوع يسواً منسباً انتهى وهو صريح في أن الركوع ينسب من خصوصياتنا (قوله واقفه في حق القائم الخ) قال الشيخ عمدة لولم يفسر على ذلك إلا بمعي أو عجز إلى جانب لزمه ذلك انتهى وعادة العباد وقوله سجدة محض ولو بمعي أو ميل لشقة أو عتاد على عتاد الخ فهل شرط الميل لشقة أن لا يتخرج به عن الاستقبال الواحد انتهى سم على مسجع أقول الظاهر سم لأن اعتناء الشارع به أقوى دليل أنه لو عجز عن الركوع لا يبرمه القضاء بد قدر خلاف الاستقبال ويؤيده ما تقدمه من أنه إذا تعارض الاستيعاب والقيام قدم الاستقبال (قوله أن سجد) هذه لم توجد في حط الحسف وإنما هي ملحقة ببعض أئمة الشيخ تصحيحاً للفتاوى نصف (قوله ولانه مع السجدة) طاهره كشيخ الإسلام أنه بد أعاده على الصواب بأن استوى وركع تحت صلواته كما لو أجز بحرف من الفائقة ثم أعاده على الصواب وقضية حج الطلوع مجرد ما ذكر حيث قال السجدة حالها لا متوابعاً لاحتاس والاحتاس انتهى ويمكن توجيهه بعد فرصة في العدد العام بأن ما فعله بالاحتاس رتبة فعل غير مطلوب فهي بلاعب أو تشبه لكن الأقرب لإطلاقهم ما اقتضاه كلام الشارع كالشيخ وحمل كلام حج على ما إذا لم يعد على الصواب (قوله ويوعجز عنه الاعتي) فيه أنه لا فرق بين أن يحتاجه في الاستاء أو لدوام وهو موافق لما تقدم له في القيام إذا سجد عنه إلا بمعي من قوله ولو لم يمكن من القيام لا منك على شيء أو إلا على ركعته أو لو لم يقدر على النهوض الاعتي ولو بأجرة مثل وحدها فاصلة عما يعتبر في ركاه المظرف في شهر في يومه وليته لزمه ذلك لأنه مقدوره انتهى وعنه لما نقله سم عنه ثم من الفرق بين أن يحتاج إليه في الاستاء فبرمه أو في الدوام فلا يبرمه وعنه فعل الفرق أنه لما كان زمن الركوع أقصر من زمن القيام لزمه حيث قدر عنه بالمعني مطبقاً بخلاف القيام فإن زمه أطول فلم يبرمه حيث لم يقدر على دوامه الاعتي (قوله والراحة بطن الكعب) عبارة

(قوله والراحة بطن الكعب) أي من غير الأصابع قريبة ما بعده

أفصح من صحتها أي سوطه في يده الهوى لا هوم مقام اضمانه (ولا يصده) أي الهوى
(غيره) أي الركوع سواء أقصده أم لا كسائر الأركان لأصحاب نية الصلاة على ذلك (وهو الهوى
بالتلاوة جعله ركوعاً م يكف) بوجود الصارف فعليه أن ينصب لركع هو فرأى إمامه نية سجدة
ثم ركع عقبها قطع التأموم أنه هوى لسجدة التلاوة فهو لنفسك معه فراءه لم يسجد فوقف عن
استحود هل يحسب له هدد عن الركوع الأقرب كما قاله الزركشي نعم ونعم ذلك لك نية فقد
حرم به بعضهم وفي الروضة ما يشهد له فقال لو قام الإمام إلى خامسة سهواً وكان قد أتى بالشهادتين
فراعاة على نية الشهادتين الأولى لم يخرج من عادته على الصحيح انتهى وهذا أولى لأنه إذا قام
المستحب مقام الواجب فلا ينبغي أن يقوم الواجب عن غيره بطريق الأولى

انتهج وأباحت ما عدا الأصابع من السكتين انتهى وهي أولى لأحراجها الأصابع صريح بخلاف
ما عداه الشارح فإن إحراجها إنما يستفاد من قوله وبغيره الخ (قوله أفصح من صحتها) هذا
مدح الخلق وفي المسح هوى بهوى من باب ضرب هو يصم الماء وتحتها وراثة من القنطرة
هو الماء سقط من أعني إلى أسفل قاله نور بد وعمره وهوى بهوى أيضاً هو يصم لاعتداده
الرفع وهو هيد أن الهوى بالصم يستعمل بمعنى السقوط والرفع وبالمسح بمعنى السقوط لا غير وفي
القاموس ما يصرح أن نية الهوى «سحب السقوط والصم لا ارتفاع» (قوله أم لا) أي
بأن أصح أو قصد وعمره فلا هوى يقصد الركوع وقتل العقر مثلاً لم يصح وهل يتفرقه
الأفعال الكثيرة أم لا فيه ضرر والأقرب الأول لأن هذا الفعل مطلوب منه لكن من عن فتوى
الشهاب الرمزي أنه يصح كما توكر دفع إمار بأفعال موائية فانه يصل صلاته وإن كان أصل
الدفع مذهبنا انتهى . أقول . وقد فرق بين دفع المار من الدفع شرع دفع الفحص الحاصل
بالمرور بين يدي المصلّي ولا كثرارمه بذهب الخشوع فربما قال بما شرع لأجله من كماله بخلاف
ما هنا فإن قل الحية مطلوب لدفع ضررها فأشبه دفع العدو والأفعال الكثيرة في دفعه لا يصح
(قوله وهو الهوى للتلاوة) قال حجج أو قتل نحو حجة (قوله فعليه أن ينصب لركع) قال الشرح
عمرة الظاهر أنه يسجد للسهو أيضاً انتهى . أقول : بل الظاهر أنه لا يسجد لأن هويته للتلاوة
كان مشروعة وعوده لركع واجب فعل شغل يظن عمده وعمره جعله ركوعاً بعد هويته بقصد
التلاوة ليس فعلاً لا يظن عمده فلتأمن إلا أن يقال قطع سجود التلاوة حار حيث قطع ليعود
إلى القيام وإرادة جعله للركوع تزل مرة بعد يظن عمده وفيه ما فيه (قوله فراءه) يسجد فوقف
عن السجود) فالو لم يعم بوقوف الإمام في الركوع إلا بعد أن وصل بسجود فهل يعود مستحب حتى
لو قام مستحب ثم ركع عمداً على انقطاع صلاته بزيادة ركوعاً للاعتداد بهويته القياس نعم بناء على
اعتماد المذكور وفاقاً لما على التور وحتسب حوار القيد مستصفاً لأن لم يرد في إحراء الهوى
والحالة ما ذكر في العود التخصص من شبه التردد انتهى سم على مذهب ومعهم أن الكلام في اعتماد
العام (قوله الأقرب كما قاله الزركشي نعم) أي خلافاً حجج كما يأتي (قوله وهذا أولى) قد منع
الأولوية لأن المستحب ثم إقام مقام الواجب لأن نية الصلاة شملته كما تأتي في قيام حواس
لاستراحة مقام الحواس من السجود وهو يهوى للتلاوة لم يشمله نية الصلاة وإن كان واجباً للثبوت
حقه أن لا يكون كما لا يسكن السجدة للتلاوة عن سجود الصلاة بوجهه (قوله لأنه إذا قام المستحب)
أي وهو الشهادتين الأولى في طيه وقوله مقام واجب أي وهو الشهادتين الأخري .

(قوله لأنه إذا قام المستحب)
الخ (المشرق أن ذلك)
شملته نية الصلاة الذي
هو شرط وقوع الفعل
أو القول من الصلاة عن
نظيره بخلاف هذا على
أن يمنع في صورة الروضة
قيام مستحب مقام واجب
كما يعبر بالتأمل

وقول بعض المتأخرين - الأقرب عندى أنه يعود للقيام ثم يركع لوجهه له شواهد عليه ولو فرض أنه
سجدة وقصد أن لا يسجد ويركع وهو هوى عن له أن يسجد للسجدة فإن كان قد انتهى إلى حد
أرا كعبين فليس له ذلك ولا حر (وأكد) أى الركوع (تسوية صدره وعقله) كالصبيحة
بالإسراع رواه مسلم ويكره تركه نص عليه في الأم (ونصب ساقيه) وتغديه لأنه أعور ولا يشي
ركبيه والسبق مؤثثة (وأحد ركفيه سديه) أى يكفيه بالإسراع روى البخارى (ومعريق أصابعه)
فريق وسط بالإسراع روى ابن حبان في صحيحه والسبق من غير ذكر الوسط (بالقيد) أى
لجها لأنها شرف الخشب وأحد يده عن أن توجه أصابعه إلى غير جهتها من جهة أو يسرة
قاله أبو العرائى وفيه إشارة للحواش عن قول ابن القيسم فهم معاه ، ولو بعدد وضع يده
أو إحداها فعل ممكن (ويكره في انتهاء هوى) للركوع (ويرفع يديه كإحرامه) وقد تقدم
بالتسرع رواه الشيخون لكن يسن أن يكون اسداء الرفع وهو قائم مع اسداء مكبته فإذا خاض
كفيه مكبته انتهى فله في المجموع نقلا عن الأصحاب وفي السن وغيره نحوه وصوته لأسوى .
قال في الإقناع لأن الرفع حال الانحناء متعذر أو متعسر انتهى ويكون التشبيه في كلام المصنف
بالسبق للرفع إذ لا يرم أن يعطى الشبه حكم الشبه به من كل وجه فسقط ما قيل إن ما اقتضاه كلامه
من أن الهوى يقارن الرفع صحيح (ويشترط سحاح رضى العنعم) للإسراع ، فقد ورد عن عقة
ابن عامر أنه قال لما رأت - فصح باسم ربك العظيم - قال صلى الله عليه وسلم «احمواها في

(قوله ويكون التشبيه في
كلام المصنف بالنظر
لرفع الخ) لا يخفى أن
حاصل هذا أن التشبيه
في قول المصنف كإحرامه
راجع إلى مجموع قوله
ويكره في اسداء هوى به
ويرفع يديه إلا أنه بالطر
لقوله ويرفع يديه فقط
فهو تشبيه ناقص ولك
أن تقول ما دللنا على إلى
هذا التكتف وما دللنا
من جعله قصرا من أول
الأمر على قوله ويرفع
يديه فيكون التشبيه تاما

(قوله وقول بعض المتأخرين) مراده حجج (قوله وقصد أن لا يسجد ويركع) معناه وقصد
الركوع فليس عطف على نحو (قوله والإحرام) دخل فيه ما لو حرج هوى به عن حد القيام
صار إلى الركوع أقرب منه إلى القيام ويحتمل أنه غير مراد (قوله ويكره تركه) أى ترك
الأكثر (قوله والسبق مؤثثة) وهى ما بين القدم والركبة وجمع أسوى وسبقان وسوق تنهى
عمدة وسم على مسجع ومنه في القموس (قوله يد سقاوست للارتعاع) واعتبر في الضر يق كونه
وسطا فلا يخرج بعض الأصابع عن العتبة (قوله لم أنهم معاه) أى معنى قول المصنف وشرقة
أصابعه للفتنة (قوله فعل لممكن) ويؤخذ منه أنه لو لم يبق أسواء الظهر بحد أن يسع هما
الركبتين وقوله الردين صحح الراى وعارة المسح : ريد ما انحسر عنه اللحم من الذراع وهو
مدكر وجمع ريد من فليس وهو سبى (قوله ويكره في اسداء هوى به) قال الشيخ عميرة
فنت يجوز قراءة بفتح الصاد الراء عطفا على تسوية فيكون التقدير أكمله أن يسوى وأن
يكره انتهى . أقول - ويجوز رفعه إذ هو الأصل ولعله لم يحزم بالنصب لأنه ليس قبله فاص صريحا
(قوله ويرفع يديه) قد صعب الجدى في ذلك تصديقا رده فيه على مكبرى الرفع وقال به روى
سعة عشر من الصحابة رضى الله تعالى عنهم وأن عدم الرفع لم ثبت عن أحد منهم ر انتهى سم
على مسجع قال حجج وثقة غيره أى غير البخارى عن أضعاف ذلك (قوله مع اسداء تكبيره)
أى وتمدته إلى أن يصل إلى حد الركوع وكذا في سائر الانتقالات حتى في حصة لاسراحة يمدته
على الألف التى بين اللام والماء لكن بحث لا تجوز مع ألف لأنها غاية حد لمد من اسداء
رفع رأسه إلى تمام قيامه انتهى حجج (قوله ويقول سحاح رضى العنعم) العمدة في عدم وجوب هذه
الأدكار ونحوها مع قوله صلى الله عليه وسلم «صاوا كأرأيتون أصى» عدم ذكرها للشيء

ركوعكم ، ولما رأت . سجد اسم . بك لأعلى فقال : حالوها في سجودكم » ووجه النصيب
أن الأعلى نفع من اعظم ثعلب الأنفع في التواضع للأفضل وهو السجود ، وأما تعدد « أقرب
ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » فرب سجد قرب مسافة فنحن ساجدان ربي ، الأعلى أي عن
قرب المسافات رد في التحقيق وعنده (ثلاثا) للإسراع ويخص أصل السنة مرة كما
اقصاه كلام الروضة وذاي السكال ثلاث ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد ثم سجد
وهذا المنعرد وإمام من مرة . فما عده فبقتصر على الثلاث كما أشار إليه قوله (ولا يزيد الإمام)
على الثلاث أي يكره له ذلك للتحفيف على المقتدر (ويريد المنعرد) وإمام من مرة على ذلك
(اللهم لك ركعت) و بك آمنت ولك آمنت خضع لك سمي ونصري وعبي وعصبي (وعصى)
رواه مسلم زاد ابن حبان في صحيحه (وما استقلت به قدمي) تكسر الهم وسكون الباء ولعصبي
مريضة عن الحر وهي في الشرح والروضة وفيهما وفي الحر : وشعري وشرى به دعصبي ، وفي
آخره لله رب العالمين قال في الروضة . وهذا مع الثلاث أفضل من مجرد أكل التسبيح وتكره
القراءة في الركوع وغيره من يقيه لأركان غير التسليم كما في المجموع (السادس) من أركانها
(الاعتدال) ولو في نقل على التعمد ،

صلاته ولك أن تقول يحتمل أن ركعها فلعلم بها كما اعتد به أيضا عن ترك التشهد والسلام
وغيرها ولك أن قول عدم لذكر في حراسي صلته يدل على عدم وجوب فأنه ما يدل
نبي وجوب وقد دل في التشهد ونحوه دون هذه الأدكار انتهى سم على مسجع (قوله للأفضل)
وهو السجود يفيد أن السجود أفضل من الركوع وإن كان الركوع من خصائص ثم رأيت ع
نقاه في ثلثي في السجود عن الروضة وعنده فرع حرم في الروضة بأن القيام أفضل ثم السجود
ثم الركوع (قوله وهو ساجد) عبارة حج إذا كان - جدا (قوله : رد في التحقيق وعنده)
معتمد (قوله ثم) أي مع الكراهة (قوله فما عده فبقتصر) أي به (قوله بالتحفيف) عه
أقول الضعف ، ولا يريد الإمام (قوله ولك آمنت) رد فتم انظر في الثلاثة الأولى لأن فيها
ردا عن المشركين حيث كانوا يمدون معه تعالى عده فنصد الرد عليهم على طريقة الاحتصاص
وهو إما يكون للرد عن معتقد الشرك أو العكس أي ومعتقد العكس وأخره عن قوله خضع لأن
الخشوع ليس من العبادات التي يفسدها أي عده حتى رد عليهم فيها (قوله خضع لك سمي)
يقول ذلك وإن لم يكن منفسه بذلك لأنه متعمد به وفاة من وحلته لبعض الناس . وقال حج .
يسمى أن يتحرى الخشوع عند ذلك وإلا يكن كاذبا ما يرد أنه صورة من هو كذلك انتهى
سم على مسجع (قوله وما استقلت به قدمي) قال حج . وسبق به أي كالسجود سجدة لك اللهم
ربنا وسجدتك اللهم اعترى بهي . ويسمى أن يكون ذلك قبل البدء لأنه أسب بالنسب ،
وأن يقوله ثلاثا (قوله وهذا مع الثلاث) أي قوله : اللهم لك ركعت الخ (قوله وتكره
القراءة في الركوع وغيره) قال زركني . ونحن كراهتها إذا قصد بها القراءة ، فإن قصد
بها الدعاء والتسبيح فيدعي أن يكون كما لو قلت بآته من القرآن شرح روض انتهى سم
على مسجع . وينبغي أن مثل قصد التبراه مالو ضلوا فيما يظهر ، ومباني ما يوفقه في القبول
وقوله بآيه من القرآن أي فلا يكون مكروها (قوله الاعتدال) أي ولو في نقل
وكالاعتدال فيما ذكر فيه الخواص من السجدة في أنه ركن ولو في أصل واحد النعراية

كما صححه في التحقيق لغير المسمى، صلاته إذ فيه ثم ارفع حتى تعتدل (فأما مطمئنا) لما مر ويتحقق
عوده لما كان عليه قبله من قيام أو قعود فلا ركن عن قيام فسط عنه قبل الصلابة وحب
العود إلى ما سقط عنه واعتدل ثم اعتدل أو سقط عنه بعدها فهو معتدل ثم سجد وبن سجد
وشك هل أتم اعتدله عندل وحب ثم سجد (ولا ينسد غيره فهو رفع فرق) وضع رأى أى
خوفا على أنه مصدر بمعنى لأجله وبحور كسر، على أنه سمع من مصوب على الحال أى حائفا
(من شيء) كعقرب،

للرد على ما فهمه بعضهم من كلام النووي وقد حرمه من المقر من عدم وحب الاعتدال
والجواب بين السجدين في النعل وعلى ما قاله فهو سجد من ركوعه بعد الطمأنينة أو يرفع
رأسه قبل أن يكف الحال وبعد لأقرب عدة الثاني (قوله كما صححه في التحقيق) أى وعبره
فاقتضاء بعض كنه عدم وحب ذلك أى الاعتدال والجواب بين السجدين قبل عن
طمأننتهما غير مراد أو صعب خلافا حرم لا يوار ومن معه بذلك لاقتضاء عدله عن الصريح
لذكر في التحقيق كما نرى انتهى حجج وكلف عليه سم الحرم باعتدله يسمى أن يكون عدله
فانه محور أن يكونوا اختاروا الاقتصار على الصريح مع لإطلاع عليه نحو ظهور الاقتصار
عدم وقد قدم لاقتضاء على الصريح في وضع في كلام السجدين وعبره كما لا يخفى (قوله حتى يعتدل
فأما مطمئنا) هل حج وعبره بطمأنينة أى في الركوع ثم مطمئنا هل هى كقوله في السجود
وعب أن مطمئنا وفي الجواب بين السجدين مطمئنا ثم توقف عن هذا كالاقتضاء مطمئنا دون
الآخرين إشارة لما بينهما لهما في الخلاف لذكر لم يعد بهى (قوله لما مر) أى في حيز المسمى
صلاته (قوله من قيام أو قعود) فتمتته أنه إذا كان صلى من صلاته لا يودله وهو وضع في
الفرص لأنه متى قدر فيه على حده لا يخفى مادونهما متى قدر على القعود لا يخفى مادونه وأما
في النعل فلا مانع من عوده للاصطلاح حوار النعل معه مع قدرته على القيام والقعود ثم أراد
من عوده إلى القعود أنه لا يكاف ما يوقه في الباقية ولا تنع قيامه لأنه كحل من القعود وعبرة
لحلى قبل الرفع وبعد أى المصطلح للركوع والسجود انتهى وهى بقيد حوار العود إليه وإن
صلى مصححا أو منقبا (قوله فهو معتدل) وله أن يرتفع إلى حد الركوع ويصليه إن
شاء ثم يرفع فأما (قوله اعتدل وحب ثم سجد) صاهر ولو مأموما وعنده فعل الفرق بينه وبين
ما لو شك في الفاحه بعد الركوع مع الإمام حيث يؤتى لإمام فما هو فيه ثم يثني ركعة بعد سلامه
أن ماها من خلافه ثم حيث تحتاج فيه بقراءة لكن في حاشية شحار روى ما منه وبوشك في
إمامه عاد إليه غير مأموما حورا وحب وإلا لم يلزم صلاته والمأموم يأتي ركعة بعد سلام
إمامه بهى وعنده فماها ما يوثق في الصلابة بعد الركوع فتقول الشارح عند السجود
يعبر المأموم (قوله فلا يرفع فرقا).

تنبيه - ضبط شارح فرقا بفتح الراء وكسرهما أى لأجل الفرق أو حالته وفيه نظر من يتعين
الفتح فإن المضمر الرفع لأجل الفرق وحده لا الرفع للمقارن للرفع من غير قصد الرفع لأجله فأما
انتهى حج ويمكن الجواب عن الشرح بأن تعنى الحكم بالنسب يؤدى بعلته مامه الاشتقاق
فكسر الراء بهذا المعنى مساو لمسح وكأنه قيل فهو رفع حال كونه فرقا لأجل الفرق

(قوله لغير المسمى، صلاته
إذ فيه ثم ارفع حتى تعتدل
فأما لما مر) اعلم أن لفظ
فأما عما ذكرناه من جهة
الحديث كما هو ظاهر حقا
أن تكتب بالأشود
والموجود في نسخ الشارح
كتبت بالأشود وجب أن
في نسخة التي رتبها سقطا
في هذا المجل إذ لفظ المتن
السادس الاعتدال فأما
مطمئنا فلفظ مطمئنا
لا وجود لها في النسخ
كلف فأما وكأن السكينة
ظنوا أن فأما التي في المتن
هى التي تقدم ذكرها في
الحديث فكسوها بالأشود
فلتراجع نسخة صحيحة
(قوله اعتدل وحب ثم
سجد) أى إذا كان غير
مأموم كما في حاشية
الريادى (قوله فتح
الراءى) ذكر الشهاب
ابن حجر أنه متعين فإن
المضمر الرفع لأجل الفرع
وحده لا الرفع المقارن
للفرع من غير قصد الرفع
لأجله .

(لم يكف) رفعه لذلك عن رفع حالاته لوجود الصرف (ويسرفع يده) كما مر في تكبيرة الاحرام (مع اسداء رفع رأسه) من ركوعه متدنا رفعهما مع اتساع رفعه وسمر إلى اسماؤه للاساع رواه الشيخان (فتلا) في رفعه إلى الاعتدال (سمع لله لمن حمده) أي تسمع الله منه حمده، وتحصل أصل السنة بقوله من حمد لله سمع له ولا فرق في ذلك بين الإمام والمأموم والتفرد وحده «إذ قال الإمام سمع الله من حمده فتقربوا إلى الله بركاب الحمد أو رسا وبك الحمد» أي مع ما علمتموه من سمع لله لمن حمده وإنما اقتصر على رسا بك الحمد لأنه كان يظهر سمع الله لمن حمده فسمع الله من رسا بك الحمد ولا سمعونه عاب فيهم عليه فيظهر الإمام وسمع بكلمة التسميع إلى احتيج إليه ولا اعتبار بما حوت به عادة كثير من الأئمة والمؤذنين بالجمهور به دون الجمهور بالتسميع وقد أثر تجميع بينهما قوله (فإذا انتصب) أرسل يديه و(قال ربنا لك الحمد) أي رب اسحب لنا ولك الحمد على هديت إيانا في حقيقة بعده حمدا كثيرا فيشاركنا فيه ولم يذكره الجمهور وأغرب في مجموعته من لا يريد الإمام على رسا بك الحمد إلا رص المأمومين وقول ابن المنذر إن الشعبي حرق الإجماع في جمع المأمومين سمع الله لمن حمده ورسا بك الحمد مردود إذ قال بقوله عطاء ابن سيرين وسحق وثوبان وداود وغيرهم (من السموات ومن الأرض ومن ما شئت من شيء بعد) أي بعدهما كالعرش والكروسي وغيرها مما لا يحصى غيره ونحوه في من رفعه على الصفة ونسبه على الحال أي ما نال لو كان جسما

(قوله أي رب استحبنا
ولك الحمد الخ) هذا
التقدير إنما يحتاج إليه على
رواية ولك الحمد ما سلف
ولعل الشرح رادها
وتسقطها الكتابة وعبرة
الروض وشرحه ربنا لك
الحمد أو رسا ولك الحمد إلى
أن قالوا والأولى أوى
لورود السنة به لكن قال
في الآء الثاني أحب إلى
ووجه بأنه يجمع معنيين
الدعاء والاعتراف أي رسا
استحبنا الخ

(قوله لم يكف رفعه) بقي ما لو رفع ثم شك هل كان رفعه لأخيه ثم لم يرد هل بعد به أم لا فيه نظر ولأقرب الثاني لأن برزده في ذلك شك في التبع والشك مؤثر في جميع الأفعال (قوله أي مع ما علمتموه) حصر عن قوله وحده إذا قال الخ (قوله إن احتج إليه) راجع لكل من الإمام والمسمع والجمهور به حيث لم يحتج إليه مكروه ويحتمل رجوع الصبر إلى الجمهور (قوله فإذا انتصب أرسل يديه) فإن حجج وما قبل يحتملها عن صدره كالقيام باقي قريسا رده اه وأراد به ما ذكر بعد قول المتن ورفع يديه بقوله وفارق دعاء الافتتاح والشهد بأن يديه وصيغة ثم لاها ومنه يعبر رد ما قبل السنة في الاعتدال جعل يديه تحت صدره كالقيام (قوله ربنا لك الحمد) عبارة حج رسا أو مهم رسا لك أو ولك الحمد أو ولك الحمد رسا أو الحمد رسا، وأصلها رسا لك الحمد عند الشرح لأنه أكثر الروايات أو رسا ولك الحمد كما في الأم ووجه نصه حجتين اه أي من بك الحمد من رسا بك الحمد حملة وحدة بخلاف ولك الحمد فإن الواو بدل على محذوف والمقدار كالمعطوف فرسا بك الحمد حمدا ورسا ولك الحمد ثلاث حمل بما دل عليه العاطف وهذا كتاب عن نصير سم فيه (قوله أي ربنا استحب لنا الخ) هذا إنما يحتاج إليه على زيادة الواو قبل بك فاحتاج إلى تقدير المعطوف عليه أما ندوها فلا حاجة إلى ما ذكره (قوله مشاركا فيه) قال حج وصح «أنه صلى الله عليه وسلم رأى صفا وثلاثين منكبا سيقون في هذه أيهم يكتمها أول» وعبرة حج في لشكاة في باب ركوع في الفصل الأول وعن ربيعة بن رافع قال لا يكتمني وراء النبي صلى الله عليه وسلم فما رفع رأسه من الركعات قال سمع الله من حمده فقال رجل وراءه رسا وبك الحمد حمدا كثيرا فيشاركنا فيه فاما انصرف قال من أسككم الله قال رأيت صفة وثلاثين منكبا يسدونها بهم يكتمها أول» روه البخاري اه وقال ابن السكيت في عقود الزبد قال السبيل روى أول بالصم على البناء لأنه طرف قطع عن الإضافة كقول واحد أي يكتمها أول من عسره واستصعب على أحل

(ويريد المبرد) ورواه قوم محصورين متحصنين عامر سر (هـ النسخ) (والمعنى) أي اعظمه
وقال الخوهري الكرم (أحق ما دل العبد) مسداً وقوله (وكذلك عند) اعتراض وقوله
(لما لم لا تعطل ولا معضلة لا يصح دا عند) فتح إجماع أي العلى (ملك) أي
عنده (الحمد) ويروي بالكسر وهو الاختصار خبر يستند أي لا يصح د لخط في الدنيا حظه في
الأخرى وإتبعه ما عتق ويحتمل كما قلناه من الصلاح كون أحق خبراً به قبله وهو رسالته
الحمد أي هذا الكلام أحق والأصل في ذلك لانتاج كرواه الشيخون إلى ذلك الحمد ومسمى إلى آخره
وإنشأ ألف حتى ورواه وكذا هو المشهور وإن وقع في كتب الفقهاء حديثهما بالصواب وإنشأهما
كأمر روادهم وسائر الخدائن قاله المصنف وتعب بأن السانئ روى حديثهما بحال روى عنه
ثامهما أصلاً نقل عبيد مع أنه القيس لأن التقدير يكون الحسن كما بهم بحاله عند واحد وقت واحد
(وبين القبول في اعتدال ثمانية الصبح) بعد إتيانه بالذكر راتب كما ذكره العمري ونقله عن
الص في العدة نحوه خلافاً في الإقيد ويمكن حمل الأول على المبرد وإمام من سر والثاني على
خلافه والأصل في ذلك ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم «أنه لم يزل يشت في الصبح حتى يفرق الدنيا»
ولا نعري القبول من الركوع وإن صح أنه صلى الله عليه وسلم قس قتل أيضاً لأن رواية القبول
بعده أكثر وأصح فهو أولى وعليه درج الحناء الراشدون في أشهر الروايات عنهم وأكثرها
وشمل كلامه لأداء والقضاء وحديث الصبح غيرها من حيث المعنى شرفها ولأنه يؤدى لما قبل
وقتها وإنشأ وهي أقصر الفرائض فكانت ربه أليس (وهو اللهم اهتدي فيمن هديت إلى
آخره) كذا في المحرر وختمه كما في الشرح «وعامى فيمن عافيت وولوى فيمن توبت وبرزكى
فما أعطيت وفي شرف ما قصت

(قوله سرا) ليس قيد
هذا فكذلك مأمراً تأتي
به سرا إلا انتم جميعاً بالسياسة
للإمام والملح المحتاج
إليه (قوله في الأخرى)
متعلق بيلتفع لا يحطه
(قوله بعد إتيانه بالذكر
الراتب) وهو إلى قوله
ومهما شئت من شيء
بعد كما صرح به غيره ومعه
مع ما بعده يعلم أنهم
يجمعون على عدم سن
ما زاد عليه لكل أحد
(قوله خلافاً لما في الإقيد)
أي في قوله إنه لا يزيد على
رسالة الحمد كما يؤخذ
بما بعده وعليه جماعة
منهم الأذري ونقل عن
الص أيضاً وهما الشارح
هو الأول وهو راتب
الراتب من كل أحد كما
هو من عبارته ولا يقدح
في اختياره له قوله عقبه
ويمكن الخ كما هو ظاهر
(قوله شرفها) أي في
خلة فلا يقتضي أنها
أفضل من غيرها على
الاصلاح وأنه جعل الحكمة
مجموع هذا وما بعده (قوله
وإنشأ) متعلق بؤد
كالطرف قبله

وقال الكرماني يعني في كتب الصلاة أول منى على الصم من حذف منه النصف وفقد
أولهم معنى كل واحد منهم بشرع لكتب هذه الكلمات قبل الآخر ويسعد بها إلى حصة
الله لعظم شرفها وفي بعضها أول بالفتح (قوله ويريد المبرد) أنهم ثم ما قبله يقول الإمام
مطلقاً وبه صرح جمع حيث قال وسن هذا حتى للإمام مطلقاً خلافاً للمجموع أنه لا يسن له
رسالة الحمد فقط (قوله وإمام قوم محصورين) أي فيكون تركه عند قال الرمي في تصحيحه
وهو كما قل (قوله سرا) قضية أنه يقول ما قبله جهراً وقصة قوله قبل وكان يسر برسالة الحمد الخ
خلافه (قوله وقال الخوهري الكرم) أي فتؤخذ من ذلك أنه يتناقض على كل منهما (قوله ويروي
بالكسر) أي منهما (قوله حظه في الأخرى) الصبر لذا لتقدمه فالعلى لا يصح صاحب الحمد في
لدي ذلك الحمد في الآخرة فكانه قبل الحمد الباع في الدنيا لا يصح في الآخرة (قوله خلافاً في
الإقيد) هو لاس العراك فانه يقول لا يأتي بالله ذكر (قوله من الأول) هو اسبقون عن الص (قوله
وإمام من سر) أي من المحصورين الراضين بالنطوبيل (قوله والثاني) هو ما في الإقيد (قوله ولا
يبحر القبول قبل الركوع) أي فيصنف بعده ويسجد لله يسجد إلى بوي الأول القبول وكذا لو
فت في الأولى بيبه أو أسأله فيها فقال اللهم هديني ثم يذكر عباد الله سمع عبي مهج وسباني
ما يبيده عنه فون لمصعب في سجود السهو وم يترك ركوب الخ (قوله فهو أول) أي فالأخذ به أولى

فإنك تقضى ولا يقضى عليك إنه لا يذل من واليت تباركت ربنا ونعالي» قال إبراهيم ورواه
العلماء فيه ولا يعز من عادت قبل تباركت وتعاليت قال في الروضة وقد حوت في رواية السبق
وبعد ذلك الحمد على ما قصت سمعتك وتوب! ثم راد في الروضة من جمهور أصحابنا
لأنهم شهدوا الزيادة وقال أبو حامد والبيهقي وآخرون ما تحته وعبر عنه في تحقيقه قوله وقيل
(ولإمام) يسئله في قنوته شأني (بسط جمع) ما روى عن السبق في إحدى روايته وحمل على
الإمام وعنه ضعف في ذكره أنه يحكى للإمام أن خص به صلاة شريفة «لا يؤمن عند قوم»
فيخص به صلاة دعوه دعوهم قال فعل فقد حاشهم» روى أبو داود والترمذي وحسنه من سنن من ذلك
ما ورد النص به بخبر «ثم صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر في الصلاة يقول اللهم هنيئاً اللهم اغفر لي»
الدعاء المعروف وثبت أن دعاءه صلى الله عليه وسلم في الخوض بين السجدين وفي التشهد يعط
الإفراد ولم يذكر الجمهور التفرقة بين الإمام وعمره إلا في القنوت فلكي الصحيح اختصاص التفرقة
به دون غيره من أدعية الصلاة وقال ابن القيم في هدي رب أدعية التي صلى الله عليه وسلم كلها
باعتد الإفراد انتهى

(قوله من أدعية الصلاة)

هل المراد بها المطلوبة في

الصلاة أي المأثورة أو

المراد ما يأتي به من الصلاة

وإن لم تكن مأثورة

منها السابق وإضافتها إلى

الصلاة الأولى وعليه فلا

علاقة بينه وبين ما ذهب

إليه الشهاب حج من أن

الوارد يقع لعلة من جمع

أو إفراد وغير الوارد يأتي

فيه جمع والجمع فله حج

(قوله فإنك تقضى) ثبت الفاء فيما ذكره المحلى عن الشرح بل فيه ما ينبغي عدم شوبها
فيه حيث قال في رواه عن النسائي في قنوت الوتر وهو ما تقدم أي في قنوت الصبح مع زيادة
في ذلك وروى به هثم رأيت في نسخ متعددة إنك تحذف الفاء وهي توافق ما ذكره المحلى
(قوله ولا يعز) هو بكسر العين ونظم ذلك السيوطي مع بقية معاني غرضه.

عر الأصابع يأتي في مصارعه

لما كفلته وضد اللد مع عظم

وما كبر عليه أهل أي صعب

وهذه خمسة الأفعال لازمة

عزرت يزيد أي قد غلبت كذا

وقل إذا كنت في ذكر القنوت ولا

يعز يارب من عادت مكسورا

وقوله عزرب بين به المتعدي الذي تضم عسه (قوله وبعد ذلك الحمد) هو شامل بحجج وانتم
وعليه فقد قال كيف حمد على قضاء الشر وقد طبت رفته فما سوى قوله وقيل الخ. والجواب أن
الذي طبت رفته فما مضى هو يقضى من الأرض وغيره ثم ذكره النفس والحمود عليه هو
القضاء الذي هو صفته تعالى وكلها حمداً نصبت أسماء عليها (قوله شهد الزيادة) هي قوله ذلك
الحمد الخ (قوله وآخرون مستحبة) قال حج بن قال جمع إنها مسححة لورودها في رواية السبق
انتهى فساقها مسبق المحرم واستدل عبد بن رواة السبق (قوله فإن فعل فقد حاشهم) أي شعوته
ما طاب لهم فحسبه به ذلك وعليه فهو فعل ذلك في القنوت فهل يطالب من المأمومين التأمين
حينئذ أو القنوت فيه نظر وأقرب لأول لأنه الوارد وإن قصر لإمام شخصه ولا مانع من أن
الله يشب المؤمن عما يريد على ما يصح إليه من دعاء الإمام (قوله فلكي الصحيح الخ) أي خلاص
حجج وعبره والذي يتجه ويجمع به كلامهم وأخبر أنه حيث أخرج دعوة كره له الأفراد وهذا
هو محل الهوى وحيث أتى تأثراً مع نفسه (قوله اختصاص التفرقة به) أي القنوت

فقول العروى يستحب للإمام أن يدعو في أحاسيس بين السجدين وفي السجود وركوع نصيحة جمع
كما يستحب في القنوت محدود وكان الفرق بين القنوت وغيره أن الجميع مأثورون بالدعاء بخلاف
القنوت فإن المأثور يؤمن بحدود ولا يعين هذه الكلمات مقبولة بخلاف الشاهد لأنه فرض ومن
حسه فهو مت ماروي عن عمر كان حيا سكن الأول أحسن وليس لمردوهم من مرة الجمع
سهما و بؤخره حيث عن الأول وهو قس بآته بواه بها وقصبت دعاء أو سجود كآحر القنوة
أخرته عنه وإنه تضمنت كسبت هذا أوله بقصد سها بؤخره بواحدة من كراهة القرآن في الصلاة
في غير القيمة ويشترط في ذلك أن يكون دعاء شاء كما قاله ابن عمر السجوري وأفتى به الوالد رحمه
لله تعالى وسكره إسناده مقبول كاشهد لأور كما في المجموع عن العروى وقصته عدم الطلاق
نطوبه به وهو مكنت كآ هذه الشرح ولا يقل فيس منسج تصوب الركني القصير عمدا
بطلانها لأنه محمول على غير محل القنوت عدم رد الشرع بنطوبه إدا العروى بفسه القائل
بكرهه الإسناده قائل بن نطوبه الركني القصير بغير عمده (والمصحيح سن الصلاة) والسلام كما
في الأدكار (على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخره) للأحمر الصحيحة في ذلك وسن الصلاة
على آل والأصحاب أيضا على ما تقدم خلافا من في سدة ذلك وقد استشهد الأسوي سن
الصلاة بالآته والركن لى لآل بغير كيف يعنى عدم ولا سقى ذكر الصحب ها إظهارهم على
عدم كرهه في صلاة الشهد لأن الفرق بينهما أنهم لم يقتصروا على الوارد ها ولم يقتصر وا عليه
بل ردوا ذكر آل بغيره فثبت للأصحاب كعدمه وكان الفرق أن معصية لآل مآل إر أهم في أكثر
الروايت ثم تقتضى عدم العروى لعمده وهذا لا يقتضى لذلك والثانى لاس من لا يجوز حتى يستدل
الصلاة بفعلها على وجه أنه تنركب قولها إلى غير موضعها وأحرر بقوله في آخره عن عدم
استحبابها فيها دعاء وإن قال في العدة لا بأس بها أوله وآخره لورود أثره وما ذكره العجلي في
شرحه من استحباب الصلاة عليه لمن قرأ بها آية متضمنة اسم محمد صلى الله عليه وسلم ثم
المصنف بخلافه

(قوله فلا وقت ماروي عن عمر) أى وهو لأهم إر سبعين الخ (قوله وإمام من مرة الجمع سهما)
أى في قنوت الصبح وثور (قوله أوله بقصد) شمل لحاله بإعلاق (قوله سكره إطالة القنوت)
التعبير بالإطالة دون قوله تكرر الزيادة على القنوت صهر في أن إرد بإطالته زيادة التي يظهر بها
طول في العرف لا مجرد زياده وإن وقت وعاربه الحظب كان التبيح أو حامد بقول في قنوت
الصبح تلهم لا تعقبا عن العلم بعتق ولا يسمع عنه مدع سهى وهو صريح في دعاء وقوله لا تعق
فتح الله وصم العين من عاق دليل قوله يعاقب إدا لو كان من أعاق يقال يعصى أو معوق (قوله)
فقسما بهم الأصحاب لما علمت) لم يتقدم ها ما علم منه سب فباس الصحب على آل ثم رثيت في
حجج مانصه وبس أيضا السلام وذكر لآل و يظهر أن يفسر هم الصحب لقولهم يستفاد سن
الصلاة عليهم من سب على لآل ذهابه بدست علمهم وفيهم من لمسوا أئمتها فعلى الصحابة أولى
ثم رثيت شارحا صرح بذلك (قوله أمى المصنف) ظاهره اعتداد ما أفتى به وأنه لا فرق في عدم
الاستحباب بين كون الصلاة عليه بالاسم الظاهر أو الصمير لكن حمته حجج في شرح العباب بعد
كلام ذكره على ما إذا كانت الصلاة بالاسم الظاهر دون ما لو كانت بالصمير وقوله بخلافه نقل سم
على منهج عن الشارح طسها

(قوله أو نحوه) مثله في
الروضة وغيرها ولا يختر
ما المراد نحو الدعاء فإن
كان الدعاء فكان المناسب
العطام بالواو دون أو ب
سبأى أنه لا بد من الجمع
بين الدعاء والثناء على أنه
قد يمنع كون الثناء نحو
الدعاء فراجع (قوله)
وقصته عدم الطلاق
بنطوبه به) قضيته أن
محل عدم الطلاق إذا
أطاع بخصوص القنوت
بخلاف ما إذا أطاع غيره
وقصة التعليل الآتى
خلافه وبوجه ما اقتضاء
التعليل مسألى في سجود
السجود غير راجع (قوله)
قياسا على ما تقدم) يعنى
الصلاة على آل فالتقيس
سن الصلاة على الأصحاب
والتقيس عليه سها على
آل وهو الواقع في كلام
غيره ويدل له قوله الآتى
قريبا بل زادوا ذكر آل
بعضنا فقسما بهم الأصحاب
لما علمت وإلا فهو لم
يتقدم له غير ذلك
ويحتمل أن قوله ما تقدم
عبارة عن قول غيره لأن
ويكون نظره سبق إلى
أنها الأول بزيادة الواو
بعد عنه بقوله ما تقدم
(قوله عن عدم استحبابها)
لا محل لقوله عدم فيجب
حدوه

(و) سن (رفع يديه) فيه وفي سائر الأدعية استاء كما رواه البيهقي فيه بإسناد حذوف سائر الأدعية الشيوخ وغيرها. وحاصل ما نصمه كلام الشارح هذا أن الأول دليل فيه سند على القول بأن الرفع سنة للاتباع وأن القائل بعدم سنه استدلال عليه بالعاس على غير القنوت من أدعية الصلاة كدعاء الافتتاح والشهادة والخمس بين السجدين وقاد قوله كما قس الرفع فيه إلى آخره أن القائل بالاول استدلال أيضا بالقياس على كونه ومقابل لأصح عدم رفعه في القنوت لأنه دعاء في صلاة فلا يستحب الرفع فيه قياسا على دعاء الافتتاح والشهادة وهو الأول بأن يديه فيه وطيفة ولا وطيفة هما هما وتحصل السنة برفعهما سواء أكانتا متفرقتين أم متصفتين وسواء أكانتا لأصابع ولوحدة مسوسين أم الأصابع أعلى منها والباطن أن يجعل يديهما إلى السماء وظهورها إلى الأرض كدفعي به الوالد رحمه الله تعالى وحده «كان صلى الله عليه وسلم لا يرفع يديه في شيء من الدعاء إلا في الاستسقاء» بنى أو يحتمل على رفع خاص وهو استسقاء فيه ويجعل فيه وفي غيره يظهر كفه إلى السماء إن رتا برفع يديه ونحوه وعكسه ين دعاء لتجصيل شيء أحداهم سيأتي في الاستسقاء ولا يرفع يديه فيه حركة وهي غير مطبوعة في الصلاة بدعاه فما لم يرد ولا يرد ذلك على الإطلاق ما دفعي به بالوالد رحمه الله تعالى فقد يد كلامه مخصوص بغير تلك الحالة التي نقلت يديهما وسواء فيمن دعاء برفع يديه في سنن ما ذكر أو كان ذلك لئلا يرفع يديه أم لا كما دفعي به الوالد رحمه الله تعالى واستحب تحط في كنههما في سائر الأدعية ويكره لمخطب رفع يديه حال الخطبة قاله

(قوله وسن رفع يديه) الأولى وسن يفسد أنه من محل الخلاف وعنده على الصحيح من رفع يديه وقوله فيه طهره كالخلى أنه برفع في جميعه حتى في الصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم وهو ظاهر ثم رأيت في حج وعمرته ويرفع يديه في جميع القنوت والصلاة والسلام بعده للاستسقاء وسنده صحيح انتهى (قوله وفي سائر الأدعية) لمن أراد في غير الصلاة دليل قوله الآتي وأن القائل بعدم سنه استدلال عليه بالقياس على غير القنوت من أدعية الصلاة (قوله أن الأول) أي القائل سن الرفع (قوله كما قس الرفع الخ) من قوله كما قس الرفع فيه على رفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه كقصاصي العدة بدعو على يدين قنوت أو نكاحه أو قرأ ستر معونه رواه البيهقي انتهى ولا ينافي هذا ما يأتي في كلام الشارح من قوله في شهرها مساع في الخمس الخ لاحتمال اختلاف الروايات وعلى إحدى الروايتين يحمل ما نقل عن شيخنا العلامة الأجهوري في شرح لألفية من أنه قست عقب صلاة العشاء (قوله ومقدم الأصح) الذي في المتن لتعريف بالصحيح (قوله بن) أي وما هذا إنسان وهو مقدم على النبي (قوله برفع يديه ونحوه) أي من منق انتي يخص من غير قيم بآسدن وسكب عن الثاء وهو من فاك بقصى الخ وفي حواشي الهجة للشيخ حمزة قوله وسن جعل طهرها لفساء الخ أي حتى من أول القنوت الخ هذا مرده فما يظهر شو برى أنه ممن على مهجة (قوله وعكسه ين دعاء لتجصيل شيء) أي فلا جمع بين الطلب والرفع الصفة واحدة كما لو دعا شخص لتجصيل شيء ورفع آخر أو دعا ثمان أحدهم بطلب خبر والآخر برفع شيء فقال آخر اللهم افعل لي ذلك فعمل فائق ذلك سطون الأ كعب أم يظهرها فيه بغير قبل ولا بعد أن يعمل ذلك مقروبا بكون الأ كعب تعلب للظنوب على غيره لشرفه اه أقول والأقرب أن ذلك يكون ظهور الأ كعب لأن درء المعاصد مقدم على جلب المصالح

(قوله وفي سائر الأدعية)

أي خارج الصلاة كما هو

ساهر (قوله أن الأول

ديين) يعني الاتباع الذي

ذكره عقب هذا والقياس

لآتي في قوله وأفاد بقوله

كما قس الرفع فيه الخ

لكن في سببه قلادة

ونظر مامع القياس في

كلام الشارح الجلال فإن

الذي جعله مستند القياس

وهو حديث البيهقي كاف

في الاستسقاء وفي خصوص

القنوت والدعاء جزء منه

فما معنى قياس الشيء على

نفسه وغير الشارح الحلال

جعل خبر البيهقي مستند

الاتباع وهو المشار إليه

بقول الشارح هنا فيما مر

انسانا كما رواه البيهقي

(قوله ومقدم الأصح)

صو به الصحيح .

السبق لحديث فيه في مسد ويكره حارج الصلاة رفع اليد مسحاً وهو محتال فيما يظهر والأوجه
أن عتبة الرفع إلى المك إلا إن اشتد الأمر ولا رفع يده إلى السماء فإله العري وقال غيره لأوى
رفعه إليها أي في غير الصلاة ورجحه من العماد (و) الصحيح (أنه لا مسح) بهما (وجهه)
أي لاس ذلك لعدم ثبوت شيء فيه ولأولى عدم فعله وروى فيه جرح ضعيف مستعمل عند
بعضهم حارج الصلاة واستحجانه حارجها حرم في التحقيق وقد مسح غير بوجهه كالصدر في
الروضة وغيرها عدم استحجانه قطع من نص جماعة على كراهته وإثباتي سنن الخبر «فالمسحوا بها
وحولكم» وردت بكون طرده وأهية (و) الصحيح (أن الإمام يجهر به) استحجانه في السر به كأن
قضى مسجداً أو ترا بعد صواع الشمس والخبر به لا يصح رواه البخاري وغيره ولكن جهره به دون
جهره بالقراءة كما قاله لم يردى واستحجانه بركشي وغيره ويمكن من إطلاق الصف وغيره عليه
قال أسامة به حسب سنة الصواب وقامه سنة الجهر خلافاً لفساد كلام الخواص من
مواتهما والثاني لا كسائر الأدعية لمشرقة في الصلاة وحارج المفرد فسر به قطعاً (و) الصحيح
(أنه يؤمن المأموم بسما) جهره كما في الكافي ، واقصده كلام التهذيب إذ جهر إمامه ومنه
الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم يؤمن كما صرح به لمج الطبري وفتي به أبو الله رحمه
الله تعالى خلافاً للخرى والخرى ولا يمارسه جهر : رغم أنف رجل ذكره عنه فلم يصل على
لأن طلب استحجانه الصلاة عليه تأمين في معنى الصلاة عليه (و) أنه (يقول النساء) سرا
وهو من فائت يقتضي إلى آخره أو سمع له لأنه له ود كرا لا يسر به التأمين والمشاركة أو كافي
مجموع والثاني يؤمن فيه أيضاً وإذا قلنا بمشاركته فيه في جهر الإمام به بطر يختص أن قال
يسر به كما في غيره لم يشارك فيه ويختص وهو الأوجه خبره كما إذا سأل الرحمة أو
ستعاد من النار

(قوله والأوجه أن عنه ارفع إلى المك) أي إلى محاذ المك مع فناء الكمين على سطحيه
(قوله رفعه) أي التصريح (قوله أي في غير الصلاة) معصم (قوله ورجحه من العماد) قال
سم على مهجة بعد مد كرويس لإشارة بساكنه ليبي وتكره لأصعين حجج هـ (قوله عدم
استحجانه قطعاً) حارجها أي وأما ما فعله العامة من تقبل اليد بعد الدعاء فلا أصل له (قوله كأن
قضى مسجداً) وإثبات من الإمام الجهر بالصواب في السر به مع أنها ليست بحج الجهر ومن ثم
طلب لاسرار بالقراءة فيها لأن المقصود من الصواب بسما وتضمن القوم عليه فصاح الجهر ليسمعوا
فيؤمنوا (قوله كما قاله لم يوردى) أي وإن أدنى دلت على عدم سماع بعض المأمومين لعدم
أو اشتغالهم بالصواب لأنفسهم ورفع أصواتهم به إما لهنم علمهم باستحباب الإصوات أو لغيره (قوله
ولا يمارسه جهر رغم أنه لم) وجه للمارسة أن الخبر يدل على طلب الصلاة من المأموم عند
إنسان الإمام بها والتأمين ليس صلاة ويمكن الجواب أنه وإن لم يكن صلاة لكنه في معناها لأن
قوله آمين عند صلاة الإمام عنه في قوة أن يقول اسجد رب صلاة الإمام كما أشار إليه الشارح
بقوله لأن طلب استحجانه الخ (قوله رغم أنه لم) أي صلى الله عليه وسلم برفع يده وهو الراجح
مختار بالمعنى (قوله ويختص وهو الأوجه) بأمل هذا مع قوله ولا سرا فإن ذلك يقتضي أنه
المنقول ثم رأيت في نسخ بعد قوله والثاني يؤمن فيه أيضاً وإذا سأل لرحمة الخ.

ونحوه فان الامام يظهره ويخبره به ثمومه ولا يؤمن كانه في المجموع قال في الاحياء وتبعه
القموي وعبره أو يقول شهد أو صاف وبرت أو بلى وأما على ذلك من الشاهدين أو مائشيه
ذلك انه والفرق بين بطلان صدق وبرت في إحاطة المؤدى وعدمه هنا هذا متضمن للنشاء
فهو التصود منه ظرفي الذب بخلافه ثم ليس متعمدا له إذ هو معنى الصلاة حس من الصوم
وهذا مستقل وما هنا معنى ثابت يقتضي ولا يقتضي علمك مثلا وهو ليس بمنطل ولا أثر لاحتجاب
لأنه معنى النشاء أيضا وعليه فحارق نحو النسخ عسده حيث أن من إعدامه بطلان صيرته كالكلام
الأحصى والأصل في بحر انقضاء عدم كبريه ولا كذا لك النشاء ونحوه وقرى الوالد رحمه الله
على أن بين ما بين والأدنى أحد أن إحاطة لصلى يؤدى مكروهة بخلاف مثركه انشوم في القنوت
بأنه نشاء أو ما أخفى به فانه سنة في الصلاة الأول دون الثاني هذا كله بين سمعه (قال
م يسمعه) يسمعه أو بعده عنه أو بعده جهده به وسمع صوتا لا يسمعه (قلت) سبحان سرا
مواقفة له كما يشركه في الدعاء والأركان السرية (وشرع) أي مسح (القنوت) مع
ما من أيضا (في سائر مكروبات) أي ما من من نفس في اعتدال ركعة الأخيرة (سارله)
إدراك أن ربنا سبحانه وتعالى واحد على ما خلقه جميع كمن شرط منه لاسوى بعدى بعد
كأنه اسام والشجاع وهو صهر ودمك ما صبح بأنه صلى الله عليه وسلم فب شهره متبناها في الجنس
في اعتدال ركعة لأخيرة يدعو على قاتلي أمته ستمعونه ويؤمن من حلفه والثناء كل لدفع عرده
على المسلمين لاسير للقتول لاقصه ثمرة وعسده بمكان بدركهم وتوحد منه اسحب
بعرصه في هذا القنوت بالثناء لرفع ثبات اسرله وسواء فيها الخوف من نحو عدو ونومس من كاهو
ماهر والقحط والحرار ونحوها كالنساء وكذا النساوس كما عمل الله كلاء برركشي أحد من أنه
صلى الله عليه وسلم دعا نصرته عن أهل المدينة وبه ألقى لوالد رحمه الله تعالى بعد لبعضهم وأشار
لرد قول الأدرعي المذمومة عندى اشع لوقوعه في من عمر ولم يقسو له حيث قال لأرباب أنه من

(قوله ونحوه) أي ان (قوله في إحاطة المؤدى وعدمه هـ) سمد حج هـ التلذان (قوله
نفس هـ) أي الفتح أن بعده بضمه بتأمل هذا فانه لم تقدم هـ ما تضمن عدة شيء بلطفه
(قوله فان لم يسمعه) قال في العباد سمعا محققا هـ سم على مسجع (قوله كما يشاركه الخ) أي هـ
كلا منهما يدعو على عب وإن خلتا فيما يشيان به (قوله مع ما مر أصا) أي من الله كرك
لظهور في الاعتدال من حيث هو وهو سمع الله لمن حمده الخ كما صرح به حلق المنهج (قوله ولو
وحدا) حرج به الاثنان ومقتضاه أنه قمت هـ وإين ما كن فيها تتبع متعد (قوله على قاتلي
أصحا هـ) فان الاسوى وعبره كان الحامل له على القنوت في هذه القصية دفع تبرد القاتلين اه سم
على مسجع ثم رأيت قوله لآلى والثناء الخ (قوله لرفع لك السراة) أي فلا يقتصر على قنوت الصبح
فانه صلى الله عليه وسلم ثبت عنه الدعاء على قاتلي أمته وليس ذلك من أساس القنوت الواردة وهو
اقتصر على قنوت الصبح في الدلالة كسوى به على ما هو صاهر من عدة الشرح وعبره (قوله
لوقوعه) أي الطاعون (قوله في من عمر) صاهره أن أول وقوعه في ربه فليراجع وهو طاعون
عمواس ناديين والبيس المهمتين قال في المصالح عمواس بالفتح بلدة بالشام بقرب القدس وكانت
في مدينة عظيمة وصاعون عمواس كان في أيام عمر رضي الله تعالى عنه اه وعن سنة
الطاعون هـ لاشتهاء ظهوره فيها (قوله لأرباب أنه) أي في أنه

(قوله لأنه بمعنى النشاء) أي

مع كونه متعمدا بالصلاة
ولا فلا قائل بأنه إذ كان
معنى النشاء لا يطل وإن لم
يعلق بالصلاة كأن
أجاب به نداء غير الامام
(قوله بأن إعادته بلفظه
صيرته كالكلام الأحصى)
انظر ما بعده ولا يصح
رجوع الصبر فيه للامام
لاقتضائه أن مناط الصلوات
إعادة الامام فإذا لم بعده
بلفظه لا بطل الصلاة ولا
قال به وعبرة الامداد
ولا نظرا لأن الموقوف به
لعم القرآن لأن القرينة
صرفته عنه وصيرته كاللفظ
الأجنبي انتهت (قوله
والثناء كان لدفع تبرد
الخ) جواب عما يقال إن
قنوت النازلة إنما شرع
لدفع أمر نزل بالمسلمين
فلا شاهد في الحديث لأنه
فعله في أمر انقضى وعما
يقال إن وسيلته صلى الله
عليه وسلم مقطوع
شوقه فكيف دعا عليهم
هذه المدة ولم يستحب له

الموت والعتق فيه من موت غالب المسلمين واعتقل كثير من معاشيهم وشهادته من مات به
لا يمنع كونه باره كما أنما تقتضيه نية العدو وإن حصد الشهادة لمن قتل منه وعدم قتله عن
القتل لا يبرم منه عدم الوقوع وعلى سلمه يحتمل أنهم تركوه إيثار بطلب الشهادة ثم قال
بل ليس لمن لم يزل بهم الدعاء لمن رزقهم الله وسحب مراحة الإمام الأعظم أو مائة مائة
للحوامع فإن أمره وحج ويسن الجهر به متفق بالإمام والمؤيد وهو سره كما يقتضي به الولد رحمه
الله تعالى (لا مصدق على المشهور) لأنه عليه الصلاة والسلام لم يست إلا عند ابتارله ، وإنشائي
ينحصر بين القبول وركه وخرج مسكونه استل وهو عيب أو استعفاء والمندوره فلا يسق فيها
ويظهر كأنه الشيخ كرهته مضى في صلاة الجمارة لسانها على التحفيف (السامع) من تركها
(السجود) مرتين في كل ركعة نكبت والسنة والاحكام وإنما عدا ركعا واحدا لكونهما
متحدان كما عد بعضهم الطائفة في محله لأربعة ركعا وحدا لثبوت وهو في اللغة التماس والميل
وقيل التدل والخضوع (و) أما في التبرع (ف) قوله مباشرة بعض جهته مضى (ث) ما يعنى عليه
من أرض أو غيره

(قوله وعلى سلمه يحتمل) ثي فلا يرد عدم صحته معادهم في الدعاء برفعه حين سألوه لما ذكر
عنى أن طلبهم منه يدل على حوارته إذ لو كان معصيا سألوه مع أن منهم جماعة من أكارهم
المروفين باسم المشهورين به بل عدم سبي معادهم عن سؤالهم مع ما قيل في حقه من النبي صلى
الله عليه وسلم من أنه نعم الناس بالعدل والحرم دليل على حوارته أيضا لأنه لا يقر على مسكر
وهو كان عتقه لئلا يبين حكمه (قوله وسحب مراحة الإمام) أى من الأئمة للسجدة وأما
ما يطرأ من الجماعة بعد صلاة الإمام لأرباب ولا سحب مراحة (قوله ويسن الجهر به) ولعله
إعانة الجهر من المؤيد هنا بخلاف قبول الصبح لشدة الحاجة لرفع الصلاة يحصل قطب
الجهر يظهر لثبوت الشدة (قوله والمندوره فلا يس فيها) قال حج أما عند استكوث بالجماعة
بكره فيها مطلقا والمندورة والنافذة التي تسن فيها الجماعة وغيرها لاسيما فيها ثم إن قتت فيها للمارلة
لم يكرهه ولا كرهه وهو مذهب سواد النصارى فلا يسن إذ بي السمية عبارة عن بي الطيب لأطلب
العدم (قوله فلا يس فيها) لم يدل منهم على العمل والمندوره بل رأى كثرة الأفراد التي تنبها
المعنى (قوله لكونهما متحدان) فإن قلت خالفه عدهما في شروط القدوة ركعتين في مسألة
أربعة ومثبتة التقدم والتأخر قلت لا محالة لأن اندراجهم على ما يظهر به حاشي المخالفة وهي يظهر
سجود الخواص وسجدة واحدة ركعتين ثم ولما رها على لاند في الصورة بعد ركعا واحدا ثم
ماد كرتوجه للرجح وإلا في المسئلة خلاف كما صرح به قول حج وجعل أصعب السجدين ركعا
وحدا هو ما صححه في البيان ونوافي لم تأتي في محض التقدم والتأخر فهما ركعا وهو ما صححه
في السسط اه (قوله لثبوت) ثي لا تحادها (قوله التماس والين) عدم تسير والركوع لمة قريب منه
لأنهم فسروه كذا كره حج بالانحاء فيشارك السجود في حصول الميل (قوله وقيل التدل والخضوع)
عطف الخضوع على التدل عطف تفسير وعناية المصباح سجد سجودا نظاما وكل شيء ذل
فقد سجد اه وهي صريحة في أن ما حكاه النصارى من التوسيع ليس مرادا بل هو قول واحد وهو أن
السجود ومعناه التماس حسا كان أو معنويا فإن قوله وكل شيء ذل بينهم أنه ذل في معنى
ما قبله (قوله مباشرة بعض جهته) ويصور السجود على البعض أن يكون السجود على عود
مثلا أو يكون سجدتها مستورا فسجد عليه مع المكشوف بها

تكشف إن أمكن لما صح من قوله صلى الله عليه وسلم « إذا سجدت فمكس جهتك ولا تنقر
 قرا » روه ابن حبان في صحيحه . ولحق حبان الأثر « شكوا » في رسول الله صلى الله
 عليه وسلم حر الرمضاء في حاشائه « شكوا » أي « برل شكوا » ورواه مسلم بغير
 حاشائه وأكفاه ، فهو تحب مباشرة المصلي لجهة الأرض إلى سرها وأعرض كشفها دون بقية
 الأعضاء سهولته فيها . وحصول مقصود السجود وهو عنه التواضع والخضوع مباشرة أشرف
 ما في الإنسان خواصه ، لأقدم والاعان من غير حائل واكتفى بعضها وإن كره لصيق اسم السجود
 بذلك وخرج بها نحو أخس وهو حاشائه والحة والأف لأن ذلك ليس في معناه . أما إذا اضط
 لسرهما بأن يكون بها نحو حرج به عصاة نشأ إرادتها عليه مشقة شديدة وإن « مسح اليقيم
 فيما يظهر كما مر في العصر عن القيام فصع السجود عاينها ولا يرمه بإدائه إلا إن كان تحتها تحس
 غير معقو عنه ، ولو سجد على شعر بنت كهنه أو بعضها خار مصاب كما هو السجود المعتد خلافا
 لما يحثه الأسنوي في الثانية لأن ما ثبت عليها بمنزلة شعره (فإن سجد على متصل به) كطرف
 كفه الطويل أو عمامته (حاز إن لم يتحرك بحركته) لأنه كالسجل وبما صر ملافا للخاصة
 لأن العصر ثم أن لا يكون شيء مما يسب إليه ملافا له وهذا موقوف إليه ملافا لها ، ولعتبر
 هنا وضع جهته على قرار للأمر بتحسينها وبالحركة يخرج التردد ، فإن تحرك بحركته في قيامه
 أو قعوده لم يصح لأنه كالجزء منه فلا يسجد عليه عامدا عالما بشعره ،

(قوله من قوله صلى الله
 عليه وسلم إذا سجدت
 فمكس جهتك) هذا
 الدليل أخس من الذي
 كما لا يخفى فلو نسب ذكره
 بعد ذكر الطمأنينة الآتي

(قوله تكشف إن أمكن) أي سهل تحت لاسه به مشقة لا تخفى نداء « حذرا » يأتي (قوله
 ولا تنقر قر) عاراه الشيخ عمرة . إذا سجدت فمكس جهتك من الأرض ولا تنقر قر العرب
 فاعلمها روتان وقوله « عرا مصدر مؤكد لأن المصدر ثلاثي . بما مصدر مؤكد لعله كهد . أو ميسر
 لموعه كصيرته صيرب لأمر ، أو ميسر لعدده كصيرته صيرب ثلاثي أو ثلاثا (قوله حر الرمضاء)
 الرمض « متحسين شدة وقع الشمس على الرمن وعمره ، والأرض رمضاء بوزن حمراء وقدر مض
 بوزن اشتد حره وبانه طرف اه مختار (قوله أي لم برل شكوا) أشار به إلى أنه من أشكى
 وطهرة فيه للسلب . قال في المختار . وأشكاه أيضا أعتبه من شكواه ورجع عن شكايه وأزاله
 عما يشكوه (قوله وإن كرد) أي ، لاقتصار على البعض (قوله وهو حاشائه) والمراد به ما يستل
 عن سطح الخفة من حاشائه حج (قوله أما إذا اضط لسرهما) محرم قوله تكشف إن أمكن
 (قوله وإن لم مسح اليقيم فيما يظهر) خلافا لحج وتل مع على مهج عن شرح الإرشاد لحج
 ما يوافق كلام الشارح (قوله إلا إن كان تحتها تحس غير معقو عنه) فترمه الإعادة سكتها يست
 لحرر السر بل للخاصة فلا حاجة للاستثناء (قوله تحفته أو بعضها) أي وإن صار كما قصده
 إطلاقهم اه حج (قوله خار مطلقا) أي سواء أمكن السجود على الخى منه أم لا وسواء صل وقصر
 (قوله خلافاً تحته الأسوي) وخرج به الشعر الدل من الرأس فلا تكفى السجود عليه ومنه شعر
 اللحية واليدين تحرك بحركته أم لا ماعدا شعر لحيته (قوله فإن سجد على متصل به) بغير
 يعلم منه تقييد المصلي بكونه غير متصل به أو لم يتحرك بحركته قال سم ومن هذا يقع للأئمة كثير
 وهو أنهم يحدسون التقييد من الكلام ثم يعرفون عليه ما يعرفه بتقيد الأول (قوله وإنما صر ملافا)
 أي ملافا مما يتحرك بحركته من متصل به (قوله لأنه كاخرا منه) أي وكل ما كان كذلك

بطلت صلاته وإلا أعاد السجود وخرج بمقتضى ما لو سجد على نحو سرير يسحرك بحركته ويسح السجود على نحو عود أو منديل بيده كما في المجموع ويتأرق مائة بأن اتصال الثيب به سببها إليه أكثر لاستقرارها وضوئها بخلاف هذا وليس مثله استدليل الذي على عمامته والتمسك على عاتقه لأنه ملبوس له بخلاف ما في مذهبه فإنه كالمتنص وتوسجد على شيء فالتسبيح بحمته ويرتفع معه وسجد عليه ثانياً بصر، وإن نكاه ثم سجد لم يضر، ولو صلى قاعداً وسجد على متنه لم يضر بحركته ولا إذا صلى قائماً لم يضر السجود عليه لأنه كالخروج منه كما أفى به قوله رحمه الله تعالى (ولا يجب وضع يديه) أي بطنهما،

صراً ويسجل فيه السبعة الثالثة في البدن فلا تحرى السجود عليها وقصبتها أنها لو سقطت في الحجة لا يعتد بالسجود عليها وقياس لا اكتفاء بالسجود على الشعر أدات بالحجة وإن كان الاكتفاء به هو الأول كما اقتضاه تعليلهم لذلك تسببه بالحجة ويسعى أن على الاكتفاء بالسجود عليها ما تجاوز محلها فإن حاورته كأن وصفت إلى صدره مثلاً فلا تحرى السجود على ما تجاوز منها بالحجة (قوله بطلت صلاته) لا يبعد أن يخص السجود عما إذا رفع رأسه قبل إزالته ما يتحرك بحركته من تحت حمته حتى وإن رآه ثم رفع بعد انطمأئنه لم يطل وحصل السجود فتأمل هـ سمع على مسجع. ويسمى أن يحرك ذلك ما لم يفسد منه أنه يسجد عليه ولا يرفعه، فإن قصد ذلك بطلت صلاته بمجرد هويته للسجود قياساً على ما عزم أن يأتي ثلاث خطوات متوالت ثم شرع فيها فإنها بطل بمجرد ذلك لأنه شروع في المثل. ونقل المفسر عن الشيخ محمد بن موفيق ذلك في حقه (قوله وإلا أعاد السجود) ظاهره ولو كان بعيد العهد بالإسلام وشأن أبي أنظر العناء ونوحه بأن هذا مما يحكى على العامة فيعذر فيه بخلاف ما يقتصر على سجدة واحدة فتبطل صلاته لأن هذا مما لا يحق حتى لو نه بعد القيام عامداً فأراد السجود لم يحرك لطلوعها بمجرد قيامه (قوله أو مسدلين بيده) الظاهر منه أنه يمكنه بيده فخرج ما لو رآه بها فبصر بكن قصية قوله بأن اتصال الثياب لح حلالة وهو ظاهر فلا يضر سجوده عليه بطله بيده أم لا (قوله وسئل منها) أي في الحلة فلا يشكل ما توسجد على طرف رداء على كتيفيه (قوله ويسر مثله) أي في صحة السجود عليه (قوله فالتسبيح بحمته) ومنه البراء حيث مع ما شرد جميع حمته عن السجود (قوله ولو نكاه ثم سجد لم يضر) فلو رآه ملتصقا بحمته ولم يدرك أي السجودات التصق، فمن القاضي أنه إن رآه بعد السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة، وحذر أن يتصافى في قبلها أحد الأسوأ، فإن حذر أنه في السجدة الأولى من الركعة الأولى قدر أنه فيها يكون الحاصل له ركعة إلا سجدة، وفي قبلها قدره فيه ليكون الحاصل له ركعة بغير سجود أو بعد فزاع الصلاة فإن احتمل طروقه بعده فالأصل مصيها على المسحة وإلا فإن قرب الفصل بين واحد بالأسوأ كما تقدم وإلا ستأنف هـ سمع على حجب أي وإن احتمل أنه التصق في السجدة الأخيرة لم يعد شيئاً (قوله ولو صلى قاعداً) فرما أو سجد كما يؤخذ من قوله لأنه كالخروج منه (قوله لم يحرك السجود عليه) خلافاً لحج وشيخ الإسلام في فتاوه

(قوله لا يتحرك بحركته لا إذا صلى قائماً) ظاهره وإن كان عاجزاً عن القيام فليراجع

(وركتيه وقدميه) في سجوده (في الأصغر) بقوله تعالى - سبحهم في وجوههم من أثر السجود -
والبحر امتصم « إذا سجدت فكن حيث » ما مراده ، أنه كره دليل على محانتها ، ولأنه لو وح
وضمها لوجب الإيماء بها عند العز عن وضعها والإيماء بها عبر وح في ركب وضعها ، ولأن
المقصود منه وضع أشرف الأضواء على مواضع ، لأنهم وهو حصيص الحية ويتصور رفع جميعها
كأن يصل على حجرين بينهما حائط قصير يسطح عليه عند سجوده ورفعها (قلت : لأظهر
وجوهه والله أعلم) وإن كانت مسورة لغير الشح « ثم إن أسجد على سعة أعظم على
الحية واليدس والركبتين وأطراف القدمين » ولغير الحارثي « أنه صلى الله عليه وسلم سجد
واستقبل بأطراف أصابع رجليه القبلة » ومن لازم ذلك اعتداده على تطوعها ، ومروءة بابدين
بطن الكف من كل منهما والراحة و بطون لأصابع دون ظهره وحرفه ورؤوسها ، ويؤخذ من
ذلك صلب الأصابع ، بقص منه الذكر ، وكتفى بعض كل وإن كره قياسا على مامرة لما سبق
في الحية وأقهر كلامه عدم وجوب وضع الأصابع وهو كذلك كما سيأتي ، والرد بانقضاء بطون
أصابعها « ويعدر وضع شيء من هذه الأضواء سقط العرص بالنسبة إليه وبوقطعت يده من الربد

(قوله والراحة واطون
الأصابع) عطفت تفسير
لأن هذين هما مسمى
بطن الكف (قوله قياسا
على مامرة) أي الحية
وقوله لما سبق أي فيها
من صدق الاسم بذلك

(قوله وركتيه) قال حج تنبيه لم أر لأحد من أئمتنا تحديد الركبة وعرفها في القاموس
بأنها مفصل ما بين أسافل أطراف التخذ وأعلى الساق ه وصرح ما يأتي في الثامن وما بعده أنها
من قول انسجدر عن آخر العهد في أول أعلى الساق ، وعينه فكأنهم اعتمدوا في ذلك العرف
لمعد تنبيه لأحكام تحتها اللعوى لقوله حتى إلا أن يقال أرادوا بالمفصل ما مر به وهو قريب ، ثم
رأيت الصحاح قال : والركبة معروفة فيمن أن المندار فيها على العرف والكلام في الشرع وهو يدل
على أن القاموس إن لم تحمل عبارته على ما ذكرناه اعتمد في حدها بذلك عليه ، وكثيرا ما يقع
له الخروج عن اللغة إلى غيرها كما يأتي أول العرف اه (قوله وهو حصص) أي مخصوص
(قوله وصور) أي على هذا القول (قوله على الحية واليدس) في المحلى إسقاط على من قوله
على الحية الخ وعل في الحديث روايتين (قوله والركبتين) أي موضع من السجود عليهما
ما مع كأن جمعته نيابة تحت ركبته فمع من وصول الركبة لمخ السجود وصار لاعتداده على
أعلى الساق لم يكف (قوله بطن الكف من كل منهما) ويطر بوجوه كفه متولوا هل يجب
وضع ظهر الكف ثم لا منه بغير ولا قرب لأول لأن الظهر في حقه منزلة البطن في حق غيره. وبق
مالموعر عن له الاقلاق هل يجب وضع البطن وإن شئ عليه أم لا فيه بطر والأقرب أنه إن تمكن
ذلك ولو بمعين وح والإفلا قال شيخنا العلامة الشوري : ويطر لوجوه بلاكف وبلاأصابع
هل يقتدر له مقدرها ويجب وضع ذلك أولا . أقول : قياس البطائر بتقدير ما ذكر كما لو حلفت
يده بلامر من ود كره بلا حنفة من أنه يقتدرهما من معتدلهما عادة (قوله دون ظهره) أي
الكف ولأولى طهرها لأن الكف مؤثثة في الأكثر (قوله واكتفى بعض كل) فائدة مستأنفة
(قوله قياسا على مامرة) أي من الأكتفاء بعض الحية (قوله لما سبق في الحية) من قوله
لصدق اسم السجود بذلك (قوله وبوقطعت يده من الربد) عبارة المختار : الربد موصوف طرف
الذراع في الكف ، وهما زندان الكوع والكوسوع . ثم قال : والجمع ربد بالكسر وأريد
وأرتاد اه .

م يحك وضعه ولا توسع راح قطعت أصابعها لتوت محل الرض ويوحى له رأس وأر مع أحد
وأر مع آخر فهد يحك عنه وضع بعض كل من الجبهتين وما بينهما مطلقا، فينحس من كونه
العص رائدا أولا أفى الولد رحمه الله تعالى أنه ان عرف الرشد فلا عتبار به ولا شيء وإن لم
يعرف رشده بأن غير أصابعها كفى في الخروج عن عهدة الوجوب سعة أعضاء منها شيء إحدى
الجبهتين ويدن ويركبين وشابغ رحلين لمحدث (ووجب أن يطمئن) لحرارته صلى الله عليه
تجميع لأعضاء التي تحك وضعها فيه قياسا على الجبهة ولا بد أن يضعها حالة وضع الجبهة حتى لو
وضعها ثم رفعها ثم وضع الجبهة أو عكس ذلك لأنها أعضاء واحدة للجبهة وأما حرر في دود وعمره
« إن اليدين سجدان كما سجد خبثه قد اسجدت مصعوقها ويد رفعهم فارفعوها » فيسبب بالأنف
(ويقال مسجدة) تمنع الحنك وكسره محل سجوده (في رأسه) للحرر لم يرد ونقل فاعل ومعنى
الثلث أن يكون يتعامل بحيث لو فرض أنه سجد

(قوله بأن علم أصابعها)
سكت عما لو اشتبه الزائد
بالأصبي وعن الزبدي أنه
لا بد من وضع الجميع
لكنه جعل مثل ذلك
ما زاد علمت أصابع الجميع
(قوله في بيان للأفضل)
سقط قبله كلام من
النسخ فإنه جواب عن
حكم جزم به ابن العماد
في التعقبات التي مامر في
الشرح عبارتها إلا أنه
أسقط منها الذي هذا
مرت عليه ولعله بعد
مامر في الشرح وإذ أرفع
خمس من سجده
الأولى وجب عليه رفع
الكفين أيضا لقوله صلى
الله عليه وسلم إن اليدين
سجدان الحديث الذي
أجاب عنه الشارح بأنه

(قوله م يحك) وهل سجد كما سجد عس مافوق مابح عنه في بوضوه إذا قطع من فوقه
أولا ويرقى أن ذلك يستحب عليه لو كان العوض على فحق الاستصحاب بحاله بعد التطلع ولا يستحب
وضع مافوق الكفين ها وموضع الموضع قد ثبت فيه طر والأقرب الأول حتى لا يتجاءر عن وضع
اليد كما قد سجد لمن لا يشعر أنه إمرار لوسى شمسها ما حاق ثم رأيت سم على حج
صرح في ذلك حيث قال وهل من فيه سجد ولا سجد أن من (قوله فلا عتبار به) ظاهره
وإن كان على سبب الأصبي وقس مامر من النقص عس الرشد إذا كان على سبب الأصلي أن
يعمل بها معاملة الأصلي لأن يترقى بأن النقص ثم يردت استلزامت لكونه مطلقة الشهوة
فاحسب فيه والتعلل بها وضع جزء من الأعضاء المذكورة والرشد لا يسمى بوجه منها ثم يكف
بوضعه ولا يعاقب به حكم (قوله ش غير) فإن أشبهه لأصلي بالرشد فاقباص وجوب وضع جزء
من كل منها بشرط اجتماعها في آن واحد فيحقق اجتماع الأعضاء لأصلية ثم رأيت سم على
حج صرح بذلك حيث قال وإن شقته إرائد بالأصلي وح أسجود عبي الجميع بأن يسجد على
بعض كل من جميع إذا لا يحقق الخروج عن العهد إلا بذلك مراه (قوله ويدن) أي من
الجبهتين ولا يكتفى وضعهما من جهة واحدة لأنهما كيد واحدة وهي لا يكتفى (قوله حاله وضع
خبثه) أي بأن تصير السعة محتمة في موضع في مام واحد اه سم على مهج ثم لو رفع بعضها
بعد ضرورتها كذلك قبل رفع العص الآخر لا يصرف في فتوى رمي الكبير ماله سئل رحمه
الله عن متصل حص أص السجود ثم طوله بطويلا أكثر مع رفع بعض أعضاء اسجود كيد
أو رجل منعقد هل سئل به الصلاة لكونه نعت فعل شيء من حسن الصلاة غير محسوب
فأجاب بأنه صوله عامدا علما بتحريمه بطلب صلاته ولا فلا تنطل اه وفيه وقفة والأقرب
عدم الصلاة لأن هذا استصحاب لما طلب فعله (قوله فإذا سجدت فصعوقها) لا يظهر إيراد هذا
الحديث معارضا لما تقدم من اعصار وضعيهما حاله وضع الجبهة من الطاهر إرادته في استصحاب رفع
اليدين عن الأرض حالة حاله بين السجدين وقد يقال أشار به إلى أن لأفضل المادرة بوضع
قبة الأعضاء عند وضع الجبهة فلو تراخى وضع بعض الأعضاء عن بعض اكتفى به حيث اجتمعت
في وقت واحد واطمأن بها محتمة (قوله للحرار) أي قوله يد سجدت فمكن وقوله فاعل
أي قوله نقل فاعل وفي سجة ونقل فاعل

على قطن أو نحوه لاندك لمر من الأمر تمكين الحبة ولا يكتفى بإرخاء رأسه خلافا للإمام ،
قال الأذرعي : لو كان لو أعين لأمكنه وضع الجبهة على الأرض ونحوها ، هل يحيى ، ماسق
في إعنته على القيام لم أر له ذكرا والظاهر يحينه انتهى وحمل وجوب التحامن في الجبهة فقط فلا
يحب غيرها من ثنية الأعص كما اقتضاه كلامه . ووجه وأصلها واعتماد زركشتي وعبيد وأبو به
لوالد رحمه الله تعالى حافظا ، شيخ في شرح مسجعه بعد أن العهد (وبن لاهوي لعبيد) أي
السجود بن يهوى بقصد أولا بقصد شيء . (فلو سقط لوحه) أي عليه من اعتداله (وجب
العود إلى الاعتدال) يهوى منه لاسمته ، أي في السقوط من سقط من هو به لم يكلف العود من
تجسس بذلك سجودا ، نعم من سقط على جنبه وقصد لاعتماد غيره ، ولجسه فانتقل منه الاستقامة
فقط لم يحركه السجود فيها ، فبعدده بعد الخوض في الثانية والاسود لأن قام عالما عامدا نظمت صلاته
فإن انقلب سيرة السجود أولا منه شيء ، أو منه وسعة الاستقامة آخره على الصحيح حتى في الأخيرة
خلافا لابن العماد وإن توى صرفه عن السجود بطلت صلاته أيضا ،

بيان للأفصل (قوله بنية
لاستقامة فقط) أي ولم
يقصد صرفه عن السجود
والانطلاق كما أنه عليه
الشهاد حج (قوله بعد
الخوض في الثانية) أي
وبعد أدنى رفع في الأولى

(قوله على قطن أو نحوه لاندك) والمراد من هذه العبارة أن يدرك من القطن ما يبي جنبه عرف
والإفهام أنه لو كان بين يديه مثله عدل من القطن لا يمكن اكسس حممه بمجرد وضع الرأس
وإن نحاس عليه منه به (قوله هل يحيى ، ماسق) أي من الوجوب (قوله والظاهر يحينه)
هذا هو الاعتماد وفي يحينه ما مر في الركوع من أن متعده وجوب الاستقامة سدا ودواما حيث
أمكن وأنه يفرق منه وبين التيمم على ما فيه (قوله في شرح مسجعه) أي حيث حال بوجوب التحامن
في الجميع (قوله أولا بقصد شيء) أي أو قصد ما نيت في سجده بعد قوله بقصد ولو مع غيره
(قوله فلو سقط لوحه) أي مثالا (قوله من اعتداله) قصده أنه لو أراد يهوى وهو في الاعتدال فسقط
وجب عليه العود للاعتدال ولكن قال ع قول شارح ولو هوى لسجد الخ مثل ذلك ما لو قصد
التهوى ثم عرض له السقوط فنزل الهوى كذا ، رأيته في ابن شهاب وفيه قصره وصاهر كلام
الشرح موافق لما مر لأن قوله من اعتداله صادف ما هو عليه على السقوط لإزالة السجود وهو
واضح لأن الهوى لم يخص به (قوله لا تناء الهوى) أشار به إلى دفع ما قد يشغل به إذا سقط
من الاعتدال صدق عليه أنه لا يقصد به غيره غير السجود وعنه فقتضى ما قدمه الصحة لا عدها
وحاصل الدفع أن علة السقوط استواء العقل منه وهو لا يدمع مع عدم قصد العبر وعادة حج حوا
عن هذا الإيراد . فثبت بوجه بأن الهوى للعبر المعهود من التي أنه لا يندبه صادف مسئلة السقوط
لأنه يصدق عليها أنه وقع هو به لا غير وهو الإجماع (قوله أو لجسه) انظر قوله لو سقط لجسه
هل الحب مثال الظاهر أنه مثل فلو سقط على ظهره وقفاه جرى فيه التفاصيل المذكورة
في مسئلة السقوط على الحب ويعبر بعدم الاستقبال في هذه الأحوال بعصره مع قصر الزمن
فلنرجع ولنجريه سم على مسجعه (قوله لم يحركه السجود فيها) عاله في شرح الروض بقوله
بوجود التصرف (قوله بعد الخوض في الثانية) قال حج : وبعد أدنى رفع في الأولى (قوله وإن توى
صرفه) أي الانقلاب .

لزيادته فعلا فيها عامدا من غير عذر وإعالم بعد صلاة من قصد تكبيرة الاحرام الافتتاح والهووى لأنه يستمر في الدول ما لا يتغير في الابد . ولكون الأصل عدم دحواله فيها ثم والأصل نقاؤه فيها فلا يحركه عنها عدم قصده ركعها ولا تشريكه مع غيره (وأن ترفع أسفله) أى بحركته وما حوفا (على أعاليه) من رأسه (في لأصح) بفتح عن الراء رضى الله عنه أنه فعل ذلك وقيل . هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يفعل . فلو انعكس أو تسوي لم يحركه . نعم لو كان في سعة ولم يتمكن من ارتضاع ذلك لميلها صلى على حسب حاله ووجبت عليه الإعادة لسببه والثاني ومن عن الأصل أنه يجوز مساواتها حصول سم السجود فهو إرادة لا على م يحركها كالأكتاف على وجهه ومد رجله . نعم لو كان نه حية لا يمكنه السجود معها إلا كذلك أحرأه ولو لم يتمكن منه إلا بوضع نحو وسادة وح .

(قوله يريدته فعلا) نص سم على منهج هذا التعليق عن شرح الروض مع تعليل أن نيته الاستقامة فقط لاخرية معها السجود وهو قوله لو حود التصرف . ثم قال . وقد استشكل بعضه بالأخرى أنه إذا كان في نية الاستقامة صرف عن السجود فقد راد فعلا لا راد مثله في الصلاة فقط ويحتاج بأنه محتاج بالاستقامة فعذر في قصده وأنه وسيلة إلى السجود فاعذر قصدها بخلاف قصد الصرف عن السجود فيبتدئ اه وقد بشر إلى الحول لأن قول الشارح من غير عذر مع (قوله) . نعم بعد صلاة من قصد تكبيرة الاحرام الإفصاح الخ) أى وم يقصرها تشريكه بين الاستقامة والسجود (قوله وأن ترفع أسفله) أى معاد فو شك في راسه وعدمه لم يكف حتى لو كان بعد الرفع من السجود وحت إعادة أحد ثم قدمه في الشك في جميع أفعال الصلاة مؤثر . لا بعض حروف الفاتحة والشهاد بعد الرفع مهما (قوله أى بحركته) في التفسير بها . عيب في مختار العجز نعم الخيم مؤخر الشيء يذكرو ويؤث أى ما عذر عود القسمر فيقال عجزه كسر أو كيرة ولا يقال عجزه وهو نرحل والمرأة جميعا وجمعه أعمار والمعجزة للمرأة خاصة (قوله من رأسه) قصيته أنه لا يشترط ارتضاع الأسفل على الابدس لكن في حج تسمه ابدس من الأعلى كما عزم من حد الأسفل وحسبده فحب رفعها على الابدس أيضا اه قال سم عليه . لعل لرادهما السكافا وقيل هو عه في حاشيته على المنهج أن المراد بالأعلى الرأس واسكاف اه وعسارة شيخنا البريدى قوله على أعاليه ومسا ابدان (قوله أو ساويا لم يحركه) أى في لا يعكس قطع وفي المساواة على لأصح (قوله لميلها) أى أو غيره كرحمة (قوله صلى على حسب حاله) بمعنى تقييده بما إذا صاق الوقت أو لم يصق ولصكن م يرح لتمكن من السجود على الوجه الأخرى . ومن خروج بوقت كما لو قصد الماء والرب كان رجا ذلك وجب التحجير إلى التحك أو صيق الوقت (قوله لسببه) وبه فارق ما لو تعدر وضع حفته أو كشفها لنحو حراحة لأن الحراحة أكثر وقوعها (قوله نعم لو كان نه عليه) استدراك بعد تقييد النص بالتأخير (قوله لا كذلك أحرأه) أى ولا إعادة عليه ومن شئ بعددث ويسمى أن مراده بقوله لأنكته أن يكون فيسه مشقة شديدة ويسمى سح التميم أحداك يقدم في العصاة (قوله إلا بوضع نحو وسادة) وسادة والوسادة تكسر بواو فيهما المخدة والخم وسادة ووسد مختار .

إن حصل منه التكيس ولا يحل لعدم حصول متعود السجود حينئذ خلافا لما في الشرح
أصغر من الوجوب متعلقا وبع وجب الاعتقاد انشوب عليه القيام لأنه يأتي معه هيئة القيام
تخلقه ها فلا يأتي بهيئة السجود فلا فائدة فيه (وأكله) أي السجود (تكر) المثل (لجوبه)
لتوكله في الصحيحين (لا رفع) سببه لورود عدمه عنه صلى الله عليه وسلم فيه كما رواه البخاري
(ويصح ركضه) وقدمه (ثم يدبه) أي كفه للاصابع رواه أبو داود (ثم يضع) (جبهته وأشفه)
مكتشوبا للاصابع أبو داود ويكره محضه التراب المذكور وعدم وضع الألف ويصح خبثه
والألف معا كما في أصل الروضة والمحرر والجمهور من السديحي وغيره مكن في موضع آخر منه
عن الشيخ أبي حامد أنهم كعبوا وحد قسّم أنهم شء وإعالم يح وضع الألف كالحبة مع
أن حبر «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم» ه هرد وجوب الأضمار الصحيحة نقصرة على
الحبة قالوا ويحكم أحبار الألف على اليد قال في المجموع وفيه ضعف لأن روایات الألف زيادة
ثقة ولا مسافة بينهما انتهى ويحاط عنه منع عدم المسافة بدلو وجب وضعه فكانت الأعظم
ثمالية فيبقى تعيين العدد محتمل وهو قوله سعة أعظم (ويفور) بعد ذلك الإمام وغيره (سبحان
ربي الأعلى ثلاثا) (ولا يريه الإمام) على ذلك تحسن على نقدين (ويريد المسرد)
وإمام من صرة (اللهم لك سجدت ولك آمنت ولك تسبّحت سجدت وحببت لئلا حلقه وصوّره
وشق سمعه ونصره ساروك الله أحسن الخسین) للاصابع رواه مسلم راد في الروضة قبل سارك
حواله وقوته قال فيها ويستحب فيه سوج قدوس رب الملائكة وروح قال في المجموع

(قوله مع أن خبر أمرت
أن أسجد على سبعة
أعظم ظاهرة بوجوب أي
في بعض روایاته أنه كور
فيها الألف بدليل ما بعده

(قوله إن حصل منه التكيس) قال حج ولا ينافي هذا قوله لو عجز إلا أن سجد بمقتضى رأسه
أوصه عنه وكان به أقرب إلى الأرض، وجب لأنه مسنونه اه لأنه ها قدر على زيادة اقرب وتم
المسنونه وضع لوسادة لا تقرب في يرمه إلا مع حصول التكيس بوجوب حقيقة السجود حينئذ اه
فرع لو عارض عليه التكيس ووضع الأعقاب فهل يراعى الأول والثاني فيه بقدر
والأقرب أنه يراعى التكيس بالاتفاق عليه عند الشبهين بخلاف وضع الأعقاب فإن فيه خلافا
(قوله وبالإسن) هذا كالمصريح في عدم وجوب الإعداد إذ يمكن منه بعد وهو ظاهر ووجه ش
معجز عنه من الأركان يأتي فيه عما يمكنه ولا إعداد عليه ويوفى ربه لأن الأرض من الأعذر
العامية (قوله من الوجوب مضافا) أي حصل تكيس أم لا (قوله وإنما وجب) وارد على قوله
وبالإسن ولا يجب الخ (قوله وقدميه) أي أطرهما (قوله ظاهره بوجوب) أي لأنه صلى الله عليه
وسلم حين ذكر الحديث أشار عند ذكر الجبهة إلى أنفه وعصاوة شرح البهجة الكبير بعد قول
الشيخ ووضع القدم الخ فيها خبر الصحيحين «أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الحبة وأشار
سببه إلى أنه» ه وفي شرح الروض مثله فاستفاده وجوب وضع الألف بواسطة إشارته صلى
الله عليه وسلم إنه لا من القطع لمجرد (قوله سبحان ربي الأعلى) راد حج ومحمد (قوله
ويستحب فيه سوج) أي أنت مره عن سائر الشئ تنبع تبره ومظهر منها أفع تطهير ولعله
يأتي به قبل الدعاء لأنه أنسب ما يسبح بل هو منه (قوله رب الملائكة والروح) ولعله أي
الروح حين يزل وقبل مالك له نف رأس لكل رأس مائة ألف وجه في كل وجه مائة ألف في كل
ثم مائة ألف سان تسبح الله تعالى سبع مائة وقبل حق من ملائكة ربون للملائكة ولا تراهم
فهم للملائكة كالملائكة لبي آدم اه دمرى .

وكذا اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله أوله وآخره وعلايته وسره اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك وبعتوك من عفوك وسك وأعوذ بك منك لأخصي شاء عليك أنت كما أثبتت على نفسك ويثني بأموهم على عتقك من غير تحلف وحسن الوجه بالذكر لأنه أكرم حورح الأسان وفيه مهاوؤه وبعضه فادا حصع وجهه لشيء حصع له سائر حوارحه ولو قال سجدت لله في طاعة الله لم يطل صلاته ويكثر كل من سجد لله وإمام من من الله فيه خير مسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا منه الله » وهو يقول على مد كرويسن لأموهم إذا نزل إمامه سجوده ويخصيص الرعي وعنه الله « يسجدون لهم أنه لا يشرع في الركوع وليس كذلك من هو في السجود أكد (ويضع يده) في سجوده (حدود) فتح الحاء المهملة (مسكته) أي مقصدهما بالإسراع في ذلك (وينشر أصابعه مصمومة) ومكشوفة (للقبض) بالإسراع روه في النشر التجاري والضم من حسن وكوهم إلى القبضة السبق ويسن رفع دراعيه عن الأرض معتمدا على راحته بالأمر به في حرم منكره يستعمل يده عن يمينه لو طال سجوده وشق عليه الإعياء على كفه وضع ساعديه على ركبته لحدث فيه ذكره في المجموع (ويترك) الذكر (ركبته) ويكون بين قدميه قدر شبر () رفع يديه عن خديه ومرفقيه عن حديه في ركوعه وسجوده (للإسراع) لا في رفع البطن عن المحدث وإلا في هرب من ركبته في الركوع فالتفليس وقوله في ركوعه وسجوده غائب للمجمع (ويضم المرأة والحق) ولو سجد ما بين يمينه كل منهما إلى بعض ولو في حالة فما يظهر لما في تفريقهما بعضه

(قوله بين قدميه قدر شبر) أي اقتصر على القدمين لأيهما مورد اسهل وعنه فاس عبيهما الركبتين

(قوله وكذا اللهم اغفر لي) ويعنه بعد قوله أحسن الحديثين (قوله أوله وآخره) كأنه كيه لما قبله وإلا لقوله كله شمس جميع الأحرار (قوله وأعوذ بك منك) معناه أستعين بك على دفع عتيتك (قوله كما أثبتت على نفسك) عدم عن حج في ذكر الركوع أنه يريد فيه كاسجود سجداتك اللهم ربا وحمدت اللهم اغفر لي وسعي أن يحبه قبل قوله اللهم لك سجدت (قوله من غير تحلف) أي تسدر ركني فما ظهر (قوله وبعضه) سبيري (قوله وبوقال سجدت لله أع) طاهره وإن لم يصد به الدعاء ويدعى أن محل ذلك قد قدم به الدعاء فراجع ونقل عن شيخنا أبي إمام بالدرس أن مثل ذلك سجداتك يساق قول وقد يوقف فيه بأن هذا اللفظ إخبار محض وليس الذي مخصوصا بالوجه حتى يكون سببه مساويا للورد وهو سجد وحجبي للذي حازه الخ كما قيل (قوله وهو ساجد) عبارة حج إذا كان ساجدا فمعهم رويان (قوله وهو مخمول على ما ذكر) أي من سجد وإمام من من (قوله ويسن لأموهم) أي الدعاء (قوله حدود مسكته) غير إمام حرمين في النهاية عن هدد العبد وقوله وضع يديه على موضعهما في رفعهما (قوله قدر شبر) أي يقاس به الشربون بين الركبتين اه سم على مذهب وإيراد بالنشر الشر الوسط المعدل (قوله في ركوعه وسجوده) قال في الغاب ويكره ركعة وكذا تطبيق كعته وحملها بين ركبته أو خديه ه سم على مذهب في السلام على الركوع (قوله في ركوع) راجع لكل من قوله لا في رفع البطن الخ وقوله وإذا في تفريق الخ (قوله وبوقال غير بالعين) أحدها تابعه فلا يتوهم من العبد بمرأاة السجود (قوله في تفريقهما) في سحرة نحو بهما وهي التفريق فهما متساويان

(قوله ولأنه لما عرج به صلى الله عليه وسلم الخ) عرجة الدميرى وروى أنه لما عرج به صلى الله عليه وسلم فمس كان من الملائكة قائما ساموا عليه قياما ثم ركعوا شكرًا لله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان معهم راكعا رفعوا رءوسهم من الركوع وساموا عليه ثم سجدوا شكرًا لله تعالى على رؤيته وذلك صبر السجود منى منى فمرد الله الخ وقوله عن أنى حسن العرجى في كتاب برهبر (قوله وهو مراد) لم تقدم ما حسن عرجه للصغير وعدرة الفتوى المعتمد عدم اطلاع صلته لقول المتن لا يستحب أن يكون قعوده فيها بقدر الجالس بين السجدين ويكره أن يربد على ذلك انتهى وهو المراد بما في البحر والرونى أنها بقدر ما بين السجدين انتهى المراد منها فمرجع الصبر فيها الاستحباب أى تقدير البحر والرونى ما ذكر إنما هو للاستحباب لا لوجوب دليل كلام

شكر الله على استخلاصه إياه ولأن الشارح لما أمر بالثناء فيه وأحبر أنه حقيق بالإحابة سبحانه شكر الله على إحاطة له طهارة كما هو معتقد فيمن سأل ملكا شئت فقله ولأنه لما عرج به صلى الله عليه وسلم فمس كان من الملائكة قائما ساما عليه كذلك ثم سجدوا شكرًا لله تعالى على رؤيته صلى الله عليه وسلم ومن كان راكعا رفع رأسه من الركوع ساموا عليه ثم سجدوا شكرًا لله تعالى على رؤيته فمرد الله أن يكون للملائكة حال إلا وجعل هذه الأمة حالاً هو مثل حالهم ولأن فيه إشارة إلى أنه خلق من الأرض وسيعود إليها (ولمشهور من حسنة حذيفة) للاستراحة (بعد السجدة الثانية في كل ركعة قوم عنها) بعد سجود لعن تلاوة وقيل قيام بقدر دعوى بن السجدين للسابع روى إسحاق والترمذى عن أنى حميد الساعدي في عشرة من الصحابة وأما خبر «كان صلى الله عليه وسلم إذا رفع رأسه من السجود سئوى قائم» فمراد أو محمول على بيان حوار - والذي لا ينسحب عليه ونسب من حجر لآلى ولا يصير تحلف المأموم لأحبها وإن كره لأنه يبر من إيمانه بها حسنة كما اقتضاه كلامهم وصرح به ابن القصب وغيره وبه فارق ما لو تحلف بالشهاد الأول - ثم لو كان طئي. النهضة والإمام سر بها وسريع الشراء بحيث يشوبه بعض الفاعلة لو بأمرها حرم كما تحته الأذرى والأوجه خلافه ولا ينسحب على ذلك قولهم قوم عنها ويظهر منها في عمل الشهاد الأول عند تركه وفي غير العشرة من صبي عشر ركعات مثلاً يشهد ويكره نظو بها على دعوى بن السجدين كما في السجدة ويؤخذ منه عدم اطلاع الصلاة به وهو اعتمد كما أفق به لوالد رحمه الله تعالى قال وهو المراد بما في البحر والرونى أنها بقدر ما بين السجدين إذا لو. بعضي نظو بها الصلاة لم يسكن في صلاة الفرض إلا حرماً وتوهم نظو بل تركن القصر يطل عمده في لأصح فانه عرج لنظو بل حاسة الاستراحة ونظو بل حالى الشهاد الأول أى فلا ينسحب عهده الصلاة وإب أنظو بل عمده نظو بل الركن القصر لأنه يعبر لموضوع (قوله شكر الله على استخلاصه) أى إخرجه من الخدمة إلى طهارة منتهى على وفائها والمراعاة منها (قوله ولمشهور من حسنة) لم يبين كتحج ماد يعمله في يديه حاله إلا بيان بها وبمضى أن يصحها قرياً من ركنيه ويظهر أصابعه مضمومة لأشبهه فمراد (قوله بقدر دعوى بن السجدين) صسط لنحسة الخسعة والمراد أصل الجالس لأنه يستحب أن يتوهم بقدر الجالس المطلوب بالذكر البورد فيه (قوله في عشرة) أى مع عشرة وهو بقدر أنه ليس من العشرة كما في قوله تعالى - ادعوا في أمم - أى مع أمم (قوله لجه. واثن بن حجر) يصح الدعاء للمهملة في أوله ويسكن الحظ في آخر. أهمه وما وقع في شرح السوى على الجامع أنه يحتمل ثم جاء لعنه تحريف وسبق فم ثم رأت الكرى ذكر مدونه (قوله لأنه يسر) قد تنصى أنه لو يتوهم صر ولعله غير مراد كما قد يؤخذ من قوله الآتى والأوجه (قوله بل إن شاء الخ) يحذف قوله قبل ويركزه إلا أن يقال مراد ما تقدم أنه لا يصير تحلف المأموم وإن طو به فأتى من أنظو بل مكروه لا حرم فيكون أصل التحلف سنة ولا يصير نظو بله له لكنه يكره أو يقال المعنى ويركزه التحلف عن الإمام من حيث هو ثم رأيت في بعض النسخ إسقاط قوله وإن كرهه وعيها فلا إشكال (قوله والأوجه خلافه) أى ومع ذلك إذا قام لا يكون متحدث بعد بل يغرا السجدة وتأتى فيه ما قبل في المسوق إذا اشتغل بدنى. الإفراج (قوله عدم اطلاع الصلاة به) أى بالنظو بل وظاهره وإن طار حدا (قوله م^(١)) يكره) أى بالنظو بل

(١) (قوله لم يكره) ليس موحوداً بل مع الشرح انتهى فأندب الله مصححه

(قوله ولأن محله لا يخبر) هذه لاموقع به هنا وإنما ساقه والده في لغاوي نقله عن السبكي
حائوس الاسترخاء في مقام الرد عليه فهو دليل لنقص مطلوبه وعبره (٢٩٩)

لعدم الطلوع
من نصها : وعاد كركته
عمر رد ماقاله ابن العماد
في التعقيب إلى أن قال
وردت ما سبقتني عن
السبكي فقد سئل عما
إذا عدل حلسة
لاستراحة بضويلا راند
عن القدر المستحب هل
يقول مطلقا الصلاة
حرما أو يحصر في
الحائوس الذي في الحائوس
بين السجدين فأجاب
بأن صلاته تطل بتعمد
مدد كرك من تطويل
حائوس لاستراحة ولا
يأتي فيه الخلاف في
تطويل الحائوس بين
السجدين لأمرين .
أحدهما أن الحائوس بين
السجدين ركن من
أركان الصلاة الثاني
له ذكر يخصه وهو
مقصود في نفسه على
الأصح لأنه شرع
للصلاة بين السجدين
وهو خلاف حائوس
لاستراحة فإنه شرع
للمسافر فيه على مسعى
لاستراحة إذا طوله
على الوجه المذكور كان
ذلك فعلا غير مشروع
له حصل له تلك الزيادة
فمطلق الصلاة حرما
انتهى (قوله فها)

حرثها المحقق الذي يبنى ما ههنا بالسنة فاشبهه نص لأركان الصلوة بتقصين بعضها ولأنه يثبت
بالوالة ولأن محله لا يخبر كونه عمادة عن العادة فطلب فيه ذكر لتمييز كما في الترتيب خلاف الركون
والسجود ثم إفتاء السبكي مطلقا به ودعوى أن كلام الشئمة مبني على ضعيف مجموع وهي فاصلة
وقيل من الأولى وقبل من الدية ويسحب له أن يمتد التكبير من رفعه من السجود إلى قيامه
لأنه يكثر تكبيرين (السابع والعشرون لحادي عشر) من ركعاتها (الشهادة) سبكي به لاشتراكه
على الشهادتين من باب سمة الشيء باسم حرثه (ويعوده) إذ كل من أوجه أوجب القعود به
(والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) في آخره وتعود به (فالشهادة) ويعوده إن عتقهما
سلام) فها (ركعات) فممنعه التصحح والأص في وجوب الشهادة ما صح عن من يعود
« كما يقول قبل أن يفرص عدما الشهادة السلام على الله قبل عمادة السلام على خير من السلام
على ميكائيل السلام على فلان فقل صلى الله عليه وسلم لا تقوموا السلام على الله فإن الله هو السلام
ولكن قوتوا الحيات لله » إلى آخره

(قوله وقبل من الأولى) وتظهر فائدة ذلك في التعقيب (قوله ويسحب له أن يمتد التكبير) ويشترط
أن لا يمتد فوق سبع أمت و لا ثلاث إن عدا ويعمد به حج (قوله لأنه لا يكثر تكبيرين) لمراد
أنه لا يترك لذ ويكرر التكبير بل أنه حيث أمكنه أن يمتد مقتصر عنه وعلى هذا لو كان الظاهر
النهضة أو أطال حائوس وكان لو اشغل بالله إلى الأسباب رادعه على سبع أمت منع منه ، وبسبب
أن يشتغل بعد فرغ التكبير لشرع به ذكر إلى أن يصل إلى القسم ويعني أيضا أن لا يشتغل فيه
تكرير التكبير لأنه ركن قوي وهو مطلق على قول (قوله إذ كل من أوجه) أي الشهادة (قوله
عقبتها) بأنه قتل كما في التصحح (قوله فها ركعات) أشار به إلى أن في كلامه الضعف حذف الفاء من
جواب الشرط لا معنى وهو غير كما صرح به لانتقوني عن ابن الصمام وأن المردح في الاختصار
وقد يقال إن في كلامه ضعف تقدمه وتأخره . والأص فاشبهه ويعوده ركعات بين عقبتها سلام
وعلى هذا لا يجوز الفاء وفي بعض النسخ تركها وهي ظاهرة (قوله كما قول) انظر هل كانوا
يقولون ذلك على سبيل استدراك أو الوجوب وهل كان ذلك على سبيل التبرع من عند أنفسهم أو
بأمر من الله عليه وسلم وهل الحائوس الذي كانوا يتعبدون به لآخر واحد أو مدبوع (قوله
قبل أن يفرص عدما) استعبد منه أن يفرص الشهادة من آخر عن فرض الصلاة وحشد الصلاة
خير بل بالنسبة إلى الله عليه وسلم كان الحائوس منها مستحبا أو واجبا بعد ذكر رملي اه رادى
ونص في شيء ستة فرض ثم رأيت في حاشية الشيخ شهاب الدين انقلوني عن المحلى ما صرح به
كما يقول من لم يخ أي قبل السنة الثانية من الهجرة في الحائوس الآخر كما هو المشهور أو لتعين
اه أقول وهذا بحث منه ولا دخل للبحث في مثله وعمل شيخنا الرادى بعد ذكره قد يقال ليس
في الحديث ما يدل على عدم وجوب ذكر ألسة وإي يدل على عدم خصوص الشهادة وهو لا يفي
أن ثم ذكر غيره وحاشا (قوله قبل عده) انظر هل كانت من جملة صيغهم التي تأتي بها أو
لمراد منها أنهم كانوا يقولون السلام على الله فقط ثم يسعون على غيره والأغرب هو الثاني

لا يخفى أن تدوير هذا في كلامه لضعف تصدق قوله ركعات حرر مستند مجموع ومخبر مهمما جوابا بشرط وهو وجوبه حرر قوله
والشهادة ويعوده وظاهر أنه غير متعين من السناد أن قوله ركعات هو حرر قوله والشهادة ويعوده وجواب الشرط معدود دل عليه الخبر

أما إذا قصد عدم السجود فيتورك ومقدار الأصح تورك كان الأول مساعدة لإمامه والذي ذنبه يعود
 لآخر الصلاة (ويصح فيهما) أي في الشهادتين وما معهما (سراة على طرف ركنته) السرى
 نحية قامت ركعتي ركعة (منسورة الأصح) في صوب السبب للاصبع (ملاصم) من يرحه عرق
 وسف ولا نصري أصل السنة من ظهر العتاف ركعتي الأصابع من ركعتين والخسكة في ذلك
 مع يديه عن العتاف مع كون هذه الخمسة أقرب إلى التوضيع (وب: الأصح الصم والله أعلم)
 لتوضيحه جمعها إلى التمسك إذا تكرر رين الإيهام من القبة وما يقرر جري على الغالب حتى لو صلى
 داخل البيت صم جميعها مع نوحه الشكل للعبه ومن ذلك من لا تحس السجدة أو صلى مصطفاه
 أو مسطفا حدث حازه ذلك فما يظهر (ويقتض من بناء) بعد وضعها على هذه اليمى (الختصر
 والسنن) تكسر أولي وثمنهما (وكذا وسطى في لأصغر) للاصبع والذي تعلق من الوسطى
 والإيهام (ويرسل السجدة) كسر الاء وهي الوسى الإيهام تمت بذلك ذنبه ثم رها إلى التوحيد
 والتبرية وسمى أيضا السجدة السكونية ينذر بها عند انقاصه والسب (وب: معي) أي مع إمامها
 قبلا كما قاله الحاملي وعمره (عند قوله لا الله) أن يدعى به عند الحمرة للاصبع في ذلك
 روده مسمو قصد أن السجود واحد يجمع في اعتداده وقوله معي وسبق أن يكون رعهما للثبته وأن

(قوله أما إذا قصد عدم السجود) هذا ظاهر في الإمام وسفرد لتمكنهما من ترك السجود أما
 لما قوم فلا يثنى فيه ذلك وحوال منعه لإمامه حتى لم يجر من حال إمامه سنا أفرس لأن الظاهر
 إنبيل الإمام به (قوله فتورك) أي ولو عمن له إرداه السجود أفرس ه سم على حج أي وإن
 أدى ذلك إلى اعتناء بصر به يركوع التواعد لتولده من مأموره (قوله وما يقرر) أي من
 أن التفرغ رين الإيهام عن القبة (قوله ومثل ذلك) أي مثل من شهد حاله في وضع يديه على
 السكينة (قوله أو صلى مصطفاه) أي قصعه مصمومة على ثوبه حال اصطفاه واستدائه
 (قوله حازه ذلك) أي من كان في المنى وصلى مصطفاه وهدرا على القيام وفي الرص و
 اسفل مساقيا وهو عاخر فيهما (قوله بعد وضعها) أي منسورة لأصابع (قوله المختصر) قال
 الفارسي التصحيح فتح صاد المختصر اه مخمره ولعل فصار التراح على مد كرا إشارة إلى ضعف
 مقاله الفارسي وفي القاموس المختصر وتفتح الصاد الأصغر الضغري أو الوسطى مؤث ه ويراجع
 (قوله إلى التوحيد والتبرية) قصته أنه نصب بإشارة بها عند السبيح وعند التوحيد تأتي به
 في غير التشهد ويراجع (قوله أي مع إمامها) أي لحية السنة في حالة رفع يديها (قوله أن يدعى
 به) أي الرفع عند الحمرة أي حمرة لا الله اه حج وسئل شيخنا مؤلف عمن حو له مسائل
 واشتمت إرائدة بالأصحة هل شير مهم فأجاب القيس بالإشارة بهما في أحالة المذكورة اه كذا
 هامش وهو قريب أقول. ويسعى أن مثل ذلك ما لو كان أصبعين فشر بهما وعنه يفرق به
 وبين ما هو حو له رأس أصابع من الأكساء مسح بعض أحدهما بأن السابغ في رلتا مبرلة
 سانية واحدة ثم كسب باحدهما خلاف الرأسين ههم وإن رلا مبرلة رأس واحد سكن الرأس
 يكتب مسح بعضه (قوله لجمع في اعتداده) عدة حج يجمع في توحيد بين اعتداده الحج
 وهي ظاهرة

يسوى به الإحلاص في التوحيد وأن يقيم ولا يصعب وهو صاهر أو صرخ في صحتها مرفوعة إلى
النبي أو السلام وما تحته جمع متأخرون من يناديها بخلاف للقول وحصل للمسحة بذلك لأن لما
انصلا بسند انتك فكأنها سب غصوره (ولا يحركها) أي لا يسجد بل يكره خروجها من خلاف
من حرمة وأنتص به وقبل سن الإصاع فهما والحدثن صحيحين قال الشرح ويقدم لأول انبأ
عني الثاني الثالث فقام عنده في ذلك انتهى وعكس حمل إثبات على بيان الحوار وقد أشر
الشرح إلى ذلك وأنتص بمقتضى ما وافقه الأصح من أن يكون في الصلاة وعدم الحركة
سكونها بذهب الخشوع ولأنه نوع عث والصلاة مصوبة عنه ما أمكن ولو فتحت عماء كرهت
إشترته بمساره لغوب سنة سبها لأن فيه ترك سنة في محلها لأجل سنة في غير محلها كمن رث
الرميل في لأشواط الثلاثة لا يثني به في الاحترق (والأظهر صم الإيهام إليها) أي المسحة (كعقد
ثلاثة وحسين) بأن يصعب نحتها على طرف راحته كما رواه مسلم ويكون هذه الكيفية ثلاثة
وحسين مرتبة بعض أصحابنا أكثرهم يسمونها سنة وحسين وتر الفقهاء الأول مع السبب والخبر

(قوله مرفوعة من النبي) معتمد (قوله أو السلام) هو المراد به عام التليمة أو عام التسليم
الأولى لأنه يخرجها من الصلاة أولا فيه خبر والأقرب الأول لأن السنة من نواحي الصلاة ومن
نعم لو أحدث بعد الأولى حرمة إلا أن بالسنة يمكن في حج مانعة ولا يصعبها إلى آخر التبيين اه
وهي ظاهرة في أنه يصعبها حيث تم التبيين قبل شروعه في السايمة لأولى وعكس رد ما قاله
الشرح إلى ما قاله حج تكسر السلام في كلام الشارح حارحا بناء على إرجاع من أن إعادته
غير داحية في أمها (قوله بخلاف للقول) أي لم يكرر قوله وأن يقيمها ولا يصعب وهو
من لم ينفه عن أحد لكن سببه قضى أنه مستول الإجماع وعبارة حج في شرح لا يرد
بها وعدة الشيخ نعم ومن أن قسمها ولا يصعب ويذهبها فتاؤه مرفوعة الخ اه فتكون
الشرح بخلاف للقول بشر إلى أن هذا الذي ذكره من دوام الرفع هو ما اقتضاه كلام الشيخ
بصر بعدسي فكأنه مقول (قوله اتصالا بساط القلب) أي عرقه وفي الصبح والبيد با كسر
عرق متصل بالغب اه (قوله فقام عنده في ذلك) منه أن التحريك يذهب خشوع كذا
قاله بعضهم ر وقوله وقبل تحريكها للإصاع فإن السبق وهل المراد بسحرته في هذه الرواية
هو الرفع ر أقول لما كان الجمع بين الحدين والعمل بهما أولى من تقديم أحدهما على الآخر
حملا التحريك على الرفع جمعا بينهما وتأييد هذا حمل أن ترك التحريك أنسب بالخشوع
المطابق اه سم على مذهب أي لئلا يحيل الخلاف (قوله وقد أشر الشرح) أي حملا لقوله
بقام عنده (قوله وبه قطع عماء) أي أو سببه اه حج ويؤخذ من قول الشرح بقول الخ
شبه لو حصل له سببان إحداها أصبة ثم قطع وبقت رائدة أنه لا يشير بها لأن الظاهر سن فصها
مع قبة الأصابع مع وجود لأصابعه فليس لإدامة ما ثبت لها قبل قطع الأصابع ويحتمل أن يشير
سكونها على صورة الأصابع مبرور مبرلتها ولا اتصال بالأصابع رلت مبرلة الجزء منها عند فقهه
(قوله على طرف راحته) عبارة شرح الإرشاد الخج بأن يضع رأس الإيهام عما تسبها على حرف
الراحة اه فيقدر في كلام الشارح مضاف بأن يضع رأسها الخ وعبارته هنا بأن يضع رأس الإيهام
عند أسفها على طرف راحته للإصاع رواه مسلم وقبل بأن تضعها متوسطة تحت المسحة اه (قوله
وكثيرهم يسمونها الخ) عبارة الشيخ عميرة نقلا عن لأسوي عن صاحب الإقليد أنه أحب أن شرط
وضع الخشوع على اليسر في عهد ثلاثة وحسين طريقة ثقاط مصر وأما غيرهم فلا يشترطون فيها ذلك اه

(قوله وقد أشر الشارح
إلى ذلك) أي إجمالا في قوله
لما قام عندهم والإيهام يزد
على ذلك (قوله طريقة
بعض أصحاب الخ) من
الأسوي عن صاحب
الإقليد أن شرط وضع
الخشوع على اليسر في
تحقق كيفية عقد ثلاثة
وحسين إذ هو طريقة
أقناب مصر وأما غيرهم
فلا يشترطون فيها ذلك
انتهى . واعلم أن جميع
هذا مبني على تسليم
الاعتراض وقد يقال إن
التشبيه في عبارة المصنف
إنما وقع في محمدم الإيهام
إلى المسحة كأنه قال صم
الإيهام إليها كما يصعبها
إليها عقد ثلاثة وحسين
فليس في عبارته ما يعيد
أنه يأتي بجميع المسحة
فقد

(قوله جرى على الغالب) يقرب عنه إذا كان المراد بالآخر ما ذكره لا يكون التعبد به حرجاً على الغالب فكان الأولى إبدال الصواب
 أو ليكون جواباً ثانياً (قوله والقائل يندك) يعني بأنه محجوج بالاجماع والصحة في لوحوها مرة أخرى والقائل بأن القائل يوحوها
 مرة محجوج بالاجماع لا يصح أن يقول الخبيبي وجمع المذكور به لأن جميع محجوجين بالاجماع ومراده بذلك الرد على الشهاب حجج
 في الإمداد حيث يصح أن يكون القائل بذلك محجوج بالاجماع بأنه قول به الحسبي وجمع (٥٠٣) من أئمة المذهب الثلاثة

وعبارته والقائل يوحوها
 مرقق غيرها محجوج بالاجماع
 من قبله وفيه نظر فقد قال
 به الخبيبي وجمع من أئمة
 المذهب الثلاثة ثم قال
 عقبه وعلى تسليم محنته
 فلا مانع من وجوبها
 حرجها وفيها لدليلين
 انتهى وظاهر أن إرادته
 ههنا عقب النظر إنما يفهم
 منه أنه تقوية له كما هو
 حق السياق فكانه قال
 وفيه نظر وعلى تسليم
 محنته وأنه لا نظر فيه فلا
 مانع الخ فهو بخلاف
 ما يفهمه سياق الشارح
 فيسطر ما مرادهما بهما وما
 مرادهما بالدليلين وفي
 حاشية الشيخ هنا ما
 لا ينبغي إذ حاصله محاولة
 تخصيص دليلين يبرل
 عنهما كلامهما مع قطع
 النظر عن ارتباط الكلام
 ببعضه فدرأه (قوله
 وصح : إذا صلى أحدكم
 فليبدأ بحمد ربه الخ)
 أعقب هذا في الإمداد

ولو أرسل الإلهام والسببه معاً أو فصلها فوق أو أسفل أو جنباً أو شهماً أو بوضع أئمة
 الوسطى بين عقدتي الإلهام في ناسبه والأول أفضل فعلم أن الخلاف في الأفضل فقط بورد اجماع
 لكن روية لأول أئمة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في الشهادتين الأخير) وهو الذي
 يعقبه السلام وإن لم يكن بسلامه سوى واحد كأنه حج واجبة فانه بعد بالآخر جرى على الغالب
 والأصل في ذلك قوله تعالى صلاتاً عليه وفيه جمع العناء على عدم وجوبها في صلاة فتعين
 وجوبها فيها وأما أن يوحوها مرة في غيرها محجوج بالاجماع من قبله والقائل بذلك لم يصح لقول
 الخبيبي وجمع به ومع تسليم محنته فلا مانع من وجوبها لدليلين وصح « أمرنا الله أن نصلّي عليك
 فكيف نصلّي عليك » أي نحن صلب عشت في صلاتك فقال قولوا بآلهم صلى على محمد وعلى آل محمد كما
 صليت على إبراهيم « أي آخره حرج رائد على الصلاة عليه هو فيها يأتي بالاجماع في وجوبها
 وصح « إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه والثناء عليه »

أقول ولا يفي فيه كلام الشارح لحوار أنه أراد بعض الحسب أقدم مصر لكن قوله فلا
 يشرعون فيها ذلك صدق بما إذا وضعها صحتها وما إذا وضعها في قوله وأكثرهم سموها
 بسعة وحسين وشرعوا في التثنية والخمسين أن يضع المختصر على المختصر ثم أحاط في شرح
 الروص بقوله وعنه يكون بسعة وخمسين ههنا أخرى أنه يكون خمسة أو خمسة مشتركة بين
 عشرين فتحتاج إلى فريضة (قوله ولو أرسل الإلهام) هذه الأحوال هي مقابل الأظهر كما يشتر به
 قوله فعلم أن الخلاف في الأفضل وعبارة الخبيبي في بيان ما قبل ذلكم والثاني مع الإلهام على الوسطى
 المقبوضة كعاهد ثلاثة وعشرين بالاسماع (قوله في ناسبه) وهما بين أفضل بعد ذوي وقد
 اقتصر في مقابل الأظهر السابق على التحسين فعلمه فصل (قوله وأول أفضل) قال حج في شرح
 الحضرمية توجيهاً لحصول السنة لكل ذلك لورود جميع ذلك كالأول أفضل لأن رويته فقهه ومثله
 في شرح الروص عن ابن ربيعة (قوله والقائل يندك أي بأنه محجوج (قوله وجمع به) أي أنه
 يجب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما ذكر (قوله ولا مانع من وجوبها) وهو القائل يوحوها
 الصلاة عليه في العمر مرة أو كما ذكر تكراره في السلام فيما يدين كرهة أفرادها أولاً فانه يصح
 والظاهر الثاني لعدم دليل عليه في وجوبها دون السلام (قوله بدليلين) هي قوله صواب عنه على
 ما بين به وما استدل به الخبيبي كعبه على وجوبها منطل أو قوله وصح أمرنا الله الخ وبعده
 الأقرب (قوله فليبدأ بحمد ربه) أي وهو حاصل بشهادة أو أن شهادته بالثناء الذي هو معناه
 بعة وقوله بعد والثناء عطف تعبير وكتب عليه العتقي قوله إذا صلى أحدكم فليبدأ بحمد ربه في شهادته
 إذا جلس ويبدأ على هذا ما في الترمذي عن ابن مسعود قال « كنت أصلي والنبي صلى الله عليه وسلم

الذي ذكره الشارح في هذه السوادة عبارة عن لا يبيح لدليلين بل أنه وكان على الشارح ذكره وهو قوله والمراد بالصلاة ذات
 الأركان بتدليل رويته النعوى في التصحيح « إذا صلب فتعبد بحمد الله ثم هو عليه وصل على » ثم ادعى « وتقديره فرعت
 قبل فتعبد لدليلين عليه انتهى » واعلم أن هذه الرواية تدل على أن المراد بالثناء في الأحداث الشاء إذا لا حمد حقيقي في القعود
 للصلاة فتعين أن المراد به مطلق الثناء وهو لفظ التحيات الخ

وليس على النبي صلى الله عليه وسلم ويذبح بما شاء من لسانه» وصح عن ابن مسعود مرفوعا
 «نشهد الرجل في الصلاة ثم على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو لنفسه» فله دلالة
 على وجوبها ومحلها وروى أبو عروانه عنه صلى الله عليه وسلم أنه فعله في شهادته الآخر وأنه
 أنه تركها فيه، فمن ادعى أن الثاني شدة حب أو حياء ولا يفسد له في سنة في ذلك يدعيها فقد
 غلط بدخاها في مخالفتها ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت ولا يثبت
 كابر الصحابة فمن بعدهم كعمر وسه بن عبد الله وابن مسعود وأبي مسعود النخعي وحارث بن عبد الله
 من الصحابة ومحمد بن كعب القرظي والنخعي ومقاتل بن النخعي وهو قول أحمد الأجير واستحق
 وقول مالك وأحمد بن حنبل من لم يأت من صحابة وصحبه ابن الحنفية في محضره وابن عمر في سراج
 لم يدين، هؤلاء كلهم يوجبونها في الشهادتين حتى قال بعض الفقهاء بوجوبها في كل صلاة
 حدها الفرد (وأظهرها في الأول) بأن يأتي بها فيه بعده تبعا له لكونه ذكرا يجب في
 الآخر فاستحب في الأول كالتشهد. والثاني لا يثبت فيه لينائه على التحصيف (ولا يثبت) الصلاة
 (عن الآل في) الشهادتين (أول على الصحيح) لأنه منى على التحصيف. والثاني نفي عنه
 كالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه إذا نظروا في ذلك وسننهم في الآل في كتب
 قسم الصحابة إن شاء الله تعالى (وسنن في) الشهادتين (الآخر) لما صح من الأمر ما فيه
 (وفي سنن) فيه عهد بظاهر الأمر. وأخرى الخلاف في الصلاة على إبراهيم كما حكاه في البيهقي
 عن صاحب السروع (وأكثر الشهادتين مشهور) ورد فيه أحاديث صحيحة بحسن النسخة منها
 ابن عباس قال «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ الشهادتين فكان يقول التحية بمركاك
 الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام عليك وعلى عباد الله
 الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله» روى عنه قال مسلم وكاه
 بحرته نأذى بها السكالك ونهج حراس مسعود ثم حراس عباس، سكن الأفضل تشهد ابن عباس

(قوله لكن الأفضل تشهد
 ابن عباس) قال لمصنف
 لزيادة لفظ المراكات فيه
 ولموافقة قوله تعالى -
 تحية من عند الله مباركة
 طيبة - ولأنه عن
 شهد ابن مسعود

وأبو بكر وعمر معه فلما حست بذلك قالت عائشة على الله ثم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
 ثم دعوت نفسي فقال النبي صلى الله عليه وسلم «سقطت» ما قاله العثماني قوله
 وصح عن ابن مسعود الخ (قوله يوجبونها في الشهادتين) فإن برهاني لم يفتقر عن أحمد
 من الصحابة والتابعين غير النخعي بغير وجه وجوبها (قوله يرويه) أي النخعي رضي
 الله عنه (قوله كان حدها الفرد) أي لكان هذا الفرد محمودا (قوله لأنه منى على
 التحصيف) في أي دود «أنه صلى الله عليه وسلم كان يحسن في ركعتين كأنه يحسن على
 رصف حتى يقوم» والرصف الخطارة المحمودة صيغة، وعبارة المصباح في فصل الزيادة مع الصاد
 المعجمة. رصف الخطارة المحمودة رصفة من تر وتره وسنه صرف (قوله سكن الأفضل
 تشهد ابن عباس) ينظر وجهه أخصيه مع كون الأول أصح، ولعل وجهه أشبهه على زيادة
 المراكات ثم رأيت في سمع عن مسجع. قال الشيخ عمدة من النوى وكلها محرونة يتأذى بها
 السكالك وأصحها حراس ابن مسعود ثم حراس ابن عباس، سكن الأفضل تشهد ابن عباس بزيادة لفظ
 المراكات فيه ولموافقة قوله تعالى - تحية من عند الله مباركة طيبة - وتأخره عن تشهد ابن مسعود
 شرح الروض هـ بحروقه ومباشته عن النخعي على قوله ولأنه عن تشهد ابن مسعود، لأن
 ابن مسعود من متأدي الصحابة وابن عباس من متأخرهم وتأخره بقضي عن المتقدم

ورواه بن معمر « التحيت لله والصلوات والصلوات عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته
السلام عليك وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله » (وأما
التحيات لله سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام عليك وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن
لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا رسول الله) لو ورد إسقاط مركات ومبني في بعض الروايات وما قبل
من أن إسقاط المركات مسنون لا يرد في رواية الصحيح . وأما السجود والركوع في يرد
إسقاطهما في شيء من التشبهات التي ذكرها . وصرح المصنف في بعض ورود حديثها وعدم دخول
تبعيتها للتحيت وحصل ما على حوز الخلف أحد مخرجي هذا الإسقاط في رواية وفي نسخة يرد
باحمال سقوطها في غير الركوع التي ذكرها . ثم روي في بعض النسخ والتبني الثاني متنا
على الأول ونحوه السلام أنفس من سكرته كما في نسخة كثيرة في الآخر وكلام المصنف
وريدته وموافقه الصحيح

فرع - يوعز عن التشهد إلا رد كان فأن كان مكو سجد حذر ونحوه فرعه
وإد جلس لم يرد ولم يمكنه قراءته فهل يسقط في هذه الحالة ويجلس في موضعه من غير تشهد
أو يجب القيام وقراءته قائما ثم يجلس للسلام ونحوه فسقط حذو التشهد في هذه الحالة محافظة
على إيجاب التشهد لأنه أكد من الجوس له بدس أنه لا يسقط من صلى الفل كما قلنا فمما سبق
نحو أن من غفر في امرأة عن قراءة الفاتحة فلا من جوس سكرته مستوفيه فكان لا إله إلا الله
أنه حسن قراءتها وسقط القديم فيه بطر ولا يبعد الاحمال إلى أن قياسا على ما ذكرنا فليتنا من ه
سم على مهج وقوله ولا بعد لأحمال الذي أي يأتي التشهد وهو سنة من الأدب النبوية بعده
ولا يقتصر على الواحد فقط في ظهر من لو قدر على التشهد حذو ولم يدرك على سدوه لأفقه فيعجز
مما عن أن الرقة بما لو عجز عن السورة من أنه حسن من هاتم ثم يركع أو يركع هاتم
التشهد بالأدعية المطلوبة ثم يجلس للسلام . وفي ما لو عجز عن السجود وقدر على القيام ولا يحتاج
فهل يقسم لأول أو الثاني فيه بطر والأقرب تقديم القيام لأن فيه فعود ورد قياسا على ما عجز
عن الجلوس بين السجدين وقدر على ما ذكر (قوله أيها النبي) ولا يصح ريدته في أنها كما
ذكره حج في فصل : فصل في سجدتين ، وعنده وأفق مقصود . لئلا يردده بقس أيها النبي
في التشهد أحد بظاهر كلامهم ه لكنه بعد أنه ليس بحد من حد من حد منه ومن ثم
أفق شحنا بأنه لا يتصل به اه وأقره من عنه وقوله لا يتصل أي ويركان . هذا (قوله
والصنف مشيت) ه هره في الكل ، وعنده حج في المجموع . وورد إسقاط السجود من
غيره والصلوات ه وها هره أن السجود لم يسقط إسقاط السجود (قوله فصل من سكرته) فصله
أنه يركع السلام والسجود معا صر في حج مائة . هذا في التشهد الذي صر بخلاف حذف تنوين
سلام فانه مجرد لحن غير معبر للحن اه وفيه نظر لأن ما ذكر ليس من اللحن بل هو من حذف
بعض الحروف وذلك لافرق فيه بين المعبر وغيره لأن السجود حرف في السكامة المذكورة والعده
بالخط من ذلك ثم الخط كما هو هره . اللهم لا أن سقني السجود وخاض لوجبه واضح اه هره
في شرح العادة . انتهى وبطل ما عجز عن شح . رادى الحرم بالطلان في هذه الصورة فراجع
ويؤخذ من عموم حاشيته حيث قال وقصة كلامه لأبوابه أراعي هنا التشهد وعدم الإبدال
وعنده بصر مما في الفاتحة . يقول وقد توجه مائة حج من حوز حذف السجود أن السجود

(قوله لو ورد إسقاط
الباركات الخ) أي كما
قاله المصنف في المجموع
وهو مرجع الضمائر الآتية
في كلام الشارح وإن
يتم ذكره

(قوله و حديث فيه ضعف) لا ينجي أن ضعفه لا يمنع العمل به في فرائض الأعمال كما هو مقرر فعليه شديد الضعف (قوله الصواب الخ) هذا التصريح ظاهر (٥٠٦) على رواية ابن مسعود التي فيها العطف ، أما على روايته من عاصم فلا إلا أن يكون

ولا يستحب التسمية أول التشهد في الأصح والحدث فيه ضعيف والتحجب جمع بحجة ما ينجي به من سلام وعمره والتصد بذلك البناء على الله تعالى بأنه مالك لجميع التحجيات من خلقه وجمعت لأن كل ملك كان له حجة معروفة ينجي بها . ومعنى استركاب التاميات والصوات الصوات الخمس ، وقيل غير ذلك ، والسلام فيه معناه اسم السلام أي اسم الله عليك وقيل غير ذلك وعلى أي الحاضرين من إمام ومنه وملائكته وغيرهم . والعبد جمع عبد ، والصالحين جمع صالح وهو القائم بما عليه من حقوق الله تعالى وحقوق عبده ورسول مدح حرم مرسته ، ولا يشترط ترتيب التشهد كما اقتضاه كلام المصنف حيث لم يذكر معناه من غير . يسبح وسبغ صلاته ابن بعدد أمانته لأنه فشرط كما في التسمية . وقال ابن الرفعة . به ليس مأمراً في قراءة الفاتحة وهي من الوالد رحمه الله تعالى (وقيل حذف وركاته) للمعنى عنه رحمة الله (وقيل) يحذف (الصالحين) للاستعانة به بالصلاة العباد إلى الله تعالى لا يصرفه للصالحين وما عارض به القليل على المصنف من أن ما صححه هذا أقل التشهد من لفظة وركاته بخلاف قوله من أنه لو شهد تشهد من مسعود أو غيره حار يد يمس في تشهد عمر وركاته رد أن المراد به أنه لو شهد تشهد عمر بكامله أحرأه ، فأنما كونه يحذف بعض تشهد عمر اعتماداً على أنه ليس في تشهد عمره وحذف وركاته لأنها ليست في تشهد عمر فقد لا يكتفي لأنه لم يأت بالتشهد على حاله من الكيفيات البره (و) قيل (يقول وأن محمداً رسولاً) بدل وأشهد الخ لأنه يؤدي معناه وأشار المصنف لرد ما قاله لراعي من أن القبول يسقط أشهد الثانية ضعيف كقولها ناسية في صحيح مسلم بقوله (قلت الأصح) تقول (وأن محمداً رسول الله وثبت في صحيح مسلم ، والله أعلم) وقول الشارح سكن وإن كان قد ناسى في الوصل لكنه يسقط وقد ووصل بعض الكلمات بعض لا ينجي بذلك دليل على عدم اعتباره فاستدركه في وصل من بعض معر لمعني ولا فيه يسقط حرف لأم في حديثين وقيل ما يأتي عن مسلم على منهج في الثاني عشر من أن الجمع بين اللام والنون لا يصرف في سلام التحجب عدم الضرر هنا أيضاً ما جمع بينهما (قوله ولا يستحب التسمية أول التشهد) عبارة حجة ولا يسن أوله اسم الله والله قس وأخر فيه ضعيف اهـ (قوله بأنه مالك لجميع التحجيات من خلقه) أي بما فيه تعظم شرعاً يخرج بذلك ما لو اعتدوا بوعده عليه في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عر ، (قوله الصواب الخ) أي هي الصواب الخ (قوله وقيل غير ذلك) منه كل صلاة وقيل رحمة وقيل الدعاء وقيل المراد بها الأعمال الصالحة لله تعالى الله تعالى به عمرة (قوله أي سم الله عليك) أي من حيث البركة ورحمة فكانه قيل بركة هذا الاسم محيطه بك (قوله وحقوق عبده الخ) أي من ترك صلاة واحدة فقد دم النبي صلى الله عليه وسلم وجمع عباد الله الصالحين مع ما وجب لهم من السلام عليهم ، و بعض هو من أن هذا معنى خاص له ومعناه العام السلام وهو المراد به اهـ وقد يفسر من انطأ في الأصل لأنه إذا أريد عموم المسلمين يقتضي طلب الدعاء للعصاة وهو غير لائق في مقام طلب الدعاء (قوله والرسول مدح حرم مرسته) قصبه بعد الأمر وقيل التسليم نفس رسولاً وتعر بهم الرسول بأنه ليس أوحى إليه شرعاً وغيره يسلمه بعضه خلافاً إلا أن يؤول قوله مدح بأن المراد من شأنه التبليغ وأن ذلك تفسير للرسول بالمعنى تلغوى أو نحوه

على حذف العاطف إذ لا يصح أن يكون وصفاً للتحجيات لكونه أحسن ولا يدل بعض لأنه على بية طرح استدلاله (قوله كما هو معناه كلام المصنف) نظره في غير هذا الكتاب وفيه حيث لم يشترطه فيه مع اشتراطه له في الصلاة كما مر (قوله وقيل يحذف الصالحين) الموحود في نسخ النسخ إن شاء الله تعالى وما عارض به القليل على المصنف من أن ما صححه هذا أقل التشهد من لفظة وركاته بخلاف قوله من أنه لو شهد تشهد عمر بكامله أحرأه ، فأنما كونه يحذف بعض تشهد عمر اعتماداً على أنه ليس في تشهد عمره وحذف وركاته لأنها ليست في تشهد عمر فقد لا يكتفي لأنه لم يأت بالتشهد على حاله من الكيفيات البره (و) قيل (يقول وأن محمداً رسولاً) بدل وأشهد الخ لأنه يؤدي معناه وأشار المصنف لرد ما قاله لراعي من أن القبول يسقط أشهد الثانية ضعيف كقولها ناسية في صحيح مسلم بقوله (قلت الأصح) تقول (وأن محمداً رسول الله وثبت في صحيح مسلم ، والله أعلم) وقول الشارح سكن وإن كان قد ناسى في الوصل لكنه يسقط وقد ووصل بعض الكلمات بعض لا ينجي بذلك دليل على عدم اعتباره فاستدركه في وصل من بعض معر لمعني ولا فيه يسقط حرف لأم في حديثين وقيل ما يأتي عن مسلم على منهج في الثاني عشر من أن الجمع بين اللام والنون لا يصرف في سلام التحجب عدم الضرر هنا أيضاً ما جمع بينهما (قوله ولا يستحب التسمية أول التشهد) عبارة حجة ولا يسن أوله اسم الله والله قس وأخر فيه ضعيف اهـ (قوله بأنه مالك لجميع التحجيات من خلقه) أي بما فيه تعظم شرعاً يخرج بذلك ما لو اعتدوا بوعده عليه في الشرع ككشف العورة والطواف بالبيت عر ، (قوله الصواب الخ) أي هي الصواب الخ (قوله وقيل غير ذلك) منه كل صلاة وقيل رحمة وقيل الدعاء وقيل المراد بها الأعمال الصالحة لله تعالى الله تعالى به عمرة (قوله أي سم الله عليك) أي من حيث البركة ورحمة فكانه قيل بركة هذا الاسم محيطه بك (قوله وحقوق عبده الخ) أي من ترك صلاة واحدة فقد دم النبي صلى الله عليه وسلم وجمع عباد الله الصالحين مع ما وجب لهم من السلام عليهم ، و بعض هو من أن هذا معنى خاص له ومعناه العام السلام وهو المراد به اهـ وقد يفسر من انطأ في الأصل لأنه إذا أريد عموم المسلمين يقتضي طلب الدعاء للعصاة وهو غير لائق في مقام طلب الدعاء (قوله والرسول مدح حرم مرسته) قصبه بعد الأمر وقيل التسليم نفس رسولاً وتعر بهم الرسول بأنه ليس أوحى إليه شرعاً وغيره يسلمه بعضه خلافاً إلا أن يؤول قوله مدح بأن المراد من شأنه التبليغ وأن ذلك تفسير للرسول بالمعنى تلغوى أو نحوه

نفسه

على أن الذي في الروضة كالصريح في أن تشهد عمر فيه وركاته ولا يراجع (قول المصنف و تقول

وأن محمداً رسولاً) سيأتي للشارح اعتناؤه قريباً بما لا يدرى (قوله وقول الشارح الخ) يعلم منه أن الشارح جعل استدراك المصنف واحداً من في أول التشهد تعدياً لشرح الحلال خلاف الشهادت حجة فإنه جعله راجعاً إلى القليل فيه

لفظ وأن محمدًا عبده ورسوله فأنراد إسقاط شهادته إلى رد اعتراض الأسوي من أن
الثبات في ذلك ثلاث كصفات. إحداهما وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله رواه الشيخان من حديث
ابن مسعود النسخة وأشهد أن محمدًا رسول الله رواه مسلم الثلاثة وأن محمدًا عبده ورسوله إسقاط شهادته
أيضا كما رواه مسلم من رواية أبي موسى فليس ما نقله واحدا من الثلاثة لأن إسقاط مع ورود
مع زيادة العبد الشهية وأما الأدرجي أن الصواب إجماعه وأن محمد رسول الله شهادته في تشهد ابن مسعود
بمعد عند ورسوله وقد حكوا لإجماع على حوار الشهادتين روايت كلهما ولا أعم أحدا شرط
انقطة عند انتهى وهذا هو المتمد كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى لما ذكر واستبعد من كلامه
لخصف أن الأقص بعريف السلام وأنه لا يجوز بدل بقدر من هذا الأقل ولو مراده كالنبي
بمردود وعكسه ومحمد نحمد أو غيره ويهرق بينهما وبين ما يأتي في محمد في الصلاة عنه من
الخاصة الواردة كثر فيها خلاف الرويب يدل على عدم التقييد بمعد محمد فيها بخلاف لفظ
الصلاة في فيها من الخصوصية التي لا يوجد في مرادها ومن ثم احصى بها الأئمة صلى الله عليه وسلم
عندهم (وقول الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وآله) حيث قيل توجوب الصلاة على آل في
الشهادة لآخر واستصحابها في الأول على رأي مرجوح فبها واستصحابها في الآخر على
الرجح (لهم صل على محمد وآله) لا نقل - ثم ثبت في آية - صلوا عليه وسلموا تسليما - إذ فيها
السلام ولم يأت به - لأننا نقول

(قوله الثبات في ذلك) أي في شهادته صلى الله عليه وسلم (قوله ثلاث كصفات) أي في شهادته
صلى الله عليه وسلم وانظر ما كان يقول صلى الله عليه وسلم في الشهادتين على نفسه ثم رأيت
في تخريج العرير للحافظ العسقلاني ما نصه قوله يعني العرير أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول
في شهادته أشهد أني رسول الله كذا قال ولا أصل لذلك بل ألفاظ الشهادتين متواترة عنه أنه كان
يقول أشهد أن محمد رسول الله أو عبده ورسوله أو وعامة حجج في الأدان نصها ونقل عنه
في تشهد الصلاة أنه كان يأتي بأحداهما تارة وبالأخرى على ما يأتي ثم أنه وعبدته بها ووقع
في الراعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في شهادته وأشهد أني رسول الله وردوه بأن الأصح
خلافه وهو أنه صحح خلاف ما نقل في الأدان بل أشار إلى التوقف فيها بانه في الأدان بقوله
على ما يأتي ثم (قوله فليس ما نقله) أي اخصف (قوله وهذا) أي ما أفاده الأدرجي من أن السور
إجماعه وأن محمدًا رسول الله ويستفاد من هذا مع قول أنتي قلت الأصح وأن محمدًا رسول الله الخ
ومع ما نقله من رواية مسلم عن أبي موسى من إجماعه وأن محمدًا عبده ورسوله ثم الصيغ المخرجة
بدون شهادتين ثلاث ويستفاد إجماعها مع أشهد ما نقل من الأولى قصر الصور المخرجة ستا وعامة
شيخا يريدان والحاصل أنه بكى وشهد أن محمد رسول الله وأشهد أن محمد عبده ورسوله وأشهد
أن محمد رسول الله وأن محمد رسول الله وأن محمد عبده ورسوله وأن محمد رسول الله على ما في أصل
الروضة وذكر الواو بين الشهادتين لأنه منه (قوله واستفاد من كلام اخصف) أي حيث جعل
سلام من الأصل (قوله أن الأقص بعريف السلام) تقدم له التصريح به فما ذكره هنا سيئين
أنه يعهم من كلام اخصف (قوله ويهرق بينهما) أي بين الشهادتين وسلام التحليل (قوله يدل على
عدم التقييد بلفظ محمد) أي من متواتره إلى غيره مما سيأتي من قوله على رسول الله أو على النبي
لامطلقا خلافا لما قد توجهه هذه العبارة .

لأركانهم معا ويؤخذ مما قرر في الشدة أنه لو ظهر النون اندمجه في اللام في أن لا إله إلا الله
لأنه شدة منه بل لم يقال في آل رحمن صهار أن فرعه عند إضماره لأنه ليس غير مع
الغنى بل صحيح إذ يحسن ذلك حيث يمكن فيه ترك حرف والتدوير له الحرف كما صرحوا
به . نعم لا يبعد عذر الجاهل بذلك لحضائه كثيرا وقول ابن كثر إن فتحة لام رسول الله من
عارف متعمد حرام مستل ومن جاهل حرام غير مستل إن تصحكه العبد ولا يظن في
غير محله إذ ليس فيه غير المعنى فلا حرمة ولومع العمد والعبد . نعم يوى العبد الوضعة ولم يصر
حراما لأن سداد المعنى حسنة (وإزالة) على ما ذكر (إلى محمد محمد) كما في الروضة معا للوارد
وهي «وعلى آل محمد كما صلبت حتى إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد
كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد محمد» ولا يدل الأسان على سداد السداد كما
قاله ابن عسكروا وصرح به جمع وبه في الترح لأن فيه لاسر في قرأه وردده الأخير
بالوقع لدى هو أدب فهو أفضل من ركة وابن ددي نفسه لأسوى وأما حديث «لا تسبوني
في الصلاة» فظن لا أن له كما قاله بعض متأخري الحديث وقول الطوسي بها مغلطه غلط
وآل إبراهيم

(قوله لركه شدة الخ)
نزع فيه الشهاب سم في
حواشي التبعة (قوله
وهي وعلى آل محمد)
ليس هذا من الريادة
وإنما الريادة ما بعده نعم
الآتيان به بدل وآله أكل

أو أبدل الألف من علينا بالهاء كما يقع من بعض العوام بلفظ السلام عليه ذكركم وإن كان
قريب عهد بالإسلام ثم إن أعاده على الدوام سمير صلاته على الصحة وإن سدرت حتى
سم وطال الفصل وحسب الاستيف (قوله لركه معا) ومنه السلام على أبي بكر
الياء محذوفة وصل ووقف فبصر عما كان أو غيره ثم إن أعاده على الصواب اكتفى به وإذا
نطقت صلاته بالإسلام إن بعد أو سببها وصل الفصل (قوله أنه لو ظهر النون الخ) فانه
أنه لو ظهر النون اندمجت في الراء في وأن محمد رسول الله أصل قال إن في كل منهما في
كثيرين هذا وفي ذلك نظر لأن الإظهار لا يرد على المعنى لدى لا يرد على المعنى خصوص وقد حوّر بعض
المؤلف الإظهار في مثل ذلك قال ابن الجوزي في كتاب تحكيم النون الساكنة والسنة وحسب
البري من الإدغام والإظهار فهما أي النون والسنة عندهما أي عند اللام والراء الخ وفي
قوله لأن محسن ذلك الخ قوله أنه لم يترك حرف قال قلت صفه قال وفاته في المعنى
الذي لا يبرم أن هذا رجوع بالأصل وفيه شغل خربين فهو مثال نون في التبعة فليأمن اه
سم على حجب (قوله لا سعد) معتمد (قوله إن ليس فيه غير المعنى) ولا يحرم لا معمره وعليه
فلو أتى بناء في اللهم صل بسبب الإشباع للحركة لم يحرم ولم يصل لعدم تغيير المعنى ويترك
به وبين قراءة التبعة بن منه وبين معنى القرآن حيث حرم فيه من مطلقا أنه بعد
بأنه في القرآن خارج الصلاة فوجب التعبد فيه بخصوص ما رل عليه خلاف هذا (قوله بل
حميد مجيد) قال في شرح التبعة الكبير مانعه وفي الآثار وعنده الأصل أن يقول اللهم صل
على محمد عبدك ورسولك الذي على آل محمد وأرواحه ودرينه كما صليت على إبراهيم وعلى
آل إبراهيم وبارك على محمد الذي على آل محمد وأرواحه ودرينه كما باركت على إبراهيم
وعلى آل إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد اه (قوله أن في الأسان الخ) يؤخذ من هذا
سن الآتيان بلفظ السيادة في الأدان وهو ظاهر لأن مقتضود نصه صلى الله عليه وسلم بوصف
السيادة حيث ذكر لا يقال يرد وصفه بالسادة في الأدان لانا نقول كذلك هذا وإن صلب وصفه
بها للتشريف وهو يقتضي العموم في جميع المواضع التي يذكر فيها منه عند الصلاة والسلام

إسماعيل وإسحق وأولاده كما قاله ربحشري وحسن إبراهيم بأنه ذكر لأن الصلاة من الله هي الرحمة ولم تجمع الرحمة والبركة لشيء غيره قال تعالى - رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت - به حميد مجيد - فسأل الله سبحانه وتعالى عنه الصلاة والسلام إعطاء ما نصته هذه الآية بما سبق إعطاؤه لإبراهيم أو ليعقوب صلى الله عليه وسلم وآله وليسوا بأبناء مارل إبراهيم وآله الأبناء أو التشبيه عند قوله وعلى أن محمد فقط ولا شكل على الآخرين أن عمر الأبناء لا يسويهم مطلقاً ، لأننا نقول مردها بمساواة على النور تحصيله بالنسبة لهذا الفرد خصوصاً إنما هو بصريق التبعة له صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك قال في الأدكار بعد التصديق ورادة ورحم محمد وآل محمد بكر حجت على إبراهيم دعة وعبر عن نور ودها في عدة أحداث صحيح الحاكيم بعضها منها وترحم على محمد وردد بعض محقق أهل الحديث بأن ما وقع للحاكم ومم وشها وإن كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها ، ويؤيد قول أبي زرعة وهو من أئمة الثمن بعد أن ساق ذلك لأحداث وبين ضعفها ولعل السمع أرحح بضعف الأحداث في ذلك أي ثبوت ضعفها وما تقر علم أن سب الاستكراكون بعد الرحمة بردها من صواب بعدته والباب باب اساع لامقاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم بلقط الرحمة من أراد أن يمتنع ذلك مطلقاً فالأحداث الصحيحة صريحة في رده عند صح في سائر أوقات الشهادت المزمع عيش أيها النبي ورحمة الله وبركاته وصح أنه صلى الله عليه وسلم ثم من قال ارحمى وارحم محمد وآله يسكر عليه سوى قوله ولا ررحم مع أحد ، ولا يسوم من كونه عليه السلام عين الرحمة فكيف يدعى له بها لأن المراد بها في حقه تعالى عاينها للمرة أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم أحزل الخلق حقاقتها وحصوله لا يمنع منها له كالصلاة

(قوله إسماعيل وإسحق وأولاده) لعل المراد أولاده بلا وسطة أو دريتهم مطلقاً لكن ما نحن على المؤمنين منهم ثم صاهر كلامه أنه نفس إبراهيم من أولاد إلا إسماعيل وإسحق وليس كذلك بل له أولاد عدة في شرح الأوى على الجامع عند قوله صلى الله عليه وسلم «إن الله اصطفى كنانة» الخ ما نصه وفي عروض ذلك كان إبراهيم سه أولاد سوى إسماعيل وإسحق ثم قال وكانوا أي أولاد إبراهيم ثلاثة عشر اهوعنه فيكون منهم ثمانية ذكور السه ولد كورون وإسماعيل وإسحق وخمس بنات لكن عدده تاريخ ابن كثير ذكر أولاد إبراهيم إيليل أول من ولد له إسماعيل من هاجر القلبية انصريه ثم ولد له يحيى من سارة بنت عمه ثم روج بعدها فطوره بنت يثليل الكنعانية فولدت له ستة أولاد وهم مديان وزمزان وسرج بالحليم وقضاب وسق وم سم السدس ثم روج بعدها فحوى بنت أهيل فولدت له خمسة : كفس وسورج وأمم ولوصان ويث هكذ ذكره السهيل في المعرف والأعلام اه وفي القاموس وقروح كسور أخو إسماعيل وإسحق أبو العجم الذي في وسط البلاد اه وفي شرح مسلم لموسى بن جوده اه وهو صريح في أن أولاده كلهم ذكور فله جمع (قوله وم جمع رحمه) أي في الخط (قوله عليكم أهل البيت الخ) وبدل كما قال الأسوي على أن الإشارة لهذه الآية أناس آخرها مع آخر الشهادت في قوله حمد محمد اه سم على حج (قوله على الآخرين) هي قوله أو يعصب له صلى الله عليه وسلم الخ وقوله أو التشبيه عند لقوله الخ (قوله كما ررحم) عبارته حج كما ترجم ومثله في الحصب (قوله أوقات الشهادت) أي أزمته من ميل أو سهار وهو يستمر عمومها في جميع مواضعها (قوله لأن المراد بها) أي الرحمة المطالبة (قوله للمرة أول الكتاب) أي وهي الإبعاد أو إرادته .

(قوله أو يعصب) معطوف على قوله لأن الصلاة من الله هي الرحمة الخ وحيث قد فالأقعد به يعصب للجمهور (قوله لأننا نقول مرادنا بالمساواة الخ) عبارة الامداد التي هي أصل هذه السوادة وقد يشكك على الآخرين أن غير الأبناء لا يسويهم مطلقاً ، لأننا يجب أن المساواة في هذا الفرد خصوصاً إن سلم أن التشبيه يفيدها ، تعالى بطريق التبعة به صلى الله عليه وسلم ولا مانع من ذلك (قوله ولا يتوهم من كونه عليه السلام الخ) عبارة الإمداد عطفاً على قوله لا ماقاله ابن عبد البر الذي مر في الشارح نصها ولا مانع من أنه صلى الله عليه وسلم عين الرحمة فلا يدعى له بها لأن المراد بالرحمة في حقه تعالى غايتها للمرة أول الكتاب وهو صلى الله عليه وسلم أحزل الخلق حقاقتها وحصوله لا يمنع منها له الخ

والوسيلة والمقام المحمود نظرا لما فيه من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بريدة ترفيه الى لاسهانة
لما والداعي بزيادة ثوابه على ذلك (سنة في) التشهد (الآخر) بخلاف الأول فلا تنس منه كما لا تنس
فيه الصلاة على الآل سائنه على التحنيف وسواء في ذلك السرد والامام ولو لمحسورين لم يرصو
بالطويل خلافا للأدري (وكذا) يس (الدعاء بعده) أي التشهد الآخر كما شهد من ديني
أو ديسوي كالأهم ارفع حارية حساء لحمر «إذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل الحيات لله إلى آخرها
ثم يتخير من مسئلة ماشاء أو ما أحب «رواه مسير وروى استجاري ثم يتخير من الدعاء أعجبه
اليه فليدعوه بل قل عن مقتضى الصكره تركه ولو دعا بدعاء مختور نطق صانه كما في
الشمس ، ثم محل طلب مراد على الوجه ما له نص وقت الجمعة كان صاق عن زيادة عساه

(قوله وادعى) عظم على قوله له (قوله وكذا يس الدعاء) صاهره ولو لا ما من غير محسورين أو محسورين
لم يرصوا بالطويل ويصرح به ما يأتي من قوله أن لا يريه إمام من من على التشهد فانه جعل لنهي
عنه أن يريده على التشهد فأراد أن الدعاء بعد التشهد للإمام ليس منها عنه بل هو سنة ثم رأيت في
جميع على الإرشاد ما يصرح بذلك وعما ربه ويس الجمع منها أي الذكركر ولأدعية ه وفي غيره
بم يس لم ير استورد أن يكون الدعاء ه أفق من أقبل التشهد والصلاة اه (قوله كما بهم ارفع
حارية حساء) راد حج وقال جمع به بالأول سنة وادعى مساح ه وحسن الحاربه الحساء بالذكر
ردا على من قال إن طسها مستل (قوله وودعا دعاء محسور) وليس من الدعاء المحسور ما يقع من لأمة
في الشوب من قولهم أهالك اللهم من لم يعب وعندي ويجوز ذلك أما أولا فعنده بعض لدعوه عليه
فأشبهه بعض الفاسقين والظالمين وقد صرحوا بخواتمه فهذا أوى منه لأن الدعاء به دون نعمة وإنما
ثانيا فلا تن الظالم المعتدي يجوز الدعاء عليه ولو بسوء الخافعة .

فرع وقع السؤال عن شخص حلت له نفسه القاصره انعكاس بر من وأن من أراد أن
يدعوه على شخص يدعوه ليعكس الحل ونخص مقصوده من إيمان الضرر للدعوه وفعل ذلك
في الصلاة معتقدا له وفاسدا له هل سجل صلاته بذلك أم لا والحجوب عنه أن الظاهر السطرن به لأنه
حينئذ دعاء محرم وذلك لأنه استعمل الخط الذي طلب شيء في طلب صده وهو من المحر
كاطلاق السباء على الأرض فإذا قال ها اللهم رحم فلا قاصدا ما تقدم كان عبره اللهم لا ترجمه
فتنه له فانه دقيق قل أن يوجد وقال سم على أي شجاع قل كتاب الصهاره فانه وقد يكون أي
لدعاء حراما ومنه كتاب مسيحيل عقلا أو عادة لإلحاحه وي وطلب في مدلل الشرع على نوته أو شوب
مدل على فيه ومن ذلك اللهم عمر لجميع المسلمين جميع ديو هم لذلك الأحاديث الصحيحة على
أنه لا بد من تعذيب طائفة منهم بخلاف نحو اللهم اعتر للمسلمين أو لجميع المسلمين ديو هم على
الأوجه صدقة بقران بعض الذنوب للكل والعص فلا مصادفة فيه للصوص ووقف بعضهم في
حوار الدعاء على الظالم باعتد في ديه وسوء الخافعة ونص بعضهم على أن محل المنع من ذلك
في غير الظالم المتمرد أما هو فيجوز واحتلوه في حوار سؤال العصمة والوجه كما قال بعضهم أنه
إن قصد التوقي عن جميع المعاصي والردائل في جميع الأحوال متبع لأنه سؤال مقدم السوء أو النقص
من الشيطان والتخلص من أفعال السوء فهذا لا بأس به ويبقى الكلام في حال إطلاقه ولتمحه
عندي الحواز لعدم تعيينه للحدود واحتماله الوجه الحائز وقد يكون كثره كالدعاء بالمعصية من باب

فالأوجه عند لا يبين سهيل بعضه وفي غير جملة أحكامه والأوجه ثانياً ما يدل على ما مر في اليد
 واحترار بقوله بعد عن الشبهة الأولى فيكره الدعاء فيه سنة على التحقير ومحل ذلك في الإمام
 والمصدق أمه اسوق إذا ذكر ركعتين من الرعية فانه يشهد مع الإمام شهده الأخير وهو أول
 للأمام فلا يكره الدعاء له فيه بل يستحب والأشبه في الموافق أنه لو كان الإمام بطين الشهد الأول
 إما لثقل سنده أو غيره ومنه المأموم سريانه لا يكره له الدعاء أيضاً بل «سبح إلى أن يقوم
 بدمه» (وما توره) بالسنة وهو استول عنه صلى الله عليه وسلم (أصل) من غيره لتخصيص الشارع
 عنه (ومنه) أي مأثور (المنه) خفي ما قدمت وما أخرت (أي آخره) وهو «وما أسررت
 وما أعلنت وما أسرفت وما أستررت وما أنت أدر به من أنت المتمد وأنت المؤخر لا بد إلا أنت» رويته مسلم
 والمراد بالآخر إيت هو بالنسبة إلى ما وقع لأن الاستعداد قبل اللاب محال قاله انيس بن عمار
 كافر أو قد يكون مكروهاً ومنه كما في الركعتي الدعاء في كسبه وحمام ومحل تحاسة وقدر
 ولعب ومعبدة كالأسواق التي لعب وقوع العتود ولا يبين استساده فيها والدعاء على نفسه أو ماله
 أو ولده أو خادمه وفي اصطلاح عند حواري الدعاء على الولد والخدمه بطر وخور الدعاء بالكفر بخور
 صحة الدين والمسلمة واحتمل في حوار السامع على دعائه ويخرجه عن مسلم المنقول وخور
 لعن أصحاب الأوصاف المدمومة كالسورس . وأما عن المعين من كافر أو فاسق
 قصة صوهر لا يحدث حوار وأشر الرعي إلى تحريمه لا من غير موته عن الكفر وكالاتان
 في تحريم أمه سنة المحسوب وخرج الدعاء بخور مكروه في سطل به الصلاة سم وقوله وفي
 يكون يسعى أن يشمل كونه كراماً من مجرد كونه حراماً فانه قال في شرحه الكبير على الودعات
 بخور معصية ما سدد الشراء بالكفر ثم قصة كذا في الحديث حرمة الدعاء بالكفر
 بالهجرة وقوله وحده فصنته أنه لو بوضاً أو غسل في الخدم كره له ذبيحة بوصوه وقوله
 وعن قدر شكل عليه طلب سم الله بهم إلى أعور بك من حدث مع عبد دخول اخلاء
 الملمم لأن هذا هذا وخوفاً مستحق فيرجع وأن قوله وقد يكون كافر مخوف على صلب
 معصية الشرع المصنوعة بصل قوله تعالى إن الله لا يعز أن يشرك به - ومع ذلك في كون ذلك
 مجرد كافر شيء وقوله وفي اصطلاح عند حواري الدعاء على الولد حرام مسوي
 الصرفين وهو الإباحة فلا يبقى ما تقدم من أنه مكروه لأحرار وسعى أنه قد صد بذلك تأديبه
 وعاب على صبه بدمه حار كضربه بل أوى . ولا كره وقوله واحصوا في حوار السامع على
 دعائه ويسعى حرمة لما فيه من بفضله وتحسن أن دعائه مسحوب (قوله فالأوجه عند لا يبين
 بها) وقباس ذلك أنه لو صاقت مده لحف بمه يسع الردد لا بد منها وهو واضح في القرض
 ثماق المنه فيسعى أن قال إن قصد الردد إسناله وعدم النساء منه حرم لأن الخروج من المنه
 حائر ولا حرم لأشعاليه فيه بعدد فاسد (قوله والأوجه أنه ربيها) أي بالريدة في غير الجملة
 (قوله فلا يكره الدعاء به فيه) والمراد بالدعاء الصلاة على آل وما بعده كما نصح به ما يثني عن
 سم (قوله أنه لا يكره له الدعاء) ومنه الصلاة على الآل كأنقله سم عن حج عن افتاء الشهاب الرملي
 وتعد به لفرع المأموم من المسند الأول والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل فرغ لأمام سن
 له لا يبين الصلاة على الآل وتوابعها كما أفق به شبحنا الشهاب الرملي اه (قوله وهو المنقول عنه)
 غيره حج المنقول منه هذا عنه الخ

(قوله فالأوجه عند عدم
 الاتيان بها) أي يحرم
 عليه ذلك كما هو ظاهر
 (قوله والأشبه في الموافق)
 صريح هذا الصنيع أن
 الموافق الذي أطال إمامه
 الشهد الأول لا يأتي
 سقية الشهد الأكل بل
 يستقل بالدعاء وإلا
 يحسن التفريق بينه وبين
 ما قبله في العبرة لكن
 في حاشية النسخ نقلا عن
 تناوي والله الشارح أنه
 مثله فليراجع وليحذر
 مذهب الشارح في ذلك

بقلا عن الأصحاب وردت في الحال إنما هو ظرف معمرته من وقوعه أما نصب قس وقوعه أن يعبر إذا وقع فلا استحالة فيه ومنه أيضا اللهم في أعوذ بك من عبد القدر ومن عبد البار ومن فنة الحيا والصاب ومن فنة المسح . أي من فنة المهمة على المعروف الحال اللهم في أعوذ بك من أنتم وأسماءكم اللهم إلى ظلمت نفسي حجابا كثيرا ولا يعبر لدينك إلا أنت فاعذر لي معصية من عبدك إنك أنت العفو الرحيم (ويسن أن لا يريد) إمام من مر (على قصر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) ومقصي كلامه كأصله عدم طلب ترك المسواد واعتمادك في الروضة وأصلها وهو المصووص في الأم والمحصرون أن الأصل كونه أقل منهما فإن زاد عليهما يصير سكن يكره التصويين يعبر رجا من مر وحرج بالإمام غيره فيه أن يطيل ماشاء ما عطف وقوعه في سهو ولم يصرح لعظم بابر ذهب بقدر التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هو قنهما أو كنهما والأشبه أن أراد أقل ما يأتي به منهما فإن قنهما أضالته وإن حقنهما حقته لأنه سبع عهد (ومن عجز عنهما) أي التوحيب في التشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم أي من السبع عهد يعبر عنه (رحم) عنهما وهو ما شئ نعمة شاء لا يحجر عنهما وتعبه التعبر كما مر لكن إن صاق الوقت عن تعبر التشهد وأحسن ذكره آخر في به ولا رحمه في القادر فيمسح عنه الرحمة وسطل به صلاته (ويبرحم للعداء) أي وب (والذكر المذنب) هذا كقوت وسكر سقاي وسبيح ركوع وسجود (العاجز) يكونه معدورا (ذا القادر) لا تشاء غيره (في لأصح) مهم حرص على حيازة التقصير كما في الواجب والثاني نعور ذلك للقادر أيضا لئلا يعبر العرفة منقصة في أد ما عطف ومراده بالمذنب

(قوله اللهم إني أعوذ بك من عبد القدر) قال الشيخ رحمه الله في القوت هه منأ كد فقد صح لأمر به وتوحيه قوم وأمر منأوس انه بالإعارة لركه ويسن أن يحرم به دعاه أقوله عليه الصلاة والسلام «واجعلن آخر ما سوس» اه مهم عنى مهبج (قوله ومن فنة الحجاب والصاب) يختمل أن المراد فنة صلب الله إلى حصول عند الاحتصار وأصلها للصاب لا يسلط به وأن المراد به ما يحصل بعد ما يوجب كالفنة إلى حصول عند سؤل المسكين وهذا أظهر لأن ما يحصل عند الموت شملته فنة الحجاب اه علمي عند قوله صلى الله عليه وسلم اللهم إني أعوذ بك من غير لا يسمع الخ تصرف من (قوله ومن فنة المسح) واسمه صاف من صياد وكنته أن يوسع وهو يهودي اه مسوي كذا به مش صحح (قوله ويعبره) أي ترك الصاعه (قوله أن لا يريد إمام من مر) أي أن لا يريد الدعاء (قوله كونه) أي الدعاء وقوله أقل منهما هل حج كان سواها كره (قوله ما عطف وقوعه في سهو) ومشبه إمام من مر وظاهر أن خلافه من لا يسر له الخطر نحو داخل حج (قوله أقل ما يأتي به) لأدوى قدر نيم رأيت في نسخة إسقاط سقط أقل وهي أوى (قوله وأحسن ذكره آخر أتى به) أي ولا قضاء عليه حيث تمكنه التعبر من وإلا فصي للتقصير (قوله ولا رحمه) أي التشهد عن الأيسر به يعبر به (قوله ويبرحم للعداء) لأنور عنه صلى الله عليه وسلم في محل من الصلاة اه حج (قوله العاجز) وهو عجز عن الترحمة هل سكت بقدر الأدعية لصا به أولا فيه نظر وسيأتي في ذلهاص أنه إذا عجز عنها وصف قدرها في القوت وحاس قدرها في التشهد الأول وقيسه أن أدعية ركوع والسجود كسكت وأنه إذا عجز عن رحمة سكره الإحرام وصف قدره إن لم يحسن ذكره وإلا أتى به أي لا ذكر بدله كما يؤخذ من قوله قبل سكن إن صاق الوقت عن نعم التشهد وأحسن ذكره أتى به الخ .

(قوله إمام من مر) يعلم من صديقه هنا وفيما يأتي أن المسئلة عنده ثلاثة فأمام من مر يسن في حقه أن لا يزيد فإن زاد كان مخالفا للسنة من غير كراهة وهذا هو الذي نزل عليه مسئلة المسن وإمام عر من مر تكره في حقه الزيادة والمنعقد يطيل ماشاء أي ولا يكون بذلك مخالفا لسنة كما يقتضيه التقسيم وسكت عن لما موم لأنه تابع للإمام وهو في ذلك مخالف للشهاب حج وموافق لما في شرح المنهج في في حاشية الشيخ من تنزيل كلام الشرح عن كلام الشهاب المذكور ليس في محله (قوله لكن إن صاق الوقت عن تعلم التشهد وأحسن ذكره آخر أتى به وإلا ترجمه) صريح في نحر الترجمة عن الذكر الذي أتى به بدلا عن التشهد وظاهر أنه ليس كذلك وليظهر ما موقع هذا الاستدراك بعد المتن .

حوار سلام عليكم) ماسويين كافي مشهد بقمة لتسويين مسم الايام واللام (قلت الأصح
النصوص لا يجوز به والله أعلم) لعدم وروده مع صحة الأحاديث أنه صلى الله عليه وسلم كان
يقول السلام عليكم وإنما أحرأ في التشهد لوروده فيه والسويين ذينوه مقدم أل في العموم والتعميم
وغيره ومقتضى كلامه بطلان الصلاة به وهو الأوجه وإن نظر فيه بعصبه سكن يظهر بقيده
بغير الجاهل بالعدو ومنه السلام بكسر أوله لأنه يأتي بمعنى الصبح كما استوحجه النسخ خلافه للأشوي
نعم إن نوى به السلام اتخذه إجزاؤه لأنه يأتي بعد وقد بوي ذلك وسئل أيضا بتعمد سلامي أو
سلام لله عليكم أو عليك أو عليك لا مع ضمير الغيبة فلا سلطان له لأنه دعاء لا خطاب فيه ولا
تحرته (و) الأصح (أنه لا تجزئ نية الخروج) من الصلاة فيسأل على سائر العبادات بل مسح
بها ابتداء الأولى رعاية لقول بوحوسها فأب بوي من الأولى بطلت صلاته أو مع الثانية أو أثناء
الأولى فأنته السنة ولا يصح حين غير صلاته خطأ خلافه عمدا خلافه في المهمات فيه من
إجبال مذهب فيه سنة لخروج عن عمره ومقابل الأصح يجب مع السلام لتكون الخروج كالدحول
فيه وذكر الإمام في صلاة المتطوع أنه يستني من هذا مشبه وحنة وفان إنها دقيقة وهي أنه نوى
سم المتطوع في أثناء صلاته قصد فإن قصد التحلل بعد قصد الاقتصار على بعض ما بوي وإن سمي
عمدا ولم يقصد التحلل بعد حبه الأئمة على كلام عمدا بعض فكأنهم يقولون لأنه من قصد التحلل
في حين أنه هل الذي يريد الاقتصار.

(قوله لأنه دعاء لا خطاب
فيه) ينبغي أن محله مالم
يقصد به التحلل (قوله
كالدحول فيه) كذا في
نسخ الشارح ولا مرجع
للصبر وهو يخرج من
الكنة عن قول الحلال
بينة فان هذه عبارته
(قوله وهي أنه لو سمي
المتطوع) أي الذي نوى
عددا واقتصر على بعضه

فخرج - من معنى فرض أنه في كل مكان عليه أن يؤمر أي في لا عدد عما فعله على
المعتمد وفارق ما مر في وضوء لا حائط بأن البينة هنا دليل ابتداء على يتلن خلافها ثم وليس
فيام العمل مقام انقراض محض في التشهد لأول وحصة الاستراحة ولا يبقى ذلك قول السقيج
صابط ما يندى به الفرض بنية العمل أن يسوي من شأنهما ثم يأتي شيء من تلك العادة بوي
به العمل ويصادف نقاء الفرض عليه لأن معنى ذلك النسيان أن يكون ذلك العمل دخلا كالفرض
في معنى مطلق الصلاة بخلاف سجود انزاله والسهو كما يأتي اه حج (قوله والتعميم وعمره)
أي غير ما ذكر وعادة حج وعمره وقال من عليه شامل مثله وأما سويج يتو لا ابتداء
وعمره حال من فروع التعريف اه أي وكذا العهد وخمس (قوله وإن نظر فيه) أي
البطلان (قوله غير الجاهل بالعدو) ولراد بالعدو من من يتو عليه مثل ذلك وإن كان
بعيد العهد بالإسلام (قوله نعم إن بوي به السلام) أخرج الإصلاق ه سم على حج وكذا
لو شركه وبني عمره فلا يصح فيه صهر وقوله اتخذه إجزاؤه ومنه السلام بفتح السين واللام اه
مؤلف و حج ومنه السلام بفتح السين وسكون اللام (قوله لا مع ضمير الغيبة) أي كاستسلام
عليه أو عيها أو عليهم اه سم غني مسج أي أو عليهن (قوله بل مسح عند ابتداء الأولى)
أي وإن عرفت بعد ذلك (قوله فإن بوي قبل الأولى) أي قبل الشروع فيها وليس من ذلك
مالو قصد في أثناء التشهد أن يسوي الخروج عند ابتداء السلام لأنه بوي فعل ما يطلب منه وليس
عدم البطلان بنية من ما سئل قبل الشروع فيه لو بوي في ابتداء التشهد مثلا أنه بعد فروع التشهد
يسوي لخروج قبل اسلام عدم البطلان به لأنه لا بشرع في لطل (قوله من هذا) الإثارة
لقول الصنف والأصح أنه لا يجب الخ (قوله في أثناء صلاته) أي كأن بوي عشرة وسلم قبل
العاشرة (قوله على بعض ما بوي) أي وذلك متضمن لنية التقص عما نوه

والفرق ظاهر فإن المثل اسير في أثناء صلاته تأتي على ما تشمل عنه سنة عقده ولأنه من قصد
نية فافهمه (وأكد السلام عليكم ورحمة الله) للاتباع ، ولا يسن وركائته على المنصوص المقول
سكتها ثبت من عدة طرق ومن ثم حار كثر بها (مرتين) وإن تركه إمامه كما سألني
الاسع ، وحار الفسحة بوحده ضعفة أو محووه على من الحواري ، وقد حرم السلام الثاني عند
عروض صاف عقب الأولى كحدث وخروج وقت الجمعة وخرق حجب وسنة إقامة واستشف عورة
وسقوط نجاسة عن معنوعها عنه ، وهي وإنه يمكن حرم من الصلاة إلا أنها من بواعث ومكالاتها
ومن ثم وقع طعنا مرة أنها من غيرها وأخرى أنها بسببها وهو محمول على ما قرأ فلا بأس ، ويسن
عند بيانه مهما أن فصل بينهما كما اقتضاه كلام العاصي في طهاته عن الشافعي رضي الله عنه
وصرح به المراءى في الإحياء ، ولو سلم الثانية على اعتقاده أنه أنى للأدوى وتبين خلافه لم يحسب
ويسم المسلمين كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى تبعاً للغوى في فتاويه ، ويهراق ذلك حساباً
حجسه سنة الإسراحة عن الخلق بين السجدين بأن نية الصلاة لم تشمل التسليمة الثانية لأنها
من لو حققها لأمن نفسها ، وهذا لو أحدث بينهما من نفس فصار كمن نسي سجدة من صلاته ثم
سجد لتلاوة وسهو فإياها لا تقوم معان تلك السجدة خلاف حجة الإسراحة فإن سنة الصلاة شاملة
لها وأن تكون الأولى

(قوله والفرق ظاهر)

أى بين هذه الصورة
المستثناة وبقية الصور

(قوله والفرق ظاهر) أى من عدم سنة الخروج بها واعتسرها في صلاة النفس التي اقتصر فيها
على بعض ما رواه حيث صرح فيها من قصد التحلل وعدمه ثم قضية ما ذكره عماد مقالته الإمام وفي
حجج ماضية ، وفيه أى في كلام الإمام نظر ومع يدفعه أى كلام الإمام أنه لا يتصور له التخصيص
إلاسته إباد قبل فعله ، وحينئذ يبطل علمه به كونه لأن منه للنقص متضمنة لسلامة الذي أراد
فم يحتاج لنية أخرى ، ولعل مقالته الإمام هذه مسية على أنه لا يجب نية التخصيص قبل فعله اه (قوله
السلام عليكم ورحمة الله) أى ويشترط أن يقصد بذلك الذكر ، أو الذكر والإعلام والإطبات
صلاته اه سم على حجج في فصل تبطل بالنطق إلى آخره الآتي (قوله ولا يسن وركائته) قال
حجج إلا في الحارده وقال سم علمه كد فيمن ويؤخذ من قول المصنف في حار كثرها عدم
رياده وركائته فيها أيضاً اه (قوله على المنصوص استقول) معتمد (قوله وإن تركه إمامه)
أى ما ذكر من فعل السلام مرتين من أقصر على وحيدة (قوله كما سألني) أى في كلام
المصنف قبيل الباب (قوله وقد يحرم السلام) أى مع صحة الصلاة كما هو ظاهر حتى (قوله عند
عروض صاف) أى للصلاة ومنه نحو بل صدره عن التسليمة بين المسلمين على ما بيده هذا
الكلام وقوله قبل صدره لمقالة بدم يعتد في عمر لأوى (قوله كحدث) أقول وجه الحرمة
في هذه المبني أنه صار إلى حالة لا تقبل هذه الصلاة المخصوصة فلا تقبل بها ه سم على حجج
(قوله واستشف عورة) أى سكتها مطلقاً للصلاة من طل بمن مثلاً (قوله أن يفصل
بينهما) أى بسكته (قوله ويسلم المسلمين الخ) وسعى أن يسجد للسهو ، لأن ما فعله يبطل
عنده ، فإن قصد الثانية قبل الأولى بعد أحيا ، وعارة حجج بعد قول الشرح لم يحسب ماضيه
سلامة عن فرضه لأنه أتى به على اعتقاد النفس ويسجد للسهو ثم سجد اه

(عيب و) أخرى (شمالا) التاسع (مسبق) في التسليمة (الأولى حتى يرى خده الأيمن) قطع لاحده (وفي) التسليمة (الثانية) حتى يرى خده (الأيسر) كذلك ، وسبق أن سئلت به وهو مستقبل بوجهه أما صدره فوجه (أويا سلام) مرة اثنين الأولى (على من عن يمينه و) مرة اليسرى من عن (يساره) وبأيهما شاء ، على عديه (من ملائكة ومؤمني إيس وحن) سواء أ كان مأموماً أم إماماً ، أما المنفرد فيسويهما على الملائكة كما في الروضة وعلى مؤمني الإنس والجن (ويشوي الإمام) زيادة على ما تقدم (إسلام على متدين) من عن يمينه بالأولى ومن عن يساره بالثانية ،

(قوله عيباً وشمالاً) قال في شرح العباد بخلاف ما سميها عن يمينه وعن يساره وتقاء وجهه فإنه يكون باركاً للسهة ولا يكره إلا على مائة عن المجموع ، ونق ما سمي الأول عن اليسرى فهو يسق حيث حصل الذي عن اليمين يسمى به اسم عن حج ، قول وذوي حلفه تأتي بالثانية عن يساره تساً لها هتتها مشروعة لها فعلها عن يمينه بعد سنة المصلاوة فيها كما لو قطعت سبابة اليمن لا يشير بغيرها لأن له هيئة مطلوبة فلا بد من حقوق ما طلب له من قصه إن كانت من اليمن وبشرها على المحدثان إن كانت من اليسرى وفوق سم ولا يكره إلا على ما يأتي عن المجموع أي في كلام حج بعد قول المصنف : وعندى لا يكره إلى آخره من قوله به قد يساق إليه الكراهة ما قبل عن مجموع أنه يكره ترك سنة من سن الصلاة إلا أن جمع بأنه أطلق الكراهة على خلاف ذوي ومردة السن من كرهه لحو حر من خلاف في وجوبها كما يأتي أواخر مطالب رودة اه وفوق المجموع تكره ترك سنة من سن الصلاة مثله ما لا يقتصر على واحدة خاصة فإنه حرته وذوي جعلها عن يمينه (قوله أما صدره فوجه) وهذا علم من قوله فس ، وصدره للقبية (قوله أويا سلام الخ) انظر من سجد مع سنة السلام على من ذكر أو الردية سلم الصلاة حتى ويوى مجرد السلام على من ذكر أو الردية صراط وفقد فاق شرط فقد الصارف أو لا بشرط فيكون هذا مسمى من شرط فقد الصارف أو روده فيه بطر والقب إلى الاشتراط أمس وهو الوجه إن شاء الله تعالى ثم قال في قوله أخرى بعد ما تقدم من قوله أنه يسحق إذا قصد بسلام الإسلام على من عن يمينه أو يساره أن يقصد مع ذلك سلم الصلاة وإذا كان مصروفاً لم يذكره بل قال إلى أنه لا بشرط ذلك أي وهو المعتمد لأن هذا مأموراً به اه سم على مسجع وقوله وهو الوجه نقل منه في حاشيته على حج واقتصر عنه ، والأقرب ما مال إليه من عدم الاشتراط وبوجه ما قاله حج من أنه لو علم من عن يمينه سلامه عليه لم يجب عليه الرد لأنه لكونه مشروعة بالتحقق يصلح للأمان فكان له لو وجد سلامه من عن يمينه وحيث كان كذلك لم يصلح صرها (قوله على من عن يمينه) أي ولو علم مصراً ، ومع ذلك لا يجب على غير المصلي الرد عليه وإن علم أنه قصد بسلامه ثم رأيت حج قال ماله : ولو كان عن يمينه أو يساره غير مصلاً لم يرد له إلا أن لا يصرفه للمحل دون التأمين لمقتضد من السلام الواجب رده ولأن المصلي غير متهم بالخطأ ومن ثم لم يرد عليه لم يلزمه الرد بل يسق أي بعد فراق الصلاة كما يأتي وييسه منه هنا أيضاً اه أي حيث عيب على من ذلك كان عنه من عديه ما جاز له سابقاً لا يقال يشكل على ذلك ما تقدم في الأمن من أنه لو حلف لا تكلم رداً فلم عليه ولو من الصلاة حيث لا يقال ذلك محله رد قصده بخصوصه بخلاف ماها ولا يخص السلام بالخاص من

(قوله أما المنفرد) لا وجه لقطعه عما قبله مع اتحاده معه في الحكم وهو تابع في هذا التعبير للشارح اعلم لكن ذلك لم يذكر قوله وعلى مؤمني الإنس والجن (قوله زيادة على ما تقدم) فيه نظر ظاهر فإنه عيبه باعتبار ما قبله هو به والشرح للحلال لم يذكر قول الشارح هنا فيما مره وبأيهما شاء على محاذيه وقصر عند قول المصنف ويوى الإمام السلام على المقتدين على قوله هذا يريد على ما تقدم بالمقتدين خلفه انتهى وهو ظاهر بخلاف ما صعبه الشارح ها

وعلى من حمله نسما شاء (وهو ردة عليه) وعلى من سلم عليهم من المأمومين فينويه من عن يمين
الإمام نسما ومن عن يساره بالأولى من حمله بالأولى لأنه قد حثف في إخراج في الثانية
هل هي من الصلاة أم لا كما مر وسشكل كور يدي عن يساره يسوى الرد عليه بالأولى لأن
ردة إن يكون بعد السلام والإمام إن يسوى السلام على من على يساره بالثانية فكيف ردة عليه
فمن إن يسره. وأجاب أن قد مر على أن المأموم إنما يسلم الأولى مع فراغ الإمام من التسليمتين
وهو الأصح في شرح المبدأ والتحقيق. والأصل في ذلك خبر الرعاء لأمرنا رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن يسلم على أئمتنا ومن يسلم بعضنا على بعض في الصلاة واستشكل أيضا قولهم يسوى السلام على
المسلمين بأنه لا معنى منه من حيث كافي في الصرف لهم فأى معنى الصريح لا يحتاج إليها
كما لا يحتاج فيه حارج الصلاة إلا يسلم على قوم من أمة في ذمة السنة. وأجيب عنه بأنه لما عارض
ذلك حين الصلاة حثف في سنة خلاف حارجها (الثالث عشر) من أركانها (تريب الأركان كما
ذكرنا) في عتدها امتنع عن قرن الية بالتكبير وجعلهم مع القراءة في التسليم وجعل التسليم
واجبة والسلام في التعود فإنه لم يرد من أحدته مرد في عدا ذلك ويمكن أن قال بين أئمة
والتكبير والتبسم والتفرد والخمس بالتشهد تربس سكن ما عدا الأسماء لا عشر الأسماء لأنه
لا بد من تقديم التسم على الأسماء على التهدي واستحسان أئمة مع التكبير

(قوله ومن عن يساره)
بالأولى هذا ظاهر
بالسنة للردة على الإمام
دون غيره فيتمثل

في كل من في حجة فيه وإن بدلوا إلى آخر الدنيا وإن اقتضى قول البهجة ونية الحصار بالتسليم
حججه

فرع - - - - - يردى - وقع السؤال في الدرس عن شخصين تلاقيا مع شخص واحد سلم أحدهما
عليه فرد عليه بوياء ردة على من سلم ولما ردى على من لم سلم فهل سكنى هذه التسعة عهما
أولا لأن فيها شركا بين فرض وهو الأربعة وهو الأسماء. وه نظر. أقول - والأقرب الأكفاء
تلك ولا حصر للشركاء المذكور أحد من قومه في المأمومين إذا سحر سلام بعضهم عن بعض
فكل يسوى كل نسمة السلام على من سلم عليه والردة على من سلم (قوله وعلى من حمله
نسما شاء) لأن في ذلك ما يستلزم استصحابه بين سبب من سلم عليه التسليم نسمة مثلا
سلم على حجج أي يسوى حينئذ ردة السلام (قوله وهو ردة عليه) وبق ردة مفردة على مفرد
أو إمام ورد إمام أو مفرد أو مقتدين بغيره ونحو ذلك مما يتصور غير ما ذكره فطره وانظر
لم ركة وما حكمه وسيرة الإرشاد وشرحه لتبيننا وسن للمصلي أن ينوي سلامه إماما كان أو مأموما
أو مفردا من حصص من مائة ومائة إلى س وحس إسماء في الثلاثة خلافا لما يؤممه كلام الإسعاد
وردا بسنة المأموم فينويه على الإمام متى سلامه شاء إن كان حمله وبالثانية إن كان عن يمينه
وبالأولى إن كان عن يساره وبالإمام إذا لم يفعل من عن يساره السنة بأن سلم قبل أن يسلم الإمام
الثانية ولم يصري في فرائعه منها فسن له أن يسوى الرد عليه بالثانية خلافا لما في أصله من اختصاص
الردة بالمأموم أه سم على منهج أي وعبارة الإرشاد وشرحه تفيد أن كلاما من الإمام ومفرد والمأموم
يسمعون على من حصص من لم تكن مصيا وأن المأموم والإمام يردان على من سلم عليهم من
المصلين بخلاف لمفرد فلا سأل له الرد على غيره (قوله فإن حمله) أي أن كان حمله (قوله
الثالث عشر الخ) قال السامي - في مثله في عبارة الملق هو بفتح الاء على أنه مركب مع عشر
وكذا الرابع ونحوه ولا يخور فيه الصم على الأعراب وأصل في سببه أه سم على حج

على أن تقديم الاسباب على اسداء تكبيره الإحرام واستحصال النية مع التكبير شرط له
لأركان لخروجه عن الماهية ومنه الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فإنه يجب أن تكون بعد
التشهد خلافا لما في شرح المسند ودليل وجوبه الانعاج والاشباع فتا قال عليه السلام والسلام
بلاعراني « إذا قمت إلى الصلاة فكبر ثم اقرأ ثم كبر » فذكرها ما لا يوافق له وهو يرتب
وعده من الأركان بمعنى المروض صحيح ومعنى الإحرام فيه بعد وجوبه وذكر أن السبب في ترتبه
بينها كالتسوية والسورة والتشهد والدعاء ليس ركن في نفسه ولا هو شرط للأركان سبب
ولما لم يمتد إلّا ركعتا وإن حكاه في أصل المروضة أن المشهور أنه شرط هو ما لا يمتد إليه
وصورة الرافعي بعد الإتمام بعد تطويع الركن الأخير والشرح بعدم قول الرافعي بعد سلامه
بأنه وبعضهم عدم قبول التسبب بعد شكه في سنة الصلاة (فإن ركنه أي ركن الأركان) عدم
كل قدم ركن فعلا ومن صور ما أشار إليه قوله (بأن سجد قبل ركوعه) أو ركع قبل قراءته
ومن ذلك ما إذا قدم ركن قبل ركع بغيره كسلامه قبل سجدة (سبب صلاته) (مجموع) كونه
متأخرا فإن قدم ركن قبل غير سلامه كسجدة على سجود أو قول على قول كاتساعه على الذي
صلى الله عليه وسلم على التسبب من قبل كركن لا بعد وقته من غيره بعدة في عهد وكثيرا
ما يعبر انصف بأن غير مراد بها حصره من معنى كركن (وركن سببا) أي ذلك ذلك سهوا
(ق) فعده (بعد له ولك لمو) وقوعه في غير محله (من ركعة) أي مروي (من نوع)
فعل (مثله) من ركعة أخرى (فعده) بعد بذكره فوراً ووجوبه فان ذكره

(قوله على أن تقديم الاسباب الخ) يأمن هذا فإنه يظهر منه جواب عن عدم اعتد الركن
بني النية والتكبير ولا سببه ومن انقام وكائن لمرد منه إذ على من رغم أن الاسباب هي هو
ركن حاصل بين النية والتكبير ومن انقام منه على بدء التكبير وحصل الجواب أن تقديم
للقائم على اتداء التكبير وإن كان واحداً لكنه شرط لأركان (قوله وعده) أي الركن (قوله
معنى المروض صحيح) أي على وجه الحقيقة والإطلاق الصفحة ١٢١ على قوله كركن معنى
الآخر تأمل أنه سم على مبهج وصريح صالحة إلى ذكره قول الشرح بعد ومعنى الآخر فيه
يعني فإن التعيين من أنواع المحر (قوله فيه مطلب) قال منه على حج قول في كلام
لأنه أن صورة الأركان حرمه فاستمع أن يكون الركن معنى والحاصل بمصدر بشاره إلى صورة
الصلاة وأنها حرمه حقيقة فلا تعسف فأنه هو أقول لكن حج كركن واجبه على
هو ذلك على الظاهر من كونه حرمه تحسوساً في لظاهره وحاجته إلى ذكر (قوله وصورة
الرافعي) أي صور ولأنه لم يصف في كونه ركن أو شرط (قوله وعده بعد طول النص) أي
أو معنى ركنه حج (قوله ومن صور) أشار به إلى أن حصره في ذكره غير مرد وأن
الباء في كلام انصف معنى الكاف وسيأتي التصريح بذلك في كلامه (قوله في غيره إعادته في محله)
أي ويسجد للسهو على ما يأتي فيما لو قد دعوا قولاً (قوله من غير) كان الأولى أن يقول بأن
قاله الأولى لتعديدية الفعل والثانية جزء الكلمة التي عبر بها بعد ضمن يعبر معنى يذكر
(قوله أي المترك) زاد حج غير للمأموم . أقول - وقيل أنه متى سبق منه أي ركن آخر
متبع عليه العود لما فيه من عناية الإمام وعليه فهو يذكر المأموم في السجدة الثانية أنه ترك

(قوله على أن تقديم
الاسباب الخ) هذا يشع
تتبع منطوقه والشهاب
حج ذكره في مقام الرد
على ما تقدم من قول
الشرح ويمكن الخ
وعبارته ودعوى أن بين
ما ذكر ترتيباً باعتبار
الابتداء إذ لا بد من تقدم
التمام على النية والتكبير
والدعاء والجلوس على
التشهد واستحصال النية على
التكبير وهو ترتب حسي
وشرعي لا يوجب للمعتمدين
يعلم منه أن ذلك التقديم
شرط لحسان ذلك لأركان
(قوله ومنه) يعني من
الرب (قوله معنى المروض
صحيح) أي على وجه الحقيقة
ولا فاصحة فيه وإن
ولده لم يثبت (قوله فارتب
بينها) حق العبارة
فالترتيب فيها حتى يلاق
التثليل إذ الترتيب فيه إنما
هو سببا وبين القصر
(قوله كسلامه قبل
تشهد) الكاف استهصائية
تربية ما يأتي (قوله من
قدم ركعا قولاً) أي على
ركن فعلى طريقة ما عده
(قوله أي المترك)
لا حاجة إلى لفظ أي

طلعت صلاته والتدكر في كلامه مثل: وبو شئت في ركوعه هل قرأ السجدة أو في سجوده هل ركع أم لا ربه القيام حالاً من مكث قليلاً ثم ذكر نصب خلاف ما لو شئت في قدمه في قراءة السجدة فسكت لتدكر ويستثنى من قوله فعنه ما لو ذكر في سجوده أنه ترك الركوع فإنه يرجع إلى القيام ليركع منه ولا تكفيه أن يقوم راكعاً، لأن الانحياز غير معتد به وفي هذه الصورة زيادة على الترتوك (وإلا) أي وإن لم يدكر،

الصلوات في الخوض بين السجدين بعد نه ل يأتي ركعة بعد سلام إمامه وقصيته أيضاً أنه لو استقل معه للشهادة قبل الصلوات في السجدة الثانية بعد له سكن سباني ما يقتضي أنه يسجد ويحس إمامه وعكس بوجهه أنه لما تكب صلاه الإمام ولا يسجد معه فيستقل به غير الشهادة، وعبر إلى أن يكون ذلك فلتراجع لكن قصبة قول حج في صلاته الجماعة أن يحس إمامه مع العود إذا خشت انحياز أنه يعود للخوض بين السجدين إذا بدأ به ذكر في السجدة الثانية ترك الطمأنينة فيه وقصية قوله فيه أنه إذا ذكر قبل القيام أنه يحس أو شئت فيه عاد للخوض لأنه لم يتحقق الانتقال عنه عدم عوده هنا (قوله بطل صلاته) صاهره وإب قبل التضرع وسباني في فصل المتابعة ما يوافقه (قوله ربه القيام حالاً) أي حيث كان إمامه أو مسجوداً سباني من أن استموم أو عدم في ركوعه أنه تراء السجدة أو شئت بعد إلهي بل تنسئ ركعة بعد سلام الإمام وعلى هذا لو كان الثالث إماماً بعد ركوع استمومين معه أو سجودهم فهل ينضرون في الركبي الذي عاد منه الإمام وإن كان قصيرا كاخلاوس بين السجدين أو يعودون معه سجداً على أنه تدكر أنه تراء السجدة أو تنعيباً للمعرفة فيه نظر ولا يبعد الأول سجداً له على أنه عاد ساهياً لكن ينبغي إذا عاد واستموم في الخوض بين السجدين أن يسجد وينظره في السجود حذراً من نظون الركبي القصير (قوله ما لو تدكر في سجوده أنه ترك ركوع) وكذا لو شئت وشرق بين هد وما لو شئت غير استموم بعد عدم ركوعه في السجدة فعاد للقيام ثم تدكر أنه قد فحسب له استعداده عن الاعتماد أنه لم ينصرف الركبي لأحسب عنه فإن القيام واحد وإب من صفة أخرى بوجد ولم ينصرف عنه خلافه في مسنئته ركوع فانه يقصده لشارة بسجوده، ضمن ذلك قصد ركوع لم يتردد أن لا تدخل إلى السجود لا يسارمه وبه يعلم أنه لو شئت قائم في ركوعه فركع ثم بان أنه سبهي من عند الله بمره العود للاستيتم بل له الهوى من ركوعه لأن الهوى ركوع بعض هوى السجود في نفسه أصل كما تهرّر وبه يصح أن قول الركبي لو هوى بمره نفسه بسجد لم يلازمه فتابعه فإن أنه ركع حسب له واستمره ذلك للمتابعة الواجبة عليه إنما يأتي على رعه في مسنئته البروضة أماناً على ما فيها فلا يحسب لأنه قصد أصلي وطن له لا قصد كس وجوب السجود في مسنئته البروضة فلا بد أن يقوم ثم ركع وقوف بعضهم بوطن أن إمامه هوى بسجود الركبي فإن هو به أو ركع أخرجه هو به عن الركوع لو جود للمتابعة الواجبة لأن في معنى ما في البروضة وشره إلى التفرق بين مسنئته الركبي كما يعجب منه أنه حج بالمعنى هذا وقد عتد من سبق في الركوع أنه يتوهم الهوى حيث وقف إمامه في حد الركوع وإن قصد سجود لثلاوة في الأصل (قوله فانه يرجع إلى قصد لركع منه) أي ومع ذلك لا يجب عليه الركوع فوراً ومنه ما لو قرأ السجدة ثم هوى بسجد فتدكر لركوع فعاد للقيام فلا يجب الركوع فوراً لأنه قد كان فيه وجه ظاهر وإن أوج قول المتصنف فإن تدكره من أنواع الخ جلافة

(قوله لأن الانحياز) حق
التعريف لأن الهوى

(قوله حتى بلغ مثله)

أى ولو لمحض المتابعة كما
لو أحرم منفردا وصلى
ركعة ونسى منها سجدة
ثم قام فوجد مصليا في
السجود أو الاعتدال
فاقتدى به وسجد معه
لأنه في حركته ذلك وتكمل
بركته كما قل عن شيئا
الشمس الشورى سقى الله
عهده ومباركة شيئا
الشمس الشورى فيه بأن نية
الصلاة لم تشملها مدفوعة
عما نقله هو فلهذا في

الحاشية عن الشهاب حجج
من قوله ومعنى ذلك الشمول
أن يكون ذلك النفس
أى ومثله الفرض
بالأولى داحلا كالفرض في
مسمى مطلق الصلاة
تخلاف سجود السهو
والتلاوة انتهى إذ لا حصر
في شمولية الصلاة لما ذكر
هذا المعنى (قوله بل لا بد
من استئنافها) قاله الشهاب
حجج وم يشترطه طول
ولا مضي ركن لأن هذا
يستن ترك النقص لتجوز
ما ذكر وهو أقوى من
مجرد الشك في ذلك (قوله
بدعيته أنه سكوت طويل
الحج) أى لأن الصورة أنه
م يأت عفا عن ذلك (قوله
ولم يأت نجاسة) أى وإن
منه حصوات وبحول عن
القصة وكذا في ما ياتي ويغيره

حتى بلغ مثله (تمت به ركعته) وقوعه عن مبروكه (ويدارك الباقي) من صلاته لانه ماسمها .
ثم إن لم يكن مثل من الصلاة كسجود تلاوة لم يحرم لعدم شمول بية الصلاة لها كما يعرف من هذا
إن عرف غير المتروك وخلفه ولا أحد باليقين وآتى بالباقي وسجد سهو في جميع الأحوال كما
سيأتي في بابه ثم من ما قررناه من وجوب الشك استئنافها فإن أوجه كشك في البية أو كسيرة
لأحرم فلا يحركه ذلك من لانه من استئنافها ولا سجود السهو ولو كان لتبرك السلام وذكره
قبل طول الفصل يأتي به ولا سجود وكذا بعد طوله كما تحته الشرح وهو ظاهر بدعيته
أنه سكوت طويل وتعتمد على مطلق فلا يسجد السهو (وهو يفتي في آخر صلاته)
أو بعد سلامه ولم يطل الفصل عرفا ولم يطل خاصة (ركة سجدة من) الركعة (الأخيرة سجدها
وأعاد شهده) لوقوع شهده قبل محله (ومن غيره) أى الأخيرة (ركة ركعة) لأن
الناقصة كملت سجدة من التي بعدها وألغى بها (وكذا في شك في) أى من ركة سجدة من
الأخيرة أو غيرها محله من غيرها أحد بالأخيرة وركعة أخرى (وإن عرف فيم نية)
مثلا (ترك سجدة) من الأولى

(قوله حتى بلغ منه) أى وبك كان المثل يأتي به لانه كما وأحرم منفردا وصلى ركعة ونسى منها
سجدة ثم قام فوجد مصليا في السجود أو الاعتدال فاقتدى به وسجد معه للامعة فيحركه ذلك
وتكمل به ركعة كذا قل بالدرس عن خط شيئا العزيمة النسي . أى أقول وقد نقل بعدم يحركه
كما لو أتى بإمامه سجدة تلاوة أو سهو فتأخذه وعليه سجدة من صلاته فانها لم تحسب له لعدم شمول
بنته لها (قوله كسجود تلاوة) أى ولو لقراءه آية بدلا عن النسخة فما يظهر حلافا من كسرى
حجج اه سم على مهج (قوله هذا إن عرف الحج) الإيمانه أى قول المصنف تمت به ركعته (قوله
ولا أخذ باليقين) أى فما يتيقن فعله حسب له وما لم يتيقنه فلعو (قوله وآتى بالباقي) قال حج
بعد ما ذكره نعم متى حور أن المتروك البية أو تكسيرة التحريم بطلت صلاته وإن لم يشترط هنا حول
ولا مضي ركن لأن هذا يبقى ترك النقص لتجوز مذكر وهو أقوى من مجرد الشك في ذلك اه
وكتب عليه سم قوله ولم يشترط الحج هذا بعيد الطلاق وإن يذكر في الحاش أن المتروك غيرها
فدفع حج استأنف فان الصهر أن هذا مجموع بل يشترط الطول أو مضي ركن أصا وقد ذكر
ما قاله من فأنكره اه رحمه الله أقول وما قاله من هو مضي إعتناهم ولا نظر لكونه
يقتن ترك ركن من صلاته ويردد فيه فإيه مع ذلك المذكور لا يخرج عن حكمه شاك في
عين المتروك (قوله ثم على ما قرر) هذا قد يؤخذ من قول المصنف تمت به ركعته الحج إذ من
سبب نية أو شك فيها لا يصدق عليه أنه سم ركعة بنية (قوله وكذا بعد طوله) أى حيث
لم يأت بما يبطل الصلاة كفعل كثير (قوله فلو يتيقن) أى إما ما كان أو مأموما أو منفردا (قوله
أو بعد سلامه ولم يطل الفصل) فإن طال الفصل وجب الاستئناف ولا يشكل عليه ما مر من أنه
لو كان المتروك السلام وذكره بعد طول الفصل يأتي به ولا سجود الحج فان حصل بها سكوت طويل
مع حروجه من الصلاة ظهرا بالنسبة فوجب معه الاستئناف بخلاف ما مر من الحاصل معه مجرد
سكوت وهو لا يصير ركن قصية قوله ولم يطل الفصل أنه لا يصير الكلام الكثير ولا دفع الكثير
وذلك عن مراد وقصيته أيضا أن الاعتراف عن القصة بعد السلام لا يصير وهو كذلك إن تذكر فوراً

الصابط غير متوازيين
(قوله وقول الشارح الخ)
اعلم أن الشارح لم يصور
بإحدى صورته الشارح
هذا وإنما صور بعوير
آخر من بعض ماضفات
الصابط المار وهو ترك
سجدين من الأولى
وسجدة من الثانية
وسجدة من الرابعة
فكان على الشارح أن
يقوله ليتدل عليه
ما ذكره وإلا فالتبادر
من سياقه أنه موافق له
في التصوير خصوصا مع
قوله الآتي ويمكن
الاعتناء بكلامه الخ فإنه
لا يتدل إلا على ما صور
هو به بادي الرأي
ولا يمكن تنزيهه على
كلام الشارح الجلال
إلا بتكلف بأن يقال
قوله يعني سجدة مراده
به الحس أي سجديها
وقوله أي السجدة
الثانية من الركعة
الأولى والثالثة أي وثما
الأولى منها فقد قلت
بسجدة الركعة الثانية
أي وسكت عنه لوضوحه
(قوله ولا يظهر بين
التقريرين خلاف
معوى) يقال بين فيه
خلاف معوى وذلك
فيما إذا تذكر بعد تمام

(فإن كان حس بعد سجدة) إلى قام عنها (سجدة) من قيامه اكتفاء بحسبه وإن نوى
به الاستراحة ولو كان صلى طائفا جلس بقصد القيام ثم تذكر فافقاس أن هذا الجالس يحركه
(وقيل إن حس بنية لاستراحة ثم يكفه) بقصد سعة وقد قدم الفرق بينه وبين سجدة التلاوة
حيث لم تكف عن السجود (وإذا) أي وإن لم يكن جلس بعد سجدة (فليجلس مطمئنا)
ليأتي بركن هيبته (ثم يسجد) ومثل ذلك يأتي في ركع سجدين فأكثر تذكر مكانهما أو
مكانها فإن سبق له جلوس في فعله من الركعتين السابعة بالحدة الأولى وإلا فبثانية
(وقيل بسجدة فقط) اكتفاء بقيامه عن جلوسه لأن القصد به النص وهو حاصل بقيام (وإن
عم في آخر رابعة ركع سجدين أو ثلاث جهل موضعها) أي جلس فيهما (وحركعتان)
أحد الأسوأ وهو في السجدة الأولى ترك سجدة من الركعة الأولى وسجدة من الثالثة فتجرح
بالسنة والراحة ويلمع بهما وفي المسئلة الثانية ترك ذلك وسجدة من ركعة أخرى (أو) عم
ترك (روع) من رابعة (سجدة ثم ركعتان) لاحتمال أنه ركع سجدين من ركعة وتنتين
من ركعتين غير متواليين لم يصلها كترك واحدة من الأولى وتنتين من الثانية وواحدة من
الرابعة. فالجواب ركعتان إلا سجدة بد الأولى ثم الثالثة والرابعة فافس سجدة فيتمها ويأتي
ركعتين خلاف ما إذا فصلها كترك واحدة من الأولى وتنتين من الثانية وواحدة من الثالثة
فلا يبرم فيها سوى ركعتين وعول الترخع هذا فعمو لأولى وسكن الثانية والثالثة فيه تسمح
وتحرره أنها سكن سجدة من الثانية وسجدة من الثالثة ويلمع بهما كما علم مما مر إذا حمل
كلامه على ظاهره بخلاف كلامهم ولما قررناه قبله ويمكن الاعتناء بكلامه ليوافق كلامهم وكلامه
انقسم فتدل قوله فعمو الأولى بنى سجدة بعدم إتيانها وفعله وسكن الثانية أي السجدة
الثانية من الركعة الأولى والثالثة هي سجدة منها فحصل من ذلك ركعة وهي الأولى ولا يظهر
بين التقريرين خلاف معوى وقوله جهل موضعها لأن تصورهما إلى يسلك بها أسوأ التقادير أما
إذا عم موضعها فبرب عليه مقصده ويست حيث من مسائل ركع السجدة التي رسوا الحكم
فيها على أسوأ التقادير .

(قوله فإن كان جلس) أي جلوس معتد به أن المؤمن (قوله وإن نوى الخ) عية (قوله
ثم يذكر) أي أنه لم يبق عليه قيام (قوله فافقاس أن هذا الجالس يحركه) أي بنى لا اكتفاء
به أولى من لا اكتفاء بجلوس الاستراحة بقصد الفرص به (قوله وقد قدم الفرق) أي في قوله
لعدم شمول بنية الصلاة الخ (قوله في آخر رابعة) قال الشيخ عميرة نسبة إلى رابع العدول عن
أربع ه سم على مهج وقسم للصف الرابعية ليتأتى جميع ما ذكره أما غير الرابعية فلا يتأتى
جميع ذلك فيه وطريقه أن يعم في كل متروك تحفته أو شك فيه ما هو الأسوأ (قوله من ركعة
أخرى) أي الثانية أو الرابعة (قوله خلاف ما إذا صحت) هو محرر قوله لم يصلها (قوله
وبحريره) أي ذكره على وجه لا مباحة فيه على خلاف كلامه عن وقوله بسجدة من الثانية أي
فيحسب له من الأولى القيام والقراءة والركوع والاعتدال (قوله ويلمع بهما) أي الثانية
ورابعة (قوله يعني سجدة) أي حسها وكان الأولى أن يقول سجدة .

(قوله ومعنى قوله) أي الشارح أي عقب قول النصف فيما مر من أن كل ركعة من ركعاته فكان عليه أن يذكر ههنا إذا لوحه لتأخيره إلى هنا مع إيهام أن لصير فيه للنصف الذي عليه الصبر الذي في قوله وقوله جهل موضعها الخ هـ. و علم أن ماد كره من تحول ماد كره من كلام الشارح (٥٢٣) خلاص للمزكك حس وهو أن ركوع

في حيز المصنوع أو لا فلا ينافيه وضعه بالآخر وأما ثانياً فنقوله عقبه لوقوعه في غير محله إذا الواقع في غير محله هو السجود فتعيت برأيه وما للركوع من يقع صلاحه بوصف أنه في محله أو غير محله فمحل (قوله وقول الشارح ههنا أيضاً) معنى في صورته ترك الخمس (قوله بل قال لأسوى الخ) ههنا صريح في أن الأسوى كره على اعتراجه بالابطال ولو وقع في كلامه وكلامنا في غير ذلك كاشهات حج وغيره خلاصه وأنه إنما قال هذا الكلام في جواب سؤال أورده من جانب الأصحاب على اعتراجه واعتداله في المذهب بعد أن ذكر

ومعنى قوله أن يركع آخرها واضح لشموله للمركب حس وهو ركوعها واعتداله والمركب شرعاً وهو سجدها والخمسة منها (أو) عم ترك (خمسة أو ستة) جهل موضعها (ثلاث) أي ثلاث ركعات لاحتمال أنه في الخمس ترك سجدين من الأولى وسجدين من الثانية وسجدة من الثالثة فتمت الأولى سجدين من الثالثة ورابعة وأنه في الست ترك سجدين من كل من ثلاث ركعات وقول الشارح ههنا أيضاً ممكن بالرابعة فيه التمسك بالركعة (سبع) جهل موضعها (سجدة ثم ثلاث) أي ثلاث ركعات لأن الحاصل له ركعة إلا سجدة وفي خمس سجدة تحت سجدين وثلاث ركعات ويتصور ترك طمأنينة أو سجود على عمدة وكالعمد بذلك الشك فيه ثم ماد كره نصف بعد الجمهور قد عرجه جمع من متأخرين كالصنفين ولأسوى بأنه يترك ثلاث سجدة وسجدة وركعتان لأن شواً لأحوال أن يكون ترك السجدة الأولى من الركعة الأولى والثانية من الثانية فحصل من الثانية خبر خمسين بين السجدين لا خبر السجود إذا لم يركع في الأولى فسكن الركعة الأولى بالسجدة الأولى من الثانية وبسجدة الثانية وبسجدة الثالثة من الرابعة فيركع سجدة وركعتين ويركع ثلاث ركعات ثلاث ركعات لاحتمال أنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية فيحصل له منها ركعة إلا سجدة وأنه ترك اثنين من الثالثة فلا يتم الركعة إلا بسجدة من الرابعة ويلحق ما سواها ويركع في ترك است ثلاث ركعات وسجدة لاحتمال أنه ترك السجدة الأولى من الأولى والثانية من الثانية وثنتين من الثالثة وثنتين من الرابعة وأجيب أن ذلك خلاف فرض الأصحاب فهم فرضوا ذلك فيما إذا تيقن بالخطأ المحسوب من قال الأسوى إنما ذكرت هذا الاعتراض وهو كان واضح البطلان لأنه قد يتخلى في صدر من لا حاصل له وذلك من حق هذا السؤال الخفيف أن لا يدون في تصنيف وحكي ابن السكيت في التوشيح أن والله وقف

(قوله ومعنى قوله) أي المحلى (قوله وأنه في الست ترك سجدين) أي ولا جهل أنه في الست الخ. فان قلت هل ورد ههنا الاحتمال احتمال آخر يتخلله في الحكم. قلت نعم وهو احتمال ترك سجدين في كل من الأولى والثانية وسجدين من الرابعة إذا نصبة هذا الاحتمال وجوب سجدين ثم ركعتين فالأحوط لاحتمال الذي ذكره ثم على مسجع (قوله وفي خمس سجدة الخ) لم يقل ههنا جهل موضعها لأنه لأن ثمان من أربعة محله معار وموارد عاينوا إلا فقد لا يعرف كأن اقتدى مسروق في الاعتدال فأتى مع الإمام سجدين وسجدة إمامه للسهو سجدين وقرأ إمامه آية سجدة في ثابته مثلاً وسجدة هو في آخر صلاته سهو إمامه وقرأ في ركعته التي انفرد بها به سجدة ثم شك بعد عده أنه ترك ثمان سجدة سكوتاً على عمده في أنها سجدة صلاته أو ما أتى به للسهو والتلاوة وانتدعه أو أن بعض من أركان صلاته وبعضه من غيرها فحمل للمركبة على أنها سجدة صلاته وغيرها تقدير الإنسان به لا يقوم مقام سجود صلاته لعدم تحول البية له (قوله ثم ماد كره نصف) أي من وجوب ركعتين أحداً بالأسوى.

ما مر عنه في الشارح قال قيل إذا قترنا أن المترك هو السجدة الأولى وأنه يترك بطلان الخمس الذي بعدها كما قلتم فينبغي أن لا يكون المترك ثلاث سجدة فقط وهذا حيل باطل لأن المترك ركعة إنما هو المترك حساً وإنما المترك في الخمس ولكن بطل شرعاً

لظلال ما قبله وبرومه من سلوك أسوأ التقادير فلا يجب في ترجمة المسئلة إذا بقا هذا مكان يلزم في كل صورة وحيد ويستحسن قولنا ترك ثلاث سجدة فقط أو أرفع إلى أن قال وإنما ذكرت هذا الخيال الباطل لأنه قد يتخلل في صدر بعض الطلبة والإشفاق حق أن لا يدون انتهت.

على رجليه في السجدة وفيه اعتماد هذا الاعتراض فكيف على الخاشية من رأس القم
لكه مع حسنه لا يرد إذا الكلام في الذي لا يقدر
إلا السجود فإذا ما انصم له ترك الطلوس قليلا عمل
ولمعا السجدة للطلوس وذلك مثل الواضح المحسوس

وفي الحقيقة لا استدراك على الأصحاب لكونهم قرصوا كلامهم فيما إذا أتى بالركعتين بحسب محسوب
وأما لم يترك سوى السجدة وسوى غيره مأمور وهو المعتمد كما أشار لذلك الدرر في حلاله لمن وهم في
ذلك فإن فرض خلاف ذلك أدر يحكم عليه بالاعتراض وإن كان صحيحا في حيد ذاته غير
متوجه عني كلامهم (فب) يس إدامة بصره (أي المصلي) (أي موضع سجوده) في جميع صلاته
ولو تحصره الكعبة وإن كان أعني وفي صلاة فإن يكون حاله حاله الناظر لجل سجوده لأنه
أقرب للتحشوع. نعم يس في التشهد كما في المجموع أن لا يتجاوز بصره بشارته حدث صحيح فيسه
ويظهر أن محل ذلك ما دامت مرتفعة وإلا فليطير محل السجود ويس أيضا من في صلاة الخوف
والعدو ثمانية بطوره إلى جهته لئلا يفتنهم ولأن صلى على نحو بساط مصور عم التصوير مكان
سجوده أن لا يطار إليه وسنن بعضهم أنه صلى على حيف ظهر بي فطره إلى ظهره أو من
بظاره لموضع سجوده ومالو صلى على حيرة فانه يطر إلى التست ويغيره مأخوذ من كلام الموردي
القائل بأنه توصل في الكعبة بظري لها (فيل نكرة تعميم عينية) فانه العبد من أعمد ما
نعم لبعض الناس أن اليهود سجدوا ولم تقبل فعبه عنه الله السلام ولا عن أحد من الصحابة
رضي الله عنهم (وعندي لا نكرة) وغيره في الروضة بالخيار (إن لم يحجب) منه (صررا)
وانتهى عنه إن صح حمل على من حقه وقد تحجب إذا كان الغرام مصوفا وقد يسن كأثر صلى
لحائط مرقق

(قوله أن لا يتجاوز بصره)
بشارته (غيره الشهد)
جميع أن يقصر بظري عني
مستحبه (قوله القائل)
أنه توصل في الكعبة)
كان يظهر أن يقول عند
الكعبة وإلا ففي صلى
في الكعبة ويظهر إلى
موضع سجوده فهو ناظر
إلى جزء الكعبة

(قوله على رجليه) نصه :

وتارك ثلاث سجعات ذكر وسط الصلاة تركه فقد أمر
بحملها عني خلاف الثاني عليه سجدة وركعتان
وأما الأصحاب ترك السجدة وأما فاطم بن ذلك عمده

وقوله ذكر أي يذكر وقوله فقد أمر أي أمره الأصحاب (قوله من رأس القم) أي مائدة من
غير شمل فيه لوضوحه (قوله يس إدامة بصره) أي بأن يتبدى النظر إلى موضع سجوده من
استدء الحرم ويتدعى إلى آخر صلاته إلا ما يسنى ويسعى أن يقدم النظر على استدء الحرم
ليستأق له يحق النظر من استدء الحرم (قوله أي المصلي) إشارة إلى عود الصلوة على غير
مذكور أو على مدكور بالقبلة نكرى (قوله أن محل ذلك ما دامت مرتفعة) ويؤخذ من ذلك أنه
وقطعت سبيله لا يطر إلى موضعها بل إلى موضع سجوده ثم رأيت ههنا عن المؤلف أنه فقي
ع قسائه (قوله أن لا يطر إليه) أي من لم يتسمر له ذلك إلا تعميم عينية فعبه كما تشرح به
قوله الآتي وقد يس كأثر صلى لحائط الخ (قوله فطره إلى ظهره أولى) صعب وقوله فانه يطر
إلى ليت صعب (قوله ولعبه) أي الاستثناء وقوله مأخوذ من كلام الموردي أي وهو مرحوح
كما تقدمت الإشارة إليه في قوله ولو تحصره الكعبة (قوله قاله العبدى) بفتح العين والذال وراء
إلى عند الدرس وصلى اه أناب (قوله وعندي لا نكرة) أي ولكنه خلاف الأولى

(قوله وبين فتح عيبه

في السجود لسجد البصر)

لا يعني أن المراد هنا بالبصر

عمله بأن لا يكون بينه

وبين محل السجود حيزه

بالجفن وإلا للبصر معنى

من المعاني لا يتصف بالسجود

وإذا كان كذلك فلا فرق

في ذلك بين الأعمى

والصير من إلحاق الأعمى

ببصره أولى من إلحاقه

به في النظر إلى محل

السجود في القيام وسجوه

إذ الحكمة في نظر محل

السجود كما قالوه منسج

البصر من الانتشار وهو

متصف في الأعمى فإذا

تحققت به ثم ذهب أولى من

في إحشائه للشيخ من في

إلحاقه به هنا والفرق بينه

وبين مأمراً في غاية البعد

(قوله أن هذا) أي

خشوع الخواص (قوله

وذلك لئلا الله تعالى على

فاعليه) لا يعني أن هذا وجه

الدلالة من الآية المتقدمة

فليس دليلاً مستقلاً وإن

أوجه سياقه تقويه ولا تنافي

كأن ثوب الصلاة «نصفه

معلوف في المعنى على قوله

قال تعالى الخ لأعلى قوله

وذلك كما هو ظاهر (قوله

في العصى) أي بعض

العملة فيشرط في هذا

الوجه حصوله في بعضها

فقط وإن اتى في الباقي

وسجوه ثم يشوش فكره قاله العري عند السلام ، وبين فتح عيبه في السجود لسجد البصر
قاله صاحب العوارف وقرنه الركشي وغيره (و) سن (خشوع) قال تعالى - قد فتح المؤمنون
الدين هم في صلاتهم ، خشعون - فستحب ذلك في جميع صلاته فله أن لا يحصر فيه غير ما هو فيه
وإن يعنى «الآخرة» ويخوارجه أن لا يثبت تحديداً وظاهراً هـ مراده لأنه سبب لا أول لقوله
وفراغ قلب وفي الآية المراد كل منهما كما هو ظاهر أيضاً وذلك بناءً على تعالى على «عليه ولا سماء»
ثوب الصلاة بانتفائه كما دلت عليه الأخبار الصحيحة ولأن لنا وجهاً اختاره جمع أنه شرط للصحة
لكن في العصى ، وقد احتجوا هل الخشوع من أعمال الخواص كالسكون أو من أعمال القلوب
كالخوف وهو عبارة عن المجموع على أقوال العلماء ، وقال صلى الله عليه وسلم «ما من عبد يتوصاً
فيحسن الوضوء ثم يقوم فيركع ركعتين قبل عشاءه ووجهه إلا وقد أوجب الله له الجنة»
رواه أبو داود «ورأى صلى الله عليه وسلم رجلاً يثب في الصلاة فتنسج قلبه هذا
لخشعت خوارجه» ولو سقط نحو رده أو صرف عنه كرهه نسبه لا بصورته كما في الإجابة
(و) سن (بدر القراء) أي تملأ بتحول الخشوع والأدب به وهو المقصود ، وبه يشرح
الصدور ويستمر القلوب قال تعالى - كتاب أرواه إليك مبارك بآياته - وقال
- أفل يتدبرون القرآن - وبين رسمها وهو الثاني في شرط الإسراع مكرره .

(قوله وسجوه) أي كالمسقط الذي فيه صور (قوله لسجد البصر) ثوب وقد قبل بيانه سن
فتجها في الركوع ليركع البصر فليأمل أنه سمع على مسح وماد كره ظاهر في البصر أما الأعمى
فيمسح من ذلك في حقه لأنه لا يفتد به ويمكن الفرق بينه وبين تصويره بصورة البصر
في النظر لموضع السجود أن ذلك أقرب للخشوع ، لأنه إذا صور نفسه بصورة من ينظر لموضع
سجوده كان أدنى لقلته حركته في حقه بخلاف ما هنا من صورته بصورة البصر سدي تحريك
الأحتمال فيحسن فتح عيبه والاشغال به مضاف للخشوع (قوله غير ما هو فيه) أي وهو الصلاة
(قوله وإن يعنى «الآخرة» هذا قد تشكل عليه استحباب كثرة الدعاء في السجود والركوع
والاستعمار وطلب رحمة إذا مر آية استعمار أو رحمة واستجارة من العبد بآية
عذاب إلى غير ذلك مما يعمل على طلب الدعاء في صلاته فإن ذلك فرع عن العكس في غير ما هو
فيه ولا سيما إذا كان الدعاء بطلب أمر ذيوى الله إلا أن يقال إن هذا شأن من التمسح والدعاء
لمطلوبين في صلاته وقراءة عيسى أحسب أنه هو فيه (قوله تعالى «عليه») أي للخشوع (قوله
كالسكون) فأد أنه من أعمال الخواص ووجهه أن السكون الذي يحاسب به هو الكف عن الحركة
والكف لا يثبت أنه فعل (قوله أو هو غيره عن المجموع) الذي قدمه هو الثالث فهو الراجح
(قوله ووجهه) أي حمسه أن لا يشغل شيئاً من خوارجه غير ما هو فيه في صلاته (قوله إلا وقد
أوجب الله له الجنة) أي أنها له وفي سمع على مسح وقوله أيضاً في آخر حديث «إن قام فضي
محمد الله وأثنى عليه وعنده الذي هو أهل له وفرغ منه لله إلا بصرف من حظيته كهيئته
يوم ولدته أمه هـ (قوله إلا بصورة) ومنها خوف الأسهراء به (قوله أي تأمينا) غيره
حجج أي تأمل معها أي احتمالاً لا مطلقاً كما هو ظاهر لأنه شعبه عمه هو عدده (قوله وبين ترتيبها)
أي القراءة ، ووجهه حيث أحرم بها في وقت يسعها كلمة وإلا وجب الإسراع لأنه يقتصر على
شعب ما يمكن .

وحرف الريبيل أفضل من حرفي غيره ، وبين مسرى مدياً أم غيره ثم يسأل الله الرحمة بما
مرّ به رحمه وسنعد من العذاب إذا مرّ بآية عذاب ، فإن مرّ بآية سديح مسح أو بآية
مثل سكر ، وإد قرّ - أليس الله أحكم الخ كمن - سن له أن يقول بلى وثأ على ذلك من
الشهدين ، وإذا قرّ - فثأى حديث بعدة يؤمون - تقول آمس بالله ، وإذا قرّ - فمن يأتكم
بماء معي - يقول الله رب العرش (و) سن تدر (الذكر) قيساً على القراءة فلو اشتعل بذكر
الحق والتار وغيرها من الأحوال السنية التي لا تعلق لها بذلك انتم كان من حدث النفس ، ويكره
أن يسكر في صلاته في أمر ديني أو في مسألة فقهية كما قاله القاضي حسين (و) يسن (دخوله
الصلاة مشاط) لأن الله قد بارك ذلك بقوله - وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كساً - والكس
المتور عن الشيء والتور في فيه وهو صد انشاط (ورع فب) عن الشواغل الدنيوية لأن ذلك أدعى
لتحصن العرص قد كاس صلاته كذلك استمع له منها من يعرف ما يقصر عنه فهم كل عارف ولذلك
قال عليه الصلاة والسلام « وجهت قرّ عبي في الصلاة » ومنل هذه هي التي تنهى عن الشهوة
والسكر (و) يس (جعل يده تحت صدره) وهو في سرته في قيامه أو بذله ما صح من فعله
صلى الله عليه وسلم ، وحكمه جعلهما تحت صدره أن يكون فوق أشرف الأعضاء وهو القلب
فانه تحت الصدر مما بين الحجاب الأيسر ، والمعدة أن من احتفظ على شيء جعل يده عليه
(أحد سمه ساره) من شخص عبي كوع يدره ونفس ساعدها ورسمها ، روى
عنه رسم ونفسه ابن حريجة والباقي يؤدود وقيل يتخير بين سبط أصابع اليمن في عرص

(قوله وحرف الريبيل) أي الثاني في إخراج الحروف وقوله أفضل من حرفي غيره أي وصف
السورة مثلاً مع الريبيل أفضل من غيرها بدونه ولعل هذا في غير ما كتب بخصوصه كقراءة
الكهف يوم الجمعة فإن اتبها مع الإسراع لتحصيله سنية قراءتها أفضل من أكثرها مع الثاني
في القراءة (قوله إذا مرّ به رحمه) أي ولا ينقص بذلك ثواب قراءته بل يجمع به بين ثواب
سمعه والقراءة ويسمى أن يحس سجاب الدعاء إذا لم تكن آية الرحمة والعذاب في شيء قراءه
بس الدعاء والإفلا في به ثلاث قطع الموالاة (قوله سن له أن يقول بلى) أي بقولها الإمام والمأموم
سراً كما مسح وأدعه الصلاة الآتية وهذا بخلاف ما لو من الإمام بآية رحمة أو عذاب فانه يحجر
بالسؤال ويؤفقه مأموم وعنده الشرح بعد قول النصف السابق ويقول الشاء الخ وإذا سأل أي
الإمام الرحمة أو سجد من السار وخوفاً فإن الإمام يحجر به ونواقته فيه المأموم انه وظاهره أن
المأموم لا يؤمن على دعائه وإن أتى به سقط الجمع (قوله قيساً على القراءة) قال حجج :
فصمه حصول ثوابه وإن جهل معناه وعرفه الأسوى ولا يثنى هـ في القرآن لتعدد القطعة
فثبت فأنه وإن لم يعرف معناه خلاف ما ذكر لا بد من معرفته وهو بوجه ومن الوجه الكافي أن
يتصور أن في التسبيح والحمد ونحوهما تعظيماً لله وناء عليه (قوله فلو اشتعل بذكر الرحمة) كان
أدوى له ذكره بعد قول النصف السابق والخشوع مستلماً بقوله وإن تعين بالآخرة الخ (قوله
من الأحوال السنية) أي الشريعة (قوله كان من حديث النفس) أي وهو مكروه (قوله روى
عنه مس الخ) بين المراد من كل واحد انفراد برواية جزء في الخلق وروى مسلم عن وائل بن حجر
« أنه صلى الله عليه وسلم رفع يده حين دخل في الصلاة ثم وضع يده اليمنى على اليسرى »

افصل وبين نشرها صوت الساعد وكلام الروضة قد يؤخذ اعتداده ومن ثم عثر به الشرح بعبارة
 لغيره واعتمد الأول ويترجح أصابع يساره وسط كما هو نصبة ككلام المجموع ونحط به بعد
 التكبير تحت صدره قال الامام والقصد من انفس اليد كور تسكين اليدين فان أرسلهما ولم
 يعث بهما فلا بأس كما نص عليه في الأذنين والكوع هو العظم الذي يلي إبهام اليد ويرفع لمصل
 بين الكف والساعد مؤلف النوع فهو العظم الذي يلي إبهام الرجل (و) يس لغير من مر (لأنه
 في سجوده) خير «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فأكثروا الدعاء» وفي منط «فاحتشدوا
 في الدعاء» رواها مسلم وروى الحاكم عن أبي رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «الدعاء
 سلاح المؤمن وعماد الدين ونور السموات والأرض» وروى أحمد عن عائشة رضى الله عنها أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال «إن الدعاء ليرد في القادسية فيسجد إلى يوم القيامة» وروى
 ماجه عن أبي هريرة «من لم يسأل الله تعذب عليه» ومثله «فصل ومعه» «الهم اعتدلى دى
 كيدقه وحله وثله وأخره مره وعلايته» رواه مسلم (و) سن (أن يعتد) في قبه من السجود
 والاعتدال (على يديه) أى نظهما مضمومين على الأرض له سبع دكرات أو ثمانية أو تسعة ولا
 يتوهم خلاف ذلك من غير رفعه لأنه يوم كانا حيا «ولأن معناه انشيه في شدة الاعتدال
 عند وضع يديه لأى كيفية ضم أصابعهما وحدث كان مع يديه كإصبع العاجن ضعفاً أو باطلاً ولو صح
 راد من حريجة «على صدره» أى آخره فيكون آخر اليد حية وروى أبو داود على ظهر كفه اليسرى
 ويرفع والساعد وعادة حج بلا تنافس من مجموع رواه الشيخين وغيرهما (قوله صوت الساعد)
 قال حج وقيل يقصص كوعه «سماه» وكروحه تحصره ويرسل له في صوت الساعد (قوله
 واعتمد الأول) هو قوله «أن يقصص عليه كوع يساره» (قوله ويترجح أصابع يساره) نصبه أنه
 يضم أصابع يميني حاله وقبه بها اليسرى (قوله وتحدد يديه) أى من أرفع لمقدم كفه عند
 تكبيرة الاحرام وقوله بعد التكبير تحت صدره أى في جميع القيم إلى الركوع خرج به من
 الاعتدال فلا تضعهما تحت صدره من ربه لهما سواء كان في ذكر الاعتدال أو بعد الفرع من
 الصوت كما تقدمت الإشارة إليه في الاعتدال بعد قول المن فادد سبب الخ (قوله فلا بأس) أى
 لا عثرص عليه وإلا فاسته ما تقدم (قوله والرسع) والرسع في رسع أخص على ويسمى برصد
 أيضا قال في المختار برصد موصوف برصد في الكف وهو ردد الكوع والكرواع أى
 ويقال بالكوع ردد والكرواع ردد وفي التصحح وردد ما أخرجه أحمد من الدراغ وهو رجع
 قول المختار موصوف الفرع (قوله وثم النوع فهو العظم الذي يلي إبهام الرجل) والكرواع
 الذى يلي خنصر اليد وقد نظم ذلك بعضهم فقال :

وعظم يلى الإبهام كوع وما يلى

وعظم يلى إبهام رجل ملقب

يوع قد بالعلم واحتر من القلط

(قوله والدعاء في سجوده) أى وإن كان مقصرا على الكبر في الدعاء من إخلاص توحيدة
 لأن الله تعالى حين يدعو كأنه يقول لا يحصل مطلقاً في أحد سوك بالله (قوله فينتبه الدعاء) يسمى
 ثم المراد للدعاء انتصاف برفع ذلك الصلاة لمصت (قوله أى يوم القامة) هو متعلق بشفاعة
 ويعتد أن أى وهذا الأمر مستمر إلى يوم القيامة (قوله ومعه) أى المأمور (قوله أوله وآخره)
 تقدم للشرح في تحت السجود بعد قول من ساراد الله أحسن الحديثين رواية هـ الحديث بعبارة :
 وأوليه وآخره وعلايته ومره .

(قوله والقصد من القصد)

المدكور الخ لا ينافى ما مر

من حكمة ذلك لأن التسكين

يحصل بغير الوضع المدكور

فكفته ما مر (قوله

كالعاجن) المراد به الشيخ

الكر لانه يسمى بذلك لغة

لكن كلام الشرح الآتى

كالصريح يوجب ردة عاجن

العاجين فيشأمل ومن

إطلاقه على الشيخ الكبير

قول الشاعر :

فأصبحت كسنياء وأصبحت

عاجنا

وشر خصال المرء كنت

وعاجن

كان معاه مامر قاله في شرح المهذب والخبر الصحيح «كان صلى الله عليه وسلم إذا مضى رفع يديه قبل ركعته» وفي رواية «مضى على ركعته واعتمد على خديه» محيد إذا مضى مضى صلى سنة الاعتماد لم يركع يستحب له أن يستند رفع يديه ويعتمد بهما على خديه مستعين به على النهوض وعلى ذلك يحسن أيضا إطلاق من الصانع سبحانه رفع يديه قبل ركعته (و) يس (تطويل قراءة) ركعته (الأولى على الثانية في الأصح) بلاساع ولأن الفسط فيها أكثر ضعف في غيرها حدرا من اسر والثاني أهم سواء وعن الخلاف فيما لم يرد فيه مضى أو لم يعض لمصلحة خلافه أما ما فيه مضى تطويل الأولى كملاذ الكسوف والقراءة بسجده وهل أتى في صحيح الجمعة أو تطويل الثانية كسج وهل أتاك في صلاة الجمعة والعيا يبيع أو المصلحة في خلافه كملاذ داب الرقاع بإمام يستحب له التحفيف في الأولى والتثويل في الثانية حتى تأتي الفقرة الثانية ويستحب للمعاذتين التحفيف في الثانية لئلا يطول بالانتظار (و) يس (الذكر) والدعاء (بعدها) أي الصلاة والإكثار من ذلك عند كان حتى الله عليه وسلم إذا سلم منها قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له

(قوله كان معاه مامر) أي أن معاه استند به (قوله محيد) حرقوله والخبر الصحيح (قوله) ويس (الذكر والدعاء) هه الكلام يفيد معياره الدعاء للذكر وفي حج في شرح الخطبة بعد قول نصف وما وحده من لأد كاز ماضه وهو أي لا ذكر لمة كل مذكور وشرع قول سبق شاء أودعه وقد يستعمل شرعا أيضا لكل قول باب فأنه وعلمه قاله كز شامل للدعاء فتقول الشارح والدعاء من ذكر الخاص بعد العام يصحح وفي سم على مذهب وأما أن يكون لا ذكر والدعاء قبل الآتين يسوق بعد راسه كانت أوعرها شرح روض أي ولو أتى به بعد الرسة فهل يحصل أولا فيه رد من الر يادى . أقول : والأقرب الثاني لطول الفصل وسيأتي ما فيه عن سم (قوله وبعدها) قال الكرى في السكر ويبدى عقب السلام من الصلاة أن يبدأ يستعمل ثلاثا ثم قوله اللهم أنت السلام الخ ثم يقول : اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا راد لما قضيت ولا يسمع د الحد منك عد وعدم بعد ذلك ثم ورد من التسبيح والتحميد والتكبير المشار إليه ثم يدعو . فهم ذلك كله من الأحاديث الواردة في ذلك وهذا الترتيب مستحب وإن لم أر من صرح به اه وسمى أنه إذا تعارض التسبيح وصلاة الظهر بعد الجمعة في جماعة تقدم الظهر وإن فاتته التسبيح وسمى أيضا تقدم آية الكرسي على التسبيح فيقرأها بعد قوله ولا يسمع د الحد منك عد وسمى أيضا أن تقدم التسبيح تحت الشارع على صلب الفور وفيه ولكن في ظني أن في شرح المناوى على الأربعة أن تقدم التسبيح ومأمرة عليها وسمى أيضا أن تقدم التسبيح وهم القلائل على تكبير العبد أيضا لما مر من الحديث على فوريتها والتكبير لا يفتقر بطول الزمن (قوله قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له الخ) طهره أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول مرة واحدة وأنه حلف الصلوات الخمس وفي سم على حج كان صلى الله عليه وسلم إذا صلى الصبح جلس حتى يصعد الشمس واستدل في الخدم غير من قال في دبر كل صلاة اعتمر وهو ناس رجله لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحديث الخ ثم قال : وأتى منه في معرف والعصر لورود ذلك فيهما وفي من الجامع لصغير ماضه «إذا صليت صلاة الفرض فاقب كل صلاة عشر مرات لا إله إلا الله» إلى آخر الحديث وثبوته مساوي وعنه فيسمى فيسمى التسبيح تحت الشارع عنها بقوله وهو ناس رجبه الخ وورد أيضا «أن من قرأ في هو لله أحد مائة مرة عقب صلاة

(قوله واستثنى بعض
للمأخرين) هو الاستثناء
لكنه إنما استثناه من
استصحاب قيام الأعمام من
مصلحة عقب سلامه لأن
لا ينقل بالصلاة إلى آخر
كما صنفه الشارح إذ
لامعنى به وعبارته فإن لم
يكرر ثم ساء فالمستحضر
أنهم قد يقولون من مصلحة
عقب سلامه وهو لا يشك
هو ومن حقه هو سلم
أولا وثلا يحد عن
فيطه في الصلاة ويستثنى
به إلى أن قال قلت ينبغي
أن يستثنى من ذلك ما إذا
قد ذكر الله يدكر الله الخ
(قوله أما إذا كان خلفه
نساء فصيأتي) معنى على
ما صرح بالاستثناء وقد مر
ما فيه (قوله ومتنهي
إطلاق المصنف عدم الفرق
الخ) فيه طرإ كلام
المصنف معروض في
الاستقار عن عمر صلي
فيه إلى آخر فلا تشمل
الباقية المتقدمة (قوله
ولهذا استثنى منه) لم
يتقدم ما يصح أن يكون
مرجعاً للضمير لأن الكلام
في سن الاستقار وهذا
الاستثناء في أخصية وهي
الباقية في المسح لا يتقيد
بالاستقار فلا ينزل على
ما الكلام فيه

لكن يحجرهما إمامهم في تعليم مأمومين فإذا تعلموا أمر (و) يس (أن يتقن السجدة) أو
الفرص (من موضع فرصة) أو سه إلى غيره تكثيرا لمواضع السجود فإنها تشهد له ولما فيه من
إحدى المتابع بأعده من لم يتقن في موضع آخر فصل بكلام إنسان واستثنى بعض المتأخرين
حدث من أهله مائة فقد مكاهه يدكر الله تعالى بعد صلاة الصبح إلى أن تطلع الشمس لأن ذلك
كفحه ومحوه توبة روى الترمذي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم (أنه قال) أي
لا تسجد في موضع صدقة (في سنة) أحد الصالحين «صاوا أئمة الناس في بيوتكم»
أفضل الصلاة صلاة ربه في سنة إلا لمكونه «ولا فرق في ذلك بين المسجد والحرام والمسجد
الذي له ولا فرق والمحجور وغيرها ولا بين الليل والنهار لعدم الحديث ولكونه بعد عن
«ولا يرد من كثرة الثواب التفصيل ولحق مسلم» إذا قضى أحكم صلاته في مسجده فليحس
لنفسه من صلاته من الله تعالى في ثلثه من صلاته خيرا «ومنه في إطلاق المصنف عدم الفرق
بين الصلوات لنفسه وإن شرد سكر في صلاة في مهمات في الصلاة لتسوية ما أشعر به كلامهم
من عدم الالتفات لأن النبي صلى الله عليه وسلم في صلاة في الأول وفي الانتقال بعد استقرار
الصلوات مثله خصوصا مع كثرة ما بين الجماعة في صلاة في المسجد أو في البيت لا يشترط ما لم
يغيره شيء آخر وهذا ينبغي منه تصور فعله في المسجد أفضل كونه يوم الجمعة

(قوله لكن تنهوا) أي تنهوا عن تركها وادعوا إلى فعلها وادعوا إلى كل دعاء وذكر
 لهم من شدة أنه لا بد من فعلها ما لم يكن أو غيره من الأدعية الواردة وغيرها وروى ديوب (قوله
 وإن استن لم يضر) أي ما أوعده ولو استن لم يضره في محل الأولى فهل يطلب منه الاستن
 فهل عليه مدعي في أثناء الصلاة بوجه أن يطلب سواء حلف بعد أو سها أو جهلا لا يقال يفعل
 لأسباب الثلاثة بل يطلب تركها فيها لأن هو من هذا على الاستنق ألا يرى أنه يطلب منه دفع
 ما روي من نحو أنه إلى حرم من يده وإن أدى بفعل حلف وغير ذلك كما هو مقرر في
 غيره وكذا السواك يفعل منعه إذا أمله عند الإحرام كما أن به صحيح الزماني اه سمع عن مهج
 (قوله فصل بسلامة الإنسان الخ) قال سمع على مهج أي في صلاة النبي عن وصل صلاة صلاة إلا
 بعد كراهة أو خروج أو قوله أو خروج أي من محل صلاته الأولى (قوله واستثنى بعض
 الآخر) يثنى هذا الاستثناء فإنه ليس هنا هل فعله بعد الصبح فلا يصح استثنائه من
 الأول من صلاة إلى أخرى فإن فرض أنه أراد فعل مقضية بعد التسليم أو سئل لم يكن له
 الكلام فيه من أحسن ما ذكرتم رأيت في الدميري ما يستحق تخصيص الاستثناء بالإمام حيث قال
 ما بعد يستحب الإمام التيمم من موضع صلاته ثم ذكر هذا الاستثناء ووجه تخصيص الإمام أن
 لا يحسن به وهو أن صلاة الإمام باقية بعد أسئل فم ذلك له حل بماء اه (قوله كحجة وعمره
 تامة) أي قال تامة في العمرة دون الحج لأن العمرة تختلف فيها بأحوال الأوقات التي شغل
 فيها ولا كذلك الحج إذ ليس له رافق واحد فوجهها بالجملة إشارة إلى أن المراد كماله في الفصل
 (قوله إلى منه) أي منه يحصل له شك في السجدة فيكون (قوله وجعل من صلاته) أي نصب
 (قوله كماله يوم الجمعة) وقد صرح الشيخ مستور الصلاوى في ضمن أبيات قدس رحمه الله
 صلاة سئل ما سئول أقص إلا التي جمعة تحصى

صلاة سبل هـ يوب اقص الى التي جمعة تحس

للسكبر ور كفى لأحرام عتبات فيه مسجد ، ور كفى الطواف فيه ، وكل ما شرع فيه الجماعة من
الخواص وما إذا صاق الوقت أو حشى من السكاس أو كان معك أو كان تمكث بعد الصلاة
تعم أو تعيم ونو ذهب رضى الله عنه (وإذا صلى وراءه ساء مكثوا) أى مكث الإمام بعد
سلامه ومن معه من الرجال يدكروا الله تعالى (حتى يصرفوا) ومن لمن الأصرف عقب
سلامه للامتناع ولأن الاختلاف بين مظنة الفساد والقياس مكث الخدق حتى يصرفوا ويصرفهم
بعدن فرادى (وأن يصرف) الضلي بعد مراعاة من صلاته (في جهة حجه) أى جهة
كانت (ولا) أى وإن لم تكن له حجة أو كانت لى حجة معينة (فيمنه) لأن جهتهما نفس
والتيمن مطلوب محبوب وسأنى في العبد أنه يستحب في سائر العبادات أن يذهب من طريق
ورجع من أخرى ولا مسافة بينه وبين ما تقدم لتمكن حمل قولهم أنه يرجع في جهة عنه على
ما إذا لم يرد أن يرجع في صراط أو واصل جهة عنه ولا يصرف في الآخر أى يشهد له
الطريقان ولا يكره أن يصرف من الصلاة كما هو صغر كلامهم (ويستحبى المصوم سلامه
الأمم) التسليمة لأوى تحروجه من الصلاة بها وهو سمى المصوم ولها بعد اعتد من شربه
مصرفه بطلت صلاته ولو غاربه فيه لم يصرف كتيبته فذكر اختلاف ما روي له في تكبيره لأحرره
كما سيأتى لأنه لا يصير مقبلا حتى يتمها فلا يرتبط صلاته من نفس في صلاة (وهو موم) إذا كان
موافقا (أن يشتمل بدعاء ونحوه) لأحراره وعدم تكمل لأمام عنه فهو حينئذ يوسى (و
يسم) وله أن يسم عنه كما المسوق فيدبره أن موم عنه تسلمه فوراً بل يمكن حمله
مع الإمام محل تشهد حال مكث عامد على التحريم فإذا

وسنة الاحرام والطواف وهو من حلس بالمسكاف

ونحو علمه لإحيا البقعة كذا الضحى ونفل يوم الجمعة

وخالف الفوات بالتأخر وقادم ومنشئ للسفر

والاستحارة وللقبليه لخرب ولا كذا البعديه

(قوله للسكبر) يفيد أن الكلام في السنة الفسة وث فعل البعدية في التفت أصل وعليه
يحمل قوله في العلم ومن يوم الجمعة (قوله ولا يكره أن يمان يصرف من الصلاة) أى ولا أن
يقال جواباً لمن قال أصليت صليت (قوله أن يشتمل بدعاء ونحوه) مثل الشفع عن الدس هل يكره
أن يسأل الله يعظم من حقيقته كالمك والى والو. أحاط رضى الله عنه بأنه جاء عن النبى صلى الله
عليه وسلم أنه علم بعض الناس اللهم إني أقسم عليك سبب محمد بنى الرحمة الخ من صبح يسبى
أن يكون مقصوراً عليه عليه الصلاة والسلام لأنه سيد ولد آدم ولا يسم على الله بغيره من الأسماء
والملائكة لأنهم ليسوا في درجته ويكون هذا من خواصه وأحدث الله كور حرجه الرمى وقال
صحيح عن رب اه ديمرى . أقول - فان قلت هذا قد يعارض منى الشهجة وشرحها لشيخ الاسلام من
قوله والأصل استيقاؤه بالاقبلاء لأن دعاءهم أرجى للإجابة وكما استقى معاوية يزيد الأسود
لأسماء إن كانوا من آل خير الأسماء صلى الله عليه وسلم كما استقى عمر بن الخطاب عم النبى صلى
عليه وسلم رواه البخارى اه . قلت لا تعارض حوار أن ما ذكره العرمق موقوف على ما سأل بذلك عن
صورة الألام كما يؤخذ من قوله اللهم إني أقسم عليك الخ وما فى الشهجة وشرحها مصور بما ورد
على صورة الاستشفاع والسؤال مثل أسألك بركة فلان وبكرته وبخودك (قوله أنه يسم عنه)
ويفنى أن تسلمه عنه أولى حيث فى الذكر المصوب ولا يش أمرع الإمام من المأموم إلا أن يه

عنى حسنة الاسراحة نطلب صلاته أو سبياً أو جهلاً فلا فان كان محل تشهد به يلزمه ذلك
 لكن يكره تصويبه كما مر (ولو اقتصر إمامه على تسمية سم) هو (نفتين ، والله أعلم) إجماعاً
 بمصلحة الآية وغايته عن مناعته ، أقوى بخلاف الشهد الأول لو تركه إمامه لا يفتى به لوجوب
 منه قس السلام وممكث الإمام بعد الصلاة لذكر أو دعاء فالأفضل حين يمينه اليهم ويساره
 إلى الخراب لا يباع رواه مسند وقيل عكسه وسمى كما قاله بعض المتأخرين ترجيحاً في خراب النبي
 صلى الله عليه وسلم لأنه من فعل السعة الأولى يسير مستندراً نفسى صلى الله عليه وسلم وهو قوله آدم
 فمن بعده من الأنبياء .

(قوله على حسنة الاسراحة) وفي نسخة طمأنينة الصلاة وهذه هي المعتمدة ويمكن حمل النسخة
 الأخرى عليها من يرااد تحسنة الاسراحة أو ما يعزى في المجلس بين الحديثين (قوله أو جاهلاً
 ولا) أى ولكن بسبب سهو لأنه فعل ما سئل عمده (قوله كما مر) أى في شرح قول المتن
 والرد إلى حميد بن عيسى في آخر وكذا الدعاء بعده حيث قال واحد من قوله بعده عن الشهد
 لأول فيكره أنه ، فيه لسانه معنى التحيف اهـ (قوله ترجيحاً) أى ترجيح قوله وقيل عكسه .

(قوله وهو مسند آدم
 من بعده من الأنبياء) أى
 كل منهم يتوسل به إلى
 الله سبحانه وإلى

تم الجزء الأول

وبلىه

الجزء الثاني ، وأوله : باب شروط الصلاة

فهرس

الجزء الأول

من

نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج وحواشيها

مصحفة	مصحفة
٢٧ الكلام على الفقه لغة وشرعا	٢ خطة الكتاب
٢٨ » على كلمة التوحيد وأنه قد صرح	٤ بيان أن علم الفقه من أعظم العلوم شرفا
٣١ في القرآن في سبعة وثلاثين موضعا	وأحدا قدرها
٣٩ بيان أن دعوة الرسول صلى الله عليه	٥ بيان أن الفقهاء يحوم السماء تشبه إليهم
وسلم عامة لجميع الناس والكلام على اسمه	بالألفاظ الأصابع
التشريف والسبب في تسميته به وتعرف	٦ من تنهت سيد طائفة العلماء من
النبي والرسول	القرن السادس وبيان فضله وهو الإمام
٣٠ بحسبه صلى الله عليه وسلم على كافة الخلق	عبي الدين النواوي صاحب متن المنهاج
و بيان أولى العزم و بيان الخلاف في عدد	٩ الألفاظ التي أطلقها الشارح الرملي على
الأنبياء والرسل	المؤلفين و بيان المراد منها في تأليفه هذا
٣١ الكلام على الصلاة والسلام عليه صلى الله	١٠ بيان أن الشارح لم يقصد بتأليفه هذا
عليه وسلم	نقص أحد عن رتبته وإنما قصد منه
٣٢ الكلام على أما بعد وأول من ذكرها	نصح المسلمين بإظهار الصواب
٣٣ الاشتغال بالعلم من أقص الطاعات و بيان	١١ الكلام على ذم كتابان العلم
الأحاديث الواردة في ذلك	١٣ » على البسملة
٣٦ أتقن مختصر المهرر للإمام الرافعي وهو	١٤ » على لفظ « اسم » واشتقاقه
كثير الموائد عمدة في تحقيق المذهب الذي	وأقسامه وغير ذلك
احتصر منه الإمام النووي المنهاج	١٧ الكلام على لفظ الخلافة
٣٨ للسائل النقية التي زادها الإمام النووي	١٨ » على الرحمن الرحيم
في مسباحه على الإمام الرافعي	٢٠ » على الحمد لغة وشرعا
٤٢ بيان الألفاظ التي اصطليح عليها	٢٢ » على الشكر لغة وشرعا
الإمام النووي في منهاجه هذا	٢٤ بيان أن نعم الله تعالى جلت عن الإحصاء بالعد

صحيفة

صحيفة

- ٤٨ كتاب الظهارة
٤٩ الكلام على لفظ «الكتاب» لغة وشرعا
واشتقاقه والأحاديث الواردة في فضل
الظهارة
٥٠ ماهو الغرض من بعثة الرسول صلى الله
عليه وسلم
٥١ بشرط رفع الحدث وإزالة النجس ماء
مطلق والكلام على الماء لمطلق
٥٩ يكره نزعها استعمال الماء المشمس وبيان
٦١ إصباح الماء المستعمل
٦٣ لاسحب قدام ماء تلاقاه حش
٦٧ إذا كان الماء دون السنتين وحش
تلاقاه النجس
٦٩ المدة التي لادم لها سائل لاسحب ماؤها
على المشهور
٧٥ الكلام على الفلتين وربما وساحة
٧٦ إذا اشتبه ماء طاهر بنجس اجتهد
وشروط الاجتهاد في الماء
٨١ حكم ما إذا اشتبه عليه ماء وماء ورد
٨٥ لو حذر نجس ماء مقبول الرواية اعلمه
٨٨ يتحل استعمال كل إناء طاهر من حيث
كونه سائرا إلا الذهب والفضة
٩١ تحريم استعمال إناء أموة بذهب أو فضة
٩٢ حكم الإناء المذهب بذهب أو فضة
٩٤ باب أسبب الحدث الأصغر
٩٧ المدة لا ينقض الوضوء
٩٩ من النواقض للوضوء زوال العقل نوم
أوجنون أو إغماء أو سكر
١٠٠ النائم الممكن مقصده من معرفته
لا ينقض وضوءه
١٠٢ من النواقض للوضوء النهي شرقي
الرجل وإزالة الأحياء
١٠٣ المحرم الذي لا ينقض لها الوضوء
١٠٤ من نواقض الوضوء من قبل الأدي
سطن السكت
- ١٠٨ بيان ما يحرم بالحدث
١١٥ فصل في أحكام الاستنقاء
١٢٧ ما يقوله داخل الحلاء عند إرادة دخوله
١٢٨ تحب الاستنقاء بماء أو حجر
١٣١ شروط المحرم في الاستنقاء من حجر وعمره
١٣٨ باب الوضوء
١٤١ الكلام على النية وما يتحرى منه
وما لا يتحرى
١٥١ من فروض الوضوء غسل الوجه
والكلام على حذو طاولا وعرضا
١٥٦ من فروض الوضوء غسل اليدين مع
المرقعات
١٥٨ من فروض الوضوء مسح بعض شرة
أو شعرة من رأسه
١٥٩ من فروض الوضوء غسل الرجلين
إلى الكعبين
١٦٠ من فروض الوضوء الترتيب
١٦٢ من سنن الوضوء السواك تكل حش
والكلام على السواك
١٦٨ من سنن الوضوء التسمية أولا
١٧٠ من سنن الوضوء المصمتة والاستسقاء
١٧٢ ومن سننه تثليث الغسل والمسح
١٧٥ ومن سننه مسح كل الرأس والأذنين
وغير ذلك
١٨٠ ما يقوله المتوضي بعد وضوئه
١٨١ دعاء الأعزاء لأصله
١٨٢ باب مسح الخف
١٨٤ المدة التي يسمح فيها المقيم والمسافر
١٨٥ بيان انتهاء مدة المسح
١٨٦ شروط جواز المسح على الخف
١٩٤ باب غسل
ما يوجب الغسل
٢٠١ ما يحرم ما خناه

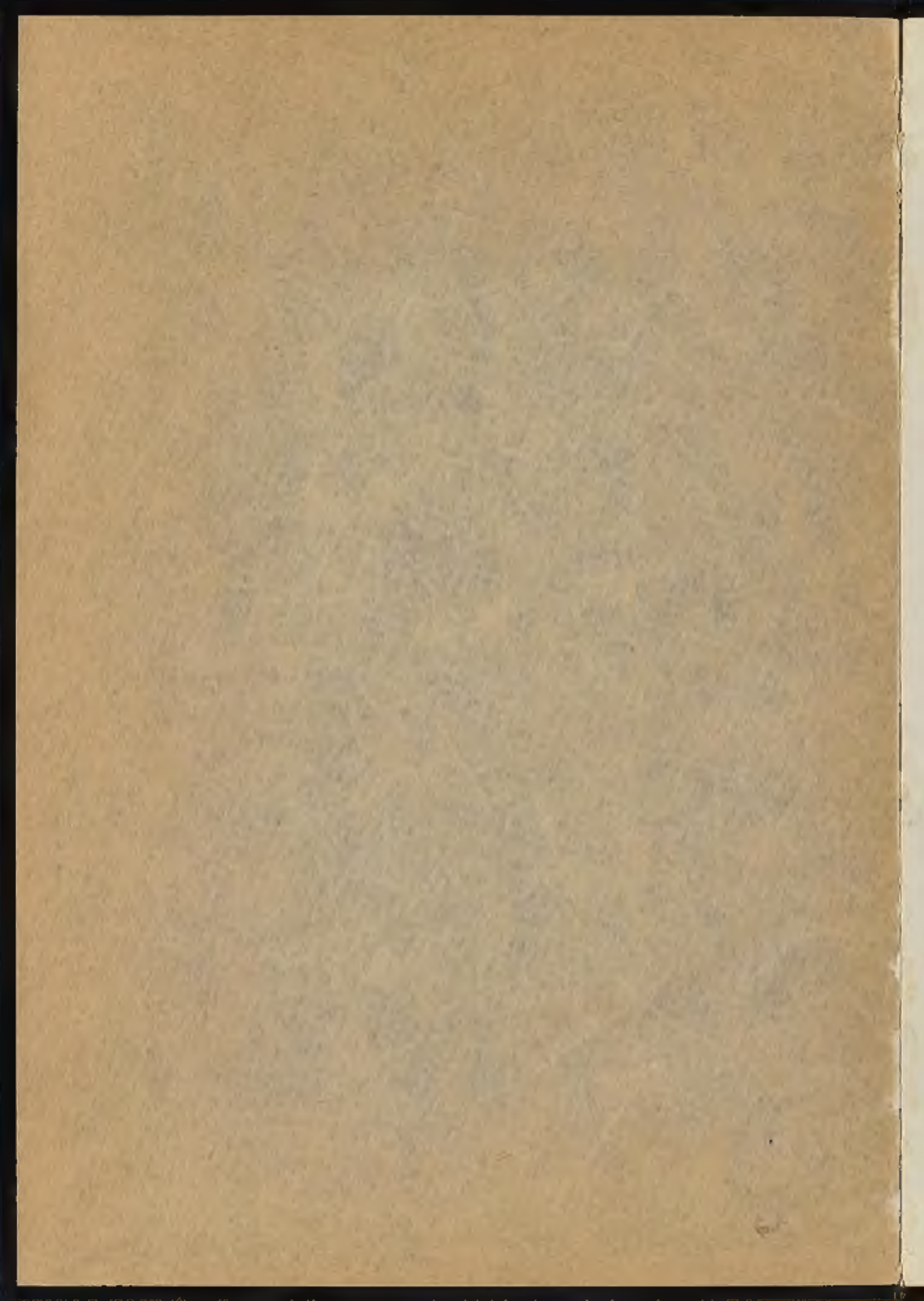
صفحة	صفحة
٢٠٥ أقل واجب الفصل	٣٤٠ كتاب الصلاة
٢٠٨ أكثر غسل	٣٤٢ المكتوبات خمس والدليل على ذلك
٢١٥ باب سجدة وإراتها	٣٤٤ الكلام على وقت الظهر
٢١٧ بين السجدة والحركة والعلة	٣٤٧ » على وقت العصر
٢٢٦ الأصح طهارة من غير انكسار والخبر بر	٣٤٨ » على وقت المغرب
وفرغ خدش	٣٥١ » على وقت العشاء
٢١٨ الجزء لمفصل من الحي كميته	٣٥٣ » على وقت الصبح
٢٣٠ لا يظهر خمس معين إلا في ثلاث وحده	٣٥٤ مكره سمية المقرب عشاء والعشاء عتمة
دع	٣٥٦ يسق تعجيل الصلاة لأول الوقت
٣٤ كميته طهارة ما تحس من خلافه كتاب	٣٥٩ يس الإيراد بالمهر في شدة الحر
أو حرير	٣٦٠ من وقع بعض صلاته في الوقت فإين أدرك
٢٣٩ كميته طهارة ما تحس من قول صلي لم	ركعة لا تجزأ أدء ولا فضاء
يطعم غير الله	٣٦٢ من جهل الوقت اجتهد بورد ونحوه
٢٤١ كميته طهارة ما تحس من غير أدرك	٣٦٣ يادربا لفتب سجد بمسارعة كبراة قدمه
و بول كلى	إين هت بعدر ووجو ما إين فاب غير عذر
٢٤٦ باب التيمم	٣٦٤ يس تقديم الفاتحة على الحاضرة التي
٢٤٧ أسباب التيمم	لا يخاف فوسها
٢٦٨ استكلام على الحيرة	٣٦٦ الأوفاء أي مكره فيها الذي مكرهه بحريم
٢٧١ فصل في بين أركان التيمم وكيعينه	٣٧٠ فصل في إين من تجب عليه الصلاة
٢٨٠ ما يصلى بالتيمم من الصلوات	ومن لا تجب عليه
٢٨٣ مندوبات التيمم	٣٨١ فصل في بين الأدان والإقامة
٢٩٧ لا يتم برص قبل وقت فعله	٣٨٨ يندب الجماعة النساء الإقامة لا الأدان
٢٩٩ من لم يجد ماء ولا ترابا رمه أن صلي	على المنهور
الفرض ويعيد	٣٩٠ الأدان منى والإقامة فرادى إلا لفظ
٣٠٤ باب الحيض	الإقامة وما يندب في الأدان والإقامة
٣٠٦ أقل مدة الحيض	٣٩٣ ما شرط في أدان والإقامة
٣٠٧ أكثر مدة الحيض وأقل عصر	٣٩٦ مكرهات الأدان وإقامة
بين خبثتين	٣٩٧ ما يسق المؤذن ونظم
٣٠٩ ما يحرم بالحيض	٣٩٨ لإمامة أفصل من أدان في لأصح
٣١٥ من استنحاضة وما يحك أن به	٤٠١ شرط الأدان دحون الوقت إلا لأصح
المستحاضة	من صعبا لب
٣٢٠ فصل في أد رب اسم يسق الحيض ولم	٤٠٢ يسق لممع المؤذن والتيمم أن يقول
يعبر أكثره فكله حيض	مثل قولهم إلا في جيعنيه
٣٣٨ أنفاس وأقل مدة وأكثره وما يحرمه	٤٠٤ يسق لكل من المؤذن والسمع والسمع
	أن يصلي على نبي بعد قرائته وعمر ذلك

صحيفة

- ٤٠٦ فصل في بيان القبلة وما يتبعها
 ٤١٩ من أمكنة عم القصة حرم عامة التعبد
 والاحتياط
 ٤٢٩ باب صفة الصلاة
 ٤٣١ الأول من أركانها السبعة وما يجب أن
 يتعرض له المصلي إذا صلى فرضاً أو نفلاً
 ٤٣٠ الأصح أنه يصح الأداء بنية القضاء وعكسه
 ٤٣٩ من أركان الصلاة تكبيرة الإحرام
 والكلام عليها وصيغها التي تنجز
 والتي لا تنجز
 ٤٤٥ من أركان الصلاة القيام في الفرض والقادر
 ٤٤٦ شروط القيام في صلاة
 ٤٥١ للقادر صلاة النفل قاعدة
 ٤٥٢ من أركان الصلاة قراءة الفاتحة وما
 يسبق بعد التحريم
 ٤٥٧ وتتمين الفاتحة في كل ركعة إلا للمسبوق
 ٤٥٨ بان أن المسئلة آتية من الفاتحة
 ٤٦٢ يجب ترتيب الفاتحة وموالاتها
 ٤٦٥ حكم من جهل الفاتحة
 ٤٦٩ الكلام على الأئمة
 ٤٧٤ يسبق للمسبح والتسبيح طووال المأمول والعصر
 والعشاء أوسطه وتغرب قصاره
 ٤٧٥ من أركان الصلاة الركوع
 ٤٧٦ بيان في ركوع

صحيفة

- ٤٧٨ ذكر الركوع وما يقال فيه
 ٤٧٩ من أركان الصلاة الأعداد ولو في من
 وما يقال فيه من قنوت وغيره
 ٤٨٤ ما سن في التسبوت وفي سائر الأدعية
 ٤٨٧ شرع الصلوات في سائر المسكنات للمأله
 ٤٨٨ من أركان الصلاة السجود مرتين
 في كل ركعة وشروطه
 ٤٩٥ بيان أكل السجود وما يقال فيه
 ٤٩٧ من أركان الصلاة الخوض بين
 سجدين متطابقين وما قيل فيه
 ٤٩٩ من أركان الصلاة التشهد والصلاة على
 النبي صلى الله عليه وسلم في الخوض
 الذي يعقبه سلام
 ٥٠٥ بيان أول التشهد
 ٥٠٧ أقل الصلاة على النبي صلى الله عليه
 وسلم وآله في التشهد
 ٥١١ ما يسبق بعد التشهد الأخير
 ٥١٤ من أركان الصلاة : السلام وبيان أنه
 وما يحجز من صيغته وما لا يحجز
 ٥١٥ الأصح أنه لا تحب نية الخروج من
 الصلاة
 ٥١٨ من أركان الصلاة رمي ذر كان
 ٥٢٤ من أسلحة ومكروهاتها





COLUMBIA UNIVERSITY



0026815982

893.799

u145

v. 1

JUN 1 1961

199
5